

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

المجلد السادس

الأمة العربية - التحديث والأخطار الخارجية

تونس 1429هـ 2008م



الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

المجلد السادس : الأمة العربية – التحديث والأخطار الخارجية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس 2008 (832صفحة)

ISBN (978-9973-15-238-1)

يصدر الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية بدعم وتمويل

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

طبع بمطبعة جامعة الدول العربية - المعادى

تقديم المدير العام

التاريخ جزء من كيان كل أمة، منه تنطلق لتعيش حاضرها وتواجه غدها. لكن التاريخ ، في نظر أمتنا العربية ، أكثر من ذلك: فهو أحد القواسم المشتركة التي تؤسس لوحدتنا الثقافية، وتؤكد انتماءنا لفضاء حضاري واحد من خلال ترابط المصير على امتداد قرون من الزمن.

من هذا المنطلق القومي بدت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ضرورة إعداد هذا الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية الذي يسعدني أن أضع مجلده السادس بين يدي القارئ؛ استكمالاً لعمل موسوعي طويل النفس أردناه إسهامًا جديًا من المنظمة في توفير المرجع العلمي الموضوعي في مادة ندرت فيها المراجع التي تتناول تاريخ العرب من وجهة نظر قومية شاملة، وبأسلوب تحليلي رصين.

فقد عملنا في هذا المرجع من منطلق الإيمان العميق بوحدة الأمة العربية عبر العصور؛ وذلك بإظهار وحدة التيارات التاريخية والحضارية وترابط الأقطار العربية في مختلف مراحل التاريخ. كما حرصنا على إبراز الجانب الإنساني في تاريخ العرب، مركزين على الإنجازات الحضارية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية لأمتنا وما قدمته من إسهامات فاعلة في مسيرة الحضارة الكونية، مع التركيز على الجوانب المشتركة في هذا العطاء وعلى كل ما يؤكد عناصر وحدة الأمة العربية.

وبصدور الأجزاء الأخيرة من الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية، ومن قبله الكتاب المرجع في الجغرافية وطن عربي دون حدود، تكون المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد قطعت أشواطًا مهمة في المسيرة التي رسمتها من أجل إنتاج الكتب المرجعية والموسوعات المتخصصة التي تُعرف بالوطن العربي في مختلف جوانبه وتؤكد على مظاهر وحدته، فضلاً عن أنها توفر المادة العلمية المرجعية لواضعي المقررات والكتب المدرسية في الوطن العربي؛ بما يحقق التقارب بين أبناء الأمة في مختلف الأقطار العربية.

ولم يكن لمثل هذه المشروعات الكبرى أن تشهد النور لولا حماسة عدد من أبناء هذه الأمة. ولا بد لي في هذا الصدد، من توجيه شكر حار إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وقائدها العقيد معمر القذافي على ما قدمته للمنظمة من دعم مادي ومعنوي؛ مكن هذا الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية من أن ينتقل من طور المشروع إلى طور الفعل والإنجاز.

ويمتد الشكر مستحقًا إلى النخبة البارزة من العلماء والباحثين العرب الذين أسهموا في هذا العمل القومي الجليل بفكرهم وخبرتهم حتى يصدر على هذا النحو العلمي المشرف، وكذلك إلى اللجنة العلمية للمشروع وأمانتها للجهد المبذول في التخطيط؛ والمتابعة، بما حقق نجاح المشروع.

إنني إذ أقدم هذا العمل لأبناء أمتنا العربية، فإنني أرجو أن يكون عملاً نافعًا يسهم في بناء فكر أبناء هذه الأمة ويعرفهم بماضيهم من أجل مستقبل هم فاعلوه.

وعلى الله قصد السبيل...

المدير العام

د. المنجي بوسنينة

مقدمة المجلد السادس

يعالج هذا المجلد السادس من الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية فترة زمنية قصيرة نسبيًا لو قيست بالحقب الزمنية التي عالجتها المجلدات الخمسة التي سبقته. والتحديد الزمني للحقبة - موضوع هذا المجلد له دلالته ومغزاه، فهي تبدأ بالعام 1798 الذي شهد أول غزوة أوروبية في مطلع المرحلة الثانية من تاريخ الاستعمار الأوروبي، مرحلة احتلال الأراضي وإدارتها واستغلال خيراتها، وهو أمر لم تشهده الأمة العربية منذ الغزوات الصليبية. حقًا، كان للوطن العربي نصيب من هجمات المرحلة الأولى من تاريخ الاستعمار الأوروبي، عندما حاول البرتغاليون السيطرة على طرق التجارة الشرقية بإغلاق منافذ البحار العربية والسيطرة على مداخلها، وإقامة نقاط ارتكاز على بعض السواحل العربية؛ بقصد إحكام القبضة على الطرق البحرية وإبعاد العرب عنها، ولكن الهند وجنوب شرقي آسيا وسواحل القارة الإفريقية كانت بغيتهم وهدف احتلالهم واستغلالهم. أما غزوة عام 1798 فكانت تختلف تمامًا في أهدافها ومراميها.

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر في ذلك العام بقصد احتلالها وإدارتها واستغلال خيراتها؛ لتكون ركيزة فرنسا في السيطرة على الطرق المؤدية إلى الهند حيث قاعدة إمبراطورية غريمتها بريطانيا، عساها تسترد بعض ما فقدته من جراء صراعها معها، أو لعل وجودها في شرقي البحر المتوسط يقنع بريطانيا أن النظام الثوري الجديد في فرنسا قادر على توجيه ضربات مؤلمة إليها، فتكف أذاها عن النظام الثوري وتكف عن تأليب أوروبا عليه، وترفع الحصار القاري الذي ألحق الأضرار بفرنسا.

ومهما كانت الدوافع والأسباب التي جاءت بالحملة الفرنسية إلى قلب الوطن العربي، ومهما كانت النتائج التي ترتبت على ذلك في ميدان الصراع مع بريطانيا، فقد كانت لذلك الحدث الجلل تداعيات بالغة الأهمية، لعل أخطرها إيقاظ الأمة وتنبيهها إلى ما يجري على الجانب الآخر شمالي حوض المتوسط من تغيرات تنذر بفتح صفحة جديدة في سجل الصراع التاريخي الذي يحيي ذكريات الغزوات الصليبية، ومن ثم إدراك أن ما كان يصلح لمواجهة الأمور بالأمس، أثبتت التجربة العملية المريرة عجزه، وأن لا بد للأمة من التزود بأسباب القوة المادية ، وأن تصلح من شأن هياكلها الأساسية حتى تصبح قادرة على الدفاع عن ديارها، إن لم تتيسر لها القدرة على المواجهة.

وتنتهي الحقبة التي يعالج هذا المجلد حال الأمة العربية خلالها، بحادث جلل آخر يفوق الحدث الذي افتتحت به الحقبة خطورة، هو الحرب العظمى التي اشتعلت في صيف عام 1914 عندما بلغ الصراع بين القوى الاستعمارية الكبرى ذروته، والتي استمرت أربع سنوات، وانتهت بتقويض دعائم الإمبراطورية العثمانية وتوزيع البلاد العربية على مائدة غنائم الحرب في مؤتمر فرساي عام 1919، بعدما وضعت ترتيبات تمزيق المشرق العربي، وتمهيد الطريق لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتكريس الوجود الاستعماري في مصر والسودان وسائر بلاد المغرب العربي. ولم يأتِ ذلك كله من فراغ؛ فقد كان محصلة لكل ما شهده الوطن العربي من أحداث على مر ما يزيد قليلاً على الأحد عشر عقدًا من الزمان فيما بين الحملة الفرنسية عام 1798 والحرب العظمى (التي عرفت فيما بعد بالحرب العالمية الأولى).

ويتخذ هذا المجلد من هذه الأحداث إطارًا يعرض من خلاله تاريخ الأمة العربية في تلك الحقبة المفصلية الخطيرة من ذلك التاريخ. وإذا كانت الاستجابة لتحدي الحملة الفرنسية - أو قل إن شئت التحدي الأوروبي - قد اتخذت بعدًا إصلاحيًا صاحب ظهور محمد علي باشا في مصر، لعب فيه دورًا أساسيًا، جعل الدولة العثمانية تنسج على منواله فتطلق مشروعها الإصلاحي الذي عرف بالتنظيمات الخيرية، وترددت أصداء هذه الحركة في المغرب

العربي، فقد عني هذا المجلد برصد الواقع العربي بمختلف أبعاده السياسية والإدارية والعسكرية في الفصل الأول الذي يلقي نظرات فاحصة على كل الجهود التي بذلت في هذا المجال على امتداد الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه، مع الاهتمام برصد بدايات نشوء الجيوش الوطنية الحديثة وما كان لها من أثر في تدعيم اتجاه التحديث هنا وهناك، وكذلك ما شهدته النظم الإدارية من تغيرات تفي بمتطلبات الإصلاح.

واهتم الفصل الثاني من هذا المجلد بالبنية الأساسية للمجتمع العربي في إطار شامل، فقدم عرضًا للتطورات الاقتصادية في ظروف سعت فيها المصالح الأجنبية إلى بناء رءوس جسور لها تتيح السيطرة على اقتصاد الولايات العربية، وربطها بروابط التبعية الاقتصادية تمهيدًا للسيطرة السياسية التي حدثت تباعًا على مر تلك الحقبة. كذلك عالج الفصل الأوضاع الاجتماعية في البادية والريف والحضر، وما ترتب على التطورات الاقتصادية من آثار على هذه المكونات الثلاثة للمجتمع العربي سلبًا وإيجابًا، وتأثير الجاليات الأوروبية بمختلف أبعاده. وما نتج عن ذلك كله من حراك اجتماعي ساعد على ظهور نخب جديدة أو تغير في بنية النخب هنا وهناك على امتداد الوطن العربي.

وينطلق المجلد من هذه القاعدة الاستطلاعية لأوضاع الوطن العربي إلى تناول التحدي الأكبر الذي واجهته الأمة في تلك الحقبة الخطيرة من تاريخها في الفصل الثالث من هذا المجلد الذي خصص للتغلغل الأوروبي في الوطن العربي بمختلف أبعاده وآلياته، وتأتي في طليعتها محاولات السيطرة الاقتصادية ومشروعات المواصلات الاستراتيجية الكبرى (قناة السويس وسكة حديد بغداد - برلين) ونظام الامتيازات الأجنبية كإطار قانوني ومرجعية للهيمنة الأجنبية في الوطن العربي. ويبين الفصل كيف تم استثمار هذه السيطرة الاقتصادية في التدخل السياسي وما ترتب عليه من مضاعفات تبلغ ذروتها في الاحتلال العسكري في مختلف بلاد المشرق والمغرب، ولا يهمل الفصل المشروع الصهيوني باعتباره رأس الحربة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين عند ختام تلك الحقبة.

غير أن هذه الهجمة الإمبريالية الشرسة على الوطن العربي لم تلقَ من الأمة نظرة إلى ما قضت به المقادير، بل كانت هناك مقاومة عنيدة استمرت حتى ختام الحقبة شاكية السلاح في وجه الغاصبين، فيعالج الفصل الرابع مختلف أشكال المقاومة الثورية والسياسية، وحركة الجامعة الإسلامية باعتبارها المشروع السياسي / الثقافي الذي طرح لمواجهة الهجمة الغربية.

ويختتم المجلد بالفصل الخامس الذي تناول الحياة الثقافية والفكرية في تلك الحقبة من حيث نشأة التعليم الحديث وتطوره، والبعثات العلمية، وحركة الترجمة والتأليف، وانتشار الطباعة الحديثة وما كان له من آثار على حركة النشر والدور الحيوي الذي لعبته الصحافة التي جاء ميلادها وصباها في تلك الحقبة. وأخيرًا، يلقي الفصل نظرة إلى الاتجاهات الفكرية للتحديث، سواء في ذلك الفكر الديني والفكر الوطني ونشوء الفكر القومي وبدايات الفكر العلماني.

وقد حظي هذا المجلد بمشاركة فريق متميز من الباحثين العرب ممن لهم باع طويل في مجالات بعينها من تلك التي اشتمل عليها المجلد، كما حظي المشرفان على الكتاب بمستوى رفيع من التعاون من جانب الأستاذ وجدي محمود وفريق المعاونين الذين كانوا جميعًا يرعون التواصل بين من أسهموا في إعداد المجلد على اختلاف مواقعهم والمشرفين، بصورة كان لها أثرها الطيب في إنجاز هذا العمل.

والله وصالح الأمة العربية من وراء القصد...

الأستاذ الدكتور

رءوف عباس حامد

المشرف العام: الأستاذ الدكتور المنجي بوسنينة

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المشاركون في التأليف

(وفق ترتيب الأبحاث)

1 - أ.د. يونان لبيب رزق (مصر) كلية الآداب – جامعة عين شمس.

2 - أ.د. بشرى خير بك (سوريا) كلية الآداب - جامعة دمشق.

3 - أ.د. لطفي عيسى (تونس) كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة تونس.

4 - د. عبد الله بن سراج عمر منسي (السعودية) كلية الآداب - جامعة الملك سعود.

5 - أ.د. محمد محمود السروجي (مصر) كلية الآداب - جامعة الإسكندرية.

6 - أ.د. الشيباني بن محمد بنبلغيث (تونس) كلية الآداب - جامعة صفاقس.

7 - أ.د. عبد الوهاب بكر (مصر) كلية الآداب - جامعة الزقازيق.

8 - أ.د.عماد عبد السلام رءوف (العراق) كلية الآداب - جامعة بغداد.

9 - د. عبد الحميد الأرقش (تونس) كلية الآداب – جامعة منوبة.

10 - أ.د. رءوف عباس حامد (مصر) كلية الآداب- جامعة القاهرة.

11 - أ.د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي (مصر) كلية الآداب - جامعة القاهرة - فرع الفيوم.

12 - أ.د. طارق نافع الحمداني (العراق) كلية التربية - جامعة بغداد.

13 - أ.د. عبد المالك خلف التميمي (الكويت) كلية الآداب - جامعة الكويت.

14 - أ.د. وجيه كوثراني (لبنان) كلية الآداب- الجامعة اللبنانية.

15 - د. نور الدين الدقي (تونس) كلية الآداب- جامعة منوبة .

16 - أ.د. السيد فليفل (مصر) - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة.

17 - أ.د. محمود صالح منسي (يرحمه الله) (مصر) كلية الآداب - جامعة الأزهر.

18 - أ.د. لطيفة محمد سالم (مصر) كلية الآداب - جامعة الزقازيق.

19 - أ.د. خيرية قاسمية (سوريا) كلية الآداب- جامعة دمشق.

20 - د. فدوى عبد الرحمن علي طه (السودان) كلية الآداب - جامعة الخرطوم.

21 - د. عطية مخزوم الفيتوري (ليبيا) كلية الآداب- جامعة قار يونس.

22 - د. مصطفى حامد رحومة (ليبيا) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

23 - أ.د. جمال زكريا قاسم (مصر) كلية الآداب - جامعة عين شمس.

24 - أ. محمد الميلي إبراهيمي (الجزائر) مدير عام منظمة الإليكسو - سابقًا.

25 - د. عبد الكريم مدون (المغرب) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة ابن زهر.

26 - أ. د. حسين رؤوف حمزة (تونس) كلية 9 أفريل - جامعة تونس.

27 - أ.د. حمدنا الله مصطفى حسن (مصر) كلية الآداب - جامعة عين شمس.

28 - د. سعيد عبد الرحمن الحنديري (ليبيا) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

29 - أ.د. أحمد زكريا الشلَق (مصر) كلية الآداب- جامعة عين شمس.

30 - أ.د. علي محافظة (الأردن) كلية الآداب- الجامعة الأردنية.

31 - أ.د. سعيد إسماعيل علي (مصر) كلية التربية - جامعة عين شمس.

32 - أ.د. عواطف عبد الرحمن (مصر) كلية الإعلام - جامعة القاهرة.

المراجعة العلمية:

- **الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق**

  أستاذ التاريخ الحديث – جامعة عين شمس

- **الأستاذ الدكتور رءوف عباس حامد**

  أستاذ التاريخ الحديث – جامعة القاهرة

التحرير النهائي:

- **الأستاذ الدكتور رءوف عباس حامد**

  أستاذ التاريخ الحديث – جامعة القاهرة

  رئيس قسم التاريخ بمعهد البحوث والدراسات العربية.

المراجعة اللغوية:

- **الأستاذ أسامة شحاته عرابي**

  كاتب وناقد أدبي – مصر

المدير التنفيذي للمشروع:

- **الأستاذ وجدي عباس محمود**

  مستشار المدير العام للمنظمة

اللجنة العلمية

لمشروع الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

أ.د. أحمد يوسف أحمد محمد

أستاذ العلاقات الدولية ومدير معهد البحوث والدراسات العربية – مصر

أ.د. إدريس الحرير

"نائب رئيس اللجنة العلمية"

أستاذ التاريخ بجامعة قاريونس – ليبيا

أ.د. أبو القاسم سعد الله

أستاذ التاريخ بجامعة الجزائر – الجزائر

أ.د. بهجة كامل عبد اللطيف

أستاذ التاريخ بكلية الآداب – جامعة بغداد – العراق

أ.د. خيرية قاسمية

"مقررة اللجنة العلمية"

أستاذ التاريخ بجامعة دمشق – سوريا

أ.د. راضي دغفوس

أستاذ التاريخ بكلية 9 أبريل – تونس

أ.د. رءوف عباس حامد

أستاذ بكلية الآداب – جامعة القاهرة – مصر

أ.د. عبد الرحمن الطيب الأنصاري

"رئيس اللجنة العلمية"

رئيس قسم الآثار والمتاحف – جامعة الملك سعود – السعودية

أ.د. محمد إبراهيم أبو سليم "يرحمه الله"

أستاذ التاريخ المعاصر – دار الوثائق – السودان

أ.د. يوسف محمد عبد الله

أستاذ التاريخ – جامعة صنعاء – اليمن

أ.د. يونان لبيب رزق

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب – جامعة عين شمس – مصر

الفصل الأول - الأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية

أولاً : الأوضاع السياسية.

ثانيًا : الأوضاع العسكرية.

ثالثا : الأوضاع الإدارية (الأجهزة المركزية والمحلية).

أولاً : الأوضاع السياسية

1 - أهم سماتها في مصر والسودان

عرفت الأمة العربية في القرن التاسع عشر تباينًا واضحًا في أوضاعها السياسية؛ نظرًا إلى اختلاف الظروف التي واجهتها البلاد العربية في ذلك العصر الذي هبت فيه رياح التغيير، غير أنها اختلفت من حيث القوة والاتساع من بلد إلى آخر. ونرصد في هذا القسم من الفصل الأول، أبرز ملامح هذه الأوضاع السياسية في مختلف البلاد العربية، وما كان لها من سمات خاصة.

أولاً - مصر:

في مصر شهدت فترة السنوات الثلاث لوجود الحملة الفرنسية في البلاد أمرين على جانب كبير من الأهمية؛ الأول: أن النظام الذي عرفه المصريون طوال القرون الثلاثة السابقة منذ أن فتح العثمانيون البلاد عام 1517 قد شهد سقوطًا مروعًا تحت سنابك خيول القوات النابليونية وتحت وطأة مدافعها.

لقد قبل المصريون مظالم العثمانيين والمماليك في مقابل ما كفله هؤلاء من حماية لبلادهم في مواجهة غزوات الفرنجة الذين كان آخر عهدهم بها أيام الحملات الصليبية، أما وقد فشلوا في مواجهة الحملة الفرنسية على الرغم من ادعاء قائدها الأول، نابليون بونابرت، بأنه نصير الإسلام، واعتناق قائدها الثالث، جاك مينو، الدين الحنيف، فقد أدى هذا الفشل إلى تمزق العهد غير المكتوب بين المصريين وحكامهم القدامى، وفقد هؤلاء شرعيتهم؛ الأمر الذي تفسره كثرة الاضطرابات خلال السنوات الأربع التي تلت خروج الفرنسيين من البلاد.

الثاني: أن قدوم جيش من دولة مركزية قديمة مثل فرنسا دعا المسئولين فيه إلى إشاعة لون من هذه المركزية على قدر ما أتاحه لهم الوقت؛ الأمر الذي رصده المؤرخ المصري المعاصر الشيخ عبد الرحمن الجبرتي في أكثر من موقع، وإن لم يفهمه كما فهمناه.

رفضًا لنظام الحارات الذي يعوق العلاقة بين الحكومة المركزية والمحكومين دأب الفرنسيون على هدم أبوابها، فيما سجله عن يوميات 30 من يوليو عام 1798 وجاء فيه:

"وفيه شرعوا في تكسير الدروب والبوابات النافذة، وخرج عدة من عساكرهم يخلعون ويقلعون أبواب الدروب والعطف والحارات، فاستمروا على ذلك عدة أيام".

ويعود ليردد الحادثة ذاتها في يوميات 14 من سبتمبر من العام ذاته، إذ يقول: "وفيه شرعوا في خلع البوابات والدروب غير النافذة أيضًا، ونقلوا الجميع إلى بركة الأزبكية عند رصيف الخشاب".

في الوقت ذاته سعى الفرنسيون إلى إدخال نوع من القضاء المدني لم تكن تعرفه مصر حتى ذلك الوقت، والتي اكتفت بالقضاء الشرعي ذي الطابع الديني فيما سجله الجبرتي أيضًا في قوله بأنهم شرعوا "في ترتيب ديوان آخر وسموه محكمة القضايا، وكتبوا في شأن ذلك طومارا (وثيقة)، وشرطوا فيها شروطًا، ورتبوا فيه ستة أنفار من

النصارى القبط، وستة أنفار من تجار المسلمين، وجعلوا قاضيه الكبير ملطي القبطي.. وفوضوا إليهم القضايا في أمور التجارة والعامة والمواريث والدعاوى، وجعلوا لذلك الديوان قواعد وأركانًا من البدع السيئة، وكتبوا نسخًا من ذلك كثيرة، أرسلوا منها إلى الأعيان".

فضلاً عن ذلك فقد فرض الفرنسيون على المصريين نوعًا من الضرائب التي كانت قد عرفتها الحكومات المركزية، وليس الفرد والمكوس التي عرفها العصر العثماني، منها الضريبة على العقارات، ففي يوم 20 من أكتوبر عام 1798 "عملوا الديوان وأحضروا قائمة مقررات الأملاك والعقار، فجعلوا: على الأعلى ثمانية فرانسة، والأوسط ستة، والأدنى ثلاثة، وما كان أجرته أقل من ريال في الشهر فهو معافى، وأما الوكائل والخانات والحمامات والسيارج والحوانيت، فمنها من جعلوا عليه ثلاثين وأربعين بحسب الخسة والرواج والاتساع".

وعلى الرغم من أن الفرنسيين جلوا عن البلاد بعد فترة قصيرة، فإنه بقيت مما حاولوه في بناء الدولة المركزية بعض الشواهد التي لم تغب عن فهم محمد علي باشا بعد أن تولى الحكم بعد أربع سنوات من هذا الجلاء.

التخلص من نظام الحكم اللامركزي:

مع بقاء بقايا نظام الدولة اللامركزية لم يكن في وسع الرجل أن يبدأ بناء دولته دون التخلص منها، وهو ما نجح فيه خلال السنوات الست الممتدة بين عامي 1805 و 1811، عندما أفلح في تدمير أهم الركائز التي كان قد قام عليها هذا النظام:

الأولى: القوة العسكرية للبيوت المملوكية التي خلقت حالة من الصراع على السلطة كانت تتعارض بأي شكل مع قيام الدولة المركزية؛ الأمر الذي بدت معه الضرورة للتخلص من هؤلاء بأية وسيلة ممكنة، مما حدث في الفتك بقادتهم داخل أسوار القلعة، التي كانت مركزًا للحكام منذ عصر صلاح الدين الأيوبي، في الأول من مارس عام 1811، والتي أسماها البعض بـ"مذبحة القلعة".

مع ذلك فليس صحيحًا تصوير الأمر وكأنه قد تم التخلص نهائيًا من المماليك في هذه الحادثة، فإن بعضهم ممن تصادف وجودهم في الجنوب هربوا إلى السودان، والبعض الآخر استخدمه محمد علي نفسه ضباطا في جيشه الجديد، كما أنهم شكلوا جانبًا من الطبقة الحاكمة التي أنشأها، المهم عند الرجل ألا يشكل هؤلاء "دولة داخل الدولة" مما كان حادثا من قبل.

الثانية: التخلص من نظام الالتزام السائد في الأقاليم: بعد نجاح إبراهيم في التخلص من المماليك أمر بمسح كل أراضي الصعيد: أراضي المماليك وأراضي قبائل الهوارة وأراضي الملتزمين من غير المماليك الذين احتفظوا بامتيازاتهم، وأخيرًا الأراضي التي أوقفها سلاطين مصر السابقون على أي وجه من الوجوه.

بعد المسح وضعت معظم الأراضي تحت الإشراف المباشر للأجهزة الحكومية، وسمح لعدد قليل من الملتزمين الأقوياء الذين قدموا حججًا صالحة بالاحتفاظ بجزء صغير من أراضيهم، بينما تلقى الآخرون وعودًا بأراضٍ في الوجه البحري، وهي وعود لم تنفذ أبدًا (!)، وحصل الباقون على تعويضات ضئيلة عن التزاماتهم.

تأخر اتخاذ الإجراءات ذاتها في الوجه البحري لبعض الوقت، ولم يبدأ في اتخاذها إلا بعد عام 1813، حين وضع محمد علي برنامجًا أجهز به على ما تبقى من نظام الالتزام فيه.

من ذلك البرنامج زيادة المساحة المزروعة لحساب الباشا خصوصًا في الأراضي التي عجز حائزوها عن زراعتها، وإلغاء الضرائب الإضافية التي كان يفرضها الملتزمون على الفلاحين ودمجها في ضريبة الأرض العادية، وإلغاء الامتيازات الخاصة التي تتضمن إعفاء أنصار محمد علي، الذين كان قد كافأهم بإعطائهم أرضًا من الضرائب، وتبسيط نظام جباية الضرائب لضمان تدفق نسبة أكبر من الدخل إلى الخزانة.

تطلب تنفيذ هذا البرنامج إجراء عملية مسح شامل لأراضي مصر كلها، تبعها إعلان مصادرة كل "الالتزامات" القائمة في الوجه البحري على أن يستمر ملتزموها في الحصول على نصيبهم منها، والذي كان يعرف بـ"الفايظ"، من خزينة الدولة، وعندما طُلب من هؤلاء تقدير قيمة هذا الفايظ تخوف كثيرون أن يكون الهدف من وراء ذلك حصول الحكومة على نصيب منه، فبالغوا في تخفيض قيمتها؛ مما نتج عنه أن حصلوا على ما قدروه بأنفسهم!!

لم يمر هذا الإجراء بسهولة فقد تقدم بعض المشايخ الملتزمين بعرائض احتجاج للباشا، كما تظاهرت بعض النساء في الجامع الأزهر مطالبات بسحب قرار المصادرة؛ مما دعا نائب الباشا للتصريح لهم بحصاد محاصيلهم القائمة على الأرض المصادرة، ولكن حدث ما لم يتوقعوه، إذ نتيجة لمظالمهم السابقة للفلاحين رفض هؤلاء العمل لحسابهم، وحدث بعد أن عرض أحدهم أجرًا لفلاح للقيام بالعمل المطلوب في أرضه أن أجابه هذا بخشونة: "روح انظر غيري، أنا مشغول في شغلي. أنتم إيش بقالكم في البلاد؟ لقد انقضت أيامكم. إحنا صرنا فلاحين الباشا"!!

وفي ربيع عام 1814 تم مسح كل الأراضي المزروعة المعروفة بـ"المعمور"، وصنفت إلى فئات وفرضت على كل منها ضريبة موحدة، وإن استبعدت منها الأراضي المزروعة أو غير الصالحة للزراعة فيما سمي بـ"أراضي الأبعادية" أما بقية الأراضي فقد فرضت عليها ضريبة "الميري"، وإن منحت الحكومة مشايخ البلاد الأراضي المعروفة باسم "مسموح المشايخ" في مقابل الخدمات التي كانوا يؤدونها للحكومة ونفقات استضافة موظفيها الذين يمرون بالقرى، وأنشئ في العاصمة ديوان خاص لجمع هذه الضرائب، بكل ما عناه ذلك من بداية امتداد ظل الحكومة المركزية إلى الريف، مما كان يفتقر إليه في العهد السابق.

الثالثة: زعزعة مكانة علماء الدين: وهي قضية خلافية، إذ بينما يرى البعض أن ما فعله الباشا في تفريق شمل هؤلاء الذين كانوا يشكلون لونًا من الزعامة الشعبية، وأن إنهاء دورها قد أدى - في النهاية - إلى ولادة الدولة الحديثة بملامح أوتوقراطية، وهي الملامح التي لازمتها حتى يومنا هذا، بينما يرى آخرون أن الزعامة الدينية التي كان يجسدها هؤلاء كانت - في النهاية - مفردة من مفردات الدولة الإقطاعية، وكان ينبغي أن تختفي مع اختفاء هذه الدولة.

يدللون على ذلك بأن لكل عصر زعامته أو طليعته، وأن الدولة المركزية بعد أن استقرت أفرزت لونًا جديدًا من النخبة، هي جماعة المثقفين ثقافة حديثة من الأفندية، التي لم يقتصر دورها على رد مظالم الحكام المتنوعين الذين عرفهم النظام الإقطاعي، بل اتسع هذا الدور ليشمل الوطن ككل، وهو المفهوم الذي كان غائبًا أو مغيبًا في ظل الدولة العثمانية الدينية.

فضلاً عن ذلك فإن محمد علي في تخلصه

من الزعامة الدينية لم يلجأ إلى سلاح الإبادة، كما فعل مع المماليك مثلاً، وإنما لجأ إلى أسلحة مختلفة بالدس وإعمال مشاعر التحاسد بينهم، فيما أورده الشيخ عبد الرحمن الجبرتي بالتفصيل، فهو يقول في موقع: " إن محمد علي جمع العلماء وأخذ يلوم على السيد عمر مكرم في تخلفه وتعنته ويثني على البواقي، وفي كل وقت يعاندني ويبطل أحكامي، ويخوفني بقيام الجمهور، فقال الشيخ المهدي: "هو ليس إلا بنا وإذا خلا عنا فلا يسوى إن هو صاحب حرفة أو جابي وقف يجمع الإيراد ويصرفه على المستحقين"، فعند ذلك تبين قصد الباشا لهم، ووافق ذلك ما في نفوسهم من الحقد للسيد عمر".

ولأن محمد علي كان يعلم ما في نفوس الرعية من تقدير لزعيم المقاومة الشعبية؛ فقد حرص على مجرد التخلص من وجوده في القاهرة، واختار له منفى قريبًا نسبيًا، في دمياط، كما حرص على أن يكون خروجه من القاهرة في 12 من أغسطس عام 1809 لائقًا بمقامه، فحضره أحد نوابه "وخرج صحبته وشيعه الكثير من المتعممين وغيرهم، وهم يتباكون حوله حزنًا على فراقه، وكذلك ندم الناس على سفره وخروجه من مصر؛ لأنه كان ركنًا وملجأ ومقصدًا للناس ولتعصبه على نصرة الحق، فسار إلى بولاق، ونزل إلى المركب وسافر من ليلته بأتباعه وخدمه الذين يحتاج إليهم إلى دمياط".

الرابعة: تخفيف قبضة حكومة الآستانة: في خلال الفترة التي امتدت بين أواخر القرن السادس عشر وحتى قدوم الحملة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر، وبعد أن أخذت أسباب الضعف تمسك بتلابيب الدولة العثمانية، درجت حكومة استانبول، ولأسباب مختلفة، على ألا يطول حكم الباشوات في مصر "فلم يدم حكم أطولهم عن خمسة أعوام".

ولم يتغير الأمر كثيرًا بعد قدوم الفرنسيين إلى البلاد، فلم يتعلم العثمانيون الدرس وبقيت الحال على ما هي عليها. ففي خلال الفترة التي انقضت بين خروجهم وتولي محمد علي شئون الحكم، والتي لم تبلغ الأعوام الأربعة ، تعاقب على منصب الباشوية ثلاثة ولاة، خسرو باشا، علي باشا الجزايرلي، وأخيرًا خورشيد.

ولم يكن بالإمكان الشروع في بناء الدولة المركزية من دون التخلص من هذا الوضع. وبحكم استحالة الخروج على دولة الخلافة في هذا الوقت المبكر، فلم يكن أمام محمد علي سوى استخدام اللغة التي يفهمها الباب العالي.. المال والهدايا..

ومنذ البداية لم يكن موقف حكومة الآستانة وديًا من الباشا الجديد، فقد تمت اتصالات عثمانية - مملوكية عندما سافر مبعوث الألفي بك إلى حاضرة دولة الخلافة، وتم الاتفاق على العفو عن البكوات المماليك والسماح بعودتهم إلى القاهرة، وبناء على هذا الاتفاق صدر الفرمان بتعيين موسى باشا واليًا بدلاً من محمد علي.

وفي هذه الأثناء استخدم الأخير كل أدواته لإبطال الفرمان السلطاني؛ فجرب (سلاح المشايخ) الذين أوصلوه للسلطة واستكتبهم عرضحالاً مطالبين فيه بالإبقاء عليه، في الوقت ذاته لم يستبعد احتمالات الصدام العسكري؛ فزود القلعة بالمؤن والذخائر وشرع في إقامة التحصينات حول القاهرة، غير أن الأهم من ذلك كله كان ما أغدقه من أموال على الديوان العثماني والقبطان صالح باشا الذي كان يرسو بأسطوله في الإسكندرية حتى بدأ يميلان إلى قضيته، ووافق الباب العالي في سبتمبر عام 1806 على إعادة تعيين محمد علي واليًا على البلاد، ولم تجر أية محاولة عثمانية أخرى لاستبعاد الرجل عن كرسي الباشوية إلا بعد

أن بدأت حروب الشام بعد أكثر من ربع قرن، وكانت قد جرت في هذه الفترة مياه كثيرة تحت الجسور.

وبعد أن تخلص محمد علي من كثير من أسباب عرقلة قيام الدولة المركزية، فقد شرع في إقامتها.

بدايات بناء الحكومة المركزية:

لقد أدرك محمد علي حقيقة أن مصر بحكم تكوينها مهيأة لإقامة دولة مركزية، سواء نتيجة لمجتمع الري الذي يعتمد على نهر النيل، والذي يجعل الحاكم مسيطرًا على أقوات الناس، أو بسبب التجانس البشري الذي يقدم زادًا لوحدتهم، هذا فضلاً عن الوحدة الثقافية، وهو ما لم يتوفر بالقدر ذاته لأية ولاية مجاورة؛ الأمر الذي نلاحظه في خلال العصر العثماني، فبينما لجأت الدولة إلى تقسيم أغلب البلاد العربية إلى ولايات متعددة، فيما جرى في العراق والشام وشبه الجزيرة العربية، فإنها لم تتمكن من ذلك بالنسبة إلى مصر التي ظلت طول الوقت باشوية واحدة، وإن كانت قد سلخت عنها بعض موانيها.

وبحكم نشأة محمد علي العسكرية، فقد حرص على أن يكون بناء قوة عسكرية حديثة ذا طابع متجانس.

وكان مطلوبًا لتحقيق ذلك، التخلص من بقايا القوى القديمة، وهو وإن عمد إلى الفتك ببعضهم غير أنه - من ناحية أخرى - تخلص ممن يمكن التخلص منهم بإحدى طريقتين: إما بإرسالهم إلى شبه الجزيرة العربية في الحرب ضد الحركة الوهابية والتي استمرت لسبع سنوات (1811 - 1818)، وإما بمحاولة دمجهم في النظام العسكري الجديد الذي اعتمد على المدارس الحربية، وعلى الضبط والربط، وهو ما رفضه الأجناد حتى أنهم حاولوا الفتك به بعد سعيه إلى إعادة تنظيمهم على الأسس الحديثة فيما رواه الجبرتي عن أحداث يوم 3 من أغسطس عام 1815 من أنه "حصل في العساكر قلقلة ولغط وتناجوا فيما بينهم وتفرق الكثير منهم عن مخاديمهم وأكابرهم، ووافقهم على النفور بعض أعيانهم، واتفقوا على غدر الباشا.. واتفقوا على الهجوم عليه بداره بالأزبكية في الفجرية، ثم أن عابدين بك غافلهم وتركهم في أنسهم، وخرج متنكرًا مسرعًا إلى الباشا وأخبره فصعد إلى القلعة".

بعد التخلص من "القوات القديمة" بوسيلة أو بأخرى، شرع محمد علي في بناء "الجيش القومي" ليحل محل القوات القديمة ذات الطابع الإقطاعي، وهو في ذلك اعتمد على ضباط من العناصر القديمة، المماليك والألبان، ممن أثبتوا ولاءهم له في فترة الصراع السابقة التي استمرت نحو خمسة عشر عامًا.. المشكلة أمام الرجل كانت "الجنود"، ولأنه اعتمد في الانقلاب الاقتصادي الذي قام به على نظام الاحتكار، فقد كان ضنينًا بالتضحية بالفلاح المصري الذي ظل أداته الأساسية في ظل هذا النظام؛ الأمر الذي دعاه أولاً إلى محاولة الحصول على هؤلاء من السودانيين الذين كان قد سيطر على بلادهم وقتئذ، غير أن التجربة أثبتت قصور هذه المحاولة بحكم التكلفة الهائلة التي تكبدها للحصول على هؤلاء وما اتصل بها من وفاة أغلبهم في أثناء نقلهم إلى الشمال، وقد انزعج الرجل أيما انزعاج عام 1824 عندما لم يبقَ من بين 20 ألفًا من العبيد الذين تم جمعهم خلال السنوات الأربع السابقة سوى ثلاثة آلاف؛ الأمر الذي اضطره إلى الاستعانة بالفلاحين المصريين، وكانت انقلابًا في تكوين القوة العسكرية التي سعى الرجل إلى تكوينها، وهو الانقلاب الذي تعددت

نتائجه، وكان أهمها أثره في صناعة الدولة المركزية.

فلأول مرة منذ قرون ينخرط المصريون في السلك العسكري في بلادهم؛ ذلك أنه بعد تعرض مصر لغزوات متعددة منذ تاريخها القديم فقد ظلت القوات التي تتوارد عليها تحتكر هذا العمل، ولم يكن للرعية "حمل سلاح"، وهي الكلمة التي أطلقها محمد علي نفسه في وجه العلماء من زعماء الشعب عندما طالبوا بذلك؛ لمقاومة الحملة الإنجليزية المعروفة بـ"حملة فريزر" سنة 1807، واعتمد أبناء رشيد في مقاومتهم لها على أسلحة بدائية.

وكانت لهذا الانخراط مردوداته التي أسهمت بدرجة أو بأخرى في صناعة الدولة المركزية، مما يمكن رصده فيما يلي:

1 - خروج أو إخراج الفلاحين من قراهم التي التصقوا بها دومًا منذ ولادتهم وحتى وفاتهم، بكل ما ترتب على ذلك مع مرور الوقت، من بداية الإحساس بالانتماء "للوطن" بدلاً من الانتماء "للموطن"، وهو الإحساس الذي تزايد تدريجيًّا.

2 - انتهاء العزلة التي تمكنت من أهل المدن من أبناء الطوائف الحرفية التي كانت تعيش كل طائفة منها في حارة مستقلة، ولا يجتمعون إلا في المناسبات الدينية، أو في أسواق تبادل السلع أو الخدمات، والتي شاعت أيضًا بين أهل الريف بحكم ندرة مبارحة أبناء القرى لقراهم، بكل ما ترتب على ذلك من اختلاط المصريين بعضهم ببعض وإشاعة الإحساس بالوحدة الوطنية.

3 - زمالة السلاح التي بدت في أدق معانيها في الحروب التي خاضها هؤلاء كتفًا بكتف، سواء في بلاد بعيدة مثل شبه جزيرة المورة عام 1827، أو في الشام في خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وهي الزمالة التي صنعت روحًا من التوحد، خاصة مع ملاحظة أن القائمين على تنظيم الجيش المصري بامتداد القرن التاسع عشر حرصوا على توفير الوحدة العرقية داخله، فقد كانت هناك فرق من السود الخلص، كما كانت هناك فرق من المصريين الخلص، أضف إلى ذلك أن هؤلاء الأخيرين لم يختلطوا بضباطهم الذين كانوا - في الغالب - من عناصر غير مصرية؛ الأمر الذي قوى من أسباب التآلف والوحدة بين صفوفهم.

4 - لم يفرق الجيش الجديد بين المصريين على أساس ديني فقد تم استخدام الجميع في الخدمة في صفوفه بغض النظر عن دينهم؛ الأمر الذي يؤكده أن وكلاء الباشا عندما نزلوا إلى بعض الأسواق في المدن الكبيرة، القاهرة أو الإسكندرية، فقد جمعوا كل الشبان من المسلمين أو من الأقباط للخدمة في الجيش الجديد؛ مما وضع بذرة "الجيش الوطني" الذي تقوم على أساسه الحكومة المركزية.

البناء الإداري:

لقد أنشأ محمد علي منذ البداية نوعين من المجالس؛ أولهما ما كان يسمى بـ"المجلس" ويرأسه الناظر. وثانيهما: إدارات بيروقراطية هي التي عرفت باسم "الدواوين" وكان يرأسها نظار أيضًا، وكان يعاد تنظيم هذه المجالس والدواوين بين الحين والآخر تبعًا لتغير الاحتياجات الإدارية.

وقد تقرر في التنظيم الذي تم الأخذ به عام 1824 وجود مجلسين:

1 - المجلس العالي للشئون المدنية.

2 - مجلس الجهادية للشئون العسكرية.

وقد تم حل المجلس الأول عام 1838 وأقيم بدلاً منه "المجلس الكبير"، إلا أن هذا لم يستمر إلا حتى 1842، كما أنشئت الدواوين كلما دعت الحاجة، وإن بقي عبء الأعمال الإدارية واقعًا على

عاتق سبعة دواوين:

1 - ديوان الخديو (الداخلية): ويختص بالنظر في الشئون الداخلية، كما كانت له صلاحيات قضائية، فكما جاء في لائحة "السياستنامة" (الصادرة في 1837) أن من اختصاصاته الحكم في جرائم القتل والسرقات، كما كان يشرف على عدة مصالح، الأبنية، المخزن الملكي، الكيلار العامر، السلخانة، القوافل، ديوان المواشي، ترسانة بولاق، المستشفيات الملكية، الأوقاف المصرية.

2 - ديوان الإيرادات (المالية): ويضم قسمين يختص أولهما بحسابات المديريات والحجاز والسودان كافة ، والثاني بإيرادات مصر والإسكندرية، وكان لكل منهما من عرفوا بـ"مفتشي الأقاليم للتنقيب عن المصالح".

3 - ديوان الجهادية (الحربية): وهو المسئول عن الشئون العسكرية كافة ، الضبط والربط بين الجنود النظامية، مهمات الفيالق والثكنات والقلاع والمستشفيات العسكرية، ومعامل البارود وغير ذلك.

4 - ديوان البحر (الأسطول): وهو مختص بالنظر في شئون الدونانمة (الأسطول) والترسانة والمخازن وتجهيز المهمات والمؤن وسائر احتياجات المشافي العسكرية.

5 - ديوان المدارس (التعليم والأشغال): وينظر في شئون المدارس الابتدائية والتجهيزية والمدارس العالية (الخصوصية) والكتبخانات والآلات والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق وإدارة جريدة الوقائع المصرية، هذا فضلاً عن الاصطبلات الكبرى الكائنة في ناحية شبرا.

6 - ديوان التجارة المصرية والأمور الإفرنكية: وينظر في العلاقات الخارجية وأمور الأجانب، وقد اتخذ من مدينة الإسكندرية مقرًا له بحكم وجود الأغلبية الكبرى من التجار الأجانب فيها، وبحكم أن أغلب تجارات الحكومة تنطلق منها، وقد كان هذا الديوان أصل نظارة الخارجية التي ظهرت على عهد الخديو إسماعيل.

7 - ديوان الفاوريقات (الصناعة): وهو المسئول عن المصانع التي كانت قد أقامتها الحكومة في عصر محمد علي.

وعندما صدر قانون (السياستنامة) سنة 1837 تقرر بمقتضاه إنشاء مجلس "الشورى الخاصة" ليعاون الوالي في الأمور الإدارية، وينوب عنه في دراسة بعض التفاصيل، وكان يتألف من ناظر وسبعة موظفين، ولكن حتى قبل هذا التاريخ كان هناك مجلس خاص للباشا، وإن كان لا يعرف بالضبط تاريخ إنشائه، وكان يطلق عليه عادة "ديوان المعاونة" أو " المعية السنية"، وكان عمله الرئيس تقديم النصح للباشا في مشاريعه المختلفة، واقتراح إجراءات تطوير البلاد، مع حل المشكلات الإدارية والمالية المقدمة له، كما كانت له بعض صلاحيات قضائية فيما يتعلق بانتهاك موظفي الحكومة للقوانين الإدارية، وكان لأعضاء هذا المجلس حق دراسة التقارير الواردة من الإدارات المختلفة.

أما في الأقاليم فقد استقرت الأوضاع الإدارية عندما تشكلت فيها "المديريات" (1829 - 1830) التي حلت محل الإقطاعيات القديمة، فقسمت البلاد إلى ثماني مديريات يحكم كلاً منها مدير، وقسمت كل مديرية إلى "مأموريات" يرأس كلاً منها مأمور، وقسمت كل مأمورية إلى "أقسام" يدير كلاً منها الناظر أو الكاشف، وقسم كل قسم إلى "أخطاط" على رأس كل منها حاكم الخط، وكل خط إلى "نواح" يدير شئونها القائمقام، وكل ناحية إلى قرى يرأسها شيخ البلد.

وكان كل موظف من هؤلاء مسئولاً مسئولية تامة عن منطقته من النواحي الإدارية والمالية، كذا المتعلقة بالأمن. وقد حددت مسئولياتهم في عدة أوامر، أهمها الأمر الصادر عام 1830، والمعروف بـ"لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح"!!

تضمنت هذه اللائحة تحديدًا دقيقًا لاختصاصات كل من هؤلاء الموظفين إلى حد وصلت معه يد الحكومة المركزية إلى كل فج من أنحاء الريف المصري، خاصة مع تطبيق نظام احتكار أغلب الحاصلات النقدية للحكومة.

فـ"المدير": كان مسئولاً عن تنفيذ أوامر الباشا في مديريته وخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب والمتأخرات، وتشمل واجباته المحافظة على الجسور والترع، والإشراف على المصانع الحكومية والمخازن الحكومية (الشون) ومراقبة سير عمل موظفيها.

"المأمور": ويقوم مع كبار الموظفين العاملين تحت سلطته (نظار الأقسام، حكام الأخطاط، شيوخ البلد) ببحث مشاكل توزيع المحاصيل، واضعين نصب أعينهم ما يمكن الحصول عليه من المزارعين، وكان المأمور يرسل المفتشين للتحقق من عدم إهمال الفلاحين لأعمالهم، وامتدت صلاحياته إلى حد معاقبة الموظفين بالسجن، كما كان على صاحب هذا المنصب التأكد من إحضار المحاصيل إلى "شون" الحكومة، وأن يبحث عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم متهربين من التجنيد أو عبء الضرائب.

"ناظر القسم": وكان عليه التنقل بين القرى التابعة لقسمه للتأكد من حسن تنفيذ العمل؛ حيث يتداول مع كبار المشايخ حول التوزيع السليم للأرض، كما كان يطلب منهم قائمة شهرية بأسماء الهاربين من الأرض بعد أن انتشرت بين هؤلاء ما سمي بظاهرة "التسحب" من قراهم، وكان "الناظر" يمارس الرقابة على موظفي الشون ويعاقبهم، وفي وقت الحصاد يبعث إلى "القائمقام" أوزانًا ومقاييس مختومة، ثم يرسل "البصاصين" للتأكد من أن الموظفين يستخدمونها فعلاً أو يخدعون الفلاحين.

"محاسب القسم": وكان يشرف على الإدارة المالية في القسم، وعلى أعمال الصيارفة في النواحي، ولم يكن ليسمح لأي محصل ضرائب عجز عن تصفية حسابه عن السنة السابقة أن يقوم بجباية الضرائب في القرى، وهو ما كان ينطبق على الصرافين الذين كان عليهم أن يصفوا حساباتهم أولاً مع المحاسب قبل أن يسمح لهم بالعودة إلى نواحيهم، بالإضافة إلى ذلك كان على شاغل هذه الوظيفة أن يشرف على الكتبة الذين يعملون في مخازن مبيضات الأرز.

"مشايخ الخط": وكان عليهم ضمان جباية الضرائب؛ الأمر الذي كان يلزمهم بأن يجوبوا القرى الواقعة تحت إشرافهم بصورة مستمرة، وعقد اجتماعات شهرية لموظفي الناحية، القائمقام، مشايخ الحصص والصرافين، وكان عليهم التأكد من أن جميع فلاحي الناحية موجودون والبحث عن الهاربين منهم.

"مشايخ البلد": وكانوا يقومون بمعظم الوظائف الإدارية في الحصص الواقعة في نطاق اختصاصهم، بإبقاء نظام الري في مناطقهم في حالة جيدة والإشراف على تطهير الترع وتقوية الجسور، ومعاقبة الفلاحين الذين لا يقومون بزراعة أراضيهم على النحو المرضي، وكانوا - في العادة - يرثون وظائفهم عن آبائهم، وفي مقابل العمل المتشعب الجوانب الذي يقومون به كانوا يتلقون منحًا خاصة

من الأرض، ويستخدمون الفلاحين في زراعتها من دون مقابل.

"الصراف": ويقوم بتحصيل الضرائب ولديه سجل لها يتضمن كل أسماء فلاحي الناحية، ومقدار الضريبة المستحقة على كل منهم. وجرت العادة على أن يسلم الفلاح محصوله إلى مخزن الحكومة؛ حيث يخصم موظفوه قيمة الضرائب ويعطون الفلاح إشعارًا بالباقي، وقد خضع الصرافون لرقابة شديدة، وكانوا يعاقبون بقسوة إذا قصروا في واجباتهم.

"الخولي": وكان يشرف على العملية الزراعية بمراقبة عمليات الري، والقيام بمسح الأراضي، ويبحث في أي نزاع بين الفلاحين.

"المشد والخفير": وهما موظفان مهمتهما مراقبة الفلاحين ليمنعاهم من الهروب من الحصة المسئولين عنها، كما كانا مسئولين عن مراقبة الغرباء الذين يأتون إلى القرية، وإذا ما اشتبها في أن أحدهم هارب من قرية أخرى يقبضان عليه ويحضرانه إلى شيخ البلد.

ويقدم هذا التنظيم الدقيق صورة لنجاح الدولة المركزية في السيطرة على الريف المصري، وهي السيطرة التي دعمها نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي.

وإذا كانت ثمة ملاحظة أخرى على أثر التطورات الاقتصادية في تدعيم مركز الدولة، فهي تلك التي نجمت عن إدخال الصناعة الحديثة على يد الحكومة، خاصة في القاهرة، وما استتبع حفر ترعة المحمودية من عودة العمران إلى الإسكندرية؛ مما ترتب عليه زيادة مساحة المناطق الحضرية على حساب الريف، وهي المناطق التي يتبدى فيها وجود الحكومة المركزية عن مناطق الريف المتناثرة، وما ارتبط بذلك من تغيرات في البنية الاجتماعية، جعلتها تختلف اختلافا نسبيًا عما كانت عليه قبل السياسة المركزية للدولة التي غيرت قوام البنية الأساسية.

ثانيًا - السودان:

اختلف الوضع في السودان عنه في مصر، إذ بينما كانت تتوفر في الثانية مقومات "الوحدة الوطنية" التي تساعد على قيام الدولة المركزية، فهو ما لم يتوفر في الشطر الجنوبي من الوادي؛ فقد ظل السودان - وحتى أوائل القرن التاسع عشر - مجموعة من السلطنات والقبائل والعشائر التي لا يجمعها انتماء واحد.

ترتب على ذلك أنه بينما لم تحتجْ مصر إلا لتغير الظرف التاريخي، وإلى شخصية تدرك مقومات الوحدة فيها، وتعمل على تفعيلها، وهو ما حدث من جانب "محمد علي"، كان السودان في حاجة إلى تغيير البنية القبلية والعرقية فيه، وهو أمر شديد الصعوبة.

تتأكد هذه الحقيقة من أنه بينما عادت الدولة المركزية في مصر للظهور بمبادرات داخلية، فإنها في السودان كانت في حاجة إلى قوة خارجية لإنجاز المهمة، وكانت مصر هي المهيأة للعب هذا الدور، سواء بحكم مصالحها في تأمين موارد المياه التي تعيش عليها، أو بحكم العلاقات المتنوعة التي ربطتها بشمال السودان كالعلاقات الثقافية: فقد ظل كبار المشايخ في جنوب الوادي يبعثون بأبنائهم للتعلم في الأزهر، وكان من يعود من هؤلاء يحمل لقب "الأزهري" ويحظى باحترام شديد بين أبناء قبيلته أو عشيرته، والعلاقات الاقتصادية: فقد ظلت تتوافد على مصر قوافل من الجنوب، قافلة دارفور التي كانت تصل إلى أسيوط عبر درب الأربعين، وقافلة سنار.

وتولت مصر مهمة إقامة حكومة مركزية في السودان، وخاصة في عهد كل من محمد علي وإسماعيل، وهي المهمة التي استمرت بين عامي 1820 و 1885 عندما أجبرت بريطانيا الحكومة المصرية على "إخلاء" البلاد في ذلك العام الأخير، بعدما فشلوا في مواجهة "الثورة المهدية"، وكانت فترة الدولة التي أقامتها هذه الثورة، والتي استمرت حتى عام 1898، بمثابة الجملة الاعتراضية على سياق الدولة المركزية التي كان الحكم المصري قد نجح في إقامتها في خلال الفترة السابقة.

يتضح ذلك من الأساس الديني، لا الوطني، الذي قامت عليه هذه الدولة، كما يتضح أيضًا من غلبة الطابع القبلي الذي ساد خاصة في خلال عهد الخليفة عبد الله التعايشي عندما اعتمد على قبيلة البقارة التي جاء منها وأصبح أبناؤها عماد الجيش المهدي وتولوا المناصب العليا في الدولة؛ مما أثار "أولاد البلد" من الجعليين والدناقلة من القاطنين في الوادي.

ملاحظة أخرى: وهي أن محمد علي وخلفاءه عندما أقاموا الدولة المركزية لم يراعوا "الوحدة القومية" للمناطق التي فتحوها، بقدر ما راعوا مصالحهم الحيوية والاقتصادية؛ مما أدى إلى أن يصبح السودان الذي ظهر لأول مرة على الخرائط العالمية في النصف الأول من القرن التاسع عشر تحت اسم "السودان المصري" من أكبر الوحدات الإدارية الإفريقية، وهو ما تحقق في عهد الخديو إسماعيل، عندما دفع بقواته إلى المناطق الشرقية المطلة على البحر الأحمر، وفتح دارفور على يد الزبير رحمت، ثم تتابعت الجهود في اتجاه الجنوب وضم ما عرف باسم مديرية بحر الغزال وخط الاستواء.

في ضوء هاتين الملاحظتين؛ يمكن متابعة قيام الدولة المركزية في السودان في خلال القرن التاسع عشر؛ الأمر الذي واجهته صعوبات كثيرة.

ونبدأ بالمرحلة الأولى التي عاصرت تقدم قوات محمد علي إلى السودان وما ترتب على هذا التقدم من سقوط الوحدات السياسية المتناثرة ومحاولة الباشا إقامة نظام إداري متماسك بعاصمة موحدة.

مثال على ذلك مدينة الخرطوم العاصمة، والتي كانت مجرد منطقة من الأكواخ يقطنها الصيادون؛ فكرس خورشيد باشا حكمدار عموم السودان جهوده لإقامتها؛ فشجع الكثيرين على الاستقرار بها بمنحهم العديد من الامتيازات، حتى أنه قد أزال المسجد البدائي الذي كان قد أقيم بها عام 1827 ليقيم محله مسجدًا حديثًا، وشجع السكان على بناء منازل ثابتة بدلاً من الخيام التي اعتادوا على الإقامة فيها بأن أمدهم بأدوات البناء، كما اهتم هذا الباشا بتأمين التجارة، أكثر من ذلك أنه استجلب أعدادًا من الفلاحين المصريين لتحسين أساليب الزراعة وفنونها.

ومنذ عام 1830 اتخذ خورشيد من الخرطوم مقرًا للحكم ومركزًا للإدارة؛ مما مثل نقطة البداية الحقيقية لنشأة الحكومة المركزية في السودان، ومع مرور الوقت تأكد دور هذه المدينة رمزًا لمركزية السلطة، وهو ما ظلت تؤديه بعد ذلك. صحيح أن الدولة المهدية قد اتخذت من "أم درمان" عاصمة لها، ولكنها لم تكن تبعد كثيرًا عن الخرطوم، ثم إنها في وقت لاحق أصبحت جزءًا منها، وذلك بعد أن امتدت المواصلات، وبعد أن ربط جسر بين المدينتين، ثم ما لبث أن انضمت إليهما الخرطوم بحري، فأصبح السودان يتمتع "بعاصمة مثلثة".

وقد واجه الحكام الذين بعث بهم محمد علي إلى الخرطوم أكثر من مشكلة في بناء دولة مركزية في الخرطوم، وهي المشاكل التي امتدت بعد ذلك، سواء في عصر الدولة المهدية، أو في عهد الحكم الثنائي بكل مراحله والتي استغرقت أكثر من نصف قرن من الزمان (1899 - 1956):

أولى هذه المشاكل: أن أي دولة مركزية تحتاج، بالإضافة إلى العاصمة، مجموعة حواضر كبرى، أو ما يمكن توصيفها بعواصم الأقاليم التي تتجمع فيها أدوات الحكومة المركزية؛ حكام، وإدارة، وقوى أمن، ومثل تلك الحواضر لا تنشأ- في العادة - بقرارات حكومية، وإنما هي صناعة تاريخية تلعب فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دورًا كبيرًا، وتقتضي بالطبع زمنًا طويلاً.

وقد وقف عدم تجانس السكان حجر عثرة في سرعة تآلفهم، وبالتالي عقبة في سرعة بناء الدولة المركزية؛ الأمر الذي رصده التقرير الحكومي الصادر عن الرحلة التي قام بها محمد علي إلى السودان عام 1839.

زاد الأمور تعقيدًا في خلال عصر إسماعيل، وذلك بعد ضم ما عرف بالمديرية الاستوائية ومديرية بحر الغزال؛ حيث ينحسر الوجود العربي، ويحل محله الوجود الزنجي، فأضيف إلى الاختلافات السابقة الاختلاف العرقي، الذي زاد من حدته ما جرى في خلال عهد الحكم الثنائي من إطلاق الإنجليز لأيدي الإرساليات التبشيرية، الأمريكية والفرنسية والإنجليزية، في هذه المناطق الوثنية، فأصبحت الأقلية من المسلمين على دين أبناء الشمال، والأكثرية إما أنهم اعتنقوا المسيحية على مذاهبها المختلفة، وإما بقوا على وثنيتهم.

المشكلة الثانية: نجمت عن المأزق الذي واجهته إدارة محمد علي بعد فترة من وجودها.

فكما سبقت الإشارة، فقد فشل محمد علي في تحقيق هدفين من أهدافه الثلاثة لتقدم قواته جنوبًا وإن بقي أهمها.. الحفاظ على إمدادات المياه إلى مصر، غير أن الوضع في جنوب الوادي لم يكن مثله في شماله من حيث انتشار المجتمعات الزراعية والحرفية المستقرة التي أمكنه من خلالها الحصول على احتياجاته المالية اللازمة للإنفاق على الإدارة الحكومية القائمة، وقد صعب من الأمور أكثر فرض الضرائب على أهالي السودان العاملين بالزراعة؛ مما أدى إلى أن يترك أغلب هؤلاء أراضيهم؛ الأمر الذي أوقع الحكومة الجديدة في مأزق، ونشر المجاعة والوباء.

المشكلة الثالثة: اتساع أرجاء البلاد على نحو لا يتناسب مع قلة عدد السكان؛ مما أدى إلى بعثرتهم في سائر الأرجاء، ومما صعب من أمر انتقالهم من منطقة إلى أخرى بكل ما يترتب على ذلك من تأثير على الإحساس بالانتماء إلى بلد واحد.

ولا ننكر أن الحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد في الخرطوم، قد بذلت جهدها لإنهاء مثل هذه الأوضاع المعوقة لبناء الحكومة المركزية، من دون أن تكلل جهودها بالنجاح.

في عصر محمد علي الذي استغرق أغلب النصف الأول من القرن التاسع عشر، بذل عدد من الحكمداريين الجهود لبناء عدد من الحواضر. ويشير التقرير السابق الإشارة إليه والموضوع بمناسبة زيارة محمد علي للسودان (1839) أن هذه المدينة أصبحت عامئذ، ولم يكن قد مضى أكثر من عشرين سنة على حكم محمد علي "مكونة من خمسمائة بيت مشيد بطريقة نظامية، ومستشفى، ومخازن وأشوان كبيرة، وحدائق مختلفة ينبت فيها وينضج في الشتاء التين والعنب.. ".

ويضيف التقرير ذاته أن "واد مدني" أصبح مدينة عظيمة بسبب السوق التي تقوم فيها كل عام وتدوم ثلاثة أشهر "وسكانها ثلثمائة أسرة جيدة السكن. وهي كالخرطوم لها ثكنتها ومستشفاها وشونها".

واستمرت سياسة بناء الحواضر أو تطويرها كما حدث بالنسبة إلى كسلة عاصمة إقليم التاكة في الشرق والتي بدأ استيلاء أحمد باشا أبو ودان عليها عام 1840 بعد حرب قصيرة مع الهدندوة، وما ترتب على ذلك من اتخاذها عاصمة إدارية لشرق السودان حيث بنيت ثكنات الجند، وأقيمت مراكز الحكومة، وهو ما حدث لمدن أخرى مثل كردفان في الشرق.

وكان وجود فصائل من القوات المصرية في أية مدينة فضلاً عما يشيعه من إحساس بالحكومة المركزية يؤدي في الوقت ذاته إلى قدر من الرواج الاقتصادي، واستقرار أعداد من أبناء القبائل المحيطة في هذه الحواضر، هذا بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية التي اعتادت أن تصحب هذه القوات العسكرية.

ولا يسعنا ألا نغفل في هذه المناسبة ما فعله خليفة محمد علي، عباس باشا الأول، فعلى الرغم مما عرف عن عهد هذا الرجل (1849 - 1854) من تراجع في مناح كثيرة من جوانب الحياة المصرية غير أنه عرف في السودان عملاً لعب دورًا كبيرًا في ازدهار الحواضر السودانية، وهو ما قام به الرجل من إرسال رفاعة رافع الطهطاوي المفكر المصري المعروف في الخرطوم، مع عدد من أكفأ العناصر المصرية، منهم محمد بيومي أستاذ الرياضيات المشهور، إلى الخرطوم؛ لفتح مدرسة حديثة في العاصمة السودانية، بعد أن اعتمد التعليم في الجنوب على نظام الخلاوي؛ مما كان بمثابة نقطة البداية في مشروع تحديث التعليم في السودان، وهو المشروع الذي استكملت قسماته في خلال عصر إسماعيل.

ففي هذا العصر اتسع نطاق المدارس المؤسسة "حسب الأصول المرعية"، فتم تأسيس خمس مدارس في مديريات الخرطوم ودنقلة وتاكة، تبعتها بثلاث مدارس في كردفان ومصوع وسواكن، وكان انتشار التعليم الحديث على هذا النحو ورغبة الأهالي في إلحاق أبنائهم بهذه المؤسسات الجديدة؛ مما دفعهم إلى الاستقرار فيها وقوى من تيار الاستقرار.

أما عن المشكلة الثانية التي نجمت عن قلة عدد السكان وزيادة الضرائب لتغطية نفقات الإدارة التي استلزمت الحكومة المركزية فرضها لتغطية نفقاتها، فهي المسالة التي لم يمكن حلها بسهولة، حتى أنه يقال إن سعيد باشا (1854 - 1863) عندما قام بزيارة إلى هذه البلاد عام 1857 "والتقى بأعيان الأهلين، فقدموا له عرائض يشكون فيها من فداحة الضرائب، ومظالم الحكام، استمع لشكاياتهم، وتألم لحالتهم، وساورته يومًا فكرة إخلاء السودان"، كما يقول عبد الرحمن الرافعي.

صحيح أن هذا الباشا لم يعمد إلى تنفيذ قوله بسبب توسل الأعيان السودانيين أنفسهم ألا ينفذ هذه الفكرة - كما قال الرافعي أيضًا - غير أنه على الجانب الآخر ظلت المشكلة قائمة بعدئذ. وإذا كانت الدولة المهدية قد حلتها بشكل يناسب طبيعتها بإقامة "الأمراء" المدعومين بقوات الأنصار هنا وهناك، فإن هذا الحل ظل منقوصًا؛ إذ بقي كل من أولئك الأمراء الدينيين شبه مستقلين في المناطق التي تولوا السلطة فيها بحيث لا يمكن القول إن هذا النظام قد وفر ما يمكن توصيفه بـ"الحكومة المركزية" بمعناها الحديث، هذا فضلاً عن أن هذه

الحكومة التي تولت إدارتها شخصية محدودة الثقافة مثل "الخليفة عبد الله التعايشي" لم تتمكن من مد نفوذها إلى المناطق غير الإسلامية في الجنوب؛ الأمر الذي يتضح من أن الحاكم الذي ولاه الخديو إسماعيل على "المديرية الاستوائية"، الألماني شنيتزر الذي كان قد تسمى باسم أمين باشا، لم يجد بعد قيام الدولة المهدية، من يهدده وبقي لفترة غير قصيرة يمارس سلطاته في أنحاء هذه المديرية، ولم يرغمه على مغادرتها إلا تقطع سبل الاتصال مع مصر؛ مما دعاه إلى الاتفاق مع شركة إفريقيا الشرقية البريطانية للانسحاب شرقًا، وعلى الرغم من ذلك، فإن الأنصار لم يستطيعوا ملء الفراغ الذي نتج عن انسحاب القوات المصرية. وعندما أرسل التعايشي قوة بإمارة "عربي دفع الله" إلى الجنوب، لم تلبث أن انسحبت بعد أن هاجمتها القوات البلجيكية القادمة من دولة الكونغو الحرة بناء على اتفاق مع حكومة لندن، بمعنى آخر إن "الدولة المهدية" لم تستكمل مشروع "الدولة المركزية" الذي كان قد بدأه الحكم المصري، ولم يكن قد استكمل بعدُ بسبب انصراف الحكام إلى بناء إطار الدولة الجديدة الذي لم يكن له وجود من قبل.

لعل ذلك ما كلف نظام الحكم الثنائي بالقيام ببناء هذه الحكومة المركزية من جديد، وقد أخذ في إقامته بشكل جاد عام 1900، أي في العام التالي مباشرة للحكم الثنائي، حين أنشئت ثلاث إدارات للشئون المالية والاقتصادية والمعارف التي تفرعت بعدئذ لخمس عشرة إدارة.

سجل التقرير السنوي لحكومة السودان عام 1900 أسماء هذه الإدارات، المراقبة، الجمارك، المعارف، المالية، حفظ الصيد، المفتش العام، الطبية، السجون، البوستة والتلغراف، السكك الحديد، البواخر والقوارب، المساحة، الطب البيطري، الأخشاب والغابات، وأخيرًا إدارة الأشغال العامة.

واعترافًا بالأمر الواقع؛ تم تقسيم السودان إلى عدد من المديريات روعيت فيها الاعتبارات القبلية، بلغت عشر مديريات. وتأكيدًا على تأثير التوزيعات القبلية في التقسيمات الجديدة، فقد حدثت تغييرات عدة في توزيع القبائل؛ إذ كثيرًا ما كانت تتوزع القبائل بين مديريتين أو ثلاث؛ الأمر الذي كان يتطلب إعادة النظر في أحوالها.

واعترافًا بالأمر ذاته؛ حرصت حكومة الخرطوم أيضًا على اتباع نظام يوفر الحد الأدنى من الشعور بوجود الحكومة المركزية، كما يوفر أيضًا من نفقات إدارة مثل هذه البلاد الشاسعة الاتساع، فخولت لمشايخ القبائل سلطات واسعة، في الوقت ذاته رسمت سياسة رامية إلى عدم الخروج عن سلطتها، واتبعت في سبيل ذلك أكثر من وسيلة:

1 - فرض ضريبة سنوية على كل القبائل يقررها حاكم المديرية ويجمعها شيخ القبيلة، وكانت قليلة للغاية، غير أن القبول بها كان يعني اعتراف هذه القبائل بسيادة الحكومة.

2 - قيام الحكام والمفتشين بجولات مستقلة بين هذه القبائل والسعي إلى اكتساب ثقتها، وكان لكل مفتش برنامج سنوي يزور فيه أقصى ما يمكن من تلك القبائل.

3 - الالتجاء إلى القوة العسكرية في حالة الضرورة؛ إذ كانت تعمد إلى إرسال قوات سريعة إلى المناطق القبلية التي يبدو منها أي قدر من عدم الانصياع لأوامر الحكومة.

4 - قيام حكام المديريات بتغيير مشايخ القبائل لأوهن الأسباب، وكان لهذه السياسة حدان؛ أحدهما بما يترتب عليها من إضعاف نفوذ هؤلاء، والآخر بإبراز عضلات الحكومة المركزية.

5 - العمل على استقرار القبائل في المناطق الزراعية بشكل يسهل معه التحكم فيها، وخلق فرص العمل المناسبة لهؤلاء، وهي السياسة ذاتها التي كان قد سبق واتبعها محمد علي مع البدو في مصر.

تبقى المشكلة الثالثة المتعلقة بصعوبة الانتقال في السودان. والملاحظ أن "الجمل" قد ظل الوسيلة الأساسية في التحركات القبلية، أو في القوافل التجارية التي كانت تقصد مصر، خاصة القافلتين القادمتين من دارفور وسنار. ومن الجدير بالملاحظة أن الجمال التي كانت تنقل السلع القادمة من السودان إلى مصر، كانت تباع بدورها في الأسواق المصرية، خاصة في أسيوط.

وبقيت الحال على ما هي عليها حتى سقوط الدولة المهدية عام 1898، وقد صاحب تقدم القوات المصرية - البريطانية التي تولت هذه العملية مد الخطوط الحديدية اللازمة لنقلها، والتي وصلت إلى دنقلة، وكانت أول معرفة للسودان بهذه الوسيلة السريعة للنقل.

واستشعر رجال الحكومة الجديدة ضرورة استخدام هذه الوسيلة من النقل السريع، غير أن الأمر لم يكن سهلاً؛ فقد كانت هناك مشكلة الحاجة إلى أموال طائلة، في الوقت الذي لا ينتظر أن يغطي إيراد تلك الخطوط تكاليفها بشكل اقتصادي؛ الأمر الذي لم تجد معه الإدارة الجديدة مندوحة من الاقتراض من الخزينة المصرية، وهي القروض التي بدأت عام 1901 ووصلت بعد ثماني سنوات إلى رقم كبير بمقاييس العصر (4,672,000 جنيه).

وبالإضافة إلى الخط الممتد من الشمال والذي كان يسير العمل فيه ببطء؛ لأنه عندما بني أولاً أقيم على عجل تحت ضغط الظروف العسكرية الملحة الخاصة بتقدم حملة الاستعادة؛ مما افتقر معه إلى المتانة المطلوبة، وكثيرًا ما كانت تتعرض أقسام منه للانهيار تحت ضغط الظروف الطبيعية، كما أن الإنجليز لم يكونوا حريصين على سرعة إتمام هذا الخط لما يترتب عليه من زيادة حركة الانتقال إلى مصر بقدر ما كانوا حريصين على مد الخطوط الحديدية إلى الشرق لربط الاقتصاد السوداني بالمستعمرات البريطانية، وهي السياسة التي دعمها بناء ميناء بورسودان، الذي حل محل ميناء سواكن القديم؛ بحكم أن موقع الميناء الجديد البحري كان يسمح باستقبال السفن ذات الحمولات الكبيرة على عكس الميناء القديم، وأدت هذه النقلة ذات الطبيعة الاستراتيجية إلى أن ينتقل المركز الرئيس للسكك الحديد السودانية إلى مدينة عطبرة الواقعة في الشرق.

غير أن المسئولين البريطانيين في إدارة الحكم الثنائي لم يملكوا سوى أن يتوسعوا في استخدام موظفي السكك الحديد من المصريين، كما أنهم اعتمدوا في حراسة الخطوط الحديدية على فرقة من الجيش المصري المرابط في السودان؛ الأمر الذي تبدت آثاره في الحركة الوطنية المؤيدة لمصر والتي تفجرت عام 1924، وأدت - في النهاية - إلى إخراج المصريين، عسكريين ومدنيين، من جنوب الوادي.

أ.د. يونان لبيب رزق
كلية الآداب جامعة عين شمس

المصادر والمراجع

1 - الوثائق المنشورة:

- تقرير بالتركية نشر في "الوقائع المصرية" في 6 من صفر سنة 1655هـ 21 من أبريل سنة 1839، نقلاً عن د. صبري، محمد: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر.
- لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح، الطبعة الثانية، بولاق، غرة ذي الحجة = 3 من يناير 1843.
- زغلول، أحمد فتحي: المحاماة، القاهرة 1900، وقد تضمن نص قانون السياستنامة، بولاق، ربيع الأول 1253هـ يونيو 1837، ملحق 2.
- Sudan, Annual Reports, 1900-1907.

2 - المصادر:

- الجبرتي، عبد الرحمن: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج3.
- شقير، نعوم: تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، القاهرة 1903، 3 أجزاء في مجلد واحد.
- الطهطاوي، رفاعة رافع: المرشد الأمين للبنات والبنين، ط1، 1289هـ.

3 - المراجع العربية:

- بير، ج، (ترجمة وتقديم: د. عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمي الجمال): دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، القاهرة، 1976.
- الرافعي، عبد الرحمن: عصر محمد علي، القاهرة، 1947.
- الرافعي، عبد الرحمن: عصر إسماعيل، القاهرة، 1948.
- رزق، د. يونان لبيب: الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية / السودانية، ص47 وما بعدها.
- رزق، د. يونان لبيب: شئون وشجون تاريخية، القاهرة، 2005، ص26-33.
- رزق، د. يونان لبيب: السودان في عهد الحكم الثنائي الأول (1899-1924)، القاهرة، 1976.
- رمضان، محمد رفعت: علي بك الكبير، القاهرة، 1950.
- ريفلين، هيلين آن: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، (ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني)، القاهرة، 1967.
- عبد الكريم، أحمد عزت: تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي، القاهرة.
- عبد اللطيف، ليلى أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة، 1978.
- عبد اللطيف، ليلى أحمد: المجتمع المصري في العصر العثماني، القاهرة، 1987.
- فهمي، خالد (ترجمة: يونس، شريف): كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، القاهرة، 2001.
- يحيى الفضلي: محمد علي ووحدة وادي النيل، جريدة الأهرام، القاهرة، 1949.

4 - المراجع الأجنبية:

- Dujarric, G. L`Etat Mahdiste du Soudan, Paris, 1901.
- Ghorbal, Shafik. The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali, London 1928.
- Grant and Teperley: Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries (1789-1938), London, 1938.
- Gray, Richard: A History of the Southern Sudan (1839-1889), Oxford, 1961.
- Hill, Richard: Sudan Transport, London, 1965.
- Holt, P.M. The Mahdist State in the Sudan (1881-1898), Oxford, 1958.
- Holt, P.M. History of the Sudan From the Fung Sultanate to the Present day, London, 1967.



محمد علي باشا



الخديو إسماعيل



محمد أحمد المهدي



نابليون بونابرت



الحملـــة الفرنسيـــــة وهـــــدم أبواب الحـــــارات

المصدر: أرشيف الباحث

2 - بلاد الشام والعراق

حازت بلاد الشام والعراق اهتمامًا خاصًا من ضمن الولايات العربية في العهد العثماني، وتُرجم هذا الاهتمام بأن جَعل ارتباطها بالحكومة المركزية أوثق من ارتباط غيرها - في الأقل إبَّان أوج المجد العثماني - ويعود ذلك إلى ما لبعض مدنها من أهمية: فدمشق مركز تنظيم الحج الذي أولته السلطنة أهمية خاصة، وحلب مركز التجارة الدولية، وبغداد قاعدة الدفاع عن حدود الإمبراطورية ضد فارس، أما الموصل فقد شكلت مركزًا تجاريًّا مهمًّا على الطريق الرئيسة من استانبول وآسيا الصغرى إلى بغداد والخليج. ولم يكن واقعًا بشكل فعلي تحت سلطة الدولة في إقليمي بلاد الشام والعراق إلا المدن الكبرى والساحل ووديان الأنهار والسهول المجاورة للمدن.

ويلاحظ أنه قبل انتهاء القرن الثامن عشر كان المماليك والأمراء المحليون قد استمروا في احتكار السلطة، ولكن تحت الراية العثمانية، ودونما إعلان الانفصال عنها. وقد ساعد على ذلك انحطاط السلطنة العثمانية إلى درجة أصبحت فيه عاجزة عن تأمين الحماية لولاياتها ضد الأعداء، في وقت استطاعت فيه القوى المحلية تأمين الاستقرار الداخلي، والقيام بمهام عجزت السلطة عن تأمينها، (ونذكر من هذه القوى آل العظم في ولاية دمشق، الزيادنة في جنوب بلاد الشام، والشهابيين في جبل لبنان، وآل الجليلي في الموصل).

وعلى الرغم مما بدت عليه السلطة المركزية في استانبول من ضعف، وكأنما تخلت عن سلطتها لمصلحة مجموعات محلية، فإنها كانت قادرة على استرداد هذه السلطة بفضل أسلوبها المعروف - القديم - كوضع حاكم ضد آخر أو بواسطة الأساليب العسكرية المباشرة. لذلك استمرت ظاهرة تولي المماليك السلطة والقوى المحلية في كل من مركزي صيدا - عكا وبغداد. وقد يرجع سبب قبول السلطنة لاحتكار هؤلاء للسلطة إلى أن كلاً من بغداد وعكا شكلتا مركزًا حدوديًّا أولاً، وثانيًا لتعطش سكانها إلى الاستقلال. وكان من مصلحة الباب العالي في كلا المركزين أن يُثبت في الحكم المجموعة التي تستطيع الاحتفاظ بقوات مسلحة وكافية وتجمع الضرائب وتحافظ على ولايتها موالية للسلطان في نهاية المطاف.

وكان شيوخ الهضاب اللبنانيون والفلسطينيون في كل من صيدا وعكا يسيطرون بالتدريج على المناطق الريفية، وأما في بغداد فكان زعماء القبائل مثل (المنتفق) يسيطرون على الجزء الأكبر من الأراضي، وبالتالي على ضريبة الأرض وعلى قسم من مراكز المكوس. وهكذا لم يكن يوجد دافع إلى الأطماع والخصومات بين القوات في المدن. يضاف إلى ذلك أن القوى المحلية هذه كانت ضعيفة، وبالتالي المجال أضعف لأن تتمكن من تشكيل تركيبة قوية ضد السلطنة؛ فصيدا وعكا مدينتان صغيرتان وليست فيهما عائلات دينية كبيرة، كما أن ريفهما كان ملكًا - إلى حد كبير - للمسيحيين والدروز والشيعة ولا يشتمل على أوقاف كثيرة. أما بغداد فكانت تضم عائلات كبيرة من علماء السنة،

لكن قوتها الاجتماعية كانت محدودة بفضل سيطرة مشايخ الشيعة ورؤساء القبائل على المناطق الريفية.

وكانت صورة مختلفة في الموصل، مع أنها تشبه عكا وبغداد من حيث وجود مجموعة محلية كانت قادرة على أن تفرض نفسها على الحكومة العثمانية، ولكنها لا تشبههما من حيث إن الحاكم لم يكن من خارج البلاد، بل تصر على أن يكون من أبناء المدينة. واستطاعت الموصل أن تشكل نقطة استقطاب لجماعات مختلفة وعديدة. وبما أن ريفها صغير؛ فلم يمتد نفوذ اقتصاد مدينة الموصل إلى ما وراء السهول ووادي النهر المحيط بها مباشرة إلا نادرًا. لأن أي توسع سيصطدم بالمنطقة البدوية والإمارات الكردية، ولم تكن الموصل مركزًا عسكريًا بمثل أهمية بغداد، وكانت القوات المسلحة الرئيسة قوات محلية ظهرت على يد الحكام من أسرة (الجليلي) كما أن الجند الإنكشارية أصبحوا منظمة سياسية في أحياء المدينة وتحت سيطرة زعماء محليين، وهكذا لم تكن فيها قوة عسكرية تستطيع أن تعيق صعود من يرغب من الحكام المحليين.

وفي دمشق وحلب ظلت السلطة العثمانية حقيقية؛ بسبب ما لهاتين المدينتين من أهمية دينية وتجارية في المنطقة. وقد سيطر على الحكم في دمشق وحلب والمدن السورية الصغيرة زعماء العائلات الكبيرة، والتي كان لبعضها إرث ديني تقليدي وتعليمي. وكانت السلطة السياسية في حلب وضواحيها بيد الأشراف الذين كانوا الطائفة الوحيدة التي عبر السكان من خلالها عن ازدياد قوتهم، وقاوموا ظلم الإنكشارية. ويُفسر هذا الأمر بأن قرب حلب من مركز العثمانيين ووقوعها بمتناول قواتهم التي كانت تغدو وتجيء باستمرار من الجبهة الفارسية؛ قد أبقى الجنود الإنكشاريين فيها أكثر مناعة تجاه محاولات السكان المحليين الانضمام إليهم، بل وقف أشراف حلب يدافعون عن مصالح أهل حلب ضد ظلم الإنكشارية. حيث وصل نفوذ الأشراف إلى حد دفع بالعديد من أعيان حلب للانتساب إلى الأشراف للاستفادة من امتيازاتهم، وللعمل بواسطتهم لفرض نفوذهم السياسي في المدينة. وقد بلغ من تنظيم الأشراف وقوتهم أن الدولة أرسلتهم إلى مصر لمقاومة حملة نابليون بونابرت واشتبكوا مع الإنكشارية مرارًا، وقد حدث أعنف اصطدام بين الأشراف والإنكشارية في رمضان 1212هـ/ شباط 1798م في حلب، ذهب ضحيته عدد كبير من الأشراف.

أولاً - أهم الأحداث السياسية في بلاد الشام من نهاية القرن الثامن عشر حتى عام 1831م:

استغل ظاهر العمر الزيداني 1131-1196هـ/ 1695-1782م وظيفته كملتزم للضرائب في منطقة صفد - طبرية - وتحالف أسرته (الزيادنة) مع القبائل البدوية المحلية، وازدياد النشاط التجاري الفرنسي في منطقته، وأقام إمارة عربية مزقها بعد نصف قرن تنازع أبناء الأسرة على السلطة، وتحالف ظاهر العمر مع قوى أكثر قوة وطموحًا منه مثل مماليك مصر؛ مما أثار حقد السلطة العثمانية عليه، فتخلصت منه في 1189هـ/ 1775م، ومن سلطة أبنائه من بعده.

ترك القضاء على الزيادنة، وضعف سلطة ولاة دمشق فراغًا سياسيًّا كبيرًا في بلاد الشام الجنوبية؛ سمح لأحمد باشا الجزار والي عكا 1148-1219هـ/ 1735-1804م بملئه؛ حيث عمل - في البداية - قائدًا عسكريًّا اشترك في توطيد السلطة

العثمانية، ثم عمل لمصلحته عندما عُين على عكا وولاية صيدا في 1189هـ/1775م. حيث أبدى الجزار مهارة فائقة في توظيف خبرته وعلاقاته السابقة في بلاد الشام؛ من أجل تفتيت الجبهة المؤيدة للشيخ ظاهر، ليصبح الشخصية الأقوى في البلاد. وقد دفعه نفوذه الواسع إلى تعزيز مركزه السياسي ونقله إلى عكا التي عمد إلى تحصينها، وتعزيز أسوارها بالمدفعية، وإنشاء جيش من المماليك على شاكلته، إضافة إلى بناء أسطول قوي للدفاع عن عكا والساحل الشامي.

خاف ولاة الشام من تعاظم قوة الجزار، فحاولوا الحد منها عن طريق دعم الأمراء الشهابيين، غير أن الجزار كان أبرع منهم واستمال بعضهم وشكل قوة ساندته في صراعه مع باشا الشام محمد باشا العظم، وتولي الباشوية مكانه في 1194هـ/ 1780م. وأصبح بذلك يمثل أقوى رجل في بلاد الشام؛ فهو الباشا وأمير الحج، وحاكم صيدا، وطرابلس، وعكا، بل تمكن من إخضاع السكان المحليين، وبخاصة أمراء جبل لبنان من الشهابيين، حتى أنهم أصبحوا لحين من الزمن رهن إشارته. عُرف الجزار بظلمه وجبروته وقسوته ومحاولته تحدي السلطنة، وعلى الرغم من إقصائه عن ولاية الشام عدة مرات، فإنه تمكن من الانتصار على خصومه، وعاد نجمه وتألق من جديد. فالسلطنة لا تريد عزله بشكل نهائي كي لا يعتصم خلف أسوار عكا المتينة، ويعلن عصيانه على السلطنة كثائر. لذلك كان عليها محاولة منع اتساع نفوذه أكثر مما هو عليه، وفي الوقت ذاته محاولة الاستفادة من خدماته قدر الإمكان. وكان ذلك عندما كلفته السلطنة عام 1213هـ/ 1799م صد حملة نابليون بونابرت على فلسطين.

وبعد نجاح الجزار في صد الحملة بمساندة الأسطول البريطاني له، حاول استثمار نصره في فرض هيمنته المطلقة على بلاد الشام بشكل لم يسمح فيه للباب العالي باتخاذ أية إجراءات عملية تجاهه، حتى وافته المنية في 1219هـ/ 1804م. هذا ويعتبر تعيين الجزار على ولاية الشام حدثًا "مهمًا" في تاريخ الصراع على النفوذ في بلاد الشام الجنوبية؛ لأن المبادرة السياسية والعسكرية في المنطقة بكاملها أصبحت في عكا مركز حكم الجزار ومماليكه. غير أن نفوذه العسكري والسياسي أضر بولايته؛ لأنه بالغ في ابتزاز المال من الأهلين، وفرض السخرة على أهلها من أجل تحصين عكا؛ مما أضر بالفلاح وبالزراعة، وشدد قبضته على الملتزمين الذين أرهقوا بدورهم الفلاحين.

تفاقمت الفوضى في الشام بعد وفاة الجزار، وعانت بعض الولايات من النزاعات الدموية. ففي عكا وبعد نزاعات حادة استمرت عدة أشهر، تسلم الولاية قائد جيش الجزار سليمان باشا الذي عُرف بـ"العادل"، وحكم جنوب بلاد الشام لمدة 15 عامًا 1219-1224هـ/ 1804-1819م. وفي دمشق حل الباشوات الواحد بعد الآخر؛ فقد تسلم الولاية أولاً كنج يوسف الذي حارب الوهابيين وجيرانه من الباشوات المجاورين في عكا وطرابلس وحلب، إلا أنه اضطر حوالي عام 1227هـ/ 1812م الهروب إلى مصر فتسلم مكانه في طرابلس مصطفى آغا بربر - أحد مقربي الجزار - وقد عُين في البداية "آمرًا" لقلعة طرابلس، ثم وسع سلطته لتشمل كل المنطقة، ولم يعترف بأية سلطة. في الوقت ذاته استولى على السلطة في يافا محمد آغا الملقب شعبيًا بأبي نبوت 1222-1232هـ/ 1807-1818م وقد عمل على تحصين يافا وترميمها وإعمارها من جراء ما أصابها من خراب عندما دخلتها قوات

نابليون، ومن بعده قوات الجزار.

تنفس الأمير بشير الشهابي الصعداء بوفاة أحمد باشا الجزار، وبدعم من العثمانيين أخذ في توطيد مركزه في لبنان، وإقرار الأمن وتأمين الظروف المناسبة لتقدم لبنان الاقتصادي، وتمكن من فرض سلطته على إمارة جبيل (شمالي لبنان) ووادي البقاع لأهميته في تموين لبنان بالقمح. وقد استولى على أراضي كبار الإقطاعيين الدروز في جنوب لبنان، وأحل فيها الفلاحين الموارنة القادمين من المناطق الجبلية اللبنانية الشمالية وأخذوا يدفعون له بدلات إيجار قليلة نسبيًا، ويزرعون أشجار التوت، ويغزلون الحرير.

كان هدف الأمير من ذلك مركزة حكمه في إمارة الجبل بالقضاء على الإقطاعيين؛ حتى لا يقيموا أي تحالف ضده أو ضد أعوانه. وفي الوقت ذاته أخذ يشجع الإقطاعيين الصغار ضد الأسر الإقطاعية الكبيرة؛ وذلك من أجل إضعاف الخصوم الرئيسين للمركزية، وتفتيت الجبهة المعارضة، وإيجاد حلفاء مرحليين يساندونه، ساعده ذلك في زيادة ثروة الأمراء الشهابيين، وبالتالي الحد من أطماعهم في الإمارة. وأخذ الأمير بشير يعد للمرحلة التالية بضرب العائلة الجنبلاطية؛ كي يتسنى له تسلم السلطة بشكلها الذي يؤمِّن له الغنى والنفوذ وقوة السلطة السياسية التي كانت سابقًا تحكم ولا تملك.

وقد أدى تعيين عبد الله باشا على ولاية عكا في 1224هـ/ 1819م، ومحاولته فرض ضرائب كثيرة على الأمير بشير إلى إحراج مواقف الأمير بشير في جبل لبنان وإلى انتفاضتي (عاميتي ومفردها عامية) أنطلياس ولحفد 1225-1226هـ/ 1820-1821م نسبة إلى العوام الذين اشتركوا فيها، ضد السياسة الضرائبية التي اعتمدها الأمير بشير في الشوف، وفي هاتين (العامتين) استغلت الكنيسة المارونية نقمة الفلاحين (العوام). غير أن الافتقار إلى قيادة واعية وبرنامج واضح أديا إلى القضاء عليهما - في نهاية المطاف - لتظهر قوة الإمارة الشهابية على الصعيد الداخلي؛ مما دفع أهم زعامة دينية و (مقاطعجية) والمتمثلة في الشيخ بشير جنبلاط - وأهم حلفاء الأمير بشير الشهابي - ومصدر قوته للانقلاب على تزايد قوة الأمير بشير، خاصة وأن الأمير بشير الشهابي كان يحسب حسابًا شديدًا لهذه الزعامة الدينية، لا سيما بعد أن استمال بشير جنبلاط بعض الزعامات المهمة إلى جانبه مثل والي دمشق درويش باشا؛ مما اضطر الأمير بشير للهرب إلى مصر مع ولديه عام 1227هـ/ 1822م، ولم تنفعه نجدة صديقه والي عكا عبد الله باشا في تثبيته داخليًا ضد مناوئيه، ولكن هذا الحدث كان بداية تحالف سري بين الأمير الشهابي ومحمد علي والي مصر ليصبح نواة لجبهتين سياسيتين بالغتي الوضوح، الأولى: وتضم الأمير بشيرًا وعبد الله باشا والي عكا، ومحمد علي. والثانية: تضم الشيخ بشير جنبلاط والأمير عباس شهاب ودرويش باشا والي دمشق، ويساند الجبهة الثانية الإنجليز ووالي حلب.

وقد لعبت التحالفات الخارجية دورًا "كبيرًا" في هذا المجال؛ فالشيخ بشير جنبلاط وثيق التحالف بالإنجليز، وكان قد جَرّ الأمير بشير "سابقًا" إلى هذا التحالف، ولكن رغبة الأمير بشير بجعل حكمه مركزيًّا يكون هو سيد الموقف فيه ضد سيطرة (المقاطعجية) جعلته يسعى إلى التخلص من تبعيته للشيخ بشير جنبلاط بالتحالف مع والي مصر. وقد أدى تعاون الأمير بشير مع محمد علي إلى أن يستغل الأخير هذا للتدخل في شؤون الشام وإعادة كل من عبد الله باشا، والأمير بشير إلى منصبيهما في 1229هـ/ 1824م. وعرف الأمير بشير كيف يستغل علاقته الحسنة مع كل من والي عكا ووالي

مصر ودعمهما في إلحاق الهزيمة بقوات بشير جنبلاط أشد معارضيه في 1230هـ/ 1825م وانتهى الأمر بقضاء والي عكا عبد الله على بشير جنبلاط عندما التجأ إليه.

انفرد الأمير بشير بعد مقتل الشيخ جنبلاط بحكم إمارة الجبل، وضم أملاك آل جنبلاط إلى أملاكه. وكان القضاء على أكبر معاقل الإقطاع القوية في جبل لبنان إيذانًا بتهاوي هذا النظام أمام مركزية الحكم من جهة، وإضعاف الطائفة الدرزية بالقضاء على زعيمها من جهة أخرى، وهذا زاد من حدة عداء الطائفة الدرزية للأمير بشير الذي شاع عنه اعتناقه المسيحية آنذاك.

وكان لتحالف محمد علي وبشير الشهابي نتائج مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي: من حيث تصفية معظم الأمراء الشهابيين المناوئين، والاستيلاء على أراضي كبار الإقطاعيين الدروز وزعمائهم، وتفرد الأمير بحكم الجبل حكمًا "استبداديًا مطلقًا"، والأهم من ذلك بروز التدخل الأجنبي في شؤون الجبل وانجرار (المقاطعجيين) اللبنانيين إلى تحالفات خارجية ارتدت "وجهًا طائفيًا واضحًا"؛ إذ مال المقاطعجية المسيحيون نحو الفرنسيين، وأتى الحكم المصري فيما بعد ليسهم في بلورة هذا التوجه كما سيرد لاحقًا.

ثانيًا ـ أهم الأحداث السياسية في العراق من نهاية القرن الثامن عشر حتى عام 1831م:

حازت ولاية بغداد في العهد العثماني وضعًا خاصًا أعطى واليها منزلة عالية رفعته فوق زميليه في البصرة والموصل وربطت واليي هاتين الولايتين بوالي بغداد في الأزمات. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر حكم المماليك بغداد، وأسندت إليهم، إضافة إلى حكمها، ولاية البصرة التي أداروها بواسطة متسلمين. وفي الموصل تولى آل الجليلي الحكم، كما فعل أمراء بابانبون في السليمانية.

سيطر المماليك على حكم العراق منذ منتصف القرن الثامن عشر، وبذل الوالي سليمان الذي اشتهر بـ"سليمان الكبير" 1163-1227هـ/ 1779-1812م مجهودًا "مضنيًا" في سبيل تقوية الحكم المملوكي، ومقاومة التمردات العشائرية العنيفة التي واجهتها خلال ثلاث وعشرين سنة من حكم البلاد. وكان سليمان الكبير مخلصًا في الإبقاء على العراق داخل حدود السلطنة العثمانية، ونظرًا إلى ما أبداه من نجاح في إخضاع الثورات، رأى السلطان فيه قوة قادرة على العمل خارج حدود إيالته وتوابعها. ولكن بعد وفاة سليمان الكبير تغيرت سياسة السلطنة العثمانية إزاء المماليك؛ لأن تأثير العراق بدا جليًا بتطورات السياسة الدولية في عاصمة السلطنة، فقد أعقب فشل حملة نابليون في مصر محاولة فرنسا استعادة شيء من مكانتها في مصر والعراق عن طريق التفاهم مع الباب العالي، أو مع الولاة العثمانيين مباشرة. حتى أن سليمان الصغير (الذي تولى حكم بغداد في 1223هـ/ 1808 م) قد حصل على منصبه بسبب تزكية سفير فرنسا في استانبول له.

إلا أن تدهور العلاقات بعد ذلك بين السلطان ونابليون (الإمبراطور) أدى إلى تعاون الباب العالي مع بعض المماليك والعشائر العربية والكردية لعزل سليمان الصغير من الحكم في 1225هـ/ 1810م. ولكي تتجنب السلطنة إسناد الحكم إلى العرب أو الأكراد خشية استقلالهم بالعراق؛ اضطرت إلى تسليمها لأحد المماليك وهو عبد الله باشا؛ فانقسم المماليك على أنفسهم. وتمكن سعيد باشا من تولي

الباشوية في 1228هـ/ 1813م بواسطة عشائر المنتفق ومساندة قسم من المماليك. فثار عليه المماليك بقيادة داوود الذي استعان بالإمارة البابانية - أقوى إمارة كردية في كردستان - وتمكن من الوصول إلى الحكم في 1232هـ/ 1817م.

كان تاريخ العراق في عهد داوود باشا تكرارًا لتاريخ أسلافه، فورث مثلهم مشكلات العراق التقليدية، وأهمها انقسام كردستان إلى إمارات متصارعة، وتمسك العشائر العربية الكبرى بالمحافظة على نظام حكمها المشيخي، وعلى استقلالها الذاتي، ورث أيضًا مشكلة النفوذ الإنجليزي المتزايد في البلاد منذ عزل سليمان الصغير، إضافة إلى تعرض العراق لغزو فارسي في 1235-1237هـ/ 1820-1822م.

اتبع داوود باشا نحو العشائر العربية سياسة المماليك التقليدية، التي تقوم على ضرب عشيرة بأخرى. وعلى الرغم من محاولته إلزام العشائر بالهدوء، فإن حوادث القتال استمرت ضد العشائر طيلة أيام حكمه. ولاشك في أن حاجة المماليك إلى القوات العشائرية كانت عاملاً "رئيسًا" في استمرار تمتع الشيوخ بسيادة شبه مطلقة على عشائرهم، خاصة في عهد داوود باشا عندما كانت القوات المملوكية منقسمة على نفسها.

وإضافة إلى ذلك عاني داوود باشا من اضطراب أمور كردستان التي كانت تحاول بشكل دائم التخلص من السيطرة المملوكية. وبسبب محاولة كل من العراق وفارس استمالة ولاء أمراء كردستان، فقد توزع ولاء هؤلاء بين المماليك في العراق وحكام فارس؛ وزاد هذا في تعقيد الموقف في كردستان، لتصبح عرضة لنزاع طويل اشتركت فيه القوات البابانية والمملوكية والفارسية دون أن تتمكن أي من هذه القوى من الانفراد بحكمها. أيضًا عانى داوود باشا من غزو فارسي للأراضي العراقية في 1220هـ/1805م لولا تفشي مرض الكوليرا في صفوف الجيش الفارسي الذي فرض عليه الانسحاب.

لقد أولى داوود باشا جيشه عناية خاصة كي يتمكن من القضاء على آل بابان، ولكنه بقي عاجزًا عن فرض حكمه على كردستان حتى آخر أيام حكمه. وكان لممثل بريطانيا السياسي في العراق دور كبير في عدم إخضاع كردستان لوالي بغداد أملاً منها في فصله عن العراق، وتحويل العراق إلى مستعمرة بريطانية من جهة أخرى. وكان اهتمام بريطانيا بالعراق قد ازداد منذ أوائل القرن التاسع عشر؛ حيث زاد حجم التجارة البريطانية في العراق، كما اكتسب طريق العراق أهمية بالغة كطريق للمواصلات بين بريطانيا والهند منذ حملة نابليون بونابرت.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققها حكم داوود باشا للعراق حتى 1246هـ/ 1831م، فإنه كان يمثل عهدًا "مملوكيًّا" أشرف على الزوال؛ لأن مبررات وجوده قد زالت. فالخطر الفارسي الذي هدد العراق في القرن الثامن عشر واستدعى ظهور المماليك قد انعدم تقريبًا في القرن التاسع عشر، والعامل الآخر الذي استدعى تسلط المماليك في العراق في القرن الثامن عشر، والآن فقد قيمته، هو اعتداءات قبائل البدو، وبشكل خاص المنتفق وبنو خالد، التي شُغلت في الربع الأول من القرن التاسع عشر، إما بتبني الوهابية وإما بمعارضتها. وأخيرًا فإن الحركة الوهابية بعد غزوها مناطق بغداد في مطلع القرن التاسع عشر قد تحولت بعد ذلك إلى الاستقرار، وإقامة دولة منظمة في الحجاز، ومناطق الجزيرة الأخرى. ولهذه الأسباب مجتمعة كان حكم المماليك في العراق محكومًا عليه بالتلاشي، خاصة

بعد محاولة داوود باشا السيطرة على طاقات العراق الاقتصادية لتنفيذ مشروعاته التجارية والعسكرية، (كما فعل محمد علي في مصر)، وتقصيره في مساندة السلطان بحربه التي خاضها ضد روسيا.

عمل السلطان محمود على إنهاء الحكم المملوكي وفرض الحكم المركزي الذي أقرته سياسته الإصلاحية، فكلف علي باشا رضا - والي حلب - بهذه المهمة وأسند إليه حكم ولاية بغداد وديار بكر والموصل، بالإضافة إلى ولاية حلب. وفي شعبان 1246هـ/ يناير 1831م زحف الوالي الجديد على بغداد بجيشه، وتمكن من خلال التفاوض مع أعيان بغداد من دخولها في ربيع ثانٍ 1247هـ/ أيلول 1831م، واستسلم داوود لعلي رضا الذي أرسله إلى استانبول بكل تقدير واحترام، وهناك عفا عنه السلطان، وأفاد من خبرته بأن كلفه ببعض المناصب المهمة حتى عام 1256هـ/ 1840م. وبينما كان الوالي المخلوع لا يزال في طريقه إلى استانبول، دبر الوالي الجديد مذبحة للمماليك كانت خاتمة لحكمهم في العراق، وتولى الولاة العثمانيون القادمون من العاصمة استانبول الحكم ابتداءً من عهد علي رضا حتى سقوط السلطنة.

ثالثًا - بلاد الشام والعراق خلال احتلال إبراهيم باشا بلاد الشام 1831-1840م:

1 - بلاد الشام:

كانت بلاد الشام في هذه المرحلة تشغل بال محمد علي؛ لأنها تمثل مفتاح مصر، ويمكن اتخاذها قاعدة ضد مصر، وتجارب محمد علي في هذا الصدد كثيرة، فلقد سبق أن أسندت ولاية طرابلس إلى واحد من أشد المماليك عداءً لمحمد علي، وبدت صيدا في التاريخ وكأنها في نظر محمد علي رأس حربة موجه إليه، يضاف إلى ذلك أن بلاد الشام أصبحت ملاذًا للفارين من مصر، في الوقت ذاته كانت مصر ملجأ الفارين من الاضطرابات العديدة في الشام، ويمثل هؤلاء مختلف الاتجاهات والمستويات، فمنهم ولاة مثل يوسف كنج، وزعماء محليون مثل بشير الشهابي ومصطفى آغا بربر، ومنهم أقطاب أحزاب مثل الشيخ علي العماد قطب الحزب اليزبكي في جبل لبنان.

كان وضع بلاد الشام مشجعًا لمحمد علي لتنفيذ رغبته في احتلالها؛ فالأمير بشير أحد حلفائه، والعثمانيون لا يملكون القوة العسكرية لمساندة والي عكا عبد الله باشا، ودمشق تعاني من اضطرابات دفعت إلى الثورة في عام 1247هـ/ 1831م على مظالم واليها العثماني سليم باشا. كما أن فلاحي منطقة نابلس ثاروا في الوقت ذاته ضد جور والي عكا عبد الله باشا واحتلوا قلعة صانور (جبال نابلس) التي احتلت عنوة على يد الأمير بشير بعد أن عجز عبد الله باشا عن احتلالها؛ مما أقلق عبد الله باشا وجعله خصمًا لكلٍّ من الأمير بشير ومحمد علي وأتاح ذلك فرصة كبيرة لعبد الله باشا؛ كي يعتمد الباب العالي عليه لكسر شوكة مصر. وعادت المنطقة بذلك إلى سياسة المحاور بشكله الجلي: فالمحور العثماني التقليدي كان يمثله عبد الله باشا والي عكا - صيدا ويشد أزره الباب العالي، أما المحور المصري - الشهابي فكان يمثل رغبة الولايات في إطلاق يد الحكام في أمور ولاياتهم. وانتهى الأمر إلى أن تقف مصر في مواجهة السلطنة، وهما من كانا يملكان القدرة على حسم المواقف، في حين لم يكن الأمير بشير وعبد الله باشا أكثر من طرفين تابعين في هذا الصراع الكبير.

يضاف إلى ذلك عامل استراتيجي مهم؛ فقد أثبت التاريخ أنه لا يمكن لأي حاكم على مستوى

المسؤولية في المنطقة من تجاهل قيمة الشام الاستراتيجية والاقتصادية لمصر من جهة، وقيمة مصر الاستراتيجية والاقتصادية أيضًا للشام من جهة أخرى. وبالنسبة إلى الناحية العسكرية كان باعتقاد محمد علي أن الشعب اللبناني سيمده بمعونة عسكرية ينظم بها جيشًا يسانده في السيطرة على بلاد الشام حتى دجلة. هذه العوامل مجتمعة جعلت بلاد الشام بالنسبة إلى محمد علي ليست رغبة فقط يتمنى تحقيقها، وإنما حاجة ضرورية يجب أن ينالها، وكان ينتظر الفرصة المواتية ليشرع في تنفيذ مشروعه باحتلال بلاد الشام.

هيأت أوضاع بلاد الشام المضطربة الفرصة المناسبة لإبراهيم باشا ليبدأ بغزوها برًا وبحرًا في 23 من جماد أول 1247هـ/ 29 من تشرين أول 1831م. واقتحمت قواته سيناء في طريقها إلى غزة، وقد سَهُل احتلالها لأن قلعتها كانت مهدمة منذ حملة نابليون، وتركز الصراع حول عكا، وفي أثناء حصاره لها احتل المناطق المجاورة حتى صيدا، وأرسل قوة إلى القدس لإعلان سلطته فيها. وقد ألغى إبراهيم باشا الضرائب التي كانت تفرض تعسفًا على غير المسلمين في القدس وسواها؛ مما أكسبه تأييد المسيحيين، ودعمهم العسكري خاصة في جبل لبنان، وازداد بذلك تأييد الأمير بشير الشهابي له؛ لأن غالبية قواته كانت من المسيحيين، وكان لهذا الإجراء صدى طيب في الأوساط الأوروبية، وأدى إلى نشاط إرسالياتها التبشيرية في أعقاب ذلك.

وفي أثناء حصار عكا طلب إبراهيم باشا- بتوجيه من والده - من الأمير بشير أن يقدم النجدة للجيش المصري، وتوالت المكاتبات من جانب والي عكا عبد الله باشا طالبًا "مساندة الأمير بشير أيضًا". وكان موقف الأمير بشير مشابهًا لموقفه من أحمد الجزار ونابليون، فقد آثر أن ينتظر ما ستسفر المعارك عنه حول عكا، ولكن وصول رسالة محمد علي إليه والتي كانت شديدة اللهجة في حال عدم تحديد موقفه من الجانبين؛ فرضت على الأمير بشير إعادة النظر في موقفه وأرسل قوة رمزية إلى عكا؛ فأثنى محمد علي على سلوكه، واعترف به أميرًا على جبل لبنان. وقدمت الإمارة الشهابية خدمات مهمة للجيش المصري؛ سواء قبل سقوط عكا أو بعدها، وهكذا أصبح الأمير بشير مستشارًا "رئيسًا" لمواجهة الموقف المعقد في الشام نظرًا إلى إحاطته التامة بأحوال الشام.

أما آل جنبلاط وبعد مساندة الأمير بشير للمصريين، فقد وقفوا إلى جانب العثمانيين وأعلنوا الثورة في الشوف إثر ما بثته طلائع القوات العثمانية التي كانت قد وصلت آنذاك إلى طرابلس من الدعاية ضد قوات محمد علي، إلا أن إبراهيم باشا قضى على الثورة ولم يسمح لها بالتوسع. وفي ذي القعدة 1247هـ/ آيار 1832م سقطت عكا، ثم سقطت دمشق من دون قتال، وتوجه إبراهيم باشا نحو الشمال بصحبة الأمير بشير وانتصر على العثمانيين قرب حمص، ثم تابع مسيرته واحتل حلب، وتبع ذلك سلسلة من انتصارات على العثمانيين مكنته من احتلال ممر بيلان وقونية، وأسر الصدر الأعظم، الذي كان قائدًا للجيش العثماني. وبتدخل الدول الأوروبية تم الصلح بين الطرفين في "كوتاهية" في ذي القعدة 1248هـ/ آيار 1833م، التي بموجبها حُددت العلاقة بين محمد علي والسلطان العثماني؛ فانسحبت قوات إبراهيم باشا إلى طوروس، وأعطيت بلاد الشام لمحمد علي مقابل ضريبة سنوية.

على الرغم من أن التوسع المصري أثار مشكلة دولية كبرى، فإنه يعتبر نقطة تحول مهمة في تاريخ بلاد الشام الحضاري والسياسي، ومن هنا تأتي قيمة الإصلاحات التي أدخلها المصريون في

الشام؛ لأنها قامت على أسس جديدة وحديثة لم يكن في استطاعة الحكومة العثمانية في بلاد الشام أن تقدم عليها بخيرها ومتاعبها. وقد واجهت الحكم المصري في بلاد الشام مشكلات إدارية واجتماعية واقتصادية اختلفت عما كان قد اعتاد عليه في مصر، وعمل إبراهيم باشا على حلها بالتدريج كي لا يثير ردود فعل قوية ضده، خاصة وأن التغلغل الأجنبي في المنطقة كان قد وصل إلى حد كبير. وقد قام بعدد من التدابير الإدارية والسياسية والقضائية والمالية والاقتصادية التي ترمي إلى إقامة سلطة مركزية قوية في الشام توطد الأمن، وتصفي التعسف الإقطاعي والبدوي، وتنظم الإدارة المالية، وتوقف التدهور الاقتصادي.

كلفت الحكومة المصرية لحكم بلاد الشام شريف باشا، وكان نسيب محمد علي ومساعده في مصر لسنوات طويلة، أما إبراهيم باشا فكان ممثل والده والمشرف الأعلى على الحكم في بلاد الشام بصفته القائد العام للجيش، وقسمت بلاد الشام إلى عدة مديريات أو متسلميات يحكم كلاً منها مدير أو متسلم ينوب عن شريف باشا في الإدارة، وتتألف هذه المديريات من حلب وطرابلس وأضنة، مع طرطوس، وصيدا مع القدس ونابلس وغزة ويافا. وترك للأمير بشير حكم جبل لبنان كالسابق. وأنشئت الدواوين والمجالس للمساعدة في الحكم وشارك فيها السكان المحليون.

ومع أن إبراهيم باشا استخدم في إدارته الجديدة معظم المتنفذين القدامى في إدارة البلاد، فإنه حاول القضاء عمليًا على نفوذهم بإدخالهم ضمن النظام الإداري العام، لكن ضمن حدوده وقيوده، كما ضرب الكثير من قلاعهم. وللحد من تعسف البدو، قام بقمعهم أولاً، ثم أنزلهم في المناطق المهجورة ليستقروا بها، واستخدم بعضهم فرسانًا في الجيش، وكذلك عمل على تشجيع الفلاحين على العودة إلى أراضيهم؛ فازدهرت الزراعة وظهرت قرى جديدة، وعَمَّ الأمن والاستقرار، فنشطت بذلك طرق التجارة والمرور، سواء في الداخل ومع المدن الساحلية أو على طرق القوافل الصحراوية من الشام إلى العراق، وقد نشطت أيضًا حركة البضائع الهندية والإيرانية عبر الشام وأوروبا، ونمت بذلك المدن، وانتعشت الطبقات الحرفية والبرجوازية فيها، إضافة إلى ذلك دُعم الإنتاج الزراعي ذو المردود الاقتصادي العالي كالقطن، وجرى استخراج بعض المعادن. وقد استخدم الجيش من أجل تحسين الزراعة. وعندما هدد الجراد محاصيل حوران في إحدى السنوات؛ استُخدم الجنود في مكافحته.

وفي مجال التعليم أُدخِل عدد من الإصلاحات، كان منها تشجيع الإرساليات التبشيرية وافتتاح المدارس بكثرة؛ وهكذا سمح للتعليم بالانتشار. ولعل من أهم أعمال الإدارة المصرية إدخال مفهوم المساواة في المواطنة بغض النظر عن الفكر الطائفي، والعمل على تضييق الفجوة بين الأكثرية المسلمة والطوائف غير المسلمة، وإلغاء المظاهر كافة التي تميز المسيحيين وافتتاح أبواب الوظائف العامة أمام أبناء الطوائف على نطاق واسع. وكان من نتيجة ذلك كله تدفق البعثات التبشيرية والقنصليات الأجنبية، وقد استُغل ذلك - في النهاية - للدعاية ضد هذا الحكم الجديد، سواء من قبل العثمانيين أو من جانب العملاء الأجانب.

ومنذ أن بدأ إبراهيم باشا بتطبيق سياسته الجديدة واجهته مصاعب لم يحسب حسابها، ولم تأتِ هذه المصاعب من مشكلة الضرائب؛ لأنه لم يفرض سوى ضريبة "الفردة" أي فَرْضُ مبلغ سنوي على كل فرد. أما الضرائب الأخرى فقد كانت

مألوفة قبل ذلك كضريبة الشونة (ما يقدمه الأهالي للجيش المرابط عندهم) والدخولية والتسريح والطاحون، وبالنسبة إلى الملتزمين والمتزعمين المحليين، فقد طبقت عليهم بالتدريج قيود الانضباط والتنظيم والتحصيل الدقيق وعدم تجاوز الضرائب المقررة. غير أن ما أثار الاستياء والنقمة، ومن ثم الثورة، كان هو ما اتخذه إبراهيم باشا من تدابير تتعلق بالأمن والحاجات العسكرية التي لم يكن أهل الشام وفلسطين على استعداد لتقبلها: ومنها مصادرة المؤن لتموين الجيش أو شراؤها غصبًا، ومصادرة حيوانات النقل التي تعتبر أهم أداة في حياة الفلاح، وسوق الناس لإقامة التحصينات العسكرية بالسخرة أو بأجور زهيدة.

وكان أقصى ما صدم الأهالي من النظام الجديد، فرض التجنيد الإجباري، ونزع السلاح منهم، وقد أدى هذان الأمران إلى ثورات فلاحية في فلسطين. فقد هاجم الفلاحون والبدو القوات المصرية في السلط، وفي الخليل هُزم الجنود المصريون، واحتل الفلاحون القدس باستثناء القلعة، كما قطعت المواصلات بين يافا والقدس، ولم يتمكن إبراهيم باشا من القضاء عليها إلا بعد جهد كبير. ومما شجع الثورة في فلسطين وجود ملتزمين أقوياء نظرًا إلى ازدهار الزراعة ووجود الأسر المحلية الكبيرة في فلسطين.

عاد إبراهيم باشا بعد أن أقام الأمن في فلسطين إلى فرض الفردة وتطبيق التجنيد وجمع السلاح، وقد انتشرت الثورات في مناطق أخرى من بلاد الشام مثل منطقة النصيرية ومنطقة حوران وجبل الدروز(جبل العرب)، وعمل إبراهيم باشا على إخمادها، وبعد أن تم له ذلك، ومن أجل إحقاق الأمن، ارتأت الإدارة المصرية فصل حلب ومنطقتها عن حكومة الشام بعد أن كانت كلها إدارة واحدة.

أما في لبنان فقد ساعد الأمير بشير في إخضاع أهل الجبل. وقد أتاح نزع السلاح إمكانية تنظيم الحكومة للبلاد وتنشيط الزراعة والتحكم في البدو، كما أصبح التجنيد عقوبة المتمردين.

كان للدسائس العثمانية والإنجليزية أثر كبير في تحريك الثورات على حكم إبراهيم باشا؛ فالعثمانيون ما فتئوا يستفزون السوريين على الثورة ويوزعون عليهم الأسلحة ويحرضونهم على القتال، وكذلك فإن بريطانيا وفرنسا لم تطمئنا إلى معاهدة "خنكار اسكله سي"؛ لأن وقوع أي اصطدام بين الدولة العثمانية ومحمد علي سيؤدي بموجب نصوص هذه المعاهدة إلى عودة السفن الروسية إلى استانبول، وكان لابد من تفادي وقوع مثل هذا الاصطدام بالحد من مطامع محمد علي، وقيام إنجلترا - على وجه الخصوص - بضمان انتشال السلطان من أحضان روسيا، يضاف إلى ذلك أن وجهة نظر الإنجليز كانت ترى أن إبقاء السلطنة العثمانية ضعيفة خير من سيطرة محمد علي القوي. وبوجه عام استاءت الدول الغربية من القيود التي فرضتها الإدارة المصرية في بلاد الشام على التجارة الخارجية، واحتكارها بعض الموارد، وفرضها الأسعار التي تريدها؛ فاضطر إبراهيم باشا إلى إلغاء الاحتكار عام 1252هـ/ 1836م بسبب موجة احتجاج الدول الغربية على هذه السياسة.

لقد دفعت استراتيجية محمد علي في سعيه إلى إقامة دولة قوية وقادرة على رد الأطماع الأوروبية إلى تبدل الوضع الدولي، وإجباره من خلال مؤتمر لندن في 17 من جماد ثانٍ 1256هـ/ 15 من تموز- يوليو- 1840م الذي اتفقت من خلاله كل من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية على انسحاب القوات المصرية من بلاد الشام. وفي حوالي رجب 1256هـ/ أيلول 1840م

احتلت قوات إنجليزية بحرية وأخرى عثمانية برية بيروت وصور وصيدا ثم استسلمت يافا، واحتلت القوات العثمانية الجليل والناصرة وطبرية وصفد، وقصفت السفن الإنجليزية عكا، وهدمت تحصيناتها واحتلتها واستسلمت حامية القدس المصرية للعثمانيين، وعاد الفلاحون من جديد لمقاومة إبراهيم باشا بالسلاح، ولكن الصراعات الداخلية أضعفتهم، وفي 7 من ذي القعدة 1256هـ/ 30 من كانون أول غادر إبراهيم باشا دمشق متوجهًا إلى غزة حيث غادر بعدها إلى مصر لينتهي بذلك الحكم المصري لبلاد الشام.

2 - العراق في أثناء حكم إبراهيم باشا بلاد الشام:

جاءت حملة علي رضا باشا على العراق بنوع جديد من الحكم، حمل بذرة جديدة جعلت من العراق ولاية تابعة فعليًا "لإمبراطورية يريد سلطانها أن يحكمها بنفسه حكمًا مركزيًا"، وقد أدرك السلطان أن لا سبيل إلى تحقيق أهدافه إلا بالقضاء على جميع الإمارات القديمة، ليدخل العراق بذلك عهدًا "جديدًا" عام 1255هـ/1839م عُرف بعهد التنظيمات الخيرية "إثر إعلان مرسوم كولخانة"، عبرت عنها بغداد من خلال احتفالات كبيرة وأعلن عن "وضع قوانين جديدة لانكشاف القابليات في الأهلين وحفظ نفوسهم وأموالهم وأعراضهم... وتعيين الضرائب وتحديد مدة الجندية وتأكيد الثقافة". وبُدئ بتطبيق الإصلاحات بصورة تدريجية؛ إذ عُين عن كل محلة موظف مسؤول (مختار) تلا ذلك العمل بنظام الحجر الصحي، وجوازات السفر، وشُرع في تأسيس المدارس (الرشدية) وعندما قُرئ مرسوم كولخانة على أهالي بغداد في 1555هـ/1839م أوجس الأهلون خيفة من أن يؤدي ذلك إلى تقوية سلطة الدولة. وعلى الرغم من حكم علي باشا إحدى عشرة سنة، فإن فرض الإصلاح كان فيه شيء من الصعوبة بسبب المسؤوليات الواسعة التي أسندت إليه، إذ امتدت ولايته على بغداد والموصل وديار بكر، وكان مسؤولاً كذلك عن أمور كردستان وعن متسلمية البصرة، في وقت كان فيه العراق مفككًا إلى مجموعات قوية من القوى المحلية في بغداد وخارجها، التي كانت تعمل على استعادة الحكم بأي أسلوب كان، مثل آل الجليلي في الموصل والإمارات الكردية، إضافة إلى العشائر الكردية والعشائر العربية وأهمها شمر الجربا تحت زعامة صفوق في الجزيرة العراقية، وعشائر المنتفق وشيخها عقيل سعدون في جنوب العراق، وعشائر زبيد والخزعل وبني لام والدليم وغيرها من عشائر وسط العراق وجنوبه , وعشائر كعب المرتكزة على الفلاحية والمحمرة في دلتا نهر كارون. يضاف إلى ذلك عصبة العقيل النجديون في الكرخ والعصبية العربية في البصرة والزبير.

لم يكن من السهل على الوالي علي باشا تذليل كل العقبات التي واجهته في وقت كان فيه الطاعون يجتاح البلاد، وجيوش والي مصر - محمد علي - تحارب السلطان وتحتل بلاد الشام، خاصة وأن بعض القوى السياسية في العراق أخذت تبدي الميل للحكم المصري الذي يقدر قيمة كسب أهل العراق إلى جانب القضية المصرية، وكان إبراهيم باشا قد بعث بكتبه إلى أكبر المدن العراقية: بغداد والبصرة وكربلاء والنجف والزبير، ومع أنه كان لدى كل واحدة من هذه المدن أسبابها الخاصة التي دعتها إلى الثورة ضد الحكم العثماني، فإن القيادة المصرية في الشام والقاهرة لم ترغب في استغلال هذه الثورات، على الرغم من عنفها، إلا في حرب الدعاية وإشغال قوات علي رضا تمامًا عن اشتراكها في المعارك.

فرضت هذه العوامل على الوالي الجديد علي باشا تنفيذ سياسة إعادة الحكم المباشر إلى العثمانيين بالتدريج، فبدأ أولاً بالقضاء على المماليك داخل بغداد وخارجها، وعمل على إبعادهم عن المناصب الإدارية، أيضًا قضى على ثورة عبد الغني جميل في بغداد 1248هـ/ 1832م وثورة العقيل في الكرخ ومكنه ذلك من السيطرة على بغداد بقسميها. وقد شهدت المدينة في عهد الحكم المباشر بعض التحسينات البسيطة، وفي الوقت ذاته أخذ النشاط التجاري للقوافل يقل سنة بعد سنة؛ بسبب خط الملاحة التجارية الذي بدأ في الأربعينيات من القرن التاسع عشر في نهر دجلة؛ مما جعل التجار يرحلون من بغداد إلى البصرة. ومع أن البصرة أصبحت ذات أهمية كبيرة خلال أزمة التوسع المصري في شبه الجزيرة العربية 1232-1235هـ/ 1816 - 1819م في أثناء القضاء على الحركة الوهابية في نجد لما أولاه إبراهيم باشا من اهتمام بأمور العراق، فإن العثمانيين لم يعتنوا بها وتركوها على ما كانت عليه من قبل، في وقت تزايدت فيه المصالح التجارية والسياسية البريطانية في البصرة، وجنوب العراق.

وفي الموصل قامت السلطنة بتعيين محمد باشا إينجة بيرقدار سنة 1250هـ/ 1834م ليكون أول والٍ عثماني يُعين بعد آل الجليلي، وأسهم هذا الوالي إلى جانب رشيد باشا المكلف بإصلاحات الأناضول الشرقي، ووالي بغداد علي باشا بالقضاء على نفوذ الإقطاعيين. وأيضًا أسهم الوالي محمد باشا في مواجهة التحديات التي واجهت السلطنة في شمال العراق وأخضع أمراءها، وحاصر ماردين واستولى عليها، كما أخضع اليزيديين وعشيرة شمر. ونجح في فرض التجنيد الإلزامي تحت تهديد ضرب المدينة بالمدافع، وأقام مقرًا للحكومة، وثكنات للجيش في الموصل، وصب مدافع جديدة.

وقد نجح بأعماله هذه في إعادة هيبة الدولة إلى الموصل، ولم يأتِ عام 1264هـ/ 1848م إلا وكانت بنود الإصلاح قد طبقت فيها.

أما العتبات المقدسة كالنجف وكربلاء فقد تركها علي رضا والي بغداد لتحكم نفسها بنفسها في خلال فترة حكمه 1247-1257هـ/ 1831-1841م، ولكن سلفه محمد نجيب باشا 1257-1263هـ/ 1841-1847م الذي عُرف بقسوته، أراد بعد أن هدأت أزمة الشام تأكيد نظام الحكم المباشر عليها؛ كي لا يفسح لفارس المجال بالتدخل في شؤونها، خاصة وأن هاتين المدينتين كانتا تمثلان أكبر مراكز الشيعة الدينية والسياسية على حد سواء في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. كما كانت تربطهما مع شيعة فارس روابط سياسية واجتماعية كانت الدافع المباشر وراء التدخل الفارسي في شؤون هاتين المدينتين اللتين لم تنعما بالأمن والاستقرار، هذا على الرغم من محاولات الولاة العثمانيين فرض حكمهم المباشر عليها.

رابعًا - بلاد الشام والعراق بعد انسحاب إبراهيم باشا من بلاد الشام حتى 1876م:

1 - بلاد الشام:

عادت بلاد الشام إلى الحكم العثماني بعد انسحاب محمد علي نتيجة تدخل الدول الأوروبية، وفي مقدمتها بريطانيا، وبالتالي إعادة الوضع في بلاد الشام إلى ما قبل الحملة المصرية عليها، ورافق ذلك ازدياد نفوذ الدول الأوروبية، وازدياد عدد قناصل هذه الدول واتساع نفوذهم حتى طال كل نواحي النشاط الحكومي. وعملوا على ضعضعة مرتكزات الحكم العثماني في الولايات، وتمكنوا من

إثارة القلاقل ضد السلطة في مناطق متعددة من بلاد الشام. ولم يعد الباب العالي إلى نظام حكم الباشوات السابق في البلاد، وإنما نزع عن هذا الحكم الصفة شبه المستقلة التي كانت في الماضي وألحقه بالمركز مباشرة؛ فأقيمت الإدارة الجديدة على أساس المركزية الشديدة، واستبدل الموظفون المحليون بآخرين أتراك في جميع المناصب ذات الأهمية. ولكن هذه الإجراءات لم تتمكن من إلغاء الزعامات المحلية التي بقيت عقبة في طريق السياسة العثمانية الرامية إلى مركزة السلطة.

وقد شكل هؤلاء الزعماء طبقة اجتماعية وسيطة بين السلطة والسكان. وتمت تسوية العلاقة بين هؤلاء الزعماء والحكومة المركزية، وتوصل الطرفان إلى حلول وسط؛ فالتنظيمات قلصت صلاحيات الوالي وأعوانه من الموظفين الأتراك، وبذلك فتحت الباب أمام الزعماء المحليين لإثبات وجودهم في السلطة، في المقابل فإن الوجود العسكري النظامي في المدن كبح هؤلاء الزعماء عن اللجوء إلى الصدام مع ممثلي الحكومة المركزية، وأخذت المواجهة بين الطرفين منحى آخر، جرى التعبير عنه في المجالس التي أنشأتها السلطة في المدن إلى جانب ممثلي السلطة.

وقد ظلت السلطة العثمانية - بشكل عام - ضعيفة في الريف، وغائبة في المناطق الجبلية والصحراوية وقام بالمهمات الإدارية في هذه المناطق شيخ القرية، وكان زعماء الريف - بصورة عامة - أشخاصًا محليين، اضطرت السلطة إلى التعامل معهم؛ لافتقارها إلى القوة العسكرية اللازمة لضبط الأوضاع في هذه المناطق المعزولة، وكثيرًا ما تمرد الزعماء المحليون على السلطة، وامتنعوا عن دفع الضرائب المستحقة وتصدوا لقوات الحكومة بالسلاح عندما هاجمت مراكزهم وحدث ذلك في جبال العلويين، ومنطقة بعلبك وجبل لبنان وجبل العرب والجبال الوسطى في فلسطين، نابلس والقدس والخليل. وفي هذه المناطق جميعها، حاولت السلطة استغلال التناقضات بين العائلات المتنفذة أو بين فروع العائلة الواحدة للحفاظ على ولاء الحاكم للسلطة المركزية. ولذلك سادت حالة من عدم الاستقرار في هذه المناطق، على نقيض المدن؛ حيث راحت تتشكل زعامة جديدة، عبر المشاركة في تسيير أمور الحكم والتمرس بأساليبه.

أما البدو فقد استغلوا الفراغ السياسي الذي تركه الانسحاب السريع لمحمد علي، في وقت كانت فيه السلطة عاجزة عن فرض سيطرتها على الريف وأطراف الصحراء، فعادوا إلى ممارسة أسلوبهم القديم لملء الفراغ الذي حصل، فوقعت مناطق واسعة تحت رحمة مشايخ القبائل الذين فرضوا على سكانها ضريبة لقاء الحماية التي لم تتوفر بشكل فعلي. ولم تنجُ المدن من تجاوزات القبائل المحيطة بها، والتي لم تتورع عن محاصرتها وفرض الإتاوات عليها، ولم تنجُ من أيدي هذه القبائل مدن كبيرة مثل حلب وحمص وحماة وبيت لحم وأريحا وغزة، كما أنها لم تسلم من تدخل الشيوخ في شؤونها الداخلية. كما دخلت القبائل على خط الصراعات بين الزعماء المحليين؛ فعززت بذلك وجودها في محيط القرى والمدن، كما عززت مواقعها في توازن القوى من جهة، والسيطرة على طرق التجارة لفرض الإتاوات أو النهب والسلب من جهة أخرى. وقد وقفت السلطة العثمانية عاجزة تمامًا أمام هذه الفوضى، وفشلت كل الأساليب التي لجأت إليها في ضبط سلوك القبائل البدوية، بما في ذلك محاولة توطينهم واستقرارهم.

أما في المناطق الجبلية لجبل لبنان وشمالي فلسطين، فقد تُركت دفة الحكم في أيدي أسر محلية

اكتسب بعضها ولاء سكان الوديان قبل الوجود العثماني، ولم تكن حريتها خالية تمامًا من القيود، فقد فرض عليها دفع الجزية، وعدم تخطي حدودها إلى السهول. وكانت مراقبة بشكل دائم وخفي من حكام الولايات المحيطة، وقد قبلت السلطة العثمانية ضمن هذه الحدود واعترف بها.

وفي جبل لبنان بشكل خاص وإثر انسحاب قوات إبراهيم باشا، فقد أسند الحكم للأمير بشير الثالث في 1256هـ/ 1842م، وتنازعت الإمارة عدة قوى داخلية وخارجية: (أ) في الإمارة: كان الأمير والجبهة الدرزية بما تحويه من انقسامات يزبكية وجنبلاطية، والجبهة المارونية بما فيها من انقسامات وقوى موجهة للأحداث كالإكليروس الماروني والمقاطعجية الموارنة. (ب) السلطة العثمانية: ويقصد بهذه السلطات الباب العالي، وولاة الدولة العثمانية في دمشق وبيروت ممن لهم أثر في توجيه الأمور. (ج) الحكومات وقناصلها في الشام وسفراؤها في الآستانة. (د) الهيئات التبشيرية. وبذلك أصبحت الإمارة الشهابية ميدانًا لسياسات متضاربة قادت الجبل إلى صراع طائفي بين الموارنة والدروز، وصراع بين الفلاحين و(المقاطعجية) مما أفضى إلى عدد من الصراعات الدموية، فرضت على القوى المتصارعة أن تخرج بنظام شرعي لحكم الجبل سُمي بنظام "القائمقاميتين" الذي قسم فيه الجبل إلى منطقتين، يحكم المنطقة الشمالية قائمقام ماروني، والمنطقة الجنوبية قائمقام درزي ويفصل بين منطقتيهما طريق دمشق - بيروت. ولكن التوزيع الطائفي لم يكن مقتصرًا على هاتين المنطقتين؛ بسبب وجود أعداد كبيرة من الموارنة تسكن في المنطقة الجنوبية التي أشرف عليها القائمقام الدرزي، واحتج الموارنة على ذلك، ونشبت الاصطدامات بينهم وبين الدروز في 1261هـ/ 1845م.

ومع أن السلطنة تمكنت من إقرار الأمن لبعض الوقت، فإن الأحداث أخذت مجرى آخر عندما ثار الفلاحون الموارنة في 1274هـ/ 1858م في منطقة كسروان ضد الإقطاعيين الموارنة، والتي عُرفت بـ"العامية" فأثارت آمال الفلاحين الدروز في الجنوب، الذين ترددوا في الثورة ضد زعمائهم الإقطاعيين الذين صدف أنهم دروز؛ وبذلك مُزق نضال الفلاحين في الجنوب، وانتهى الأمر إلى حرب طائفية نتيجة لدعم الفلاحين الدروز للإقطاعيين الدروز ضد الفلاحين الموارنة الثائرين من جهة، ولاستغلال الزعماء الإقطاعيين في الجنوب الخلافات المذهبية لتدعيم مركزهم الإقطاعي وزعامتهم الفردية من جهة أخرى. وقد أعطى هذا التطور فرصة إضافية لازدياد تدخل الدول الأجنبية لإبراز نفوذها، فأيد الإنجليز الدروز، في حين أيد الفرنسيون الموارنة، واستغل العثمانيون الوضع لإعادة سلطتهم، وبدأت الأحداث الدموية تعم مختلف مناطق جنوبي لبنان. وأنزلت فرنسا بموافقة الدول الأوروبية قواتها في بيروت لتهدئة الوضع في محرم 1277هـ/ آب 1860م. وأرسلت الدول الأوروبية لجنة تحقيق دولية إلى بيروت؛ للبحث في أسباب الأحداث وتحديد مسؤولية كل من زعمائها وتقدير الخسائر وإيجاد الوسائل للتخفيف عن المنكوبين.

عملت السلطنة على شراء انسحاب القوات الفرنسية من بيروت في ذي الحجة 1277هـ/ حزيران 1861م فأصدرت نظامًا "إداريًا" بضمانة الدول الأوروبية لتنظيم أمور لبنان، (عُدل هذا النظام في 1280هـ/ 1864م واستمر ساري المفعول حتى الحرب العالمية الأولى) نص النظام على إلغاء نظام "القائمقاميتين"، وإقامة سلطة تشرف على شؤون كامل الجبل يرأسها متصرف مسيحي مسؤول مباشرة أمام السلطان (ومن هنا دُعي النظام

بالمتصرفية) أو (النظام الأساسي) ويساعد المتصرف مجلس إداري ومركزي يمثل المذاهب المختلفة، وأقر نظام المتصرفية مساواة جميع المواطنين أمام القانون، وإلغاء الامتيازات الإقطاعية.

امتدت الفتن التي تمكنت الدول الاستعمارية من إعطائها المظهر الطائفي إلى مناطق أخرى مثل صيدا ومنطقتها وزحلة، وحلب، وبيت المقدس ودمشق. غير أن الأحداث في دمشق اختلفت مجرياتها من حيث السبب والصيغة؛ فحوادث لبنان نجمت عن فتنة الإقطاعيين، أما حوادث دمشق عام 1276هـ/ 1860م فقد نجمت عن عامل اقتصادي واستغلتها عناصر دخيلة لإعطائها صبغة مذهبية.

لقد ظهرت في هذه المرحلة الزمنية باكورة المخططات الاستعمارية لتجزئة المشرق العربي؛ فقد نشطت الدعوات لإقامة دويلة مارونية في جبل لبنان، كما بدأت الدعوات لدويلة يهودية في فلسطين، وقد تم التخطيط لذلك بمباركة تامة من الفرنسيين. ويمكن اعتبار توسع محمد علي في سورية بداية لقاء بين المصالح البريطانية في الشرق، وتوطين اليهود في فلسطين الذي أثمر فيما بعد عن إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين.

2 - العراق:

منذ عزل داوود باشا في 1247هـ/ 1831م وحتى تسلم مدحت باشا، حَكَمَ العراق اثنا عشر واليًا، ودخل العراق، باعتباره جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، عهد إصلاح التنظيمات الخيرية. غير أن هذه الإصلاحات كانت بطيئة جدًا، وغالبًا ما أعطت نتائج عكسية. وبشكل عام لم يحصل فصل السلطة العسكرية عن المدنية إلا عام 1264هـ/ 1848م، أي عندما ألف الفيلق السادس للجيش التركي وجُعل مقره القيادي في بغداد.

وطُبق الأمر الخاص بالتجنيد العسكري العام على جنوبي العراق في 1286هـ/ 1870م؛ وجرى في الوقت ذاته إعادة تنظيم جهاز الدولة؛ الأمر الذي أدى إلى بعض المركزية والتخصص في الدوائر.

إلا أن الولاة الذين سبقوا مدحت باشا لم ينجحوا في فرض الإصلاح المطلوب، فقد شُغل علي باشا، على الرغم من حكمه الطويل، بفتن عشائر المنتفق وبني عقيل وشمر وراوندوز والجليليين وثورتي مفتي بغداد ومتسلم البصرة. واستمر تمرد العشائر وعدم خضوعها في عهد من حَكَمَ العراق بعد علي باشا، ولم تنعم بالأمن إلا قليلاً؛ بسبب سوء إدارة الولاة وجشعهم في جمع الثروة. وهذا ما أدى إلى تأخر العراق، وتراجع تجارتها وانتشار الفقر الذي دفع بالسكان إلى النزوح من بعض المناطق أحيانًا. ومما زاد الأمر تفاقمًا تمرد البدو الدائم ورفضهم لأي سلطة تحد من سلطتهم المطلقة. وعندما كان يحاول أحد الولاة التصدي لتمردهم، كانت هذه بدورها تلجأ للتحالف ضد الحكومة؛ لذلك كثيرًا ما لجأت الحكومة إلى شراء ولاء زعماء هذه العشائر لتكسب ولاء عشائرهم الذي كان لا يستمر طويلاً.

عُهدَت الإصلاحات - في نهاية المطاف - في العراق إلى مدحت باشا 1237-1300هـ/ 1822-1883م، (واضع الدستور العثماني العام 1293هـ/ 1876م فيما بعد) وقد عين في عام 1286هـ/ 1869م واليًا على بغداد، وسُلمت السلطتان المدنية والعسكرية. وقد بدأ حكمه بإلغاء الضرائب، وقام بتنظيم المجالس المحلية، وصرف لأعضائها رواتب؛ كي يحد من الفساد والاضطراب. وأنشأ نظام الولاية، وعمل على ربط نهر دجلة بالفرات، بفتح ترعة تصل بين النهرين، وقد عمت إصلاحاته كل جوانب الحياة.

اعتبر مدحت باشا أن مهمته الأساسية هي إخضاع العراق التام للحكومة المركزية؛ فجعل الخدمة العسكرية إلزامية، وفرض الضرائب على القبائل وطالبها بدفعها. وقد أدت سياسة مدحت باشا، وخاصة بعد فرضه التجنيد الإجباري، إلى اندلاع ثورة شعبية في بغداد في 1286هـ/ 1869م.

هذا وقد شجع بجميع الوسائل عملية استيطان القبائل، وبدأ ببيع أراضي الدولة إلى شيوخ منها. وكجزء من تطبيق قانون الأراضي الصادر في 1274هـ / 1858م لجأ مدحت باشا لبيع أراضي الدولة بأثمان بخسة نسبيًا إلى الأصحاب السابقين "للتيمارات" و"الزعامات" والتجار، وخاصة إلى شيوخ القبائل دون أن يعطيهم - من الوجهة الشكلية - حق الملكية الخاصة المطلقة. وبذلك أعاد مدحت باشا تنظيم إدارة العراق التي غدت منذ ذلك الوقت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأقاليم المجاورة وبمركز الإمبراطورية، وقد حاول خلفاء مدحت باشا اقتفاء أثره، غير أن معظم إصلاحاته بقيت حبرًا على ورق.

خامسًا - بلاد الشام والعراق من إعلان الدستور 1324هـ/1876م حتى 1332هـ/1914م:

بدأت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر تشهد تطورات سياسية وفكرية واقتصادية؛ نتيجة للتأثيرات العالمية في الوجوه كافة إلى جانب التنظيمات العثمانية، ولم تكن المنطقة العربية بشكل عام ومن ضمنها بلاد الشام والعراق بشكل خاص، بمعزل عن التطورات والتيارات والاتجاهات السياسية التي كانت سائدة في الدولة العثمانية والعالم أجمع.

بدأت في بلاد الشام والعراق منذ منتصف القرن التاسع عشر نهضة ثقافية بعد عهد من الإحياء الفكري وإنشاء المدارس الحديثة الأهلية ومدارس البعثات الأجنبية، وانتشار الطباعة والصحافة وكثرة الجمعيات الأدبية والعلمية. وتوجهت بعثات علمية إلى الغرب اطلعت على حضارة الغرب، وتسربت عن طريقها أفكار جديدة إلى الفكر العربي تدعو إلى الإصلاح الاجتماعي والديني، وحتى إلى التحرر السياسي. وانطلقت هذه النهضة العربية من حيزها الأدبي إلى حيزها السياسي، على شكل جمعيات وأحزاب سياسية سرية بين الأوساط المثقفة في سورية ولبنان، وكان أول جهد سياسي منظم عام 1299هـ/ 1875م، حين أسس بعض الشباب المثقف "جمعية بيروت السرية" التي وضعت أول بيان محدد عن برنامج العرب السياسي.

أيضًا ظهرت حركة مشابهة في دمشق في حلقة الشيخ طاهر الجزائري 1302هـ/ 1878م الثقافية الأدبية، التي انتقل كثير من أعضائها إلى استانبول؛ حيث كونوا جمعية النهضة العربية 1324هـ/ 1906م التي كان لها أكبر تأثير في بث الشعور القومي. وبعد إعلان الدستور في 24 من جمادى الثاني 1324هـ/ 23 من تموز 1876م، جرت انتخابات عامة في السلطنة في 24 من صفر 1294هـ/ 9 من آذار 1877م، واجتمع مجلس "المبعوثان" (النواب) كما اجتمع مجلس "الأعيان" (الشيوخ)، واشترك أهالي الولايات العربية ومنها بلاد الشام والعراق في الانتخابات، وقام بعض النواب العرب بدور مهم في خلال مذكرات المجلس ومناقشاته التي استغرقت خمسة أشهر. وكانت المعارضة في مجلس "المبعوثان" بزعامة فريق من النواب العرب والأتراك، غير أن معارضة النواب العرب لم تكن مبنية على أساس الدفاع عن حقوق العرب. ذلك أنه لم يكن قد ظهر بعد إلى الوجود ما

يسمى بالقضية العربية، بل كانت معارضتهم دفاعًا عن مصلحة السلطنة، غير أن خطاب النائب يوسف ضيا بك الخالدي نائب القدس في مجلس "المبعوثان" دفع بعبد الحميد إلى تعطيل المجلس إلى أجل غير مسمى في 8 من ذي الحجة 1294هـ/ 13 من كانون أول 1877م؛ لأن الخطاب طالب بعدم مخالفة الإجراءات الدستورية.

وبتعطيل المجلس أسدل الستار على المشروطية الأولى لتحكم البلاد حكمًا فرديًا مستبدًا. وظل الدستور معلقًا، والحياة النيابية معطلة طوال مدة تزيد عن ثلاثين عامًا، وتفاقمت الشكوى من وطأة الحكومة المركزية في جميع الولايات، ولا سيما بعد هزيمة السلطنة أمام روسيا، وما تبعها من مفاوضات مهينة أسفرت عن وضع جزء من الموارد العثمانية تحت الإشراف الأجنبي؛ بغرض استعادة الثقة المالية بالدولة مع تزايد التهديد الأوروبي. ومن هذه الظروف القاسية، تزايد الاهتمام بالولايات العربية، لا للتعويض بها عن فقدان بعض الولايات، ولكن لمحاولة دمجها في النظام العثماني عن طريق اكتساب ولاء بعض أبنائها العرب على نحو أكثر فعالية؛ من أجل إيجاد الدولة القوية الموحدة المنظمة القادرة على الوقوف في وجه الأخطار الخارجية والداخلية. وكانت فكرة الجامعة الإسلامية هي القادرة على استقطاب نفوس العرب بخاصة، والمسلمين بعامة.

مع ذلك فقد أثارت سياسة عبد الحميد نقمة عدد كبير من العرب، تجلت في الثورات التي قامت في حوران وجبل العرب في 1302هـ/ 1896م، وبين غزة والخليل والبحر الميت ثارت عشائر البدو، ورفضوا دفع الضرائب، ورفضت بعض قطاعات من الجيش في دمشق وأفرادها من العرب أن تحارب أشقاءها في الجزيرة، هذا عدا انضمام عدد كبير من هذه القوات إلى بني جنسهم الثائرين بكامل عدتهم وسلاحهم عام 1323هـ/ 1905م. أما في العراق فلم ينجح أحد من الولاة في نشر الأمن والاستقرار بسبب تمرد القبائل القوية، ويكاد لا يخلو عام من ثورة قبلية أو أكثر، وكثيرًا ما تطورت هذه الثورات إلى قيام حلف من القبائل الثائرة. وفي عام 1286هـ/1880م قاد زعيم عشيرة المنتفق ثورة ضد الدولة، وكاد الجيش أن يتعرض لكارثة رهيبة بسبب خطط الثوار البارعة.

عمل العرب والأتراك على محاربة العهد الحميدي وطغيانه من خلال تأليف الجمعيات مثل "الجمعية الإصلاحية التركية - العربية" بزعامة الأمير أمين أرسلان و"جمعية الشورى العثمانية" عام 1315هـ/ 1897م التي تألفت في القاهرة ومن مؤسسيها رفيق العظم من دمشق، ورشيد رضا من طرابلس، وأسهم في إدارتها رجال آخرون من العثمانيين من ترك وأرمن وشركس، وكانت للجمعية فروع خارج السلطنة، كما كانت وسائل دعايتها تطبع بالعربية والتركية، وتوزع منشوراتها في أنحاء البلاد، وفي 1319هـ/ 1901م تم كشف سر هذه الجمعية وهرب بعض أعضائها إلى باريس وكان منهم الداماد محمد (زوج أخت السلطان محمود الثاني)، واستمر الأحرار في مغادرة البلاد حتى ازداد عددهم في باريس ولندن وجنيف ومصر. وفي باريس واصل الداماد محمود اتصاله بأقطاب الأحرار من العثمانيين فيها، وتبادل الرسائل معهم، وكان الاتفاق على محاربة عبد الحميد والقضاء على حكمه المستبد الظالم.

ولكن المعارضين لحكم عبد الحميد انقسموا إلى تيارين، الأول نادى بالمركزية وجاء من قبل جماعة "تركيا الفتاة"، والتيار الثاني طالب بتشكيل حكومة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية. لكن

العرب عملوا في الحركة المناهضة للسلطان عبد الحميد، ومن أجل الدستور واللامركزية عملوا كعثمانيين دون أي توجه قومي، همهم الإصلاح فقط بوصفهم رعايا عثمانيين وإنقاذ الدولة من التحديات التي تهددها.

أعلنت "جمعية الاتحاد والترقي" إعادة العمل بالدستور في 11 من جمادى الثاني 1326هـ/ 10 من تموز 1908م، واضطر السلطان عبد الحميد إلى الرضوخ للأمر الواقع وأصدر أمره بإعادة الدستور وبإجراء الانتخابات لتشكيل مجلس "المبعوثان".

بدأت الانتخابات في أعقاب إعلان الدستور "للمبعوثان" في بلاد الشام والعراق كغيرها من ولايات السلطنة، ولكن متصرفية جبل لبنان لم تُمثل في المجلس على الرغم من تعارض الآراء بين موافق على التمثيل، ومعارض؛ كي لا يندمج الجبل بالدولة ويخسر الامتيازات المضمونة من قبل الدول العظمى. أما في باقي الولايات فقد تمكن الاتحاديون من إيصال مرشحيهم إلى المجلس النيابي من دون ضغط أو عنف، ولكن عن طريق الإجراءات الانتخابية بطريقة لم يكن للعرب دور فيها.

ظن العرب خيرًا بالعهد الجديد؛ فشاركوا الترك أفراحهم، وتكونت جمعيات ونوادٍ علنية في الولايات العربية في بلاد الشام والعراق عبرت عن الصداقة العربية التركية، وقبلت السيادة العثمانية في نظام إداري لا مركزي مثل "جمعية الإخاء العربي العثماني" و"المنتدى الأدبي"، كما بدأت كتلة النواب العرب في مجلس "المبعوثان" تطالب بحقوق العرب في الإمبراطورية وملاحقة المسئولين بشأنها.

بالرغم مما بذله زعماء العرب المعروفون من جهود؛ كي يظهروا حسن نيتهم في سبيل العهد الجديد، والقائمين عليه، فإن سوء التفاهم والارتياب لم يلبث أن حل بين الترك وباقي القوميات الأخرى من عرب وغيرهم، محل الوفاق بسبب توجه الاتحاديين نحو تطبيق المركزية الشديدة، وصهرهم في بوتقة الطورانية، واستغلالهم السلطة لمصلحة العرق التركي باحتكار الوظائف ونقل الضباط والتحكم في الانتخابات بشكل تخدم فيه العنصر التركي، وتشجيع الصحافة التي تمجد النعرة الطورانية.

أثار التحدي التركي حالة من التذمر والتململ والتحدي لدى العنصر العربي، وقد تجلى ذلك في خلال الحركة الانتخابية عام 1326هـ/1908م في دمشق والبصرة. ففي دمشق وقفت الفئات الوطنية ضد الاتحاديين بالرغم من انتماء هذه الفئات الوطنية إلى جمعية الإخاء العربي - العثماني، التي كان برنامجها ينص على معاونة جمعية الاتحاد والترقي في تطبيق الدستور، واختارت أن يكون مرشحوهم هم الذين يمثلون وجه دمشق في مجلس "المبعوثان"، وقد ضمت هذه الفئة شخصيات وطنية مثل شفيق بك المؤيد العظم ونـدره مطران ورشدي الشمعة وغيرهم. وفي العراق والبصرة فاز بالانتخابات طالب النقيب أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وذلك على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهته، وعلى الرغم من تكرار الانتخابات ثلاث مرات. وبعد أن تجلى منهج الاتحاديين من حيث تعزيز العنصر التركي؛ بدأ التحدي العربي للسياسة العثمانية من خلال تشكيل الشباب المثقف الجمعيات والأحزاب للدفاع عن القضية العربية وحماية حقوق العرب، ووضعت مناهج محددة واضحة دلت على قوة الحركة القومية وجديتها ، واتخذ بعضها تنظيمًا "سريًّا"، في حين عملت الأخرى في برامج علنية معتدلة. وقد ضمت هذه الجمعيات من كل بلاد الشام والعراق أعضاء

جمعتهم أفكار ومبادئ واحدة، وأشهر هذه الجمعيات السرية كانت الجمعية القحطانية (1327هـ/ 1909م) التي أسست في استانبول، وهدفها أن تؤلف الولايات العربية مملكة واحدة تصبح جزءًا من إمبراطورية تركية عربية. وقد أوقف نشاطها خوفًا من كشف أمرها، وتحولت فيما بعد إلى جمعية العهد (1331هـ/1913م) والتي اعتمدت في البدء برنامج القحطانية، وضمت العسكريين فقط، وكانت للعنصر العراقي قوته في مجالس العهد، وأنشأت لها فروعًا في البلاد العربية، وجمعية العربية الفتاة التي أسسها بعض الطلبة ممن كانوا يواصلون دراستهم في باريس، وهدفها "النهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية"، وكانت أكثر الجمعيات أثرًا و"تنظيمًا"، وقد نُقل مركزها في سنة 1331هـ/ 1913م إلى بيروت، ثم في السنة التالية إلى دمشق حيث ازداد عدد أعضائها، وهي التي دعت إلى عقد المؤتمر العربي العام في باريس 1331هـ/ 1913م، وانخرط بها في خلال الحرب ومن بعده كل المشتغلين بالسياسة، وظل سر قيامها مكتومًا حتى إعلان الحكومة العربية بدمشق عام 1918م.

وقد تزامن وجود هذه التنظيمات السرية مع تنظيمات أخرى كانت تعمل في برامج مفتوحة ومعتدلة مثل حزب اللامركزية الإدارية العثمانية الذي أسس في القاهرة 1330هـ/1912م، وكان من مؤسسيه رشيد رضا وعبد الحميد الزهراوي ورفيق وحقي العظم، وامتدت فروعه إلى بلاد الشام والعراق، وكان له برنامج مكتوب يهدف إلى إقناع الحكومة والشعب بفوائد اللامركزية، وضرورة اتخاذها أساسًا للإدارة في الدولة العثمانية لحمايتها من الضغط الخارجي والمنازعات الداخلية، وكانت له صلة بحزب الحرية والائتلاف واعتمد عليه في تحقيق أغراضه، وأنشأ له فروعًا في كل مدينة سورية تقريبًا، كما كانت له اتصالات مع الجمعيات الأخرى في الشام والعراق. وجمعية الإصلاح في بيروت (1331هـ/1913م) التي وضعت برنامجها من 14 مادة؛ كي تنال بها الولايات العربية الحكم الذاتي متعاونة في ذلك مع العربية الفتاة واللامركزية في القاهرة، وفي جمادى الأولى 1331هـ/ نيسان - أبريل 1913م قام الاتحاديون بحل الجمعية.

وقد حقق مؤتمر باريس، الذي عُقد في رجب 1331هـ/ حزيران (يونيو) 1913م، دعمًا "كبيرًا" للجمعيات السياسية في الوطن الأم؛ من أجل نشر القضية العربية في الخارج، ومناقشة حقوق العرب ضمن السلطنة العثمانية، وضرورة الإصلاح على أساس اللامركزية، وما عدا الشام فقد كان تمثيل البلدان العربية قليلاً. وقد أكدت قراراته تأكيدًا "كبيرًا" لمبادئ حزب اللامركزية وجمعية الإصلاح البيروتية بضرورة تقوية مركز العنصر العربي من خلال تقوية السلطة العثمانية وعدم التخلي عنها. لكن خطة الاتحاديين على الرغم من مصادقتهم على شروط اتفاقية باريس كانت المراوغة وإهمال القضية العربية، وقد قامت السلطات العثمانية باعتقال ممثل العراق يوسف السويدي وآخرين بسبب موقفهم الرافض للأتراك؛ نتيجة سياسة التتريك التي اتبعوها.

وفي العراق تقلد طالب النقيب زعامة المعارضة للاتحاديين، وكان على خلاف مستمر مع ولاة البصرة العثمانيين. وفي 2 من ربيع الأول 1331هـ / 20 من شباط 1913م عَقَدَ مؤتمرًا عربيًا في داره بالبصرة حضره أعيان البصرة الذين قدَّموا إثر انتهاء المؤتمر عريضة إلى الدولة طالبوا فيها بعقد مجلس الولاية وصرف الأموال التي تجبى محليًا على شؤون محلية، وهذا أول طلب بالحكم الذاتي للبصرة. أيضًا عقد طالب النقيب مؤتمرًا في

المحمرة درس فيه المؤتمر مستقبل الإدارة في العراق، وقرر أن يبذل كل زعيم منهم جهده لينال العراق استقلاله، وعند عودته إلى البصرة شكل جمعية الإصلاح. وبالرغم من تحريض السلطنة بعض القبائل لإثارة الفتن، فقد أجبرت السلطنة على إصدار مرسوم عثماني في شوال 1331هـ/ آب 1913م بمنح الولايات العربية امتيازات جديدة تتفق ومطالب العرب.

وقد حصل نشاط مماثل في بغداد، وتألفت أربع كتل سياسية كانت على اتصال بالحركة العربية أكثر من حركة طالب النقيب المحلية. وهذه الكتل هي: الكتلة البغدادية المحلية، وكانت موالية لطالب النقيب، والكتلة المتصلة بالسوريين، وكتلة متصلة بمصر. ووزعت هذه الكتل نشرات سرية عُلقت على الجدران وحثت العرب على النهوض والاستقلال. وفي انتخابات مجلس ولاية بغداد، فاز معارضو الاتحاديين. وتنادى عدد من الزعماء إلى عقد مؤتمر عربي في الكويت للنظر في مشاكل العرب؛ حيث لاقت هذه الدعوة تشجيعًا من الأمراء العرب.

اقتصرت الدعوة القومية في كل من الشام والعراق على فئة محدودة هي فئة المثقفين، في حين ظلت الجماهير بمنأى عنها داخل ولائها للسلطنة على نطاق واسع. وقد جاء نشوب الحرب العالمية الأولى ليجعل كلاً من سوريا والعراق أرضًا لمعركة، واتخذ مسار الأحداث منحًى جديدًا بعد أفول الدولة العثمانية في نهاية الحرب وخضوع الإقليمين العربيين للقوى الأجنبية المنتصرة.

أ.د. بشرى خير بك
جامعة دمشق

المصادر والمراجع

1 - المراجع العربية:

- أنطونيوس، جورج: يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، بيروت، 1966.
- ايرلند، فيليب: العراق: دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، بيروت، 1949.
- باشا، مدحت: مذكرات مدحت باشا، ترجمة كمال بك حتاتة، القاهرة، من دون تاريخ.
- بازيلي، قسطنطين: سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، دار التقدم، موسكو، 1989.
- برو، توفيق: العرب والأتراك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914، ط1، دار طلاس، دمشق، 1991.
- بيات، فاضل: الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق العثمانية حصرًا (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)، منشورات دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2007.
- الجميل، سيار: العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997.
- حجار، جوزيف: أوروبا ومصير الشرق العربي - حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس حلاق وماجد طعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976.
- الحصري، ساطع: البلاد العربية في السلطنة العثمانية، ط3، بيروت، 1965.
- حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939، ترجمة كريم عزقول، ط3، دار النهار، بيروت، 1977.
- خوري، رئيف: الفكر العربي الحديث إثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي، بيروت، 1943.
- الدوري، عبد العزيز: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، ط3، بيروت، 1986.
- رافق، عبد الكريم: فلسطين في عهد العثمانيين، بحث من الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، 6 مجلدات، ط1، بيروت، 1990.
- رافق، عبد الكريم: المشرق العربي في العهد العثماني، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة دمشق، 1991-1992.
- رافق، عبد الكريم: بلاد الشام ومصر، من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (1516-1799)، ط2، دمشق، 1968.
- رستم، أسد: البشير بين السلطان والعزيز، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، رقم 3، بيروت، 1966.
- رستم، أسد: الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، 5 أجزاء، بيروت، 1930-1934.
- ريج، كلوديس جيمس: رحلة ريج في العراق عام 1820، ترجمة بهاء الدين نوري، بغداد، 1951.
- سليم، محمد عبد الرؤوف: متصرفية جبل لبنان، من كتاب: الأزمة اللبنانية، إصدار

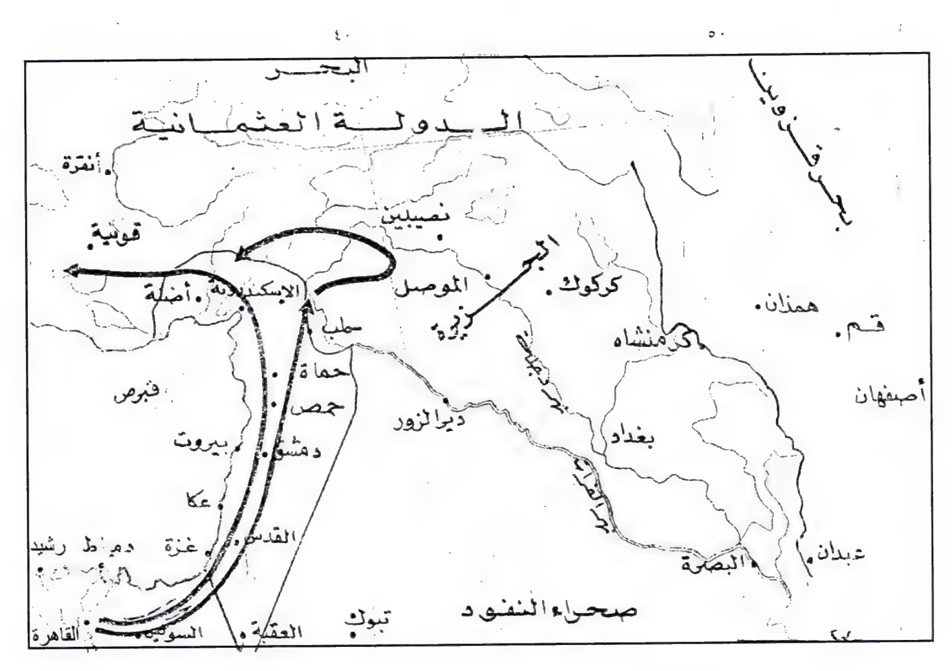
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
- شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ط2، بيروت، 1998.
- شهاب، أحمد حيدر: تاريخ أحمد باشا الجزار، نشره أنطونيوس شبلي والأب أغناطيوس عبده خليفة، بيروت، 1955.
- شهاب، أحمد حيدر: تاريخ الأمير حيدر الشهابي، مطبعة السلام، مصر، 1901.
- صايغ، القس سليمان: تاريخ الموصل، جزءان، مصر، 1923.
- الصباغ، ميخائيل: تاريخ ظاهر عمر الزيداني، نشره الخوري قسطنطين الباشا، حريصا، 1935.
- صليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث، بيروت، 1967.
- ضاهر، مسعود: الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي. من سلسلة: تاريخ المشرق العربي الحديث، ط1، بيروت، 1988.
- ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697-1861، ط3، بيروت، 1986.
- الطباخ، محمد راغب: أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، 7 أجزاء، حلب، 1923-1926.
- طربين، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، دمشق، 1982.
- العطار، نادر: تاريخ سورية في العصور الحديثة، الجزء الأول، دور السلاطين الفعلي في العهد العثماني 1516-1918، دون مكان أو تاريخ.
- العروي، عبد الله: مفهوم الحرية، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1981.
- العزاوي، عباس: تاريخ العراق بين احتلالين، 8 أجزاء، بغداد، 1953.
- عمري، ياسين بن خير الله الخطيب:منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء، تحقيق سعيد الديوه جي، الموصل، 1955.
- عوض، عبد العزيز: الإدارة العثمانية في سورية، دار المعارف بمصر، 1969.
- عيساوي، شارل: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914، ترجمة: رءوف عباس، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1990.
- غرايبة، عبد الكريم محمود: مقدمة تاريخ العرب الحديث 1500-1918، الجزء الأول، دمشق، 1960.
- غرايبة، عبد الكريم محمود: تاريخ العرب الحديث، الطبعة الثانية، بيروت، 1987.
- قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه 1908-1918، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973.
- قاسمية، خيرية: الحكومة العربية في دمشق بين 1918-1920، دار المعارف بمصر، 1971.
- كرد علي، محمد: خطط الشام، 6 أجزاء، الطبعة الثانية، بيروت، 1970.
- لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بغداد نيورك، 1959.
- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة:عفيفة البستاني، موسكو، 1971.
- لونكريك، ستيفن همسلي: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، بغداد، 1962.
- محافظة، علي: الاتجاهات الفكرية عند العرب في

عصر النهضة 1798-1914، بيروت، 1987.

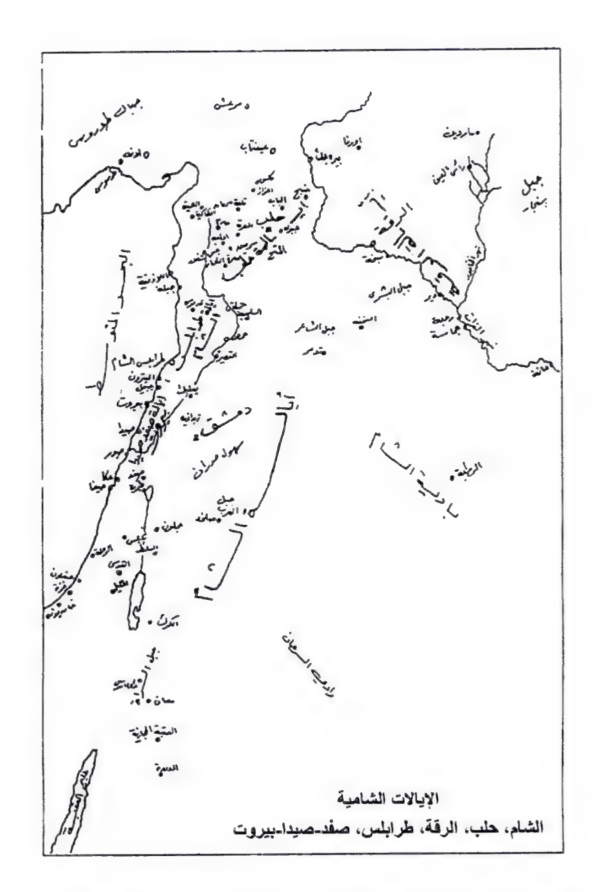
- مجهول المؤلف: مذكرات تاريخية، عُني بنشرها وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان، 1925.
- النجفي، جعفر بن الشيخ باقر آل محبوبة: ماضي النجف وحاضرها، مطبعة الفرقان، صيدا، سنة 1353هـ.
- نوار، عبد العزيز: تطور لبنان السياسي والاجتماعي منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى أواخر الحكم المصري سنة 1840، بحث من ضمن مجموعة الأبحاث من كتاب: الأزمة اللبنانية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
- نوار، عبد العزيز: تطور لبنان السياسي منذ نهاية الحكم المصري حتى حوادث الستين 1840-1860، أيضًا مقال من كتاب الأزمة اللبنانية.
- نوار، عبد العزيز: تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، 1968.
- هيد، أوربيل: العلماء العثمانيون والتغريب في زمن سليم الثالث ومحمود الثاني من كتاب لعدد من الباحثين بإشراف: ألبرت حوراني وآخرون، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة أسعد صقر، 4 أجزاء، ط1، دمشق، 1996.
- الوردي، علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، 6 أجزاء، ط2، دار كوفان، لندن، 1991.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، 4 مجلدات، الطبعة الأولى، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984.

2 - المراجع الأجنبية:

- Churchill, CH: The Druzes and Maronite Under the Turkish Rules from 1840-1860. London 1862.
- Findley, Carterv, Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire the Sublime Porte 1789-1922, Princoton New Jersey 1980.
- Khadduri Majid, Politicol Trends in The Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970).
- Kohn, Hans: Nationalism and Imperialism in the Hither East, London 1932, Translates by Margret M. Gerean, German Edition 1931.
- Laurens Henty, Lo Question De Palestine, Paris, 1999.
- Lewis, B.: E mergence of Modern Turkey, London, 1961.
- Mardam-Bey Farouk Samir Kussir, Itineraires De Paris A Jeruslem, Lafrance Et Le Gonflit Israelo - arabe, Tome I, 1917-1958, Institut Des Etudes Palastiniennes, 1992.
- Picard Elizabeth: Lebanon Ashttered Country, Translated the Frend by Franklin Philip, New York / Londan, 1996.
- Zeine, N.Z, Arab - Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut, 1958.



حملة محمد علي باشا والي مصر علي بلاد الشام
حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولي، القاهرة، 1987، ص306

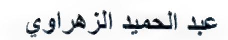


فاضل بيات، الدولة العثمانية فى المجال العربي، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 641



إبراهيم باشا





عبد الحميد الزهراوي



أحمد باشا الجزار، وهو فى مجلس يُصدر فيه حكماً علي مجرم

المصدر: أرشيف الباحث



الأمير بشير الشهابي الذى حكم لبنان من 1788-1840

المصدر: فيليب حتي، لبنان فى التاريخ، جزأن، ترجمة . أنيس فرحيه، دار الثقافة، بيروت 1959



مدحت باشا

المصدر: مجلة الهلال السنة 17، السنة 19: 1909 القاهرة، ص 9



رفيق العظم

المصدر: آدهم آل الجندي، شهداء الحرب العالمية الكبرى، مطبعة العروبة، دمشق، 1960

3 - بلاد المغرب العربي

نـود قبـل اسـتعراض المعطيـات التاريخيـة المتصلة بالتقاطيع المميزة للواقع السياسي بمجال المغـارب، فـي خـلال الفتـرة المقصـودة بالـدرس، التشديد منذ البداية على أن القرن التاسع عشر هو قـرن الـضغوط الاسـتعمارية مـن دون منـازع. فقـد ألحقت القوى الأوروبية على غرار بريطانيا وفرنسا بمستعمراتها مجالات ممتدة شملت عدة بلدان تقع بالمشرق والمغرب العربي على حد سواء، مؤثرة بشكل واضح ومباشر في واقعها السياسي، مشكلة عنصرًا فاعلاً في مختلف التطورات التاريخية التي مـرت بهـا هـذه المجـالات. لـذلك بـدت دعـوة بعض البـاحثين العـارفين بـالواقع التـاريخي للمجـالات المغاربيـة المـولى عليهـا إلـى التمييز بين مـا خـضع للضغوط الاستعمارية المضمرة منذ مؤتمر "فيانـا" المنعقد سنة 1815، وهو مؤتمر أنهى واقع الصراع بأوروبـا موحـدًا سياسـة قواهـا الكبـرى إزاء بقيـة بلدان العالم، وبين مـا اتصل بظروف هذه المجالات الداخلية، وحدد طبيعة الحراك السياسي لكل مركزيـة على حدة، محقة وعلى غاية من الصواب.

فالعروض التي وافتنـا بهـا العديد من البحوث التاريخية الأجنبية المنجزة حول تاريخ مجال المغارب فـي خـلال القـرن التاسـع عـشر غالبًـا مـا اصـطبغت بمعطيات التـاريخ الاستعماري؛ لذلك كثيرًا ما يحتاج الباحث في تاريخ بلاد المغرب في خلال هذه المرحلة إلى الـوعي بـامتزاج المـؤثرات المغربيـة والأوروبيـة؛ لأن المسك بخصوصيات واقع بلاد المغارب في القرن التاسـع عـشر يحتـاج إلـى معرفـة جيـدة بطبيعـة المشاريع الاستعمارية الأوروبيـة، فضلاً عن الدراية بمختلـف التحـولات التـي طالـت تلـك المـشاريع علـى امتداد القرن المشار إليه وفي خلال النصف الأول من القرن الذي يليه أيضًا، من دون أن تتحول تلك الدراية إلـى نـزوع يرمـي إلـى ابتسار تـاريخ بـلاد المغرب أو بعض بلـدان المـشرق فـي تـاريخ الجاليـات الأجنبيـة والأقليـات المليّـة التـي عاشـت فـي داخلهـا والتـذرّع بالأدوار السياسية والاقتصادية التي لعبتها أيًّا كانت محوريتّها في خلال تلك الحقبة.

ولئن طغى التعميم على الرؤيـة الاستعمارية التـي لـم تـولِ الفـوارق بـين المجـالات التـي طالتهـا عمليــات مــدها كبيــر عنايــة، فــإن المــشروع الاستعماري الفرنـسي الـذي اسـتهدف مبـدئيًا كامـل المجـال المغـاربي، قـد راوح فـي بلـوغ أهدافـه بـين التعويـل علـى القـوة العسكرية، كمـا هـو الـشأن فـي تجربــة احـتلال الجزائـر، والتخفـي وراء الأسـاليب الدبلوماسية التي مكنتـه مـن تحويـل الـبلاد التونـسية إلى محمية فرنسية، والمزج بين العمليات العسكرية المحدودة والضغوط المالية والاقتصادية الرامية إلى تقويض مرتكزات الدولة، كما كشفت عن ذلك عملية إخضاع مخزن الأشراف بالمغرب الأقصى.

أمـا بـخـصوص الإيالـة العثمانيـة بطـرابلس، فقد ارتهـن مـستقبلها الـسياسي بعد إلحاقهـا بـالإدارة العثمانية المباشرة منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر (1835) بالتحولات المعقدة التي أعادت تنظيم واقع الخلافـة العثمانيـة طـوال الـنصف الثـاني مـن القـرن التاسع عشر وفي خلال الثلث الأول من القرن الذي

يليه، وهي تحولات لعبت ضمنها كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية وألمانيا الموحدة والإمبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا أدوارًا متفاوتة.

أولاً - الاستعمار الفرنسي يحطم الغلبة السياسية لـ"وجق الأتراك" بالجزائر:

1 - طبيعة النظام السياسي لإيالة الجزائر العثمانية:

لئن شكل المغرب الأوسط طوال الفترة الوسيطة مجالاً مفتوحًا للتنافس بين المركزيات المتعاقبة على غرار الحفصيين شرقًا والزيانيين غربًا، فإن رغبة السكان في التعبير عن اختلافهم عن جيرانهم لم تفتأ في البروز والتعبير عن ذاتها كلما سمحت الظروف بذلك.

والمرجّح أن تلاقي مصالح مجمل القوى المشكّلة لعمران المغرب الأوسط (التجمعات القبلية، والسكان المستقرين بالحواضر، والزعامات البربرية الكبرى بالمرتفعات الجبلية وبأوطان الجنوب...) قد دُفعت قسرًا؛ نتيجة لما خلفته حملات القراصنة المسيحيين من مآسٍ، إلى القبول بمؤازرة توجه أعيان مدينة الجزائر ومشايخ العلم بها إلى الاستنجاد بغزاة البحر من القراصنة العثمانيين ثم تشجيعهم بشكل معلن، وأمام المقاومة الشرسة التي أبداها سكان الموانئ والممانعة الكبيرة التي أظهرتها الزعامات البربرية بعد تراجع هيبتها بجبال القبائل تساوقًا مع ضمور المخزن الحفصي، على ربط مصير البلاد بالسلطنة العثمانية وتحويل الجزائر إلى ولاية موالية للخلافة العثمانية.

غير أن ما ميز هذه المركزية الجديدة طوال الفترة الحديثة لم يتمثل مطلقًا في تركيز حكم سلالي على غرار ما عاينته بقية "أوجاق الغرب" وكذا مخزن الأشراف بالمغرب الأقصى أو تدعيم سلطة الدولة العثمانية الحامية، بقدر ما تمثل في تضخيم نفوذ ضباط الوجق وفسح مجال السيطرة، أما عسكر الترك فقد حَدَّد بشكل كامل مصير الولاية العثمانية حتى موعد تمركز الاستعمار الفرنسي بها.

وحتى وإن ضخّمت النجاحات التي جناها قراصنة الجزائر أو "رياس الطائفة" على غرار "خير الدين" وابنه "حسن باشا" وحفيده "محمد" و"صالح رايس" و"علج علي" مكانة الجزائر كمركز متوسطي كبير ومهاب للقرصنة، فإن الواقع السياسي للإيالة وانقلاب الظرفية المتوسطية قد رجّح كفة ضباط الوجق من الباشاوات والآغاوات في انتظار استئثار الدايات بحقيقة السلطة في خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر وترحيل آخر الباشوات المعينين إلى الآستانة بعد أن قبلت الدولة العثمانية بمبدأ تزكية دايات "وجق الجزائر" مع حلول سنة 1711 م.

ولم يكن من السهل على حكام الجزائر الجدد تحقيق نجاحات شبيهة بتلك التي حققها جيرانهم الشرقيون والغربيون في مركزة السلطة و"تحييز المجال" أي إكسابه هوية ترابية، فقد فشلت جميع محاولاتهم الرامية إلى تركيز حكم سلالي أو حتى توارث السلطة في داخل عائلاتهم واكتفوا بالتحصّن داخل قصباتهم؛ درءًا لتعدّد عمليات التصفية أو الاغتيال التي تواترت من دون انقطاع حتى موفى العشرية الثانية من القرن التاسع عشر.

انتظمت سلطة الوجق بالجزائر وفقًا لتصور هرمي وتعايش لعدة مؤسسات تركية محدثة ومحلية مستألفة تقاربت مصالحها؛ بهدف خدمة "الوجق" التركي الحاكم. وتنبثق جميع السلط فعليًّا من المؤسسة العسكرية وتعمل على توفير الإمكانات المالية الكفيلة بتواصلها. وإذ أشرف الداي على

تصريف إدارة البلاد، فإنه احتاج في ذلك إلى معاضدة قائد الوجق في شخص "الأغة" الذي عُمد إلى تجديد انتخابه من داخل الوجق مع دوران كل حَولٍ وكذلك إلى "الخزناجي" المكلف بضبط مداخيل الخزينة وتصريفها، فضلاً عن خدمات "وكيل الخرج" الذي أدار شؤون بيت المال من خلال مراقبة الأسطول البحري وعادت إليه مسؤولية تصفية التركات وجمع المداخيل المتأتية عن انتقالها بين الورثة.

تمثلت مصاريف الدولة أساسًا في خلاص رواتب الجند الانكشاري وتوفير العدّة والعتاد اللذين احتاج إليهما قصد ضمان مراقبة جيدة ولصيقة للسكان، كما صُرفت تلك المداخيل في شحن المراكب المعدة للقرصنة وتجهيزها.

ما ميز هذا الجهاز الذي أشرف بشكل مباشر على تصريف شؤون البلاد هو تجدّد العناصر المنتسبة إليه على مرّ الأجيال عبر عمليات الانتداب الوافدة من مختلف جهات الإمبراطورية العثمانية؛ لذلك فإن ورثتهم المولدين نتيجة للزيجات في داخل الوسط المحلي من "الكوارغلية" كان بإمكانهم وراثة مخلفاتهم المادية من دون الحصول على صلاحياتهم الإدارية والعسكرية؛ الأمر الذي حال دون بروز طبقة حاكمة ذات طابع وراثي.

غير أن توازي هذا الجهاز مع الهياكل والمؤسسات الاجتماعية الموروثة عن الفترات التاريخية السابقة، تلك التي ضمت القبائل والعروش ونخب العلم والمال داخل المدن والهياكل التنظيمية الجماعية المتصلة بالفلاحين الصغار ببلاد القبائل، فضلاً عن الأسر الوجيهة التي أثرت في صنع القرار داخل التجمعات القبلية، قد ترتب عليه واقع غير متجانس احتاج إلى عملية إدماج مضنية ومعقدة.

تعود جميع الخطط المهمة ضمن هذا التنظيم إلى جند الانكشارية الذين لا يمكن بأية حال أن يتم انتدابهم من بين الأهالي. ويتحمّل هؤلاء مبدئيًا مسؤولية تصريف شؤون "البايليكات" ونقصد الجهات الاعتبارية الكبرى للمجال المخضع وربط الصلة بالأوطان البعيدة، وهي مناصب أقصي عنها "الكوارغلية" ولم يُصيبوها إلا استثناءً.

يتم تعيين بايات المقاطعات الثلاث من قبل الداي مباشرة مقابل تعهّدهم بخلاص معين سنوي يُصرف إلى المصالح المركزية بمدينة الجزائر على قسطين ويسمى "الدنوش"، غير أنهم مطالبون بمحاسبة إجمالية مرة كل ثلاث سنوات تحدّد بقاءهم في الخطة أو عزلهم عنها. ويتصرّف الباي في عسكر الجهة أو المقاطعة الذي ينتظم على شاكلة وجق الجزائر ذاتها، وتعود قيادته إلى أغة البايليك، وينوب "الخليفة" ضمن هذا التنظيم عن الباي، بينما يتولى "قايد الدار" تصريف شؤون بلاطه مستعينًا بـ"الباش كاتب". وينتدب جميع هؤلاء ضمن كبار ضباط الوجق الإنكشاري باستثناء الخزندار الذي يمكن أن يحصل انتدابه من خارج "الوجق" بين العناصر المنتسبة إلى الأقلية اليهودية.

وهكذا فقد تكفل البايات داخل عواصمهم (مدية وقسنطينة ومازونة فبسكرة ثم وهران، فضلاً عن مليانة مركز كاهية باي الغرب بحوض وادي الشلف ودائرة فحص مدينة الجزائر التي فوض الداي مهمة الإشراف عليها إلى "خوجة الخيل") بتعهد بلاطات خاصة مشابهة في تنظيمها لـ"مركز السلطان" بمدينة الجزائر.

يشرف البايات المنتدبون بشكل مباشر على "قياد الأوطان" من داخل الوجق، مطالبين إياهم بتقديم جملة من الإتاوات في شكل هدايا تُصرف للباي تعبيرًا عن الولاء والطاعة في خلال عدد من المناسبات. بينما تُسهم حاميات الجند المتمركزة

بالأبراج، التي تمتزج ضمنها العناصر التركية بجند "الكوارغلية" وبالفرسان الاحتياطيين المحليين، في ضمان سيطرة "القياد" ومد سلطتهم داخل الأوطان العائدة لنظرهم. ويعوّل القياد في مراقبة الرعية وخلاص مجابيهم على خدمات قبائل "الدواير المخزنية" على غرار "الحاجوت" بمتيجة و"الصبايحية" بحوض وادي الشلف و"الدواير" أو الزمايل" ببايليك الشرق، على أن تعود مهمة مسك الأبراج أو الثكنات كـ"سور الغزلان" و"برج حمزة"، ومراقبة حواضر التجارة والإنتاج الحرفي كـ"مسطغانم"، و"تلمسان"، و"البرج"، و"مسيلة"، و"تبسّة"، و"بسكرة"، و"عنابة"، لعسكر الكوارغلية.

يعترف شيوخ التجمعات القبلية الخارجة عن مجال البايليك بسلطة الباي من خلال طقوس التولية وتوريث "مشيخة العرب" في داخل العائلات العريقة المتنفذة كـ"آل بوعكاز" و"بن قنة" عند أقاصي بايليك الشرق، و"المقراني" و"بن حبيليس" و"ريغة" بمتيجة وجيجل وجنوب سطيف، و"فليسة" ببلاد القبائل، فضلاً عن الدعم الذي قدمه أرباب الزوايا والطرق كـ"أولاد سيدي الشيخ" جنوب وهران والزاوية "التيجانية" التي برزت عند تخوم "بلاد الجريد" على الحدود الجنوبية الغربية بين الإيالتين التونسية والجزائرية بداية من سنة 1798.

وهكذا فإن تباين الوضعيات القانونية لجملة هذه المؤسسات وتعايشها الفوضوي هو الذي أسهم في تعقيد الواقع بالإيالة، متسببًا بشكل مباشر في فشل جميع محاولات المركزة الإدارية والسياسية، وحائلاً دون تمكّن أجهزة الدولة - خاصة عند تفاقم الأزمات وتناقض المصالح بين المجموعات واشتداد الصراعات الداخلية- من ضمان محصلة ضريبية متسقة تسعفها في مجابهة حاجياتها والتصدي بكفاية لمختلف نفقاتها.

استوعبت إيالة الجزائر ضمن مخيال الأوروبيين ومن زارها من الرحالة على غرار "كربخال مرمول Marmol Carvajal " و"فونتير دي بارادي Venture de Paradie " و"وليام شالر William Shaler "... وغيرهم صورة الدولة القرصنية القوية والمهابة، وهي صورة استغلها كبار الأدباء مثل "ثربنتاس Cervantès" وضخّمت من حجمها تهويمات رجال الدين من الفكاكيين Rédempteurs كالأب دان Révérend Pére Dan، إلا أن حقيقة الوضع قد تباينت بعد موفى القرن السابع عشر في العمق مع هذه الصورة.

فلئن فضّلت القوى الأوروبية الحافظ على تقديم ترضيات مالية لدايات الجزائر قصد حثهم على الالتزام بما نصت عليه معاهدات السلم والتجارة وتفادي التبعات السلبية لعملياتهم القرصنية، فإن تراجع المداخيل المتأتية عن هذا النشاط قد أرغمت حكام الجزائر على استهداف سكان الأرياف والبوادي واستعصار الرعايا جبائيًا، الشيء الذي ترتب عليه تفاوت كبير في مستوى عيش الفئات الاجتماعية المستفيدة من ولائها لمصالح الدولة وبقية المنظورين من الرعية الغارمة التي أفضى الاستهداف إلى تفقيرها والقضاء على توازناتها.

فقد عرفت بداية القرن التاسع عشر عودة مكثفة لسكان السهول الساحلية الواقعة عند ظهير مدن الشرق كعنابة إلى الأنشطة الرعوية مستظهرين في التفصّي من التزاماتهم الجبائية بالتجمعات القبلية الممانعة أو بمؤسسات الصلاح

القويـة. كما أسهم هذا الوضع المتقلب في عودة النعرات القبلية والمواجهات العنيفة بين قبائل "زواوة" وتجمعات "فليسة" البربرية غربي قسنطينة، في حين أفلتَ "الحنانشة" بالكامل من سلطة البايليك وسقطت "عين مهدي" جنوبي مدينة الجزائر بيد ورثة الطريقة التيجانية تلك التي امتدت شبكة زواياها على كامل المجال المحيط بظهير دار السلطان شمالاً. غير أن اكتمال ظاهرة تفكك السلطة المركزية كان أكثر فداحة ببايليك الغرب عند بلاد وهران حيث تمكنت زوايا الطريقة الدرقاوية التي برزت بداية من سنة 1814 بعد أن حصلت على دعم أشراف المغرب من إجلاء باي وهران المنسوب إلى الكوارغلية بدعوى التواطؤ مع القوى الأوروبية والمرابين اليهود ضد مصالح المسلمين من السكان الذين أثقلت المغارم كاهلهم.

وهكذا فإن الصراعات المترتبة على طبيعة التركيبة الاجتماعية وتنافر المصالح الاقتصادية وتعقيدات الواقع السياسي وتناقضاته، قد حالت جميعها دون التوصّل إلى استكمال بروز كيان جزائري ممركز سياسيًا وموحد ترابيًا، لذلك فإن هذه الأطراف المتناحرة ذاتها قد وجدت في الخطر الفرنسي الداهم وفي اعتناق غالبيتها الساحقة للإسلام سببًا مقنعًا وجيهًا لركن تناقضاتها جانبًا والتلاحم بغرض مقاومة الحضور الاستعماري والتوجه قدمًا نحو استكمال بناء "سيادة وطنية" استعصى تكوينها قبل حضوره.

2 - تخبط سياسة الاستعمار التوطيني الفرنسي بالجزائر وحصيلة المقاومة:

لئن أصرّت الرواية الرسمية الفرنسية على اعتبار الحملة العسكرية ضد الجزائر في صائفة 1830 نقطة لانطلاق ما وسمته بـ" بالإنجاز أو المهمة الحضارية السامية لفرنسا بالجزائر"، معتبرة تصرف حسين داي (1818 - 1830) المشين تجاه ممثل الملك الفرنسي شارل العاشر القنصل "دي فال Duval" سببًا كافيًا ووجيهًا لتنظيم هذه الحملة العسكرية، فإن الحضور الفرنسي بالجزائر قد التزم سواء خلال مرحلة استئصال المقاومة التي جابهته أو في أثناء عملية تهديم الهياكل التقليدية للمجتمع المحلي بتوسيع مجاله الاقتصادي تساوقا مع مقتضيات أو احتياجات كل مرحلة من مراحل تطور ذلك الاقتصاد.

وحتى إن لم تُشكّل هذه الحملة بالنسبة لـ 37,000 جندي الذين تم حشدهم وإنزالهم بمدينة الجزائر تلك "الجولة الصحية الرائقة" التي شدّدت عليها الروايات الرسمية المنحازة وتكبّدت الحربية الفرنسية خسائر ذات بال، فإنها قد توصّلت إلى القضاء على قوة "الوجق التركي" بعد أن قرر حُضَر المدينة فتح أبوابها للغزاة وفرّ الداي حسين بجانب من أمواله في ظل الإهمال وعدم الاكتراث التام قاصدًا مدينة "القرنة" الإيطالية.

لم يساعد تضارب المواقف وتناقض المصالح فضلاً عن تخلف النخب الحاكمة الفرنسية على تحديد سمات قارة أو ثوابت كبرى للسياسة المتبعة من قبل الاستعمار الفرنسي بالجزائر؛ لذلك خلفت توجّهات الدولة الفرنسية وتصوّراتها حول مشروعها الاستعماري لغطًا كبيرًا طوال القرن التاسع عشر.

هل يتعين التأسي بالخطة الإسبانية والتركيز على استراتيجية "الاحتلال المحدود" مع تطويرها وفقًا لمقتضيات المرحلة الجديدة كما نصح بذلك الفلاسفة الليبراليون؟ وأي دور يمكن أن تلعبه الإدارة المحلية والقيادات الموروثة عن المخزن التركي الآفل؟ ثم ما حدود توريط حكام المخازن

المجاورة الحسينية والعلوية في لعبة الولاءات الصورية؟

هذه أسئلة تحيل على استراتيجيات سلمية تفاوضية جربت الإدارة الاستعمارية الإجابة عنها دون أن تكون على أهلية تامة أو اقتناع كبير بجدوى النتائج المترتبة عليها. فحتى وإن تعارضت أهداف الأفراد، محافظين كانوا أو ليبراليين أو "سان سيمونيين saint-simoniens"، مدنيين كانوا أم عسكريين، فإن الدوافع القهرية قد سيطرت على تصرفاتهم وسيرت الأهداف الاستعمارية الجميع دون تمييز، لذلك لم تتجاوز الغايات السامية والأهداف النبيلة للـ"مهمة الحضارية الفرنسية" مستوى الحلم الخادع والوهم الجميل.

ضلوع قوات الاستعمار وهياكله التنظيمية في قهر المجتمع ونسف مؤسساته تطبيقًا لخطته المكلفة والمضنية الرامية إلى ابتلاع مجال البلاد واحتكار خيراتها، لم تترك من سبيل آخر أمام السكان غير الصمود في وجه الوجود الأجنبي ومقاومته بجميع الوسائل المتاحة.

لم يمنع تقطع المقاومة وامتدادها على نصف قرن أو يزيد من تسببها في إرباك كبير للإدارة الاستعمارية؛ فقد أفصحت ضراوة المواجهات وتعددها عن بروز مؤشرات بليغة برهنت عن نضج شعور الجزائريين بالانتساب إلى مجال ترابي أشرفت داخله مواصفات "الوطن" على الاكتمال، حتى وإن عوّل ذلك الشعور المتّقد في التعبير عن ذاته على عدة مؤسسات تقليدية مثّلتها تباعًا الهياكل المخزنية المتشابكة المصالح في تجربة "باي قسنطينة أحمد" والمؤسسة الطرقيّة ذات التوجه الاحتجاجي في تجربة "عبد القادر بن محي الدين" بالناحية الغربية، في انتظار اندلاع الانتفاضة التي تزعمها "الباش آغة محمد المقراني" سليل مشايخ العرب مع حلول سنة 1871.

وليس مستبعدًا أن يكون تخبط الإدارة العسكرية الاستعمارية بُعيد تحطيمها لوجق الأتراك بالجزائر وتحفظ النظام الملكي الفرنسي في التعبير عن نياته تهيّبًا من ردود فعل منافسيه البريطانيين، قد شجع بقايا المؤسسة المخزنية ببايليك الشرق بزعامة باي قسنطينة أحمد على التصدي بكفاية عالية للتوغل الاستعماري. غير أن النجاحات التي جناها باي الشرق الجزائري في تنظيم المقاومة تحتاج إلى تبرير يتجاوز في وجاهته الواقع الظرفي المتقلب للسنوات الأولى للحضور الاستعماري.

فقد تمكنت مؤسسات البايليك بجهات الشرق من الحفاظ على سلامة دواليبها مدة لا تقل عن سبع سنوات وشكّلت عائقًا حقيقيًّا أمام تقدم القوة العسكرية الفرنسية التي اضطرت أمام الهزائم المخجلة التي جنتها إلى نقض التعهدات التي التزمت بها ضمن بنود معاهدة "تافنا" تجاه زعماء المقاومة؛ بغرض تجاوز حاجز "البيبان" والاستئثار بحاضرة الشرق الجزائري قصد ضرب فاعلية الهياكل التنظيمية التي ترتبت على قرون من التفاوض المضني بين إدارة البايليك وسكانه.

قدرة أحمد باي قسنطينة بمفرده على تأجيل توغل الفرنسيين، تطرح مقارنة بتخاذل بقية كبار ضباط الوجق وخُدّام المخزن بكل من تيطري ووهران اللذين لم تتورعا عن الاحتماء بالفرنسيين توقيًا من غضب منظوريهم، فاعلية العمل الميداني في إعادة هيكلة الواقعين الاجتماعي والاقتصادي تأسّيًا بنموذج الجيران التونسيين. فقد قلّص باي قسنطينة من عدد الجند الإنكشاري مفضلاً التعويل على عناصر الجند الاحتياطي من الكوارغلية وفرسان التجمعات القبلية الكبرى. كما أسهمت سياسة البايات في تقريب

الصلات المصلحية المتباينة بين الفئات الاجتماعية وشجعت المنتجين على توسيع المساحات المزروعة وضمان حق الانتفاع بأراضي البايليك واحترام الملكية الخاصة وتطوير الواقع القانوني لجانب كبير من أراضي العروش.

سهّلت هذه التوجهات العاملة على بناء حد معقول من الثقة بين الحاكم والمحكوم عملية تعبئة جميع الفئات الاجتماعية ضد الخطر الداهم ومكنت باي قسنطينة من مركزة السلطة السياسية وامتلاك جميع مقومات المُلكية التي أخفقت سياسة الإقصاء التي طبقها العسكر التركي بالجزائر في تحقيقها؛ لذلك تمكّنت هذه الأرضية السياسية والاجتماعية المتكاتفة من دحر هجمات فيالق الجيش الفرنسي بكفاية لا تضاهى، وبرهنت أن فعل المقاومة مرتهن - إلى حد كبير - بحضور مدلول عملي للسيادة وإطار واقعي يكفل إحساس المحكومين بتقاسمها مع حكّامهم.

خلال شهر أوت من سنة 1830 تمكن جند باي قسنطينة من إرغام الفرنسيين على إجلاء مدينة عنابة، وخاض هؤلاء خمسة أيام من معارك الشوارع المضنية قصد التوصل إلى إلحاق مدينة بجاية، في حين باءت حملة الجنرال "كلوزيل Clauzel " للاستيلاء على مدينة قسنطينة بفشل ذريع ولم تخضع المدينة لسلطة الفرنسيين إلا بعد ثمانية أيام من الحصار، دكّ خلالها الجنرال Vallée المدينة بالمدفعية وتدرّجت قواته عند خريف سنة 1837 في الاستيلاء عليها من حي إلى حي ومن بيت إلى بيت. وحتى وإن أجبر باي قسنطينة أحمد على مغادرة مركز حكمه مكرها، فقد شملته حماية شيوخ جبال الأوراس وتمكن بفضل التفافهم حوله من مواصلة المقاومة حتى سنة 1847 معاضدًا مشروع الدولة الذي عمل الأمير عبد القادر بن محي الدين، بالارتكاز على زخم المنظومة الاحتجاجية والجهادية الطرقيّة التي بنت صرح مخزن الأشراف السعديين بالمغرب الأقصى، على تشييده بالناحية الغربية للبلاد الجزائرية.

لئن بدت أوضاع الناحية الغربية للجزائر على نقيض ما عاينته المجالات الشرقية اعتبارًا إلى صراع حضر تلمسان ووهران والمدية ضد الكوارغلية وخروج تجمعات البدو المستقرة بظهيرها عن سلطة ممثلي مخزن الأتراك بالجزائر، فإن استيعاب السلط الاستعمارية الفرنسية لتلك الشرائح المستغرقة الذمّة وإطلاق يدها في الرعية بهدف مدّ سيادتها على المجال بأيسر التكاليف، قد أعطى لمشروع المقاومة الذي تزعمه شيخ الطريقة القادرية الشريف محي الدين تحت مظلة الولاء للأشراف العلويين بالمغرب مشروعية كبيرة، لم تبلها التصرفات المتناقضة للسلطان المغربي المولى عبد الرحمان (1822 - 1859) الذي عمد إلى تسمية شيخ القادرية محي الدين خليفة له بتلمسان تشويشًا على مشاورات الفرنسيين مع المخزن الحسيني بتونس بخصوص تسمية مصطفى أخ باي تونس حسين الثاني (1824 - 1835) على رأس بايليك الغرب، ثم سارع بعد ذلك إلى رد بيعة أهل المدينة في خريف سنة 1832 تحسبًا من الدخول في مواجهة معلنة غير متكافئة مع الفرنسيين.

ولعل امتزاج تاريخ غربي الجزائر طوال الفترتين الوسيطة والحديثة بتاريخ بلاد المغرب الأقصى هو الذي أهّل المشروع الطرقي القادري بزعامة الأمير عبد القادر - تمامًا مثلما حصل أيام السعديين بالمغرب الأقصى - لتزعم المقاومة تحت مظلة الجهاد ضد النصارى. تمت بيعة الأمير عبد القادر شيخ الزاوية القادرية بـ"القـطْـنـة" لرفع

لواء الجهاد في الـ 25 من شهر نوفمبر سنة 1832 من طرف الملأ من سكان تلمسان وشيوخ قبائل بسكرة، فانضمت لبيعته جميع الأطراف الناقمة على حكم الأتراك بالجزائر والرافضة لسياسة الفرنسيين بها، وتحوّل مقدم الطريقة القادرية إلى أمير يدافع عن مشروع سياسي وتنظيمي تفوق نجاعته الخيارات التلفيقية التي ركنت لها الإدارة الاستعمارية الفرنسية طيلة الخمس عشرة سنة التي سبقت تمكّنها من تحطيم ركائز هذه التجربة السياسية والعسكرية والاقتصادية المتكاملة، وهي تجربة برهنت على مناعة المجتمع الجزائري وأهليته لامتلاك وعي جماعي بمقدوره التسامي إلى مستوى التعبير "الوطني"، حتى وإن حافظت مختلف الهياكل والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والدينية المعَبِّرة عن ذلك الوعي من قبيلة وزاوية وجماعة وزمالة... وغيرها على سلبيات البُنى التقليدية الزراعية لمرحلة ما قبل الرأسمالية.

أجبر اختيار المقاومة وتركيز مقوّمات "دولة الجهاد" الفرنسيين على القبول بالتفاوض بشأن السلم في مناسبتين (فيفري 1834 و ماي 1837)، تساوقًا مع ما جرّبوه مع رمز المقاومة بشرقي البلاد "باي قسنطينة أحمد". وسمحت الهدنة على سلبياتها المتعددة لعبد القادر بتكوين نواة إدارة مركزية قسمت المجال إلى ثماني مقاطعات أو "خلفاوات" (اثنين بتلمسان وبسكرة غربي وهران، ومثلهما بالشرق الوهراني وطيتري ومليانة والمدية، وخامس ببرج حمزة بجهة القبائل، واثنين آخرين بمجانة والزيبان جنوب غربي قسنطينة، وثامن بالصحراء) انقسمت بدورها إلى مراكز للتجمعات القبلية يديرها الأغوات والقياد والشيوخ. كما عمد الأمير عبد القادر إلى إلغاء الضريبة الشخصية الموظفة على الرعايا مكتفيًا منهم بمحصول المسطرة الجبائية الشرعية (عشر وزكاة) مُحَرِّمًا بذلك توظيف الخراج على كل من التزم بواجب الجهاد.

لم تقطع هذه التجربة السياسية والتنظيمية - التي لم تعدم تكوين قوة عسكرية مهابة وإنشاء دار لسك العملة بالكامل مع التقاليد التي أرستها تجربة الحكم التركي بـ"أوجاق الغرب" العثمانية، حتى وإن اتضح تأثرها في العديد من الجوانب بالتجربة الإصلاحية لمخزن الأشراف العلوي أيام حكم حفيد السلطان إسماعيل مولي "محمد بن عبد الله".

كان بمستطاع عبد القادر وضمن تطلعاته الأكثر واقعية أن يعيد تركيب ما امحى من دولة الزيانيين بمفردات وطرق أداء جديدة توافق مقتضيات المرحلة التي عاشتها تجربته الرامية إلى بعث "مملكة عربية" تضم مجالاً واسعًا من المغرب الأوسط، غير أن إقلاع الفرنسيين عن سياسة الحضور المحدود تأسّيًا بمن سبقوهم من الأتراك والإسبان وتوحيدهم للقيادة السياسية والعسكرية بالجزائر من خلال تعيين الجنرال "بيجو Bugeaud" سنة 1840، قلص كثيرًا من هامش المناورة الذي عولت عليه هذه التجربة الوليدة. فقد نزلت فرنسا بجميع ثقلها للمواجهة وحشدت أكثر من مائة ألف جندي بهدف تحطيم هذا المشروع معبّرة من خلال ذلك عن صلابة المقاومة التي جابهتها وحاجتها الملحة إلى حشد جميع تلك القوى للخروج من المأزق الذي تمكنت المقاومة بإمكاناتها المتواضعة من إرغامها على التردي فيه.

تحطيم هذه التجربة استدعى من الجيش الفرنسي التعويل على أساليب دموية تهدف إلى إرهاب جميع من يدعم المقاومة مع العمل على تصفية عناصرها، وهي أساليب تخريبية قاسية لم

يتهَيب أصحابها من اعتماد النهب الموصوف للأموال والقطعان واتباع سياسة الأرض المحروقة؛ الأمر الذي أدى إلى تحطيم الهياكل الاقتصادية التي انبنى عليها مشروع دولة المقاومة القادرية وتسهيل دخول القوات المحتلة إلى مدن "تلمسان" و"تنس" و"تاهِرت" وتطويف "زمالة" عبد القادر وهي عبارة عن مدينة من الخيام في أعقاب معركة "طاكين" سنة 1843.

هروب عبد القادر إلى المغرب الأقصى واستنجاده بالسلطان العلوي من خلال تقديم فروض الطاعة والبيعة عقد وضعية مخزن الأشراف الذي لم يتمكن من ضبط الوضع على الحدود وأجبره تجدّد المناوشات على تحمل تبعات تدخّل الجيش الفرنسي الذي ألحق به خلال صائفة 1844 هزيمة مخزية بـ"أسيلي" أجبرته على الاعتراف بالوجود الاستعماري بالجزائر رسميًا عبر إمضاء معاهدة طنجة في العاشر من سبتمبر سنة 1844.

وحتى وإن أجبر عبد القادر بعد طرده إلى الجزائر وتحت وطأة الاستهداف الذي لم ينقطع حتى نهاية سنة 1847 على الركون إلى الاعتراف بغلبة الفرنسيين، فإن جذوة المقاومة لم تفتر خصوصًا بعد أن اتضحت أهداف الاستعمار الرامية إلى طمس الهوية الثقافية والدينية للمجتمع من خلال إلغاء أعرافه وقوانينه الجماعية وفصل هوية الأفراد عن مختلف مؤسسات الاحتضان التقليدية تحت غطاء تطبيق أهداف الثورة الفرنسية ومقتضياتها. والحال أن تطبيق تلك السياسة يكشَف عن ضراوة المنافسة بين القوى الرأسمالية - تأسيًا بمكتسبات البرجوازية الزراعية الأمريكية - وعن سيطرة الأفكار الليبرالية لسكان سواحل الشمال الفرنسي على التقاليد الملكية والزراعية المتخلفة لدواخله الجنوبية.

ثانيًا - فشل تجربة الإصلاح بإيالة تونس العثمانية يهيئ لتركيز نظام الحماية الفرنسية:

1 - المخزن الحسيني وانقلاب الظرفية بالمتوسط:

توفق "البايليك الحسيني" بإيالة تونس بدرجة كبيرة في إنشاء حكم سلالي ملكي عمل على توثيق مصالحه مع الفئات الميسورة والنخب المحلية حضرية كانت أم قبلية. وشكلت فترة حكم حمودة باشا الحسيني (1782 - 1814) مرآة صادقة عكست ذروة تلك النجاحات على جميع الأصعدة العسكرية والإدارية والقضائية. غير أن وفاة الباي حمودة المفاجئة وانقلاب الظرفية الأورو-متوسطية بعد إنهاء الخلافات الترابية الناجمة عن السياسة العسكرية التوسعية "البونابرتية" على أساس وفاق مؤتمر فيانا سنة 1815، هو الذي فتح أمام اقتصاديات تلك القوى الرأسمالية المتحفزة باب المنافسة من أجل تدعيم مراكزها ومصالحها التجارية بالمتوسط واللجوء إلى استعراض قدراتها العسكرية؛ بغرض إنهاء العراقيل المترتبة على إصرار دول الحوض الجنوبي على مواصلة أنشطتها القرصنية منتهكة بذلك ما انطوت عليه بنود معاهدات السلم والتجارة غير المتكافئة التي عقدتها مع تلك القوى.

والواقع أن التأثيرات السلبية للمدّ التجاري الأوروبي على اقتصاديات الإيالة التونسية قد أخذت في البروز منذ عشرينيات القرن التاسع عشر وذلك بالتوازي مع نضج الثورة الصناعية التي زاد نسق الإنتاج المترتب عنها في تهميش التجارة الخارجية، ضاربًا توازنها في العمق.

فقد تضخم حجم الواردات على حساب المداخيل المتأتية من الصادرات؛ فتغيرت تركيبة المبادلات واستحوذت الزيوت على ثلاثة أرباع

صادرات البلاد، وتدهورت قيمة العملة المحلية أي الريال بمقدار الثلث في حدود سنة 1824 وبمقدار النصف مع نهاية منتصف القرن التاسع عشر، وهو ما انعكس سلبًا على الأوضاع المعاشية لمختلف الفئات الاجتماعية.

أدت ظرفية عشرينيات القرن التاسع عشر إذًا إلى استحواذ التجار الأوروبيين على نسبة كبيرة من مرابيح "المتجر" من خلال فتح باب القرض الربوي ومشاركة التجار المحليين؛ الشيء الذي أضرّ بأجهزة الدولة وأعوانها خصوصًا بعد أن أجبرت على التخلي عن سياسة الاحتكار التي ضربتها على هذا القطاع.

تمكّن المستثمرون الأوروبيون من السيطرة المالية على دواليب تصدير الزيت، وحاولت الأطراف المخزنية عرقلة هذا التسرب دون كبير فائدة، فتدرجت عندها إلى تعميم استعمال "السلم" كشكل من أشكال الأداء المقنع متجاوزة اعتماد تقليد الشراء المسبق من المنتجين المحليين إلى الإسراف - مع تزايد المصاريف وتراكم المديونية - في البيع المسبق للتجار الأوروبيين. عند هذا الحد انساق الباي إلى التداين الربوي متخفيًا أول الأمر وراء تذاكر الزيت، على أن يضطره تقلب الأوضاع المناخية وعدم انتظام المردود إلى تسديد ما تخلّد بذمته نقدًا. هكذا تطور أسلوب التسرّب الاقتصادي الرأسمالي الأوروبي داخل الإيالة من مستوى المبادلات التجارية ليتفشى وبسرعة كبيرة في الهياكل المالية للدولة مُهيئًا بذلك أرضية سانحة للحضور الاستعماري بالبلاد.

لم يكن واقع الإدارة المالية للبلاد أقل سوءًا؛ فقد اتسم التصرّف المالي بكثير من الارتجال والفوضى وتفاقم الخلل الجبائي للدولة؛ نظرًا إلى تعقد المنظومة الضريبية المتسمة بالإجحاف في حق الرعايا، فضلاً عن المحاباة ومد اليد في ثروات المنتجين بغير حق ودفعهم مُكرهين إلى تقديم الرشاوى تجاوزًا للمسطرة الضريبية. انعكست أوضاع الإدارة الجبائية سلبًا على البلاد وتزامن ذلك مع تراجع مردود التجارة الخارجية فأثقلت الدولة كاهل الرعية بحمل ضريبي جاوز طاقة المنتجين وخيّب آمالهم؛ إذ تضاعفت الموارد الجبائية للدولة خمس مرات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، في حين لم تزد قيمة مداخيل ميزانية الدولة المتأتية عن التجارة الخارجية باحتساب رخص التصدير، أو ما وُسم اتفاقًا بـ"التسكرة" في خلال الفترة ذاتها عن الثلث.

واعتبارًا لعدم انتظام المداخيل وتأثر المنتوج الزراعي بالتقلبات المناخية، فإن كل انخفاض في الإنتاج أو كل حاجة لتسديد نفقات الظرفيات الطارئة، قد اضطرت الباي إلى التعويل على التداين من خلال اللجوء إلى البيع المسبق لرخص التصدير مضخّمًا بشكل مغلوط غير صحي في حجم المداخيل المتأتية من "المتجر"، وهي موارد زادت في تبعية الاقتصاد المحلي نظرًا إلى طبيعتها غير المتكافئة وتعميق الدول الأوروبية المتاجرة لعجز الميزان التجاري للدول المشكّلة لأطراف "اقتصاد العالم الأوروبي" ضربًا لتوازناتها الحيوية وتحطيمًا لثروات منتجيها.

أفلست العديد من العائلات المشاركة في "متجر الزيت" كـ"الجلولي" و"حمزة"، وفر كبير اللزامة أو المتصرفين التونسيين "محمود بن عياد" بجانب من أموال المخزن إلى فرنسا سنة 1852 تاركًا على عاتق الدولة دينًا لا يقل عن عشرين مليون ريال. فأدخل عندها الوزير الأكبر "مصطفى خزندار" في غضون سنوات 1862 و1863 تحت تأثير الجشع وإغراءات المرابين

والمضاربين والوسطاء الأوروبيين، بايات الدولة الحسينية في دوامة قروض الإفلاس المجحفة الفوائض المُمَوَّلَةِ من الداخل والخارج على حدّ سواء.

تسببت الأزمة المالية إذا في تدهور اقتصاد الإيالة بعد تهميشه وسوء التصرّف بالتبذير والاختلاس؛ لذلك اضطر الباي - بعد أن استنفد جميع إمكانات التداين المقنّع عبر اللجوء المفرط إلى بيع الزيت للتجار الأوروبيين قبل مواعيد الجني والمضاربة المالية على أوامر سراحه أو تصديره عبر استعمالها في تسديد الديون ومواجهة النفقات - إلى الدخول في دوامة التداين حيث التزم البايليك وعبر قرضي بداية ستينيات القرن التاسع عشر اللذين أجملا 65.1 مليون فرنك بتسديد مبلغ لا يقل عن 4.2 مليون فرنك سنويًا على مدة خمس عشرة سنة، في حين لم تحصل خزينة الدولة فعليًا - بعد تسديد قسط من الديون الداخلية واقتطاع عائدات الوسطاء بما في ذلك الوزير الأكبر "مصطفى خزندر" نفسه- إلا على 5.6 مليون فرنك، فتحولت بذلك سياسة التداين من ضرورة هدفها تلافي الأزمة المالية إلى أداة بيد المقرضين والمرابين والمرتشين عجّلت بإفلاس الدولة.

ولأنه لم يعد بمقدور المخزن الحسيني غير استنزاف الرعية فقد توجهت سياسة آخر بايات ما قبل الحماية الفرنسية محمد الصادق (1859-1882) إلى الزيادة في العبء الجبائي مع دَفْعِهِ إلى أقصاه، متجاهلاً تحذيرات ناصحيه الذين قارنوا البلاد في تشبيه بليغ بـ"البقرة التي ينزو ضرعها بالدم نتيجة الإمعان في حلبها" فقرّر تضعيف ضريبة "الإعانة" أو "المجبى" وهي ضريبة مبغوضة على الرقاب مقدارها 36 ريالاً تحمّلها الذكور البالغون من الرعية وتم إحداثها لتلافي واقع ظرفي متأزم سنة 1856، فقصم هذا الإجراء العشوائي ظهر المنتجين، محطمًا اقتصاد البلاد ومتسببًا في تعفين الواقعين الاجتماعي والسياسي بالدخول في دوامة العنف والفوضى والدم.

توازيًا مع ظروف الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد منذ عشرينيات القرن التاسع عشر ازدادت ضغوط الدبلوماسية الأوروبية والعثمانية على البايات بغرض إدخال إصلاحات دستورية وقانونية تحدّ من السلطة المطلقة للبايات وتعجّل بإدماج البلاد ضمن بوتقة ما كانت الدولة العثمانية بصدد تجريبه بمصر وطرابلس الغرب وما عمدت إدارة الاستعمار بفرنسا على إدخاله بالجزائر.

2 - الضغوط الدبلوماسية والإصلاحات العسكرية والاجتماعية والسياسية:

تدرّجت دولة البايات في تونس منذ أوائل القرن السابع عشر إلى نوع من الحكم الذاتي دعّمه موقع البلاد الطرفي والطبيعة القانونية الخاصة لولايات التفويض العثمانية. سعت الدبلوماسية الفرنسية طوال القرن التاسع عشر إلى التأكيد على مظاهر استقلالية باي تونس تيسيرًا لخطتها الرامية إلى التسرّب الاقتصادي والتمركز الترابي على كامل مجال بلاد المغارب، بينما عملت الدبلوماسية البريطانية من جانبها على التأكيد على روابط تبعية إيالة تونس لسلطة الباب العالي حفاظا على وحدة الإمبراطورية العثمانية كمجال متجانس تسهل الهيمنة التجارية عليه.

كان لتجربة محمد علي باشا الإصلاحية بمصر (1805 - 1849) وكذلك للمخاطر التي أحدقت بالجارين الغربي والشرقي للبلاد بعد استعمار الجزائر من طرف الفرنسيين سنة 1830

وإلحاق طرابلس بالإدارة المباشرة العثمانية سنة 1835 دور كبير في إقناع المشير أحمد باي (1837 - 1855) ومن خلفه من البايات بضرورة إدخال جملة من الإصلاحات العسكرية والاجتماعية والدستورية درءًا لخطر إنهاء حكم السلالة الحسينية وابتلاع البلاد من قبل القوى الأوروبية المتنافسة المتربّصة بمصيرها.

شملت إصلاحات أحمد باي الميدان العسكري بالأساس، فقد باشر الباي مع حلول سنة 1843 تنظيم الجيش التونسي متأثرًا في ذلك بتجربة محمد علي باشا بمصر ومتأسّيًا بطريقة تنظيم الجيش الفرنسي. أوفدت فرنسا خبراءها من الضباط بطلب من حكّام تونس على غرار الجنرال "استرازي Astrasic " بغرض تنظيم الجيش وتصنيف رتبه وتنظيم فيالقه وتخصّصاته وتحديد أزيائه. وتألف الجيش الجديد بعد تخلي البّاي من فرق "الحوانب" و"الصبايحية" و"مزارقية القبائل" من سبعة فيالق للمشاة وفيلقين للمدفعية وفيلق واحد للخيالة وضم ما لا يقل عن 25700 جندي أشرف على تدريبهم وقيادتهم 456 ضابطا. كما عمد الباي أحمد إلى إحداث بحرية حربية اقتنى لتجهيزها ست سفن من الترسخانات الحربية الفرنسية والإيطالية.

أحدث أحمد باي لتطوير خبرات الجيش وتنمية المحصّلة العلمية لضباطه سنة 1840 المدرسة الحربية أو "مكتب الحرب بباردو" وهي مؤسسة تعليمية تولى التدريس بها أساتذة متنورون من التونسيين والأجانب وشملت دروسها ما لا يقل عن خمسين متعلمًا تلقوا علوم الهندسة (المساحة، وعلم الجيب الخطي، وعلم التحصين، وعلم الرسم التفصيلي، وعلم الهيئة) وعلوم الجبر والحساب، فضلاً عن الجغرافيا والتاريخ وحذق الألسن الأجنبية كالإيطالية والفرنسية. وعادت مهمة إدارة هذه المدرسة المعدّة لتخريج الضباط للجنرال الإيطالي "كاليغاريس Calligaris".

وسّع التكوين الذي قدمته هذه المدرسة دائرة المدافعين عن الفكر الإصلاحي على غرار الجنرالين "رستم" و"حسين" أول رئيس لمجلس بلدية تونس وأول مدير لمطبعتها وصحيفتها الرسمية (الرائد التونسي)، وأول من شغل خطة وزير للمعارف ضمن حكومة المصلح "خير الدين" بالبلاد التونسية.

أما فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية فقد تضمّنت إصلاحات أحمد باي تسوية شيوخ الفقه المالكي في الراتب مع نظرائهم الحنفية وتقريبهم من البلاط وإجلال خطبائهم كالشيخ "إبراهيم الرياحي" الذي أسهم في إدخال الطريقة التيجانية إثر رحلته المغربية إلى تونس. كما قرّب الباي أعيان البلاد وأثرياءها من "القياد اللزامة" كـ"محمود بن عياد" و"صالح شيبوب" وصاهر في خطوة جريئة غير مسبوقة "محمد المرابط" على أخته بعد أن أمر بترقيته إلى رتبة أمير لواء. ولم يتجاهل الباي كبار القبائل وشيوخهم فوسّع عليهم ودفعهم إلى منافسة مماليكه على غرار عائلة "قظوم بن محمد" من الفراشيش وعائلة "السبوعي" بقبيلة جلاص.

استفاد النصارى من سياسة الباي أحمد الإصلاحية، تلك التي واصلت ما قام به والده حسين باي (1824 -1835) من قبله، فوسّعوا في كنائسهم بمدينة تونس وبضواحيها الشمالية، وجنى ممثلو وكالات التجارة الأوروبية وخبراء الجيش وقناصل الدول الأجنبية بتونس حظوة واسعة لدى الباي.

بلغت مختلف هذه الإصلاحات الاجتماعية ذروتها مع قرار إلغاء الرق في بداية شهر جانفي من سنة 1846، وهو قرار جد جريء استفادت منه

الأقلية السوداء وتدرج الباي في اتخاذه، ترفقًا بالذهنيات السائدة وتفاديًا لمراجعة علماء الدين واحتسابهم، فحرّم أولاً بيع العبيد إلى الخارج ثم قطع بيعهم بأسواق البلاد في غضون سنة 1841 على أن يمنع جلبهم إليها مع حلول سنة 1842.

لا مراء إذًا في أن جملة هذه الإصلاحات، وإن تمّ التخلي على عدد كبير منها بعد وفاة أحمد باي ودخول البلاد في دوامة التداين والإفلاس، قد مثلت أرضية مهدت لإدخال جملة من الإصلاحات الدستورية أيام آخر بايات ما قبل الحماية في أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن التاسع عشر.

تجلى الإصلاح الدستوري في عهدي محمد باي (1855 - 1859) ومحمد الصادق باي (1859 - 1882) في تحوير النظام السياسي للبلاد حدًّا لسمة الإطلاق التي لازمت نظام الحكم وإرساء لقوانين تضبط حقوق الحكّام وتراعي حقوق المحكومين، على غرار القوانين الجاري بها العمل بدول أوروبا الغربية، لذلك شدّدت على هذه الضمانات القانونية بنود "عهد الأمان" ثم فصول "دستور" سنة 1861.

ضَمِنَ "عهد الأمان" الذي أعلنه محمد باي في 9 من سبتمبر 1857 تأسيًا بـ"الخط الشريف" العثماني الصادر سنة 1839 الأمن لسائر سكان إيالة تونس "على اختلاف الأديان والألسنة والألوان" في أشخاصهم وأموالهم وأعراضهم، وأقرّ مساواتهم في الأداء الجبائي وأمام القانون. كما أقرّت بنوده الأحد عشر حرية ممارسة المعتقد والتجارة للأجانب، سامحة لهم بتعاطي سائر الأعمال والحرف، وامتلاك العقار والرباع "مثل سائر أهل البلاد، شرط أن يتّبعوا القوانين المرتبة والتي تترتب من غير امتناع".

كما نص "عهد الأمان" على تحديد مدة الخدمة العسكرية للشبان الذكور البالغين بعد سن الثمانية عشرة، وعلى بعث مجالس قضائية مختلطة وعلى تأليف لجنة مستقلة يُعهد لها بإعداد دستور للبلاد.

تم بمقتضى بنود هذا النص رفع المضايقات المسلطة على الرعايا اليهود، ففي شهر سبتمبر من سنة 1858 "أمر الباي بتسريح اليهود للبس الشاشية الحمراء، وشراء ما يُملك من الريع والعقار بالحاضرة وغيرها وانتحال الفلاحة". وعند شهر أوت من السنة ذاتها أسس أول مجلس بلدي لصيانة المباني العمومية والسهر على نظافة الشوارع والطرقات أوكلت رئاسته إلى الجنرال حسين الذي عاد سنة 1857 بعد أن قضى خمس سنوات بباريس ممثلاً لمصالح المخزن في خلافه مع "محمود بن عياد". كما أصدر "الباي محمد" في غضون شهر نوفمبر من السنة ذاتها أمره بتكوين لجنة أوكَل لها مهمة إعداد مسوّدة قوانين الدستور برئاسة الوزير الأكبر مصطفى خزندار ومشاركة عدد من المصلحين أبرزهم الوزير خير الدين باشا والشيخ المؤرخ أحمد بن أبي الضياف الذي ألزمته صياغة مسودة الفصول 114 للدستور الجديد سهر الليالي الطوال فضلاً عن مغالبة امتعاض شيوخ العلم المتخلين من عضوية هذه اللجنة وادعائهم تصدّره لكتابة ما وصموه استعظامًا ونكالة بـ"الدين الجديد".

مهما يكن من أمر فقد ضبط نص الدستور الذي أعلن عنه الباي محمد الصادق في الـ 29 من شهر جانفي 1861 محددًا تاريخ الـ 26 من شهر أفريل لبداية العمل بمقتضاه، حقوق العائلة المالكة الحسينية ووزراء الدولة وموظفيها وأفراد الجاليات الأجنبية المستقرين بتونس وسائر رعايا الباي وواجباتهم. كما أقرّت هذه البنود الفصل بين

السلطات الدستورية الثلاث، وحدّدت كيفية تنظيم العلاقة بينها. فقد أنيطت بعهده الباي دواليب السلطة التنفيذية ومؤسساتها على أن يتم تجريده من حق التصرّف في أموال الدولة دون إخلاء ذمته بالرجوع وجوبًا إلى السلطة التشريعية ممثلة في المجلس الأكبر الذي أضحى بوسعه خلع الباي بعد إثبات مخالفته للقانون.

جعل دستور 1861 السلطة التشريعية مشتركة بين الباي والمجلس الأكبر، الذي عُهد إليه بالنظر في ميزانية الدولة وبمراقبة الوزراء ومحاسبتهم وضُبطت قائمة المنتسبين إليه بستين عضوًا ثلثاها من الأعيان والثلث المتبقي من أعوان الدولة.

أما بخصوص السلطة القضائية فقد تم سحبها بمقتضى الدستور من يد الباي وإسنادها إلى عشر محاكم ابتدائية سميت بـ"مجالس الجنايات والأحكام العرفية"، مع إحداث مجلس تحقيق بمدينة تونس ومجالس للتجارة والحرب و"الضبطية" أو أمن المدن، في حين رجعت مشمولات التعقيب إلى نظر أعضاء المجلس الأكبر.

واكبت هذه الإصلاحات الدستورية مجموعة من المنجزات التعصيرية كإحداث أول خط للتلغراف يربط بين تونس والجزائر في شهر ديسمبر 1859 وتعبيد أول طريق تربط بين مدينة تونس وضاحية باردو مقر بلاط العائلة الحسنية وترميم حنايا زغوان المخصّصة لجلب الماء وصدور "جريدة الرائد" أول صحيفة تونسية في غضون السنة الموالية.

ولئن تدخلت بعض القوى الأوروبية وخاصة فرنسا "نابوليون الثالث" وبريطانيا لحثّ الباي على الإسراع بالتصديق على هذه الإصلاحات نشرًا لمبادئها التحرّرية خارج مجال أوروبا وضمانًا لمصالح جالياتها وتأمينًا لحقوقها بتونس وتوسيعًا لسياسة انفتاح البلاد أمام تجارتها وفتح باب الاستثمار أمام رجال أعمالها استجابة لمستوى تطوّر منظومتها الرأسمالية، فإن جميع ذلك لا ينفي الدور الذي لعبه المصلحون التونسيون الذين اخترقوا أجهزة الدولة كالمؤرخ "ابن أبي الضياف"، والوزير المملوك "خير الدين"، و"الجنرال حسين"، و"الجنرال رستم"، والشيخ "سالم بوحاجب" والفقيه المؤرخ "محمد بيرم الخامس"...وأثروا إلى حد كبير في عملية صُنع القرار السياسي.

3 - فشل السياسة المخزنية في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتركيز نظام الحماية الفرنسية بتونس:

أوكل أحمد باي مهمة الإصلاح إلى وزيره الأكبر مصطفى خزندار الذي لم يكن له من كفايات الحكم وتصريف الشأن العام غير الدهاء، فاستمر في إضعاف البلاد على مدى 36 سنة حتى موعد إقالته عن منصبه سنة 1873.

استغل الوزير الأكبر، بمعية شبكة القياد واللّزامة والتجار والمرابين الأجانب واليهود الذين التفوا حوله، استثمارات التحديث ومشاريعه للإثراء الفاحش على حساب المصلحة العامة، وتزامن ذلك مع اتساع مظاهر الغضب والاحتقان نتيجة لتزايد مطالب الباي الجبائية ومحاباته للتجار الأجانب وتجنيده القهري للسكان.

تحكم العنف في علاقة الحكّام بمحكوميهم فاضطربت الأرياف بعد استتباب الهدوء وتربّصت الفئات المفقرة من المنتجين بأعوان المخزن متسبّبة في حصول انتفاضات وفورات عارمة بالجنوب 1840 وبمرتفعات "عمدون" 1841

و"خميـر" 1844 وبمجـال انتجـاع "عـروش الهمامـة" 1844، بينمـا امتنـع "جباليـة" الـشمال الغربي عن دفع الضرائب 1854 - 1857 وانساقت قبائل الجنوب الشرقي وراء المنتفضين الطرابلسية بزعامة "غومـة المحمـودي" زعيم الجبل الغربـي 1856 - 1858، وبلـغ الاحتقـان الاجتمـاعي ذروتـه مـع انتفاضـة "علـى بـن غـذاهم المـاجري" سـنة 1864.

تشكّلت جبهة ضمت مختلف الفئات والشرائح المتـضرّرة مـن الإصـلاحات وأعلنـت الوقـوف ضـد سياسـة البـاي ومماليكـه وأعـوان مخزنـه ومجمـل إصـلاحاته. وانـدلعت انتفاضـة 1864 علـى إثـر مـضاعفة ضـريبة المجبـى مـن 36 إلـى 72 ريـالاً، وانطلقـت الممانعـة أو "العـصيان" مـن "أوطـان" الوسـط حيـث القبـائـل المنتجعـة القـادرة علـى حـشد الفرسان ورفع الـسلاح، وترتيـب "مواعيـد" الـشيوخ واجتماعاتهم للتعاهد على التكاتف وشدّ الأزر وتنـادى "قيـاد" قبـائـل الوسـط كـ"الـسبوعي بـن محمـد" بجـلاص و"رجـب بـن دحـر" بريـاح و"علـى بـن غذاهم" بمـاجر للقتـال واضـعين مـصيرهم بيد "علـي بن غذاهم" الـذي تمكن من استنهاض الهمم مشدداً على أن استشراء الظلم هو أكبر سور يحتمي وراءه جميع من نالهم الحيف، غير متوانٍ عن معاقبة رموز المخـزن والتـشفي مـن أعوانـه ومُقْـدِمًا علـى اغتيـال عامل الكاف "فرحات" ونهب ممتلكات الوزير الأكبر "مصطفى خزندار" بضواحي مدينة تونس.

عمت الانتفاضة مدن الساحل وقراه وشملت عدة جهات داخلية باستثناء مدينة تونس وضواحيها التـي حافظت علـى ولائهـا للبـاي. وفوجئـت الـسلطة بقوة الانتفاضة فركنت إلى المراوغة والدهاء واعدة بتخفيض قيمة المجبى والعفو على من ألقى السلاح من المنتفضين.

فـي هـذه الأثنـاء كثفت إدارة المخـزن مـن استعداداتها لمواجهة الانتفاضة بتسديد رواتب الجند وتجميع الأموال من التجّار الأجانب بضمان محصول الزيـت عبـر "تـذاكر الـسلَم"، دون أن تتغاضـى عن إحيـاء النعـرات والـضغائن المتوارثـة بـين العروش مـستميلة "أولاد سـعيد" و"ورتـان"، مُوقِظـة الحزازات بين عروش "جلاص" و"أولاد سعيد" و"الهمامة" و"المثاليث".

مـع بدايـة شـهر أوت مـن سنة 1864 وبعـد اسـتكمال جميـع الاسـتعدادات الماليـة والعـسكرية خرجت "المحلـة" لمواجهة الممـانعين والمنتفضين بقيادة أمير الأمـراء "إسماعيل" الذي حرص على مـزج الـشدة بـاللين والخداع، تمامًا مثلما عمد إلى ذلـك خليفتـه أميـر الأمـراء "رستم". توصّلت هذه الاستراتيجية إلى استمالة رأس الانتفاضة من خلال مـصالحة "علـي بـن غـذاهم" علـى "هنـشير الروحيـة" بجهـة "إفريقيـة" بالـشمال الغربـي بعد التدخل النـاجع الذي قدمـه شيخ الطريقة الرحمانيـة بتوزر "مصطفى بن عزوز". وسارع المخزن إلى إفشاء خبر التسوية نكالـة بالمنتفضين وزيـادة في تفريق صفهم.

لم تفلّ هذه الاستراتيجية في عزم الممانعين وخاصة بجهات الساحل بعد نكث الباي بالعهود التي قطعها لـ"علـي بـن غذاهم" ورميـه فـي سـجن أو "زندالـة بـاردو" حتـى موعـد وفاتـه سـنة 1867، فـالتحموا حول بلـدة "مسـاكن" واضطر البـاي أمام تعنّتهم إلى تنظيم حملـة عسكرية ضدهم قادها أمير اللـواء "أحمـد زروق" الـذي تـشفى فـي جهتـي "الـساحل" و"صـفاقس" واستنـزف الأمـوال بـدم بارد دون رحمة، محمّلاً المنتجين ذريع الإتاوات مما اضطرهم إلى رهن عقاراتهم لدى المرابين الأجانب واليهود.

عقِب انتفاضة "بن غذاهم" انحباس للأمطار تسبَّب في مساغب وقحوط طويلة تلتها مجاعات مروّعة وأوبئة قاتلة كـ"الكوليرا" أو حمى التعفن 1867 - 1868 فعمّ عندها البؤس وتنادى السكان للنزوح عن أوطانهم بعد أن نخلتهم المصائب واستلحمتهم تقاليد الإغارة التي "أكل" بمقتضاها أصحاب البأس والشدة، وفي غياب كامل لقوة المخزن الرادعة، من هم دونهم بطشًا وقوة.

عاشت إيالة تونس العثمانية خلال ستينيات القرن التاسع عشر أزمة شاملة ترادف خلالها عجز ميزانية الدولة مع قطيعة سياسية بين البايليك والرعيّة وترتب ذلك على أرضية اتسمت اقتصاديًا بالتدهور والتبعية، واجتماعيًا باستفحال مظاهر الاضطهاد والبؤس.

ولئن حاول الوزير الأكبر الجديد "خير الدين" منذ تراجعه عن اعتزال السياسة بسبب معارضته لتصرّفات سلفه على رأس الوزارة الكبرى مصطفى خزندار، استنباط حلول عمليّة أسهمت في تطهير الجهاز السياسي وتطعيمه بخيرة المصلحين كالجنرالين رسم وحسين ومحمد خزندار ومحمد القروي وحسونة بن مصطفى وبيرم الخامس... وإصلاح المنظومتين الإدارية والضريبية وتطوير أداء مجالس القضاء الشرعية وإصدار قانون الفلاحة وإنشاء جمعية الأوقاف وتأسيس المدرسة الصادقية (نسبة إلى الباي محمد الصادق)، فإن افتقار مشروعه إلى قاعدة اجتماعية دافعة على غرار ما عاينته دول أوروبا الغربية وصعوبة إعادة الروح للمؤسسات المعلّقة التي نص عليها دستور 1861، قد أفضت إلى انحسار تجربته وأفولها واضطراره أمام إبعاده عن الحكم وانهيار اقتصاد البلاد وارتهان سيادتها، إلى تصفية أملاكه والرحيل إلى الآستانة.

لقد بدأ واقع فرض الهيمنة المالية على البلاد التونسية بعد تداين الدولة وتوفير مؤسسات الادخار الفرنسي (Le Comptoir d`Escompte) لجانب كبير من أقساط قرضي 1863 و 1865 وفشل محاولات التداين سنة 1867 التي أسقطت ورقة التوت عن العجز المالي للبايليك؛ لذلك سعت فرنسا مع حلول سنة 1869 إلى تنصيب لجنة مالية دولية مختلطة (ضمت ممثلي الدول والمؤسسات المقرضة من فرنسيين وبريطانيين وإيطاليين) عهد إليها بمراقبة مؤسسات الدولة والإشراف على ماليتها عبر بعث "قسم للمراقبة والتصحيح" يتولى تجميع الأقساط السنوية للدين من مقابيض ما لا يقل عن 26 عنوانًا جبائيًا من بينها معاليم التصدير، ومدخول "قانون الزيت" بالساحل والوطن القبلي ومحصول جمرك ميناء مدينة تونس.

مع تراكم الصعوبات الخارجية المنجرّة عن حالة الركود الاقتصادي بأوروبا وانخفاض قيمة القروض التونسية ببورصة باريس انفتحت الطريق أمام المدافعين عن مشروع وضع إيالة تونس تحت حماية فرنسا، ولعبت الدبلوماسية الفرنسية بعد تعيين روستان Roustan قنصلاً بتونس في أواخر سنة 1874 دورًا محوريًا في إنجاح هذه الخطة. فقد تحصلت شركة الباتينيول (La Société des Batignolles) على مشروع انجاز خط السكة الحديدية بجهة مجردة محوّلة الامتياز لشركة "بون قالمة" (La Compagnie Bône - Guelma) التي مثلت فرعًا لها بالجزائر. وحتى وإن عقدت منافسة قناصل بريطانيا وإيطاليا تغلغل الشركات الفرنسية بالإيالة واحتكارها لجميع الامتيازات، فإن ذلك لم يترتب على تهاون الدبلوماسية الفرنسية بقدر ما ارتبط بالمستوى المحدود لتطور رأسمال

المالي الفرنسي مقارنة بما حققه نظيره البريطاني.

مهما يكن من أمر فقد نظرت الحكومة الفرنسية بكامل الجدية منذ ستينيات القرن التاسع عشر إلى مسألة ضم إيالة تونس إلى مجالها الاستعماري، إلا أن هزيمتها المخزية ضد "ألمانيا البيسماركية" سنة 1870 قد أجّلتْ هذه المطامع حتى بعد أن وجدت التشجيع من قبل بريطانيا وألمانيا في خلال مؤتمر برلين سنة 1878، واقتصرت دبلوماسيتها على التمهيد لذلك من خلال تحويل أنظار منافسيها الإيطاليين صوب طرابلس في انتظار نضج الظروف السياسية الداخلية واقتناع رئيس مجلس النواب الفرنسي وزعيم الأغلبية Léon Gambatta بضرورة اتخاذ مثل تلك الخطوة. فقد تحالفت الأغلبية الانتهازية مع زعيم الشق الاستعماري ورئيس الحكومة Jules Ferry للمصادقة على قرار التدخّل العسكري لفرض نظام الحماية وأسهم رجال الأعمال وممثلو شركات الاستثمار بالمجال التونسي (Erlanger, Levy, Gremieux, Camondo) بدور لا يستهان به في التأثير في الحكومة والوسط البرلماني قصد تمرير ذلك القرار.

هكذا تقرر احتلال البلاد التونسية في أواخر شهر مارس من سنة 1881 ووُضعت خطة في الغرض تقضي باكتساح شمالها أولاً تحت ذريعة تأمين حدود المستعمرة الفرنسية بالجزائر من تجاوزات قبائل مناطق الشمال الغربي. وانطلق الجيش الفرنسي يوم 24 من أفريل براً من المستعمرة الجزائرية متجهًا نحو مدينة تونس، بينما قدِمت لمعاضدة هذا المجهود من ميناء "تولون Toulon" الفرنسي قوات بحرية قادها الجنرال "بريار Bréart " وأرست بميناء بنزرت في الثالث من شهر مايو من السنة ذاتها.

حلّ "بريار" بباردو في الثاني عشر من الشهر ذاته وتوجه إلى "القصر السعيد" مقر إقامة الباي، مرغمًا "محمد الصادق" على توقيع معاهدة الحماية أو التنحي عن العرش لفائدة أخيه "الطيب". ولئن انصاع الباي مكرها إلى التوقيع، فقد انتظمت المقاومة منذ حلول شهر جويلية من نفس السنة ضد القوات الاستعمارية وسلطة الباي وتواصلت حتى موفى شهر فيفري من السنة الموالية. دارت أهم المواجهات حول مدن "صفاقس" و"قابس" و"القيروان". وأمام تفوّق الجيش الفرنسي اعتبارًا لعدم التكافؤ في القوى التجأت المقاومة إلى أقصى الجنوب التونسي بقيادة "قايد نفات" "علي بن خليفة"، وفي حين فضّل العديد من المقاومين البقاء بطرابلس اكتفت غالبيتهم بمواثيق الأمان وعادت إلى أوطانها.

بمجرد القضاء على حركة المقاومة فرضت قوات الاحتلال الفرنسي على الباي الجديد علي (1882 - 1902) إمضاء اتفاقية المرسى في الثامن من جوان 1883، مستكملة بذلك هيمنتها على البلاد من خلال تركيز الأطر القانونية الكفيلة بمباشرة الشؤون الداخلية وضرب وصاية كاملة على السيادة الخارجية للبلاد.

ولم تكن الأوضاع التي عاشها المغرب الأقصى أقل سوءًا مما عاينته إيالة تونس طوال القرن التاسع عشر فقد حالت سياسة الانغلاق دون تعقل مضمرات الاستراتيجيات المعتمدة من قبل القوى الأوروبية المتنافسة من أجل الاستئثار بخيراته، وعطلت الامتيازات الممنوحة لقناصله بمقتضى معاهدات "المخالطة والمتجر" قدرة المؤسسات المخزنية على فرض هيبتها على جانب كبير من رعاياها، خصوصًا بعد احتماء جانب كبير منهم بمظلة تلك القوى وامتناعهم عن أداء معظم

الفروض الجبائية الموظفة عليهم؛ الأمر الذي أسهم في تعقد أوضاع تلك المؤسسات وارتماء الدولة في أحضان المقرضين والمرابين المتربصين بسيادتها، العاملين على استنزاف إمكاناتها.

ثالثًا - المخزن العلوي بالمغرب الأقصى في مواجهة الضغوط العسكرية والاقتصادية للقوى الاستعمارية الأوروبية:

1 - تداعيات احتلال الجزائر والضغوط العسكرية الفرنسية الإسبانية على المغرب:

أثرت تفاعلات احتلال الجزائر من قبل الفرنسيين سلبًا على الواقع الداخلي المغربي ودفع سقوط حكم الدايات بالجزائر سكان "بايليك تلمسان" إلى إحراج سلطان الأشراف عبد الرحمان (1822 - 1859) بنقل بيعتهم له من خلال توجيه وفد في غضون سنة 1832 طلب نجدته واحتمى بسلطانه، توقيًا من احتلال الفرنسيين لأوطانهم. وحتى وإن رد سلطان المغرب على أهل "تلمسان" بيعتهم معتبرًا أن مسؤولية الدفاع عنهم تقع - في المقام الأول - على عاتق السلطان العثماني، وقبلَ - وفقًا لمستلزمات المنطق السلطاني دون سواه- إعانة المجاهدين في حدود الاستطاعة تأسيًا بتجربة أسلافه مع طوائف الأندلس، فإن إلحاح أهل "تلمسان" وتضافر إكراهات المنطق الشرعي مع توجهات الإدارة الفرنسية الرامية إلى الاستعانة في إدارة دفة بايليك الغرب الجزائري بالمخزن الحسيني بتونس، قد اضطره مع ذلك إلى توجيه جانب من عسكره بقيادة ابن عمه علي بن سليمان، بهدف ضبط الأوضاع دون التدخل في شؤون البلاد أو التورّط في صراع المولدين من "الكوارغلية" مع حضر مدن غربي الجزائر. وبمجرد أن جر تعقن الواقع السياسي بتلمسان قدم الحامية المغربية جاء أمر السلطان بعودتها فورًا إلى الأراضي المغربية ملتزمًا للفرنسيين بالحياد مستقبلاً.

لئن حصل اتفاق ضمني بين سلطان المغرب ورمز المقاومة "عبد القادر بن محي الدين" يقضي بتقديم المساعدة مقابل التمسك بشروط البيعة وضوابطها، فإن التباس هذه الوضعية اعتبارًا لانتظامها خارج الحدود التقليدية للمغرب الأقصى، ولجوء الأمير عبد القادر مع بداية أربعينيات القرن التاسع عشر إلى المغرب، قد تسببا في تعقيد الواقع الأمني نتيجة لتعدد عمليات الملاحقة على الحدود الشرقية وضرورة تلافي ما سببه خطابه الوعظي من تحريك للفصائل القبلية المتمركزة "بجبال الريف" موطن أجداده الأولين.

التجأ المخزن المغربي عندها مضطرًا إلى الاستنجاد بالدبلوماسية البريطانية بعد هزيمة جيش السلطان ضد العسكر الفرنسي بالجزائر في واقعة "أسيلي" سنة 1844، تلك الهزيمة التي شُفعت بإبرام اتفاقيتي "طنجة" (1844/9/10) و"للامغنية" (18 / 3 / 1845) تحاشيًا لتوغل الفرنسيين داخل الأراضي المغربية وترسيمًا للحدود بين الطرفين.

مهما يكن من أمر فقد حاول فرنسيو الجزائر استغلال الثغرات التي تضمّنتها اتفاقياتهم الحدودية مع مخزن الأشراف المغاربة وتعاظمت بعد وفاة "المولى عبد الرحمان" وتولي العاهل الجديد "محمد الرابع" (1859 - 1873) ضغوطهم العسكرية على التخوم الشرقية مستغلين اضطراب الوضع على الحدود في تطوير رحلات الاستكشاف والتعرّف الدقيق على البلاد من خلال تعدّد عمليات المسح الطوبوغرافي للمجال Relevé Topographique وتدقيق المسالك ومراجعة

الخرائط والتمثيلات تحت غطاء ما وسمَ بـ"حب الاطلاع الإتنوغرافي" Curiosité Ethnographique.

شكلت إستراتيجية الاختراق الجغرافي المتبعة من قبل الفرنسيين حافزًا للإسبان كي يعملوا على فك الحصار المضروب على حامياتهم مدة عقود بـ"سبتة" و"مليلية"، فسارعوا لاقتطاع مواقع جديدة على الساحل المغربي (جزر كبدانة أو ملوية)، عاملين على جرّ قدم "المخزن المغربي" للدخول في مواجهات عسكرية معهم. فقد تسربل التدخل الإسباني كعادته بلبوس دينية واضحة حاشدًا ما يقرب عن 50,000 متطوّع من مختلف بلدان أوروبا متحرّيًا في كسب حياد الفرنسيين والبريطانيين. كما تذرّعت إسبانيا بفداحة السلبيات الناجمة عن تكثيف عمليات الغزو في البحر وإحياء حركة الجهاد ضد الممالك الأوروبية التي لا تملك معاهدات سلم وتجارة مع المغرب، وهي عمليات اتخذت من مرفأ "تطوان" مركزًا لها. وعلى الرغم من الاستبسال الكبير الذي أبدته المقاومة "الريفية" في صد تقدم الجيوش الغازية، فقد فضّل "محمد الرابع" أن يسلك طريق المهادنة الشيء الذي أحبط عزائم المجاهدين فصبّوا جام غضبهم على ممثلي المخزن وحضَر مدينة "تطوان" بعد قعودهم عن الجهاد وتواطئهم المُخزي مع العدو وفتح أبواب مدينتهم له.

ويمكن اعتبار سنة 1848 منعرجًا حاسمًا في علاقات المغرب الأقصى مع فرنسا وإسبانيا. فقد تضمنت بنود الاتفاقيات المصادق عليها بشأن ترسيم الحدود عدة جوانب سلبية؛ إذ تمت تصفية الخلافات العالقة بطريقة تلفيقية غير حاسمة تُعطي للغالب الحق في مراجعة المعاهدات وتوجيهها بالطريقة التي تخدم مصلحته.

لم يكن أمام بريطانيا بعد تعقد الوضعية العسكرية واستنجاد مخزن الأشراف بدبلوماسيتها مجدّدًا إلا إقناع إسبانيا بقبول مبدأ الانسحاب من ميناء "تطوان" مقابل تعهّد المخزن المغربي بدفع غرامة مالية قدرت بعشرين مليون ريال مغربي وهو ما يعادل مائة مليون فرنك فرنسي، أو مائة مليون بسيطة إسبانية، لم يجد السلطان بدًّا من اقتراضها - أمام انعدام السيولة الكافية- من البنوك الإنجليزية، تلك التي تحصّلت على رسوم الجمرك كضمانة لتسديد أقساط الدين.

هكذا انزلق المغرب الأقصى بدوره في دوامة "قروض الإفلاس" وأدرك حكماء المغاربة ودعاة إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها على غرار "أحمد بن خالد الناصري" مؤلف "الاستقصا" أن حرب المغاربة مع الإسبان تدخل في باب "التخالف لا التماثل أو التضاد"، معتبرين أن الهدف من وراء تعدّد الانتهاكات الترابية وتنظيم الحملات العسكرية ضد مغرب الأشراف يكمن في نسف قدرة مؤسساته على المقاومة وتحطيم آمال منتجيه في إنجاز إصلاحات تكفل السيادة وتسمح بتفادي السقوط لقمة سائغة في أفواه المتربّصين من الأعداء.

فقد اشترط الإسبان الحصول على نصف المبلغ المتفق عليه قبل الخروج من ميناء "تطون" عامدين إلى تنصيب موظفين إلى جانب الأمناء المغاربة لتجميع نصف المبلغ المتبقي. وقد أسهم هذا التغلغل داخل أجهزة الإدارة المخزنية في توسيع دائرة التمثيل القنصلي الأوروبي على جانب كبير من مجال المملكة، بتعلة مراقبة تحصيل الجمرك وتجميع الأموال؛ أو بحجة التناظر على صعيد الامتيازات القنصلية والجمركية.

ولئن تمكّن الدائنون من استرجاع ما أقرضوه لمخزن الأشراف خلال بضع سنوات، فإن

نتائج الحرب مع الإسبان لم تقتصر على تمركزهم بـ"تطوان" وإرغام المغاربة على دفع تعويضات ثقيلة منهكة شملت فوائد الدين ورواتب الموظفين، فقد ازداد تعنّت الرعايا الأوروبيين وتنافسوا في الحصول على امتيازات واسعة فتحت أمامهم دواخل بلد مغلق ومنزوٍ؛ فتمكنوا عندها من التنقل بحرية داخل مجال البلاد وتربية الخنازير وجلب الخمور أو صنعها مع فتح خمارات ومواخير لتعاطي البغاء.

كما تعقدت الخلافات الترابية حول المواقع الساحلية الإسبانية واستفحل أمر الحماية الأجنبية بازدياد عدد المستخدمين من المساعدين والسماسرة المغاربة ضمن بعثاتها الدبلوماسية تنصّلاً من الوقوع تحت طائلة القانون المغربي؛ الأمر الذي حدا بالإدارة المخزنية إلى مراجعة القناصل الأجانب بخصوص ضبط مدلول الحماية وتحديد شروطها بدقة، بعد أن تعدّدت الوقائع الدالة على فداحة الإهانة التي تعرضت لها سيادة البلاد (منع ممثلي البعثات الأجنبية المقيمين بطنجة سنة 1865 الحجاج المغاربة القادمين بحرًا من النزول ببلادهم بدعوى التحسّب من نشرهم للوباء، وتبنّي بريطانيا لقضايا اليهود من رعايا السلطان المغربي بعد حادث إعدام ثلاثة منهم اتهموا باغتيال نائب القنصل الإسباني سنة 1863).

إذا ما أضفنا إلى هذه الحصيلة السالبة تعقد الظروف الداخلية بسبب تضافر الهزات والانتفاضات (ثورة "الجيلاني الروكي" بمنطقة الغرب سنة 1861، وثورة "عرب الرحامنة" بـ"حوز مراكش" ونهبهم لقوافل التجار واستيلائهم على زروع المستقرين ومواشيهم، واضطرابات "الأطلس الأوسط" بسبب ثقل العبء الجبائي المسلط عليه بعد أن استظل تجار المدن بالحماية القنصلية) فضلاً عن محدودية الإصلاحات التي قبل السلطان "محمد الرابع" إدخالها على هياكل المخزن ودواليبه بعد هزيمة "تطوان" (إعادة تنظيم الجيش وتجهيزه وترميم المنشآت العسكرية وإنشاء قصبات إضافية بـ"الصخيرات" و"بوزنيقة" عند ضواحي مدينة الرباط وإرسال بعثات من المتفوّقين لتلقي العلوم والفنون العسكرية بالخارج...)، فإن ارتباط هذه الإصلاحات بإقرار المكوس وتفاقم نهب المنتجين نظرًا إلى تواضع هياكل التسيير وتزايد طمع الأطراف المحلّية المشرفة على جمع الضرائب والأجنبية المستفيدة منها، قد أجهضت جميعها مضمون هذه الإصلاحات، وآذنت مع وفاة السلطان "محمد الرابع" سنة 1873 - اعتبارًا لانغماس البلاد في التعويل على القروض تجاوزًا لسلبيات انفتاحها السريع على الاقتصاديات الأوروبية وهو ما وسمته المصادر بـ"الخلطة والمتجر"- بخروج المبادرة من يد أصحابها وتدويل القضية المغربية.

2 - المعاهدات التجارية وانحلال الدولة المغربية:

(أ) الضغوط الأوروبية والإصلاحات المخزنية:

إن المتمعن في سيرة السلطان "الحسن" (1873- 1894) الذي خلف في تحمل أعباء الملك والده "محمد الرابع" لا يمكنه تجاهل الطبيعة الحاسمة للضغوط الخارجية على توجهاته السياسية. فقد آل هذا السلطان على نفسه ألا ينزل من على صهوة فرسه طيلة العشرين سنة التي شغلتها فترة حكمه. وقادته "حرْكاته" ضد التجمعات الممانعة ودسائس القوى الأجنبية المتكالبة على اقتطاع ما لم تطله السلطة الفعلية للمخزن المغربي بشكل ملموس وصراعاتها المريرة حول مجال لم يَجْلُهُ غير المغامرين من المستكشفين

ولم يعاين سوى ولاء فاتر غير ذي دلالة لحكم السلاطين العلويين، إلى الأطلس الأوسط والمغرب الشرقي وواحات "سوس" و"تافيلالت" و"توات" فضلاً عن جبال "غمارة" وإقليم "الحوز" عند ظهير "مراكش".

أسهمت جميع هذه "الحرْكات" بلا جدال في إعادة هيبة المخزن إلى أذهان الرعايا، غير أن تعقد الخارطة الجغراسياسية على حدود السلطنة العلوية في كل الاتجاهات وتعدّد الأطراف الطامحة إلى اقتسام المجال المغربي (الفرنسيين في الجنوب الشرقي والإسبان بالشمال المتوسطي وبوادي الذهب، والانجليز بطنجة وبموانئ المحيط الأطلسي، فضلاً عن المطامع التجارية والترابية المقنّعة للألمان والبرتغاليين والأمريكيين والإيطاليين والهولنديين والدنماركيين والسويديين والنرويجيين والبلجيكيين وغيرهم) قد تواطأت جميعها على إجهاض هذه الصحوة المخزنية دافعة باتجاه سحب المبادرة من أيادي أعوان الإدارة المخزنية، مراهنة على تدويل المسألة المغربية.

لا تبدو السياسة المنتهجة من قبل السلطان الحسن غريبة عن توجهات غيره من كبار سلاطين المخازن المغربية المتعاقبة منذ العهد المرابطي. فقد مثلت "الحرْكات" التي نظمها ضد مجال الممانعة أو"الفساد والعصيان" بالمدلول الفقهي تقليدًا متعارفا كرّسه ذوو العزم من كبار السلاطين في حين "قعد" عنه غيرهم مكتفين بظاهر الولاء. غير أن اصطدام هذا التقليد بالنسق السريع الذي عاينه تطور الواقعين الداخلي المغربي حيث تحوّلت هواجس الإصلاح إلى ضرورة ماسة، والخارجي الدولي الذي شدّد على رفع سقف طلباته وتوسيع امتيازاته، هو الذي وضع تجربة "المولى الحسن" على محكّ جديد لم يعد يجدي معه الاكتفاء بسياسة ترهيب الرعايا خاصة بعد أن شملت عددًا كبيرًا من منتجيهم مظلة الحماية القنصلية، أو اللعب على تناقضات الواقع السياسي الخارجي بعد أن وجدت القوى المتنافسة في الاتفاقات السرية المعقودة بينها أفضل الصيغ المتاحة للتفاوض الثنائي في انتظار نضج الظروف المواتية لإبرام اتفاقات علنية تجسّم وفاق الأقوياء الموسوم حاضرًا بـ"الشرعية الدولية".

مهما يكن من أمر فإن حصيلة السياسة المتبعة من قبل السلطان "الحسن" تبدو إيجابية اعتبارًا للدلالات البليغة التي تضمنتها بخصوص وعيه بخطورة الأوضاع الدقيقة التي كانت البلاد عرضة لها. فقد افتتح السلطان الحسن عملياته العسكرية بشنّ حملة واسعة على الأطلسين الأوسط والكبير مواجهًا تجمعات "بني مطير" و"آيت يوسي" القريبة من شبكات الاحتجاج الطائفي "للدرقاويين" و"التيجانيين" و"الكتانيين". ثم دفع السلطان عساكره باتجاه الجبهة المغربية الشرقية المتاخمة للفرنسيين بالجزائر ونازل عند حدود مدينتي "وجدة" و"تازا" الفصائل العربية من "بني مالك" الهلاليين، كما هاجم "بني يزناسن" ووفد عليه بمدينة "وجدة" الجنرال الفرنسي "أصمان" ليعرب له عن امتنان القوات الفرنسية بالجزائر على كسر شوكة الفصائل الممانعة. كما توجه جند السلطان إلى "حوز" مراكش ومنه إلى جبال "غمارة" وواحات "تافيللت" و"سوس" قصد إرغام الرعايا على احترام مواعيد الأداء الضريبي والإسهام في الخدمة العسكرية.

على أن تفقده للسواحل الجنوبية الأطلسية عند واحات "سوس" ومنطقة "أكلميم" و"الساقية الحمراء" و"طرفاية" يدخل أيضًا ضمن إعادة بسط سلطة المخزن العلوي على كامل المجال الخاضع

لسيطرته وإقصاء القوى الأجنبية المتخفية وراء الشركات التجارية والجمعيات العلمية الاستكشافية الإسبانية والإنجليزية عن المواقع الترابية التي أنشأتها ولم تفتأ عن توسيعها بشكل منتظم. لذلك جاءت تعليمات السلطان مشدّدة على المسارعة بتشييد عدد من القصبات على غرار "آيت باعمران" و"تزنيت" وتكثيف التمثيل الإداري بتلك المجالات البعيدة، في ظرف كانت فيه إسبانيا بصدد توسيع نفوذها العسكري بالصحراء الغربية بين "رأس بوجدور" و"الداخلة"، في حين تمكّنت منافستها فرنسا منذ سنة 1890 عقب اتفاقها مع بريطانيا من التمركز بـ"شنقيط" و"تندوف" مستعملة واحات "توات" كمركز أمامي في عمليات الاستكشاف والتوغل داخل الحدود الجنوبية الشرقية المغربية قصد السيطرة على المعابر البرية المؤدية إلى المراكز التجارية السودانية.

مهما يكن من أمر، فإن اتصالات "المخزن الحسني" الدبلوماسية بالقوى الغربية المتكالبة على مجال المغرب لم تتراجع نتيجة لهذا الاستهداف المقنّع، فقد تكثفت وتيرة البعثات الرسمية المغربية الموجهة للتباحث مع كبار ممثلي السلطة الفرنسية. كما تدعّمت مع حلول سبعينيات القرن التاسع عشر علاقات المخزن العلوي الدبلوماسية والتجارية والعسكرية بألمانيا في محاولة مدروسة للإفلات من الضغوط الفرنسة الإنجليزية، في حين لعبت الدبلوماسية البريطانية دورًا أساسيًا في إطلاع "المخزن الحسني" على المشاريع التوسعية الإسبانية بـ"سبتة" و"مليلية" و"جنوب الصحراء الغربية".

زاد تكثف هذه الاتصالات في اقتناع الأطراف الأجنبية المتنافسة اقتصاديًا بضرورة الضغط على المخزن المغربي في اتجاه تحديث البنية التحتية للبلاد كمدّ السكك الحديدية، وإنشاء نظام بريدي وتلغرافي عصري وتطوير الهياكل العسكرية وتوسيع الامتيازات التجارية والترابية الممنوحة.

ولعل في دعوة بريطانيا إلى عقد مؤتمر بمدريد سنة 1880 حضرته جميع الأطراف الحاصلة على امتيازات تجارية وقنصلية بالمغرب الأقصى للبت في مسألة الحماية القنصلية؛ ما يبرهن على محورية تنسيق التحرك الأوروبي المشترك قصد الضغط بفاعلية على "المخزن الحسني" وفرض تنازلات غير مسبوقة عليه على غرار فتح باب الملكيّة العقارية لغير المغاربة، وتحديد معين الضريبة الموظفة على المواشي من قبل نواب الدول الأجنبية، والتسوية في الأفضلية التجارية والدبلوماسية بين جميع الدول الممضية على نص المعاهدة.

يقضي داعي الإنصاف عدم تحميل "المخزن الحسني" جميع تبعات هذا المنزلق المفروض من قبل أكثر من عشر دول أو ممالك عتيدة تزعمتها بريطانيا وفرنسا وإسبانيا. كما أنه لم يكن بوسع المخزن العلوي على علاّته الهيكلية أن يوفق في رتق الخرق على جميع الجبهات الداخلية منها أو الحدودية أو الدولية.

لا مراء أن سياسة السلطان الحسن قد أسهمت في السيطرة مجددًا على المجالات الطرفيّة بفضل تشييد عدة قصبات وتزويدها بحاميات عسكرية مقيمة تأكيدًا لسيادة المغرب على أطرافه النائية. كما أننا لا نجادل في تصل المخزن الحسني إلى تلافي الاعتباط الضريبي وإصلاح الهياكل المالية وتوضيح مدى مشروعية التسهيلات المتصلة بـ"المخالطة والمتجر" مع القوى الأجنبية من خلال استفتاء الرعايا بخصوص جدواها. كما أن هذا المخزن قد خطا خطوات مهمة على درب إعادة

هيكلة الجيش بتعميم التجنيد الإجباري وتطوير الخبرات العسكرية ودعم التكوين باستجلاب الخبراء الأجانب وتوجيه بعثات لدراسة الهندسة العسكرية وفنون القتال الحديثة وتهيئة الظروف لتصنيع الأسلحة وصيانة الموانئ و"الترسخانات" المغربية.

إلا أن هذا المجهود الإصلاحي على أهمية الحركية التي أدخلها بقي وفيًّا لمدلول مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها في ظرف نازعت خلاله تلك الأحكام تحديدًا - في تحدّ غير مسبوق - مفاهيم محدثة شرّعت تراكمات النهضة الأوروبية كونيّتها، بينما لم تتوصل حركة النهضة العربية الإسلامية التي طغت عليها التوجهات التوفيقية إلى الدفع باتجاه إعادة امتلاك تلك المفاهيم الجديدة معمّقة التباس مدلولها وضعف الاقتناع بجدوى المؤسسات والهياكل العملية المنبثقة عنها، هذا إذا لم تدفع باتجاه تأليب الرعايا ضدها.

(ب) زمن الثورات وتدويل المسألة المغربية:

ما إن ووري "مولى الحسن" مثواه الأخير سنة 1894 مصاقبًا في دلالة بليغة جده المصلح محمد بن عبد الله (1757 - 1790) بقصر أكدال بالرباط، ومرت دفة الحكم إلى نجله عبد العزيز ابن الثالث عشر ربيعًا حتى احتكر حاجب هذا الأخير وصدره الأعظم "باحماد" حقيقة السلطة. وبينما كان الأمير الصغير يلهو بأحدث اللعب الميكانكية المهداة له من قبل ممثلي الدول الأوروبية الوافدين على المغرب اجتاحت البلاد بعد وفاة "باحماد" سنة 1900 مجموعة من الهزات الخطيرة ترافد على إذكاء نارها عدد من الثوار كـ"الجيلالي الزرهوني الروكي" المكنى بـ"بوحمارة" و"مولي أحمد الريسوني" المشهور بـ"الشريف الريسوني" فضلاً عن اندلاع المقاومة ضد الحضور الإسباني بالصحراء الغربية والفرنسي بشنقيط أو موريطانيا وفقًا لتسمية الضابط الفرنسي "كوبولاني Coppolani " بزعامة "مصطفى ماء العينين" حتى سنة 1910 قبل أن يتولى أمر المقاومة نجله "أحمد الهبة" الذي بُويع قائدًا روحيًا وسلطانًا لفلول المقاومة المغربية مجتمعة ضد الحضور الأجنبي من بعده.

أثار "الجيلالي الزرهوني" المكنى بـ"بوحمارة" أخطر الهزات الداخلية التي واجهها المخزن العلوي خلال العشرية الأولى من القرن العشرين (1902 - 1909)، ولا يبعد أن وسمه بـ"الروكي" متصل بانتحاله الانتساب للأسرة الحاكمة. ولد سنة 1865 وأدمج في خدمة قائد الجيش المخزني حيث تلقى تكوينًا تقنيًا وهندسيًا على يد عدد من خبراء وضباط الجيش الفرنسي بالجزائر. وليس بعيدًا أن تأخيره عن الخطط المخزنية العليا لفائدة من هم دونه تكوينًا ونباهة قد دفعه إلى التفكير في الانقلاب على الشرعية الحاكمة منتحلاً شخصية الأمير "مُحَمَّدْ" الذي نحّاه الصدر الأعظم "باحماد" عن العرش تعدّيًا وظلمًا، معوّلاً في دعواه على سلك طريق الصلاح والانتساب إلى الطريقة "الدرقاوة" وعلى التنقل في أرجاء المملكة راكبًا حمارة شهباء للتشهير بلامبالاة السلطان "عبد العزيز" وقلة نباهته في إدارة دفة الحكم.

وجدت هذه الدعوة آذانًا صاغية لدى العديد من التجمعات القبلية وحصلت على مؤازرة جانب من سكان الجهات الغربية الجزائرية حيث آزرها عدد من الوجهاء والزعماء المعروفين على غرار الشيخ "بوعمامة" والقبائل المحاربة المنتسبة إلى "أولاد سيدي الشيخ" و"الشعانبة" من الطوارق، فضلاً عن حصولها على مؤازرة الوجيه "عبد الملك

ابن عبد القادر الجزائري"، كما لم تعدم حركة "الروكي" سندًا فرنسيًا مقنّعًا في انتظار اتساع دائرة نشاطها بعد إقرار ضريبة "الترتيب" على الأراضي المزروعة وقطعان المواشي سنة 1901 وحصولها على دعم "الوجستي" ثمين من قبل الإسبان الرابضين بالمرافئ الشمالية.

تمكّن "الروكي" من تجييش خمسة عشر ألفًا من الفرسان على طول المجال الرابط بين مدينتي "تازا" و"فاس" واضطرت الشرعية العلوية إلى الانغماس في "قروض الإفلاس" قصد تلافي الحرج السياسي والعسكري الذي أوقعها المنتفضون فيه، في حين لم تفوّت فرنسا على نفسها فرصة المزايدة على مدّ يد المساعدة إلى الشرعية العلوية أو إلى مناوئيها الذين تفاقم مدّهم بعد اندلاع انتفاضة عارمة بالمغرب الشرقي وجبال الريف تزعمها "الشريف الريسوني".

لا جدال في أن تدني الأوضاع الداخلية قد أسهم بشكل واضح في تزايد الضغوط الأجنبية حيث تمكّنت فرنسا سنة 1901 من استغلال حاجة المخزن العلوي إلى سيولة نافذة فارضة تنازلات ترابية حدودية تقضي بنشر سلطتها على واحات "توات" و"كورارا" و"تيديكلت"، في حين قايضت بريطانيا سنة 1904 منافستها المباشرة فرنسا بالسماح لها بمد يدها في المغرب الأقصى مقابل الاستحواذ بمفردها على كامل المجال المصري، فعمد الفرنسيون عندها إلى طمأنة الإسبان من خلال التعهد لهم باحترام سيادتهم على الجزء الشمالي ومنطقة "وادي الذهب".

يدّعي الريسونيون الانتساب إلى الشرف الإدريسي، ويعود بروزهم كأرباب صلاح بـ"تازورت" عند "جبل العلم" ببلاد "الريف" مرقد الولي الصالح "عبد السلام بن مشيش" وشيخ "أبي الحسن الشاذلي" إلى مرحلة حكم الأشراف السعديين. وتنقسم سيرة "أحمد الريسوني" إلى ثلاث مراحل كبرى أسهم أولاها في العمليات الإغارية التي نشّطها قطاع الطرق ولصوص المواشي من "الجبالية" على مرأى ومسمع من ممثلي السلطة، غير أن إيداعه السجن طيلة ست سنوات (1894 - 1900) هو الذي أسهم بشكل حاسم في تعرّفه على حقيقة الأوضاع السياسية عبر اتصاله بمختلف الزعامات المناوئة التي شاركته واقع الإيقاف أو السجن.

تبدأ المرحلة الثانية من سيرة الريسوني بإعلانه الوقوف في وجه الشرعية العلوية التي تحفظت على ممتلكاته وأبت إعادتها له بعد فكّ سجنه، لذلك تمثل رد فعله في اختطاف عدد من الرعايا الأجانب بغرض التفاوض حول عدة شروط أهمها الحصول على قيادة مدينة "طنجة" بداية من سنة 1904. هذه الترضيات لم ترق للرعايا الأوروبيين اعتبارًا لسلوك جفاة "الجبالية" القاسي وتوجهات أنصار "الريسوني" العاملة على إجهاض الإصلاحات التي دُفع المخزن إلى تطبيقها دون الحصول على طائل (تنظيم شرطة حديثة مختلطة التركيب، وإنزال قوة عسكرية أمنية توكل لها مهمة حماية الجاليات الأجنبية). وحتى وإن عملت تلك القوى ما وسعت بغرض إقصاء "الشريف الريسوني" ضاغطة على المخزن قصد إجلائه عن الجهات الريفية بالشمال، فإن هذا الأخير قد توصّل إلى مغالبتها واجدًا دعم أتباعه بالجهات الوعرة المنفرة المحيطة بميناء "طنجة".

لا مراء إذن في تذرّع القوى الأجنبية (الإنجليز والألمان والإسبان والفرنسيين) بالتعقيدات التي أحدثها وجود "الجبالية" بزعامة "الشريف الريسوني" بالجهات الشمالية للدفع باتجاه تعميق

تدويل المسألة المغربية من خلال عقد "مؤتمر الجزيرة الخضراء" في 15 من جانفي 1906، وهو مؤتمر أكد علنية ما تمَ التوافق بشأنه سريًا بين فرنسا وإسبانيا سنة 1904 مانحًا الأطراف الممضية حق مراقبة المصالح الأمنية المغربية عبر التنصيص على إشراف الضباط الفرنسيين والإسبان على تنظيم الشرطة وتصرّفها المقنع في ميزانية الدولة وفي رسوم جماركها من خلال بعث بنك مخزني تشرف عليه هيئة دولية وإنشاء هيئة دبلوماسية مختلطة أوكل إليها أمر ضبط المعاليم الجمركية، حدّد مقرها بمدينة "طنجة".

المهم أن خلع السلطان "عبد العزيز" وتنصيب أخيه "مولي عبد الحفيظ" مكانه مع حلول شهر جانفي من سنة 1908 قد شُفع بإثبات "الشريف الريسوني" في خطة العاملة بتعيينه على رأس مدينة "أصيلا"، إلا أن زحف الفرنسيين على "مكناسة" بطلب من العاهل المغربي سنة 1911 هو الذي دفع بقائد "أصيلا" الجديد إلى المناورة ضد مصالح الفرنسيين مع الإسبان أولئك الذين تمكنوا من الحفاظ على علاقة متوازنة معه حتى سنة 1919.

عموما لم يجد ثوار الريف المغربي الذين واجهوا الحضور الإسباني خلال مباشرتهم لفعل المقاومة في حدود سنة 1925 في "الشريف الريسوني" إلا رجلاً منهكًا قد نفر منه أغلب أنصاره ونخله مرض الاستسقاء قبل أن يُسلم آخر أنفاسه في العاشر من شهر أفريل سنة 1925.

أما بالصحراء فقد شملت المقاومة المغربية المجالين الغربي والشرقي وتمحورت غربًا حول "الصحراء الغربية" و"موريطانيا"، وشرقا حول واحات "توات" و"تندوف".

انطلقت المقاومة غربًا قبل احتلال الإسبان لمنطقة "الداخلة" و"وادي الذهب" سنة 1884، غير أن مبايعة زعيم المقاومة "مصطفى ماء العينيين" للشرعية العلوية ممثلة في السلطان عبد العزيز لم تحصل إلا بعد عشر سنوات من هذا التاريخ. والمؤكد أن المباحثات التي أجريت بخصوص هذا الملف بين المخزن المغربي والدبلوماسيين الفرنسيين والإسبان والإنجليز، أو بين هذه القوى الثلاث في ما بينها إما ثنائيًا أو بشكل سري، قد حدّدت مجال تنفذ كل طرف سواء بالجنوب المغربي أو على كامل الساحل الغربي للقارة الإفريقية.

نستطيع القول إن واقع الصحراء الغربية وموريطانيا قد بقي متداخلاً حتى موعد الإعلان الرسمي عن استقلال هذه الأخيرة. فقد حافظ المخزن العلوي وممثله الرسمي "مصطفى ماء العينين" على تقليد تسمية الموظفين المخزنيين وذلك بالاتفاق مع الزعامات القبلية الكبرى على غرار "البراكنة" و"الترارزة" بشنقيط. كما اتسم ردّ فعل المقاومة بالشمولية الجغرافية واستهدف التغلغل الاستعماري الفرنسي والامتداد التوطيني الإسباني على حد سواء. فقد اعترف الضباط الفرنسيون بصلابة المواجهة التي أعلنها ضد وجودهم "مصطفى ماء العينين" وذلك بالرغم من جميع أساليب الدهاء السياسي التي وظفها المندوب الفرنسي السامي بموريتانيا "كزافيي كوبولاني". (تسميم العلاقات العائلية، إصدار الفتوى الرامية إلى تسفيه زعماء المقاومة...). ويستقيم أن نعتبر أن تواتر الاتفاقات السرية المتّصلة بهذا الملف سواء بين الإنجليز والفرنسيين أو بين هؤلاء والإسبان لم يفل في فعل المقاومة حتى موفى العشرية الأولى من القرن العشرين موعد قدوم "مصطفى ماء العينيين" ونجله "أحمد الهبة" على السلطان عبد

الحفيظ الذي أرغم على دعوتهما إلى الاستقرار بـ"تزنيت" عند وحات "سوس" والكفّ عن قتال الفرنسيين. والأكيد بعد هذا أن وفاة شيخ ثوار الجنوب الغربي بمنفاه المقنّع بجهة سوس هو الذي دفع نجله "أحمد الهبة" أمام احتلال الفرنسيين لـ"وجدة" و"الدار البيضاء" وضمور الشرعية العلوية بالكامل، إلى تولي أمر المقاومة، مقدّمًا نفسه بديلاً موضوعيًا لقعود الشرعية الحاكمة عن "الجهاد".

أما في واحات "توات" فقد نصّب الفرنسيون ممثلين عسكريين عن إدارتهم بمجرد الاستيلاء على واحات "عين صالح" سنة 1899 وفرضت الحكومة الفرنسية على مخزن الأشراف مجموعة من الاتفاقيات الترابية الحدودية الجديدة تقضي بتكوين حراسة جمركية على الحدود وتنظيم الأسواق على التخوم وضبط الحقوق الجمركية والعملة الرسمية للمبادلات ومراكز الحراسة وتحديد انتماء التجمعات الحدودية وفقًا لرغبتها في الانتساب إلى مجال المستعمرة الفرنسية بالجزائر مع الحفاظ على منافعها وأملاكها، أو تفضيل الاستقرار على المجال الخاضع للمخزن المغربي مع التنازل على جميع تلك الحقوق والممتلكات. بينما تمسّكت "تندوف" جنوب حمادة درعة، تلك التي ربطتها علاقات تبادل تجاري قديمة ووثيقة بـ"تافيلالت" و"سوس"، بضرورة ربط سيادتها الاسمية بالشرعية العلوية مدة قرون، لذلك لم تفتأ الإدارة المخزنية المغربية على تعيين القواد والقضاة بها حتى بعد اكتساحها من طرف قواد الجيش الفرنسي الذين عملوا جاهدين على فصلها عن الخطوط التجارية التي ربطها تقليديًا بـ"تمبوكتو" و"أدرار"، مرغمين سكانها بشكل مقنّع إلى الهجرة للاستقرار نهائيًا بمستعمرتهم الموريتانية.

(ج) التوسع العسكري الأجنبي وإقرار نظام الحماية:

يستقيم الجزم بأن البدء في تطبيق البنود التي تضمنها ميثاق الجزيرة الخضراء الذي فرض على المخزن المغربي تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية هدفها الأساسي خدمة مصالح القوى الأوروبية الممضية على ذلك الميثاق، قد شكل منعرجًا خطيرًا طالت تبعاته السلبية علاقات أفراد الأسرة العلوية الحاكمة من خلال الصراع المعلن بين السلطان "عبد العزيز" وأخيه "مولي عبد الحفيظ".

تمكنت فرنسا بلا ريب من استغلال هذا التراجع الخطير في هيبة الدولة المغربية واستغلت تعدي سكان مراكش على أحد رعاياها بل قل جواسيسها لتطويق كامل المغرب الشرقي والتقدّم لاحتلال مدينة "وجدة" الحدودية. كما أسهم تلاحم الفئات الميسورة داخل المدن وامتعاضها من سحب ضريبة "الترتيب" على ثرواتها في مؤازرتها للتملص الجبائي الذي أعلنته التجمعات المستقرة بإقليم "الشاوية" بين مدن "سلا" و"الدار البيضاء"، واندفعت إلى المخاطرة من خلال مهاجمة التجار والوكلاء الأجانب بميناء هذه الأخيرة.

لم يحل وصول "المولى عبد الحفيظ" إلى سدة السلطة بعد تنازل أخيه عبد العزيز عنها في شهر نوفمبر من سنة 1908، ومسارعة أهل مراكش والقبائل والأشراف والعلماء وأرباب الصلاح إلى مبايعته، دون اكتساح القوات الفرنسية القادمة من المستعمرة الجزائرية بقيادة الجنرال "اليوطي Lyauté " ظهير مدينة الدار البيضاء من

"بوزنيقة" شمالاً إلى "دكالة" جنوبًا؛ الأمر الذي مكنها من ابتلاع ما لا يقل عن ثلث الأراضي الزراعية الخصبة بالمغرب الأقصى.

ما لا يمكن التغاضي عنه هو تنصيص وثيقة بيعة السلطان الجديد على ضرورة فسخ "ميثاق الجزيرة"، وتخليص ومدن "جدة" و"الدار البيضاء" من الوجود العسكري الفرنسي، وإلغاء المكوس المبغوضة شرعًا وعلى رأسها ضريبة "الترتيب"، والحد من انتهاك الولاة لسلطة القضاء، وإعادة امتيازات الأشراف والعلماء والصلحاء، وإنهاء العمل بنظام الحماية القنصلية.

والظن أن توصل السلطان الجديد إلى القضاء على انتفاضة "الجيلالي الزرهوني" المكنى بـ"الروكي" أو "بوحمارة" بعد تفرّق أنصاره نتيجة لسياسة المحاباة التي اتبعها مع الفرنسيين والإسبان، وثبوت تفريطه في الأراضي لفائدة الإسبان وفق تنازلات لم تغطيها - بخلاف ما لجأ إليه المخزن العلوي مكرهًا- أية اتفاقيات دولية علنية، وانعدام حس زعيمها "الوطني" وعدم تخطي حركته المناطق الشرقية المغربية الرابطة بين مدن "سلوان" و"تازا" و"وجدة" فضلاً عن افتقار حركته إلى حد معقول من التجذّر الترابي، قد قدّم لمخزن العلويين جرعة من المشروعية كان في أمس الحاجة إليها. غير أن انعدام نجابة الإدارة المخزنية الجديدة في مواجهة تعقد الواقعين الداخلي (تصفية الاحتلال الأجنبي واستنباط مشاريع إصلاحية سياسية وعسكرية منبثقة عن حوار جدي وتفاوض مفتوح مع الأطراف الغاضبة أو المعارضة للسلطة) والخارجي (المتمثل في وصول المفاوضات بين القوى الأجنبية الطامحة ترابيًا في الاستئثار بجانب من التراب المغربي ونقصد إسبانيا وفرنسا وألمانيا إلى مستوى التفاصيل الإجرائية غير عابئة بمشاعر الإذلال التي أجبر المغاربة على تلمّض مرارتها) هو الذي أحيا جذوة المقاومة بالمجالات المغتصبة وألجأ المخزن العلوي إلى الاقتراض من الفرنسيين تحت غطاء هيكل "البنك المخزني" وهي مؤسسة جديدة أحدثت تطبيقًا لبنود "ميثاق الجزيرة الخضراء".

وبينما كان المخزن يعالج واقع السواحل الغربية انتفضت منطقة الريف وأسندت زعامتها في خطوة ذات دلالة بليغة إلى الشريف "أمزيان" الذي لم يكن يستند إلى زخم الحركة الصوفية بقدر ما أهلته بطولاته العسكرية والميدانية التي دوخت الإسبان وأرجأت مشاريعهم الاستثمارية إلى زمن تجاوز موعد سقوطه قتيلاً في ساحة المواجهة يوم 15 من ماي سنة 1912.

أما في الأطلس المتوسط فقد تكثفت دعوة المبايعين للسلطان الجديد وعلى رأسهم زعيم الزاوية الكتانية بضرورة التراجع عن تطبيق "ميثاق الجزيرة" وإعلان الجهاد ضد المحتلين. غير أن تغاضي المخزن على هذه الدعوات هو الذي ضخّم من حجم الغاضبين ووحّد بين الفصائل الداعمة لهم (بني مطير أنصار "الروكي أو بوحمارة" "آيت يوسي" و"الشراردة" و"الزراهنة" و"بني حسن" من "المعاقلة"، فضلاً عن فصائل "الوديا" ذات التقاليد المخزنية العريقة) فتحركت لمحاصرة السلطان بمدينة "فاس" دافعة إياه إلى الارتماء بالكامل - وفي خطوة بليغة برهنت عن انقطاعه التام عن النبض الداخلي - في أحضان القوات الفرنسية التي

استجابت لنداء عاهل المغاربة وانطلقت في مفاوضات مريرة معه للقبول بإمضاء وثيقة الحماية.

والظن أن السلطان "عبد الحفيظ" قد استبعد مثل هذا المآل المخزي اعتبارًا لوجود المظلة الألمانية والتزام جميع الأطراف بسقف "ميثاق الجزيرة الخضراء"، غير أن ما فاته هو تمكن فرنسا من تحييد الألمان بعد عرض ترضيات ترابية عليهم بالكونغو الإفريقي، فضلاً عن طمأنة الإسبان على مصير مستعمراتهم بشمال المغرب.

جاء توقيع المخزن المغربي في شخص السلطان "عبد الحفيظ" على البنود التسعة المكونة لمعاهدة الحماية مع فرنسا بعد عشرة أشهر من التفاوض المرير في 30 من مارس 1912 ليفتح باب المقاومة المغربية المسلحة بقيادة الشيخ "أحمد الهبة ماء العينين" الذي قَصَمَتْ حركته النضالية ظهر الشرعية الحاكمة ودفعت "المولى عبد الحفيظ" إلى التنحّي عن السلطة لفائدة "مولي يوسف"، ذاك الذي قبلَ بوضع يده في يد المقيم العام الفرنسي الجديد الجنرال "ليوطي".

على هذه الوتيرة الطويلة المدمرة تلاشت قوة المخزن العلوي قبل أن تتكالب على مجاله القوى الأوروبية، وتجبره على التخلي عن سيادته والقبول مرغمًا ببنود معاهدة الحماية الفرنسية والاعتراف بالتمركز الإسباني بالعديد من موانيه الشمالية. ولم تكن الولاية العثمانية الطرابلسية التي خضعت منذ أواسط ثلاثينيات القرن التاسع عشر أوفر حظًا من جاراتها العربية شرقا وغربًا فقد تفاعلت أوضاعها المتردية سلبًا مع تعقيدات المسألة الشرقية في انتظار سقوطها لقمة سائغة تحت نير الاستعمار الإيطالي.

رابعًا - طرابلس الغرب بين سلبيات الإدارة العثمانية المباشرة والمنافسة الشرسة للقوى الأوروبية الاستعمارية:

1 - الدولة العثمانية تنهي تجربة الحكم المحلي لـ"مخزن القرمانليين":

شكّلت تجربة الأسرة القرنمانلية وكذا "المخزن" المنبثق عنها حدثا منسجمًا مع الواقع الذي عاينته بقية أوجاق الغرب بعد زيادة تنفذ "الكوارغلية" من المولدين والدور المتنامي الذي عاد لهم في عملية صنع القرار. فقد ارتبط ظهور هذه الأسرة - تمامًا مثلما كان عليه الوضع بإيالة تونس- بتضافر عاملين حاسمين هما: تطور مستوى اندماج الفئات التركية - وخاصة المولدة منها - داخل مجتمعات مجال المغارب، وتراجع القوة العسكرية والاقتصادية للإمبراطورية العثمانية بعد هزائمها المتكررة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر ضد النمسا والبندقية وروسيا.

وبناء على شهادة "ابن غلبون" في "التذكار" فإن عهد غلبة الطغمة العكسرية التركية بإيالة طرابلس قد ولى مع حلول سنة 1710 لتبدأ مرحلة سيطرة الكوارغلية على حقيقة السلطة وذلك بعد أن تمكّن "أحمد القرمانلي" متولى حراسة ضاحية طرابلس إلى إقصاء ممثلي العناصر التركية والحصول على مساندة القوى المحلية ثم الظفر سنة 1722 بغطاء الشرعية العثمانية من خلال الحصول على فرمان التولية.

هذا الانقلاب في أعلى هرم السلطة واكبه استهداف لجيوب الممانعة امتد على أكثر من ثلاثين سنة، حيث توصلت السلطة الجديدة إلى إخماد ما لا يقل عن عشرين انتفاضة أو فورة اجتماعية وعسكرية. كما واكبته أيضًا إعادة ترتيب للأوضاع

الإدارية من خلال تقسيم البلاد إلى ثلاثة ألوية اعتبارية هي "طرابلس" و"مصراته" و"بنغازي"، قبل أن يضاف لها في حدود سنة 1810 لواء "غدامس" وينتقل "الجبل الأخضر" موطن قبيلة "المحاميد" وواحات "فزان" إلى الإدارة المباشرة للمخزن القرمانلي سنة 1815.

تمَ تفريع هذه الألوية أو المقاطعات إلى "أقضية" و"نواحي" وأحكم تنظيم الجيش الذي وصل عدد المنتسبين له مع إقرار نظام التجنيد وتوسيعه في بداية القرن التاسع إلى عشر إلى قرابة عشرة آلاف من الخيالة والأربعين ألفا من المشاة. ولم يُهمل المخزن القرمانلي الأسطول القرصني الذي شملته الحماية الشخصية لزعيم الأسرة الحاكمة نظير قبول "ريّاسه" تبادل منافع هذا النشاط مع المخزن الجديد وتوسيع استثمارات العائلة الحاكمة فيه.

عمل المخزن القرمانلي من ناحية أخرى على إعادة العمل بالمحاكم الشرعية وإغداق الإنعامات على شيوخ الزوايا وأرباب الصلاح نظير دعم توجهاته الرامية إلى إقرار التجمعات القبلية الممانعة وتطوير عمليات الإدماج الاجتماعي.

وليس بعيدًا أن يكون للأوضاع الخارجية الجيدة التي واكبت استفادة القرمانليين من أسطولهم القرصني على امتداد أكثر من نصف قرن، ولتواضع الضغوط الجبائية الداخلية التي تحمّلتها الفئات المنتجة، دور لا يستهان به في اتساق حكم العائلة وتوارث أفرادها للسلطة. فقد خلف "محمد باشا القرمانلي" (1745 - 1754) والده "أحمد" مؤسس العائلة (1711 - 1745) على أن تعود مقاليد الحكم من بعدهما لولده "علي باشا" (1754 - 1793) الذي عاينت فترة حكمه الطويلة العديد من الهزات أبرزها محاولة "علي آدم الجزائرلي" المكنى بـ"علي برغل" افتكاك السلطة من يد القرمانليين سنة 1793. غير أن فشل التوجهات الرامية إلى "عسكرة السلطة" على غرار ما كان عليه وضع إيالة الجزائر أيام حكم الأتراك، هو الذي أسهم في عودة الأسرة القرمانلية تلك التي وجدت في "حمودة باشا" الحسيني حاكم إيالة تونس منقذًا لوجودها بعد أن ضاق ذرعًا بتصرفات حكّام الجزائر واستفزازات صنيعتهم "علي برغل".

مهما يكن من أمر فإن الصراع المفتوح الناشب بين "محمد القرمانلي" الذي خلف أباه "علي" وأخاه "يوسف" الذي تمكّن من حسم المنازلة لصالحه (1795 - 1830) قد أثر سلبيًا على أوضاع الإيالة الطرابلسية. إلا أن التراجع الحقيقي لحكم الأسرة القرمانلية مرتبط بانقلاب ميزان القوى بالمتوسط بعد تشكيل القوى الأوروبية - إثر انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1815 - "الحلف مقدس" هدفه المعلن ضرب النشاط القرصني وإنهاء استرقاق المسيحيين على كامل الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

لا مراء إذا في أن تبدّل موازين القوى بعد تعاظم الضغوط الحربية من خلال الحملة التي شنها "اللورد إكسماوث" واستتباب "السلم الأوروبية" من خلال فرض المعاهدات التجارية غير المتكافئة مع أوجاق الغرب العثمانية، قد أسهم في تراجع مداخيل تلك الأوجاق بشكل ملحوظ ودفعها إلى إعادة تنظيم اقتصادياتها بشكل يسمح بالحافظ على الحدّ المطلوب من التوازن.

بذل مخزن القرمانليين وسعه في استنباط أشكال جديدة للتموّل من خلال تنشيط المبادلات التجارية مع المستعمرة الإنجليزية بمالطا، غير أن تزايد حجم مصاريف البلاط والإدارة والجيش والأسطول، وتعاظم الإنعامات والعوائد الممنوحة لشيوخ الأوطان البعيدة والقبائل المحاربة، وارتفاع

تكاليف الحملات المنظمة لردع جيوب الممانعة وحملها بالقوة على المناجزة بدفع فروضها الجبائية، قد أجبرت الدولة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاعتباطية كان لها أسوء النتائج على المدى القريب والمتوسط. فقد سارع المخزن إلى احتكار تجارتي الحبوب والمنتوجات الحرفية ورهن المحاصيل السنوية باعتماد نظام "التذاكر" مع التجار الإنجليز والفرنسيين، وزعزع النظام النقدي من خلال إفراغ السوق الداخلية من العملة الفضية والذهبية الصحيحة واستبدالها بالقطع النحاسية المبغوضة، وفتح المجال الداخلي للإيالة الطرابلسية أمام جمعيات الاستكشاف الفرنسية والإنجليزية الطامحة في السيطرة على الطرق التجارية المؤدية إلى قلب إفريقيا الوسطى وتحقيق حلم بلوغ "تومبكتو" ونهر النيجر من خلال المرور بالممالك الإسلامية بـ"بورنو" و"باغريمي" و"سكوتو" نظير الحصول على مكافآت مالية.

واعتبارًا لتزايد الضغوط الجبائية على معظم الشرائح المنتجة، وتقليص امتيازات الشرائح المدللة اندلعت حركات انفصالية بالمجالات القبلية والصحراوية البعيدة على غرار ثورة الشيخ "عبد الجليل" بـ"فزان" سنة 1830 تلك التي حصلت على دعم شيوخ "جبل غريان" ومنطقة "برقة" وجهات الساحل الشرقي، على الرغم من ضخامة القوة العسكرية التي وجّهها الباشا يوسف بقيادة ابنيْه "محمد" و"علي" إلى فزان لتلافي اتساع حركة المقاومة. منيت القوات المخزنية بفشل ذريع دفع الدولة قسرًا - في خطوة غير مسبوقة - إلى مطالبة الشرائح الكورغلية بالخضوع للأداء الضريبي؛ الشيء الذي حوّلها إلى عنصر إضافي للقلاقل، وفرض على "الباشا يوسف" الاستنجاد بباي تونس الذي اشترط مبلغًا ماليًا سريعًا لتغطية نفقات الحملة العسكرية، بينما كان قناصل الدول الدائنة من الفرنسيين والإنجليز يلحَون على مخزن القرمانليين في المناجزة بدفع ما راكمه من ديون.

لم يكن من حلّ أمام "يوسف باشا القرمانلي" والحال على ما بيناه سوى التنحي عن السلطة وتسليمها في 12 من شهر أوت سنة 1832 لابنه "علي " الذي لم يستطع الحد من خطورة الأوضاع على الرغم من التطمينات والوعود التي قطعها. فقد تفاقمت المنافسة بين الفرنسيين والإنجليز المتربصين بالمنطقة، وبدأ الباب العالي ينظر إلى تطوّر الأوضاع بأوجاق الغرب بكل جدية بعد تمركز الاستعمار الفرنسي بالجزائر واتضاح رغبة المخزن الحسيني بتونس في تصفية العائلة القرمانلية من خلال إقناع مركز الإمبراطورية بضرورة تعيين مصطفى الأخ الأصغر لحسين باي (1824 - 1835) واليًا جديدًا على إيالة طرابلس.

ولأن الدولة العثمانية لم تكن ترغب في التفويت في ولاية طرابلس بعد أن فرّطت في ولايتي الجزائر واليونان فقد وضع الباب العالي خطة سرية تقضي بتوجيه حامية عسكرية بحرية إلى ميناء طرابلس في شهر ماي من سنة 1835 تمثل دورها المعلن في إثبات الحاكم القرمانلي الجديد وتمكينه من "فرمان" التولية مع مدّ يد المساعدة له في إخماد حركات الممانعة والانشقاق عن سلطته، في حين أن هدف تلك الخطة المضمر لم يكن سوى إنهاء حكم القرمانليين بعد أكثر من 120 سنة من ممارسة السلطة واحتكار دفة الحكم.

2 - حصيلة الحكم العثماني المباشر على ولاية طرابلس :

تميزت الأوضاع خلال هذا الطور من الوجود العثماني بولاية طرابلس بخاصيتين محوريتين هما

تأجج مشاعر السخط ضد الحضور التركي باندلاع عدة تحركات شعبية ضد وجوده، ومحاولة تكريس بنود التنظيمات الخيرية بغية الارتقاء بأوضاع الإيالة وربط مصيرها بما كان يعيشه مركز الدولة العثمانية بالآستانة.

شكّلت المقاومة إذًا عنصرًا أساسيًّا سيطرت تقلباته على واقع الإيالة الطرابلسية طوال مرحلة الحكم العثماني المباشر. فمنذ أن أصدر والي المقاطعة "مصطفى نجيب" نداءه لزعماء الدواخل بتقديم ولائهم للدولة العثمانية، أعرب زعماء المقاومة وعلى رأسهم "غومة بن خليفة المحمودي" شيخ "الجبل الغربي" أو "جبل غريان" والشيخ "عبد الجليل" زعيم الممانعة بـ"فزان" عن تحفظاتهم إزاء هذه الخطوة، وتمركزت المبادلات بمدينة "تاجوراء" بعد أن أقلعت القبائل عن القدوم لبيع محاصيلها بعاصمة الولاية العثمانية طرابلس.

تمثّل رد فعل السلطة الجديدة في قمع الممانعين، الأمر الذي كشف القناع عن حقيقة وجودهم كمستعبدين لا كحماة من التدخل الأجنبي. كما دفع العنف المسلط على الرعايا زعماء الممانعة على غرار "غومة" و"عبد الجليل" و"عثمان الأدغم" زعيم مصراتة و"أحمد المريض" حاكم ترهونة إلى الاشتراك في المقاومة حفاظًا عن استقلالية قرارهم وحماية لممتلكاتهم. ولئن بادرت الإدارة المركزية بالآستانة بتوجيه تعزيزات عسكرية بغرض الحد من خطر الممانعة، فإن جيوبها لم تنكسر إذ تمكن "غومة بن خليفة المحمودي" من حماية "الجبل الغربي" و"زوارة" و"يفرن" ملحقًا بالجيوش التركية هزائم قاسية.

لا مراء في أن المنازلة الشرسة التي خاضتها الدولة العثمانية ببلاد الشام ضد "محمد علي باشا" والي مصر قد أسهمت في زحزحة مواقفها من سلك سياسة التصلب، محاولة الإيهام بالإقلاع عن التوجهات العنيفة والعمل على إنجاح المصالحة مع الأهالي والدفاع عن أوجاق الغرب ومد يد المساعدة إلى المقامة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بزعامة الأمير عبد القادر. غير أن فرنسا لم تكن تنظر بعين الرضا لمثل هذه التوجهات لذلك قدّمت الدعم لسياسة والي مصري وأحبطت محاولة جديدة لربط مصير إيالة تونس بالإدارة المباشرة التركية من خلال إعدام الأطراف المدافعة عنها في شخص وزير "مصطفى باي" (1835 - 1837)"شكير صاحب الطابع".

استأسدت المقاومة ضد الأتراك بعد هزيمتهم الثانية ضد جيوش والي مصر، فتحصن الوالي التركي بطرابلس ريثما تتمكن الجيوش العثمانية من دحر انتفاضة بلاد الشام بمساندة الأسطولين النمساوي والبريطاني، عاملة على استغلال مساندة الدبلوماسية البريطانية في الانتقام من زعماء الممانعة من خلال الإيقاع بشيخ فزان "عبد الجليل" وأخيه "سيف النصر" وحاكم ترهونة "أحمد المريض"، في حين حافظت الممانعة بـ"الجبل الغربي" بزعامة الشيخ "غومة المحمودي" على كامل جذوتها.

المهم أن توجه الإدارة المركزية نحو توسيع عملية تطبيق نظام الإصلاحات التي نص عليها "الخط الشريف" أو الخط المجيدي والمعلن سنة 1839، هو الذي أسهم بالتدرّج في إكساب ممثلي السلطة العثمانية بطرابلس حدًّا مقبولاً من الشرعية لم يحصلوا عليه قبل هذا التاريخ. فقد تم استحداث جهاز إداري جديد قسمت البلاد بمقتضاه إلى مجموعة من الألوية والأقضية والمديريات، مع بعث مجالس استشارية تمثيلية مكّنت الأعيان المحليين من الإسهام في عملية صنع القرار السياسي.

تمَ بالتوازي مع هذه التحويرات إعادة تنظيم الإدارة المالية والتوسع في عملية تسجيل الممتلكات العقارية وضبط مقدار المعلوم الضريبي الموظف على الرعايا وكيفية استخلاصه. وحتى وإن لم تكن الإدارة الجديدة جادة في تنقية الأوضاع السياسية من خلال السعي إلى العفو على الممانعة والتحاق رموزها بالمجلس الاستشاري، فإن سقوط رموز المقاومة في فخها وحصول الشيخ "غومة المحمودي" على "البكوية" والراتب شهري، قد شُفع بإلقاء القبض عليه ونفيه خارج البلاد والتنكيل ببقية الممانعين بحز رؤوسهم داخل خيمة الباشا العثماني في خلال سنة 1843 حال وفودهم لتقديم رسوم الطاعة.

وبمجرد الانتهاء من ذلك تفاقم قمع الرعايا وأنزلت بهم ضريبة "المونة" في ظرف ازداد خلاله التعسر بسبب تواصل القحوط وانتشار وباء الكوليرا المروّع بداية من سنة 1850. ولئن تمكن الشيخ "غومة" من الإفلات من منفاه بـ"طربزون"، مستغلاً اضطراب أوضاع الدولة العثمانية عند قيام حربها ضد روسيا ببلاد "القِرم"، فإن ترأسه للممانعة بـ"الجبل الغربي" لم يُسفر عن إرباك أتراك طرابلس الذين تمكّنوا من القضاء عليه بفضل الإمدادات التي وصلتهم والكفاية العالية التي أظهرها المرتزقة الألبان في حسم الموقف لصالحهم على الرغم مما أبدته فرنسا وحكام المخزن الحسني بتونس من تعاطف مع المقاومين.

ومع صدور الجزء الثاني من الإصلاحات أو التنظيمات العثمانية المعروفة بـ"خطي - همايوني" بداية من سنة 1856 التي أحدثت قصد إنقاذ الإمبراطورية من انهيار وشيك يؤذن بسقوطها بيد الدول الاستعمارية المتربصة بممتلكاتها التربية، سرى توسيع تطبيق التنظيمات الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية على ولاية طرابلس بداية من سنة 1865.

فأقر تقسيم الولاية إلى وحدتين إداريتين هما "طرابلس الغرب" التي وضعت تحت تصرف وال برتبة باشا و"متصرفية" أو "سنجق برقة" التي أوكل أمر تسييرها إلى الإدارة المركزية حيث كُلف متصرف بإدارتها. تكوّنت الإدارة المركزية من مجلس إداري يجتمع مرة كل أسبوع يتجدد ثلث أعضائه مرة كل سنة، ضمَ علاوة على الوالي معاون الحاكم والقاضي والمفتي والدفتردار والمكتبجي وستة من المستشارين تمَ اختيارهم من بين شيوخ القبائل الكبرى، فضلاً عن 16 مستشارًا مثلوا متصرفيات "طرابلس" (4) و"الخُمس" (4) و"الجبل الغربي" وعاصمته "يفرن" (4) و"فزان" ومركزها "مرزق" (4).

شملت متصرفية طرابلس أقضية "الزاوية" و"العجيلات" و"زوارة" و"ترهونة" و"بني وليد" و"غريان" ولحقت بها "العزيزية" و"المنشية" و"جفارة" و"تاجورا" و"جنزور" و"الإربعا" و"الساحل"، بينما تكونت متصرفية الخمس من أقضية "الخمس" و"مسلاتة" و"زليطن" و"مسرطة" و"سرت" و"تاورغا". أما متصرفية الجبل الغربي فقد ضمت أقضية "فساطو" و"نالوت" و"غدامس" و"الهور" و"مزدة" و"ككلة" و"الزنتان"، في حين ضمت متصرفية فزان أقضية "تبستي" و"غات" و"أزكر" و"سوكنة" و"الشاطيء" و"زويلة" و"سبها" و"سمنة" و"هون" و"القطرون" و"وادي وزلة". ودخلت ضمن متصرفية برقة الخاضعة مباشرة للسلطان العثماني أقضية "درنة" و"المرج" و"جالو" و"طبرق" وتلتها لاحقًا أقضية "الجغبوب" و"سلوق" و"قمينس" و"اجدابية" و"توكرة" و"برسيس" و"الآبار" و"سلطنة" و"شحات" و"القبة" و"طلميثة"

المصادر والمراجع

المصـــادر:

إيالة الجزائر:

- ابن حمادوش، عبد الرزاق: رحلة ابن حمادوش المسماة لسان المقال في النبأ عن اتلنسب والحسب والحال، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1983.
- ابن عبد القادر، محمد: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، الطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903.
- ابن مريم، محمد بن محمد: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1908.
- التميمي، عبد الجليل: رسائل غير منشورة للأمير عبد القادر، المجلة التاريخية المغربية، 1978.
- الحفناوي، أبو القاسم: تعريف الخلف برجال السلف، طبعة الجزائر، 1907.
- الراشدي، أحمد بن محمد: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، الجزائر، 1943.
- الزهار، الحاج أحمد: مذكرات الحاج أحمد الزهار، تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، 1980.
- الزواوي، محمد بن ميمون: التحفية المرضية، طبعة الجزائر، 1972.
- العدواني، محمد: تاريخ العدوانين، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.
- العطار، أحمد بن مبارك: تاريخ قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الجزائر، (د.ت).
- الفكون، عبد الكريم: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
- مجهول: كتاب غزوات عروج، تحقيق عبد القادر نور الدين، الجزائر، 1930.
- الورثيلاني، حسن بن محمد: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق محمد بن شنب، الجزائر، 1908.
- Dan (Père), Histoire de Barbarie et de ses corsaires des royaumes et des viles d`Alger, de Tunis de Salé et de Tripoli, Paris 1637.
- Haido (Fray Diego de), Histoire des Rois d`Alger, traduit et annoté par De Grammont (H), Alger 1881.
- Pellissier de Reynaud (E), Memoires historique sue l`Algerie, Alger 1884. voir le tome 2.
- Paradis (Venture de), La Régence d`Alger au XVIII siécle, Paris 1898.
- Rinn (Louis), Marabouts et khoun, Alger 1894.
- Yacono (Xavier), L`histoire du Maghreb moderne et contemporain dans les archives arabes et ottomanes dans La Revue Historique 1973.

إيالة تونس:

- ابن أبي الضياف، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، طبعة الدار

العربية للنشر، تونس، 1991، في ثمانية أجزاء.

- ابن سلامة، محمد: العقد المنضد في أخبار المشير أحمد باشا باي، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس، رقم 18618.
- بيرم الخامس، محمد: صفوة الاعتبار بمستودع الأقطار والأمصار، طبعة القاهرة، 1884 - 1893، في ثلاثة أجزاء.
- خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، طبعة تونس، 1977.
- السراج، محمد ابن محمد الوزير: الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، 1985، في ثلاثة أجزاء.
- مقديش، محمد: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق محمد محفوظ، تونس، 1990، في جزءين.
- السنوسي، محمد بن عثمان: مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994، في أربعة أجزاء.
- Pellissier (E), Description de la Régence de Tunis, éd. Bouslama, Tunis 1980.
- Peyssonel (J.A), Voyage dans les Rébences de Tunis et d`Alger, ed. La découverte, Paris 1987.

المغرب الأقصى:

- الريفي، عبد الكريم بن موسى: زهر الأكم، تحقيق آسيا بن حدادة، الرباط، 1992.
- الزياني، أبو القاسم: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برًا وبحرًا، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، مطبعة فضالة، الرباط، 1967.
- الناصري السلاوي، أحمد بن خالد: الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، طبعة القاهرة، 1955.
- الضعيف الرباطي، محمد: تاريخ الدولة السعيدة، طبعة الرباط، 1986.
- القادري، محمد بن الطيب: نشر المثاني بأعلام القرن الحادي عشر والثاني، طبعة الرباط، 1978.
- الوزان، الحسن بن محمد: وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، 1980 - 1982، في جزءين.
- مارمول، كربخال: إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق وأحمد بن جلون، الرباط، 1984.
- Caille (J), (Le vice consul Broussonet et ses mémoires sur le Maroc), dans Hespéris Tamuda, vol. 1, fasc. I, 1961.
- Foucauld (Charles de), Reconnaissance au Maroc, Paris 1888.
- Lempriere (N), Voyage dans l`empire de Maroc et au royaume de Fès, éd. Sylvie Messinger, Paris 1990.

إيالة طرابلس:

- ابن غلبون: التذكار، طرابلس، 1967.
- الحشايشي التونسي: محمد بن عثمان: رحلة الحشايشي إلى ليبيا، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، بيروت، 1965.
- العياشي، أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر: ماء الموائد أو رحلة العياشي، (دون مكان النشر وتاريخه).

- الغربي، محمد: الساقية الحمراء ووادي الذهب، ج 1، دار الكتب، الدار البيضاء، (د.ت).
- ماثيوس، فيليكس: ساحل إفريقيا الغربي، تعريب الهادي التازي، مجلة البحث العلمي، الرباط، 1980.
- Arnaud (Dr Louis), Au temps des mehalla, Ed. Atlantides, Casablanca 1952.
- Coufourier (L), Chronique de la vie de Moulay el-Hassan, dans Archives Marocaines, vol. 8 / 1906.
- Castries (Colonel Henry de), Sources inedites de l`histoire du Maroc : Les Alaouites.
- Deverdun (Gaston), Marrakech des origines a 1912, ed ; techniques, Rabat 1962.
- Du Puigaudeau (Odette), Le passé maghrébin de la Mauritanie, Rabat 1962.
- El Fassi (Allal), Le livre rouge, éd. Marcello Peretti, Tanger (SD).
- El-Fassi (Mohammed), Biographie de Moulay Ismaél, dans Hespéris Tamuda 1962.
- Gouraud (G), Mauritanie Adrar, éd. Plon, Paris 1954.
- Foucauld (Vcomte Charles de), Reconnaissance au Maroc 1883 - 1884, Paris 1888, édition L`Harmattan 1998.
- Guillen (P), (L`Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905) dans Bulletin d`Histoire du Maroc, n°1, 1968.
- Laroui (Abdallah), Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912), éd. Maspero, Paris 1977.
- Marty (P), (Le Sahara espagnol), dans Revue du Monde Musulman, tome 46, 1921.
- Michaux - Bellaire, (les crises monétaires au Maroc), dans Revue du Monde Musulman, tome 38, 1920.
- Michaux - Bellaire, « Les impôts marocaines », dans Archives Marocaines 1, 1904.
- Michaux - Bellaire, Le Maroc inconnu, Paris 1895 en deux volumes.
- Miège (J.L), Le maroc et l`Europe (1830 - 1894), Presse Universitaire, Paris 1961, en 2 volumes.
- Roux (Arsène), (Quelques documents manuscrits sur la compagne de Moulay Hassan), dans Hésperis Tamuda, 1er trimestre 1936.
- Terrasse (H), Histoire du Maroc, éd ; Atlantide, Casablanca 1949.

طرابلس:

- ابن إسماعيل، عمر علي: انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795 - 1835، مكتبة الفرجاني، طرابلس، الطبعة الأولى، بيروت، 1966.
- الأشهب، محمد الطيب: المهدي السنوسي، طرابلس، 1935.
- بروشين، نيكولاي إيليتش: تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
- الدجاني، أحمد صدقي: الحركة السنوسية نشاطها ونموها في القرن التاسع عشر، بيروت، 1967.

- الدجاني، أحمد صدقي: ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني (1882 - 1911)، القاهرة،1971.
- رمزي، أحمد: فزان بين يدي الأتراك والإيطاليين والفرنسيين، القاهرة، 1949.
- سامح، عزيز الترَ: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، بيرو ت، 1969.
- ميكاكي، رودولفو: طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلي (دون تاريخ النشر ومكانه).
- المصراتي، علي مصطفى: ابن غلبون مؤرخ ليبيا، طرابلس، 1966.
- Martel (André), La Lybie 1835 - 1990 Essai de géopolitique historique, Paris P.U.F 1991.



الأمير عبد القــادر الجـزائـــري



أحمــد بـــاي

4 - بدايات توحيد الجزيرة العربية على يدي عبد العزيز آل سعود

لم يكن تكوين المملكة العربية السعودية بالأمر اليسير بل تطلب هذا الأمر جهودًا مضنية والقيام بعدد من الأعمال الحربية والسياسية والاقتصادية، ويمكن تقسيم الجهود التي قام بها عبد العزيز آل سعود من أجل تحقيق هذا الهدف إلى مرحلتين:

الأولى: مرحلة العمل العسكري.

الثانية: مرحلة الاستقرار وبناء الدولة.

أولاً - مرحلة العمل العسكري:

بعد تقويض حكم الدولة السعودية الثانية لم تغب عن فكر عبد العزيز آل سعود قضية إحياء الدولة واستعادة أراضي أجداده، وقد تهيأت له الفرصة حينما لمس استياء الناس في نجد من حكم آل رشيد واستعدادهم للتعاون مع عبد العزيز آل سعود. وكان الحلقة الأولى من حلقات إحياء الدولة السعودية من خلال الحملة التي قام بها عبد العزيز على قبائل نجد في روضة سدير. وعقب معركة الصَّريف يبدأ الدور الفعلي للأمير عبد العزيز الذي جهز عدة حملات للاستيلاء على الرياض، وجاءت هذه الحملات على النحو التالي:

1 - الحملة الأولى: وهي حملة شخصية قام بها الأمير عبد العزيز، ولكنه لم يستطع الوصول إلى الرياض.

2 - الحملة الثانية: وتزامنت مع معركة الصَّريف بل كانت جزءًا من خطة المعركة حيث وصل عبد العزيز إلى حصن الرياض، ولكنه لم يفلح في اقتحامه؛ مما أدى إلى فشل الحملة.

3 - الحملة الثالثة: وتعتبر هذه الحملة والتي خرجت من الكويت عام 1319هـ/1901م الخطوة قبل الحاسمة، حيث استطاع الأمير عبد العزيز أن يحقق بعض الانتصارات على الرغم من تضييق ابن رشيد عليه ومنعه من الاتصال بخصومه، وكانت النتيجة المهمة التي انتهت إليها المعركة هي تمركز الأمير عبد العزيز عند واحة (بيرين) شمال شرق الربع الخالي استعدادًا للحملة الحاسمة.

4 - الحملة الرابعة والاستيلاء على الرياض: وقد بدأت هذه الحملة في رمضان 1319هـ/يناير 1902م، حيث استطاع الأمير عبد العزيز مع بعض رجاله اقتحام سور الرياض وقتلوا عامل بن رشيد "عجلان بن محمد" وكما يذكر البعض أنه استطاع الاستيلاء على الحصن "في صورة أشبه بالأساطير"، وبذلك أصبحت الرياض جزءًا من ممتلكاته، وفي عام 1904م أصبح عبد العزيز حاكمًا معترفا به في المناطق التي كانت على مدى ثلاثين سنة تحت سيطرة ابن رشيد.

وكان من نتائج فتح الرياض أنها أصبحت نقطة انطلاق لتوحيد المملكة العربية السعودية وتكوينها.

ويمكن القول إن الصراع بين عبد العزيز وابن رشيد قد انحصر في أمرين هما: الأول محاولة عبد العزيز استعادة أملاك السعوديين بنجد، والثاني محاولة ابن رشيد تدارك الأخطاء التي أدت إلى سوء تقدير قوة عبد العزيز.

وقد استطاع عبد العزيز تحقيق الانتصار على ابن رشيد في عدة معارك وأجبر قواته على التقهقر؛ وهذا ما قوى من عزيمة قوات عبد العزيز، وأزال الخوف من القبائل التي كانت مترددة في نصرته فتمكن من استرداد أكثر من نصف أملاك أجداده قبل انقضاء العام الأول من دخوله الرياض.

وبعد معارك حربية بين الجانبين، واستنجاد ابن رشيد بالدولة العثمانية التي أمدته بالأسلحة والجنود واصل عبد العزيز جهوده لاسترداد القصيم خاصة أن الظروف كانت مواتية، وبالفعل استولى على بريدة، ثم عنيزة، وكان قد أرسل للشيخ مبارك ليرسل له آل سليم وآل أبا الخيل أمراء البلدتين الذين كانوا حتى ذلك الوقت في الكويت. وكان استرداد القصيم دفعة قوية لعبد العزيز فكان إنذارًا للعثمانيين بخطورة أمره وكانوا يخشون من أن يبدأ - بعد ضم أملاك أجداده كاملة - في تهديد المناطق المجاورة.

ومع أن عبد العزيز قد حاول أن يأمن جانب العثمانيين إلا أنهم انحازوا إلى جانب ابن رشيد - كما رأينا - فلم يجد عبد العزيز أمامه سوى المواجهة مع هذا التحالف، فوقعت عدة معارك أهمها البكيرية في غرة ربيع الآخر 1322هـ / 15 من يونيو 1904م، وكانت الغلبة في البداية للتحالف العثماني مع آل رشيد، إلا أن عبد العزيز استطاع - في هجوم مضاد - من الاستيلاء على البكيرية وأرغم جيش التحالف على التقهقر حيث تفشي بينهم مرض الكوليرا.

وفي أوائل عام 1915 تقدم ابن رشيد مدفوعًا من جانب الترك في ممتلكات ابن سعود في شمال غرب الرياض، وكان ابن سعود يتطلع لاسترداد حائل التي كانت جزءًا من ممتلكات أسلافه، فسعى ابن سعود لعقد صلح مع ابن رشيد، إلا أن الأخير رفض فوقعت بينهم معركة "الشنانة" الفاصلة التي انهزم فيها ابن رشيد.

وكان من أهم نتائج الموقعتين أن العثمانيين آمنوا بقوة عبد العزيز فأرادوا التفاوض معه، وأوقفوا بذلك ابن رشيد عن الحرب ضد عبد العزيز؛ فأقام في الكهفة.

وهكذا ظهر عبد العزيز كقوة ضاربة في المنطقة، مما دعا بعض أمراء الخليج إلى الاستنجاد به ومن ذلك استجارة أمير قطر جاسم آل ثانٍ بعبد العزيز ضد فتنة أخيه أحمد بن ثانٍ. وكذلك معاونته للشيخ مبارك حين استجار به فأمده بعشرة آلاف مقاتل. مما اضطر ابن رشيد إلى رفع الحصار عن الكويت.

المعركة الفاصلة بين عبد العزيز وابن رشيد:

كان ابن رشيد يتوق إلى إنهاء ما بينه وبين عبد العزيز، وكان لابد من المواجهة وفي ليلة 1324/2/18هـ الموافق 1906/4/13م دارت معركة بين الطرفين في "روضة المهنا" وانتهت المعركة بمقتل ابن رشيد الذي يُحمد له ثباته وشجاعته حتى قتل. وبذلك اطمأن عبد العزيز على استقرار حكمه حتى الحدود الشمالية للقصيم، فعمل على تأمين وضعه في القصيم والارتباط بأهلها.

أما أمير حائل فقد سعى للصلح مع ابن سعود، وقد عُقد اتفاق بينهما في يوليو 1906 بواسطة من الشيخ مبارك الصباح، وقضى الاتفاق بأن يعترف به أميرًا على حائل وأن تكون نجد وما يليها شمالاً وجنوبًا من أملاك عبد العزيز.

واستمرت العلاقة بعد ذلك بين عبد العزيز وحاكم حائل تتأرجح بين الاتفاق والاختلاف، ووصل الخلاف بينهما في بعض المراحل إلى حد حدوث بعض الإغارات الخاطفة من نجد إلى حائل وبالعكس.

وبعد انتصارات عبد العزيز وارتفاع نجمه واتساع ملكه - حتى قبيل وفاة ابن رشيد - رأى الشيخ مبارك أنه قد يصبح خطرًا على ملكه فلذلك حاول الشيخ مبارك استمالة ابن رشيد ولكن هذه المحاولات لم تستمر طويلاً نظرًا إلى مقتل عبد العزيز ابن الرشيد.

ونتيجة لانتصارات آل سعود لم تترك هذه الانتصارات أثرًا طيبًا لدى الكيانات الخليجية؛ حيث توجسوا خيفة من توسعات عبد العزيز، وحاول بعضهم عقد اتفاقيات معه خوفًا من الاتفاق الذي كان قد عقده عبد العزيز مع الشيخ جاسم آل ثان - كما ذكرنا - وخاصة عندما أرسل عبد العزيز إلى بعض شيوخ الساحل يخبرهم بعزمه على زيارتهم. إلا أن عبد العزيز قد طمأن كل الأطراف المعارضة بأنه لا يقصد إلحاق الأذى أو الضرر بأحد، كما أنه عدل عن القيام بهذه الزيارة، كما سعى لإقناع بريطانيا عن طريق الشيخ مبارك بأنه ليست لديه أية أهداف توسعية في الخليج ولا التدخل في شؤونه. وبالفعل كان ذلك هو توجه عبد العزيز نحو الإمارات الساحلية ماعدا الأحساء التي كان يعتبرها منطقة نجدية.

وإذا تطرقنا إلى العلاقة بين عبد العزيز والأشراف في الحجاز، نجد أن عبد العزيز قد استطاع أن يستميل الأشراف إن لم يكن إلى جانبه فعلى أسوأ الفروض عدم عدائه، وبالفعل نجح عبد العزيز في مداراة الأشراف مع أنهم قدموا مساعدة مادية لابن رشيد، أي أن عبد العزيز نجح في إبعاد الأشراف عن معاداته أو التحالف ضده إلى حين.

ومع بداية حكم الشريف حسين بن علي للحجاز الذي كانت له طموحات توسعية على حساب نجد، حتى إن الشريف عبد الله حسين كان قد زعم بأنه يمكن أن يؤثر على العثمانيين للاستيلاء على القصيم وجعلها ضمن حكم الأشراف وخاصة في ظل عدم تحديد للحدود بين نجد والحجاز، إلا أن المخطط قد فشل نظرًا إلى سيطرة عبد العزيز على المنطقة وولاء عدد من القبائل له.

وكان شغل الشريف حسين الشاغل هو مناهضة قوة عبد العزيز حتى لا يفكر في إعادة الكرة مثلما فعل آباؤه وأجداده، فأخذ الشريف يكاتب الآستانة محذرًا من تعاظم قوة عبد العزيز حيث لقي منها استجابة لهذه التحذيرات.

ويبدو أن الشريف حسين قد انخدع بموقف عبد العزيز المداري للأشراف، فأراد أن يبادر بتنفيذ مخططه الرامي إلى استمالة بعض القبائل التي كانت تعيش على حدود نجد والحجاز. فجهز - الشريف حسين - جنوده ونزل بقرية القويعية التي تعتبر من مساكن العتبان، وكان ذلك في وقت وصل فيه سعد ابن عبد الرحمن أخو عبد العزيز على رأس وفد لحث العتبان لمناصرة أخيه عبد العزيز ضد فتن العرايف، فقام العتبان بالقبض على سعد وقدموه هدية للشريف الذي اعتبره أسير حرب لابد من فدية لإطلاق سراحه؛ وهذا ما أوقع عبد العزيز في موقف لا يحسد عليه، وموقف لم يسبق له مثيل مع الأشراف، وعزم عبد العزيز على إطلاق سراح أخيه بالقوة إلا أن الظروف لم تكن مواتية لاستخدام القوة مما اضطر عبد العزيز لقبول شروط الشريف.

استكمال توحيد المملكة:

بعد الاستيلاء على الرياض رأى عبد العزيز أنه يتوجب عليه توحيد باقي المنطقة (حدود المملكة العربية السعودية) لاستعادة أراضي أسلافه، ومن الخطوات المهمة التي قام بها في بدايات توحيد المملكة بعد الاستيلاء على الرياض ما يلي:

(أ) الاستيلاء على القصيم:

رأينا منذ بدايات 1322هـ/1904م أن عبد العزيز أصبح قوة ضاربة في قلب الجزيرة العربية، حيث بايعته القبائل النجدية واستسلمت له سياسيًا وأيضًا ساعدته اقتصاديًا، حيث كانت تدفع له عشورًا من أموالها طائعة مختارة، وذلك كان مرده إلى شعور هذه القبائل بضعف ابن رشيد وتقهقره أمام عبد العزيز.

وفي فبراير عام 1904م جمع عبد العزيز أكثر من خمسة آلاف من الرجال وهاجم بهم مدن القصيم الواحدة تلو الأخرى حتى خضع له زعماء القصيم.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما موقف القوى السياسية المجاورة لعبد العزيز ونعني بها شريف مكة والدولة العثمانية ؟

وللإجابة عن ذلك نذكر أن عبد العزيز قد سعى إلى الحصول على الاعتراف السياسي بانتصاراته العسكرية - خاصة بعد الاستيلاء على القصيم - من تلك القوى، حيث أرسل كتابًا إلى شريف مكة يطلعه على نتائج هذه الأحداث التي دانت له خلالها مدن القصيم وعدد من الزعماء المحليين.

كما سعى عبد العزيز إلى عقد اتفاقية مع العثمانيين اقترح فيها أن يعترف العثمانيون بحاكم "بريدة" الذي يعينه هو، كما اشترط على العثمانيين ألا يتحرك جيشهم المرابط في "الشحيحة" لأكثر من عشرين ميلاً من "بريدة" و"عنيزة".

وكان من الطبيعي ألا يوافق العثمانيون على مقترحاته؛ فانتهت المفاوضات من دون التوصل إلى اتفاق يذكر، ونتيجة لهذا الفشل في التفاوض؛ حاول سامي باشا الفاروقي الذي أرسلته الحكومة العثمانية قمندانًا على القصيم - جاهدًا في عزل منطقة القصيم وإبعادها عن سيطرة عبد العزيز ملوحًا باستخدام القوة ولكنه فشل؛ وإزاء فشله في استخدام القوى سعى لاستخدام المال؛ حيث اقترح أن تدفع الحكومة العثمانية مبلغ عشرين ألف ليرة شهرية ومخصصات سنوية في مقابل تنازل عبد العزيز عن القصيم للدولة العثمانية، ولكن هذا المقترح فشل أيضًا، وكان رد عبد العزيز هو مهاجمة القصيم. وجرت حرب بسيطة طلب على أثرها الفاروقي من عبد العزيز التمهل واعتبارهم ضيوفًا عليه. وكانت حال الجنود العثمانيين يرثى لها؛ مما اضطرهم إلى الانسحاب من القصيم.

وبعد استيلاء جماعة الاتحاد والترقي على الحكم في الدولة العثمانية، ونتيجة لسياستهم التي نفرت العرب من الأتراك؛ اندلعت الثورات العربية، أما علاقتهم بعبد العزيز فقد أرادوا مصادقته في البداية، حيث طلبوا منها الإسهام في إخماد ثورة الإدريسي عند عسير مقابل إمداده بكل ما يحتاج من السلاح والمال، إلا أن عبد العزيز رفض ذلك العرض وعندما لم يجد الاتحاديون من عبد العزيز آذانًا صاغية لجأوا مرة أخرى إلى آل رشيد وإلى الشريف حسين حيث حدث تقارب بينهما على حساب عبد العزيز.

أما علاقة عبد العزيز بالبريطانيين فقد كانت ودية وذلك تجنبًا لأي متاعب قد تثيرها بريطانيا ضده، وكانت بريطانيا بدورها تراقب الأوضاع في المنطقة عن قرب، ومع اختلاف وجهات النظر البريطانية حول عبد العزيز وأهدافه في المنطقة، نرى أن المقيم السياسي في الخليج كان أكثر المتحمسين إلى التقارب والتفاهم مع عبد العزيز خشية حدوث تقارب بينه وبين العثمانيين مما يضر بالمصالح البريطانية.

(ب) استرداد الأحساء:

- السعي من أجل الحصول على مساندة بريطانيا:

مع ازدياد إمارة عبد العزيز قوة ونضجًا رأى أنه لابد له من منفذ على مياه الخليج؛ وهو ما يعني ضرورة استرداد الأحساء وبالتالي سيساعده ذلك على تأمين موارد مالية، ففاتح البريطانيين في ذلك الأمر مبديًا رغبته في الدخول في معاهدة مع بريطانيا، وعندما تأخر رد بريطانيا وَسَّط عبد العزيز الشيخ جاسم آل ثانٍ (أمير قطر) في ذلك، وأوضح له أن استرداد الأحساء حق تاريخي لآل سعود، إضافة إلى أنه على استعداد لتقديم الضمانات كافة لبريطانيا، كما سعى لتوسيط الشيخ مبارك الصباح في الموضوع ذاته.

ولكن بريطانيا رأت الانتظار حتى يسيطر عبد العزيز على نجد تمامًا، وحينما تتوفر له العناصر اللازمة لحكم قوي ثابت - حينئذ - يمكن إجراء اتفاقية معه، وكان بعض السياسيين البريطانيين يتخوفون من طموحات عبد العزيز التوسعية التي لا حدود لها، كما كانوا يخشون تعكر صفو العلاقات مع العثمانيين.

وبعد تقارير متوالية من الوكيل السياسي في البحرين كابتن " بريدكس" وعضو حكومة الهند ميجور (برس كوكس P. Cox) جاءت إجابة الحكومة البريطانية وخلاصتها أنها حريصة على علاقات الصداقة مع عبد العزيز مادام يحافظ على مصالحها، وأنه لا ضرورة حاليًا لإعطائه وعدًا بالحماية، وقد نقلت هذه الإجابة لعبد العزيز شفهيًا. وهكذا نجد أن البريطانيين كانوا يخشون - بل ويتلافون - التورط في قلب الجزيرة العربية، كما أن البعض كان يرى أنه من غير المعقول أن تؤيد بريطانيا عبد العزيز في الوقت الذي تعترف فيه بالسيادة العثمانية على الأحساء، ولذلك لم يعد عبد العزيز إلى تجديد مطالبه حتى نهاية سنة 1325هـ/1907م، وعلى الرغم من خيبة أمله في الموقف البريطاني فإنه لم يظهر أي انزعاج أو رفض - على حد تعبير بعض الوثائق -.

إلا أن مما أفاد عبد العزيز أن بريطانيا كانت تغض الطرف عن الأسلحة التي كانت ترده عن طريق سواحل الخليج، ووقوفها ضد تغلغل العثمانيين في الخليج، وفي الوقت ذاته كانت تعتبر الحدود الشرقية للإمارة السعودية داخله ضمن حمايتها نظرًا إلى دخول كثير من المشيخات الشرقية في معاهدات مع بريطانيا. كما استفاد عبد العزيز من التنافس الذي كان بين بريطانيا والعثمانيين دون أن يجاهر أحدهما بالعداء، ولذلك نجحت سياسة عبد العزيز في أن يجنب إمارته مما يعطل نموها، كما أنه لم ييأس من طلب ود البريطانيين فأبقى باب التفاهم مفتوحًا، وظلت الحال على ذلك حتى عام 1331هـ / 1913م.

والجدير بالذكر - فيما يخص إقليم الأحساء - أن هذا الإقليم كان قد دخل تحت سيطرة آل سعود منذ قيام إمارتهم الأولى جزءًا من نجد، فكان السعوديون لا يعتبرون الأحساء من توابع نجد فحسب بل كانوا يعتبرون الاستيلاء عليها من دواعي أمنهم.

وفي محاولاته الجادة لاسترداد الأحساء، استطاع عبد العزيز أن يستميل قبائل العجمان الأعداء الألداء لبني خالد حلفاء العثمانيين، كما أنه استطاع في سرية تامة الوصول إلى تفاهم ودي مع بعض الشخصيات العثمانية في الأحساء، ومما ساعد عبد العزيز أيضًا، أن بريطانيا كانت تسعى - آنذاك - إلى إخراج العثمانيين من منطقة الخليج

والعراق، فضيق عليهم الخناق مما أضعف العثمانيين في منطقة الأحساء. كما أن والي البصرة العثماني قد سحب معظم أفراد الحامية في الأحساء إلى جهات أخرى مشتعلة. إضافة إلى الظروف السيئة التي كانت تعيشها الحامية العثمانية هناك، كما أن والي البصرة العثماني قد سحب معظم أفراد الإحسائيين وخاصة العلماء، وكانوا يشكون لعبد العزيز من ظلم العثمانيين ويشجعونه على الاستيلاء على إقليم الأحساء؛ حيث إن الدولة العثمانية قد تنازلت عن سواحل الخليج بما فيها إقليم الأحساء. هذا فيما يخص العوامل المساعدة على تسهيل استيلاء عبد العزيز على إقليم الأحساء. أما فيما يخص الدوافع الخاصة بآل سعود، فإن عبد العزيز وجد نفسه محصورًا بين البريطانيين والعثمانيين في منطقة داخلية رملية لا منفذ لها للخارج. بالإضافة إلى أن وجود ميناءي القطيف والعقير يعطي إقليم الأحساء أهمية اقتصادية كبرى، إلى جانب غنى الإقليم رعويًا وزراعيًا، مع قلة الموارد الطبيعية في أقاليم نجد الأخرى، وأن امتلاك هذه الأقاليم الغنية بموانيها وبخاصة العقير سوف يوفر مصدرًا ذا قيمة عظيمة لإيرادات الدولة التي كانت حتى ذلك الوقت فقيرة للغاية.

هذا إلى جانب الدافع الأمني الذي كان من الأسباب الرئيسة التي دعت عبد العزيز للعمل على استرداد الأحساء، وكان من أهم دواعي الأمن رغبة عبد العزيز في الاعتماد على نفسه في مسألة الإمدادات العسكرية وبخاصة السلاح، وفوق هذا وذاك فإن عبد العزيز كان يأمل من خلال استرداد الأحساء وضمها إلى إمارته أن يرتفع مستوى المجتمع النجدي؛ وذلك نظرًا إلى احتكاكهم بالجاليات الأجنبية المختلفة، حيث يسهم الإحسائيون في مشروع توطين البدو واستقرارهم الذي بدأه عبد العزيز، إلى جانب أنه سيتمكن من تجنيد عناصر حضارية في جيشه بدلاً من البدو الذين كان يعاني من طباعهم وأمزجتهم المتقلبة.

اعتمد عبد العزيز في استرداد الأحساء على عاملين: سياسي وعسكري، فعمل على تهيئة الجو سياسيًا من خلال معاودة الاتصال بالبريطانيين بواسطة الشيخ مبارك الصباح حتى استطاع إقناع البريطانيين بذلك الأمر، كما استمال القادة في بغداد والبصرة وحائل والحجاز، ولطف الجو بينه وبينهم، ثم بدأ في التجهيز العسكري وقام ببعض الإغارات على بعض القبائل مثل قبيلة بني مرة؛ وذلك للتمويه على العثمانيين.

دخول الأحساء:

في جمادى الأولى 1331هـ/ أبريل 1913م تحرك عبد العزيز نحو الأحساء فاجتاز صحراء الدهناء حتى وصل إلى مشارف الهفوف، وحينئذ كتب عبد العزيز إلى زعماء الأحساء يؤمنهم على أنفسهم ويطلب منهم التزام منازلهم في أثناء الهجوم، ويبدو واضحًا أن ابن سعود لم يكن يختار وقتًا أفضل أو يقوم بهذا العمل بمهارة أكثر حيث يبدو أنه حصل على مساندة الشخصيات المسئولة في الأحساء ذاتها.

وفي ليلة 6 من جمادى الأولى 1331هـ / 13 من مايو 1913م بدأ هجومه على الهفوف فهدموا أسوار الهفوف، واستولى عبد العزيز على نقاط الحراسة، فأمر عبد العزيز أحد رجاله ليعلن في الناس "أن الملك لله ثم لعبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل" فاطمأن الناس وسارع بعضهم إلى الانضمام إليه، وأمن عبد العزيز خروج الجنود العثمانيين بعائلاتهم وأسلحتهم الشخصية، أما المدافع والذخائر فقد استفاد منها في استرداد

القطيف التي استسلمت من دون مقاومة حيث بايع أهلها عبد العزيز.

وبذلك تم استرداد الأحساء الذي لم يكلف عبد العزيز إلا قليلاً من الوقت وبأقل خسارة في الرجال.

وقد نتج عن استرداد الأحساء أن عبد العزيز قد صار على اتصال مع العالم الخارجي، وأصبح من أمراء الخليج العربي إلى جانب أنه أمير من أمراء وسط شبه الجزيرة.

ونظرًا إلى أهمية الأحساء؛ فقد عين عليها عبد العزيز ابن عمه القوي الأمير عبد الله بن جلوي الذي أدار شؤونها بكل حكمة وقوة، كما عين على القطيف عبد الرحمن بن سويلم مكافأة لآل سويلم الذين وقفوا معه بكل إخلاص.

ومن نتائج استرداد الأحساء - أيضًا - انتشار الأمن في ربوع الأحساء وأمن الإحسائيون وغيرهم على أنفسهم وممتلكاتهم وأعراضهم فترتب على ذلك ازدهار تجاري واقتصادي عاد بالفائدة على عبد العزيز ودولته.

وهكذا بسط عبد العزيز سلطانه على الأحساء وقد أقرت الدولتان المتنافستان -بريطانيا والدولة العثمانية- ذلك الوضع، حيث قوبل هذا الحدث في الدوائر السياسية العثمانية بشيء من الهدوء، وحيث لم يكن العثمانيون في وضع يسمح لهم باستخدام القوة مع عبد العزيز لذلك فضلوا أسلوب الوساطة للوصول إلى حل مرض؛ حيث وسطوا الشيخ مبارك بينهم وبين عبد العزيز.

وفي خضم المحاولات العثمانية لإيجاد صيغة تفاهم مع عبد العزيز كان مؤتمر الصبحية في 4 من مايو 1914م، حيث توصل الطرفان إلى اتفاق ينص على نقاط كان من أهمها:

- منح عبد العزيز ولاية نجد له ولأبنائه من بعده.
- منح حق التصرف لعبد العزيز في الأحساء لمدة عشر سنوات، ويجوز تجديد المدة.

وبعد هذه المعاهدة أصدر السلطان العثماني فرمانًا يقضي بمنح عبد العزيز لقب والي نجد والأحساء، مع سلطات واسعة، وهكذا أصبح عبد العزيز بمقتضى تلك المعاهدة مالكًا لنجد والأحساء.

وكان لابد أن يحدث استيلاء عبد العزيز آل سعود على الأحساء بعض الأثر وردود الأفعال في شبه الجزيرة العربية، فمثلاً أصبحت الكويت جارًا ملاصقًا لحدود إمارة نجد من جهة الشمال الشرقي، أما قطر فقد ظلت على علاقة طيبة مع عبد العزيز آل سعود، إلا أن هذه العلاقة - بعد استرداد الأحساء- أصبحت تميل إلى التدهور، ويعود ذلك إلى موقع قطر الاستراتيجي بالنسبة إلى الأحساء، وخوف الشيخ جاسم من أن يحل النفوذ السعودي محل النفوذ العثماني، وبعد موت الشيخ جاسم عادت العلاقات مرة أخرى إلى المودة والهدوء.

أما مشيخات الساحل المهادن وعمان فقد كان بعضها يموج بالاضطرابات والفتن خاصة في عمان؛ حيث كانت هناك حركة مناوئة لسلطان عمان فيصل بن تركي، وقد كان بإمكان عبد العزيز التدخل في ذلك الوقت السانح، إلا أنه كان منشغلاً بأمر الأحساء وتثبيت موقفه. وقد كان الأمراء والمشايخ يخشون أن يفكر عبد العزيز في استرداد هذه المناطق التي كانت - يومًا ما - تحت سيطرة آبائه وأجداده.

وهكذا انتقلت الأحساء من ولاية البصرة إلى سيطرة عبد العزيز وإمارة نجد.

ثانيًا - مرحلة الاستقرار وبناء الدولة:

1 - مشروع توطين البدو:

بعد استقرار الأمر لعبد العزيز، عمل على تنفيذ مشروع حضاري يقضي بنقل البدو من حياة الترحل والانتقال إلى حياة الاستقرار والتوطين في القرى والهجر، وذلك في المجتمع النجدي.

فقد أدت ظروف متعددة إلى أن تكون منطقة نجد من أكثر المناطق الإسلامية التي لم تنعم بالتطور الاجتماعي أو الاقتصادي؛ وذلك نظرًا إلى بعدهم عن مركز الثقل السياسي سواءً في الشام أو في بغداد، بعد عهد الخلفاء الراشدين.

فلذلك كان أهل نجد بعيدين عن مقومات الحياة الحديثة، فقد كانوا رعاة يسكنون بيوت الشعر إلى جانب أشباه الرعاة الذين كانوا يعملون في جمع المحاصيل الزراعية. وبالطبع لم يكن المجتمع النجدي خاليًا من الحضر إلا أن نسبتهم كانت أقل من هؤلاء فبعضهم يرى أن الحضر كانوا ربع سكان نجد.

فنجد أن بعض فئات المجتمع النجدي كانوا من الحضر الذين عملوا في التجارة وصيد اللؤلؤ والزراعة ومشتقاتها، وبعض الصناعات اليدوية البسيطة والحرف التي تخدم البيئة.

ففي الناحية السياسية كان البدو لا يتقيدون بأي ولاء للسلطات المركزية، بل كان الارتباط السياسي بالنظام القبلي الذي لعبت زعاماته المحلية دورًا مهمًا في تكوين مملكة عبد العزيز.

و من أهم ظواهر ارتباط البدو مع الحاكم كان دفعهم للزكاة والخراج والاشتراك في الجهاد. إلا أنهم مع ذلك لم يكونوا ملتزمين بهذا الأمر، خاصة إذا ضاقت بهم الأحوال.

وإذا تناولنا المستوى الثقافي في المجتمع النجدي، فلم يكن هناك سوى الاجتهادات الفردية في تنظيم حلقات القرآن الكريم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة في كتاتيب صغيرة.

وكان ذلك بالطبع في المدن والقرى، أما البادية فلم يكن لها ولا لأهلها حظ في هذا المجال. فحياة التنقل والظعن لم تكن تمكنهم من الاستفادة من هذه الحلقات التي كانت تُعقد غالبًا في المساجد.

وكان الغرض من مشروع توطين البدو هو إيجاد مجتمع واعٍ؛ مما ساعد - فيما بعد- على تأسيس جيش عبد العزيز، وتجمع المصادر على أنه لا أحد من الأمراء ولا من الشيوخ العرب سبق عبد العزيز في هذا الاتجاه.

وقد بدأ عبد العزيز مرحلة سرية من المشروع؛ خوفًا من أن يفسر على أنه مشروع سياسي عسكري، وليس مشروعًا تطويريًّا حضاريًّا.

فوضع عبد العزيز خطة عامة لتنفيذ المشروع كان على رأسها:

- بناء المهاجر.
- تكوين جماعة الإخوان.
- الحد من الفوارق في شبه الجزيرة.

فبدأ ببناء المهاجر، ورغّب البدو في الاستقرار فيها على أساس شبهها بهجرة الرسول ﷺ، فأجزل لهم عبد العزيز العطاء ترغيبًا لهم في الحياة الجديدة، وفي الوقت ذاته القضاء على حياة البداوة، وتطبيع أهلها على الزراعة والفلاحة وإقامة الحواجز.

فوضعت الخطة بذكاء شديد لإبعادهم عن كل أنواع الحياة التي كانوا يعيشونها من ترحال وسلب ونهب وعدم التزام بالقانون وعدم الطاعة للحاكم. وكانت الخطة تعمل على زيادة الأراضي المزروعة لاستقطاب مزيد من البدو، فكثرت الواحات الزراعية الحضارية في أماكن عدة؛ مما كان سببًا في حياة

الاستقرار التي أدت إلى مزيد من التصاهر بينهم.

ولم يكن هذا الأمر بالسهل؛ فقد وجد مقاومة شديدة من بعض القبائل خاصة في الشمال وقبائل العجمان والأحساء.

وقد عمل عبد العزيز جاهدًا ليصل إلى هدفه وهو استقرار البدو في المهاجر، ولم يكن الأمر بيده وحده، بل استشار فيه أولاً أهل المشورة والعلم والخبرة في هذا المجال وعلى رأسهم والده الإمام عبد الرحمن، وكان ذلك سببًا في أن ينحو المشروع منحًى دينيًا. وكان ذلك في اجتماع عقد في 1328هـ/1910م فكان هذا التاريخ هو بداية دراسة المشروع.

وتمت أول هجرة - على الأرجح - في عام 1331هـ/1913م وهي هجرة الأرطاوية، ومنهم من قال إنها كانت في عام الاجتماع ذاته 1328هـ/1910م.

فيمكن القول إن الأرطاوية كانت أول هجرة، وهي بقعة كانت مهجورة على أطراف القصيم، فكان من المؤسسين لها قبيلة مطير؛ حيث أشرك معهم عبد العزيز عددًا من فلاحي المناطق القريبة لتدريبهم على أعمال الزراعة، فكانت تلك أول حاضرة مزج فيها عبد العزيز بين البدو الرحل والفلاحين المستقرين، ولم يجعل الرباط بينهم القبيلة، بل الدين والطاعة للإمام عبد العزيز والانتماء.

2 - تكوين جماعة الإخوان:

(الإخوان) كلمة أصبحت تطلق على من سكنوا الهجر من البدو والفلاحين. إلا أن المدلول العميق للكلمة كان يعني أفراد جيش عبد العزيز. فشمل المعنى إلى جانب المعنى الديني معاني أخرى مثل النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان عبد العزيز يعني بلفظ (الإخوان) معاني دينية وحضارية.

لذلك بذل جهدًا مضنيًا مع البدو في سبيل إنجاح مشروع استقرارهم، حتى أنه اضطر إلى استعمال (المطاوعة) رجال الدين على تطويع البدو وترويضهم.

وكان عبد العزيز يقوم بزيارة البدو والفلاحين الذين كانوا أول دفعة في الأرطاوية ويشجعهم على الصبر والاستمرار في تقبل الحياة الجديدة.

وتحولت الهجرة الصغيرة إلى قرية ثم مدينة، وأصبح الأهالي شديدي الاعتزاز بلقب الإخوان. ونجح المشروع ونجح عبد العزيز في أن يصنع من هؤلاء البدو الرعاة محاربين أشاوس فرسان التوحيد.

وما زال عبد العزيز في همته العالية نحو المشروع حتى استطاع أن يجذب قبائل كبيرة مثل قبيلة مطير بأجمعها، وعلى رأسهم فيصل بن سلطان الدويش الذي أصبح من رؤوس الإخوان بعد أن كان من أعتى المحاربين المحافظين على البداوة وتقاليدها. فكان هذا نصرًا آخر لعبد العزيز في هذا المنحى.

وتوالى دخول القبائل في هذا المشروع الحضاري، فلم يمض على المشروع عام حتى أصبح عدد الهجر حوالي 500 هجري.

وكان هم عبد العزيز إبعادهم عن التعصب القبلي وإدماجهم جميعًا في الوطن الجديد. فبلغ عدد جنوده بعد مرور خمس سنوات على بداية مشروع الإخوان ما يربو على خمسين ألفًا.

وقد اعتمد عبد العزيز في إنجاح المشروع على الجوانب الدينية أكثر من الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.فاعتمد في ذلك على المثقفين ورجال الدين الذين قاموا بترغيب البدو

وإقناعهم، فقد كانوا العامل الفعال في نجاح المشروع بالرغم من وجود بعض الهيئات وأوجه القصور وأوجه الاختلاف والخلاف.

وكان لدى الإخوان بعض الآراء منها، أنهم كانوا يرون أنفسهم جند الله في الأرض وأن بقية البدو الذين لم يدخلوا في زمرة الإخوان هم إخوان الشيطان، كذلك سولت لهم أنفسهم إهمال مقومات الحياة والعمل والإنتاج.

إلا أن عبد العزيز استطاع أن يتدارك الأمر قبل استفحاله وأن يعالج الأمر، فدعا إلى مؤتمر في الرياض؛ حيث دعا إليه رجال الدين وزعماء القبائل والعشائر، وقد خلص مؤتمر الرياض إلى وضع الأمور في نصابها في مسألة تكفير غير الإخوان.

ففي الجوانب الدينية أبلى رجال الدين بلاءً حسنًا، وعلى رأسهم هيئة كبار العلماء التي كان يتزعمها عبد العزيز بنفسه بصفته إمام السلفيين، وهذه الهيئة كانت مسؤولة عن تعيين العلماء والفقهاء وأئمة الشرع والمسؤولين عن تطبيق الشريعة السمحة ووضع البرامج الدينية الثقافية.

وإلى جانب هؤلاء كان خطباء المساجد وأئمتها يقومون بدورهم في حلقات العلم في المساجد وإلقاء الدروس للكبار والصغار. أما المطاوعة فقد كانوا مدرسين يجوبون القرى والهجر لنشر المبادئ السلفية وتثقيف البدو.

أما الجوانب الاقتصادية فقد عمل عبد العزيز قدر طاقته على معالجة مسألة الفقر والجوع التي كانت ضاربة في المجتمع النجدي، فكان عبد العزيز يحاول أن يعالج هذه المشكلة؛ حيث كان يوزع العطايا على الجياع المتكدسين أمام قصره في الرياض.

ولذلك كان لابد لعبد العزيز أن يوجه اهتمامه نحو الاعتناء بالهجر اقتصاديًا، وتأمين بعض مستلزمات الحياة من أموال وحبوب وآلات زراعية، فبذلك استطاع عبد العزيز أن يتغلب جزئيًّا على مسألة الفقر والجوع. وكان ذلك من خلال بعض المساعدات والأعطيات التي كان يخص بها سكان الهجر من الإخوان، وكانت تتمثل في:

1 - الشرهة: وهي ما كان يدفعها من خزانته الخاصة للجنود المرابطين في ميدان القتال، أو المدعوين لزيارته، إضافة إلى ما كان يدفعه لزعماء القبائل وأعضاء وفودهم.

2 - القاعدة: حصص مالية لأفراد الهجر، وكانت تصرف من بيت المال. ولا تنقطع بل تدفع سنويًا من دون تجديد الأسماء.

3 - البروة: وذلك بأن يعطى المستحق سندًا خاصًا لصرفها وقد تكون مالية أو عينية، وكانت تدفع من عامل الزكاة.

4 - المعونة: وهي لا تتقيد بزمن، وتكون غالبًا لمصائب الدهر التي تحدث للأفراد، أو مساعدة لشراء فرس أو بيت أو سداد دين.

هذه الأعطيات لم يكن عبد العزيز وحده هو الذي يقررها، بل كان يستعين بمجلس مستشاريه من كبار شيوخ القبائل.

وبهذه الطريقة وهذا النظام الاقتصادي استطاع عبد العزيز أن يجعل سكان الهجر يبرزون اقتصاديًّا كطبقة وسطى، وأصبحت فئة جديدة تعيش مستوى متوسطًا بين البدو الذين كانوا يعيشون فقرًا مدقعًا وبين طبقة التجار الذين كانوا يعيشون رغدًا من العيش في الحضر.

والجدير بالذكر أن سكان الهجر لم يمارسوا المهن مثل التجارة والحدادة إلا حرفة البناء التي كانوا يزاولونها تكريمًا لسيدنا إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام اللذين مارسا البناء في البيت الحرام.

ومن أهم الأهداف التي رمى إليها عبد العزيز بمشروع الإخوان أنه كان يأمل في الارتقاء بهم اجتماعيًا وتغيير أنماط حياة البدو وتقاليدهم. وأن يغرس فيهم حب حياة الاستقرار والولاء والانتماء للدولة. وبذلك يزول العداء الذي كان بين القبائل.

فعمل عبد العزيز على أن تخدم كل الجوانب الحياتية بعضها بعضًا في عملية التحضر الاجتماعي التي كان يسعى إليها، فالناحية العسكرية تؤدي إلى تطوير النزعة الفطرية للحرب - والتي كانت لدى البدوي - إلى نزعة جماعية متحضرة في جيش واحد له أهداف في زمن الحرب وكذلك في زمن السلم على حد سواء. وكذلك الجوانب الدينية كان لها الأثر الكبير في إنجاح التحضر الاجتماعي.

وقد أدى مشروع الهجر إلى إيجاد تضامن اجتماعي بين السكان، فظهرت فيهم ظاهرة مساعدة الآخر في النوائب ووقت الحاجة، متكاتفين في ذلك السعي متعاونين جميعًا، فأصبح بينهم تكافل اجتماعي واضح حققه عبد العزيز بمشروعه الحضاري.

كما أن هذه التجربة قد أضفت نوعًا من حميم العلاقات بين الأفراد، فأضحى التعاون والتآخي في ظل المجتمع الجديد مسؤولية اجتماعية عمل الجميع على تحملها.

ومن مظاهر ذلك التحضر الاجتماعي أن أصبح الأمن والحفاظ على الأمانات وحقوق الغير من أبرز ما حققه المشروع الحضاري. وإمعانًا من عبد العزيز في ترسيخ مبدأ الأمن الاجتماعي وضمان سيره على نمط حضاري راق، عمل على إقامة مخافر للحيلولة دون تهديد الأمن. وكانت المحاكمات لمن يهدد الأمن حسب أحكام الشريعة.

كل هذه الجوانب الحضارية التي حققها عبد العزيز في الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية كان لابد لحمايتها والذود عنها، من قوة عسكرية فهي صمام الأمان لكل هذه التحولات الحضارية.

فكانت الحاجة ماسة إلى قوة عسكرية حديثة تتوافق مع المتطلبات العصرية وأساليبها.

ونظرًا إلى صعوبة الاعتماد على الحضر - مع شدة ولائهم لعبد العزيز - حيث كان من الصعوبة ترك زراعتهم وتجارتهم وحرفهم والانخراط في جيش عبد العزيز للقتال في التخوم النجدية، فقد كان على عبد العزيز أن يعتمد في هذه المرحلة على البدو وقوتهم وشهامتهم وولائهم له، فرأي أن يحول البدو إلى جيش قوي وقوة عسكرية ضاربة من خلال استغلالهم الاستغلال الصالح، وتغيير بعض صفاتهم إلى الأحسن، خاصة وأنه كان ينوي السفر بجيشه إلى مسافات طويلة وتخوم بعيدة. لذلك عمل عبد العزيز على تسخير كل طاقاته ليصنع من البدو هذه القوة الضاربة.

ونجح في ذلك نجاحًا تشهد له مصادر التاريخ؛ حيث أصبحت له قوة لم تتوافر لأي إمارة ولا مشيخة من جيرانه، حيث قيل: إن عبد العزيز كان في مقدوره أن يجمع ويجند 76,000 جندي متى ما دعت الحاجة.

فكانت نظرة عبد العزيز ثاقبة في الاتجاه نحو البدو في التجنيد، إلى جانب أن تجنيد الحضر كان سيعطل الأعمال التجارية والزراعية. وقد نجح عبد العزيز في جعل البدو يألفون النظام العسكري وتحويلهم من التقاتل فيما لا طائل من ورائه إلى قتال الأعداء؛ مما أسهم في تكوين دولة عبد العزيز التي كان يصبو إلى إنشائها.

وقد صنف عبد العزيز جنوده إلى أربعة أنواع:

1 - أهل العارض: وهم أقرب الجند إليه من حضر الرياض ومن بدو السهول والسبعان من بادية العارض، فكانوا أسرع الناس إلى الجهاد تحت شعار النخوة، لذلك تم تكليفهم بأمور ثلاثة هي:

(أ) رجال الحرس والخدم (الخويا).

(ب) أصحاب المراتب والوظائف الدينية والعسكرية مثل: أمير الجماعة وأمير السرية وصاحب الزكاة وصاحب بيت المال وغيرهم.

(ج) أهل الجهاد: وهم من يحملون السلاح، سواء للحراسة أو للقتال في المعارك.

2 - أهل الحواضر والمدن: وهم سكان القرية أو المدينة، ويكونون في القتال على يمين أهل العارضة وشمالها ، ولكل قرية شعار.

3 - أما أهل البحر فكانوا قوة عبد العزيز العسكرية، وكانوا من المتطوعين أو المليشيا، وكانوا على الولاء حتى الموت، وكانوا لا يتخلفون عن الجهاد في سبيل الله على أساس أن التخلف جناية وخيانة.

4 - أهل البدو: وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل مُفاده: ما موقف البدو من مشاريع التوطين؟

وللإجابة عن ذلك نقول في البداية إن البدو الذين نعنيهم هم الذين رفضوا التوطين أو الانخراط في جماعة الإخوان، وقد رأى عبد العزيز الاستفادة منهم فقام باستخدامهم في القتال بحذر ويجعلهم في الذود عن قبائلهم؛ حتى يضمن استمرارهم في القتال وعدم انسحابهم، وكان يستعملهم في الاستطلاع والاستخبار؛ لأنهم كانوا مازالوا على طبيعتهم البدوية لا تحوم حولهم الشبهات.

وكان لمشروع التوطين مدلوله السياسي حيث ظهرت حركة التوطين معاصرة لميلاد حركة النهضة العربية التي أرادت أن تستقطب عبد العزيز، إلا أنه رأى عدم التورط في سوريا أو العراق، بل التركيز على النهوض بمنطقة نجد والأخذ في توسيع إمارته ونهضتها والعمل على بنائها وتطويرها. فكان يعمل على أن تأخذ إمارته مكانتها السياسية خارج حدودها، فعمل على ذلك من خلال تطوير أحوالها السياسية وتحويل البدو إلى الولاء للدولة دون القبيلة، والولاء للحاكم والزعيم السياسي وهو عبد العزيز آل سعود. وقد استطاع أن يشربهم المفهوم السياسي عن طريق الجوانب الدينية.

نجح عبد العزيز في جعل الرياض قبلة سياسية لكل النجديين وهو الحاكم والإمام الشرعي؛ مما حدا بالبدو وسكان البحر والحضر كلهم أن يلتزموا بالولاء أولاً لله، ثم لعبد العزيز، وفي المرتبة الثالثة الولاء للقبيلة.

وقد تضافرت عوامل متعددة لإنجاح مشروع توطين البدو من أهمها، أن عبد العزيز كان يرى في المشروع مستقبله ومستقبل دولته؛ حيث كان يعلم أن نجاح المشروع يتوقف عليه مستقبل الجزيرة العربية.

فلذلك استغل عبد العزيز كل الوسائل المتاحة لإنجاح المشروع، والمضي قدمًا في تنفيذ مخططه الرامي إلى توحيد الجزيرة العربية.

د. عبد الله بن سراج عمر منسي
جامعة الملك سعود

المصادر والمراجع

1 - المراجع العربية:

- أرسلان، شكيب (الارتسامات اللطاف).
- أنيس، محمد: الدولة العثمانية والمشرق العربي، 1914-1415م، القاهرة.
- برح، محمد عبد الرحمن: دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، 1974م.
- بيرجر، مورو: العالم العربي اليوم، ترجمة محي الدين محمد.
- بيسون، إيف: ابن سعود ملك الصحراء تأسيس المملكة العربية السعودية، ترجمة وتعليق د. عبد الله الديلمي، د. عبد الله الربيعي، الرياض 1419هـ-1999م.
- تويتشل (ك.س) : المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية، تعريب شكيب الأموي، بيروت، 1953م.
- جاسم، نجاة عبد القادر: العثمانيون وشمال شبة الجزيرة. 1840-1909م، رسالة دكتوراه من جامعة عين شمس، 1976م.
- جمعة، إبراهيم: الأطلس التاريخي للدولة السعودية، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز 11 ، الرياض.
- رحمو، محمد إبراهيم: أضواء حول الإستراتيجية العسكرية للملك عبد العزيز وحروبه ط2، الرياض، 1986م.
- الرشيد، عبد العزيز: تاريخ الكويت، بيروت، 1971م.
- الريحاني، أمين: تاريخ نجد الحديث وسيرة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود. ط1، 1980م.
- الريحاني، أمين: ملوك العرب، ج2، بيروت، 1924م.
- الزركلي، خير الدين: شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، ج1، ط1، بيروت 1390هـ/ 1970م.
- السعدون، خالد محمود: العلاقات بين نجد والكويت، 190-1922م، الرياض، 1983م.
- سعيد، أمين: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكتب العربية. بيروت (د.ت).
- سعيد، أمين: سيرة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، بيروت، 1384هـ/1966م.
- الشملان، سيف مرزوق ، من تاريخ الكويت (ذات السلاسل، الكويت ط2 1604هـ/1986م).
- صايغ، أنيس: الهاشمون والثورة العربية الكبرى، بيروت، 1966م.
- صايغ، أنيس: مفهوم الزعامة السياسية.
- الصوّاف، فائق بكر: العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز في الفترة ما بين 1876-1916م. مكة المكرمة، 1978م.
- أبو علية، عبد الفتاح حسن: الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز، الرياض 1396هـ/1976م.
- فلبي، جون: تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية "تعريب عمر الدايأيروي" (بيروت، د.ت).
- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، (1840-1914م)، ط1، القاهرة 1966م.

- كيلي، جون ب: الحدود الشرقية للجزيرة العربية. ترجمة محمد أمين عبد الله، الكويت، 1968م.
- لوريمر، ج.ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج3.
- محمود، حسن سلمان ، وسيد محمد إبراهيم: المملكة العربية السعودية في إطار تاريخ الوطن العربي الكبير في العصور الحديثة، القاهرة (د.ت).
- مختار، صلاح الدين: تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها. الجزء الثاني، بيروت، دار كتب الحياة، 1957م.
- ميشان، بنو: عبد العزيز آل سعود مسيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة عبد الفتاح ياسين بيروت، 1965م.
- الأنصاري، محمد بن عبد الله بن عبد المحسن: تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، ط1، الرياض، 1960م.
- نتج، أنتوني: العرب وانتصاراتهم وأمجاد الإسلام، ترجمة راشد الديراوي، القاهرة 1974م.
- النجار، مصطفى عبد القادر: التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، 1897-1925م القاهرة، 1970م.
- بن هذلول، سعود: تاريخ ملوك آل سعود، الرياض، ط2، 1380م.
- الهنيدي، حسين محمد عبد الله: عبد العزيز آل سعود وتكوين المملكة العربية السعودية رسالة دكتوراه مجازة ولم تنشر بعد، جامعة الأزهر - قسم التاريخ والحضارة 1315/1319هـ - 1902-1932م.
- هيكل، عبد العليم علي عبد الوهاب: العلاقة بين عبد العزيز بن سعود وجماعة الإخوان 1912 - 1930م، رسالة ماجستير، آداب عين شمس، 1976م.
- وهبة، حافظ: جزيرة العرب في القرن العشرين، ط5، القاهرة، 1967م.
- وهبة، حافظ: خمسون عامًا في جزيرة العرب، ط1، القاهرة، 1960م.
- يحيى، جلال: العالم العربي بين الحربين. (دار المعارف د.ت).

2 - الدوريات:

- جريدة أم القرى، العدد 6، تاريخ 4، 5 من جمادى الأولى، 1349هـ - يوليو 1930م.
- جريدة أم القرى، العدد 287، السنة السادسة، 6 من يونيو 1930م.
- جريدة أم القرى، العدد 289، السنة السادسة، 20 من يونيو 1930م.
- جريدة أم القرى، العدد 291، السنة السادسة، 4 من يونيو 1930م.
- جريدة الأهرام: ع 1621، السنة 56، الاثنين 20 من شعبان 1348هـ / الاثنين 5 من يناير 1930م.
- مجلة دارة الملك عبد العزيز، العدد 3، السنة الثالثة، شوال 1397هـ / سبتمبر 1977م.
- مجلة دارة الملك عبد العزيز، العدد 4، السنة الأولى.
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 4، السنة 2، عام 1395هـ/1976م.
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 5، السنة 2، عام 1395هـ/1976م.
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: ع4 س3، الكويت.

3 - المراجع الأجنبية:

Unpublished English Documents:

- British Foreign Office Documents, 19512196, 22nd of April, 1904.
- Del. Rush A. "Ruling Families of Arabia: Saudi Arabia P. SS the Royal Family of Al-Saud" Archive Edition, Vol. 1. 1991.
- Documents of British Government in India: R: L P& S/ 180. B.
- Documents of British Government in India: R: L P& S/ 10/385. "Promises to AbdulAziz Al-Saud".
- Gour. Captain Ormizi. "Ibn Rasheed in Hail and his Relationship with other Arab States": A Memorandum of British Ministry of War. M. E. C. No: 15. 21st of January, 1918.
- India Office Record: L/P & S/ 18. B.

English Books and Researches:

- Al-Jazairi. Mohammad. Saudi Arabia Diplomatic History. University of Utah, 1970.
- De Gruy. Gerald. Arabia Phoenix. London: 1946.
- Dickson. H. R. P. Kuwait and Her Neighbors. London: Allen and Unwin, 1956.
- Habib. Johns S. The Ikhwan Movement of Najd its Rise, Development, and Decline. Michigan: University of Michigan. (Ph, D. Microfilm, p. 10-21. 613. Library of Congress).
- Hegrth. David. The Desert King Ibn Saud: His Arabia. London: 1964.
- Smally. W. F. World: Wahhabism and Ibn Saud. 1902.



الملك عبد العزيز آل سعود

المملكة العربية السعودية - الملك عبدالعزيز ١٣١٩-١٣٥١هـ (١٩٠٢-١٩٣٢م): مراحل توحيد البلاد

مراحل توحيد المملكة العربية السعودية من عام 1319 هـ : 1351 هـ

المصدر: أطلس المملكة التاريخي: دار الملك عبد العزيز،الرياض، 1421هـ - 2001 م

ثانيًا : الأوضاع العسكرية

بدايات قيام الجيوش الوطنية وأثرها في تدعيم نظام الدولة الحديثة

1 - مصـــر

اتجه محمد علي إلى فرنسا للاستعانة بها في تزويده بالضباط اللازمين لتكوين جيشه الجديد وتدريبه، فوفد إليه عدد كبير من الضباط الفرنسيين، أقدرهم وأعظمهم شأنًا الكولونيل سيف Seves (سليمان باشا الفرنساوي)، وهو يعتبر بحق مؤسس جيش مصر الحديث.

ونظرًا إلى خشية محمد علي من إثارة شكوك الدولة العثمانية فقد أبعد الكولونيل سيف إلى أسوان وزوده بألف من مماليكه الخاصين ليتولى تدريبهم هناك على النظم الحربية الحديثة بعيدًا عن عيون الباب العالي ورجاله. وقد خضع هؤلاء للنظام؛ لأنهم كانوا ملكًا خاصًا لمحمد علي، ولكنه عندما حاول تطبيقه على الجنود الآخرين، ثاروا ضده، ولم يستقر لهم حال إلا بعد أن وعدهم بعدم التعرض لنظمهم الحربية التي نشأوا عليها.

ومن هنا فكر محمد علي في استخدام الجنود السودانيين؛ لأنه قيل له بأن المصريين لم يستخدموا في الجيش منذ عصر الدولة البطلمية، حينما استعانت بالفرقة المصرية لمساعدة الجيش البطلمي في موقعة رفح عام 217 ق.م؛ ومن ثم فهم لا يصلحون للتجنيد.

كانت فكرة تجنيد السودانيين من الدوافع الأساسية لفتح السودان، ونتيجة لحركة التوسع في السودان أن تدفقت أعداد كبيرة من السودانيين على مدينة أسوان؛ حيث أقيمت لهم المعسكرات، واتخذت الإجراءات اللازمة لوقايتهم من الناحية الصحية.

ولكنهم على الرغم من ذلك لم يستطيعوا مقاومة المرض، وأخذوا يموتون بأعداد كبيرة؛ مما اضطر محمد علي إلى تجنيد المصريين، وذلك في فبراير 1822م.

ولم تكن مهمة الكولونيل سيف - في بادئ الأمر - سهلة ولا ميسورة، بل واجه صعوبات جمة وصلت إلى محاولة اغتياله. ولولا شجاعته ومقدرته، وحسن سياسته لما نجح في مهمته، حتى اضطر إلى اعتناق الإسلام تسهيلاً لعمله. ونظرًا إلى شدة الحرارة في أسوان، وبعدها عن العاصمة، وصعوبة المواصلات بينها وبين القاهرة حينذاك، وتعرض معظم الجنود للمرض، نقلت المدرسة الحربية إلى إسنا، واستمرت بها بعض الوقت إلى أن نقلت إلى أخميم، ومنها إلى الدخيلة بجوار أسيوط، ثم استقرت في الخانقاه قرب القاهرة.

التجنيد:

واجه محمد علي العديد من العقبات في تجنيد الفلاحين لمصريين، فارتباطهم بالأرض، وبعدهم عن الجندية مدة طويلة، دفعت البعض منهم إلى اللجوء لتشويه أجسادهم هربًا من التجنيد. وللقضاء على هذا الفعل المشين؛ قرر محمد علي قبول المشوهين، وكوَّن فرقة منهم لاستخدامهم في أعمال الحفر وتمهيد الطرق، والأعمال الحقيرة حتى يكونوا عبرة لغيرهم. ولشدة كراهية الفلاحين

للجندية كانت الحكومة تلجأ إلى جمعهم مكبلين بالحديد. ولهذا كثرت حوادث الفرار من الجندية في السنوات الأولى من استخدامهم في الجيش. وإلى جانب القوة سلك محمد علي مختلف السبل لترغيب الفلاحين في الجندية، وذلك عن طريق الوعظ والإرشاد، ومنحهم المرتبات والرعاية الصحية.

ومن العقبات الأخرى، الزراعة التي تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة، لا سيما في مواسم معينة. ولذا كان عليه أن يوفق بين التجنيد حينًا والزراعة حينًا آخر. زد على ذلك أن الطبقة التركية الأرستقراطية عارضت تجنيد المصريين؛ بحجة أن الجندية مهنة شريفة، وأن دخول المصريين فيها سيحط من قدرها. بالإضافة إلى خشيتهم من وضع السلاح في أيدي الفلاحين المغلوبين على أمرهم؛ مما قد يدفعهم إلى استخدامه ضدهم وتخليص البلاد منهم.

أما عن طريقة التجنيد فكان يكلف كل مدير (محافظ) مديرية بالعدد المطلوب منه، ويتولى توزيعه على العمد والمشايخ الذين يقومون بجمع الشباب وإرسالهم مصفدين في الأغلال إلى عاصمة المديرية من دون تمييز بين الأصحاء والمرضى، وبين الشباب والشيوخ. ومعنى هذا أن التجنيد لم يكن يسير على نظام معين ولا ترتيب ولا تسجيل للأسماء ولا اقتراع.

وبدأ تنظيم عملية التجنيد شيئًا فشيئًا، فمنذ أن أدخل كلوت بك الخدمة الطبية عام 1830م، أصبح الكشف الطبي يوقع على المجندين حيث يجمعون. ومع ذلك استمرت طريقة الجمع بالقوة سائدة حتى نهاية عصر محمد علي. والحقيقة أن التجنيد كان له أثر كبير على عامة الناس في مصر، فقد التحق بالجيش ما يربو على مائة ألف جندي من مختلف أقاليم مصر، بل لقد زاد هذا العدد عن الضعف.

وعندما ولي عباس الأول (1849-1954م) الحكم احتفظ بعدد كبير من الجنود أكثر مما حدده فرمان 1841م، وذلك لمحاولة الباب العالي سحب ما حصل عليه عباس من امتيازات بمقتضى الفرمان المذكور، فتوترت العلاقة بينهما؛ ولذا أمر بتجنيد الشباب من سن 18 - 22 عامًا بطريقة تشبه القرعة النظامية.

وصدر في مارس 1853م قانون جديد للقرعة العسكرية يسمح لمن يطلب في التجنيد أن يقدم بدله أحد العبيد أو المولدين وبذلك يعفى من التجنيد. وترتب على هذا القانون وقوع عبء التجنيد على الفقراء وحدهم؛ لأن في استطاعة الأغنياء ومتوسطي الحال تقديم البدل.

وفي عام 1274هـ / 1858م صدر أمر بتجنيد الأقباط لمساواتهم بالمسلمين، فلم يرحبوا به؛ لأنهم كانوا معفين من الجندية منذ الفتح العربي لمصر باستثناء المحاولة التي قام بها نابليون في أثناء الحملة الفرنسية. وفي عهد إسماعيل (1863 - 1879م) خضع للتجنيد المسلمون والمسيحيون واليهود، وكان الهدف من ذلك إلغاء أي امتياز يوجد الحسد والبغضاء بين رعايا الدولة.

وقد أعفي من الخدمة العسكرية العربان على حدود مصر الشرقية والغربية، وصدر هذا الإعفاء في عهد محمد علي مصحوبًا بتمليك الأراضي الزراعية التي يقومون على فلاحتها بأنفسهم، مع إعفائهم من الضريبة المقررة عليها، ومن السخرة كذلك. قامت الحكومة بكل ذلك لتحبب الحياة الحضارية إلى أقوام عاشوا حياتهم على السلب والنهب، ولربطهم بالأرض والحد من نشاطهم في التجول والترحال.

وكذلك أعفى طلبة الأزهر والمعاهد الدينية حفظة القرآن الكريم من التجنيد للحفاظ عليهم، وقد بلغ عددهم في عام 1878م نحو 137,545 طالبًا،

كما أعفى أهل مصر وبولاق القديمة والإسكندرية، أسوة بسكان الآستانة.

أما في السودان، فنظرًا إلى قسوة المناخ في بعض أجزائه، وتعرض الجنود المصريين للأمراض، كانت تلجأ السلطات المصرية إلى تكليف مشايخ القبائل بجمع العدد المطلوب في مقابل تنازلها عن 500 قرش من الضريبة المفروضة عليهم عن كل فرد يقدمونه. ويقومون بتدريبهم التدريبات الأولية، وبعد ذلك يرسلون إلى مصر لاستكمال تدريباتهم، على أن يعودوا بعد ذلك للخدمة في السودان.

كما كانت حكمدارية السودان تلجأ إلى تجنيد العبيد الذين يعرضون للبيع، وهذا إجراء سليم، فهو إلى جانب تزويد الجيش بطاقات جديدة، فهي تهيئ لهم في الوقت ذاته حياة جديدة منظمة، يتمتعون في ظلها بحياة شريفة، ومستقبل حر بعد قضاء الخدمة العسكرية.

وبعد أن ألغي الرق في عهد الخديو إسماعيل؛ تعذر تقديم العبيد بدلاً من المطلوبين للجندية، فاستعيض عن ذلك بتقديم بدل نقدي أسوة بالدول الأوروبية ولا سيما فرنسا، وأطلق علين اسم البدلية.

وكانت لتجنيد السودانيين حسنات عديدة، فقد أخرج الكثير من أفراد القبائل الضاربة بدارفور، وكردفان، ومديرية خط الاستواء من حالتهم البدائية الأولى، إلى حياة الاستقرار والنظام. فانخراطهم في صفوف الجيش المصري، وعملهم جنبًا إلى جنب مع زملائهم المصريين غيرا طباعهم، حتى إذا ما عادوا إلى أقوامهم بعد قضاء خدمتهم، كانوا رسل نور ومدنية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالجندية قد استغلت طبيعتهم الحربية وهذبتها وأخضعتها للنظم الحربية الحديثة؛ فأصبحوا من خيرة الجنود في ميدان القتال. هذا فضلا عن اشتراكهم في الدفاع عن بلادهم.

ولم تقتصر مهمة الجنود السودانيين على الدفاع فحسب، بل استخدموا في بناء المرافق العامة في السودان؛ من بناء الاستحكامات، ومد الخطوط الحديدية، وإصلاح الأراضي البور، وزراعة الأراضي الموجودة في حدود مناطقهم العسكرية واستثمارها. أي أن الجندية قد علمت هؤلاء الجنود فن العمارة والصناعة والزراعة، وأصبحت مصدر رزق وثروة لهم، فضلاً عن تعمير السودان وإصلاح أحواله.

ويمكننا القول بأن نظام التجنيد تميز بسمات خاصة، وهي:

السمة الأولى: أنه منذ بدء تجنيد المصريين في عام 1822م وحتى عام 1886م لم يعتمد في طلب المجندين على السجلات الرسمية، وإنما ترك في أيدي العمد والمشايخ، ولم يكونوا كلهم فوق مستوى الشبهات.

السمة الثانية: أنه وقع على كاهل الطبقات الفقيرة والمستضعفة والأرقاء، وهي التي لا تملك البدل النقدي اللازم للإعفاء، بينما أعفيت فئات أخرى - لا لسبب وجيه - وإنما لتقليد ما يتمتع به سكان استانبول، مثل إعفاء سكان القاهرة والإسكندرية.

والسمة الثالثة: هي طول مدة الخدمة في الجيش، واستخدام الجنود في أعمال السخرة مثل حفر قناة السويس وفي الأعمال العامة مثل شق الترع وإقامة الجسور مما أثقل كاهلهم.

المدارس الحربية:

إن إنشاء المدارس الحربية والمدنية، وكذلك المصانع والمستشفيات، كان الدافع الأساسي لها هو خدمة الجيش، فالجيش كان كل شيء في حياة محمد علي؛ إلى الحد الذي جعله يصبغ الوظائف المدنية

بالصبغة العسكرية، إذ كانت تلك الوظائف تحمل رتبًا عسكرية. وكانت مدرسة أسوان هي أولى المدارس التي أنشئت لتدريب الضباط والجنود على النظم الحربية الحديثة. ثم أتبعها في عام 1825م بمدرسة أخرى بقصر العيني لإعداد الطلبة لدخول المدارس الحربية والبحرية، ولكنها نقلت إلى أبي زعبل لتحل محلها مدرسة الطب.

أنشئت مدرسة البيادة (المشاة) لتخريج الضباط اللازمين لفرق البيادة في الخانكة، وضمت 400 طالب، وتولى نظارتها المسيو بولونيني Bolognini أحد ضباط نابليون بونابرت، وكان الطلبة يدرسون اللغات العربية والتركية والفارسية، إلى جانب الإدارة والتدريبات العسكرية.

أنشئت مدرسة الطوبجية (المدفعية) في طرة في وقت إنشاء مدرسة البيادة، وتولى إدارتها الكولونيل (الميرالاي) الإسباني دون أنطونيو دي سيجيرا Don Antoniu De Seguera ويعاونه في الإدارة أدهم بك، وضمت المدرسة 30 طالبًا من خريجي مدرسة قصر العيني الإعدادية. وكان طلبتها يدرسون اللغة العربية، والتركية، والجبر والحساب والرسم والميكانيكا والاستحكامات والرياضة. وقد زارها محمد علي وتفقد سير الدراسة فيها، وأثنى عليها، ومنح الكولونيل سيجيرا درجة البكوية ورتبة اللواء. وقد أثنى عليها أيضًا علي مبارك في كتابه.

أنشئت مدرسة الخيالة (الفرسان) كما ذكر كلوت بك بعد عودة إبراهيم بك من حرب المورة؛ وذلك نتيجة إعجابه بسلاح الفرسان الفرنسي، وما عليه من دقة ونظام، وخصص لها قصر مراد بك بالجيزة، وأسندت إدارتها إلى المسيو فاران Varin من ضباط نابليون، وتسير المدرسة على نظام مدرسة سومور Saumur الحربية بفرنسا، مع بعض التعديلات البسيطة التي تتطلبها ظروف الطلبة المصريين. وكانوا يدرسون فيها اللغات العربية والتركية والفرنسية، إلى جانب المناورات، والمبارزة، وترويض الخيول، والرسم والموسيقى. وكانت ملابسهم على غرار ملابس الفرسان الفرنسيين، فيما عدا غطاء الرأس. وقد زار المارشال مارمون المدرسة وأثنى على نظامها وطلبتها.

كانت لجيوش الدول الأوروبية الكبرى فرق للموسيقى العسكرية، فكان لا بد لاستكمال تشكيل وحدات الجيش المصري الحديث، أن تنشأ مدرسة لتعليم الموسيقى بالخانكة لتخريج موسيقيين لإلحاقهم بفرق الجيش المختلفة، واستقدم لها خبراء من أوروبا لتعليم الطلبة، ورأس هذه المدرسة المسيو كاريه Carre، وألحق بها 130 طالبًا. درسوا فيها الموسيقى الأوروبية، وعندما أتموا دراستهم ألحقوا بفرق الجيش.

وأنشئت مدرسة أركان الحرب بناء على اقتراح عثمان نور الدين باشا بالقرب من معسكر جهاد أباد بالخانكة، وقد أطلق عليها رفاعة الطهطاوي اسم مكتب الرجال.

أنشئت مدرسة الطب في عام 1827م بناءً على توصية كلوت بك في أبي زعبل؛ لوجود المستشفى العسكري بها. وكان الهدف منها تخريج الأطباء اللازمين للجيش في المقام الأول، وبعد ذلك سدوا حاجة البلاد من الأطباء. وقد تولى إدارتها كلوت بك واستقدم للتدريس بها أكفأ الأطباء الأوروبيين، ولا سيما من الفرنسيين. وألحق بها مائة طالب من الأزهر تلقوا مختلف العلوم الطبية واللغة الفرنسية.

ولما كان الأساتذة يقومون بالتدريس باللغات الأوروبية التي لا يعرفها الطلبة، قامت المدرسة بتزويد قاعات الدرس بمترجمين يتولون ترجمة

المحاضرات إلى العربية. وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات، وألحقت بها مدرسة للصيدلة. أما المستشفى الملحق بمدرسة الطب فكان يحتوي على 720 سريرًا. وفي عام 1837م نقلت المدرسة إلى قصر العيني.

ولقد استقدم محمد علي خبراء من أوروبا في مختلف المجالات العسكرية والمدنية، واضعًا في اعتباره أن هذا الاستخدام سيكون لفترة محدودة، ريثما يستطيع تكوين كوادر مصرية تحل محلهم في أقرب وقت ممكن، ومن ثم بدأ في إرسال العديد من البعوث العلمية إلى الدول الأوروبية الكبرى للتخصص في مختلف أنواع المعارف، وهو ما لم تفعله الدولة العثمانية، وما لم يفكر فيه أحد من الحكام الشرقيين في ذلك الوقت.

السمات الرئيسة للجيش في عهد محمد علي:

السمة الأولى: أن الجيش المصري على الرغم مما بلغه من قوة، وما حققه من نجاحات في مختلف الميادين، وعلى الرغم من أنه كان محور تفكير محمد علي والمحرك الأساسي لكل ما قام به من إنجازات، فإنه وجدت فجوة كبيرة بين جنوده وضباطه في اللغة والثقافة والمستوى الاجتماعي، فضباطه جمعوا من مناطق شتى من ممتلكات الدولة العثمانية، ومن عناصر متباينة لا يجمعهم بالجنود سوى رابطة الدين. بينما كان المصريون من طبقة واحدة هي طبقة الفلاحين.

السمة الثانية: كانت السيطرة على مقدرات الجيش في يد الأتراك والجراكسة والألبان، ولم يسمح محمد علي للمصريين بتولي هذه الوظائف؛ لتعصبه لجنسه من ناحية؛ ولخشيته من نمو قوة الوطنيين في الجيش من ناحية أخرى.

السمة الثالثة: أن محمد علي في اعتماده على المصريين في تكوين الجيش الوطني قد أسهم من دون أن يدري في نمو الحركة الوطنية في مصر.

السمة الرابعة: أن محمد علي قد اعتمد على هذا الجيش في تثبيت ملكه وتدعيم سلطانه، ولم يدر بخلده أن احتضان سعيد باشا من بعده للعنصر الوطني في الجيش، وترقيته أحمد عرابي وزملاءه من تحت السلاح إلى الرتب العليا فيه؛ قد أسهم بطريق غير مباشر في قيام هذا الجيش بزعامة عرابي بالثورة ضد التدخل الأجنبي وضد الخديوي توفيق، بل قيامه بثورة يوليو 1952م وخلعه آخر ملوك أسرته.

السمة الخامسة: تميز الجيش المصري بوجود قيادة على درجة كبيرة من الكفاية والشجاعة والدراية، فإبراهيم باشا كان موفقًا في كل الحروب التي خاضها، يعاونه أركان حربه سليمان باشا الفرنساوي الذي كان من ضباط بونابرت الأكفاء، والذي أخلص في خدمة الجيش كل الإخلاص. وستجد أن الجيش سيفتقد في عهد خلفاء محمد علي مثل هذه القيادة.

السمة السادسة: هي ضخامة عدد القوات المصرية بالنسبة إلى عدد سكان مصر وقتئذ، لاسيما وأن محمد علي كان في حاجة إلى أيد عاملة لتنفيذ مشروعاته الزراعية من حفر الترع، وشق القنوات، وإقامة الجسور، فعلى حسب تقدير كلوت بك عام 1839م، بلغ عدد القوات البرية 235,880 مقاتلاً بما فيهم القوات غير النظامية (الباشبوزق)، وطلبة المدارس الحربية. هذا بخلاف عدد جنود القوات البحرية الذي بلغ في العام ذاته نحو 16,000 جندي، بينما قدرهم إسماعيل سرهنك باشا في عام 1843م بنحو 16,801 جندي. ومن ثم فقد وقع عبء الإنتاج الزراعي على كاهل الفلاحة المصرية، فكانت خير ظهير للجيش في إمداده بما يحتاج إليه.

ويمكننا القول إنه على الرغم من الانتصارات التي أحرزها الجيش المصري في عهد محمد علي، فقد ذكر القنصل الإنجليزي العام بمصر المستر باتريك كامبل Patrick Campell في رسالته إلى اللورد بلمرستون Palmerston في 6 من يونيو 1840م قوله: "ومع أن الجيش المصـري ليس في مركز يمكنه أن نوازن بينه وبين الجيوش الأوروبية التي نظمت تنظيمًا راقيًا، فإنه يخيل لي بأنه يفوق أي جيش آخر كونته حكومة شرقية. كما أنه في حالة تجعله قادرًا على أن يقهر أية قوة عسكرية يواجهه بها الباب العالي أو أية دولة إسلامية".

وعندما تولى عباس الأول (1848-1854م) حكم مصر، استهل عهده بإلغاء جميع المدارس الحربية، وذلك في أواخر عام 1849م، ثم قام بفرز طلبة هذه المدارس، واختار عددًا معينًا، وأنشأ لهم "مدرسة المفروزة" وتضم أسلحة الجيش الثلاثة؛ وهي: البيادة (المشاة)، والطوبجية (المدفعية)، والخيالة (الفرسان).

ولما كان عباس يعتقد بأن أقاربه في الآستانة يوقعون بينه وبين السلطان لعزله من ولاية مصر، فقد كان في خوف دائم من هذا الهاجس. فلا عجب إذا ما احتفظ بقوة حربية كبيرة يبلغ قوامها 80,000 جندي نظامي، و 20,000 من الباشبوزق، وهذا يخالف ما هو منصوص عليه في فرمان 1841م. ولكن مما يبرر له الاحتفاظ بهذا العدد الكبير من الجنود نشوب "حرب القرم" (1853 - 1856م) بين روسيا والدولة العثمانية، ومطالبة مصر بمساعدة الدولة في هذه الحرب، فأمدها عباس بقوة عسكرية تزيد عن 20,000 مقاتل وأسطول مكون من اثنتي عشرة سفينة تحت قيادة الفريق حسن باشا الإسكندراني. ثم أتبعها بمدد آخر يزيد عن 9,000 جندي. وانقضت فترة حكم عباس من دون حدوث تغيير ما في نصوص فرمان 1841م.

وعندما تولى سعيد (1854-1863م) الحكم حاول أن يظهر اهتمامه بالجيش، ولكنه كان اهتمامًا سطحيًا لم يمس جوهر النظام، وإنما اقتصر على تغيير ملابس الجيش بأخرى، روعي فيها الترف والإسراف أكثر مما روعي فيها ملاءمتها لظروف مصر، وطبيعتها المناخية. مثال ذلك شراء 20,000 سترة عسكرية بأزرار من الفضة الكبيرة الحجم حتى سترات الأنفار. وقد واصل سعيد مساعدته للدولة العثمانية في حرب القرم، فأمدها بنحو 15,000 جندي و 36 مدفعًا. وقد أبلت هذه القوة بلاءً حسنًا في هذه الحرب؛ وذلك بشهادة الضباط الكبار من الفرنسيين والإنجليز الذين اشتركوا في الحرب.

وأقحم سعيد نفسه في الصراع الدولي القائم حول المكسيك لصالح فرنسا؛ حيث طلب منه نابليون الثالث إمبراطور فرنسا إمداده ببعض الجنود السود للعمل مع القوات الفرنسية في المكسيك؛ بسبب عدم ملاءمة البيئة الحارة للجنود البيض. ونظرًا إلى الصداقة التي تربط سعيد بفرنسا، فقد أمده بأورطة من هؤلاء الجنود قوامها 446 مقاتلاً دون علم الباب العالي. فعندما علمت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك؛ قدم قنصلها العام بمصر تاير Thayer احتجاجًا إلى الحكومة المصرية، كما أرسلت الحكومة الأمريكية مذكرة إلى الحكومة المصرية توضح لها أن ما قام به سعيد فيه خرق صريح لمعاهدة لندن 1840م، فإذا كان هذا العمل قد تم بموافقة الباب العالي، فمعنى هذا أن الدولة العثمانية أعلنت الحرب على جمهورية المكسيك. هذا فضلاً عن أن مبدأ منرو ينص على أن أي تدخل في شئون القارة الأمريكية يعد عملاً عدائيًا ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتذرت الحكومة المصرية عن هذا التصرف الذي لم يقصد به الإضرار بالمصالح الأمريكية. وغضب السلطان العثماني عندما علم بتصرف سعيد الذي بادر بالاعتذار. وعندما ولي إسماعيل الحكم اتصلت به الحكومة الأمريكية بخصوص هذا الموضوع، فأوضح لها بأنه تم في عهد سلفه، وأنه لن يرسل قوات جديدة، بل أنه سيعمل على سحب ما أرسل من قبل في أسرع وقت ممكن. وبذلك انتهت هذه الأزمة. وقد مكثت الأورطة السودانية حوالي أربع سنوات أبلت فيها بلاءً حسنًا، وحصلت على العديد من الأوسمة والنياشين، وعادت إلى الإسكندرية في 27 من مايو 1867.

كان سعيد متخوفا من الضباط الأتراك والجراكسة في الجيش، فأراد أن يعتمد على عصبية تحميه من شرهم، فوجد ضالته في الجنود المصريين؛ فسمح لهم بالترقي من تحت السلاح إلى الرتب العليا في الجيش، واستفاد من هذا أحمد عرابي وزملاؤه فأصبح لهم نفوذهم في الجيش في مواجهة العناصر التركية والجركسية؛ وهو ما سيؤدي إلى قيام الثورة العرابية كما أسلفنا. ومن أعمال سعيد قصر مدة الخدمة في الجيش إلى سنة واحدة وجعلها إجبارية.

وقد بلغ عدد جنود الجيش في أوائل حكمه 35,742 مقاتلاً، وفي عام 1861/1860م بلغ نحو 64,000 جندي. ولكن سعيدًا كان كثير التردد ، لا يستقر على حال " ففي يوم نجد عدد الجنود 50,000 جندي، وفي يوم آخر ربما نجد نصف هذا العدد فقط، وكان يتبع في هذا وحي ساعته".

فسعيد على الرغم من تخوفه من الإطاحة به، فإنه لم يعتمد على قواته كل الاعتماد، ولكنه اعتمد على فرنسا أيضًا. ولذا فقد منحها امتياز قناة السويس بشروط مجحفة بمصر، واعتقد أن بمساعدة فرنسا وحدها يستطيع تحقيق مآربه دون أن يجعل للباب العالي في تقديره أي حساب. ويذكر الأستاذ شفيق غربال بهذا الخصوص قوله: " إن خلفاء محمد علي لم يكونوا مطلقي اليد ليختطوا لهم في حكم مصر وسياستها خطة جديدة، ولكنهم كانوا مقيدين - سواء شعروا بذلك أم لم يشعروا به، وسواء رغبوا في ذلك أم لم يرغبوا فيه - بالتسوية التي انتهى إليها محمد علي في تقرير علاقات مصر بالدولة العثمانية وتوضيح صلاتها بأمم الغرب".

وأضيف إلى ما ذكر أن هؤلاء الولاة كانوا يعلمون علم اليقين أن بقاءهم في حكم مصر مرهون أولاً وقبل كل شيء برضاء الدول الأوروبية عليهم لاسيما بريطانيا وفرنسا، وأن هذه الدول قد حفظت لهم حكم مصر وكان في مقدورها - لو أرادت - بعد هزيمة قوات محمد علي في الشام أمام القوات الإنجليزية في عام 1840م أن تعزل محمد علي من ولاية مصر، وأن تعيدها لحكم الدولة العثمانية المباشر.

تولى إسماعيل (1863-1879م) الحكم وقد وضع لنفسه خطة تتفق ونزعته الاستقلالية عن الدولة العثمانية، ولكنه لم ينهج نهج جده محمد علي في اتخاذ القوة وسيلة لتحقيق ما يريد، بل اتبع أسلوب الهدايا للسلطان العثماني والرشوة والمنح لرجال الدولة، وتسخير الصحافة التركية للوصول إلى أهدافه، أي أن يشتري الاستقلال لو صح هذا التعبير. وكانت هذه الأهداف تتلخص في نقطتين:

الأولى: تخليص البلاد من قيود التبعية التي فرضها فرمان 1841م على تصرفات ولاة مصر وصولاً إلى الاستقلال بشيء من التدريج.

والثانية: جعل مصر القوة الحربية الأولى في القارة الإفريقية.

أما بالنسبة إلى النقطة الأولى، فقد وجه إسماعيل اهتمامه لتغيير نظام الوراثة الوارد بالفرمان المذكور؛ وذلك لحصرها في ذريته؛ لأن استقلال مصر لن يصبح مؤكدًا إلا إذا قامت على حكمها أسرة تسير على النمط الأوروبي. واستطاع إسماعيل بمساعدته الحربية، وبمنحه وهداياه أن يحصل على فرمان الوراثة الصلبية في 27 من مايو 1866م الذي نص على انتقال حكم مصر إلى أكبر أولاد إسماعيل بطريق الوراثة..

وبمقتضى هذا الفرمان سمح بزيادة عدد الجيش إلى 30,000 جندي في وقت السلم، ولو أنه في واقع الأمر كان حوالي 35,184 جنديًا في عام 1865م. وكان هذا الفرمان هو البداية لإطلاق يد إسماعيل في الجيش. وتتابعت بعد ذلك الفرمانات فصدر في 8 من يونيو 1867م فرمان بمنح إسماعيل لقب خديو.

وفي عام 1873م زار إسماعيل الآستانة عازمًا على الحصول على فرمان شامل يجمع الفرمانات المختلفة، وتصدق عليه الدول الأوروبية. وتزود بأربعة ملايين من الجنيهات كانت عدته وسلاحه في هذا المسعى، وتحقق له ما أراد وصدر الفرمان الشامل في 8 من يونيو 1873م، وأهم ما ورد به خاصًا بالجيش هو إطلاق يد إسماعيل في زيادة عدد الجيش إلى الحد الذي يريد من دون تحديد. ولذا يعتبر هذا الفرمان بحق أهم تطور حدث في العلاقات المصرية العثمانية منذ معاهدة لندن 1840م وفرمان 1841م.

وسار إسماعيل على نهج جده محمد علي في إنشاء المدارس الحربية المختلفة، بل لقد عمل إسماعيل على إحياء تلك المدارس بعد أن عرفنا أنه لم يكن بمصر بعد انتهاء حكم محمد علي سوى مدرسة حربية واحدة هي المهندسخانة السعيدية، وكانت حالتها سيئة. فاتخذها إسماعيل أساسًا لإقامة المدارس الأخرى.

استلزم هذا الأمر توفير عدد كبير من المدرسين والمدربين الأكفاء، فاستعان إسماعيل - كما فعل جده من قبل - بفرنسا، فوفد إليها الكولونيل ميرشير Mircher ، ورباتيل Rapatel ، ولارمي Larmé ، وبولار Polard ، ودي برناردي De Bernardi عام 1864م ، وعلى أكتاف هؤلاء ومن جاء بعدهم قامت المدارس الحربية المختلفة: البيادة، والطوبجية، والخيالة، وأركان حرب، والموسيقى العسكرية.

وإذا تتبعنا حركة إنشاء المدارس الحربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - أي في عهد إسماعيل - لوجدنا أنها امتداد لحركة إنشاء المدارس في عهد محمد علي. فمن حيث النظام والتنسيق، فهي على نسق المدارس الحربية الفرنسية، ولكنها نظمت على أسس أكثر كفاية ومقدرة مما كانت عليه أيام محمد علي.

وفيما يتعلق بعدد هذه المدارس فقد بدأت بمدرسة حربية واحدة عام 1863م ثم أخذ يزداد إلى أن وصل إلى تسع مدارس، واستمر هذا العدد حتى عام 1873م، ثم أخذ يتناقص إلى أن ألغيت جميعها في عام 1879م، وأنشئت بدلاً منها مدرسة واحدة افتتحت في أوائل حكم الخديو توفيق 1879م، أي أن المدارس الحربية انتهت بمثل ما بدأت به.

وعندما توترت العلاقة بين مصر والباب العالي في الفترة من أواخر عام 1867م و 1870م، توقع الخديو إسماعيل أن يؤدي ذلك إلى وقوع صدام مسلح بين مصر والدولة العثمانية في أي وقت، وفكر في الاستعانة بضباط أجانب لتدريب الجيش وتنظيمه، وخشي من إسناد هذه المهمة إلى إحدى الدول الأوروبية التي لها أطماع في مصر؛

ولذا يمم وجهه شطر الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن الحرب الأهلية الأمريكية (1861 - 1865م) قد انتهت، وسرح عدد كبير من ضباط الفريقين المتحاربين: الاتحاديين Union Soldiers، والائتلافيين Confederate Soldiers.

واستطاع الخديو إسماعيل أن يستخدم ضباطا من الفريقين بصفتهم الشخصية؛ نظرًا إلى العلاقات الودية التي تربط الحكومة الأمريكية بالدولة العثمانية. وبلغ مجموع هؤلاء الضباط خمسين ضابطًا. هذا بالإضافة إلى استخدام ضباط من إيطاليا، وبريطانيا، والدانمرك، وسويسرا. ومما تجدر الإشارة إليه أن إفراط الخديو إسماعيل في الاعتماد على الأجانب، وفي إسناد المناصب الرئيسة إليهم، ولا سيما في السودان والبحر الأحمر، لم يكن في صالح مصر على الإطلاق. كما أن بعض هؤلاء ليسوا فوق مستوى الشبهات.

كما أن استخدام الأمريكيين لم يؤدِّ إلى الارتفاع بمستوى الجيش؛ لأنه حيل بينهم وبين الجنود، ونظر إليهم الضباط الأتراك والجراكسة على أنهم منافسون لهم في السلطة وفي السيطرة على الجيش. ولهذا عملوا على عرقلة أعمالهم، والوقوف في وجه مشروعاتهم. ومن ثم اتجه نشاطهم إلى أمور فرعية لا تمس الجيش في الصميم، مثل الكشوف الجغرافية، ومقاومة تجارة الرقيق في السودان. ولكن العمل الجاد الذي أنجزه الضباط الأمريكيون، كان إنشاء هيئة أركان حرب، لم يكن لها وجود. ويؤيد هذا القول ما صرح به رياض باشا، بأنه قبل التحاق الجنرال استون الأمريكي رئيس الأركان لم تكن لدى الجيش هذه الهيئة.

ومن نقاط الضعف التي كان يعاني منها الجيش، التركيز الشديد للسلطة في يد نظارة الجهادية، وعدم وجود هيئة أركان حرب تنظم وتوزع اختصاصات كل فرع من فروع الجيش؛ مما أخضع الجيش للروتين الحكومي العتيق. فكان من الضروري، إذن، وجود هذه الهيئة لتنظمه وتربط بين وحداته، وتضع له سياسة عسكرية عليا يقوم على تنفيذها ضباط أكفاء.

وكان تعيين أمريكي رئيسًا لهيئة أركان حرب؛ نذيرًا بانتهاء النفوذ الفرنسي بالجيش. والحقيقة أن تقلص النفوذ الفرنسي لم يكن مرده إلى هذا التعيين فحسب، بل إلى هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية (1870م) أمام بروسيا، تلك الهزيمة التي أفقدتها هيبتها؛ نتيجة لتفوق النظم الحربية البروسية. ولذا نجد نظارة الجهادية تأمر بتغيير النظم الحربية الفرنسية المتبعة في الجيش بالنظم الألمانية التي ذاع صيتها وقتذاك.

ويمكننا القول إن الصعوبات التي وضعت في طريق الهيئة لإبعادها عن الجيش قد صرف جهودها إلى الكشوف الجغرافية في أواسط إفريقيا. وقد أتت هذه الكشوف بنتائج باهرة لا تقل أهمية عما كانت ستؤديه للجيش من خدمات. ومما يجب التنبيه إليه أن هذه الهيئة كانت تضم عددًا كبيرًا من خيرة الضباط المصريين في أقسامها المختلفة. وقد عملوا جنبًا إلى جنب مع زملائهم الأجانب، واكتسبوا خبرة كبيرة، وأدوا على أحسن ما يكون الأداء.

المتحف الحربي:

من الأعمال الجليلة التي قامت بها الهيئة، إنشاء المتحف الحربي في عام 1873م؛ إذ لا يخلو منه قطر من الأقطار التي بها جيوش حديثة؛ وذلك للوقوف على مدى التقدم الذي وصل إليه الجيش المصري في مضمار التسلح، وكذلك الجيوش الأجنبية، وجمعت لهذا الغرض الأسلحة الدفاعية

والهجومية القديمة والحديثة الموجودة بالمخازن الحربية.

وأنشأ محمد علي "الجريدة العسكرية" التي قامت بتحريرها طائفة مثقفة من ضباط الجيش المصري، فكانوا يقومون بجمع ما ينشر في الجرائد والمجلات العسكرية الأوروبية، ويتولون نقله إلى العربية لإطلاع إخوانهم الضباط على أحدث التنظيمات العسكرية، واستمرت المجلة طوال عصره، ثم توقفت في عهدي عباس الأول وسعيد.

وفي عصر إسماعيل قام ميرشير بك بإصدار المجلة من جديد تحت اسم "الجريدة العسكرية المصرية" Revue Militaire Egyptienne عام 1865م، وتصدر شهريًا. وعندما تكونت هيئة أركان حرب أصدرت في 10 من يوليو 1873م "جريدة أركان حرب الجيش المصري"، تميزت عن الجريدة العسكرية بصبغتها الحربية المحضة، فلم تنشر سوى الموضوعات العسكرية وما يدور في ميادين القتال.

وواصل إسماعيل سياسة جده في إيفاد البعوث العلمية إلى مختلف الدول الأوروبية، وقدرها أمين سامي بنحو 172 مبعوثًا، ولكن وصل أحمد عزت عبد الكريم بهذا العدد إلى 195 مبعوثًا، موزعين على فُرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وسويسرا. وبعض هؤلاء تخصصوا في النواحي العسكرية، ولكن لا يستطيع الباحث تحديد عددهم بالدقة.

حروب مصر في عصر إسماعيل:

كان للسياسة التوسعية التي سارت عليها مصر في السودان أثرها في توتر العلاقات بينها وبين الحبشة (أثيوبيا)، وخصوصًا بعد أن تمكنت مصر من ضم ميناء مصوع في 1865م، ذلك الميناء الذي تدعي أثيوبيا ملكيته؛ لأنه يكاد يكون المنفذ الوحيد لها على البحر الأحمر. ونتيجة لهذا التوسع أصبحت ممتلكات مصر تحيط بإثيوبيا من كل جانب؛ ولذا بدأ الأحباش في مهاجمة الحدود المصرية في السودان. وكان هدف مصر من ضم مصوع هو ربطها بكسلا على النيل بخط حديدي لتنشيط التجارة، وإقرار الأوضاع في هذه البلاد، وكان لا بد لهذا الخط أن يمر بإقليم بوغوص الذي تدعي إثيوبيا ملكيته، وكانت بريطانيا وفرنسا تؤيدان وجهة النظر الإثيوبية، وأمام الاعتداءات المتكررة على الحدود المصرية بالسودان، قررت الحكومة المصرية إرسال حملتين في وقت واحد.

تضم الحملة الأولى 4000 مقاتل تحت قيادة الأميرال أرندروب Arendrupp وتقوم بمهاجمة الحبشة من الشمال، والحملة الثانية وعددها 361 مقاتلاً تهاجمها من الجنوب تحت قيادة منسنجر Munzinger . وقد فشلت الحملتان؛ أولاً لقلة عددها، ولوعورة أرض الحبشة، ولعدم دراية القائدين بطبيعة البلاد، ولنظرة القبائل العربية نظرة شك وريبة إلى الأوروبيين؛ وهذا أضر بمصر إلى حد كبير.

وجدت الحكومة المصرية ضرورة تجريد حملة ثالثة تسترجع بها هيبتها العسكرية بعد هزيمتها مرتين متتاليتين، لا لضعف جنودها، أو لعدم كفايتهم الحربية، ولكن لسوء تقدير القائمين على إعداد الحملتين، ولتهاونهما تهاونًا مشينًا أدى إلى هزيمة مصر هزيمة رخيصة.

أرسلت الحملة الجديدة تحت قيادة راتب باشا - لا للغزو ولكن للانتقام للشرف العسكري - وغادرت مصر في ديسمبر 1875م عن طريق السويس، وكانت تضم 12,500 مقاتل، ومن بينهم أحمد عرابي بك مأمور الحملة والذي زودنا

في مدة سبع سنوات وبملحقاتها في اثنتي عشرة سنة. وكانت هذه المعاهدة مجحفة في حق مصر، وكلفتها أموالاً طائلة وأوقعتها في مشكلات هي في غنى عنها.

قامت الثورات في مختلف أنحاء السودان ضد مصر نتيجة سياسة غردون التعسفية، بحيث ترك السودان في عام 1879م وهو على وشك الانفجار؛ مما أدى إلى اشتعال الثورة المهدية، وضاعت جهود مصر في إصلاح أحوال السودان وفي تأمين السودانيين.

وكان ميدان الكشوف الجغرافية من أبرز الميادين التي أظهرت نشاط هيئة أركان حرب الجيش، وقام بها الضباط الأجانب والمصريون خير قيام، ومن هذه الرحلات رحلتا الكولونيل (العميد) بردي Purdy في 1873م، الأولى للصحراء الشرقية من القاهرة إلى السويس شمالاً، ومن قنا إلى القصير جنوبًا، وذلك لاكتشاف الثروة المعدنية والمحاجر، وبيان إمكانية مد خط حديدي بين بربر على النيل وبرنيس على البحر الأحمر.

أما الرحلة الثانية فلإقليم دارفور، ومهمتها إصلاح ما في الطريق من آبار وحفر أخرى لتوفير المياه العذبة لقوافل التجارة، مع مسح المنطقة وبيان ما بها من ثروة معدنية.

كذلك أوفد الأميرالاي (العميد) كولستون Colston في بعثتين: الأولى في 11 من سبتمبر 1873م، ومهمتها القيام ببحوث جيولوجية للمنطقة من قنا على النيل إلى نرنيس على البحر الأحمر. والثانية كان هدفها دارفور لرسم خريطة لهذه البلاد، وبيان الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية، وكشف أقصر الطرق للنيل مع تزويده بالآبار.

وأرسل العقيد شايبه لونج Chaille Long في مهمة إلى أوغندة من 24 فبراير - 16 من أكتوبر 1874م؛ الغرض منها ضم أوغندة إلى مصر بطريقة المحالفة؛ فهي مهمة سياسية أكثر منها عسكرية. وقد نجح شايبه لونج في إبرام معاهدة مع ملك أوغندة يضع فيها مملكته تحت حماية مصر. وفي هذه الرحلة وصل إلى بحيرة فيكتوريا، وأبحر فيها، ووصفها، مع بيان الأنهار التي تخرج منها. هذا فضلاً عن بعثة ميتشل Mitchel - وهو مهندس تعدين - للتنقيب عن المعادن والكشف الجيولوجي عن المنطقة بين قنا والقصير، وذلك في ديسمبر 1874م. كما قام البكباشي (المقدم) محمد مختار برسم خريطة لمنطقة هرر، وكذلك أوفد في بعثة كشفية إلى إقليم الجاديبورسي جنوب غرب ميناء زيلع، وكان مجهولاً للعالم الغربي. وضمن تقريره عنه المنتجات الزراعية وضروب الحرف الموجودة فيه. وكذلك بعثة الأميرالاي (العميد) جريفز Graves ، وكانت وجهتها الساحل الصومالي؛ وذلك لاختيار أنسب المواضع لإقامة فنار لهداية السفن الآتية من المحيط الهندي أو الداخلة إليه وذلك في عام 1878م.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن أغلب رؤساء البعوث الكشفية كانوا من ضباط غير مصريين، فإن بقية أعضاء هذه البعوث كانوا من الضباط المصريين الذين وقع عليهم العبء الأكبر في هذه الأعمال الشاقة، بينما كان للرؤساء فضل المعاونة والتوجيه الصحيح.

الأزمة المالية وأثرها على الجيش:

ساءت أوضاع مصر المادية في أواخر حكم إسماعيل؛ وذلك لعجز الدولة عن سداد أقساط الديون وفوائدها، فاضطرت الحكومة إلى تأخير صرف مرتبات الجيش والموظفين؛ مما اضطر الخديو إلى بيع أسهم مصر في قناة السويس في

عام 1875م بثمن بخس للحكومة البريطانية، فكانت "أعظم غلطة سياسية ومالية ارتكبها الخديو".

ونظرًا إلى العوز والفاقة اللذيْن وصلت إليهما حال الضباط والجنود؛ نتيجة تأخر صرف مرتباتهم ثلاث سنوات متتالية من 1876 - 1878م، انهالت البرقيات على ديوان الجهادية لاستعجال صرفها. وبلغت بهم الحال أن "مد الكثير منهم يده للسؤال؛ حتى صار يومئذ يضرب بعوزهم المثل، وظهروا أمام الأهالي في أسمال بالية. وبعث المستر فارمان Farman قنصل أمريكا الجنرال بمصر تقريرًا إلى حكومته يصور فيه حالة رجال الجيش المصري أصدق تصوير.

ولحاجة الحكومة المصرية الماسة لضغط الميزانية؛ فقد استغنت عن خدمات جميع الضباط الأمريكيين، وخفضت عدد قوات الجيش من 92,000 جندي إلى 18,000 جندي، وكذلك إلغاء معظم المدارس الحربية، وخفض عدد القوات المصرية بالسودان إلى النصف؛ مما أدى إلى انتشار الحركة المهدية في السودان. وتحت ضغط الحكومتين البريطانية والفرنسية على السلطان العثماني؛ قام بعزل الخديو إسماعيل في 24 من يونيو 1879م، وإسناد الحكم إلى ابنه توفيق.

الجيش المصري في مواجهة التدخل الأوروبي - الثورة العرابية:

حدد فرمان (أغسطس 1879م) ولاية الخديو توفيق عدد الجيش المصري بثمانية عشر ألف جندي في وقت السلم، ولكن تخفيضًا لميزانية الجيش أصبح عدده 12,000 جندي. هذا فضلاً عن تردي الروح المعنوية في الجيش؛ بسبب استمرار تأخر صرف المرتبات، وثقل التدخل الأجنبي، وعظم حركة الجامعة الإسلامية، وتذمر الأهالي من ضعف الحكومة المصرية وتخاذلها أمام هذا التدخل.

كان لهذا كله أكبر الأثر في قيام الثورة العرابية، وفي أن يكون الجيش في طليعة الحركة الثورية وقوتها الدافعة، ضد الظلم الاجتماعي، والتدخل الأجنبي، والحكم الاستبدادي. وأدت تطورات الأحداث في مصر وفي الجيش، إلى ظهور شخصية أحمد عرابي زعيمًا وطنيًا، طالب أولاً بتحقق بعض الإصلاحات في الجيش، وكان من نتيجته القبض عليه وعلى زميليه عبد العال حلمي، وعلي فهمي واعتقالهم في ثكنات قصر النيل تمهيدًا لمحاكمتهم، فما كان من زملائهم إلا أن هاجموا الثكنات وأخرجوهم عنوة.

ترتب على نجاح عرابي وزملائه أن تقدم عرابي خطوة جديدة وهي المطالبة بتحقق مطالب الأمة، وتتلخص في إسقاط الوزارة المستبدة، وتشكيل مجلس نيابي على النسق الأوروبي تكون الوزارة مسئولة أمامه؛ وبذلك انتقل عرابي من زعامته للجيش إلى زعامته للأمة، وتم اللقاء بين أحمد عرابي والخديو توفيق فيما يسمى بحادث عابدين في 9 من سبتمبر 1882م.

لم يعجب الدول الأوروبية ولاسيما بريطانيا وفرنسا تطور الأوضاع في مصر في غير صالحهما، وعجلت بريطانيا بضرب الإسكندرية في 11 من يوليو 1882م ، وما تبعه من هزيمة العرابيين في القصاصين والتل الكبير، والقبض على عرابي وزملائه، والحكم عليهم بالنفي خارج البلاد. وفي 19 من سبتمبر 1882م أصدر الخديو توفيق مرسومًا بإلغاء الجيش المصري، وتسريح ضباطه وجنوده. وبهذا تنطوي صفحة مجيدة من صفحات الجيش المصري.

لا شك أن تجربة إنشاء الجيش المصري الحديث في القرن التاسع عشر، كانت تجربة ناجحة

على الرغم مما صادفها من عقبات، فلأول مرة منذ العصور القديمة تعتمد مصر على جيشها الوطني في الدفاع عن نفسها، وعن منشآتها وإنجازاتها، فكان بلا ريب من أهم مقومات الدولة في العصر الحديث.

فقد كان تأسيس الجيش الحديث في عهد محمد علي (1805-1848م) حجر الزاوية في بناء نظام الدولة الحديثة. فما تم من إصلاحات اقتصادية (وخاصة إقامة الصناعة الحديثة)، وتعليمية (إنشاء المدارس وإيفاد البعثات الخارجية) كان الهدف منه خدمة مشروع محمد علي السياسي والعسكري. ومن ثم تعددت الميادين التي عمل فيها جيشه في الجزيرة العربية والسودان وبلاد المورة (اليونان) وجزيرة كريت وبلاد الشام؛ لخدمة أهداف المشروع السياسي لمحمد علي باشا، وتابع حفيده الخديو إسماعيل هذه السياسة التي ترتب عليها - كما رأينا - إعادة بناء الجيش المصري الحديث، وتنوع الدور الذي لعبه في بناء النظام الحديث للدولة، وفي الدور العسكري الذي لعبه في السودان وشرقي إفريقيا.

أ.د. محمد محمود السروجي
جامعة الإسكندرية

- الطهطاوي، رفاعة رافع: تلخيص الإبريز في تلخيص باريس.
- الطهطاوي، رفاعة رافع: مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، ط2، القاهرة، 1869.
- طوسون، عمر: بطولة الأورطة السودانية في حرب المكسيك.
- طوسون، عمر: الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم 1853-1855، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة 1416هـ/1996م.
- طوسون، عمر: صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي - الجيش المصري البري والبحري، الإسكندرية، 1940.
- عبد الكريم، عزت: تاريخ التعليم (عصر إسماعيل)، جزءان، القاهرة، 1945.
- عبد الكريم، عزت: دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، القاهرة.
- العثيمين، عبد الله صالح، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج1، الرياض، 1405هـ/1984م.
- عرابي، أحمد: كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المشهورة بالثورة العرابية (مخطوط بدار الكتب المصرية) 1881 - 1882.
- العقاد، صلاح: الاستعمار في الخليج الفارسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956.
- العقاد، صلاح: المغرب العربي، القاهرة، 1969.
- غرايبة، عبد الكريم: سورية في القرن التاسع عشر 1840 - 1879، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1961 - 1962.
- غربال، محمد شفيق: نظام الحكم، إسماعيل بمناسبة مرور 50 عامًا على وفاته.
- فارس، محمد خير: المسألة المغربية 1900 - 1912، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1961.
- الفاسي، علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحرب الاستقلال، مراكش، 1948.
- فهمي، خالد: الجيش ودوره في مشروع محمد علي، بحث ضمن ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور 150 عامًا على رحيل محمد علي الكبير، وعنوانها إصلاح أم تحديث - مصر في عصر محمد علي، تحرير رءوف عباس، القاهرة، 2000.
- قاسم، جمال زكريا: الأوضاع السياسية في الخليج العربي إبان الغزو البرتغالي، من بحوث ندوة رأس الخيمة التاريخية وعنوانها "الاستعمار البرتغالي في الخليج العربي والعلاقة بين الخليج العربي وشرق إفريقيا"، المقامة بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعهد البحوث والدراسات العربية، ومركز الوثائق بالديوان الأميري برأس الخيمة من 29 - 31 من أغسطس 1987، جزءان، 1987.
- قاسم، جمال زكريا: دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا (1741 - 1861)، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968.
- كلوت: لمحة عامة على مصر.
- كيرك، جورج: موجز تاريخ الشرق الأوسط، تعريب عمر الإسكندري، القاهرة، 1957.
- لاندو، روم: أزمة المغرب الأقصى، ترجمة إسماعيل علي، وحسين الحوت، جزءان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961.
- محافظة، علي: عهد الإمارة، مطبعة القوات

المسلحة الأردنية، عمان، 1973.

- الملواني، يوسف: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق إبراهيم يونس، تحت عنوان "تاريخ مصر العثمانية 923 - 1131هـ / 1517 - 1719م"، رسالة بكلية آداب الإسكندرية.
- نصحي، إبراهيم: تاريخ مصر في عصر البطالمة، ط7، جزءان.
- نوفل، سيد: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ط2، معهد الدراسات العربية العالي، القاهرة، 1961.
- ياخيموفتش، زينائيدا بافلوفنا: الحرب التركية الإيطالية 1911 - 1912، ترجمة هاشم صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية - كلية الآداب والتربية، بيروت، 1970.

ثالثًا - الدوريات:

- البكري، محمد بن محمد أبو سرور: كشف الكربة في رفع الطلبة، تحقيق عبد الرحيم عبدالرحمن، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 23 ، 1976.
- الحتة، أحمد أحمد: العلاقات بين مصر والمكسيك 1863 - 1867، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد 2، السنة السادسة، يوليو - ديسمبر 1958.
- السروجي، محمد محمود: انتقال الحركة الصليبية من الأندلس إلى بلاد المغرب بعد سقوط غرناطة، ندوة اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، وموضوعها "الصراع بين العرب والاستعمار في عصر التوسع الأوروبي الأول 28 - 29 من نوفمبر 1994.
- السروجي، محمد محمود: أولى الانتصارات العربية في العصر الحديث - طرد البرتغاليين من عمان، ندوة عمان في التاريخ بمسقط من 18 - 21 من ربيع الآخر 1415هـ / 24 - 27 من سبتمبر 1994.
- السروجي، محمد محمود: الموقف الدولي والاحتلال الإيطالي لطرابلس، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد 22، لسنة 1968.
- السعدي، محمد البرلسي: بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة، 1977.
- صفوت، محمد مصطفى: الحركة القومية في تونس، مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن، ديسمبر 1954.
- غربال، محمد شفيق: مصر في مفترق الطرق 1798 - 1801، رسالة حسين أفندي الروزنامجي، مجلة كلية الآداب، المجلد الرابع، الجزء الأول، مايو، 1936.
- فريد، أحمد فطين: الجيش المصري من إعلان الحماية وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى (ديسمبر 1914 - ديسمبر 1918) إصدار خاص من مجلة التاريخ والمستقبل، جامعة المنيا، العدد 1، يناير، 2000.
- قاسم، جمال زكريا: الإدعاءات الإيرانية في الخليج العربي - أصول المشكلة وتطورها التاريخي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد العشرون، القاهرة، 1973.

رابعًا - الوثائق الأجنبية:

(أ) وثائق غير منشورة:

- Affaires Ethrangères, Correspandances Politiques, Outry au Ministre, no. 38 Alex. 9 Juillet, 1863.
- Affaires Ethrangères, Correspandances Politiques, Outry au Ministre, des Affaires Ethrangeres Alex. 27 Aout, 1866.
- American Archives (Abdin Copy) vol. 3 desp. No. 28, June 27, 1863.
- Abdin Correspondances Francaises, doss. 50/11 Mission, Bureau du Chef ol état-Major en 21, Mai 1873.

(ب) وثائق أجنبية منشورة:

- Documents Diplomatiques Francaises, vol. II p. 132, Le general Flo, Ambassadeur de France à St. Petersbourg, 3 Jsn. 1877.

(ج) المصادر والمراجع الأجنبية:

- Cachia, A. J., Libya under the second ottoman occupation (1835-1911), Tripoli 1945.
- Chiol, Sir Valentine, The Egyptian Question, London 1920.
- Crabités, P., Americans in the Egyptian Army, London 1938.
- Creasy, E.S, Gistory of the Ottomsn Turks, London 1878.
- Cromer, Earl, Modem Egypt, 2 vols, London 1908.
- De Leon, E, The Khedive`s Egypt, London 1877.
- Hoskins, H, British Routes to India, London 1928.
- Jullien, C.A, Histoire de l`Afrique du Nord, Tunisie, Algerie, Maroc, de la conquete a 1830, revu par Roger, Le Tourneau, Paris 1964.
- Loring, W.W, A confederate soldier in Egypt, N.Y. 1884.
- Malet, M.A, La polititque europeane Jusqu au Traite de Berlin (1877-1878), Hist. Gen. Vol XII.
- Malorité, Native Rulers & Foreign Intergerence, 2ed. London 1883.
- Mc Coan, Egypt as it is, London 1877.
- Sammarco, A, Histoire de l`Egypt Modern depuis Moh. Ali Jusque a l`Occupation Britannique (1801-1882) T.III, Le regne du Kedive Ismail de 1863-1879, le Caire 1937.
- Show, S, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, 1964.



محمد علي باشا



سليمان باشا الفرنساوي (كولونيل سيف)

2 - بلاد المغرب العربي

أولاً - نشأة الجيش النظامي الحديث في تونس:

تميّزت العقود الأولى من القرن التاسع عشر في تونس بمحاولة البايات الحسينيين الاستغناء عن الهياكل العسكرية القديمة من جنود الانكشارية؛ وذلك بإيجاد بديل لها من فرق أخرى غير نظامية ذات طابع محلي.

وتلمّس بعضهم الطريق لإحلال التونسيين محلّ تلك الفرق العاجزة والمقلقة. وقد تطوّر الأمر في عهد حسين باي (1824-1835) إلى حلّ فرقة الانكشارية دفعة واحدة سنة 1829 والشروع في تركيز جيش نظامي من أبناء البلاد حتى أن تسمية الجند النظامي في تونس تعود إليه أساسًا، ولكن دون حسم ووضوح.

واستمرت الحال كذلك حتى في عهد خلفه مصطفى باي (1835-1837) غير أن هذا الباي اصطدم بمعارضة سكّان العاصمة عندما حاول تجنيد أبنائهم، فعدل عن الفكرة وأوقف المحاولة نهائيًا. لكن عهده لم يطل، وسرعان ما أعاد الكرّة ابنه وخليفته في الحكم المشير أحمد باي الذي بدأ معه التغيير الحقيقي بشكله الكامل والواضح وولد في عهده فعلاً وبشكل لا رجعة فيه الجيش النظامي التونسي لحمًا ودمًا وانتماء وقد ترتّبت على هذا المولود الجديد نتائج ذات بال سلبية وإيجابية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما جعله يكتسي أهمية خاصّة في تاريخ تونس الحديث ويستحقّ البحث والدراسة.

فما أهمية هذا الجيش ؟ وما مدى إسهامه في إبراز كيان الدولة التونسيّة ؟

(أ) إصلاحات المشير أحمد باي العسكرية 1837-1855:

عرفت تونس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وخلال عهد المشير أحمد باي تكوين جيش نظامي تونسي، بدلاً من الجيش الانكشاري الذي كان يؤلف الحامية العثمانية في البلاد التونسية منذ الفتح العثماني. وكانت البلاد قد شهدت بعض المحاولات من التغيير في هذا المجال، منذ بداية القرن التاسع عشر، وفي عهد كلّ من حمودة باشا (ت. 1814) ومحمود باي (ت. 1824) وحسين باي (ت. 1835)، ثم أخيرًا مصطفى باي (ت. 1837). فقد حاول هؤلاء، كلّ بطريقته، التخلص من الجندي التركي الأصل؛ بسبب المشاكل التي كان يحدثها وتعويضه بعناصر محليّة، بيد أن تلك المحاولات تعثرت وانتهت دون نتيجة ذات بال. ولم يصبح الأمر جديًّا إلا مع صعود أحمد باي للحكم في شهر أكتوبر من سنة 1837. فما دوافع التغيير لدى أحمد باي ؟ وإلى أيّ مدى وفق في ذلك ؟

1- دوافع الإصلاحات :

وصل أحمد باي إلى وراثة الحكم بعد والده مصطفى باي 1837، حاملاً معه الشعور ذاته بالقلق الذي خامر أسلافه من تصرّفات جنود الأتراك في الحامية العثمانية. وهو يذكر جيدًا ما قام به البايات

قبله وآخرهم والده، في تلمّس الطريق من أجل إيجاد البديل عن أولئك الجنود، الذين شكلوا خطرًا حقيقيًا في كثير من المرات. من ذلك ما قام به حسين باي في هذا المضمار الذي يعتبر عمله في تكوين جيش نظامي أهمّ محاولة قبل أحمد باي، حتى أن تسمية الجيش النظامي تعود رسميًا إلى عهده. وقد سار على خطى السلطان محمود الذي نصحه بذلك. ومن ثَمّ درج اسم العسكر النظامي في تونس.

وقد اعتمد حسين باي في انتداب الجنود الجدد طريقة حذرة كما يبدو، وذلك بتسجيل أبناء الجند القدامى المثبتين في الديوان مع بعض من أبناء البلاد في الساحل والقيروان، وهذا يشير إلى أن التغيير كان غير جذري لخوفه من جنود الحامية الذين لا يزالون الأكثر عددًا في الجيش. وكان حسين باي أول من اقتدى بالمنهج الأوروبي الحديث في المجال العسكري في تونس فانتدب ضباطًا فرنسيين لتدريب جنده النظاميين الجدد سنة 1833. إلا أنّه لم يصل في ذلك إلى نتيجة مهمة.

أمّا مصطفى باي الذي تولى الحكم سنة 1835 فقد قام بمحاولتين فاشلتين :

تمثلت الأولى في موافقته على اقتراح وزيره شاكير صاحب الطابع في إثبات فرقة من العسكر النظامي من السود المعتوقين، وأوكل الأمر إلى ضابط نفذ الفكرة في يوم واحد، بطريقة ارتجالية تعسفية، فجمع من العاصمة في ذلك اليوم ألف رجل أسود دون تمييز؛ مما جعل الناس يستاءون أشد الاستياء، وما إن علم الباي بذلك حتى ألغى الفكرة وأطلق سراح من جمعوا في ذلك اليوم. وتمثلت المحاولة الثانية في العمل على إحصاء كل من في البلاد من الشباب القادرين على حمل السلاح، ثم يطرح من له مانع شرعي، ويثبت القدر الكافي بالقرعة. وبدأ بذلك في الحاضرة، إلا أن سكانها احتجوا على ذلك الأمر، باعتبار أن العادة في إثبات الجند كانت تنحصر في أبناء الترك وزواوة، واشتكوا للمجلس الشرعي ليقنع الباي بالعدول عمّا عزم عليه، وأمام هذا الموقف المتصلّب لسكان الحاضرة اضطر الباي إلى إلغاء الأمر، وماتت الفكرة في مهدها.

ولا شكّ أن أحمد باي - الابن والخلف - لم ينطلق في إصلاحاته العسكرية من فراغ، بل كان عمله في الأساس مواصلة لتلك المحاولات السابقة، مستفيدًا من ثغراتها، إلا أنّ ما يتميّز به عمله هو قيامه بحركة إصلاحية عامة في البلاد، مركزًا اهتمامه بالخصوص على الميدان العسكري وما كان مرتبطًا به. فقد شعر أحمد باي تبعًا لتوجهاته في بناء دولة مستقلة عن التبعية التقليدية للسلطان العثماني بضرورة تكوين قوة عسكرية محلية يطمئن إليها، تكون أساسًا لهذه الدولة التي يودّ إبرازها على المستوى الدولي، وتعزيزًا لما تصوّره في أمنها.

وقد سمحت الظروف لأحمد باي بأن يتولى قيادة الجيش في أواخر عهد أبيه، وكتب له في ذلك عهد الولاية في شهر أوت 1837، وهو ينصّ على النظر في أمور العسكر دون غيره. ومن يومها لبس "لباس الجيش وباشر أموره بنفسه، وامتزج به أيّما امتزاج حتى أنه أصبح لا يغيب عن القشلة... وأمر مماليكه للتدرب على أعمال الجند".

ونعتقد أن هذه المسؤولية ميزة، ظفر بها، ربما أوحت له مبكرًا بأفكار التغيير بعد أن عاش بنفسه ظروف الجيش، وأدرك عن قرب مشاكله ومطالبه الملحّة.

إضافة إلى ذلك أن أحمد باي جاء إلى الحكم في فترة شهدت تغييرات جذرية في الجيش الإنكشاري على يد السلطان محمود الذي حلّ ذلك

النظام بسبب كثرة مشاكله، واستبدله بتشكيلات عسكرية جديدة سماها "العساكر المحمدية". وفوق هذا كان لأحمد باي طموح خاص في بناء قوة عسكرية متأثرًا في ذلك بما قرأه وسمعه عن القادة العسكريين العظام، أمثال نابليون، ومعجبًا بالخصوص، وربما مقلدًا شخصية محمد علي في مصر الذي بدأ ببناء دولة حديثة في مصر خلال الفترة. لذلك كانت لأحمد باي الشجاعة الكافية في تنفيذ ما عجز عنه أسلافه، واستطاع الخروج من دائرة التردّد التي وقع فيها والده بالخصوص كما أسلفنا. ومن هنا تصور البداية الجديدة للهياكل العسكرية القديمة -العاجزة والمقلقة- فبرز عمله في المجال العسكري عبر طريقين :

- تجديد عناصر الجيش من أبناء تونس وتوفير بعض التجهيزات لها.
- إنشاء مدرسة حربية لتخريج ضباط متعلمين لجيشه الجديد.

وازداد أحمد باي ثقة بعمله العسكري بعد أن أنعم عليه السلطان العثماني عبد المجيد (1839-1861) برتبة مشير، وهي أعلى رتبة عسكرية ظفر بها بايات الأسرة الحسينية في تونس ابتداء من أحمد باي. فلبس الباي وسام هذه الرتبة الذي يوضع في مقدمة الشاشية خلافا لوسام الفريق الذي يوضع على الصدر واحتفل به احتفالاً كبيرًا. وعلى الرغم من أن أحمد باي لم يهتمّ بما أعلنه السلطان في استانبول 1839 من التنظيمات الخيرية والتي نصح بتطبيقها، فإنه يبدو أن هذه الرتبة عززت لديه الرغبة في مواصلة ما قام به من تلقاء نفسه، في المجال العسكري، وكأن السلطان بمنحه تلك الرتبة يبارك فيه هذا الاتجاه.

وجاءت زيارة الباي لفرنسا سنة 1846، والتي كانت مصدر ترحيب كبير من الملك لويس فيليب، إضافة إلى طابعها السياسي في الوقت الذي كان يعمل فيه على تحديث جيشه، مدعمة لطموحه العسكري حتى أنه حرصًا على الاستفادة من الزيارة في هذا المجال، اصطحب معه وزير الحرب مصطفى آغا للاطلاع على ما وصلت إليه فرنسا في الميدان العسكري وكيفية الاستفادة منه.

2- مظاهر الإصلاحات :

(أ) تجديد الجيش:

بدأ أحمد باي في إصلاح الجيش وتجديده بمجرد أن تولّى شؤون البلاد وسماه الجيش النظامي، خلافا للعناصر القديمة غير النظامية واتبع في البداية أسلوب بعض التنظيمات في كل من إيطاليا والنمسا، إلا أنّه ابتداء من سنة 1843 اعتمد في تدريبه وتكوينه على فرنسا التي كانت سبّاقة لتلبية طلبه في المساعدة، وأرسلت له بعثة عسكرية وذلك في نطاق تشجيع توجيهات الباي الاستقلالية عن الدولة العثمانية، وعقد الاتفاق مع الدول الأجنبية، دون الرجوع إلى موافقة السلطان العثماني. وتبلور التنظيم النهائي لجيش أحمد باي بعد زيارته لفرنسا 1846.

وبالرغم من اعتماد الباي على فرنسا في إرسال الضباط في تدريب جيشه فإنّه لم يتبع أسلوبها فيما يخصّ القوانين العسكرية، أو الأطر القانونية للانتداب أو التعويض، ولم يتبع نظام القرعة كما بدأ الأمر للدولة العثمانية وأراد والده العمل به. لذلك لم يعتمد قانونًا ولا قاعدة ثابتة في التجنيد.

(ب) طريقة التجنيد:

كانت طريقة الانتداب للجنود في عهد أحمد باي خاضعة للمزاج الشخصي، سواء من الضباط أو الباي نفسه، وتتمثل تلك الطريقة في إرسال ضباط

الجيش إلى بعض المدن والقرى وخاصّة مدن الساحل، ليسجّلوا في قائمة الجندية كلّ من يصلح لهذا العمل بدنيًا بالنظر إلى جسمه ظاهريًا. ولم تراع في ذلك الرغبة الشخصية؛ لأنها كانت منعدمة أساسًا، ولا روعيت فيها عمليّة التعميم الكامل لسكان البلاد؛ إذ كان الضباط يخصون منطقة دون أخرى، وكلّ ما روعي هو حضور المفتين وعمال البلد المقصود والقضاة لما يقوم به الضباط من تسجيل الشباب للجندية لإضفاء الطابع السياسي الرسمي على ذلك. ففي سنة 1844 كلف محمد أمير الآلاي الثاني بسوسة أن يجمع من الساحل والقيروان وصفاقس ما يستطيع جمعه، حتى أن هذا الضابط قدّر تقديرًا أنه سوف يجمع من سوسة والمنستير وحدهما حوالي 1,200 جندي، ومن القيروان 150 جنديًا، ومن صفاقس 200 جندي، واستمرت الحال بهذا العمل في التجنيد من هذه المناطق دون غيرها خلال عهد أحمد باي.

ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكره ابن أبي الضياف عن اختيار أحمد باي سنة 1850 لعسكر جديد للواء الخيالة بعدما تناقص عدده من جراء مرض الوباء الذي أصاب البلاد في هذه السنة، وذهب بمعظم رجال الفرقة المذكورة. فقد أمر خير الدين وكان يومها أمير لواء الخيالة، أن يجمع عددًا من النـــاس حـــدد له من بلدة كسرى وبرقـو على الخصوص. وعلى الرغم من معارضة وزراء الباي باعتبار أن الظرف غير مناسب إثر ما أصاب الناس من البلاء، فإن الباي أصر على تنفيذ أمره وجمع له خير الدين عن كره كما يبدو ما أراد، ولم يقدر على شيء يظهر به عدم رضاه إلا قوله : تركت الجهة فارغة يا سيدي.

وإذا افترضنا أن هذه الطريقة نجحت نسبيًا في بداية تكوين الجيش النظامي في جمع ما رغبوا في جمعه من المناطق المذكورة باللين أو بالقسوة، وروعيت فيها العوامل الإنسانية للأيتام والأرامل والشيوخ باجتهاد شخصي، فإنها تظلّ دومًا دون قانون، ومصدرًا للقلق والخوف والتعسّف الذي لا يخدم إلا طموح الباي.

(ج) تكوين الفرق العسكرية:

كانت الهياكل العسكرية القديمة في الجيش مختلطة في عملها وإقامتها، إلا أن أحمد باي فصل أنواع الأسلحة عن بعضها بعضًا إقامة وتكوينًا؛ لذلك ضمت الفرق التي أحدثت في الجيش البري ثلاثة أنواع من الأسلحة : فرقة المشاة وفرقة المدفعية، وفرقة الخيالة، واهتمّ الباي بالأخيرتين بالخصوص. وتكون سلاح الخيالة سنة 1839 من ألف فارس اختيروا من أبناء المماليك بالحاضرة وحوانب الترك والعرب، وجعل مكان إقامة هذه الفرقة في منوبة. وازداد الاهتمام بفرقة الخيالة في عهد أمير لواء الخيالة خير الدين حتى أصبحت في سنة 1267 هـ / 1850 م تملك حوالي 1124 حصانًا عمل خير الدين على شرائها لإبراز قوة الفرسان بها.

ثم كوّن الباي فرقتين لسلاح المدفعية من حوالي 4,000 جندي بعد فصل هذا السلاح عن المشاة، وتواصل اهتمامه بهذا السلاح حتى أصبح يعدّ : 5,800 جندي، وقسم إلى أربع فرق تقيم في كل من تونس، باردو وحلق الوادي، وأبراج البلاد الساحلية. أما جند المشاة، فكون منه عدة فرق وصلت إلى سبع فرق في عهده، تعدّ حوالي : 18,000 جندي موزعة في كل من تونس والمنستير والقيروان والمحمدية التي يقيم بها الباي. وبذلك وصل العدد الإجمالي لكل الفرق التي أنشأها الباي إلى حوالي 26 ألف جندي سنة 1853، بينما كانت قبل وصوله للحكم لا تتجاوز 6,000

جندي. أما قيادة الجيش فهي بيد المشير نفسه وينوبه وزير الحرب الذي يحمل رتبة فريق. وإضافة إلى ذلك أبقى الباي على الهياكل القديمة في العساكر غير النظامية مثل عسكر زواوة والصبايحية الذين يقيمون في الأوجاق وأضاف إليها الباي مراكز جديدة هي سوسة والمنستير وقابس والجريد. وحاول أحمد باي الاهتمام بجند البحرية فأصلح بعض الموانئ البحرية لكن عمله في هذا المجال ظل محدودًا جدًا لصعوبته عمليًا وماليًا وبقي دوره في نقل الجنود أو المؤونة من ميناء إلى آخر. وبلغ عدد جند البحرية في أقصى حد له 1,500 جندي أما عدد الوحدات البحرية الحربية فلم يتجاوز 13 مركبًا حربيًا لا تملك تسليحًا كافيًا يجعلها ذات طابع حربي حقيقي.

(د) التجهيزات العسكرية :

من الطبيعي أن يهتم أحمد باي بما تيسّر له بمتطلبات جنده الجديد من تجهيزات وأماكن إقامة، خاصة لتلك الأسلحة الجديدة كالمدفعية والخيالة التي توسع في تكوينها وأولاها اهتمامًا أكثر. لذلك بنى عددًا من القشل مثل قشلة باردو وقشلة غار الملح وقشلة المدفعية خارج الحاضرة وقشلة المحمدية وقشلة الخيالة بمنوبة.

ومن أجل تلبية طلبات الجنود من الكساء، أنشأ مصنعًا للقماش من نوع "الملف" ببلدة طبربة معتمدا في ذلك على خبرات أوروبية، خاصة بعد أن أبدل لباس الجند وجعله شبيهًا بلباس الجيش الفرنسي، حتى أنه لم يبقَ من اللباس القديم إلا الشاشية التركية. ثم أقام المطاحن والمخابز الخاصة بالجند.

أما التسليح فقد بنى أحمد باي مصنعًا لصنع المدافع بالحفصية بالحاضرة، وهو أيضًا تحت نظر الأجانب، وبنى حيًّا كاملاً خارج الأسوار على طريق باردو لجنود المدفعية. ولكن مع ذلك بقي هذا الباي يستورد أسلحة متنوعة من أوروبا من بلجيكا وإنجلترا وسردينيا وفرنسا، إلا أن هذه الأسلحة كانت قديمة وذات فاعليات محدودة إضافة إلى عدم صيانتها باستمرار، وكان جيش المحلة يعتمد عليها في تنقلاته السنوية في أراضي القبائل شمال البلاد وجنوبها.

ومن مظاهر اهتمام أحمد باي بأفراد الجيش، تلك الالتفاتة الإنسانية الكريمة منه إزاء جنده، بعد أن شاهد منهم أعدادًا كبيرة عجزت عن العمل العسكري وتركوا في زوايا الإهمال، خصص لهم بيتًا بالحاضرة يتلقون فيه الطعام والكساء ونصف المرتب ماداموا قد بقوا مقيمين في هذه الدار إلى أن يتوفاهم الأجل، ومن غاب عنها في الحياة لا يستحق نصف المرتب. ومنح كل من يخرج من الخدمة العسكرية بعجز ما نصف المرتب.

3- المدرسة الحربية أو مكتب الحرب:

كان ضروريًا أن يفكر أحمد باي تبعًا لتوجهه الجديد في إيجاد إطارات لجنده على أسس جديدة. لذلك أسس أول معهد علمي في المجال العسكري على النمط الحديث في تونس، وهو ما سمي يومها بمكتب الحرب، وقد أسس في مارس 1840، بهدف تخريج ضباط متعلمين في الشؤون العسكرية في البر والبحر.

ويعتبر هذا العمل أهم إنجازات أحمد باي، وتعود أهميته إلى كونه الجانب العلمي الذي لا بد منه لتكوين الجيش وتدريبه وتعليمه. ثم إن هذا الإنجاز كتب له التأثير والدوام أكثر من غيره من أعمال أحمد باي لفترة طويلة نسبيًا، وكان في الوقت ذاته بداية التعرف على طرق التعليم الحربي في أوروبا، ولو بشكل متواضع. فعن طريق هذا

المعلم التربوي العسكري، تمّ أول اتصال علمي حقيقي لتونس مع أوروبا في العصر الحديث.

وقد مرت المدرسة منذ تأسيسها سنة 1840 إلى إغلاقها نهائيًا سنة 1869 بظروف صعبة جعلتها تشهد مرحلتين مختلفتين ومنفصلتين:

- المرحلة الأولى : تمتد من سنة 1840 إلى سنة 1854 كانت تحت الإدارة الإيطالية ممثلة في شخص كاليقاريس في معظم المدة.

- المرحلة الثانية : تمتد من سنة 1855 إلى 1869 وكانت تحت الإدارة الفرنسية وتداول عليها ضابطان فرنسيان هما : كمبنون ودي تافارن.

- المرحلة الأولى :

تعتبر المرحلة الهامة نظرًا إلى اهتمام أحمد باي بها شخصيًّا؛ لأنه كان حريصًا على أن يحقق منها الهدف الذي أسست من أجله، ثم هي مرحلة الحماسة والطفرة في تكوين الجيش وإطاراته.

- المرحلة الثانية :

أما المرحلة الثانية من حياة المدرسة فقد امتدت على فترة قصيرة من حكم مَحمد باي وهو الذي أعادها للعمل، وهذه فترة مجهولة أيضًا لسكوت المصادر عنها، ثم شملت جزءًا مهمًّا من حكم الصادق باي. وتداول على إدارتها ضابطان فرنسيان هما : الرائد دي تافارن والرائد كمبنون من سنة 1855 إلى سنة 1865. أما السنوات الأخيرة الباقية فلا نعرف على وجه التحديد من كان يديرها، وربما أحد الضباط التونسيين أمثال محمد بالحاج عمر الذي كان نائب المدير في إحدى الفترات. وقد تميّزت هذه المرحلة عمومًا بصعوبة الظروف المالية للدولة، وهو ما انعكس على دور المدرسة والجيش ذاته وجعل المعلمين الفرنسيين فيها يغادرون إلى بلادهم بعد تأخّر الرواتب. ولكن المدرسة مع ذلك شهدت فترة قصيرة مضيئة في بداية عهد الصادق باي وإبان إدارة دي تافارن لها، خاصة بعد انتقالها لمقرها الجديد في باردو أيضًا. إلا أن موت دي تافارن المفاجئ وعودة كمبنون لإدارتها مرة أخرى جعلها تبدأ في التراجع، وتضعف عن الدور الذي رسم لها، فقلّ عدد المتخرجين فيها برتبة ملازم؛ نتيجة إهمالها خاصة بعد 1864. ويرجع دي تافارن ضعفها إلى تغيّب الضباط عن مباشرة عملهم التطبيقي للتلاميذ؛ وكذلك لقلة عدد التلاميذ الداخلين لها؛ لأن التدريب العسكري لا يتمّ إلا بعدد معلوم لا يقل عن 120 تلميذًا. وهذا العدد لم يكن متوفرًا خلال هذه الفترة إلا في بعض السنوات، لهذا ما لبث أن وزع تلامذتها بطرق مختلفة، بعد أن نقص عدد المتخرجين فيها برتبة ملازم خلال ست سنوات من الإقامة فيها، فأصدر المشير محمد الصادق باي سنة 1284 هـ/1867 م أمرًا سهلاً للخروج من المدرسة وذلك بمنحه رتبة أقل من رتبة ملازم.

ومما لا شك فيه أن المدرسة خلال فترة عملها في المرحلتين، وعلى امتداد ما يقرب من الثلاثين عامًا، قد أسهمت ولو بشكل متواضع، بقدر من الإطارات العسكرية المتعلمة في الجيش النظامي، وهي المهمة التي أسست من أجلها، وقد كان وجودها ضروريًّا لتدريب وتعليم الجيش الجديد، ومهما اعتراها من اضطراب لا يمكن التقليل من أهميتها؛ باعتبارها المصدر الوحيد لتخريج ضباط متعلمين. وتأكيدًا لأهمية دورها في الجيش، أعيدت إلى العمل بعد توقفها سنة 1854 في أواخر عهد أحمد باي؛ بسبب تكوين البعثة العسكرية للمشاركة في حرب القرم. فعلى الرغم من تسريح محمد باي لعدد كبير من الجند، فإنه شعر بأهمية وجودها وبذلك استأنفت عملها في سنة 1855 واستمرت تعمل إلى سنة 1869.

إلا أننا نعتقد أن مهمّة المدرسة كانت أوسع من المجال العسكري؛ إذ كانت لها جوانب ثقافية متعددة تجعل حتى من يعود إلى أهله دون رتبة لا يعود فارغ اليدين، بل إنه اكتسب مستوى ثقافيًا وتجربة منضبطة تمكنه من العيش في محيطه الاجتماعي بشكل أفضل مما لو بقيت ثقافته في حدود ما تلقاه في الكتاب. أضف إلى هذا أن هناك العديد من التلاميذ الذين وجهوا لمؤسسات حكومية أخرى مدنية كمصنع الحديد في حلق الوادي، أو ألحقوا للعمل مع بعض الوزراء. ومن أهم ما قامت به المدرسة الدور الذي لعبه الضباط والتلامذة في إنجاز أعمال سياسية أو تعليمية أو إدارية، فإضافة إلى عدد الضباط الذين لمعوا في مجال الحياة السياسية، نذكر منهم على الخصوص المملوكين الشهيرين : الفريق حسين والفريق رستم صديقي الوزير المصلح خير الدين وعملا معه في الاتجاه الإصلاحي في البلاد؛ إذ تولى حسين رئاسة بلدية الحاضرة وإدارة المعارف، وتولى رستم الداخلية ثم وزارة الحرب.

إنّ ما بذله أحمد باي من جهد، في سبيل تكوين جيش جديد، لا يمكن أن ينكر. إلا أنه بالرغم من الجهود، فإنه لم يصل إلى نتيجة مرضية، بل لا نبالغ إذا قلنا إنه بقي بعيدًا عن مستوى جيش يمكن أن يقوم بدور فعّال في حماية البلاد. وإن بلغ مستوى مقبولاً من حيث الكمّ، فإنه على مستوى الكيف لا يعتبر شيئًا يذكر مقارنة بغيره. وحتى ما وصل إليه من حيث العدد، فإنه ما لبث أن تلاشى في آخر عهد أحمد باي نفسه، فاستغني عن معظمه، ولم يحتفظ إلا بحوالي عشرة آلاف جندي في كل الفرق، بعد أن عجزت خزينة البلاد عن توفير الغذاء والرواتب والكساء للجنود النظاميين؛ نتيجة الإنفاق غير المحدود على مشاريع متنوّعة كانت أكبر من الموارد المحدودة وأحلامه أكثر من إمكاناته. إلا أن فشل مشروع أحمد باي العسكري، لم يكن راجعًا فقط إلى تدهور الظروف المالية، بل هناك عدد من العلل الأخرى صحبت هذا العمل منذ ولادته، وأسهمت مجتمعة في إحباطه.

وقد تمثلت أولى تلك العلل - في رأينا - في افتقاره إلى قانون ينظمها سواء في انتداب الجنود أو في تحديد الخدمة العسكرية. فطريقة التجنيد التي اتبعها أحمد باي لا تشبه ما هو معمول به في الدولة العثمانية ولا في غيرها. وهذا كان له انعكاسه السلبي في الإقبال على الجندية. فكانت طريقة أحمد باي في اختيار الجنود تتمّ عن طريق إرسال الضباط للمناطق الحضرية ليسجلوا من يرونه صالحًا للجندية حتى الاكتفاء، والمشكلة أن الاكتفاء ذاته غير معروف أو فوق طاقة المكان. طريقة فيها الكثير من الظلم والإجحاف وأقل ما يقال فيها إنها تتجه إلى منطقة دون أخرى وليس لها مقياس في اختيار الجندي سوى صحته الظاهرية؛ والأمر خاضع لإرادة الباي والضباط المكلفين. فأساءت هذه الطريقة لعمله الإصلاحي وهو ما يدلّ على أن ما قام به ليس خاضعًا لتخطيط أو هدف مدروس في بناء جيش له أطره وأسسه القانونية والعملية. وقد أصبحت هذه الطريقة مصدر قلق وخوف للمواطنين. ولم يكن الخوف من الجندية وحسب، بل أيضًا من عدم وضوح مدة العمل العسكري، وعدم مراعاة الظروف الإنسانية إلا بقدر ضئيل.

(ب) القوانين العسكرية المنبثقة من عهد الأمان:

صدرت جملة من القوانين المهتمّة بشؤون الجيش ضمن قوانين عهد الأمان سنة 1860، وبدأ تطبيقها رسميًا سنة 1861 وذلك طبقًا لما جاءت به

القاعدة الخامسة من عهد الأمان المعلن سنة 1857 في عهد حكم محمد باي. وما يهمنا في هذا العمل هو قانون التجنيد أو ما سمي بقانون القرعة.

أعلن هذا القانون رسميًا سنة 1860 تحت اسم : المصباح المسفر في إثبات دخول العسكر. والقرعة اسم أطلق على عمليّة دخول الشباب للخدمة العسكرية، عملت به تونس خلال فترة الإصلاحات التابعة لعهد الأمان، بهدف جلب التونسيين للجندية، متبعة في ذلك تجربة الدولة العثمانية قبلها والقانون الفرنسي في الموضوع. ومن أجل ذلك أنجزت قانونًا خاصًا نظم كيفية الدخول وأهدافه وشروطه. وأول قانون خط في العصر الحديث في هذا المجال للعمل بالجندية في تونس أعطي اسمًا هادفًا متفائلاً هو "المصباح المسفر...".

واختيار الاسم - في حد ذاته - يحمل دلالات عديدة لعلّ أهمها العزم على التحديث، والإشارة إلى قدوم عهد جديد قد بزغ نوره على الحياة العسكرية هو نور المصباح.

نص القانون على وجوب القرعة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و30 سنة، وتتبع القرعة عادة عندما يكون عدد المطلوبين للجندية أكبر من العدد اللازم للتجنيد الفعلي. وهذا يكون عند عدم الحاجة إلى الجند، وعندما لا يسمح الوضع الاقتصادي للبلاد بدخول كل من بلغ العمر القانوني للجندية.

وأجريت القرعة أساسًا بهدف عدم الإضرار بالناس وتمييز فئة عن أخرى، وهي محاولة لتوفير العدالة والمساواة بين كل الشباب المقترعين.

إلا أن هذا القانون توقف نظريًا سنة 1869. لذلك نجد وزير الحرب رستم يطالب سنة 1873 بإلغاء العوض بالمال رعاية للمصلحة العامة ورفقًا بحال المواطنين حتى يسرّح من طالت مدة خدمته.

وهذا الكسب الذي تحصل عليه التونسيون في الحياة العسكرية سرعان ما سيطرت عليه الفوضى، وبالرغم من التسامح في تطبيقه، فإنّه أهمل بعد صدوره. وعاد الضباط إلى جلب الجنود بالطرق القديمة المطبقة قبل القانون.

ومهما يكن فإن قانون القرعة يعتبر خطوة مهمة في محاولة كبح جماح الحكم المطلق الذي كان سائدًا وقد جاء كغيره من القوانين، كما هو مفروض ليقيم العدل والإنصاف بين سكان البلاد في المجال العسكري والقيام بخدمة البلاد بالبدن أو بالمال. ومن ثم أبعد فكرة الاتجاه لمنطقة معينة من البلاد وأفراد دون آخرين، بل شمل كامل البلاد نظريًا مع بعض الاستثناءات. ومن الطبيعي أن توجد في أول قانون في الموضوع ثغرات عديدة، ولكن ذلك قابل للتعديل والتدارك إذا صدقت النيّة.

ومع ذلك فإن هذا القانون لو طبق بشكل حقيقي لكان خيرًا للبلاد عسكريًا واقتصاديًا، إلا أن الدولة تراجعت في تطبيقه عند إيقاف مجالس القانون في 1864.

ومهما يكن من أمر، فإن القانون العسكري المذكور يعتبر عهدًا جديدًا استبشر الناس به فعلاً وقد أكّدت خاتمته على أن فيه نظام الدنيا والدين، وأنّه لا بد لكل قطر من حماية تجلب له الأمن والراحة وتدفع الأعداء عنه، وضرورة إعداد القوّة من الوطن لتدافع عن تربة الأسلاف ومنبت الأجداد.

(ج) مصاعب تحديث الجيش:

اعترضت عمليّة بناء الجيش وتحديثه، صعوبات عديدة جاءت من جهات مختلفة داخليّة وخارجيّة.

أهمّ هذه الصّعوبات نحدّدها في الآتي :

- ضعف الميزانيّة المخصّصة للجيش.
- التوسّع في المباني والولع بالمظاهر.
- التكاليف الباهظة للمشاركة في حرب القرم.

ونتيجة لذلك تناقص عدد الجنود يومًا بعد يوم، سواء بفعل عدم الانتداب المنتظم، أو بسبب الهروب من الثكنات التي فرغت من الطعام والكساء، بل حتى السّلاح، ممّا جعل الحياة العسكريّة غير لائقة، وجعل الجنود ينفرون منها بعد أن ألفوها. لذلك كانت المتاعب الاقتصاديّة هي السّبب الأهمّ لتراجع الإصلاح العسكري في بناء الجيش التونسي الجديد.

ولم تكن المصاعب المتأتّية من الخارج أقلّ أهميّة وتأثيرًا في تراجع الإصلاح العسكري، ومواصلة بناء الجيش من تلك التي أتت من الدّاخل، حتّى وكأنّ هناك اتفاقًا أو تخطيطًا مسبّقًا لتهميش الجيش وإضعافه من الطّرفين.

وتتلخص أبرز تلك المصاعب في التدخّل الأوروبي وخاصّة الفرنسي في شؤون تونس بصورة عامّة وفي الجيش بالخصوص؛ إذ ليس من صالح فرنسا وهي ترقب شؤون تونس من الحدود الغربيّة أن ينمو بالقرب منها جيش حديث مسلّح. وعلى الرغم من أنّها ساعدت البايات الراغبين في التّحديث المدنيّ والعسكريّ، فإن ذلك كان في إطار محدود والهدف منه دائما إبعاد تونس عن المجال العثماني وجرّها إلى الاعتماد على الغرب وبضاعته وأسلحته.

ومن هنا كانت المساعدات العلميّة والعسكريّة في المدرسة الحربيّة وتدريب الجيش ضمن حدود معيّنة لا يتعدّاها. فأسهمت بذلك فرنسا دون شكّ في تحديد الجند وضعف تعليمه وتسليحه. وما إن جاءت إلى البلاد حتّى سهل عليها فرض الحماية بشروطها على الباي محمّد الصّادق بعد أوصلت الجيش إلى أسوأ وضع له وأدخلته إلى مصير فرض عليه بالقوّة بعد أن أفرغ محتواه. ومن ثَمّ بدأت محاولات إدماج السّلطة العسكريّة بعد إخضاع السّلطة السّياسيّة. ومن يومها ارتبطت حياة الجنود التونسيّين بالجيش الاستعماري لزمن طويل، وتكوين إدارة عسكريّة للجيش التونسي وعلى رأسها فرنسيّ وأصبح الجيش مختلطًا تجري عليه أحكام العسكر الفرنسيّ طيلة الفترة الاستعمارية.

وليس من السهل إطلاقا إحداث جيش نظامي في بلد ضعيف قليل السكان والموارد يلفه ظلام الجهل، وتعصف به المجاعات والأوبئة.

وما قام به أحمد باي في هذا المجال عمل محفوف بالمخاطر داخليًّا وخارجيًّا وتحيط به ظروف دولية صعبة وغير مناسبة، والطريق التي سلكها وعرة ومملوءة بالأشواك. والواقع أنه على الرغم من هذا كله، وعلى الرغم من أن الباي قد بالغ في الطموح الزائد عن طاقته وطاقة بلاده، فإن ما قام في نطاق الجيش ليس ترفا أبدًا، بل هو ضرورة رأى من واجبه القيام بها مهما كانت الظروف؛ لأن الجيش من ضرورات قيام الدولة التي سعى لهيكلتها فلا دولة من دون جيش.

إلاّ أن هذه البذرة التي غرست في الميدان العسكري خلال عهد أحمد باي ومن خلفه كانت نواة ارتكز عليها مفهوم الجندية في تونس، وبالتالي عزّزت الروح الوطنية خلال العهد الحديث. وبالرغم من تعرّض تلك الروح إلى هزّات عنيفة بسبب الاحتلال الفرنسي للبلاد، فإنّ هذه النواة التي تكوّن منها الجيش التونسي بقيت كامنة في النفوس طيلة عهد الحماية. غير أنّ أهمّ تطوّر في الميدان العسكري هو تطوّر القوانين خلال عهد الحماية، وقد تجسّم هذا التطوّر في عنصرين هما :

1- تعميم نظام القرعة العسكرية :

كان تعميم القرعة العسكرية على ما سمّي التراب العسكري في تونس ووقع التوسّع فيه حتّى عمّ القرى والأرياف وحتى ضواحي العاصمة، ذا وجهين :

- الوجه الأول : إن هذا التعميم كان لصالح الاستعمار بشكل مباشر وتضرّرت منه البلاد. إذ حاولت من خلاله فرنسا احتواء الشباب وضمان ولائه ولو إلى حين، واستخدامه في أغراضها المختلفة، إضافة إلى إفراغ المجتمع التونسي من قواه البشريّة النشيطة واستنزاف طاقته الحيّة لغير مصلحته وهو هدف استعماري معروف.

- الوجه الثاني : وهو أن العمل العسكري في الأساس مدرسة تربويّة يستفيد منها التونسي كثيرًا أو قليلاً سواء من حيث القوانين والتدريب والتعامل المباشر مع جيش الاحتلال ذاته، وما يحصل من المحاكاة والتعلّم والعيش عن قرب مع قادة العسكر، فضلاً عمّا يحصل من فوائد ماديّة مباشرة، وما يتعلّمه الجندي التونسي من العمل والانضباط، وما يعزّزه من الروابط بين أبناء المدن والأرياف.

2- تجديد القوانين :

بالرغم من أن التجديد للقوانين العسكرية كان دائمًا يتمّ تلبية لمتطلبات جيش الاحتلال، فإن الكثير من هذه القوانين تضمّنت فوائد للتونسيين أيضًا إذا استجاب بعضها لظروف الحياة الجديدة ولبّت بعض المطالب للجنود منها بالخصوص نقص مدّة التجنيد من ثلاث سنوات إلى سنتين ونقص مدّة المطالبة بالقرعة من 26 سنة إلى 32 ، ومراعاة رخص الإعفاء والاستثناء من دون تعسّف.

وعمومًا فإنّ تلك القوانين على الرغم من آلام الاحتلال قد علمت التونسي روح الانضباط والعمل العسكري وباسمه كان ينتدب للجندية في الجيش التونسي والقرعة العسكرية التونسية.

بيد أن ما كان يحدث من تطور من حين لآخر في هذه القوانين كان يتمّ طبقًا لمصلحة الحماية دون غيرها. ومن أجل ذلك سيق التونسيون باسم القانون العسكري إلى ميادين الحرب تحت علم فرنسا في قارات العالم المختلفة دون إرادة أو غاية وتحمّلت المدن والقرى التونسية غرم ذلك القتال، سواء في غياب الجنود أو عند فقدانهم في الحروب.

وكان كل ما تكبده الجنود التونسيون في عهد الاحتلال من آلام نفسية وما تعرضوا له من الغبن والاضطهاد، سواء في إجبارهم على العمل تحت علم الاحتلال أو منعهم من التقدّم في الخطط العسكرية أو التمييز العنصري في العمل والمرتب؛ كل ذلك كان نتيجة حتمية لهدف الاستعمار الحقيقي وهو استغلال العنصر البشري في البلاد المستعمرة عسكريًّا.

ثانيًا - تكوين الجيش المغربي الحديث:

إذا كان المغرب الأقصى قد بقي خارجًا عن السيطرة العثمانية خلافًا لجارتيه الجزائر وتونس، فإنّه لم ينجُ من الحملات العسكريّة الأوروبية، على سواحله الطويلة، بل بقي يواجه بمفرده طيلة القرون الحديثة، التدخلات الأوروبية المتعدّدة. وظلّ النظام العسكري بالمغرب صامدًا، في وجه أعدائه من الداخل والخارج.

غير أنه أمام تطوّر الجيوش الأوروبية في التنظيم والتسليح المتزايد، لم تعد قواته العسكرية قادرة على مواجهة هذه الجيوش الأوروبية، بما تملكه من تسليح وتنظيم.

وكان لاحتلال الجزائر واستقرار فرنسا على تخوم المغرب، تأثيره وصداه لدى الدولة في

المغرب؛ مما فرض على الكل سلطة وعلماء، التفكير في تكوين جيش حديث، يواكب ما حصل من تطوّر لدى الجيوش الأوروبية، ومن ثمّ الاستغناء عن العناصر القديمة. لكن البداية الحقيقية لتكوين هذا الجيش لم تبدأ بعد الاحتلال مباشرة.

وجاءت البداية، بعد مجابهة العناصر العسكريّة المغربية القديمة، مع الجيوش الأوروبية بشكل مباشر، وهزيمتها أمام كل من فرنسا في معركة أسلي سنة 1844، وإسبانيا في تطوان 1859-1960.

وقد شجّع الأوروبيون توجّه السلطان لإصلاح الجيش؛ لأنه يفتح أمامهم أبواب التغلغل داخل البلاد. واتخذ هذا التغلغل وجوهًا متعددة، من بيع السلاح، إلى البعثات العسكريّة الأوروبية، التي سارعت لتلبية الطلب في تدريب العسكر الجديد.

وقد مرَ اهتمام الدولة بتكوين جيش على النمط الحديث، بفترات متباعدة حصرناها في ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى : مرحلة البدايات من أواخر القرن 18 إلى ما بعد احتلال الجزائر

- المرحلة الثانية : مرحلة تأسيس الجيش النظامي من 1845 إلى 1907

- المرحلة الثالثة والأخيرة : مرحلة النفوذ الفرنسي من 1907 إلى 1912

وكان لكل مرحلة طابعها الخاص تبعًا لرغبة السلاطين ومدى قدرتهم على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وما مدى أهمية النتائج العسكرية والسياسية المترتبة على ذلك ؟

هذا ما سنحاول دراسته في هذا العمل اعتمادًا على ما توفر لدينا من المصادر والمراجع التي تعرضت للموضوع من قريب أو من بعيد.

المرحلة الأولى:

ظلّ المغرب صامدًا بقواه الذاتية يواجه أعداء عديدين، في الداخل والخارج. ومن خلال هذا الصمود والمواجهة المستمرّة تكوّنت لديه نواة عسكريّة، تدافع عن البلاد في ظل حكم الأسرة العلويّة التي توارث أفرادها الحكم بطرق مختلفة.

وكانت البداية مع مولاي إسماعيل (1672-1727) الذي وطد حكم الأسرة العلويّة واتّجه إلى تشكيل جيش نظامي يدين له بالولاء سمّاه جيش البخاري جمعه من أنحاء المغرب. وازداد الاهتمام بالجيش بشكل أكثر جديّة في عهد مولاي محمد (1757-1790) الذي كان يميل إلى الجهاد، وتحرير البلاد من كل محاولات الاحتلال. ووجه هذا السلطان اهتمامه بالأساس إلى إنشاء أسطول مغربي معتمدًا على الأسلحة الأوروبية والتركية، وقد تميّز عمله في هذا المجال بتوثيق علاقاته مع المشرق الإسلامي، متخليًا عن معاداة الأتراك، الذين تبادل معهم عدة سفارات، خاصة مع تونس والجزائر. وقبل مهاداة السلطان العثماني الذي أرسل له سفينة محمّلة بالأسلحة، وعددا من الخبراء وزّعوا على موانئ المغرب طبقًا لاختصاصاتهم.

كانت مكوّنات الجيش المغربي الحديث على عهد مولاي محمد بن عبد الله في أواخر القرن الثامن عشر من العبيد وهم الأكثريّة ثم الأحرار.

أمّا عناصره حسب الاختصاص فهي : مشاة، خيالة، مدفعية، بحرية وانضوت هذه العناصر تحت قسمين كبيرين هما :

- جيش البخاري : يشكل هذا الجيش النخبة والعدد الأكبر وكان عدده على عهد المولى إسماعيل حوالي 150 ألفا، لكنه فقد الكثير من قيمته العسكرية، سواء من حيث العدد أو المميزات

لتعرضه للانتقام من أطراف عديدة، وعدم انتظام التدريبات العسكرية.

- قبائل الجيش : وهي القبائل التي تجنّد منها الدولة المقاتلين نذكر منها بالخصوص:

* شراكة : وهي مجموعة القبائل الشرقية استخدمت داخل الجيش منذ عهد السعديين وانصهرت فيها قبائل عربية وأخرى بربرية.

* الوداية : وهي خليط من قبائل عرب المعاقل وأهل السوس وعرفت نفوذًا كبيرًا منذ عهد المولى إسماعيل ولهذه القبائل ميزات حربية مهمة.

* الشراردة : وهي مجموعة قبائل من عرب معقل من الصحراء.

وكان السلاح الحديث قد انتشر في بداية القرن 19 عبر وسائل مختلفة لذلك امتلك الجيش المغربي كل الأسلحة، التي كانت معروفة في أوروبا. غير أنّها لم تعرف التطوّر ذاته الذي كان يحدث يومها في العالم وأهمّ هذه الأسلحة.

وكان سلاح المدفعية رمز القوّة خلال الفترة، وقد وجدت بقسميها البري والبحري فاحتلّت الصّدارة في الحياة العسكرية المغربية. وكانت تصل إلى الدولة عن طريق الشراء أو الهدايا، وكذلك عن طريق الجهاد البحري. غير أن قيادة المدفعية لم تكن بيد العناصر المغربية، بل كانت بيد الأسرى المسيحيين والعلوج والأتراك.

وقد لعب رجال المدفعيّة دورًا أساسيًّا، في الحركات الداخلية. غير أنّ عددهم تناقص بسبب أفول نجم الجهاد البحري، ونقص عدد الأسرى المسيحيين.

ويلعب الخيالة داخل الجيش المغربي دورًا حاسمًا في إحراز التفوّق العسكري وكان المغاربة يولونها تكريمًا خاصًّا ووصل الأمر إلى حدّ تقديسها. وإهداؤها يعتبر عنوانًا للطاعة والصداقة للأفراد أو الدول، أما بيعها لغير المسلمين فهو ممنوع.

وتبرز القيمة التي تعطى للخيل في القرن 19 من خلال المكانة التي كانت تحتلها في الجيش، إذ يقع الاهتمام بها أكثر من الجنود وأجرة الفرس في الحرب مساوية لأجرة الجندي وتعرف خيل جيش الدولة بأنسابها وأسمائها وأوصافها في سجلات الجيش، وإلى جانب الخيل تلعب البغال والجمال دورًا مهمًّا داخل الجيش لجرّ المدافع وحمل الخزائن والمؤن.

وقامت الدولة العثمانية بتشجيع البحرية المغربية، وكانت تقابل كلّ سفارة وهدية مغربية بإرسال المدافع والذخيرة، وما تحتاجه المراكب من صواري، ومخاطف، وحبال. كما كانت ترسل معلمين في الرماية. حتى أصبح للبحرية في عهد المولى محمد بن عبد الله دور سياسي ومالي كبير، استعمل مداخيل البحرية من التجارة لتقوية سلطته. وتمثل مفعولها السياسي الخارجي في فتح موانئ المغرب، للتجارة الخارجية، مع الدول الأوروبية التي تبحث عن المواد الأولية، والأسواق لصناعاتها. وبفضل هذه البحرية؛ استطاع سلطان المغرب التحكّم في المعاهدات التجارية، مع الدول الأوروبية. غير أنّ هذه البحرية التي كانت تحمي السواحل المغربية من غارات القراصنة الأوروبيين، وطاردت السفن الأوروبية في البحار، ما لبثت أن أصابها الإهمال. فتضاءلت قوتها بعد انتهاء الجهاد البحري، وتضاءلت أهمية الطبجية البحرية في الجيش، لحساب دور مدفعية الميدان ومدفعية الجبال. حتى أصبح جنود البحرية يمارسون أعمالاً غير بحرية، وانحصرت مهمتهم في إفراغ السفن وشحنها.

وكانت الأسلحة الخفيفة المستعملة في المغرب خليطا من أسلحة من الشرق والغرب قديمه وحديثه، وأهمّها البنادق وفيها تنوّع كبير. وكان هذا

النّوع من الأسلحة يدخل في المبادلات التجارية بين المغرب وأوروبا، وتأتي هذه الأسلحة من تركيا وإيطاليا وبلجيكا وأمريكا في عهد مولاي سليمان. وكذلك نشطت تجارة الأسلحة من جبل طارق في عهد مولاي عبد الرحمان حيث كانت السفن التي تذهب محمّلة بالحبوب تعود محمّلة بالأسلحة، وكان قسم كبير منها يرسل للمجاهد الأمير عبد القادر.

لكن صناعة الأسلحة المحلية ضعفت وتعرضت للانقراض، ولم تعرف التطوّر الذي عرفته الصناعة الأوروبية والجيوش الأوروبية في هذا الميدان.

ومع ذلك بقي الهيكل التقليدي للجيش المغربي الذي كان مكوّنًا من النواة العسكرية الحكومية والقوة العسكرية القبليّة على الرغم مما أصابه من ضعف وتآكل، صامدًا محتفظًا بقوته إلى حدود احتلال فرنسا للجزائر.

وشهد المغرب في بدايات القرن 19 تقهقرًا تجاريًّا، وانكماشًا اقتصاديًّا؛ مما جعل نشاطه يقتصر على الفلاحة المعاشية الخاضعة للظروف الطبيعية الصعبة.

وأسهم في هذا الركود ضعف المجال المعرفي، الذي بقي مقتصرًا على معارف دينية ضيقة؛ مما فرض عليه العزلة والركود؛ وهو ما كان له التأثير الأكبر على القوة العسكرية.

وزاد في تعقيد الأمور تداخل الأطماع الأوروبية، مع الظروف الداخلية المتأزمة. إذ بدأت أوروبا منذ 1815 تشنّ غارات متكرّرة على الثغور المغربية، مستهدفة الأسطول، ووسائل الدفاع البحرية بحجة مراقبة منع القرصنة. وبذلك تسابقت الدول الأوروبية إلى عقد المعاهدات مع السلطة المغربية، التي كانت تفرضها فرضا لتضمن حريّة التجارة. وازداد التدخل الأوروبي ضراوة عندما صدّق المولى سليمان بصدق نيات المحبة والإخاء بين الدول، واطمأنّ لهذه المعاهدات المعقودة بينه وبين الدول الأوروبية؛ فقرّر استجابة للضغوط الأوروبية منع كلّ عمليّات القرصنة والتجارة مع الخارج 1817. ولم يكتفِ بذلك بل قام بعمل لا يدل إلا على استسلام كامل للقوى الأوروبية، وهو نزع كل أسلحته طائعًا. وأرسل إلى الجزائر وتونس آخر السفن المغربية، وكذلك رجال البحرية. ومن البدهي أن هذا الإجراء أفقد المغرب وسائله الدفاعية لحماية استقلاله الاقتصادي حتى وإن كانت ضعيفة، وجعله يقبل توقيع كل الشروط التي تقدم إليه.

غير أن المولى عبد الرحمان حاول ابتداء من 1822 أن يحمي المبادلات التجارية مع أوروبا؛ لذلك أعاد الجهاد البحري، وأحيا البحرية الحربية. فاشترى من سردينيا سفينة حربية، وأمر بإحياء ورش صناعة السفن في الرباط وسلا وهو ما عرّض الموانئ المغربية للهجومات الأوروبية من جـديد.

المرحلة الثانية:

حاول المولى عبد الرحمان إعادة تنظيم الجيش؛ فاهتمّ بجيش الثغور والمدن وأعاد النظر في الرواتب والكساء، وأدخل شيئًا من الانضباط للعساكر.

وقد جاءت التطورات التي شهدتها البلاد منذ 1844 لتؤكد أنّ الهيكل العسكري القديم، القائم على العبيد وقبائل الجيش، والقوات الاحتياطية من القبائل، لم يعد ملائمًا للظروف السياسية الجديدة.

وتطلبت فكرة الجهاد المرتبطة بالفكر الإسلامي المغربي خلال الفترة، إعادة النظر في بنية الجيش، واتفق العلماء مع السلطة على وجوب تكوين جيش نظامي، ووجوب تجهيزه بالعتاد اللازم والحديث.

لذلك انصبّت السياسة العسكريّة طوال النصف الثاني من القرن 19 حول تأسيس الجيش النظامي، والتجهيزات العسكرية الملائمة لهذا الجيش الجديد.

واقتنعت الدولة في المغرب بضرورة تأسيس جيش نظامي حديث، بعد مشاهدة فاعلية الجيوش النظامية الأوروبية. وقد استلزم هذا توفير المواد الضرورية للنفقة على الجيش وإعادة النظر في الهيكلة والتأطير. وقبل ذلك كيف يمكن تجاوز النظام العسكري التقليدي، والوصول إلى خلق نظام عسكري حديث.

لا شكّ أن هذا مرتبط ارتباطا وثيقًا بحالة الاقتصاد العام، والأوضاع السياسية والاجتماعية، ومدى التغلب على كلّ الحواجز التي كانت تعيق القوّة العسكرية منذ زمن طويل.

لقد أكدت معركة أسلي شعور الدولة بضعف النواة العسكرية. فبدأ المولى عبد الرحمان تجنيد بعض العناصر الجديدة، وأعطاها صبغة دائمة. فأبدل قائد جيش البخارى، وحاول الحدّ من سيطرة القواد العسكريين. وقام بتوفير التموين والرواتب. وكلف ابنه سيدي محمد بأمور الجيش، والإكثار من العسكر النظامي، بعد أن اتضحت فوائده، لكن سرعان ما تراجع عن هذا النهج، بسبب صعوبة الاحتفاظ بهذا الجيش والنفقة عليه وعاد إلى النظام القديم.

وعلى الرغم من ظهور عزم مولاي محمد بعد معركة تطوان 1859 على استئناف السياسة التي بدأها في عهد والده، فإن مشكلة جمع العسكر قد بقيت ، ومنعه من الهروب، ومستوى العناصر التي تكون هذا العسكر، والنفقة عليه من المشاكل التي لم يتغلب عليها على الرغم من استعانته بفتاوى العلماء والتشجيعات الدينية. لذلك كانت الدولة تلجأ للوسائل التعسفية في جمع العسكر، مع انعدام القوانين القارة لانتداب العسكر الجديد، واعتماد السلطة على مقاييس غير واضحة؛ لتحديد عدد المطلوبين للجندية من المدن والقبائل في كل سنة.

وإلى جانب صعوبة إيجاد الوسائل القانونية والعملية لجعل القبائل والمدن توفر العدد المعيّن من العسكر، واجهت السلطة المشاكل المادية الناتجة عن ضرورة توفير الأجور والكساء والسلاح للجنود، خاصة وأن الموارد المالية قد تقلصت كثيرًا بعد حرب تطوان. وزاد الأمر سوءًا أن الدولة رهنت مداخيل الجمارك مقابل الدَّين الإنجليزي؛ لأداء ما تبقى من غرامة الحرب الإسبانية في تطوان فلجأت الدولة للعلماء لتبرير فرض المزيد من الضرائب.

وكان من الضروري أن يتلقى الجنود الجدد في الجيش النظامي المغربي الحديث تدريبًا عسكريًّا حديثًا. وقد اتبعت حكومة المغرب في سياستها العسكرية الجديدة ما قام به بايات تونس، قبل الاحتلال الفرنسي عندما أعادوا هيكلة جيشهم، وأرسلوا بعثات للتدرب في الخارج، واستدعوا بعثات أوروبية لتدريب الجيش التونسي الحديث.

وإذا كان بايات تونس قد قلدوا مباشرة النمط الأوروبي؛ فإن حكومة المغرب اتبعت نمطين في مرحلتين :

- المرحلة الأولى كانت مرحلة تنظيم الجيش على النمط التركي.
- المرحلة الثانية كانت مرحلة الاقتداء بالنمط الأوروبي.

وعلى الرغم من أن المولى إسماعيل كان قد قضى على التأثير التركي المتبع في المغرب، وتمسك بالطابع المغربي الخالص، فإن بعض العادات التركية بقيت عالقة بالجيش، ربما كان

التمسك بها من باب الحرص على البقاء في الإطار الإسلامي؛ استجابة للشعور الديني المشترك. حتى أن كلمة نظام التي اتبعت في اسم الجيش المغربي، الحديث يعود أصل استعمالها إلى الجيش التركي بعد إصلاحه في عهد محمود الثاني واستعملت كذلك في تونس في عهد أحمد باي. وفي مجال التدريب لجأت السلطة المغربية إلى مدربين تونسيين وجزائريين. وبعد احتلال الجزائر وجد عدد من الجزائريين داخل جيش السلطان حيث كانوا يعرفون نظام المدفعية، كما استعمل مغاربة كانوا قد انخرطوا في الجيش العثماني بقصد الجهاد ضد روسيا، ودخلوا المغرب عندما شرع السلطان في تكوين جيش النظام، كما أرسل المغرب طلبة من الجيش إلى مصر في عهد مولاي عبد الرحمان.

وتأكيدًا لهذا الاتجاه في التدريب، ترجمت بعض كتب القانون من التركية إلى العربية. مثل كتاب القوانين الداخلية المختصة بمشاة العساكر الجهادية في سبيل الله، الذي كتب بالتركية ونقل إلى العربية، فبقيت الألفاظ التقنية بالتركية.

وألف محمد بن أحمد الخوجة التونسي الذي كان قائدًا لطابور مدينة مكناس كتاب : نظام الجيش وكيفية القتال ألفه لسيدي محمد بن عبد الرحمان الذي أكّد فيه ضرورة الالتجاء للألفاظ التركية حتى أنه يقول في مقدمة رسالته : إن لغة العسكر هي لغة الترك ومزجت بلغة الروم والفرس.

ولم يقتصر تقليد النظام العسكري التركي على الألفاظ بل تعدّاها إلى النظام ذاته. ومن هنا فإن التقسيم العسكري الجديد كان يشبه التقسيم التركي الذي كان في وحدات الجيش التونسي الحديث على عهد أحمد باي. كما أنّ بعض الألفاظ والدرجات الموجودة داخل الطابور أصبحت بالتركية، كما نجد هذا الطابع في مصطلحات التدريب. ويوجد هذا التقليد في البدلة العسكرية حيث صار الجنود يلبسون بدلاً على الطراز التركي وأهمّها الطربوش الأحمر.

وقد ظلّ هذا الطابع التركي يطغى على مظهر الجيش، حتى بعدما أوكل تنظيمه وتأطيره وتدريبه إلى أطر أوروبية منذ عهد مولانا الحسن، ومن ثم أصبح اللباس العسكري خليطًا من البدلات التركية وغيرها.

ولم يكتف السلطان في المغرب باتباع النموذج التركي في جيشه الجديد، بل أخذ أيضًا بالنموذج الأوروبي، إذ أرسل أفواجًا من الجنود للتدرب على الطريقة الأوروبية، والاستعانة بأطر أوروبية. فشرع في إرسال بعثات من العسكر للتدرب في الخارج في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان خاصة إلى جبل طارق ابتداء من سنة 1870 وحتى 1877.

ثم اتسعت الرقعة الجغرافية لهذه البعثات وشملت عدة بلدان أوروبية. ففي سنة 1884 أرسلت بعثات إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا. فتدرب عدة مئات من المغاربة من سنة 1870 إلى 1894 في الهندسة العسكرية وتكوين مدربين خاصة في عسكر المشاة والمدفعية والبحرية وصناعة السلاح.

واستعمل السلطان لتدريب العسكر الجديد إلى جانب المدربين الأتراك مدربين أوروبيين منهم العلوج، ومنهم مرتزقة أوروبيون جاءوا بصفة شخصية لبيع مهاراتهم في المغرب. ثم تطوّر الأمر إلى جلب بعثات عسكرية رسمية أوروبية.

- العلوج : هؤلاء كانوا خاصة من الإسبان اللاجئين والذين دخلوا في الإسلام أو من الجنود الفارين من حامية المدينتين المغربيتين المحتلتين : سبتة ومليلة أو من حامية جبل طارق، أو من الفارين من اللفيف الأجنبي من الجيش الفرنسي في

الجزائر، وأغلبهم من المغامرين أو من المحكوم عليهم، وكانوا يعملون في المدفعية أو الموسيقى. لكن مشاكلهم تكاثرت بازدياد الضغط الأوروبي، وواجهت المغرب مشاكل بسببهم مع دولهم وتدخل القناصل في أمورهم.

- المدربون الأوروبيون : وهؤلاء جاءوا عن طريق البعثات العسكرية الرسمية، فقد بدأت تأتي للمغرب بعثات عسكرية أوروبية، لتدريب العسكر المغربي وأوّل بعثة رسمية هي البعثة الفرنسية، التي فتحت الباب أمام البعثات الأوروبية الأخرى المنافسة.

حرصت فرنسا على أن تكون لها بعثة رسمية ومرتبطة مع وزارة الدفاع، وتمّ الاتفاق فعلاً على قبول البعثة دون طابع رسمي لمساعدة السلطان في تدريب وحدات جيشه. وكانت كلها مكوّنة من عناصر من الجيش الفرنسي في الجزائر فوصلت إلى وجدة سنة 1877 لتدريب طوابير الناحية الشرقية. وعلى الرغم من اعتراض الدول المنافسة الأخرى على البعثة، فإنها استمرّت واستطاع السلطان أن يستغل ذلك التنافس ليستفيد من القوى الأوروبية الأخرى مؤقتًا فوقع اتفاق على قبول بعثة إيطالية سنة 1887 استقرّت في فاس وكلفت ببناء مصنع للسلاح. وكذلك قبل السلطان حضور الألمان سنة 1888 ليستقبل مهندس مدافع "كروب" الألمانية التي اشترتها الدولة. أما إسبانيا فاستطاعت أن تعيّن سنة 1889 مدربين كلفوا بالهندسة العسكرية في ميدان ترميم الجسور وبنائها.

ووقع الاهتمام بالتجهيز العسكري بعد معركة إسلي التي كشفت عن ضعف التدريب والتجهيز. وشجّع الأجانب هذا الاهتمام؛ لأنه فتح لهم باب الربح والتنافس.

(أ) تقوية وسائل الدفاع :

سعت الدولة المغربية إلى تقوية ثغورها البحرية، وكانت الدول الأوروبية تلحّ أيضًا، بل تضغط لإصلاح الموانئ بهدف تسهيل حركة الاستيراد والتصدير.

وقد وقع هذا الاهتمام منذ عهد مولاي عبد الرحمان ثم مولاي الحسن واستمرّ في عهد عبد العزيز وعبد الحفيظ. فوقع ترميم الموانئ والاهتمام بأمور البحارة والطبجية البحرية وكذلك تفقد الأبراج وتقويتها، فاشترت الدولة بواخر أوروبية وكان بحارتها أوروبيين.

(ب) تزويد الجيش بالأسلحة :

أصبح المغرب يزوّد جيشه الجديد بالسلاح من بلدان أوروبية عديدة، وأبرم الصفقات مع الشركات مباشرة والمصانع مثل شركة "كروب" الألمانية.

واهتمّت الدولة بشراء البنادق والمدافع باعتبارها موطن الضعف الأساسي في السلاح، وقد نشطت حركة اقتناء الأسلحة خصوصًا في عهد مولاي الحسن (1873-1894) حيث أرسل بعثات متعدّدة لهذا الغرض. وقد تسابق الأوروبيون لكسب السوق المغربية، ووقعت منافسة حادّة بين الفرنسيين والإنجليز والألمان، كانت نتيجتها تنوّع المدافع في المغرب، ومنحت الأسبقيّة في التدرّب على المدافع سواء خارج البلاد أو داخلها، وترجمت كتب في المدفعية وألفت أخرى في كيفيّة استعمال المدافع.

(ج) صناعة الأسلحة المحلية:

حاولت الدولة إحياء مصانع الأسلحة القديمة وإصلاحها في مراكش، وفاس، وتطوان، خاصة صنع البنادق، التي أحياها سيدي محمد بن عبد الرحمان. وقد اهتمّ مولاي الحسن كذلك

بهــذه الصناعة، واستخدمت هــذه المصانع من قبــل طلبــة العسكر الــذين درسـوا فــي إيطاليــا وإسبانيا.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها السلاطين فـي المغرب، خـلال النـصف الثـاني مـن القرن 19، لإنشاء قوّة عسكريّة منظمة، ومسلحة تسليحًا عصريًّا، تحمي البلاد من الأطماع الخارجية المحدقة بها، فإنّها لم تحقق الأهداف المنشودة، بل إنّ هذه الجهـود الإصلاحية كشفت أنّ الدولـة غير قـادرة علـى إدخـال تغيـرات جوهريـة، علـى الهياكل العسكرية التقليدية وتأسيس قـوّة نظاميّـة عصريّة يكون لها وزنها في الداخل والخارج. وأسفرت هذه الجهود على النتائج التالية :

1- النتائج في المستوى العسكري :

* الهياكل الجديدة:

وجد جهاز عسكري دائم يتكوّن من ثلاثة عناصر يطلق عليها اسم الجيش وهي :

- العسكر : وهو العنصر الجديد وقدّر عدده بـ 12,000 يـشـتمل علـى المـشاة ومقـسّم إلـى طـوابير.

- قبائل الجيش وهم العنصر التقليدي قبل الإصـلاح، نقـص عـــدده وأدمـج فـي العـسـكـر النظـامي.

- الطبجيـة وهـو العنـصر الـذي ركـز عليـه الإصلاح، وجعل منـه وحدة مستقلة. وكانت معظم البعثـات الأجنبيـة قـد جـاءت لتـدريب الجيش علـى المدفعية.

* التكوين العسكري:

كانت نتائج التكوين العسكري ضعيفة بسبب قلة التدريب ونقص التأطير، فلا الأطر المغربيـة ولا البعثـات الأجنبيـة أعطت النتـائج المطلوبـة للأسباب التالية :

- ضعف الأطر المغربية : لم يستطع الطلبة استـيعاب الحـدّ الـضروري مـن التعلـيم لـضعف المستوى التعليمي الأوّل، وكذلك لم يستخدم الطلبة المكونون بعد رجوعهم في المكان المناسب

- ضعف نتـائج البعثـات العسكرية : لـم تكن نتائج البعثات في مستوى المصاريف الباهظة التي تنفق على هذه البعثات. وكان لتنوّع أساليب التدريب وصعوبة فهم العسكر للأجانب وبلغات أجنبيـة تـأثيره الـسلبي علـى التكـوين. كمـا أن عـدم الانـسجام بـين البعثـات الأجنبيـة أدّى إلـى توقـف العمـل. والنتيجـة الإيجابيـة الوحيـدة تمثلت فـي تكـوين طـابور واحد درّب في جبل طارق صار خاصًا بالسلطان.

* التجهيزات العسكرية:

- صناعة السلاح : كانت النتائج هزيلـة، ولا تكفي حاجـة الـبلاد لا مـن الـسلاح ولا مـن الـذخيرة. وبقيـت أنــواع إنتاجــه رديئــة، ونتائجــه لا تغطـي المصاريف؛ ممـا اضطر السلطان إلـى إعـادة النظر في تنظيم هذه الصناعة وتوقف إنتاجها.

- التحصينات والأسطول البحري : لم تستطع الدولة أن تحصل على نتـائج مهمـة فـي هذا المجال فلم تنجز أغلب التحصينات، وبقيت الأبراج مهملـة فـي غالب الثغـور البحريـة، وكانـت أجـور المدربين والبحــارة والإصــلاحات، قــد جعلــت تكــاليف هــذا الأســطول باهظــة، مقابــل خــدمات قليلــة. وبقــي الأسطول غالبًا غير صالح للاستعمال بسبب العطب، وارتفـاع تكـاليف الإصـلاح والتلاعـب فيهـا. وبقـي راسـيًا فـي مينـاء طنجـة إلـى أن انتهـى الأمـر ببيعـه سنة 1902 لصانع سفن إنجليزي.

- الأسلحة العـصرية المـستوردة : تحكّمـت الـدول الأوروبيـة فـي سـعر الأسـلحة التـي تبيعهـا للمغـرب، فكـان المغـرب يـؤدي الأداء إضـافة إلـى الأخطاء المتعمّدة وغير المتعمّدة في الـثمن والنّقل

هو الآخر كان سببا لمشاكل عديدة لانعدام التجهيزات، إضافة إلى الشروط المجحفة التي كانت تفرضها الشركات الأجنبية على الحكومة في العقود المبرمة.

والأخطر من ذلك أن الأوروبيين لا يبيعون إلا الأسلحة التي فقدت قيمتها الفنية والعسكرية، وانعدمت فائدتها. وكثير من المدافع المبيعة للمغرب كانت تنقصها أجزاء ضرورية. والمشكلة الدائمة أن المدفعية بقيت مرتبطة بالأجانب شراءً وإصلاحًا وتدريبًا.

* الفعالية العسكرية للجيش النظامي :

لم تتوفر لهذا الجيش الجديد الوسائل المادية، ولا المعنوية، لكي يكون فاعلاً وفي المستوى المطلوب منه. وهو مقاومة التدخّل الأوروبي والقضاء على الفتن الداخلية.

فعلى المستوى المادي بقيت الأجور هزيلة، وعجزت الدولة عن أدائها باستمرار، وعجزت حتى عن تجديد الكساء؛ مما اضطر الجنود أن يتعاطوا عدّة حرف عوض التدريب العسكري. وبسبب ضعف المستوى الاقتصادي، والطريقة المتبعة في جمع العسكر، قلّ عدد المتطوّعين لدخول العسكر. وقد ظلت القبائل تعتبر الدخول للجيش نوعًا من أنواع الغرامات المتعدّدة. وقد زادت الحالة المعنويّة للعسكر تدهورًا مع ارتفاع عدد المدربين الأجانب داخل الجيش، وصدر الاستياء من الطابع الأجنبي حتى من العساكر أنفسهم. لذلك أسهم تدنّي المستوى المادي والمعنوي للعسكر الذي ازداد مع ازدياد الضغط الأوروبي في تدنّي الفاعليّة العسكرية للجيش الجديد.

2- النتائج على المستوى السياسي :

إذا كانت المحاولات الإصلاحيّة قد أعطت نتائج محدودة على المستوى التقني والفاعلية العسكرية، فإن سلبياتها كانت أخطر على الميدان السياسي، فيما يتعلق بوزن الجيش على صعيد العلاقات السياسية الداخلية أو بقدرته على القيام بمتطلبات الدفاع عن البلاد وفرض سلطة الدولة داخليًا.

أحدثت التغيّرات التي أدخلت على هيكل الجيش في ظروف داخلية وخارجية صعبة آثارًا سلبية على وزنه السياسي الذي ضعف كثيرًا في أوائل القرن 20 ، وظهر هذا الضعف جليًّا في عهد مولاي عبد العزيز وما كان من صراع بينه وبين مولاي عبد الحفيظ على السلطة.

وكانت المحاولات الإصلاحية للجيش أساسًا، لاعتبارات جهادية وأمنية داخلية، إلا أنّ الضغط الخارجي حول الإجراءات المتخذة لبلوغ الغاية المنشودة وهي التصدّي للأخطار الخارجية، أصبحت عاملاً لتوطيد المصالح الأجنبية وتسهيل عمليّة التغلغل الأجنبي داخل المؤسسات المغربية.

- إن الاعتماد على الأسلحة المستوردة لتحديث الجيش وتجهيزه وضع البلاد تحت رحمة المصانع الأجنبية وإدخالها في مدار التبعية الصناعية. والتجأت الدولة إلى بعثات عسكرية أوروبية لتدريب الجيش المغربي، في الوقت الذي ارتفعت فيه أطماع هذه الدول في المغرب.

- وتحولت البعثات العسكرية إلى مهمة سياسية، فكان رئيس البعثة يولي اهتمامه قبل كلّ شيء للمسائل الإسلامية والعربية؛ فهي بمثابة العين على ما يدور في المغرب للتعرف على نقاط الضعف في الجيش والدولة.

لذلك اعتمد التسرّب الاستعماري على الضباط المشرفين على تدريب الجيش، وكذلك على الأطباء الملحقين بالبعثات العسكرية. إذ استطاعت البعثات التوغل داخل كل الأجهزة الحكومية،

وتمكّنت من جمع كلّ المعلومات حول المغرب وتزويد حكوماتها بها.

وعلى الرغم من أنّ مولاي الحسن قد شعر بعدم جدوى هذه البعثات من الناحية التقنية وبخطرها من الناحية السياسية فوضع الكثير من العراقيل أمامها وطالب الدول باسترجاع بعثاتها. لكن هذا لم تعر له الدول المعنية اهتمامًا؛ إذ كانت كل دولة تشترط سحب بعثتها، بخروج البعثات الأخرى.

تسارعت حركة التوغل السياسي الأوروبي في أوائل القرن 20 بشكل واضح للعيان؛ حيث صار نفوذ كل بعثة موازيًا لنفوذ دولتها داخل المغرب. وبعد وفاة مولاي الحسن 1894 احتدم الصراع بين مختلف البعثات العسكرية وخاصة بين فرنسا وإنجلترا.

ومنذ سنة 1904 أصبحت مهمّة البعثة الفرنسية واضحة؛ إذ كانت تبحث على الوسيلة التي تمكنها من جعل الجيش في المغرب قوّة تضمن لها غاياتها. لذلك عرضت البعثة سنة 1905 مشروع قانون جديد لإصلاح الجيش يقتضي الرفع من عدد المدرّبين الفرنسيين في الجيش، وتمّ تنفيذ المشروع فعلاً في عهد المولى عبد الحفيظ بعد تغلّبه على أخيه عبد العزيز ابتداء من سنة 1907.

المرحلة الثالثة والأخيرة:

انتصر السلطان عبد الحفيظ على أخيه عبد العزيز بفضل المساندة العسكرية من القبائل الجنوبية له كسلطان للجهاد وعلى أساس الدفاع عن البلاد وطرد الأجانب.

وبذلك بويع في مدينة فاس سلطانًا للمغرب واعترفت به الدول الأوروبية وفي السنة ذاتها أرسل وزير ماليته إلى استانبول لطلب بعثة عسكرية تركية، وتمّ له ذلك حيث وصلت بعثة سنة 1909 مؤلفة من عدد من الضباط الأتراك والسوريين، ومنهم من كان من أصل بوسني وألباني. وهذا العمل يعتبر محاولة واضحة للضغط على الحكومة الفرنسية وبعثتها التي تتدخل في شؤون البلاد، عن طريق الشؤون العسكرية. وهو في الوقت ذاته استجابة للمطالبين منذ عهد مولاي عبد العزيز بإصلاح عسكري بإعانة الدول الإسلامية، خاصة وأن ثورة تركيا الفتاة كانت خلال الفترة تذكي آمال المغاربة، في إيقاظ العالم الإسلامي، ودعمها للمغرب ضد الاحتلال الأجنبي، كما أنّ وجود ضباط مسلمين من شأنه أن يقلل من الاستياء ضد وجود ضباط غير مسلمين، في محلات الدولة العسكريّة. لكن ردود الفعل من البعثة العسكرية الفرنسية على استدعاء المدربين الأتراك كان سريعًا وعنيفًا، ولم يصمد السلطان عبد الحفيظ أمام ضغوط فرنسا. فطالب الحكومة التركية باسترجاع بعثتها، وأوكل إلى رئيس البعثة الفرنسية سنة 1910 مهمّة إعادة تنظيم الجيش. ومنذ ذلك التاريخ دخل الجيش المغربي تحت أوامر البعثة الفرنسية ولم تبقَ للسلطان إلا سلطة صورية على جيشه.

وأدخلت البعثة على الجيش المغربي تغيرات هيكليّة، متعددة، بين سنة 1910 و1912 ففي سنة 1911 نفذ رئيس البعثة "مانجان" السياسة التي كان يطمح لها منذ توليه رئاسة البعثة، وهي التخفيض من عدد الجنود، والرفع من أجورهم لتقوية فعاليتهم. وهذا مخالف لسياسة مولاي عبد الحفيظ الذي كان يريد الرفع من عدد الجنود والتخفيض من الأجور. وحدّد عدد الجيش بـ 6,000 وعلى الرغم من أنه كان تحت أوامر السلطان، فإن وزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة الحرب، هما اللتان تسيّران الجيش فعلاً.

وفي الأول من مارس إلى 17 من ماي 1912 جاء القرار الحاسم من وزارة الحرب الفرنسية مباشرة ويقضي بإعادة تنظيم الجيش المغربي على أساس عنصرين :

- تدعيم التأطير الفرنسي.
- وضع الجيش تحت أوامر الجنرال برولار Brulard والأوامر العليا للجنرال قائد جيش الاحتلال.

وابتداء من 17 من ماي 1912 حدّد عدد الجنود المغاربة بـ 5,500 جندي في الجيش الشريف ونظم هذا العدد على شكل صبايحية الجزائر. واعتبرت هذه مرحلة أولى في انتظار تكوين قوات نظامية من المشاة لتدمج داخل الجيش الفرنسي.

وتقرّر إبطال المدفعية؛ لأنها اعتبرت خطيرة، ولا محل لها في المغرب. وشرع في تكوين قوات مساعدة من المتطوّعين من الجيش المنحلّ، غير أنّ عدد المنخرطين لم يتجاوز في شهر يوليو 1912 ، 2085 ، بالرغم من الإغراءات المادية والقوانين الجديدة. واستمرّت البعثة الفرنسية تضع أسس الاستعمار الفرنسي داخل المغرب، وكان عدد أفرادها في ارتفاع ويتقاضون رواتب من الحكومة.

ونتج عن هذا الإصلاح أن عجزت الميزانية؛ مما جعل الدولة في حاجة إلى القروض فانزلقت في هذا الطريق مثلما وقع لتونس ومصر قبلها. وكانت فرنسا حاضرة لتلبية أي طلب من القروض. وحاول السلطان إشراك كلّ من إنجلترا أو إسبانيا في القروض لكن ذلك كان متأخرًا، واستأثرت فرنسا بكلّ شيء. فكان الجيش المغربي الذي أسس باسم الجهاد أوّل الأجهزة المغربية التي سقطت رسميًا تحت الحماية الفرنسية.

الخاتمة :

وصلت مسيرة محاولات تكوين الجيش النظامي المغربي الطويلة إلى نهايتها، بحلول العقد الأوّل من القرن العشرين. وقد مرّت تلك المسيرة بمراحل صعبة ومتقطعة على امتداد أكثر من قرن شهدت خلالها تغيرات وهزّات عميقة، كان لها التأثير البالغ في تعثر سير العمليّة العسكريّة.

وعلى الرغم من اختلاف الظروف والمتغيّرات السياسية من فترة لأخرى، ومن سلطان إلى آخر، تبعًا لمدى قدرة كل سلطان على العمل والإنجاز، في الجيش وبالجيش، فإن الجهود المتواصلة والمستمرّة، بشكل أو بآخر في بناء الجيش الوطني، لم تصل إلى الهدف المنشود وهو حماية البلاد من الداخل والخارج سواء على مستوى العدد والتسليح أو الفاعلية العسكرية. ويعود هذا الفشل إلى عدة عوامل نحصرها في الآتي :

أولاً : عدم اتباع السلاطين سياسة واضحة وثابتة ومتواصلة، بالنهج ذاته في بناء جيش قومي مستقلّ عن التأثيرات الخارجية. وباستثناء جهود مولاي الحسن الأول (1873-1894) الذي أخذ الجيش في عهده حجمًا معقولاً، واكتسى طابعًا منظمًا ومدربًا، فإن معظم السلاطين قبله وبعده لم يستطيعوا الصمود أمام الضغوط الأوروبية وتدخلاتها، وباءت كل محاولة للتخلص من النفوذ الأجنبي في الجيش بالفشل.

ثانيًا : ازدياد الضغوط الأوروبية وخاصة الفرنسية بعد احتلال الجزائر، والتي نجحت في استثمار الإصلاح العسكري لفائدتها. إذ تمّ لها فتح السوق المغربية أمام منتجات السلام

الأوروبية، والتغلغل في البلاد لتنفيذ خططها الاستعمارية، سواء عن طريق المدربين الأجانب، أو عن طريق ربط البلاد بالدول الأوروبية تسليحًا وتدريبًا؛ مما كرّس التبعيّة لأوروبا وشركاتها الكبرى.

ثالثًا : غياب الأطر القانونية لتنظيم عمليّة التجنيد على أسس واضحة، وفرض الانضباط العسكري، وحفظ الحقوق للجندي والمواطن على أسس ثابتة. إضافة إلى رفض عدد من القبائل كلّ تنظيم عسكري جديد من هذا النوع. والامتناع عن دفع الضرائب المطلوبة بعنوان الجيش.

رابعًا : افتقار الجيش الجديد إلى التعليم العسكري الحديث، فلم تتكوّن مدرسة حربيّة مختصة في تخريج الضباط ليتولوا التعليم والتدريب، عوض الأجانب ويواكب الجنود والضباط كلّ تطور في الميدان العسكري.

خامسًا : عدم توفر المال الكافي لتموين الجيش وتسليحه. وبالرغم من تدخل العلماء في تشريع بعض الضرائب لفائدة الجيش باعتباره حاميًا لبلاد الإسلام، فإن ذلك لم يكن كافيًا ولا مستمرًا. فلم تتوفر للجنود المؤونة والأجور والسلاح الكافي؛ ليؤدي واجبه على النحو المطلوب.

فلا نستغرب - والحالة هذه- عدم تكوين مؤسسة عسكريّة حقيقية في المغرب تلبّي حاجة الوطن والدولة من الدفاع والهيبة. وهو ما أدّى - في النهاية - إلى وقوع المغرب في يد الاستعمار الفرنسي الذي كان يساهم بقوّة في تدريب الجيش وتسليحه ويدخل متأخرا في منظومة الدول المستعمرة تحت عنوان الحماية.

السمات العامة في تكوين الجيشين الحديثين في تونس والمغرب:

نضع في ختام هذه الدراسة بين يدي القارئ ملخصًا لأهمّ سمات نشأة الجيشين والظروف المحيطة بنشأتهما في كلّ من تونس والمغرب، سواء كانت هذه السمات مشتركة ومتشابهة بين جيشي البلدين أو كانت مختلفة نوردها على النحو التالي :

- صعوبة ظروف النشأة لجيش البلدين؛ إذ نشأ الجيشان في فترة المدّ الاستعماري في إفريقيا، وبداية تقاسم النفوذ بين الدول الاستعمارية. وكانت هذه الدول ترقب بدقة كل ما يتمّ في الميدان العسكري والسياسي في البلدين وكل ما يمكن أن يكون عقبة أمام ذلك التوسّع في المستقبل. وما كانت تبديه من تعاون لا يعدو أن يكون مدخلاً للتحكّم في الأسواق وتدخلاً في شؤون الدولة والجيش.

- سوء الوضع الاقتصادي في البلدين إبّان نشأة الجيشين، ومن أهمّ أسباب ذلك انتهاء النشاط البحري للدولتين وحصارهما من قبل أساطيل الدول الأوروبية، إضافة إلى تكاليف النفقات العسكرية الباهظة والتي تتحكّم فيها الدول الأوروبية المتقدمة صناعيًا وهو ما أثر سلبيًا في نموّ القوّة العسكرية الناشئة عددًا وعدّة. لذلك لم يصل عدد الجيش إلى العدد المطلوب للدفاع فعلاً البلاد.

- انصبّ الاهتمام على الجيش البرّي : مشاة ومدفعيّة وخيالة دون الجيش البحري، ولم تنجح محاولات تجديد الأسطول البحري الحربي في البلدين؛ وذلك لصعوبة تكاليف التجهيزات البحرية وإعاقة الأوروبيين قيام أسطول حربي في

الدولتين. وهو ما جعل الجيش يفتقر إلى عنصر مهمّ هو عنصر البحرية الذي لا غنى عنه في كل دولة.

- اعتماد البلدين على استيراد السلاح من أوروبا بشكل أساسي؛ مما أسهم في فشل قيام صناعة محليّة بسبب ارتفاع الأسعار واحتكار السلاح.

- اتباع الجيشين الأسلوب العسكري الأوروبي أكثر من الأسلوب العثماني؛ وظهر ذلك في اللباس والسلاح والتدريب؛ وهذه التبعية أعاقت التقدّم المنشود في البلدين.

- ضعف التعليم العسكري في البلدين. وعلى الرغم من تكوين مدرسة حربيّة في تونس لتعليم الضباط العلوم العسكرية، لكن المدرسة لم تدم طويلاً وأسهم المعلمون الفرنسيون في إيقافها بشكل غير مباشر، ولم يبلغ هذا التعليم ما بلغه تعليم الجيش المصري ومدارسه العسكرية العديدة في العقود الأولى من القرن 19.

وأما المغرب فلم ينشأ عنده تعليم عسكري عصري واعتمد بصورة أساسية على البعثات العسكرية من أوروبا وإليها، وعلى الرغم من أنّه شهد بعثات متنوّعة الاختصاص والدول، فإن نتائجها كانت عكسية بسبب تدخل هذه البعثات في شؤون الجيش والدولة لفائدة دولها، وبالتالي لم يحصل على الهدف المنشود من هذه البعثات.

- افتقار الجيشين لقوانين عسكرية عصرية. ففي تونس على الرغم من أنّه تعزّز تكوين الجيش النظامي بإصدار دستور عهد الأمان 1860 الذي خصّ الجيش بقوانين مهمة في الانتداب والتنظيم والجزاء، مما مكّن الجيش من توفير أطر قانونية حديثة، فإن هذا لم يطل تطبيقه إذ توقفت قوانين عهد الأمان سنة 1864.

أمّا المغرب فلم يعرف جيشه مثل هذه القوانين العسكرية، وعلى الرغم من اعتماده على البعثات العسكرية الأجنبية، فإنّه لم يقتبس أو لم يمكّن من دعم جيشه بقوانين عسكرية مفيدة ولعل هذا من الأسباب التي أسهمت في ضعف التكوين العسكري في البلدين.

- على مستوى الفاعلية الحربية لم تسجل مشاركات حربية خارجية مهمة خلال الفترة. فقد شارك الجيش التونسي لأول مرة بعيدًا عن حدوده إلى جانب الدولة العثمانية في حرب القرم سنة 1854 ببضعة آلاف من الضباط والجنود : مشاة وخيالة بتجهيزات ضعيفة أثبتوا بعض الإمكانات العسكرية، لكن النتائج كانت دون المستوى المطلوب من جيش حديث على الرغم من رضا السلطان الظاهري عن المشاركة والمشاركين.

أمّا الجيش المغربي فقد تعرض قبل أن يبدأ التكوين لمواجهتين عسكريتين فرضتا عليه فرضًا وهما: معركة إيسلي 1844 ضد فرنسا وانهزم فيها خلال زمن قصير، ومعركة تطوان سنة 1859 ضد إسبانيا دامت شهورًا أظهر فيها الجنود حديثو التكوين صمودًا واضحًا، لكنه في النهاية هزم. وفي الحالتين لم يكن هناك تكافؤ بين المتحاربين. وتعتبر المواجهتان استباقًا أوروبيًّا لضرب كلّ محاولة للتكوين العسكري الجديد في المغرب.

- انفردت فرنسا بالتدخل في شؤون تونس العسكرية تسليحًا وإشرافا بينما كانت المغرب مفتوحة لعدد من الدول الأوروبية المتنافسة، وعلى الرغم من أنّ هذا قد يفيد المغرب فيما تحتاجه من السلاح والتدريب والتجهيز وإبعاد شبح الاحتلال المتوقع من فرنسا بالخصوص، فإنّه - في النهاية - كانت له نتائج عكسية إذ تضرّرت المغرب من ذلك

التنافس وظفرت فرنسا في النهاية بكل الامتيازات، وفرضت نظام الحماية وحدها على المناطق المغاربية التي هي خارج النفوذ الإسباني.

- واجه الجيشان في البلدين فرض الحماية، وجيشاهما في حالة تناقص عددي ونوعي بسبب الأزمات الاقتصادية والقروض الأوروبية، وهو ما مهّدت له فرنسا مسبقًا قبل احتلال كل بلد. ولم تدخل فرنسا إلا بعد أن أفرغت المؤسسة العسكرية من محتواها في البلدين، وقبلها تهاوت السلطة السياسية على يديها في البلدين أيضًا ومن ثمّ سهل عليها فرض شروط الحماية.

غير أن ما وقع في البلدين في الميدان العسكري أسهم بكل تأكيد في تكوين الدولة الوطنية، وترسيخ مفهوم الدولة طوال القرن التاسع عشر، وبقي ذلك الكيان صامدًا ومقاومًا طيلة عهد الاحتلال.

أ.د. الشيباني بن محمد بنبلغيث
جامعة صفاقس

المصادر والمراجع

1- الوثائق الأرشيفية:

توجد في مركز الأرشيف الوطني في العاصمة التونسية وتضم :

- وثائق السلسلة التاريخية التي تخصّ شؤون الجيش.
- دفاتر خاصة بالمؤسسة العسكرية.

2- الكتب المخطوطات:

- مخطوط برنامج طابور وتعليم العسكر، مجهول المؤلف، عدده بالمكتبة الوطنية بتونس، عدد 647.
- مخطوط اختصار قانون خدمة العسكر في السفر، عدد 18262، تأليف : أحمد المورالي.
- مخطوط تعليم العسكر عدد 18272 بالمكتبة الوطنية تونس، مجهول المؤلف.
- ابن سلامة، محمد الطيب: العقد المنضد في أخبار المشير أحمد، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم 18618.
- رسالة في التعليم العسكري تركيب طوابير الحرب وأنواعها تونس، مخطوط رقم 18275 بالمكتبة الوطنية.
- رسالة في الخدمة العسكرية (ترتيب الجيش وأركان الحرب ومهماتهم) ترجمة محمد بن الحاج عمر بنباشي، مخطوط رقم 18171 بالمكتبة الوطنية بتونس.
- رسالة في استعمال الخيالة في الحرب مدة أحمد باشا باي تونس، مخطوط رقم 18041، المكتبة الوطنية بتونس.

3- الكتب المطبوعة:

- ابن أبي الضياف، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار التونسية للنشر، ط1، 1989.
- برادة، ثريا: الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997.
- بنبلغيث، الشيباني: الجيش التونسي في عهد الصادق باي تونس، 1995.
- بنبلغيث، الشيباني: أضواء على التاريخ العسكري في تونس من 1837 إلى 1917، تونس، 2003.
- عبد المولى، محمود: مدرسة باردو الحربية، الدار العربية للكتاب، 1975.
- العروي، عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1999.
- كريكن، فان: خير الدين والبلاد التونسية، تعريب البشير بن سلامة، تونس، 1988.
- فلانزي، لوسات: تاريخ المغرب العربي قبل احتلال الجزائر، تعريب حمادي الساحلي.
- المسألة العسكرية في المغرب في القرن التاسع عشر بين الرؤيا الاستعمارية والرؤيا المغربية، ندوة "ثلاثون سنة من البحث الجامعي في المغرب"، الرباط، 1986.
- المنوني، محمد: مظاهر يقظة العرب الحديث، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973.
- الناصري، أحمد بن خالد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954.

4- الدوريات:

- الأزمي: أحمد: "مسألة تحديث الجيش المغربي بين التكوين في الداخل وإرسال البعثات العلمية الطلابية إلى أوروبا على عهد السلطان الحسن الأول 1873-1894" في دعوة الحق، عدد 367، 2002، الرباط.
- بنبلغيث، الشيباني: "إصلاحات المشير أحمد باشا باي العسكرية 1837-1855" في المجلة التاريخية المغاربية، عدد 65-66، 1992.
- بنبلغيث، الشيباني: "دور الجيش النظامي في ثورة 1864 بتونس ومقاومة الاحتلال الفرنسي"، مجلة روافد، عدد2، نوفمبر 1996.
- التازي، عبد الهادي: "الأسطول المغربي عبر التاريخ"، مجلة البحث العلمي، عدد 33 ، نوفمبر 1982.
- الجنحاني، الحبيب: "الحركة الإصلاحية في تونس"، مجلة حوليات الجامعة التونسية، عدد6.
- زروق، محمد: مسألة الضرائب في خطاب العلماء المسلمين -علماء المغرب نموذجا، في المجلة التاريخية المغاربية، العدد 79-80، ماي 1995.
- الشابي، مصطفى: "الجيش المغربي في القرن 19" في دعوة الحق، الرباط سنة 2002، عدد 346.
- العزيز، محمد الحبيب: "محلة الشتاء والصيف"، مجلة الكراسات التونسية، عدد 172، 1996.
- الكتاني، زين العابدين: "الجيش المغربي بين الماضي والحاضر" في دعوة الحق، عدد1، سنة 1973، الرباط.
- المريني، عبد الحق: "الجيش المغربي في عهد المولى إسماعيل" في دعوة الحق، عدد 282، الرباط، 1991.
- المريني، عبد الحق: "جولة عبر بطولات الجيش المغربي في البحث العلمي، عدد 24، الرباط، سنة 1975.

5- الكتب الأجنبية

- Ayache Albert, Le Maroc, bilan d'une colonisation, Paris 1956.
- Ayache Germain, Etude d'histoire marocaine, Rabat 1979.
- Drevet (R), L'armee tunisienne, Tunis 1922.
- Ganiage (J), Les origines du protectorat francais en Tunisie 1861-1881.
- Kenbib M. Les protégés, Contribution a l'histoire contemporaine du Maroc, Rabat, 1996.
- L'aroui (A), Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912.
- Martel (A), L'armée d'Ahmed Bey, in Revue Tunisienne no15, 1956.
- Miège (Jean Louis), Le Maroc et l'Europe, Paris 1960.



المشير أحمد باي (تونس)



مولاي إسماعيل (المغرب)

ثالثًا : الأوضاع الإدارية

الأجهـزة المركزيـة والمحلية

1 - مصر والسودان

أولاً - مصر:

(أ) في الحكومة المركزية:

في السابع والعشرين من يوليو عام 1789 أصدر بونابرت Bonaparte مرسومه الخاص بنظام الحكم الذي ارتآه لمصر. تلخص هذا المرسوم في إنشاء (ديوان) قوامه عشرة أعضاء يباشرون مهام (الإدارة والأمن ونظر الشكاوى وفض المنازعات) من خلال أجهزة فرعية يختارون أعضاءها من رجال العهد العثماني السابق.

رتب (بونابرت) ديوانًا آخر في سبتمبر من العام ذاته سمي (محكمة القضايا) للنظر في قضايا التجارة، وتألف هذا الديوان من ستة من المسيحيين المصريين، وستة من تجار المسلمين.

في الشهور التالية جرت تعديلات على تشكيل (الديوان) كان من بينها اختيار ستين مواطنًا مصريًا يختار منهم الفرنسيون أربعة عشر شخصًا يشكلون (الديوان الخصوصي) وهو ما يقصد به (الحكومة). أما الباقون فكانوا يمثلون (الديوان العمومي)، وكان أكثر أعضائه من (مشايخ الحرف).

ولم تبين مصادر تلك الفترة طبيعة عمل (الديوان الخصوصي) اللهم إلا ما ورد في (عجائب الآثار) من أنه كان ينظر في (مصالح العامة والدعاوى).

وعندما تولى (محمد علي) السلطة في مصر في عام 1805 أنشأ ديوانًا مماثلاً لديوان (بونابرت) وسماه (ديوان الوالي) وجعل اختصاصه (ضبط المدينة وربطها والفصل في المنازعات بين الأهالي والأجانب على سواء). تألف هذا الديوان من أربعة من العلماء يمثلون المذاهب الأربعة للنظر في مسائل (المواريث) و(الوصاية) و(الجنايات الكبرى).

بعد سنوات قليلة تغير اسم هذا الديوان إلى (الديوان الخديوي) وجعل له حق النظر في كل ما يعرض عليه من المسائل، على أن يعرض قراراته على (الوالي) في النهاية ليبدي فيها ما يراه.

مع مرور الوقت تضخم عمل (الديوان الخديوي)، وتفرعت عنه (أقلام = إدارات) يختص كل منها بوظيفة معينة، وتعرض اسمه لأكثر من تغيير، فصار (الديوان العالي) ثم (مجلس القلعة) ثم (الجمعية العمومية) و(مجلس الشورى) و(المجلس العمومي). ويبدو أن (محمد علي) استقر - في النهاية - على تسمية مجلسه هذا بـ(المجلس العالي الداوري)، فقد ورد ذكر هذا الاسم في قانون باللغة التركية بعنوان (ترتيب مجلس أحكام ملكية) وورد به ذكر لهذا (المجلس الداوري) ونظام عمله.

ويبدو أن هذا المجلس كان هو الإرهاصات الأولى لجهاز الحكم المركزي، ويتضح هذا من طبيعة اختصاصاته التي شملت المسائل كافة

المتعلقة بإدارة البلاد. فكان ينظر في شئون الأقاليم، ويفصل في القضايا الشرعية والتجارية والحسابات، ويجري التحقيقات. وهي اختصاصات شملت كما هو واضح (الإدارة والقضاء). وهي ظاهرة كانت تسود فلسفة الحكم في ذلك الوقت المبكر.

وعلى مدى الفترة 1805 - 1837 تعددت الدواوين، فكان هناك (ديوان الكتخدا) الذي تفرعت عنه (الأقلام) و(التحريرات) و(الجفالك) و(العهد)، كما أنشئ (ديوان التفتيش) و(ديوان التجارة والبيوعات).

في عام 1837 صدر (قانون السياستنامة) أو (قانون السياسة الملكية) الذي وزع (محمد علي) فيه السلطة والإدارة في سبعة دواوين، هي:

1 - الديوان العالي: واختص بإجراءات الأمن والنظام (الضبط والربط)، الفصل في القضايا، والنظر في مسائل الأوقاف وقضايا الأبنية والمخابز والقوافل والري والبريد، والفصل في القضايا التجارية.

2 - ديوان أمور أفرنجية: واختص بالفصل في المعاملات التجارية التي يكون أطرافها من الأهالي والأجانب إلى جانب أمور البيع والشراء الخاصة بالحكومة، والمحاسبات.

3 - ديوان الجهادية: واختص بأمور الجيش وتجهيزه.

4 - ديوان كافة الإيرادات: ويختص بإيرادات الدولة ومواردها.

5 - ديوان البحر: ويختص بالشئون البحرية والأسطول.

6 - ديوان المدارس: ويختص بشئون التعليم والمدارس والمكتبات والطباعة.

7 - ديوان الفاوريقات: ويختص بكرخانة (معمل) الطرابيش وكافة المصانع والمعامل بالبلاد.

وتتفق مصادر عديدة على أن هذه الدواوين كانت هي الشكل الأولي لـ(التنظيم الوزاري) في مصر. ونحن نتفق مع هذه المصادر في رأيها هذا، ونضيف إلى ذلك أن هذا التنظيم قد صاحبه تشكيل ما سمي بـ(مجلس المشورة) الذي عقدت عضويته لمديري (الدواوين السبعة) الذين يجتمعون في فترات محددة في شكل (لجنة) لبحث الشئون المقدمة إليها، ومطالعة التقارير التي ترفعها الدواوين للوالي، وهو ما يشابه (مجلس وزراء) مبكر في تاريخ الإدارة المصرية.

فقط فإن هذا المجلس كان ينعقد مرة واحدة في السنة، لكنه في تصوري كان شيئًا قريبًا من (مجلس الوزراء) في الوقت الحالي، باستثناء مسألة انعقاده مرة واحدة في السنة؛ مما ينفي عنه صفة القدرة على المتابعة، وهي الدور الأساسي لـ(مجلس الوزراء) في فلسفة الإدارة.

إذا قلنا إن (السياستنامة) كان هو البداية المبكرة للحكومة المركزية في مصر، فإن هذا يعني أن الجهاز الإداري قد وُلد في مصر. وبالفعل فإن هذا الميلاد قد أعقبه قيام تنظيمات لمؤسسات مركزية تكون في مجموعها شكل الحكومة المركزية في مصر.

ففي سنة 1842 تشكل ما سمي بـ(جمعية الحقانية)، وهو جهاز يتضح من استعراض اختصاصاته أنه كان الجهاز القضائي في البلاد والجهاز التشريعي أيضًا. فقد اختص بحق التشريع وسن القوانين واللوائح المتصلة بأحوال المدنيين والعسكريين والنظر في قضاياهما، وإعادة النظر في القضايا التي يرى (محمد علي) إعادة النظر (الاستئناف) فيها، والنظر في الاتهامات التي توجه إلى عمال الحكومة؛ مما يعني أن النظام القضائي كان قد بدأ يتشكل في مصر.

بـ(النخبة) الذين كان (إسماعيل) ينتخبهم من بين (الباشوات).

كان المجلس الخصوصي العالي هذا يختص بحق النظر في (شئون الحكومة)، ووضع القوانين واللوائح والقرارات، دون أن يكون له أي اختصاص تنفيذي، فهذا الاختصاص كان محصورًا في (الخديو) الذي كان يرأس هذا الديوان. وإذا نحن دققنا النظر في هذا الديوان، فإننا سنجد انه لا يبعد في كثير عن (دواوين محمد علي) العديدة. وهو ما يجعلنا نزعم أن النظام الإداري في مصر لم يتغير في نهايات القرن عن بداياته إلا في المسميات فقط دون الجوهر.

(د) قيام نظام موازٍ لنظام (النظار) في (الحكومة المركزية)، وهو نظام (المفتشين العموميين). فقد كان هناك إلى جانب هؤلاء النظار، مفتشون يتولون اختصاصات تنفيذية عامة على المستوى المركزي (مفتش عموم الوجه البحري) و(مفتش عموم الوجه القبلي) و(مفتش عموم نصف الوجه البحري) و(مفتش عموم نصف الوجه القبلي)... إلخ. وكانت لهؤلاء المفتشين سلطات إدارية ومالية في غاية الضخامة.

وخير مثال على ذلك هو نموذج (إسماعيل صديق) الشهير (بإسماعيل المفتش 1821 - 1876) الذي شغل وظيفة (مفتش عموم الأقاليم) في فترة من حياته، ووازت سلطاته المالية والإدارية سلطات (ناظر المالية) حتى حل محله، قبل أن يلقى مصرعه في عام 1876.

بصدور مرسوم 1878/8/28 استقر النظام الوزاري في مصر. فقد أنشئ (مجلس النظار) وتولى مسئولية الحكم، وتمتع باستقلال في مواجهة الخديو، وشاركه الحكم. كذلك فقد نشأ نظام (المسئولية التضامنية) للنظار، وأصبحت قرارات مجلس النظار تصدر بالأغلبية، وصارت رئاسة مجلس النظار لرئيس النظار لا ينازعه فيها الخديو، اللهم إلا ذلك الاستثناء الذي أدخله (توفيق 1879 - 1892) عندما ألغى مجلس النظار في أغسطس عام 1879 بعد استقالة (شريف)، وعين (نظارًا) تحت رئاسته هو، مستردًا بذلك حقوق (الخديو) السابقة على أغسطس 1878 بما فيها حق حضور جلسات مجلس النظار ورئاسته إذا شاء. لكن نظام (أغسطس 1878) كان هو بداية قيام النظام الوزاري الحقيقي في البلاد، ووجود الحكومة المركزية الصحيحة بصرف النظر عن بعض الاختلالات البسيطة في مسيرة النظام الإداري.

وعلى ذلك فإن شكل الحكومة المركزية في عام 1878 كان كالآتي: رئيس للنظار يختاره الخديو ثم يختار هو نظاره - مجلس نظار برئاسته - سبع نظارات يرأس كل منها (ناظر) (الداخلية - الخارجية - الحقانية - الجهادية - المالية - الأشغال العمومية - المعارف العمومية والأوقاف).

في سنة 1882 ونظرًا إلى الظروف التي كان يمر بها السودان، أنشئت نظارة جديدة ثامنة باسم (نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها)، لكنها لم تعش سوى أحد عشر شهرًا (فبراير 1882 - يناير 1883) ثم ألغيت واستبدلت بإدارة خاصة تتبع مجلس النظار.

ولا يبقى من شكل الحكومة المركزية في أثناء الفترة موضوع الدراسة سوى إنشاء (نظارة الأوقاف) في عام 1913 لتحل محل (ديوان عموم الأوقاف)، و(نظارة الزراعة) لتحل محل (مصلحة الزراعة) في العام ذاته أيضًا، وأخيرًا إنشاء (وزارة المواصلات) في عام 1919 بمقتضى القرار (نمرة 7 لسنة 1919).

حدد الأمر العالي الصادر في 10 من ديسمبر اختصاصات النظارات. وقد اخترنا (نظارة الأشغال

العمومية) نموذجًا لشكل الحكومة المركزية في ذلك الوقت. تألفت هذه النظارة وقتئذ من: (الإدارة العمومية بمركز النظارة (الديوان العام) - العمارات الأميرية وحفظ جميع أماكن الحكومة والتي تكون مؤجرة من طرفها وترميمها - المحافظة على الأنتيقخانة (دار الآثار) - مصلحة الحفر والآثار القديمة (هيئة الآثار) - مجالس الزراعة - المهندسون بالأقاليم - مصلحة الري العمومي من ترع وقناطر وهويسات - الكوبريات (الكباري) والمين (المواني) ماعدا ميناء الإسكندرية (حيث كان يخضع لإدارة خاصة طبقًا لقانون التصفية لعام 1880) - الجسور والطرق - مصلحة الأورناطو (التنظيم) والشوارع - النظر في الطلبات المختصة بامتيازات الأراضي والمعادن وورش الأحجار - سكك الحديد والتلغرافات - تشغيل الملاحات والمعادن وورش الأحجار - ملاحظة مصلحة ميناء الإسكندرية - الإنجرارية - ملاحظة التياترات (المسارح ودور اللهو). ويلفت الانتباه للوهلة الأولى ذلك التنوع الهائل في اختصاص النظارات. فمن مراقبة نظام الري وخدمته، وهو عمل لصيق بنظارة كنظارة الأشغال، إلى ملاحظة (المسارح ودور اللهو). ومن تسيير سفن النقل النيلي، إلى المحافظة على (الأنتيقخانة). وهو ما يكشف عن استمرار بدائية الفكر الإداري في أواخر القرن التاسع عشر.

ولا يستلفت الانتباه في شكل الحكومة المركزية بعد الاحتلال البريطاني إلا تزايد الوجود الأوروبي في الحكومة المركزية وخاصة في المناصب الإشرافية. ففي تشكيل (نظارة المالية) في تسعينيات القرن يلاحظ أن المناصب الرئيسة (المستشار المالي - وكيل النظارة - مفتش العموم - مراقبة الحسابات المصرية - مراقبة الأموال المقررة - مصلحة المصلح (أي الملح) - قسم عموم الحسابات (ويشمل حسابات السودان، والأشغال العمومية، والخزانة العمومية، والمحاسبة العمومية، وإدارة المعاشات) كانت كلها في يد العناصر الأجنبية بصفة عامة، والبريطانية بصفة خاصة. بل إن الوظائف التي تأتي في المرتبة التالية لهذه الوظائف كان يملؤها (شوام) أو أجانب من غير البريطانيين.

كذلك فإن من بين مظاهر الإدارة المركزية في مصر في ذلك الوقت اختلاط الاختصاصات المركزية بالاختصاصات الفرعية. فـ(حكمدارية البوليس) في الإسكندرية - وهي مدينة يفترض أن إدارتها تدخل في إطار الإدارة المحلية، كانت تخضع في أمور (الضبط والربط) لـ(سعادة محافظ الإسكندرية). وأما النظام العسكري والإدارة الداخلية فخاضعتان رأسًا لديوان (قسم الضبط والربط) في (نظارة الداخلية الجليلة).

ويمكن القول في هذا الصدد إن الأسلوب البريطاني في الإدارة الحكومية في مصر كان يُحدث نوعًا من المزاوجة بين المركزية واللامركزية، فيما أسماه (كرومر) Cromer بالازدواجية في الأقاليم La dualité dans les Provinces.

ولعل أوضح مثال لذلك هو (نظام التفتيش) الذي ابتدعه الاحتلال البريطاني في نظارة الداخلية بعد عام 1894 عندما تم إخضاع الحكومة المحلية في الأقاليم لنظام من التفتيش يقوم على عدد من (المفتشين) البريطانيين الذين يتولون التفتيش على (المديريات) التي كان قد سمح لها بسلطات الإشراف على وظيفتي (الضبط والربط) و(النظام) أي الإشراف على قوات الشرطة، على أن يقدم هؤلاء المفتشون تقاريرهم عن أسلوب الأداء في المديريات إلى (مستشار الداخلية) البريطاني.

وقد أفرز نظام (التفتيش البريطاني) الذي أصبح أسلوب الأداء الاحتلالي في جميع النظارات المصرية نوعًا من (تعدد مستويات الإشراف) الذي لا يزال أحد أسوأ أمراض الإدارة في مصر حتى الآن. وهو أحد آثار (التجربة الهندية) في الإدارة الاستعمارية، كما أنه دليل على الفشل في تحقيق اللامركزية.

(ب) في الحكم المحلي:

قسمت القاهرة في زمن الحملة الفرنسية إلى ثمانية أقسام تضم صميم المدينة، إلى جانب قسمي (مصر القديمة) و(بولاق) اللذين كانا لا يتبعان القاهرة في ذلك الوقت. عين لكل قسم في هذه الأقسام رئيس (أغا) يعينه (الديوان الخاص). أما قيادة الشرطة فقد أوكلت إلى أجنبي متمصر يقود قوة قوامها 100 فرد، إلى جانب (القلقات) أي نقاط الشرطة المنتشرة في أنحاء المدينة.

وفي النيل عين الفرنسيون قائدًا (أغا) لتأمينه تحت قيادة أحد ضباطهم البحريين. وخضع (أغوات الأقسام) لإشراف قادة (قومندانات - مفردها قومندان) فرنسيين.

على مستوى الأقاليم فقد قسمت مصر إلى أربعة عشر قسمًا (ولاية)، سبع منها في الوجه البحري، وسبع أخر في الوجه القبلي، وجعل لكل ولاية (ديوان) يتألف من سبعة أعضاء لإدارة شئون الولاية وفض المنازعات وحفظ الأمن الذي تولته قوات فرنسية تعمل كاحتياطي مركزي مقره عاصمة الولاية. لكن الأمن اليومي للولاية كان في عهدة (أغا) يقود قوة مسلحة من 60 رجلاً من أهل البلاد، ويتولى شئون الأمن بعد تلقي تعليماته من (القومندان) قائد القوة الفرنسية بالولاية. وهكذا فإن السلطة في المدينة والريف تجمعت في شكل شبه مركزي من خلال (كتخدا مستحفظان) أجنبي متمصر في المدينة، وقومندانات الأخطاط، وقائد شرطة النيل، وقادة القوات الفرنسية المتمركزة في الريف.

في ما يتعلق بالشؤون المالية فقد أبقى الفرنسيون على النظام الذي كان سائدًا في السابق والذي كان يتولاه (مباشرون) لجباية أموال الضرائب والإيرادات. فقط فإنهم عينوا (وكلاء) فرنسيين لمراقبة أعمال الجباية والتأكد من حُسن قيام المباشرين بواجباتهم.

في 14 من سبتمبر 1799، جرى تعديل على التقسيم الإداري للبلاد أصبحت مصر مقسمة بمقتضاه إلى ثمانية أقاليم فقط خضعت كل منها لقائد فرنسي يتولى أعمال الأمن والدفاع.

أما القرى فقد كانت موكلة إلى مشايخ يعينهم (ساري عسكر) لمدة سنة قابلة للتجديد، ويخضعون في مقام الحكم لإشراف مفتشي الأقاليم الفرنسيين الذين يتبعون القائد الفرنسي في عاصمة الإقليم ورقابتهم.

عندما تولى (محمد علي) الحكم في مصر في عام 1805 أنشأ ديوانًا يسمى (ديوان الكتخدا) كان من بيت اختصاصاته (ضبط المدينة وربطها والفصل في المشاكل بين الأهالي والأجانب على سواء).

تبع هذا (الكتخدا) موظف مسئول عن الأمن (الضابط أفندي)، ومن هذا المسمى اشتق اسم إدارته (الضابطخانة) التي تطور اسمها إلى (الضبطية) فيما بعد. ومثلما فعل الفرنسيون فقد قسم (محمد علي) المدينة إلى ثمانية أقسام، وأصبح كل قسم يسمى بطبيعة الحال (ثُمن)، وظلت (مصر القديمة) و(بولاق) منفصلتين عن أقسام المدينة الثمانية. عُيِّنَ لكل (ثُمن) ضابط باسم (ضابط الثُمن)

وتبعه أعوان و(مشايخ حارات) لأداء أعمال حفظ ألمن، وكانت مسئولية هذه الأثمان جميعًا تقع على عاتق (ضابط الأثمان) أمام (الضابط أفندي). كانت قوات حفظ الأمن إلى جانب (رجال الضبطية) قوات عسكرية من (القواصة) و(عساكر القلقات) ومفردها (قوللق) وهي ما يقابل نقط الشرطة الآن. وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك قوات عسكرية بحتة تسمى (آلايات المحافظين)، وهي قوات مأخوذة من الجيش مباشرة ومخصصة للعمل كقوات احتياطية (للضبطيات) للقيام بأعمال الحراسات، وتوصيل المسجونين، وحفظ الخزائن، وحراسة السجون ، وتعقب الجناة، وحراسة بوابات البلاد.

خص مدينة القاهرة من هذه القوات العسكرية آلاي (لواء) بأكمله سمي (آلاي محافظين محروسة) - أما أقاليم مصر بأكملها فقد خصص لها (آلاي) آخر يعمل كقوة احتياطية ويؤدي عمله موزعًا في شكل (بلوكات) يرسل بعض منها للمرابطة في عواصم المديريات للاستعانة بها عند الحاجة - ويلاحظ أن اسم هذه القوات ظل موجودًا في مسميات الشرطة في مصر حتى عهد قريب (بلوكات النظام).

قلنا إن الأمن على مستوى المدينة كان يحفظ بواسطة (الثّمن) الذي تألف من (ضابط الثمن) الذي سيصبح (مأمور القسم) فيما بعد، (معاون الثّمن) والذي سيصبح (معاون القسم) فيما بعد، وكان هو المسئول عن أعمال الدعاوى (الشكاوى الجنائية الآن) والتحقيقات، وفحص الخصومات والتصرف فيها، فإن لم يستطع فإنه يرفع الأمر إلى (ضابط الثمن) الذي يرفع الأمر إلى (الضابطخانة) التي ستصبح (مديرية الأمن) فيما بعد.

كانت هناك للثمن وظائف أخرى إلى جانب الأعمال الأمنية والجنائية. فـ(معاون النظافة) فيه يباشر المسائل الصحية بدائرة الثمن واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع انتشار الأمراض والأوبئة، ككنس الشوارع وجمع القمامة وتطهير المنازل بالمواد المطهرة وعمل محاضر المخالفات الصحية، وضبط الباعة الجائلين الذين يتداولون الأطعمة غير الصحية. وكان يعاون هذا المعاون قوات عسكرية تسمى (بلوكات الصاغلام) أي المصحة العامة.

وكان (كاتب الثّمن) هو المسئول عن أعمال القيد والتسجيل وما إلى ذلك.

(بيت الصحة) كان أحد فروع (الثّمن). وكان يتألف من (حكيم) و(حكيمة) و(كاتب) و(تومرجي) أي (ممرض). كان دور هذا البيت هو إجراء الفحوص الطبية على المتوفين وتحقيق أسباب الوفاة، وإثبات حالات الوفاة في دفاتر خاصة ترسل لـ(ديوان الصحة)، وكان يرأس هذا البيت (حكيم الصحة) مفتش الصحة في الوقت الحالي.

ويأتي في آخر الهيكل التنظيمي للثمن (مشايخ الحارات) الذين كانوا يقومون بضمان الأشخاص والتعريف بهم، والإبلاغ عن البيوت المتهدمة وأداء الأعمال الإدارية. وكان لكل (ثُمنين) شيخ واحد يسمى (شيخ الرُبع). ولكل (ثُمن) (شيخ ثمن) يتبعه عدد من مشايخ الحارات الذين يقومون بالأعمال الإدارية الخاصة بحاراتهم.

تألفت (قوة الثّمن) من مجموعة من العساكر (القواصة) الذين انحصر دورهم في إحضار المطلوبين للثّمن إلى جانب حراسة أبواب (الثّمن).

تطور جهاز الأمن في عهدي عباس وسعيد (1848 - 1863) إلى تحول بعض المسميات إلى مسميات أخرى؛ فـ(الثّمن) أصبح هو (الضبطية)، و(الضابطخانة) أصبحت (ضبطية العموم)، واستلزم الأمر في عهد (إسماعيل 1863- 1879) إدخال

عنصر أوروبي في (الضبطيات) للقيام بالخدمات الأمنية في الأحياء التي تتميز بكثافة أوروبية في مدينتي القاهرة والإسكندرية.

عندما احتل البريطانيون مصر أدخلوا بعض التعديلات على نظام أمن المدينة، فقد ألغيت (الضبطيات) وحلت محلها (أقسام البوليس)، ودخل مصطلح (البوليس) قاموس الإدارة المصرية لأول مرة. وعُيِّن لكل مدينة من مدن مصر قائد للشرطة يسمى (الحكمدار) الذي حرص البريطانيون على أن يكون بريطانيًا على مدى سنوات الاحتلال البريطاني. ولم تستطع مصر أن تتخلص من هذا الوضع قبل عام 1949. وعاون الحكمدار البريطاني مجموعة من الضباط البريطانيين في وظائف الشرطة العليا (وكلاء حكمدار - مفتشي فرق - مأموري أقسام).

تحول جهاز الأمن في المدينة بعد 1882 إلى جهاز مختلط يضم عناصر أوروبية ومصرية. وتولى الإشراف على الأمن في مناطق المدينة التي تضم أعدادًا كبيرة من الأجانب (مأمورين أجانب)، بل إن المستويات الأدنى من صفوف الشرطة ضمت رجال أمن أجانب من جنسيات عديدة (الكونستابلات).

في الريف تم تقسيم الأقاليم إلى سبع (ولايات) في عام 1808، كان للوجه البحري منها أربع ولايات هي: (البحيرة والقليوبية والجيزة) و(المنوفية والغربية) و(المنصورة) و(الشرقية). وضمت ولاية مصر الوسطى (بني سويف والفيوم والمنيا)، وتكون الصعيد من ولايتين ضمت أولاهما المنطقة من شمال قنا إلى جنوب المنيا، أما الثانية فقد ضمت المنطقة من وادي حلفا إلى قنا.

وفي (تاريخ) عام 1813 الذي قام به (المعلم غالي) وزير مالية (محمد علي)، تم تقسيم الولايات السابقة إلى (أقسام) رأس كلاً منها (ناظر قسم)، وانقسمت الأقسام بدورها إلى (أخطاط) رأس كلاً منها (حاكم خط)، وانقسمت (الأخطاط) إلى (نواح) رأس كل ناحية منها (شيخ بلد)، وتبعه (قائمقام)، ومشايخ خصص داخل نطاق القرية.

وقد شهدت أقاليم القطر المصري على طول السنوات التالية الكثير من التعديلات في تقسيماتها، وزيد عدد الأقسام التي كانت تنقسم إليها كل (ولاية).

دخل مصطلح (مأمور) إلى قاموس المصطلحات الإدارية في عام (1825) عندما تغير اسم (الولاية) إلى (مأمورية)، وقسم القطر إلى 24 مأمورية (المحافظة أو المديرية في الوقت الحالي)، منها 14 مأمورية في الوجه البحري و 10 في الوجه القبلي، وقسمت (المأموريات) إلى (أقسام) أو أكثر حسب اتساع مساحتها، ورأس كل (مأمورية) موظف يحمل لقب (مأمور) وهو ما سمي بعد ذلك (مدير المديرية)، وعاون (المأمور) عدد من المعاونين، ورأس (القسم) موظف بلقب (ناظر القسم) وعاونه (حكام الأخطاط) في أخطاطهم.

في مرحلة تالية قسمت الأقاليم البحرية (الوجه البحري) إلى ثلاث إدارات، و(الوجه القبلي) إلي إدارتين. فأصبحت الغربية والمنوفية مأموريتين تحت إدارة (محمد علي) بنفسه ، وأدار مأموريات أقاليم القليوبية والشرقية والدقهلية (إبراهيم) ابن (محمد علي)، وأدار مأموريتي إقليمي الجيزة والبحيرة (محمد بك خسرو الدفتردار) صهر (محمد علي).

أما الوجه القبلي فقد انقسم إلى (مأموريات الأقاليم الوسطي) و(مأموريات الأقاليم الصعيدية). حددت لائحة 1826 اختصاصات المديرين ونظار الأقسام وحكام الأخطاط فحصرتها في تحصيل الأموال، وحفظ الأمن العام، الري والزراعة، الصحة العامة، والفصل في الدعاوى والخصومات. ويلاحظ

أن اختصاصات رجال الإدارة المحلية في ذلك الوقت كانت خليطا من الاختصاص المالي والقضائي والإداري والأمني.

في عام 1829 ظهرت وظيفة (المدير) عندما أمر (محمد علي) بتسمية مفتشي الأقاليم (مديرين). فصار محمد بك خسرو الدفتردار (مدير الأقاليم البحرية)، وأصبح هناك (مدير الأقاليم الوسطي) و(مدير الأقاليم الصعيدي). علي أن هذا كله تغير في عام 1833 عندما أعيدت لبلاد القطر أسماؤها الأصلية، وعدلت حدودها وفقًا لطرق الري والمواصلات، ورافق هذا استبدال مسمى (المأمورية) بـ(مديرية) وتحول اسم (المأمور) إلى (مدير). لكن (الأقسام) و(الأخطاط) ظلت على حالها ولم يصبها التغيير في المسمى إلا في وقت لاحق. ومنذ ذلك الوقت (1833) انقسم القطر إلى 14 مديرية، سبع منها في الوجه البحري، وسبع في الوجه القبلي، رأس كلاً منها (مدير المديرية).

والشكل الآتي يبين تشكيل المديرية في نظام الإدارة المحلية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

- المديرية (المدير).
- الأقسام (يرأس كلاً منها مأمور).
- الأخطاط (يرأس كلاً منها حاكم خط).
- النواحي (يرأس كلاً منها قائمتام).
- الحصص (يرأس كلاً منها شيخ حصة).
- القرى (يرأس كلاً منها شيخ القرية).

في عام 1871 عُدِّل نظام الإدارة ليتضمن ترتيب (ضبطيات عموم) في عواصم (المديريات)، و(ضبطيات مركزية) بأقسام الوجه البحري، أصبح معها مصطلح (المركز) هو البديل لمصطلح (القسم)، وأصبح معها (ناظر القسم) هو (مأمور المركز)، وهي التسمية التي عاشت منذ ذلك الوقت حتى وقتنا الحالي، والتي تعني (الموظف المسئول عن الأمن والإدارة) بمنطقته (القسم سابقًا والمركز لاحقًا). وانتقل هذا التقسيم إلى الوجه القبلي في عام 1891، وأصبح (ناظر القسم) بمقتضاه (مأمور المركز). غير أن مصطلح (القسم) لم يندثر تمامًا من قاموس المصطلحات الإدارية المصرية، فالمحافظات في مصر (القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس) لا تزال تستخدم حتى الآن هذا المصطلح للإشارة إلى تقسيماتها الإدارية.

مع إلغاء مسمى (الأقسام) في الإدارة المحلية ألغي مصطلح (الخط وحاكم الخط)، وأصبح هذا الموظف بوظيفة (معاون إدارة) في إطار التقسيم الوظيفي للمركز، وكان اختصاصه هو الأعمال الإدارية التي تتصل بموظفي القرية كالعمد والمشايخ والصيارف والمساحين.

كذلك فإن مسمى (الناحية) أصبح يطلق على (القرية)، وأصبح مسمى (الحصة) يطلق على قطاع من القرية يرأسه أحد مشايخها (شيخ الحصة). ومن مجموع (مشايخ الحصص) ظهر مسمى (مشايخ القرية).

تعددت القوانين واللوائح والتعليمات التي تحدد طبيعة واختصاصات رجال الإدارة في مصر على مدى الفترة موضوع الدراسة. (قانون السياستنامة) لسنة 1838 حدد مهام (مديري المديريات) بتحصيل الأموال والمتأخرات، حفظ الترع والجسور من غوائل الفيضان، ملاحظة عمليات الري والزراعة، النهوض بالبلاد وتعميرها، القضاء في المسائل الجنائية والمدنية، ملاحظة المخازن والشون التي تخزن بها المحاصيل، ومتابعة أعمال المستخدمين والموظفين.

وتحدث قانون رجب لسنة 1245هـ / ديسمبر 1830 عن مهام (ناظر القسم)، فلم تخرج

عن مهام (المدير) في كثير اللهم إلا في اقتصارها على المنطقة التي يرأسها وهي (القسم من المديرية). وكانت أهم واجباته (الناظر) هي جباية الضرائب، وأعمال السخرة (Corvè) في الأشغال العامة، وجمع الأهالي للخدمة العسكرية، إلى جانب مهام حفظ الأمن.

وأضافت لائحة عام 1841 مهمة ملاحظة (نظار الأقسام) لأعمال (حكام الأخطاط) و(القائمومقامات) والمشايخ والصيارف.

وكانت اختصاصات (حكام الأخطاط) تماثل مهام (نظار الأقسام)، وتقتصر فقط على نطاق اختصاصهم الجغرافي، لكنها كانت تدور وجودًا وعدمًا في إطار (الضبط المالي والضريبي والزراعي) (للخط).

أما بالنسبة إلى القرية - وهي الوحدة الرئيسة في منظومة الحكم المحلي - فقد كانت قد خضعت في أوائل حكم (محمد علي) لـ(القائمقام) الذي كان يُختار من العناصر التركية الحاكمة. ومع ثبوت فشل هؤلاء الأتراك في التعامل مع فلاحي الريف، فقد أسندت مهامهم إلى (مشايخ القرى) الذين كانوا الركيزة الأساسية لحكم الريف المصري. حددت (لائحة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح) الصادرة في عام 1838 مهام المشايخ في الإبلاغ عن المتسحبين، ملاحظة المساقي، تقوية الجسور، ملاحظة الأراضي وتجهيزها للزراعة، تنفيذ السياسة المحصولية وفقًا لخطط الوالي الزراعية، إبلاغ رؤسائه عن أي تقصير أو إهمال، مراقبة عملية تحصيل الضرائب ومعاونة الصراف في تحصيلها، حفظ الأمن.

وقد جاءت وظيفة (العمدة) متأخرة في الظهور عن وظيفة (شيخ القرية). وقد حددها (باير) Baer بمنتصف القرن التاسع عشر، وحدد (بركات) تاريخ ظهورها بعام 1843، ورأى (عزباوي) أن المنصب قد ظهر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر (1839) على وجه التحديد. ومع هذا فإننا نجد إشارة إلى وظيفة (العمدة) في (قانون السياستنامة) لسنة 1837.

وقد نص (قانون العمد) لسنة 1895 على أن (العمدة هو الرئيس الوحيد في بلده ومسئول عن عمله فيها).

وقد عاون موظفي الإدارة في أعمالهم عدد من الموظفين كونوا في مجموعهم (الجهاز الإداري) لـ(الحكم المحلي) في الريف المصري. فعلى مستوى (المديرية) كان هناك (وكيل المديرية) و(المعاونون) و(الكتبة) و(الصيارف). وعلى مستوى (القسم) كان هناك (الوكيل) و(المعاون) و(القوات المعاونة). وعلى مستوى الأخطاط كان هناك (شيخ الخط - ملاحظ الخط - الكاتب - معاون الخط).

ويلاحظ أن (محمد علي) كان يدير الأقاليم وفق خطة تتسم بالطابع الاستغلالي البحت. فكل اهتمامه كان منصبًا علي ضمان زراعة الأراضي وحُسن رعايتها طوال فترة نموها، وجمعها وتخزينها، وتحصيل الضرائب المقررة على الفلاحين. وفي إطار هذه الخطة كان خطابه إلى مديريه ونظاره وحكامه ومشايخه. كما أن قوانينه تأثرت بسياسته الزراعية، فجاءت جل بنودها متحدثة عن أمور الزراعة والري وتخضير الأرض وجمع المحاصيل، وعقاب المقصرين في أداء أعمالهم وفق هذه القوانين.

على أن هذا لم يكن غريبًا إذا تذكرنا أن سياسة (محمد علي) (قبل بلطة ليمان 1838) كانت تتمثل في (الاحتكار) الصارم للإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري. ومن ثم فإن اهتمام الرجل

كان منصبًا على توفير كل الظروف اللازمة للازدهار الزراعي وتحسين غلة الأرض.

وفي إطار (السياسة الزراعية) هذه جاءت مسئولية (مشايخ القرى) في مسألة حفظ الأمن. وتتضح هذه السياسة، وبالتالي المسئولية الأمنية، في ابتداع (محمد علي) (للمسئولية التضامنية) في الريف المصري تجاه حفظ الأمن العام. فقد تركت الحكومة قضية الأرواح والأعراض والأموال في رقاب (مشايخ القرى) الذين ألزمتهم قوانين ذلك الوقت برد المسروقات والبحث عن الفاعل.

ولكي يتخلص (مشايخ القرى) من المسئولية الجسيمة التي حملتهم إياها قوانين (الوالي) فقد حملوا أهالي القرى مسئولية (ترتيب ما يلزم من رجالها) لحراسة النواحي ليلاً ، وكان هذا القرار يصدر من منطلق السلطة والاعتبار اللذين كانا لهؤلاء المشايخ في القرى، باعتبارهم المسئولين عن (إدارة القرية). سبق هذا المسلك من جانب المشايخ إلزامهم (أهالي القرى) بالتضامن معهم في دفع (التعويضات) عن السرقات التي لا يضبط فاعلوها، وبذلك أصبح (غُرمُ) الجريمة يقع على أهالي (القرية) جميعًا. من هنا فإن بواعث الفلاحين لاختيار زملاء لهم للقيام بالحراسة لتفادي الغرامات التي يتشاركون في دفعها وكانت قوية. ومن هذه البواعث (غير الحكومية) نشأ (نظام الخفر) في الريف المصري، أو ما كان يسمى بـ(نظام الخفر الأهلي) الذي ظل يتطور حتى أصبح في عهد (إسماعيل) وظيفة حكومية تعطي لشاغلها حق الإعفاء من الخدمة العسكرية ، وأعمال السخرة، وحق الحصول على راتب شهري يُمول من ضريبة يدفعها الفلاحون سميت (ضريبة الخفر).

كان الأمن في عاصمة المديرية (البندر) موكولاً منذ عهد (محمد علي) إلى (الحكام المحليين) أي (مدير المديرية) و(نظار الأقسام) ثم الوحدات الإدارية الأصغر. وكان أسلوب العمل يتلخص في قيام (دوريات) من (القواصة) بقيادة أحد ضباط (الجهادية) ، إلى جانب وجود أقسام (بلوكات) من (آلاي المحافظين) تتمركز في عاصمة المديرية كقوات احتياطية.

وعندما تولى (إسماعيل) أمور الولاية المصرية أنشأ قوة خاصة للأمن سميت (وجاق القواصة) برئاسة أحد ضباط الجيش لتحل محل (آلاي المحافظين).

ويسجل عام 1871 إنشاء (جهاز الأمن) في الريف المصري. فقد قرر (إسماعيل) في هذه السنة إنشاء (ضبطيات عموم) في عواصم المديريات، تتبعها (ضبطيات مركزية) في كل مركز (قسم في السابق) ينشأ به (مجلس دعاوى مركزية) أي ما يماثل المحكمة في ذلك الوقت. رأس (الضبطية المركزية) (المأمور) أي (ناظر القسم السابق)، وعاونه (وكيل المأمور) وقوة من أوجاق القواصة.

وقد حددت (لائحة ترتيب مجالس الدعاوى) الصادرة في عام 1871، اختصاصات (الضبطيات المركزية) في (ملاحظة ترتيب الخفراء بالنواحي والحدود، وفحص أعمالهم، ومراقبة انتظامهم، وإقامة حدود الاحتساب ودقة الموازين والمكاييل بالأسواق، والقيام بالشئون الصحية، وإحالة المخالفات إلى (مجلس الدعاوى المركزية) الذي تعمل (الضبطية) في نطاق اختصاصه الجغرافي).

وحددت (اللائحة) أيضًا اختصاص (مأمور الضبطية) أو (وكيله) بالمرور على جسور النيل والسدود لملاحظة أعمال ضبط المياه، وترتيب (أربطة الخفراء)، وحفظ النظام في الأسواق العامة، وتنفيذ متطلبات الجهاز القضائي (مجلس الدعاوى المركزية)، و(مجلس دعاوى النواحي)، وقبول

استئناف المحكوم عليهم أمام هذه المجالس، و ضبط الوقائع (وهو اختصاص أمني أساسي)، وتحصيل الأموال الأميرية.

أما (ضبطية العموم)، فقد كان دورها هو الإشراف على (الضبطيات المركزية)، إلى جانب (ضبط البندر) الكائن في نطاقه الجغرافي هذه (الضبطية). وغني عن البيان أن (ضبطية العموم) كانت نواة ما يسمى بـ (مديرية الأمن) في الوقت الحالي، أما (الضبطية المركزية) فقد كانت نواة (مركز الشرطة) في الريف.

مع قدوم الاحتلال البريطاني وإدخال إصلاحاته الإدارية في البلاد، ألغيت (الضبطيات) في عام 1884، وخصص للمدن ما سمي بـ(بوليس المدن) تحت قيادة (الحكمدار البريطاني) ، واختصت المديريات بقوات (الجندرمة) ، وسمي هذا كله (البوليس).

وعلى مدى الفترة 1883 - 1894 تعرض جهاز الأمن في الريف لأزمة (التبعية) عندما تنازعته يد (المركزية) التي كان الاحتلال يريد تطبيقها على جهاز الأمن هناك؛ بهدف إحكام السيطرة الأمنية للاحتلال على قوات تحمل السلاح. فحاول تتبع قوات البوليس في الريف للسلطة المركزية في القاهرة، مع غل يد المديرين عن الإشراف على هذه القوات. لكن (نوبار) صارع هذه المحاولة واستخلص الإشراف الأمني والإدارة للمديرين في الريف، لكنه قبل بتطبيق نظام (المفتشين) البريطاني، التابع لـ(مستشار الداخلية) في عام 1894.

كان أهم ما أصاب (الحكومة المحلية)في مصر هو ذلك الذي أدخلته بريطانيا عليها في عام 1883، أقصد إعمال (القانون الأساسي). كان هذا نظامًا جديدًا من (الإدارة المحلية) يتضمن قدرًا من (المشاركة الأهلية) في إدارة الريف. كان ذلك عندما قرر (القانون الأساسي) إنشاء (مجالس المديريات).

تشكلت (مجالس المديريات) من 3 - 8 أعضاء من كل مديرية، زيدوا إلى 6 - 20 في عام 1909. واشترط القانون أن يكون العضو ممن يدفعون ضرائب لا تقل عن 50 جنيهًا عن أطيانهم سنويًا (قدَّرها علي بركات بضرائب عن مساحة من الأرض تبلغ 62 فدانًا بتقديرات ذلك الوقت)، وأن يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر.

كانت مهمة (مجلس المديرية) هي بحث الشئون المحلية، وكانت له سلطة فرض ضرائب إضافية في حدود 5% من مجموع الضرائب الأصلية لإنفاقها على المنافع العامة (كالتعليم).

ومن المقطوع به أن (مجالس المديريات) كانت مجالاً من مجالات التعبير عن الرأي والمشاركة في الحكم المحلي وتغييرًا جذريًا في فلسفة الإدارة المحلية في مصر.

واستكمالاً لمسيرة المشاركة الأهلية في حكم الريف، فقد حدد (قانون العمد) الصادر في عام 1895 اختصاصات (العمدة) في منظومة الحكم المحلي. فإلى جانب وظائفه الإدارية في إطار حفظ الأمن كالإبلاغ عن الوقائع، زيدت مسئولياته في هذا القانون بتحميله مهام صحية كتقديم الأطفال لحلاقي الصحة لتطعيمهم ضد الأمراض الوبائية، والإبلاغ عن ظهور هذه الأمراض، وملاحظة المواشي والإبلاغ عن أي أمراض وبائية تنتشر في هذه الماشية. كما منح العمد بمقتضى هذا القانون حق الاشتراك في لجان تحديد مساحة الأراضي التي تؤخذ للمنفعة العامة، ولجان تقدير أثمان (أملاك الميري) ، وفي عمليات تحديد المدة التي تعفى فيها الأراضي غير المنزرعة من الضرائب ، وفي لجان تحديد مساحة الأراضي الزراعية التي تعتبر

(شراقي) بسبب نقص مياه الري ، وبالتالي تستحق الإعفاء من الضرائب.

ولقد كانت هذه المواد الواردة في قانون العمد لسنة 1895، نقلة كبيرة في فلسفة الحكم المحلي، الذي يدور وجودًا وعدمًا حول منح الأهالي أكبر قدر من المشاركة في إدارة شئون حياتهم اليومية والعامة. فإذا كان هذا القانون قد حقق نوعًا من ذلك في نهايات القرن التاسع عشر، فإن هذا يؤكد صحة ما وصل إليه رأينا في شأن (فلسفة الحكم المحلي) في مصر في تلك الفترة البعيدة، من تاريخ البلاد.

وفي مقام الفصل بين العمل الإداري والسلطة القضائية، فإن القانون قيد في المادة 9 منه حق (العمد) في فرض غرامات تزيد على 15 قرشًا، وفي الحق في (احتجاز) الأشخاص لمدة تزيد على 24 ساعة.

وجاء القرن العشرون والريف المصري يحكم بواسطة (جهاز الإدارة). ولعل هذا الوضع كان أهم ما يميز (الإدارة المحلية) في الريف. لقد كانت (الإدارة) كسلطة حكم تهيمن على فروع الحكومة المركزية في الريف من خلال (ممثل وزارة الداخلية) في الإقليم. بكلمات أخرى فإن (مدير المديرية) أو (الباشا المدير) مع تبعيته لنظارة الداخلية من ناحية، وبصفته ممثل الحكومة المركزية في الإقليم من ناحية أخرى، كان يرأس أجهزة الحكومة الفرعية غير التابعة لنظارة الداخلية.

هذا الأمر هو لب قضية الحكم المحلي في مصر. ففروع النظارات (كالأشغال العمومية - المعارف العمومية - الصحة)، وغيرها من الخدمات التي كانت تتبع نظارات بعينها في (الحكومة المركزية) في العاصمة، كانت تتبع وبشكل (شبه فخري) (مدير المديرية) الذي كان يدين له رؤساء هذه الخدمات (المصالح) بالتبعية، لا أقول (الوظيفية) فقد كانوا من الناحية الفنية يمثلون نظاراتهم في الريف، إلا أنه كان هناك نوع من (التبعية الإشرافية) العامة من جانب (مدير المديرية) على هؤلاء الرؤساء وعلى حسن إدارتهم لأعمالهم. وكان (المدير) في إطار هذه الصلاحيات التي له بحسبانه (ممثل الحكومة المركزية) في الإقليم، يستطيع أن يوجه رؤساء هذه المصالح في مجال تنفيذهم للسياسات الفنية التي يديرون بها إداراتهم.

وهكذا فإن (الإدارة) في مصر بمعناها العام. وإن كان يمثلها موظف من رجال نظارة / وزارة الداخلية، كانت هي (الجهاز الحاكم) في المديرية، الذي يدير (وظيفة الأمن العام) بكل تفاصيلها، والوظائف الخدمية الأخرى دون (القضاء) الذي كان له استقلاله منذ عام (1883) تاريخ إنشاء المحاكم الأهلية.

ثانيًا - السودان:

(أ) في الحكومة المركزية:

عندما فتح (محمد علي) السودان في عام 1820 وما بعده كان السودان قد أصبح (إقليمًا تابعًا لولاية تابعة). ومن هنا فإن الحديث عن حكومة مركزية في السودان يجب أن يُعالج بحذر، انطلاقًا من حقيقة أن حكام مصر كانوا يعاملون السودان المصري كإقليم من أقاليم مصر الأربعة عشر (المديريات). وهذه هي قضية أو أزمة الحكم المصري في السودان. وفوق هذا فقد كان السودان - حتى مع قبول هذه النظرة من جانب الحكام في مصر إليه - إقليمًا ذا طبيعة خاصة من حيث التركيب

الإثني والديموجرافي والجغرافي، ناهيك عن بُعد الشقة بينه وبين الحكومة المركزية في مصر، وكلها قضايا لم يكن الفكر الحاكمي قد تنبه إلى أهميتها بعد.

(محمد علي) على الرغم من نفاذ بصيرته ونجاحه في التجربة المصرية، فإنه لم يكن أمامه سوى هذه التجربة العثمانية ليطبقها في السودان (تقسيم الإقليم إلى وحدات إدارية أصغر، ثم وحدات أصغر... وهكذا)، لكن هذا النموذج لم يكن يصلح في السودان. والدراسة التي أقدمها في الصفحات الآتية ستكشف على الرغم من محدوديتها صحة ما أقول.

على المستوى المركزي أنشأ (محمد علي) وظيفة (حكمدار عموم السودان) بهيئة تنفيذية مساعدة (وكيل حكمدارية) وموظفين، مع توجيهات بتقسيم الإقليم إلى وحدات إدارية أصغر تتبع الحكمدارية في (الخرطوم).

قُسِمَ السودان في أول الأمر إلى أربعة أقسام (وسط السودان ويتبعه: دنقلة، بربر، كورتي، شندي، حلفاية، أم درمان، الخرطوم)، (شرق السودان ويتبعه: سنار، التاكا، ودمدني، القضارف، القلابات، الروصيرص، فازوغلي)، (جنوب السودان ويمتد حتى جزيرة "جونكر" تجاه غندوكرو)، و(غرب السودان وكان يتبعه كردفان). وفي عام 1872 ضمت (دارفور) إلى غرب السودان بعد فتحها وانقسمت إلى مديريات الفاشر، دارة، كلكل، كبكبة، وأم شنقا.

وعلى ذلك فإن التقسيم الإداري للسودان في السنوات الأولى التالية على فتحه كان على الشكل الآتي:

- حكمدارية عموم السودان في الخرطوم كعاصمة للإقليم ومقر للحكومة المركزية ويرأسها حكمدار عموم السودان.

- عموم قبلي السودان (أو وسط السودان) ويرأسه موظف بلقب (مدير عموم) - عموم شرقي السودان - عموم جنوب السودان - عموم غرب السودان. وكان كل قسم من هذه الأقسام يرأسه (مدير عموم).

أما الأقاليم التي انقسمت إليها هذه المناطق الأربعة فكان يرأسها موظفون بلقب (مدير) أحيانًا، و(حكمدار) أحيانًا أخرى (التاكا وسواكن ومصوع). وكانت هناك بعض المناطق التي يطلق على حاكمها لقب (محافظ). لكن مسمى (المدير) و(المديرية) كان أكثر المسميات الإدارية شيوعًا في السودان في هذه الفترة.

لكن هذه التنظيمات لم تستمر طويلاً، ففي عام 1837 قسم (أحمد باشا أبو ودان) حكمدار عموم السودان، البلاد إلى سبع مديريات، وأصبحت (دنقلة وبربر) حكومتين مستقلتين تمامًا عن حكمدارية عموم السودان وتبعتا (محمد علي) مباشرة في القاهرة. وفي عهد سعيد (1854-1863) ألغيت تبعية الأقاليم السودانية للخرطوم وألحقت بالحكومة المركزية في القاهرة، وتحولت مصر والسودان إلى وحدة إدارية واحدة.

وفي خمسينيات القرن التاسع عشر توزعت الأقاليم السودانية بين أربع محافظات هي (التاكا - كردفان - دنقلة وبربر معًا - سنار والخرطوم والنيل الأبيض). فلما تولى (سعيد) السلطة عمد في عام 1857 إلى تعيين أحد رجاله مديرًا لعموم المديريات المضمومة (سنار والخرطوم والنيل الأبيض)، ثم لم تلبث (النيل الأبيض) أن فصلت وسميت (محافظة النيل الأبيض) بعد أن كانت تسمى (مأمورية). ولم يتخلف إسماعيل (1863-1879) عن هذه السياسة. ففي ظل حكمدارية (موسى باشا حمدي) تم تصفية المديريات المندمجة (سنار والخرطوم)، وضمت

(بربر) إلى الحكومة المركزية في القاهرة).

وعلى مستوى الحكم المركزي في السودان، فقد تعاقب على هذا الحكم (23) حاكمًا على مدى الفترة 1821-1885، كانوا خليطًا من الجراكسة (8) والأكراد (2) واليونانيين (2) والألبان (1) وذوي الأصول السودانية والحبشية (1) وأنصاف الأتراك (5) وغير معيني الأصل (4). ولم يكن أي حاكم من هؤلاء يحوز الرغبة في البقاء في السودان، بل كان يرغب في العودة سريعًا إلى القاهرة. فضلاً عن أن الكثيرين من هؤلاء الحكام كانوا سكيرين ولم تكن ذمتهم فوق مستوى الشبهات. لقد كانت الحكومة المركزية في القاهرة تعامل السودان كمنفى لغير المرغوب في بقائهم في القاهرة. ولعل مدينة (فازوغلي) الشهيرة بجبالها الحجرية وسجنها الرهيب كانا خير مثال على أن السودان كان منفى أكثر منه إقليمًا تابعًا. ولماذا نذهب بعيدًا وقد عين أحد الحكام في السودان (رفاعة الطهطاوي) في عملية تعداد أشجار النخيل في السودان من أجل فرض الضرائب عليها، عندما لم يحدد (عباسًا) الوظيفة التي أرسل الرجل من أجلها إلى السودان.

يؤخذ أيضًا على الحكومة المركزية في السودان - إلى جانب افتقارها للاستقرار وغياب سياسة محددة نحو أسلوب إدارتها - نقص السيولة المالية اللازمة لمشروعات التنمية، فقد كانت سياسة (محمد علي) هي أن يدفع السودان لنفسه. وتفنن (حنا الطويل) وزير مالية (محمد علي) في تطبيق نظام ضرائبي للسودان اعتمد على استنزاف موارده وفرض الضرائب المرهقة على سكانه؛ مما أدى إلى قيام ثورات ضد الحكم المصري في أعوام (1822) و (1864 - 1865).

ومع هذا فقد شهد السودان في بعض العهود نوعًا من الحكم الرشيد الذي وفر للبلاد بعض الخدمات الضرورية. ففي عهد جعفر مظهر (1866 - 1871) شهد السودان نظامًا لحفظ الأمن قوامه قوات منظمة من (القواصة) منتقاة من القوات غير النظامية، ومجمعة تحت قيادة (بلوكباشية)، وعلى رأس كل خمسين فردًا، قائد بوظيفة (قواص أغا)، للعمل قوات شرطة للمدن في المراكز المختلفة بالسودان.

وفي عهد (أحمد ممتاز باشا) 1871 - 1872 أدخلت زراعة القطن في (طوكر) وشرقي السودان، كذلك أدخلت خدمات حكومية للبريد، وأنشئ أسطول نهري من بواخر حكومية في عهد (جعفر مظهر).

عند قيام الثورة العرابية كان السودان يخضع على المستوى المركزي لـ(حكمدار عموم) يقيم في الخرطوم، وكانت البلاد مقسمة إلى عدد من الأقاليم يرأس كلاً منها حاكم بلقب (مدير) أو(مدير عموم). لكن التطورات التي جرت هناك في هذه الفترة أدت إلى إنشاء (نظارة للسودان) يقيم ناظرها في القاهرة، وتقسيم السودان إلى ثلاثة أقسام تتألف من محافظات أو أقاليم، كل منها تحت إدارة (حاكم عام) أو (حكمدار)، وتقرر أن يكون كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة مستقلاً عن الأقسام الأخرى ويرتبط مباشرة بالقاهرة.

كان القسم الأول هو (حكمدارية غرب السودان) وعاصمته (الفاشر) وضم مديريات / محافظات دارفور، كردفان، بحر الغزال، ودنقلة.

وكان القسم الثاني هو (حكمدارية وسط السودان) وعاصمته (الخرطوم) وضم محافظات الخرطوم، سنار، بربر، فاشودة، ومديرية / محافظة خط الاستواء.

أما القسم الثالث فكان باسم (حكمدارية شرق السودان) وضم مصوع كعاصمة وتبعته مديريات

التاكا، سواكن، ومصوع حتى باب المندب.

عندما نجحت ثورة (المهدي) في ثمانينيات القرن التاسع عشر خضع السودان لحكم له مظاهر دينية إلى حد كبير. وقد تأثرت الإدارة بهذا الاتجاه الجديد. فلدى سقوط (كردفان) في 19 من يناير 1883 شرع (المهدي) في تنظيم حكومته وفق نظام إداري قوامه (الجيش - المال - القضاء). ويعنينا من هذه التقسيمات الثلاثة، الشقان الأخيران من نظام (المهدي) لارتباطهما بـ(الإدارة).

أنشأ المهدي إدارة سماها (بيت المال) تحفظ فيه الأموال كالعشور والغنائم والزكاة والغرامات. كما عين على القضاء قاضي سماه (قاضي الإسلام)، وجعل له خلفاء أربعة تشبهًا بالخلفاء الراشدين يتولون الأمر بعده.

فلما توفي (المهدي) سنة 1885 وتولى الخلافة (التعايشي) الذي توسع في الإدارة المالية، وقسم (بيت المال) إلى خمسة أقسام هي (بيت المال العمومي) وكان يماثل الخزينة العمومية لدولة المهدية ويجمع دخله من الزكاة، والأسلاب والغنائم، والعشور، وضريبة الصمغ، وضريبة القوارب، والقروض، وضريبة العبور في النيل، وغلة الأراضي الواقعة غربي النيل وشرقي النيل الأزرق.

وكانت نفقات هذا البيت تخصص لنفقات نقل الجيوش واحتياجات القتال، مرتبات القوات العسكرية، ومرتبات الجهاز الإداري، والصدقات.

كان البيت الثاني هو (بيت مال الملازمين) ويراد به خزينة رجال الخليفة المقربين كالحراس. ويجتمع دخل هذه الخزينة من محاصيل أرض الجزيرة (بين النيلين الأبيض والأزرق).

وكان البيت الثالث هو (بيت خمس مال الخليفة) وهو أشبه بالخزينة الخاصة ويأتي دخله من فائض خزائن المديريات بعد النفقات، محاصيل الجزائر الواقعة في النيل، عُشر البضائع التي ترد من (بربر) إلى أم درمان، أثمان العبيد الذين يرسلون من المديريات، وكانت إنفاقاته على مقر الخليفة.

كان البيت الرابع هو (بيت مال ورشة الحربية) وهو خزينة الجيش، ويأتي دخله من بعض الحدائق في مدينة الخرطوم، محصول بعض السواقي بجوار الخرطوم، العاج الوارد من منطقة خط الاستواء - أما الإنفاق منه فكان على البحرية، والترسانة، واستخراج ملح البارود، ونفقات معمل الأسلحة.

أما البيت الخامس فكان (بيت مال ضابطة السوق) وهي خزينة تودع فيها الغرامات التي توقع على المخالفين للنظام العام والآداب كالسكيرين والمقامرين، ضريبة المحال العامة. وكان ينفق من هذا البيت على رواتب رجال الشرطة (الضابطة)، ونفقات بيت الضيافة، ونفقات بناء الأسوار.

وفيما يتعلق بالقضاء فقد قلنا إن القضاء في السودان خضع لكبير القضاة وكان لقبه (قاضي الإسلام) ويتبعه عدد من القضاة الذين يحكمون في أقسام السودان المختلفة. وكان أساس الأحكام هو الشريعة الإسلامية، وبعض تعاليم المهدي التي صدرت عنه قبل وفاته.

كان هناك قاضٍ للملازمين ويحكم فيما يعرض بين هؤلاء وعامة الناس، وقاضيان ملحقان بـ(بيت المال) ينظران في القضايا المتعلقة بالأحكام الشرعية، وقاضٍ للسوق ليحكم في المسائل الجزئية؛ وكان هناك قضاة للقبائل الغربية الذين يبدون رأيهم في القضايا دون أن يكون لهم الحق في إصدار أي أحكام.

في مجال الإدارة فإن أقسام السودان الإدارية خضعت لحكم (أمراء) من المقربين إلى (الخليفة)

(المهدي ومن بعده التعايشي). أصبحت (أم درمان) العاصمة مؤسسة على أسس الشريعة الإسلامية، فإلى جانب بيوت المال السابق الإشارة إليها تكون (مجلس من الأمناء) للنظر في الشئون الإدارية تحت رئاسة الخليفة. في الأقاليم كان (الوالي) أو (العامل) هو الحاكم الإداري وقائد الجيش. وكان جهاز (الملازمية) الذي يماثل أجهزة الشرطة والحسبة وتنفيذ الأحكام هو قوام (الإدارة) في تلك الدولة الإسلامية.

على أية حال، فإن الفترة الواقعة بين عام 1883 و 1898 كانت فترة حكم إسلامي عسكري تدور فيه الإدارة وجودًا وعدمًا مع انتشار الحكم الجديد والاستيلاء على مناطق جديدة من البلاد. ولم يكن لدى هذا الحكم أي خبرات إدارية سابقة ليطبقها، كما أنه لم يطبق التنظيمات الإدارية السابقة على قيامه بالطبع؛ لأن ثورته إنما قامت للتخلص من هذه التنظيمات الظالمة من وجهة نظره. كما أن النظام كان غارقًا في العمليات العسكرية التي شملت السودان بأكمله، وخاصة في الفترة 1889 وحتى سقوط ذلك النظام في عام 1899.

بعد فتح السودان (1896 - 1898)، وتوقيع اتفاقية عام 1899 أصبحت الحكومة المركزية في السودان على الوجه الآتي:

1 - الحاكم العام (بريطاني الجنسية) وهيئة إدارته في الخرطوم.

2 - مجلس الحاكم العام، ويتكون من أعضاء بحكم مناصبهم (السكرتير المالي - السكرتير القضائي - السكرتير المدني)، وأعضاء معينين (المدير العام للسكك الحديدية - مدير التعليم - مدير الخدمات الطبية).

3 - وكالة السودان ومقرها القاهرة، ويرأسها موظف بريطاني يحمل لقب (وكيل السودان Sudan Agent).

4 - الإدارات (أو المصالح) وعددها خمس عشرة إدارة (الزراعة والغابات - السكرتير المدني - الجمارك - التعليم - المالية - المخابرات - القضائية - الطبية - البريد والتلغرافات - الأشغال العمومية - السكك الحديدية والبواخر - منع تجارة الرقيق - المخازن والسجون - الأبحاث - البيطرية).

كان مجلس الحاكم عبارة عن مجلس استشاري يرأسه الحاكم العام ويسدي المشورة له. وكان السكرتير المالي يرسم ويدير ويسيطر على ميزانية حكومة السودان، كما كان يرأس ما كان يسمى بـ(فرع المخابرات التجارية) واللجنة الاقتصادية المركزية. وكان السكرتير القضائي مسئولاً عن تنظيم خدمة القضاء في السودان.

أما السكرتير المدني فكان مسئولاً عن الإدارة المدنية للمحافظات وشئون الأفراد في حكومة السودان. تبعت هذه الحكومة المركزية - التي كان جميع أعضائها من البريطانيين بالطبع - المعتمد البريطاني في القاهرة، وكانت تعرض كل قوانينها ولوائحها على مجلس النظار المصري للعلم فقط. ولم يكن هذا المجلس يتخذ إجراءًا ما أو يعلق على أي إجراء أو لائحة أو قانون يخص الحكم في السودان. كما لم يكن للحكومة المصرية أي شأن بالإدارة الداخلية للسودان، اللهم إلا ما اتصل بالشئون المالية وخدمة الري؛ لاعتبارات معينة. وقد ظلت اتفاقية الحكم الثنائي في السودان لعام 1899 هي دستور الحكم في السودان دون تغيير يذكر حتى نهاية الفترة موضوع الدراسة.

(ب) في الحكم المحلي:

خضع الحكم المحلي في السودان لنظام الترتيب الهرمي الذي كان قوامه وجود حاكم (مدير مديرية - محافظ - حكمدار) في الوحدة الإدارية (المديرية - المحافظة - المأمورية)، يساعده (وكيل) ثم (قائمومقامات). كان الأخيرون يشرفون - بالنسبة إلى كل منهم على 15 - 20 قرية لكل منهم، تعاونهم قوة عسكرية من بعض الخيالة والمشاة.

خضع كل 10 قائمومقامات لإشراف (كاشف) يعاونه طاقم من المعاونين. لكن هذا النظام لم يكن مطبقًا في كل وحدات السودان الإدارية تطبيقًا حرفيًا مثلما كان الأمر في مصر. فقد كان نظام الإدارة في (كردفان) - على سبيل المثال - يطبق نظام تعيين (الكشاف) كحكام لبعض وحدات إدارية معينة (الأقسام). ومع إلغاء وظيفة (الكاشف) في عهود خلفاء (محمد علي) وجدت وظيفة (ناظر القسم) و(حاكم الخط)؛ حيث كان الأول يشرف على قسم من أقسام المديرية أو المحافظة، وكان هذا القسم ينقسم بدوره إلى (أخطاط) يرأس كلاً منها (حاكم الخط) الذي كان يشرف على عدد من القرى. وهو نظام مماثل لذلك التقسيم الإداري الذي شهدته مصر في عهد محمد علي وخلفائه لبعض الوقت. كذلك فإن القرى كانت تُدار بمعرفة المشايخ والعمد (شيخ الحِلة).

في خلال عهد إسماعيل حدثت بعض التغييرات في المسميات الإدارية للأقاليم، فأصبح (المأمور) هو المسئول الإداري في (الأقسام) التي انقسمت إليها (المديريات) وحل بذلك محل (ناظر القسم)، كما حل (المعاون) محل (حاكم الخط)، كذلك فإن القسم من المديرية الذي كان يرأسه (المأمور) كان يسمى في بعض الأحيان (مأمورية).

لكن بعض الوحدات الإدارية كانت تدار بشكل يختلف عن الشكل التنظيمي الإداري لباقي الأقاليم السودانية. (فالمديرية الاستوائية) و(محافظة بحر الغزال) لم تستخدما الأشكال العثمانية في الإدارة، فقد استخدم في تقسيم هذه الأقاليم مصطلح (إدارة) للإشارة إلى (القسم)، وكان (رئيس الإدارة) يطلق عليه لقب (مدير). وكان الموظفون يقومون بأعمال بعيدة الصلة عن الإدارة إلى جانب أعمالهم الإدارية (بحارة - صانعو عاج - وفقهاء)، وكان البعض الآخر يعملون كحمالين وسعاة وعساكر إذا دعت الحاجة. وكان موظفو الإدارة المحلية يسمون (بازينجار) نسبة إلى قبيلة زنجية كانت تعمل في الأنشطة التي كان هؤلاء الموظفون يؤدونها في (المديرية الاستوائية)، ولم يكن الأهالي يتكلمون اللغة العربية، واستنبطت الإدارة لغة خليطًا من الرطانة الزنجية وبعض العربية Pidgin Arabic لتكون لغة مشتركة Lingua Franca بين الحكومة والأهالي. وكان مشايخ القبائل الزنجية هم حكام الوحدات الإدارية (المأموريات والأقسام) في محافظة بحر الغزال التي لم تخضع لأي تقسيم إداري، فقد اعتبرت (القبائل) هي التقسيم الإداري البديل للوحدة الإدارية.

وفي تنظيمات السودان المحلية بعد اتفاقية 1899 أصبح الشكل المحلي للإدارة يتكون من:

- الحكام (مديرين أو محافظين) Governors.
- قوميسيري المناطق District Commissioners.
- المفتشين Inspectors.
- مساعدي المفتشين Sub Inspectors.
- المأمورين.
- المعاونين.
- وكلاء المأمورين.

- الحكام المحليين Native Magisters.
- المشايخ المحليين.

أما الأقاليم التي كان يقطنها قبائل مرتحلة فقد تركت لمشايخها الذين كانوا يُسألون أمام (مدير المديرية). انطبق هذا التقسيم الإداري على تسعة أقاليم فقط من الأقاليم الخمسة عشر التي انقسم إليها السودان. أما مديريات (دارفور - بحر الغزال - المديرية الاستوائية - محافظة سنار - محافظة التاكا - محافظة سواكن) فقد خضعت لتقسيم آخر. فباستثناء (محافظة بحر الغزال) التي أشرت إليها في السطور السابقة، انقسمت هذه المديريات والمحافظات إلى مديريات و(مأموريات إدارة) يحكم كلاً منها موظف بلقب (مأمور إدارة)، وانقسمت المأموريات إلى أقسام. وفوق هؤلاء جميعًا مدير المديرية. وفي (بحر الغزال) لم تكن هناك ثمة ضرائب يدفعها الأهالي، لكن الإدارة كانت تجمع بدلاً عن ذلك (العاج) و(المطاط) وتمنع تجارة الرقيق.

أما المديرية الاستوائية فقد كان يرأسها موظف بلقب (مدير عموم)، ولم يدفع سكانها ضرائب، وانقسمت (لاتوكا) و(بور) و(مكركة) و(وادلاي) و(فويره) إلى (مأموريات). ووفق هذا التقسيم أديرت محافظتا (سنار) و(التاكا).

وفيما يتعلق بالقضاء، فباستثناء (المديرية الاستوائية) والبلاد ذات الأغلبية الوثنية، كان في كل مدينة رئيسة بكل (مديرية) وفي مأموريتي (كلكل) و(داره) محكمة ابتدائية أو مجلس محلي يتألف من رئيس وثمانية أعضاء، وينظر في القضايا كافة، وفي المسائل المالية في حدود 1500 قرش.

وكان في الخرطوم (محكمة للاستئناف) أو (مجلس استئناف) يتألف من رئيس وثمانية أعضاء، جميعهم من التجار أو الأعيان بالخرطوم، وتستأنف أمامها أحكام المحاكم الابتدائية أو المجالس المحلية. وكان القانون المطبق في محاكم السودان هو (القانون الهمايوني) العثماني الصادر في عام 1837.

وعلى مستوى قضايا الأنكحة والمواريث والقضايا المدنية، فقد كانت هناك (محكمة شرعية) يرأسها قاضٍ لا يكون حكمه نهائيًا إلا بعد عرضه على (المفتي) الذي يعمل في نطاق المحكمة الابتدائية. وفي حالة الضرورة كان الحكم يرسل إلى (مفتٍ) بدرجة أعلى يعمل في نطاق محكمة الاستئناف بالخرطوم. فإذا استلزم الأمر استئنافا آخر، أرسلت القضية إلى (العلماء) في القاهرة للاستئناف.

وفي المستويات الأدنى في الوحدات الإدارية كان هناك (نائب) (أو قاضي قسم) يتبع القاضي الشرعي، إلى جانب مأمور للشرطة Prefet of Police مرخص له بعمل التحقيقات المبدئية للحوادث.

وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة كان هذا هو أسلوب الحكم المحلي في السودان، ولم يصبه أي تغيير إلا بعد تنفيذ (خطة السودنة) التي كان الوجود البريطاني يدبر لها منذ السنوات الأولى للقرن العشرين، ولم ينطلق لتنفيذها إلا بعد مصرع السردار (لي ستاك) Lee Stack في 22 من نوفمبر 1924، وهو أمر يخرج عن المساحة الزمنية موضوع هذا الفصل.

أ.د. عبد الوهاب بكر
جامعة الزقازيق

المصادر والمراجع

1- الوثائق:

(أ) غير المنشورة:

- Milner Papers - Boxes 448, 456 - Bodleian Library - Oxford - Room 131.
- Milner Papers - Bodleian Library - Oxford (A Report by A.W.K-B) Submitted to the Governor - General, dated March 14th 1920 (A Scheme for elimination of Egyptian Personnel Serving in the Sudan.

(ب) المنشورة:

- Egypt No. 11 (1883) - Report on the Sudan - by Lieut - Col. Stewart (Administrative divisions of the Sudan).
- وزارة الداخلية (نظام البوليس والإدارة) - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - 1936.
- وزارة الداخلية - حكمدارية بوليس القاهرة - تقارير بوليس مدينة القاهرة لسنوات 1891، 1892 - القاهرة - 1892.

2 - أعمال باللغة العربية :

- بركات، علي محمد: (تطور الملكية الزراعية في مصر (1813 - 1914) وأثره على الحركة السياسية) - دار الثقافة الجديدة - القاهرة، 1977.
- بركات، علي محمد: (السياسة البريطانية واسترداد السودان 1889 - 1899) الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، 1977.
- الجبرتي، عبد الرحمن حسن: (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عن طبعة بولاق - الجزء الثالث - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - 1998.
- الرافعي، عبد الرحمن: (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي) - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - 1966.
- الرافعي، عبد الرحمن: (عصر إسماعيل) الجزء الثاني - الطبعة الثانية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - 1948.
- رمزي، محمد: (القاموس الجغرافي للبلاد المصرية) القسم الثاني - الجزء الأول - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - 1994.
- زغلول، فتحي: (المحاماة) مطبعة المعارف - القاهرة - 1900.
- زيتون، محمد محمود: (الإدارة المحلية في مصر من خمسة آلاف سنة إلى اليوم) - دار المعارف - القاهرة، 1962.
- زيدان، جرجي: (تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن) الجزء الثاني - الطبعة الثانية - مطبعة الهلال بالفجالة - القاهرة، 1911.
- سامي، أمين باشا: (تقوين النيل) الجزء الثالث - دار الكتب المصرية - القاهرة، 1936.
- عبد المسيح، إبراهيم: (دليل وادي النيل لعامي 1891 - 1892) د.ت.

- عزباوي، عبد الله محمد: (عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر) - الطبعة الأولى - دار الكتاب الجامعي - القاهرة - 1984 .
- الفحام، إبراهيم محمد: (تطور البناء التنظيمي بوزارة الداخلية) معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة - سلسلة أبحاث - 13 - القاهرة - 1974 .
- كرم، فؤاد: (النظارات والوزارات المصرية) - الجزء الأول - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - 1994.
- الميرى، خلف عبد العظيم: (تاريخ البحرية التجارية 1854 - 1879) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، 1992.
- نجم، زين العابدين شمس الدين: (إدارة الأقاليم في مصر 1805 - 1882) - الطبعة الأولى - دار الكتاب الجامعي - القاهرة، 1988 .

3 - الدوريات:

- الأهرام - العدد رقم 42367 - 5 من ديسمبر 2002.

4 - الرسائل الجامعية:

- بكر، عبد الوهاب: (البوليس المصري 1805 - 1922) - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب - جامعة عين شمس - 1977.

5 - أعمال بلغات أجنبية :

- جيمس رد حاوص الإنكليزي: (كتاب معاني لهجة) - استانبول - 1890.
- Crecelius, Daniel (An Egyptian Battalion in Mexico (1863 - 1867) - der Islam 53 - Feb, 1976.
- Hill, Richard (Egypt in the Sudan 1820 - 1881) - Oxford University Press - UK - 1959.

2 - بلاد الشام والعراق

أثر المتغيرات السياسية والاقتصادية على الإدارة في القرن التاسع عشر:

أخذت رياح التغيير تهب على المنطقة، تحمل معها ملامح مرحلة جديدة من المتغيرات الإدارية بخاصة، ومعنى ذلك أن عوامل جديدة مضافة أخذت تفعل فعلها، ليس في تحديد التقسيمات الإدارية فحسب، وإنما في روح الإدارة ذاتها وفلسفتها. ويمكن إجمال هذه العوامل على النحو التالي:

1 - تدهور الإقطاعية المحلية:

كان الإقطاع هو القاعدة الاقتصادية التي يقوم عليها النظام العثماني كله، وحتى حينما أخذت أسر محلية تتخذ من التجارة وسيلة للارتقاء الاجتماعي، كآل الجليلي في الموصل، وآل العظم في دمشق، فإنها لم تعمل على تغيير ذلك النظام، وإنما سعت إلى أن تنضوي تحت مظلته، فاقتنت القرى والضياع، وتمثلت القيم الإقطاعية إلى حد ما بيد أن أهم ما قامت به هذه الأسر الحاكمة هو رعايتها للنشاط التجاري، المستند بدوره على النشاط الحرفي في المدن، فإنشاء الخانات في الطرق التجارية، والإسهام في تمويل القوافل التجارية، وتمويل التجار أنفسهم للمشاريع العامة، كل ذلك أخذ يؤثر في موقع الثروة بين مجتمعات ذلك العصر، فقد بدا واضحًا أن مصادر الأموال لم تعد تتمثل في النشاط الزراعي في الريف بالدرجة الأساس، وإنما في النشاطات التجارية والحرفية في المدينة، وأن السيولة المالية لدى الفئات الأخيرة كانت تعبر عن مركزها الاجتماعي / الاقتصادي الجديد، فهي التي تنشئ المساجد والمدارس وتعمر السواق وتحفظ قيم المجتمع وثقافته، بينما بدا مالكو الأرض التقليديون بعيدين عن مجرى الحياة المستجدة، وأخذت أهمية قلاعهم تتراجع إزاء نشاطات القرية النامية بسرعة، وفي تلك القرى أخذت معالم مجتمع جديد في التكون، وليس أدل على مقدار ذلك النمو ومداه، من تحول عدد من القرى، خلال وقت قصير نسبيًا، إلى بلدات ومدن، تتعدد فيها الوظائف الاقتصادية حتى لا يكون النشاط الزراعي إلا واحدًا من تلك النشاطات. ومن ناحية أخرى فإن انتشار عقائد جديدة في أكثر تلك القرى، وبخاصة في القرى المسيحية؛ حيث حلت الكثلكة محل الكنائس القديمة، دل على ملامح تغير اجتماعي / ثقافي وجد في هذه الكنيسة الجديدة تعبيرًا عنه.

إن انتقال مركز الثقل الحضاري عامة من الريف إلى المدينة، أدى إلى أن تتحول الأخيرة إلى مركز إشعاع ثقافي وروحي، يمد تأثيره إلى الريف. ومن الطبيعي أن يزيد ذلك من سيطرة المدينة ويقوي من تأثيرها الإداري على إقليمها. وهكذا فإن مدن القرن السابع عشر لم تعد مدن القرن التالي ذاتها، ففي حين وصفت تلك المدن إبان القرن الأول بما يشبه أن تكون قرى كبيرة، وهي بذا تخضع لقوى القبائل الريفية، أو تخشاها في الأقل، بدت مدن القرن التالي أكثر قوة وتماسكًا، وأشد رغبة

في السيطرة على تلك القبائل. وكانت هذه الرغبة وحدها سببًا في مد المدن عامة نفوذها الإداري الفعلي على مناطق لم يكن هذا النفوذ قد امتد إليها قط، بل أدى إلى تأسيس مدن جديدة لتكون مراكز إدارية في أوساط ريفية لم تكن لتعرف إلا سيادة القبيلة من قبل، وهكذا يجب أن نفسر تأسيس مدينة الكوت والعمارة والناصرية في العراق؛ حيث أصبحت هذه المدن المستجدة مراكز إدارية تسعى لفرض هيبة الدولة على قبائل سقي دجلة والفرات في القرن التاسع عشر.

2 - نمو البيروقراطية المحلية:

إن استقرار السلطة لأمد بعيد بيد أسر مدنية، ذات نشاطات حضرية، واعتمادها في شئون الإدارة على السكان المحليين، قد أدى مع مرور الوقت إلى تكون خبرات جديدة في مجال الإدارة، وهي خبرات لم تكن قائمة يوم كان ضابط التيمار العثماني يتولى الإدارة بوصفه نشاطا ثانويًا بالنسبة إلى نشاطه الرئيس، وهو القتال. ولقد أدى تطور المدينة وتعدد مهام ولاتها، وهم محليون غالبًا، إلى تنامي فئة جديدة من الموظفين الذين أخذوا يستندون في إثبات منزلتهم الاجتماعية على مدى قربهم من القرار السياسي، وليس على مدى ما يحوزونه من ملكيات زراعية. وعلى الرغم من أن كل الانتقادات والطعون لم تكن تشمل جميع الموظفين، والطعون في مدى نزاهتهم المالية، فإن تلك الانتقادات والطعون لم تكن تشمل جميع الموظفين؛ لأن إساءة السيرة في مجتمعات صغيرة نسبيًا، من شأنه أن يسبب إساءات كبيرة للأسر التي ينتمي إليها أولئك الرجال. والمهم هنا أن تقاليد إدارية جديدة أخذت بالظهور، والاستقرار، في أخريات القرن الثامن عشر، لتغدو واضحة وأكثر استقرارًا في القرن التالي. ولقد شغل الموظفون الجدد مناصب مختلفة في المدن التي لم تكن تتولى السلطة فيها أسر وراثية، أو أنهم شغلوا مناصبهم إلى جانب تلك الأسر، وفي خلال ذلك نمت لغة جديدة للإدارة، كتعبير عن نمو التقاليد ذاتها. إن تعاظم أهمية السراي في القرن الثامن عشر، بالنسبة إلى أهمية القلعة في القرون السابقة، دل على الطابع المدني للإدارة على طابعها العسكري السابق.

3 - تأثير الإدارة المصرية:

كان لتجربة محمد علي في مجال تأسيس الدولة العصرية في مصر أثر لا يستهان به في تقديم نموذج جديد للإدارة لم يكن معروفا في المنطقة من قبل، كما كان امتداد هذه التجربة إلى بلاد الشام في أثناء العقد الثالث من القرن التاسع عشر، بضم الولايات السورية جميعًا إلى مصر في دولة مركزية واحدة، يمثل تطبيقًا عمليًا لهذا النموذج. وأهم ما في تجربة الإدارة المصرية أنه لأول مرة في تاريخ بلاد الشام تخضع كل الولايات فيها إلى حكومة مركزية واحدة مقرها في دمشق، وهي الخطوة المهمة التي ستجعل من هذه المدينة عاصمة لسوريا في التاريخ المعاصر، وقد أنشئ لهذا الغرض (قلم) أي مكتب خاص بـ(مصالح بر الشام) في ضمن مكاتب الحكومة المركزية في القاهرة. ووفقًا لذلك فقد عين أحد أقرباء محمد علي (حكمدارًا) أي حاكمًا عامًا، باسم (حكمدار الآيالات الشامية)، ثم سرعان ما تم إلغاء هذه المصطلحات الإدارية واستبدالها بما كان معمولاً به في مصر، فقسمت البلاد إلى مديريات أربع، هي مديريات دمشق، وحلب، وطرابلس، وصيدا، وإن كانت حدود هذه المديريات لم تكن لتختلف عن حدود الولايات في العصر العثماني، ونظرًا إلى الدور الذي أداه الأمير بشير الشهابي الثاني، أمير جبل لبنان، في

تأييد السلطة المصرية، فقد جرى الاعتراف بنوع من الاستقلال الفعلي لإمارته. والتغير المهم في حدود الوحدات الإدارية، هو ما أصاب ولاية حلب، فقد قضت المفاوضات الشاقة بين محمد علي والدولة العثمانية حول الحدود الشمالية للولاية إلى تقليص في مساحة هذه الولاية، بحيث أصبح نهر الفرات الحد الفاصل بين الأراضي التي يسيطر عليها محمد علي وسائر الولايات الشرقية. وكان على رأس كل مدينة أو قرية كبيرة متسلم يعينه الحكمدار، يعاونه مجلس يسمى (مجلس المشورة) تتألف من أعيان المدن والقرى، وتتمثل فيها جميع الطوائف تمثيلاً نسبيًا، وبسبب انشغال الحكومة المركزية بشئون المدينة، أو حكمها على وجه أكثر دقة.

4 - الإصلاحات العثمانية:

لم يكن ممكنًا لحكومة الباب العالي تجاهل ما أحدثته تجربة محمد علي من تأثير في مجال الإدارة؛ لذا فإنها تبنت، من حيث المضمون لا الشكل، روح الإصلاحات الإدارية لمحمد علي في بلاد الشام، من ذلك أن ترجحت أهمية والي دمشق على الولاة الآخرين على نحو ظاهر، وتأكدت السلطة المركزية، وجرى اعتماد سياسة الاعتراف بالأمر الواقع بشأن بعض الطوائف التي لم تكن قد اعترف بها من قبل. وجاء صدور مرسوم (خط شريف كُلْخانه) سنة 1839 مقرًا بالحاجة إلى "لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة"، وبخاصة في مجالات الأمن والمالية والجيش، فحمل ذلك معنى الاعتراف بدبيب الخلل والفوضى إلى المجالات المهمة المذكورة. وفي سنة 1856 صدر مرسوم التنظيمات لينقل تلك الوعود "من حيز القول إلى حيز الفعل" على حد تعبيره، مدركًا بأنه لا يمكن القيام بالإصلاح ما لم يكن ثمة موظفون صالحون، ولذا فقد اشترط على المأمورين "تحليفهم اليمين"، ولهم بالمقابل "أن يبدوا آراءهم وملحوظاتهم بكل حرية". ودعا المرسوم إلى تأسيس نظام أمني متكامل، يشمل العاصمة والولايات والمدن والقرى، وإلى نظام مالي عصري، فضلاً عن اعتماد مبدأ الانتخاب في اختيار مجالس الولايات والمديريات، وإصلاح النظام القضائي برمته، وبالجملة فقد كان روح المرسوم يعني القيام بثورة إدارية حقيقية في دولة كان كل شيء فيها قد أمسى قديمًا باليًا؛ ولذا لم يكن غريبًا أن يكون تطبيق القوانين الصادرة في المدة اللاحقة محدود الأثر غالبًا، ولعل أكثر الأمور لفتًا للانتباه أن معظم المجالات التي وعد المرسوم بإصلاحها هي التي لبثت بعيدة عن الإصلاح الفعلي، ولم يكن ذلك بسبب قصور القوانين، وإنما لاصطدامها على نحو مباشر بفئات عدة كانت لها مصالحها في الإبقاء على الأوضاع وفقًا لما استقرت عليه من قبل.

5 - تأثير التحديث الأوروبي:

حملت رياح عصر الاستنارة الأوروبي بذور التغيير إلى أذهان أولئك الذين قدر لهم العمل في بعض الدول الأوروبية، أو تابعوا ما كان يجري فيها، وعلى الرغم من الموقف الرسمي المنفعل من قيام الثورة الفرنسية وإجراءاتها، بل المتعاطف مع النظام القديم، فإن إصلاحات الثورة في مجال تحديث الإدارة كان مبعث تقدير لفئات كثيرة من المثقفين العثمانيين، فالمركزية الإدارية، ووحدة نظم التعليم، وتشجيع رأس المال الوطني، والاستثمار الأجنبي، والسعي لإقامة نظام عقلاني بديلاً لما تخلف عن الماضي من أوضاع شاذة، كان يمثل أسس إقامة الدولة العصرية في نظر تلك الفئات الطامحة نحو

التغيير، في حين كان أكثر تلك الأفكار يمكن، لو طبق فعلاً، أن يكون سببًا في انهيار الدولة ذاتها، ذلك أن من شأن المركزية العثمانية الجديدة أن تصطدم بنمو الحركات القومية في دولة متعددة القوميات، وأن توحيد نظم التعليم كان يعني توحيد لغتها الغريبة عن لغات السكان، وتشجيع الرأسمال الوطني، مع فتح الباب للاستثمار الأجنبي، كان يعني أن يضطر هذا الرأسمال إلى العمل كمجرد وكيل محلي للرأسمال الأجنبي، وهكذا فقد أصبح تحديث الإدارة، وفق الأنموذج الأوروبي، يمثل مصدرًا لمشاكل معقدة لم يكن ممكنًا حلها بوسائل إدارية، وإنما بوسائل سياسية، ومن هنا كان شعار (اللامركزية) ينطوي على أبعاد سياسية تتصل بحقوق القوميات، أكثر منه أن يكون مجرد إجراءات ونظم إدارية حسب.

الإدارة العثمانية بين القديم والجديد:

وبالنظر إلى الامتيازات الخاصة التي حصلت عليها مصر مقابل انسحاب جيوشها من المشرق العربي، والأوضاع الخاصة التي كانت قائمة في ولايات المغرب الثلاث، فضلاً عن تمتع الحجاز بنوع من الاستقلال الذاتي، فإن العراق وبلاد الشام كانا يمثلان الحقل الأساس للتجربة الإدارية الجديدة. وقد جمع بين القطرين قربهما الجغرافي من العاصمة العثمانية، وأن كليهما كان قد تأثر، على نحو أو آخر، بتداعيات الوجود المصري في الشام، ورد الفعل العثماني ضده، وأن القطرين كانا منفتحين على التيارات الإصلاحية الهابة من أوروبا، ومتأثرين في الوقت ذاته بالروح القومية العربية التي أخذت توجه أفكار الإصلاحيين وتدفعهم نحو التغيير.

وكان مصطلح (تنظيمات خيرية) قد أخذ يتردد في الأوساط الحاكمة منذ أواخر عهد السلطان محمود الثاني؛ للدلالة على ضرورة وضع حد للفوضى في جهاز الإدارة العثمانية، وكانت محاولة السلطان لتركيز السلطة بيده، بعد قرون من توزعها بين مراكز قوى مختلفة، مبتدئًا بالقضاء على قوات الينكجرية (الإنكشارية) وإنشاء جيش حديث مكانه، والتخلص من نظام الإقطاع، قد شرع يشكل أول تدخل فعلي في شئون الولايات التي اعتادت على ممارسة أنواع من الاستقلال الإداري.

ولقد أدرك مثقفون عرب أن خطوات الدولة الإصلاحية لا بد أن تنال من (حقوق) نالتها الولايات العربية، على شكل أعراف وتقاليد توارثتها منذ قرون عدة، وهكذا نشأت أول مفارقة بين اتجاه الدولة نحو الإصلاح، ونحو اصطدام ذلك الإصلاح بالتطور الطبيعي للمجتمعات العربية الذي توضح منذ أواسط القرن الثامن عشر في أدنى تقدير. وجاء صدور خط شريف كلخانه في 26 من شعبان 1255هـ / 3 من نوفمبر 1839م يمثل الإعلان الرسمي لبدء اتجاه الدولة نحو (تنظيم) هذا الجهاز المعقد، والذي اعتاد الناس على أن يجدوا فيه، على الرغم من تعقيده، منافذ واسعة للتملص من مركزية الدولة، ويمكن القول بأن جميع ما صدر بعد هذا المرسوم من قوانين إصلاحية، وحتى سنة 1852، كان يمكن تفسيره بأنه يعبر عن اتجاه مسرع نحو المركزية، فإعادة تنظيم مجلس أحكام عدلية سنة 1256هـ/ 1840م، وإصدار مجموعة القوانين الجنائية، وإنشاء أول محكمة تجارية في وزارة التجارة، ثم إصدار قانون المجندين في الجيش سنة 1259هـ/1843م، وتأسيس محاكم مدنية وجنائية مختلطة سنة 1263هـ / 1847م، وقوانين تجارية في العام ذاته، كان يخلط، على نحو متعمد، بين مفهوم الإصلاح، ومفهوم المركزية، بمعنى أن هذه القوانين تجاهلت الأوضاع التاريخية التي بلغتها

المجتمعات العربية في الولايات الخاضعة لإدارتها، وعمدت، بالمقابل، إلى تذويب كيانات تلك المجتمعات من خلال المؤسسات المركزية للدولة، وبخاصة المؤسسة العسكرية، حيث أصبح لزامًا على الجميع من الذكور الانخراط ضمن نظام تجنيد موحد في خدمة الدولة المركزية؛ مما أدى إلى التطويح بهؤلاء للخارج في جبهات بعيدة عن أوطانهم وبيئاتهم التي ألفوا الحياة فيها.

وعلى الرغم من أن إبطال نظام الالتزام كان يمثل خطوة ضرورية نحو إصلاح الجباية الحكومية للضرائب، فإنه كان يعني بالمقابل حرمان الولاية من (حق) أن تجبي ضرائبها من مواطنيها بنفسها. وكان إنشاء الجامعة والمؤسسات الدراسية العليا في العاصمة، بل حتى في مراكز بعض الولايات، منذ سنة 1261هـ / 1845م، يعني نوعًا من احتكار الدولة للعلم الحديث والتعلم. وعلى الرغم من أن سياسة (التتريك) لم تكن قد بدأت بعد، فإن المركزية الجديدة أخذت تفرض، كلما تقدمت في خطاها الإصلاحية، على أبناء المجتمعات غير التركية أن يكونوا (تركًا) من الناحية الإدارية في الأقل، فجميع القوانين والأنظمة والتعليمات الجديدة كانت بالتركية وحدها، وبعد أن كانت العربية هي اللغة الوحيدة التي لا بد من معرفتها للقضاة والموظفين الشرعيين، نظرًا إلى أن جميع النصوص الشرعية مكتوبة بهذه اللغة، جاء القانون المدني المعروف بـ(المجلة) الصادر سنة 1869، وهو المبني على وفق كتب الفقه الحفي، بالتركية وحدها، وكان لا بد من إتقان هذه اللغة ليصبح من الممكن التعامل مع الإدارة المستجدة.

لقد دعت الخطوط الهمايونية، والقوانين التجارية الصادرة بموجبها، بل مراسيم تعيين الولاة في ولاياتهم، أصحاب الأموال، وهم من الطبقة التجارية غالبًا، إلى أخذ زمام المبادرة في تنشيط الحركة الاقتصادية، بوصفها الركيزة الأولى لنهوض الدولة بين الدول الأوروبية، وتحويل النشاط الاقتصادي إلى المسلمين بدل أن يكون بيد الجاليات المرتبطة بالاقتصاد الأوروبي، إلا تلك التشريعات، على أهميتها، فقد ظلت محدودة الأثر على أرض الواقع. ويمكن أن نعزو ذلك إلى أن الطبقة التجارية في المدن العربية كانت أكثر الطبقات تضررًا بعد أن أدت القوانين المركزية إلى فتح الأسواق العربية أمام البضائع الأوروبية المتدفقة، رضوخًا منها إلى ضغوط دولية متزايدة، وإلى رفع، أو تخفيض الحواجز الكمركية إلى الحد الذي لم يعد ممكنًا أمام الفئات المنتجة في المدن العربية أن تقف أمام طوفان تلك البضائع المصنوعة الرخيصة. ويمكن ملاحظة أن هذه الفئات نفسها سوف تحمل فيما بعد لواء الدعوة القومية، أو المطالبة - في الأقل - بأكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي ضمن الإطار العثماني، وإلى هذه الفئة كانت تنتمي الأسر العربية التي أنجبت أوائل الدعاة القوميين في أواخر القرن التاسع عشر والعشرين. ولقد أدرك عبد الغني العريسي، مضار حركة الإصلاح الإداري التي كانت تقوم بها الدولة المركزية على حقوق العرب القومية، فنراه يصرح في (المفيد):

"إننا نعتبر أن كل إصلاح لا يبنى على قوتنا، فهو أبتر، وكل حق لا يوسد تنفيذه إلى أيدينا فهو هراء، فمهما نشر من المنشورات الإصلاحية إذا كانت خارجة عن هاتين القاعدتين، قاعدة القوة، وقاعدة الاعتماد الذاتي، فرميها الأرض خير وأبقى".

لم يكن أمام الدولة المركزية إلا أن تعمل على استمالة الفئات الشعبية التي لم تكن الإصلاحات قد مست مصالحها وتطلعاتها المستقبلية، على أساس أن تحديث الإدارة سوف

يؤدي، وعلى نحو غير مباشر، إلى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي نجمت عن تخلف القرون السابقة، فإقامة جهاز ضرائبي عادل، وقضاء حديث نزيه، وتأسيس المحاكم المختلفة في الولايات، وتحسين مستوى أداء الخدمات بوجه عام، مع محاولة إشراك البيوتات التجارية في نشاطات اقتصادية تصب في صالح الدولة، أمور يمكن أن تجعل الحياة أكثر يسراً للمجتمع، وهكذا فإن أهم ما جاء به قانون الولايات لسنة 1281هـ / 1864م، ونظام إدارة الولايات العمومية لسنة 1287هـ / 1871م، إدخاله تغيرات مهمة في مجال الجهاز الإداري، ليس على مستوى الولايات فحسب، وإنما على مستويات الألوية (السناجق) والأقضية والنواحي والقرى. ويكمن الأهمية في هذه التغييرات لا يكمن في تقسيمها اللواء إلى الوحدات الأدنى المذكورة، أو في تحديد الدوائر الإدارية في كل وحدة منها، وإنما في إدخال مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم، وذلك من خلال تأسيس مجلس للإدارة على مستوى الولاية فما دون ذلك، ينتخب جانب من أعضائه لضمان تمثيل السكان في المجلس. ويمكن القول بأن تجربة انتخاب أعضاء هذه المجالس كانت أولى التجارب التي قدر للشعب ممارستها في المجال الديمقراطي، ونبهت الأذهان إلى أن القرار الإداري لم يكن من صلاحيات السلطان أو من يمثله وحده، وإنما هو مسؤولية يشارك فيها الناس العاديون من خلال انتخابهم ممثلين لهم يحملون مطالبهم إلى الحكومة. صحيح أن مبدأ التمثيل، والمشاركة في مسؤولية القرار، لم يكن غريبًا على الحياة الاجتماعية العربية، فهو يجد تطبيقه على مستوى القبيلة في الريف، وفي أصناف الحرفيين في المدن، إلا أن اعتماده في شؤون الحكم كان يمثل تجربة جديدة لها أبعادها السياسية. وجاء تأسيس المجالس البلدية في المدن، بموجب نظام إدارة الولايات العمومية، ليؤكد أهمية مبدأي الانتخاب، والتمثيل الشعبي، فهذه المجالس التي كان يجري انتخاب أعضائها لمدة سنتين، كانت مسؤولة عن أمور شتى منها الضرائب ومراقبة الأسعار وهي أمور لها تعلق بحياة السكان اليومية.

وكانت السنوات من 1251هـ /1935م إلى 1326هـ / 1908م، قد شهدت خطوات متلاحقة لتحديث المؤسسات المركزية، أو جعلها تبدو عصرية على غرار النمط الأوروبي، فمنصب (كتخدا الصدارة) تحول سنة 1835م إلى نظارة الأمور الملكية والداخلية، أي وزارة الداخلية، وبذا أصبح ناظر الأمور المذكورة مسؤولاً عن الحياة السياسية في الولايات العربية، من حيث تأسيس الأحزاب، ومتابعة نشاطاتها، وملاحقة أعضائها كلما استوجب الأمر ذلك. وعلى هذا النمط جرى تحويل (رئاسة الكتاب) في السنة التالية، إلى نظارة الأمور الخارجية، ومنصب جاوش باشي في العام نفسه إلى نظارة الدعاوى (= وزارة العدل) وتم إدماج مؤسستي (الضربخانة العامرة) و(الخزينة العامرة) سنة 1254هـ / 1838م في نظارة المالية، التي أصبحت واجباتها تشمل الإشراف على مالية الدولة، ومراقبة الواردات المالية في الولايات. واستحدثت منه 1255هـ / 1839م مؤسسة جديدة، سميت نظارة الضبطية، ثم أطلق عليها سنة 1326هـ / 1908م اسم (بوليس مديريتي)، وأنيطت بها مهمة حفظ الأمن في الدولة وولاياتها الخاضعة لها.

على أن معارضة القوانين المركزية لم تكن مصادرها الولايات فحسب، وإنما السلطات المركزية في الدولة أيضًا، فعلى الرغم من قوة الاتجاه السائد في الدولة نحو مزيد من القوانين المركزية، فإن هذا

الاتجاه سرعان ما أخذ يصطدم بعقبات حقيقية، فالإصلاح يعني التغريب، وهذا ما كان يثير حفيظة الرأي العام؛ إذ يصطدم بالفلسفة التي قامت عليها الدولة العثمانية، والمتمثلة في الحفاظ على الشريعة الإسلامية، والتغريب يعني الانتقاص من صلاحيات السلاطين الذين اعتادوا أن ينظروا إلى دولتهم بوصفها ما آل إليهم من أسلافهم الفاتحين العظام، وهكذا فقد أصبح الاتجاه نحو المركزية مجالاً لانتقادات عديدة، وحتى ممن يفترض أن يكونوا أمناء عليها؛ وبهذا افتقدت الإدارة الجدية اللازمة لتحقيقها. ومن الراجح أن أكثر ما صدر من قوانين في السنوات التالية كان جيدًا، فقد قام بتشريعها رجال أكفاء ذوو خبرة في مجال القوانين الأوروبية المماثلة، مثال ذلك : تأسيس بنك عثماني سنة 1372هـ / 1856م، ونشر مجموعة من القوانين الخاصة بالأراضي سنة 1274هـ / 1858م، وأخرى خاصة بالشؤون الجنائية في العام نفسه، وثالثة تجارية سنة 1276هـ/ 1860م, ورابعة لشؤون التجارة البحرية سنة 1280هـ / 1863م، وقوانين خاصة بالطوائف (الأرمنية 1276هـ / 1863م، واليهودية 1280هـ / 1864م)، وقانون تملك الأجانب للعقار سنة 1284هـ / 1867م. غير أنه من غير الواضح كم نجحت هذه القوانين في الانتقال بالبلاد إلى مستوى طموح المشرعين، فثمة فرق كبير بين صدور قانون، وتطبيقه، فضلاً على أن يكون ذلك التطبيق على المستوى المطلوب. بل بلغت الجرأة لدى السلطة المركزية أن أصدرت في1292هـ / 1871م قانونًا يقضي بإلغاء الأوقاف الدينية، إلا أن القانون لم ينفذ قط، مما دل على مدى تناقضه مع الرأي العام عهد ذاك.

وفي مجال إدارة الولايات، جاء نظام الولايات سنة 1281هـ / 1864م، ونظام إدارة الولايات العمومية سنة 1287هـ, 1870م، لينظما العلاقة بين المركز، حيث المؤسسات الرسمية المركزية في العاصمة، وبين الإدارات المحلية في الولايات، على أساس هرمي، يكفل انسيابية أعلى في توصيل الأوامر، والإشراف التام على كل ما يجري في الولايات. وعلى هذا الأساس ينبغي قراءة نصوص هذين القانونين، وليس على أساس ما أضيف إلى جهاز كل ولاية من مناصب جديدة. فالولاية تنقسم إلى وحدات أدنى هي الألوية (السناجق)، يرأس كلاً منها موظف بلقب (متصرف) واللواء ينقسم بدوره إلى أقضية، يتولى كلاً منها موظف يدعى (قائممقام)، وكل قضاء ينقسم إلى نواح، يرأس كل منها موظف باسم (مدير)، بينما تتألف الناحية من عدد من القرى. وبهذا فقد زالت كل أنواع السلطات المحلية التي تمتعت بها دومًا أسر بذاتها ذات نفوذ في كل الوحدات الإدارية، كما قضي على ما كونته بعض تلك الأسر الوراثية من تقاليد خاصة بإدارة وحداتها، بل أنهى أنواعًا من الأشكال القانونية لبعض تلك الوحدات؛ مما نجم عن ظروف تاريخية خاصة. وهكذا فقد قسمت بلاد الشام والعراق إلى عشر وحدات إدارية، كل منها بمستوى (ولاية) قائمة بذاتها، وهذه الولايات هي: بغداد والموصل والبصرة وحلب وسورية (ولاية الشام سابقًا) وبيروت، وثلاث منها باسم (متصرفية)، هي متصرفيات : القدس، والزور، وجبل لبنان.

ففي العراق، أدمجت ولاية شَهْرُزور، وأراضي الإمارات الكردية في السليمانية وراوندوز والعمادية، في ولاية الموصل الصغيرة، فأصبحت هذه الولاية تتألف من ثلاثة سناجق (ألوية) هي الموصل، وتضم أراضي إمارة العمادية كلها، وكركوك، مركز ولاية شهرزور السابقة،

والسليمانية، مركز إمارة البابانيين السابقة، وتشغل هذه المساحة ثلث العراق الشمالي كله. ويمكن أن نعزو سبب توسيع حدود ولاية الموصل، في هذه الحقبة، إلى زوال الصراع المستتر بين ولاة المماليك في بغداد وولاة الجليليين في الموصل، وذلك بانهيار الحكومتين معًا؛ وهو الأمر الذي أدى إلى إعادة تقسيم العراق إلى أثلاث متقاربة المساحة.

أما الحدود بين ولايتي البصرة وبغداد فلم تتغير، ولكن أعيد تنظيم وحداتهما الداخلية، فأصبح كل منهما ينقسم إلى ثلاثة سناجق متساوية، فبغداد تنقسم إلى سناجق بغداد، وكربلاء والديوانية، وتنقسم البصرة إلى ثلاثة سناجق، هي البصرة والمنتفك، والعمارة، وأضيف إلى الأخيرة سنجق رابع، هو نجد، وذلك على إثر حملة مدحت باشا على الأحساء سنة 1870.

إن فكرة أن يكون العراق مؤلفًا من ثلاث وحدات رئيسة متقاربة من حيث المساحة وعدد من الوحدات الأدنى، يمثل تغيرًا ظاهرًا في مفهوم الإدارة، وهذا التغير وإن لم يكن منصوصًا عليه في قانون، إلا أن أهميته تكمن في تعبيره عن فكر إداري جديد يقوم على أساس استبعاد التشكيلات الإدارية المعقدة، والمبنية على أساس التوازن بين القوى السياسية للأسر الحاكمة، خاصة بعد زوال تلك الأسر، واعتماد صيغ أكثر تبسيطا ومركزية.

ويمكننا أن نتابع هذه المتغيرات الجديدة في التطورات التي أحدثت تغييرًا في ولايات بلاد الشام عام 1840 وجعلت منها ثلاث ولايات فقط، هي: حلب والشام وصيدا، بينما أصبحت طرابلس لواءً تابعًا للأخيرة. ثم أضيف إلى صيدا أربعة سناجق مهمة، هي طرابلس واللاذقية وعكا والقدس الشريف؛ وبذا شملت هذه الولاية المنطقة الممتدة من شمالي بلاد الشام وحتى وسط فلسطين، وليس من الواضح السبب الذي دعا بالإدارة العثمانية إلى توحيد المناطق الساحلية من بلاد الشام إلا أن يكون تعبيرًا عن إحساس عام بأهمية هذه المنطقة وخاصة إزاء الأطماع الأوروبية المتربصة. ويمكن القول بأن هذا الهاجس ظل سببًا في عدد من المتغيرات الإدارية إبان السنين التالية، ففي سنة 1266هـ / 1850م أضيفت بيروت وصور وبعض نواحي جبل لبنان إلى ولاية صيدا، بينما فصل سنجق القدس الشريف منها وألحق بولاية الشام.

وأدت فتنة 1860 في لبنان إلى تدخل الدول الأوروبية في شؤون بلاد الشام؛ مما اضطر الدولة العثمانية إلى إحداث تغييرات في إدارتها للبلاد، حيث قضى ما سمي بالنظام الأساسي للبنان أن يصبح هذا البلد سنجقا عثمانيًا له استقلاله الداخلي على أن تضمن كيانه الدول الست الموقعة على هذا النظام، وقد اقتصر هذا الكيان جغرافيًا على مناطق الجبل، وبذا أبقيت بيروت والبقاع ومنطقتا طرابلس وصيدا خارج حدوده.

وجاء قانون الولايات لسنة 1864 ليقر أوضاعًا استقرت لعوامل بالغة التنوع، وليحدث بعض التغيرات الجديدة، وأهمها أنه قضى بتقسيم بلاد الشام إلى ثلاث ولايات، هي: ولاية الشام، التي أصبحت تسمى منذ الآن سورية، وولاية حلب، وولاية بيروت. فأما ولاية سورية فقد أصبحت تتألف من أربعة سناجق، أو ألوية، هي الشام الشريف، أي دمشق، وحماة، وحوران، وكرك، أي أنه أصبح يضم معظم أنحاء سورية الحديثة، والأردن، فكان في هذا صدى لتجربة إبراهيم باشا في جعل دمشق مركزًا لبلاد الشام، ومقدمة لما سيحدث عند تأسيس الدولة السورية الحديثة، بل إن إطلاق اسم سورية على ولاية الشام يعني ضمنًا أن

الجزء قد أصبح يمثل الكل. أما حلب فقد اختزل منها سنجق الزور، الذي يغلب عليه الطابع العشائري، فأصبحت تضم ثلاثة سناجق فحسب، هي حلب ذاتها، وأورفة ومرعش. وضمت أجزاء من ولاية صيدا السابقة لتشكل ولاية بيروت، وتشمل خمسة سناجق، هي: بيروت وعكا وطرابلس واللاذقية ونابلس، أي أن الجزء الشمالي من فلسطين كان داخلاً في نطاقها. ولم تمض إلا عشر سنوات حتى فصل سنجق القدس عن ولاية سورية ليؤلف متصرفية مستقلة لا ترتبط إلا بالباب العالي مباشرة, ومن الراجح أن أحد أهم الأسباب التي دعت إلى ذلك إدراك الدولة لأهمية المدينة بسبب تزايد الأطماع اليهودية فيها والرغبة في استيطانها. وقد استمرت هذه الأوضاع، دون تغيير يذكر، حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

الجهاز الإداري:

وبموجب قانون الولايات لسنة 1870، أصبح الوالي يقف على رأس الجهاز الإداري في ولايته، وقد حدد قانون إدارة الولايات العمومية صلاحياته على النحو الآتي:

(أ) صلاحيات (ملكية) أي مدنية: وتشمل تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة إليه من المؤسسات المركزية. والإشراف الكامل على متصرفي الألوية وموظفي الإدارات التابعة لهم، إلى حد عزلهم وتقديمهم للمحاكمة إذا اقتضى الأمر ذلك.

(ب) صلاحيات أمنية (الضابطة): وتتمثل في حفظ الأمن في ولايته، بما في ذلك قمع الثورات، وبإمكانه في هذه الحال الاستعانة بقوات الجيش.

(ج) صلاحيات أمنية: تتمثل في إعداد الميزانية السنوية للولاية وتقديمها إلى نظارة المالية في العاصمة، وتكون الأخيرة هي المرجع الوحيد، إلا في حدود ضيقة، في فرض الضرائب وكمياتها، وفي الأوجه التي ينفق عليها المال.

(د) صلاحيات تتعلق بالمعارف و(المواد النافعة): وتشمل هذه الإشراف على شؤون المدارس والصحة والأشغال العامة والتجارة والزراعة و"إحداث صناديق للمنافع العمومية والاعتبار والادخار".

(هـ) صلاحيات جزائية وحقوقية: تتمثل في تنفيذ أحكام القضاء.

وجميع هذه الاختصاصات كان مما يتولاه الولاة قبل صدور القانون، إلا أن القانون حددها، وجعل الوالي مسؤولاً على نحو مباشر أمام المؤسسات المركزية في الدولة. وفي الواقع فإنه حرمه من أية فرصة لاتخاذ قرارات إدارية أو مالية مستقلة عن إرادة الدولة، إلا في حدود ضيقة للغاية، مع إعلام المركز بها.

وكبديل لمنصب (الكتخدا) القديم, الذي لم تكن صلاحياته ثابتة في كل الولايات بمستوى واحد، استحدث منصب (معاون الوالي)، ونص نظام إدارة الولايات على أن تكون صلاحياته معاونة الوالي في جميع ما يوكله إليه الوالي من مهام، وأهم ما كان يضطلع به هذا الموظف توليه إدارة الولاية في أثناء غياب الوالي المعين، أو نقله، أو عزله.

أما بخصوص الإدارة المالية، فإن انتهاء عهد الحكومات المحلية في نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر، قد قضى بزوال وظائف مالية ترتبط بتلك الحكومات، منها المصرف، أو المصرفدار، وهو المسؤول عن مصروفات السراي خاصة، وكاتب الخزينة، والصراف باشي، وصاحب الجزية، والمحاسبة جي، بينما لبث الدفتردار، يتولى صلاحياته في إدارة الشؤون المالية وشؤون الملكية العقارية ومراقبة سير أعمال الموظفين، وبضمنهم

الولاة أنفسهم، وتسمى دائرته بالدفترخانة. وبحسب القوانين العثمانية السابقة، فإن هذه المؤسسة، كانت ترتبط بالدفترخانة المركزية في العاصمة العثمانية، فهي مستقلة إداريًا عن سلطة الوالي، شأنها في ذلك شأن آغا الانكشارية، والقاضي، وذلك من أجل ضمان مراقبة مالية الولاية ومنع الولاة من التلاعب بها. وقد حافظ قانون الولايات سنة 1864 على مبدأ استقلال الإدارة المالية، فالدفتردار هو المسؤول عن تنفيذ الأنظمة المالية، والمراقب لحسابات الولاية، وهو عضو دائم في مجلس الولاية، وإذا لم يمتثل الوالي لنصائحه وتوجيهاته، فإن عليه أن يخبر الدفترخانة العامة في العاصمة لتتخذ هي، من خلال المراجع العليا، القرار اللازم بشأنه. ويرتبط بالدفتردار، في الألوية التابعة، موظفون بعنوان (محاسبه جي). ومما له علاقة بأهمية منصب الدفتردار، عزلهم المستمر، أو تبديلهم بغيرهم، وهو ما يدل على مدى حرص السلطات المركزية على الإمساك بزمام الموارد والنفقات بيدها، والحيلولة دون أي تصرف ذي طابع محلي في هذه الشؤون.

وبموجب قانون الولايات فقد فصلت إدارة شؤون الملكية العقارية عن الدفتردار، وربطت بموظف خاص بعنوان (مدير الدفتر الخاقاني)، وأصبحت مهمته هي إصدار سندات الملكية وتسجيلها وتنفيذ القوانين المتعلقة بها. ويرتبط به، في الألوية التابعة، موظفون بعنوان (مأمور دفتر خاقاني). وكانت الدولة قد بدأت بتسجيل أراضي ولاية سورية سنة 1860، بينما تأخر البدء بهذا التسجيل في العراق إلى أوائل عهد مدحت باشا سنة 1869، وذلك بتأسيس دوائر (الطابو) فيها، وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة في مجال استقرار الملكية الزراعية، ومن ثم توطين القبائل غير المستقرة فيها، وتحويلهم إلى فلاحين، فإن الطرق المتخلفة التي عملت بها تلك الدوائر، وخضوعها إلى أصحاب النفوذ من (المخاتير وشيوخ القرى) في بلاد الشام، وكبار المالكين في المدن وزعماء القبائل في العراق، أدى إلى تعثر عمل التسجيل العقاري وتأخره إلى حد كبير، وتحويل أولئك الأفراد من أصحاب النفوذ إلى مجرد مُلاك غائبين، يمارسون استغلال الأرض، وينفقون عائداتها في مجالات استهلاكية غالبًا.

ومن ناحية أخرى فإن انتهاء مظاهر استقلال الولايات قد قضى بالضرورة على علاقاتها الخاصة بالدول المجاورة وغيرها؛ إذ أصبحت هذه العلاقات من اختصاص الإدارة المركزية للدولة وحدها، وتعبيرًا عن هذا التغير المهم، وانسجامًا مع إلغاء منصب (رئيس الكُتاب) في العاصمة، ألغيت دائرة (ديوان الإنشاء) في مراكز الولايات، وأنيطت مهام رئيسها بمن عرف بالمكتوبجي، فأصبح هذا الموظف مسؤولاً عن مكاتبات الولاية مع العاصمة، ومع الولايات العثمانية الأخرى، والقوى القبلية في الولاية ذاتها. ومن نافلة القول، إن جميع هذه المكاتبات كانت تجري باللغة التركية وحدها، هذا بينما كان ديوان الإنشاء، يضم في العهود السابقة، كُتابًا أدباء يتقنون العربية نظرًا إلى أن عددًا من المخاطبات، وحتى مع السلطات القائمة في إيران، لم يكن يجري إلا بها. وبظهور الطباعة والصحافة فقد أناط نظام إدارة الولايات العمومية به إدارة مطبعة الولاية، ونشر أوامر الحكومة في الصحف. ويرتبط بالمكتوبجي، في الألويه التابعة، موظفون بعنوان (مدير تحريرات اللواء).

بيد أن واضعي قانون الولايات لاحظوا أنه يوجد في مراكز الولايات الرئيسة قناصل لدول أجنبية وموظفون أجانب، فقضى القانون بإيجاد منصب

(مدير الأمور الأجنبية)، ويختص شاغله بإجراء الاتصالات بين الوالي وأولئك الموظفين، ومراعاة أحكام المعاهدات المعقودة بين الدولة ودولهم.

ولأول مرة منذ بدء العصر العثماني، عينت الدولة، بموجب هذا القانون، موظفًا كبيرًا في كل ولاية، بعنوان (مدير المعارف)، إذ لم تكن شؤون التعليم داخلة في نطاق اهتمامها الرسمي من قبل. ويعاونه مجلس باسم (مجلس المعارف)، ويتولى الإشراف على شؤون المدارس والمكتبات والعاملين فيها من النواحي العلمية والمالية. وبعد أن كانت المدارس الدينية التقليدية تتلقى أموالها من الأوقاف الكثيرة التي يخصصها لها أهل الخير في كل ولاية تقع فيها مثل تلك المؤسسات، أصبحت المدارس الحديثة التي تكفلت الدولة بإنشائها عالة على ما تبعث به الحكومة المركزية من أموال لهذا الغرض، وكانت هذه الأموال قليلة، ومعرضة للانقطاع في سنوات عدة؛ مما أدى من ثم إلى تعثر تأسيس المدارس، وبطئه، في كثير من المدن. كما كان تدخل الإدارة الحكومية باختيار أعضاء مجلس المعارف سببًا في تولي أشخاص لا خبرة لهم بشؤون التعليم عضوية هذا المجلس المهم.

وبغية الارتقاء بالزراعة، عينت الدولة موظفًا بعنوان (مأمور الزراعة)، وكلفته، بموجب تعليمات خاصة، بالإشراف على شؤون الزراعة والزراع، ثم سرعان ما ضم نظام الولايات التجارة إليه، فأصبح عنوانه (مدير الزراعة والتجارة)، وكان تعيينه يجري بالتنسيق بين نظارتي التجارة والزراعة معًا. بيد أن دور هذا الموظف لم يكن بارزًا في ولايات العراق وبلاد الشام في القرن التاسع عشر؛ وذلك بسبب غياب السياسة الزراعية، وتأخر الدولة في مجال النشاط التجاري بوجه عام، وتحول التجار المحليين إلى مجرد وكلاء للشركات الأجنبية في ولاياتهم.

وعنيت الدولة بشؤون الأشغال العامة، فعينت موظفًا يتولاها بعنوان (مدير النافعة) يرتبط بنظارة (وزارة) النافعة في العاصمة، وهو يرأس دائرة تضم عددًا من المهندسين والفنيين، وتنحصر مهمتها في تعمير الطرق والجسور الموجودة في الولاية.

ولعل من أبرز ما جاء به قانون الولايات من أسس، فصله شؤون الأوقاف عن القاضي، فقد عينت (مديرًا) يتولى هذه الشؤون، وحددت صلاحياته بتحصيل أموال الأوقاف، والإشراف على المتولين، وتعيين الأئمة والخطباء وسائر العاملين، وتعمير المنشآت الوقفية التي تتولاها نظارة الأوقاف، وما إلى ذلك من شؤون.

ولم تكن لإصدار القانون الأساسي العثماني (الدستور) سنة 1293هـ / 1876م أهمية خاصة من حيث تأثيره على تطور الإدارة، وأجهزتها، في الولايات العربية، ذلك أن غاية هذا القانون كانت سياسية بالدرجة الأولى، تتصل بإنشاء مجلسي مبعوثين (نواب)، وأعيان، في العاصمة على نمط التجارب البرلمانية الأوروبية، وحتى هذه الغاية لم تتحقق إلا لأمد قصير، فقد علق السلطان عبد الحميد هذا القانون بعد سنة واحدة من إصداره.

ولقد اتجهت الدولة المركزية، في عهد عبد الحميد، إلى المضي في سياسة تغيير مرتكزات الحياة الاقتصادية والثقافية عن طريق إدخال المزيد من الإصلاحات الفعلية، وليس عن طريق التوسع في إدخال التجربة الديمقراطية إلى البلاد. وبذا اكتفي بمجالس الولايات والوحدات الإدارية الأخرى، بوصفها تصل أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، ولم يسمح باتخاذ غيرها من مجالات المشاركة الأكثر سعة. وبالمقابل جرى إصدار قوانين وأنظمة ذات طابع إصلاحي بحت،

مثل قانون معاملات الأبنية سنة 1300هـ / 1882م، ونظام وقف وإنشاء وتعمير الأبنية الأميرية سنة 1299هـ / 1881م، وقانون استملاك الأبنية المخصصة للمنافع العمومية سنة 1298هـ، ونظام الآثار العتيقة سنة 1292هـ / 1875م، وقانون براءات الاختراع سنة 1298هـ / 1880م، وقوانين الاستقراض سنة 1294هـ / 1877م، وقوانين وأنظمة وتعليمات بخصوص الضرائب، على اختلافها، وقوانين وتعليمات تتعلق بأصول المحاكمات والإعلامات الشرعية والجزائية والتجارية، وقوانين الصيد، والغابات، والأوقاف، وقوانين الإيجار، وصناعة وبيع البارود، والشرطة، ونظام تبديل مكان سجل النفوس، وتكثير الحيوانات الأهلية. وهكذا فقد تميز هذا العهد بإصدار أكبر عدد من القوانين وتعديلاتها، والأنظمة والتعليمات والأوامر وما إلى ذلك.

ومن المنطقي أن يؤدي إصدار هذا الكم إلى تضخم ملموس في أجهزة الإدارة، وما يستتبعه من تكون طبقة بيروقراطية ترتبط بالإدارة المركزية أكثر من ارتباطها بالولايات المحلية. وقد زاد من قوة ذلك الارتباط ما جرت عليه الدولة من المناقلة المستمرة لموظفيها بين مختلف الولايات، وهو الأمر الذي كان يحول المسؤولين إلى مجرد منفذين للأوامر المركزية حيثما حلوا في الولايات التي ينقلون إليها. ومن ناحية أخرى فإن صدور كل قانون من هذه القوانين، كان يعني - بقدر ما يتضمنه من روح إصلاحية - نزوعًا إلى توحيد جوانب الإدارة المختلفة في جميع ما يخضع للدولة المركزية من ولايات، على تنوع بيئاتها، وظروفها، ومستواها في التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي، ومن المنطقي أنه لو صدرت مثل هذه القوانين في دولة متجانسة قوميًا، لكان تطبيقها ممكنًا، لكن أمر تطبيقها في دولة مترامية الأرجاء، تشغلها قوميات شتى، ولأكثر هذه القوميات مطامح استقلالية، جعل تطبيقها محفوفا بالصعوبات، هذا إذا وجد له مجالاً إلى التطبيق أصلاً.

وكعادة الجيوش في الدول متعددة القوميات، أصبحت الجيوش العثمانية الموزعة في أنحائها، وسيلة لصهر قوميات الدولة في بوتقة المركزية، فثلاثة جيوش (أو فيالق) من سبعة، كانت في الولايات العربية الآسيوية: بغداد، ودمشق، واليمن. ومع أن أكثر من نصف جنود هذه الجيوش كانوا من العرب، بحكم تطبيق قانون الخدمة الإلزامية في ولاياتهم، إلا أن معظم ضباط هذه الفيالق كانوا من الغرباء على البلاد، ينتسبون إلى مختلف الأمم التي تألفت منها الدولة العثمانية. وكان طول مدة الخدمة للمجندين (20 سنة، مددت إلى25، منها 6 فعلية في الجيش) يعبر- على نحو صريح - عن رغبة الدولة المركزية في الهيمنة على شؤون الأفراد لأطول مدة ممكنة من حياتهم؛ حيث لم يكن ممكنًا للمجند حتى بعد إنهاء الخدمة الفعلية مغادرة اللواء الذي يقيم فيه إلا بعد إعلام رئيس الدائرة العسكرية في ذلك اللواء. وفي الواقع فإن هذه الخدمة كانت مثار حوادث رفض عنيفة جرت في أنحاء مختلفة في بلاد الشام والعراق إبان هذه الحقبة.

ولم تكن هذه المؤسسات وحدها تعبر عن اتجاه الدولة المستمر نحو المركزية، وإنما كانت ثمة مؤسسات أخرى، غير معلنة، تعبر عن هذا الاتجاه، ونعني بها هنا دائرة الشرطة السرية، الذي عرف رسميًا بـ(الخفية)، وقد ألحقت هذه الدائرة منذ تأسيسها بالمابين (مكتب السلطان) مباشرة، ودعي رئيسه بأسماء مختلفة، مثل مدير سياسة المابين، أو مدير السياسة الداخلية، وكانت لهذه الدائرة فروع متشعبة داخل البلاد وخارجها، وكان

موظفوها مبثوثين في كل دوائر الحكومة، من الباب العالي إلى مختلف النظارات، حتى باتت تسيطر، في أحيان كثيرة، على رقاب تلك النظارات، وتهيمن على شؤون الولاة والموظفين. وبالتأكيد، فإن ذلك الأمر، وإن لم يكن ظاهراً، إلا أنه كان كافيًا لفرض سيطرة مطلقة على شؤون الولايات، وتغييب آخر ظل من ظلال تطورها الذاتي، وقرارها المستجيب لمصالح سكانها.

وعلى الرغم من إضفاء صفة (العثمانية) على المؤسسات الاقتصادية المركزية التي فتحت لها فروعها في الولايات العربية، فإنه لم يكن عسيرًا إدراك أن هذه الصفة كانت غطاءً تتسلل من ورائه المصالح الأوروبية، فالبنك العثماني، وشركة الرجي، كانت نموذجًا لتلك الشركات العثمانية المظهر، والتي كانت - في حقيقة الأمر - أجنبية بحكم كون مجالس إدارتها في عواصم المال في أوروبا، ومنها تتخذ القرارات. ولقد تمكنت تلك الشركات من تمثيل المصالح الأجنبية في البلاد، مستفيدة من الثقل السياسي لحكوماتها، بينما لم تتمكن الشركات المحلية، في الولايات العربية، من الفوز بالفرص ذاتها التي أتيحت لمثيلاتها الأوروبيات، وكثيرًا ما أدى تدخل الإدارة المركزية بشؤون مشاريعها الاقتصادية البحتة إلى إفساد هذه المشاريع وفشلها.

وجاء قانون الولايات الصادر سنة 1913 ليزيد من صلاحيات الولاة، وأهمها اعتبارهم رؤساء أعلون للفيالق الموجودة في مراكز ولاياتهم، فضلاً عن منحهم صلاحية إعلان الأحكام العرفية، والاعتراض على قرارات مجلس الولاية، بل حله عند الضرورة التي يراها. وبذا فقد وأد القانون آخر ما تبقى في القانون الأساسي من ملامح تجربة ديمقراطية وليدة، يمكن أن تعبر - على نحو بالغ التواضع - عن إرادة السكان في الولايات.

وبشكل عام، فإن مسألة (تحديث الإدارة) في بلاد الشام والعراق، اتخذت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ثلاثة معان مختلفة، أولها: التغريب، ومعنى هذا أن يكون النموذج الأوروبي هو الوحيد الذي يمكن أن يحتذي فيما يشرع من قوانين وأنظمة لإصلاح شؤون هذه الإدارة. وثانيها: العلمنة، بما تعنيه من فصل الدين عن شؤون الإدارة. صحيح أن التعبير عن هذا المعنى لم يكن سافرًا في أول الأمر، إلا أنه أخذ يتضح تدريجيًا من خلال العديد من التشريعات , وبخاصة تلك التي تتعلق بصلاحيات المحاكم الشرعية، والقضاة، والتعليم. وثالثها، ما تجلى في أوائل القرن العشرين، متمثلاً بالميل إلى تحويل الدولة متعددة القوميات، المربوطة برباط الدين، إلى دولة مركزية تقودها، وتهيمن عليها، القومية الواحدة.

ولا شك في أن هذه المعاني المختلفة، في ظل ضعف أدوات التنفيذ، كان السبب في إعاقة أكثر برامج الإصلاح الإداري أهمية، وهو ما أدى بالتالي إلى أن يجد النفوذ الأوروبي مجالاً للتسلل إلى المجتمعات العربية في هذين القطرين، والتمهيد إلى ما سيلي من متغيرات سياسية عامة.

أ.د. عماد عبد السلام رؤوف
جامعة بغداد

المصادر والمراجع

1 - الوثائق:

- دائرة الوثائق في مجلس الوزراء التركي: دفتر مهمة، أوائل شوال 1190.
- دائرة الوثائق في مجلس الوزراء التركي: دفتر مهمة 250، أوائل ذي القعدة 1248.
- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة 1291هـ.
- سالنامات لعدد من الولايات العربية، منها الموصل وبغداد وحلب.
- دستور، قوانين ونظامات ومعاهدات إبلة عمومية، استانبول 1330.

2 - كتب ودراسات:

- أبو عز الدين، سليمان: إبراهيم باشا في سوريا، بيروت 1929.
- أحمد عزت عبد الكريم: التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، المجلد 1 .
- أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، استانبول 1999.
- أوليا جلبي: أوليا جلبي سياحتنامه سي، استانبول 1314.
- الباليساني، طه: رحلة طه الكردي الباليساني في العراق وبلاد الشام والأناضول ومصر والحجاز، تحقيق عماد رؤوف، بغداد 2002.
- البديري الحلاق، أحمد: حوادث دمشق اليومية، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة 1959.
- البستاني، سليمان: عبرة وذكرى، أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق خالد زيادة، بيروت 1978.
- بولياك: الإقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان، بيروت 1949.
- توفيق برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908- 1914، القاهرة 1960.
- جب وبوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة 1971.
- جودت: تاريخ جودت، ج 1 ، ترجمة عبد القادر الدنا، ص 99.
- رؤوف، عماد عبد السلام: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، بغداد 1992.
- رؤوف، عماد عبد السلام: الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة 1976.
- رؤوف، عماد عبد السلام: الموصل في العهد العثماني، فترة الحكم المحلي، النجف 1975.
- رافق، عبد الكريم: بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني، دمشق 1968، ص 84.
- رستم، أسد: إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها، بحث في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، الذي أصدرته الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، القاهرة 1948.
- الشهراباني، عبد القادر: تذكرة الشعراء، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، بغداد 2002.
- صليبي, كمال: تاريخ لبنان الحديث، بيروت 1971.
- العارف، عارف: المفصل في تاريخ القدس، القدس 1961.

- عبد الغني العريسي: مختارات المفيد، تقديم ناجي علوش، بيروت، 1981.
- العمري، ياسين: زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف , النجف، 1973.
- العمري، ياسين: منهج الثقات في تراجم القضاة، مخطوط لدى الدكتور محمود الجليلي في الموصل..
- عوض، عبد العزيز محمد: الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914، القاهرة، 1969.
- غرايبة، عبد الكريم: سورية في القرن التاسع عشر، القاهرة، 1962.
- مجهول: القوانين السلفية، مخطوط، المكتبة المركزية في الموصل.
- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، 1977.
- النجار، جميل موسى: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، بغداد، 2001.
- نشانجي زاده: مرآت كائنات، بولاق، 1258هـ.
- نظمي زاده، مرتضى: كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس، بغداد، 1974.
- نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، بيروت، 1981.
- نيبور، كارستن: رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة محمود الأمين، بغداد، 1965.

3 - كتب أجنبية:

- Cohen, Lewis, Population & Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century, Prinston 1974.
- Olivier, G., Voyage dans l Empire Ottoman. Paris, 1801.

3 - بلاد المغرب العربي

المؤسسات الإدارية المستحدثة بين المرجعية العثمانية والجاذبية الأوروبية:

إن تأزم الأوضاع خلال القرن التاسع عشر بالمغرب العربي لم تكن استثناءً، بل إن الأزمة شملت ولايات الإمبراطورية العثمانية كافة؛ ذلك أن الصعوبات والأزمات قد تزامنت مع دخول الدول الأوروبية، خاصة منها إنجلترا وفرنسا في مرحلة توسع وهيمنة كنتيجة حتمية لتطور النظام الرأسمالي وبلوغه مرحلة الرأسمالية الصناعية الباحثة عن أسواق تستوعب البضائع المصنعة، وتوفر المواد الأولية الزراعية والصناعية الضرورية. ويوحي هذا التزامن بوجود علاقة جدلية بين الصعوبات المغاربية والتوسع الأوروبي.

فبعد أن تدعّمت الرأسمالية بأوروبا الغربية؛ بدأت الأطماع الأوروبية تتقدم حثيثة للسيطرة على تجارة المتوسط وأسواقه، وفتح المسار بالضغط على البلدان المغاربية لفرض التنازلات الكفيلة بتدعيم المواقع والمصالح الأوروبية، من ذلك إلغاء النشاط القرصني المغاربي وفرض المعاهدات اللامتكافئة ثم التدخل لدى الحكام المغاربة لحثهم على تبني سياسة الإصلاحات.

وكانت سنة 1815 علامة شاهدة على تغيير موازين القوى بين أوروبا الصاعدة والمسيطرة على الموقف والبلدان المغاربية المتأزمة والمتقبلة للضغوطات؛ فانقلاب موازين القوى لصالح الدول الأوروبية وتركيز ما يسمى باقتصاد الاتجار قد بدا جليًا في مقررات مؤتمر فيينا سنة 1815. وكانت "الكارثة" لدول المغرب العربي في "تغيّر ظروف التبادل الاقتصادي مع أوروبا، وهو تغيّر فرضته سياسة المدفعية، ثم مجرد الاتصال المباشر بين الرأسمالية الغازية وعملائها والمجتمع التقليدي".

مثلت هذه الظرفية الحرجة الإطار الذي مورست فيه مختلف سياسات الإصلاح والتحديث التي انخرطت فيها البلدان المغاربية، وخاصة منها المغرب الأقصى وتونس، شأنها في ذلك شأن بقية البلدان العربية الإسلامية لمواجهة الأخطار المحدقة بها وتثبيت استقلالها ، محاولة في ذلك التلاؤم مع الحداثة بالكشف عن سرّ القوة الأوروبية والإقدام على إصلاحات عملية عديدة.

أولاً - المغرب الأقصى: المخزن العلوي بين إصلاحات عبد الرحمن بن هشام وإصلاحات مولاي عبد العزيز:

مع نهاية حكم مولاي سليمان في 1822 وبداية حكم السلطان عبد الرحمن بن هشام؛ دخل المغرب في طور جديد بدأ فيه المد التصاعدي للتأثيرات الأوروبية، وأصبح من الصعب الحفاظ على العلاقات التقليدية المتمحورة حول الجهاد البحري والمعاهدات. فالصدمة الخارجية غيرت جذريًا المعادلات الداخلية، ومع احتلال الجزائر أصبحت مسألة تحديث الدولة مسألة حياتية. وعلى الرغم من تواصل الخطاب القديم حول أسبقية

الجهاد ومحاولات السلطان عبد الرحمن إحياء الجهاد البحري، فإن الظرفية الجديدة ستفرض إعادة النظر في كل شيء بما في ذلك الخطاب الديني ذاته الذي سرعان ما أصبح يبرّر الهدنة والتكيف مع ميزان القوى الجديد. بذلك دخل المغرب الأقصى، مثله مثل تونس، القرن التاسع عشر من باب الإصلاح الدفاعي كرد فعل على الهجمة الأوروبية.

ورث المولى عبد الرحمن بن هشام عن عمه المولى سليمان مُلكًا مستعصيًا استوجب القبض على مقاليد أموره واستقراره جهدًا حثيثًا وحنكة بالغة. ولئن قام المولى سليمان ببعض التغييرات في المناصب الإدارية، لاسيما الإقليمية منها، فلأن أزمة العرش والانقسامات الداخلية التي تزامنت وفترة حكمه (1792-1822) حالت دون إنجاز الإصلاح الذي بات ضرورة ملحة لتفادي ما أصبحت عليه سلطة المخزن من "تضعضع" وتمكين المغرب من مواكبة التحولات الخارجية.

وفي خضم مواجهة الاضطرابات القبلية الممتدة شمالاً وجنوبًا والمطالبة المتكررة على العرش من قبل العديد من الأمراء، بوغت السلطان المغربي، مثل داي الجزائر وباي تونس، بقرار الدول الأوروبية المنبثق عن مؤتمر فيينا (1815) والمتمثل في "إلغاء القرصنة الدولية". فما إن حلّت سنة 1817 حتى التزم مولاي سليمان لدى الممثل الفرنسي بإيقاف "الجهاد البحري" وحل أسطوله.

وقد زاد هذا الإجراء في تفاقم الوضع المالي والاقتصادي، واضطر السلطان نفسه لقيادة الحركات الجبائية؛ لتمكين الخزينة من الموارد الضرائبية التي عَسُرَ جمعها، كذلك كان التجاء المخزن للتخفيض في قيمة العملة؛ مما زاد في تأزم أوضاع الرعية التي أنهكتها المجاعات والأوبئة.

ولما تولى عبد الرحمن بن هشام السلطة (ربيع الأول 1238 / نوفمبر 1822) كانت الاضطرابات على أشدها، بينما تسارعت خطى الجيش الفرنسي على أرض الجزائر؛ فتداخلت الرهانات وتشابكت السبل أمام السلطان العلوي الذي فهم خطورة الظرف الحرج وتلمس مقتضيات الوضع الجديد وما أفرزه من مدّ أوروبي، واختلال التوازن بين ضفتي المتوسط.

وفي هذا الوقت الذي خرجت فيه أوروبا متفوقة بتقنياتها العصرية ومؤسساتها الحديثة لتغزو بقاعًا شاسعة من العالم، أصبح الخيار الإصلاحي لا مفر منه، لاسيما في مستوى الجهاز الإداري المخزني وأداته العسكرية. لذلك لم تكن التأثيرات الخارجية غائبة عن مجرى الأحداث التي ارتبطت بالمحاولات الإصلاحية على اختلاف مستوياتها، وتفصح العديد من المصادر عن ذلك التأثير، وربما أيضًا عن الضغط الأوروبي لحمل السلطة على الانخراط في سياسة الإصلاح.

ولئن حافظ المخزن العلوي في القرن التاسع عشر على شكله القديم، مفرزًا تواصلاً مع موروث المراحل السابقة؛ فلأنه سجل تحولاً بارزًا تمثل في تشكل حكومة بوزارات واضحة المعالم والأهداف، وضعت نواتها الأولى في عهد المولى عبد الرحمن بن هشام التي تدعّمت وتهيكلت نهائيًا على يد مولاي الحسن الأول. لقد لعبت العلاقات المتنامية التي ربطت المغرب بأوروبا في هذه المرحلة دورًا مهمًا في هذا التحوّل الإداري.

ويعتبر السلطان عبد الرحمن بن هشام رائد مسار الإصلاح الإداري الذي ستتخطاه المغرب على الصعيد المركزي طوال القرن التاسع عشر وحتى قيام الحماية الفرنسية؛ استجابة لمقتضيات العصر. ويشيد الناصري بإنجازات هذا السلطان قائلاً: "حاصل الأمر أن هذا السلطان رحمه الله ... أقام

بناء الملك الإسماعيلي على أساسه وردّ روحه إلى الجسد بعد خمود أنفاسه... وردّ النصاب الملكي إلى أصله، وأحلّ عزه في محله".

ومن أهم قرارات عبد الرحمن إقراره خطة نائب عنه بطنجة يتولى باسمه التفاوض مع الدبلوماسيين وقناصل الدول الأجنبية المقيمين بالمدينة.

وليس من العسير أن نلمس في تعيين هذا الممثل المختص بالعلاقات الخارجية استجابة لمقتضيات الظرفية، وإعدادًا لخطة وزير البحر المكلف بالعلاقات الخارجية الذي سيبرز لاحقًا عندما سيتقوى الضغط الأوروبي أكثر.

وتقدم المصادر السلطان محمد الرابع (1859-1873) على أنه هو الواضع لأسس الإصلاح الإداري والعسكري الذي واصله ورسَّخه ابنه مولاي الحسن (1873-1894) بهدف تطوير نظام الحكم وتدعيم مركزة السلطة لمواجهة مختلف التحديات. انطلاقا من هذا التوجه؛ أصبحت الإدارة المخزنية في عهده مهيكلة بصفة دقيقة ومنظمة على المنوال الحديث؛ بحيث أصبحت الوزارات واضحة المعالم، ومهامها مضبوطة؛ تمشيًا مع تحولات المرحلة.

عمد مولاي الحسن أولاً إلى تدعيم منصب الوزير الأعظم وتحديد مهامه؛ فأصبح الوظيف قائمًا بذاته؛ الأمر الذي قلّص شيئًا ما من ضغط الحاجب على الحكومة، وأرجعه - ولو نسبيًا وبصفة متفاوتة حسب الظرفية - إلى نصابه.

في الاتجاه ذاته؛ أقرّ مولاي الحسن سنة 1885 خطة وزير البحر مكلفًا بالشؤون البحرية، ويمارس سلطات وزير الخارجية، إضافة إلى النائب السلطاني بطنجة، ويمكن اعتبار هذا المنصب النواة الجنينية لمنصب وزير الخارجية الذي سيصبح لاحقًا مستقلاً عن الشؤون البحرية تحت التأثير المباشر للحضور الفرنسي في البلاد.

كما استحدث منصب وزير المالية عوضًا عن أمين الأمناء الذي لم تتعدّ مهامه داخل الحكومة المراقبة المالية، وأول من شغل هذا المنصب في عهده محمد التازي الرباطي، وهو من الشخصيات البارزة في ذلك العصر. ويمكن أن نقرأ في هذا الاستحداث الإداري - السياسي توجهًا عصريًا في تسيير الحكم؛ حيث لم تقتصر مهام هذا الوزير على إدارة الشؤون المالية وإدارة الخزينة، وضبط حسابات الخراج والمكوس والمراسي فحسب، بل تعدتها إلى التخطيط لسياسة مالية.

وارتكزت هذه الإدارة المالية - الجبائية الجديدة على سلك من الأمناء وقع انتدابهم من بين التجار الناشطين في أهم مدن البلاد وموانيها؛ لما أصبح لهم من دور متعاظم في الوساطة مع الأوروبيين؛ وبذلك تقوى نفوذهم حتى داخل المخزن ذاته، وأصبح لهم تأثير على مجرى الأحداث السياسية.

واقترن الإصلاح الإداري بالإصلاح العسكري الذي بات ضرورة ملحة منذ هزيمة تطوان (1859-1860) حيث تبلورت لدى مولاي محمد الرابع فكرة تكوين جيش عصري على النمط الأوروبي. فمنذ أن تولى مولاي الحسن الحكم، شرع في إعادة تنظيم الجيش على أسس حديثة، من ذلك تعميم التجنيد الإجباري، وتكوين الإطارات على يد أساتذة وخبراء أجانب؛ فتتالت بعثات الطلاب والضباط إلى البلدان الأوروبية منذ 1883 لدراسة الهندسة والعلوم الحديثة والتدرب على الفنون العسكرية العصرية.

واستفادت الإدارة المخزنية من هذه البعثات بانتداب بعض من الإطارات المتخرّجة في المدارس الأوروبية؛ بهدف إرساء النواة الأولى لبيروقراطية

ناجعة، لكن وزن التيار التقليدي داخل الإدارة المخزنية حال دون إنجاح الإصلاح الإداري وإيصاله إلى الهدف المنشود، ولم تتمكن هذه الإطارات الإدارية ذات التوجه العصري من ترسيخ وجودها داخل المخزن، وإقامة الإصلاح الإداري على أسس صلبة.

وواصل مولاي عبد العزيز (1894-1908) هذا التوجه الإصلاحي، وربما عمل على تدعيمه تحت الضغوطات الأوروبية الحثيثة التي أصبحت فاعلة بصفة مباشرة.

ويمكن تلخيص برنامج مولاي عبد العزيز الإصلاحي في أربع نقاط تتمثل في:

- إرساء حكومة حقيقية تعمل بانتظام، وتتخذ القرارات في إطار مجلس وزاري يجتمع كل يوم، وفي وقت محدد.
- إقرار أجور للموظفين تفاديًا للرشوة والابتزاز.
- تكليف أمناء مختصين لجمع محاصيل جباية الأعشار
- إرساء نواة جنينية لهيئة استشارية مؤلفة من موظفين وتجار .

ومهما كانت الظروف الموضوعية مواتية لتطبيق برنامج الإصلاح "العزيزي" وإنجاحه، فإن المعارضة التقليدية كانت أقوى؛ فبات الفشل المآل المرتقب لهذا الإصلاح الإداري.

على المستوى العسكري، تم إنشاء فرق قارة تتدرّب باستمرار وتتقاضى رواتب منتظمة، لكن الطموحات كانت تفوق بكثير الإمكانات المادية؛ فعسر على المخزن تكوين الجيش المنشود، بينما طوقت القوات الأجنبية البلاد، وتقدمت خطى الجيش الفرنسي، وفرضت معاهدة الحماية في 30 من مارس 1912 على السلطان مولاي عبد الحفيظ الذي تولى السلطة في ظروف مضطربة، وبعد اضطرار مولاي عبد العزيز التنازل له عن العرش.

ولم تتمكن حكومة مولاي عبد الحفيظ (1908-1912) ولا سياستها التي كانت ترمي إلى التخلص من الإرث العزيزي، وإيقاف التدخل الأجنبي من تحقيق الوعود. فواقع المغرب آنذاك لم يسمح بدفع حركة الجهاد لفك الحصار الأوروبي عن الأراضي المغربية، وإعطاء وجهة عثمانية للإصلاح المخزني.

جملة هذه الظروف والمتغيرات كانت وراء الفشل الذي رافق كل السياسات السلطانية الإصلاحية وفتح الباب أمام الجيش الفرنسي لفرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى في 30 من مارس 1912.

ثانيًا - الجزائر: محاولة الداي علي خوجة لصياغة شكل جديد لهيكل السلطة وفشلها (1816-1827):

لم يطلّ القرن التاسع عشر حتى أصبح جهاز الحكم العثماني في الجزائر في قمة أزمته واضطرابه، عاجزًا عن مواجهة تحديات الظرفية الحرجة. ومع تقلص عائدات البحر وفقدان الطغمة العسكرية قاعدة ركيزتها المادية وانكماش مدينة الجزائر وتضاؤل إشعاعها؛ ضعف نفوذ الداي، وانحصر في حدود دار السلطان. وإن لم يتوصل البايات، لاسيما منهم باي قسنطينة وباي الغرب، إلى قلب الأوضاع وإعادة هيكلة السلطة؛ فقد استأثروا بنفوذ واسع تجاوز الحدود المرسومة لهم؛ فكونوا أسرًا حاكمة وتحاوروا مع السلطات المجاورة بندّية، ودخلوا في حروب وصراعات عديدة.

مثل هذه الوضعية من شأنها أن تقلق الدايات، وتحثهم على رد الفعل لاسترجاع ما خسروه من

نفوذ، وقد حصل ذلك مع الداي محمد بن عثمان (1766-1791) الذي حاول إعادة صياغة بنية الجهاز الحاكم؛ بهدف تجاوز الخلل الهيكلي الذي كان ينخر هذه السلطة لتمكينها من التواصل والثبات، فكان قراره تحوير المؤسسة المركزية الحاكمة بتعيين نفسه ملكًا على الجزائر. لكن كل المؤشرات كانت تفصح عن فشل هذا التوجه، الذي توقف بنهاية صاحبه، واستحال الإصلاح والتغيير الهادف.

تضافرت صعوبات عديدة حالت دون أي استقرار للسلطة، وتمكينها من إيقاف الانهيار، والسير في طريق الإصلاح الذي سار فيه كل من المغرب الأقصى وتونس.

كانت الأزمة شاملة تداخلت فيها الاغتيالات المتكرّرة للدايات والموظفين السامين (فترة ما بين 1798-1830) وثورات الإنكشارية وانتفاضات الأرياف. وقد زاد العجز المالي الذي سجلته الخزينة في هذه المرحلة من تدعيم ظاهرة بيع مختلف الوظائف وشرائها؛ فتحوّلت الإدارة الجزائرية إلى "سوق مضاربات" يتسابق فيها الموظفون لجمع الأموال دون أي اكتراث بالرعية وبأحوالها المتداعية. وكان لهذا الضغط المالي الذي مارسته السلطة وأعوانها على المجموعات، دور كبير في تغذية الحركات الاحتجاجية والتمرّد الداخلي؛ الأمر الذي زاد في تعميق القطيعة بين جهاز السلطة والمجتمع الذي تداعى.

أما الجهاز العسكري الذي قامت عليه السلطة العثمانية وثبتت في الجزائر، فلم يعد هو الآخر، في مثل هذه الظروف، الأداة الدفاعية الواقية؛ بعد أن شقت الإنكشارية عصا الطاعة لحاكمها، وانقلبت إلى عنصر شغب واضطراب متواصل. وللتخلص من ضغط الإنكشارية؛ قرّر الداي علي خوجة، سنة 1816، تحويل مقر الحكم من قصر الجنينة إلى حيّ باب الجديد بالقصبة، وفي الاتجاه ذاته أبعد الجنود الأتراك عن حاميته الخاصة، وعوضهم بمجموعات من الكوارغلية ومن المحليين، كما أجرى تحويرات في سلك القادة والموظفين.

لم يكن هذا التوجه لإصلاح أسس جهاز السلطة وهياكلها يستند على أي قاعدة صلبة كفيلة بأن توقف الانهيار، ناهيك عن توقيته؛ فبالإضافة إلى تغيّر الظرفية الخارجية وما تبعتها من صعوبات اقتصادية، فإن الانفصام الهيكلي بين السلطة والمجتمع كان له دور كبير في تحديد مسار السلطة العثمانية نحو التهميش والتعجيل بإلغائها. وحتى عندما قام الحاج أحمد باي، صاحب بايليك الشرق فيما بين احتلال الجزائر واحتلال قسنطينة (1830-1837)، بإعادة هيكلة السلطة في هذا البيليك بإقرار الباشوية في قسنطينة لسد الفراغ المؤسساتي بعد استسلام داي الجزائر، فإنه لم ينجح على الرغم مما حظي به هذا الباي من روابط وطيدة في المنطقة ومع الدولة العثمانية.

إن الشعور بالتفوق والتعالي الذي تمسكت به الطائفة العثمانية، وحدّد سلوكها السياسي لم يكن ليسمح بالانفتاح على المجتمع المحلي، وبإفراز سلطة بإمكانها تثبيت جذورها في البيئة المحلية مثلما حدث في الإيالة التونسية.

جملة هذه العوامل كانت وراء تآكل الجهاز السياسي، وتكلّس مؤسساته، واستحالة الإصلاح .

ليس من قبيل الصدفة أن تكون سلطة الدايات بالجزائر أولى سلطات المغرب المستهدفة من قبل الاستعمار الأوروبي، وليس أيضًا من الصدفة أن يستسلم الداي حسين باشا للقوات الفرنسية التي سارعت بتطويق الجزائر العاصمة، واحتلالها يوم 5 من جويلية 1830. وكان انهيار السلطة التركية بالجزائر، واندثار أجهزتها عملية سهلة وسريعة .

ثالثًا - تونس: محاولات إصلاح الجهاز السياسي - الإداري من عهد أحمد باي إلى عهد محمد الصادق باي:

أدرك البايات الحسينيون بعد احتلال فرنسا للجزائر، وإلحاق طرابلس مباشرة بالإدارة العثمانية في 1835 أن هزيمة عسكرية واحدة تكفي للإطاحة بنظامهم الذي ما إن أطلّ القرن التاسع عشر حتى بدت معالم الأزمة بارزة على أجهزته وأدواته. وكان لتجربة محمد علي باشا بمصر، وما حققته هذه البلاد العربية في ظل إصلاحاته من قوة ومكانة كبيرتيْن في المحافل الدولية، الأثر الكبير على السياسات الإصلاحية التي انخرطت فيها السلطة الحسينية منذ عهد أحمد باي (1837-1855) لمواجهة التحدّيات الأوروبية والمحافظة على استقلال البلاد وسيادتها.

وإن لم يكن أحمد باي أول البايات الحسينيين المتأثرين بالمناهج الحديثة في الحكم والإدارة، فإنه يعدّ رائد مسار الإصلاح الذي انخرطت فيه تونس منذ مطلع عهده وحتى قيام الحماية الفرنسية لوضع جيش عصري وإدارة ناجعة.

في خضمّ محاولات السلطنة العثمانية حمل ولاياتها على السير على خطاها؛ بإرساء التنظيمات الخيرية التي أقرّ بموجبها السلطان عبد المجيد بعض الضمانات لحقوق السكان وحرّياتهم ، أعطى أحمد باي الأولوية في إصلاحاته إلى الجانب العسكري، ورفض بذلك الاقتداء الآلي بالمنوال العثماني ، على الرغم من بروز بعض بوادر الإصلاح السياسي في عهده.

هكذا فإن أول مؤسسة استقطبت المجهود الإصلاحي لهذا الباي، كانت المؤسسة العسكرية، وأول ما قام به هو إنشاء مدرسة باردو الحربية سنة 1840 "لتعليم ما يلزم العسكر النظامي من العلوم كالحساب والهندسة والمساحة وغيرها، ولتعليم اللغة الفرنساوية" ، والهدف من هذه الخطوة توفير إطارات عسكرية عصرية قادرة على قيادة جيش على النمط الحديث وتنظيمه.

وفي الاتجاه ذاته قام أحمد باي بإرساء جيش حديث سنة 1843 سماه الجيش النظامي، وقد أراده جيشًا جديدًا، سواء من حيث مضمونه وانتداب عناصره، أو من حيث تكوينه وتجهيزاته . ولإنجاح الخطوات الأولى لهذا المشروع، استعانت حكومة الباي بضباط فرنسيين قاموا بإرساء التنظيمات العسكرية الحديثة التي تجلت معالمها في التنظيم العام للجيش، وكذلك في رتب الضباط، وأيضًا في مستوى الزيّ العسكري. وفي مدار هذا الإصلاح العسكري، تم بعث مصانع لتجهيز الجيش، من ذلك معمل الملف بطبربة، ومصنع المدافع بالحفصية.

أما الإصلاح الاجتماعي - السياسي البارز الذي طبع عهد أحمد باي، فقد تمثل في قراره القاضي بإلغاء الرق بمقتضى أمر صادر في جانفي 1846؛ وبذلك كانت البلاد التونسية أول بلد عربي - إسلامي يلغي الرق، وكان هذا الإجراء منطلقًا مهمًا لسلسلة الإصلاحات اللاحقة.

ولمّا كانت هذه الإصلاحات مكلفة؛ فقد استوجب ذلك على أحمد باي تنمية المداخيل بتشديد المراقبة الجبائية وإصلاح الإدارة المالية، من ذلك تطويره الهياكل الإدارية المختصة بالجباية، وبعثه لأول بنك بالبلاد التونسية سنة 1847، والذي سمي بدار المال، وعين على رأسه محمود بن عياد، وهو من أعيان المخازنية المقربين للباي، وجعل نظره على الوزير مصطفى خزندار، وذلك حتى هروبه إلى فرنسا بمخزون البنك من الأموال في جوان 1852.

إن جملة هذه الإصلاحات كانت جد مكلفة؛ أرهقت ميزانية الدولة التي كانت عاجزة عن تسديد مصاريف تفوق مداخيلها؛ لذلك لم يكتب لأغلبها النجاح؛ فوقع التخفيض في عدد جنود الجيش النظامي وفيالقه إلى حد التلاشي، وكان ذلك في سنة1853، كما توقفت جميع المصانع المرتبطة بالجيش، أما مدرسة باردو الحربية فهي بدورها ستندثر إثر انتفاضة 1864.

ولما كان الإصلاح ضرورة أملتها شدة الأزمة وتشابك خيوطها واصل محمد باي (1855-1859) ثم خلفه محمد الصادق (1859-1882) سياسة الإصلاح، وكان التوجه خلال هذه الفترة سياسيًّا بالأساس؛ هدف إلى تحوير النظام السياسي وتطوير مؤسساته؛ للحدّ من الحكم المطلق، وإرساء سلطة القانون والمؤسسات، وتمكينها من أدوات إدارية حديثة لتسيير المجتمع، وتنظيم فضائه؛ اقتداء بالدول الأوروبية.

وليس من الغريب في تلك الظرفية الخانقة التي كانت تمرّ بها البلاد، أن ترتبط هذه الإصلاحات بالتدخل المباشر للدول الأوروبية، وقد لعب القناصل المعتمدون في البلاد دورًا مهمًّا في تمرير ذلك التوجه.

تجسدت أولى هذه الإصلاحات في الإعلان عن عهد الأمان في سبتمبر 1857 الذي أقر ضمان الأمن لسائر سكان البلاد "على اختلاف الأديان والألسنة والألوان" في أشخاصهم وأموالهم وأعراضهم". وتدعّم هذا التوجه السياسي الجديد، بإقرار دستور للبلاد التونسية في أفريل 1861 وَضَعَ حدًّا لنفوذ الباي المطلق بالفصل بين السلطات الثلاث وبمراقبته عن طريق مجلس استشاري ، المجلس الأكبر وهو بمثابة البرلمان، وكان يضم ستين عضوًا يتم تعيين ثلثيهم من أعيان أهل المملكة، والثلث الآخر من رجال الدولة.

وإذا أبقى الدستور للباي السلطة التنفيذية وصلاحياته في اختيار وزرائه وحقه في العفو، فإنه سحب منه حق التصرّف في أموال الدولة، وشؤون البلاد، وألزمه باحترام القانون، وإلا تعرّض للعزل من قبل المجلس الأكبر الذي أسندت له أيضًا مهمة مراقبة وزراء الباي ومحاسبتهم.

وهكذا وبمقتضى هذا الدستور؛ أصبحت السلطة التشريعية في تونس مقتسمة بين الباي والمجلس الأكبر، بينما أسندت السلطة القضائية إلى عدد من المحاكم، وهي عشر محاكم ابتدائية موزعة على مدن البلاد ومحكمة استئناف واحدة بالعاصمة يشرف عليها قضاة قارون مستقلون عن السلطة التنفيذية. وفي ما يخصّ مشمولات محكمة التعقيب، فقد عهدت إلى المجلس الأكبر.

واكبت هذه الإصلاحات السياسية إصلاحات أخرى، لاسيما الإدارية والأمنية منها، والتي مكّنت المدينة ومجتمعها من التمرّس على مؤسسات عصرية لتنظيم الفضاء الحضري ومراقبته، وكان أولها المجلس البلدي لحاضرة تونس الذي تم بعثه في أوت 1858، ثم مجلس الضبطية بالحاضرة (الشرطة) والذي أسس سنة 1861.

لم تعمر هذه الإصلاحات هي الأخرى طويلاً؛ حيث توقف العمل بها في سنة1864 على إثر انتفاضة علي بن غذاهم التي كادت أن تزعزع أركان نظام البايات. لقد استغلت السلطة السياسية ظرفية الانتفاضة التي كان من ضمن مطالبها مطلب العدول عن الإصلاحات من دستور ومحاكم جديدة وغيرها من المؤسسات المحدثة ، ويقول محمد بيرم الخامس في ذلك: " وانتهز الوزير مصطفى خزندار الفرصة لإبطال القوانين بدعوى أن الثورة قامت لطلب إبطالها". وكانت الفترة التي تبعت

الانتفاضــة مــن أشــد الفتــرات أزمــة علــى الــبلاد ومجتمعها وصل فيها تداين الخزينة إلى ذروته. ولمَّا كانت الحكومة عاجزة على تسديد قروضها، فقد قرّرت الدول الأوروبية المعنية بالأمر وهي فرنسا وإنجلترا وإيطاليا إرساء لجنة دولية مالية في جويلية 1869 تعرف بالكمسيون المالي لمراقبة الخزينة التونسية وتصفية الديون، وعيّن خير الدين رئيسًا عليها .

وعلى الرغم من المأزق الذي عرفته هذه التجربة الإصلاحية، فإنها تركت بصماتها لدى نخبة من رجال الدولة اقتنعت بالفكر الإصلاحي، وخاضت تجربة إصلاحية ثانية تزعمها خير الدين باشا عند توليه الوزارة الكبرى في أكتوبر1873 الذي حاول جاهدًا تغيير النظم السياسية والإدارية حسب النموذج الغربي الذي كان يرى فيه المنوال الكفيل بإخراج البلاد من الأزمة الخانقة، والحفاظ على استقلالها وسيادتها.

الشكل الجديد لحكومة الباي:

وتمشيًا مع توجهاته الإصلاحية الهادفة إلى بناء دولة مستقلة وحديثة، بادر أحمد باي بإعادة صياغة شكل الإدارة المركزية على النحو العصري؛ وذلك بإرساء الوزارات وإسناد الموظفين الألقاب الوزارية وتحديد وظائفهم ومسؤولياتهم بكل دقة، متأثرًا في ذلك بهيكلة الحكومات الأوروبية. وتألفت هذه الحكومة من:

- الوزير الأوّل أو الوزير الأكبر، وهو رئيس الوزراء الذي عوّض صاحب الطابع في حكومات البايات السابقة، وكان الوزير مصطفى صاحب الطابع هو أول من شغل الخطة.

- وزير العمالة، وكان مكلفًا بالداخلية والمالية معًا جامعًا، بذلك خطتي الباش كاتب والخزندار، وأوّل من تلقب بهذا اللقب الوزير مصطفى خزندار. وحظيت هذه الخطة بأهمية بالغة؛ لارتباطها بالأهالي والعمّال وجميع أصحاب الإدارة.

- وزير الحرب، الذي عوّض آغا القصبة سابقًا، وأوّل من تسمّى بذلك هو مصطفى آغا.

- وزير البحر، الذي عوّض أمين الترسخانة، وكان محمود خوجة هو أول من عيّن قيمًا على هذه الخطة، وباشرها إلى حدّ وفاته سنة 1857 وشغلها من بعده الوزير خير الدين.

- وزير القلم، وقد عوّض خطة الباش كاتب، ومن أشهر من شغل هذه الوظيفة، المؤرخ أحمد ابن أبي الضياف.

- وزير الخارجية، المكلف بالعلاقات الديبلوماسية والتجارية مع الدول الأجنبية، وأوّل من شغل المنصب واحتفظ به حتى 1860 هو جوزيف رافو.

- وزير التنفيذ، وهو المنصب واللقب اللذان أسندا للداي، وأول من تولّاه هو كشك محمد.

لقد عرفت هذه الخطط الوزارية وجملة تراتيبها، المزيد من الدقة والتنظيم مع المشير الثاني محمد باي (1855-1859) ثم مع الباي محمد الصادق(1859-1882) لاسيما في ما يتعلّق بالوزارة الكبرى ووزارتي البحر والحرب، وذلك بالتوازي مع صدور عهد الأمان سنة 1857، وإقرار الدستور التونسي سنة 1861 .

الإدارة المحلية:

لم يستثن المسار الإصلاحي والتنظيمي الذي انتهجته الدولة التونسية في هذه المرحلة، الإدارة المحلية، وقد تجلى ذلك في إصدار قانون متعلق بالعمال وذلك سنة 1860، ويرمي إلى تنظيم هذه

الخطة وضبط مهامها "قصد النفوذ مع الطاعة وحب الوطن". وأكد القانون على هذه المهام المتمثلة في السهر على أمن القيادات، وتسيير قضائها، واستخلاص مجابيها، ومراقبة المشايخ لتفادي التجاوزات والدفوعات غير القانونية. كما أقر القانون إلزام المشايخ بتسليم كل دافع ضريبة وصلاً مكتوبًا. كما ألزم العمال بتمكين الحكومة بتقرير سنوي حول أوضاع قياداتهم وإعلامها بشكاوي الأهالي. وعدد هذه القيادات 39 حسب التقويم الرسمي لسنة 1875.

ويستعين القايد في القيام بمهامه بنائب عنه، وهو الخليفة الذي يمكن أن يستأثر بالسلطة الجهوية، في حالة تغيب العامل عن الجهة، لاسيما وأن العديد من الموظفين الكبار في الدولة كانوا في الوقت ذاته عمّالاً، وكان الخلفاوات ينوبون عنهم في القيادات .

أما قاعدة السلم الإداري الجهوي، فيمثلها الشيخ الذي كان تحت سلطة العامل والخليفة من دون أن يكون معينًا من أحدهما، بل كان مختارًا من جماعته التي يمكن أن تكون حومة في مدينة أو قرية أو عرشًا في قبيلة.

ويعتمد العمال وممثلوهم في تسيير مهامهم الأمنية والجبائية على حرس من الخيالة، يعرف بـ"وجق الصبايحية"

ولم تكن رواتب العمّال والخلفاوات والمشايخ مسددة من الخزينة، بل كانوا يتقاضون نسبة مئوية من الضرائب التي كانوا يجمعونها.

وقد حرص الوزير خير الدين في تجربته الإصلاحية، على تنظيم عمل القياد، ومراقبة تصرفاتهم مع الأهالي، وإعداد دفاتر خاصة لمحاسبتهم، ومراجعة حصيلة الضرائب؛ وذلك للحدّ من تجاوزات الإدارة المحلية، والحيلولة دون اختلاس أموال الدولة. وبتقلص ظاهرة بيع الوظائف التي استفحلت في الفترة السابقة لوزارته؛ عرفت الإدارة المحلية شيئًا من التطهير والاستقرار.

كل هذه المبادرات الإصلاحية، لاسيما منها مبادرة خير الدين، جاءت متأخرة، ولم تنجح في إعادة التوازنات السياسية والاقتصادية، ولا حتى من تثبيت المسار الإصلاحي، بل على العكس من ذلك، تسارعت وتيرة الأزمة وبدت معالم تداعي نظام الباي واضحة، وكانت مغادرة خير الدين الحكم في جويلية 1877 انطلاق العد التنازلي للتدخل الفرنسي في تونس، وفقدان البلاد رسميًّا لسيادتها بعد توقيع الباي على معاهدة الحماية في 12 من ماي 1881.

لكن مهما كانت هذه الإصلاحات محدودة زمنيًّا، ومهما ترتب عليها من مآزق وسلبيّات، فإنها - في حد ذاتها - كانت حدثًا مهمًّا طبع تاريخ تونس السياسي والإداري.

رابعًا - طرابلس : الإدارة العثمانية المباشرة ومحاولات الإصلاح الإداري:

إذا كان القرن التاسع عشر قد مثل للمغرب العربي قرن الانكماش والتراجع بالنسبة إلى الحضور العثماني الذي زامنه المدّ الاستعماري - الأوروبي، فقد شذت طرابلس الغرب عن هذا الاتجاه؛ حيث استعادت الإدارة العثمانية سنة 1835 حضورها المباشر؛ واضعة بذلك حدًّا لسلطة القرمانليين وما كانت عليه الولاية من استقلالية في ظلّ حكمهم. ولمّا كانت الولاية تعيش وضعًا مأساويًّا استفحل فيه التمرد والعصيان إلى حدّ الانعدام التام للأمن أمام عجز السلطة القرمانلية المتآكلة عن السيطرة على الوضع، في الوقت الذي بدأت فيه تحرّكات فرنسا المتمركزة بالجزائر حثيثة لفرض هيمنتها وكسب مواقع في البلاد، فإن المبادرة

العثمانية لاسترجاع طرابلس لم تقتض إرسال الفريق مصطفى نجيب باشا وتعيينه واليًا عليها وبذل جهد بالغ. ومهما تعنتت بعض المناطق الداخلية والقبائل بزعامة شيوخ وقواد أكفاء، فإن أغلب الأهالي كانوا في المناطق الساحلية.

ووافق هذا التمركز العثماني في طرابلس الغرب، انخراط الدولة العثمانية في سياسة الإصلاحات المعروفة بالتنظيمات، والتي تمثلت في سلسلة من القوانين والنظم المستوحاة من الأنظمة الأوروبية خصّت عهدي السلطان عبد المجيد (1839-1861) والسلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) وضعت لتطوير الدولة وإخراجها من التقوقع ودفعها إلى الأمام.

وكانت هذه الظرفية مناسبة لتمرّس الولاية على الإصلاح الذي أقرته التنظيمات لإعادة التنظيم الإداري المحلّي؛ بهدف تدعيم مركزية الدولة، وتثبيت نفوذها في الولايات، وإيقاف التدخل الأجنبي الزاحف.

وبعد فترة الاضطرابات والثورات التي تطلّب إخمادها جهود خمسة ولاة استعادت ولاية طرابلس نسبيًا هدوءها واستقرارها، وانقادت إلى سلطة الباب العالي الذي حوّلها إلى ولاية في ارتباط عضوي مع استانبول، تطبق قراراتها، وتستقبل ولاتها وقوادها. ولمّا كانت الدولة العثمانية قد شرعت في إعادة تنظيم هياكلها ونظمها السياسية والإدارية في ضوء التنظيمات الجديدة، سارت طرابلس على نسق هذه التحوّلات، ولعب بعض الولاة - الباشوات المعينين عليها، أدوارًا مهمة في تطبيق الإصلاحات، وفي صياغة تصوّر محلي لها.

وكانت بداية التنظيم الجديد مع الباشا محمد أمين الذي عين واليًا على طرابلس سنة 1842، أي بعد ثلاث سنوات عن صدور خط شريف كلخانة (نوفمبر 1839) وقام هذا الوالي بتطبيق التنظيمات العثمانية ونظم الإدارة على النمط العصري، فأنشأ الأقضية والألوية والمديريات، كما بعث المجالس وعلى رأسها مجلس إدارة الولاية الذي عوّض الديوان المحلّي، وأسس المكاتب المختصّة، وأصلح الجباية، وأمر بالإشراف على سجلات في مختلف المراكز والمصالح. وفي خضم هذه الإصلاحات اتخذت بعض الوظائف تسميات جديدة من ذلك القائمقام الذي عوّض والي الدائرة الجهوية مثل دائرة الفزّان أو دائرة الجبل التي تعدّ من أهم الدوائر وأخطرها أو المدير وهو المكلف بشؤون القضاء، وهو الدائرة الصغرى والراجع نظره إلى القائمقام.

وتمشيًا مع قرارات منشور كلخانة، أوقف العمل بنظام الالتزام، وحدّد راتب الوالي ورواتب الموظفين، وأوقفت عملية شراء المناصب.

واصطحب هذا التمشي الإصلاحي سياسة مصالحة الأهالي التي تجسدت في تولي بعض الأعيان المحليين المسؤوليات الإدارية، مثل منصب القائمقام أو منصب المدير. ونجح هذا الباشا ولو نسبيًا في كسب ولاء الأهالي لاسيما بعد إعطائه الأمان للثائر غومة المحمودي ومنحه لقب "قبوجي باشي"، وتعيينه عضوًا في مجلس إدارة الولاية.

وتواصلت هذه الإصلاحات مع أحمد عزت باشا (1848-1852) الذي حاول إدخال سجلات النفوس على الأسلوب الحديث؛ بهدف إجراء إحصاء السكان، وتنظيم الجباية، وتقنين هياكلها. ولئن فشلت محاولته هذه تحت ضغط ثورة المنشية، فقد عادت حركة الإصلاح إلى سابق عهدها مع الباشا محمود نديم (1860-1867) الذي شرع أولاً في تطبيق الفرمان الخاص بتحويل الإيالة إلى ولاية؛ وذلك حسب قانون 1864 المنظم للولايات العثمانية ولهيكلتها الإدارية، وعدّت طرابلس ولاية من بين السبع والعشرين ولاية عثمانية التي قسمت

إلى دوائر إدارية موزّعة تراتبيًا كالتالي: السناجق فالأقضية فالنواحي، وفي الأسفل القرى والقبائل. وانطلاقًا من هذا القانون، وزّعت الجهات الكبرى إلى دوائر منفصلة إداريًّا، ومن أهمها دائرة طرابلس، ودائرة برقة، ودائرة الفزان، ودائرة الجبل. وقام هذا الباشا بإرساء التنظيمات الخاصة التي بدأ العمل بها في الدولة العثمانية؛ فتشكلت مجالس القضاء ومجالس الجنايات ومجالس التجارة، وأنشأ قصرًا للحكومة، وأصبحت ولاية طرابلس ولاية متميزة. والبارز في هذا الإصلاح هو إدراج هياكل إدارية منتخبة أو معينة تسهر على تطبيق القوانين الجديدة.

ويندرج تأسيس البلدية بطرابلس ضمن هذا التوجه التحديثي للإدارة الذي حرصت الدولة العثمانية على تعميمه على جميع الولايات، ويعتبر المشير علي رضا (1867-1873) صانع مشروع البلدية العصرية، وتقدّمه المصادر على أنه هو الذي وضع طرابلس على طريق الحداثة.

ومع هذا الإجراء، ألغيت الوظائف الإدارية القديمة وتسمياتها، وإن أبقي على بعض المهام ذاتها، وبأشخاصها أنفسهم في بعض الأحيان، من ذلك إلغاء وظيفة شيخ البلد وتعويضها برئيس البلدية، وأول من تولى المنصب هو علي الكركاني شيخ البلد سابقًا. وكان قد حظي رئيس البلدية بمرتبة بارزة في السلم الإداري للولاية.

ولم يكن تطبيق هذا المشروع الإداري العصري ممكنًا، لولا جهد فريق محلي آمن بالإصلاح الإداري وتحمس له؛ وبذلك فتح الباب للمشاركة الفاعلة للنخبة المحلية. وقد عرفت البلدية الجديدة أكثر فترات حياتها استقرارًا، خلال الولاية الثانية لعلي رضا باشا (1871-1873) الذي أعطى دفعًا مهمًّا للمؤسسة البلدية بتحديد هيكلتها الإدارية وأساليب عملها، من ذلك إرساء هيأة إدارية وتكليفها بالسهر، إلى جانب الرئيس، على شؤون المدينة ومصالح مجموعاتها بالاعتماد على مستشارين وموظفين.

بقيام الحماية الفرنسية على تونس في 1881، وتسارع خطى إيطاليا في المنطقة، أضحى النفوذ العثماني بطرابلس مهددًا ومحاصرًا؛ مما دفع سلطة استانبول إلى توخي إجراءات كفيلة بحماية ما تبقى لها من نفوذ بالمغرب العربي. وشمل الإجراء الأول خطة الباشا الذي سمي واليًا ممتازًا؛ وهي تسمية تناسب جسامة المسؤولية وخطورتها. وكان أحمد رستم باشا هو أول من سمي بذلك المنصب. ومنح هذا الوالي الممتاز صلاحيات واسعة في شأن إدارة الولاية وتأمينها من الأخطار الأوروبية، لاسيما الإيطالية منها والتي باتت أطماعها مكشوفة.

ومن الطبيعي والظرفية على ما كانت عليه أن تتجه اهتمامات هذا الوالي، ومن تبعه من الولاة، إلى الناحية العسكرية، وتتعدّد المبادرات لتقريب الأهالي وإدماجهم في سياسة المواجهة ضد الإيطاليين، والذود عن سيادة طرابلس في ظل النفوذ العثماني.

لكن النفوذ الإيطالي في البلاد كان أقوى من هذه المحاولات الدفاعية العثمانية، فعلى الرغم من جهود الولاة المتتالين على الولاية، التجأت سلطة استانبول إلى عقد معاهدة لوزان السرية مع إيطاليا في أكتوبر 1912 منحت بموجبها طرابلس استقلالها الذاتي، وفتحت المجال للتمركز الرسمي للاحتلال الإيطالي.

د. عبد الحميد الأرقش
جامعة منوبة - تونس

المصادر والمراجع

أولاً - باللغة العربية:

- ابن أبي الضياف، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار التونسية للنشر، تونس، 1998.
- ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، تحقيق محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس: 1967.
- ابن أحمد، أكنسوس محمد: الجيش العرمرم الحماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي.
- ابن الخوجة، محمد: "الوزراء الصدور بالمملكة التونسية"، الرزنامة التونسية، 1902.
- ابن زيدان، عبد الرحمن: إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط، 1347هـ.
- ابن يوسف، الباجي الصغير: المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، تحقيق أحمد الطويل، المطبعة العصرية، تونس.
- الإمام، رشاد: سياسة حمودة باشا في تونس: 1782-1814 . منشورات الجامعة التونسي، 1980.
- الأرقش، دلندة؛ الأرقش، عبد الحميد؛ بن طاهر، جمال: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.
- الأرقش، عبدالحميد: "المؤسسة البلدية والهيكلة العمرانية والتبعية في تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 47-48، تونس، 1987.
- البشروش، توفيق: جمهورية الدايات في تونس 1591-1675، أيام الناس، تونس، 1992.
- التوفيق، أحمد: المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1983.
- التميمي، عبد الجليل: بايليك قسنطينة والحاج أحمد باي (1830-1837)، منشورات المجلة التاريخية المغربية، 1978.
- الشريف، محمد الهادي: تاريخ تونس، سراس للنشر، تونس، 1980.
- العروي، عبد الله: الجذور الاجتماعية والثقافية للقومية المغربية (1830-1920) (بالفرنسية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1993.
- العروي، عبد الله: تاريخ المغرب (بالفرنسية)، باريس، ماسبيرو، 1970.
- القدّوري، عبد المجيد: المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.
- الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، دار الكتب، 1956.
- بنبلغيث، الشيباني: أضواء على التاريخ العسكري في تونس من 1837 إلى 1917، مكتبة علاء الدين، صفاقس،2003.
- بوحواش، عمّار: التاريخ السياسي للجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- بيرم، محمد الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع

الأمصار والأقطار، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، "بيت الحكمة"، تونس، 1999.
- حركات، إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1985.
- سامح، عزيز: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ، ترجمة عبد السلام أدهم، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1969.
- سعيدوني، ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، الشركة الوطنية للنشر وللتوزيع، الجزائر، 1979.
- سلطان، علي: تاريخ العرب الحديث، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، من دون تاريخ.
- عبد القادر، نور الدين: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1967.
- فان، كريكن ج.س.: خير الدين والبلاد التونسية 1881-18850، ترجمة البشير بن سلامة، دار سحنون ، تونس- ليدن 1988.
- قشي، فاطمة الزهراء: قسنطينة المدينة والمجتمع، رسالة دكتوراه الدولة في التاريخ، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1998

ثانيًا - المراجع باللغة الفرنسية:

- Agnouche A, Histoire politique du Maroc, Afrique Orient, Casablanca 1987.
- Bachrouch Taoufik, Formation Sociale Barbaresque et pouvoir a Tunis au XVIIe siecle, Tunis 1977.
- Bouzgarrou - Larguèche Dalenda, Watan al-Munastir: Fiscalité, Etat et societé (1676-1856), Tunis 1993.
- Boyer Pierre, (Des Pachas triennaux à la révolution d`Ali Khodja Dey (1571-1817).
- Chater Khelifa, Dépendance et mutations précoloniales : La Régence de Tunis de 1815 à 1857, Tunis 1984.
- Chater Khelifa, Insurrection et Répression dans la Tunisie du XIX siècle : La Mahalla de Zarrouk (1864), Tunis 1968.
- Cherif Mohamed Hedi, Pouvoir et société dans la Tunisie de Hussein Bin Ali, Tunis 1986.
- Cherif Mohamed Hedi, (Hammouda Pacha Bey et l`affermissement de l`autonomie tunisienne), Les Africains, 1977.
- Feraud L.Charles, Annales Tripolitaines, Tunis-Paris, 1927.
- Kaddache M, L`Algérie durant la période Ottomane, Office des Publications Universitaires, Alger 1975.
- Kraim Mustafa, La Tunisie Precoloniale, S.T.D., Tunis 1973.
- Lafi, Nora, Une ville du Maghreb entre ancien régime et réformes ottomane: Geneses des institutions municipales à Tripoli de Barbarie

(1795-1911), L`Harmattan, 2002.

- Mantran, R (dir.), Histoire de l`Empire Ottoman, Fayard, France 1989.
- Martel, André, (Souverainete et Autorité Ottomane: la province de Tripoli du couchant (1835-1918), Annuaire de l`Afrique du Nord, 1983.
- Raymond, Andre, La France, la Grande Bretagne et le problème de la réforme à Tunis, Etudes Maghrebines, 1964.
- Raymond, André, (Les provinces arabes(XVIe-XVIIIe siècle), in R. Mantran, Histoire de l`Empire Ottoman, Fayard,1989.
- Valensi Lucette, Le Maghreb avant la prise d`Alger (1790-1830), Paris, 1969.

الفصل الثاني - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أولاً : الأوضاع الاقتصادية.

ثانيًا : الأوضاع الاجتماعية.

أولاً : الأوضاع الاقتصادية

شهد القرن التاسع عشر تغيرات في الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في معظم البلدان العربية حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، ولكن تلك التغيرات لم تنهِ البنية التقليدية للاقتصاد في البلاد العربية، وتستبدل بها بنية "حديثة" ذات طابع رأسمالي، وإنما عدلت من البنية الهيكلية للاقتصاد، فأبقت على الإنتاج الزراعي التقليدي من حيث الوسائل المتبعة في الزراعة، والأدوات المستخدمة في الفلاحة، وغيرت من نوع المحاصيل الزراعية لخدمة الطلب المتزايد على تلك السلع في السوق الدولية. كذلك كانت الحال في قطاع الصناعة؛ فظل الإنتاج الحرفي قائمًا طوال القرن، وإن تناقض نصيبه تدريجيًا من تجارة الصادرات حتى كاد يقتصر - في نهاية الأمر - على تلبية الطلب في السوق المحلية داخل الولاية ذاتها أو ما جاورها من ولايات عربية أخرى. وقام إلى جانب الإنتاج الحرفي التقليدي قطاع صناعي "حديث" لعب رأس المال الأجنبي الدور الأكبر في إقامته. غير أن آليات الاندماج في السوق الدولية كان لها أثرها في تآكل الدور الذي لعبه الإنتاج الحرفي التقليدي في اقتصاديات البلاد العربية.

وصاحب تلك التغيرات في الأوضاع الاقتصادية للبلاد العربية، إصلاح نظام حيازة الأراضي الزراعية في الاتجاه نحو إقرار الملكية الفردية؛ مما فتح الباب على مصراعيه أمام مصادر الائتمان الزراعي للعمل في السوق العربية، سواء في شكلها الربوي أو المصرفي. ولما كانت هذه المصادر تخدم - بالدرجة الأولى - المصالح التجارية الدولية فقد كان تركيزها الأساسي في تمويل الإنتاج الزراعي على المحاصيل النقدية التي تحتاجها السوق الدولية.

ويسرت تلك التغيرات في الأوضاع الاقتصادية للبلاد العربية فرصة العمل أمام رأس المال الأجنبي الذي تدفق على الأسواق العربية، مستظلاً بالامتيازات الأجنبية التي وفرت له الحماية والأمان، وأتاحت له فرصة المنافسة القوية للإنتاج المحلي عامة، والإنتاج الصناعي الحرفي خاصة؛ بفضل ما تمتعت به الدول الأجنبية من مزايا جمركية هيأت لمنتجاتها سبيل اجتياح الأسواق العربية بعد ما سيطرت على الأسواق الخارجية التي اتجهت إليها المنتجات العربية قبل القرن التاسع عشر، وكان لذلك - دون شك - آثاره السلبية على الأوضاع الاقتصادية في البلاد العربية.

ويعني هذا الفصل برصد تلك التغيرات في ضوء ما كان عليه واقع الحال في البلاد العربية عند مطلع القرن التاسع عشر. كما يعني بإبراز ما ترتب على هذه التغيرات من نتائج.

أولاً - القطاع الزراعي:

كانت الزراعة تمثل الإنتاج الأساسي في البلاد العربية منذ أقدم العصور، وخاصة في مصر وبلاد الرافدين وبلاد الشام. ولعبت البوادي دورًا مهمًا في خدمة المناطق الريفية بتوفير الإبل ودواب الحمل، وكذلك المنتجات الحيوانية. وتنوعت

المحاصيل الشتوية والصيفية كالقمح والشعير والبقول بالنسبة إلى الأولى، والأرز والقطن وقصب السكر والنيلة بالنسبة إلى الثانية، إضافة إلى التمور والموالح والكروم والزيتون. واتبعت الوسائل التقليدية في الزراعة التي اهتدى إليها الإنسان العربي منذ القدم، كما استخدمت أدوات الزراعة التقليدية التي كان تصنع من المواد المتاحة في البيئة بطرق بدائية يندر فيها الابتكار.

ولكن ذلك الإنتاج الزراعي كان كافيًا - في الظروف العادية - لسد حاجة السكان إلى الغذاء والمواد الأولية التي تستخدم في الكساء والسكن حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وكانت البلاد العربية - في ظل الدولة العثمانية - سوقا واحدة يتم فيها تبادل فائض الإنتاج الزراعي (والحرفي أيضًا) بين مختلف البلاد، كما كانت الولايات العربية تصدر جانبًا من إنتاجها إلى فارس والهند شرقا، وبلاد حوض البحر المتوسط غربًا.

ولا يعني ذلك أن الحال كانت دائمًا وفرة ورخاءً، فقد شهدت البلاد العربية سنوات من القحط والندرة بسبب الكوارث الطبيعية كالجفاف والسيول والآفات (وخاصة الجراد) إضافة إلى الأوبئة والطاعون التي كانت تحصد الأرواح حصدًا، حتى قدر عدد سكان المشرق العربي (بما في ذلك مصر) بما يتراوح بين 12 و13 مليون نسمة عند ختام القرن الثامن عشر.

لذلك كانت فترات الرخاء تشهد فائضًا في الإنتاج الزراعي تتم مبادلته في السوق العربية - العثمانية، كما يتم تصدير جانب منه إلى الأسواق الخارجية، وخاصة جنوب أوروبا التي اتجهت إليها صادرات القمح العربي من مصر والشام في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. ولم يقتصر الأمر على تصدير الحاصلات الزراعية وحسب، بل شمل ذلك بعض المنتجات الزراعية كالسكر والزيوت وغيرها. وأدت زيادة الطلب على هذه المنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية إلى دخول رأس المال التجاري ميدان الإنتاج الزراعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر بتمويل إنتاج قصب السكر والقطن والكتان في مصر، وتمويل إنتاج القطن والحرير في سوريا. وبذلك قطع "تتجير الزراعة" شوطا ملحوظا قبل القرن التاسع عشر. اتسع باتساع استثمار رأس المال التجاري المحلي (العربي) في الإنتاج الزراعي بما ترتب عليه من تغيرات اجتماعية واقتصادية كادت تقود إلى حدوث تحول رأسمالي، لولا قدوم الغرب ممثلاً في الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801) وما نجم عنها من تنافس بين الدول الأوروبية للهيمنة على البلاد العربية؛ فأدى ذلك إلى قطع الطريق على ذلك التطور الاقتصادي المهم، ووجه التطور نحو الاندماج في السوق الأوروبية كمصدر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولا يعني ذلك أن الإنتاج الزراعي في الولايات العربية لم يشهد تطورًا قبل الإدماج في السوق الأوروبية عند منتصف القرن التاسع عشر. فقد شهد الإنتاج الزراعي في مصر والشام قدرًا ملحوظًا من التوسع في عهد محمد علي باشا (1805-1848) فحدث تنوع في إنتاج المحاصيل الزراعية وتوسع في مساحة الأراضي الزراعية؛ بفضل مشروعات الري التي أقامها محمد علي في مصر، والسياسة الزراعية التي اتبعها فترة حكمه للشام. فأدخلت أنواع جديدة من القطن، وتم التوسع في إنتاج الحبوب الزيتية والقمح والنيلة، كما تم التوسع في زراعة أشجار التوت في سوريا ووادي الأردن. وأدت سياسة توطين البدو وتشجيعهم على الاشتغال بالزراعة في مصر والشام التي واكبتها

سياسة مماثلة اتبعها ولاة بغداد والبصرة لتوطين البدو في جنوب الفرات، وأدت هذه السياسة إلى اتساع مساحة الأرض المزروعة والتوسع في الإنتاج الزراعي في الربع الثاني من القرن التاسع عشر.

ومهدت تجارة الصادرات التي وجهتها إدارة محمد علي في مصر والشام، وحذت حذوها البيوت التجارية في غيرهما من البلاد العربية، مهدت تلك التجارة التي قامت على تصدير فائض الإنتاج الزراعي إلى أوروبا الطريق لربط السوق العربية بالسوق الأوروبية في عصر واكب بدايات الثورة الصناعية، وخلقت الظروف الموضوعية لإدماج السوق العربية في السوق الأوروبية الذي ازداد وضوحًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كان ذلك التوسع في الرقعة الزراعية والإنتاج معًا في الربع الثاني من القرن التاسع عشر يمثل نوعًا من الإنتاج "الرأسمالي" في قطاع الزراعة، لعبت فيه "الدولة" دور المنظم لعملية الإنتاج، كما لعبت دور الممول الذي يتولى الإنفاق على الإنتاج، ودور الموزع الذي يتولى تصريفه. وكان ذلك تغيرًا جوهريًا في طبيعة الإنتاج لا يستقيم مع أوضاع حيازة الأرض الزراعية السائدة حتى مطلع القرن التاسع عشر، وهى أوضاع لعب محمد علي دورًا في تغييرها في مصر، كما حاول تغييرها في الشام، ولعب رأس المال الأوروبي دورًا في إرغام الدولة العثمانية على تغيير أوضاع الحيازة الزراعية في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

التغير في نظام حيازة الأرض الزراعية :

ورثت الدولة العثمانية عن دولة المماليك وما سبقها من دول إسلامية الواقع القائم لشكل الحيازة الزراعية من حيث كون الأراضي الزراعية ملكًا لبيت المال، فيما عدا نسبة محدودة منها تعد ملكًا حرًا لأصحابها؛ فالأرض المملوكة لبيت المال (الدولة) تعطى للفلاحين الذين يتولون زراعتها مقابل سداد خراجها، أما الأراضي الملك فيؤدى أصحابها عنها ضريبة تعادل "عشر" المحصول . وتنوعت اجتهادات الفقهاء في حكم الخراج، وحق الدولة فيه، والتزامات وواجبات من يفلحها إلى غير ذلك من أمور فرعية نتجت عن الممارسة، واختلفت من موقع إلى آخر في دار الإسلام. ولكن الإجماع ظل قائمًا على حق بيت المال في ملكية (الرقبة)، وحق المنتفع بالأرض في زراعتها كيفما شاء دون تدخل من الدولة مادام كان يؤدى ما عليه من خراج، ولا تنتزع منه الأرض إلا إذا عجز عن فلاحتها أو تسبب في بوارها أو امتنع عن سداد الخراج.

ولكن حال حيازة الأرض لم يتسم بالثبات على مر العصور، فظهر الإقطاع العسكري؛ حيث أقطعت الدولة السلاطين وأمراء وكبار العسكر مساحات من الأراضي الزراعية تتحدد حسب مكانة صاحب الإقطاع وحجم واجباته، يحصل على قدر معلوم من ريعها مقبل معاشه ومعاش من يخدمون تحت قيادته. فإذا قضي نحبه أو عزل من وظيفته، استردت الدولة إقطاعه؛ لتعطيه لمن يحل محله. فلم يكن ذلك النوع من الإقطاع وراثيًا على نحو ما عرفه الغرب في العصور الوسطى. وحتى يحتفظ صاحب الإقطاع بجانب منه لذريته من بعده، كان يلجأ إلى "الوقف" على أعمال الخير، كأن يقيم مدرسة أو مسجدًا أو مشفى أو تكية، ويوقف عليها مساحة من أراضي إقطاعه، ويجعل من نفسه وذريته من بعده نظارًا على الوقف. وقد شاع ذلك بين أصحاب الإقطاع من السلاطين وغيرهم من الأمراء وكبار العسكر، وسار على دربهم بعض

ملاك الأراضي والتجار حفاظًا على ملكيتهم من الضياع أو المصادرة.

وكان "الوقف" صيغة قانونية شرعية تكفل ذلك، فبمجرد وقف الأرض تخرج من ملكية الدولة وتصبح ملكًا له، فلا يجوز المساس بها ولا جباية ضريبة منها. ولذلك ابْتدِعَ نوع آخر من الوقف عرف بالوقف الذري (أو الأهلي) حيث يوقف صاحب الإقطاع أو المالك الحر أرضًا أو عقارًا على ذريته من بعده، على أن تؤول إلى غرض ديني أو خيري (مثل أوقاف الحرمين الشريفين، أو المسجد الأقصى، أو الأزهر ... إلخ)، وذلك بعد انقطاع ذريته.

ورثت الدولة العثمانية ذلك النظام، وطوعته لخدمة مصالحها؛ فانقسمت الأرض المملوكة للدولة العثمانية - في خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر - إلى الأراضي الأميرية (أي الميري)، وأراضي الملك، وانقسمت الأراضي الأميرية - بدورها- إلى أراضي الإقطاع، وأراضي الميري الخراجية.

أما أراضي الإقطاع فاشتملت على "الخاص" وهو إقطاع السلطان وعائلته، و"الزعامت"، وهو إقطاع كبار الموظفين من رجال الدولة، و"التيمار" وهو الإقطاع المخصص للفرسان (السباهية). وتولى هؤلاء جباية الضرائب من الفلاحين الذين كان عليهم فلاحة الأرض تحت إشراف صارم من العسكر، كما كان عليهم زراعة مساحة من الأرض يختارها صاحب الإقطاع ضيعة له، من دون أن ينالوا أجرًا على ذلك .

وأما أراضي الميري الخراجية، فترك أمر زراعتها للقرى يتولى شيوخها توزيعها على عائلات الفلاحين، ويلتزمون أمام حاكم الإقليم بسداد الضرائب المستحقة عنها. وتولى بعض كبار العسكر وزعماء العشائر والعصبيات المحلية التزام جباية الضرائب، فاشتطوا في تقديرها، وأضافوا إليها ما أثقل كاهل الفلاح، وجعله يكاد يخرج في نهاية العام صفر اليدين.

وقد استولت الدولة - تدريجيًا- على أراضي إقطاع "الزعامت" و"التيمار" منذ منتصف القرن السابع عشر وما بعده وحولتها إلى أراضي الميري الخراجية، وطرحتها للملتزمين. وفي عام 1831، استولى السلطان محمود الثاني على ما تبقى من أراضي التيمار، وفي عام 1839 ألغى الالتزام رسميًا، غير أنه عاد مرة أخرى عام 1842، ليلغى من جديد عام 1856، ولكن الدولة كانت تلجأ إليه أحيانًا حتى نهاية القرن التاسع عشر.

وقد تركز الإقطاع العسكري في ولايتي حلب ودمشق وكان وجوده محدودًا بالعراق، أما مصر فقد خلت منه في العصر العثماني، وإن سادها نظام الالتزام الذي كان قاعدة الارتكاز للنفوذ السياسي للمماليك. لذلك وجه محمد علي الضربات إلى الملتزمين منذ أوائل حكمه، فألغى التزاماتهم تدريجيًا في أعوام 1808 و1810 و1811 ثم أصدر أمرًا عام 1814 بإلغاء الالتزام، وتولت الدولة جباية الضرائب مباشرة من الفلاحين، وحملت على عاتقها أمر تكليفهم بزراعة الأرض، وفرضت عليهم ما شاءت زراعته من المحاصيل ولعبت دور الممول للإنتاج، وألزمتهم ببيع المحصول لها بسعر محدد.

وامتدت إجراءات محمد علي إلى أراضي الوقف الخيري، وانتزعتها الدولة من نظارها، وتولت إدارتها ، وحصلت على فائض ريعها مقابل التزامها بالإنفاق على المنشآت الدينية التي خصصت لها تلك الأوقاف.

وقام محمد علي بإدخال تغير جذري في نظام حيازة الأراضي الزراعية عندما منح مساحات واسعة من الأراضي "رزقة بلا مال" أي هبة معفاة

من الضرائب، ونظم القرار الصادر عام 1838 حقوق حائزي هذا النوع من الأراضي؛ فأقر لهم بالانتفاع بها مدى حياتهم، مع توريث حق الانتفاع لذريتهم من بعدهم، ثم لمماليكهم البيض عند انقضاء الذرية، وفي عام 1842 صدر قرار آخر جعل من هذه الأراضي "ملكًا" لأصحابها لهم حق التصرف التام فيها. ولما كان بعض من امتلكوا هذه الأراضي من كبار الموظفين من الأجانب فقد كانوا أول من تمتع بهذا الحق من الأجانب؛ لأن الدولة العثمانية لم تسمح للأجانب بتملك الأراضي إلا عام 1856.

وفي العام 1854، فرضت على هذه الأراضي التي أصبحت "ملكًا" ضريبة العشر بعد أن كانت معفاة تمامًا من الضرائب وترك لأصحابها - وحدهم - تقدير قيمة الضريبة. على حين بقي الفلاح الذي يزرع الأرض الخراجية مجرد منتفع بالأرض تستطيع الدولة حرمانه منها متى شاءت، وجاء تدعيم حق الفلاح في حيازة الأرض بضغط من المرابين الأجانب الذين حلوا محل الدولة في تمويل الزراعة بعد إلغاء الاحتكار عام 1842؛ وذلك لعدم توفر ضمان قانوني لما يقرضونه من أموال للفلاح مادام انتفاعه بالأرض مرهونًا بإرادة الدولة.

وفي العام 1855 صدرت اللائحة السعيدية ثم عُدِّلت عام 1858، وقد نصت على حق أكبر أولاد صاحب حق الانتفاع (الأثر) بوراثة هذا الحق عن أبيه، مع احتفاظه بنصيب كل واحد من أخوته بشرط أن يقيم الجميع في بيت واحد. وحرم الورثة الإناث من هذا الحق إلا في أحوال خاصة. أما إذا مات حائز الأرض من دون وريث أعطيت لمن يرغب في زراعتها؛ لقاء رسم معلوم يدفعه نقدًا. وأجازت اللائحة التنازل عن حق الانتفاع بموافقة الإدارة المعنية، على أن يتم ذلك بموجب حجة شرعية تُقيد في سجل المحكمة الشرعية. وفي اللائحة المعدلة (1858) أصبح الانتفاع يُورث حسب الشريعة الإسلامية، وأصبح من حق من يزرع الأرض لمدة خمس سنوات أن يرهنها ضمانًا لقرض أو يتنازل عنها للغير. وبقي حق الدولة في الأرض ثابتًا - على الرغم من ذلك - فإذا استولت على الأرض من أجل المنفعة العامة لشق ترعة أو نحوها، فلا تعوض الفلاح عنها، كما لم يكن من حق المنتفع بالأرض وقفها.

وفي العام 1880 حصل كل مَنْ دفع "المقابلة" (وهو دين أهلي فرض على الفلاحين في عهد الخديو إسماعيل) على حق الملكية التامة للأرض. وجاءت الخطوة الأخيرة في العام 1891 عندما امتد حق الملكية التامة للأراضي الخراجية ليشمل من لم يدفعوا "المقابلة". وبذلك تحولت الأراضي الزراعية في مصر إلى "سلعة" متداولة في السوق، وأصبحت مجالاً لاستثمار الأموال.

وارتبط التغير في حيازة الأرض الزراعية في الاتجاه نحو الملكية في الولايات العربية الأخرى التابعة للدولة العثمانية بصدور قانون الأراضي عام 1858 على المبادئ ذاتها التي قامت عليها اللائحة السعيدية في مصر، فنص القانون على تسجيل الأرض باسم حائزها الذي له حق الانتفاع بها وتوريث هذا الحق لذريته، وذلك بموجب "سند طابو" بينما ظلت ملكية الأرض (الرقبة) للدولة. وحرم القانون الملكية الجماعية للأرض أو تسجيل أراضي القرية كلها باسم شخص واحد بشرط أن يثبت شغله للأرض مدة عشر سنوات. ولما كانت إدارة تسجيل الحيازة (الطابو) تفتقر إلى الموظفين الأكفاء، ونظرًا إلى تفشى الفساد، وتوجس الفلاحين من نيات الحكومة، وعجزهم عن الوفاء بالمستندات الدالة على شغلهم للأرض، ومتابعة الإجراءات

المعقدة؛ سلم أولئك التعساء أمرهم لبعض الأعيان المحليين الذين قاموا بتسجيل أراضي القرية كلها باسمهم، وضرب السلطان عبد الحميد الثاني المثل بنفسه فامتلك لنفسه ما يزيد عن ألف قرية في الشام (على حد قول أحد المصادر). وبذلك ظهرت الملكيات الكبيرة التي كان بعضها أراضيَ وضع المرابون أيديهم عليها؛ وفاء لقروض قدموها للفلاحين، ثم قاموا بتسجيل هذه الأراضي بأسمائهم. وقدرت الملكيات الكبيرة بالشام عام 1913 بنسبة 60% من الحيازات الزراعية، بينما لم تتجاوز الحيازات الصغيرة نسبة (25%) والمتوسط نسبة 15%.

وتكررت الظاهرة ذاتها في العراق عند تطبيق قانون الطابو في عهد الوالي المصلح مدحت باشا، فحصل السلطان عبد الحميد الثاني لنفسه على مساحات واسعة من أراضي العراق عرفت باسم "الدائرة السنية"، وسجل بعض شيوخ العشائر أراضي القبائل بأسمائهم وأسماء أقاربهم. ورفض معظم الشيوخ الاستجابة لطلب الحكومة بتسجيل أراضيهم؛ خشية أن يكون ذلك مقدمة لفرض ضرائب جديدة أو إخضاعهم للتجنيد (الذي بدأ العمل به عندئذ)؛ مما شجع بعض أثرياء المدن على ادعاء حيازتهم لأراضي القبائل، وخاصة أنهم يدركون ما ينتظر من ارتفاع قيمة هذه الأراضي بعد التسجيل، واستطاعوا أن يدعموا دعاواهم بمساندة الإدارة الفاسدة، وتحول رجال العشائر إلى مجرد مستأجرين للأرض.

وفي العام 1880 ثم العام 1892 صدرت مراسيم بإيقاف العمل بالمادة التي تثبت شغل الحائز للأرض في المناطق الخاضعة للري، واحتفاظ الدولة بملكيتها وحق التصرف بها وأصبحت هذه الأراضي "ميري"، واعتبر شاغلو هذه الأراضي مستأجرين لها، من حق الدولة طردهم منها متى شاءت، ومن حقها أن تفرض عليهم القيمة الايجارية التي تريد. وقد ظل شيوخ القرى المستأجرين لهذا النوع من الأراضي الذين يمكن أن تتعامل معهم الدولة.

ولعل من أبرز مساوئ هذا النظام، افتقار حائز الأرض إلى الأمان؛ فلم يهتم بتحسين إنتاجها ولا الاهتمام برعايتها، وظلت الحال على هذا المنوال حتى تطبيق نظام الانتداب بعد الحرب، فأقرت بريطانيا في العراق وفرنسا في الشام نظام الحيازة العثماني الذي أصبح ملكية حرة للأرض بكل ما ترتب عليه من أوضاع اجتماعية.

تطور الإنتاج الزراعي :

ترتب على الاستقرار التام للملكية الفردية للأرض الزراعية، والاستقرار النسبي لحقوق الحيازة الفردية للأرض في بعض البلاد العربية نتائج بالغة الأهمية على صعيد الإنتاج الزراعي، فقد شهد الإنتاج الزراعي توسعًا ملحوظًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ نتيجة إلغاء الاحتكار والالتزام بتطبيق معاهدة بالطة ليمان المبرمة بين الدولة العثمانية وبريطانيا عام 1838، والتي استفادت بها الدولة الأوروبية الأخرى التي تتمتع بالامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، وقضت بحق الأجانب في التعامل مباشرة مع المنتجين في الأسواق العثمانية، فتدفق رأس المال الأجنبي على الولايات العربية للاستثمار في مجال الائتمان العقاري على يد أفراد ومصارف متخصصة قدمت القروض للمنتجين الزراعيين، كبارهم وصغارهم على السواء بضمان الأرض التي أصبحت لهم عليها حقوق قانونية ثابتة، كما تدخل رأس المال الأجنبي في توجيه الإنتاج الزراعي المحلى نحو تلبية الطلب على سلع ومحاصيل معينة، واتجه المزارعون وملاك الأراضي إلى إنتاجها. وأبرز مثال على ذلك

التوسع في إنتاج القطن في مصر، وكذلك التوسع في إنتاج القطن والبقول والحبوب الزيتية والزيتون والتوت في الشام، ودخول رأس المال الأجنبي في صناعة تجهيز المحاصيل الزراعية للتصدير مثل معاصر الزيوت ومعامل حل الحرير. وكذلك إعداد الإنتاج المتزايد من الحمضيات للتصدير إلى تركيا واليونان وبريطانيا وروسيا، وشهد إنتاج التمور توسعًا ملحوظًا في العراق في الفترة ذاتها بزيادة بساتين النخيل وحقول الأرز في جنوب العراق على وجه الخصوص.

وبدأت المزارع الكبيرة تستخدم روافع المياه الآلية والمضخات لأول مرة في تلك الفترة أيضًا، وبدأت الأساليب الرأسمالية في الإنتاج الزراعي تبرز بوضوح في هذه المزارع من حيث إقامة المزارع النموذجية لإجراء التجارب على المزروعات المختلفة، واستخدام المخصبات، وكذلك معامل كبس القطن، ومكابس الصوف.

ومع إصلاح نظام الري في العراق وبعض جهات الشام وإقامة مشروعات الري في مصر زادت رقعة الأراضي الزراعية زيادة ملحوظة، وأصبح بالإمكان إنتاج ثلاثة محاصيل في مناطق كثيرة بدلاً من محصولين، كما زاد الإنتاج الحيواني بفضل ما طرأ على ظروف البادية من تحسين، واهتمام شيوخ العشائر الأثرياء بصيانة الآبار، فضلاً عن استقرار البدو في مصر وفلسطين ووادي الأردن والفرات، وما كان له من أثر ملحوظ في الإنتاج الحيواني والزراعي معًا في تلك الجهات، غير أن العوامل الطبيعية ظلت عاملاً مؤثرًا في الإنتاج الزراعي، وخاصة مشكلة الآفات الزراعية التي تصيب الإنتاج الزراعي عامة والفواكه خاصة، ولكن قلة الآثار المدمرة للأوبئة والتحسن النسبي في وسائل مقاومتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدت إلى تزايد السكان؛ مما كان له انعكاسه الإيجابي على الإنتاج الزراعي على وجه الخصوص.

ثانيًا - الصناعة:

كانت الصناعة القائمة في البلاد العربية صناعة يدوية، تعتمد على مهارة الصانع الذي يتعلم أصول الحرفة صبيًا، حتى إذا بلغ مرحلة الفتوة أتقن الصنعة وأصبح صانعًا، ومع طول التمرس بالحرفة يصبح معلمًا يتولى تدريب الصبية والصناع على أصول الحرفة. وتنوع الإنتاج الصناعي الحرفي بتنوع الحاجات التي تتطلبها السوق المحلية، والسوق الإقليمية على اتساع الدولة العثمانية. وكذلك السوق الخارجية التي اتسعت لتشمل حوض البحر المتوسط، وبلاد السودان (غرب إفريقيا) وبعض بلاد آسيا : فكانت هناك الصناعات التي تلبي حاجة الاستهلاك المنزلي كالأدوات المنزلية بمختلف أنواعها الفخارية والخزفية والمعدنية والخشبية والجلدية وغيرها، كما كانت هناك الصناعات الغذائية التي تتصدرها الزيوت والسكر، والدبسي، وتجفيف الفواكه، والمولاس وغيرها. وقامت إلى جانب هذه الصناعات قطاعات أخرى لما يمكن أن نسميه بالصناعة التجهيزية مثل حل الحرير، وغزل القطن، ودباغة الجلود، والحدادة، والنجارة، واستخلاص المعادن. أضف إلى ذلك صناعة الزجاج والورق والبارود وغيرها من السلع التي يتجاوز الطلب عليها حدود الأسواق المحلية وخاصة المنسوجات على اختلاف أنواعها : القطنية، والحريرية، والتيلية أو الكتانية .

ولم تكن تلك الصناعات الحرفية تتركز في المدن وحدها، بل كانت هناك مراكز ريفية في مصر والشام والعراق تركزت فيها صناعات بعينها

تخصصت فيها، وحملت في الأسواق أسماء القرى التي جاءت منها، فعلى سبيل المثال تخصصت المحلة الكبرى والقرى المحيطة بها في شمال دلتا النيل بصناعة المنسوجات التيلية التي تستخدم في أشرعة المراكب، والتزمت بمد الأسطول العثماني بحاجته منها. ولازالت آثار شهرة المنسوجات العربية ماثلة في الكلمات المستعارة في اللغات الأوروبية مثل دمسك ودماسين، وجوز، وموسلين، وبلد أكوين. فقد كانت تلك المنسوجات تصل إلى الأسواق الأوروبية حتى القرن السابع عشر، وكذلك الزجاج والورق وغيرها من المنتجات التي كانت تصدرها الولايات العربية قبل أن تصبح مستوردة لها من أوروبا، فأصبحت تصدر لأوروبا الحرير الخام وغزل القطن وغزل الصوف، وتستورد المنسوجات الحريرية والقطنية والصوفية .

ولكن ذلك لا يعني أن إنتاج السلع التي ندر الطلب عليها في أوروبا قد توقف تمامًا؛ فقد ظلت المنسوجات المحلية تلقى سوقا رائجة في الدولة العثمانية ذاتها، وفي الولايات العربية وفارس وسودان حوض النيل وبلاد المغرب والسودان الغربي حتى زاحمتها المنتجات الأوروبية في هذه الأسواق نحو منتصف القرن التاسع عشر، فتناقص الطلب عليها لعجزها عن منافسة الإنتاج الأوروبي، وترتب على ذلك انكماش حجم الإنتاج بما يكفي حاجة الطلب المحلي. وفي مقابل ذلك زاد الطلب على الإنتاج الحرفي في الصناعات (التجهيزية) التي تقوم بإعداد المواد الخام للتصدير.

وسائل الإنتاج الصناعي :

كانت أدوات الإنتاج الحرفي - في معظمها - بدائية تقليدية تقوم على العمل اليدوي، وتعتمد على القوة البدنية للإنسان وعلى الحيوان، وتستخدم في إنتاج الطاقة اللازمة الفحم النباتي والخشب والمخلفات الزراعية والحيوانية، ونادرًا ما استخدمت طواحين الهواء. وكان حجم وحدة الإنتاج صغيرًا، يقتصر العمل فيها على صاحبها وبعض الصناع والصبية. ولكن دخول رأس المال التجاري في بعض الصناعات كالغزل والنسيج، والسكر منذ القرن السابع عشر لتلبية الطلب على هذه السلع بالأسواق الخارجية، كان له آثاره مهمة على الإنتاج الصناعي، فأوجد شكلاً من أشكال رأس المال في الصناعة؛ حيث أصبح التاجر يوفر للغزالين في قراهم أدوات الإنتاج والخامات (كالقطن والصوف) أو شرانق الحرير وأدوات حل الحرير، ثم يجمع منهم الإنتاج مقابل أجر معلوم يحدد حسب الكم والنوع معًا. فانتشرت بذلك ظاهرة "الإنتاج المنزلي" في العديد من قرى مصر والشام والعراق، وكان التاجر (صاحب رأس المال) يمتلك أيضًا أنوال النسيج، ويكترى النساجين المهرة للعمل لحسابه في إنتاج منسوجات بعينها، ويجمع الإنتاج ليتولى تسويقه. ويفسر ذلك ما يذكره الرحالة الأجانب وما توردة بعض المصادر المعاصرة من وجود "معامل" للنسيج كبيرة المساحة تضم عشرات الأنوال تحت سقف واحد.

ومن آثار استثمار رأس المال التجاري في الإنتاج الصناعي الحرفي ظهور نوع أولى من تقسيم العمل في صناعة المنسوجات، وكذلك صناعة السكر وغيرها من الصناعات التي يمر فيها الخام بمراحل عدة قبل أن يتحول إلى سلعة جاهزة للتسويق؛ حيث لا يتطلب الأمر سوى تدريب محدود على عملية معينة من عمليات الإنتاج لعدد من العمال غير المهرة تحت إشراف معلم حرفي من أهل الخبرة أو عدد من المعلمين يتولون توجيه العمال في مختلف مراحل الإنتاج؛ مما سهل استخدام

النساء والأطفال في الكثير من هذه الصناعات. وهي ظاهرة كانت تبشر بحدوث تحول رأسمالي في الإنتاج الصناعي، لولا تدهور الطلب في الأسواق الخارجية، وتعرض الإنتاج المحلي لمنافسة المنتجات الأوروبية، وخاصة بعد إبرام الدولة العثمانية لمعاهدة بالطة ليمان (1838) التي سبقت الإشارة إليها.

ولا شك أن هذه التغيرات كانت تتجه إلى سحب البساط من تحت أقدام الطوائف الحرفية التي كانت تنظيمًا تقليديًا يجمع المشتغلين بحرفة واحدة، يرأسها شيخ يختاره أعضاء الطائفة، وكانت لها صلاحيات معينة لتنظيم الإنتاج وتحديد تكلفته وحجمه وسعر البيع في الإطار الهيكلي لمجتمع المدينة. فكان إقدام رأس المال التجاري على إقامة مراكز إنتاجية في الريف خارج إطار الطائفة، واستخدامه لبعض أفرادها من الصناع والمعلمين للعمل لحسابه، نذيرًا بتآكل دور الطائفة لصالح رأس المال.

المشروع الصناعي لمحمد علي :

ولا يمكن أن نتحدث عن الصناعة في البلاد العربية في القرن التاسع عشر من دون الوقوف مليًا أمام تجربة إقامة الصناعة الحديثة التي أدخلها محمد علي في مصر، وحققت قدرًا من النجاح قرابة ربع القرن، قبل أن تتم تصفيتها بعد تحجيم الدور السياسي الإقليمي لمحمد علي في مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر، وإغلاق الأسواق العربية في وجه الإنتاج الصناعي المصري بعد إبرام معاهدة بالطة ليمان التي فتحت تلك الأسواق على مصراعيها لمنتجات بريطانيا ثم غيرها من الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات الأجنبية؛ مما جعل الإنتاج المحلي الطرف الأضعف في المنافسة التجارية أمام السلع الأوروبية.

لم تكن دوافع محمد علي لإقامة القطاع الصناعي الحديث اقتصادية محضة، بل كانت سياسية في المقام الأول، ترتبط برغبته في إقامة جيش حديث يحول مصر إلى قاعدة للدفاع عن الإقليم كله ضد أطماع الغرب. ولما كان الجيش في حاجة إلى تأمين متطلباته من العتاد والعدة، فضل محمد علي أن يتم إنتاجها بمصر بدلاً من استيرادها من الخارج؛ حتى يظل متمتعًا بحرية الحركة واستقلال القرار، بعيدًا عن الضغوط الأجنبية. ومن هنا جاء اهتمامه بإقامة الصناعة الحديثة في إطار خطته الرامية إلى تنمية موارد البلاد؛ لتوفير الأموال اللازمة لمشروعه السياسي، فارتبطت الصناعة عنده بالإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها مصر في عهده، وبالحاجة إلى توفير العدة والعتاد للجيش الحديث.

ولما كانت الصناعة الحديثة تحتاج إلى رأس المال والخبرة الفنية، وقوة العمل، فقد جاءت الاستثمارات في حقل الصناعة الحديثة من فائض الإنتاج الزراعي، وفائض الإنتاج الحرفي الذي وضعته حكومته تحت إدارتها، وجاءت الخبرة الفنية من فرنسا (على وجه الخصوص) من خلال التعاقد مع المهندسين والعمال المهرة للعمل بالمصانع المصرية لمدة محددة شريطة تدريب عدد معلوم من العمال المصريين، وجلب قوة العمل اللازمة من الحرفيين والفلاحين الذين سيقوا للعمل بالمصانع الجديدة على نحو شبيه بالسخرة.

واشتمل القطاع الصناعي الحديث على ثلاثة مجالات هي: الصناعات التجهيزية، والصناعات التحويلية، ثم الصناعات العسكرية. وبالنسبة إلى المجال الأول (الصناعات التجهيزية)، كانت الحاجة إليها مبعثها التوسع في الإنتاج الزراعي، وضرورة

تجهيزه للسوق المحلية والأسواق الخارجية. وجاء حلج القطن وكبسه في طليعة هذا النوع من الصناعات؛ فقام الباشا باستيراد آلات الحلج والكبس التجارية من أمريكا عام 1820 لهذا الغرض. كذلك تم إدخال مضارب الأرز التجارية عام 1833، وإنشاء مصنع لتجهيز النيلة استعان فيه بخبراء في هذه الصناعة من الهنود. وأدخلت الطرق الحديثة في صناعة دبغ الجلود، وعصر الزيوت من بذور الكتان والسمسم والقرطم.

وجاءت صناعة الغزل والنسيج في طليعة الصناعات التحويلية؛ فقد شهد عصر محمد علي توسعًا كبيرًا في صناعة النسيج بمختلف أنواعها. وكانت صناعة المنسوجات القطنية أهمها، من حيث عدد الآلات وحجم العمالة وكم الإنتاج. وقد بدأت هذه الصناعة العام 1821، وفي العام 1828 كان نحو خمس محصول القطن يغزل في مصر، وكانت مصانع النسيج تستهلك ثلثي الإنتاج من غزل القطن، ويباع الباقي للنساجين الحرفيين. وكذلك أقيم مصنع لنسج الحرير بالقاهرة، وآخر لنسج الصوف خصص إنتاجه لصناعة ملابس الجنود. وأقيم مصنع للطرابيش بفوة عام 1824 لتزويد الجيش بحاجته من أغطية الرأس، جلب له المعلمين المتخصصين في هذه الصناعة من تونس ، وجاء الصوف اللازم لإنتاج الطرابيش من إسبانيا. وأقيم أول مصنع حديث للسكر عام 1818 استخدمت فيه آلات تدار بالقوة الحيوانية، واستعان في إدارته بمهندس بريطاني وآخرين من إيطاليا، وتم إيفاد بعض العمال المصريين إلى جاميكا بجزء الهند الغربية لتعلم أصول الصنعة، وبعودتهم أقيمت مصانع لتكرير السكر بأحدث المواصفات الفنية. وارتبط بهذه الصناعة إنتاج المولاس والروم. كذلك أقيم مصنع للورق ومصنعان للزجاج، ومصنع للخزف.

أما الصناعات العسكرية، فاشتملت على مصانع للمدافع والبنادق والبارود التي أنتجت كل ما احتاجه الجيش الحديث من عتاد، إضافة إلى ترسانة الإسكندرية التي أنشئت عام 1829، وقامت ببناء أول سفينة حربية أنزلت إلى البحر في يناير 1831، وارتبط بالترسانة عدد من مصانع الحديد والمسابك وغيرها من متطلبات صناعة السفن.

ونظرًا إلى ارتباط الصناعة الحديثة بالمشروع السياسي لمحمد علي، فقد حرص الباشا على أن يعتمد على الإمكانات الذاتية وحدها كلما كان ذلك ممكنًا؛ فلم يلجأ إلى الاقتراض من البيوت المالية الأجنبية لتمويل الاستثمارات الصناعية، معتمدًا على الفائض الذي حققته التجارة في المحاصيل الزراعية والإنتاج الحرفي، إضافة إلى الضرائب الباهظة التي أثقل بها كاهل المصريين. وكان يسعى دائمًا إلى إنتاج الآلات بخامات محلية بدلاً من استيرادها من الخارج. وكذلك فعل بالنسبة إلى مصادر الطاقة؛ فاستغنى عن استيراد الفحم الحجري واستخدام المخلفات الزراعية بدلاً عنه، كما استخدم قوة اندفاع المياه لإدارة آلات بعض المصانع، وفضل في بعضها الآخر الاعتماد على القوة الحيوانية.

وكان من الطبيعي أن يأفل نجم الصناعة الحديثة بمجرد تصفية المشروع السياسي لمحمد علي؛ فقد انتفت الحاجة إليها بعد إجباره على إنقاص جيشه إلى نحو العُشر، وانحسار الدور الإقليمي الذي كان ينشده إلى حدود مصر وتوابعها، وخروج أسواق الشام التي كان يعتمد عليها في تصريف قسط كبير من إنتاج المنسوجات وغيرها. وكانت المصانع جميعًا حكومية، ولم يكن هناك أصحاب رؤوس أموال محليين يتقدمون لشراء المصانع وتشغيلها . لأن محمد علي قضي على البيوتات التجارية الكبرى في مطلع حكمه، وصادر

رأس المال التجاري لمصلحته، وكان البديل الوحيد لدور الدولة في الصناعة هو رأس المال الأجنبي الذي لم تكن له مصلحة في استمرار التجربة.

الصناعة الرأسمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

كانت تجربة الصناعة الحديثة في مصر على عهد محمد علي قصيرة الأمد - على نحو ما رأينا - وعجزت عن أن تدخل تغييرًا هيكليًا حقيقيًا على الواقع الاقتصادي. وحاول تقليدها جزئيًا مدحت باشا فترة ولايته لبغداد عندما أقام مصنعين، أحدهما للمنسوجات القطنية، والآخر للمنسوجات الصوفية؛ لمد الجيش بحاجته من القماش لصناعة الملابس، كما أقام سلفه نامق باشا طاحونة آلية للقمح. كذلك حاول الخديو إسماعيل (1863-1879) في مصر إحياء تجربة جده محمد علي، فأقام عددًا من المصانع لخدمة متطلبات الجيش، ما لبثت أن عصفت بها الأزمة المالية في نهاية عهده قبل أن تطيح به. فقد كان العصر عصر التوسع الأوروبي الذي قام على مد جسور المصالح الاقتصادية تمهيدًا للسيطرة السياسية على المنطقة، وكذلك لم يكن يعني رأس المال الأوروبي الاستثمار في الصناعة؛ لأن ذلك يتعارض مع مصالحه الحيوية وتطلعاته السياسية.

مجال واحد اهتم رأس المال الأوروبي بالاستثمار فيه، هو قطاع الصناعات التجهيزية التي تعنى بإعداد المواد الخام من الإنتاج الزراعي للتصدير مثل محالج القطن ومكابسه في مصر، ومكابس الصوف في العراق، ومصانع حل الحرير في الشام، وكذلك معاصر الزيتون. وجميع تلك المعامل لا تتطلب استثمارًا كبيرًا في تزويدها بالآلات، كما أنها توفر لأصحابها الاستفادة بقوة العمل الرخيص المتاحة، وتوفر لهم فرصة الإعداد النوعي للخامات التي يتم تصديرها إلى أوروبا.

وثمة قطاعات أخرى كانت أكثر اجتذابًا لرأس المال الأجنبي من الصناعة مثل مشروعات النقل بالسكك الحديد، ومشروعات المرافق العامة كتنقية مياه الشرب والغاز ثم الكهرباء (فيما بعد).

أما رأس المال المحلى، فكان أعجز من القدرة على المغامرة بالاستثمار في قطاع الصناعة الحديثة، مكتفيًا بما يحقق من عائد الاستثمار في الزراعة والتجارة، قانعًا بدور الشريك الصغير لرأس المال الأجنبي، حتى أولئك الأفراد الذين جاءوا من بلاد المهجر إلى الشام، وحاولوا إقامة معاصر حديثة أو مصانع حديثة للحرير، مستفيدين بجنسياتهم الأجنبية لم يحققوا قدرًا من النجاح يساعدهم على الاستمرار في المجال المفضل لدى رأس المال الأجنبي.

الإنتاج الحرفي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

وإذا كانت الحال كذلك، فإن رصدنا لأحوال الصناعة في الولايات العربية يدعونا إلى التوقف أمام أوضاع الإنتاج الحرفي في الحقبة التي شهدت سعي رأس المال الأوروبي للسيطرة على الأسواق العربية. فقد عانت صناعة المنسوجات من منافسة المنسوجات الأوروبية التي غزت الأسواق العربية؛ بفضل ما تمتعت به من مزايا جمركية، جعلت أسعارها أقل من الإنتاج المحلى، وأجود من حيث النوع؛ لذلك أقبل المستهلكون على شرائها - وخاصة المنسوجات الحريرية الفرنسية والمنسوجات القطنية البريطانية؛ فانحسر الإنتاج الحرفي من المنسوجات الحريرية الفاخرة التي حظيت بإقبال المستهلكين من قبل، ولم يعد أمام

منتجيها إلا إنتاج الأنواع الأقل تكلفة وجودة لتلبية الطلب عليها بين السواد الأعظم من أهل البلاد الذين لم يقبلوا على شراء الأنواع المماثلة المستوردة تمسكًا بما تعودوا عليه، ولكن جيل العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر كان أكثر ميلاً إلى المنسوجات الأجنبية، وخاصة بعد انتشار الزي الأوروبي بين الموظفين وطلاب المدارس وغيرهم من الشباب.

وجاهدت الصناعة الحرفية لتطوير إنتاجها من المنسوجات بما يتمشى مع التغير في أذواق المستهلكين، فلم يحقق سوى نجاح نسبي، ولكن إقبال الفقراء من الفلاحين والعمال على المنسوجات المحلية القطنية والكتانية والزيادة في تعداد السكان، مكن صناع تلك الأقمشة من الصمود إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

أما الإنتاج الحرفي من غزل الحرير والقطن، فقد اتجه معظمه إلى الأسواق الأوروبية لتلبية حاجة مصانع النسيج البريطانية والفرنسية وغيرهما. ولم يتأثر إنتاج الزيوت كثيرًا؛ بسبب اعتماده على الأسواق العربية والعثمانية، على حين عاني إنتاج السكر من منافسة الواردات الأجنبية، كذلك شهدت صناعة التبغ في الشام توسعًا نسبيًّا لكونها احتكارًا حكوميًّا.

لقد بذلت الحرف الصناعية أقصى الجهد للاحتفاظ بنصيبها من السوق المحلية في ظروف بالغة الصعوبة، فكان عليها أن تواجه المنافسة الأجنبية من دون أن تمتد إليها يد العون من الدولة، بل على النقيض من ذلك أسهمت الدولة في استنزاف طاقتها بما فرضته عليها من ضرائب باهظة أنقصت من هامش الربح الذي يمكنها تحقيقه، وزاد من عجزها عن تطوير وسائل إنتاجها وأدواتها. كما جاءت الإصلاحات الإدارية التي أدخلتها الدولة العثمانية في تلك الحقبة، والتي استهدفت تقوية قبضة الدولة على رعاياها لتقتطع الكثير من الصلاحيات الإدارية التقليدية التي تمتعت بها الطوائف من قبل، كما عانت طوائف الحرف في مصر من جرّاء ما سنته من قوانين، وخاصة قانون الرخص الذي ألزم كل من يمارس مهنة إنتاجية الحصول على ترخيص بذلك من السلطة الإدارية.

وكان من الطبيعي أن تنعكس التغيرات التي شهدتها الزراعة والصناعة في القرن التاسع عشر على التجارة من مختلف جوانبها.

ثالثًا - التجارة:

احتلت التجارة مركز الصدارة في اقتصاد البلاد العربية منذ العصور الإسلامية الباكرة، بل كانت تمثل - في وقت من الأوقات - مركز التجارة الدولية. وإذا كانت للحكم العثماني فضيلة تذكر، فإن اتساع نطاق السوق الإقليمية لتشمل جميع البلاد العربية والأناضول وشرق المتوسط في ذلك العصر فضيلة تذكر فتشكر؛ فقد أتاح الحكم العثماني فرصة واسعة للمبادلات التجارية، جعلت السلع التي تنتجها بلاد الإقليم تعرف طريقها إلى أسواق بعيدة، وامتدت الشبكات التجارية في القرنين السابع عشر والثامن عشر من ساحل الملبار غربي الهند وبحر العرب وفارس شرقًا، إلى المغرب الأقصى والسودان الغربي غربًا، ومن بلاد جنوب أوروبا شمالاً، إلى حوض النيل وشرق إفريقيا جنوبًا.

ولم تحل السيطرة الأوروبية على البحار الشرقية دون العرب ومتابعة التجارة مع الهند، فنالوا نصيبًا من تجارة التوابل وغيرها من السلع يكفي حاجة السوق العربية، ويترك فائضًا للتصدير إلى بلاد حوض البحر المتوسط. وجاءت تجارة البن

التي مارستها البيوت التجارية القاهرية؛ لتعوض النقص في التجارة الخارجية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وهكذا جابت القوافل التجارية الصحارى العربية حاملة السلع المنتجة في بلاد الإقليم أو المجلوبة إليه من أواسط آسيا وإفريقيا، ونشطت الملاحة التجارية في البحرين الأحمر والمتوسط حاملة السلع الواردة من جنوب شرق آسيا واليمن وشرق إفريقيا إلى الولايات العربية، ثم إلى بلاد جنوب أوروبا.

وساعدت على رواج التجارة حالة السلام النسبي التي توفرت للبلاد العربية في العهد العثماني، وتأمين البحر الأحمر وشرق البحر المتوسط للملاحة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعلى الرغم من تعرض القوافل التجارية للنهب على أيدي قبائل البدو أحيانًا، فإن ذلك لم يقف حجر عثرة في طريق حركة التجارة.

ولكن أوضاع التجارة بدأت في التغير في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر؛ بسبب ضعف سلطة الدولة وصراعات القوى المحلية من العصبيات والعسكر، وميلهم إلى محاباة التجار الأجانب كسبًا لرضا بلادهم، على حساب التجار المحليين الذين عانوا من عسف السلطة والإضرار بمصالحهم. ولعل ذلك يفسر تلك المنافسة التي بدأت تتعرض لها المنسوجات العربية - في ذلك الحين- أمام المنسوجات الفرنسية ثم البريطانية، ومزاحمة البيوت التجارية الأوروبية للتجارة العربية في الموانئ الرئيسة التي اتجهت منها التجارة إلى أوروبا، وكانت البيوت التجارية الأوروبية في وضع أفضل كثيرًا من البيوت التجارية العربية؛ بفضل ما توفره لها الامتيازات الأجنبية من الحماية.

وإذا كانت التجارة قد استردت عافيتها عندما بسط محمد علي حكمه على الجزيرة العربية والشام انطلاقًا من مصر؛ بفضل ما توفر من أمن، فسرعان ما تغيرت الحال بعد تحجيم الدور الإقليمي لمحمد علي، وفتح الأسواق العربية أمام التجارة الأوروبية؛ نتيجة إبرام معاهدة بالطة ليمان التي أوردنا ذكرها من قبل، وأن الأوان لإلقاء نظرة عليها.

فقد حرمت المعاهدة التي أبرمت العام 1838 بين الدولة العثمانية وبريطانيا، كل أنواع الاحتكار، وسمحت للتجار الإنجليز بشراء البضائع من أي مكان في أراضي الدولة من دون دفع أي ضرائب تزيد عن العوائد الجمركية على الصادرات والواردات (أو ما يعادلها من الضرائب المحلية)، وحددت الرسوم الجمركية على الواردات بنسبة 3%، وعلى الصادرات بنسبة 12%، وعلى تجارة العبور بنسبة 3%.، ووافق الإنجليز على أن يدفعوا 2% إضافة إلى الرسوم على الواردات، بدلاً من الضرائب الداخلية التي يدفعها المستوردون. وانضمت الدول الأخرى صاحبة الامتيازات إلى الإنجليز في الاستفادة مما جاء في تلك المعاهدة والتعديلات التي أدخلت عليها.

وقد أدت المعاهدة إلى زيادة إيرادات الدولة العثمانية، ويسرت سبيل الصادرات، ومن ثم خدمت مصالح كبار المنتجين الزراعيين ودعمتها . ولكنها عرضت الحرف اليدوية - كما رأينا- لمنافسة ضارية من جانب السلع الأوروبية المصنعة آليًا، وهو عامل زاد من خطورته الانخفاض الكبير في تكاليف الشحن نتيجة استخدام السفن التجارية. وفي عامي 1861-1862 رُفعت الرسوم الجمركية على الواردات إلى 8%، وخُفضت على الصادرات إلى 8% أيضًا، وذلك بعد مفاوضات طويلة مع الدول اضطرت إليها الدولة لحاجتها إلى المال. وألغيت

غالبية الرسوم الداخلية على السلع بحلول عام 1874، ولكن استمرت السلع المنقولة بحرًا من ولاية إلى أخرى من ولايات الدولة، أو من مدينة عثمانية إلى أخرى تخضع لرسم قدره 8%، وفي عام 1900 خفضت هذه الرسوم إلى 2%، وفي عام 1909 ألغيت على جميع السلع فيما عدا القليل منها. وكررت الدولة العثمانية مطالبة الدول الأوروبية بزيادة الرسوم الجمركية منذ العام 1875، ولم تسفر مطالبتها عن نتائج إيجابية إلا عام 1907، فزيدت الرسوم على الواردات إلى 11% بموافقة الدول، ثم إلى 15% عام 1914.

أثر المعاهدة في حجم التجارة :

وقد أثر النظام الجمركي الذي فرضته المعاهدة في حجم التجارة وقيمتها، ولكن الأرقام المتاحة، والتي يمكن استنتاج دلالاتها من تقارير قناصل الدول الأوروبية في الولايات العربية، لا تقدم سوى التجارة البحرية. أما التجارة البينية (التي تنقلها القوافل التجارية) التي فاقت في حجمها التجارة البحرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فلا تتوفر عنها أرقام. ولعلها تكون قد نقصت؛ بسبب استخدام النقل البخاري في الفرات، وانتشار النقل بالسكة الحديد في مصر، ثم في الشام. كذلك تتباين الأرقام التي ترد في تقارير قنصل دولة معينة عنها في تقارير زملائه من القناصل التابعين لدول أخرى، وربما يرجع ذلك إلى عدم توفر المعلومات الدقيقة، أو تكون بعض الأرقام الواردة بالتقارير تقديرية لا تستند إلى إحصاء دقيق.

ويستخلص من الأرقام الخاصة بالزيادة في حجم التجارة (من حيث القيمة الإجمالية) بين عامي 1825 و 1911/1910، أن الواردات زادت بما يعادل نحو 13 ضعفًا، والصادرات زادت بما يوازي 11 ضعفًا، وأن الزيادة في مجمل حركة التجارة تعادل نحو 12 ضعفًا على وجه العموم. أما الواردات البريطانية وحدها فقد زادت بمقدار 31 ضعفًا بنسبة سنوية قدرها 4%، كما زادت الصادرات إلى بريطانيا بمقدار 19 ضعفًا بمعدل زيادة سنوية قدرها 3.5%، فإذا نظرنا إلى مؤشرات حجم التجارة من حيث القيمة متخذين من عام 1833 أساسًا، نجد أنه في عام 1911/1910 زادت الواردات نحو 9 أضعاف ، والصادرات نحو سبعة أضعاف، ومجمل حركة التجارة نحو ثمانية أضعاف. أما الزيادة في الواردات البريطانية (فيما بين 1833-1911/1910) فبلغت 14 ضعفًا بمعدل 3.5% سنويًا، وفي الصادرات عشرة أضعاف بمعدل 3% سنويًا.

وتتضح من تلك المؤشرات - على ما في الأرقام التي استندت إليها من تباين - حقيقة لا مراء فيها، وهي الزيادة الكبيرة في الواردات مقارنة بالصادرات، وتعود هذه الزيادة إلى كون جانب كبير من الواردات كان يعاد تصديره برًا إلى العراق وجنوب الأناضول، والحجاز، والسودان. ولعل النقص الملحوظ في قيمة الصادرات يعود إلى أنها كانت - في معظمها - من المواد الخام الرخيصة الثمن، بينما كانت الواردات من المواد المصنعة، كما أن الواردات - في الربع الأخير من القرن خاصة - تضمنت سلعًا رأسمالية استخدمت في المنشآت التي استثمر فيها رأس المال الأجنبي مثل السكك الحديد ومشروعات توسيع الموانئ ومشروعات المرافق العامة.

ولا يعني ذلك أن التجارة العربية قد ولت وجهها – تمامًا - صوب الغرب، فأصبحت تقتصر

في تعاملها على أوروبا، فقد اتجهت التجارة إلى وجهاتها التقليدية، وأن تأثرت من حيث الكم بالمنافسة الأوروبية أيضًا، فاستمرت تجارة العراق مع الهند وفارس، واستمرت تجارة مصر مع السودان وبلاد المغرب، وتجارة سوريا مع الأناضول والعراق ومصر والجزيرة العربية. ولكننا لا نستطيع تقدير حجم تلك التجارة الإقليمية في غيبة الإحصاءات التي ترصد حركة التجارة، ولكن الشواهد البارزة المتاحة تدل على أهمية هذه التجارة، ومدى ما حققته من اتساع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومن تلك الشواهد، بروز البيوت التجارية الكبرى في البصرة ودخول رأس المال الأجنبي منافسًا لها في تجارتها مع الهند، وكذلك الحال بالنسبة إلى البيوت التجارية القبطية في صعيد مصر التي كونت ثروات ضخمة من التجارة مع السودان، واستمرار توافد تجار تونس والمغرب إلى الإسكندرية، والصلات التجارية المستمرة بين حلب والأناضول ، إلى غير ذلك من شواهد بالغة الدلالة على رواج التجارة الإقليمية.

مواد التجارة :

جاءت الحاصلات الزراعية في مقدمة المواد التجارية التي تكونت منها الصادرات، يتصدرها القطن المصري ثم القطن السوري، والقمح والشعير، والسمسم، والتبغ. وابتداء من الثمانينيات من القرن التاسع عشر، كانت الحمضيات (الموالح) في طليعة الفواكه المصدرة إلى إنجلترا وروسيا ومصر والأناضول، وكانت تأتى من فلسطين ولبنان. وشملت مواد التجارة المنتجات الرعوية كالمواشي (الأغنام والماعز، والبقر، والإبل) والخيول، وكانت التجارة فيها على المستوى الإقليمي بين العراق والجزيرة العربية، والشام، ومصر، والسودان، والأناضول، أما الصوف والجلود فكان يتم تصديرها إلى أوروبا والولايات المتحدة.

وجاء جانب من مواد التجارة من المنتجات البرية كالإسفنج، والزعفران والعفصة الجوزية (ويستخدمان في الصباغة) ولكن صادرات الزعفران والعفصة تأثرت بسبب منافسة مواد الصباغة الكيماوية. وكان الحرير الخام من المواد الرئيسة في تجارة بيروت وطرابلس مع فرنسا، ولكنه تأثر في السبعينيات والثمانينيات بسبب مرض الغليل، ثم بمنافسة حرير الشرق الأقصى.

أما المنسوجات القطنية والحريرية والكتانية، وكذلك الصابون الذي يصنع من زيت الزيتون، وجميعها من الإنتاج الحرفي المحلي فكانت تشغل جانبًا مهمًّا من التجارة البينية الإقليمية. بينما احتلت المنسوجات القطنية والحريرية والصوفية الواردة من بريطانيا وفرنسا القسط الأكبر من الواردات التي زادت زيادة ضخمة في النصف الثاني من القرن، وقدر نصيبها من الواردات عام 1913/1912 بنحو 40% من جملة قيمة الواردات.

أما بقية الواردات فاشتملت على الحديد والأخشاب، والفحم، والزنك، والقرميد، والنفط، والجوت، والمصنوعات الجلدية وبعض السلع الغذائية كالأرز والسكر والبن والشاي. وكذلك الأواني الزجاجية والمنتجات الخزفية، والمنتجات الصناعية الاستهلاكية الأخرى كالساعات والأثاث وغيرها من المواد التي أقبل الأثرياء على اقتنائها.

ولا شك أن التطور الذي لحق بقطاع النقل

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - على وجه الخصوص - كان له بالغ الأثر في النشاط التجاري خاصة، وفي الأوضاع الاقتصادية عامة.

رابعًا - النقل:

شهد قطاع النقل تغيرًا كبيرًا منذ مطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بظهور السفن البخارية في مياه البحر المتوسط، ثم في البحر الأحمر فالخليج العربي، ومع تحسين الآلة البخارية وتطويرها عند منتصف القرن، زادت سرعة السفن البخارية؛ مما أدى إلى قصر زمن الرحلة، كما كبر حجم تلك السفن ، وزادت سعتها، فأصبحت تنقل قدرًا كبيرًا من البضائع، وانعكس ذلك على كلفة النقل التي تناقصت تناقصًا كبيرًا، هذا فضلاً عما أصاب نظم الملاحة من تقدم جعلها أكثر أمنًا؛ مما جعل الإقبال على النقل البحري كبيرًا. وأخذت شركات النقل البحري في التعدد والتنافس مع بعضها بعضًا على تقديم خدماتها للشركات التجارية. وجاء افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام 1869 ليفتح أمام النقل البحري آفاقًا واسعة، جعل السفن البخارية قادرة على قطع الرحلة من أوروبا إلى الهند من دون الحاجة إلى نقل البضائع من سفينة إلى أخرى باستخدام النقل البرى كما كان يحدث من قبل.

وارتبطت بهذا التطور في النقل البحري الحاجة إلى تطوير الموانئ العربية الرئيسة التي ترد إليها خطوط الشركات الملاحية؛ من حيث تعميق المرافئ، وبناء الأرصفة، وحواجز الأمواج. وإذا كان ذلك قد تحقق في الإسكندرية على عهد محمد علي؛ فتم توسيع الميناء وتحديثه ليصبح الميناء التجاري الرئيس؛ فقد لحقت موانئ الشام بهذا التطور في النصف الثاني من القرن عندما تم تطوير ميناء بيروت وكذلك ميناء طرابلس وصيدا. وأدى افتتاح قناة السويس إلى ظهور ميناء جديد على البحر المتوسط هو ميناء بور سعيد، كما أدى إلى تطوير ميناء السويس وتوسيعه.

وأدى استخدام البخار في تحريك السفن إلى ظهور الملاحة النهرية البخارية؛ فأنشئ خط للنقل النهري في النيل في عهد محمد علي، ثم نجح الإنجليز في إقامة خط للنقل النهري في العراق؛ فتوفرت بذلك وسيلة سريعة لنقل البضائع والمسافرين في داخل البلاد، وقدمت بديلاً مناسبًا للقوافل البرية لنقل السلع التجارية من مكان إلى آخر داخل الإقليم، أو الإسهام في نقل تجارة العبور إلى حيث تستكمل رحلتها إلى الأسواق الخارجية شرقًا وغربًا.

وكانت السكك الحديد - أيضًا - فتحًا جديدًا في قطاع النقل، بدأت مع مطلع النصف الثاني من القرن بالخط الحديدي (الإسكندرية - القاهرة - السويس) الذي كان نواة لشبكة من الخطوط التي أقيمت تدريجيًا في الدلتا والصعيد في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن. وكانت السكك الحديد في مصر - ولا تزال - مشروعًا حكوميًا أقامته الدولة وتولت إدارته، ولكنها سمحت لبعض الشركات الأجنبية بإقامة خطوط ضيقة للربط بين الخطوط في الدلتا. وبذلك لعبت السكك الحديد في مصر دورًا مهمًا في نقل الصادرات (وخاصة القطن) والواردات من موانئ التصدير وإليها بما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية بالغة الأهمية.

وفي الشام جاء مد الخطوط الحديدية بمبادرة من الشركات الأجنبية التي أقامت بعض الخطوط لأغراض تجارية مثل خط بيروت - دمشق - حوران الذي سعت لإقامته شركة فرنسية عام 1892، ولكن الشركة أفلست عام 1900، وانتقلت ملكية الخط إلى الشركة العثمانية التي اشتركت الحكومة في تغطية

رأسمالها؛ فقامت بإنشاء بعض الخطوط الفرعية.

واهتم السلطان عبد الحميد الثاني بإنشاء سكك حديد الحجاز في إطار خطته الرامية إلى تقوية قبضة الدولة على ولاياتها العربية. وعلى الرغم من أن الخط لم يحقق نتائج اقتصادية ذات بال، فإنه لعب دورًا في تحقيق قدر من التنمية الزراعية بالأردن، وجاء خط سكك حديد بغداد ليربط شمال الشام بالعراق، وأفضى قيام الحرب العالمية الأولى إلى حجب ما كان من المتوقع أن يترتب عليه من نتائج اقتصادية.

لقد كان التطور في قطاع النقل إضافة إيجابية إلى البنية الأساسية للاقتصاد بمختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والتجارية، وجاء إدخال خطوط البرق ليلعب دورًا بارزًا في تسهيل وسائل الاتصال المباشر التي كان لها أثر في النشاط الاقتصادي عامة، والتجارة خاصة.

* * *

مما تقدم ، يتضح لنا أن الأوضاع الاقتصادية للبلاد العربية في القرن التاسع عشر تأثرت - بداية - بالاتجاه نحو مركزية الإدارة، سواء كان ذلك في مشروع محمد علي (على نحو ما رأينا) أو في سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الرامية إلى تقوية قبضة الدولة على ولاياتها العربية. هذا الاتجاه نحو المركزية الإدارية ساعد على إدخال تغييرات بالغة الأهمية على الأوضاع الاقتصادية، جاءت من صنع الإدارة ذاتها (كما في مصر) أو كانت نتاجًا لسياستها (كما في الشام والعراق)، لعل أهمها التوسع الزراعي وما ارتبط به من تغيير الأساس القانوني لحيازة الأراضي في الاتجاه نحو إقرار الملكية الفردية للأرض، وتحويل الأرض الزراعية إلى سلعة تجتذب الاستثمار المالي، بما يترتب على ذلك من تغيرات اجتماعية بالغة الأهمية.

وكان الضغط الأوروبي للحيلولة دون قيام كيان إقليمي يضم الولايات العربية، وراء ضرب الاتجاهات الاحتكارية في الدولة العثمانية، وفتح الأسواق العربية أمام البضائع ورأس المال الأجنبي، وكان لهذا التطور أثره في الزراعة وملكية الأرض، والاتجاه نحو التوسع في الإنتاج الزراعي لتلبية حاجة السوق الدولية إلى محاصيل بعينها مثل القطن في مصر، والحرير والقطن في سوريا ولبنان، لتوفير المواد الخام اللازمة لصناعة المنسوجات الأوروبية.

وهكذا قاد ذلك التطور إلى ما لحق بالصناعة المحلية الحرفية من أضرار، وانحسارها تدريجيًا من السوق أمام المنافسة الأجنبية، وفقدها بعض أسواقها التقليدية. ولم يبقَ عليها حتى نهاية القرن إلا وجود طلب محلى على إنتاجها، وغاب الدور التقليدي لرأس المال التجاري المحلى في توجيه الزراعة والصناعة لخدمة حاجة السوق، وحل محله رأس مال تجارى من نوع آخر، يشتغل بالوساطة التجارية لرأس المال الأجنبي، أو يعمل وكيلاً لشركات أجنبية يساعدها على بيع منتجاتها. ولما كان هذا النشاط يتطلب معرفة باللغات الأجنبية؛ فقد انفرد به أبناء الأقليات الدينية التي كانت على معرفة بهذه اللغات، وبثقافة الوافدين الجدد إلى الأسواق العربية، وغالبًا ما كان هؤلاء يدخلون تحت مظلة الحماية الأجنبية للاستفادة بالامتيازات الأجنبية. وكان لهؤلاء دور أيضًا في نشاط المصارف الأجنبية التي أخذت تقيم فروعًا لها في العواصم العربية مع مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

على أنه كان لرأس المال الأجنبي دور أبعد أثرًا في الحياة الاقتصادية في البلاد العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ إن

مشروعات "التحديث" في مجال الإدارة، وتطوير المدن وشق الطرق وإقامة مشاريع الري، ومد الخطوط الحديدية، وإقامة المشروعات الكبرى (مثل قناة السويس) ، كل ذلك تطلب أموالاً لم تتوفر لدى الحكام، فاستدانوها من البيوت المالية الأجنبية، لتشكل الديون العامة عبئًا ناءت به كواهل المالية العامة حتى أعلنت الدولة العثمانية عن عجزها عن السداد عام 1875، وتلتها مصر عام 1876. وفتح ذلك الطريق أمام تدخل الدول الأوروبية عن طريق هيئات الديون التي أقامتها لتوجيه الموارد المالية لخدمة مصالح الدائنين الأوروبيين، وربط الاقتصاد المحلى ربطًا محكمًا بحاجات الغرب كما حدث في الدولة العثمانية، أو بفرض الحماية كما حدث في تونس، أو الاحتلال الأجنبي كما حدث في مصر.

وأدت الهيمنة الأوروبية إلى الاتجاه نحو تحويل هذه البلاد إلى سوق لاستثمار الأموال الأوروبية بما يخدم الأهداف الاقتصادية والسياسية لأصحابها، وللبلاد التي ينتمون إليها، وأصبحت مصدرًا للمواد الخام اللازمة لصناعتها، ومحالً لتصريف منتجاتها، فكانت التغيرات التي لحقت بالأوضاع الاقتصادية للبلاد العربية في القرن التاسع عشر؛ بمثابة تمهيد للسيطرة الأوروبية على البلاد العربية التي أحكمت حلقاتها بعد الحرب العالمية الأولى.

أ.د. رءوف عباس حامد
جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

أولاً - باللغة العربية:

- الجريتلى، علي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، 1952.
- العزاوي، عباس: تاريخ العراق بين احتلالين، 8 أجزاء، بغداد، 1935-1956.
- حامد، رءوف عباس: تطور المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.
- حسن، محمد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق 1864-1958، صيدا، 1965.
- حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي في العراق، بيروت، 1938.
- حنا، عبد الله: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان 1820-1945، جزءان، دار الفارابي، بيروت، 1978.
- حنا، نللي: تجار القاهرة في العصر العثماني، ترجمة رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997.
- رافق، عبد الكريم: بحوث في التاريخ الاقتصادي، دمشق، 1985.
- رفلن، هلن: الاقتصاد والإدارة في مصر في النصف الأولى من القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفي ومصطفي الحسيني، دار المعارف، القاهرة، 1973.
- عامر،إبراهيم: الأرض والفلاح، المسألة الزراعية، القاهرة، 1958.
- عبد الكريم، أحمد عزت (محرر): الأرض والفلاح عبر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة 1974.
- عيساوي، شارل: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914، ترجمة رءوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
- قساطلي، نعمان: كتاب الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، بيروت، 1879.

ثانيًا - باللغة الأجنبية:

- Baer, Gabriel, Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.
- Bowring, Report on the Commercial statistics of Syria, Addressed to Lord Viscount Palmerston, New York, 1972.
- Earle, Edward Mead Turkey, The Great Powers, and Baghdad Railway, a Study in Imperialism, New York, 1923.
- Himadeh, Sa`id, The Economic Organization of Syria and Lebanon, The American University in Beirut, Social Science Series 10, Beirut, 1936.
- Issawi, Charles, The Economic History of the Middle East and North Africa, New York, 1982.

- **Issawi, Charles, The Economic History of the Middle East 1800-1914, Chicago, 1966.**
- **Labaki, B., Introduction a L`histoire economique du Liban, Byrouth, 1984.**
- **Owen, Roger, The Middle East in the World Economy 1800-1914, London, 1981.**
- **Thobie. Jacques, Interets et imperialisme francaise dans l`empire Ottoman, Paris, 1977.**

ثانيًا : الأوضاع الاجتماعية

تحدد البنية الاقتصادية للمجتمع، وما يقوم عليها من نشاط اقتصادي، طبيعة الأوضاع الاجتماعية فيه؛ فالموارد الاقتصادية المتاحة ونمط ملكيتها، والقدرة على استغلالها، والسبل التي يتبعها السكان في كسب العيش، كلها عوامل تؤثر في الأوضاع الاجتماعية السائدة في ذلك المجتمع من حيث التمايز الاجتماعي بين الناس الذي يرتكز على درجة الثراء، وما قد يحققه هذا التمايز لطبقة معينة أو شرائح اجتماعية بذاتها من وجاهة اجتماعية، ودرجة من النفوذ والسطوة، تتفاوت من حيث القوة بتفاوت أسباب الثروة في المجتمع. كان هذا شأن المجتمع العربي منذ القدم، وظل كذلك حتى العصر الحديث؛ مما جعل المجتمع العربي الذي لم يعرف نظام الطوائف العرقية المنغلقة (كما في الهند مثلاً)، يتميز بالحراك الاجتماعي، بمعنى انتقال الفرد (أو العائلة) من طبقة اجتماعية إلى غيرها علوًا أو هبوطًا حسب تغير ظروف الفرد وحظوظه المادية، وهي سمة غلبت على جميع بلدان الوطن العربي على اختلاف مجتمعاتها البدوية، والريفية، والحضرية.

المجتمع البدوي :

البيئة الصحراوية ومواردها المحدودة كانت دائمًا عماد البداوة ومجتمعها، قوامها تربية الإبل في المقام الأول، وما يمارسه البدو إلى جانب ذلك من تربية الخيول والأغنام، وما ارتبط بها من حياة الترحال بحثًا عن المرعى، وسكنى الخيام (بيوت الشعر). وإذا كان الجمل سفينة الصحراء التي ينتقل بها البدوي عبر الفيافي والقفار، فقد كان معاشه مرتبطًا بالإبل ؛ يشرب حليبها ويصنع بيته من شعرها، وتمثل مادة تجارته في الأسواق الواقعة على أطراف البادية، كما تمده بالدخل الذي ينفقه في شراء حاجاته المعيشية، وزيادة ثروته بزيادة حجم القطيع الذي يملكه منها، وذلك من خلال تأجير الإبل للقوافل التجارية التي كانت -حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر- وسيلة النقل الوحيدة بين أرجاء الجزيرة العربية والعراق والشام ومصر وبلاد المغرب العربي حتى أصقاع السودان الغربي.

وهكذا كان الرعي والصيد والغزو والتجارة موضع فخار البدوي. أما الحرف اليدوية والزراعة، فكانت - عندهم - أعمالاً تجلب لأصحابها الخنوع والذل والمسكنة؛ لأن أصحابها يرتبطون بأماكن محددة، ويخشون أن يدفعوا إلى الخروج منها. هذا الاستضعاف لأهل الفلاحة جعلهم مقصد غزو قبائل البدو التي تعيش على أطراف الصحراء القريبة من الريف في بلاد الهلال الخصيب ومصر وشمال إفريقيا. وعندما لجأ حكام الولايات في مصر على عهد محمد علي وخلفائه، وفي العراق والشام على عهد مدحت باشا، إلى انتهاج سياسة ترمي إلى استقرار البدو وتشجيعهم على امتهان الزراعة بمنحهم مساحات من الأراضي الزراعية وتكليفهم بفلاحتها، أنفوا القيام بهذا العمل، واستخدموا الفلاحين في زراعة الأراضي، وإن بدأوا يعيشون حياة تجمع بين الاستقرار والترحال، بعدما أصبحت

لهم قاعدة ريفية يرتكنون إليها، غير أن هذه الظاهرة، ظاهرة شبه الاستقرار، لم تتبلور وتبدو آثارها الاجتماعية واضحة إلا في أواخر القرن التاسع عشر على أقل تقدير.

ومثلت "الخوة" موردًا ثابتًا لأولئك البدو شبه الرحل، وللقبائل التي تسكن البوادي التي تقطعها قوافل التجارة. والخوة (الأخوة لغة) إتاوات نقدية أو عينية تحصلها القبائل البدوية الكبيرة والقوية من القبائل الأضعف لقاء توفير الحماية لها، وتتكفل برد الأسلاب التي يستولي عليها الغزاة. وكذلك الإتاوات التي تأخذها العشائر البدوية من سكان القرى القريبة من مضارب خيامها؛ لقاء عدم القيام بغزوها وسلب غلالها ودوابها، وحمايتها من غزو الآخرين. أما الإتاوات التي كان يحصلها البدو من القوافل التجارية التي تمر بالبادية، فكانت تسمى "خفارة"، تحصل عليها العشيرة لقاء حراسة القافلة عند مرورها والامتناع عن الاعتداء عليها. بل كانت السلطات العثمانية في ولايتي الشام وحلب وفي العراق،تخصص لشيوخ العشائر رواتب عينية موسمية عرفت باسم "تعيينات" لقاء امتناعهم عن غزو القرى الريفية وتأمين القوافل التجارية، وخاصة قوافل الحجيج.

وفاز شيوخ العشائر بالجانب الأكبر من هذه الإتاوات. ولم ينل أفراد العشائر منها إلا القليل، وظلوا يحيون حياة تكفي بالكاد حاجاتهم المعيشية. وعندما أدخل نظام الطابو وسجلت أراضي القبيلة التي كانت مشاعًا للقبيلة أو العشيرة، يستخدمها كل أفراد القبيلة لرعي دوابهم، سجلت هذه الأراضي بأسماء الشيوخ، وأصبحت - من الناحية القانونية - ملكًا خالصًا لهم، يرثها أبناؤهم من بعدهم. وتحول أفراد القبيلة إلى رعاة لقطعان الشيخ وعائلته، إلى جانب العبيد والفلاحين الذين استخدمهم الشيوخ في فلاحة أراضيهم. ومنح الشيخ لنفسه حق إدارة زمام "الديرة" الذي كان يحدد بالاتفاق مع زعماء بطون القبيلة، و يشتمل على طرق الترحال، وأماكن النجعة، وطرق استخدام موارد المياه. وخص الشيخ وعائلته أنفسهم بأفضل المراعي لقطعانهم، على الرغم من أن "ديرة" القبيلة كانت مشاعًا للقبيلة كلها (من الناحية النظرية) من دون تمييز.

وتبع هذا التمايز الاقتصادي، تمايز اجتماعي اتضحت معالمه في الهزيع الأخير من القرن التاسع عشر، فاتخذ التراث الاجتماعي في المجتمع البدوي صورة تعكس ما شهده ذلك المجتمع من تغيرات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فالشيوخ هم سادة القبيلة، وأصحاب الحل والعقد فيها، ومشيخة القبيلة وراثية في أسرة الشيخ، وهي التي تختار من يتولى المنصب بعد وفاة شاغله. يلي الشيوخ في المرتبة الاجتماعية "الرواسي أو العارفة"، وهم رؤساء فروع العشيرة الذين يملكون الحل والعقد في فروعهم، ولهم رأي مسموع وواجب الطاعة، ثم هناك القاعدة العريضة من "العوام"، وهم رجال القبيلة الذين يقع عليهم عبء النهوض بإعالة الشيوخ والرؤساء والذود عن حياض القبيلة. وأخيرًا "العبيد" من موالي القبيلة الذين يدينون بالولاء لها ويخدمون في أراضي "الديرة".

ولا يعني ذلك أن جميع العشائر البدوية عرفت هذا التراتب الاجتماعي على النحو سالف الذكر، فقد تفاوتت أحجام العشائر والقبائل تفاوتًا واضحًا، وظلت هناك قبائل لم تنل حظًا من التغيرات التي شاهدها القرن التاسع عشر، تعيش الحياة البدوية النمطية، وإن انضوت تحت حماية العشائر الكبرى. وأبرز مثال لذلك بعض عشائر جنوب العراق شبه المستقلة، وبعض عشائر الشام، وطرابلس الغرب (ليبيا).

في الريف العربي؛ حيث أصبح البون شاسعًا بين كبار الملاك وصغارهم، وبين الملاك والفلاحين الذين يعملون لديهم. وبدأت تظهر أنماط "الملاك الغائبين"، أي الذين يوكلون أمر إدارة أراضيهم إلى من ينوب عنهم في ذلك، ويسكنون الحواضر، ولا يزورون الريف إلا على فترات متباعدة؛ لمتابعة عمل الوكيل أو تحصيل الريع.

ولم يختلف هيكل القرية العربية منذ القرن التاسع عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين إلا قليلاً. فبيوت القرية تلتحم ببعضها بعضًا فوق موقع مرتفع قليلاً عن الأرض ليقيها الفيضانات والسيول. وتتخذ القرية موقعها عند نبع ماء أو ضفة مجرى مائي. وبيوت القرية تبنى بالمواد المتاحة في البيئة بشكل بسيط متواضع، وسكان القرية ينتمون عادة إلى عائلة (حمولة) واحدة أو عدد محدود من العوائل، تربطهم ببعضهم بعضًا رابطة المصاهرة، ويشكلون مجتمعًا متضامنًا متعاونًا في السراء والضراء. أما إذا كانت القرية في قلب ضيعة لمالك كبير، أو واحد من الأعيان، فغالبًا ما يكون بيته الكبير المميز المشيد بالحجر أو الآجر على طرف القرية، يعكس التباين الاجتماعي بين الغنى والفقر. وغالبًا ما كان سكان القرية ينتمون إلى طائفة واحدة مذهبية أو دينية.

واحتوت كل قرية عربية على دار للعبادة (مسجد أو كنيسة) يقيمها سكان القرية بجهودهم الذاتية، أو يقوم أحد الأعيان ببنائها تقربًا إلى الله. وقد يكون بالقرب من دار العبادة ضريح لأحد الأولياء أو القديسين. ولا تكاد تخلو القرية العربية من دار تخصص للضيوف الذين يحلون بالقرية من رجال الإدارة أو غيرهم من أبناء السبيل، عرفت في الشام باسم "المضافة"، وفي العراق باسم "المضيف"، وفي مصر باسم "المضيفة"، تحتوي على تجهيزات للمبيت. وإذا كانت دار الضيافة هذه لأحد الأعيان، كانت لها تجهيزات خاصة بإعداد الطعام، واتسمت بقدر أكبر من وسائل الراحة (النسبية). ثم هناك "المكتب" أو "الكتَّاب"؛ حيث يتعلم أطفال القرية القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم.

ويتولى مسئولية القرية من يقوم الفلاحون باختياره لهذه المهمة، وتزكي اختياره السلطات الإدارية، وعرف في الشام بالمختار، وفي العراق بالسركال، وفي مصر بالعمدة، وهو - في كل الأحوال - الشخص الذي تتعامل معه الإدارة في كل ما يخص القرية من أمور. كما أن عليه أن يحفظ الأمن في القرية ويُعين الإدارة في الوصول إلى من يرتكب جرمًا، وهو المسئول عن أداء القرية لما عليها من ضرائب كاملة في مواعيدها المحددة، وحفظ السجلات الخاصة بذلك، وهو أول من يقع عليه العقاب في حالة تقصير القرية في أداء التزاماتها قبل الدولة. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبح عليه تسجيل المواليد والوفيات بالقرية، وتقديم الشباب الذين يخضعون للخدمة العسكرية الإلزامية.

ولما كان القيام بهذه الواجبات يتطلب قدرات معينة في التأثير في سكان القرية، كان من الطبيعي أن يأتي المختار أو العمدة من أكبر عائلات القرية وأكثرها عزوة وأيسرها حالاً. وكثيرًا ما كانت عائلات بعينها في القرية تتبادل المنصب فيما بينها، أو يظل في عائلة واحدة؛ مما أتاح لتلك العوائل - في الغالب - استغلال هذا الموقع المهم في تحقيق مكاسب مادية، في مقدمتها توسيع مساحة ملكية الأسرة على حساب الفلاحين الفقراء الضعفاء.

ويتسم المجتمع الريفي بالتدين، والحرص على الاحتفال بالمناسبات الدينية الخاصة بالقرية

مثل الاحتفال بمولد الولي أو القديس الذي تحتضن القرية ضريحه، والاحتفال بالمناسبات الدينية العامة كالأعياد وغيرها من المناسبات الدينية التي تحتل مكان الأهمية عند أبناء الطائفة الذين تضمهم القرية. ومن ثم يحتل رجال الدين ومشايخ الطرق الصوفية مكانة خاصة عند أهل الريف في مختلف الولايات العربية. ويعد النسب الشريف (الهاشمي) مغنمًا للقرية التي تعيش فيها عائلة من الأشراف، بغض النظر عن درجة ثرائها. أما السمة الأخرى التي سادت المجتمع الريفي العربي فهي ترابط العائلة (الحمولة) وتماسكها، لكل عائلة شيخها الذي يعد المرجع الأول والأخير في كل شأن من شئون العائلة، بما في ذلك تزويج بنات العائلة من أبناء عمومتهم، وترتيب زواج بعض شباب العائلة من بنات عوائل أخرى دعمًا للمصالح والنفوذ، أو تبادل الأصهار بين العوائل. وهو الذي يرعى الشئون المادية للعائلة، ويفض الخلافات التي قد تنشب بين أفرادها. وغالبًا ما تقع بيوت العائلة الواحدة (الحمولة) في مكان محدد بالقرية، في حارة واحدة، تلتصق ببعضها بعضًا. وقد ظلت هذه السمة على حالها حتى منتصف القرن العشرين عندما تركت التغييرات الاقتصادية والاجتماعية أثرها على مجتمع القرية، وألقت بظلالها على ظاهرة الترابط العائلي في القرية.

المجتمع الحضري :

على الرغم من تشابه الهياكل العمرانية للقرى العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي في القرن التاسع عشر، فيما عدا بعض التباين النسبي في التفاصيل هنا وهناك، فإن المدن العربية في ذلك العصر اختلفت عن بعضها بعضًا اختلافًا بينًا حتى داخل القطر الواحد. فالموصل، وبغداد، والبصرة، تختلف عن بعضها بعضًا، وكذلك الحال بالنسبة إلى مدن الشام، والحجاز، ومصر، والمغرب العربي. ويرتبط هذا الاختلاف بالنشاط الذي تمارسه المدينة ؛ فالحاضرة الإقليمية التي تتخذ مركزًا للإدارة والدفاع عن الإقليم، تختلف عن المدينة التجارية، وعن الثغور البحرية، اختلافها عن مدن التخوم الحدودية. ولا يقتصر الاختلاف بين هذه المدن وبعضها بعضًا على الهياكل العمرانية، بل يمتد إلى السكان من حيث تنوع أصولهم العرقية، ومذاهبهم ومعتقداتهم الدينية، والحرف التي يزاولونها، وعاداتهم وتقاليدهم.

فإذا كان للمجتمع البدوي والمجتمع الريفي خصائصهما الاجتماعية المرتبطة ببيئتهما ونشاطهما الاقتصادي، وبنيتهما الاجتماعية، فإن مجتمع المدينة يضم خليطًا من السكان الذين يقوم نشاطهم على السيطرة على البادية والريف (السلطة الإدارية)، أو الاتجار فيما تنتجه البادية والريف، وتلعب دور حلقة الوصل بين أطراف الإقليم وبعضها بعضًا، كما تربط الولاية بغيرها من الولايات العثمانية، وتربط سوقها بالأسواق الخارجية من الخليج العربي إلى البحر الأحمر والبحر المتوسط، ومن وسط آسيا إلى المغرب الأقصى. ومن ثم كانت المدن دائمًا ملتقى كل ذي حاجة اقتصادية أو ثقافية، يقصدها ويقيم فيها وقد ينتقل منها إلى غيرها، ولكنه يحرص على حمل لقب الانتساب إلى مدينته الأصلية. وسكان المدينة يتفاوتون في درجة الثراء والمكانة الاجتماعية تفاوتًا كبيرًا, على عكس سكان البادية والريف؛ حيث كانت الفوارق (حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر) محدودة؛ وحيث لعبت التقاليد وروابط الدم دورها في التهوين من حدة هذه الفوارق.

وعلى الرغم من ذلك، حملت المدن العربية

في القرن التاسع عشر السمات المشتركة للمدينة الإسلامية التقليدية من حيث مكونات الهياكل العمرانية، وهي مدن محصنة ذات أسوار وقلاع للدفاع عنها ضد الغزو الخارجي (أو حتى الداخلي)، ذات بوابات، وتنقسم إلى أحياء (حارات) قد تسكن الواحدة منها طائفة معينة أو عدة طوائف يتداخل نشاطها الإنتاجي، وقد تكون لتلك الحارات أبواب تغلق في المساء فتتحول الحارة إلى وحدة منعزلة في إطار المدينة. واتسمت الطرق داخل الحارات بالضيق والتعرج. كما كانت هناك في بعض المدن حارات تسكنها طوائف دينية بعينها مثل حارات اليهود والنصارى والأرمن والأكراد بمدن الشام والعراق وحارات الأقباط واليهود في القاهرة؛ حيث ضمت هذه الحارات دور العبادة الخاصة بتلك الطوائف. ثم هناك المسجد الجامع في مركز المدينة، وإلى جانبه أو بالقرب منه السوق أو البازار، ثم الحمامات التي تتوزع على الحارات.

ولكن بعض الحواضر العربية الكبرى أحاطت بها أحياء (عشوائية) ضمت المهاجرين إلى المدينة من البادية والريف طلبًا للرزق، وقصرت إمكاناتهم عن سكنى المدينة، فأقاموا مساكنهم خارجها كيفما اتفق، وحملت هذه المساكن سمات البيوت الريفية، ولم يقتصر الأمر على حي واحد من هذه الأحياء العشوائية، بل قامت حول بعض الحواضر الكبرى عدة أحياء بمرور الزمن، ومع ضعف السلطة المركزية في الولاية، واضطراب حبل الأمن الذي كان يدفع الناس أحيانًا إلى اللجوء إلى الحواضر طلبًا للحماية، أو هربًا من الوباء أو المجاعة.

وشهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر تطورًا عمرانيًا حضاريًا من نوع آخر، اتخذ شكل أحياء أوروبية الطراز تخطيطًا وعمرانًا، ذات شوارع مستقيمة متسعة متقاطعة مع شوارع أخرى، تتخللها الحدائق العامة، وقامت على جوانبها بنايات ذات طراز معماري أوروبي، قامت جنبًا إلى جنب مع المدينة القديمة، التي تركت وتوابعها على حالها. أو شقت طريقًا حديثًا للربط بين المدينة (القديمة) والأحياء الحديثة أوروبية الطابع، التي زودت بالمياه الصالحة للشرب، ونظام الصرف، وأضيئت بيوتها وشوارعها بالغاز، ثم (بعد ذلك) بالكهرباء. كان هذا شأن القاهرة الحديثة التي خططت وعمرت في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879)، وكذلك الأحياء الأوروبية الحديثة بالإسكندرية، ولحقت بهما دمشق وبيروت في مطلع القرن العشرين قبيل الحرب العالمية الأولى، ثم العديد من المدن الأخرى فيما بين الحربين العالميتين.

هذه الأحياء الحديثة أوروبية الطابع، اقتصرت على سكنى الأجانب، وضمت الفنادق أوروبية الطابع، والقنصليات الأجنبية، والمتاجر الأوروبية، والمدارس التي أقامتها الإرساليات الأجنبية التابعة للدول التي تزاحمت وتنافست على توسيع نصيبها من النفوذ في الوطن العربي. وكان من الطبيعي أن تجتذب هذه الأحياء الطبقة الحاكمة والأعيان الذين أقبلوا على بناء مساكن لهم في هذه الأحياء على الطراز الأوروبي. وبدأوا يخطون على الطريق إلى نمط جديد من العيش يختلف تمامًا عن النمط التقليدي الموروث عن الأجداد. وبدأت تعرف هذه المدن "البلديات" وهي مجالس منتخبة من سكان المدينة احتل الأجانب معظم مقاعدها وتركوا بعض هذه المقاعد للنخبة الحاكمة، وتولت هذه البلديات تصريف شئون المدينة.

وهكذا أصبحت الأحياء الحديثة مغتربة تمامًا عن المدينة القديمة، في مدينة الغرباء (الأجانب)،

والأثرياء من عناصر النخبة الحاكمة والأعيان الذين نزحوا من الريف إلى المدينة، وعاشوا على ريع أراضيهم الزراعية، وكبار التجار الذين جذبهم إلى هذه الأحياء وسكناها انتقال مركز الأعمال والمال إليها بفضل البنوك الأجنبية التي افتتحت فيها. أما المدينة القديمة فظلت موطن أصحاب الحرف التقليدية الذين عانوا من منافسة البضائع الأجنبية، والتجار الذين قصرت قدراتهم عن الاندماج مع متغيرات السوق التي جلبها التجار الأجانب، بل أصبح مصدر رزق بعض من بارت سوق حرفهم من سكان المدينة القديمة، العمل في خدمة سكان الأحياء الحديثة وخاصة في قطاع الخدمات والنقل الذي لم تعرفه المدن العربية من قبل. بعبارة أخرى، أصبحت المدينة القديمة موطن أوساط الناس وفقرائهم، كما كانت موطن طلاب العلم في المدارس الدينية القديمة، والعلماء الذين يدرسون عليهم، ومركز إنتاج المصنوعات التقليدية التي لم يتأثر الطلب عليها بالمتغيرات الاقتصادية التي شهدها مجتمع المدينة في القرن التاسع عشر.

فلم يكن التمايز الاجتماعي بين سكان المدينة قائمًا على النشاط الذي يمارسه الفرد من السكان ودرجة ثرائه فحسب، بل أصبح تمايزًا مُركبًا تدخل في اعتباره القدرة على سكنى الأحياء الحديثة؛ حيث النخبة الاجتماعية التي تجمع بين الثراء والجاه.

التراتب الاجتماعي :

على الرغم من وفرة الدراسات الخاصة بالبنية الاجتماعية في البلاد العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن الفترة السابقة على ذلك، والتي تعود إلى القرن التاسع عشر، لم تحظ باهتمام الباحثين على مستوى الوطن العربي. ولكن هناك دراسات محدودة تعالج حالات بعض الأقطار العربية، نادرًا ما يمتد نطاقها لتغطية مرحلة ما قبل حصول الدولة القطرية على الاستقلال. كما يصعب الحديث عن تراتب اجتماعي نمطي يتناول الطبقات الاجتماعية وشرائحها المختلفة في سائر بلاد الوطن العربي؛ لوجود خصوصيات تتصل بدرجة التطور الاجتماعي وإيقاعه هنا وهناك؛ مما يجعل إقدام الباحث على ذلك مزلقًا للوقوع في مأزق التعميم؛ فالمجال لازال بكرًا، والمعلومات المتاحة بالمصادر محدودة لا تشفي غليل الباحثين، فقد ركزت على التطور الاقتصادي ولم تهتم بتسجيل الأوضاع الاجتماعية. قد نجد معلومات عن تكاليف المعيشة ووفرة السلع أو ندرتها تساعدنا على دراسة مستوى معيشة الناس، ومدى التباين بينهم، وهي شديدة النفع عند دراسة المجتمع البدوي والمجتمع الريفي؛ لأن النشاط الاقتصادي فيهما له نمط محدود، على عكس المجتمع الحضري حيث تتعدد الأنشطة وتتشابك، وتدخل عوامل أخرى متعددة في تكوين الثروة لا نجدها في المجتمعين البدوي والريفي. نتج عن هذا الإغفال للأوضاع الاجتماعية في المصادر الخاصة بالقرن التاسع عشر، صعوبة الوصول إلى تحديد دقيق للطبقات الاجتماعية وفق المفهوم العلمي الحديث للطبقة، ولا يبقى أمامنا سوى اتباع النهج العملي المبسط لعرض التراتب الاجتماعي في الوطن العربي - في ضوء الواقع الاقتصادي للقرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - من مدخل ملكية الموارد الاقتصادية التي تحدد المستوى المادي، وما يرتبط به من مكانة اجتماعية، أو تحديد لموقع الفرد في المجتمع. وفي هذا الإطار العملي المبسط سوف نقسم الناس إلى ثلاث طبقات : عليا، ووسطى، ودنيا.

(أ) الطبقة العليا :

والطبقة العليا تضم كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين اختاروا سكنى المدن، يعيشون فيها على ريع أملاكهم، بعضهم يمثل أعيان الريف وشيوخ العشائر الذين تكونت ملكياتهم على النحو الذي أوردنا ذكره عند الحديث عن المجتمع الريفي. ويدخل ضمن كبار الملاك أثرياء التجار المشتغلون بالتجارة الخارجية مع ولايات الدولة العثمانية ومع غيرها من بلاد الجوار الإقليمي، وكانوا يستثمرون من قبل فوائض أموالهم في الالتزام قبل إلغاء ذلك النظام عند صدور قانون الطابو، وقاموا (في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) باستثمار أموالهم في شراء أراضي الميري التي طرحت للبيع في بعض الولايات العربية، وكان دافعهم لذلك مزاحمة الاستثمارات الأجنبية لهم في الأسواق الخارجية التقليدية التي كانت مجالاً لنشاطهم، واضطرارهم إلى القبول بالعمل كشركاء لرأس المال الأجنبي، أو الاشتغال بالوكالة التجارية.

وتضمنت فئة كبار الملاك أيضًا كبار موظفي الإدارة العثمانية من المدنيين والعسكريين الذين كونوا ملكياتهم باستغلال صلاحيات مناصبهم، فاقتطعوا لأنفسهم من أراضي المشاع والميري مساحات تفاوتت مساحتها بتفاوت أهمية مناصب أصحابها، وحدود السلطة المخولة لهم. وكان من بين هذه الفئة كبار العلماء الذين يشغلون الوظائف الدينية الكبرى (الإفتاء، والقضاء)، والذين استمدوا ثرواتهم من الأراضي التي منحت لهم من الحكام، ومن مغانمهم من إدارة الأوقاف التي تولوا نظارتها، ولم يعدموا السبيل لاقتطاع نصيبهم من ريعها، وهي ظاهرة شاعت - عندئذ - في معظم الولايات العربية التي انتشرت فيها الحبوس والأوقاف.

وقد لعبت الطبقة العليا دورًا مهمًا في التطورات التي شهدتها الولايات العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في إطار الإصلاحات العثمانية، فشغل أعضاؤها مقاعد المجالس الشورية المحدودة التي أقامتها الدولة، ولعب أبناؤهم ممن أتيحت لهم فرصة الدراسة في المدارس التي أقامتها الدولة في بعض الولايات العربية، وممن أتموا دراستهم في المعاهد العليا الأوروبية، لعبوا دورًا محوريًا مهمًا في الحركة الثقافية والحركة السياسية، وبجهودهم أسست الأحزاب والجمعيات السياسية الأولى في الشام ومصر وتونس وغيرها، ومن بين صفوفهم خرج من عبروا عن الحاجة إلى النهوض بالأمة العربية، وقدموا الأطروحات المختلفة من الفكرة الإسلامية إلى الفكرة العربية.

وعلى الرغم من تعدد الفئات الاجتماعية التي تدخل في نطاق ما أسميناه بالطبقة العليا، وتعدد مصادر ثقافة رجالها، بل تعدد أصولهم العرقية، فإنهم كانوا يتسمون بالترابط، يربطهم قدر كبير من التضامن عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحهم المادية في مواجهة الإدارة العثمانية أو المصالح الأجنبية، وهو تضامن فطري يجمع بين جماعات المصالح في أوقات الأزمات، ولكنه لا يمثل درجة من درجات الوعي الطبقي.

وفيما عدا ذلك، كانت هناك حالة من انعدام التجانس بين المكونات الفئوية للطبقة العليا، نجم عن هذه التعددية العرقية والثقافية والاجتماعية سالفة الذكر.

(ب) الطبقة الوسطى :

والطبقة الوسطى التي نعنيها هنا تختلف عن مفهوم الطبقة الوسطى في الأدبيات الغربية، ولم تكن لها ظروف النشأة والتطور التي عرفتها

المجتمعات الغربية في العصر الحديث، ولكنها ضمت أشتاتًا من الفئات الاجتماعية، مختلفة الأصول والغايات، لا ترتبط ببعضها بعضًا بروابط تدفعها إلى التضامن مع بعضها بعضًا؛ فهي طبقة رجراجة، كانت حتى مطلع القرن العشرين، محدودة الحجم قياسًا بالطبقة العليا، نفضل أن نستخدم في وصفها المصطلح الذي أورده المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي، الذي وصف هؤلاء بأنهم : " مساتير الناس " أو " أوساط الناس " وهم الذين يملكون ما يفي بحاجاتهم، ويقيهم شر الاحتياج إلى الغير، وقد يستطيعون توفير ما قد يفيض عن حاجاتهم ليؤمنهم من غدرات الزمان.

وقد وقع على كاهل الطبقة الوسطى في الوطن العربي في القرن التاسع عشر عبء القيام بالنشاط العام الديني والدنيوي على السواء، وبرزت أهميتها الاجتماعية والسياسية في الهزيع الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، فكانت المعبر عن المطالب الاجتماعية والسياسية للناس، في الشام والعراق ومصر وتونس، وفي غيرها من الولايات العربية. وخرجت من صفوفها قيادات العمل السياسي والاجتماعي التي عرفتها الأمة العربية في ذلك العصر.

ولعل فئة ""الأفندية"" كانت من أبرز المكونات الاجتماعية للطبقة الوسطى، وقد جاءت من أبناء متوسطي الملاك والحرفيين وصغار التجار، الذين نالوا حظًا من التعليم بالمدارس الحكومية أو مدارس الإرساليات الأجنبية، وجمعوا بين الثقافتين العربية الإسلامية والغربية، وشغلوا الوظائف الصغرى بالإدارة الحكومية، وارتادوا ميادين جديدة للتعبير عن الأفكار والاتجاهات كانت غريبة على الثقافة العربية، فمن هذه الفئة خرج رجال الصحافة الأوائل، والمسرحيون والمبدعون الفنيون الأوائل في القرن التاسع عشر، والمنظمون الأوائل للحركات الطلابية والنقابية.

والفئة الثانية المؤثرة التي تدخل في نطاق الطبقة الوسطى تتمثل في أرباب الطوائف الحرفية الذين تأثرت أعمالهم تأثرًا سلبيًا؛ بسبب منافسة المنتجات الأجنبية لهم في أسواق بلادهم، وصغار التجار الذين عانوا من ضيق المجال المتاح لهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتدخل معهم فئة صغار العلماء ورجال الدين. ويجمع هؤلاء الحرص على التمسك بنمط العيش التقليدي في المدينة القديمة، والنفور من كل ما يتصل " بالبدع " التي جلبها الزحف الأجنبي على بلادهم، والعزوف عن كل ما اتصل بالثقافة الغربية. يتجلى ذلك بوضوح في ذلك العصر بكل من الحواضر الشامية والمصرية والتونسية على وجه الخصوص.

وينـدرج في الطبقة الوسطى، متوسطو الملاك من الفلاحين الذين كانت أعدادهم ومساحات أراضيهم محدودة. فهم يمثلون - عندئذ - غلالة رقيقة بين كبار الملاك وصغارهم، والقاعدة العريضة من المعدمين، ولكنهم لا يمثلون شريحة اجتماعية متماسكة؛ لكونهم موزعين على مئات القرى في القطر الواحد، وتكاد تنعدم صلاتهم بمكونات الطبقة الوسطى في المدن.

ويتضح من ذلك الخليط المتنوع من الفئات التي تندرج في عداد الطبقة الوسطى، غياب التجانس بينها من حيث المطالب والأهداف والتطلعات، ومن ثم غياب الترابط بينها بحكم تزايد احتمالات الحراك الاجتماعي الهابط بينها. فالقسم الأكبر منها (الحرفيون والتجار ومتوسطو المزارعين) عرضة للانحدار إلى صفوف الطبقة الدنيا، وتكاد تندر فرص الحراك الاجتماعي الصاعد

بين فئاتها. فقد أصبح من النادر أن تتاح الفرصة أمام بعض أفرادها للقفز إلى مستوى الطبقة العليا، وخاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الولايات العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

(ج) الطبقة الدنيا :

أما الطبقة الدنيا، فضمت الفقراء من سكان الريف والحضر ممن يكدحون لكسب قوت يومهم، ويعانون شظف العيش. ويأتي صغار الملاك من الفلاحين، الذين أثقلتهم الديون وعجزوا عن تحقيق دخل يكفي حاجة عائلاتهم، في طليعة هذه الطبقة. وهم على الرغم من احتسابهم بين الملاك، فإن ملكياتهم كانت عرضة للضياع، لعجزهم عن سداد ما عليهم من ديون للمرابين؛ ولذلك كانوا يجمعون بين العمل لحسابهم، والعمل لحساب الغير كأجراء. وإلى جانب هؤلاء، كان هناك المعدمون من الفلاحين الذين يشتغلون في مزارع كبار الملاك بشكل دائم أو موسمي. فإذا ضاقت بهم سبل العيش في الريف، زحفوا إلى المدن طلبًا للرزق. ولما كانوا لا يحسنون من الأعمال سوى الزراعة، فقد اشتغلوا في المدن في الأعمال التي تحتاج إلى قوة بدنية، ولا تحتاج إلى خبرة فنية، مثل أعمال البناء، وشق الطرق، وبناء الخطوط الحديدية، وغيرها من الأعمال الكبرى التي عرفتها بعض الولايات العربية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فإذا كانت المدينة بعيدة عن القرى التي جاءوا منها، أقاموا في الأحياء العشوائية التي ظهرت على أطراف المدينة.

وهناك أيضًا فئة الحرفيين الذين بارت سوق حرفهم بسبب المنافسة الأجنبية (كالمشتغلين بحرفة النسيج مثلاً)، التي عاشوا فيها، وخاصة هذه التي شهدت توسعًا عمرانيًا في ذلك العصر، أتاحت لهم فرصة العمل غير المنتظم، وقد يجدون فرصة للعمل بمشروعات المرافق العامة والنقل، أو بمعامل تجهيز الحاصلات الزراعية للتصدير، أو بأعمال الشحن والتفريغ بالموانى، ومنهم تكونت النواة الأولى للطبقة العاملة العربية قبل الحرب العالمية الأولى، واكتمل نضجها في فترة ما بين الحربين العالميتين.

أضف إلى هؤلاء الباعة الجائلين الذين عرفوا بالمتسببين الذي اشتغلوا ببيع الخضروات والفاكهة وغيرها من السلع الاستهلاكية التي لا تتطلب رأس مال ذا بال، بل تحتاج إلى الارتباط بتاجر جملة يتولى البائع توزيع السلع لحسابه؛ لقاء نصيب معين من حصيلة البيع قد يكفي لسد رمقه بالكاد. وكذلك الفئات التي كانت تعد من النفايات الاجتماعية في مجتمع المدينة كالشحاذين، والحواة، وغيرهم.

وعلى الرغم من أن الطبقة الدنيا مثلت القاعدة العريضة للجماهير العربية على مستوى الريف والحضر، فإن غالبيتهم تركزت في الريف؛ حيث قدرت المصادر نسبة السكان في المدن بالولايات العربية - عند وقوع الحرب العالمية الأولى- بما يتراوح بين 8% - 10% من مجمل سكان الولاية. غير أن الطبقة الدنيا في المدن كانت قاعدة الحركات الاجتماعية والسياسية، هذه الحركات التي قادتها عناصر من الطبقة الوسطى، وبعض أفراد الطبقة العليا. وكان انخراط الطبقة الدنيا الحضرية في هذه الحركات الاحتجاجية مبعثه ما كانت تعانيه من بؤس وشقاء، في وقت لم تعرف فيه البلاد العربية السياسات التي تحقق الضبط الاجتماعي , وتضمن الاستقرار، كما أن هذه الطبقة لم تكن أمام فئاتها أي بارقة أمل لتحسين أوضاعها المعيشية.

ولا يعني اعتمادنا لهذا التقسيم العملي

البسيط للمجتمع العربي إلى طبقات ثلاث تضم كل منها فئات غير متجانسة، قد تجمع المصالح بين بعضها بعضًا، وقد لا يجد البعض الآخر ما يجمع بينه وبين غيره، لا يعني ذلك أن الحدود كانت قاطعة بين كل طبقه وأخرى، وأن كل طبقه منها، أو كل فئة من فئات الطبقة، كانت مغلقة على نفسها، فلم تعرف الثقافة العربية ظاهرة الفئات الاجتماعية المنعزلة (كما في الهند مثلاً)، كما لا تعرف العوائق التي توضع في طريق التواصل والتداخل بين الفئات الاجتماعية وبعضها بعضًا، مثل الانحدار من سلالة معينة أو الانتماء إلى أصل عرقي معين. ولم تعرف الثقافة العربية الأرستقراطية الاجتماعية التي تكتسب مكانتها من المولد للطبقة ذاتها. حقًا تمتعت طبقة الأشراف من السادة الذين ينتسبون إلى الدوحة المحمدية باحترام خاص بين المسلمين، سواء كانوا من الشيعة أو السنة، ولكن ذلك لا يعني أن الأشراف احتلوا وضعًا اجتماعيًا خاصًا، فمن بزغ منهم استطاع أن يحقق ذلك بتميزه بين العلماء، أو ببراعته في التجارة أو غيرها. وليس غريبًا أن نجد من الأشراف من كان يعد من الشرائح المتواضعة من الطبقة الوسطى.

بقي أن نشير إلى أن التغيرات التي شهدها الوطن العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت نقطة تحول في علاقات القرابة، ووضعت بذرة تفكك العائلة الممتدة لصالح الأسرة النواة، وذلك في المجتمع الحضري على أقل تقدير، وهو ما يدخل في نطاق البحث في علم الاجتماع.

د. رءوف عباس حامد
جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

أولاً - باللغة العربية:

- القاسمي، محمد سعيد : قاموس الصناعات الشامية، قدمه وحققه ظاهر القاسمي، باريس، 1960.
- جواد، هاشم : مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، بغداد، 1946.
- حنا، عبد الله : تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ج 3، دمشق.
- دويدار، محمد : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، الإسكندرية، 1978.
- زكريا، أحمد وصفي : عشائر الشام، دمشق، 1945.
- ضاهر، مسعود: المشرق العربي المعاصر، من البداوة إلى الدولة الحديثة، بيروت، 1986.
- عياش، عبد القادر : الأسرة في وادي الفرات، د. ت.
- عيساوي، شارل : التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 - 1914، تعريب رءوف عباس حامد، بيروت، 1985.
- مشاقة، ميخائيل : مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، القاهرة، 1908.

ثانيًا - باللغة الأجنبية:

- Autoun & Harik: Rural Politics and Social Change in the Middle East, London 1972.
- Baer, G.: Population and Socity in the Arab East, London 1967.
- Lerner: The Passing of Traditional Society, Modernizing the Middle East, London 1964.
- Lutfiyya & Chrchill (eds.): Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures, The Hague 1970.
- Raymond A. : Cairo, London 2000.
- Sharabi H.: Arab Intellectuals and the West 1875-1914, Baltimore 1970.

ثالثًا - الدوريات :

- American Social Review, vol 6, 1947.
- International Labor Review, vol 79, No 1.

الفصل الثالث ـ التغلغل الأوروبي

أولاً : محاولات السيطرة الاقتصادية.

(أ) المشروعات البريطانية في المشرق العربي.

(ب) المشروعات الفرنسية في بلاد الشام والمغرب العربي.

(ج) المشروعات الإيطالية في تونس وليبيا والقرن الإفريقي.

(د) قناة السويس وسكة حديد بغداد.

ثانيـــًا: نظام الامتيازات الأجنبية.

ثالثـــًا: التدخل السياسي ومضاعفاته.

رابعـــًا: المشروع الصهيوني.

خامسًا: الاحتلال العسكري.

أولاً : محاولات السيطرة الاقتصادية

(أ) المشروعات البريطانية في المشرق العربي

1 - مصر والسودان

شكلت ظروف مصر الاقتصادية والسياسية منذ بدايات القرن التاسع عشر مطمعًا كبيرًا للغزو الإمبريالي الأوروبي لها، وظلت حلمًا يراود دعاة الاستعمار في أوروبا. وقد بدأت فرنسا السباق بغزو بونابرت لمصر في عام 1213هـ / 1798م مما أشعر بريطانيا بالخطر على مستعمراتها في الهند، وجعلها تحاول انتهاز أي فرصة للتدخل في شئون مصر، فبعد خروج الحملة الفرنسية أرسلت حملة فريزر Frazer للاستيلاء على مصر، ولكنها باءت بالفشل، ثم احتدم التنافس بين إنجلترا وفرنسا بعد تولى محمد علي حكم مصر، واستعان بالخبرات الفرنسية بشكل واضح في تنفيذ مشروعاته وتحديث اقتصاده، فوقفت لها إنجلترا بالمرصاد خلال تسوية عام 1257هـ / 1841م التي حددت وضع مصر الدولي، كما نجحت في تجريده من قوته المادية بإلغاء نظام الاحتكار طبقًا لمعاهدة "بلطة ليمان" عام 1255هـ/ 1838م؛ مما أدى إلى جعل مصر مستباحة لمصالح القوى الأوروبية المالية والتجارية، ثم أخذ النفوذ الإنجليزي في التزايد في عصر عباس الأول خاصة وأن القنصل البريطاني "تشارلز مري" Charles Murray كان له تأثير ظاهر فيه، وقد ظهر ذلك جليًا من موافقة الباشا على طلب إنجلترا بناء خطوط حديدية في مصر من الإسكندرية إلى القاهرة ثم إلى السويس وبعد أن تولى سعيد باشا الحكم في عام (1271 - 1280هـ / 1854 - 1863م) مالت الكفة ناحية فرنسا خاصة بعد موافقته على إنشاء قناة السويس؛ مما جعله هدفًا لغضب إنجلترا ولم تتغير هذه الأمور إلا بعد ارتقاء إسماعيل أريكة الحكم في 1280 - 1297هـ/ 1863 - 1879م) حيث انحصرت سياسته في العمل على كسب إنجلترا وفرنسا معًا، وقد أدت هذه السياسة إلى تعاظم النفوذ الأوروبي في البلاد، وفتح أبوابها على مصراعيها لهم، خاصة بعد محاولات الخديو اجتذاب رأس المال الأجنبي ولو بفوائد باهظة؛ مما أقحم البلاد في مخاطر الاستثمار الأجنبي الاقتصادي، ووقوعها في أحابيل المضاربين الأجانب.

هذا عن مصر أما بالنسبة إلى السودان، فقد دخلت إنجلترا في تسابق استعماري محموم للاستيلاء على السودان حتى تمكنت من مشاركة مصر في حكمه طبقًا لاتفاق الحكم الثنائي Condiminium في 1316هـ / 19 من يناير 1899م وبمقتضاه أعطت إنجلترا لنفسها حق الاشتراك مع مصر في حكم السودان؛ مما ساعدها على تكوين شركات إنجليزية تستثمر رءوس أموالها في استغلال أراضي السودان الزراعية وفي التوسع في الري والنهوض ببرامجه، وانتهى الأمر بسلخ السودان عن مصر واستئثار الإنجليز بإدارته، ثم الاستيلاء عليه بعد أن أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وامتدت هذه الحماية إلى السودان. وبعد أن تمكنت إنجلترا من تثبيت أقدامها في مصر والسودان أخذت أطماعها الاقتصادية في هذه البلاد تظهر للعيان، فقامت

بريطانيا بربط اقتصاد مصر بعجلة السياسة البريطانية الاقتصادية، وعملت على أن تكون البلاد بمثابة حقل زراعي يتخصص في إنتاج القطن الذي تقوم بريطانيا بتصنيعه في مصانعها، كما عملت على القضاء على الصناعة المصرية، ولكن هذه الأمور لم تلبث أن تغيرت عند قيام الحرب العالمية الأولى.

المشروعات البريطانية في مصر والسودان:

1- القطن:

عرفت مصر زراعة القطن قبل عصر محمد علي، ولكنه كان قصير التيلة خشن الملمس، ويعرف باسم القطن البلدي، ولم تنل زراعته أو صناعته أي اهتمام في عصر السيطرة العثمانية. ولما تولى محمد علي أمور الحكم عمل على تحسين أصنافه ليضمن رواجه في الأسواق العالمية، فقام بتجربة زراعة شجيرات القطن طويل التيلة، كما عمل على جلب تقاوي القطن الممتازة من سيلان لزراعتها في مصر، يضاف إلى ذلك أنه عمل على جلب تقاوي القطن الأمريكي لعمل التجارب اللازمة عليه، وما لبث أن أصبح القطن عنصرًا مهمًا في الصادرات المصرية خاصة بعد أن أقبلت على شرائه مصانع الغزل والنسيج في إنجلترا وفرنسا. ولما كان القطن يحتاج إلى مياه كثيرة، خاصة وأنه يتحتم لزراعته ري الحقل ثلاث مرات كحد أدنى للحصول على إنتاج طيب، فقد اهتم محمد علي بالري، وأقام له العديد من المشروعات.

وقد اتبع محمد علي سياسة الاحتكار بالنسبة إلى إنتاج القطن حتى تم عقد اتفاقية "بلطة ليمان" بين الدولة العثمانية وإنجلترا؛ فأصبح احتكار القطن أمرًا متعذرًا، وبدأ يباع بالمزاد العلني وفي عصر سعيد، ونظرًا إلى قيام الحرب الأهلية الأمريكية عام 1278 هـ/ 1861م، وانقطاع القطن الأمريكي عن الأسواق العالمية زادت الدول الصناعية من اعتمادها على القطن المصري؛ فازداد الطلب عليه بشكل لم يسبق له مثيل، خاصة بعد أن أغلقت موانئ تصديره في الجنوب الأمريكي إلى أوروبا. ونتيجة لذلك حث سعيد باشا الفلاحين على التوسع في زراعته، واستخدام الآلات الحديثة؛ مما زاد من صادراته في أثناء هذه الحرب، وأدى إلى ارتفاع ثمن القنطار منه بشكل كبير، وزاد من دخل أصحاب الأراضي، وجعل مصر تتوسع في زراعته استغلالاً لهذه الظروف على حساب مساحات الحبوب وقصب السكر. وأخذت صادرات القطن في الازدياد خاصة بعد توافد الممولين والمضاربين الأوروبيين على مصر. ولما انتهت الحرب الأهلية في أمريكا عادت الأمور إلى ما كانت عليه فانخفض سعر القطن، وقلت صادراته.

وبعد أن احتل الإنجليز مصر تأثرت زراعة القطن فيها بسياسة إنجلترا التي كانت تهدف إلى أن تتخصص مصر في زراعة القطن لتشغيل مصانعها في لانكشير، وساعدت على ذلك سيطرة الإنجليز على السياسة المالية المصرية، ورغبتهم في جعل مصر موردًا لتصدير القطن. وظل القطن المصري لوقت طويل ورقة مؤثرة في يد الساسة البريطانيين يهددون بها الاقتصاد المصري كلما لاح لهم ذلك. وهكذا رسمت بريطانيا السياسة الاقتصادية والتجارية في مصر على أساس ربطها بعجلة الاقتصاد البريطاني؛ فتكون مصر حقلاً زراعيًا يتخصص في إنتاج القطن، وتضمن إنجلترا شراء محصولها في مقابل أن تغزو المنتجات الصناعية البريطانية الأسواق المصرية. ونتيجة لذلك أصبحت مصر تعتمد على بريطانيا في تصريف إنتاجها الزراعي، وعلى هذا الأساس تكونت السياسة

المالية والاقتصادية في مصر. ولما كانت بريطانيا ترغب في جعل مصر مزرعة كبيرة للقطن، فقد اهتمت بمشاريع الري وتحسين إدارتها؛ مما أدى إلى تقدم نظام الري بسبب اتباع سياسة التخصص الاقتصادي، واعتماد البلاد على زراعة القطن لدرجة أن أصبح محصول القطن يمثل أهمية كبرى في حياة الفلاح المصري، فهو بالنسبة إليه المحصول النقدي الرئيس الذي يمكنه من الوفاء باحتياجاته، وأي اختلال في أسعاره يؤثر في مستوى الاستهلاك والدخل القومي، وفي المشروعات التجارية والصناعية وعمليات التمويل والبنوك وغيرها. فقد كان بمثابة العمود الفقري لاقتصاد البلاد، ويمتد تأثيره في سياسة البلاد الاقتصادية في الداخل والخارج، وكان مما يزيد من خطورته أن مصر كانت لا تستطيع التحكم في أسعاره هبوطًا أو ارتفاعًا لارتباطه بالسوق العالمية؛ حيث كان القطن الأمريكي بمثابة المؤثر الأول في هذه السوق؛ على اعتبار أن الولايات المتحدة كانت أكبر الدول إنتاجًا له وتستطيع أن تتحكم في أسعاره.

وقد حرصت سلطات الاحتلال على إبقاء المموّلين المصريين في إطار الدور المحدد لهم داخل نظام اقتصادي متخصص في إنتاج القطن لتوفير المواد الأولية للصناعة البريطانية؛ وبذلك تظل مصالحهم الاقتصادية مرتبطة بهم؛ إذ لم يسمح الاحتلال لرأس المال الوطني أن ينفرد بالعمل في المشروعات المالية الكبيرة، وإنما كان له مكان الشريك الأصغر، بينما لعبت الأموال الأجنبية دورها في الاستثمار في مجال زراعة القطن وكل ما يتعلق بخدمة محصوله من تسليف زراعي بضمان المحصول إلى أعمال النقل والتخزين ثم الأنشطة الصناعية الأخرى من حلج وكبس وتصنيع، ويستمر ذلك النشاط حتى تصديره إلى خارج مصر ليعود بعضهم للتوزيع في الداخل عن طريق التجار الأجانب في شكل مصنوعات قطنية يبيعونها بأغلى الأسعار بعد أن حصلوا على خاماتها في مصر بأثمان بسيطة. وقد اشتمل استثمار رأس المال الأجنبي على مجالات تقليدية تخدم الاقتصاد الزراعي أيضًا كشركات الرهن العقاري والبنوك والشركات المالية التي تتولى تقديم القروض للمزارعين، وشركات الأراضي الزراعية التي كانت تتولى استصلاح الأراضي البور، وإعادة بيعها في مساحات صغيرة للراغبين في الشراء، وشركات النقل كالترام والسكك الحديد الضيقة، والملاحة النهرية، وشركات المرافق كالكهرباء والغاز والمياه. ونتيجة لذلك تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تابع للاقتصاد البريطاني، وتبوأ القطن مكانته إبان عصر الاحتلال لدرجة أصبح معها أي تذبذب في سعره؛ يمكن أن يؤدى إلى خلل كبير في أمور البلاد المالية. وحول دور الأجانب في تجارة القطن، فقد سيطروا على هذه التجارة عن طريق البورصة، فوجدت بالإسكندرية بورصتان تعملان في تجارة الأقطان بالإسكندرية وهما بورصة العقود التي أنشئت بالإسكندرية عام 1278هـ/1861م وكان التعامل فيها يتم على أساس العقود التي تنفذ شروطها في آجال مستقبلة، أما البورصة الثانية فكانت بورصة البضائع الحاضرة بمينا البصل، والتي تعد من أفضل الأسواق القطنية نظامًا، وقد أسست هذه البورصة في عام 1278هـ/ 1872م على شكل سوق يبيع فيها الخديو قطن "الدومين" التي كان يزرع فيها أغلب القطن المصري والتي تحولت بعد ذلك إلى شركة تجارية عن طريق مجموعة من الوسطاء الأجانب. وكان بيع القطن يتم في أسواق بيع البورصة عن طريق السماسرة ومعظمهم من الأجانب.

وبالنسبة إلى السودان، فقد كانت زراعة القطن من المحاصيل التي أولتها الحكومة أهمية خاصة، وأن تجارب زراعته كانت تبشر بمستقبل باهر لهذا المشروع في الأراضي السودانية، فقامت بتشجيع الفلاحين على زراعته، لا سيما وأن زراعته في السودان لم تكن تحتاج إلى جهود ضخمة كما يحدث في مصر؛ من حيث تكرار الحرث والري، ومن حيث الإنتاج. ونظرًا إلى حاجة زراعة القطن إلى مياه أكثر ومدة أطول؛ فقد رؤى ضرورة توفير المياه في أراضي الجزيرة. وقد قامت جمعية زارعي القطن في إنجلترا بمجهودات كبيرة لتعضيد مشروع زراعة القطن في الجزيرة، وأوضحوا أهمية السودان كمورد لأجود أنواع القطن بعد نجاح تجارب القطن فيه. وهذا التأييد من هذه الجماعة ذات النفوذ الكبير في إنجلترا؛ أدى إلى أن تضمن الحكومة البريطانية قرضًا بثلاثة ملايين جنيه يقدم للسودان لتحسين وسائل الري فيه بعمل سد وخزان سنار على النيل الأزرق وحفر الترع اللازمة، وتم القرض، وبدأت الحكومة فعلا في خزان سنار، إلا أن الحرب العالمية أوقفت العمل فيه حتى انتهاء الحرب.

ولتشجيع زراعة القطن في السودان؛ شجعت الحكومة الفلاحين على زراعته بتوزيع التقاوي عليهم من دون مقابل، وإلى جانب ذلك خططت سلطات الاحتلال لاستغلال أراضي الجزيرة بالسودان؛ حيث وجدت مساحات واسعة مناسبة لزراعة القطن هناك، فأنشأوا فروعًا لمصلحة الأشغال العمومية المصرية في السودان، وجعلوا إدارتها في أيدي مهندسين إنجليز، كما عملت سلطات الاحتلال على مشاركة السودان لمصر في مياه النيل من أجل ري مشروع أرض الجزيرة بعد نجاح زراعة القطن به.

ولكي يستطيع السودان تصدير محصوله من القطن؛ كان لابد من إقامة شبكة من المواصلات التي تسهل له ذلك، وقد جرت محاولات ضخمة لنقل القطن من مواقع الإنتاج بالسودان إلى مصر عن طريق الجمال وغيرها، ومع ذلك فإنه كان لا بد من إقامة مواصلات حديدية وخاصة عند اتصال النيل بالبحر الأحمر.

ونظرًا إلى تكاليف ذلك الباهظة، لم يكن أمام السودان سوى الاقتراض من الشركات الأجنبية، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك زيادة التدخل في شئونه.

واستمرت زراعة القطن في السودان؛ مما أدى إلى ظهور إنتاج وفير في القطن غطى الاستهلاك المحلى في السودان ومصر، وتم تصدير كميات ضخمة منه إلى الخارج، استطاعت في فترة من الفترات أن تسيطر على الأسواق الأوروبية والعالمية؛ مما نتج عنه توفير أموال أسهمت في ميزانية الدولة، وأدت - في النهاية - إلى التخفيف من الأزمة المالية التي كانت تمر بها البلاد في ذلك الوقت.

2 - مشروعات الري:

كانت شئون الري في مصر مهملة في القرن الثامن عشر، وكانت الطريقة المتبعة وقتذاك هي طريق ري الحياض التي ترجع إلى زمن الفراعنة، وعندما جاءت الحملة الفرنسية على مصر وشاهد علماؤها فيضان النيل، وما يضيع منه سدى في البحر المتوسط؛ بدأوا يفكرون في طريقة لحجز المياه وصرفها حسب أوقات الزراعة، وتوصلوا إلى معرفة بعض الحقائق عن هذا الموضوع، كما شرعوا في عمل دراسات لإصلاح نظام الري في مصر، ونشر الري الصيفي في الدلتا عن طريق

الشروع في إنشاء الترع، وإقامة قناطر عند رأس الدلتا، ولكن الوقت القصير الذي استمرت فيه الحملة بمصر لم يسعفهم لتنفيذ مشروعهم؛ لذلك تم نشر مجموعة أبحاثهم في كتاب وصف مصر Description de l`Egypte . ولما جاء عصر محمد علي دخل نظام الري مرحلة جديدة؛ حيث وجه المزيد من الاهتمام به مستعينًا في ذلك بمهندسين فرنسيين هما: "موجل" و"لينان دي بلفون" اللذان شرعا في تشييد بعض الأعمال المهمة المتعلقة بالري كقناطر الدلتا والتي تؤدى إلى ضبط مياه النيل، كما عمل محمد علي على تحويل نظم الري القديمة التي لم تعد مناسبة للتوسع في مساحة الأراضي الزراعية إلى نظام الري الدائم، كما قام بتنظيم طريقه الري الحوضي بشكل جديد، وأنشأ الجسور وقام بتقويتها واهتم بإقامة الترع والمجارى المائية التي تنقل مياه الري من النيل إلى الحقول الزراعية، وكان من أهمها ترعة المحمودية؛ مما أدى إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية، وإلى جانب ذلك كان محمد علي شديد الاهتمام بمشروع القناطر الخيرية الذي قام بوضع حجر أساسه في 2 من إبريل 1847م.

ولم تتوقف جهود محمد علي في الاهتمام بالري على مصر بل تخطاها إلى السودان فكان من أسباب فتحه للسودان عام 1821م رغبته في ضمان مياه الري لأراضي مصر، وفي عهده سجلت بداية الاستكشافات الحديثة لحوض النيل. واستمرت بعد ذلك حركة الكشوف لمنابع النيل حتى أتم "ستانلى" وبعثات شركة الهند الشرقية استكشاف باقي روافد نهر النيل.

واستمر نظام الري في عهدي عباس وسعيد، كما كان في عهد محمد علي، وفي عهد إسماعيل، تقدم نظام الري تقدمًا ملحوظًا؛ حيث وجه إسماعيل اهتمامه لإنماء ثروة مصر الزراعية؛ مما أدى إلى زيادة المساحة الزراعية المعتمدة على الري الصيفي، كما قام بتقوية الجسور، وتطهير الترع النيلية وتم في عهده إنشاء 112 ترعة كان أهمها ترعة الإبراهيمية، وترعة الإسماعيلية، كما تم إصلاح رياح المنوفية وتعميقه والذي يعد أهم مصدر للري في مديريتي المنوفية والغربية.

وبعد حدوث الاحتلال الإنجليزي لمصر في عام 1882م، اهتمت بريطانيا بأحوال مصر الزراعية، ومصادر مياه الري فيها لتأكيد دور مصر كمنتج أساسي للقطن؛ فأقاموا الخطط لتنظيم مياه النيل، واستغلال مياهه في تعميم الري والتوسع في رقعة مصر الزراعية، والتي كان حجر الزاوية فيها أن تتخصص مصر في إنتاج القطن تطبيقًا للسياسة الاقتصادية الاستعمارية وهى سياسة التخصص الاقتصادي .

ولما كلفت بريطانيا سفيرها في الآستانة "اللورد دفرين" بوضع تقرير لتنظيم أمور مصر تحدث عن مسألة الري وضرورة إصلاح أمورها وضرورة توزيع المياه بشكل عادل، وإيجاد إدارة منظمة للأشغال العمومية في مصر والسودان، وتأمين مصادر المياه في أعالي النيل والاهتمام بالقناطر والخزانات والعناية بالترع والجسور، واتخاذ التدابير الكفيلة بمنع أخطار الفيضانات والتوسع في استخدام آلات الري .

وقد واصل الاحتلال سياسة توفير الري الدائم؛ فشرع في عام 1884م في القيام بعمل التحسينات في شبكة ترعة الدلتا، وأتم إصلاح القناطر الخيرية عام 1891م، وقام بتطهير الترع التي جفت مياهها، وقسَّم تفتيش الري في مصر إلى قسمين هما: تفتيش مصر العليا، وتفتيش مصر السفلى، وأصدرت الحكومة مجموعة من القوانين

واللوائح الخاصة بالري، منها قانون الري والجسور والترع. وإلى جانب ذلك فقد أقام الاحتلال قناطر على النيل عند أسيوط عام 1902م؛ وذلك لرفع مستوى المياه بترعة الإبراهيمية وحتى يمكن تحويل الري الصيفي إلى نظام الري بالراحة، وقناطر عند زفتى على فرع دمياط في عام 1901م وقناطر عند إسنا في عام 1908م للمساعدة في ملء الحياض بالمياه وأنجز العمل في خزان أسوان عام 1902م وتمت تعليته للمرة الأولى في عام 1912م لمواجهة متطلبات الري الدائم في الدلتا، ومصر الوسطى، هذا إلى جانب إنشاء العديد من القناطر الفرعية والبدالات لرفع مستوى المياه في الترع.

وإلى جانب ذلك فقد ارتبطت سياسة الاحتلال الخارجية إزاء مياه النيل بدول حوض نهر النيل في شرق إفريقية لتأمين مياه النيل لمصر؛ وقد نتج عن ذلك إتاحة الفرصة لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية التي زادت مساحتها من 4,700,000 مليون فدان في عام 1894م إلى 5,460,000 مليون في عام 1914م، أي بنسبة تبلغ نحو 16%، كما تعدلت الدورة الزراعية فأصبح من الممكن زراعة مساحات كبيرة من الأراضي أكثر من مرة واحدة.

وقد قسمت سلطات الاحتلال مصر إلى خمسة تفاتيش ري، ثلاثة في الدلتا، واثنين في الصعيد، كما استُقدم مهندسون إنجليز في الري وعلى رأسهم المستر سكوت منكريف Scot Mankerief ومنحته الحكومة سلطات حرية التصرف في توزيع المياه والتفتيش والمراقبة، كما عينته في وظيفة مفتش عموم الري، وعاونه خمسة من الفنيين تم استحضارهم من الهند خصيصًا لهذا الغرض، ولما اعتزل "منكريف" خلفه السير "وليم جارستون" William Garsten. وعلى الرغم من الفوائد التي عادت على مصر من تقدم نظام الري في عهد الاحتلال، فإن متوسط محصول الفدان لم يزد كثيرًا. وتمشيًا مع سياسة الاحتلال؛ فقد تم رسم سياسة الري بدقة حتى ترضى أصحاب المصالح الاقتصادية في البلاد، سواء كانوا من الأجانب كشركات الأراضي والبيوت المالية، وأصحاب مصانع الغزل بإنجلترا وأوروبا، وحملة سندات الدين المصري، أو من أبناء البلاد ونعني بهم طبقة ملاك الأراضي الذين استفادوا من سياسة الري في عهد الاحتلال استفادة كبيرة.

وقد سخرت الحكومة كل إمكاناتها لتكون في خدمة ري محصول القطن الذي كان يحتاج إلى مياه كثيرة للحصول على محصول جيد، وقد أتى ذلك على حساب المحاصيل الأخرى كالذرة التي يعتمد عليها الفلاح في صناعة خبزه، والأرز الذي يُعد من المحاصيل الغذائية المهمة ومن أجل توفير المياه اللازمة لزراعة القطن عندما يكون النيل منخفضًا كانت الحكومة تنبه على المزارعين بعدم التوسع في زراعة الأرز وتأجيل زراعته. وعلى الرغم من الإجراءات الصارمة التي كانت تتبعها سلطات الاحتلال لحمل المزارعين على ذلك، فإنه كان كثيرًا ما تنشب المنازعات بين الملاك والمسئولين عن الري نتيجة لقلة المياه الواردة إلى مزارعهم. ولكي تجنى مصر ثمار تزايد الإيرادات الناجمة عن ارتفاع أسعار القطن فكرت الحكومة في بناء خزان أسوان، وقد لاقت هذه الفكرة اهتمامًا بالغًا منذ عام 1891م عندما عين المهندس الإنجليزي "وليم ويلكوكس" Willcocks مديرًا لدراسة المشروع الذي كان من أنفع المرافق التي أسسها الإنجليز لتوفير مياه الري.

وقد ترتب على تنظيم سياسة الري، وتوفير المياه اللازمة، وإقامة الجسور وتطهير الترع،

وشق الجديد منها، وإنشاء القناطر، إلى زيادة رقعة الأراضي الزراعية زيادة كبيرة، وارتفاع قيمة الأراضي التي كانت تستفيد من الري الصيفي، لما توفر لهذه الأراضي من مزايا إنتاجية، وازداد الطلب على الأطيان الزراعية نتيجة للرخاء الاقتصادي الذي شهدته البلاد منذ عام 1897م الذي ارتفعت فيه أسعار القطن، وتوفرت الأموال في أيدي متوسطي الملاك وكبارهم وارتفعت قيمة الأطيان ارتفاعًا كبيرًا. وكان السبب في ارتفاع قيمة الأراضي التي تتمتع بالري الدائم كونها تختص بزراعة القطن ذلك المحصول الذي وجهت إليه سلطات الاحتلال عنايتها، وعملت على أن تتخصص مصر في إنتاجه؛ مما أدى إلى ربط الاقتصاد المصري بالسوق العالمية، وأصبح القطن في عهد الاحتلال يمثل ما يتراوح بين 81% و 93% من صادرات البلاد؛ وبذلك تعرضت مصر لمخاطر الاعتماد على محصول واحد.

ولم تتوقف إصلاحات نظم الري في مصر، إلا عند قيام الحرب العالمية الأولى والانشغال بأمورها. وبعد انتهاء الحرب بدأت الحكومة في إقامة مشروعات لتدعيم صلة مصر بالنيل وضبطه والتحكم فيه؛ مما أدى إلى زيادة مساحة الأرض الزراعية، والمساحة المحصولية.

هذا عن مشروعات الري في مصر، أما بالنسبة إلى السودان فقد كانت مصلحة الري في السودان من أكثر المصالح اتصالاً بمصر، فكان لمصر حق الإشراف عليها، وكان الري الحوضي هو المتبع هناك، وكان السودانيون يقاسون من جراء انحباس الأمطار،؛ الأمر الذي أدى إلى شح الحبوب والمجاعات أحيانًا، وبعد فتح محمد علي للسودان قامت الإدارة المصرية هناك بمحاولات لإدخال الري الدائم هناك؛ فوجهوا عنايتهم إلى حفر الترع والقنوات في كثير من الجهات فتم إنشاء ترعة في دنقلة، كما صدرت الأوامر في عام 1843م بحفر مجرى مائي وإقامة السدود على مجارى الأنهار لحجز مياه الفيضان واستغلالها في الزراعة؛ وبذلك أمكن زراعة مساحات كبيرة من الأراضي. وفي عهد سعيد باشا استمرت المحاولات لإيجاد مصادر جديدة للمياه، وتم اكتشاف العديد منها، وقد تابع الخديو إسماعيل طريقة أسلافه في البحث عن المياه، ومن أجل ذلك أرسل البعثات الكشفية التي أسفرت عن وجود آبار وأخوار مائية، وإلى جانب ذلك فقد أمر إسماعيل بإنشاء مقياس للنيل بعد مصب نهر عطبرة مشابها للمقياس الموجود بمنيل الروضة بالقاهرة، وكان ذلك من الأعمال المهمة في مشروعات الري بالسودان؛ إذ تم عن طريقه معرفة الزيادة والعجز في مياه النيل وبعد احتلال إنجلترا لمصر ووصول نفوذها إلى السودان، وأخذت تهتم بمشاريع الري في السودان بعد أن وجدت في أرض الجزيرة مساحات واسعة مناسبة لزراعة القطن؛ لذلك كان لا بد من توفير المياه اللازمة لهذا المحصول. وقد رأت بريطانيا حفر قناة في منطقة السدود حتى يتم حفظ المياه التي كانت تضيع سدى، وكذلك إقامة مشروعات تخزين على بحيرة "ألبرت" و "تانا" ولكن تكلفة ذلك الباهظة حالت دون قيام مثل هذه المشروعات. وأخيرًا تركز مشروع الري على إقامة سد في المنطقة ما بين الروصيرص وسنار وتخرج من ورائه ترعتان إحداهما بالبر الشرقي لتروى منطقة شرق النيل الأزرق، والأخرى بالبر الغربي لتروى منطقة الجزيرة، ويستطيع السودان زراعة محاصيله كما يشاء ونتيجة لذلك وضعت خطط التوسع الزراعي بما يتناسق مع السياسة المائية العامة.

وقد خصص الإنجليز حوالي 200,000 فدان

فـي دنقلـة لزراعـة القطن هنـاك بعد تـحسين أمـور الري بالسودان، وكمـا بـدأوا فـي عـام 1911م إعداد مـشروعات لإنـشاء خزانـات علـى النيلـين الأبـيض والأزرق، بلغت قيمـة الإنفاق على إنشائهما حوالي نـصف مليون جنيـه لإنجـاح زراعـة القطن في هذه المناطق .

وعلـى الـرغم مـن أن مـصلحة الـري فـي الـسودان كانـت قـسمًا تابعًـا لـوزارة الأشـغال فـي القـاهرة، فـإن العـاملين فيهـا كـانوا فـي أغلـبهم مـن الإنجليز.

ومـن أهـم المـشروعات التـي اتجهـت إليهـا مصلحة الري فـي عـام 1910م القيـام بتطهير النيل الأزرق بهدف زيادة الوارد من مياه الفيضان لصالح مصر، وفي عام 1914م بدأت الدراسـات تتبلـور فـي شكل إقامـة خـزان سنار لـولا قيـام الحـرب العالميـة الأولى التي أوقفت العمل فيـه، ولمـا وضـعت الحـرب أوزارهـــا رأت وزارة الماليـــة البريطانيـــة إمـــداد الـسودان بـالقروض لـري سـهل الجزيـرة، علـى أن تـدخل كـشريك للمـستأجرين الـسودانيين المنتفعين بزراعة هذه الأراضي.

وهكذا أولـت إنجلتـرا مـشروعات الـري فـي الـــسودان باهتمـــام خـــاص؛ لرغبتهـــا فـــي تطـــوير مشروعات الجزيرة الخاصة بري زراعة القطن لما تجنيه وراء ذلك من مكاسب اقتصادية كبيرة.

3- مشروعات السكك الحديد:

يعد إنشاء السكك الحديد في مصر إحدى نتائج التنافس الاستعماري الإنجليزي الفرنسي عليها، فقد رأت بريطانيا أن تغلغل النفوذ الفرنسي في مصر منذ أن تولى محمد علي حكمها في عام 1805م كانت له تأثيرات سلبية على مصالحها؛ ونتيجة لذلك عملت على إيجاد نوع من التوازن مع النفوذ الفرنسي المتصاعد، فبدأ التفكير في إنشاء خطوط السكك الحديد، خاصة بعد أن ازداد الاهتمام بالطريق البرى إلى الهند عبر البحرين المتوسط والأحمر؛ حيث كانت البضائع المرسلة من الغرب إلى الشرق عن طريق البحـر المتوسـط، تفرغ بضائعها في الإسكندرية ثم تنقل منها بالزوارق في أحد فرعى الدلتا إلى القاهرة، ومن القاهرة تنقل برًا في طريق صحراوي إلى ميناء السويس على البحر الأحمر والعكس بالنسبة إلى البضائع المرسلة من الغرب إلى الشرق هذا في الوقت الذي وصلت فيه فرنسا إلى التفكير في أهمية ربط البحرين الأحمر بالمتوسط عن طريق قناة السويس. وكانت البداية في 1251هـ / فبراير 1834م عندما قامت بعثة فنية برئاسة "توماس جالواي" Thomas Gallway الذي كان يعمل في خدمة محمد علي بالبحث عن إمكانية إنشاء خط حديدي مزدوج من القاهرة إلى السويس لتسهيل سبل المواصلات بين المدينتين، ومنعًا لمتاعب السفر بينهما بقوافل الجمال، وقد وضعت هذه اللجنة تقريرًا يفيد بإمكانية إنشاء خط حديدي طوله ثمانون ميلاً، وبتكاليف قدرها ثلاثمائة ألف جنيه.

وقد استطاع "جـالواي" إقنـاع محمـد علـي بأهميـة المشروع والحصول علـى موافقـة، خاصـة وأن محمد علي كان يدرك مدى إقبال الإنجليز على استخدام الطريق البرى الموصل إلـى الهنـد. وبالفعل أرسل محمد علـي "جـالواي" إلـى لنـدن لاستحضار الأدوات اللازمـة لهذا المشروع، ولكنـه سرعان مـا عدل عن هذه الفكرة، خاصة بعد أن أوضحت فرنسا لـه أن مثل هذا المشروع سيؤدى إلـى تـدخل الـدول الأوروبية في شئون مصر، وأنه عبارة عن مؤامرة بريطانيـة الهدف منهـا أن يكـون بـديلاً عن مـشروع القناة. ولم تقتصر فرنسا علـى ذلك، بل اتجهت إلـى

السلطان العثماني وإلى قناصل الدول الأوروبية في الإسكندرية لمعارضة المشروع. ونتيجة لذلك ولرغبة محمد علي في استبدال هذا المشروع بمشروع القناطر الخيرية على رأس الدلتا، تم العدول عن هذا المشروع. وظل الأمر على ذلك الوضع حتى مجيء عباس باشا إلى الحكم 1265 - 1271هـ / 1848 - 1854م حيث انتهزت بريطانيا فرصة الأزمة التي نشبت بينه وبين السلطان العثماني بسبب رفضه تطبيق نظام التنظيمات العثمانية في مصر عام 1850م، على أساس أن تطبيقها يعني سلب البلاد للامتيازات التي تحققت لها في عصر محمد علي طبقًا لتسوية 1257 - 1258هـ/ 1840- 1841م فعرضت بريطانيا على عباس مساندتها له مقابل أن يمنحها امتياز الخط الحديدي، وكان للقنصل الإنجليزي "مري" Murray دوره السياسي في نجاح هذه الصفقة وبالفعل تم توقيع الاتفاق على إقامة هذا المشروع في 1269 هـ/ 13 من يوليو 1851م بين "ستيفن بك" Stephen ناظر الخارجية المصرية ومندوب عن المهندس الإنجليزي "روبرت ستيفنسن" Stevenson ، وكان أهم ما نص فيه أن إنجاز هذا الخط يتم خلال ثلاث سنوات وأن يكون عند إنشائه ملكًا للحكومة التي تتولى تشغيله بمعرفتها، وأن يتم منح رجال الصناعة البريطانيين النصيب الأول في توريد المواد المستخدمة في بناء هذا الخط. وفي أعقاب ذلك دخلت إنجلترا بثقلها السياسي في القسطنطينية حتى صدر فرمان سلطاني بالموافقة على بناء الخط الحديدي الذي كان يُعد أول الخطوط الحديدية في القارة الإفريقية؛ مما أضفى الشرعية على المشروع، وجعل الدوائر الأجنبية في مصر تعتبر منح هذا الفرمان نصرًا للنفوذ البريطاني على النفوذ الإنجليزي.

وقد بدأ العمل في المشروع في سبتمبر عام 1851م واتفق على أن يبدأ هذا الخط من الإسكندرية إلى القاهرة كخط منفرد باتساع 1.435 مترًا، وتم تعيين "روبرت ستيفنسن" كبيرًا للمهندسين يعاونه 18 مهندسًا إنجليزيًّا هذا بالإضافة إلى 24 ألف عامل مصري، إلا أن "بروس" Bruce الذي عين وكيلاً وقنصلاً عامًا لبريطانيا في مصر في عام 1853م كان يعتبر أن ذلك الخط سيكون قليل الفائدة للنقل والمواصلات بين الهند وبريطانيا ما لم يتم إنشاء خط القاهرة السويس. وفعلاً نجح في إقناع عباس بمنح ستيفنسون عقد إنشاء هذا الخط، وقبيل الانتهاء من إنشاء هذا الخط اغتيل عباس باشا وخلفه في الحكم سعيد الذي ألقيت على عاتقه مهمة إتمام المشروع، وقد أوفي فعلاً بالتزامات سلفه وقام بافتتاح الخط الأول في عام 1273هـ/ 1856م وتبعه مد الخط الثاني بين القاهرة والسويس وهو الخط الذي كانت تسعى إليه بريطانيا، على اعتبار أنه يسهل نقل جنودها إلى الهند عبر البحر الأحمر والذي تم افتتاحه عام 1275هـ/ 1858م بطول 144 كيلو مترًا. وعلى العموم فإن إنشاء هذا الخط لم تنعكس فائدته على بريطانيا فحسب، بل انعكست فائدته أيضًا على مصر، خاصة مدينة السويس التي انتعشت بها حركة التجارة والعمران.

وعلى الرغم من كبر حجم تكلفة إنشاء الخطوط الحديدية، وبدأ ظهور الخلل في الميزانية المصرية، فإن جهود الباشا في بناء خطوط السكك الحديد لم تتوقف، فاستمر في بناء شبكة حديدية داخل البلاد، حتى بلغ مجموع ما أنشئ في عهده 490 كيلو مترًا. ومما لا شك فيه أن أثر إنشاء السكك الحديد في التجارة المصرية قد ساعد على سهولة تجميع الحاصلات الزراعية التي يراد

تصديرها إلى الخارج ونقلها إلى موانئ التصدير بطريقة سريعة؛ مما أدى إلى إنعاش الحركة في هذه الموانئ خاصة ميناء الإسكندرية؛ حيث ازداد تصدير كميات القطن إلى الخارج بعد تجميعه بالقرب من خطوط السكك الحديد وتوصيلها إلى ميناء التصدير؛ مما ساعد على استعادة مركز مصر التجاري الدولي. كما استخدمت عربات السكك الحديد في نقل الفحم للشركات الملاحية التي تعمل في البحر الأحمر. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتدت خدمات السكك الحديد إلى خارج الحدود المصرية؛ حيث كان يتم نقل الغلال المراد إرسالها إلى بلاد الحجاز بعربات السكك الحديد إلى السويس؛ وذلك تمهيدًا لنقلها بالسفن بعد ذلك.

أما عن أثر السكك الحديد بالنسبة إلى الإنجليز، فقد سهلت لهم نقل العتاد والجنود إلى الهند؛ مما سهَّل لهم وقف العديد من الثورات التي قامت ضدهم هناك، هذا إلى جانب جعل مصر سوقًا مربحة لبضائعهم المصدرة، وحقلاً خصبًا للاستثمارات، وتوظيف الرعايا البريطانيين.

ولما كانت مشكلات الباشا المالية قد ازدادت بشكل خطير، فقد أثَّر ذلك في مرفق السكك الحديد؛ حيث بدأ الإهمال في التشغيل والصيانة يدب فيه. وعمومًا فقد توفي سعيد باشا في 1280هـ/ 18 من يناير 1863 م تاركًا إدارة السكك الحديد مختلة، ولما تولى إسماعيل الحكم أعطى اهتمامًا كبيرًا بالسكك الحديد، فأصلح الخلل في إدارتها، وقام بتكوين مجلس لإصلاحه، كما توالت حركة الإنشاء في عهده؛ فبذل جهودًا ضخمة في مد السكك الحديد في جميع أنحاء القطر حتى بلغ ما أنشئ في عهده فقط حوالي 1200 ميل، واستمرت الأمور على ذلك النحو حتى أصدر إسماعيل مرسومًا في 1293هـ/ 6 من إبريل 1876 م بتأجيل دفع أقساط الديون؛ فتوقفت جميع أعمال الإنشاءات بالسكك الحديد، وظلت مصلحة السكك الحديد تلاقي المصاعب والمتاعب؛ لذلك لم يكن أمام الحكومة المصرية في بداية عهد الاحتلال لتطوير سككها الحديد سوى الالتجاء إلى صندوق الدين للاقتراض منه، والسحب من الاحتياطي العام المتجمع لديه، وإنفاقه مع بعض ما يتحصل من صافي إيرادات السكك الحديد على تطوير هذه السكك. على أن صندوق الدين لم يسمح لها بالحصول على ما يكفيها للتطوير، واستمر الموقف هكذا حتى عقد الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام 1321هـ/1904م الذي مكَّن الحكومة المصرية من الحصول على الأموال التي تساعدها على تطوير السكك الحديد واستمرت الأمور على ذلك الوضع حتى قامت الحرب العالمية الأولى، والتي بدأ فيها الاهتمام بإنشاء خطوط حديدية لأغراض عسكرية. وهكذا ترتب على إنشاء السكك الحديد في مصر العديد من الآثار الإيجابية في المجتمع المصري، بمناحيه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية كافة.

هذا عن مشروعات السكك الحديد بمصر، أما بالنسبة إلى السودان فقد بدأ التفكير في إنشاء سكك حديد لربط السودان بمصر في عهد سعيد باشا؛ حيث جرت محاولات لإقامة خط حديدي يدور حول الجنادل والحواجز النهرية تسير عليه السفن، ولكن هذا المشروع لم يرَ النور لفداحة نفقاته. وفي عهد الخديو إسماعيل احتل موضوع سكة حديد السودان اهتمامًا كبيرًا لدى الخديو، ولكنه اصطدم بصعوبات أهمها كثرة نفقاته، ومع ذلك فقد واصل إسماعيل محاولاته لتذليل هذه الصعاب حتى تم التعاقد مع شركة إنجليزية لإنشاء مائة الميل الأولى من هذا الخط الذي يبدأ من وادي حلفا إلى منطقة "كرمة" وبدأ العمل فيه في 1293هـ/ 15 من

فبراير 1875م. ولكن هذا العمل لم يلبث أن توقف؛ بسبب تدهور أوضاع مصر المالية. وبعد تولى توفيق أمور الحكم في مصر تم تشكيل لجنة الاستئناف العمل في سكة حديد السودان حتى دنقلة الجديدة، وقد تم تنفيذ هذا المشروع.

وبعد أن فرضت سلطات الاحتلال على مصر إعادة فتح السودان، وتعثر لدى مصر وجود المال اللازم للمشاركة في هذا الفتح، رأى "كرومر" بيع سكة حديد السودان إلى شركة إنجليزية، وإعطاء هذه الشركة امتياز إنشاء خطوط حديدية أخرى في السودان؛ وذلك بهدف زيادة السيطرة البريطانية عليه، وإضعاف الوجود المصري هناك ولكن ذلك لم يتحقق لاعتراض الرأي العام في مصر والخديو عليه.

وخلال عمليات إعادة فتح السودان استلزم الموقف العسكري بناء خطوط حديدية لتسهيل وصول القوات المصرية الإنجليزية إلى هناك فتم بناء خط حديدي بين حلفا وعطبرة، ثم امتد هذا الخط إلى الخرطوم في عام 1307هـ/ 1899م، كما أقيمت شبكة من الاتصالات التلغرافية؛ مما جعل اتصال السودان بالعالم الخارجي ميسورًا.

ولما كان لا يرجى للسودان تقدم اقتصادي من حيث الإنتاج والتجارة إلا بالمواصلات الحديدية، خاصة اتصال النيل بالبحر الأحمر، فقد تم إقامة خط حديدي بين عطبرة وسواكن في عام 1906م. ونتيجة لكثرة النفقات التي لا تتحملها ميزانية حكومة السودان عند إنشاء خطوط جديدة؛ فقد كان لابد من توفير المال اللازم عن طريق الاقتراض للقيام بتلك الأعمال؛ حتى يستطيع السودان الاتصال بالعالم الخارجي، وقد تحملت مصر ذلك العبء بعد أن امتنعت الحكومة البريطانية عن المشاركة فيه، وقد بدأت الحكومة في تنفيذ سلسلة من مشروعات السكك الحديد جنوبي الخرطوم فتم مد خط من بورسودان إلى عطبرة، وآخر من بورسودان إلى كسلا ثم سنار ووادى مدني ثم إلى كوستى وإلى الأبيض هذا في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة البريطانية أن تضمن قرضًا طلبته الحكومة السودانية من بنوك إنجلترا من أجل القيام ببعض هذه المشروعات.

وقد أشار اللورد كرومر في تقاريره من 1900 - 1902م إلى الحاجة الماسة إلى السكك الحديد في السودان وإلى ضرورة الصرف عليها، ورفع اعتمادها على أساس أن المواصلات هناك ستزيد من الإنتاج، كما أشار من طرف خفي إلى عدم تحميل إنجلترا شيئًا من الالتزامات المالية في هذا الشأن، وأوضح أن مالية السودان المحدودة لا تتحمل مثل هذه المصروفات؛ ومن ثم فإن الأمر يقع على مصر وحدها.

وفي تقريره عن عام 1903م أشار إلى ذلك أيضًا، وأضاف إن أهمية المواصلات أصبحت كبيرة أمام إسهامها في زيادة الموارد من قطن الجزيرة، وتوفير الأمن في مناطق السودان.

ونتيجة لذلك؛ مدت خطوط السكك الحديد في السودان على مراحل، ووقعت مشكلة تمويلها على عاتق مصر، كما طلبت حكومة السودان من مصر مبلغ مليون جنيه لمد خط حديدي من أسوان إلى وادي حلفا، ولكن نية الإنجليز في فصل عرى الروابط بين مصر والسودان بدت واضحة، إذا ما نظرنا إلى مقاس عرض قضبان السكك الحديد في السودان، نجده يختلف عنه في مصر بمقدار ثلاث بوصات؛ لذلك كان يصعب على القطار المصري أن يجتاز الحدود إلى السودان. هذا إلى جانب قيام المسئولين الإنجليز في السودان بتسريح العاملين في خطوط السكك الحديد من المصريين هناك،

وتكليف أحد المديرين الإنجليز بإدارة العمل بمصلحة السكك الحديد هناك.

ومع كل ذلك فقد استمرت مصر في الصرف على مشروعات السكك الحديد بالسودان فعندما عرض مشروع مد الخط الحديدي جنوبي الخرطوم أمام مجلس شورى النواب، أشارت اللجنة في تقريرها إلى أن السودان جزء متمم لمصر، وأن مصر تتمنى له الرقي، وعلى الرغم من احتياجها الشديد للمال للصرف على مشروعات أساسية، فإنها لا تمانع في دعم المشروع. وفعلاً وافقت مصر على اعتماد المبلغ المطلوب على اعتبار أنه دين للسودان، وتم مد الخط الحديدي، وافتتح في 22 من فبراير 1912م بحضور "اللورد كتشنر" و"ونجت" و"مدوبتز" مدير السكك الحديد.

وبعد أن استكمل السودان مشروعاته في المواصلات، بدأت إنجلترا في استغلالها تحقيقًا لمصالحها الاقتصادية.

4 - السيطرة المالية على مصر والسودان من خلال الاستثمارات:

استخدمت بريطانيا نفوذها لدى الدولة العثمانية لعقد اتفاقية "بلطة ليمان" التي أجبرت محمد علي على إنهاء نظام الاحتكار، واتباع نظام الاقتصاد الحر الذي مكنها من شراء صادرات مصر من القطن والحبوب بأثمان بخسة، ومن جعل مصر سوقا مربحة لبضائعها المصدرة، وحقلاً لاستثماراتها. كما ضغطت الحكومة البريطانية على مصر لقبول القروض الأجنبية طويلة الأجل بضمان موارد الدخل، وتدفق رجال البنوك والشركات الأجنبية على مصر، واتخذوا من هذه التسوية فرصة للتدخل في شئون البلاد؛ فقاموا بتمويل المشروعات التنموية من الناحية الشكلية عامدين إلى إغراء الحكومة المصرية، في وقت لم تُعبَّد فيه أرض مصر للاستغلال الصناعي والتجاري، خاصة وأن محمد علي كان قد قضى على طوائف التجار المحليين. وكان أهم ما يعرض من مشروعات مالية يرتبط بمصالح دولية ليست لمصر مصلحة أساسية في تنفيذه، كمشروع السكك الحديد والموانئ والفنارات والتلغرافات التي تمت في عهدي سعيد وإسماعيل. وكان دور الحكومات الأوروبية في هذه المشروعات مقتصرًا في البداية على تسهيل مصالح الممولين، حتى إذا ما اشتد تسلط رأس المال وتعثرت الأمور، يزداد الضغط السياسي على الحكومة المصرية، ويعقبه التدخل الفعلي في مالية البلاد؛ مما تسبب في أضرار بالغة لحقت بالاقتصاد المصري.

لقد لعبت الاستثمارات الأجنبية في صورة القروض التي قدمت للحكومة دورها في إتاحة الفرصة لرأس المال الأجنبي لأن يبسط سيطرته على البلاد، خاصة وأنها لم تقم على أساس من الندية والتكافؤ، بالإضافة إلى ضعف الحكام وعدم استطاعتهم مواجهة الموقف؛ مما جعل الديون عاملاً مهمًا من عوامل التدخل الأجنبي في شئون مصر. ولعل ظهور البنوك الأجنبية في مصر قد ارتبط بالعمليات المربحة الناتجة عن إقراض الحكومة المصرية، فكانت القيمة الحقيقية لتلك القروض منخفضة عن قيمتها الاسمية بمعنى أن إصدار القرض كان يتم بسعر إصدار محدد، فلو كان سعر الإصدار لمئة سند، فإن المقترض لا يتسلم سوى ثمانين فقط.

وقد بدأت عمليات الاستدانة بشكل واضح في عهد سعيد باشا؛ حيث أصبحت حاجته إلى الأموال أكثر إلحاحًا خاصة بعد عقد امتياز قناة السويس؛ مما اضطره بناء على اقتراح من "فرديناند دي لسبس" إلى إصدار سندات لحامله قصيرة الأجل.

وقد وجد سعيد في فكرة سندات الخزانة حلاً للتغلب على مشاكله المالية فقبل نهاية عام 1276هـ/ 1859م كانت تتداول في البلاد أوراق مالية قيمتها مليونا جنيه، وبعد ستة أشهر من إصدار هذه السندات وصلت إلى ثلاثة ملايين ونصف، وكانت السندات تباع بخصم بين 14 و 17% على حين كانت خزانة الحكومة خاوية، وأجزاء كبيرة من الإيرادات مرهونة؛ مما دفع سعيد باشا إلى خفض نفقات السكك الحديد، وفصل بعض رجال الشرطة، وبيع الغطاء الذهبي للبلاد بشروط منخفضة، ثم بيع التحف والخيول الجميلة التي يملكها هذا بالإضافة إلى تخفيض عدد الجيش، ذلك في الوقت الذي كان سعيد ينفق ملايين الجنيهات لتمويل قناة السويس، وشراء الأراضي الجديدة لزيادة أملاكه.

وقد شاعت سندات الخزانة بين الممولين ورجال الأعمال، واستفاد بعضهم من نسبة خصمها العالية التي بلغت في بعض الأحيان 30%؛ مما جعل منها استثمارًا مربحًا، بينما كانت كثرة تقلباتها وتذبذباتها شيئًا متكررًا في أعمال المضاربة، يضاف إلى ذلك أن أنواع السندات المختلفة ومدد سدادها المتنوعة، كانت مجالاً واسعًا للخداع والسيطرة. فرجال الأعمال القريبون من الحكومة كانوا قادرين على صرف سنداتهم من دون تأخير، أما الآخرون فقد وجدوا صعوبة في ذلك. وبهذه الروح أديرت أمور البلاد المالية التي أودت في نهاية الأمر إلى مزيد من الارتباكات. ولم يأتِ منتصف عام 1275هـ/ 1858م حتى كانت مديونيات سعيد باشا للتجار الأجانب قد ارتفعت إلى حوالي مليون جنيه، ثم جاء عقده لامتياز قناة السويس ليعرض مصر لعمليات نهب كبيرة. وبعد أن تولى إسماعيل الحكم اعتبر جيبه هو جيب الدولة، فبدأ في تنفيذ مشروعات عمرانية بشكل كبير لا تتحمله طاقة البلاد، ولتحقيق أغراضه لجأ إلى المرابين والسماسرة للحصول على سلفيات لإنجاز مشروعاته، وكان قد ورث في بداية حكمه دينًا سائرًا وصل إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات، ووصل في نهاية عهده إلى تسعين مليونًا من الجنيهات .

وهكذا وجد المضاربون والمغامرون في مصر أرضًا بكرًا لممارسة أنشطتهم المالية، وتمكن من كان مفلسًا منهم من التحول إلى ممول كبير، واندفع إسماعيل للاقتراض من هؤلاء. وقد أكدت ذلك المراسلات السرية لاثنين من الممولين الفرنسيين، أحدهما صاحب بنك كبير في باريس يدعى (أندريه) والآخر ممول فرنسي في الإسكندرية حظى بصداقة الخديو إسماعيل، وكان يعمل سكرتيرًا خاصًا له ويدعى (درفيو) فاعترفا بأنهما كانا يعتبران مصر في ظروفها وقتذاك هدفًا سهلاً وبقرة حلوبًا وحقلاً خصبًا للاستغلال، كما لو كانت كاليفورنيا جديدة.

ومن عمليات النهب الاستعماري التي تعرضت لها مصر خلال عصر إسماعيل أيضًا، قصة تحكيم نابليون الثالث إمبراطور فرنسا في الخلاف الذي نشب بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية، والذي أرغمت مصر خلاله على دفع 3,360,000 جنيه تعويضًا للشركة نظير تعديل شروط الامتياز.

وكانت نتيجة كل ذلك ازدياد الضغوط على الحكومة لحملها على زيادة الضرائب لتسديد الديون التي وصلت فوائدها إلى أكثر من نصف الدخل القومي الإجمالي لمصر؛ مما اضطر الخديو إسماعيل إلى بيع أسهم قناة السويس لإنجلترا في عام 1293هـ/ 1875م وإعلانه تأجيل تسديد الأقساط المستحقة للدائنين وجعل البيوت المالية تتوقف عن سياسة إقراض مصر، وجعل الأزمة المالية هي

الموجه لدفة الأمور في البلاد والمحرك للحكومات الأجنبية للتدخل في شئون مصر، وجعل الخديو يطلب من إنجلترا موظفًا كبيرًا يعاونه في تنظيم مالية البلاد فأرسلت له بعثة "ستيفن كيف" Cave في عام 1293هـ / 1875م والتي أشارت بتوحيد الديون، وإنشاء مصلحة للمراقبة يعهد إليها تسليم إيرادات الديون وفوائدها، وبالتالي تطلب الأمر إنشاء صندوق الدين في عام 1876م كهيئة أجنبية ذات مسئوليات محددة لتحصيل حقوق الدائنين الأجانب وفرض الرقابة على الحكومة المصرية. وفي خلال ذلك صدر الأمر العالي بتمويل الدين الحكومي، ودين الدائرة السنية، والديون السائرة إلى دين موحد قدره 91 مليون جنيه إنجليزي بفائدة 7% وحددت له مجموعة من السندات على الخزانة العامة، وأصبح حملة السندات قوة مؤثرة يساندها القناصل الأجانب الذين تساندهم حكوماتهم كما فرضت المراقبة الثنائية، وتطورت الأمور بعد ذلك إلى تشكيل الوزارة الأوروبية عام 1296هـ / 1878م، ثم مجيء الاحتلال الإنجليزي لمصر عام 1300هـ / 1882م، والذي كان أول شرط لاستمرار بقائه هو حماية مصالح الدول الأوروبية المالية؛ لذلك وجه اللورد كرومر عنايته إلى الإدارة المالية، فعمل على حماية مصالح حملة السندات، وعمل على التوسع في زراعة القطن لتنمية موارد البلاد الاقتصادية.

وفي خلال تواجد الاحتلال في مصر شهدت البلاد موجات وفود الأجانب عليها بكثرة، وانتشار الأموال الأجنبية التي تركزت في بدايتها على القروض الحكومية، ثم اتسعت ميادين أعمالها في شكل استثمارات خاصة، كان أهمها ظهور البنوك الأجنبية والشركات بشكل كبير.

وبالنسبة إلى موقف سلطات الاحتلال من دخول المصريين مجال الاستثمار، فقد حرص كرومر على إبقائهم في إطار الإنتاج الزراعي وألا يتجاوز دورهم في التجارة دور الشريك الصغير لرأس المال الأجنبي الذي سيطر على كل مجالات التجارة في الصادرات والواردات ومجال التمويل والائتمان، والذي وصل حتى عام 1914م إلى ما يعادل 91 في المائة من مجموع الأموال التي تستغل في الشركات المساهمة من دون أن يشمل ذلك شركة قناة السويس. ولما جاءت الحرب العالمية الأولى، تغير مجرى الحياة المالية والاقتصادية في مصر؛ حيث أثرت الحرب في البنوك الأجنبية العاملة في البلاد؛ فأسرع الكثيرون من الأجانب والمصريين إلى سحب أموالهم من هذه البنوك؛ الأمر الذي جعل أغلبها يغلق أبوابه ويمتنع عن الدفع كما صفيت بعض هذه الشركات وتناقصت رءوس الأموال الأجنبية، ثم ما لبثت أن شهدت البلاد حالة من الرواج في الداخل كأثر من آثار الحرب فأخذت ودائع البنوك في الزيادة شيئًا فشيئًا حتى استعادت قوتها قرب نهاية الحرب، وزادت كميات النقد المتداول في مصر إلى درجة التضخم. وبصفة عامة يمكن القول إن استثمارات الأجانب في مصر بلغت ذروتها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وهذه الاستثمارات شملت المجالات كافة فلم يترك الأجانب فرصة لتشغيل أموالهم إلا وأقدموا عليها واستغلوها، وحصلوا من وراء ذلك على الأرباح الوفيرة، ولم يستفد المصريون من ذلك شيئًا. فعلى الرغم من المكاسب الضخمة التي حققها هؤلاء، فإن لديهم الحصانة فيما يتعلق بالضرائب، خاصة وأنه ليس في مقدور مصر أن تفرض عليهم شيئًا، أو في أن تجعلهم يسهمون بأي نصيب في الأعباء العامة، وبالطبع كانت أرباح استثمارات الأجانب تحوّل أولاً بأول إلى بلادهم. هذا في الوقت

الذي يتسبب فيه نشاط الأجانب من ضرر بالغ للمصريين الذين كان يصعب عليهم منافسة هؤلاء فيما يقومون به من أعمال، خاصة وأن المفاتيح الحقيقية للقوة الاقتصادية المصرية غير موجودة في أيدي أبنائها فقد تدفقت رءوس الأموال الأجنبية على مصر بشكل كبير؛ مما أثار مخاوف المصريين خاصة وأن الجزء الأكبر من هذه الأموال استخدم في شركات الأراضي والرهون العقارية مما ساعد على تملك الأجانب حتى 1323هـ / 1906م حوالي 12.2% من الأراضي الزراعية، وأدى إلى شكوى المصريين من أن رءوس الأموال الأجنبية تجد التسهيلات المتعددة على حساب رأس المال المصري الذي لا تقدم له مثل هذه التسهيلات؛ مما ساعد على بيع تفتيش بسنديلة أحد تفاتيش الدومين إلى شركة إنجليزية في الوقت الذي كان عطاء هذه الشركة أقل من عطاء شركة مصرية منافسة، يضاف إلى ذلك أنه بيعت بواخر البوستة الخديوية، وأراضي الدائرة السنية إلى شركات إنجليزية، كما حصل ماليون إنجليز على امتياز إنشاء البنك الأهلي المصري وخزان أسوان، وحاول اللورد كرومر بيع سكة حديد السودان لشركات إنجليزية، ولكن هذه المحاولة فشلت لرفض الرأي العام المصري والخديو لها، يضاف إلى ذلك أن العديد من الشركات الإنجليزية أسند لها احتكار أسواق الملح وغيرها؛ مما يعني أن الحكومة المصرية وضعت البلاد رهن المصالح الأجنبية .

هذا إلى جانب أن سلطات الاحتلال وقفت ضد تصنيع مصر حتى تظل سوقا مفتوحة للمصنوعات الإنجليزية، فعندما تأسست شركات الغزل والنسيج في مصر تم فرض 8% رسوم إنتاج على منتجاتها؛ حتى تتساوى في ذلك بالمنسوجات المستوردة التي كان يفرض عليها ذلك الرسم؛ مما أضر بهذه الشركات الوليدة التي كانت في حاجة لفترة حتى تقف على قدميها قبل منافسة المنتجات المستوردة لها. كل ذلك أدى إلى التضييق على الرأسمالية المصرية، ودفع طلعت حرب إلى إنشاء بنك مصر برءوس أموال مصرية وإدارة مصرية بهدف تحرير الاقتصاد المصري.

هذا عن سيطرة الأجانب المالية على مصر. وبالنسبة للسودان فقد استنفدت الأموال اللازمة لفتحه الكثير من أموال مصر. ومع أن بريطانيا اتخذت وضع الشريك الأكبر في إدارة السودان طبقًا لاتفاقية الحكم الثنائي، فقد كانت الخزانة المصرية تدفع كل عجز في ميزانية السودان، وقد بلغ ذلك العجز ما يقرب من نصف مليون جنيه في السنوات الأولى للفتح، كما استخدمت سلطات الاحتلال حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات من أموال مصر لتمويل أعمال الري لمزارع القطن في الجزيرة التي كانت بريطانيا تحتاج لقطنها لتسيير مصانعها في لانكشير، وكذلك في إنشاء سكة حديد بربر - سواكن التي أقيمت لتسهيل نقل ذلك القطن عن طريق البحر الأحمر، هذا في الوقت الذي كانت تحتاج فيه مصر إلى هذه الأموال للقيام بالإصلاحات المطلوبة في الصحة والري والمواصلات والتعليم وغيره.

وإلى جانب ذلك، فقد استغل الإنجليز فرصة وجودهم في حكم السودان؛ فاستقدموا العديد من الشركات الأجنبية لاستثمار أموالها في الزراعة لتقطع الطريق على المصريين شركائهم في الإدارة هناك، وظهر ذلك واضحًا منذ عام 1905م؛ عندما رفض طلب تقدم به بعض المصريين لحكومة السودان للإسهام في المشروعات الزراعية هناك، بينما منحوا بعض الشركات الأجنبية هذه الحقوق؛ وبذلك اختطفت رءوس الأموال الأجنبية مشروعات الزراعة في السودان بمعاونة الإنجليز هناك.

وبعد أن فرضت إنجلترا حمايتها على مصر اعتبرت السودان ملكًا لها وحدها وليس من حق مصر المشاركة فيه. وقد سار الفلاح السوداني في ركب الإدارة الإنجليزية؛ نتيجة لحاجته إلى السلف التي كانت تمنحها للفلاحين السودانيين لشراء الماشية والبذور، على أن يسلموا محاصيلهم إلى المسئولين الإنجليز لتصريفها لهم تجاريًا، فيخصم المبلغ المطلوب للحكومة ويأخذ الفلاح الباقي.

وهكذا تغلغلت المشروعات البريطانية في مصر والسودان منذ بداية الحملة الفرنسية على مصر في عام 1798م إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حتى صار الاقتصاد المصري والسوداني جزءًا مكملاً للاقتصاد البريطاني بصفة خاصة، فلم تقم إنجلترا مشروعاتها لزيادة إنتاج القطن في مصر والسودان، إلا لتسيير عجلات مصنعها في لانكشير، ولم تهتم بإقامة مشروعات الري، إلا للاستفادة منها في زراعة القطن الذي كان يعد عصب الحياة الصناعية بالنسبة إليها، ولم تهتم بإقامة السكك الحديد إلا لتسهيل طريق اتصالاتها إلى الهند وباقي مستعمراتها، ولم تشجع حركة الاستثمارات الأجنبية إلا لنهب أموال مصر. وقد اتسعت عمليات النهب الاستعماري لمصر في أعقاب الاحتلال؛ فشملت أدوات الإنتاج والتوزيع معًا، كما ازدادت رءوس الأموال الأجنبية التي استثمرت في الاستغلال الزراعي والعمليات المتصلة به من توزيع وتصدير؛ مما كان له أكبر الأثر على الاقتصاد المصري الذي أصبح اقتصادًا مصدرًا للفوائد إلى أوروبا ومرتبطًا بالتبعية للجنيه الإنجليزي، وبالتبعية للاقتصاد البريطاني أيضًا. ونتيجة لذلك أحست الرأسمالية الوطنية المصرية بضرورة الحد من طغيان النفوذ الاقتصادي الأجنبي، ودفع أصحاب رءوس الأموال إلى التفكير لإيجاد طريقة تخلصهم من ذلك التغلغل الأجنبي، وكان صوت طلعت حرب هو أول من عبَّر عن ذلك، فرأى أن السبيل إلى تحرير مصر اقتصاديًا هو إنشاء بنك مصري بأموال مصرية وإدارة مصرية؛ حيث أصدر كتابًا أسماه "علاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك للمصريين" أوضح فيه أحوال البلاد المالية والاقتصادية، وبيَّن وجوه الضعف والنقص فيها ورأى أن العلاج هو إنشاء بنك مصر، وقيام الرأسمالية المصرية بتنظيم صفوفها حتى تتوفر الفرصة للاقتصاد المصري للتطور السليم، والتخلص من سياسة التخصص الزراعي الذي فرضها الإنجليز على مصر للوقوف في وجه تصنيعها، والعمل على فرض حماية للمنتجات المصرية لمواجهة تحكم العناصر الأجنبية في مستقبل البلاد الاقتصادي. وبقيت مصر متحفزة تنتظر اللقاء الثوري حتى قامت ثورة 1919م. ولفترة طويلة بعد ذلك حتى منتصف القرن العشرين ظلت وقائع هذا النهب الاستعماري وأحداثه، تخرب أحوال مصر الاقتصادية، وتدمى قلوب المصريين.

أ.د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي
جامعة القاهرة - فرع الفيوم

المصادر والمراجع

أولاً - مصادر ومراجع باللغة العربية:

- الجميعي، عبد المنعم: تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في عصر محمد علي دراسة في وثائق ديوان التجارة والزراعة والمبيعات، القاهرة، 1995.
- الحتة، أحمد: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر القاهرة، مطبعة المصري، 1967.
- حامد، رءوف عباس: النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، القاهرة، دار الفكر الحديث، 1973.
- حامد، رءوف عباس: مذكرات محمد فريد - القسم الأول – القاهرة، عالم الكتب، 1975.
- دياب، سيد توفيق: السكك الحديد في مصر في عصر إسماعيل رسالة دكتوراه غير منشورة، 1987.
- روجر،أوين: اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري - ترجمة رءوف عباس - القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
- روزشفين، تيودور: تاريخ المسألة المصرية - ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران - القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1923.
- سعودي، عبد العظيم: تاريخ تطور الري في مصر 1882 -1914، القاهرة، تاريخ المصريين 2001.
- شبيكة، مكي: السودان في قرن 1819 - 1919، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر 1947.
- عبد الحميد، نبيل: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري 1922 - 1952، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1982.
- عبد الله، أمين عفيفي: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، القاهرة، الأنجلو المصرية، 1954.
- عطا الله، منى: أثر السكك الحديد على أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية 1856 - 1914 رسالة ماجستير غير منشورة 1996.
- لاندز، دافيد: بنوك وباشوات - ترجمة عبد العظيم أنيس - القاهرة، دار المعارف، 1966.
- لطفي، علي: التطور الاقتصادي - دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي، القاهرة، مطبعة مخيمر، 1974.
- مارلو، جون: تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798- 1882م - ترجمة عبد العظيم رمضان، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1976.
- محمود، يحيى: الدين العام، وأثره في تطور الاقتصاد المصري 1876 - 1943، القاهرة، تاريخ المصريين 1998.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصر والمسألة المصرية من 1876 إلى 1882م القاهرة، دار المعارف، 1965.
- مصطفى، حمدنا الله: التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان 1841 - 1881، القاهرة، دار المعارف، 1985.
- وحيدة، صبحي: في أصول المسألة المصرية، القاهرة، الأنجلو المصرية، 1955.

ثانيًا ـ مقالات وأبحاث:

- مقالات قصر الدوبارة عن اللورد كرومر وسياسته وخطابه الوداعي، ورد جريدة المؤيد عليه.
- البيه، عبد المنعم: استثمار رءوس الأموال الأجنبية في مصر مستخرج من مجلة الاقتصاد والتجارة ـ جامعة القاهرة، العدد الأول، فبراير 1945م.
- بركات، علي: الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة 1919 مستخرج من المجلة التاريخية المصرية، العدد 22، عام 1975م.
- الجريتلى، علي: تطور النظام المصرفي في مصر، مستخرج من بحوث العيد الخمسينى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1960م.

- Cromer: Modern Egypt, London, 1911
- Crouchley: the Economic Development of Modern Egypt, London, 1938.
- Issawi, Charles: Egypt: An Economic and Social Analysis, London, 1947.
- Marlowe, John: Anglo - Egyptian Relations, 1800 - 1953, London, 1954.
- Tignor, R: Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882 - 1914, Princton, 1966.
- Willcocoks, W: Egyptian Irrigation, London, 1899.



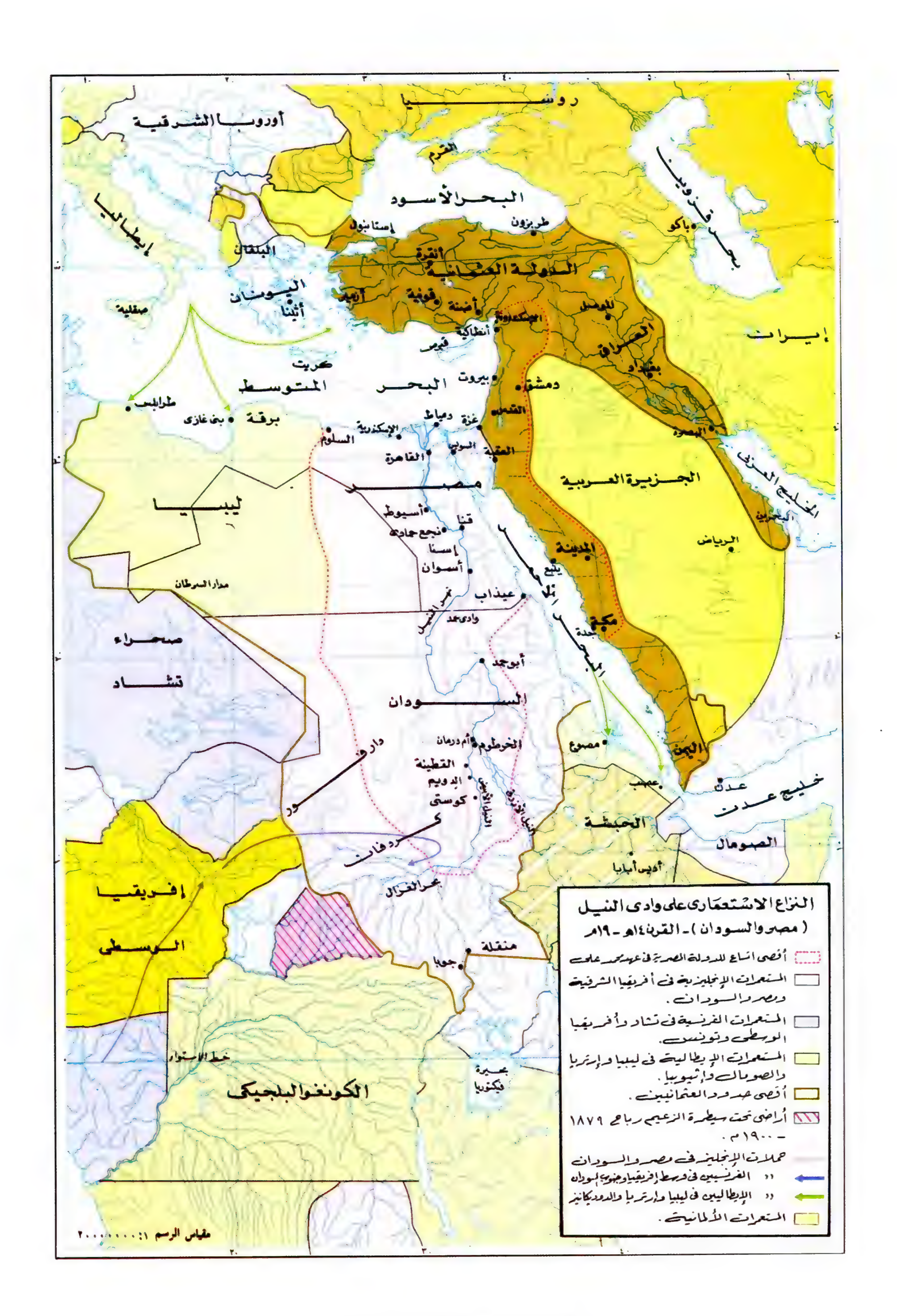
خريطة مصر والسودان فى عهد اسماعيل باشا

المصدر : أطلس تاريخ الاسلام، حسين مؤنس، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، 1987



دولة المهدي فى السودان

المصدر : أطلس تاريخ الاسلام، حسين مؤنس، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، 1987



النزاع الاستعماري على وادي النيل

المصدر : أطلس تاريخ الاسلام، حسين مؤنس، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، 1987

2 - العـراق

لـم يحقـق البريطـانيون أرباحـًا كبيـرة مـن تجارتهم مع العراق قبل النصف الثـاني من القرن التاسع عشر؛ ذلك لأن تجارة العراق كانت محدودة، وباسـتثناء التمـور وبـضع مـواد صـوفية، لـم يكـن العـراق يـصدر أيـة منتجـات محليـة. وكـان النـشاط التجـاري يعتمـد إلـى حـد كبيـر علـى تجـارة المـرور (الترانزيـت)، إذ كـان العراق مركزًا لتوزيـع التجـارة الهنديـة. يقول جمس بكنجهام J.S. Buckingham في ذلك :

"تتألف تجارة بغداد غالبًا من المصنوعات الهندية ومنتجاتها التي تصل من البنغال إلى البصرة ثم يجري توزيعها إلى بلاد نجد عن طريق سوريا، وإلى كردستان وأرمينيا وآسيا الصغرى".

لم تختلف صورة التجارة في بغداد في ثلاثينيات القرن التاسع عشر عمـا ذكره بكنجهام عام 1816، إذ يذكر جميس ريموند ولستيد J.R. Willested ، الـذي زار بغداد عام 1830 الآتي.

"تتـألف التجـارة فـي بغداد من فـرعين، هما المتاجرة مع الهنـد من جهـة، والمتـاجرة مع فـارس من الجهة الأخرى، ولقد ازدادت المتـاجرة مع الهنـد فـي الـسنوات الأخيـرة، فـي حين تـدنت المتـاجرة مـع بلاد فارس، ويعود ذلك في الدرجة الأولـى، إلـى أن التجارة التي كانت تحدث هنا قبلاً، قد وجدت طريقهـا المباشر من أرضوم إلى استانبول".

وواضـح مـن ذلك أن التجـارة العراقيـة كانـت مقصورة على تجارة المرور مـع الأقطـار المجـاورة، ولا تكاد تتعداها إلى أوروبـا. وكـان لبريطانيـا نـصيب من تلك التجارة، إذ ازدادت - كما يقول بكنجهام :

"خـلال الـسنوات العـشر الأخيـرة مـن سفينـة واحـدة إلـى ست سـفن تحمـل العلـم البريطـاني، عـدا السفن الأخرى التي تحمل الأعلام العربية".

ولكن السؤال الذي يثـار هنـا، هـو: هل كانـت أربـاح التجـارة فـي العـراق تبـرر التهافـت الكبيـر للبريطانيين على العراق، بخاصـة وأن أحـوال الـبلاد لم تكن تنبئ عن رخاء مقبل يساوي جهد التدخل في شؤونـها وتكـاليف حمايـة قنصلياتها بـالقوة، أو يسد نفقـات المستكـشفين والبـاحثين البريطـانيين الـذين كانوا يتوافدون إلى العراق بأعداد كبيـرة، ويقومـون بعمليـات مـسح مائيـة وعلميـة تكلـف الحكومـة أو الشركات أو الهيئـات العلميـة البريطانية جهدًا كثيـرًا وأمـوالاً جـسيمة؟ ويـأتي الجـواب عـن ذلـك أن البريطـانيين كـانوا يهتمـون بـأمر العراق؛ لأنـه وقـع ضمن دائرة المواصلات الحديثة في النقل، التـي تعد طريق العراق كأحد أقصر الطرق الموصلة إلى الهند والـشرق الأقصى؛ لهذا أظهـر البريطـانيون اهتمامًـا قويًا في إقامة طريق يربط البحر المتوسط بـالخليج العربي عبر سوريا والعراق عبر نـهر الفرات، كمـا خططوا في الوقت ذاته لإيجاد طريق آخر عبر البحـر الأحمـر إلـى الهنـد؛ لأنهمـا ممـا يـؤمن الوصـول للممتلكـات البريطانيـة فـي الهنـد. وعليـه أرسـلوا بعـوثهم الاستكـشافية الرسـمية لدراسـة ميـاه دجلـة والفرات، وتقدير مدى صلاحيتهما للسفن والملاحـة التجاريـة، فـضلاً عن مـشاريع الـسكك الحديـد، التـي أعيرت اهتمامًا مماثلاً، وهو ما سنتحدث عنه.

(أ) مشاريع الملاحة النهرية البريطانية في العراق:

أجرت بريطانيا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر محاولات لاستخدام السفن التجارية في النقل السريع ما بين أوروبا والشرق الأقصى، بدلاً من السفن الشراعية. وجرى جدل طويل لاستخدام السفن البخارية عبر طريقين، أحدهما يمر بمصر فالبحر الأحمر، والآخر عبر نهر الفرات فالخليج العربي. وساد الاعتقاد بأن استخدام أي واحد من هذين الطريقين يؤدي إلى نقص في تكاليف النقل ومدة السفر، على الرغم مما كان يقتضيه كل منهما من نقل بري عبر مصر في الحالة الأولى، وعبر بلاد الشام في الحالة الثانية، ومع ذلك جرت دراسات واسعة لمعرفة أفضل الطريقين.

وعلى ذلك جرت عمليات مسح استطلاعية قام بها ضابط البحرية الهندية أورمسبي H. Ormsby لجزء من بلاد الشام ووادي الفرات (1826 - 1830)، كان غرضها جمع معلومات عن نهري دجلة والفرات، ومعرفة العقبات التي تعيق الملاحة فيهما، كما كانت هناك عمليات مسح مماثلة على نهر دجلة عام 1830 قام بها جيمس تايلر J. Taylor أخو المقيم البريطاني في بغداد روبرت تايلر، إلا أن هذه المحاولة قد فشلت لقتل قائدها.

على أن أشهر عمليات المسح والتحري التي قام بها البريطانيون في العراق تلك التي قادها فرانسيس راودن جسني F.R. Chesney ، لمسح نهر الفرات ومعرفة مدى صلاحيته للسفن البخارية. وقام جسني بهذه المهمة في عامي 1830 -1831، ورفع ملاحظاته وخارطة لنهر الفرات، مبينًا فيها العراقيل التي تمنع الملاحة في النهر، لكنه أظهر تحمسًا كبيرًا لفكرة استخدام البواخر في نهر الفرات، بخاصة وأن محمد علي كان يتوسع في بلاد الشام آنذاك. وعلى ذلك فإن عملاً كهذا يتطلب موافقة البرلمان البريطاني عليه، وقد تمت الموافقة فعلاً على هذا العمل، وتقرر إرسال باخرتين نهريتين إلى العراق لاختبار مدى صلاحيته للملاحة البخارية، على أن تتحمل شركة الهند جزءًا من تكاليف المشروع، وتتحمل الحكومة البريطانية الجزء الآخر.

شرع جسني في رحلته الثانية بعد الحصول على موافقة الحكومة العثمانية على تسيير باخرتين في نهر الفرات في 29 من أيلول 1834، وقد وصلت الباخرتان (دجلة) و (الفرات) مفككتين، إلى بلاد الشام، ونقلتا برًا إلى بيرة جك في أعالي الفرات، حيث تم تركيبهما هناك، وأنزلتا النهر في نيسان 1836. وقد غرقت الباخرة (دجلة) إثر عاصفة مفاجئة في حوض الفرات، وبقيت الباخرة الفرات في رحلتها حتى وصلت البصرة؛ إذ استغرقت الرحلة حوالي ثلاث سنوات. وقد أثبتت عمليات المسح التي قامت بها البعثة عدم صلاحية نهر الفرات للملاحة إلا بعد إزالة العقبات الطبيعية التي تحول دون استخدام البواخر فيه، وقد ترك لنا رجال البعثة الكثير من التقارير والكتب عن العادات والتقاليد والأحوال الاجتماعية والثقافية لسكان الفرات، فضلاً عن عملهم في المسح الجغرافي لطبيعة الأرض ووصف حالتها ومدى الإفادة منها في النواحي كافة.

لم تنتهِ عمليات المسح في أنهار العراق على ما قام به جسني، إذ أوكلت شركة الهند الشرقية إلى هنري بلوص لنج Henry Blosse Lynch، أحد مساعدي جسني لاستكمال عمليات المسح في الأنهار العراقية خلال المدة (1837 -1839)، فكان أن مخر نهر دجلة صعودًا وانحدارًا، ومسح النهر ما

بين أعاليه وبغداد، ومن ثم ما بين الأخيرة وشط العرب وإلى جانب السفينة الفرات أرسلت شركة الهند الشرقية عام 1839 ثلاث سفن تجارية أخرى من بريطانيا عن طريق رأس الرجاء الصالح، وهي (آشور) و (نمرود) و (نيتو كريس) إلى العراق ليتشكل منها أسطول تجاري في نهري دجلة والفرات، على أن يكون نقل البريد بين الهند وأوروبا من واجبات هذه السفن أيضًا.

في عام 1840 قام لنج مع بعض أفراد أسرته بتأليف شركة للملاحة في نهر دجلة، وحصل في العام التالي على موافقة الحكومة العثمانية على تأسيس هذه الشركة. حققت هذه الشركة أرباحًا منذ بداية تأسيسها، جراء عمليات النقل التجاري النهري في دجلة، وأخذت هذه الأرباح تتزايد باستمرار. لذا ابتاعت الشركة الباخرة (الفرات)، العائدة لشركة الهند الشرقية مع باخرة أخرى، وأصبحت لبيت لنج باخرتان تجاريتان تعملان لحسابه.

بدأت الشركة نشاطها برأس مال قدره (15,000) باوند استرليني، إلا أنه بسبب الأرباح المتزايدة تشجعت الشركة في إشراك رؤوس أموال جديدة، وفاتحت حكومة الهند والحكومة البريطانية للحصول على حقوق الملاحة في نهري دجلة والفرات، مع التعهد بنقل البريد من البصرة إلى بغداد، وقد حصلت الشركة على إذن من الباب العالي لممارسة نشاطها الملاحي في أنهار العراق، وبموجبه تأسست (شركة الفرات ودجلة للملاحة التجارية المحدودة) (Euphrates and Tigirs Steam Navigation Co. Ltd) عام 1861. وقد تنامى رأس مال الشركة حتى غدا 300,000 باون في عام 1919.

ابتاعت شركة لنج باخرة جديدة باسم (لندن) عام 1861، ووصلت إلى حوض السفن التابع للشركة في المعقل مفككة، وجمعت هناك وأصبحت جاهزة للعمل في مطلع عام 1862. ونتيجة لتزايد إرباح شركة لنج جراء ممارسة عملية النقل ما بين بغداد والبصرة، فقد اشترت باخرة أخرى باسم (دجلة) للغرض ذاته وأصبحت جاهزة عام 1864.

وفي الوقت ذاته كانت الشركة تشغل الباخرة (جمنا) المستأجرة لحسابها في التجارة بين البصرة وبومباي ولندن وذلك لاستيراد السلع التجارية الهندية والأوروبية إلى العراق وتصدير المواد الأولية والغذائية إلى الأسواق الأوروبية والهندية.

اتسعت أعمال هذه الشركة، فإلى جانب أعمالها بالنقل ما بين بغداد والبصرة، أخذت تتعاطى التجارة الداخلية والخارجية وتستثمر الأراضي الزراعية في العراق لإنتاج المحاصيل التي تحتاجها المصانع البريطانية لا سيما محصول القطن. وعليه استوردت الشركة عام 1865 مجموعة من المضخات البخارية إلى العراق، ولكن السلطات العثمانية وضعت اليد عليها؛ لأنها كانت مخالفة للقوانين والأنظمة التجارية العثمانية، وتمت من دون موافقات رسمية.

ومها يكن من أمر فقد استمرت الشركة في السنوات التالية تمارس عمليات النقل، فضلاً عن النشاط التجاري بحيث استوردت عام 1869 مكائن كبيرة لضغط الصوف في مخازنها في المعقل، وأخذ وكلاؤها يجوبون أرجاء العراق لشراء الصوف لصالح الشركة.

على أن تأسيس شركة بيت لنج لم يكن إلا نتيجة عرضية لعمليات المسح والكشوف البريطانية في نهري دجلة والفرات، وكان الهدف البريطاني أوسع من ذلك؛ إذ كان هدفًا اقتصاديًا واستراتيجيًا وسياسيًا، فطريق المواصلات إلى الهند وتثبيت النفوذ البريطاني في العراق، كانت مترابطة بعضها

بالبعض الآخر، وكان ما يكملها مشاريع سكك الحديد، التي خطط لها في العراق آنذاك.

(ب) مشاريع السكك الحديد والبرق:

تطلع المهندسون الأوروبيون، ومن بينهم البريطانيون، إلى العراق وأرضه لإقامة سكة حديد تربط بين البحر المتوسط والخليج العربي، وقد أثمر هذا التطلع عن مشروع سكة حديد برلين - بغداد في بداية القرن العشرين.

فكر صاحب معمل أيرلندي في أن يمد سكة حديد من كالية إلى استانبول، ثم إلى كلكتا وبكين، مارة بالعراق، وهو مشروع خيالي لم يدخل حيز التنفيذ. بيد أن المشروع قد أثار إمكانية إنشاء سكك حديد تمر بالعراق وتصل الشرق بالغرب، بخاصة وأن المنطقة الممتدة ما بين البصرة جنوبًا وسواحل البحر المتوسط شمالاً، خالية من المرتفعات أو الأرض الصلبة التي يصعب مد السكك الحديد فيها، وهذا ما دفع الآخرين إلى التفكير بإنجازه. ففي عام 1843 عرض ألكسندر كامبل Alexander Campbell مشروع سكة حديد يربط إنجلترا بالهند، ويسير على طريق وادي الفرات، وتبنت شركة الهند الشرقية مشروعه هذا، وشجعته على وضع الخرائط اللازمة له، وتبعه جون رايت John Right في ترسيم المشروع، من دون أن يجري العمل به.

على أن أكبر تقدم حققته مشاريع سكك الحديد في العراق كان على يد وليم أندرو William Andrew، الذي دعا عام 1857 إلى إنشاء سكة حديد وادي الفرات Euphrates Valley Railway التي تربط ما بين البحر المتوسط والخليج العربي وجمع حوله عددًا من المهتمين بمثل هذه المشاريع مثل لنج وجسني وماكنيل وغيرهم، غير أن هؤلاء اكتفوا بأن تمر السكة بسلوقية وأنطاكية وحلب وقلعة جابر (في أعالي الفرات) وهيت وبغداد، ومن هناك إلى القرنة فالبصرة. ووضعت خطة تنفيذية للمشروع، اكتفت بربط سلوقية - فالفرات لمسافة تقرب من ثمانين ميلاً؛ إذ أريد لهذه السكة أن تكون حلقة وصل بين البحر المتوسط والطرق النهرية في الفرات.

لقي هذا المشروع تأييد اللورد بالمرستون Palmerston رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، وكثير من أعضاء حكومته، كما ساندت الدولة العثمانية المشروع، ووافقت على الإسهام بـ 6% من التكاليف المقدرة للخط. كما وافقت على مدّ السكة الحديد المزمع إنشاؤها، ولكن الشركة البريطانية فشلت في تأمين المال اللازم لإنشاء القسم الأول من السكة الممتد من السويداء إلى حلب، والمقدر بـ (10) آلاف باوند إسترليني.

على أن التراجع عن هذا المشروع، رغم الدعاية الواسعة التي روجها أنصار هذا المشروع، وبكونه يقرب المسافة ما بين البحر المتوسط والخليج العربي ويختصرها من 20 إلى 10 أيام، إنما يأتي لأسباب عدة منها : التخوف من المخاطر التي تحف بالمشروع، بخاصة الخطر الروسي وإمكانية تسربه إلى الشرق؛ بسبب الثروة العظيمة الكامنة في العراق، والتوسع المنتظر في التجارة مع الشرق الأقصى. وقد أرجئ التفكير في مشاريع السكك والمواصلات في العراق؛ بسبب إنشاء قناة السويس عام 1869، فلم يجد البريطانيون ضرورة لاستمرار العمل بهذه المشاريع، ما دامت القناة التي فتحت لهم طريقًا مائيًا سهلاً إلى الهند.

وإلى جانب مشاريع المواصلات البريطانية في العراق، فقد وضعت الخطط لتنظيم عمليات النقل والاتصال التلغرافي. ففي المجال الأول عمل البريطانيون على تنظيم نقل البريد بين الهند ولندن

عبر العراق، ومنذ أربعينيات القرن التاسع عشر بدأ إرسال البريد من البصرة إلى بغداد عن طريق نهر دجلة على إحدى بواخر شركة لنج. وجرى في الوقت ذاته عملية تنظيم نقل البريد من بغداد إلى دمشق بواسطة الجمال (بريد الهجين) أسبوعيًا، وكان للقنصل البريطاني في بغداد هنري رولنسون (H.C. Rawlison) (1842 - 1855) دور في تنظيم هذه العملية، وقد استمرت عملية نقل البريد البريطاني قائمة حتى الحرب العالمية الأولى.

أما بالنسبة إلى خطوط التلغراف، فقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر محاولات إنشائها في العراق، لتحل محل البريد البريطاني عبر العراق. وجاءت الحاجة لإقامتها لاتساع التجارة البريطانية في الخليج العربي والعراق وإيران في هذه المنطقة من جهة، وتشعب المصالح البريطانية فيها من جهة أخرى؛ لتسهيل الاتصالات البرقية.

وعلى الرغم من تخوف العثمانيين من هذه المشاريع، بعَدِّها أداة لتوسع النفوذ البريطاني في العراق، فإنهم وافقوا عام 1861 على إنشاء خط التلغراف ما بين استانبول وبغداد، وتوسع البريطانيون في مد تلك الخطوط فبوشر بإنشاء خط ما بين بغداد والفاو عام 1863، على أن يربط بتلغراف الخليج العربي فالهند، كما ربطت بغداد وطهران بخط تلغرافي يمتد إلى أصفهان وشيراز انتهاءً بميناء بوشهر على الخليج العربي؛ حيث ربط بخطوط الاتصال التلغرافي مع الهند. وهكذا لم ينقض القرن التاسع عشر حتى ربطت المناطق العراقية بخطوط تلغرافية، وكل ذلك تسهيلاً للنشاطات التجارية، التي كانت تتزايد بين بريطانيا والعراق وإيران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

اتساع السيطرة الاقتصادية البريطانية على العراق 1869 - 1914:

اتسع نطاق السيطرة الاقتصادية البريطانية في العراق بعد افتتاح قناة السويس عام 1869؛ فقد أحيا هذا الافتتاح تجارة العراق وربطها بأوروبا، لا بل بالعالم أجمع، وقد كان لبريطانيا نصيب الأسد في هذه العملية. فقد أدت الشركات البريطانية التي استقرت في العراق إبان القرن التاسع عشر دورًا بارزًا في تصدير المنتجات العراقية إلى أسواقها بالدرجة الأولى، وبلغ معدل هذه الشركات العاملة في العراق حتى سنة 1912 ما نسبته 95 % من مجموع الشركات العاملة فيه، ويأتي في مقدمتها شركة ستريك Strick وشركة ساشل إخوان وبلوكي كري وغيرها. كما بلغ عدد البواخر التي وصلت إلى البصرة سنة 1906 (43) باخرة زنة بضاعتها (218,511) طنًا، وقد ارتفع العدد إلى 300 باخرة حملت ما زنته 266,309 أطنان.

ولعل هذه الزيادة في عدد الشركات والبواخر البريطانية العاملة في العراق وأنهاره إنما يعود إلى المنافسة التي حصلت بينها وبين البواخر العثمانية من جهة، وبينها وبين الشركات الأجنبية كالألمانية والروسية والأمريكية من جهة أخرى، وهكذا يظهر أن البواخر التجارية البريطانية التي كانت تسير في أنهار العراق، إنما هي مظهر من مظاهر السيطرة البريطانية، وعليه نتتبع حركة الملاحة والنقل البريطاني وأثرها في تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي في العراق.

أولاً - الملاحة التجارية البريطانية في أنهار العراق 1869 -1914:

ازدادت حركة الملاحة والنقل البريطانية في أنهار العراق، حتى أصبحت تقريبًا بأيدي البريطانيين،

فالبواخر التي تسير في نهر دجلة هي بواخر بريطانية، وكذلك هو الشان بالنسبة إلى البواخر التي تملكها شركة لنج، التي تمارس النقل في أنهار العراق، بين كل من بغداد والبصرة، وبين الأخيرة وموانئ الهند.

عملت شركة لنج في سبعينيات القرن التاسع عشر على توسيع نشاطاتها التجارية، وزيادة كفاءتها في النقل، عن طريق إضافة باخرة ثالثة إلى باخرتيها العاملتين في نهر دجلة، نظرًا إلى اتساع أعمالها وزيادة أرباحها، فاعترضت السلطات العثمانية في العراق على ذلك، إلا أن الضغوط السياسية والاقتصادية التي واجهتها الأخيرة قد أجبرتها على قبول مطالب الشركة عام 1875.

وقد وصف لنا السائح الأمريكي فوك الذي مر بالعراق عام 1875، حجم التجارة الواسعة التي كانت تمارسها شركة لنج ما بين بغداد والبصرة والخليج العربي، وامتلاكها مؤسسة تجارية ومخازن للشركة وأماكن لتصليح البواخر.

في عام 1876 غرقت الباخرة (دجلة)، وطالبت الشركة السلطات العثمانية بإحلال باخرة جديدة محلها، إلا أن السلطات العثمانية رفضت الطلب، ومع ذلك وافقت عليه عام 1877 فأدخلت الشركة الباخرة (بلوس لنج)، وهي باخرة قوية وكبيرة ذات مدخنتين، وبهذا تكون لدى شركة لنج عام 1878 باخرتان تجاريتان تعملان في نهر دجلة هما بلوس لنج ولندن، وإن صافي أرباح عمليات الشركة كانت تبلغ حوالي 25 % من مجموع رأسمالها المقدر بـ 15,000 باوند إسترليني.

في عام 1879 حدث انعطاف في تاريخ الشركة، إذ اندمجت شركة لنج مع (شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية British India Steam Navigation Company)، التي كانت تسير بواخرها بين البصرة والهند ومرورًا بموانئ الخليج العربي، وما بين البصرة وبريطانيا، وتخصصت أحيانا بنقل الخيل والحبوب من ميناء البصرة.

في عام 1880 أضيفت باخرة ثالثة لأسطول الشركة في نهر الفرات وتعرف باسم (خليفة)، إلا أن الباخرة لندن قد غرقت، فاستعيض عنها بباخرة جديدة هي (مجيدية)، فأصبح للشركات ثلاث بواخر تعمل بالتناوب؛ فأدى هذا إلى زيادة كفاية النقل النهري إلى ما يقارب الخمسين بالمائة.

تعرضت شركة لنج لعراقيل السلطات العثمانية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولعل احتلال بريطانيا لقبرص ومصر أثر في توتر العلاقات العثمانية - البريطانية وانعكاسها على العراق، فأوقفت السلطات العثمانية بواخر الشركة عن العمل لفترة قصيرة. واستغلت شركات بريطانية أخرى منها شركة كري مكنزي (Gray-Mackenzie Company) هذه الحالة وحاولت الحصول على امتياز للملاحة في أنهار العراق، إلا أنها لم تحصل على شيء بسبب مناورات شركة لنج التي عملت على إنشاء شركة عثمانية بريطانية للملاحة في نهر دجلة عام 1886، وعلى الرغم من فشل المفاوضات في هذا الشأن، فإنها خففت التوتر بين الشركة والسلطات العثمانية، وعادت بواخر الشركة إلى نشاطاتها السابقة.

شهدت تسعينيات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين منافسة حادة بين شركة لنج والشركات الملاحة العثمانية في أنهار العراق، (بخاصة شركة العُمان العثمانية Oman - Ottoman Company)، وقد تطلب هذا الأمر تدخل القناصل البريطانيين في العراق، أو السفير البريطاني في استانبول. ففي عام 1891 أرادت

السلطات العثمانية إعاقة سير بواخر شركة لنج في نهر دجلة والسماح لها بالسير في نهر الفرات فقط، وعند ذلك، كما يقول الرحالة (بدج) Budge، الذي كان في بغداد في هذه السنة، أعلمت الحكومة البريطانية الباب العالي "بأنها سترسل عشرين ألفًا من الجنود الهنود إلى بغداد خلال أسبوعين إذا أدى الأمر إلى توقف البواخر عن مسيرها نهائيًا". ويظهر هذا الأمر مدى الدعم البريطاني للشركات الملاحية العاملة في أنهار العراق، لدرجة أنها هددت باستخدام القوة لحمايتها، فالمصالح التجارية البريطانية في العراق كانت كبيرة، ولا يمكن الاستغناء عنها، لدرجة أن اللورد كيرزن قد صرح عام 1892 قائلاً : "بأن بغداد تقع ضمن موانئ الخليج ويجب أن تدخل ضمن السيادة البريطانية التي لا تنازع".

ظلت شركة لنج غير قادرة على استخدام أكثر من باخرتين في الأنهار العراقية، على أن تكون الثالثة احتياطًا ويكون استخدامها عند عطب إحدى الباخرتين؛ مما تسبب في كثرة البضائع المطروحة في أرصفة ميناء البصرة، وهنا تدخلت غرفة تجارة لندن، التي كان بعض أعضائها مرتبطين بنشاطات تجارية في العراق، لدى وزارة الخارجية البريطانية "بضرورة السعي الجاد للحفاظ على الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا في العراق". والتي يراد بها الامتيازات التجارية والسياسية.

ومهما يكن من أمر فقد نجح البريطانيون للمدة من 1905 - 1907 في الحصول على موافقة الحكومة العثمانية بتسيير باخرة أخرى لشركة لنج على شرط أن ترفع العلم العثماني، لكن قبل هذه الموافقات سرعان ما كان يتم نقضها بسبب المنافسة التي كانت تبديها إدارة (شركة عُمان العثمانية)، التي أصبحت تعرف باسم (دائرة الملاحة الحميدية)، وقد أخذت تحل محل شركة لنج في عمليات النقل النهري.

وإلى جانب ذلك، فقد تجددت عام 1907 فكرة ضم البواخر العثمانية بالبواخر البريطانية لتكوين شركة مشتركة منهما، إلا أن الفكرة لم تتحقق وطرحت مرة أخرى بعد قيام حكومة الاتحاديين عام 1909 واقترح على أن يكون علم الشركة الجديدة وعلم بواخرها عثمانية لا بريطانيا، وأن تكون مدة امتياز الشركة (75) سنة، وأن تكون نصف أسهمها للعثمانيين، والنصف الآخر للبريطانيين، وكذلك الحال بالنسبة إلى مجلس إدارتها، وأن لا تمنح الحكومة العثمانية امتيازًا آخر لشركة أخرى. وعلى الرغم من موافقة السلطان العثماني على هذا الامتياز، فإنه جوبه بمعارضة قوية عندما طرح على أعضاء مجلس "المبعوثان" العثماني، بخاصة مبعوثو بغداد الذين عارضوا الامتياز، فبقيت شركة لنج على امتيازاتها الملاحية السابقة.

ولما كانت هذه الاتفاقات تجري في الوقت الذي كان فيه الألمان يوسعون من دائرة نفوذهم في سبيل الحصول على امتيازات اقتصادية في العراق، ويعملون على مد سكة حديد برلين - بغداد، فقد تم ربط المشاريع الملاحية البريطانية بمشاريع السكك الحديد الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى، والمهم في الأمر أن شركة لنج كانت إحدى دعامات النفوذ البريطاني في العراق، بخاصة في مجال النقل النهري والتجاري.

ثانيًا - سكة حديد برلين - بغداد والتجارة البريطانية في العراق:

لعل من المتعذر إغفال سكة حديد برلين – بغداد، ونحن بصدد الحديث عن النفوذ الاقتصادي البريطاني في العراق، بخاصة بعد حصول ألمانيا

على هذا الامتياز في 5 من آذار عام 1903، إذ لم تعد هذه القضية قضية ألمانية فحسب، وإنما مست النفوذ والمصالح البريطانية في العراق، فخطوط سكك الحديد عبر العراق كانت مشاريع بريطانية في بدايتها، وقد أريد بها أن تكون أقصر الطرق الموصلة إلى الهند، بين البحر المتوسط والخليج العربي عبر العراق، ولم يخفف من حدتها إلا افتتاح قناة السويس عام 1869، باعتبار أن الطريق الجديد هي أسهل الطرق المجودة وأضمنها.

ومع ذلك فقد كانت هناك مساعٍ بريطانية لمد خطوط حديد عبر العراق بعد عام 1869، ومنها مشروع السير أندرو Andrew عام 1872، الذي أقرت لجنة خاصة في مجلس العموم البريطاني بأهميته، كما كانت هناك مشاريع أخرى لمد خط حديدي من البحر المتوسط إلى الخليج العربي، غير أن هذه المشاريع ظلت مجرد اقتراحات؛ لأن الحكومة البريطانية كانت مشغولة بقناة السويس، كما أن أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين لم يجرؤوا على المخاطرة برؤوس أموالهم في بناء خط اعتقدوا أنه غير مربح.

ازداد اهتمام البريطانيين بموضوع ربط العراق بخطوط حديد، بعد النجاح الذي حققه الألمان في الحصول على امتياز سكك حديد الأناضول العثمانية، التي أريد بها مد خطوط ضخمة للسكك الحديد لتلبية حاجة الدولة العثمانية العسكرية والإدارية، وبدرجة لا تقل عنها أهمية في تلبية حاجة الصناعة الألمانية الملحة إلى المواد الخام، وإلى أسواق جديدة لبيع المنتجات الألمانية.

ولعل من أكثر المشاريع الألمانية التي أثارت مخاوف البريطانيين، الامتياز الذي منحه العثمانيون للألمان عام 1899؛ لإنشاء سكة حديد إلى الخليج العربي؛ فخشيت بريطانيا عندئذ بأن مناطق نفوذها في الخليج العربي قد أصبحت عرضة للخطر، وهنا أصبح البريطانيون يدركون بأن الخطر الألماني القادم، هو الخطر المحدق بهم لا الخطر الروسي كما كانوا يتوخونه؛ ذلك لأن الخطر الجديد لم يكن من أجل المشاريع التجارية كما هو ظاهر، وإنما من أجل النفوذ السياسي في المنطقة أيضًا.

حاولت بريطانيا إبعاد النفوذ الألماني عن مناطق نفوذها في العراق عن طريق الاشتراك في بناء سكة حديد بغداد، التي منح امتيازها للألمان عام 1903، غير أن معارضة البرلمان والصحافة، جعل الحكومة البريطانية تنسحب من الاشتراك المالي في المشروع.غير أن بريطانيا عادت مرة أخرى للتفاهم مع ألمانيا حول المشروع، بعد عقد الاتفاقية الروسية - البريطانية عام 1907، بتقسيم مناطق النفوذ بينهما في آسيا الوسطى، فقد كانت بريطانيا مستعدة لأن تقدم لألمانيا تنازلات؛ بشرط أن تعطي حق بناء الجزء الممتد من بغداد إلى الخليج العربي، وقد تمت الموافقة على هذه الشروط في عام 1909، على أن يبقى الألمان حرية العمل في المشروع شمالي بغداد.

إن هذا الاستعراض السريع الذي قمنا به للتطورات التي مر بها مشروع سكة حديد بغداد، إنما يراد به إبراز التنافس الذي قام بين كل من بريطانيا وألمانيا، بخاصة وأن الألمان قد وضعوا في حسبانهم أهمية المناطق التي يمر بها هذا المشروع في العراق، فهي مناطق خصبة صالحة للزراعة، سواء في شمال العراق أو في جنوبه؛ مما يضمن مطلبًا أساسيًّا للصناعة الألمانية وتزويدها بما تحتاج إليه من مواد أولية، وتأمين سوق جديدة لتصريفها.

وتبين لنا التقارير البريطانية السابقة وغيرها، وقوف بريطانيا حتى الحرب العالمية

الأولى في وجه كل المشروعات الألمانية، ومنها مشروع سكة حديد بغداد، التي تستهدف القليل من النفوذ السياسي والتجاري البريطاني في العراق؛ إذ كانت بريطانيا وألمانيا قد توصلتا في عام 1914 إلى اتفاقية اعترفت بها بريطانيا، كما يقول الدكتور الداود: "بأهمية سكة حديد بغداد للتجارة الدولية والتطور الاقتصادي الدولي، ووعدوا بمساعدة المشروع الألماني لمد سكة حديد تمد إلى البصرة، وقد قبلت الحكومة الألمانية قبول المساهمين البريطانيين في مجلس إدارة شركة سكة حديد بغداد".

هذه التوازنات الدولية لم تستمر طويلاً؛ إذ سرعان ما اندلعت الحرب العالمية الأولى، وتغيرت هذه الموازنات.

ثالثًا - التجارة البريطانية في العراق وتطورها 1869 - 1914:

تميزت التجارة العراقية قبل افتتاح قناة السويس عام 1869 بكونها تجارة مرور (ترانزيت)، بين الخليج العربي والمناطق الغربية في فارس، ثم إن بغداد كانت مركز هذه التجارة، فهي نقطة تجميع وتوزيع تجارة الترانزيت والتجارة الخارجية، وإلى حد ما التجارة الداخلية. كما أدت البصرة دورًا كبيرًا أيضًا في تجارة الترانزيت بحكم موقعها الجغرافي على الخليج العربي؛ حيث كانت تقوم بمهمة الوسيط في المعاملات التجارية بين بغداد وأوروبا ومن ثم من خلال خانقين (منطقة حدودية بين العراق وفارس)، مع المقاطعات الفارسية الغربية مثل كرمنشاه وهمدان.

وتأتي الموصل بعد بغداد والبصرة من حيث أهميتها التجارية، لكونها مركزًا تجاريًا للمناطق الشمالية في العراق، وارتباطها بأراضي الدولة العثمانية من جهة، وبلاد الشام من جهة أخرى.

ومما يجدر بالذكر أن التجارة البريطانية استطاعت أن تجد لها أسواقا في العراق، وهذا ما لمسه السائح جون أشر John Ussher عند مروره بالبصرة عام 1865؛ إذ وجد بالقرب من باخرته "سفينة إنجليزية كانت قد وصلت إلى البصرة مؤخرًا، وهي تحمل شحنة كبيرة من البضائع إلى بعض التجار الأوروبيين في بغداد. وعند مروره بالموصل، وجد أن معظم ما كان يباع في أسواقها من بضائع وسلع، أقمشة مانجستر القطنية، ومصنوعات شفيلد".

على أن الحالة قد تغيرت كثيرًا بعد افتتاح قناة السويس عام 1869؛ إذ تفاعلت عوامل عديدة في إنعاش الحركة التجارية، منها دخول السفن التجارية في عمليات النقل، وافتتاح أسواق أوسع للسلع العراقية، وبالذات إلى بريطانيا.

إن تغيير نمط النقل والتجارة؛ قد أدى إلى زيادة اهتمام التجار الأوروبيين والمحليين، بدفع حركة التصدير العراقية إلى أسواق جديدة؛ فاتسع نطاق التجارتين الداخلية والخارجية، وهذا ما سنعالجه بمقدار تعلق الأمر بالتجارة البريطانية.

(أ) التجارة الداخلية في العراق وتوسع السيطرة البريطانية فيها:

كان هناك نشاط تجاري داخلي بين المدن الرئيسة العراقية وتوابعها، فالبصرة كانت مثلاً تجهز بغداد بجميع البضائع التي كانت ترد إليها عبر الخليج العربي، ومن ثم توزع إلى جميع أنحاء العراق، وهي ممثلة بالسكر والقهوة والتوابل والأنسجة القطنية. وفي الوقت ذاته كانت بغداد مركز التوزيع الرئيس لمدن العراق الشمالية، بخاصة الموصل؛ إذ كانت ترسل لها المواد التي

أشرنا إليها أعلاه، وتعتمد هي بدورها على ما كانت تصدره إليها الموصل من منتجات، مثل الحبوب والدهن والجبن والمواشي والخيول، علمًا بأن قسمًا من هذه التجارة - بخاصة الخيول - كان يعاد إرساله إلى البصرة بغرض تصديرها إلى الهند وأوروبا.

وفي هذه المبادلات التجارية الداخلية أرادت بريطانيا أن يكون لها دور في عمليات النقل التجاري النهري في العراق إبان الفترة التي يتناولها هذا البحث، وذلك من خلال إنشاء شركات الملاحة التجارية البريطانية بخاصة Lynch Company شركة لنج. ومع أنه من الصعب العثور على أرقام دقيقة عن كمية الحمولات التي نقلتها الشركة على متن سفنها، لكنها - من جهة أخرى - بذلت جهودًا كبيرة للسيطرة على معظم عمليات النقل النهري في أنهار العراق.

بيد أن منافسة شركة النقل النهري العثماني، قد حالت دون تحقيق ذلك. إن أجور الشحن على السفن العثمانية كانت أرخص من مثيلاتها السفن البريطانية، كما أن عددًا من التجار والسكان المحليين كانوا لا يفضلون التعامل مع شركة لنج بوصفها شركة أجنبية.

وإلى جانب ذلك، فقد عمد الدبلوماسيون البريطانيون إلى دعم الشركات البريطانية العاملة في العراق، بخاصة تلك التي كانت تتولى عملية النقل التجاري في أنهار العراق، سواء تجاه الولاة العثمانيين في العراق، أو لدى الباب العالي.

وفي الوقت ذاته، فقد كانوا هؤلاء الدبلوماسيون، يقومون برفع التقارير التجارية السنوية عن حركة البواخر والنشاط الملاحي، وأسعار الحبوب والتمر، فضلاً عن ملاحظات الأحوال الإدارية والاجتماعية والتجارية في المدن العراقية الرئيسة: بغداد والموصل والبصرة، وكانت أولى هذه التقارير قد صدرت عام 1866 واستمرت كذلك حتى الحرب العالمية الأولى.

(ب) التجارة الخارجية في العراق:

ازدادت المصالح البريطانية في العراق خلال القرن التاسع عشر، بخاصة بعد افتتاح قناة السويس 1869، فبعد هذا التاريخ ازداد حجم الصادرات والواردات البريطانية إلى ومن العراق، لدرجة قدر روجر أوين Roger Owen "بأنه خلال سنوات 1900 -1913 كانت حصة بريطانيا من مجموع ما يستورده العراق 50%، كما أن 25% من الصادرات العراقية كان يجد طريقه إلى الأسواق البريطانية". ومن الواضح أن هذه النسب ترتفع كثيرًا إذا أدخلنا ضمنها نسب الصادرات والواردات بين العراق والهند البريطانية. وعلى ذلك سنقوم بدراسة الصادرات البريطانية للعراق، ووارداتها منه في المدة ما بين 1869-1914.

وضع البريطانيون كغيرهم من الأمم الأوروبية، آمالاً كبيرة في إيجاد أسواق جديدة لهم لتصريف منتجاتهم الصناعية، والحصول على المواد الأولية واستثمار رؤوس الأموال في مناطق غير متطورة من الناحية الاقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان العراق إحدى هذه المناطق. إذ بقيت السيادة البريطانية الاقتصادية ظاهرة فيه، سواء في مجال الصادرات أو الواردات حتى ظهرت قوى أخرى منافسة لها في المدة ذاتها. فعلى سبيل المثال وصلت في عام 1913 إلى ميناء البصرة 163 باخرة تجارية بريطانية مقارنة بـ 20 باخرة ألمانية تابعة لشركة خط هامبورج - أمريكا The Hamburg American Line ومع ذلك خشي البريطانيون المنافسة التجارية الألمانية في العراق، وعملوا

على إبقاء تفوقهم التجاري قائمًا في هذه البلاد.

سبقت حركة تصدير السلع والبضائع البريطانية من الهند البريطانية أو بريطانيا إلى العراق، حركة الاستيراد من هذه البلاد، سواء قبل افتتاح قناة السويس أو بعدها وقد تضافرت عوامل عديدة في اتساع حركة التصدير بسبب تطور وسائل النقل النهري والبحري من جهة، واستتباب حالة الأمن، وتقوية الإدارة المركزية في العراق، ونمو الزراعة من جهة أخرى. ولعل أهم المواد المستوردة في سبعينيات القرن التاسع عشر هي: المنسوجات والسلع المعدنية من بريطانيا ومواد الصباغة من الهند.

وشملت قائمة البضائع المصدرة إلى العراق خلال عامي 1895-1896 خمسة وثلاثين نوعًا من البضائع بلغ مجموع قيمتها 1,399,465 باوند استرليني نجد من بينها الأقمشة، وأكياس الجوت، والنيلة، وقضبان الحديد، والفولاذ، والتوابل، والشاي، والسكر، والخشب، والغزول، والخيوط، وهناك ما يشير إلى رجحان كفة بريطانيا في هذه البضائع.

أما في بداية القرن العشرين فيبدو – وفقًا لتقرير القنصلية البريطانية لعام 1903، 43% من الصادرات إلى العراق، كانت ذات منشأ بريطاني وعلى متن بواخر بريطانية. ولو استعملت الطريقة ذاتها في تقدير البضائع المستوردة من الهند والمناطق الأخرى، لوجدنا أن 17% منها كانت تصدر من الهند والمستعمرات البريطانية الأخرى.

ويلاحظ أن قيمة صادرات بريطانيا والهند إلى السوق العراقية كانت تمثل ثلاثة أرباع قيمة المستوردات العراقية للمدة 1909-1911؛ إذ كانت نسبة الصادرات البريطانية تعادل 49%، والهندية 33%، وأن هذين البلدين يستوردان نصف الصادرات العراقية للمدة ذاتها.

وظلت البضائع البريطانية تتوارد على العراق في المدة التي سبقت الحرب العالمية؛ بحيث تحولت السوق إلى أشبه ما يكون بمستودعات للبضاعة الأوروبية التي لم تكن هذه السوق بحاجة إلى معظمها، وإن كانت تجلب على بواخر بريطانية، وبريطانية - هندية لاستبدالها بمنتجات هذه البلاد الزراعية والحيوانية.

ومن ملاحظة تقارير القناصل البريطانيين في بغداد والبصرة نجد أن 48 باخرة شراعية بريطانية بحمولة 4,515 طنًا قد دخلت ميناء البصرة خلال عام 1903، إلى جانب 138 باخرة بخارية بريطانية بحمولة 162,964 طنًا. ونجد مثل هذه الأرقام العالية أيضًا في عدد البواخر البريطانية التي وردت ميناء البصرة في الأعوام 1910-1912، ففي تقرير للقنصل البريطاني في البصرة : "إنه دخلت ميناء البصرة في سنة 1911-1912 مائتان وخمسون سفينة تجارية، حمولتها 319,234 طنًا، مقابل 180 سفينة، حمولتها 261,053 طنًا في سنة 1910-1911، تمثل شركات إنجليزية وألمانية وروسية".

وكانت للعراق مكانة تجارية في نظر بريطانيا لعقود عديدة، وقد توجهت أعين البريطانيين إليه، لا لتصدير منتجاتهم الصناعية إليه فحسب، ولكن للحصول على مواده الأولية، وبخاصة منتجاته الزراعية والحيوانية، فقد تطورت هذه النظرة إليه بعد افتتاح قناة السويس عام 1869. ويكفي أن نذكر أنهما (أي بريطانيا والهند) كانتا تحتلان المركز الأول في واردات العراق، وأن كل وسائل تسهيل العلاقات التجارية مع الخارج (البريد والتلغراف وخطوط الملاحة والعمليات المالية التي تقوم بها البيوتات التجارية البريطانية في البصرة

وبغداد) كانت بيد البريطانيين .

لم تكن المنتجات الزراعية والحيوانية في الولايات العراقية تنتج لأغراض الاستهلاك المحلي وحده، وإنما كان الفائض منها يصدر إلى الدول الأخرى، وقد شجعت بريطانيا - بخاصة في مطلع القرن العشرين - زراعة كثير من المنتجات التي تدخل في الصناعات البريطانية مثل القطن.

وإذا ما أحصينا أسماء السلع والمنتجات الزراعية لها والحيوانية التي يتم تصديرها وتجد لها رواجًا في الأسواق البريطانية والهندية وغيرها، نجد التمور والحنطة والشعير والجلود والصوف؛ فمنذ سبعينيات القرن التاسع عشر وثمانينياته، كانت بريطانيا تستورد هذه المنتجات.

لم تكن المنتجات الزراعية والحيوانية العراقية - قبل افتتاح قناة السويس - تجد لها سوقا إلا في الهند، إلا أن هذه المنتجات أخذت تجد رواجًا أيضًا في بريطانيا ذاتها بعد افتتاح القناة؛ وذلك بسبب زيادة الخطوط الملاحية المباشرة مع العراق من جهة، واستقرار عدد من الشركات البريطانية في هذه البلاد وقيامها بعملية الاستيراد المباشر إلى الأسواق البريطانية.

كانت لبريطانيا المنزلة الأولى في تجارة الاستيراد من العراق. وقد ذهب يوسف غنيمة إلى أن 33,4% من الصادرات العراقية في عام 1909، كانت تذهب إلى بريطانيا، وأن 58,8% من وارداته يأتي من بريطانيا .

وفي الفترة السابقة لقيام الحرب العالمية الأولى، نجد أن هناك قائمة طويلة من المنتجات الزراعية والحيوانية، التي كانت تستوردها بريطانيا من العراق، على الرغم من المنافسة الألمانية الشديدة، ومن هذه المنتجات، التمور والحبوب (الحنطة والشعير) والأصواف والعفص والسمسم وجلود الغنم والماعز والبقر المدبوغة والخيول وغيرها .

وهكذا فإن عمليات تصدير البضائع البريطانية إلى العراق، واستيراد مواده الأولية، قد أدت إلى تحويل التجارة العراقية من تجارة محدودة، إلى تجارة واسعة، بخاصة بعد أن دخلت في هذه العمليات دول أخرى.

وعلى ذلك تنوعت المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق، فلم تعد مقصورة على السلع والبضائع المتداولة طوال القرون، وإنما أصبحت هناك ثروات كامنة في باطن الأرض، هي أكثر أهمية من السلع المعروفة وقد كانت هذه المصالح والثروات سببًا أساسيًا في الاحتلال البريطاني للعراق عام 1914، بخاصة النفط والثروات الزراعية والحيوانية الموجودة فيها.

أ.د. طارق نافع الحمداني
جامعة بغداد

المصادر والمراجع

أولاً - مصادر ومراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، عبد الفتاح: على طريق الهند (بغداد 1935).
- أداموف، ألكسندر: ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمه عن اللغة الروسية الدكتور هاشم صالح التكريتي، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطابعه التعليم العالي في البصرة، 1989 ، جزءان.
- أداموف: التجارة الدولية في الخليج العربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة د. نوري البخيت السامرائي، مجلة الخليج العربي، العدد التاسع آذار، 1978.
- الأرحيم، فيصل محمد: تطور العراق تحت حكم الاتحاديين 1908 -1914 (مطبعة الجمهور، الموصل، 1975).
- أشر، جون: مشاهدات جون أشر في العراق، ترجمة جعفر الخياط، مجلة سومر، المجلد 21، الجزء 1-2 (1965).
- أوين، روجر: التغيرات الاقتصادية في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر في كتاب: دراسات في الاقتصاد والسياسية والقانون، مجموعة من المحاضرات التي ألقيت في الندوة الدبلوماسية التي نظمتها وزارة الخارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي لعام 1978.
- أيرلاند، فيليب ويلارد: العراق، دراسة في التطور السياسي، نقله إلى العربية جعفر الخياط، دار الكشاف، بيروت، 1949.
- بترمان: رحلات في الشرق طبع في 1864 في كتاب: بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة لسعاد هادي العمري، مطبعة دار المعارف، بغداد، 1954.
- بدج، سيرولس: رحلات إلى العراق، نقله إلى العربية وقدم له وعلق عليه فؤاد جميل، بغداد، 1966، جزءان.
- بكنجهام، جمس: رحلتي إلى العراق (سنة 1816)، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة أسعد بغداد، 1968، جزءان.
- حسن، محمد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق : التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1869-1958، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1965.
- حماده، سعيد: النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الأميركانية في بيروت، 1938.
- الداود، محمود علي: الخليج العربي والعلاقات الدولية 1890- 1914، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الدليمي، صالح خضر محمد: الدبلوماسيون البريطانيون في العراق 1831-1914، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث، مقدمة إلى مجلس كلية التربية في الجامعة المستنصرية، بغداد، 1996.
- ديو لافوا: رحلة إلى العراق، ترجمة علي البصري، مطبعة اسعد، بغداد 1958.
- روزن: مذكرات فردريك روزن قنصل ألمانيا في

بغداد سنة 1898 في كتاب : مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، نجدة فتحي صفوت، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1969.
- السوداني، سوادي هاشم: المواصلات التجارية في العراق 1831 -1914، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، مقدمة إلى مجلس كلية التربية في جامعة الموصل، 1997.
- صالح، زكي: بريطانيا والعراق حتى عام 1914، مطبعة العاني، بغداد، 1968.
- الطعمة، باسم حطاب: تغلغل النفوذ البريطاني في العراق 1798 -1831، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985.
- العامر، يقظان سعدون: نشاط شركة الهند الشرقية الإنجليزية في البصرة، مطابع التعليم العالي، جامعة البصرة، 1990.
- عيساوي، شارل: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800- 1914، ترجمة رءوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1990.
- غنيمة، يوسف: تجارة العراق قديمًا وحديثًا (بغداد، 1922).
- فوك، بيري: عربستان أو ألف ليلة وليلة، ترجمة عبود الشالجي، مخطوطة مكتبة الدراسات العليا، كلية الآداب، جامعة بغداد، برقم 59.
- قزانجي، فؤاد (ترجمة وتحرير): العراق في الوثائق البريطانية، 1905 - 1930، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1989.
- القهواتي، حسين محمد: أضواء على تجارة البصرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مجلة الخليج العربي، مجلد 12، العدد 3، 1980.
- القهواتي، حسين محمد: دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869- 1914، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1980.
- كوبي، نورا: الطريق إلى نينوى، ترجمة د. سلسل محمد العاني، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1998.
- لوريمر، ج، ج: دليل الخليج العربي، القسم التاريخي والقسم الجغرافي، مطابع علي بن علي، الدوحة، قطر، د. ت.
- لونكريك، ستيفن هيمسلي: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية جعفر الخياط، دار الكشف، بيروت، 1949.
- لونكريك هيمسلي: العراق الحديث في سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي: الفجر الجديد للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 1988، جزءان.
- مارلو، جون: تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798-1882، ترجمة عبد العظيم رمضان، القاهرة، 1976.
- مجلة لغة العرب: الملاحة على الفراتين واتفاق المصرف الألماني مع شركة لنج، الجزء السابع، السنة الثانية شوال 1330، تشرين الأول 1912.
- منتشاشفيلي، البرت م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، 1978.
- المنشي البغدادي، محمد بن السيد احمد الحسيني: رحلة المنشي البغدادي (كتبها 127هـ /

1822م)، ترجمة عباس العزاوي (بغداد، 1948).

- مؤنس، حسين: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مطبعة حجازي، القاهرة، ط2، 1938.
- ميرزا حسن خان: تاريخ ولاية البصرة، دراسة في الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ترجمة محمد وصفي أبو مغلي، جامعة البصرة، 1980.
- نورس، علاء موسى كاظم: الدبلوماسية البريطانية في العراق 1808 -1823، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثامن عشر، (1981).
- ولستيد، جيمس ريموند: رحلتي إلى بغداد في عهد الوالي داود باشا، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، مطبعة ثويني، بغداد، 1984.
- ياب، م. ي: النشاط البريطاني في العراق 1798-1806، ترجمة د. علي يحيى منصور وعبد الوهاب نجم، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1980.

ثانيًا - المرجع الأجنبية :

- Chesney, F. R. Narrative of the Euphrates Expedition, London (1968).
- Great Britain, Admirality, Intelligence Department, A Handbook of Mesopotamia, (1918).
- Issawi, Charles, Economic history of the Middle East 1800-1914, (Chicago, 1966).
- Koury. George J, (British Imperial Interests and the Maintenance of the Ottoman Economy), Studies in Islam. New Delhi, Vol, 1 No. 4 October, 1979.
- Owen, Roger, The Middle East in World Economy (London 1981).
- Saldanha, J.A, Precis of Turkish Arabia (1905).
- Saldanha, J.A, Precis of Turkish Arabia 1801-1905. (London 1986).

3 - المشروعات البريطانية في عدن والخليج

لا يستطيع أي باحث في تاريخ الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية وفي شبه القارة الهندية، تجاهل دور شركة الهند الشرقية الإنجليزية؛ فقد كانت محور النشاط الاستعماري البريطاني في هذه المناطق.

لقد كانت التجارة الهدف الأساسي للشركة؛ حيث كانت تسعى للحصول على جزء أساسي من خيرات الشرق، وتدرك أهمية توفر سلعٍ رئيسة في الأسواق البريطانية مثل: التوابل والجواهر والعطور والبخور والحرير والقطن والشاي والقهوة. وهذا الطابع التجاري استمر خلال القرن التاسع عشر، إلا أن الظروف قد فرضت التغير في النهج؛ حيث دخلت السياسة لإدارة المصالح، ثم دخلت القوة العسكرية لحماية تلك المصالح.

وفي منتصف القرن الثامن عشر شهدت شركة الهند الشرقية الإنجليزية تحولاً مهمًا؛ حيث أخذت إمبراطورية المغول في الهند بالتداعي، فكانت الفرصة مهيأة للشركة لبسط نفوذها على أقاليم شاسعة من شبه القارة الهندية، ومنذ عام 1757 سيطر البريطانيون على ثروات المنطقة، وأصبحت سلطة سياسية وعسكرية كبيرة في الشرق تتحمل مسئولية الاستعمار البريطاني فيه، والهيمنة الفعلية البريطانية على الشرق بدأت منذ عام 1784.

ولما كانت منطقتا عدن والخليج العربي من المجالات الحيوية لبريطانيا، وضمن استراتيجية الإمبراطورية البريطانية، فإنه من الطبيعي أن يعمم النهج التوسعي البريطاني السياسي والعسكري بالإضافة إلى التجاري، في عدن والخليج، والسبب الرئيس أن المنطقتين تقعان على طرق المواصلات البحرية مع المحيط الهندي، وتوج الأمر الحملة الفرنسية على مصر قبل نهاية القرن الثامن عشر 1798. لقد استفزت هذه الحملة البريطانيين، ودقت ناقوس الخطر بتهديد المصالح البريطانية في الشرق. وتعرف بريطانيا مدى خطورة قوة فرنسا في الميدان الاستعماري من جهة، كما أن بين الطرفين تاريخًا من النزاع والحروب على مناطق النفوذ منذ حرب السنوات السبع.

"الواقع أن دور شركة الهند الشرقية الإنجليزية في تجارة الخليج، كان يتحول من المشاركة الفعلية إلى مجرد حماية للتجارة التي أصبحت منذ ستينيات القرن الثامن عشر تحت رحمة التجار العرب والفرس والهنود، وأصحاب السفن في تلك البلدان، وكانت الشركة توفر الحماية المسلحة لهؤلاء التجار ضد القراصنة، وكان أسطول الشركة هو الذي يقوم بهذه الحماية... وقد حددت مهمة هذا الأسطول كما يلي: حماية التجارة وبالأخص التجارة الريفية، ومكافحة القرصنة على سواحل الهند والمياه القريبة منها (الخليج العربي) بالإضافة إلى القيام بنقل بريد الشركة، وفي حالة نشوب حرب يتعين على الأسطول القيام بأعمال الحماية للممتلكات البريطانية في هذه المناطق، والإشراف على عمليات نقل الجنود وحراسة السفن التجارية".

لقد حاول جون كيلي في النص السابق أن يوهم القارئ بأن الوجود العسكري البريطاني في الخليج العربي كان لحماية التجار والتجارة ضد القراصنة، وأشار إلى العرب والفرس والهنود، و(القراصنة) كما هو معروف من تاريخ الاستعمار البريطاني، هم القواسم في جنوب الخليج وبنو كعب في شمال الخليج، وقد أخرج كيلي هؤلاء من النشاط التجاري الذي كان مشهودًا لهم مع غيرهم من أبناء المنطقة ليصنفوا بالقراصنة الذين ينبغي القضاء عليهم 1818 و 1820. وقد كانت الحماية الحقيقية - في الحقيقة - للتجارة البريطانية، وليس للتجار والتجارة المحلية في منطقة الخليج العربي.

لقد حققت شركة الهند الشرقية الإنجليزية مكاسب تجارية مهمة من نشاطها في منطقة الخليج العربي والشرق عمومًا، فقد كانت تحصل على مواد وسلع أساسية من منتجات الشرق، وتستخدم طرق المواصلات مثل الخليج العربي، وتبيع السلع الإنجليزية في أسواق الشرق مثل الأقمشة الصوفية والأدوات المصنعة، وبعد الهند، ركزت الشركة على الخليج والمناطق القريبة أو المطلة عليه مثل فارس والعراق.

مادمنا بصدد مناقشة دور شركة الهند الشرقية الإنجليزية في الشرق عمومًا، وفي منطقتي عدن والخليج خاصة، نتوقف لمناقشة تقييم أحد الكُتاب البريطانيين لنشاط هذه الشركة، فيقول كيلي: "ما الفوائد التي كانت تجنيها الشركة من الاحتفاظ بصلاتها الجارية مع المنطقة إذا كانت هناك فوائد ؟! لعل الفائدة الكبرى من تلك الجارة هي أنها كانت تساعد الرجال في الشركة على تطبيق ذلك البند من الميثاق الذي ينص على أن يكون عشر السلع المصدرة إلى المنطقة من صنع بريطانيا، وكانت الوسيلة لتنفيذ ذلك هي تصدير الأصواف والمعادن الإنجليزية الصنع؛ حيث تلقى رواجًا في فارس والمنطقة العربية الخاضعة للحكم التركي. أما الميزة الثانية التي كانت تتمتع بها الشركة من تجارتها مع موانئ الخليج، فهي أن ذلك يمنعها من دفع الرسم الإضافي وقدره 15% والذي كانت تفرضه الحكومة البريطانية على بيع واردات الشركة من المواد الخام؛ فقد كانت إنجلترا تستورد خام الحرير وخيوط الصوف من فارس".

ويوحي هذا الكلام بأن بريطانيا لم تحقق الكثير من تجارتها مع المنطقة، ولم تحقق أهدافها من خلال نشاطات شركة الهند الشرقية الإنجليزية ! والسؤال الذي يمكن إثارته إذا كان ذلك صحيحًا هو: لماذا مكث الاستعمار البريطاني في منطقتي عدن والخليج العربي قرابة قرن ونصف القرن ؟! فإما أن بريطانيا كانت تمارس سياسة غبية في استعمارها هذه المناطق، وإما أنها جاءت لتقوم بمهمة إنسانية لصالح شعوب هذه المنطقة!! لكن الأمر لم يكن كذلك على الإطلاق، فإن بريطانيا قد استفادت من التجارة في المنطقة واستغلال الخليج والبحر الأحمر طرقًا لمواصلاتها، وحققت مكاسب كبيرة؛ لأن النشاط التجاري مع المنطقة قد فتح المجال أمامها للسيطرة السياسية والعسكرية، والتي توجتها - في النهاية - بالهيمنة على الثروة النفطية واستمرت في استغلالها لعشرات السنين.

وعلى الرغم من اعتماد عدد لا بأس به من الكُتاب على كتابات كيلي عن الاستعمار البريطاني، فإننا نقول إن الذاتية في تلك الكتابات قد غلبت على الموضوعية، وأنه ليس بالأمر الغريب أن يكون ذلك هو التوجه الذي تحمله كتابات بريطانية عن هذه المنطقة.

النشاط البريطاني في الخليج العربي وعدن:

لقد أثارت الحملة الفرنسية على مصر عام 1798 بريطانيا، وأصابتها بقلق شديد؛ خوفًا من تقدم الفرنسيين نحو الهند والمناطق الأخرى غرب المحيط الهندي؛ فأرسلت الكابتن جون مالكولم إلى مسقط لتوقيع معاهدة مع السيد سلطان بن أحمد إمام عُمان في ذلك العام، وكانت أول معاهدة بريطانية مع حكام الخليج العربي. ثم بدأ مالكولم بمسح المنطقة على ساحلي الخليج؛ بحثًا عن أفضل موقع ليكون ميناء وقاعدة للنشاط التجاري البريطاني مع المنطقة. ووقع اختياره على جزيرة قشم القريبة من الساحل الفارسي للخليج، وكتب تقريرًا شاملاً في 21 من يناير عام 1800 إلى حاكم الهند البريطاني (إيرل مورينجتون) حول أهمية عدد من موانئ الخليج وتفضيله جزيرة قشم، والوثيقة التي تحوي تلك الرسالة (التقرير) منشورة في "مختارات من أوراق رسمية، تأليف: جي سالدانها".

ومنذ ذلك الوقت بدأ النشاط التجاري البريطاني يمتد وينتشر في منطقة جنوب الجزيرة والخليج، ما بين البحر الأحمر والخليج.

أما النشاط التجاري البريطاني في البحر الأحمر، فقد تمثل في ترتيب إعادة تأسيس الوكالة التجارية البريطانية في فحا بضم الأهداف ذات الطبيعة التجارية للوكالة، وأن توضع تلك الوكالة تحت السلطة المباشرة لرئاسة حكومة بومبي. أما النشاط التجاري الفرنسي في البحر الأحمر، فقد كان يمثل في المقيم الفرنسي في فحا. وحدث خلاف بين السلطات البريطانية والفرنسية حول رفع العلم الفرنسي في فحا، لكن السلطات البريطانية تغاضت عن ذلك. وبدأت تسعى لإقامة محطة تجارية لها في عدن منذ منتصف الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. وقام الكابتن هينز S.B. Haines بمقابلة السلطان محسن سلطان عدن عام 1835، وتباحث معه حول مشروع بريطاني لإقامة محطة تجارية في عدن. وكان اهتمام حكومة بومبي البريطانية حينها منصبًا على مضيق باب المندب وعدن لأهميتهما.

وردًا على المشروع الفرنسي لحفر قناة السويس الذي طرحته الحملة الفرنسية على مصر، قامت السلطات البريطانية بعملية مسح لبرزخ السويس عام 1830 أكدت إمكانية حفر قناة بين البحرين المتوسط والأحمر. وكانت الظروف قد خدمت الإنجليز للتدخل في منطقة عدن والخليج العربي بدءًا من التدخل المصري في الجزيرة العربية، ومحاربة القواسم، ومحاربة تجارة الرقيق، إلى الحرب الروسية الفارسية 1826. وخوف بريطانيا على مصالحها في الهند من الفرنسيين والروس؛ حيث تطلب الأمر التغلغل في عدن والخليج العربي وفارس.

بدأ الأسطول البريطاني الهندي بعملية مسح للساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية عام 1833 ، لكنه توقف عام 1837، وفي خلال الحرب الأفغانية في الفترة ما بين 1839 - 1844 لم تكن هناك أعمال مسح، لكن أثناء احتلال القوات البريطانية لجزيرة خرج في الخليج العربي قامت بإعداد تقرير عن أهمية ميناء الكويت.

إن المشروع الذي كان يحتل الصدارة في أذهان الكثيرين من البريطانيين خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر هو إنشاء خطوط مواصلات مباشرة بين منطقة البحر المتوسط والخليج العربي يربطها بخطوط سكك حديدية أو بحرية أو بكليهما، وبعبارة أخرى تحسن الاتصالات والمواصلات بين إنجلترا وشبه القارة الهندية. واهتمت بريطانيا بطرق المواصلات البرية والبحرية في الثلاثينيات

من القرن التاسع عشر في العراق وسواحل شبه الجزيرة العربية. وأسفرت عمليات المسح البريطانية التي كان يقوم بها الأسطول الهندي البريطاني بمزيد من الإمكانات. ومنذ عام 1837 أصبحت بريطانيا تستخدم رسميًا طريق البحر الأحمر في مواصلاتها، وقد كان حينها الطريق الأفضل لنقل البضائع والمسافرين. ولقد تميزت التجارة البريطانية في الخليج العربي في تلك الفترة بوقف النشاط التجاري الخاص للمسئولين السياسيين الإنجليز، وفي الوقت ذاته ألغت احتكار النشاط التجاري من قبل شركة الهند الشرقية الإنجليزية ليفسح المجال أمام القطاع الخاص البريطاني دخول هذا الميدان. وخلال الفترة ما بين 1810 - 1836 وضعت خرائط على أثر المسح الجغرافي لإرشاد السفن في الخليج، ومنها خريطة للجانب الشمالي من الخليج وشط العرب وخرائط تفصيلية عن موانئ مسقط والبصرة وغيرها. ويبدو أن ذلك النشاط كان تمهيدًا لما هو قادم من أحداث.

وعن أهمية عدن كتب سير تشارلز مالكولم مدير البحرية الهندية إلى حاكم بومبي في 19 من مايو 1837 تقريرًا قال فيه: "عدن - هذه الميناء البحري العربي العريق.. أقرب 1400 ميلاً إلى السويس، والرحلة إليه خالية من الرياح القوية، ويعتبر مرسى آمنًا في موسمي الشتاء والصيف لتزويد السفن بالفحم. وأكد هينز على أهمية عدن كمستودع للفحم وأنه من أكثر الموانئ أهلية للاتصال البري عن طريق البحر الأحمر. والمدن الكبيرة الأخرى في اليمن ليست بعيدة جدًا عنها، كذلك المدن الغنية في حضرموت مفتوحة لتجارتها، وأضاف سير روبرت غرانت بأن عدن أحسن ميناء بين بومبي والسويس".

وبدأت الخطط البريطانية للمشاريع التجارية تأخذ طريقها للتنفيذ، ففي يناير 1838 بعث هينز - وهو قائد الأسطول البريطاني في سوقطرة وعدن - رسالة إلى سلطان عدن جاء فيها: "لقد أصبحت لديَّ الصلاحية من قِبَل الحكومة البريطانية لإنجاز معاهدة معكم؛ من أجل شراء عدن الأرض والنقاط التي تحيط بها، والجزء الواصل حتى خور مكسر شمالاً مع مرافئ غبة التواهي، بندر صيرة، المحيطة بها... برجاء ذكر المبلغ الذي سوف تطلبونه في مقابل التنازل المذكور مع التحيات"´´. وبعد رفض السلطان وأبنائه للعرض البريطاني بدأ الضغط والتهديد حتى تقرر احتلال عدن في بداية عام 1879 وسنأتي على بعض التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع. بيد أن اللافت هو الطريقة التي كانت تعامل بها السلطات البريطانية حكام المنطقة. إن جبروت القوة والهيمنة جعلها تستخف بأولئك الحكام، وتعرض عليهم شراء مناطق وموانئ بأكملها أو احتلالها بالقوة لأن المصالح الاقتصادية البريطانية تقتضي ذلك، والحكام حينها يقبلون مرغمين ذلك النهج التسلطي أو يكون مصير بلادهم الاحتلال ومصيرهم العزل واستبدالهم بحكام يقبلون التعاون مع البريطانيين.

الاحتلال البريطاني لعدن 1839:

لقد تراكمت المشكلات، وتسارعت الأحداث في عدن ومنطقة الخليج العربي وما حولهما في ثلاثينيات القرن التاسع عشر مما كان لها آثار على السياسة والمصالح البريطانية في شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي فهناك حرب في أفغانستان، وتدخل روسي في فارس، وتدخل مصري في الجزيرة العربية أصبح يهدد المصالح البريطانية في الخليج، وقد سبق ذلك نشاط عسكري وتجاري لقبيلة القواسم؛ مما تطلب أن تجهز بريطانيا حملتين لمحاربتها، وسبق أن كانت الحملة

الفرنسية على مصر إنذارًا مبكرًا لبريطانيا بتهديد مصالحها في الشرق وبخاصة ما كانت تحمله من مشاريع كبيرة مثل مشروع حفر قناة السويس، يضاف إلى ذلك نشاط الحركة الوهابية، وتوسعها في الجزيرة العربية وتهديدها للمصالح البريطانية في سواحل الخليج العربي الغربية.

رسالة من هينز إلى السلطان محسن سلطان عدن هي إنذار نهائي باحتلال عدن تاريخها 16 من يناير 1839.

نص الرسالة :

"من هينز إلى السلطان محسن وبقية شيوخ قبائل عدن...

بعد التحيات ،،،

أعلمكم بأن قوة بريطانية عظيمة قد جاءت لاحتلال عدن، ولإقناعكم بمراعاة حكومة بومبي لمشاعركم، فقد تم منحكم مهلة حتى المغيب لتسليم المدينة والأرض التي سبق أن تم الاتفاق عليها سابقًا فيما بيننا بشكل سلمي. دعوني أؤكد لكم أن المقاومة سوف تكون عبثًا لا طائل من ورائها سوى خسارة الأرواح والأذى لدياركم وقبيلتكم.

لقد تسببتم بإهاناتكم المتكررة وبإعلان الحرب ضد الإنجليز في فسخ جميع الوعود المبذولة من طرفهم سابقًا، وإنني أؤكد لكم كصديق بأنكم إذا لم تتصرفوا بحكمة في الوقت الذي يقدم إليكم فيه عرض مناسب جدًا فإنكم سوف تتسببون في دمار قبيلتكم".

هذه الأحداث مجتمعة كانت كافية لتدفع بريطانيا إلى الاهتمام بالمراكز الاستراتيجية في المنطقة؛ لذلك كانت عدن مستهدفة بالاحتلال وحدث ذلك في عام 1839، فعدن تشرف على مدخل البحر الأحمر (باب المندب) ومن هذا الموقع تستطيع بريطانيا أن تنطلق لتحافظ على مصالحها التجارية، وطرق المواصلات في البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي بالإضافة إلى وجودها في موانئ الهند الغربية والخليج العربي بساحليه. إن الأهمية الاستراتيجية لأية منطقة تتركز أساسًا على الموقع والموارد. ولما كانت موارد عدن محدودة فإن أهميتها الأساسية كانت في موقعها؛ فهي بالنسبة إلى الاستعمار البريطاني قاعدة لوجوده في شبه القارة الهندية، وجنوب الجزيرة العربية والخليج ومصالحه في البحر الأحمر وشرق إفريقيا؛ فقد كانت محطة مهمة على طرق المواصلات والتجارة البحرية في وقت كانت بريطانيا تسعى للتفوق في الميدان الاستعماري في هذه المناطق، وقد ازدادت أهمية عدن بعد حملة نابليون على مصر، وبعد افتتاح قناة السويس عام 1869 فهي محطة لتزويد السفن بالوقود، ونقل بضائع المسافرين؛ فتقع عدن في منتصف الطريق بين شبه القارة الهندية وسواحل البحر المتوسط.

إن ارتباط عدن بالملاحة في المحيط الهندي والبحر الأحمر وبخاصة بعد حفر قناة السويس كان أكثر بكثير من ارتباطها بمنطقة الخليج العربي، على الرغم من أن المصالح البريطانية كانت تتركز في منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي، ولكن عين بريطانيا كذلك كانت على قناة السويس لأهميتها الإستراتيجية في اختصار المسافة بين الشرق وأوروبا. أما الأهمية في الموارد، فإن عدن كانت تلعب دورًا مشابهًا لموانئ الخليج في نقل تجارة الترانزيت وتوزيعها، لكنها مهمة بالنسبة إلى المصالح البريطانية خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، كذلك عدن محطة توفر الخدمات للسفن البريطانية. لقد استولى البريطانيون على عدن، وطبقوا عليها نظام الرسوم الجمركية

المعمول به في الهند. بيد أن ذلك الإجراء لم يفلح في تحويل التجارة إليها من الجديدة ومخا اللتين كانتا تحت السيطرة العثمانية، لكن تلك التجارة لمنتجات اليمن لم تكن مهمة ما عدا البن. وبالنسبة إلى بريطانيا كانت أهمية عدن تفوق تلك التجارة المحدودة إلى مجالات وسلع تأتي من شبه القارة الهندية وإليها عبر خطوط الواصلات البحرية الثلاث المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي. وأهمية عدن من أهمية باب المندب مدخل البحر الأحمر الجنوبي وهو لا يقل أهمية عن قناة السويس، ومضيق هرمز، ومضيق جبل طارق.

"لقد واجهت الأسطول الملكي البريطاني صعوبات عند زيارته للخليج العربي والبحر الأحمر في ستينيات القرن التاسع عشر؛ إذ لم يسمح للسفن البريطانية بالبقاء في هذين الممرين لفترات طويلة حتى لا يصاب بحارتها بالإرهاق، ولم يكن في وسع ربابنة تلك السفن وضعها تحت تصرف المقيم السياسي في عدن أو الخليج، وفي عهد البحرية البريطانية تغيرت الصورة حيث كانت مهمة تلك السفن القيام بخدمة الاحتياجات السياسية. وعلى الرغم من المبررات التي قدمها المسئولون السياسيون في عدن والخليج والهند ضد القيود المفروضة على حركة السفن فإن الحكومة البريطانية رفضت إلغاءها.

إن الذي يمكن استنتاجه من الكلام السابق الذي قاله كيلي ما يلي:

1 - ارتباط البحر الأحمر بالخليج العربي ضمن الاستراتيجية البريطانية كمنفذين مهمين للمحيط الهندي، وقوى ذلك بعد الحملة الفرنسية على مصر، وفي أثناء حفر قناة السويس.

2 - إن هناك ارتباطًا بين الجانب العسكري والجانب السياسي البريطانيين، كما أن هناك تنسيقًا بين القوى المختلفة حول الوجود البريطاني في المنطقة، ونقصد هنا بين القوى الدولية التي لها مصالح حيوية في المنطقة.

3 - يتضح لنا أن الكاتب لم يوفق في الإفصاح عن الأسباب الأساسية لاستياء السلطات الهندية البريطانية من سياسة الحكومة البريطانية حول أسطولها في عدن والخليج، عدا ذكره بأنه لم يكن يراد بقاء السفن في البحر الأحمر والخليج مدة طويلة حتى لا يصاب البحارة بالإرهاق. ولا نعتقد بأن ذلك سبب كافٍ لذلك الإجراء البريطاني وذلك الاستياء (الهندي) ربما كانت هناك أسباب أقوى وأهم من ذلك تتعلق بتجنب تعرض الأسطول للهجوم خصوصًا أن المنطقة كانت حينها تعج بالأحداث والصراعات الإقليمية والدولية.

لقد كانت لبريطانيا علاقات مع الشرق خلال أكثر من قرنين من الزمان منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين. وطبيعة تلك العلاقات استعمارية غير متكافئة، أساسها المصالح التجارية البريطانية وظفت علاقاتها السياسية ووجودها العسكري لخدمة هذه المصالح. لقد تطورت التجارة البريطانية مع الهند من تجارة التوابل إلى عمليات تجارية لاستيراد موارد كبيرة ومتنوعة وتصديرها إلى مناطق عديدة في شبه القارة الهندية وما حولها، واحتكارها لسلع رئيسة مثل: القطن الهندي والحرير الفارسي إضافة إلى التوابل، وتصدير البضائع الإنجليزية إلى هذه المناطق، وأخذ الأسطول التجاري الإنجليزي يزاحم وينافس التجارة الأخرى المحلية وغيرها، ثم تطور نشاطه إلى احتكار المجال التجاري بدعم سياسي وعسكري بريطاني انطلاقًا من الهند. لقد ركزت بريطانيا على شبه القارة الهندية لكن عينها كانت دائمًا على طرق

المواصلات المؤدية إليها وبخاصة المناطق التي تقع غرب شبه القارة الهندية مثل الخليج العربي وعدن (الخليج العربي والبحر الأحمر). وقد استفادت بريطانيا من ذلك النفوذ بالسيطرة على النشاط التجاري، واحتكاره في هذه المناطق في حالتي السلم والحرب. وكان الأمر واضحًا - على سبيل المثال - عندما اشتد التنافس البريطاني الألماني على تجارة منطقة الخليج العربي في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، وبخاصة في أثناء الحرب العالمية الأولى.

هذا الاهتمام البريطاني بمنطقتي عدن والخليج زاد في ستينيات القرن التاسع عشر عندما بدأ تنفيذ حفر قناة السويس وهو مشروع فرنسي، وفرنسا ند منافس لبريطانيا في الميدان الاستعماري. إن عدن تقع عند مدخل البحر الأحمر وهي تحت الاحتلال البريطاني، وكانت بريطانيا معارضة لمشروع حفر قناة السويس إلا أنها كانت من أكثر المستفيدين منها بصفتها الدولة التجارية الأولى في ذلك الحين وصاحبة أكبر أسطول للنقل التجاري. وقد حققت مكاسب مهمة للتجارة الأوروبية؛ بينما تضررت التجارة المحلية البرية والبحرية في الجزيرة العربية والخليج، وكانت لذلك التطور في طرق المواصلات البحرية أهمية في تدفق الناس والأفكار والسلع، إضافة إلى إحكام السيطرة الأجنبية على المنطقة.

بريطانيا وتجارة السلاح في منطقة الخليج العربي:

بعد أن نجحت بريطانيا في الثمانينيات من القرن التاسع عشر في القضاء على تجارة الرقيق في المنطقة، وجدت نفسها أمام مشكلة أخرى أكثر خطورة وهي تجارة تهريب السلاح، وهي تجارة غير مشروعة حسب القوانين البريطانية. وبرزت المشكلة أكثر خطورة في أثناء الحرب الأفغانية 1879 – 1880؛ حيث تبين تصدير كميات من الأسلحة من الهند عن طريق الخليج إلى فارس ثم إلى أفغانستان، كما اكتشفت حركة مبيعات أخرى للسلاح في المنطقة. وكان التجار الفرنسيون والإنجليز يمارسون هذه التجارة مع الموانئ الفارسية أكثر من غيرهم.

ففي سنة 1884 كانت هناك شركة مشمولة بحماية بريطانية تمارس تجارة السلاح في ميناء بوشهر، وكان الفرنسيون ينشطون في هذه التجارة في المحمرة عام 1881، وفي سنة 1887 قامت وكالة إيرانية / بريطانية مشتركة لتجارة السلاح في بوشهر. وفي عام 1890 انهمر فيض من الأسلحة والذخائر من زنجبار في شرق إفريقيا إلى منطقة الخليج العربي بسبب القيود على هذه التجارة في الساحل الإفريقي الشرقي، ونشطت - في الوقت ذاته - تجارة الأسلحة من أوروبا إلى عمان حتى أصبحت مسقط أهم سوق لتصدير السلاح في المنطقة فبدأت السلطات البريطانية جديًا محاربة هذه التجارة بالتنسيق مع سلطان مسقط. وبحلول عام 1897 تحركت بريطانيا جديًا للتحكم في هذه التجارة في ساحل عُمان والبحرين وقطر والكويت حيث يتم تهريب السلاح من هذه الإمارات إلى فارس والعراق العثماني، وتمكنت من الحد منها وإخضاعها لرقابتها منذ عام 1912. ويعلل أرنولد ويلسون الإجراءات البريطانية بأنها: "كانت للحفاظ على الأمن في المنطقة وتنمية التجارة لرفع مستوى معيشة السكان". وهذا تفسير مغلوط للأحداث فلدى بريطانيا سياسة المحافظة على الوضع الراهن مادامت لصالحها، وأن السلاح المهرب لا تستفيد من تجارته.

كشف بكميات السلاح المتاجر به ونوعيته
في المنطقة في تسعينيات القرن التاسع عشر
(الأرقام تقديرية)

السنة	النوعية	الكمية	البلد
1896	بنادق	4,500	مسقط
1897	بنادق	20,000	مسقط
1897	بنادق	30,000	بوشهر

علينا أن نعرف أن ذلك النشاط في تجارة السلاح في المنطقة، وحماسة بريطانيا وخوفها، جاء في ظل نشاط سياسي وتجاري لقوى دولية أخرى، مثل : النشاط الروسي والفرنسي والألماني. لذلك ومع توقيع معاهدة الحماية البريطانية مع الكويت عام 1899 بدأت بريطانيا اهتمامها بالموانئ ذات الأهمية في النشاط التجاري مثل: بوشهر والكويت والبحرين، بالإضافة إلى الموانئ الأخرى التي سبق لها السيطرة عليها.

المنافسة الروسية والألمانية:

بدأ الاختراق الروسي باتجاه الخليج العربي من خلال فارس، وبدأ ذلك النشاط بشكل مخطط له منذ عام 1900 تمثل في إنشاء قاعدة للنشاط التجاري بدعم من الحكومة الروسية، وهي إقامة خط ملاحي من البواخر للعمل في الخليج، وقد سبق ذلك نشاط تجاري لها في ميناء بوشهر الفارسي. إن المعلومات التي جاء بها المبعوثون الروس إلى المنطقة قد أفادت بأن المنطقة مشجعة تجاريًا؛ لذا بدأت السفن الروسية في نقل البضائع من وإلى الموانئ الفارسية على الخليج، بالإضافة إلى مسقط. وحتى الحرب العالمية الأولى أصبحت التجارة الروسية نشطة في المنطقة، وتفوقت على البريطانيين في تجارة: الكيروسين والسكر والمنسوجات والأواني، كذلك في نقل المسافرين إلى موانئ الشام والبحر الأسود.

لقد بذلت روسيا محاولات عدة للحصول على محطة وقود لتزويد سفنها بالفحم الحجري، بحيث تكون هذه المحطة هي الكويت فقد كانت تدرك أهمية موقع الكويت على رأس الخليج العربي، وجاء ذلك في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وألمانيا والدولة العثمانية تعطي اهتمامًا خاصًا للكويت في بداية القرن العشرين. بيد أن اتفاقية الحماية بين بريطانيا والكويت عام 1899 كانت عائقًا أمام نشاط القوى الأخرى غير البريطانية.

وقد اتخذت روسيا إجراءات لإنشاء خطوط سكك حديدية في فارس لأسباب اقتصادية بعد تثبيت نفوذ روسيا في فارس وكان ذلك في عام 1887 - 1898، وكانت تلك الخطط لمواجهة خطط بريطانيا في فارس. وركز الروس كذلك على جزيرة هرمز التي تشرف على مضيق هرمز في الخليج العربي، وقرروا في عام1898 بناء ميناء وقاعدة بحرية في السواحل الفارسية على الخليج، كما قرروا إقامة سكة حديد للقطارات تمتد من طرابلس على البحر المتوسط إلى الكويت على رأس الخليج العربي. وربما كانت تلك المشروعات قد عجلت بتوقيع معاهدة الحماية البريطانية مع إمارة الكويت في نهاية القرن التاسع عشر. لقد حسم أمر النزاع البريطاني الروسي في المنطقة حول المشروعات التجارية الاتفاق الروسي البريطاني عام 1907.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الفترة قد شهدت نشاطا غير مسبوق في مشاريع السكك الحديدية في المنطقة لربط الخليج بسواحل البحر التوسط بشكل خاص، سواء كانت المشاريع البريطانية أو الروسية أو الألمانية. فقد كان لبريطانيا مشروع لمد سكة حديد عام 1878 -

1879 تمتد من الكويت عبر العراق إلى تركيا، وتحدثنا عن المشاريع الروسية، كما كان لألمانيا مشروعها عام 1899 لمد سكة حديد برلين - استانبول - بغداد - البصرة ثم كاظمة شمال الكويت.

إن المشروع التجاري الألماني في الخليج قد وصل قبل المصالح السياسية، لكن ذلك لا يعني خلوه من الأغراض السياسية، وكان ذلك منذ نهايات القرن التاسع عشر. فقد نشأ خط ملاحي بحري ألماني يمتد من هامبورج في ألمانيا إلى الخليج العربي، تبنته أول شركة ألمانية في الخليج هي شركة روبرت فرنكهاوس، وغطى نشاطها التجاري البحري مناطق تمتد من زنجبار في شرق إفريقيا إلى الخليج في تسعينيات القرن التاسع عشر وفي العقد الأول من القرن العشرين. لقد أقامت مكاتب لها في الساحل الفارسي من الخليج وفي البحرين وأرست نشاطًا مهمًا في النقل البحري في الخليج العربي. ومن الطبيعي ألا تكون السلطات البريطانية في شبه القارة الهندية والخليج مسرورة من تلك المنافسة الألمانية، واعتبرتها تحديًا لمصالح بريطانيا في المنطقة التي استأثرت بالسيطرة عليها زمنًا طويلاً وبخاصة في القرن التاسع عشر، وكان لبريطانيا نشاطها الاستثماري في الملاحة وخطوط التلغراف في منطقة الخليج. وفي إطار معاهدات عقدتها مع حكام المنطقة. هي معاهدات غير متكافئة استفاد منها الطرفان، فالبريطانيون حققوا مصالحهم من خلالها، والحكام حافظوا على كياناتهم وحكمهم بالارتباط مع بريطانيا كون تلك الكيانات ضعيفة في مقوماتها أمام القوى الإقليمية والدولية.

لقد شكلت تقارير (أوبنهايم) عن الجزيرة العربية واقتراحه لإنشاء سكة حديد بغداد أهمية لدى الساسة الألمان في عام 1901، وهو مستشرق ألماني عمل في القنصلية الألمانية في القاهرة في العقد الأول من القرن العشرين. وأعطى مبررات اقتصادية لمشروع سكة حديد برلين - استانبول - بغداد - كاظمة لمواجهة النفوذ البريطاني في المنطقة وتحقيق مكاسب تجارية لألمانيا ، وذكر أهمية الموارد الزراعية والمعدنية للمصالح الألمانية على امتداد الخط المقترح. وأخذت بريطانيا النشاط الألماني على محمل الجد بأنه يشكل تحديًا لمصالحها ويجب مواجهته، فشرعت باتخاذ الإجراءات السياسية والاقتصادية، ودخلت مرحلة من المنافسة الشديدة بين الطرفين في العقد الأول من القرن العشرين.

المشروعات النفطية البريطانية:

يعتبر النفط أهم الاكتشافات في القرن العشرين تقوم عليه الصناعة العالمية في هذه المرحلة التاريخية، ولما كان ولا يزال الشرق الأوسط من أكبر مناطق العالم في إنتاج النفط واحتياطيه العالمية، فإن هذه المنطقة وبخاصة منطقة الخليج العربي تكتسب أهمية خاصة في استراتيجيات الدول الكبرى.

إن الصراع على مناطق النفوذ قد فجر الحرب العالمية الأولى، حينها كان النفط معروفًا في هذه المنطقة، وأصبح مهمًا في الصناعة. وبما أن منطقة الخليج كانت تحت الحماية البريطانية وأن الشركات النفطية البريطانية احتكرت امتياز النفط في أجزاء مهمة من المنطقة، فإن المنطقة كانت مرشحة لتنافس وتنازع جديد على هذا المورد المستجد، وبدأ ذلك فعليًا منذ أن بدأت تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى بين القوى المنتصرة فيها.

لقد شهد التنافس على النفط دخول قوى دولية جديدة إلى جانب بريطانيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا لينكسر الاحتكار، بل لتتوزع

الأدوار والمصالح، فطرحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى سياسية الباب المفتوح. بيد أن البريطانيين والفرنسيين قد شرعوا في تقسيم المنطقة في أثناء الحرب العالمية الأولى ضمن اتفاقية سايكس بيكو 1916، لكن الأمريكان أصروا على موقفهم في المشاركة في امتيازات النفط، ولم تستطيع القوى التقليدية الاستعمارية: بريطانيا وفرنسا تجاهل ثقل الولايات المتحدة الاقتصادي والعسكري والسياسي ودورها في الحرب إلى جانب تلك القرى. لذا كانت اتفاقية الخط الأحمر 1928 التي حسمت الأمر لتحديد نفوذ الأطراف، وكل طرف كان يريد الاستفادة من هذه المصالح داخل المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية، وتلك التي كانت خارجها، وبذلك تمكن الأمريكان من أن تكون لهم حصة في امتيازات نفط منطقة الخليج العربي، لكن ذلك لا يعني أن الأمر كان على حساب البريطانيين؛ فقد ظل البريطانيون يهيمنون على حصة الأسد في المنطقة منذ بداية الثلاثينيات حتى منتصف الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين عندما بدأت المنطقة تستلم زمام نفطها تدريجيًا.

أ.د. عبد المالك خلف التميمي
جامعة الكويت

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية:

- الأمين، عبد الأمير: دور السجلات الهندية ومحفوظاتها، بغداد، 1978.
- الدوسري، نادية: محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي، الرياض 1422هـ.
- القاسمي، سلطان بن محمد: الاحتلال البريطاني لعدن، ط2، الشارقة 1992.
- القاسمي، سلطان بن محمد: جون مالكولم والقاعدة التجارية البريطانية في الخليج 1800، ط1، الشارقة 1994.
- بوليانسكي. ف: ترجمة عبد الإله النعيمي، التاريخ الاقتصادي لعصر الإمبريالية، الجزء الثاني، دمشق 1988.
- ج. لوريمير: دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ترجمة الديوان الأميري بقطر.
- عيسوي، شارل: ترجمة سعد رحمي، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بيروت 1985.
- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر الأوروبي الأول، القاهرة 1985.
- كيلي، جون: بريطانيا والخليج 1799 - 1870، الجزء الأول، ترجمة محمد أمين عبد الله، سلطنة عُمان.
- لطفي، علي: التطور الاقتصادي - دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي، القاهرة 1970.
- مراد، محمد عدنان: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، بيروت 1984.
- هيردبي، فراوكة: كتابات الرحالة والمبعوثين عن منطقة الخليج عبر العصور، دبي 1996.
- ويلسون، أرنولد: ترجمة محمد أمين عبد الله، تاريخ الخليج العربي، سلطنة عُمان 1981.

ثانيًا - المصادر الأجنبية:

- IOR-L/POS/367, The Economic Situation in the Persian Gulf, July 1916, London.
- IOR-R/15/5/393,Arms Traffic in the Persia Gulf.
- IOR-R/15/5/610-15 Routes and Railways in Persia and Arabia.
- IOR-R/15/6/1466, Oct. 1939.
- IOR-R/15/6/444, Political Resident in Bushire,1945.
- IOR-R15/5/192, Kuwait, May 1935, Oct. 1936 and Mar. 1946.
- Bush C.B. Britain the Persion Gulf, London 1967.
- Geoffrey J. Banking and Empire in Iran, Great Britian, 1986.
- Geoffrey J. Banking and Oil, Vol. 2, 1987, London.

(ب) المشروعات الفرنسية

1 - في بلاد الشام

في مطالع القرن العشرين، وبالتحديد في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها، نلاحظ اهتمامًا فرنسيًا مكثفًا بأوضاع بلاد الشام الاقتصادية. صحيح أن هذا الاهتمام الفرنسي ليس جديدًا، فهو قد تركز إثر التدخل العسكري الفرنسي الأول (1860) وانطلاقة زراعة التوت وتجارة شرانق وخيوط الحرير في متصرفية جبل لبنان بفضل الرساميل الفرنسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. بيد أن الاهتمام الفرنسي في المرحلة الجديدة، مرحلة وصول حركة التسابق الاستعماري إلى ذروتها، سيتكثف ويعبر عن نفسه في جهود حثيثة وأفكار ومشاريع يجند لها، لا الجهاز الدبلوماسي القنصلي فحسب، بل أجهزة أخرى: خبراء، علماء، أساتذة جامعات، غرف تجارة ورجال أعمال. وستعطي الحرب العالمية الأولى وما رافقها من محادثات لتقسيم مناطق النفوذ في الولايات العربية والآسيوية التابعة للسلطنة العثمانية، الفرصة المناسبة للتعبير عن هذه الأفكار والمشاريع ولأخذ المبادرات وترتيب الاستعدادات؛ وصولاً إلى التدخل العسكري الفرنسي الثاني عام 1919. وإذا كان لهذا التدخل ظروفه الدولية وحساباته الإستراتيجية والدبلوماسية المعلنة والمضمرة معًا في سياسة الحكومة الفرنسية آنذاك، فإنه يبقى "يقاس، كما يقول المؤرخ الفرنسي D. Chevallier ، بعمق الوقع الليوني على سورية قبل 1914".

وهذا "الوقع" تمثل بأشكال التلاقي بين معطيات اقتصادية محلية (بشكل أساسي: مواد أولية زراعية) وشبكة من المصالح الفرنسية التي تمثلت في تملك عدد من المشاريع التي تلبي حركة التصدير والاستيراد واستثمارها، وانتقال السلعة وتسويقها ما بين محطات الأسواق التاريخية في الشرق: حلب، دمشق، بغداد، مكة، القدس من جهة، وما بين مرافئ الساحل من الإسكندرونة حتى حيفا ويافا من جهة أخرى.

ومن الملاحظ أن "ليون" لم تدخل وحدها في هذا الإطار من المصالح، وإن كانت القطب الرئيس في مجال الاستفادة من زراعة التوت في سورية. فمرسيليا هي قطب فرنسي مهم أيضًا في حركة التصدير والاستيراد بين السوق الفرنسية و"أسواق" المناطق السورية.

وعلى كل حال نلاحظ أن الاهتمام الفرنسي المكثف بإمكانات سورية الاقتصادية كان يترافق مع صعود خطين مترابطين:

- خط نمو المصالح الفرنسية في سورية نموًا مطردًا يهيئ لمزيد من المشاريع و"يبشر" بمزيد من "الآمال" و"الأماني".

- وخط تأزم ما بين الدول الأوروبية لا سيما حول نقطة متفجرة هي نقطة تقاطع المواقف الأوروبية من مصير الدولة العثمانية، وهي النقطة التي تلخص ما اصطلح على تسميته آنذاك بـ"المسألة الشرقية": أي تقسيم الإمبراطورية العثمانية وما يطرحه هذا التقسيم من "مسائل" أخرى تدرجت مستويات طرحها من مستوى

"مسألة الخلافة" إلى "المسألة العربية" إلى "السورية" إلى "اللبنانية" واستطرادًا إلى مسألة كل من "الأرمن"، و"الموارنة" ولاحقًا "الدروز" و"العلويين"... إلخ . أي باختصار كان الصراع ما بين الإمبرياليات يتمثل في خط انتصار الرأسماليات الأوروبية التوسعية في العالم وتقهقر ما تمثله الدولة العثمانية على الرغم من "الإصلاح" على النمط الأوروبي من بناء ومؤسسات وأنماط إنتاج تاريخية قديمة. وهذا ما كان يدفع برأسمالية كل دولة إلى تركيز مشاريعها الاقتصادية وتكثيفها، ودراسة المناطق المخطط لإلحاقها والسيطرة عليها.

في مجال إنتاج الحرير ومناطق زراعته:

في السنوات الأولى من القرن العشرين كانت قد وصلت زراعة التوت المرتبطة بتجارة مدينة ليون الحريرية وصناعتها إلى درجة كبيرة من الكثافة في مناطق بلاد الشام الغربية: جبل لبنان، البقاع، ضواحي المدن الساحلية.. وشكلت الرساميل الليونية "الحافز الحقيقي للزراعة الحريرية السورية" آنذاك. بيد أن من الملاحظ "أن نسبة الحرائر السورية التي كانت تصل إلى ليون ليست مرتفعة إذا ما قيست خاصة بحرير الصين واليابان الذي يشكل الجزء الأكبر من استيرادات ليون. ففي السنوات التي سبقت حرب 1914 نقصت النسبة المئوية السورية؛ لأن الإنتاج السوري راوح مكانه في حين أن حرائر الشرق الأقصى استمرت في تقدمها. ولكن ما كان يحبذه تجار ليون في المشرق هو إنتاج يسيطرون عليه بصورة شبه كاملة. ففي بداية القرن العشرين، كان أكثر من 90% من حرائر سورية تذهب إلى فرنسا. إذن كان قد أصبح وضع تجار ليون في غاية التماسك. فالزراعة والحلالات والتسويق، وتأمين البذور أصبحت كلها شأنًا فرنسيًا. ففي عام 1910 قدمت ليون حوالي 8 ملايين فرنك في السنة، وهو مبلغ يعادل أكثر بقليل من ثلث ما يشتريه تجار الحرير من سورية. وكان الجزء الكبير من هذا المبلغ مخصصًا لشراء الشرانق. فهو يغذي، إذن، كل مراحل إنتاج الحرير: من الفلاح حتى صاحب حلالة الشرانق مرورًا ببيوتات التجارة والمال في بيروت والوسطاء و"السماسرة".

هذه السيطرة الفرنسية على إنتاج الحرير السوري، كانت تدفع برجال الأعمال الفرنسيين إلى البحث عن أشكال من هذه السيطرة وتوسيعها إلى مناطق سورية أخرى لم تطلها بعد، أو طالتها بصورة خفيفة. فتمركز إنتاج الحرير الذي سهلته في جبل لبنان ظروف وأوضاع اجتماعية - سياسية أكثر منها زراعية وطبيعية، كان يدفع برجال الأعمال الفرنسيين إلى مزيد من الاهتمام بزيادة وتيرة النمو وتوسيع المجال الزراعي للإنتاج، لاسيما وأن القفزة التي شهدها أواخر القرن التاسع عشر توقفت في بداية القرن العشرين. بل تراجعت في بعض السنوات والأماكن خطوات الإنتاج إلى الوراء. إذن كانت السيطرة المالية الفرنسية على الإنتاج تعني أيضًا ضرورة الامتداد والتوسع وتطوير الإنتاجية. ولعل كتاب Ducousso المطبوع عام 1913 يعكس بصورة من الصور هذا الاهتمام الفرنسي.. فالمؤلف عمل لفترة في الجهاز القنصلي الفرنسي في سورية (في قنصليتي طرابلس وبيروت). وكان يتابع عن كثب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمناطق السورية ويكتب التقارير والدراسات عنها. وكتابه عن الحرير في سورية الغني بالإحصاءات والجداول عبارة عن تقرير موسع وشامل عن أوضاع إنتاج الحرير خلال السنوات العشر الأولى من القرن العشرين. ولا ريب

أن فـي اسـتعادة ملاحظاتـه، حـول منـاطق زراعـة التـوت وحجـم الإنتـاج وصـناعة خيـوط الحريـر وتسويقها، أهمية وثائقية وعلمية أكيدة.

ويرى Ducousso أنـه فـي الفتـرة الواقعة بين 1889 و1893 قـام الأهـالي مشجعين من قبل الصناعيين الأوروبيين، بتوسيع مجال زراعة التوت إلـى الحـد الـذي تـضاعف فيـه خـلال هـذه الفتـرة القصيرة حجم هـذه الزراعـة، ولاسـيما فـي سـهل البقـاع. غيـر أنـه منـذ 1903، بـدأت هـذه الزراعـة بـالتراجع. ومنـذ بعـض الوقـت اقتلعـت أعـداد مـن الأشجار لتحل محلها أشجار البرتقال التي يبدو أنها أكثر توفيرًا للربح والملاكين على السواء.

هذا التمركز الزراعي في الجبل على الرغم من ضيق أراضيه الزراعية، يوازيه أيضًا تمركز في وجود أماكن تربية دود القز ومصانع حل الشرانق. وبعد أن يقدم المؤلـف لمحـة تاريخيـة عـن دخـول مـصانع "الجبـل" الفرنـسية إلـى الجبـل وتكـاثر المـصانع "الحديثـة" فـي الربـع الأخيـر مـن القـرن التاسع عشر، يشير إلى أن عدد المصانع في سورية "فـي الوقـت الحاضـر" (عـام 1910) هـو 194 مـصنعًا، ويقدر أن 25 منها لا تعمل هذا العام، إما بسبب النقص فـي الرساميل، وإما بـسبب الصعوبة فـي إيجـاد أيـد عاملـة. وأمـا المـصانع التـي تعمـل فيقـدرها بــ 158 مـصنعًا. إلا أن أكبرهـا وأعظمهـا إنتاجًا هـي المـصانع الفرنـسية علـى الـرغم مـن أن عددها لا يتجاوز الثلاثة.

وينتقـل Ducousso إلـى أهميـة دور رأس المـال الفرنـسي ولا سـيما الليـونـي فـي الإنتـاج الحريـري فـي سـورية، فيـشير إلـى أن صـاحب "الحلالة" بحـاجة إلى مبـلـغ يـراوح بـين 3,500 و5,000 فرنك كحد أدنى لتشغيل "دست" واحد في الحلالة. ولا أحد من "الصناعيين" السوريين يملك مثـل هـذه المبـالغ. لـذلك يـضطر إلـى اللجـوء إلـى "القـروض"، "وهنـا يتـدخل رأس المـال الفرنـسي ولاسيما الليوني".

أمـا عـن شـكل تدخلـه فيقـول: "وحـدهم أصـحاب الحـلالات" الـذين يقـدمون ضـمانات جديـة (ولـنضع مواطنيـنا جانبًا) يـستفيدون بـشكل مباشـر مـن الـسلفيات المقدمـة التـي تـسد بإرسـال الحريـر المسجل بالأمانـة. بينمـا بالنسبة إلـى الآخـرين فـإن ليـون تقدم لهـم المـال بواسطة المـصارف المحليـة. فموقـع هـذه الأخيرة يـسمح لهـا بمعرفـة مـدى قـدرة المـستدينين الـذين يلجـأون إلـى رهـن عقـار أو ممتلكات.

ويـضيف: إن هـذه الطريقـة التـي تحبـذها ليـون لأنها تقدم ضمانًا أكبر، لا تروق للصناعي السوري الذي يجـب عليـه أن يـدفع، عـدا فائـدة الـ 5% ونـسبة 2% كـ"كومـسيون" مبيـع للبيوتـات الليونيـة، "كومـسيون" جديدًا للوسيط غالبًا ما يصل إلى 2%..

"وهكـذا تـصل الفائـدة عـادة إلـى 10%. وبـالرغم مـن ذلـك تبقـى الحاجـة إلـى المـال ماسـة، لدرجة أنه لا يمكن نقاش هذه الشروط التي غالبًا ما تكـون جـائزة. ومهمـا يكـن فـإن ليـون تقـدم بـصورة مباشـرة أو غيـر مباشـرة أكثـر مـن نـصف الــ 12 أو 15 مليون فرنك المخصصة سنويًّا لـشراء الـشرانق بواسطة أصحاب "الحلالات"، السوريين.

وبعد أن يشير المؤلف إلـى محـاولات البلـدان الأوروبيـــة الأخـــرى مزاحمـــة فرنـــسا فـــي مجـــال الصناعة الحريريـة، يؤكـد أنـه بـالرغم مـن العثـرات، فــ"الـصناعة الليونيـة" بوثوقهـا بالمـستقبل، فإنهـا تـضع كـل عنفوانهـا للاسـتمرار والمحافظـة علـى سـيادتها الـسابقة. ففـي هـذه اللحظـة الحرجـة مـن وجودنا الوطني؛ حيث انغرست في كل أسواق العالم صناعتنا وتجارتنا يبقى بفضلها، سوق الحرائر في

كل أوروبا السوق الفرنسية بالتمام. وليس فقط في سورية، وإنما أيضًا في كل تركيا يبقى نفوذنا في هذا المجال من الصناعة هو السائد".

إن هذه الصورة التي يقدمها كتاب Ducousso عن إنتاج الحرير في سورية قبيل الحرب العالمية الأولى تنتظم في إطار الدعوة الفرنسية الملحة لتكثيف الجهود الفرنسية حول توسيع مشاريع زراعة التوت في المناطق السورية، وتوظيف الرساميل في فتح مصانع جديدة للحل، وتطوير ما هو موجود.. لاسيما وأن الإنتاج كان قد بدأ يشهد تقهقرًا ملحوظًا في سنوات ما قبل الحرب. فبينما كان معدل إنتاج الحرير الخام في السنة (بين 1902 و1911) 501,000 كيلو، هبط الإنتاج عام 1912 إلى 400,000 كيلو. وكما يلاحظ "اتحاد تجار الحرير في ليون"، أن تربية دود القز وزراعة التوت، لا تكفي، إنها لا تتطور في سورية، بل إنها منذ بضع سنوات في تقهقر ملحوظ. ففي سهل بيروت تستبدل أشجار التوت بأشجار الفاكهة، وفي سهل البقاع بالحبوب.

ثم تأتي أحداث الحرب لتشكل ضربة قاصمة للإنتاج الحريري السوري، فيبادر رجال الأعمال الفرنسيين في كل من مرسيليا وليون إلى دراسة الوضع بعد الحرب مباشرة ولتدارك التدهور الذي حصل. وفي هذا المجال نقرأ تقريرًا حول الزراعة الحريرية في سورية لـ M. Croizat وضع على أثر البعثة التي أرسلت إلى سورية من قبل غرفتي تجارة ليون ومرسيليا عام 1919.

النقل والتجارة:

وقف الخبراء الاقتصاديون الفرنسيون في مطلع القرن العشرين أمام واقع: هو أن سورية لا تستفيد كما يجب من دورها كمنطقة عبور بين المتوسط والمناطق الشرقية البعيدة. ففتح قنال السويس أحيا البحر الأحمر وتجارة الشرق من جديد، لكن سورية بقيت بعيدة عن تيار التبادل الذي يتدفق بكامله نحو مصر، وبقيت لا تستقبل إلا عددًا قليلاً من القوافل البرية الآتية من الشرق البعيد والتي تتضاءل قيمة حمولتها يومًا بعد يوم. فتجارة الهند والخليج فضلت الطريق البحري على الطريق البري.

لكن هل تحسن وضع سورية كمنطقة ترانزيت مع إنشاء سكك الحديد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؟

يجيب Huvelin : إن الخطوط الأولى التي أنشئت لم تستهدف أن تفتح طرقًا جديدة للمبادلات. لقد استهدفت فقط تحسين مردودية الطرقات الموجودة. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر لم يبحث الإنجليز والفرنسيون الذين اهتموا بخطوط الحديد في آسيا الصغرى (العثمانية) إلا بتوصيل تجارتهم البحرية نحو الداخل، لذلك لم يخططوا ولم ينشئوا إلا خطوطًا قصيرة للتغلغل عبر ممرات الحزام الجبلي... فمن المرافئ الكبيرة والصغيرة إلى العواصم الداخلية كان على الخط الحديدي الأوروبي الذي يخترق الحزام الساحلي أن يحمل بضائع إلى الداخل، وأن يعود إلى الشاطئ بالمحاصيل والمواد المنجمية (Minerais).

إذن إن التخطيط الاقتصادي الفرنسي يركز على أولوية دور الوسيط الذي يمكن أن تقوم به سورية في نطاق علاقات التبادل في المشرق العربي وبعض المناطق المحيطة به؛ وذلك ضمن ربط هذه العلاقات بالرأسمالية الفرنسية. لذلك نلاحظ أن التقارير الاقتصادية المهمة ركزت أكثر ما ركزت على أهمية المرافئ السورية وأهمية المدن الكبرى كأسواق تصريف.

وتقدم التقارير الاقتصادية الفرنسية دراسة لثلاثة مرافئ في بلاد الشام : الإسكندرونة، بيروت، حيفا. واللافت للنظر أنه على الرغم من الأهمية التي اكتسبها مرفأ بيروت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبالرغم من استمرار أهميته في أوائل القرن العشرين، فإننا نلاحظ أن الاقتصاديين الفرنسيين كانوا يرشحون مرفأين آخرين للعب دور أهم في إطار شبكة الخطوط الحديدية التي أنشئت في سورية والمجالات التي فتحتها من ناحية اتساع داخلية كل مرفأ، وأهمية ما تقدمه وما تستقبله من سلع.

يرى الاقتصاديون الفرنسيون أن "مستقبلاً لامعًا" ينتظر مرفأ الإسكندرونة. فهو "منفذ طبيعي" لمناطق واسعة تحدها: أنطاكية - حلب - الموصل - ديار بكر - مرعش... وهو لهذا السبب يشكل دائمًا مرفأ لحلب حيث كان التجار يخزنون في خاناتها شتى منتجات تلك المناطق الشاسعة. وحيث كانوا ينقلونها بواسطة القوافل إلى الإسكندرونة.

صحيح أن هذا الدور ضعف مؤقتًا لصالح طرابلس وبيروت، بيد أن "خط بغداد" أعاد لهذا الدور احتمال أهميته ورشحه لمستقبل أكثر أهمية. هذا ما تؤكد عليه معظم التقارير الاقتصادية الفرنسية، ومن بينها تقرير المهندس Achaed. فبعد أن يستعرض هذا التقرير المحاسن الطبيعية للمرفأ (العمق - التيارات الهوائية - حماية الجبال المحيطة به...) يتوقف تقرير المهندس Achard على النشاط الألماني الذي يركز على خط بغداد ومشاريع وصله بمرفأ الإسكندرونة:

في عام 1911 نال الألمان امتياز مد فرع طبرق - كاليه (Toprak-Kale) الإسكندرونة الذي انتهى من تنفيذه ووضع موضع العمل في تشرين الثاني 1913. وفي العام ذاته نال الألمان امتياز بناء مرفأ الإسكندرونة واستثماره. وقد اشتمل برنامج العمل على إنشاء ثلاثة أحواض كبيرة، كان المفروض أن يتسع أحدها لرسو 16 باخرة، بيد أن الأعمال ما لبثت أن توقفت في أثناء الحرب..

قبل هذا الوقت كان الرأسماليون الفرنسيون يركزون اهتمامهم على تطوير مرفأ بيروت. بيد أنهم لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الاهتمام الألماني بمرفأ الإسكندرونة، فجوابًا على ذلك أنشأوا خط حمص - طرابلس الذي بدئ باستثماره في حزيران 1911.

إذن توفر لحلب خط يوصل تجارتها بطرابلس، وكانت تكاليف النقل على هذا الخط أقل من تلك التي تتطلبها القوافل، فمنذ 1906 كان خط بيروت - رياق - حماة - حلب قد قضى على تجارة النقل بالعربات والقوافل، وجاءت الحرب الإيطالية - التركية بمصادرتها الإبل من سورية لتزيد من أزمة تجارة النقل هذه.

وهكذا فإن إنتاج خط طرابلس - حمص جاء فدعم حركة التجارة بين طرابلس وحلب. ويفيد رئيس المكتب التجاري لـ (D.H.P) أن 70% من الحمولة التي كانت تمر منذ عام 1906 عبر بيروت - رياق - حماة أخذت تمر منذ هذه اللحظة (حزيران 1911) عبر طرابلس - حمص.

وشكل هذا المرفأ موضوع اهتمام خاص في السياسة الاقتصادية الفرنسية، وينعكس هذا الاهتمام في شتى تقارير الخبراء الفرنسيين وغرف التجارة الفرنسية.

قبيل الحرب كان قد عهد ببناء هذا المرفأ إلى شركة فرنسية، وبعد الحرب تولى الإنجليز البدء بتنفيذ مشروع بناء سد سنسول طوله 13كم يصل بين حيفا، ويؤمن للمرفأ مساحة واسعة من المياه الهادئة.

انطلاقا من هذا المشروع الإنجليزي الكبير يتساءل Achard : "هل تتناسب أهمية المرفأ مع هذا المشروع؟ وهل يبرر المستقبل التجاري لهذا المرفأ كل التكاليف التي يتطلبها؟..".

أسئلة يحاول Achard الإجابة عنها بالعودة إلى تاريخ حركة المرفأ.

في تموز من عام 1894 افتتح خط دمشق - مزاريب الذي بني واستمر من قبل شركة (D.H.P). هذا الخط جعل منطقة حوران ودمشق تابعتين لمرفأ بيروت. وقد بقيت هاتان المنطقتان حتى 1905 توجهان إلى هذا المرفأ كميات كبيرة من المنتجات الزراعية. إلا أنه في هذه الفترة بدئ باستخدام خط درعا - حيفا، الذي ربط بخط الحجاز فسمح ذلك للمرفأ أن يستعيد دوره المنافس. ويستشهد المهندس صاحب التقرير بالأرقام التي قدمتها وزارة الحربية الفرنسية عن حركة المرفأ قبل الحرب، وهي كالتالي:

السنة	الصادرات	الواردات
1901	2,000,000 فرنك	1,800,000 فرنك
1908	5,670,000 فرنك	5,600,000 فرنك
1910	4,000,000 فرنك	15,430,000 فرنك

وفي العام 1910 ذاته بلغت الحمولة المنقولة بواسطة القطارات:

- من حيفا إلى دمشق 14,836 طنًا.
- من دمشق إلى حيفا 35,000 طن.

وفي عام 1913 يقدر Achard أن هذه الحمولة بلغت:

- من حيفا إلى دمشق 21,765 طنًا.
- من دمشق إلى حيفا 9,915 طنًا.

هذا الازدياد الملحوظ في قيمة الصادرات والواردات يعني أن مجال مرفأ حيفا يطال (تصديرًا واستيرادًا) مناطق واسعة على رأسها حوران ودمشق. ويفسر Achard هذه الظاهرة - خاصة وأن المناطق المشار إليها لاسيما (حوران) تقع في منطقة وسط: بين بيروت وحيفا - بالأمر التالي: إن خط الحجاز كانت قد أسهمت في تمويله أعطيات الطوائف الإسلامية والاقتطاعات من موازنة الدولة العثمانية. إذن ليس ثمة رأس مال يتطلب تغطية؛ لذلك تستطيع إدارة هذا الخط أن تخفض من أسعارها إلى الحد الذي تستطيع معه أن توسع مجال عملياتها التجارية جغرافيًا.

فالنمو السريع لقيمة الواردات الآتية بواسطة حيفا، وتطور التجارة بين حيفا ودمشق (بين 1910 و1913 ارتفعت جملة ما يصل من حيفا إلى دمشق من ذ4و835 طنًا إلى 21,765 طنًا أي زادت بنسبة 46,7%). كل هذا يؤشر إلى أن مجال العمليات التجارية للمرفأ اتسع حتى دمشق.

وهكذا بدأ العديد من التجار يتركون خط بيروت (D.H.P) ويتعاملون في نقل بضاعتهم مع خط الحجاز...

ويخلص Achaerd إلى تأكيد أن مرفأ حيفا انتصر على مرفأ بيروت. فمجال نفوذه امتد مع امتداد المنطقة التي أمّن مواصلاتها "خط الحجاز". هذه المنطقة شملت: سهول عكا، الغور، حوران، ودمشق.

وفي الوقت الذي يلفت فيه الخبراء الاقتصاديون الفرنسيون النظر إلى أهمية المرفأين السوريين: الإسكندرونة وحيفا، ينبهون إلى المخاطر التي تهدد مرفأ بيروت أولاً، وبسبب المزاحمة التي يواجهها من المرفأين المذكورين، ثانيًا بسبب حدود إمكانات المنطقة التي تشكل داخليته.

هذه المنطقة تشمل "جغرافيًا" من الجنوب إلى الشمال: شريط السواحل الساحلية (صور، صيدا، بيروت، طرابلس، جبلة). والسهول الداخلية:

(الحولة، البقاع، حمص، حماة، الغاب) والمناطق الجافة الواقعة شمال شرقي السلسلة الشرقية، والمناطق الجبلية غير الخصبة من لبنان وجبل العلويين وحرمون والسلسلة الشرقية.

هذا من ناحية الصورة الجغرافية. وفي الواقع هل تستطيع بيروت أن تمركز في مرفئها كل المنتجات الزراعية لهذه المناطق الواسعة؟

يحاول المهندس Achard أن يجيب عن السؤال بتقديمه للرأسمالية الفرنسية عناصر غنية عن حركة الإنتاج والتبادل في هذه المناطق في السنوات العشرين الأولى من القرن. ويمكن تلخيص هذه العناصر كما يلي:

- إن سهول صيدا وصور تصدر وستظل تصدر إنتاجها الزراعي عبر مرافئها.

- إن سهل الحولة ينفذ إلى عكا وسيظل يستخدم هذا المرفأ.

- أما مرفأ طرابلس فسيستمر بتصدير المنتجات الزراعية لسهله (الذي تبلغ مساحته حوالي 40 هكتارًا) وبتصدير بضعة آلاف من أطنان الصابون تنتجها مصانع طرابلس.

ماذا يبقى من منطقة دمشق، شريط السهول الداخلية، المنطقة الصحراوية الجافة من الشرق. هل تشكل لبيروت مصدر حمولة كافية لتأمين ازدهار مرفئها؟

بالنسبة إلى دمشق تتوزع صادرات منطقتها كما رأينا على خطين نحو حيفا ونحو بيروت، ويضاف إلى الأسباب السابقة (انخفاض تعريفة النقل بالنسبة إلى خط الحجاز). إن السلع الآتية من مصر (الأرز، والسكر...) تنتقل بواسطة القطار الذي هو أقل تكلفة من وسيلة النقل البحري؛ حيث تصل مباشرة إلى دمشق. وبالمقابل تلجأ منتجات دمشق المعدة للتصدير إلى مصر (قمر الدين، سوس...إلخ) إلى اتباع الطريق ذاتها. الأمر الذي يحرم بيروت، بالإضافة إلى منافسة مرفأ حيفا، جزءًا مهمًا من حمولة التصدير والاستيراد.

وبالنسبة إلى سهل البقاع، فإن معلومات مكتب التجارة في الـ (D.H.P) تشير إلى أن هذا السهل لا يقدم لبيروت شيئًا. فإنتاج السهل بكامله يستهلك محليًا أو يشترى من قِبَل سكان جبل لبنان.

وسهل "الغاب" لا يقدم شيئًا يذكر؛ فإن 70 ألف هكتار من الأراضي على الرغم من خصوبتها ييسران تنقلات البدو؛ وهي أراضٍ ينبغي استيطانها حتى يتم إنماؤها.

والمنطقة القاحلة الواقعة شرقي السلسلة الشرقية لا تقدم شيئاً. تبقى الأراضي الممتدة بين حمص وحلب والتي يمكن أن تقدم لبيروت بعض الفائدة. بيد أنه ينبغي أن نتذكر أن مرفأ الإسكندرونة كان يستأثر بقسم مهم من صادرات هذه المنطقة بسبب منافسة خط بغداد لخط حلب - رياق. وبسبب توجه قسم من صادرات المنطقة إلى مرفأ طرابلس.

ويضاف إلى هذه العوائق أن خط حلب - رياق وامتداده: رياق - بيروت لا يسهلان كما ينبغي عمليات النقل. فالخط الحديدي حتى رياق خط ذو مجرى عادي، بينما يضيق بين رياق وبيروت مما يستدعي تفريغ الحمولة ونقلها إلى قطار آخر. وبما أن المنطقة جبلية، فإن جزءًا من الخط يسير على سلسلة أسنان (a cremaillere) ولا يمكن شحن قاطراته بحمولة تزيد على الـ 90 طنًا... كل هذا من شأنه أن يزيد من نفقات النقل، وبالتالي من إضعاف أهمية مرفأ بيروت. وهنا يقترح Achard ربط طرابلس - بيروت بخط حديدي "عادي". وبذلك يلتف على "البنان" ولكن يستدرك: "فهذا لا يضيف شيئًا إلى منطقة "نفوذ" بيروت. وحتى في حال ازدياد حركة التجارة فإن ذلك يتم على حساب طرابلس".

نلاحظ أنه حتى 1904 كان مرفأ بيروت يتلقى منتجات حوران ومنطقة دمشق وولاية حلب. فبين 1901 و1904 ارتفعت نسبة تجارة العامة حوالي 40%.

بينما في عام 1905 وعندما افتتح فرع درعا - حيفا نلاحظ شيئًا من الهبوط. بيد أن الوضع لن يلبث أن يتحسن ابتداءً من العام التالي على الرغم من انتكاسة بسيطة في عام 1908. وسبب هذا التحسن أن شركة (D.H.P) الفرنسية استطاعت أن تتحمل منافسة خطي الحجاز وبغداد. واستطاع مرفأ بيروت بالتالي أن يصل إلى ذروة حركته في عام 1910. لكن مع افتتاح خط حمص - طرابلس عام 1911 بدأت صادرات مرفأ بيروت بالتناقص التدريجي حتى أن الوضع العام للمرفأ أخذ ينذر بالانهيار، لاسيما وأن المحاصيل في أعوام 1910 - 1911 ساءت، ويضاف إلى ذلك الحالة التي استجدت عن الحرب الإيطالية - التركية.

التجارة وحركة التبادل:

بلغت قيمة مستوردات سورية من الخارج للعام 1910 - 1911 حوالي 169 مليونًا و300 ألف فرنك فرنسي. بينما بلغت قيمة صادراتها حوالي 85 مليونًا و386 ألفًا. أي أن القيمة الإجمالية بلغت حوالي 254 مليونًا و686 ألفًا. وهذا الرقم لا يشمل قيمة المبادلات بين سورية وبقية المناطق العثمانية. وإذ يقدر Huvelin هذه المبادلات بقيمة الربع، حصلنا على المجموع التالي: 320 مليونًا من الفرنكات. تلك هي قيمة المبادلات التجارية لسورية في سنة عادية قبل الحرب.

وكانت فرنسا تحتل المقام الأول في مجال الاستيراد من سورية. وتشير مذكرة غرفة تجارة مرسيليا المرفوعة إلى وزير الخارجية عام 1915، إلى أن فرنسا هي أفضل زبون لسورية. ففي عام 1912 - وهي سنة لا يمكن اعتبارها مزدهرة، بلغت الصادرات إلى فرنسا عبر ثلاثة مرافئ: الإسكندرونة، بيروت، يافا، ما قيمته 15 مليون فرنك فرنسي، بينما بلغت قيمة الصادرات الموجهة نحو بريطانيا 6 ملايين، وألمانيا 1,300.00، والنمسا 975,000.

وتشير المذكرة إلى أن "المشتريات من سورية هي بشكل أساسي الحرير، ثم يأتي الصوف، القطن، الجلود، البرتقال، وعروق السوس...".

هذا يعني أن فرنسا تستفيد بشكل أساسي من المواد الزراعية الأولية في سورية تلبية لحاجات صناعتها، بينما لا تستفيد بالقدر ذاته من الإمكانات الشرائية في سورية. إذ تنافسها في ذلك بريطانيا وتتخطاها بأشواطٍ بعيدة. (بلغت قيمة مبيعات بريطانيا في سورية للعام 1910 - 1911 حوالي 40,252,000 فرنك، و 35,3% من مجموع المبيعات الأجنبية في الداخل).

بيد أن هذه الإمكانات الشرائية كانت آخذة في التقهقر. فمنذ وقت طويل كانت سورية تتلقى أكثر مما تعطي. وفي عام 1914 بلغت قيمة صادراتها نصف قيمة وارداتها. وفي رأي Huvelin أن العجز في الميزان التجاري هذا يعوض بفضل أموال المهاجرين، والمؤسسات التعليمية والخيرية وبفضل الأرباح التي تجبى على طرقات الحج إلى مكة والقدس.

أ.د. وجيه كوثراني
الجامعة اللبنانية

المصادر والمراجع

- Achard, Ed-c., (Notes sur la Cilicie et Notes sur la Syrie), L`Asie Francaise, Juillet-Aout, 1922.
- Chambre de Commerce de Marseille, Note sur la Valeur economique de la Syrie, Marseille 1915.
- Chevallier, D., (Lyon et la Syrie) en 1919, Revue Historique, 1960.
- Ducousso, G., L`industrie de la Soie en Syrie, Paris - Beyrouth, 1913.
- Emerit, M., (La crise Syrienne et l`expansion economique Francaise en 1860), Revue Historique, 1952.
- Huvelin P., (Que vaut la Syrie?), L`Asie Francaise, 1921.

2 - في بلاد المغرب العربي

(تونس - الجزائر - المغرب)

كانت فرنسا، بحكم صلاتها التاريخية بالمغرب العربي وبالإمبراطورية العثمانية، أسبق دول أوروبا إلى إحاطة علاقاتها بالأقطار المغاربية بعدد من الاتفاقات التجارية، واقتصر الأمر في البداية على إبرام معاهدات صلح وتجارة، ثم تطور إلى إقامة مراكز للتجارة الفرنسية ومصائد للمرجان على السواحل التونسية والجزائرية. وقد ترافق ذلك مع تطور نشاط القناصل والتوسع في تطبيق نظام التنازلات. وعلى الرغم من بروز بوادر التفوق البحري والاقتصادي الفرنسي مبكرًا فلم تظهر نيات صريحة للاستيلاء على الأراضي المغاربية، واقتصر اهتمام فرنسا على محاولة احتواء النشاط القرصني وتوسيع قاعدة النشاط المركنتيلي.

1 - العلاقات المغاربية الفرنسية (1213 - 1246هـ / 1798 - 1830م):

- المبادلات التجارية:

يعد المركز الذي أحرزته فرنسا بالمغرب العربي خلال القرن التاسع عشر تطويرًا لأوضاع قديمة تعود إلى الفترة السابقة لحملة نابليون على مصر. ومع أن علاقات فرنسا مع المغرب الأقصى كانت غير منتظمة فقد امتدت صلاتها التجارية إلى أبرز المرافئ المغاربية. ويتضح من بنية المبادلات ومسالكها اتجاه التجارة الفرنسية نحو أهداف مركنتيلية محددة، بالتركيز على جلب المواد المصنعة والسلع الفاخرة والأسلحة، وتصدير الحبوب وزيت الزيتون والجلود والصوف والمواشي.

وتؤكد النصوص على تفوق التجارة الفرنسية بالمنطقة - عدا المغرب الأقصى - على تجارة سائر الدول الأخرى، ويعزى ذلك إلى استفادة فرنسا من العلاقات التفاضلية التي نسجتها مع بعض رجال الحكم في كل من الجزائر وتونس، ثم إلى احتكار نقل السلع المغاربية إلى فرنسا من قِبَل بيوت التجارة والملاحة بمرسيليا. والحقيقة فإن الوضع الاقتصادي العام بالمنطقة، كان لا يسمح بإقامة علاقات تجارية متوازنة مع فرنسا على الرغم من حرص بعض الحكام على الدفاع عن مصالح بلدانهم. وتشير دلائل عديدة إلى أن تخلف التجارة الخارجية المغاربية يعود إلى سببين؛ أولهما: تكبيل الصادرات والواردات على حد سواء بالرسوم الجمركية المرتفعة، ومنع تصدير عدد من السلع، في وقت كانت فيه أوروبا تعتبر التجارة سبيلاً لتنمية الثروة الوطنية والحصول على الذهب. ثانيهما: عجز البحرية التجارية المغاربية على الوقوف أمام منافسة شركات حديثة تدعمها الرساميل وبيوت الائتمان.

وقد برز التفوق التجاري الفرنسي في اعتماد وسائل متطورة تقوم على نسيج من المعلومات الاقتصادية يوفرها القناصل والوكلاء والمخبرون، كما كانت فرنسا أسبق الدول الأوروبية إلى اعتماد مفوضين في طنجة والجزائر وتونس لرعاية مصالحها التجارية. ومع ذلك فقد فشلت في

تطوير مبادلاتها مع المغرب الأقصى، بالنظر إلى سيطرة إنجلترا على القسم الأكبر من تجارته الخارجية منذ منتصف القرن الثامن عشر، فضلاً عن احتراز عديد السلاطين المغاربة من التعامل التجاري مع أوروبا.

ويدل النظر في قيمة المبادلات الفرنسية المغاربية وحجمها، على اختلال الموازين التجارية المغاربية وخضوعها إلى تقلبات دورية؛ نتيجة لاختصاص المغرب العربي في تصدير فواضل الإنتاج الزراعي وارتباط المحاصيل بعوامل طبيعية متقلبة وسياسات اقتصادية متذبذبة. ولعل هذا ما يفسر تطور النشاط القرضي في فترات التراجع التجاري.

- القرصنة:

كانت القرصنة، باعتبارها جهادًا بحريًا، نشاطًا رسميًا تشرف عليه الدولة. وإذا نظرنا إلى جدوى هذا النشاط، يتبين لنا أن القرصنة كانت رافدًا مهمًا لاقتصاد المنطقة بما كانت تجره من غنائم وسلع وأسرى. ومن المعلوم أن عديدًا من الدول كانت تعترف بنظام القرصنة المغاربي؛ باعتباره موجهًا ضد البلدان التي لا ترتبط مع المنطقة باتفاقات. وتمكنت الجزائر وتونس والمغرب من تبوء مكانة بحرية مرموقة بالمتوسط بفضل ما توفر لها من قدرات عسكرية في مجال القرصنة، وكانت الدول المغاربية تستمد من الغزوات البحرية موارد مالية مهمة، أي خُمس الغنائم وفدية المعتقلين، فضلاً عن الإتاوات التي تدفعها القوى الأجنبية التي أمضت معاهدات صلح. ومع أن القرصنة تراجعت بصورة ملحوظة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقد ظل هذا النشاط مصدرًا دائمًا للتوتر بين المغرب العربي وأوروبا، بالنظر إلى الأضرار التي كانت تلحقها الغارات البحرية العشوائية بالأساطيل التجارية الأوروبية.

وقد شهدت القرصنة انتعاشة محدودة خلال حروب نابليون، وتعتبر المدة بين 1213 - 1233هـ / 1798- 1918م فترة مفصلية في تاريخ العلاقات البحرية بين المغرب العربي وفرنسا. ومن المعلوم أن غزو مصر وضع حدًا لأكثر من قرنين ونصف من العلاقات السلمية بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا، وأدى ذلك بالسلطان العثماني إلى دعوة إيالتي تونس والجزائر إلى إعلان الحرب على فرنسا، وعلى الرغم من تلكؤ داي الجزائر وباي تونس في الاستجابة للدعوة، فقد كان ذلك إيذانًا باستئناف النشاط القرصني. وبذلك أصبحت السفن الفرنسية هدفا لهجمات القراصنة المغاربة.

لهذا السبب بدأ التفكير في تجريد المغرب العربي من قوته البحرية. ومع أن انقسام أوروبا، خلال حروب نابليون، حال دون مواجهة هذه القوة بشكل جماعي، فإن عددًا من الدول الأوروبية، وفي طليعتها فرنسا، أعدت خططا سرية لضرب القرصنة المغاربية. وتشير الوثائق إلى مشروع درسته الحكومة الفرنسية سنة 1216هـ / 1891م "التطهير البحر المتوسط من القوة البحرية (المغاربية) المستبدة وتعدياتها الدائمة"، غير أن المخطط لم يأخذ طريقه للتنفيذ لانشغال فرنسا بصراعاتها الأوروبية.

والواقع فإن اهتمام القوى الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا بالأوضاع المغاربية تنامى بالتدريج؛ تبعًا لتزايد حدة التنافس على خطوط التجارة ومناطق النفوذ بالمتوسط، غير أنه لم يتسن تحديد هذه المجالات قبل نهاية حروب نابليون.

وتسارعت التغييرات الدولية بعد هزيمة نابليون وإقصائه من الحكم، وانتقل الصراع بعد

مؤتمر فيينا 1230هـ / 1815م من المسرح الأوروبي إلى البحر المتوسط. وتعد سنة 1230هـ / 1815م منطلقا لبناء نظام متوسطي جديد تحكمه توازنات استراتيجية وسياسية نسجتها حقائق القوة الاقتصادية الصاعدة. وعلى هذا الأساس تذرعت أوروبا بتفاقم القرصنة وعرقلتها للنشاط الاقتصادي؛ لتفرض ترتيبات أمنية واقتصادية جديدة بالحوض الغربي للمتوسط باسم حرية التجارة وتحرير الرقيق.

والحقيقة فإن القرصنة المغاربية توقفت بصفة تلقائية وشبه نهائية سنة 1221هـ / 1806م وانتقل الاهتمام إلى التجارة، بعد أن تحول التوازن العام في المتوسط لصالح أوروبا. ومع ذلك فقد أصرت الدول البحرية على كسر شوكة الأقطار المغاربية، فطاف اللورد اكسموث قائد الأسطول البريطاني على الموانئ المغاربية مستعرضًا قوته، وقصف مدينة الجزائر، ثم عرج على تونس وأبلغها مطالب أوروبا بإلغاء القرصنة واسترقاق الأوروبيين. ولم ترض المعاهدات التي فرضها اكسموث على حكام المنطقة جميع الدول الأوروبية فانعقد مؤتمر آكس لاشبال سنة 1233هـ / 1818م، وانتهى الأمر بتجهيز حملة بحرية فرنسية بريطانية مشتركة ضد الدول المغاربية أفضت إلى وقف القرصنة بصفة نهائية وإلغاء الإتاوات واسترقاق المسيحيين.

و بصرف النظر عن النتائج الاقتصادية والسياسية التي حققتها هذه الحملة، فإن أبرز ما يمكن استخلاصه من توجهات أوروبا الغربية تجاه المغرب العربي، هو دخولها في طور التوسع الاستعماري بعد تحقيق ثورتها الصناعية، ولجوئها إلى سياسة المدفعية لدعم مطالبها الاقتصادية والسياسية.

ولعل أبرز تحول أفرزته التوازنات الدولية الجديدة هو تراجع دور فرنسا كدولة استعمارية وبروز بريطانيا قوة متوسطية صاعدة. أما جنوب المتوسط، فقد اتجهت الأوضاع الداخلية بالمغرب العربي نحو التدهور، ويكشف عجز المنطقة عن حماية مجالها السياسي واستسلامها أمام التحرشات الأجنبية عن زوال أسباب المناعة الخارجية ودخولها في طور الاحتضار السياسي.

- مقدمات التدخل:

فرضت موازين القوى بغرب المتوسط، بعد 1230هـ / 1815م أسلوبًا جديدًا في التعامل بين أوروبا والمغرب العربي. ومع أن مخططات التوسع الاستعماري لم تتبلور بشكل كافٍ، فقد أصبحت أوروبا في وضع يتيح لها إملاء شروطها. وقد تعاطفت الأقطار المغربية مع المشهد السياسي الجديد من منطلقات مختلفة، فأعلن المغرب الأقصى عن رغبته في الانعزال وتقليص اتصاله بأوروبا، وحاول أرباب التجارة بتونس التكيف مع الأوضاع الجديدة، ولكن الباي آثر الرضوخ للضغوط الأجنبية، أما الطبقة الحاكمة بالجزائر فتمادت في رفض الأمر الواقع والدعوة لتحدي أوروبا.

وفي المقابل كانت فرنسا تتطلع إلى استعادة موقعها الاقتصادي بالمغرب العربي، وتتحين الفرص لتغيير شروط التعامل مع حكام المنطقة. وقد ساعد استقرار الوضع الأمني بالبحر المتوسط على تنمية الروابط التجارية، فاستعادت مدينة مرسيليا دورها كقطب رئيس في المبادلات مع المغرب العربي، وفتحت تونس والجزائر أبواب تصدير الحبوب وغيرها من المواد الزراعية، وكانت فرنسا تصدر إلى تونس سنة 1231هـ / 1816م ما قيمته 1,203.682 فرنكًا وتورد 819,943 فرنكًا من القمح وزيت الزيتون والجلود والصوف. ومهد هذا

التطور لغرس اللبنات الأولى للسيطرة الاقتصادية الفرنسية، وأهمها تركيز بعض البيوت التجارية الفرنسية بتونس، وقد اختصت هذه المؤسسات بجلب أصناف عديدة من المواد الاستهلاكية مثل البهارات والبن والسكر والصوف الإسباني لصنع الطرابيش. وكانت لا تدفع من الرسوم الجمركية سوى 3% من قيمة البضائع الموردة، ومع ذلك اصطدم نشاط هذه البيوتات بالهياكل المؤطرة للحياة الاقتصادية، وفي طليعتها احتكار كبار رجال الدولة لتجارة التصدير، والتضييق في تسريح بعض المواد.

وكان التجار الفرنسيون يؤاخذون الباي لأمرين، أولهما : احتكار تجارة زيت الزيتون للزيادة في أسعاره عند اللزوم، وثانيهما : التلاعب بقيمة العملة، ويمكن القول إن تذمرات بيوت التجارة الفرنسية باتت تعبر عن واقع اقتصادي وسياسي جديد، بحكم انتظام رجال الأعمال الفرنسيين في مجموعة متماسكة تجمع بينها المصالح المركنتيلية، ولا تتردد في توظيف وسائل الضغط السياسي لحسم النزاعات التجارية.

لهذا السبب تحركت الدبلوماسية الفرنسية تدعمها القوة البحرية؛ لإرغام الباي على تعديل قواعد التعامل الاقتصادي مع فرنسا. وسرعان ما حاصر الأسطول الحربي الفرنسي ميناء حلق الوادي؛ مهددًا باستعمال القوة، واستسلم الباي للضغوط فأمضى في العام 1240هـ / 1824م معاهدة تؤكد الامتيازات والحقوق التجارية والقضائية السابقة، وتعترف لفرنسا بحق "الدولة الأكثر رعاية"، وتخولها امتياز بسط حمايتها القنصلية على السماسرة اليهود، وغيرهم من الوكلاء الذين لهم صلة بخدمة التجار الفرنسيين، وتعهد الباي بإلغاء احتكار رجال الدولة للتجارة الخارجية.

ولم تمض سنتان على إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع تونس حتى اندلعت أزمة حادة بين فرنسا والجزائر؛ من أجل تسوية صفقة تجارية قديمة، ولم تكن فرنسا مستعدة لحسم الخلاف بالوسائل الدبلوماسية، فسارعت باستعراض قوتها البحرية وضرب الحصار على مدينة الجزائر.

ولا بد من الإشارة إلى أن العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية كانت تقوم أساسًا على تصدير المواد الزراعية، وأهمها الحبوب، نحو فرنسا. وقد كانت وكالة إفريقيا تحتكر إلى سنة 1214هـ / 1799م خطوط التجارة بين البلدين، وتسيطر على عدد من المخازن والمستودعات بعنابة والقالة، ولم يلبث وضع الوكالة أن تدهور تبعًا لاضطراب الحالة السياسية بفرنسا. وهكذا انتقلت تجارة الحبوب إلى بيت يهودي يشرف عليه بوجناح بكري، وقد تولت هذه المؤسسة تزويد فرنسا أيام الثورة الفرنسية وحروب نابليون بشحنات من القمح على سبيل الاقتراض. وكانت هذه الصفقات سببًا في اندلاع الأزمة بين فرنسا والجزائر. وتشير وقائع الأزمة إلى تغييرات مفاجئة في الموقف الفرنسي تجاه هذه الصفقات، والمعلوم أن فرنسا تلكأت في تقدير المستحقات المالية الجزائرية وتسديدها، و غالى الداي في المطالبة بذلك، وتفاقمت الأزمة بظهور عوامل داخلية فرنسية تدفع نحو المواجهة العسكرية، وانتهى الأمر بإنزال الجيش الفرنسي بشاطئ سيدي فرج واحتلال الجزائر 1246هـ / 1830م.

ويمثل الاستيلاء على الجزائر منعرجًا خطيرًا في تاريخ المنطقة، باعتباره أول تغيير إقليمي منذ أكثر من ثلاثة قرون، وفاتحة لبناء إمبراطورية استعمارية فرنسية بإفريقيا.

2 - السياسات التدخلية (1246 - 1298هـ / 1830 - 1881م):

أعطى احتلال الجزائر دفعًا جديدًا للتوسع الفرنسي بالمغرب العربي. ومع أن الأهداف الإستراتيجية الفرنسية كانت واضحة، فقد ارتبطت سياسات التدخل الفرنسي بالمنطقة بتطور مواقف بقية الدول الأوروبية حول الوضع العام بالمنطقة.

وعندما ننظر في مسالك التدخل الأجنبي بين 1246 - 1287هـ / 1830 - 1870م، نرى أن المخططات الفرنسية كانت تخضع في تنفيذها إلى عوامل متداخلة تتصل، إما بضغوط الدول الأوروبية المتنافسة، وإما بتطور الوضع الداخلي الفرنسي. لهذا السبب تركزت المشروعات الاقتصادية والسياسية الفرنسية، في هذه الفترة، على الجزائر، وبدرجة أقل في تونس والمغرب الأقصى.

ولعل أبرز ما ميز هذه المرحلة هو انطلاق المبادرات لبناء كيان استيطاني بالجزائر تابع اقتصاديًا وسياسيًا، وبداية المحاولات لاستتباع تونس.

- بدايات الاستيطان:

من المفيد أن نشير إلى أن التوسع الاستعماري الفرنسي يختلف من حيث الوسائل والتوجهات، عن الاستعمار البريطاني. والمعلوم أن السلطة الفرنسية تولي الحضور البشري مكانة محورية في خططها التوسعية، ومن ثمة كان الاهتمام مبكرًا بالمشروعات التوطينية.

ونحن نلاحظ أن الغزو العسكري الفرنسي للجزائر ترافق مع انطلاق الحركة الاستيطانية، وقد شكل اغتصاب الأراضي والمرافق الاقتصادية قاعدة لتوطين المعمرين. واتبعت فرنسا في ذلك خطة تقوم على اعتماد العنصر البشري وسيلة لنشر النفوذ الفرنسي، فكان الاتجاه نحو تركيز شريحة من صغار المعمرين في قلب الأرياف الجزائرية، في إطار مستوطنات وقرى زراعية، تشرف الدولة على تهيئتها وتجهيزها بالمرافق الأساسية، وقد اقترنت هذه التجربة باسم الجنرال بيجو الذي شن حربًا شعواء على الأمير عبد القادر الجزائري. بما أتاح الاستيلاء على أراضي القبائل المتمردة وإخلائها من سكانها.

وقد استوحت السلطة الفرنسية من التجربة الاستعمارية الرومانية القديمة صيغة جديدة للاستيطان تعتمد أساسًا على العنصر العسكري، أي على الجنود الذين تركوا سلك الجندية ورغبوا في التحول إلى مزارعين والاستقرار بالجزائر. وتشير وقائع الاحتلال إلى الدور الذي قام به الجيش الفرنسي بين 1260 - 1277هـ / 1844 - 1860م في استصلاح الأراضي المغتصبة وتجهيزها، وتشييد المستوطنات والقرى النموذجية، قبل توزيعها على العسكريين وصغار المعمرين من المدنيين.

وبالتوازي، تركزت المساعي الرسمية والخاصة على دعم المركز التجاري والمالي الفرنسي بالمنطقة، وكانت فرنسا تهدف إلى تأسيس نظام جديد للتعامل الاقتصادي يتناسب مع تطور مصالحها الاقتصادية ويتيح حرية المعاملات التجارية.

وقد يسر إلحاق الجزائر بفرنسا إخضاعها للتشريعات التجارية الفرنسية منذ 1251هـ / 1835م حيث أعفيت السلع الواردة من فرنسا من جميع الرسوم عند دخولها إلى الجزائر، وفي العام 1267هـ / 1851م ألغيت الرسوم الجمركية المفروضة على جل البضائع الواردة من الجزائر إلى فرنسا، ثم تطور الأمر إلى إلغاء البقية الباقية

من هذه الرسوم سنة 1284هـ / 1867م، ولكن الوحدة الجمركية لم تصبح كاملة بين البلدين إلا سنة 1301هـ / 1884م.

- النشاط المركنتيلي:

بعد أن توطد لها الأمر في الجزائر تطلعت فرنسا إلى التوسع بالدولتين المجاورتين. وكان الوضع شائكًا بالمغرب الأقصى بحكم سيطرة بريطانيا على أكثر من 85% من التجارة الخارجية المغربية، واتجاه السلطان إلى احتكار تصدير عدد من المواد الأساسية، ومع أن فرنسا حققت تقدمًا سياسيًّا بالمغرب الأقصى بعد معركة اسلي، فإن التغلغل الاقتصادي الفرنسي بالمغرب الأقصى ظل محدودًا لفترة طويلة؛ إذ انحصرت المعاملات بين البلدين في جلب المواد الأولية الزراعية والحيوانية مثل الصوف وزيت الزيتون والجلود والحبوب والثيران، وتزويد المغرب ببعض المواد الصناعية.

والأهم من ذلك أن فرنسا عجزت عن تطوير مبادلاتها مع المغرب وإقامة خطوط تجارية منظمة معه، بل إنها أحجمت عن المبادرة بالدعوة لتغيير الشروط التي تكبل حرية التجارة بالمغرب الأقصى، ونحن نلاحظ أن بريطانيا سبقت كل الدول الأوروبية في الضغط على السلطان عبد الرحمن (1238 - 1276هـ / 1822 - 1959م) لفتح المغرب أمام رجال الأعمال الأوروبيين، ومنتجات أوروبا ومصنوعاتها، وقد نصت معاهدة 1273هـ / 1956م على التخفيف من وطأة الإجراءات الحمائية، وتحديد الرسوم الجمركية بـ 10% من قيمة السلع الموردة عن طريق المواني، وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومع أن فرنسا تحفظت على هذه الاتفاقية واعتبرتها غير كافية لخدمة المصالح الاقتصادية الأوروبية، فقد تمسكت بحق الاستفادة من بنودها، باعتبارها الدولة الأكثر رعاية، إلى جانب الانتفاع بالحقوق والامتيازات التي تخولها لها معاهداتها الثنائية مع المغرب الأقصى.

أما في تونس فقد لقيت المشروعات الفرنسية رواجًا سريعًا، وقد مهد لذلك محاولة أحمد باي (1253 - 1272هـ ، 1837 - 1855م) تحديث البلاد وفتحها على أوروبا، وتتحدث الوثائق بإطناب عن المساعي الدبلوماسية الفرنسية للإحاطة بالباي وتشجيعه على إظهار استقلاله إزاء الباب العالي، وقد رحب الباي بعروض الصداقة الفرنسية وفتح أبواب البلاد للنشاط الفرنسي، وسرعان ما اتخذ هذا النشاط شكل المساعدة الفنية على تنظيم الجيش والتعليم العصري، وامتد بالتدريج إلى استغلال الموارد الطبيعية وإقامة بعض المنشآت الصناعية.

وبالتوازي، شهدت التجارة الفرنسية بتونس توسعًا مطردًا، وسرعان ما أصبحت فرنسا الشريك التجاري الأول لتونس، وقد كانت الأسواق التونسية مفتوحة أمامها بالكامل، ولم تكن أية دولة أوروبية قادرة على منافسة فرنسا على مكان الصدارة في تجارة تونس، ويتضح هذا الاتجاه عندما ننظر إلى الموازين التجارية؛ إذ كانت فرنسا تصدر إلى تونس سنة 1277هـ / 1870م ما قيمته 10 ملايين فرنك من البضائع ولا تستورد منها إلا ما قيمته 7 ملايين فرنك، وقد كان نضام الامتيازات يساعد على دعم هذا المركز، وكان الباي مجبرًا على الاكتفاء بمعلوم جمركي رمزي عند التوريد فيما كانت الصادرات، وخلافا لكل منطق اقتصادي، تدفع عند خروجها بين 8 و 25% من قيمتها.

وثمة جانب آخر ساعد على هذا التطور، وهو استقرار جالية من التجار الفرنسيين في أهم الموانئ التونسية، وقد شكلت هذه المجموعة منذ القرن السابع عشر طليعة التغلغل الفرنسي بتونس،

ثم تطورت معاملاتها لتشمل شبكة من الوكلاء والعملاء والمحميين المحليين. وحين ننظر في مجالات تدخل هذه الفئة نرى أنها تتصل بأنشطة متعددة منها تجميع زيوت الساحل التونسي وتمور منطقة الجريد، وأصواف وجلود الوسط، فضلاً عن تزويد السوق التونسية بالمواد كاملة الصنع.

وازداد نفوذ رجال الأعمال الفرنسيين، بعد إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وانتقال السيطرة على مسالك التصدير والتوريد بصورة شبه كلية إليهم، بحيث أصبحوا حلقة الوصل الرئيسة مع الخارج. وانجر عن ذلك ارتفاع نشط في أرباحهم، ثم إن نشاطهم امتد إلى المجال المصرفي وإلى إقراض الدولة والخواص بفوائد مرتفعة. وقد ساعد تغلغل الرأسمالية التجارية الفرنسية في تونس على تفكيك قواعد التعامل ما قبل رأسمالي بما كان يروجه رجال الأعمال الأوروبيون من قيم مادية واقتصادية جديدة وما فرضوه من أساليب في التعامل المالي والتجاري.

وأخذت هذه الفئة تعبر عن نفسها في صور متعاقبة مغتنمة إقبال النخبة السياسية على تحديث البلاد لتنفذ إلى مجال رسم السياسات الاقتصادية. والواقع إن التجار الأوروبيين كانوا، على الرغم من امتيازاتهم العديدة، يطالبون بتغيير النظام العام للحياة الاقتصادية ضماناً لتطور الرأسمالية الأوروبية، دون تحديد. وقد كانت شكاوى التجار ذريعة على البايات.

وتعكس النتائج الاقتصادية والسياسية التي حققتها فرنسا في تونس بين 1277 - 1298هـ / 1860 - 1881م النجاح الذي أحرزه قناصلها منذ 1246هـ / 1830م في اختراق دوائر القرار والهيئات الرسمية بتونس لوضع المصالح الفرنسية في المقام الأول، على الرغم من اشتداد المنافسة الأوروبية، والواقع فإن دور المفوضين الفرنسيين لم يقتصر على رعاية مصالح مواطنيهم، بل امتد إلى تشخيص مجالات الاستثمار والإرشاد الاقتصادي وتأطير الرحلات الاستكشافية. وكان القنصل الفرنسي بحكم نفوذ بلاده من أبرز المقربين للباي ولرجال الدولة. وقد شكلت المشروعات الإصلاحية التي أقبل عليها البايات مدخلاً مفيدًا لدعم المركز الفرنسي، فكان القناصل يوالون النصح بتجهيز البلاد بوسائل النقل الحديثة وتحديث المرافق العامة بالاعتماد على الخبرة الفرنسية، دون مراعاة لقدرات البلاد المالية.

وتكللت هذه الحملات بإصدار محمد باي لقانون أساسي لسكان البلاد في شكل إعلان عام للحقوق والحريات أطلق عليه اسم عهد الأمان، وذلك في 20 من محرم سنة 1274هـ / 10 من أيلول 1857م، أي بعد سنة من توقيع المعاهدة التجارية المغربية البريطانية.

وحين ننظر في الجوانب الاقتصادية لهذا القانون، نرى أنه يستجيب بالكامل لمطالب القناصل بتطوير الضمانات التجارية، وإعادة صياغة قواعد التعامل الاقتصادي وفق ما تقتضيه مصالح رجال الأعمال الأوروبيين. ولم تكن مساعي القناصل صادرة عن رغبة في إحياء التنازلات أو توسيع مجال الحريات الفردية، وإنما عن حاجة لتقنين العلاقات الرأسمالية. وقد أقر عهد الأمان ضمان الحريات الاقتصادية، وأولها منع كل احتكار تجاري والاعتراف بحق غير المسلمين في تملك العقارات ومباشرة جميع المهن والمساواة أمام الجباية، وإحداث محكمة تجارية يشارك فيها الأجانب.

- المشروعات الإنشائية:

لقد تزامنت الدعوة إلى تحرير حركة الاقتصاد من القيود التي تكبلها،وتحديث البنية الأساسية ووسائل النقل مع نضوب الإمبريالية

الاستعمارية، وبداية التوسع المالي والمصرفي الفرنسي بالخارج. وكان الاتجاه في فرنسا نحو التوسع في تونس أولاً، مع الدعوة إلى المحافظة على الوضع القائم بالمغرب الأقصى.

وفي هذه الفترة بلغ الصراع أوجه بين الدول الأوروبية المتنافسة لدعم مواقعها الاقتصادية والمالية بالمنطقة. ولم تجد فرنسا سبيلاً لتحييد بريطانيا التي كانت تعرقل مشروعاتها بتونس وتستأثر بالنفوذ الاقتصادي بالمغرب، سوى التسلل بالتدريج إلى المواقع الاقتصادية الحيوية بالبلدين.

وإذا نظرنا إلى برامج التوسع الاقتصادي؛ نرى أن الصفقات المالية والمشروعات الإنشائية كانت عنصرًا ثابتًا في المخططات الفرنسية لتطويق المنطقة. والواقع إن أبواب التغلغل الاقتصادي والمصرفي كانت مفتوحة تلقائيًا لكل المتدخلين، بحكم انسياق الحكام لإغراءات التحديث وسوء التصرف المالي. ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من التسابق الإمبريالي البريطاني الفرنسي بتونس هو تعثر مشروعات إنجلترا وضعف حضورها المالي في تونس، على الرغم من أهمية نفوذها السياسي؛ إذ نجح القنصل الإنجليزي بتونس ريتشارد وود في الحصول على امتياز فتح مصرف وإحداث خط حديدي يربط تونس بحلق الوادي، ولكنه لم يوفق في جلب الاستثمارات البريطانية إلى تونس. وساعد ذلك على تفرد فرنسا بالمشاريع الإستراتيجية، فتحصلت شركة فرنسية على امتياز إحداث شبكة تلغرافية تربط بين الجزائر وتونس، وتقدمت الدولة الفرنسية لتقديم الضمانات المالية لشركة الباتنيول التي فازت بامتياز تشييد ميناء تونس وإحداث خطوط حديدية تصل تونس بالحدود الجزائرية وبمدينتي سوسة وبنزرت.

وفي الفترة ما بين 1291 - 1298هـ / 1874 - 1881م اتجه القنصل الفرنسي روسطان إلى تبني برنامج اقتصادي ضخم يقوم على شبكة من المؤسسات الاستثمارية يمتد مجال نشاطها من الزراعة إلى الخدمات التجارية، والنقل، والخدمات المصرفية والبحرية. وأثمر التدخل الرأسمالي الفرنسي عددًا من المشاريع بإسهام المصارف الفرنسية، ومنها إحداث فرع للشركة المرسيلية للقرض التي اختصت في اقتناء العقارات والأراضي الزراعية والمضاربة عليها، وفازت هذه الشركة بصفقة مصائد السمك ببنزرت وحلق الوادي، كما تمكنت من اقتناء جميع عقارات الوزير الأكبر خير الدين باشا، بعد إعفائه من مهامه وخروجه من تونس، وأهمها "هنشير النفيضة" وهي قطعة أرض تمسح حوالي 100 ألف هكتار، وقد أثار نقل ملكية هذه الأرض إلى الشركة المرسيلية أزمة آلت إلى التدخل العسكري الفرنسي بتونس في 1298هـ / 1881م.

وعندما ننظر في خلفيات هذا التغلغل نستخلص نتيجتين، أولهما: أن التطويق الاقتصادي أتى لتركيز قواعد مادية ثابتة للحضور الفرنسي بتونس، ثانيهما: أنه تزامن مع اضطراب الوضع المالي بتونس ووقوفها على حافة الإفلاس؛ بما مهد لوضع البلاد تحت الرقابة المالية الدولية ثم إلى ضياع سيادتها السياسية، وتضع جل الدراسات التاريخية الأجنبية مسؤولية ذلك على سوء الإدارة وفساد رجال الدولة. وحين نرصد مراحل تأزم المالية التونسية على الدور الذي قامت به الدول الأوروبية في دفع البلاد نحو الاستدانة، إذ اتبعت جل هذه الدول خطة تشجيع بايات تونس على الأخذ بأسباب المدنية الحديثة، والإنفاق في مظاهر القوة بتنظيم الجيش وشراء الأسلحة والمعدات الصناعية، وكانت هذه الصفقات ذريعة لتوزيع العمولات

والهدايا على السماسرة والمزودين ورجال الدولة، وفي طليعتهم الباي، والوزير الأكبر مصطفى خزندار (1253 - 1290هـ / 1837 - 1873م). ومن المعلوم أن مشروعات أحمد باي باق التحديثية أفضت إلى استنزاف الخزينة وتدهور الوضع المالي بالبلاد، واضطر خلفه محمد باي (1271 - 1276هـ / 1855 - 1859م) إلى توظيف ضرائب جديدة وإلى طرق باب الاستدانة.

- الصفقات المالية:

انساقت تونس في تيار الاستدانة الداخلية منذ بداية القرن التاسع عشر، واقتصر الأمر في البداية على طلب تسبقات مالية من التجار الأجانب، نظير التفويت المسبق في أذون التصدير (أو التذاكر)، وقد تحولت هذه الأذون بمرور الزمن إلى سندات على الخزينة، وبلغ حجم الدين السائر سنة 1277هـ / 1860م، 19 مليون ريال، وأقبل مصطفى خزندار من جديد على اقتراض 28مليون فرنك من رجال الأعمال الأوروبيين بتونس بفائدة قدرها 13%، ومع تفاقم المصاعب المالية في بداية الستينيات ظهرت الحاجة إلى الاستدانة من السوق المالية الخارجية، ولم يكن الغرض من الاقتراض الاستثمار الإنمائي، وإنما سد عجز الخزينة وتغطية جزء من الدين السائر.

ويستوقفنا هنا تساؤل عن خلفية التسهيلات التي وجدتها طلبات القروض التونسية بالسوق المالية الباريسية، ونحن نرجح أن تدخل وزارة الخارجية الفرنسية لتزكية هذه السلفيات يدخل في إطار اتجاه عام هدفه تكبيل الإيالة بالديون الثابتة.

ولا تكاد تختلف آليات التطويق المالي الفرنسي، وما انجر عنه من مضاعفات وكوارث عن القواعد العامة التي جرى تطبيقها بالأقطار التي استهدفها الاستعمار مثل مصر والمغرب الأقصى، حيث أفضت الأسباب الداعية للتداين الخارجي إلى نفس النتائج السياسية والاقتصادية. ومن المعلوم أن تونس أبرمت أول قرض خارجي بباريس، بتزكية من الحكومة الفرنسية، سنة 1277هـ / 1863م، ومقداره 25 مليون فرنك. وقد اشترك في ترتيبه جمع من المغامرين بإشراف المصرفي اليهودي ارلنجي. والتزمت الحكومة التونسية بتخصيص مداخيل ضريبة المجبى ضمانًا لإرجاعه، وتسديد 65 مليون فرنك بعد 15 سنة، غير أن الجزء الأكبر من القرض تلاشى بين أيدي السماسرة والوسطاء، واشترك مصطفى خزندار وعملاؤه في تحويل وجهة القرض، بحيث لم يصل منه إلى الخزينة إلا خمسة ملايين و200 ألف فرنك. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الوضع المالي بشكل واضح، فاتجه الباي إلى الترفيع في قيمة ضريبة المجبى في سنة 1280هـ / 1864م، ولكنه اضطر إلى التراجع تحت ضغط انتفاضة علي بن غذاهم، وتعالت احتجاجات الدائنين من داخل البلاد وخارجها، بما دفع الدولة إلى الاقتراض من جديد من فرنسا لتغطية فائض الدين السابق وتسديد جزء من مستحقات الدائنين.

وسارعت وزارة الخارجية الفرنسية بتزكية القرض، كما تقدم المصرفي ارلنجي للتوسط في إدراجه بالسوق المالية بباريس، بمساهمة مصرف الإسقاط، وانتهر الأمر بعقد قرض ثان قيمته 28 مليون فرنك. وعبثت الأيدي بأموال القرض قبل بلوغه الخزينة، فبلغت عمولات الوسطاء 18% من أصل الدين، عدا ما استقر في حساب مصطفى خزندار وأعوانه، وامتدت أطماع سماسرة القرض إلى مجالات أخرى، وتوسط ارلنجي بإيعاز من الوزير الأكبر في عقد صفقة تكميلية لشراء أسلحة

وسفن حربية قديمة بأسعار مشطة، وخصص لذلك جزءًا من أموال القرض. ولا بد أن نضيف بأن عوامل موضوعية كثيرة أسهمت، إلى جانب التداين العشوائي وسوء الإدارة، في انهيار الوضع العام بالبلاد، منها تعاقب سلسلة من الجوائح الطبيعية والأوبئة، وتراجع المحصولات الزراعية، وأفضى ذلك إلى تقلص المداخيل الجبائية وعجز الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها إزاء الدائنين.

والحاصل أن تونس دخلت بعد 1284هـ / 1867م في مرحلة من الفوضى المالية، بعد أن استحال حصر عدد الدائنين وتحديد قيمة المستحقات. وتذرعت فرنسا بإفلاس الدولة للدعوة إلى وضع المالية التونسية تحت رقابتها، ولكنها تراجعت بعد أن تعالت أصوات بريطانيا وإيطاليا بالاحتجاج، وأفضى الأمر، بعد مفاوضات مضنية، إلى تشكيل لجنة مالية دولية سنة 1286هـ / 1869م تشترك في رئاستها فرنسا وتونس وتسهم في عضويتها إيطاليا وبريطانيا. وتكفلت اللجنة بحصر ديون البلاد السائرة والثابتة، وتحصيل جميع المداخيل من دون استثناء، وصدر منشور يخول اللجنة مراقبة جميع المصالح المالية وإدارة إصدار أذون التصدير (التذاكر المالية) وإبرام القروض، وتولت اللجنة تصفية الديون وفوائضها بالتدريج، وكانت حصيلتها بعد الحصر والتعديل 125 مليون فرنك ذهبًا لحساب الأوروبيين وجلهم من الفرنسيين، وأصبحت الدولة التونسية لا تتصرف في مواردها إلا بإذن اللجنة المالية الدولية.

ومع انتقال السلطة المالية التونسية إلى الأجانب تم تسخير موارد البلاد لتسديد فوائد القروض، واضطرت الدولة إلى تحويل أكثر من 7 ملايين فرنك ذهبي سنويًا لأوروبا لدفع مستحقات الدائنين الفرنسيين. وهكذا فرض الدائنون وصاية مالية على الإيالة، وبذلك انتهت جولة أولى من السيطرة الفرنسية على تونس بضياع الاستقلال المالي للبلاد. وأصبح السبيل ممهدًا لبسط الحماية الفرنسية.

ولم ترق هذه التدابير لإيطاليا التي كانت تتحين الفرص لتأكيد حضورها الاقتصادي والسياسي بتونس منذ أن اكتملت وحدتها. ولما اشتد ساعدها أخذت تنافس فرنسا على النفوذ الاقتصادي بتونس. وكانت الدعوى الإيطالية تستند إلى وزن جاليتها ونفوذها المالي بتونس.

وليس ثمة من شك في أن دخول الإيطاليين حلبة التنافس على تونس قد أخر وقوعها في يد فرنسا، غير أن أطماع إيطاليا الاستعمارية كانت لا تتناسب مع وزنها الدولي وإمكاناتها المادية؛ إذ حسم مؤتمر برلين، الذي انعقد بإشراف المستشار الألماني بيسمارك سنة 1295هـ / 1878م، التنافس الإيطالي الفرنسي على تونس لفائدة فرنسا التي تمكنت من عقد صفقة سرية أجازت لها الاستيلاء على تونس؛ نظير الاعتراف لإنجلترا بحق الحصول على قبرص، وصادق بيسمارك على الاتفاق ليصرف فرنسا عن المطالبة بالألزاس واللورين ويدفع بالجيش الفرنسي بعيدًا عن الحدود الألمانية.

3 - استراتيجيات التطويق (1298 - 1330هـ / 1881 - 1912م):

- السيطرة الاقتصادية على الجزائر:

تصادف احتلال تونس مع إدماج إدارة الجزائر في الإدارة الفرنسية، وقد كان الاتجاه في فرنسا في بداية احتلالها للجزائر نحو إعطاء قيادات الجيش صلاحيات واسعة لتنظيم شؤون المستعمرة وتأطير الحركة الاستيطانية، ومع تنامي عدد

المعمرين انتقل النفوذ السياسي والاقتصادي بالجزائر بالتدريج إلى المستوطنين، واعترفت فرنسا لهم، بين 1298 - 1317هـ / 1881 - 1900م، بصنف من الحكم الذاتي قوامه إدارة مالية مستقلة ومجلس نيابي منتخب. وقبض المستوطنون على الجزائر بيد من حديد، فاحتكروا المناصب الخطيرة، وسيطروا على موارد البلاد المالية، وخصصوا جل أبواب الميزانية للإنفاق على انتشار الاستعمار ودعم مركز الفرنسيين.

وأفضى احتكار النفوذ الاقتصادي إلى استبعاد الأهالي من جل الامتيازات المخولة للأوروبيين، وتنفرد أوضاع الجزائر في ظل الاستعمار بوضع قانوني هجين يتيح إدماج الأرض وثرواتها، مع استثناء السكان المسلمين من الحقوق التي تضمنها القوانين، واعتبارهم في منزلة وسطى بين وضعية الرعايا والمواطنين لا يجوز لهم الحصول على حقوق المواطنة، إلا إذا انسلخوا عن الأحوال الشخصية الإسلامية، وقد هيأت التفرقة العنصرية الأرضية لبناء اقتصاد ثنائي التركيب، يتعايش في صلبه قطاع رأسمالي حديث يستفيد منه حوالي 200 ألف مستوطن أجنبي، وقطاع معاشي ما قبل رأسمالي يتعاطاه أكثر من ثلاثة ملايين جزائري.

واتجهت سياسة فرنسا إلى صهر الجزائر اقتصاديًا وسياسيًا في البوتقة الفرنسية مع المحافظة على الأوضاع الخصوصية للاقتصاد،التقليدي. ومن غرائب المفارقات أن تسلك فرنسا بالجزائر اتجاهًا حمائيًا في الوقت الذي كانت تحاول فيه السيطرة على كل من تونس والمغرب الأقصى باسم حرية التجارة وفتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية. ولعل أبرز نتيجة تحققت في هذا المجال هي رفع الحواجز الاقتصادية بين فرنسا والجزائر وتوحيد السوقين الجزائرية والفرنسية؛ إذ ألغى قانون 1301هـ / 1884م جميع الرسوم الموظفة على السلع المتبادلة معلنًا الوحدة الجمركية الكاملة بين البلدين، وترافق ذلك مع احتكار البحرية التجارية الفرنسية لنقل البضائع بين الجزائر وفرنسا.

والواقع أن فرنسا لم تواجه أية منافسة أجنبية تذكر في تنفيذ خططها الاستثمارية؛ إذ أتاح دخول الجزائر مبكرًا تحت المظلة الاستعمارية، قبل أن تنضب الإمبريالية، اختبار صيغ متعددة للاستغلال الاقتصادي فقد حاولت فرنسا منذ أواسط القرن التاسع عشر ربط مستعمرتها الجديدة بالحركة الرأسمالية الفرنسية، وقدمت من أجل ذلك الحوافز المادية والإعفاءات الجبائية ووفرت الأراضي بمقابل رمزي.

وينبغي أن نشير إلى أن الاهتمام تركز في البداية على الإنتاج الزراعي وتوطين المعمرين، فتحصلت شركات رأسمالية كبرى، مثل شركة المقطع وهبرة على 160 ألف هكتار من غابات الفلين، والشركة العامة الجزائرية على 100 ألف هكتار بمنطقة قسنطينة، وشركة جنيف على 20 ألف هكتار من أخصب الأراضي بجهة سطيف. وترافقت التوظيفات المالية في الزراعة مع انطلاق الاستغلال المنجمي وتشييد البنية التحتية. ويكشف النظر في مصادر تمويل هذه المشروعات عن توجهين ثابتين، أولهما: إسناد امتياز استغلال القطاعات الحيوية مثل السكك الحديدية والتلغراف والموانئ إلى الشركات الفرنسية دون سواها، مثل الباتينيول وطالابو وميرابو وشنايدر. ثانيهما: تعهد الدولة بتقديم تمويلات تكميلية لضمان أرباح المؤسسات التي تستثمر في تشييد المرافق التي لا تحظى بإقبال الأوساط المالية مثل جلب مياه الشرب

والتنوير العمومي والطرقات.

وقد أسهم تقاسم الأدوار بين الدولة وأرباب المال في بروز شبكة من المؤسسات الرأسمالية الكبرى في القطاعات ذات الربحية العالية، مثل شركة مقطع الحديد والبنك الجزائري التي ركزت استثماراتها على المضاربة على القيم العقارية، واستخراج المعادن والنقل الحضري وتسويق المنتج الزراعي.

وهناك جانب آخر ساعد على تركيز جهاز إنتاجي زراعي ومنجمي حديث، وهو كثافة التوظيفات المالية العمومية والخاصة. وقد شكل تطور هذا القطاع أحد الأسباب الدافعة لتغيير التشريعات الجمركية في اتجاه الإدماج التدريجي مع السوق الفرنسية. ويمكن التأكيد بأن الزراعة الاستعمارية كانت هي المجال الذي شهد أكبر قدر من العناية بين أوجه النشاط الاقتصادي كافة ، بالنظر إلى الإمكانات التي تتيحها لتوطين المعمرين، والمعروف أن هذه الحركة كانت تدخل في نطاق استراتيجية مرسومة، تقف وراءها هياكل رسمية ترعاها الدولة.

ولا يختلف تطور هذه الظاهرة عن مثيلاتها بالقطرين المجاورين إلا بطابعها الشمولي؛ حيث تمت مصادرة أملاك القبائل المتمردة والمؤسسات الرسمية، وانتهى الأمر بالاستيلاء على 2,260,000 هكتار، أي حوالي ربع المساحة المزروعة بالجزائر، وتوزيعها على المستوطنين، وتقع هذه الأراضي بالسهول الساحلية الخصبة وعلى امتداد الأنهار وهضاب منطقة قسنطينة.

ويمكن القول إن أهم تغيير أفرزته الحركة الاستيطانية هو توجيه الزراعة نحو اقتصاد السوق، وحصر الاقتصاد الطبيعي والمعاشي في مجالات ضيقة، وقد اتجه المعمرون، بعد تجارب فاشلة، لإدخال بعض الزراعات الاستوائية والمدارية مثل قصب السكر والكتان والقطن، وإلى التخصص في عدد من المواد الزراعية المحدودة ذات المردودية المرتفعة مثل الكروم والحمضيات والقمح اللين. وكانت النتائج مجزية بالنسبة إلى المعمرين حيث أصبحت الزراعات الموجهة للتصدير مصدرًا للتراكم الرأسمالي ودافعًا لانتشار المعاملات المالية العصرية مثل الخدمات التأمينية والقروض التعاونية. وفي المقابل أدى هذا التطور إلى إحداث اختلالات خطيرة، من أهمها التضييق على المنتجات المعاشية وتدمير علاقات الإنتاج التقليدية بما دفع عديد من الأهالي إلى إجلاء أراضيهم والهجرة خارج وطنهم أو إلى المدن القريبة.

- الأطماع الفرنسية بالمغرب الأقصى:

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1246هـ / 1830م بدأت الأخطار تهدد كيان المغرب الأقصى، وقد انطلق التدخل الفرنسي بهذا القطر تحت ستار حماية المصالح التجارية، واتجه الحزب الاستعماري الفرنسي بالجزائر إلى توسيع دائرة نفوذه الاقتصادي بالمغرب الأقصى مطالبًا الحكومة بتشديد الضغط على المخزن المغربي.

ويمكن أن نميز في تاريخ التغلغل الفرنسي بالمغرب الأقصى بين مرحلتين : مرحلة أولى تمتد من 1280هـ / 1863م، تاريخ توقيع المعاهدة التجارية الفرنسية المغربية، إلى 1322هـ / 1904م، وتتميز هذه المرحلة بالتسلل البطيء إلى مواقع التأثير الاقتصادي والسياسي المغربي، ومرحلة ثانية تمتد من 1322هـ / 1904م إلى 1330هـ / 1912م، وتتصف هذه المرحلة برفع العراقيل الدولية تجاه المشروعات الفرنسية.

* مرحله التسلل السلمي:

لم تغفر فرنسا لحظة عن نشر نفوذها داخل المغرب منذ 1246هـ / 1830م، ولكن حقائق التوازنات الدولية اضطرتها إلى التعامل بحذر مع القوى الأوروبية المتنافسة على المغرب، ويعد التعاطى الفرنسي مع المسألة المغربية نموذجًا بارزًا لتطبيق أسلوب التوسع الإمبريالي المعتمد على قوة التدخل الرأسمالي، وعلى التسويات الدبلوماسية الجماعية.

ونحن نلاحظ أن أطماع فرنسا بالمغرب الأقصى انتعشت في مطلع الستينيات، واشتدت ضغوطها لكسب أكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية والتأثيرات السياسية، وتعد فرنسا أسبق الدول الأوروبية لتوظيف نظام الحمايات القنصلية للنفاذ إلى قلب المجتمع المغربي ومؤسساته الاقتصادية والسياسية، ولم تكن هذه الظاهرة مستحدثة، وإنما تم التوسع في تأويلها بعد إبرام المعاهدة المعروفة باسم بكلار (1280هـ / 1863م) التي أتاحت بسط الحماية القنصلية على المغاربة الذين يدخلون في خدمة الفرنسيين، ويتمثل هذا الامتياز في إسناد ضرب من الحصانة الدبلوماسية؛ بما يتيح للرعايا المغاربة الخروج من دائرة القوانين المغربية والانضواء تحت سلطة الدولة الحامية.

ومع تنامي النشاط التجاري مع المغرب الأقصى تزايد عدد المحميين بشكل ملحوظ، وتحولت الحماية القنصلية إلى وسيلة لنشر النفوذ الأجنبي في المناطق التي لم يطلها الحضور الأوروبي. والأخطر من ذلك أن الحمايات أصبحت مادة للمساومات السياسية، بل إن صداها تجاوز دائرة المترجمين والسماسرة ليشمل شيوخ الزوايا وكبار موظفي المخزن.

واكتسى نضام الحمايات بالتدريج بعدًا سياسيًا مهددًا بشل الجهاز المخزني؛ إذ انضوى تحت الحماية حوالي 10 آلاف مغربي. واحتج المغرب الأقصى على استفحال هذه الظاهرة، وطالب بإلغائها، وانتهي الأمر إلى عقد مؤتمر دولي بمدريد في 1297هـ / 1880م حضرته، إلى جانب المغرب، 19 دولة منها فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وألمانيا والنمسا والبرتغال وإيطاليا وروسيا لبحث الوضع السياسي بالمغرب. ومع أن المؤتمر ضيق في حق الدول الأوروبية في بسط حماياتها على المغاربة، وسمح للأجانب بامتلاك العقارات وشراء الأراضي، فإن أبرز نتيجة أسفر عنها هي تحديد منهج جديد في التعامل الدولي مع المغرب يقوم على مبدأين أساسيين؛ أولهما: المساواة بين كل الدول الأوروبية في مجال الامتيازات الاقتصادية؛ بما يعنى منع أية قوة أوروبية من الانفراد بالنفوذ الاقتصادي والنيل من استغلال المغرب. ثانيهما: ربط مصير المغرب واستقلاله بالتسويات الجماعية التي تقررها المؤتمرات الدولية.

وكانت فرنسا أسبق الدول الأوروبية إلى خرق قرارات مؤتمر مدريد، واعتمدت في ذلك مخططا يرمي إلى دعم حضورها الاقتصادي باجتذاب الرساميل الفرنسية وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية، ويتجلى هذا الاتجاه في المحاولات المتكررة لاختراق عالم الصوفية، وتكللت هذه السياسة سنة 1301هـ / 1884م ببسط الحماية الفرنسية على زعيم زاوية وزان، الحاج عبد السلام بن العربي الوزاني الذي كان على صلة وثيقة بالجزائر لكثرة أتباعه بها. واتسعت حمايته لتشمل عددًا من أتباعه ومريديه فضلاً عن أملاكه العقارية. والأهم من ذلك أن شركات فرنسية تكونت خصيصًا لاستغلال هذه الأملاك والتنقيب عن الثروات المنجمية بها، وبذلك تسنى لفرنسا أن تسيطر على

واحد من أبرز مواقع النفوذ الديني والاقتصادي بالمغرب.

بعد مؤتمر مدريد، أصبح مصير المغرب عنصرًا في موازين القوة بين الدول، وأضحى استقلاله معلقًا على نتائج المساومات بين القوى الطامعة في السيطرة عليه. والحقيقة إن الأطماع الخارجية كانت تستند إلى مواقف معتدة، بعضها استراتيجي، وهو الاتجاه الذي رسمته بريطانيا بدعوى الحرص على ضمان سلامة الملاحة في مضيق جبل طارق، ومنها ما هو توسعي صرف، وهو موقف إسبانيا التي كانت تفتقر إلى الوسائل المادية اللازمة لإخضاع المغرب لسيطرتها. وفي المقابل كانت فرنسا تتطلع إلى استكمال نفوذها على المغرب العربي بدعوى حماية أمن الجزائر، وازداد الموقف تعقيدًا بدخول ألمانيا حلبة التنافس في الفترة بين 1302 - 1307هـ / 1885 - 1890م.

وتتضح التطورات إذا نظرنا إلى الجوانب الأخرى للعلاقات الدولية. فقد مضت بريطانيا في عرقلة المشروعات الفرنسية، وشددت الضغط على المخزن لإرغامه على تجديد معاهداتها التجارية، أما ألمانيا فكانت تتطلع إلى القيام بدور دولي يتناسب مع قوتها الاقتصادية، وقد نجحت في العام 1307هـ / 1890م في اختراق المجال الاقتصادي المغربي وإقناع السلطان الحسن (1290 - 1311هـ / 1873 - 1894م) بإبرام معاهدة تجارية معها. والحقيقة فإن المغرب حاول الدفاع عن استقلاله بشتى الطرق؛ ومنها: تحديث البلاد، والاستفادة من صراع القوى المتربصة به، والمراهنة على المساندة الألمانية، ومع أن ألمانيا تصدت للتهديدات الفرنسية والبريطانية بالإعلان عن معارضتها لأي تغيير قد يحدث في وضع المغرب، فقد آل تدخلها إلى إحياء مبدأ تسوية النزاعات الأوروبية عن طريق مقايضة مناطق النفوذ.

ومع مطلع القرن العشرين بدأ التمهيد لحسم المسألة المغربية بسلسلة من الاتصالات السرية، وكشفت ألمانيا في العام 1316هـ / 1999م عن أطماعها بعرض مشروع سري على بريطانيا يفضي لتقسيم المغرب وتوزيع مناطقه بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا، ومع أن المشروع لم يفض إلى أي اتفاق نهائي؛ فقد دشن أسلوبًا جديدًا في التعامل بين الأطراف المتربصة باستقلال المغرب يقوم على التسويات الثنائية السرية.

وفي هذا السياق، شرعت القيادة العسكرية الفرنسية بالجزائر في الالتفاف على التخوم المغربية، فتم احتلال واحتي فجيج وتوات، واضطر المغرب إلى قبول الأمر الواقع. غير أن المساعي السياسية الفرنسية بالمغرب واجهت عقبات دبلوماسية عديدة، ولم تسنح الفرصة لاحتلاله إلا بعد أكثر من ثلاثين سنة من بسط الحماية على تونس.

وقد بادر وزير الخارجية الفرنسي دلكاسي منذ 1317هـ / 1900م بطلب حياد إيطاليا مقابل إطلاق يدها في ليبيا، ثم اتجه إلى إسبانيا وبريطانيا عارضًا حسم المسألة المغربية على قاعدة التعويض أو اقتسام النفوذ، وأفضى التفاوض سنة 1322هـ / 1904م إلى عقد صفقتين استعماريتين؛ أولهما : الاتفاق الودي مع بريطانيا التي اعترفت لفرنسا بحق التصرف في المغرب مقابل إطلاق حريتها في مصر، وقد اشتمل الاتفاق على قسم سري ينص على تجزئة المغرب إلى منطقتين على أن يكون الشمال من نصيب إسبانيا، وفي أكتوبر 1322هـ / 1904م أبرمت إسبانيا اتفاقًا ثنائيًا مع فرنسا اعترفت بمقتضاه بمحتوى الاتفاق الودي.

وانطلق التغلغل الفرنسي بالمغرب بعد ذلك

بأسلوب جديد يجمع بين الضغط الدبلوماسي والتطويق الاقتصادي. ويتضح من التسويات الثنائية التي عقدها دلكاسي مع المغرب مدى النفوذ الذي تحقق لفرنسا ابتداءً من سنة 1320هـ / 1902م. وقد مهد توقيع اتفاقيتي 20 من أبريل و7 من مايو 1902م لرسم الحدود الشرقية لمرحلة جديدة من العلاقات المغربية الفرنسية. وتنص هاتان الاتفاقيتان على السماح لفرنسا بإعانة المخزن على تنظيم الجمارك والشرطة، ومراقبة الأسواق في المناطق الحدودية، والمشاركة في استخلاص الرسوم الجمركية المستحقة.

وقد تزامنت هاتان الاتفاقيتان مع تحول النفوذ الاقتصادي بالمغرب لصالح فرنسا، ويدل النظر في مسار التغلغل الاقتصادي الفرنسي بالمغرب على تشابه مناهج التدخل في المغرب مع الخطط التي جرى تطبيقها بتونس. فقد حرصت فرنسا على غرار بقية الدول الأوروبية، على الوصول إلى مواقع النفوذ تحت ستار التعاون الاقتصادي والمساعدة على إتمام الإصلاحات.

ومن المعلوم أن المغرب حاول منذ عهد مولاي الحسن إدخال تنظيمات حديثة بالإدارة وإعادة بناء جيشه على أسس عصرية، وتركيز المصانع اللازمة لتموينه، إلا أن تكاليف الإصلاح فاقت قدرات البلاد المالية، وسرعان ما تدهور الوضع المالي للمغرب، وزاد الطين بلة قيام انتفاضات داخلية منعت الحكومة من استخلاص الضرائب. ووقف المخزن على حافة الإفلاس، وآل الأمر إلى طرق أبواب الاستدانة الخارجية، غير أن ألمانيا وبريطانيا لم تظهرا أي استعداد لإقراض المغرب، وساعد هذا الإخفاق الدبلوماسية الفرنسية على التحرك بسرعة لدفع مجمع شنايدر على توفير الأموال المطلوبة وهكذا تم إبرام أول قرض مغربي بفرنسا في 1321هـ / 1903م وقيمته 7,5 مليون فرنك.

وفي هذه الأثناء تسارعت الاستعدادات لاختراق المغرب على التخوم وفي الداخل، وتزامن ذلك مع ظهور حركة تمردية تزعمها "بوحمارة" في المنطقة الشرقية المتاخمة للجزائر، وبدت الفرصة سانحة لتفكيك المغرب من الداخل. وتشير دلائل عديدة على قيام فرنسا بتزويد بوحمارة بالمال والسلاح، والأخطر من ذلك هو ارتباط الأوساط الاستعمارية بالجزائر باتفاقات مع بوحمارة لتمكين شركة شمال إفريقيا الفرنسية من امتياز استغلال مناجم افرا للرصاص، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تتفاوض مع السلطان عبد العزيز حول شروط عقد قرض ثانٍ.

وهذه التطورات إذا نظرنا إلى تفاقم الأزمة المغربية وتبعاتها الاقتصادية، فقد وصلت الحالة المالية بالمغرب إلى أسوأ درجاتها خلال انتفاضة بوحمارة، نتيجة لتراجع المردود الجبائي وارتفاع النفقات العسكرية، واضطر المخزن إلى الاستدانة من فرنسا بعد أن طرق، دون جدوى، أبواب الأسواق المالية بألمانيا وبريطانيا. وأغرى تدهور الوضع المالي بالمغرب البيوتات المالية الفرنسية بالتشدد في إملاء شروطها. ولم يكن الغرض من ذلك الحرص على ضمان القرض وإنما التضييق على حرية المخزن ودعم المركز الاقتصادي الفرنسي.

وفعلاً، فقد تم توقيع عقد اقتراض قيمته 62,5 مليون فرنك بفائض 5% بفاس في 1322هـ / 1904م بين المخزن ومجموعة مالية فرنسية (كونسرسيوم) يديرها بنك باريس والبلاد المنخفضة، وتعهد المخزن بتخصيص 60% من مداخيل الجمارك لضمان تسديد القرض. أما بنك

باريس والبلاد المنخفضة فقد تحصل على ثلاثة امتيازات؛ أولها : الأولوية في تقديم القروض للمخزن مستقبلاً، إذا تعادلت الشروط. ثانيها: امتياز بيع وشراء الذهب. ثالثها: التزام المخزن بتكليفه بإحداث بنك مخزني.

وكانت هذه الخطوة حاسمة في مسار الوصاية الفرنسية على المغرب، ولكن المرحلة الموالية كانت أكثر صعوبة، فقد مضت فرنسا في تطويق المغرب من الخارج، ودك هياكله من الداخل. وظن الفرنسيون أن خروج بريطانيا من حلبة الصراع قد أطلق أيديهم للتدخل دون رادع في شؤون المغرب. وحين ننظر في الخطط التي سار عليها دلكاسي في هذا المجال؛ نرى أنه اتخذ من الدعوة لتحديث مؤسسات المغرب وتأهيل بنياته الاقتصادية، وسيلة لتمرير مشروعاته. وبدأ التنفيذ بإعداد برنامج ضخم للإصلاحات يشمل إعادة هيكلة الجيش والجمارك، وقائمة في المشروعات الإنشائية وإحداث بنك مخزني.

وعندما عرض السفير الفرنسي تالندي هذا البرنامج على السلطان عبد العزيز في 1323هـ / 26 يناير 1905 فوجئ برفضه القاطع لإجراء الإصلاحات تحت إشراف فرنسا. وسارعت ألمانيا بدعم هذا الموقف، والاحتجاج على المساعي الفرنسية، واعتبرت برنامج الإصلاحات موجهًا ضد مصالحها، وكاد الخلاف أن يتطور إلى أزمة دولية بعد أن رفض الألمان أية مفاوضات ثنائية لبحث أسباب الخلاف. وازداد الموقف تعقيدًا عندما نزل إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني في 1323هـ / مارس 1905 في مدينة طنجة وأعلن رفض بلاده لانفراد أية دولة أوروبية بامتياز خاص في المغرب، مؤكدًا استقلال المغرب وتصميم ألمانيا على حماية مصالحها به. ولم تجد فرنسا بدًا من قبول مبدأ عقد مؤتمر دولي للنظر في سياسة الباب المفتوح وموضوع الإصلاحات.

* مؤتمر الجزيرة وتفوق النفوذ الفرنسي:

انعقد المؤتمر بمدينة الجزيرة الخضراء بإسبانيا، في 1324هـ / يناير 1906م وشاركت فيه، إلى جانب المغرب، 12 دولة وهي الدول التي حضرت مؤتمر مدريد وأصدر المؤتمرون قراراتهم في أبريل 1906. ومع أن مؤتمر الجزيرة اتجه إلى تأكيد مبدأ استقلال المغرب ووحدة أراضيه، فقد أقر سياسة الباب المفتوح، بتمكين كل الدول من الانتفاع من الامتيازات الاقتصادية على قاعدة المساواة، وجاءت القرارات الخاصة بالرقابة الدولية مؤيدة لفرنسا التي حظيت بمساندة بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة. أما ألمانيا فلم تحصل إلا على تأييد النمسا.

والحاصل أن ميثاق مؤتمر الجزيرة خول فرنسا، وبدرجة أقل من إسبانيا، حق الإشراف على تسيير هياكل حساسة، وهي تنظيم قوة بوليسية في الموانئ المغربية المفتوحة للتجارة الأجنبية، وإنشاء بنك مخزني بطنجة، برأس مال دولي، وتوزيع أسهمه بالتساوي بين الدول المشاركة في المؤتمر، ويتولى البنك إصدار سندات الدولة وتقديم القروض المالية.

واعتبرت فرنسا هذه القرارات تفويضًا دوليًا بالإشراف على شؤون المغرب في منطقة نفوذها، مع مراعاة مصالح الدول الأخرى، ويكشف النظر في أسلوب فرنسا في معالجة المسألة المغربية عن اتجاه ثابت في تطويق المغرب بالتدريج عن طريق الاستدانة والمشروعات الإنشائية. ونلمس في هذا المنهج اعتمادًا كبيرًا على أرباب المال والأعمال الفرنسيين الذين أظهروا تعاونًا كاملاً مع وزارة الخارجية الفرنسية في تنفيذ خططها التدخلية.

وتتميز الفترة بين 1324 - 1330هـ / 1906 - 1912م بسباق محموم بين مراكز القرار بباريس لتوسيع النفوذ العسكري و الاقتصادي الفرنسي على حساب الدول الموقعة على ميثاق مؤتمر الجزيرة. واللافت للنظر أن جميع الخطوات العسكرية التي أقدمت عليها فرنسا بالمغرب اقترنت بالحصول على مواقع اقتصادية جديدة. وقد كان هذا التطور مطابقًا لمصالح المؤسسات الكبرى، ولا سيما مصرف باريس والبلاد المنخفضة الذي أشرف على إحداث البنك المخزني سنة 1325هـ / 1907م ، باعتباره المسهم الأول في رأس ماله (21,4 مجموع الأسهم) بما مكنه من تبوء مكان الصدارة في إدارة المالية المغربية وفتح أبواب النشاط للمؤسسات الاقتصادية الفرنسية.

وبالتوازي، تحصل الفرنسيون على مواقع متقدمة في الأجهزة الاقتصادية المخزنية، ولا سيما في الأشغال العامة ولجنة المناقصات ومتابعة الدين وإدارة التلغراف، فضلاً عن إدارة شرطة الموانئ والتخوم. وتأكد الحضور الفرنسي بقيام عديد المستثمرين بتوظيفات مالية ضخمة في مجالات حيوية مثل السكك الحديدية والموانئ والمرافق العامة والاستخراج المنجمي. ومع أن فرنسا باتت صاحبة القول الفصل في الشؤون المغربية فقد ارتبطت المؤسسات الفرنسية بالمغرب بالشركات الألمانية في مشروعات إنشائية مشتركة، من ذلك : تأسيس الشركة المغربية للأشغال العامة واتحاد المناجم المغربية التي استأثر فيها الفرنسيون بأغلبية رأس المال. وتكرس هذا التقارب بتوقيع الاتفاق الفرنسي الألماني في 1327هـ / 6 من يناير 1909 والذي كانت أهم مواده : اعتراف ألمانيا لفرنسا بالتفوق السياسي بالمغرب، وبحقها في إقرار الأمن به، نظير تقاسم النفوذ الاقتصادي بين الشركات الرأسمالية الفرنسية والألمانية.

في هذه الأثناء، كان الوضع السياسي العام بالمغرب يسير نحو الانهيار؛ بفعل التحرشات العسكرية الإسبانية والفرنسية، من ناحية، وتمرد مناطق برمتها داخل البلاد، من ناحية أخرى، وأفضت حالة الاضطراب إلى تدهور الوضع المالي، وأضحى المخزن عاجزًا عن استخلاص الضرائب والإيفاء بالتزاماته المالية، مما دفع السلطان عبد الحفيظ إلى طلب الاقتراض من البنك المخزني في العام 1327هـ / 1909م.

واستغل الفرنسيون هذه الفرصة للزج بالمخزن في طريق التنازلات المالية الذي سلكه باي تونس منذ خمسين سنة. وأفضت المفاوضات إلى إلزام السلطان باحترام عدد من الشروط؛ منها: تسديد غرامات وتعويضات لفائدة إسبانيا وفرنسا، وتخصيص جزء من القرض لتغطية الديون السابقة، ورصد احتياطي مالي لبناء ميناء الأعراش؛ وعلى هذا الأساس قدم البنك المخزني في يونيو 1328هـ /1910م للسلطان عبد الحفيظ قرضًا جديدًا قيمته حوالي 101 مليون فرنك بفائض 5%، وصدرت سندات القرض على ثلاث دفعات، وكانت الأولى فرنسية، ومقدارها: 70,786,500 فرنك. والثانية ألمانية، وتبلغ : 22,225,000 فرنك. والثالثة إسبانية، بمقدار : 10,112,500 فرنك، وضمانًا للقرض تعهد المخزن بتمكين البنك من وضع يده على ما تبقى من مداخيل الجمارك والمراسي واحتكار التبغ المكوس.

ويمكن القول إن البنك المخزني، ومن ورائه فرنسا، تحصل وبأيسر التكاليف على صلاحيات مالية تعادل تلك التي خولتها الاتفاقات للجنة المالية الدولية التي تشكلت بتونس سنة 1286هـ / 1869م، بعد إعلان إفلاسها، بما مكنه من فرض مراقبة

مالية وسياسية غير مباشرة على المخزن. وكانت هذه آخر مرحلة في مسار استتباع المغرب قبل الهجوم النهائي عليه.

4 - الوصاية الاقتصادية:

أخذ الفرنسيون بعد احتلال المنطقة بزمام السلطة الاقتصادية، وبالرغم من اختلاف مسارات التغلغل في أقطار المغرب العربي فقد حرص الاستعمار على تحقيق أهداف متقاربة بوسائل متعددة. وعندما نقارن سياسات السيطرة الاقتصادية بالجزائر بالتوجهات الاستعمارية في كل من تونس والمغرب الأقصى نلاحظ أن الخيارات التي انبنت عليها المخططات الاستعمارية لا تكاد تختلف من قطر إلى آخر. ويجدر التأكيد بأنه، بصرف النظر عن السياقات التاريخية، فإن كل المشروعات الرسمية كانت تستهدف ثلاثة جوانب؛ وهي : تثبيت الوجود البشري الفرنسي بإقرار العناصر المستوطنة في قلب الأرياف المغاربية، وضع المنطقة تحت المظلة الاقتصادية الفرنسية، ورفع جميع العراقيل المتعلقة بالنفاذ إلى الثروات الزراعية والباطنية.

وحين نتابع مراحل بناء الاقتصاد الاستعماري، نرى أن البرامج الاستثمارية تركزت منذ بدايات الاحتلال على التحكم في الأراضي الزراعية وتسخيرها لخدمة الأهداف الاستيطانية. ويمكن القول بأن أشكال الملكيات الزراعية مثلت عائقا في وجه التوسع الاستيطاني؛ إذ كانت الملكية في المغرب العربي تتوزع على ثلاثة أصناف، فهي: إما خاصة وإما عامة وإما قبلية، وكان الصنف الأخير هو الطاغي. وقد كانت أغلب العقارات الريفية خاضعة إلى جملة من التراتيب المتشعبة؛ من أهمها: تداخل الحقوق، وافتقارها للسندات القانونية وتعرضها لتعديات الأجوار.

ونحن نلاحظ أن الفرنسيين استعملوا منهجين مختلفين للحصول على الأراضي، ويتمثل الأول في انتزاع أراضي القبائل الثائرة، والاستيلاء على الأراضي الموات والعامة، وهو المنهج الذي جرى تنفيذه على نطاق واسع بالجزائر، وبدرجة أقل في تونس والمغرب، أما المنهج الثاني، فتأسس على تغيير قواعد حيازة الأرض تيسيرًا لنقل ملكيتها بالوسائل القانونية أو تحت غطاء المصلحة العامة.

- تغيير أسس الملكية العقارية:

إذا استثنينا الجزائر، باعتبارها صارت تخضع للقوانين الفرنسية، نرى أن السلط الاستعمارية بادرت، بعد احتلال تونس والمغرب بقليل، باستصدار تشريعات عقارية جديدة بهدف حماية الملكية الخاصة حماية كاملة. وقد أعلن عن أول قانون ينظم الملكية العقارية في تونس في 1302 / 1 يوليو 1885، وفي 1331هـ ، 12 من أغسطس 1913م بالمغرب الأقصى. وتنص التشريعات الجديدة على تسجيل العقارات الريفية والحضرية بإدارات أنشئت خصيصًا لحفظ الملكية العقارية، ويفضي التسجيل إلى إعطاء كل قطعة سند عقاري يحمل اسمًا ورقمًا وتصميمًا للملكية.

ويمكن التأكيد بأن التشريعات العقارية الاستعمارية وضعت اللبنات الأولى لإقامة سوق عقارية حسب الأسس المعمول بها في فرنسا، وتعكس هذه القوانين حرص السلطة على توفير الضمانات اللازمة للاستثمار؛ وأهمها : تحديد الملكية العقارية وفق المعايير الرأسمالية تمهيدًا لتسليعها وإخضاعها للمبادلة والتفويت والمقايضة، فضلاً عن إعطاء الأملاك مفهومًا محددًا غير قابل للنقض والحد من تداخل الحقوق في الأراضي الممتلكة على وجه الشياع والأملاك الجماعية.

وإذا نظرنا إلى نتائج هذه القوانين في المجال العقاري؛ نرى أن تجديد أسس الملكية العقارية نزع عن الأرض قيمتها كرمز من رموز الثروة والجاه الاجتماعي وأكسبها قيمة اقتصادية ونقدية لا ريب فيها، فارتفعت أثمانها ارتفاعًا ملحوظا.

من ناحية أخرى، وفرت التشريعات الجديدة إطارًا جيدًا لتطوير الأملاك الفرنسية على حساب الملكيات التقليدية؛ مثل الأراضي العمومية التي تم خصخصة أجزاء كبيرة منها، والأراضي العشائرية والأوقاف التي فتحت أمام الحركة الاستعمارية، وقد شهدت الفترة بين 1298 - 1337هـ / 1881 - 1918م، بتونس عملية تحويل ضخمة للملكية العقارية لفائدة الفرنسيين، بحيث بلغت جملة مساحة الأراضي التابعة للفرنسيين 560 ألف هكتار. أما بالمغرب فكان المعمرون الفرنسيون يتصرفون في أكثر من 100 ألف هكتار سنة 1331هـ / 1914م.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذا التغيير هو تراجع الملكية العمومية والعشائرية وانطلاق حركة المضاربة العقارية، وأدى ذلك إلى تركز عقاري شديد في كل من تونس والمغرب، حيث سيطر عدد قليل من الشركات الرأسمالية على أكثر من 20% من الأملاك الزراعية الأوروبية، من ذلك الشركة الفرنسية الإفريقية (48,000 هكتار)، وشركة فوسفات قفصة (30,000 هكتار) والمجمع العقاري التونسي (28,000 هكتار) وشركة السبو (11,000 هكتار) والشركة المغربية (6,235 هكتار).

- الحركة الاستيطانية والزراعة المضاربية:

اتسمت الفترة بين 1307-1337هـ / 1890-1918م بإطلاق حرية الرساميل للمضاربة على العقارات الزراعية، ولكن الدوائر الاستعمارية لم تغفل لحظة عن دعم الحركة الاستيطانية، وإذا استثنينا المغرب الأقصى الذي دخل مرحلة الإعمار الرسمي في فترة متأخرة؛ فإننا نلاحظ أن السلط الفرنسية انصرفت بالكامل لتشجيع هجرة الفرنسيين وتوطينهم بالمغرب العربي ولكن عوامل موضوعية كثيرة حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة، ومنها: النقص الديموغرافي الذي كانت تشكو منه فرنسا واتساع المجال الاستعماري الفرنسي.

ويدل تطور عدد المستوطنين على تفاوت انتشار الاستعمار الرسمي إذ بلغ عدد الفرنسيين بين 1329 - 1339هـ / 1911 - 1920م، 633,000 بالجزائر و54.000 بتونس وأقل من 40 ألفًا بالمغرب الأقصى إلا أن جلهم اتجه للاستقرار بالمدن، حيث انحصر دورهم في الخدمة بالإدارات العامة أو في تأطير المجموعات الأهلية والعمال المهاجرين من بلدان حوض المتوسط. ويُرد ذلك إلى أسباب عديدة؛ منها : أن انتقال المستوطنين واستقرارهم بالمغرب العربي لم يكن مدفوعًا بعوامل طاردة في وطنهم الأصلي وإنما يدخل في إطار البحث عن الامتيازات التي توفرها الدولة للمهاجرين.

لهذا السبب ارتبطت جل البرامج الاستثمارية بنمو الحركة الاستيطانية. ومن المعلوم أن الدولة وفرت الحوافز و الامتيازات، فمنحت الأرض من دون مقابل يذكر وبتسهيلات كبيرة في الدفع، وقدمت البذور وأدوات الحراثة والخبرة الزراعية مجانًا. كما تولت بناء طرقات وسكك حديدية يخضع مسلكها لمصالح المعمرين ومواقع مستوطناتهم. وأنشأت صناديق للتمويل الاستعماري خصصت لها أبوابًا ثابتة في الميزانية، وشجعت المصارف والمؤسسات التعاونية وشركات التأمين الزراعي على الانتصاب.

والحاصل، فإن بنية الأرياف انقلبت انقلابًا، تبعًا لاستفراغها من جزء من قواها الفاعلة بعد إجلاء القبائل المشاكسة. ولعل أبرز مظهر لهذا التحول هو تراجع المساحات المخصصة للرعي والانتجاع، وتقلص الأراضي المبذورة حبوبًا لفائدة الزراعات المضاربية؛ بما حول قسم كبير من الأهالي إلى عمال في خدمة المستوطنين أو الشركات الرأسمالية الفرنسية.

ويعد نشوء العلاقات الرأسمالية صلب اقتصاد ما قبل رأسمالي عتيق تحولاً بالغ الدلالة نظرًا لتفوق الاقتصاد الموجه للسوق تنظيمًا وإنتاجًا على الاقتصاد الطبيعي القائم على الاكتفاء الذاتي.

وحين ننظر في تطور هذا القطاع نرى أنه أخذ يتسع بالتدريج على حساب الصيغ التقليدية في الإنتاج الزراعي، بحكم ما توفر له من دعم مالي وتقنيات حديثة، أما إنتاجه فاتجه إلى التخصص، أي إلى توفير المواد التي تلقى رواجًا في الأسواق العالمية وأهمها منتجات الكروم والقموح اللينة والزيوت والحمضيات.

وتشير الأرقام إلى أن أهم القطاعات التي حققت فيها الزراعة الاستعمارية نتائج ملموسة، هي غراسات الكروم بالجزائر؛ حيث امتدت المساحات المخصصة لها إلى أكثر من 160 ألف هكتار سنة 1332هـ / 1914م، والزياتين بتونس التي انتشرت انتشارًا واسعًا بالجنوب الشرقي ولا سيما حول مدينة صفاقس حيث ارتفع عدد أصول الزيتون إلى أكثر من 2,800 ألف شجرة. ومن المفيد الإشارة إلى أن تطور الزراعات المضاربية جعل منتجاتها تبوأ مركز الصدارة في الحركة التجارية الاستعمارية حيث أصبحت المواد الزراعية تمتك أكثر من 40% من الصادرات.

ومع أن المنتجات الاستعمارية انتشرت بسرعة في الأسواق الخارجية فقد ظلت تشكو من عائقين أساسيين؛ أولهما: خضوعها لتقلبات الطلب والأسعار. وثانيهما: ارتباطها بدعم الإدارة الاستعمارية. والحاصل فإن القطاع الزراعي المضاربي كان أهم ركائز الاقتصاد الاستعماري، ثم أصبحت المشروعات الإنشائية والاستغلال المنجمي هي السمة الطاغية على الحركة الاقتصادية.

- البرامج الاستثمارية:

تمثل الأهداف الاستغلالية عنصرًا أساسيًا في الإستراتيجية الاستعمارية، وقد اعتبرت فرنسا منذ بدايات الاحتلال المنطقة أرضًا بكرًا تزخر بطاقات اقتصادية غير مستثمرة. وإذا نظرنا إلى مجالات الاستثمار ومراحله؛ نرى أن الدولة كانت أسبق من القطاع الخاص في إعداد المخططات الاستثمارية ورصد التوظيفات المالية. ومن المفيد أن نشير إلى أن الإقبال التلقائي للرساميل الخاصة على التوظف بالمشاريع المغاربية لم يكن مكثفًا؛ لأن عائد التوظف كان أهم في مناطق أخرى من العالم، وهذا ما يفسر اتجاه السلط الاستعمارية إلى إعداد الأرضية المادية والقانونية الكفيلة باجتذاب الرساميل، وقد وضع هذا الخيار على الدولة مسؤولية تمويل الاستثمارات المدنية العامة مثل البنية التحتية والمشاريع التي لم تحظ بإقبال الشركات الرأسمالية، عن طريق الأرصدة التي توفرها الموازنات المالية العمومية.

أما الرساميل الخاصة فاتجهت قبل الاحتلال وبعده، نحو القطاعات ذات الربحية العالية والعاجلة. وقد أخذ التدخل الرأسمالي أشكالاً مختلفة الكثافة تراوحت بين التوظيفات المضاربية في المجالين العقاري والزراعي، وبين الاستثمار الإنتاجي في الأشغال العامة وإنشاء المرافق مثل السكك الحديدية والموانئ وجلب مياه الشرب

واستخراج المعادن والتأمين والمصارف والنقل البري.

ويعد استغلال المواد الطبيعية من القطاعات التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام من لدن المجمعات المالية الأجنبية، و الحقيقة إن البحث عن المواد الخام وتحويلها للخارج شكل في آن واحد هدفا سياسيًا واقتصاديًا. ويندرج هذا الاتجاه في إطار استراتيجية متكاملة تقوم على تخصيص المنطقة في إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعات الغربية. وقد ساعد على تنفيذ هذا الخيار تنافس المؤسسات الصناعية والمصرفية الفرنسية مثل شنايدر وبنك الاتحاد الباريسي وبنك باريس والبلاد المنخفضة على الفوز بامتياز استخراج المواد المنجمية التي تزخر بها المنطقة، وأهمها الحديد والفوسفات والرصاص والزنك والمنجنيز. وبلغ مجمل الاستثمارات المنجمية في 1337هـ / 1918م أكثر من ثلث التوظيفات المالية الفرنسية بالمنطقة.

ويمكن القول إن استخراج المعادن كان أكثر أصناف الاستثمارات الاستعمارية انتظامًا وأوفرها ربحًا، بالنظر لأهمية المدخرات المنجمية المغاربية وانخفاض الرسوم الجبائية، فضلاً عن تحويل الأرباح إلى فرنسا من دون أي تحديد، غير أن هذا النشاط لم يفض إلى بناء صناعات وطنية قادرة على تلبية الحاجيات المحلية الضرورية من المواد الاستهلاكية والتجهيزية، باستثناء بعض المنشآت المختصة في تحويل المواد الزراعية والأولية، مثل مصانع التعليب والتبغ والنسيج ومطاحن الحبوب، أما السبب : فيكمن في معارضة المؤسسات المالية والصناعية المسيطرة على الاقتصاد المغاربي والإسهام في الحركة الصناعية بفرنسا، إقامة صناعات منافسة بالمنطقة.

ـ النفوذ المالي:

ظهر النشاط البنكي المنظم في المنطقة منذ أواسط القرن التاسع عشر على يد مجموعات مصرفية متعددة، بعضها محلي، يقف وراءها التجار ورجال الأعمال الأجانب المستوطنون، وبعضها خارجي تدعمها المصارف الفرنسية، و اتجهت المجموعة الأولى إلى تمويل التجارة الخارجية وتقديم القروض الرهنية والمضاربة على سندات الدولة، فيما اختصت المجموعة الثانية في المضاربة على القيم العقارية والاستثمار المنجمي والاكتتاب في القروض السائرة والثابتة. وقد لعبت عديد المصارف الفرنسية دورًا بارزًا في ترسيخ النفوذ المالي الفرنسي بتوفير القروض التي كان يعقدها بايات تونس وسلاطين المغرب لدى السوق المالية الباريسية.

وبدخول المنطقة في إطار السوق العالمية، تراجعت الأنظمة المصرفية البدائية وأفسحت المجال لكبريات المصارف الفرنسية، مثل بنك بيرار وطالابو وبنك باريس والبلاد المنخفضة، التي أخذت في تركيز فروعها بالمنطقة بالتدريج مستفيدة من التسهيلات التي تمنحها الدولة، ثم تطور النشاط المصرفي ليشمل الخدمات التأمينية والاكتتاب في القروض الحكومية والبلدية، فضلاً عن الإسهام في بعث المشروعات الإنتاجية والمرافق العامة مثل المرافئ والسكك الحديدية واستخراج المعادن. ولم يكن التوسع المصرفي في المجال الإنتاجي تلقائيًا، وإنما كان مدفوعًا بجملة من الحوافز، وفي مقدمتها ضمانات الأرباح التي توفرها الدولة لشركات السكك الحديدية والنقل البري و الإعفاءات الجبائية، فضلاً عن توفير الأراضي بدون مقابل يذكر.

وينبغي أن نضيف أن ظهور أول المؤسسات

المصرفية العصرية اقترن بتوسع الحركة الاستيطانية وانتشار الزراعات المضاربية، وعلى هذا الأساس تكون بنك الجزائر سنة 1267هـ / 1851م، وتركز نشاطه على تقديم القروض الزراعية للمعمرين، واقتناء العقارات الريفية والحضرية، وقد تحول المصرف، في مرحلة لاحقة، إلى بنك حكومي، وأصبح يسمى بنك الجزائر وتونس.

ومع توسع النشاط الرأسمالي بالجزائر تركزت شبكة من المؤسسات المصرفية الفرنسية من أهمها الشركة الجزائرية للقرض والبنك، التي تكونت بإشراف مصرف ميرابو بهدف المضاربة على القيم العقارية، ثم تفرعت عن هذا المصرف عديد من المؤسسات المالية منها الشركة الجزائرية التي اختصت في المجال العقاري، والمؤسسة المالية لإفريقيا الشمالية التي ركزت تدخلاتها على الاستغلال المنجمي والصناعي. أما الشركة الجزائرية فقد كان لها دور بارز في تكوين مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ومنها شركة الونزة لاستخراج الحديد وشركة فوسفات قفصة، وشركة مقطع الحديد والمؤسسة الجزائرية للمواد الكيميائية.

وفي سنة 1301هـ / 1884م تأسس بنك تونس على يد مصرف بيرار الفرنسي في إطار إعادة بناء المعاملات المالية على أسس جديدة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة للمؤسسات الاستعمارية، وقد اختص هذا المصرف في تمويل تجارة التصدير والنقل الداخلي فضلاً عن حفظ السندات والرهن العقاري.

وتميز المغرب الأقصى بوضع مصرفي خصوصي، حيث أصبح البنك المخزني بعد مؤتمر الجزيرة محورًا لأهم المعاملات المالية والنقدية المغربية، ومع أن هذا المصرف تكون تحت إشراف دولي تنفيذًا لميثاق الجزيرة فقد دخل بالتدريج تحت المظلة المالية الفرنسية؛ تبعًا لتنامي إسهامات بنك باريس والبلاد المنخفضة في رأس ماله. ومن المعلوم أن البنك المخزني تحصل على امتياز إصدار سندات الحكومة، وعلى أولوية الاكتتاب في القروض العمومية إذ تساوت شروطه مع بقية المصارف التجارية، وقد مكن هذا الامتياز بنك باريس والبلاد المنخفضة من تبوء مكان الصدارة في جل المشروعات الاقتصادية المغربية فضلاً عن التحكم في حركة التداول النقدي.

وبالتوازي، تدعم مركز المصارف التجارية الفرنسية بالمغرب وأهمها بنك الاتحاد الباريسي وفورمس وامتد نشاطها إلى تمويل قطاعات النقل والتهيئة الزراعية وتوليد الكهرباء والتنقيب عن المعادن.

ولا بد من الإشارة إلى أن تطور النشاط المصرفي الفرنسي بالمغرب العربي استند إلى تعديل الأنظمة النقدية السائدة بالمنطقة بإدخال الفرنك الفرنسي في المعاملات المالية وربط أنظمة الصرف بقيمة العملة الفرنسية.

- إعادة بناء المجال الاقتصادي:

أخضعت الحركة الاستعمارية المغرب العربي إلى جهاز سياسي واقتصادي أجنبي فرض عليه أساليب جدبدة في التنظيم والاستغلال وجره إلى الارتباط العضوي بالاقتصاد الفرنسي. وقد أفضى نزول الرأسمالية بمؤسساتها المالية والإنتاجية في محيط اقتصادي تقليدي، إلى فصل المنطقة عن محيطها العربي والإفريقي؛ حيث جرى تحويل مراكز الثقل الاقتصادي من دواخل المنطقة إلى السواحل، نتيجة لتراجع محاور التجارة التقليدية

التي كانت تربط مراكز الإنتاج بالأسواق الخارجية وتمر من المدن العريقة مثل مراكش وتلمسان وقسنطينة والقيروان.

ومن المعلوم أن المشروعات الاستعمارية لم تستهدف تنمية الاقتصاد المغاربي أو النهوض بموارده البشرية، وإنما تسخير إمكاناته الطبيعية والاقتصادية للحصول على أفضل العائدات وتحويل فوائدها إلى الخارج. ويبرز هذا التوجه في مستوى الخطاب الإيديولوجي ومخططات الإعمار حيث نلاحظ تصنيفًا للمجال الجغرافي والاقتصادي المغاربي على أساس تقسيم المنطقة إلى جهات نافعة تحظى باهتمام الدوائر الرسمية والخاصة، ومناطق غير نافعة لا تطالها المشروعات الاستعمارية. ومن ثمة ندرك مغزى تطوير وسائل النقل والاتصال، وتركيز التدفقات المالية حول المناطق الآهلة بالمعمرين.

وعندما ننظر في أوجه إحداث البنية التحتية؛ نرى أن الاستعمار أقام شبكة متفاوتة الأهمية من الطرقات، والسكك الحديدية، وخطوط البرق، والمطارات، والموانئ، وافتتح مئات المستوطنات الزراعية، والمقاطع والمناجم، غير أن هذه المنشآت لم تراع احتياجات أغلبية السكان من الأهالي، بل اتجهت لتلبية حاجيات المستوطنين والمؤسسات الاقتصادية الفرنسية، لذلك كانت التجهيزات المعدة للنقل، وحتى المرافئ والمطارات تخضع في موضعها ومسلكها للمصالح الأمنية والإستراتيجية للجيوش الفرنسية، وإلى ضرورة وصل المستوطنات الزراعية ومراكز الثروات المنجمية بالحواضر الكبرى والأسواق الخارجية.

وقد سارعت شبكة المواصلات على تحويل اتجاهات التجارة من المناطق البرية إلى المنافذ البحرية، وأفضى ذلك إلى دعم المبادلات البحرية في اتجاه أوروبا على حساب التجارة البرية والصحراوية.

- الهيمنة التجارية:

أتاحت السيطرة السياسية والاقتصادية الفرنسية على المغرب العربي التحكم بالتدريج في أسواقه الداخلية والخارجية. وحين ننظر إلى بنية المبادلات واتجاهاتها نرى أن حجم التجارة ارتفع بصفة ملحوظة، توريدًا وتصديرًا، بين المنطقة والدول الصناعية الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا، بالتوازي مع ارتفاع الإنتاج الزراعي والمنجمي الاستعماري، وبلغت قيمة المبادلات التجارية سنة 1331هـ / 1914م، 1292 مليون فرنك بالجزائر و22 مليون فرنك بالمغرب الأقصى و32 مليون فرنك بتونس.

وقد واكب هذا التوسع تغيير تدريجي للتشريعات التجارية السائدة للتخفيف من القيود التي وضعتها المعاهدات التجارية السابقة للاحتلال، ولا سيما معاهدة الجزيرة، على توسع التجارة الفرنسية.

وإذا استثنينا الوضعية التجارية الخصوصية للجزائر، فإننا نلاحظ أن السياسات الفرنسية في هذا المجال كانت تتجاذبها عوامل متناقضة، يتصل بعضها بالحقوق والمزايا التجارية التي اكتسبتها دول مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا بالمنطقة؛ بموجب اتفاقات ثنائية أبرم جلها في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، ويتصل البعض الآخر بضغوط المراكز الصناعية الفرنسية للاستئثار بالأسواق المغاربية، وتخصيصها لترويج المصنوعات التي لا تقدر على منافسة السلع الألمانية والبريطانية في الأسواق الحرة. ولهذا السبب كان الاتجاه لبناء وحدة جمركية بالتدريج

أمرًا لا بديل عنه.

وحين ننظر في التعديلات التي تم إدخالها على النظم التجارية القائمة، نرى أن الوحدة الجمركية الكاملة بين فرنسا و الجزائر لم تتحقق إلا بعد 1301هـ / 1884م، أما في تونس فقد كانت البضائع الفرنسية والإيطالية والبريطانية تدفع رسومًا جمركية موحدة (8% من قيمتها) عند دخولها السوق المحلية، وفي المقابل كانت تونس لا تحظى عند تصدير منتجاتها الزراعية والمنجمية إلى فرنسا، إلا بمعاملة الدولة الأكثر رعاية. ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأت فرنسا تتحرر من هذه القيود وأفضت المفاوضات مع الدول الأوروبية المنافسة إلى إعفاء المنتجات الفرنسية ابتداء من سنة 1315هـ / 1898م من رسوم الواردات عند دخولها تونس، وبالتوازي سمحت فرنسا بإعفاء الصادرات الزراعية التونسية من الأداءات الجمركية في حال نقلها على متن سفن فرنسية، ثم تطور الأمر ابتداءً من سنة 1322هـ / 1904م إلى إقامة وحدة جمركية جزئية تقوم على فتح الأسواق الفرنسية أمام السلع التونسية في إطار حصص محددة.

أما المغرب الأقصى، فبقي لفترة طويلة خارج النظام الجمركي الفرنسي؛ إذ تمسكت جل الدول الغربية بحقها في الاستفادة من المساواة التجارية التي أقرها ميثاق مؤتمر الجزيرة، لذلك ظلت المعاليم الجمركية موحدة بالنسبة إلى كل الواردات الأجنبية وقدرها 12,5 %، ومع ذلك لم تتوان فرنسا عن تخفيض جزء من رسوم الدخول على عدد محدود من مصنوعاتها واتجهت بعد 1337هـ / 1918م إلى إلغاء المزايا التي تتمتع بها ألمانيا بالمغرب إثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.

ويعكس حجم التجارة وتركيبتها التوازنات الاقتصادية الأساسية للمنطقة. فقد كانت الصادرات المغاربية تتركز على عدد محدود من المواد الزراعية والمنجمية، وأهمها الحبوب والخمور والزيوت والفوسفات والحديد. وكانت الواردات أكثر تنوعًا، إذ كانت المنطقة تجلب كل حاجاتها التجهيزية وعدد كبير من المواد الاستهلاكية من الخارج. وكانت فرنسا في المصدر الأساسي للواردات، وكانت تسيطر على أهم تيارات التجارة المغاربية. وبلغ نصيبها من تجارة الجزائر حوالي 80%، وناهزت حصتها من المبادلات التونسية 60%، وحوالي 50% من تجارة المغرب الأقصى قبل نهاية الحرب العالمية الأولى.

ويدل تخصص المغرب العربي في تصدير منتجات زراعية ومنجمية زهيدة القيمة لتلبية حاجيات المراكز الصناعية الأجنبية عن الدور الهامشي الذي تلعبه المنطقة في اتجاه التجارة العالمية، ومكانتها من التقسيم العالمي للعمل الذي جعل من البلدان المولى عليها توابع اقتصادية تخضع في إنتاجها وصادراتها إلى تقلبات الأسواق الخارجية.

ويكشف العجز الدائم للموازين التجارية المغاربية عن الاختلالات التي يشكو منها الاقتصاد الاستعماري؛ وأهمها عدم استقرار حجم الحاصلات الزراعية، وقصور المنطقة عن تركيز قاعدة صناعية ثابتة بحكم ارتباطها التبعي بفرنسا.

خاتمة:

أفضت المشروعات الفرنسية للسيطرة على المغرب العربي إلى غرس كيانات استيطانية أجنبية، في صلب المجتمعات المغاربية، ترتبط بفرنسا اقتصاديًا وماليًا وثقافيًا. ومع أن الأهداف المعلنة للاحتلال لم تكن اقتصادية، بالدرجة الأولى، فقد اتخذت فرنسا من السيطرة على مسالك الإنتاج

والتبادل المغاربية وسيلة لدعم حضورها المادي والبشري بالمنطقة.

وأدت المحاولات الفرنسية لإدماج المغرب العربي في بوتقة الاقتصاد الفرنسي إلى تطوير جهاز منجمي وزراعي تصديري وساعد ارتباط مراكز الإنتاج الاستعمارية بالأقطاب المالية الغربية على تحديث نظم الإنتاج والتبادل، وهكذا اتجهت المنطقة إلى التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية الزراعية والمنجمية لتلبية حاجيات الأسواق والمراكز الصناعية الأجنبية.

ومع دخول المغرب العربي طور الإنتاج الرأسمالي تكثفت الاستثمارات الفرنسية، ونشرت شبكة مالية وتجارية عصرية وتبلور نمط إنتاجي مضاربي، وشهدت المبادلات توسعًا ملحوظًا، ولكن هذا الاقتصاد العصري كان يحمل في طياته اختلالات جوهرية من أبرزها تهميش الاقتصاد المعاشي وحصره في مجالات محددة، واحتكار قطاعات الإنتاج الحديثة من قِبَل أقليات فرنسية منظمة.

وينبغي أن نضيف أن التوسع الاستعماري اقترن بتدرج القطاعات الإنتاجية الوطنية نحو الركود فتراجع الإنتاج الحرفي بمعدلات سريعة، وانحصرت الزراعة المعاشية في المناطق الحدية وأراضي السفوح، ومع أن الاقتصاد الأهلي عجز عن مسايرة قطاع الإنتاج الحديث والتأقلم مع مقتضياته فقد شهدت الهياكل العقارية تبدلات جذرية، من أبرزها تجديد أسس الملكية الزراعية وبلورة نمط جديد من علاقات الإنتاج يقوم على أساس تنمية العمل المأجور.

وقد أفرز نمو الإنتاج الرأسمالي الفرنسي ظاهرة هيكلية، هي اليوم من سمات الاقتصاديات التابعة، وهي ظاهرة الازدواجية الاقتصادية القائمة على تعايش نظامين اقتصاديين متضاربين؛ أولهما عصري يسيطر عليه الفرنسيون، يحظى برعاية الدولة ويتمتع بوسائل نقدية طائلة وتنظيم محكم. والثاني تقليدي راكد يتعاطاه جل الأهالي ويفتقر إلى الوسائل التقنية والرساميل.

د. نور الدين الدقي
جامعة منوبة - تونس

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية:

- ابن أبي الضياف، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 8 أجزاء، الدار التونسية للنشر، تونس، 1989.
- ابن صغير، خالد: المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر(1856-1886)، الدار البيضاء، 1990.
- الإمام، رشاد: سياسة حمودة باشا في تونس 1782 -1814، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1980.
- الجابري، محمد عابد: المغرب المعاصر. الخصوصية والهوية والحداثة، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1988.
- الدقي، نور الدين: المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، دار سيراس، تونس، 1997.
- الشريف، محمد الهادي: تاريخ تونس، دار سيراس، تونس، 1980.
- العقاد، صلاح: المغرب العربي. دراسة في تاريخه وأوضاعه المعاصرة، الجزائر، تونس، المغرب، الطبعة الخامسة، القاهرة، 1985.
- المحجوبي، علي: النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان، دار سيراس، تونس.
- رمضان، عبد العظيم: الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف، القاهرة، 1985.
- عيساوي، شارل: التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بيروت، 1985.
- كريكن، فان: خير الدين والبلاد التونسية 1850 - 1881، ترجمة البشير بن سلامة، دار سحنون، تونس، 1985.

ثانيًا - المصادر الأجنبية:

- CHA TER (Khélifa), Dépendances et mutations précoloniales. La régence de Tunis de 1815 à 1857, Publication à l'université de Tunis, Tunis 1984.
- CHERIF (Mohamed Hédi), «Expansion européenne et difficultés tunisiennes de 1815 a 1830». Annales économie, société, civilisation, mai-juin 1970.
- GANIAGE (Jean), Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours. Fayard, Paris, 1994.
- GANIAGE (Jean), Les origines du protectorat français en Tunisie 1861-1881, Maison tunisienne de l'édition, Tunis, 1968.
- GHARBI (Med Lazhar), Impérialisme et réformisme au Maghreb. Histoire d'un chemin de fer algéro-tunisien, CERES, Tunis, 1994.
- GUENANE (Djamal), Les relations franco-allemandes et les affaires

marocaines de 1901 à 1911, Alger, 1975.

- GUILLEN (Pierre), - Les emprunts marocains 1901-1904, Publications de la Sorbonne, Paris, 1972.
- GUILLEN (Pierre), Les milieux d'affaires et le Maroc a l'aube du XX e siecle, Revue historique, avril-juin 1963.
- GUIRAL (Pierre), Marseille et l'Algérie, 1830-1841, CNRS, Aix-En-PrOvence, 1956.
- KENBIB (Mohamed), Les protégés. Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc, Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat,Casablanca, 1996.
- JULIEN (Charles-André), Le Maroc face aux impérialismes. Editions JeuneAfrique, Paris, 1978.
- JULIEN (Charles-André), Histoire de l'Algérie contemporaine, Tome 1.
- JULIEN (Charles-André), La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871). Presses universitaires de France, 2e édition, Paris, 1979.
- LAROUI (Abdallah), Les origines sociales et culturelles du nationalisme mlrocain (1830-1912), Centre culturel arabe, Casablanca, 1993.
- LAROUI (Abdallah), L'histoire du Maghreb, un essai de synthese, centre culturelarabe, Casablanca, 1995.
- MIEGE (Jean-Louis), Le Maroc et l'Europe (1830-1894), 3 vol, Presses universitaires de France, Paris, 1962.
- NORDMAN (Daniel), Profils du Maghreb, Frontières, Figures et Territoires, Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat, Casablanca, 1996.
- Rivet (Daniel), - Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation, Hachette, Paris, 2002.
- Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc (1912-1925), l'Harmattan, Paris, 1988, 2 volumes.
- PANZAC (Daniel), Les corsaires barbaresques. La fin d'une époque 1800-1820,CNRS, Paris, 1999.
- TLILI (Bechir), Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident en Tunisie au XIXe siècle (1830-1880), Publication de l'universite de Tunis, 1974, RS?V ALENSI (Lucette), Le Maghreb avant la prise d'Alger, Flammarion, Paris, 1969.



المشروعات الاستعمارية فى بلاد المغرب العربي (تونس-الجزائر -المغرب)

المصدر : أطلس تاريخ الاسلام، حسين مؤنس، مطبعة الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، 1987

(ج) المشروعات الإيطالية في تونس وليبيا والقرن الإفريقي

أولاً - في تونس:

اهتمت الإمارات الإيطالية قبل الوحدة بالمنطقة العربية والإفريقية اهتمامًا كبيرًا؛ إذ كان يراودها حلم بعث الإمبراطورية الرومانية، وعودة نمط من أنماط الهيمنة أو على الأقل الدور النشط في البحر المتوسط. وشكلت تونس تحديدًا جزءًا مهمًا من مخيلة الإيطاليين؛ حتى صارت كل أزمة يوجهونها فيها مدعاة لقهر "القرطاجيين"، على سبيل التذكير "بالمجد التليد لروما العظيمة".

وعلى الرغم من أنه لم يقدر لإيطاليا الموحدة أن تستعمر تونس، فقد ظلت حريصة على الاستثمار فيها، وعلى الإقامة بها، بعدما استعمرتها فرنسا.

وقد ارتبطت المشروعات الاستعمارية "الإيطالية" في تونس بظاهرة التفوق الأوروبي عامة، واتجاه دول غربي أوروبا إلى أراضي أقرب جيرانهم في المغرب العربي؛ مستغلة في هذا شعارات العصر من إلغاء تجارة الرقيق، والتصدي "للقرصنة"، مستفيدة مما وفرته معاهدات الامتيازات التي سبق أن وقعتها مع الدولة العثمانية. وقد ساعدت القوة العسكرية التي تمتلكها دول أوروبا على تقديم تفسيرات لهذه المعاهدات تتفق ومصالحها. واستفادت هذه الدول كذلك من وجود جاليات لها في المنطقة، كما وظفت الأقليات اليهودية على نحو يضمن تفوقها. وقد جاءت تطلعات الإيطاليين إلى تونس سابقة لعملية توحيد إيطاليا، ومقدمة لها. ونظرًا إلى قرب كل من إيطاليا وفرنسا للمنطقة، فقد كانت منافستهما عليها أشد من غيرهما. وكانت تطلعات الفريقين مرتبطة أشد الارتباط بالنمو الهائل في التراكم الرأسمالي، والرغبة في الاستثمار الخارجي، والاستحواذ على الأسواق.

وكانت فرنسا أول الدول الأوروبية التي دخلت في اتفاق مع باي تونس يمكّن رعاياها من حرية التنقل والإقامة والاتجار في كل مناطق البلاد، وذلك في عام 1742. ونالت بريطانيا مثل ذلك في عام 1796؛ وهو الأمر الذي جعل لقناصل الدولتين من النفوذ في تونس مكانة ماسة بمصالح البلاد ومكانة البايات، ودفع غيرهما من الدول على الاقتداء بهما. لكن الفرقة الإيطالية لم تحل دون مباشرة إمارات إيطالية عديدة اتصالات مباشرة مع بايات تونس، كما وظفت أعدادًا من المقيمين الإيطاليين ومن الأقلية اليهودية في خدمة شركاتها ومصالحها. وكان الإيطاليون أكبر الجاليات عددًا في البلاد التونسية، وتفوقوا على نظرائهم الفرنسيين في سني ما قبل الاحتلال الفرنسي، مما يدل على مدى ما أولته الإمارات الإيطالية من اهتمام بهذه البلاد.

ومع احتلال فرنسا للجزائر في عام 1830؛ صارت تونس ذات أهمية خاصة لها بحكم جوارها للجزائر، ومن ثم فقد دخلت مع الباي في اتفاقية جديدة في 28 من مايو 1836 تجدد ما كان في اتفاق 1742. وقد أعطت هذه الاتفاقية نافذة مهمة

لفرنسا للإطلال على الأحوال في تونس، فاستغلت رجم التوانسة أحد اليهود الذي تطاول على الإسلام الحنيف بالسب وقدح فيه؛ فأجبرت الدول الغربية الباي (محمد) بأن يصدر في العاشر من سبتمبر 1857 ما عرف باسم "عهد الأمان" يعطي كل المتساكنين في تونس، دون تمييز من دين أو جنس أو لون المزايا والحقوق السياسية ذاتها؛ مما فتح الباب واسعًا لهذه الدول للتغلغل والاستثمار بل الاستغلال التام للشعب التونسي، بدءًا من السيطرة على الأراضي القبلية، بزعم أنها ليست ملكًا لأحد، إلى الدخول في مشروعات الاستيطان على حساب فلاحي البلاد، ثم مد خطوط السكك الحديدية بين الموانئ التونسية والمناطق الداخلية؛ تيسيرًا لنقل تجارتهم وسلعهم، التي كانت أقل سعرًا من منتجات الأهالي التي كسدت وبارت.

وقد تبع عهد الأمان، إصدار دستور 1861، مؤكدًا ذات التوجه، واندفعت المدن الإيطالية تفرض سيطرتها على مناطق من الساحل التونسي، مؤسسة قنصليات لها فيها. وكانت اللغة الإيطالية أكثر اللغات الإيطالية انتشارًا بتونس، وكان الرعايا الإيطاليون الأكثر عددًا حتى الاحتلال الفرنسي، كما كانوا الأكثر دراية بمواد الدستور، والأنجح في توظيفها وتأويلها لمصالحهم.

ولقد برز كثير من أفراد الجالية الإيطالية بتونس، حتى شغل بعضهم أعلى المناصب في تونس، ومن هؤلاء رافو Raffo طبيب الباي، الذي كاد أن يكون وزير خارجية الباي، واستغل نفوذه لتأسيس المدارس الإيطالية، ومعاونة التجار الإيطاليين على الهيمنة على الأسواق، واستخدام القروض استخدامًا بشعًا للهيمنة على مقدرات البلاد.

وبعد الوحدة الإيطالية، وفي العام 1864 ظهرت السفن الحربية الإيطالية في مياه تونس، وصرح ماتزيني Mazzini رجل القومية الإيطالية بأنه إذا كانت فرنسا تحتل الجزائر، وإسبانيا على سواحل المغرب وتتطلع لقلبها، فإن تونس - مفتاح البحر المتوسط - يجب أن تخضع لإيطاليا. وقد ساعد هذا على دعوة الجالية حكومتها إلى انتهاز الفرصة للقيام بعمل حاسم يثبت "أقدام روما في قرطاج". وفي ظل هذا المناخ حل قنصل إيطالي عام جديد هو بنّا Pinna بتونس، واضعًا هذا الهدف نصب عينيه.

وقد شهدت هذه المرحلة تصاعدًا كبيرًا في أوضاع الجالية الإيطالية، وبدأ نطاق عملها يمتد من المدن الساحلية إلى قلب البلاد، كما صاروا يتجاوزون العمل بالزراعة إلى التصنيع والزراعة، وإنشاء المنتجعات والمساكن. وكانت الامتيازات التي يتمتعون بها، لا يحلمون بمثلها في بلادهم، من إعفاء من الضرائب، واستغلال للأرض من دون مقابل غالبًا. ولهذا كله صار عدد الإيطاليين بالبلاد يزيد عن أحد عشر ألف شخص، بينما لم يزد البريطانيون عن مائتين والفرنسيون عن سبعمائة.

وقد واكبت الزيادة في عدد المستوطنين الإيطاليين والزيادة في مساحة الأراضي التي اشتروها، زيادة عدد مدارس الجالية الإيطالية في تونس. وبالتالي أصبحت ظروف استمرار حياة المستوطنين دون انقطاع أيسر من ذي قبل. وكان مئات المستوطنين قبل الاحتلال الفرنسي يشكلون قاعدة واضحة لزيادة النفوذ السياسي الإيطالي، وظهر أثرهم جليًا في انخراط عدة شركات إيطالية من أشهرها شركة روباتينو Rubattino، التي كانت تحصل على دعم حكومي إيطالي وفقًا لقانون سنه البرلمان الإيطالي لتمكينها من نيل امتيازات لمشروعات عديدة في تونس بمنطقة حلق الوادي.

ومع الوحدة الإيطالية عُقدت معاهدة سنة

1868 بين تونس وإيطاليا، نصت على جمع كل الامتيازات التي وقعتها مع تونس الإمارات الإيطالية السابقة في إطار امتياز واحد، وبالتالي فتحت أمام الإيطاليين أبواب العمل في المجالات الصناعية والتجارية فضلاً عن التوسع في الاستيطان الزراعي، وتمتعوا بحق التملك والتنقل، كما نالوا امتياز التعدين في منطقة جبل الرصاص. وبهذا يمكن القول إن المشروع الاستعماري الإيطالي في تونس تركز على الاستيطان وعلى الاستثمار في المجالات كافة، وتشجيع هجرة المواطنين إليها.

وقد ساعدت خسارة فرنسا في الحرب مع ألمانيا في سنة 1870 على التمكين لفرص إيطاليا في التوسع الاقتصادي في تونس، وزاد نفوذ قنصل إيطاليا العام بنًا في العاصمة التونسية وازداد تغلغلها السلمي. وقد صار على القنصل الفرنسي روستان Roustan أن يجابه هذا الطموح الإيطالي، وأصبحت المنافسة بين الدولتين محدداً أساسيًا لاتجاهات توسع كل منهما على حساب الطرف الآخر. وقد عملت فرنسا على استرداد ذاتها بأقصى سرعة من كبوة الحرب السبعينية، واستعادت نفوذها بالبلاد التونسية. وكان العصر هو عصر التفوق الألماني في الشئون الأوروبية، إذ كان بسمارك يمسك بخيوط الحركة وبخيوط التوازن في القارة، وكان يرى من مصلحة بلاده أن تأخذ فرنسا تونس، عسى أن تستوعبها المستعمرة الجديدة عدة سنوات، تنشغل فيها عن استعادة مقاطعتي الإلزاس واللورين؛ وهو الأمر الذي عبر عنه الألمان بوضوح خلال مؤتمر برلين فيما بين 13 من يونيو إلى 13 من يوليو 1878؛ حيث وضح موافقة الدول على السماح لفرنسا بالسيطرة على تونس. وقد ظهرت نتائج سياسية بسمارك في تعويض فرنسا واسترضائها خارج أوروبا، بدأ القنصل الفرنسي العام روستان Roustan في استعادة زمام المبادرة بالتضييق على نظيره الإيطالي والعمل ما أمكن على تعطيل المصالح الإيطالية في تونس. وبدأت فرنسا في دفع إيطاليا إلى طرابلس الغرب، مبدية أنها لن تقبل ضياع تونس منها، وأنها لن تسمح لدولة أخرى بالتدخل في شئونها - تونس - ولو اقتضى الأمر فرض حمايتها على تونس واستخدام القوة ضد الطامعين. وبالتالي تمت إزاحة القنصل الإيطالي (بنًا Pinna)، وبعد حين من الزمن حل محله قنصل آخر هو ماتشيو Licurgo Maccio، حاول أن يستبقي ما لإيطاليا من نفوذ وأن يحقق نفوذًا موازيًا للنفوذ الفرنسي سعيًا للتفوق عليه في المجال الاقتصادي.

وقد حاول كل من القنصلين اكتساب أنصار داخل الحكومة التونسية وصولاً إلى الباي محمد الصادق. فروستان كان يعتمد على الوزير الأول مصطفى بن إسماعيل الذي كان يذكر له يده البيضاء في تعيينه محل خير الدين. وكذلك نجح في بث كثير من الأتباع من الأطباء والمهندسين كمستشارين لعلية القوم. أما ماتشيو فكان له رجاله من أمثال حميدة بن عياد وصهره بكّوش مدير الشئون الخارجية وغيره. وقد برزت المنافسة بين الرجلين في المجال الاقتصادي؛ حينما حصل ماتشيو لشركة روباتينو الإيطالية على امتياز خط تونس - حلق الوادي - المرسى، بينما كان رد فرنسا هو الحصول على امتياز ميناء تونس واحتكار بناء جميع السكك الحديدية الأخرى.

وقد بدأت شركة روباتينو (بقيادة صاحبها ومديرها رفائيلي روباتينو) Raffaele Rubttino ، في مد خط تلغراف في مناطق مد خط السكة الحديد بين تونس وحلق الوادي لتسهيل اتصالاتها ومعاملاتها؛ الأمر الذي عدته فرنسا

متعارضًا مع امتيازها القاضي باحتكار مد خطوط التلغراف في البلاد. كما سعت شركة جبل الرصاص الإيطالية للحصول على امتياز بإنشاء خط تلغراف وخط حديدي خاصين بها لنقل منتجاتها؛ فأدركت فرنسا أن هذه الإجراءات الإيطالية هي مؤشر على أن إيطاليا بدأت تغالب ترددها، وتسعى إلى اتخاذ الإجراءات التي تمهد لاحتلاها تونس.

وفي مارس من عام 1880، أسس القنصل الإيطالي ماتشيو جريدة عربية هي المستقل، والتي كانت تطبع في إيطاليا، وعمل عبر صفحاتها على شن حملة ضد فرنسا بين المواطنين التوانسة مظهرًا مطامعها في البلاد ورغبتها في مد استعمارها من الجزائر إلى بلادهم. وعلى ذلك توالت إجراءات فرنسية متعاقبة لشراء الامتيازات في البلاد وإعاقة المصالح الإيطالية. وساعد التردد الإيطالي والتأييد الألماني على أن تحسم فرنسا أمورها وتسعى لفرض حمايتها على البلاد منتهزة بعض القلاقل على مناطق التخوم بين تونس والجزائر وتعرض بعض الرعايا الفرنسيين لما اعتبرته انتهاكًا للامتيازات الممنوحة لهم، وبادرت بإرسال سفنها في 12 من مايو 1881 إلى بنزرت، حيث أجبر الباي على قبول الحماية الفرنسية والقاضية بوجود قوات فرنسية في البلاد لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ تونس أنهت مطامع إيطاليا السياسية ولكنها - على الرغم من ذلك - لم توقف نشاطها الاقتصادي في تونس، بل على العكس بدأت أعداد المستوطنين من بعد إعلان الحماية، تتزايد، ومساحة الأرض التي يملكونها تتضاعف. كما استمر نفوذهم في التجارة والصناعة تحت الاحتلال الفرنسي، مؤكدةً أن الوجود الإيطالي في تونس كان اقتصاديًا أكثر منه سياسيًا، إذ ارتبط بمشروعات القوى الرأسمالية الإيطالية أكثر من ارتباطه بقوة الدولة الإيطالية.

ثانيًا - في القرن الإفريقي:

خرجت شبه جزيرة إيطاليا من حركة البعث القومي Risorgimento في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، موحدة سياسيًا وجغرافيًا بعد أن ظلت مصطلحًا جغرافيًا فقط عدة قرون. وقد تربع على عرش المملكة الموحدة الجديدة، فيكتور عمانويل الثاني Victtorio Emanuele II ملك بيدمنت Piemente (سردينيا)، وأسست لأول مرة في التاريخ أول دولة إيطالية حديثة، والتي استكملت مقوماتها الأساسية فيما بين سنتي 1866 و1870.

وقد انشغلت معظم الدول الأوروبية الكبرى بما في ذلك إيطاليا وألمانيا ذاتهما في السنوات التي تلت حادث تكوين الوحدة الإيطالية والاتحاد الألماني (1870 - 1871) بمشاكل إعادة تنظيمها الداخلي، وبإيجاد مكان لها في النظام الدولي الجديد، الذي خلقه ظهور ألمانيا وإيطاليا، والأحداث السياسية التي صاحبت هذا الظهور. وقد كانت المشكلات الداخلية للمملكة الإيطالية الوليدة صعبة وخطيرة، ترجع في الغالب إلى ماضي إيطاليا التاريخي وقلة الموارد الطبيعية بها. فقد قاست البلاد من سوء الحكم، ومن مضاعفات توحيد الولايات الإيطالية المتباينة ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا في مملكة واحدة. وأهم هذه المشكلات كانت متصلة بالتنظيم الإداري لدمج سكان شبه الجزيرة الإيطالية في أمة واحدة، فضلاً عن شئون المال والحالة الاجتماعية، والزيادة السكانية.

وترجع الجهود السياسية الأولى التي بذلتها إيطاليا للتوسع فيما وراء البحار، وعلى الأخص في القرن الإفريقي، إلى أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر، أي قبل نجاح الوحدة الإيطالية. على أن هذه الجهود السياسية الأولى، قد سبقتها جهود

أخرى ذات طابع تبشيري، تصدى لها المبشرون الإيطاليون في هذه الجهات، منذ أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وقد كان لهذا النشاط التبشيري أثره في تشجيع حكومة بيدمنت على توجيه أنظارها إلى شرق إفريقيا في العقد الخامس من القرن التاسع عشر، كما أن فتح قناة السويس للملاحة العالمية في أواخر الستينيات من ذلك القرن، ما لبث أن حفز المملكة الإيطالية على بذل المزيد من النشاط في هذه الأرجاء؛ لتأسيس محطة تجارية على ساحل البحر الأحمر الإفريقي، ضاربة عرض الحائط بحقوق السيادة العثمانية والإدارة المصرية على هذا الساحل.

1 - إرتريا:

قام الأب سابيتو بالاتجاه إلى الحبشة، عن طريق مصوع، حيث نزل بأحد أقاليم التيجري الحبشية، وافتتح إرسالية في إقليم بوغوص. وقام مبشر آخر يدعى ماسايا منذ وصوله بلاد الجالا حتى 1863 بتأسيس (محطات دينية ومراكز للدعاية الكاثوليكية) في هذه البلاد. وكان من نتيجة هذا النشاط التبشيري في المنطقة، أن تمتع المبشرون البيدمنتيون منذ أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر، بنفوذ كبير بين السكان الوطنين والزعماء السياسيين على السواء؛ لذا فقد تطلعت حكومة بيدمنت إلى بسط نفوذها في هذه الأصقاع من شرق إفريقيا.

وقد كان افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية في 1869، هو السبب المباشر الذي وجه أنظار ساسة أوروبا عامة إلى طريق البحر الأحمر، وهو الذي بعث السياسية الإيطالية الاستعمارية في ساحل البحر الأحمر الغربي من جديد. وكان احتمال جذب تجارة الشرق الأقصى إلى طريق البحر الأحمر، قد أمد السياسة الإيطالية بدافع جديد لبذل المزيد من النشاط في هذا الساحل.

وقد اقترح الأب سابيتو في سبتمبر1869، وكذلك مؤتمر الغرف التجارية الذي عقد في الشهر التالي، على الحكومة الإيطالية تأسيس محطة تجارية في أحد موانئ ساحل البحر الأحمر، وتأسيس مستعمرة إيطالية بالقرب من مضيق باب المندب.

وقد شجع الأب سابيتو السنيور(رافائيلى روباتينو) Raffeale Rubattino مدير(شركة روباتينو للملاحة)، على إنشاء خط ملاحي بين البندقية وموانى الهند والصين عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر. وقد كلف السنيور رافائيلى روباتينو الأب سابيتو بالتوجه إلى البحر الأحمر للبحث عن بقعة صالحة لتأسيس محطة تجارية إيطالية بالقرب من باب المندب، وأن يقوم بشراء البقعة التي يقع عليها اختياره إن أمكن. ووافقت الحكومة الإيطالية على تكليف سابيتو بهذه المهمة، وأرسلت الأميرال البحري (أكتون)Acton لمرافقته في إنجاز هذه المهمة.

ووصل سابيتو ورفيقه إلى المنطقة واستقر الرأي على أن ذلك الميناء الصغير الذي يقع على ساحل الدناكل (عصب)، يصلح للغرض الذي وفدا من أجله إلى البحر الأحمر. وما كاد سابيتو والأميرال أكتون ينزلان عصب حتى شرعا في الاتصال بزعماء الدناكل، واستعانا بسلاح المال على إغراء هؤلاء الشيوخ لبيع بعض الأراضي في خليج عصب، ثم رفع سابيتو الراية الإيطالية على هذه المنطقة من ساحل خليج عصب، وبذلك رفرف العلم الإيطالي لأول مرة على ساحل البحر الأحمر الغربي.

ولم يكن ما فعله سابيتو في عصب، افتئاتًا

على حقوق السيادة العثمانية المباشرة في هذه الجهات وحسب، بل افتئاتًا كذلك على حقوق مصر طبقًا للفرمانات السلطانية، كما أنه كان معطلاً لمصالح مصر وسياستها في البحر الأحمر وولاية الحبش العثمانية. واتبعت إيطاليا أسلوب المماطلة، إذ صرح وزير الخارجية الإيطالي في أوائل مارس 1870 أن الحكومة الإيطالية ليست مسئولة عن مسألة عصب حيث إن المنازعة هي أمر قانوني يرجع إلى اتفاق خاص. ومع ذلك لم تمض فترة طويلة حتى أصدر الوزير نفسه في أبريل 1870 تعليماته إلى قنصل إيطاليا العام في مصر؛ لإبلاغ أوامر الحكومة الإيطالية إلى قبطان السفينة الحربية الإيطالية المسماة (فيديتا)، والراسية بالمياه المصرية، بالتوجه إلى ميناء عصب لحماية تأسيس المستعمرة الجديدة. وقد أبحرت السفينة إلى خليج عصب، ولكنها لم تجد أحدًا في هذا الميناء الصغير، فقد كان سابيتو قد غادر الساحل حينئذ .

أثار نشاط الإيطاليين في المنطقة احتجاجات الحكومة المصرية ضدهم. وكانت الحكومة الإيطالية تأمل بعد افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية أن تؤسس محطة تجارية على ساحل خليج عصب تساعد على زيادة التجارة الإيطالية بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر وقناة السويس، وكانت تعتقد أن حكومة القاهرة سوف تنظر بعين الاستحسان لتأسيس هذه المحطة التجارية، ولكن آمالها ما لبثت أن خابت. فقد احتجت الحكومة المصرية على هذا التعدي الواضح على سلامة الأراضي المصرية، التي احتلتها شركة روباتينو الإيطالية، باعتبار هذه الأراضي تابعة للحكومة المصرية، وأن وكلاء هذه الشركة حصلوا على صكوك ملكية هذه الأراضي من بعض الصيادين الذين يعيشون على الساحل، والذين باعوا هذه الأراضي كما لو كانت من أملاكهم. ومن ثم فإن هذا البيع يعتبر باطلاً أصلاً. ولم تجدِ احتجاجات حكومة القاهرة في زحزحة الإيطاليين عن موقفهم، الذي جاء جواب وزير خارجيتهم بمثابة ادعاء بعدم وجود أية حقوق لمصر أو الدولة العثمانية في السيادة على عصب. ومع عجز الحكومة المصرية عن استخدام القوة لطرد الإيطاليين من هذه البقعة؛ بسبب تواطؤ البريطانيين الذين كانوا يحتلون البلاد، فضلت استخدام الدبلوماسية لإقناع الحكومة الإيطالية بضرورة حمل شركة روباتينو على التخلي عما اغتصبته من أملاك الباب العالي.

وبسبب إصرار حكومة القاهرة على موقفها من مسألة السيادة، فشلت جهود بعثة أوفدتها الحكومة الإيطالية إلى مصر في يونيو 1871؛ لإجراء مباحثات سياسية مع الحكومة المصرية حول مسألة السيادة على ساحل البحر الأحمر الإفريقي.

وكان الخديو إسماعيل يميل إلى إرضاء الحكومة الإيطالية دون التهاون في حقوق السيادة المصرية الشرعية على ساحل البحر الأحمر الغربي، إذ اعتقد أن إعطاء التسهيلات الممكنة للحكومة الإيطالية حتى يتسنى لها تأسيس محطة تجارية في عصب مقابل دفع جزية بسيطة للحكومة الخديوية، من شأنه أن يوقف أطماع إيطاليا في هذه الأصقاع الإفريقية عند هذا الحد، وأن يجنبه الاصطدام بهذه الدولة التي كان يعدها حينئذ صديقة له، على أمل أن يكفل له هذا كله الاستمرار في توطيد حكمه في بلاد الدناكل وساحل الصومال. ولكن أطماع إيطاليا السياسية والتجارية لم تكن لتكتفي بهذه المحطة التجارية البسيطة على ساحل خليج عصب والتي كانت تخضع للسيادة العثمانية والإدارة المصرية، بل لم تكن ترضى فقط بإقليم

عصب القاحل حتى إذا استولت عليه بأجمعه. ومن ثم فقد رفضت الحكومة الإيطالية عروض إسماعيل وتطلعت للاستقرار في ساحل خليج عصب ومد نفوذها منه إلى بقية ساحل البحر الأحمر الغربي.

أصيب النشاط الإيطالي في ساحل البحر الأحمر الغربي منذ يونيو 1871، ولمدة تسع سنوات تالية حتى 1880، بشيء من الفتور. ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها أن مشكلات إيطاليا الداخلية استأثرت بالشطر الأوفى من اهتمامات الحكومات الإيطالية المتتالية؛ الأمر الذي صرف هذه الحكومات مؤقتًا عن متابعة نشاطها الاستعماري في إفريقيا الشرقية. أضف إلى هذا أن الحكومة البريطانية بقيت طوال السبعينيات من القرن التاسع عشر تعارض نشاط إيطاليا في البحر الأحمر، وهو وتر بريطانيا الحساس، خصوصًا في المناطق القريبة من عدن ومضيق باب المندب.

في عام 1882 بعد احتلال بريطانيا مصر، سارعت إيطاليا بشراء ميناء عصب من شركة روباتينو مقابل 416 ألف ليرة تدفع على ثلاثة أقساط سنوية، وبذا ظهرت إيطاليا رسميًا كقوة استعمارية في الساحل الغربي في البحر الأحمر. ثم قامت إيطاليا بعد ذلك بعرض الأمر على مجلس النواب الذي أصدر قانونًا بتنظيم مستعمرة عصب في 5 من يوليو 1882، جعل من أراضي عصب منطقة سيادة إيطالية، وعهد إلى الحكومة بإصدار المراسيم التي تكفل تنظيم المستعمرة إداريًا، وإصدار التشريعات اللازمة لسير العمل وتنسيق الأحوال المحلية، وتصدر لوزارة الخارجية تعليمات معلومات تولي مسؤولية إدارة هذه المستعمرة، كما تنظم مع شركة روباتينو إجراءات التنازل التام عن حقوق ملكيتها لصالح الحكومة.

وقد تم احتلال المنطقة بشكل كامل في 25 من يناير 1885. ومن عصب كان من الطبيعي أن تسعى إيطاليا إلى التوسع في المناطق الداخلية جنوب الهضبة الإرترية حيث المناخ المعتدل، والأرض الزراعية الصالحة، والأمطار الغزيرة التي يمكن أن تجعل لميناء عصب قيمة كبيرة.

ومع إخلاء مصر لمصوع، بادر القنصل الإيطالي العام في القاهرة دي مارتينو De Martino، بمفاتحة المسئولين البريطانيين في مصر بشأن احتلال مصوع، منتهزة في هذا مقتل أحد الرحالة الإيطاليين وهو جوستانو بيانتشي Biancha، على أيدي أحد أبناء دنكاليا. وبهذا أرسلت إيطاليا سفنها، بتفهم كامل من بريطانيا، وعبر قناة السويس إلى المنطقة، فاحتلت ميناء مصوع وقلاعه ومراكزه السكانية المهمة وذلك في 25 من فبراير 1885. وكان الوجود الإيطالي في البحر الأحمر ملبيًّا لفكرة استراتيجية تبناها وزير الخارجية الإيطالي مانشيني Mancini، والذي تفتق ذهنه عما سماه "التقاط مفاتيح البحر المتوسط في البحر الأحمر"، بمعنى أن بوسع إيطاليا أن تتوسع صوب قلب الهضبة الإرترية، فالسودان، الذي كانت تسيطر عليه المهدية في هذا الوقت، إلى إقليم دارفور، إلى طرابلس؛ وبهذا يتواصل وجود إيطاليا الاستعماري بين البحرين، بما يكفل لإيطاليا وجودًا مباشرًا فيهما يعوض عليها فقدانها كلاً من مصر وتونس. وفي هذا الوقت أصبح الوجود الإيطالي على البحر الأحمر يمتد قرابة 650 ميلاً، بحيث صاروا يمنعون الفرنسيين في جيبوتي من التقدم شمالاً، وصاروا على بعد مائة ميل فقط من سواكن. وعلى ذلك، أصدرت إيطاليا مرسومًا في 1890 يقضي بتوحيد ممتلكاتها في منطقة البحر الأحمر في مستعمرة حملت اسم إرتريا صار على رأسها حاكم عام عسكري، له صلاحيات

مدنيـة واسـعة، ويتبـع بـشكل مباشـر لـوزارة الخارجيـة، ويعاونـه ثلاثـة مـن المـديرين للـشئون الداخليـة، وللماليـة والأشـغال العامـة، ولـلشئون الاقتصادية، من زراعة ورعي وتجارة وصناعة.

وكان إعلان هذه المستعمرة مدخلاً لاحتلال مناطق المرتفعات في كرن Curn بأسمرة، وقسمًا كبيـرًا مـن منـاطق التيجـراي؛ وهـو مـا أدى إلـى صدامهم مـع الأحبـاش بعد ذلـك فـي معركـة عدوة الـشهيرة فـي عـام 1896، والتـي أوقفت التقـدم الإيطالي، وأجبرتهم على تعيين الحدود بين الحبشة والمستعمرة الإيطالية.

ولقد حرصت إيطاليـا علـى استعادة الزمـام مرة أخرى، وحاولت عن طريق وجودها في إريتريـا أن تطوع مواقف إمبراطور الحبشة منيلك الثـاني، وذلك للحصول على قسم من تجارة شمال إثيوبيا يتم تصديره عبر الموانئ الإريترية. وقد اعترفت كل من بريطانيـا وفرنـسا بنفـوذ إيطاليـا فـي هـذه المنطقـة، وذلك في الوفـاق الثـلاثي Accord Tripartite الموقع بين الدول الثلاث في ديسمبر 1906.

وقد اجتهد الإيطاليون من أجل إضفاء أهمية مـضافة إلـى مـستعمرة إرتريـا، تجعل لهـا دورًا فـي جنوب البحر الأحمر يعطيها مزايا نسبية بالقرب من قنـاة الـسويس، وبمـا يفـتح أمامهـا الفرصـة لجـذب تجـارة المنطقـة الداخليـة إلـى الـساحل، وإعـادة تصديرها إلى أوروبا أو إلى منطقة الجوار العربي، فضلاً عن فتح المنطقة أمام تجارة المحيط الهندي.

وقد اقتـضى هـذا كلـه أن تعمل إيطاليـا علـى إعادة النظر في ميناءي عصب ومصوع، اللذين كانـا يعانيان مـن عدم القدرة علـى جذب التجـارة إليهمـا؛ بسبب نقص مياه الشرب، وارتفاع درجات الحـرارة، وصـغر حجـم الأرصـفة. ومـع حـل بعـض هـذه المـشكلات، وإقامـة أرصـفة طويلـة، وتجهيزهـا لعمليات الشحن والتخزين، صـارت للمينـاءين أهمية كبيرة، ونجحا في جذب قسم كبير من تجارة الحبشة وشـرق الـسودان. أمـا المنطقـة الداخليـة فقـد بـدأت إيطاليـا بـشق مجموعـة مـن الطـرق بـين الجبـال والمرتفعات كان أهمها خط السكة الحديد بين أسمرة ومصوع، والذي أعطى أهمية فائقة للمستعمرة.

وعلـى صعيد منطقـة الهـضبة الإرتريـة ذات المنـاخ المعتدل، فقد تزايـدت جماعـات المـستوطنين الإيطـاليين فيهـا، حتـى ظهـرت سلـسلة مـن المـزارع الكبيـرة التـي سُـخر فيهـا الإرتريـون للعمـل بـأجور منخفضة، أو بغير أجر علـى الإطلاق؛ وذلـك لإنتـاج البن والشاي والقطن، فضلاً عن الـدوم، وغير ذلك من المزروعات. وعرفت هذه المنطقة عدة صناعات غذائيـة، وأخـرى للـصناعات الجلديـة. كمـا أن وجـود المستوطنين فيها جعل الصناعات المتعلقة بالأسماك على الساحل مطلبًا مهمًا لـهم. وقد أدخل الإيطـاليون بعض الـصناعات لاسيما الغزل والنـسيج والأسمنت إلى البلاد؛ وهو الأمر الذي فتح بابًا مهمًا لعلاقـات تجارية نشيطة بين إرتريا وإثيوبيا.

وقد أدى هذا كله إلى الحاجة إلى عمالـة فنيـة عملـت بعـض المعاهـد الـصغيرة مـن فـروع معهـد دومبوسكو الشهير على توفيرها لهذه المصانع. وقد ساعدت عدة مدارس متوسطة إيطالية على تزويد هذه المعاهد بطلابها. وقد ساعد هذا النمط الـصناعي - على محدوديته - على تزويد إثيوبيا بعدد لا بـأس به من هؤلاء الفنيين في مراحل تاريخية تالية، وهو ما أشعر الإرتـريين بثقـة فـي الـنفس جعلت من غير المقبول لديهم التفاعل مع التبعية الإثيوبية.

2 - الصومال:

من فور الوجود الإيطالي بالبحر الأحمر بـدأ التطلع إلى الـسواحل الإفريقيـة لمضيق بـاب المندب

والمحيط الهندي؛ حيث بدأت تنتهز الاحتلال البريطاني لمصر، وتغلغلت في المنطقة على حسابها، وعلى حساب سلطنة زنجبار، حيث صارت البلاد الواقعة على السواحل بين رأس حافون في الشمال، ومنطقة نهر جوبا وميناء قسمايو.

وقد حظى الوجود الإيطالي الوليد برعاية بريطانيا، التي رأت فيه مانعًا لوجود أخطر وأشد هو الوجود الفرنسي. وعلى ذلك، وفي 1885 وصلت بعثة إيطالية إلى المنطقة، وزارت موانيها، وعقدت في 28 من مايو معاهدة مع سلطان زنجبار، تكون مبررًا لبدء الوجود الإيطالي في المناطق الصومالية. وقد تبع ذلك توقيع سلسلة من المعاهدات مع شيوخ ساحل بنادر، بدأت بمعاهدة مع سلطان هوبيا، لتتأسس بذلك عملية الاستعمار الإيطالي في بلاد الصومال. وعلى ذلك، وصلت طلائع البحرية الإيطالية إلى موانئ مقديشو وميركه وبراوه، أما قسمايو فجرى احتلالها بالاشتراك مع الإنجليز، إلى أن اتفق بعد ذلك على أيلولتها للإيطاليين.

وقد عهدت الحكومة الإيطالية بإدارة هذه الموانئ إلى الشركة الإيطالية لشرق إفريقيا، ومنحتها امتياز جمع الجمارك، وفرض الضرائب، وتنظيم الملاحة والتجارة، والصيد، ومد خطوط السكك الحديد، وخطوط التلغراف، وغيرها لربع قرن كامل. وكان على حكومة المستعمرة وكافة أجهزتها المعاونة على تيسير مهمة هذه الشركة وغيرها من الشركات لتحقيق أكبر مكسب ممكن من المستعمرة.

وعلى الرغم من تعثر الشركة الإيطالية لشرق إفريقيا، فإنها بدأت برامج مميزة في مجال شق الترع من نهري جوبا وشبيللى، وتوجيه قدر كافٍ من المياه صوب مزارع الموز والمانجو محدثة بذلك ثورة زراعية حقيقية جعلت الصومال مصدرًا معروفًا لهاتين السلعتين على مستوى الأسواق الدولية.

وقد امتدت المزارع النموذجية في جنوبي الصومال؛ لتحقق للبلاد قدرًا من الاكتفاء في الحبوب، كما تمكنت من تصدير السمسم، إضافة إلى صادرات الصومال التقليدية من الجمال والأبقار والماعز.

وقد عرفت مناطق جنوب غرب الصومال الاستيطان الإيطالي، لاسيما في هذه المزارع، التي نجح المستوطنون في إدارتها إدارة اقتصادية شاملة، عن طريق تسخير الصوماليين في الصناعات الجلدية؛ مما أعطى إيطاليا فرصة البروز الدولي في هذا المجال. وصار العمل الإجباري، المقترن بنمط واضح من العزل العنصري بين المستوطنين والأهالي، أحد أبرز وسائل الإيطاليين في تحقيق الأرباح وجنى المكاسب على حسابهم، بل كثيرًا ما جرى حرمان الوطنيين من أراضيهم لصالح المستوطنين.

وقد كانت صادرات الصومال الإيطالي تتجه إلى جنوبي الجزيرة العربية، لاسيما ساحل عمان وعدن، بل لقد اعتمدت القواعد العسكرية البريطانية في هذه البلاد على هذه الصادرات بأكثر مما اعتمدت على ظهيرها البري، وذلك بسبب الطبيعة الوعرة للبلاد الداخلية التي حالت دون التواصل السهل بينها وبين ساحل بلاد العرب.

وعلى الرغم من فشل المخطط الإستراتيجي الإيطالي لتطويق مناطق القرن الإفريقي واختراق السودان وصولاً إلى البحر المتوسط عبر الصحراء الليبية، فإن هذا المشروع ألقى بظلاله على الخريطة السياسية للمنطقة وعلى تاريخها على السواء. وتكفي نظرة لهذه الخريطة ليتبين لنا محاولات تطويق إثيوبيا من ناحية، ومحاولة

التوسع من إريتريا صوب شرق السودان من ناحية ثانية، ومحاولة التقدم من ليبيا صوب السودان من ناحية ثالثة.

ثالثًا - في ليبيا:

على الرغم من أن الإيطاليين اهتموا بتونس أكثر من اهتمامهم بليبيا، فإن وجودهم بها شكل أحد أبرز ملامح التاريخ الليبي؛ إذ كانت الإمارات الإيطالية تهتم اهتمامًا كبيرًا بالساحل الجنوبي للبحر المتوسط. ومع نجاح مملكة بيدمونت في شق الطريق صوب قيام الجمهورية الإيطالية ازداد هذا الاهتمام وضوحًا. حتى إذا احتلت فرنسا تونس صارت المناطق الطرابلسية وما حولها هو المتاح الوحيد أمام إيطاليا؛ فتوالت إجراءاتهم للتمهيد لاحتلالها.

وقد شهدت ليبيا وجودًا متنوعًا من السكان الأجانب، مثل العنصر الأوروبي أحد أهم عناصرهم، برغم وجودهم في المدن الكبيرة فقط مثل طرابلس والتي كان بها جلهم، بسبب موقعها المهم ولأنها العاصمة وبها العديد من القنصليات الأجنبية، ونظرًا إلى ذلك فقد تعددت عناصر السكان الوافدين تبعًا لتعدد قنصليات دولهم الموجودة بمدينة طرابلس. ومن أهم الجاليات التي كانت موجودة في طرابلس في تلك الفترة، الجالية الإيطالية. وكان أفراد هذه الجالية يمارسون في بنغازي أو طرابلس مهنًا وحرفا متنوعة. وقد كانت الجالية الإيطالية أكثر الجاليات في المنطقة أهمية سواء من الناحية الثقافية أو الاقتصادية. فقد كانت الوحيدة التي لها عدد وافر من المدارس والمعاهد، وهي سياسة اتبعتها إيطاليا في سبيل التغلغل في ليبيا واحتلالها.

وقد اتبعت إيطاليا سياسة التغلغل التدريجي في البلاد. ومع الانفجار السكاني في إيطاليا ونزوح عدد كبير من السكان،؛ برزت أصوات نادت بوجوب إيجاد طريقة لاستثمار اليد العاملة المهاجرة، كما أن أحوال الجاليات الإيطالية وما تتعرض له من مضايقات، دفع الساسة في إيطاليا إلى التفكير في الحصول على مستعمرات تحكم مباشرة من روما؛ وبذا عملت الحكومة الإيطالية على الشروع في التغلغل الاقتصادي في ليبيا، واستخدمت عدة وسائل لتحقيق هذا الهدف.

استطاعت إمارات إيطاليا أن تكون أكثر الدول الأوروبية حظوة، في مجال الاستثمار بالولاية، وورثت إيطاليا الموحدة امتيازاتها السابقة، وذلك إثر توقيع اتفاق مع الدولة العثمانية عام 1873، بهذا الصدد ثم تلاه افتتاح مكتب تجاري ببرقة عام 1880. ويدعم هذا الاتجاه وجود جالية إيطالية بطرابلس كانت تعد من أكبر الجاليات الأجنبية في البلاد، وقدر عددها في عام 1904 بنحو 704 نسمات، وكانت تملك مؤسسات اقتصادية عديدة.

وقد اهتم قناصل إيطاليا في طرابلس بإعداد التقارير الدورية عن الوضع الاقتصادي في ليبيا، ومدى منافسة السلع الإيطالية لمثيلاتها الأوروبية، بل تعدى هذا إلى تقديم النصح لتوريد بعض السلع المطلوبة، والاهتمام بطريقة التغليف لمنافسة السلع الأوروبية، معتمدين على قرب المسافة بين إيطاليا وليبيا، وكذلك رخص الأيدي العاملة الإيطالية مقارنة بأوروبا. وقد أثمرت هذه الجهود، وتنامت التجارة مع طرابلس، حتى وصلت المرتبة الرابعة، بعد إنجلترا وفرنسا وتركيا، وذلك عام 1909.

اتبع الساسة الإيطاليون سياسة هادئة في إطار تغلغلهم السياسي في ليبيا وغزوها. فمثلما حرصوا على إقناع الدول الأوروبية بمشروعية الأطماع الإيطالية في ليبيا، كان عليهم أن يقنعوا الرأي العام الإيطالي بهذه الخطوة الاستعمارية. ولم

يكن الرأي العام الإيطالي يحتاج إلى جهود ضخمة كالتي قامت بها إيطاليا في سبيل إقناع الدول الأوروبية، فالشعور العام في إيطاليا كان محفزًا للموافقة على السياسة الاستعمارية على اعتبار أن معيار العظمة لدى الدول الأوروبية كان يقاس - في تلك الفترة- بما لديها من مستعمرات.

وقد اتخذ التمهيد السياسي الداخلي عدة أشكال من بينهما تلك الحملات الدعائية التي شُنت على صفحات المجلات والصحف الإيطالية؛ بهدف تهيئة الرأي العام الإيطالي لعملية غزو ليبيا. لقد رأى بعض الصحفيين الإيطاليين أن هناك رابطًا وثيقًا بين وجود إيطاليا كأمة وبين السياسة الاستعمارية.

كذلك من أشكال التمهيد الداخلي للسياسة الاستعمارية الإيطالية تجاه ليبيا، تشجيع الهجرة الإيطالية إلى البلاد لضمان وجود قاعدة بشرية تبرر إقدام إيطاليا على الخطوة العسكرية. وبصفة عامة، بدأت الهجرة الإيطالية إلى الخارج في فترة مبكرة؛ بسبب تزايد عدد السكان مع قلة الأراضي الزراعية وفقر الصناعة إلى حد ما.

هذا، وقد كانت الهجرة الإيطالية تتجه إلى أمريكا التي كانت في ذلك الوقت أمل لكل المهاجرين الأوروبيين لتحسين ظروفهم المعيشية؛ حيث وصل عدد الإيطاليين الذين يقطنون مدينة نيويورك وحدها حوالي نصف مليون مهاجر. لذا عمل الساسة الإيطاليون على توجيه مسار الهجرة الإيطالية إلى ليبيا كجزء من سياستهم التمهيدية لغزوها، خاصة وان أعداد الإيطاليين الراغبين في الهجرة كان كبيرًا.

وقد تناولت الصحف الخيرات التي تنتظر المهاجرين الإيطاليين في هذه البلاد، وذلك بلهجة خاطبت الشعور القومي والحس التاريخي للإيطاليين باعتبار أن ليبيا كانت ضمن ممتلكات الإمبراطورية الرومانية.

وهكذا ركزت السياسة الإيطالية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على التمهيد السياسي لاحتلالها ليبيا بعدة وسائل منها، إقناع الدول الأوروبية بأحقية إيطاليا في استعمار ليبيا.

ويأتي الهدف الاقتصادي على رأس الأهداف الاستعمارية الإيطالية؛ وذلك بسبب ارتباط هذا الهدف بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها أوروبا في المرحلة التي سبقت الفترة الاستعمارية فيما عُرف بالثورة الصناعية وما أدت إليه من حاجة إلى المواد الخام والأسواق ومن هنا ارتبطت عجلة الثورة الصناعية بالبحث عن مستعمرات خارج القارة الأوروبية.

ومما زاد من أهمية العامل الاقتصادي في التمهيد لاحتلال ليبيا، أن إيطاليا قد مرت في مطلع القرن العشرين بأزمة اقتصادية ومصرفية عنيفة أحدثت تغييرًا جذريًا في بنية الاقتصاد الإيطالي، الأمر الذي تلاه تحالف بين أصحاب رؤوس الأموال العقارية وبين رجال الصناعة والتجارة الإيطالية، فزادت سيطرتهم الرأسمالية على شئون إيطاليا، بل إن قوة أموالهم دفعتهم إلى محاولة استثمارها خارج حدود إيطاليا ذاتها.

هذا، وقد أقدمت الحكومة الإيطالية على بعض الخطوات الاقتصادية التي مهدت بها لاحتلال ليبيا عسكريا، ولعل أبرز هذه الخطوات التي تعتبر نموذجا للتغلغل الاقتصادي في ليبيا، مصرف روما الذي تأسس ليخدم المصالح الاستعمارية الإيطالية في ليبيا عن طريق إنشاء فرع لهذا المصرف بطرابلس عام 1907.

أسس مصرف روما في عام 1880 بروما

على يد عدد من الأغنياء الإيطاليين. ويبدو من الاطلاع على أبرز مؤسسي هذا المصرف أنه مدعوما من المؤسسة الدينية والسياسية في آن واحد، حيث ظهر بنك روما إلى الوجود برؤوس أموال الكنيسة، كما أن من بين كبار مساهميه الأخوين تيتولي، وقد شغل أحدهما - وهو توماس تيتولي - منصب وزير خارجية إيطاليا في الفترة من 1903 إلى 1909.

وقد توالى الدعم الديني والسياسي لهذا المصرف ليؤكد حرص الحكومة الإيطالية والمؤسسة الدينية على إضفاء الصبغة الرسالية لهذا المصرف، فقد عمل "أرنستو باتشيلى" مديرًا لهذا المصرف، وهو عم لأحد وجهاء الفاتيكان وهو "يفجينى باتشيلى" الذي أصبح فيما بعد البابا بيوس الثاني عشر.

وقد افتتح هذا المصرف بعد إنشائه في روما عدة فروع في حوض البحر المتوسط كقواعد اقتصادية تساعد التوسع الإيطالي في منطقة المتوسط، التي تعتبرها إيطاليا المجال الحيوي لنشاطها الاستعماري.

ولقد أسس فرع المصرف في طرابلس في 15 من أبريل 1907 واختير لإدارته رجل سبق له العمل في النشاط المصرفي الإيطالي بشرق إفريقيا وهو "برستيانى". وكان اختيار هذا الرجل يؤكد الطبيعة الاستعمارية لهذا المصرف، وكان الهدف الأساسي لإنشاء هذا الفرع هو خلق مصالح مادية لإيطاليا في ليبيا تتمثل في مشاريع اقتصادية وتجارية في مختلف المدن الليبية؛ بحيث تصبح ركيزة لإيطاليا عندما تحين ساعة الغزو.

ولتحقيق هذه السياسة لم يكتفِ المصرف بافتتاح فرع طرابلس بل افتتح فروعًا أخرى للمصرف في كل من بنغازي وزوارة والخمس وزليتين وطبرق، وذلك لكي يتوسع النشاط الإيطالي في أرجاء الساحل الليبي كافة.

وكان وقوف الحكومة الإيطالية والمؤسسة الدينية وراء إنشاء وتمويل فروع المصرف بليبيا يؤكد أن هذا المصرف لم يكن مؤسسة ذات أهداف اقتصادية صرفة تتعلق بالربح والخسارة، وإنما كان مؤسسة استعمارية تهدف إلى إيجاد قاعدة اقتصادية لتبرير التدخل العسكري الإيطالي لحماية المصالح الإيطالية؛ ويهدف من جهة أخرى إلى إيجاد أداة للاتصال بين ممثلي هذه المؤسسات وبين الليبيين. وقد حاول المصرف تقديم قروض لبعض الليبيين، كما قام بتمويل بعض المصانع والمشاريع الاقتصادية بهدف تهيئة العقلية الليبية للتعامل مع المصالح الإيطالية ومحاولة كسب أنصار من الليبيين يتعاطفون مع فكرة استعمار إيطاليا لبلادهم، وتأكيد الادعاءات الأوروبية بنشر التقدم في المستعمرات وتطوير حياتها الاقتصادية.

وبالرغم من أن الجالية الإيطالية كانت صغيرة مع بداية العام 1911، فإن نفوذها كان قويًا بسبب بنك روما، الذي قام بوضع الخطط لشراء الأراضي الخصبة، وشرع في تسليمها للمستوطنين من أفراد الجالية الإيطالية، أو المهاجرين الجدد.

وإذا كان النشاط الاقتصادي الإيطالي في ليبيا قد بدأ في فترة مبكرة قبل تأسيس فرع مصرف روما بطرابلس عام 1907، فقد جاء تأسيس هذا الفرع تتويجًا للمحاولات الاقتصادية الإيطالية بالتغلغل السلمي في ليبيا، حيث تأسس أول مكتب تجارى لإيطاليا في بنغازي سنة 1880، وبعد ذلك بسنة واحدة أرسلت إلى برقة بعثة تجارية لدعم العلاقات التجارية. ولكن حصيلة هذا النشاط الاقتصادي لم تؤد إلى إنجاز المطلوب، ومن ثم كان إنشاء فرع البنك بداية لاهتمام الحكومة الإيطالية

إنقاذهم من براثن التخلف والتأخر الذي يعيشون فيه. يضاف إلى ذلك أن هذه البعثات جعلت علاقتها مباشرة مع القنصل الإيطالي تتلقى منه الأوامر وكأنها ليست ببعثات خاصة لمؤسسات دينية، بل للحكومة الإيطالية؛ مما يضع هذه البعثات تحت الإشراف المباشر للحكومة الإيطالية.

ولعل نشاط هذه البعثات على هذا النحو يدفع لتنمية الإحساس لدى السكان العرب بدور إيطاليا الحضاري فيعتقد هؤلاء بأنه في الإمكان قبول الحكم الإيطالي والتعايش معه بدلاً من الحكم العثماني. وعلى الرغم من أن هذا النشاط التبشيري لم يؤثر على الشعب الليبي، فإنه ألهب حماسة الإيطاليين. فلقد قبلت هذه البعثات - خاصة في الفترة السابقة على الغزو مباشرة - بين أعضائها رجالاً عسكريين جاءوا في مهام عسكرية بحتة، فضلا عن أنه كان هناك كثير من الجواسيس والأعوان الإيطاليين الذين دخلوا الولاية تحت ستار رجال الدين بحجة أنهم مبشرون. وقد اتخذت هذه البعثات من مقتل الأب "جوستيون" بمدينة درنة، وسيلة لتضخيم فكرة الاضطهاد الديني ودعوا حكومتهم إلى شن حرب دينية ضد الإمبراطورية العثمانية.

وصفوة القول نستطيع أن نقول إن التغلغل الإيطالي في ليبيا قد استغرق سنوات كانت فيها الحكومة الإيطالية تخطط وتنفذ.

في عام 1911 جاءت الظروف الملائمة لكي تنفذ إيطاليا ما استعدت له طويلا وتأخرت عنه كثيرًا، لتقوم باحتلال ليبيا، فعهدت إلى القائدين جوليتي وبولليو بقيادة أكثر من أربعين ألفًا من الجنود لكي تبدأ عملية الاحتلال تحت مظنة أن الليبيين لن يقاوموا الإيطاليين كراهة في الأتراك، وبحسبان أن التمهيد الدولي والاتصالات الدبلوماسية مع الدول الكبرى سوف يترك حكومة الاتحاد والترقي وحيدة في مواجهة البحرية الإيطالية، وأن كثيرًا من الأموال سوف تستميل قيادات ليبية وتجعلها تقف مع الاحتلال. وبعد توجيه إنذار إلى الدولة العثمانية في 27 من سبتمبر 1911 كانت السفن الحربية الإيطالية في اليوم التالي تحاصر الموانئ الليبية لمنع وصول أية إمدادات تركية. وفي 11 من أكتوبر بدأت عملية النزول إلى طرابلس لاحتلال المدينة ولتبدأ المقاومة الباسلة ضد القوات الإيطالية فورًا، وهي المقاومة التي جمعت الجنود الأتراك جنبًا إلى جنب مع الشعب الليبي بكافة فصائله، إضافة إلى المتطوعين من البلاد العربية وبصفة خاصة من مصر.

وقد التهبت المقاومة العسكرية بقيادة عمر المختار بعد انسحاب العثمانيين من المواجهة، ولم تستطع إيطاليا أن تسيطر على البلاد سيطرة كاملة إلا بعد إخماد هذه المقاومة في عام 1931، بعد انتهاج سياسة جمع الشعب الليبي داخل معسكرات اعتقال وسجون كبيرة. وقد اتسمت محاولات السيطرة هذه بصبغ نظام الحكم الإيطالي في ليبيا بالصبغة العسكرية، إذ تعاقب على حكم البلاد جنرالات الجيش الإيطالي، واستخدمت أدوات القمع والعنف كافة لقهر الليبيين. وتمثل هذه المرحلة الاستعمارية صفحة بائسة في تاريخ البلاد، إذ هلك نحو ثلث الشعب الليبي خلالها.

وعلى الجانب الاقتصادي، فقد استخدمت إيطاليا أساليب متنوعة لإحكام سيطرتها على اقتصاد البلاد، وتسخيره لخدمة مصالحها، ولم يكن بنك روما هو الوحيد في هذا المجال؛ إذ تعددت أنواع المصارف الإيطالية التي كانت وسيلة ناجحة للسيطرة الاقتصادية على ليبيا، ومن ذلك المصارف التجارية. فليبيا التي لم تعرف النظام المصرفي قبل

الاحتلال الإيطالي، فلا يوجد في البلد سوى مصرف واحد هو المصرف العثماني، والذي اختص بالتسليف الزراعي، فوجئت منذ بداية الغزو باتجاه جديد؛ إذ فكر الساسة الإيطاليون في إلغاء العملة التركية وإيجاد بديل لها بإصدار عملة محلية، أو باستخدام العملة الإيطالية، واستقر الرأي على استخدام العملة الإيطالية، وصدر مرسوم ملكي في 5 من نوفمبر سنة 1911، بإنشاء صناديق عامة في طرابلس، ودرنة، لتبديل العملة التركية بعملة مضاهية لها. وكان الهدف من استخدام العملة الإيطالية في ليبيا، هو ربط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الإيطالي، والسيطرة على جميع الأنشطة الاقتصادية في البلد.

ومع بداية دخول قوات الاحتلال الإيطالي، شرعت السلطات في إقامة المصارف، وكان عددها خمسة مصارف، ثلاثة منها هي فروع المصارف الإيطالية، ومصرفان محليان هما مصرف طرابلس Banko di Tripoli، وصندوق التوفير طرابلس، وسمى بعد ذلك بصندوق التوفير الليبى Cassa di Risparmio Libia.

وقد أصدر مصرف إيطاليا قرارًا في 23 من مايو 1912، بفتح فرع له في طرابلس لمباشرة الأعمال المصرفية، وقد أرادت الحكومة الإيطالية أن يمارس مصرف إيطاليا بطرابلس مهام أمين الخزينة، لمراقبة المصارف التي تعمل بالمستعمرة. ثم فتح المصرف وكالة في بنغازي في أكتوبر 1913، وما لبث أن تحولت الوكالة إلى فرع للمصرف. وقد خُصص للمصرف مبلغ 4 ملايين ليرة لاستعماله في الأعمال التجارية. ومن بين الأعمال التي زاولها المصرف، تبديل الذهب والفضة، وإصدار وثائق تحمل فوائد، واستلام ودائع التوفير. كما مارس المصرف أعمالاً استثنائية كمعاملات الإفراج الجمركي، وإنشاء مخازن للبضائع. أما مصرف روما فقد كان أول مصرف إيطالي يفتتح فرعًا له في ليبيا، وكان هدفه السيطرة على اقتصاد البلاد؛ بغية تحقيق هدف سياسي وهو التوطئة لاحتلال البلاد. وبعدما أنجز المصرف مهمته، بدأ في تقليص رأسماله من 200 مليون ليرة عام 1912، إلى 50 مليون ليرة عام 1914، وقد تخلى المصرف عن جميع نشاطاته السابقة، واقتصر على العمليات المصرفية.

ولتنفيذ المخطط الاقتصادي الزراعي الإيطالي، كان لابد من وجود مؤسسة مالية تختص بصرف القروض العقارية والزراعية، لتكون الدعامة الأكثر أهمية في مساعدة المزارعين الإيطاليين. فالمزارعون الإيطاليون لا يملكون الأموال اللازمة لإحياء الأراضي التي وزعتها عليهم الحكومة. إذن فهدف صندوق التوفير هو تقديم المساعدات المادية للمزارعين الإيطاليين من جهة، ولتمكينهم في الأراضي لتحقيق عملية الاستيطان ومساندتها من جهة أخرى.

ولقد لعبت البنوك دورًا رئيسًا كأداة استعمارية للسيطرة على اقتصاد البلاد بما قدمته من قروض للمستثمرين الإيطاليين في شتى المجالات، وخاصة المجال الزراعي. ولعل إنشاء صندوق خاص يدعم العمليات الزراعية، يوضح مدى الاهتمام بالاستفادة من خيرات البلاد والسيطرة على اقتصادها، حيث يرعى هذا الصندوق المزارع الإيطالي خطوة بخطوة. وقد تفنن الخبراء التابعون للصندوق في تقسيم القروض حسب الحاجة إليها، فقروض للتيسير والأعمال الجارية، وأخرى لتربية الحيوانات، وثالثة طويلة الأجل؛ مما جعل المستوطن يتشبث بالأرض التي اغتصبها من الليبيين. وقد استخدمت الحكومة الإيطالية منظمات حكومية لتنفيذ

البرنامج الاستيطاني؛ بغية السيطرة الكاملة على الاقتصاد الزراعي للمستعمرة بصفة عامة.

وبهذه الطريقة التي رسمتها حكومة المستعمرة؛ ضمنت تنفيذ خططها الاقتصادية وأحكمت قبضتها على الاقتصاد الزراعي والذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد عامة في ليبيا. فالحكومة تسيطر على الشركات الاستيطانية، والشركات بدورها تلجم المستوطنين بعقود إيجار، تضمن المراقبة الشديدة في تنفيذ التوجيهات الفنية، كما تضمن مراقبة أوجه استخدام المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة، والهدف هو أن ينمى المستوطن مزرعته؛ حتى يصل إلى مرحلة الإنتاج، ويصبح عندها مالكًا للأرض؛ وبهذا يتحقق هدف الحكومة الإيطالية.

وقد استغل الإيطاليون الليبيين بتشغيلهم كأيدي عاملة بأجور تافهة، ومن دون أجور أحيانًا. وقد اتخذ العمل الإجباري الذي أرغم الليبيون على القيام به عدة صور، فكانت أولى أوجه تطبيقاته داخل السجون الإيطالية، سواء في ليبيا أو إيطاليا، على نحو ما أشارت وثيقة إيطالية بتاريخ 10 من مارس 1912 وفحواها تشغيل العرب المنفيين في بونزا Bonza في مجال الزراعة، بناءً على مراسلة من مدير السجن إلى المتصرف ريبوتشي. ولعل هذا ينم عن تخطيط وتصميم الحكومة الإيطالية في اعتماد سياسة العمل الإجباري في ليبيا. وقد قام الإيطاليون في سبيل عدم تسرب العمالة الليبية خارج البلاد، بإغلاق الحدود التونسية وإجراء مراسلات مع قنصل إيطاليا في مصر للعمل على عودة الليبيين المهاجرين إلى مصر للاستفادة منهم كأيدي عاملة رخيصة.

أما في السجون داخل البلاد، فمورست سياسة العمل الإجباري؛ حيث استخدم الشباب صغار السن، والذين لا تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة، وأجبروا على العمل بدون مقابل لإنشاء مشاريع زراعية تقسم إلى مزارع لتسليمها للعائلات المستوطنة الإيطالية. وقد أنشئت بمدينة بنغازي مزرعتان تتبعان السجون. كما تم استصلاح مساحة 120 هكتار من البركة حتى القوارشة، قسمت إلى مساحات صغيرة كي تكون مزارع للأسر الإيطالية. ويصف تروس TROZZ هذا العمل بأنه وسيلة رائعة لتربية المساجين من الأهالي المحليين على العمل. إن امتهان الإنسان في عرف الحضارة الغربية هو المدنية بعينها. وفي منطقة طرابلس تم استصلاح 175 هكتارًا، قام بها سجن الجديرة، كما أنشئ مشروع آخر بمنطقة عين زارة.

وقد مورس العمل الإجباري داخل المعتقلات، والتي حشر فيها الليبيون في المنطقة الشرقية؛ ففي معتقل المقرون اشتغل المعتقلون في عمل الإنشاءات الاستيطانية وشق الطرق وتمهيد المزارع، وأرغم المعتقلون على نقل الحجارة على ظهورهم، وهم حفاة حتى أذاب الملح أرجلهم. واستخدم معتقلو سلون والمقرون في تعبيد الطريق الواصل بين بنغازي والمقرون. وعانى المعتقلون من جر المداحل لدك الحجارة، والتي تتطلب من 15 إلى 20 شخصًا لجرها. كما لم تستثن حتى النساء في معتقل المقرون، حيث أرغمن على العمل في المزارع القريبة من المعتقل.

وعندما سرح المعتقلون بعد أن فقدوا ثروتهم وأراضيهم، استمروا في خدمة مشروعات الاستيطان، وإنشاء البنى التحتية من طرق ومباني، وكان المقابل زهيدًا لا يكفي للحد الأدنى من متطلبات الحياة. ومن المشروعات التي سخر فيها الليبيون، شق طريق غربي عين الغزالة وإنشاء الطريق الساحلي الرابط بين حدود ليبيا الغربية عند تونس، والحدود الشرقية عند السلوم، والذي بلغت

مسافته 1822 كيلومترًا، واستخدم فيه 12 ألف ليبي وألف إيطالي.

وفي المجال الزراعي، فقد سخر 10,000 ليبي في مناطق الجبل الأخضر والبطنان للقيام بالعمليات الشاقة، من تجهيز المزارع وإقامة المنشآت الزراعية والخدمية. لقد مارست السلطات الإيطالية سياسة العمل الإجباري في الإنشاءات العسكرية وتمهيد الطرق، وشمل العمل كل أفراد الأسرة، دون رحمة بالأطفال والنساء والشيوخ. وفي كثير من الأحيان كان الليبيون يُجبرون على العمل من دون مقابل. وبعد أن امتلأت السجون بالأهالي لمقاومتهم الغزاة، لم ينجُ هؤلاء من الأعمال الشاقة سواء في ليبيا أو في الجزر الإيطالية، توفيرًا لنفقات إقامة السجناء، وكذلك لاستخدامهم موردًا مجانيًّا. وفي خلال الحرب العالمية الأولى نقلت أفواج من الليبيين إلى إيطاليا للعمل في المصانع الحربية الإيطالية بدلاً من الإيطاليين الذين ذهبوا إلى الحرب. وقد قامت على أكتاف الليبيين المنشآت السكنية والإدارية والمشاريع الزراعية؛ بهدف تطويع السكان والأرض لخدمة مصالحهم، وامتصاص موارد البلاد المادية والبشرية من دون تحمل نفقات.

أ.د. السيد فليفل

جامعة القاهرة

مركز البحوث والدراسات الإفريقية

المصادر والمراجع

أولاً - القرن الإفريقي:

1 - مراجع عربية:

- الأيوبي، إلياس: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل، القاهرة، 1923.
- الجمل، شوقي: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998.
- الحيمي،الحسن بن أحمد: مسيرة الحبشة، تحقيق مراد كامل.
- حجاج، محمد فريد السيد: صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، 1983.
- حراز، السيد رجب: الأصول التاريخية للمشكلة الإرترية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977.
- حراز، السيد رجب: التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، القاهرة، 1960.
- رأفت، إجلال؛ نصر الدين، إبراهيم: القرن الإفريقي، القاهرة، 1985.
- سالم، حمدي السيد: الصومال قديمًا وحديثًا، الجزء الثاني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
- شكري، محمد فؤاد: مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، 1957.
- صبري، محمد: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، 1948.
- صبري، محمد: مصر في إفريقية الشرقية، هرر وزيلع وبربرة، 1939.
- عابدين، عبد المجيد: بين الحبشة والعرب، (د.ت) .
- عبد الجليل، الشاطر بصيح: معالم تاريخ سودان وادي النيل، القاهرة، 1955.
- غيث، فتحي: الإسلام والحبشة عبر التاريخ، القاهرة، (د.ت) .
- فليفل، السيد: مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والانتماء العربي الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.
- يحيى، جلال: التنافس الدولي في بلاد الصومال، القاهرة، 1959 .

2 - مراجع أجنبية:

- Adam, Hussein M.: Somalia and the world, Mogadishu, 1979.
- E. Hertslet, the Map of Africa by Treaty, Vol. II, London, 1967.
- Hollis, Christopher: Italy in Africa, 1941.
- Jardine, d: the mod Mulla of Somaliland.
- Lewis, I.M.: Nationalism and Self Determination in the horn of Africa, London, 1983.
- Leuris, I.M.: people of the horn of Africa.

- Marcus, Harold G.: The Life and Times of Menelik II, 1844 - 1913, Oxford, 1975.

3 - رسائل جامعية:

- محمد، إبراهيم عبد المجيد: الاستعمار البريطاني في الصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1977.
- مختار، محمد حاج: تاريخ الاستعمار الإيطالي في الصومال حتى 1908، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1973.

ثانيًا - ليبيا:

1 - مراجع عربية:

- البوري، عبد المنصف حافظ: الغزو الإيطالي لليبيا، تونس، 1983.
- الحرير، إدريس صالح: الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1984.
- الدجاني، أحمد صدقي: ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي، القاهرة 1971.
- الدجاني، أحمد صدقي: وثائق من تاريخ ليبيا، 1881 - 1911، جمع وترجمة عبد السلام أدهم، بنغازي، 1974.
- السوري، صلاح الدين: ليبيا والغزو الثقافي الإيطالي، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988.
- النائب، أحمد بك: المنهل العزب في تاريخ طرابلس الغرب، (د.ت)
- بلقاسم، أحمد إبراهيم: المهاجرون الليبيون في الديار التونسية، 1911 - 1957، الدار العربية، تونس، 1992.
- تيشولي، أنجلو: إيطاليا ما وراء البحار، ليبيا، ترجمة شمس الدين بن عمران، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس، 1980.
- ريمون، جورج: من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، طرابلس، 1983.
- فنيش، أحمد علي: المجتمع الليبي ومشكلاته، الطبعة الأولى، طرابلس، 1967.
- فيرو، شارك: الحوليات الليبية، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، طرابلس، 1983.
- كاكيا، أنتوني ج.: ليبيا ففي العهد العثماني الثاني، ترجمة يوسف العسيلي، طرابلس، 1975.

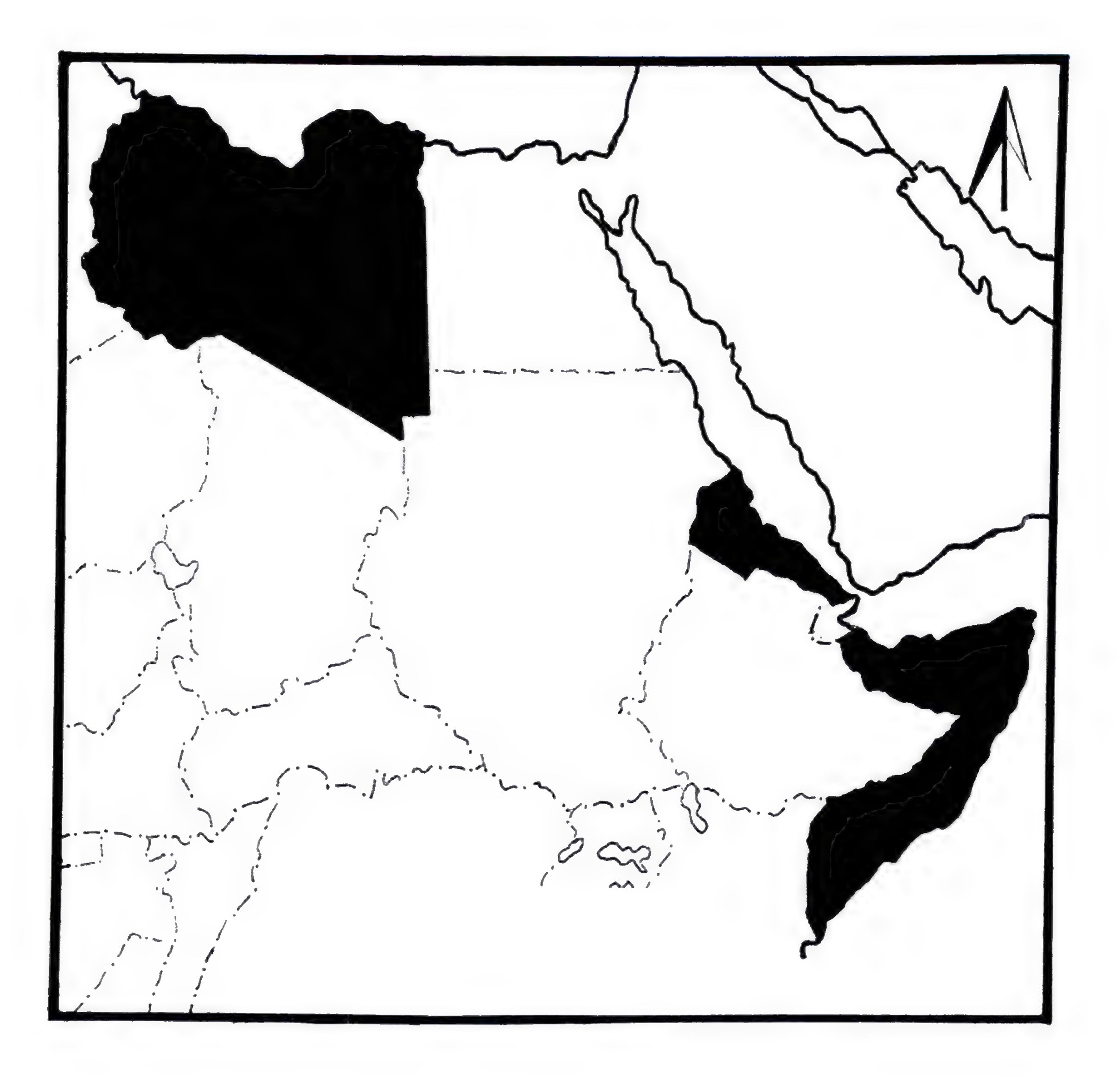
2 - رسائل جامعية:

- الشريف، مفتاح مجيد: السياسة الاقتصادية الإيطالية في ليبيا، 1911 - 1943، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2006.
- الصادق، مصطفى عيسى: حياة الليبيين تحت الاحتلال الإيطالي، 1911 - 1943، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2007.



ايطاليـا فى شرق افريقيـا

المصـدر : السـيد فليفـل: مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والإنتماء العربي الإسلامي (1887-1913)



مشروع التقاط مفاتيح البحر المتوسط فى البحر الأحمر
الاستعمار الايطالي فى شمالي أفريقيا والقرن الأفريقي
(الإستراتيجية الايطالية لالتقاط مفاتيح البحر المتوسط فى البحر الأحمر)

المصـــدر : الســـيد فليفـــــل: مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والإنتماء العربي الإسلامي (1887-1913)



الاستعمار الايطالي فى شمالي إفريقيا والقرن الافريقي
الاستراتيجية الايطالية لالتقاط مفاتيح البحر المتوسط في البحر الأحمر

المصـــدر : الســـيد فليفــــــل: مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والإنتماء العربي الإسلامي (1887-1913)

(د) قناة السويس وسكة حديد بغداد

أولاً - قناة السويس:

كان توصيل البحرين المتوسط والأحمر بقناة ملاحية حلم حكام مصر منذ أقدم العصور، وقد تم بالفعل حفر قناة في عصور متعاقبة: فرعونية ورومانية، وكان آخرها قبل العصور الحديثة (خليج أمير المؤمنين) الذي نفذه عمرو بن العاص بعد فتح العرب لمصر. ويلاحظ أن هذه المشاريع جميعًا كانت تصل البحرين بطريق غير مباشر أي بواسطة النيل، وكان ذلك نتيجة الاعتقاد الخاطئ السائد بأن البحرين ليسا في مستوى واحد، كما كان من أهداف هذه القنوات إفادة تجارة مصر الداخلية، والاستفادة من النيل وفروعه بوصفها قنوات ملاحية طبيعية.

ومنذ أن طمر خليج أمير المؤمنين في أوائل عصر الدولة العباسية صارت التجارة بين الشرق والغرب تسلك طريق البر لفترة طويلة إلى أن اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح فتحولت إليه التجارة بين الشرق والغرب.

وكانت فرنسا في مقدمة الدول الأوروبية التي تأثرت بتحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح مما ألحق الضرر بموانيها الرئيسة على البحر المتوسط وبخاصة مرسيليا؛ ولذلك صار تقصير المسافة بين الهند والبحر المتوسط من دعائم السياسة الفرنسية، وظهر كثير من الفرنسيين في القرن التاسع عشر والثامن عشر يدعون إلى شق قناة بين البحرين بعد فتح مصر.

إلا أن انشغال فرنسا بشئونها الداخلية والأوروبية منذ أن انفجر بركان الثورة الفرنسية عام 1789 جعلها ترجئ مشروعاتها الاستعمارية إلى أن حل عام 1798 فقررت حكومة الإدارة إرسال حملتها المشهورة لغزو مصر، فكان في مقدمة الأوامر الصادرة إلى جيش الشرق بقيادة بونابرت، أن يقوم قائد الحملة بشق برزخ السويس واتخاذ الوسائل الضرورية لضمان استيلاء الجمهورية الفرنسية استيلاءً تامًّا على البحر الأحمر.

وعلى ذلك فقد كانت الحملة الفرنسية على مصر مشروعًا استعماريًّا يهدف إلى إقامة مستعمرة فرنسية في مصر تعوض فرنسا عما فقدته من مستعمرات في الكاريبي، تشبه منتجاتها ما تنتجه مصر من محاصيل، هذا إلى جانب أن شق قناة في برزخ السويس يمكن الأسطول الفرنسي من الانتقال من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر فالمحيط الهندي ومقاتلة بريطانيا في الهند والقضاء عليها اقتصاديًا وبالتالي سياسيًّا.

ولذلك فإنه بعد أشهر قليلة من وصول الحملة زار بونابرت بنفسه منطقة البرزخ ثم عهد إلى لجنة برئاسة المهندس لوبير Lepere لدراسة المنطقة واستغرقت في بحثها سنة كاملة، ثم وضعت تقريرها الذي قدمته إلى القنصل بونابرت بعد أن كانت الحملة قد انسحبت من مصر نهائيًا.

وقد ترتب على وقوع لوبير في خطأ في حساب مستوى البحرين أنه صار يعتقد بتوصيل البحرين بحفر قناة غير مباشرة بين البحرين باستخدام البحيرات المرة في تخزين مياه النيل التي

تغذي القناة في قسمها الشمالي المتجه إلى البحر المتوسط.

وعلى أية حال فإن مشروع لوبير لم ينفذ بسبب خروج الحملة ذاتها من مصر وانشغال فرنسا بحروبها الأوروبية حتى عام 1815، ومع ذلك فإن مشروع لوبير استمر هو الأساس لكل الدراسات التي تتابعت من أجل توصيل البحرين.

ومن الذين اهتموا بحل مشكلة توصيل البحرين المتوسط والأحمر جماعة السان سيمونيين الذين كان مشروع القناة ذا صلة وثيقة بمبادئهم الاقتصادية، وقد جاءوا إلى مصر في عام 1833 وقاموا بدراسات فنية ومالية وسياسية بجس نبض الحكومتين العثمانية والبريطانية. ومما يلفت النظر أن السان سيمونيين كانوا يأملون في انعقاد مؤتمر أوروبي لتنفيذ المشروع على أساس أن الضمانات التي توفرها الدول مجتمعة أفضل من تلك التي تتعهد بها دولة واحدة؛ وبذلك يكونون قد آمنوا بفكرة تدويل القناة، لدرجة أنهم فكروا في فصل منطقة برزخ السويس وانتزاعها من الحكم المصري.

وقدم السان سيمونيون مذكرة إلى محمد علي في عام 1834 طالبوه فيها بتنفيذ مشروع القناة قبل أي مشروع آخر، ولكن كان لدى محمد علي أكثر من مشروع، منها مشروع القناطر على النيل لتوفير الماء للزراعة طوال العام، بينما كان هناك مشروع الخط الحديدي بين القاهرة والسويس والذي كانت تفضله بريطانيا لمواجهة خطر القناة، ولكن محمد علي فضل مشروع القناطر؛ لأنه أكثر فائدة لمصر ذاتها.

ومع ذلك فإن اليأس لم يتسرب إلى قلوب السان سيمونيين، بل تابعوا نشاطهم من أجل مشروع قناة تصل بين البحرين المتوسط والأحمر، مع تغيير خطتهم ومساعيهم بجعله مشروعًا سيؤدي تنفيذه إلى رخاء الإنسانية جمعاء بتوسيع دائرة نشاطهم بالاستعانة بأموال مختلف البلاد الأوروبية وخبراتها، مع الاسترشاد بالأفكار والمساعي الفنية والسياسية التي عبر عنها آخرون غيرهم مثل جمعية ليبزج الألمانية (1845) التي جست نبض محمد علي الذي أبلغ الجمعية بأنه "إذا اتفقت الدول الكبرى وطلبت مني تنفيذ المشروع فأنا على استعداد لتنفيذه، ومصر لا ينقصها الرجال وسوف أحشد كل جيشي لتنفيذ المشروع".

فقد كان محمد علي يتخوف من بريطانيا "التي تستطيع أن تأكل مصر في مضغتين"؛ ولذلك خلصت جمعية ليبزج إلى رأيها بأن تحمس فرنسا وحدها للمشروع في الوقت الذي اتضحت فيه أطماعها في إفريقيا بعد غزو الجزائر عام 1830 يثير الشكوك لدى محمد علي وبريطانيا؛ ولذلك اقترحت جمعية ليبزج أن تتولى تنفيذ المشروع شركة من أصحاب رءوس الأموال الألمان مع الاستعانة برءوس أموال بريطانية وفرنسية.

وتأثر السان سيمونيون بهذه الأفكار عندما عادوا إلى السعي من أجل تنفيذ مشروع القناة، فكونوا في عام 1846 جمعية دراسات قناة السويس Societe d`etudes du canal de Suez التي اشتركت في عضويتها شخصيات تنتمي إلى أكثر من دولة أوروبية وقسم نشاطها إلى ثلاث مجموعات:

(أ) إنجليزية: ويشرف عليها المهندس استفنسون، وتتولى الأبحاث في ميناء السويس بمساعدة شركة الهند الشرقية البريطانية.

(ب) نمساوية: ويشرف عليها المهندس نجريتلي، وتتولى قياس الأعماق في البحر المتوسط لمعرفة إمكانية إنشاء ميناء على مدخل القناة على البحر المتوسط.

(ج) فرنسية: ويشرف عليها المهندس تالابو لدراسة البرزخ بين البحرين لمعرفة إمكانية شق قناة مباشرة بين البحرين .

وكانت كل من النمسا وفرنسا ترحبان بنشاط الجمعية كما قدم محمد علي المساعدات لبعثة الجمعية؛ حتى لا يقال إنه يعرقل الجهود التي تهدف إلى تنفيذ المشروع.

وبفضل هذه الظروف تمكنت البعثة من إثبات تساوي البحرين المتوسط والأحمر، وبالتالي إمكانية شق قناة مباشرة بينهما. إلا أن الاضطراب الذي ساد أوروبا في عام 1848 شل نشاط جمعية دراسات قناة السويس، فلم تقم بالخطوات التالية، خصوصًا وأن بريطانيا كانت تعارض في السر والعلن كل الجهود المبذولة لتوصيل البحرين بقناة مائية لأسباب تجارية ولدوافع سياسية وعسكرية .

فقد أدرك البريطانيون في القرن التاسع عشر أهمية طريق السويس كأقصر طريق لمواصلاتهم مع الهند، خاصة وقد بدأ في ذلك الوقت تسيير السفن البخارية التي كانت في أول عهدها تلائم المسافات القصيرة كالبحر الأحمر والبحر المتوسط أكثر من ملاءمتها للمسافات الطويلة كطريق رأس الرجاء الصالح؛ ولذلك صار طريق مصر يستخدم بنجاح في نقل البريد والمسافرين وحصلت شركة هل Hill البريطانية على حق إنشاء محطات على طول الطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس في عام 1838/1837، ولم يلبث محمد علي أن نقل الإشراف على هذا الطريق منذ عام 1846 إلى ديوان المرور.

وازدهر النقل عبر مصر مما دفع البريطانيين للتفكير في إنشاء خط حديدي بين القاهرة والسويس.

وهكذا نرى أن بريطانيا وفرنسا كانتا متفقتين على ضرورة إيجاد اتصال سريع بين أوروبا والشرق عبر مصر، إلا أن الدولتين كانتا مختلفتين في الوسيلة: بريطانيا تريده اتصالاً بريًا (سكة حديد)، وفرنسا تريده بحريًا (قناة) حيث كانت بريطانيا تعتقد أن القناة في برزخ السويس سوف تعرض ممتلكاتها في الهند وتجارتها لتهديد دول أخرى ومنافسة دول البحر المتوسط؛ ولذلك كانت بريطانيا تعارض مشروع القناة، وبذلت مساعيها لدى الباب العالي ولدى محمد علي، وكانت المعارضة البريطانية سببًا في تخوف محمد علي وإحجامه عن تنفيذ مشروع القناة؛ فقد كان يخشى أن تسعى بريطانيا إلى بسط سيطرتها على البلاد بعد حفر القناة، مثلما كانت روسيا تسعى للسيطرة على المضايق العثمانية.

كان محمد علي يدرك الفوائد السياسية والاقتصادية التي سوف تعود من وراء شق القناة بين البحرين؛ بدليل تشجيعه الدراسات الخاصة بالمشروع خصوصًا وأنه كان يخشى من ازدياد مرور الأجانب في قلب البلاد عبر الطريق البري، ويفضل نقل المرور إلى أطراف البلاد.

كما كان محمد على يرى في تنفيذ المشروع وسيلة تساعده على تخفيف روابط التبعية للدولة العثمانية بربط المصالح المصرية بالمصالح الدولية.

ولكن محمد علي كان يفضل مشروع القناطر؛ لأن فائدته تعود على مصر ذاتها قبل أي دولة أخرى، إلى جانب تخوفه من بريطانيا؛ ولذلك كان يتمسك بضرورة الحصول سلفًا على ضمانات كافية تؤكد ملكية القناة بعد حفرها له ولخلفائه، وتعطيه حق فرض رسوم على الملاحة في القناة تفي بنفقات الحفر والصيانة.

وقد كان المستشار النمساوي مترنيخ مقتنعًا برأي محمد علي في ضمان الحيلولة دون وقوع هذا

الممر المائي تحت سيطرة أي دولة، شأنه في ذلك شأن المضايق العثمانية التي عقدت بخصوصها اتفاقية دولية عام 1844 وكان مترنيخ يرى أنه يمكن وضع اتفاقية مماثلة لقناة السويس.

وكان محمد علي قد حدد لمندوب الشعبة النمساوية في جمعية دراسات قناة السويس الضمانات التي يريدها لكي ينفذ مشروع القناة، وهي: قيامه هو بتنفيذ المشروع بأمواله، ولا يوافق على منح أية شركة امتياز حفر القناة، إلى جانب حصوله سلفًا على ضمان من الدول بأن تظل القناة ملكًا لمصر، وأن تتمتع بالحياد فلا تحاول أية دولة الحصول على امتياز ما في هذا الممر المائي، إلا أنه كان من الصعب الحصول على إجماع الدول الأوروبية بشأن الضمانات التي طلبها محمد علي مادامت بريطانيا تعارض مشروع القناة من أساسه.

وعندما تولى عباس حكم مصر في عام 1848 سنحت الفرصة لتنفيذ مشروع السكة الحديد الذي تفضله بريطانيا؛ فقد أراد عباس التقرب من بريطانيا لكي تساعده خلال أزمة التنظيمات التي نشبت بين مصر وحكومة الباب العالي التي أرادت انتهاز فرصة وفاة محمد علي لإلغاء الوضع الممتاز الذي كانت تتمتع به مصر بمقتضى فرمان 1841 وجعلها ولاية عادية كبقية ولايات الدولة العثمانية.

وعلى الرغم من تعطيل مشروع القناة بين البحرين، فإن جهود جمعية دراسات قناة السويس قد استمرت في محاولة انتهاز الفرصة المناسبة لتنفيذ مشروع القناة إيمانًا منهم بأن مشروع السكة الحديد لن يخدم التجارة بين أوروبا والهند كثيرًا، وقد سنحت هذه الفرصة عندما توفى عباس عام 1854 وتولى حكم مصر عمه محمد سعيد .

ظهور فردينان دي لسبس على مسرح مشروع القناة:

يظن الكثيرون - ومنهم بعض الباحثين - خطأ أن فردينان دي لسبس الذي نجح في تنفيذ مشروع القناة كان مهندسًا، بل كان دي لسبس من الدبلوماسيين. ولما كانت الدراسات والبحوث الفنية المتصلة بمشروع القناة قد اكتملت وتوجت بإثبات تساوي مستوى البحرين الأحمر والمتوسط، وإمكانية حفر قناة مباشرة بينهما، بفضل الأعمال التي قامت بها جمعية دراسات قناة السويس، فقد وجد السان سيمونيون أن مشروعهم لم يعد في حاجة إلا لجهود دبلوماسية لإقناع والي مصر الجديد بالمشروع.

ولما كان دي لسبس تربطه علاقة صداقة بالوالي محمد سعيد من الثلاثينيات فقد سلم السان سيمونيون لدي لسبس ما لديهم من دراسات ومعلومات ومستندات تتصل بالموضوع. وقد اختلف الباحثون حول حقيقة علاقة دي لسبس بالسان سيمونيين وليس هنا مجال عرض المسألة.

وصل دي لسبس إلى مصر تلبية لدعوة من والي مصر الجديد محمد سعيد ومعه كل الدراسات التي زودته بها جمعية دراسات قناة السويس، ودون الدخول في التفاصيل نجح دي لسبس في إقناع الوالي بمشروع القناة بعد أن قدم له مذكرة أوضح له فيها أهمية المشروع وفائدته لمصر. فإلى جانب إضفاء المجد على الحاكم الذي ينفذ المشروع في عهده، فإن المشروع سوف يسهل الحج إلى مكة ويسهل الانتقال بين أوروبا والهند وشرق آسيا.

ولم يلبث الوالي محمد سعيد أن منح دي لسبس في 30 من نوفمبر / تشرين ثانٍ 1854 عقد الامتياز الأول بحفر قناة السويس.

إن النظر إلى مواد الامتياز ليظهر مدى سخاء الحكومة المصرية في منح التسهيلات والامتيازات مع إغفال حقوق مصر؛ مما جعل هذا الامتياز كثير المآخذ؛ إذ أقحم مصر في النزاعات، حيث كانت وراء كل كلمة منها - كما يقول أحد الباحثين - أطماع، ووراء كل فقرة تأويل.

فلم يذكر عقد الامتياز لدي لسبس من صفة سوى أنه صديق للوالي؛ فلم يكن دي لسبس مهندسًا ولا من رجال المال والأعمال، كما لم يكن ممثلاً لمؤسسة معنوية كبيرة ولا شركة قائمة قبل منح الامتياز.

كما أنه ما كان يجوز أن تقوم الشركة باستغلال القناة بعد حفرها، بل كانت يجب أن تحتفظ مصر لنفسها بحق إدارتها واستغلالها كما كان يريد محمد علي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد انطوت بعض مواد الامتياز على إجحاف كبير لمصر وإهدار لحقوقها مثل تنازل الحكومة المصرية عن الأراضي اللازمة للقنوات وملحقاتها من دون مقابل، كما نصت المادة الثامنة على وجوب أن يدفع الأهالي رسومًا مقابل انتفاعهم من ري أراضيهم بترعة الماء العذب التي ستحفرها الشركة على الرغم من أن مياه هذه الترعة مستمدة من النيل خصوصًا، وأن الشركة ذاتها في حاجة إلى هذه الترعة لتوصيل الماء الصالح للشرب حتى تيسر الحياة للعمال والموظفين المشتغلين في حفر القناة الملاحية.

كما أعفيت الشركة بمقتضى المادة التاسعة من دفع رسوم استخراج المواد اللازمة للقناة ومنشآتها من المناجم والمحاجر الأميرية، كما أعفيت الشركة من أداء الرسوم الجمركية على ما تستورده من الخارج من آلات ومهمات. إلا أن أهم نقد يمكن أن يوجه إلى هذا الامتياز أنه لم يتعرض صراحة لحياد القناة البحرية.

ولو أن الامتياز لم يذكر شيئًا عن العمال المصريين، ولم ينص على تعهد الحكومة المصرية بتوريدهم، أو ضرورة استخدامهم في أعمال القناة بطريق السخرة.

ومما يدل على ما حصلت عليه الشركة من الامتيازات السخية ما ذكره دي روستي **Rossetti** قنصل توسكانا إلى وزير خارجية فلورنسة من أنه "لم يحدث مطلقًا أن ظفر أي شخص بمثل هذه الميزات العظيمة وبمثل هذا السخاء من أية حكومة كانت".

بل اعترف دي لسبس نفسه بأن الشركة حصلت من الحكومة المصرية على أكثر مما أعطت، وأن الشركة "مدينة لوالي مصر ليس بالشكر وحسب، بل بالامتنان العظيم أيضًا".

وقد عارض قنصل بريطانيا (بروس) الامتياز على أساس أن منح شركة فرنسية حق امتلاك أراض قد تكون نواة لمستعمرة فرنسية، إلى جانب الخطر الذي يمكن أن يتعرض له مثل هذا الطريق المائي الذي يخترق دولة لا تملك المحافظة على حياده.

أما فرنسا فقد كانت تؤيد والي مصر؛ ولذلك أنعمت عليه في ديسمبر / كانون أول 1854 بوسام "جوقة الشرف" لموافقته على امتياز مشروع القناة.

ولما كان الامتياز الأول قد اشترط الحصول على موافقة السلطان العثماني قبل الشروع في تنفيذ مشروع القناة، فقد بذل كل من والي مصر وفردينان دي لسبس المساعي لإقناع حكومة الباب العالي بالموافقة دون جدوى. فقد كانت الحكومة البريطانية تسعى في اتجاه مضاد بواسطة سفيرها في إسلامبول لورد ستراتفورد كاننج، الذي كان له

تأثير كبير على الحكومة العثمانية وعلى الصدر الأعظم رشيد باشا بوجه خاص، كما سافر دي لسبس إلى بريطانيا لإقناع ساستها بعدم معارضة المشروع ولكن دون جدوى.

ولما كان من بين أسس معارضة بريطانيا للمشروع أنه لا يمكن تنفيذه بسبب الصعوبات الطبيعية، فقد اقترح دي لسبس - لدحض هذه الحجة - تشكيل لجنة دولية من المهندسين المختصين المشهورين ومن دول عديدة، وبعد أن قامت اللجنة بزيارة عابرة لمنطقة برزخ السويس رفعت تقريرًا موجزًا إلى والي مصر في 2 من يناير / كانون ثانٍ 1856 ذكرت فيه أن حفر القناة المباشرة أمر سهل ونجاحها مؤكد ونتائجها على التجارة العالمية عظيمة.

وعلى ذلك أصدر والي مصر في 5 من يناير / كانون ثانٍ 1856 فرمان الامتياز الثاني، كما وافق على النظام الأساسي للشركة العالمية لقناة السويس البحرية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة البريطانية قد استمرت في معارضة المشروع؛ لكي تثني الرأي العام الأوروبي عمومًا والبريطاني على وجه الخصوص عن الإسهام في رأس مال شركة القناة.

وكان الامتياز الثاني أكثر تفصيلاً من الامتياز الأول، وكانت مواده الثلاث والعشرون تنقسم إلى قسمين: الأول من تسع مواد تحددت فيها التزامات الشركة، وهي الواجبات التي على الشركة القيام بها، وهي إنشاء قناة للملاحة البحرية وترعة للري، وأن تنجز هذه الأعمال خلال ست سنوات، مع إنشاء ميناء على البحر المتوسط وتحسين ميناء السويس، كما نصت المادة الثامنة على أن يدفع أصحاب الأرض رسومًا مالية للشركة مقابل ري أراضيهم من القنوات التي تنشئها الشركة.

أما الامتيازات فقد أعفت الحكومة الشركة من الرسوم عن الأراضي اللازمة للشركة وغير المملوكة للأفراد، وكذلك منحت الشركة حق زراعة الأراضي مع إعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات، كما منحت الشركة حق استخراج المواد اللازمة من المناجم والمحاجر، وإعفاء ما تستورده الشركة من آلات ومواد من الخارج من الرسوم الجمركية، ونصت إحدى المواد (المادة 14) على أن تكون القناة البحرية مفتوحة على الدوام ممرًا محايدًا لكل السفن التجارية دون تمييز بين الجنسيات.

وتحدد أجل الامتياز (المادة 16) بتسعة وتسعين عامًا منذ فتح القناة البحرية للملاحة، تستولي بعدها الحكومة على القناة، وأضافت المادة: إنه إذا احتفظت الشركة بالامتياز لمدد أخرى ترفع حصة الحكومة وقدرها 15% إلى 20% عن المدة الثانية، و 25% عن المدة التي تليها، وهكذا على ألا تتجاوز هذه الحصة 35% من الأرباح الصافية للمشروع.

وسمح للشركة بتحصيل رسوم على الملاحة مقابل إرشاد السفن على أن تكون الرسوم متساوية بالنسبة إلى جميع السفن، كما وضعت الحكومة حدًا أقصى لهذه الرسوم، كما وعد والي مصر شركة القناة بتقديم العون للشركة ووضع مهندسيه لينان وموجيل تحت تصرفها للإشراف على العمل. واختتم الامتياز بالنص على ضرورة موافقة السلطان العثماني على الامتياز قبل البدء في أعمال الحفر.

ويلاحظ أن الامتياز الثاني حرم مصر من بعض حقوقها التي نص عليها الامتياز الأول مثل تعيين مدير الشركة؛ فقد صار هذا الحق لمجلس الإدارة، كما أغفل الامتياز الثاني ما جاء في الامتياز الأول من حق الحكومة المصرية في إنشاء ما تراه

من تحصينات في منطقة القناة؛ مما جعل القوات البريطانية التي جاءت لغزو مصر تتحول من غزوها عن طريق الإسكندرية إلى غزوها من الجهة الشرقية لخلوها من التحصينات.

وعلى أية حال، فإن الامتياز الثاني كان ينطوي على ثلاثة نقائض رئيسة هي:

- استخدام العمال المصريين.
- التنازل عن بعض الأراضي للشركة.
- الحياد.

أما مسألة العمال المصريين فقد خلا الامتياز الأول من استخدامهم؛ مما جعل الحكومة العثمانية بتحريض من بريطانيا تعبر عن تخوفها من استخدام عمال أجانب وبخاصة من الفرنسيين.

لذلك وللقضاء على حجة بريطانيا ومخاوف الدولة العثمانية؛ نصت المادة الثانية من الامتياز الثاني على أن يكون أربعة أخماس العمال من المصريين. وكان لهذا النص هدفان، أحدهما سياسي بتبديد مخاوف الحكومة العثمانية وشكوك بريطانيا، وثانيهما اقتصادي؛ حيث إنه كان من مصلحة الشركة أن يكون اشتراك العمال الأجانب في أضيق نطاق لارتفاع أجورهم؛ بحيث لا يستخدمون إلا في الأعمال الفنية الدقيقة التي لم تكن للمصريين خبرة بها، بالإضافة إلى عدم ملاءمة جو البرزخ ووسائل الراحة فيه للأوروبيين.

ومما يدعو إلى الدهشة والتعجب أن المادة التي نصت على استخدام العمال المصريين وردت في الامتياز الثاني في باب التزامات الشركة، إلا أنها - في الحقيقة والواقع - كانت امتيازًا أكثر منها التزامًا؛ لأنه من دون النص على استخدام العمال المصريين، كان تنفيذ المشروع سيصبح ضربًا من المستحيل؛ لأن العمال المصريين وحدهم كانوا الأقدر على تحمل هذا العمل الشاق.

وعلى الرغم من أن لائحة العمال التي أصدرها والي مصر محمد سعيد في يوليو / تموز 1856 كانت تنص في مادتها الثالثة على مراعاة مواسم الزراعة عند تحديد عدد العمال اللازمين للعمل في حفر القناة، فإن دي لسبس تجاهل هذه المادة وتمسك بالمادة الأولى التي تنص على أن تقديم الحكومة المصرية العمال يكون بناء على طلب كبير مهندسي الشركة الذي كان - بطبيعة الحال - يؤثر مصلحة الشركة على مصلحة الشعب المصري.

كما نصت اللائحة على أن يأتمر رجال الشرطة في منطقة البرزخ بأوامر كبير مهندسي الشركة ويلتزمون بتعليماته، وتعهدت الحكومة بنقل العمال على نفقتها إلى منطقة العمل.

وعلى الرغم من أن لائحة العمال كانت في مصلحة شركة القناة، فإن الشركة لم تلتزم بما جاء فيها، سواء من ناحية الأجور أو الرعاية الصحية أو نقص مياه الشرب. وقد أصيبت الزراعة في مصر بأضرار بليغة؛ نتيجة استخدام السخرة باعتراف المسئولين في الشركة، وقدرت خسائر الإنتاج في مصر من جراء استخدام السخرة بمبلغ أربعين مليون فرنك.

فقد كان الفلاحون يجمعون من القرى ويساقون إلى ساحة الحفر زمرًا، وكان العامل يشتغل في ساحة الحفر شهرًا يعود بعده إلى قريته. وعلى الرغم من أن دي لسبس أعلن أنه سيستخدم الآلات الميكانيكية بحيث لا يزيد عدد العمال على أربعة أو خمسة آلاف حتى لا تضار الزراعة، فإن عدد الفلاحين الذين يتركون أعمالهم الزراعية بلغ ستين ألفًا، يكون عشرون ألفًا منهم قائمين بالعمل فعلاً في ساحات الحفر، ومثلهم في طريقهم إلى ساحات الحفر، وعدد مماثل كانوا يعودون إلى ديارهم منهوكي القوى، عاجزين عن استئناف

عملهم في الزراعة لمدة طويلة. وبذلك يصل مجموع الفلاحين الذين افتقدتهم الأرض 720 ألفًا كل عام وهو عدد ضخم، خصوصًا وأن عدد سكان مصر في ذلك الوقت لم يتجاوز خمسة ملايين نسمة.

وقد لقيت السخرة في حفر القناة معارضة من جانب الحكومة العثمانية، وكذلك من جانب بريطانيا على الرغم من أنها في أثناء تنفيذ مشروع السكة الحديد كانت تلح على سعيد من أجل زيادة عدد عمال السخرة لإتمام السكة في أقصر وقت.

وإلى جانب مسألة السخرة، كان التنازل عن أراض مصرية لشركة القناة من عيوب الامتياز الثاني. فقد نصت المادة العاشرة من الامتياز على أن تمنح الحكومة المصرية للشركة حق استغلال الأراضي الحكومية اللازمة للقنوات وملحقاتها دون دفع ضرائب عنها، وكذلك الأراضي غير المنزوعة التي تقوم الشركة بريها وزراعتها، كما أباحت المادة الثانية عشرة للشركة حق الاستيلاء على الأراضي التي يمتلكها أفراد مع دفع تعويض عنها. وقد اعتقد البعض أن دي لسبس كان يأمل في أن يقيم في منطقة البرزخ - إلى جانب الفلاحين والبدو المصريين - بعض الجزائريين ومسيحيي الشام الذين كان ينوي استخدامهم في أعمال الحفر وتوطينهم في البرزخ تحت حماية الشركة.

وكان التنازل عن الأراضي أحد عوامل معارضة الباب العالي للامتياز؛ فقد كان يخشى أن تتكون في مواضع مهمة من أراضي الإمبراطورية العثمانية جاليات مستقلة عنها.

ولم تفلح مساعي السفير الفرنسي في إقناع الدولة العثمانية بأن المنطقة الصحراوية التي تجري فيها القناة ستتحول إلى منطقة خصبة أفضل من الحاجز الرملي المقفر.

واستمرت معارضة الدولة العثمانية خاصة وأن الحكومة المصرية لم تتنازل فقط عن شريط من الأرض بعرض كيلومترين على جانبي القناة، بل استولت الشركة كذلك على دومين (تفتيش) الوادي الذي تبلغ مساحته عشرة آلاف هكتار (25 ألف فدان) مقابل مليوني فرنك (80 ألف جنيه) علاوة على منطقة مخازن مساحتها 25 فدانًا في دمياط، وأخرى مساحتها عشرة آلاف متر مربع في بولاق على النيل.

وقد أضر التنازل عن هذه الأراضي مصر ضررًا بالغًا فيما بعد؛ حيث قضى حكم الإمبراطور نابليون الثالث بأن تدفع مصر لشركة القناة مبلغ ثلاثين مليون فرنك، مقابل استرداد الأراضي التي اتضح عدم حاجة المشروع إليها. وعلى الرغم من أن الشركة كانت قد حصلت على دومين الوادي مقابل مليوني فرنك، فإن الحكومة المصرية استعادته مقابل عشرة ملايين فرنك.

وثمة أمر ثالث كان يعيب مشروع القناة كما تم تنفيذه، ألا وهو إغفال النص على حياد القناة في الامتياز الأول، بينما اكتفى الامتياز الثاني بالنص في مادتيه 14 و 15 على حرية الملاحة للسفن التجارية جميعًا دون تمييز؛ وهذا يعني أن تتمتع بهذا الحق السفن التجارية التابعة للدول التي قد تكون في حالة حرب مع مصر أو الدولة العثمانية، أي أن حاكم مصر تنازل عن بعض حقوقه التي يملكها هو والسلطان العثماني، فأصبح لا يباشر في منطقة القناة الحقوق الحربية المسلم له بها قانونًا في مواجهة السفن التجارية المعادية.

ويلاحظ أن مصر كلها كانت تتمسك بهذا الحق المشروع إزاء السفن التجارية الإسرائيلية في قناة السويس في أثناء قيام الحرب بين مصر وإسرائيل.

وقد اعتبر البعض أن صدور تصريح من والي مصر بأن القناة تعتبر ممرًا محايدًا لا ينشئ

حيادًا نافذًا ولا يعتبر ذا قيمة قانونًا؛ لأنه تصريح من جانب واحد ولم ترتبط به أطراف أخرى في معاهدة دولية؛ إذ كان دي لسبس يرى تأجيل حياد القناة بمعاهدة دولية حتى لا يعرقل تنفيذ المشروع.

وهنا يظهر الفرق بين موقف محمد علي الذي رفض تنفيذ مشروع القناة بين البحرين المتوسط والأحمر إلا بعد الحصول على ضمان دولي بحيادها، وموقف محمد سعيد الذي أصدر امتيازين بشق القناة دون الحصول على هذا الضمان؛ مما سيكون له أثر سيئ على مستقبل مصر السياسي، كما سنتبين في صفحات تالية.

كما يعيب الامتياز الثاني إغفال النص على هيئة قضائية أو تحكيمية عليا يرجع إليها للفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين شركة القناة والحكومة المصرية، وقد اعترف دي لسبس بذلك منوهًا بكرم الوالي وسخائه.

وكان دي لسبس يدرك أنه لن يستطيع جمع رأس مال الشركة المقدر بمائتي مليون فرنك، خصوصًا وقد أحجمت الدوائر البريطانية عن الإسهام فيه. وعلى الرغم من أن دي لسبس كان يعلم أن حالة مصر المالية سيئة، فإنه استطاع إقناع سعيد بأن تشتري مصر أسهم الشركة البائرة وقدرها 177,642 سهمًا، أي ما يقرب من نصف إجمالي أسهم الشركة المطروحة للبيع وهو أربعمائة ألف سهم؛ وبذلك مهد لسعيد طريق الاستدانة وفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية؛ فعقد سعيد مع بنك ساكس ماينن قرضًا بستين مليون فرنك، أي ما يعادل نحو مليونين ونصف مليون جنيه، يدفع على ثلاثين سنة حتى يبلغ في نهايتها بفوائده ومصاريفه ما يقرب من ثمانية ملايين جنيه.

وقد قبل والي مصر هذه الخدعة بعد أن أفهمه دي لسبس أنه من دون شراء مصر الأسهم البائرة (الكاسدة) لن يخرج المشروع إلى حيز التنفيذ، وهو المشروع الذي كان سعيد حريصًا على تنفيذه لما سيعود عليه وعلى مصر من وراء تنفيذه بفوائد ومكاسب سياسية واقتصادية ودولية.

إسماعيل والقناة:

بعد أن تولى إسماعيل الحكم في عام 1863 خلفًا لسعيد، حاول إدخال تعديلات على امتياز شركة القناة، فقد أثر عنه أنه قال لدي لسبس: "ليس ثمة من يؤمن بالقناة أكثر مني، ولكنني أريد القناة لمصر ولا أريد أن تكون مصر للقناة". وكانت الأمور التي سعى إسماعيل إلى تخفيف وطأتها هي:

1 - تعهد الحكومة المصرية بتقديم العمال.

2 - ملكية الشركة لترعة الماء العذب.

3 - ملكية الشركة للأراضي، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي المملوكة للأفراد.

ولكنه في مساعيه زاد من أعباء مصر المالية، فعقد اتفاقين في مارس عام 1863 مع شركة القناة، أولهما أن تلتزم الحكومة المصرية بإنشاء القسم الأول من ترعة الماء العذب بين القاهرة والوادي، وفيها تكلفت حكومته عشرة ملايين فرنك (400 ألف جنيه ذهبًا). والثاني اعتمد فيه الوالي رسميًّا باسم مصر اكتتاب سلفه محمد سعيد في أسهم الشركة. وقد هبت الصحف والدوائر السياسية والمالية في فرنسا للدفاع عن شروط الامتياز ومكاسب الشركة.

ولما كانت مسألتا السخرة والأراضي التي تنازلت عنها حكومة مصر في عهد سعيد هما أشد المواد خطرًا على مصر وشعبها، وهما المسألتان اللتان كانت حكومة الباب العالي تستند إليهما في معارضتها للمشروع، فقد سعى إسماعيل لتصحيح

الوضع في هاتين المسألتين مستعينًا بإمبراطور فرنسا نابليون الثالث لكي يقوم بالتحكيم بينه وبين شركة القناة؛ وبذلك كانوا هم الخصم والحكم، فقد كان متعاطفًا مع دي لسبس لفائدة المشروع لفرنسا، بالإضافة إلى صلة القرابة بين دي لسبس والإمبراطورة أوجيني. بل تردد أن إسماعيل هدد بسحب العمال؛ مما دفع الشركة - وليس إسماعيل - إلى طلب الاحتكام إلى إمبراطور فرنسا. وعلى أية حال، فقد أصدر نابليون الثالث حكمه في 6 من يوليو/ تموز 1864 الذي كلف مصر ثمنًا فادحًا؛ ذلك أن الحكم لم يراعِ إلا مصلحة الشركة فقط:

1 - قضى الحكم أن تدفع مصر 38 مليون فرنك (أي مليونًا وخمسمائة وعشرين ألف جنيه ذهبًا) نظير إحلال الآلات أو العمال الأوروبيين محل العمال المصريين.

2 - إلزام الحكومة المصرية بأن تدفع للشركة مبلغ ستة عشر مليون فرنك، مقابل تنازل الشركة للحكومة المصرية عن حقها في ترعة الماء العذب، والتزام الحكومة بإتمامها مع حفظ حق الشركة في الانتفاع بها.

3 - تخفيض الأراضي التي تحوزها الشركة واللازمة للمشروع إلى (23 ألف هكتار تقريبًا) سواء على جانبي القناة البحرية وملحقاتها أو للترعة العذبة أو لمباني الشركة وإعادة باقي الأراضي غير اللازمة للمشروع وقدرها 60 ألف هكتار، مقابل تعويض الشركة بمبلغ ثلاثين مليون فرنك.

وبذلك بلغ مجموع ما قضي به على الحكومة المصرية من تعويضات لشركة قناة السويس أربعة وثمانين مليون فرنك، وبالعملة المصرية بسعرها في ذلك الوقت وقدره ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستون ألف جنيه، أي ما يقرب من نصف رأس مال الشركة وقدره ثمانية ملايين جنيه.

وفي 30 من يناير / كانون ثانٍ 1866، عقد اتفاق بين إسماعيل والشركة على أساس حكم نابليون الثالث، وكان الجديد فيه أن باعت الشركة تفتيش الوادي للحكومة المصرية مقابل عشرة ملايين فرنك (400 ألف جنيه) وكانت الشركة قد اشترته بثمن بخس قدره مليون وسبعمائة ألف فرنك أي ثمانية وستون ألف جنيه.

وأخيرًا، وعلى الرغم من معارضة بريطانيا مشروع القناة، تمت أعمال الحفر وافتتحت القناة للملاحة في 17 من نوفمبر / تشرين ثانٍ 1869 في احتفال ضخم كلف مصر أموالاً طائلة زادت ماليتها سوءًا على سوء؛ فقد بلغت تكاليف الاحتفالات مليونًا وأربعمائة ألف جنيه، وكان في مقدمة الحضور الإمبراطورة أوجيني وإمبراطور النمسا والمجر وولي عهد بروسيا. ولما وجدت بريطانيا أن معارضتها لم تُجْدِ؛ عدلت عن سياستها، فأصبحت تخطط لفرض نفوذها على مصر إن لم يكن احتلالها؛ وبذلك تسيطر على القناة والقطر الذي تجري فيه. ولذلك انتهزت فرصة الضائقة المالية التي نزلت بالخديو إسماعيل فطرحت للبيع أسهم مصر في القناة وهي تمثل 44% من مجموع أسهم شركة القناة وذلك في عام 1875.

وعلى الرغم من أن بعض الماليين الفرنسيين كانوا يخططون لشراء الأسهم، فإن بريطانيا وكان يرأس حكومتها دزرائيلي الذي حصل - على مسئوليته الخاصة - من بنك روتشيلد على الملايين الأربعة المطلوبة ثمنًا للأسهم. وكان هذا الإجراء الذي اتخذه دزرائيلي "ضربة معلم" في نظر الكثيرين.

فقد كان مجلس العموم في عطلة، ولم يكن ممكنًا عرض الأمر عليه، بل أكثر من ذلك أن دزرائيلي أبرم الصفقة دون أن يرجع إلى مجلس

الوزراء، بل طلب المبلغ من روتشيلد. ولما استفسر روتشيلد عن الضمان، رد دزرائيلي بأن الضمان هو كلمة رئيس الوزراء، وبعد إتمام الصفقة حصل على موافقة مجلس الوزراء البريطاني، وقد بلغت قيمة الأسهم في عام 1929 اثنين وسبعين مليون جنيه، وربحت الخزانة البريطانية من ورائها ثمانية وثلاثين مليون جنيه.

وقد تبين عند إتمام الصفقة أن عدد الأسهم لم يكن 177,642 ، بل كانت 176,602 ؛ ولذلك استبعدت قيمة 1040 سهمًا فصار صافي الثمن 3,976,582 جنيهًا إنجليزيًّا. ولما كانت الحكومة المصرية قد تنازلت عام 1869 عن فوائد أسهمها لمدة خمس وعشرين سنة تنتهي في سنة 1894 كان عليها أن تدفع للحكومة البريطانية عن كل سنة اعتبارًا من 1875 إلى 1894 فوائد بنسبة 5% من قيمة الثمن، مقابل حرمان حكومة بريطانيا من أرباح الأسهم طوال هذه المدة "معنى ذلك أن تسترد الحكومة البريطانية حتى سنة 1894 المبلغ الذي دفعته".

ولقد حققت بريطانيا فوائد مالية وسياسية من وراء هذه الصفقة؛ فإلى جانب ما حصلت عليه من فوائد الأسهم التي اشترتها وهي تعادل ثمن الصفقة بالكامل، صارت اعتبارًا من عام 1894 تحصل على الفوائد. وتقدر المراجع ما حصلت عليه بريطانيا من إيراد القناة بما يزيد على 43 مليون جنيه حتى عام 1932/1931، هذا بالإضافة إلى ارتفاع ثمن الأسهم ذاتها؛ فوصل إلى 32 مليون جنيه في عام 1905، و 72 مليونًا في عام 1929. وقد قدرت بعض المراجع أن مصر تحملت في سبيل إنشاء القناة مبلغًا يزيد عن ستة عشر مليون جنيه، بينما تكلف إنشاء القناة بأكملها حسب إحصاءات الشركة نحو ثمانية عشر مليون جنيه.

وبصرف النظر عن هذه الفوائد المالية الضخمة التي حصلت عليها بريطانيا من هذه الصفقة، والتي كان من الممكن أن تكون من نصيب مصر، لو لم تبع أسهمها، لم يخفِ دزرائيلي عن الرأي العام البريطاني هدفه الحقيقي بإعلانه أنه عندما اشترى الأسهم كان الاعتبار السياسي مقدمًا على ما عداه، فمنع وقوع السهم في أيدي الفرنسيين؛ لأن معنى ذلك أن تتدخل فرنسا وحدها في شئون القناة.

كما صارت بريطانيا تتدخل في شئون القناة. وعلى الرغم من أن دي لسبس منع الحكومة المصرية من الحضور والتصويت في الجمعية العمومية عندما كانت تمتلك 44% من الأسهم؛ بدعوى أنها تنازلت عن فوائدها لمدة خمس وعشرين سنة، فإنه عندما حلت الحكومة البريطانية محل الحكومة المصرية بشراء هذه الصفقة لم يجرؤ على أن يقف من بريطانيا الموقف الذي اتخذه من مصر، فعقد اتفاقًا مع الحكومة البريطانية يسمح لها بحضور الجمعية العمومية والتصويت، كما سمح لها بتعيين ثلاثة أعضاء بريطانيين في مجلس الإدارة، وأخذ هذا العدد في الازدياد بمرور السنين.

وعلى الرغم من استياء فرنسا من تصرف بريطانيا، فإن الدولتين تعاونتا من أجل التدخل معًا في شئون مصر الداخلية بدعوى ضمان الأموال التي اقترضتها الحكومة المصرية من البنوك الأوروبية، وتجلى هذا التدخل في السعي لدى الباب العالي لعزل إسماعيل في عام 1879 وتولية ابنه محمد توفيق.

وقد أدى التدخل البريطاني / الفرنسي إلى اشتداد ساعد الحركة الوطنية التي تحولت إلى ثورة تزعمها أحمد عرابي، فانتهزت بريطانيا الفرصة لتحقيق مآربها في مصر، وبدعوى حماية الخديو الحاكم الشرعي من "عصيان عسكري" والمصالح الأوروبية، فأرسلت حملة لاحتلال مصر من ناحية

الإسكندرية في الشمال. ولما كان المصريون قد أقاموا تحصينات قوية في طريق تقدم القوات البريطانية؛ فقد قرر البريطانيون تعديل خطتهم بغزو مصر من الشرق بالدخول في قناة السويس؛ مما دفع أحمد عرابي إلى التفكير في ردم القناة، ولكن دي لسبس خدعه حتى عدل عن ذلك بإقناعه بأن القناة محايدة ولن تستطيع القوات البريطانية دخولها. ودخلت القوات البريطانية عن طريق القناة؛ وبذلك خضعت مصر للاحتلال البريطاني الذي سيطر على كل مواردها فعلاً مع استمرار تبعيتها الاسمية والقانونية للدولة العثمانية.

وادعت بريطانيا أن الاحتلال مؤقت، وعملت على طمأنة الدول بحرية الملاحة في القناة لكل السفن التجارية والحربية في السلم والحرب؛ اعتقادًا منها أن ضمان حرية المرور في القناة ربما يجعل الدول لا تهتم بموعد جلاء القوات البريطانية عن مصر.

وفي أكتوبر / تشرين أول 1888 عقدت اتفاقية الآستانة التي نصت على أن تبقى القناة مفتوحة في السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية دون تمييز بين الدول، مع حظر حصارها بحريًا أو القيام بأعمال حربية فيها.

إلا أن الاحتلال البريطاني لمصر كان يبطل مفعول الاتفاقية عمليًا؛ لأنه في حالة دخول بريطانيا الحرب؛ أصبح بمقدورها السيطرة على حرية الملاحة بوجود قواتها العسكرية على ضفافها.

وقد كانت فرنسا في مقدمة الدول التي تحقد على بريطانيا لنفوذها، وتعارض الاحتلال البريطاني لمصر، إلا أنه في عام 1904 عقد الوفاق الودي Entente Cordiale بين الدولتين (مصر مقابل مراكش) فكفت فرنسا عن معارضة الاحتلال البريطاني لمصر.

وعلى الرغم من أن مدة امتياز القناة كانت تسعة وتسعين عامًا، فإنه بعد أربعين سنة، أي في عام 1909 أثارت شركة القناة بتحريض من بريطانيا فكرة مد الامتياز لمدة خمسين عامًا أخرى؛ بدعوى حاجة الحكومة المصرية إلى المال، ولكن الحركة الوطنية بزعامة محمد فريد أدت إلى فشل المشروع.

وبعد أن نشبت الحرب العالمية الأولى في عام 1914 وانضمام الدولة العثمانية إلى دول الوسط، استبدلت بريطانيا الحماية على مصر بالاحتلال؛ وبذلك أصبحت بريطانيا تشرف إشرافًا كليًا على القناة، وأعلنت الحكومة المصرية أن القناة مفتوحة أمام السفن التجارية لكل الدول، ولكنها مفتوحة أمام السفن الحربية البريطانية فقط؛ وبذلك تجوهلت اتفاقية 1888 وصارت بريطانيا تقبض على السفن المعادية، كما اتخذت بريطانيا من القناة خط دفاع، وتحولت منطقة القناة إلى منطقة عسكرية؛ مما جعل الطائرات الألمانية تغير على القناة.

وكانت الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر إبان الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة قد أدت إلى سخط الشعب المصري، فقام بثورته المعروفة عام 1919، وفشلت بريطانيا في إخمادها على الرغم من محاولات بريطانيا قمعها بمنتهى العنف؛ مما دعا الحكومة البريطانية إلى محاولة تهدئة ثائرة المصريين بمنحهم استقلالاً منقوصًا يتمثل في تصريح 28 من فبراير 1922 الذي اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وانتهاء الحماية، ولكن مع تحفظات أربعة كان منها تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر والدفاع عن مصر وحماية القناة؛ حيث كانت الحكومة البريطانية ترى أن مصر كلها بما فيها القناة حلقة مهمة من حلقات المواصلات

الإمبراطورية عليها أن تدافع عنها، وكان هذا هو مبرر بريطانيا لبقاء قوات الاحتلال في مختلف أنحاء البلاد المصرية.

ولذلك ظلت الحكومات المصرية المتعاقبة تدخل في مفاوضات مع بريطانيا لإزالة القيود التي فرضتها التحفظات بشكل يرضي المشاعر الوطنية المصرية ويحافظ في الوقت ذاته على المصالح البريطانية. وكانت بريطانيا تطلب في كل مرة تتفاوض فيها مع المصريين تمديد امتياز شركة القناة إلى أن أبرمت الدولتان معاهدة 1936 التي على الرغم من أنها نصت على إنهاء احتلال قوات بريطانية لمصر، فإنها نصت في المادة الثامنة على أنه إلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان على أن الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة، يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة وفي منطقة محددة قوات بريطانية تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال، كما أنه لا يخل بحقوق السيادة المصرية.

ولاشك أن وجود القوات البريطانية في منطقة القناة؛ يجعل بريطانيا قادرة على الاستمرار في احتلال مصر.

ولكن - من ناحية أخرى - سمحت شركة القناة بأنه يمكن أن تنال مصر نصيبًا أوفى في أعمال الشركة، فاتفق الطرفان في عام 1937 على أن يكون لمصر عضوان مصريان في مجلس إدارة الشركة، كما تعهدت الشركة بدفع مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه سنويًا للحكومة المصرية وتوظيف عدد من المصريين حتى يصبح ثلث عدد الموظفين جميعًا، وبعد اثني عشر عامًا - أي في عام 1947 - صارت مصر تحصل على 7% من الأرباح العامة للشركة بحد أدنى 350 ألف جنيه وزيادة عدد المصريين في مجلس إدارة الشركة؛ فيصبح سبعة بدلاً من اثنين، وزيادة نسبة الموظفين المصريين وجعلها 9 من 10 في الوظائف الإدارية، و 4 من 5 في الوظائف الفنية، وحصلت الشركة على باقي أرباح الشركة، وكان على مصر صاحبة القناة أن تدفع رسوم مرور سفنها في القناة شأنها شأن البلاد الأخرى.

وقد استفادت بريطانيا من سقوط فرنسا عام 1940 إبان الحرب العالمية الثانية؛ فأصبحت هي المشرفة على إدارة القناة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، واجهت شركة القناة عدة مواقف مؤثرة، أولها زيادة البترول الذي ينقل عبر القناة، فمن 5 ملايين طن سنويًا قبل الحرب، أصبح 37 مليون طن عام 1949، و 107 ملايين طن في عام 1955.

والموقف الثاني هو نمو الروح القومية في بلاد الشرق العربي وبخاصة مصر، كما ازداد عدد الدول التي تستخدم القناة من 15 دولة في عام 1900، إلى 48 دولة عام 1955.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وجدت مصر أن معاهدة 1936 مع بريطانيا قد استنفدت أغراضها، وأصبح وجود القوات البريطانية في منطقة القناة لا مبرر له مع وجود الأمم المتحدة.

وفشلت المفاوضات بين البلدين؛ مما دفع مصر إلى إلغاء معاهدة 1936 من طرف واحد في أكتوبر / تشرين أول 1951.

والموقف الثالث اغتصاب الصهيونية فلسطين العربية منذ عام 1948، ونتيجة لذلك كان طبيعيًا أن تتخذ مصر التدابير اللازمة للدفاع عن أراضيها؛ فباشرت في القناة حقوق الدول المحاربة بتفتيش السفن ومنعت عبور السفن التي تحمل سلعًا لإسرائيل، ولم تكن هذه الإجراءات تتناقض مع

اتفاقية الآستانة.

واستؤنفت المفاوضات بين بريطانيا ومصر بعد ثورة يوليو / تموز 1952، وتم التوصل إلى اتفاقية الجلاء في أكتوبر / تشرين ثانٍ 1954 التي نصت على جلاء القوات البريطانية تمامًا عن الأراضي المصرية خلال عشرين شهرًا، على أن تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس صالحة للاستخدام في حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو أي بلد عربي عضو في معاهدة الدفاع المشترك بين الجامعة العربية أو تركيا.

وتم الجلاء فعلاً في يونيو / حزيران 1956، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، فقد أممت مصر شركة قناة السويس في يوليو / تموز 1956 ردًا على امتناع الغرب عن المشاركة في تمويل السد العالي؛ مما أثار جنون بريطانيا وفرنسا اللتين اشتركتا مع إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر، ولو أن الموقف الدولي وقف في وجه العدوان، واستمرت مصر وحتى الآن تدير القناة بكفاية نادرة.

ثانيًا - سكة حديد بغداد:

مشروع سكة حديد بغداد مشروع ألماني، ولم تكن ألمانيا قد نزلت إلى ميدان الاستعمار إلا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر؛ حيث لم يتم اتحاد ولاياتها إلا في عام 1871، وكانت الصناعة الألمانية في حاجة إلى مستعمرات تحصل منها على المواد الخام اللازمة لصناعتها الناهضة، وأسواق لتصريف هذه المصنوعات واستثمار رؤوس الأموال الفائضة لديها أسوة بالدول الأوروبية الأخرى التي سبقت ألمانيا إلى ميدان الاستعمار مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا، التي بدأت نشاطها الاستعماري في أعقاب الكشوف الجغرافية؛ حيث كانت هذه الدول قد قامت فيها حكومات وطنية مركزية موطدة.

ولما كانت ألمانيا حريصة وهي تستحوذ على مستعمرات، على ألا تثير معارضة الدول الأوروبية الاستعمارية أو ألا تثير حربًا أوروبية، فقد كانت تتبع سياسة التوسع الاستعماري السلمي واختارت الدولة العثمانية ميدانًا لهذا الاستعمار الذي اتخذ طابعًا اقتصاديًا، له مظاهر شتى كالبعثات العسكرية مثل بعثة فون جولتز Goltz 1883 ثم فون ساندرز Sanders 1913 لتدريب الجيش العثماني. وبطبيعة الحال كانت الحكومة العثمانية تشتري أسلحة من المصانع الألمانية لتزويد جيشها، وفي الوقت ذاته زاد حجم التبادل التجاري. ومن المشروعات الاستثمارية الألمانية في الدولة العثمانية مشروع سكة حديد برلين / بغداد؛ لتمكين الرأسمالية الألمانية من استغلال الثروة الطبيعية في الدولة العثمانية.

ولم تكن فكرة المشروع الألماني لمد خط سكة حديد عبر بلاد الرافدين (العراق) في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والمعروف بخط سكة حديد بغداد، أول تفكير في مد خط حديدي في هذه المنطقة، بل سبقته أفكار مماثلة منذ منتصف القرن، بل قبله لخدمة المصالح الاستعمارية الأوروبية. ومن الأمور الغريبة التي تلفت النظر أن الأفكار الأولى في هذا الشأن كانت أفكارًا بريطانية على الرغم من أن بريطانيا كانت أشد الدول معارضة للمشروع الألماني.

ففي أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر، أرادت شركة الهند الشرقية البريطانية إيجاد طريق للمواصلات بين الشرق والغرب يكمل الطريق التقليدي المار برأس الرجاء الصالح؛ حيث بدأ استعمال البخار في المواصلات المائية والبرية في

ذلك الوقت، ولما كانت السفن البخارية الأولى صغيرة وضعيفة، فإنها كانت تصلح للمواصلات النهرية والساحلية أكثر من صلاحيتها للأسفار الطويلة حول إفريقيا، هذا إلى جانب الحاجة إلى طريق سريع. ولذلك رأت الشركة القيام بدراسات تمهيدية للمفاضلة بين طريقي مصر والرافدين.

وكلفت الحكومة البريطانية الضابط تشيزني Chesney بأن يدرس هذه المناطق، وبعد الدراسة قدم تقريرًا أوصى فيه بإنشاء طريق بري بين تلك المناطق إلى الهند، وربط هذا الطريق بنهر الفرات الذي يمكن استخدامه طريقًا للمواصلات بواسطة سفن تتجه إلى الخليج. فقد أدرك تشيزني نتيجة دراساته أهمية الفرات للمواصلات وكذلك من الناحية الأكثر ربحية؛ إذ لم يكن الهدف طريقًا قصيرًا وسريعًا بين بريطانيا والهند فحسب، بل كان الهدف أيضًا الحيلولة دون احتمال قيام روسيا بالتوسع صوب الرافدين.

وبعد دراسة أخرى (1835 - 1837) أوصى تشيزني بمد خط سكة حديد بمحاذاة الفرات عبر حلب إلى الخليج، وهي الفكرة التي وصفها أحد الاقتصاديين الألمان بأنها لو نفذت فإنها تعني احتلال بريطانيا لسورية والبصرة.

وبعد ذلك كوّن الضابط البريطاني لنش Lynch - الذي كان ضمن بعثة تشيزني - شركة للملاحة النهرية في عام 1841 استمرت حتى عام 1861 عندما تطورت وأصبحت تسمى "شركة الملاحة البخارية في دجلة والفرات" Euphrates and Tigris Steam Navigation Co. كانت تحظى بمساندة وزارة الخارجية البريطانية، وسيطرت هذه الشركة على النقل النهري بين بغداد والخليج إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

ومع ذلك فقد استمر التفكير في مد خط حديدي يمتد من خليج الإسكندرونة إلى أعالي الفرات ثم بغداد والبصرة 1857، وكان المشروع تسانده شركة دلهي / البنجاب والسند للخطوط الحديدية بهدف وصل البحر المتوسط بالمحيط الهندي بسبب ثورة الهند التي جعلت البريطانيين يرغبون في أن تكون مواصلاتهم مع الهند أسرع.

ولكن المشروع فشل بسبب عدم تحمس الحكومة البريطانية له، إلى جانب عدم توفر رؤوس الأموال الكافية له.

ومن المشاريع التي ظهرت في هذا الشأن، مشروع المهندس النمساوي بروسل Prossell (1872 - 1874) ووافق السلطان عبد الحميد على البدء بخط من حيدر باشا إلى أزميت (92كم) أنجزته شركة فرنسية، وتولت إدارته الحكومة العثمانية في البداية ثم تولت بعض المصالح البريطانية إدارته عام 1880.

ثم فكرت إحدى لجان مجلس العموم البريطاني في المشروع 1872 لضرورته في نقل البريد والأسلحة إلى الهند، إلا أن احتمال قلة نقل السلع على الخط جعل الحكومة البريطانية لا تحبذه، خصوصًا وأنها بدأت توجه اهتمامها إلى تحسين مركزها في منطقة قناة السويس التي تم افتتاحها للملاحة عام 1869؛ مما جعل الاعتقاد يسود بأن القناة ستقلل من أهمية السكة الحديد المقترحة، ولو أن أنصار المشروع ردوا على هذه الحجة بأن السيطرة على قناة السويس في يد فرنسا، كما أن القناة يمكن إغلاقها بإغلاق باخرة فيها، ومع ذلك أحجمت الحكومة البريطانية عن الإسهام في المشروع مما أدى إلى إخفاقه.

ولو أن أحد أنصار المشروع حذر بلمرستون رئيس الوزارة البريطانية من أن "الطريق الفراتي سيذهب حتمًا إلى يد أخرى إذا أحجمت بريطانيا عن

تولي تنفيذه".

ولم تلبث بريطانيا أن حققت هدفها عندما صار لها نصيب في القناة نتيجة شراء أسهم مصر في شركة القناة عام 1875 ثم احتلال مصر ذاتها عام 1882.

المشروع الألماني لسكة حديد بغداد

بداية مشروع سكة حديد بغداد الألماني:

في عام 1888 أصدر الباب العالي إرادة سلطانية بإعطاء رجل الأعمال الألماني كاولا Kaula امتيازين: الأول باستغلال سكة حديد حيدر باشا أزميت، والثاني بمدها إلى أنقرة.

وكان كاولا يعمل لحساب البنك الألماني في برلين وبنك فريتنبرج في شتوتجارت؛ ولذلك أنشأ البنكان في عام 1889 شركة خاصة باسم "الشركة العثمانية لسكك حديد الأناضول".

وتم الانتهاء من سكة حديد أزميت / أنقرة (485 كم) بعد ثلاث سنوات (1891)، وأصبحت - في الواقع - تمثل الجزء الأول من سكة حديد بغداد. وفي أثناء زيارة القيصر الألماني للدولة العثمانية في عام 1898 حصل من السلطان على وعد بمنح الألمان امتياز مد السكة من قونية إلى الخليج العربي.

وعلى ذلك جرت مفاوضات أسفرت عن حصول رئيس شركة حديد الأناضول في عام 1899 على امتياز بمد السكة الحديد من قونية إلى بغداد، ثم إلى البصرة، مع تعهد الشركة بإنهاء الدراسات الفنية المتصلة بالمشروع خلال عام واحد، وأن يتم بناء الخط إلى البصرة خلال ثماني سنوات.

وجرت مفاوضات بين الجانب العثماني وكان يمثله ذهني باشا وزير الأشغال العمومية، والمصالح الألمانية وكان يمثلها الدكتور زاندر المدير العام لشركة سكة حديد الأناضول، وكان البنك الألماني يمتلك معظم أسهمها، وتم التوصل إلى اتفاقية نهائية في 5 من مارس / آذار 1903، وكانت الاتفاقية تتكون من ست وأربعين مادة، وأهم ما جاء في الاتفاقية:

1 - إعطاء الامتياز لشركة سكة حديد الأناضول بتمديد الخط الألماني من قونية إلى بغداد، ثم إلى البصرة، مع بناء فروع له إلى مناطق أهمها حلب وخانقين ونقطة ما على الخليج يتم الاتفاق عليها فيما بعد بين الحكومة العثمانية وأصحاب الامتياز.

2 - حددت مدة الامتياز بتسعة وتسعين عامًا.

3 - تعهدت الحكومة العثمانية بتقديم الأراضي اللازمة لتمديد الخط للشركة الألمانية وكذلك الأراضي اللازمة لإنشاء المباني ومستلزمات الشركة على طول الخط من دون مقابل، مع إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية على ما تحتاج الشركة إلى استيراده من الخارج من مواد.

4 - تعهدت المصالح المالية التي حصلت على الامتياز بالاشتراك مع المصالح العثمانية بإنشاء "شركة الإمبراطورية العثمانية لسكة حديد بغداد" The Imperial Ottoman Baghdad Railway Company لتحل محل شركة سكة حديد الأناضول في القيام بالأعمال اللازمة لمد السكة الجديدة من قونية إلى الخليج.

5 - احتفظت الحكومة العثمانية بحقها في الرقابة على النقل الحربي على الخط، كما احتفظت بحقها في سحب الامتياز من الشركة في أي وقت، مع تعويض الشركة عن المدة الباقية من الامتياز.

6 - حصلت الشركة على حق استغلال المناجم على مسافة تمتد عشرين كيلومترًا على كل جانب من جانبي الخط.

7 - أعطيت الشركة الحق في بناء ثلاثة موانئ على نفقتها في بغداد والبصرة - وعندما يتم الخط الفرعي من الزبير - وما تستلزمه من إنشاءات لأعمال التفريغ والشحن.

8 - التزمت الحكومة العثمانية بأن تبني على نفقتها الخاصة كل المراكز الحربية على الخط الرئيس وفروعه حيثما تكون هناك ضرورة لذلك.

9 - مُنحت الشركة حق التنقيب عن الآثار في أثناء عملها دون الحصول على رخصة من الحكومة العثمانية، على أن يتقرر مصير ما يُعثر عليه من آثار بعد التباحث بين الشركة والحكومة العثمانية.

10 - حدد الامتياز القانون والمحاكم العثمانية باعتبارها المختصة بالبت في الخلافات التي تنشأ بين الشركة من ناحية، والحكومة العثمانية والأشخاص العاديين من ناحية أخرى، وذلك في الأمور المتصلة بتنفيذ الامتياز وتفسير مواده.

ويلاحظ أن الدوائر المالية الألمانية لم تكن لديها الأموال الكافية للبدء في تنفيذ المشروع، بينما كانت الحكومة العثمانية تلح على الدوائر المالية الألمانية من أجل تنفيذ المشروع، لدرجة أنها لوحت برغبة بريطانيا وفرنسا في قيامهما بتنفيذه.

وبلغت قيمة أسهم الشركة المطروحة للبيع خمسة وأربعين مليون فرنك حصلت الأوساط المالية الألمانية على جزء كبير منها، بينما رفضت الحكومة الفرنسية السماح بتداول أسهم شركة سكة حديد بغداد في البورصة الفرنسية، على الرغم من اتفاق تم في عام 1899 بين البنك الألماني والبنك العثماني.

ولكن الشركة استطاعت بيع كل الأسهم بعد أن تعهدت الحكومة العثمانية بتغطية كل الأسهم على الرغم من الأزمة المالية التي كانت تمر بها.

وكانت أسهم الشركة موزعة على النحو التالي:

- 80% لمجموعة من المصالح الألمانية.
- 10% للحكومة العثمانية.
- 10% لسكة حديد الأناضول.

أما أعضاء مجلس إدارة الشركة، فقد كان عددهم سبعة وعشرين عضوًا:

- 8 ألمان يختارهم البنك الألماني.
- 3 ألمان تختارهم شركة سكة حديد الأناضول.
- 8 فرنسيين يختارهم البنك العثماني.
- 4 أتراك.
- سويسريان اثنان.
- نمساوي واحد.
- إيطالي واحد.

وفي نوفمبر / تشرين ثانٍ 1901، بدأ العمل في تنفيذ الجزء الأول من السكة والممتد من قونية إلى بلكرلو (200كم تقريبًا) وسار العمل فيه بسرعة، وانتهى العمل في هذا الجزء، وافتتح في أكتوبر / تشرين أول 1904.

ولكن الأراضي التي كانت تلي بلكرلو كانت جبلية (وهي جزء من سلسلة جبال طوروس) ولذلك كانت تحتاج إلى تكلفة أكبر ومجهود أضخم، وصارت الصعوبات المالية عقبة تقف في طريق تنفيذه، ولم يكن في استطاعة الحكومة العثمانية إصدار أسهم جديدة للخروج من هذا المأزق إلا عن طريق زيادة الجمارك على الواردات في الدولة العثمانية؛ وهو الأمر الذي لم يكن ليتم إلا بموافقة الدول الأوروبية الكبرى، ولم توافق بريطانيا على هذه الزيادة إلا في عام 1906، ولو أن الدولة العثمانية لم تستطع الاستفادة من هذه الزيادة بسبب اشتراط الدول الأوروبية عدم استخدام الزيادة في مشروع سكة حديد بغداد، وأخيرًا استطاعت الدولة

العثمانية العودة إلى المشروع عام 1908 عندما صدرت إرادة في نوفمبر / حزيران بالسماح بتمديد الخط من بلكرلو إلى حلب (800 كم تقريبًا).

وعلى الرغم من أن الحكام الجدد في الدولة العثمانية بعد انقلاب الاتحاديين في عام 1908 كانوا لا يميلون إلى ألمانيا لأسباب مختلفة ليس هنا مجال تفصيلها، ومرت فترة من البرود في العلاقات العثمانية الألمانية، فإنهم لم يلبثوا أن صاروا من أنصار ألمانيا.

ومن مظاهر تقارب الاتحاديين في بداية عهدهم مع الوفاق أنه في عام 1909 وضعت القوات البحرية العثمانية تحت إشراف ضابط بريطاني، ظلت كذلك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، كما أنشئ البنك الوطني التركي لتشجيع الاستثمارات البريطانية في الدولة العثمانية، كما عين سير وليام ويلكوكس Willeoks مهندسًا استشاريًا لوزارة الأشغال العمومية العثمانية وبدئ في تنفيذ مشاريعه الخاصة بالري في وادي الرافدين.

كما عين رتشارد كراوفورد Crawford مستشارًا لوزارة المالية العثمانية، وعين ضابط فرنسي مفتشًا عامًّا للشرطة العثمانية.

موقف الدول الأوروبية من ازدياد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية ومن مشروع سكة حديد بغداد:

لقد كانت الدول الأوروبية التي اهتمت وأظهرت قلقها من ازدياد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية بعامة، ومن مشروع سكة حديد بغداد بخاصة هي: روسيا وفرنسا وبريطانيا.

ذلك أن روسيا مثلما كانت تتطلع للوصول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة عبر الدولة العثمانية (المضايق) كانت كذلك تتطلع إلى الوصول إلى مياه الخليج الدافئة عبر (فارس) وقد شهد القرن التاسع عشر محاولات من جانب روسيا للحصول على مركز متفوق في فارس.

وكانت روسيا قد عينت كروجلر Krugler قنصلاً لها في بغداد عام 1897 وعهدت إليه بمهمة محددة وهي بحث إمكانية حصول روسيا على محطة للفحم على الخليج.

وفي العام التالي حدث تطور في النشاط الروسي؛ ذلك أن رجل الأعمال الروسي الكونت فلاديمير كابنست V. Capnist أعد مشروعًا لمد خط حديدي من طرابلس الشام على ساحل البحر المتوسط الشرقي إلى الكويت على الخليج، وكانت فرنسا تساند روسيا، وقد توسط السفير الروسي في الآستانة حتى حصل على موافقة السلطان على المشروع.

وقام اثنان من الروس بزيارة الكويت عن طريق البصرة ومعهما أمر من الحكومة العثمانية إلى الشيخ مبارك آل صباح بتقديم كل مساعدة ممكنة لهما.

ولما كان لورد كيرزون Curzon قد صار نائبًا للملك في الهند، فقد لمس الخطر الروسي مثلما لمس الخطر الألماني المتقدم نحو الخليج؛ ولذلك صار يوصي حكومته بفرض حمايتها على الكويت مثلما فرضت من قبل حمايتها على البحرين.

ولذلك أرسلت لندن إلى كيرزون بضرورة الحصول على تعهد من شيخ الكويت ضد أية مطالب إقليمية روسية يمكن أن تترتب على الامتيازات التي قد يحصل عليها كابنست للخط الحديدي الروسي "على الرغم من أننا لا نريد الكويت، فإننا لا نريد أحدًا سوانا يستحوذ عليها".

وهذا ما دعا أحد الباحثين إلى القول بأن

الخطر الذي استشعرته بريطانيا من جانب الروس هو الذي دفعها إلى عقد اتفاقية 1899 مع شيخ الكويت، أما الخطر الألماني فإنه - حتى عقد هذه الاتفاقية - لم يكن قد تبلور بعد بشكل يجعل بريطانيا تستشعر منه الخطر على مصالحها في الخليج، ولو أن هذا الخطر الألماني سيظهر لبريطانيا بعد عقد الاتفاقية مع شيخ الكويت.

وكان هذا التوجه الروسي أحد أسباب معارضتها للمشروع الألماني بمد سكة حديد بغداد، إلى جانب أن توثق العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بين الدولة العثمانية وألمانيا؛ سيؤدي إلى تقوية الدولة العثمانية؛ مما يؤجل انهيارها، وبالتالي يؤجل تحقيق حلم روسيا في الاستحواذ على المضايق، إلى جانب أن المشروع الألماني سيفتح أسواق الخليج العربي وفارس وحتى أفغانستان أمام الاقتصاد الألماني.

إلا أن انشغال روسيا في حرب اليابان (1902 - 1904) ثم ثورة 1905 داخل روسيا ذاتها، شغلاها عن إظهار معارضتها، وكذلك لفت نظرها إلى أن هناك مفاوضات تجري بين حليفتها فرنسا وألمانيا لعقد تسويات بشأن سكة حديد بغداد.

وراودت روسيا فكرة اقتسام المصالح مع ألمانيا في سكة حديد بغداد، مقابل الحصول على تأييد ألمانيا للأطماع الروسية في فارس؛ ولذلك أبلغت الخارجية الروسية الخارجية الألمانية في عام 1906 بأنها ليست ضد مشروع سكة حديد بغداد، ولكن من الصعب الاتفاق مع ألمانيا بشأنه ما لم يطمئن الرأي العام الروسي بشأن فارس. ولم تشأ ألمانيا الاختلاف مع روسيا حول فارس، لدرجة أنها لم تستجب لطلب فارس إنشاء بنك ألماني في طهران، بل أبلغت روسيا بأنها ليست لها مصالح ولا مطامع في فارس.

ولما كانت روسيا تتفاوض مع بريطانيا في ذلك الوقت، وتمخضت هذه المفاوضات عن اتفاقية 1907 التي قسمت بمقتضاها فارس إلى منطقة نفوذ روسية في الشمال، ومنطقة نفوذ بريطانية في الجنوب، ومنطقة محايدة في الوسط؛ ونتج - من ثم - عن هذه الاتفاقية سماح بريطانيا لروسيا بالتفاوض مع ألمانيا بشأن الأجزاء الشمالية من سكة حديد بغداد؛ بشرط عدم حصول ألمانيا على امتيازات في المنطقة المحايدة من فارس.

وفي أثناء زيارة القيصر الروسي نيقولا الثاني لألمانيا، جرت مفاوضات بين العاهلين الروسي والألماني في قصر بوتسدام في نوفمبر ، تشرين ثان 1910 تمخضت عن اتفاقية بوتسدام التي تم التوقيع عليها في أغسطس / آب 1911.

وعلى الرغم من محاولة ألمانيا في أثناء المفاوضات انتزاع روسيا من الوفاق مع فرنسا وبريطانيا، بإعادة النظر في العلاقات الروسية الألمانية برمتها في أوروبا، وفي المنطقة التي تشغلها الدولة العثمانية، ولكن دون جدوى، فقد صمم الروس على قصر المباحثات على القضايا المتعلقة بتمديد سكة حديد بغداد من الأناضول عبر سوريا والعراق، وهذا ما اقتصر عليه الاتفاق الروسي الألماني (بوتسدام) الذي كان يتكون من خمس مواد، جاء فيها:

1 - تعهدت ألمانيا بألا تطلب لنفسها حق بناء خطوط حديدية أو ملاحية أو خدمات برقية في المنطقة الواقعة شمال الخط من قيصرية عبر أصفهان ويزد، ويصل إلى حدود أفغانستان (أي في نقطة النفوذ الروسي في شمال فارس).

2 - كما تعهدت الحكومة الروسية التي تنوي الحصول من حكومة فارس على امتياز بمد شبكة خطوط حديدية في شمال فارس، أن تطلب امتياز

خط حديدي من طهران إلى خانقين لربط مشاريع السكك الحديد الروسية في فارس مع مشروع سكة حديد بغداد عند خانقين.

3 - تعهدت الحكومة الروسية - نظرًا إلى أهمية تنفيذ سكة حديد بغداد للتجارة العالمية - ألا تقيم أي عقبة في طريق تنفيذ هذه السكة، أو تمنع اشتراك رأس المال الروسي في هذا المشروع.

وفي تقويم الاتفاقية يمكن القول إنها كانت نصرًا دبلوماسيًّا كبيرًا لألمانيا التي لم يكن لها اهتمام كبير في فارس، ولكنها حصلت على وعد من روسيا بوقف معارضتها لمشروع سكة حديد بغداد، وهي المعارضة التي كانت تقلق ألمانيا؛ لأنها كانت أيضًا تشجع فرنسا على معارضة مشروع سكة حديد بغداد. وعلى الرغم من استياء فرنسا وبريطانيا اللتين صارتا تعتقدان أن روسيا تخلت عن حليفتيها في الوفاق، فقد مهد اتفاق بوتسدام لعقد اتفاق ألماني فرنسي، ثم اتفاق ألماني بريطاني بشأن سكة حديد بغداد.

الاتفاق الفرنسي الألماني:

عشية الحرب العالمية الأولى كانت فرنسا تحتل المركز الثاني بعد ألمانيا في الاستثمارات في السكك الحديد في الدولة العثمانية، وكانت الامتيازات (الاستثمارات) الفرنسية تتركز أساسًا في الشام والأناضول.

وعلى الرغم من معارضة الحكومة الفرنسية لقيام ألمانيا ببناء سكة حديد بغداد، فإن المصالح الفرنسية كانت تؤيد المشروع إلى حد ما؛ وذلك بسبب إسهام رؤوس أموال فرنسية ممثلة في البنك العثماني الذي كانت تسيطر عليه رؤوس أموال فرنسية (بناء على اتفاق بينه وبين البنك الألماني عام 1899). إلا أن الحكومة الفرنسية بدافع التعصب الوطني وتمشيًا مع سياسة حليفتيها روسيا وبريطانيا، كانت تعارض مشروع سكة حديد بغداد الألماني، إلى جانب تخوف فرنسا من تحول التجارة العالمية من المرور إلى الشرق الأقصى عبر قناة السويس، إلى المرور عن طريق سكة حديد بغداد. وقد تجلى هذا الموقف الفرنسي المعارض عندما صدرت التعليمات إلى بورصة باريس منذ عام 1903 بمنع تداول الأسهم الخاصة بسكة حديد بغداد في البورصة الفرنسية.

ولما كانت المصالح المالية الألمانية في حاجة إلى إسهام رؤوس الأموال الفرنسية لإتمام المشروع، وكانت فرنسا مرحبة بذلك بدرجة ما في البداية، لولا سوء التفاهم بين ألمانيا وفرنسا إبان الأزمة المراكشية 1906، وكانت فرنسا - إلى جانب ذلك - ومنذ الوفاق الودي 1904، موالية لبريطانيا المعارضة الأساسية لسكة حديد بغداد.

إلا أن المصالح الألمانية ظلت ترحب بمشاركة رؤوس الأموال الفرنسية في المشروع. وتمثل محاولة ألمانيا إغراء فرنسا بالإسهام في مشروع سكة حديد بغداد في محاولة الهر زندر Zander رئيس شركة سكة حديد بغداد إقناع أوبونيو مدير البنك العثماني في إسلامبول بفكرة قيام الألمان بتوصيل سكة حديد بغداد بالمشروع الفرنسي لسكة حديد سوريا، على أساس مشاركة كلا الطرفين في المشروعين؛ مما يعطي الألمان منفذًا على البحر المتوسط، ويعطي الفرنسيين منفذًا إلى وادي الرافدين.

وفي الوقت ذاته، فإن الحكومة العثمانية عقب الهزائم التي حلت بها على يد إيطاليا (في ليبيا 1911) وعلى يد دول البلقان (1913) لم تكن أقل قلقًا بشأن استكمال سكة حديد بغداد التي كانت في نظر حكومة الاتحاديين - مثلما كانت في نظر

السلطان عبد الحميد - أملاً واعداً في التنمية الاقتصادية وتحسين وسائل المواصلات والدفاع. كما كانت موافقة فرنسا على زيادة التعريفة الجمركية ضرورية للحكومة العثمانية، مثلما كانت موافقة بريطانيا؛ ولذلك فإن حكومة الباب العالي حثت ألمانيا على التفاوض مع فرنسا.

وبدأت المباحثات الألمانية الفرنسية في باريس أولاً في أغسطس / آب، سبتمبر / أيلول 1913، وبلغ من اهتمام الحكومة العثمانية بنجاحها أن أوفدت مستشارها الاقتصادي جاويد بك للاشتراك فيها.

ووقع البنك الإمبراطوري العثماني والبنك الألماني الاتفاق وملاحقه بالأحرف الأولى في برلين بحضور ممثلين عن وزارة الخارجية الألمانية ووزارة الخارجية الفرنسية، وذلك في 15 من فبراير / شباط 1914، وكان النص على تبادل المذكرات بين الحكومتين من شأنه أن يعطي الاتفاق صفة الرسمية.

وكانت الاتفاقية تتكون - إلى جانب المقدمة - من أربع عشرة مادة وملحقين.

وجاء في المقدمة أن البنك الإمبراطوري العثماني عن نفسه، وبالنيابة عن الشركة العثمانية لخط سكة حديد دمشق / حماة وامتداداته، والشركة الجاري تكوينها لبناء نظام سكة حديد البحر الأسود وتشغيله، والتي تحمل جميعها اسم "المجموعة الفرنسية" في بنود الاتفاق من ناحية، والبنك الألماني بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن شركة سكة حديد الأناضول العثمانية والشركة الإمبراطورية العثمانية لخط سكة حديد بغداد، والتي تحمل جميعها اسم "المجموعة الألمانية" في بنود الاتفاق من ناحية أخرى، تم الاتفاق بين المجموعتين على:

1 - اعتراف كل من المجموعتين بحق الأخرى في الحصول على امتياز سكك حديد في منطقتها من الإمبراطورية العثمانية (شمال الأناضول بالنسبة إلى فرنسا).

2 - الاتفاق على التقاء شبكتي الخطوط الحديدية للمجموعتين (سكة حديد بغداد وسكة حديد البحر الأسود) عند سيواس على خط البحر الأسود.

3 - اعتراف المصالح الألمانية بسوريا كمنطقة نفوذ لفرنسا في مد سكة حديد من طرابلس على البحر المتوسط إلى دير الزور.

4 - اتفاق المجموعتين على التقاء خط دمشق / حماة (الفرنسي) وخط بغداد (الألماني) عند حلب وينتهيان عند الإسكندرونة على البحر المتوسط بالنسبة إلى سكة حديد بغداد، وعند طرابلس بالنسبة إلى خط دمشق / حماة.

5 - اعتراف المصالح الفرنسية بأن المناطق التي تمر بها سكة حديد الأناضول وسكة حديد بغداد مناطق نفوذ لألمانيا.

6 - وافق البنك الألماني على شراء كل ما يملكه البنك العثماني من أسهم وسندات في شركة سكة حديد بغداد، ووصلت قيمتها إلى 69 مليون فرنك.

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تكن اتفاقية سياسية بين الدولتين، فإن رأي الحكومتين قد استقر على اعتبارها من الاتفاقيات الدولية التي تربط الحكومتين بصورة رسمية. وبمقتضى هذه الاتفاقية تحققت مصالح كل من فرنسا وألمانيا:

1 - فحصلت المصالح الفرنسية على امتيازات لمد سكك حديد في الدولة العثمانية لمسافات تزيد على ألفي ميل.

2 - شراء البنك الألماني الأسهم الفرنسية في سكة حديد بغداد، أزاح عن كاهل المصالح

الفرنسية عبئًا ماليًّا ثقيلاً لرفض الحكومة الفرنسية طرح هذه الأسهم في البورصة الفرنسية.

3 - شعور الحكومة الفرنسية بالارتياح بعد حرج موقفها؛ نتيجة الاتفاق بين حليفتها روسيا وألمانيا بشأن سكة حديد بغداد (اتفاقية بوتسدام).

4 - وحصلت المصالح المالية الألمانية على حق السيطرة الكاملة على سكة حديد بغداد، وضمنت توقف المعارضة الفرنسية للمشروع.

ولم يقتصر الترحيب بالاتفاقية على ألمانيا وفرنسا، بل رحبت به أيضًا الدولة العثمانية التي اعتبرت الاتفاقية بادرة طيبة على اتفاق الدول الكبرى بشأن الدولة العثمانية من حيث استجابتها لزيادة الرسوم الجمركية، كما اعتبرت أن الاتفاقية وضعت حدًّا للخلافات بين الدول وهي الخلافات التي كانت تعرقل الاستمرار في مد السكك الحديد في آسيا الصغرى ووادي الرافدين والتي كانت الحكومة العثمانية تعلق عليها الآمال في تطوير اقتصادياتها وتعمير بلادها، إلا أن الاتفاقية صادفت انتقادًا من جانب بريطانيا.

ولكن الاتفاقية الألمانية لم توضع موضع التنفيذ؛ إذ لم تلبث أن نشبت الحرب العالمية الأولى التي حالت دون تنفيذ جميع الاتفاقيات الخاصة بسكة حديد بغداد.

موقف بريطانيا من المشروع:

كان مشروع سكة حديد بغداد الألماني يمس المصالح البريطانية والوجود البريطاني في الهند والخليج بشكل مباشر؛ فقد كانت بريطانيا تعتبر أن الخليج والمنطقة المحيطة به بمثابة حزام أمن يحمي السيطرة البريطانية على الهند من أي تدخل أجنبي؛ ولذلك كانت بريطانيا تعتبر هذا الخط - كما وصفه البعض - طريقًا مختصرًا إلى الهند، ولكنه من برلين، وليس من لندن.

وهكذا أصبح هناك ما يسمى بـ"المحافظة على سلامة الهند" وكان من أسباب المعارضة البريطانية للمشروع الألماني أنه بعد أن تبين أن السكة سوف تنتهي في مكان ما على الخليج، أن شركة ملاحة دجلة والفرات المعروفة بإخوان لنش؛ بسبب ما كان لها من مصالح واحتكارات للنقل المائي في نهري دجلة والفرات وشط العرب، استطاعت أن تؤثر في موقف الحكومة البريطانية حيث إن السكة الحديد سوف يكون لها تأثير ضار بمصالح الشركة؛ إذ إن المسافة بين بغداد والبصرة في نهر دجلة تبلغ نحو خمسمائة ميل تقطعها السفن في أربعة أو خمسة أيام، بينما يبلغ الطريق البري الذي ستسلكه السكة الحديد ثلاثمائة ميل يقطعها القطار في يوم واحد.

وقد استطاعت بريطانيا تحقيق هدفها مستخدمة اتفاقيتها مع شيخ الكويت في يناير / كانون ثانٍ 1899.

ولمواجهة خطر المشروع؛ فكرت بريطانيا عام 1907 في تدويله بحيث تشترك معها فيه كل من روسيا وفرنسا إلى جانب ألمانيا والدولة العثمانية، إلا أن ألمانيا لم توافق على هذه الفكرة. وعندئذ اتفقت بريطانيا وفرنسا وروسيا على أن تتفاوض كل منها وتتوصل على حدة إلى اتفاقية مع ألمانيا، ولكن بشرط أن أية اتفاقية تبرمها أية دولة من هذه الدول للمشاركة في سكة حديد بغداد يجب ألا تخرج إلى حيز التنفيذ إلى حين توصل كل من الدولتين الأخريين إلى اتفاقية مع ألمانيا.

كما اتفقت الأطراف الثلاثة (بريطانيا وفرنسا وروسيا) على ألا تعطي أي منها موافقتها على زيادة 4% في الرسوم العثمانية، إلى حين أن تكون الدولتان الأخريان مستعدتين للموافقة كذلك.

وفكرت بريطانيا في حل بديل عندما أعلنت في نوفمبر / تشرين ثانٍ عزمها على الحصول على بناء القسم الجنوبي من السكة، وهو الجزء الأكثر أهمية وخطورة على المصالح البريطانية.

ولم تكن ألمانيا وحدها هي التي تعارض هذه الفكرة، بل كانت تعارضها أيضًا الدولة العثمانية التي كانت مستاءة من تزايد النفوذ البريطاني في الخليج العربي على حساب نفوذها، بل إن فرنسا هي الأخرى كانت تعارض هذه الفكرة على الرغم من تحالفها مع البريطانيين منذ عام 1904 (الوفاق الودي Entente Cordiale) لذلك أبلغت فرنسا الدولة العثمانية بأنه إذا حصلت بريطانيا على حق بناء القسم الجنوبي من سكة حديد بغداد، فإن فرنسا ستحصل بالمقابل على امتياز سكة حديد تربط سكة حديد سوريا بسكة حديد بغداد؛ مما كان يعني إعطاء الألمان منفذًا إلى البحر المتوسط في سوريا، وإعطاء فرنسا منفذًا إلى الخليج.

وفي مواجهة الفكرة البريطانية اقترح الصدر الأعظم رفعت باشا أن تقوم الدولة العثمانية ذاتها ببناء القسم الجنوبي الممتد من بغداد إلى الخليج من سكة حديد بغداد؛ لعل ذلك يهدئ من روع الحكومة البريطانية، إلا أن الحكومة الألمانية وضعت شروطًا معجِّزة أمام الاقتراح العثماني؛ مما يدل على الطابع السياسي لمشروع سكة حديد بغداد.

ثم اقترحت الحكومة العثمانية بالنسبة إلى الجزء الأخير من سكة حديد بغداد، تأسيس شركة جديدة يقسم رأسمالها بين الحكومة العثمانية التي يخصها 40% من رأس المال، بينما تقسم 60% الباقية بين المجموعة البريطانية والفرنسية والألمانية بنسبة 20% لكل مجموعة، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل هذا الاقتراح؛ حيث كانت ترى أنه يجب أن تحصل المصالح البريطانية على ما لا يقل عما تحصل عليه أية دولة أخرى بما فيها الدولة العثمانية ذاتها، مع السماح لروسيا بالاشتراك لتأكيد الصفة الدولية للمشروع، مع إبرام معاهدة بين الدول المعنية تنص على عدم التفرقة في الرسوم على السكك الحديد في أملاك تركيا الآسيوية، والمساواة في المعاملة فيما يختص بتسهيلات النقل. وتفضل بريطانيا أن تكون نهاية السكة في البصرة، وأن الميناء يجب أن يبنى وتشرف عليه الشركة الجديدة المقترحة لصالح تجارة جميع الأمم، كما أنه في حالة مد السكة إلى الخليج، فإنها يجب أن تصل إلى الكويت بشروط تحددها ترتيبات بين بريطانيا والدولة العثمانية وحدهما (من دون ألمانيا) ويتم النص على ذلك في كل اتفاقية.

وقد رأينا كيف أن ألمانيا - رغبة في تحطيم الوفاق الثلاثي - توصلت إلى تفاهم مع روسيا (بوتسدام 1911) مهَّد لاتفاق ألمانيا وفرنسا (فبراير / شباط 1914) دون الرجوع إلى الدولة العثمانية.

ولما كانت الدولة العثمانية مستاءة من تزايد النفوذ البريطاني في الخليج، وتخشى توصل ألمانيا وبريطانيا إلى اتفاق بشأن سكة حديد بغداد - مثلما فعلت مع روسيا وفرنسا - فقد رأت الحكومة العثمانية أنه من الأصوب التوصل إلى اتفاق عثماني بريطاني بشأن الخليج.

واستمرت المباحثات العثمانية البريطانية أكثر من عامين (1911 - 1913) وكانت في غاية التعقيد، وتم التوقيع على الاتفاق في يوليو / تموز 1913 بين إبراهيم حقي المفاوض العثماني وإدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا، ولن نتعرض لتفاصيل الاتفاق، ولكن يمكن القول بأنه باستعراض مواد الاتفاق نجد أن الدولة العثمانية خسرت كل شيء في الخليج، ولم يبقَ لها في تلك الأصقاع سوى سيادة اسمية في الكويت.

وبعد الاتفاق البريطاني العثماني، وجدت الحكومة البريطانية أنه لابد من التوصل إلى اتفاق مع ألمانيا بشأن سكة حديد بغداد؛ حتى تطمئن تمامًا على مصالحها في الخليج، وفي 15 من يونيو / حزيران 1914 تم الاتفاق بين بريطانيا وألمانيا.

وفيه تعهدت الحكومة البريطانية بعدم عرقلة بناء سكة حديد بغداد، وعدم منع إسهام رؤوس أموال بريطانية فيها مادام قد تم الاتفاق على أن تكون مدينة البصرة نهاية للسكة، مع عدم تمديدها إلى الخليج إلا باتفاق مسبق بين الحكومات البريطانية والعثمانية والألمانية.

وفي الوقت ذاته، تعهدت الحكومة الألمانية بعدم بناء ميناء أو محطة للسكة الحديد ما لم يتم الاتفاق على ذلك مع بريطانيا، كما تعهدت الحكومة الألمانية باختيار عضوين بريطانيين توافق عليهما الحكومة البريطانية في مجلس إدارة سكة حديد بغداد.

ولكن لم تلبث أن نشبت الحرب العالمية الأولى في عام 1914، والتي نتج عنها خضوع العراق للانتداب البريطاني، ثم للنفوذ البريطاني بعد معاهدة 1930؛ ولذلك فقد أكمل البريطانيون الخط عام 1937.

أ.د. محمود صالح منسي
جامعة الأزهر

المصادر والمراجع

1 - وثائق غير منشورة:

- وثائق الأرشيف النمساوي - فيينا.

2 - وثائق منشورة (باللغة العربية):

- وزارة الخارجية المصرية: الكتاب الأبيض في تأميم شركة قناة السويس (1956).

3 - وثائق منشورة (بلغات أجنبية):

- De Lesseps: Lettres Journal et doc T.I.
- De Lesseps: Souveirs de 40 ans.
- Oeuvres de St. Simon et d`Enfantin.

4 - مؤلفات عربية:

- الحفناوي، مصطفى: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة (1952).
- الشناوي، عبد العزيز: السخرة في حفر قناة السويس.
- بحري، لؤي: دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد بغداد حتى عام 1914 (بغداد 1967).
- رشوان، عبد الله: المركز الدولي لقناة السويس ونظائرها.
- ساماركو: الحقيقة في مسألة قناة السويس، ترجمة طه فوزي.
- شكري، محمد فؤاد: الحملة الفرنسية على مصر.
- شكري، محمد فؤاد: بناء دولة.
- شونفيلد: قناة السويس، ترجمة أحمد خاكي.
- صالح، زكي: مجمل تاريخ العراق في العهد العثماني (القاهرة 1966).
- صبري، محمد: فضيحة السويس 1958.
- عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج1.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مشكلة قناة السويس (1854-1956).
- منسي، عبد الله سراج: المواجهة العثمانية البريطانية في الخليج العربي 1869 - 1914.
- منسي، محمود حسن صالح: حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، ط2 (القاهرة 1978).
- منسي، محمود حسن صالح: مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفردينان دي لسبس.

5 - مؤلفات باللغة الإنجليزية:

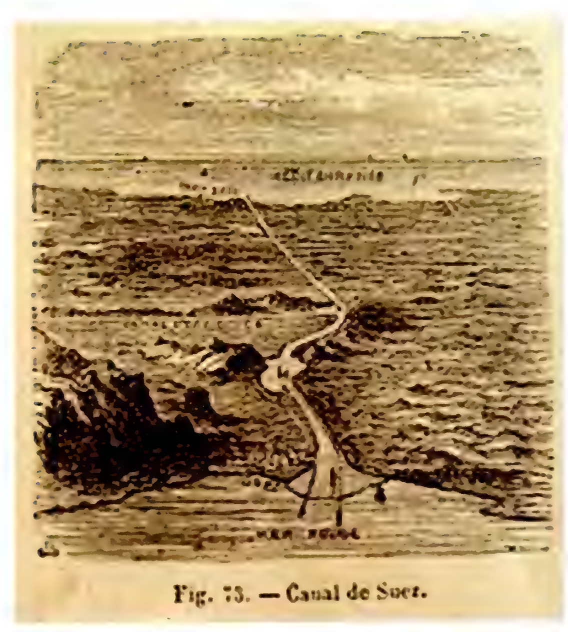
- Busch, Br. Cooper: Britain and the Persian Gulf 1894 - 1914.

6 - مؤلفات باللغة الفرنسية:

- Douin: Histoire du Regine du Khedive Ismail.
- Husny, H. Le canal de Suez et la politique Egyptienne (1923).
- Kenny: The gates of the east.
- Mazuel: l`oeuvre Geographique de linant de bellefonds (1937).
- Ritt, O.: Histoire de l`isthme de Suez.
- Sabry, M.: l`Empire Egyptien Souz Ismail.
- Sammarco: Precis de l`Histoire de l`Egypte, T.IV.



خريطـــة قنـــاة السويس



رسم قديم يُظهر مسار القناة من جهة السويس

رسم قديم يُظهر مسار القناة
من جهه بورسعيد



مسار قناة السويس بالقمر الصناعي

المصدر: أرشيف الباحث



أول قاطرة لسكة حديد بغداد



خريطة توضح مسار سكـــة حديد بغداد

المصــدر: أرشيــف الباحـــث

ثانيًا : نظام الامتيازات الأجنبية

أصل النظام وتطبيقاته في الوطن العربي

حرصت الدولة العثمانية عندما دخلت البلدان العربية - ماعدا المغرب الأقصى - تحت حكمها منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر على أن تحيطها بسياج من المحافظة؛ خشية من الأطماع الأجنبية التي بدأت نشاطاتها تترجم مع حركة الكشوف الجغرافية، لكنها لم تستطع أن تصمد طويلاً؛ إذ أدركت أنها كانت تجافي سياستها، وذلك عن طريق الامتيازات الأجنبية التي منحتها للدول الغربية، تلك التي راحت تتسرب وتتوغل تدريجيًا، وفقًا لخطة محكمة رسمها أصحابها الذين تنافسوا وتصارعوا من أجل استغلالها، وانجلى هذا الأمر بوضوح مع نتائج الثورة الصناعية في أوروبا، وما تمخض عنه القرن التاسع عشر من متغيرات، وأصبحت اليد الأوروبية هي العليا على بلدان الوطن العربي التي لم تكن تمتلك قوة المواجهة الحاسمة.

أصل النظام:

مثلت الامتيازات الأجنبية Capitulations أهمية كبرى في التاريخ الحديث، وعقدت اتصالاً وثيقًا بين طرفين: الشرق والغرب، وقد تمكن الطرف الثاني من ترسيخ دعائمها على أرض الطرف الأول؛ بهدف تنفيذ مخطط سياسته، وبالتالي تحقيق أطماعه.

وجاءت البداية بعد سقوط القسطنطينية عام 1453، عندما منحت الدولة العثمانية البندقية وجنوة بعض الامتيازات التجارية، والتي منحتها بعد ذلك لفرنسا، ولم تكن تحمل الكثير من التسهيلات، ولكن مع الظروف التي فرضت نفسها على الأوضاع، سواء فيما يتعلق بالدول العثمانية أو بفرنسا، حدث تلاق؛ إذ أيقنت كل منهما حاجتها للأخرى أمام العدو المشترك، وهو إمبراطورية الهابسبرج التي كانت في صراع عنيف معهما. ومن هنا تحالفت الدولتان، وعليه أصبح من الضروري تطبيق ذلك التعاون، وظهرت صورته الواضحة في المعاهدة العثمانية الفرنسية لعام 1535.

وتعددت العوامل الأخرى التي دفعت الدولة العثمانية لعقد هذه المعاهدة، فقد كانت في أوج قوتها، وأرادت أن تنسج العلاقات الودية مع الآخر، وأن يكون لها الدور والتأثير في العلاقات الدولية، وأن توفر الأمان والاستقرار للوافدين عليها؛ لأنها أصبحت مستأمنة عليهم؛ لتثبت أن الإسلام دين السماحة من ناحية، وفي الوقت ذاته لتحقق الرواج الاقتصادي الذي سوف تجنيه من ناحية أخرى.
وهناك من يرى أن الدولة العثمانية ورثت نظام الامتيازات التجارية عن الدولة البيزنطية التي منحتها للبندقية وجنوة، أي أنها سارت على دربها.
ورأي آخر يذكر أن الدولة العثمانية حرصت على تجنب الاختلاط بمسيحيي الغرب؛ لذا منحتهم الامتيازات التي تهيئ لهم قدرًا من الحكم الذاتي للحفاظ على وحدتهم الاجتماعية والثقافية مثلهم كمثل رعاياها من المسيحيين. أما عن فرنسا، فكانت شغوفة بالحصول على امتيازات لرعاياها؛ لتقوي مركزها في أوروبا، ولتكون مدخلها للباب الشرقي الذي تكمن وراءه مصالحها.

وعلى أية حال، فإن أهم ما جاء في المعاهدة العثمانية الفرنسية التي اقتدت بها الدول الأوروبية: حرية الملاحة والسفر والتجوال والإقامة - لرعايا الدولتين - بقصد التجارة مع تسديد العوائد والضرائب التي حُدِّدت، وأن يتولى القنصل الفرنسي السلطة القضائية فيما يختص بالقضايا المدنية والجنائية للفرنسيين، وأنه لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأهالي أمام المحاكم العثمانية ضد الفرنسيين ما لم تتوفر السندات، وإذا توفرت لا بد من حضور المترجم أو مندوب القنصل، وأن يتمتع الفرنسيون بحريتهم الدينية. وقد اشترط الجانب الفرنسي أن يكون لبابا روما وملك إنجلترا وملك أيقوسيا - اسكتلندا - الحق في الاشتراك في منافع هذه المعاهدة لو أرادوا. ومن الواضح أن الدولة العثمانية قدمت التنازلات السيادية في هذه المعاهدة، وأن أبواب الامتيازات سوف تفتح على مصراعيها ليدخل منها الأجانب أفواجًا يتقدمهم الفرنسيون. ومن المعروف أن معاهدات الامتيازات كانت تجدد مع كل سلطان، وأحيانًا تضاف إليها بنود أخرى، ولكن مع المعاهدة العثمانية الفرنسية لعام 1740 أصبحت ثابتة. وقد أعطت هذه المعاهدة للفرنسيين المزيد من الامتيازات، وسمحت لهم بزيارة القدس، وأغدقت التسهيلات في ذلك، وأيضًا منحت حرية ممارسة التجارة في أصناف كانت محظورة، وأعفت السلك الدبلوماسي من بعض الرسوم والضرائب، وخفَّضت الرسوم الجمركية، وبموجبها تبوأ القناصل الفرنسيون المركز المتميز عن زملائهم. وفي عامي 1838، 1861 حصلت فرنسا على امتيازات أخرى؛ إذ تقرر أن جميع الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية أو ستمنحها في المستقبل تتمتع بها فرنسا، وأسقط عنها احتكار الحاصلات، وتم إعفاؤها من بعض الرسوم والضرائب، وخُفِّض البعض الآخر.

أما عن بريطانيا فقد تمتعت في البداية بامتياز بحري عن طريق دخول سفنها الموانئ العثمانية تحت العلم الفرنسي. وفي عام 1579 منحتها الدولة العثمانية بعض الامتيازات، وأعقبتها امتيازات أخرى، وعندما عقدت معاهدة عام 1675 بين الطرفين ضمت ما سبق وأضيفت إليها بنود المعاهدة العثمانية الفرنسية لعام 1535، ثم عقدت معاهدة عام 1809 التي سطَّرت مزايا أخرى، وتلتها معاهدة بلطة ليمان لعام 1838 التي ألغت أنواع الاحتكارات على الحاصلات كافة ، ووضعت القواعد الميسرة للرسوم الجمركية، تلك التي خضعت لتخفيضات في معاهدة 1861.

وبطبيعة الحال لم يقتصر أمر معاهدات الامتيازات الأجنبية على فرنسا وبريطانيا، فقد عقدت الدولة العثمانية معاهدات مماثلة مع هولندا عام 1613، والنمسا عام 1615، والدانمرك عام 1756، وبروسيا عام 1761، وإسبانيا عام 1782، وروسيا عام 1783، والولايات المتحدة الأمريكية عام 1830 وعام 1862، وبلجيكا عام 1839 وعام 1840، والبرتغال عام 1834، واليونان عام 1855، وإيطاليا عام 1861، وممالك اتحاد الذولفيرين - يضم العديد من الدوقيات تحت حكم ملك بروسيا - عام 1862. هذا فضلاً عن معاهدات أخرى وقعتها استانبول مع بعض من هذه الدول لتؤكد ما سبق، وتضيف الجديد الذي كاد أن ينصب على التسهيلات التجارية والملاحية لها. ومن اللافت للنظر أن كل دولة كانت تحرص على أن يسجَّل في معاهدتها أنها الدولة الأولى بالرعاية.

ووفقًا للتخطيط التوسعي الأجنبي، دخلت تحت بنود الامتيازات مسألة إسباغ الحماية الأجنبية على الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية، وكان

لفرنسا السبق في ذلك، فحققت رغبتها، وأصبحت المسئولة عن المسيحيين الكاثوليك، وترتب على ذلك نشاط الإرساليات التنصيرية الفرنسية وخاصة في الشام، وحذت حذوها روسيا التي أقرت الدولة العثمانية بحقها في حماية المسيحيين الأرثوذكس في ممتلكاتها، وتبعتها بريطانيا التي حصلت على هذا الحق بالنسبة إلى المسيحيين البروتستانت، وإن كانت الولايات المتحدة قد شاركت الأخيرة عن طريق إرسالياتها التنصيرية. وكان لذلك نتائجه السلبية المتعلقة بسياسة التنصير والتغريب وبث الانتماء لأصحاب الإرساليات.

وهكذا أغدقت الدولة العثمانية على الدول الأجنبية، ولم تضع في اعتبارها منذ البداية تداعيات المعاهدات المعقودة مع هذه الدول والتي أصبحت سيفًا مسلطًا على رقبتها، وقد فشلت تمامًا في محاولاتها المتكررة لإقصائها؛ حيث اعتبر الطرف الآخر أن ما اقتنصه منها هو حق مشروع وموثق دوليًا.

تطبيقات النظام في بلدان الوطن العربي:

كان من الطبيعي أن تُطبِّق ولايات الدولة العثمانية في الوطن العربي نظام الامتيازات الأجنبية بحكم التبعية ، وعلى الرغم من استثناء المغرب الأقصى من ذلك الوضع، فإنها لم تنجُ هي الأخرى من الخضوع له ، وتدريجيًا حدث أن انخفض مؤشر قوة الدولة العثمانية وأصابها التدهور وارتفع مؤشر قوة ممارسات الدول الأجنبية التي استغلت هذه الامتيازات بمجالاتها كافة بصورة غير شرعية حتى غدت تمثل دولة داخل دولة، ونجح مخطط السياسة الأوروبية الذي انقض على الولايات العربية اقتصاديًا ثم إمبرياليًا، وغدا من المسلم به أن تتأثر بما فُرض عليها. ومع أن مظلة الامتيازات واحدة، فقد كان هناك نوع من التباين عبر المسافة الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلنطي، فأحيانًا يتوفر التشابه، وأحيانًا أخرى يكون الاختلاف، وذلك وفقًا لظروف كل ولاية. ولما كانت الامتيازات قد بلغت ذروتها في مصر نظرًا إلى كبر نصيبها عن أخواتها العربيات، فمن ثم أصبحت نموذجًا لهذا النظام الصارخ.

وبصفة عامة، فإن الأوضاع السياسية لعبت دورها، حيثما ثبت الاستعمار أقدامه في الوطن العربي؛ إذ أسفر عن تقسيم النفوذ أن أصبحت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا أصحاب السيطرة، والتي تأكدت دوليًا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وعليه طوَّع الاستعمار نظام الامتيازات الأجنبية وفقًا لمصلحته، وتكلَّل ذلك مع مؤتمر لوزان عام 1923 الذي نتج عنه إلغاء هذا النظام بسقوط الدولة العثمانية، وبالتالي فك ارتباطها بولاياتها العربية.

أولاً - المشرق العربي:

خضع الشام لتقسيمات إدارية متعددة إبان الحكم العثماني، وذلك وفقًا لطبيعته المرتبطة باستراتيجيته وطبوغرافيته وديانته وتنوعه البشري، وقد تحكم الولاة في إدارته، وكثيرًا ما دخلوا في صراعات سواء مع أنفسهم أو مع استانبول؛ مما انعكس على المجتمع الشامي بمختلف طوائفه. وفي هذا المناخ لم تتمكن الامتيازات من التوسع؛ إذ كان الوجود القنصلي مقصورًا على المدن الساحلية، وحُرِّم على القناصل تعديها للداخل - وإن وُجد أحيانًا وكيل للقنصل الفرنسي في دمشق - ونالتهم المعاملة الخشنة التي كان يلقاها الأجانب. وقد وقف لهم بعض المسئولين بالمرصاد، ووقعت الأزمات، مثلما حدث عندما منع

متسلم طرابلس دخول الخمر المدينة عام 1814 مما أثار القنصليْن الفرنسي والبريطاني.

والواقع أن عدم الاستقرار، وتقلب سياسة الولاة، والقيود التي فرضت على أهل الذمة والنظرة إليهم، شكَّل ذلك جميعه عوائق أمام التغلغل القنصلي في ذلك الوقت. ولكن مع قدوم الحكم المصري (1831 - 1841)، بدأت مرحلة جديدة للامتيازات على أرض الشام؛ حيث طبق محمد علي باشا مصر سياسته تجاه الأجانب، فرحَّب بهم، واتبع سياسة التسامح الديني، وأقام العدل بين أصحاب الديانات السماوية - وقد استفادت الإرساليات الأمريكية من ذلك - من أجل تحقيق الهدف الذي كان يسعى إليه. وما لبث أن أضفى على القناصل المكانة، ففي عام 1833 دخل القنصل البريطاني العاصمة دمشق في مركب مع مستخدميه، وهو ممتطٍ جواده، وبصحبته الخيَّالة في احتفال كبير واستقبل استقبالاً عسكريًا بعد أن مكث في بيروت أربع سنوات. وتبعته وفود الأوروبيين، وتعدد القنصليات في العاصمة، واتسع مجالها في باقي المدن والموانئ، وصدرت الأوامر بحسن معاملة القناصل، وأسبغت كذلك على وكلائهم الحماية. ولكن ماذا كان رد فعلهم إزاء ذلك؟

وجد القناصل فيما قُدِّم لهم الفرصة ليستغلوا الامتيازات، ولكن الإدارة المصرية كانت مُدركة خطورة ذلك؛ ولذا حافظت على عدم تعديهم الخطوط المرسومة، ووقفت أمام أطماعهم، فعلى سبيل المثال عندما أقدم بعضهم على وضع أيديهم على أراض، انتزعت منهم في الحال، وشدّد عليهم رسميًا للإقلاع عن ذلك.

وتحايل القناصل للإفادة، ولجأوا إلى توسيع نطاق الحماية؛ فباعوا الوظائف القنصلية والتي شملت نواب القناصل والمترجمين والقواسين وغيرها بأثمان باهظة. وهؤلاء بالطبع يدخلون تحت نظام الامتيازات الأجنبية، وبالتالي فقد أساءوا استخدامها، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقضائية.

واتسع مجال الحمايات، وضمت رعايا عثمانيين، منهم الوجهاء والعمال والمطلوبون للتجنيد؛ مما دفع محمد علي إلى التبرم والشكوى للقنصل الفرنسي في مصر. وقد أصبح الدخول تحت الحماية الأجنبية حلمًا يداعب الكثيرين. واستغل اليونانيون الذين عاشوا في كنف الحماية البريطانية الظروف، وتخصصوا في توظيف أماكن اللهو التي مثلت بؤرًا للفساد والجرائم. وعلى الرغم من الأوامر المشددة، فإنهم لم يكفوا عن هذه الممارسات رافعين لافتة الامتيازات، وانعكست هذه الأوضاع على المجتمع، وكانت لها نتائجها السلبية.

وتدهورت العلاقة بين الإدارة الحاكمة والقناصل، حينما أصرت على تحجيم الامتيازات الأجنبية؛ مما دفع البعض إلى الإقدام على التعاون - بمختلف أشكاله - مع أعداء الحكم المصري. ونجحوا فيما سعوا إليه؛ إذ شكلوا عاملاً مهمًا في إسقاطه.

وخططت بريطانيا لتوسيع دائرة المحميين لتحقيق سياستها المعهودة، ومن أجل ذلك عقدت الصلة مع اليهود في فلسطين الذين استغلوا الأوضاع الاقتصادية جيدًا، وكذلك مع بعض دروز لبنان. وأولت فرنسا الرعاية والحماية لأهل الذمة وخاصة المسيحيين؛ لما لها من علاقة وطيدة معهم، فحصلوا على المكانة المتميزة، وأصبح منهم وكلاء القناصل، ومترجمون وقواسون في القنصليات، وتمكنوا عن طريق نشاطاتهم من تحقيق مصالحهم التي هي مصلحة الدولة المتمتعين بحمايتها، وقد كانت حوادث عام 1860 ترجمة صادقة للأوضاع لما حدث على أرض الشام في أثناء تلك الفترة.

وحاولت الدولة العثمانية الحد من هذا التردي، فوضعت عام 1863 نظامًا يحد من فوضى دخول رعاياها تحت الحماية الأجنبية، ولكنه لم يأتِ بالنتيجة المرجوة. واستمرت المنازعات بين الولاة العثمانيين والقناصل، وعادت - في معظمها - إلى تشدد الولاة في مسألة الالتزام بما سطرته معاهدات الامتيازات الأجنبية دون امتداد، ورفض القناصل ذلك، حتى لقد وصل الأمر إلى التدخل لدى استانبول وعزل بعض الولاة؛ مما يدل على مدى قوة القناصل وتنفيذهم لسياسة دولهم من ناحية، ومهادنة الدولة العثمانية واستسلامها من ناحية أخرى. ولكن مما يذكر أنه - في بعض الأحيان - وعندما تكون علاقة القناصل مستقرة مع الولاة، كانوا يقومون بدور الوسطاء بين الأهالي والإدارة مثل الإعفاء من الضرائب لفترة نتيجة ظروف معينة، والتدخل لعقد الصلح بين بعض شيوخ القبائل والوالي، والعمل على إنهاء ثورة الدروز ضد التجنيد. ومن هنا تتضح المكانة التي شغلها القناصل ومدى تأثيرهم في الساحة الداخلية.

وواصلت فرنسا طريقها، واستطاعت أن تُسيِّس نظام الامتيازات، وتتغلغل من خلاله وفقًا لسياسة رسمتها بدقة، وتمكنت - في النهاية - من إخراجها إلى حيز التنفيذ بعد الحرب العالمية الأولى، حيث استأثرت بسورية ولبنان عام 1920، وكذلك الحال لبريطانيا بالنسبة إلى الأردن وفلسطين.

أما عن موقع نظام الامتيازات الأجنبية على خريطة العراق، فإنه خضع للمعاهدات العثمانية الأجنبية، ولكن الظروف التي مر بها كان لها طابعها الخاص - البيئي والسكاني والثقافي - الذي ارتبط بمركزية الحكم العثماني، وبالتالي لم يكن الأرض الخصبة لهذا النظام، علاوة على الاهتمام البالغ لبريطانيا به ليكون مركزًا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، وبالذات بعد أن عينت لها قنصلاً في بغداد عام 1802 ليتولى مسئولية تنفيذ معاهدات الامتيازات كما هو الوضع في موانئ حلب وطرابلس الشام والإسكندرية ليراعى مصالحها، ويحمي شئون التجارة والمسافرين البريطانيين؛ مما مكنها من أن تستحوذ على النصيب الأكبر من الامتيازات؛ إذ كانت حريصة على الحصول على حقوق الملاحة النهرية في دجلة والفرات، في وقت وضحت فيه مزايا الثورة الصناعية مع استخدام البخار، كما رأت أن هذا الطريق الملاحي سوف يكون أقل تكلفة وأكثر أمنًا من قناة السويس. ومن ثم يصبح الأمر ميسرًا لها بالنسبة إلى وضعها في الهند؛ إذ يغدو العراق امتدادًا لنفوذها هناك، وخاصة مع هيمنتها على الخليج وتطلعاتها إلى فارس. وقد نجحت في ذلك، بعد أن كسبت جولتها ضد فرنسا ووقفت أمام أطماعها في العراق.

ومضت بريطانيا في استغلال معاهدات الامتيازات الأجنبية، فوسعت نطاق الحماية الإنجليزية، وقد دخل تحتها اليهود والأرمن، وكان لهما الدور الفعال للصالح البريطاني، أيضًا استفادت من تخفيض الرسوم الجمركية؛ مما أسفر عن تأثيرات ضارة في المجتمع. وفي الوقت ذاته عملت على تفعيل نشاطات إرسالياتها التنصيرية، ولكنها وجدت المزاحمة من الإرساليات الأمريكية. وقد كان لهذا مردوده السلبي على العراق.

وبالإضافة إلى معاهدات الامتيازات، وقعت بريطانيا اتفاقيات داخلية مع باشوات العراق، وضح فيها التركيز على تخفيض الرسوم الجمركية. وعليه صار من الواضح أن تحقيق المصالح الاقتصادية شغل جانبًا كبيرًا من اهتماماتها.

وبدت الصورة واضحة تمامًا في بدايات القرن التاسع عشر، وخاصة عندما تولى أحد غلاة

المستعمرين منصب الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، فأراد أن تكون العراق مستعمرة بريطانية. وبديهي أنه لا يتأتى ذلك إلا عن طريق التوسع في الامتيازات الأجنبية، ومن ثم دخل في صراع مع الوالي الذي أراد تحجيم تلك الامتيازات؛ إذ رأى فيها قيدًا على سلطته من ناحية، وتدهورًا للاقتصاد العراقي من ناحية أخرى. وقد انتصر الجانب الأقوى، واضطر باشا العراق إلى قبول تسوية 1822؛ لتؤكد ما سبق في بنود معاهدات الامتيازات، وأهم ما جاء فيها أنها ضمنت سلامة وكلاء الحكومة البريطانية ومن كان في حمايتهم، وأكدت على حق القنصل في منح الحمايات والاحتفاظ بما يراه ضروريًّا من خدم، وعدم فرض أية ضريبة على السفن البريطانية بعد مغادرتها البصرة في طريقها إلى بغداد، وتحديد الرسوم الجمركية. وكانت هذه التسوية وتداعياتها من أهم النقاط التي كسبتها بريطانيا في ترسيخ امتيازاتها، واستمرت في العمل على توسيعها إلى أن دخل العراق تحت انتدابها عام 1920.

أما عن الخليج العربي، فإنه لم يخضع لنظام الامتيازات الأجنبية الذي التزمت به الدولة العثمانية، ويعود ذلك إلى أن سلطتها كانت اسمية ومترنحة، وتمثلت في وجود عسكري في بعض المراكز؛ إذ تركت للحكام المحليين حكم مناطقهم، وفي الوقت ذاته لم تكن لديها القوة التي تمكنها من النزول إلى ميدان المنافسة مع الدول الأوروبية التي عانى منها الخليج؛ فقد احتدمت الصراعات بين البرتغال وهولندا وبريطانيا وفرنسا إلى أن استطاع الإنجليز السيطرة عليه، ومن هنا حدث ارتباط وثيق بين المصالح الاقتصادية والامتيازات التي خضع لها الخليج. وحتى حينما استولى عبد العزيز آل سعود سلطان نجد على الأحساء عام 1913، تمكنت بريطانيا من أن تحصل منه على امتيازات اقتصرت عليها بموجب معاهدة دارين لعام 1915، والتي لم تتمكن من تخفيف غلوائها إلا مع معاهدة جدة لعام 1927. وفي الوقت ذاته، فإن عبد العزيز ظل على تعهده بالمحافظة على الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم والحجاج منهم القاصدين الأماكن المقدسة.

واختلفت الأوضاع في سلطنة عُمان عن باقي الخليج، وكان لسلطانها السيد سعيد المركز المتميز، ومن منطلق سياسته، فتح باب الامتيازات الأجنبية التي استثمرت في قسمي السلطنة العربية والإفريقية. ومن اللافت للنظر أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية الدولة التي سبقت غيرها في عقد معاهدة مع السلطان عام 1833، وقد جاءت بعد ثلاث سنوات من عقدها لمعاهدتها الخاصة بالامتيازات مع الدولة العثمانية. وأغدقت المعاهدة العُمانية الأمريكية الامتيازات على الأمريكيين، فأعطتهم المزايا في ممارسة الحرية التجارية، ومنحت قناصلهم السلطة القضائية للحكم في قضايا رعاياهم، وكفلت لهم بعض الحماية في هذا الصدد. وقد عدَّت المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأوْلى بالرعاية؛ وبالتالي استتبع ذلك فتح القنصليات الأمريكية في موانئ السلطنة على الساحلين العربي والإفريقي، ولكن مما يسجَّل أن النشاط التنصيري لم يجد له المرتع الخصب.

وسرعان ما وقعت بريطانيا معاهدة امتيازات مع السلطان عام 1839، حصلت بمقتضاها على حرية التجارة والملاحة، وتحددت فيها الرسوم الجمركية، وتوسعت سلطة القناصل البريطانيين القضائية ليفصلوا بين الرعايا البريطانيين وغيرهم. وبطبيعة الحال أسرعت فرنسا في خطاها وحصلت هي الأخرى من السلطان على معاهدة امتيازات عام 1844، حيث تمتعت بمزايا زميلتيها. ولم تعقد

السلطنة معاهدات امتيازات مع دول أخرى، اللهم إلا أنها منحتها ميزات تجارية عابرة.

ووفقًا للسياسة البريطانية، ولكي تقف حائلاً أمام مساعي فرنسا في الوجود بالمنطقة - تساندها روسيا - عقدت معاهدة امتيازات جديدة مع السلطان عام 1891 - أعلنت عام 1899 - وبموجبها ارتبطت السلطنة بحكومة الهند البريطانية، وبالتالي نُظمت العلاقات التجارية بما أعطى المزيد من الامتيازات لبريطانيا وجعلها المتحكمة فيها. وأغدقت المعاهدة بعض الامتيازات على القناصل البريطانيين فيما يتعلق بالسلطة القضائية والحكم في القضايا، سواء المدنية أو الجنائية لرعايا الهنود وغيرهم من رعايا المستعمرات البريطانية الأخرى، ومُنع السلطان من التدخل في المنازعات التي تقوم بين رعايا الحكومة البريطانية أو بينهم وبين رعايا الدول الأوروبية الأخرى.

ومع نهايات القرن التاسع عشر لم تغب الأطماع الألمانية عن الخليج، وبالذات فيما يختص بالأصداف واللؤلؤ، وبالفعل نشطت تجارة ألمانيا، ولكن الظروف لم تكن في صالحها؛ إذ سرعان ما قامت الحرب العالمية الأولى عام 1914، وكانت الفرصة التي اقتنصتها الإمبراطورية البريطانية لتُطبق على الخليج وتتحكم في امتيازاته.

أما عن اليمن، فلم يكن هناك بريق للامتيازات الأجنبية على أرضها، ودارت الأطماع الأجنبية حول تجارة البن؛ حيث اشتدت المنافسة الاقتصادية بين البريطانيين والأمريكيين. وبالنسبة إلى عدن فقد نصبت بريطانيا حولها شباكها واحتلتها عام 1839، وعليه استأثرت بجميع الامتيازات بناء على سياسة انجلترة المتبعة في الهند.

أما عن السودان، فقد كان له وضعه بالنسبة إلى نظام الامتيازات الأجنبية، فعندما فرضت الدولة العثمانية معاهدة بلطة ليمان عام 1838 على محمد علي التي ألغت الاحتكار، رفض تطبيقها على السودان، واستمر في سياسته الاحتكارية، متعللاً بأنه لا يشكل جزءًا من ممتلكاتها، وإنما هو من مغانمه؛ لأنه ضمه بمعرفته، وبالتالي لا يخضع لهذه المعاهدة. ولكن مع عصر خلفائه الذين طبقوا سياسة الباب المفتوح، وبعد أن نالت التجارة حريتها، تدفق التجار الأجانب على السودان لممارسة أعمالهم، وشجعتهم الإدارة المصرية، وسمحت لهم بالتوسع في التجارة، وخاصة أن المنتجات السودانية لها خصوصياتها المطلوبة في الخارج، كما دخل الرقيق في الدائرة التجارية. فتأسست الشركات التجارية الأجنبية التي زاولت نشاطاتها وبالطبع ازدادت أرباحها، وانتشر الأجانب في الأقاليم السودانية، ولم يخضعوا لأية سلطة حكومية، تلك التي لم تتعدَ الخرطوم. وقامت القنصليات بدورها في حمايتهم، واحتضنت مشروعاتهم مستخدمة أدواتها المتمثلة في نظام الامتيازات الأجنبية.

ومع قرار بريطانيا بشأن استرداد السودان، وتوقيع اتفاقيتي الحكم الثنائي مع مصر 1899، ورغبة في تحقيق السياسة البريطانية بشأن الوقوف أمام الامتيازات الأجنبية التي مثلت عائقًا لها في مصر، وُضعت القيود المرتبطة بالأجانب، وبالذات في مسألة استثمار رأس المال الأجنبي، أيضًا حُصرت سلطة المحاكم المختلطة في سواكن؛ نظرًا إلى زيادة عدد الأجانب فيها، كذلك لم يعد للدول صاحبة الامتيازات أن تُعين قناصلها ووكلاءهم إلا بعد موافقة بريطانيا. ونتيجة لذلك تمكنت من أن تضبط هذا النظام إلى الحد الذي وصلت إليه، معبرة عن أنها هي المسئولة عن رعاية مصالح الأجانب.

ثانيًا - المغرب العربي:

بعد أن دخلت الجزائر وطرابلس وتونس في حوزة الدولة العثمانية، بدا جليًّا أن الارتباط لم يكن وثيقًا بين الطرفين؛ إذ كانت السياسة الخارجية في أيدي حكام هذه الولايات، ومن هنا فإن معاهدات الامتيازات الأجنبية التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول لم تلتزم بها الولايات الغربية كلية وإنما طبقت بعض بنودها، وخاصة المعاهدات مع فرنسا، ووضح ذلك في الجزائر. أيضًا لم يكن المغرب الأقصى قد خضع لاستانبول، وبالتالي أصبحت هناك منظومة مختلفة في العلاقة التي ربطت الشمال الإفريقي - عدا مصر - بالخارج، تلك العلاقة التي اتسمت في البداية بالعداء والذي ارتكز على الدين، إذ حدثت المصادمات بين السفن العربية والأجنبية المسيحية في البحر المتوسط، ونتج عنها مسألة استرقاق الأسرى، وفرض الإتاوات من الجانب العربي على كثير من الدول الغربية لتأمين ملاحتها في هذا البحر.

ومنذ العصر الحديث وجدت الامتيازات الأجنبية في الجزائر، فقد حصلت جنوة على حق استغلال المصايد، ونالت البندقية بعض الامتيازات التجارية، وكانت فرنسا شغوفة بالمنطقة، وبحكم علاقتها الحسنة بالدولة العثمانية منحتها حصن قالة وأعطتها حق إنشاء المخازن فيه، كذلك جاء في المعاهدة العثمانية الفرنسية لعام 1740 بند يعطي فرنسا امتياز صيد الأسماك واستخراج المرجان، كما كانت قد أبرمت بعض الاتفاقات الفردية المحلية في المجال ذاته، ذلك الذي توسع استثمار الفرنسيين فيه مع تأسيس الشركات.

واستمرت فرنسا تتمتع بالامتيازات، وبالذات التجارية التي أصبح لها رصيد فيها، وخاصة أن بريطانيا لم تدخل معها في صراع، وما لبث أن احتلت فرنسا الجزائر عام 1830، وتبع ذلك تطبيق الأنظمة الفرنسية بمختلف أنواعها، وفي عام 1865 اعتبر الجزائريون رعايا فرنسيين، وفي عام 1881 ألحقت الجزائر إداريًّا بفرنسا، وبطبيعة الحال فإن النتيجة المترتبة على ذلك توازي ما تبقى من امتيازات غيرها على الأرض الجزائرية.

أما عن الامتيازات الأجنبية في طرابلس، فلم تكن من العمق مثلما حدث لغيرها؛ حيث إن التوجهات الخارجية انجذبت بدرجة أكبر على جيرانها الغربيين، ومع ذلك فإن ولاتها عقدوا المعاهدات مع الدول الغربية التي حرصت على تعيين القناصل، الذين استفادت دولهم من مواقفهم، وقد تمكنت إيطاليا - بعد احتلالها لليبيا عام 1911 - من أن تُهيمن على شئونها وتستمتع بامتيازاتها.

أما عن تونس، فإنها مثلت مجالاً واسعًا للامتيازات الأجنبية، ومنذ وقت رصدتها العيون الفرنسية، وفرضت على باياتها - ولاتها - المعاهدات التي لم يكن كثير منها يدخل من الباب العالي، وذلك بعد أن وجدت تقربًا منهم إليها، وتداركت نزعتهم في الابتعاد عن استانبول. وجاءت المعاهدات - في مجملها - بتحديد الرسوم الجمركية على البضائع الفرنسية وبعض الميزات القضائية والحق في صيد الأسماك والأصداف واستخراج المرجان وإقامة الحصون لخدمة الصيد. وتمتع القنصل الفرنسي بالمكانة والتقدير، وأسبغ حمايته على التجار الأجانب ماعدا البريطانيين والهولنديين. ووفقًا لذلك سيطر على التجارة بما حقق المصلحة الفرنسية.

ومع احتلال فرنسا للجزائر، كان قد مضى تخطيط باريس لمد النفوذ إلى تونس، فجاءت المعاهدة التونسية الفرنسية عام 1830 لتؤكد أهم

بنودها على حرية التجارة، وتكرر ما سبق بشأن أن تكون فرنسا الدولة الأوْلى بالرعاية. وتدريجيًا وضحت الأطماع البريطانية والإيطالية في استغلال معاهدات الامتيازات، وبالتالي حدث صراع حول التطلع إلى الحصول على المزيد منها، وتدفقت على تونس حشود الأجانب وخاصة بعد دستور 1861 الذي شجع هجرتهم إليها، والنتيجة إساءتهم استخدام الامتيازات، وامتلكوا الأراضي والعقارات، وامتنعوا عن دفع أية ضرائب، وارتكبوا الجرائم بمختلف أنواعها، ولجأوا إلى قناصلهم الذين تستروا عليهم، مما كانت له الآثار الضارة على المجتمع، وفشلت المحاولات من أجل إنشاء محاكم مختلطة للنظر في القضايا التي تنشأ بين الأجانب والتونسيين بسبب المعارضة الفرنسية والإيطالية. وبقيت الحال على ما هي عليه، وذلك في وقت اهتزت فيه مكانة البايات، وتكبلت تونس بالديون بعد أن عقدت القروض، فخضعت ماليتها للإشراف الفرنسي البريطاني الإيطالي، وعلى الرغم من صدور الفرمان العثماني عام 1871 بضرورة حصول باي تونس على إذن من الباب العالي قبل منح أي امتياز للدول الأوروبية، فإن فرنسا تصدت لذلك.

واستمر التوسع في الامتيازات الأجنبية، واشتدت منافسة إيطاليا في هذه الحلبة رغبة منها وتشوقا إلى احتلال تونس، ولكن وقفت أمامها فرنسا وبريطانيا. وبناءً على تبادل المصالح الاستعمارية بين الأخيرتين، أعلنت الحماية الفرنسية على تونس عام 1881، ومن ثم كان لابد لفرنسا أن تضع الحدود أمام الامتيازات الأجنبية التي تعوق تصرفاتها لتخلص لها تونس، واستخدمت الطرق المختلفة، ووجدت الصعوبات، لكنها - في النهاية - أحرزت تقدمًا، وكانت أهم خطوة أقدمت عليها التغيير في المجال القضائي بعد إقصاء سلطة القناصل القضائية، وإنشاء المحاكم الفرنسية، وفتح باب التجنس أمام المستوطنين الأوروبيين، وتشجيع التونسيين على ذلك. وأسفرت النتائج عن اكتساب فرنسا النقاط لصالحها.

أما عن المغرب الأقصى، فلم يكن بمنأى عن نظام الامتيازات الأجنبية، وكانت فرنسا توّاقة للحصول على مركز متميز فيه، وفقًا لتخطيطها الاستراتيجي والاقتصادي، فأصبحت لها التجارة المنتظمة منذ وقت مبكر، والذي تبعها إنشاء القنصليات، ولكنها وجدت المنافس لها والمتمثل في بريطانيا، فبمجرد أن تحصل الأولى على معاهدة تمنحها حرية الملاحة وحماية سفنها وتقديم المساعدات لها، ومساواتها بالمغاربة في الرسوم، وأن يتولى قنصلها قضايا رعاياها، تُسرع الأخرى لتحصل على امتيازات مماثلة، فتعود فرنسا وتطرق كل السبل حتى تستحوذ على مزيد من الامتيازات، وتضمن حق قنصلها في حماية التجار الفرنسيين ومن يدخل في حمايتهم دون التقيد بهويته. وعلى الجانب الآخر تفوز إسبانيا بالامتيازات وتتمتع بالقضاء القنصلي والإعفاءات الضريبية.

والواقع أن سلاطين المغرب كان منهم المسرفون؛ حيث تلاحقت المعاهدات، وقد زخر بها القرن التاسع عشر الذي ارتفع فيه مؤشر المطامع الأجنبية، ففي عام 1856 عقد المغرب مع بريطانيا معاهدة تجارية، منحت بموجبها الامتيازات التي ارتكزت على إلغاء الاحتكارات وحرية التجارة، وتحديد الرسوم الجمركية، والتوسع في اختصاص القضاء القنصلي الذي دخلت تحته الدعاوى بين المغاربة والبريطانيين، وأصبح للقنصل البريطاني في طنجة الحق في تعيين نواب له في جميع الموانئ، واستخدام المترجمين والخدم، وأن تكون بريطانيا الدولة الأوْلى بالرعاية. وسرعان ما

حصلت إسبانيا على هذه الامتيازات عام 1861، وفرنسا عام 1863.

وانفتح الباب للكثير من الدول الغربية؛ إذ حصلت على امتيازات مماثلة، وتأكدت جميعها في مؤتمر مدريد الدولي عام 1880. وعانى المغرب من تسلط هذه الامتيازات، وكانت لها النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة، بعد أن استغلها سواء الرعايا الأجانب أو غيرهم الذين دخلوا تحت حماية القنصليات، حتى لقد وصل الأمر إلى أن أثرياء المغاربة قدموا الرشاوى للحصول على الحماية الأجنبية؛ وذلك من أجل التمتع بالإعفاءات المالية والقضائية وأيضًا التهرب من الخدمة العسكرية. وبذلك اتسعت دائرة الخارجين عن قانون الدولة، تلك التي أصاب سلاطينها الوهن بعد أن اهتزت مكانتهم من جراء هذا التدخل الأجنبي.

وبإعلان الحماية الفرنسية على المغرب عام 1912، وحصول إسبانيا على نصيبها، أصبح من الضروري الوقوف أمام الاحتكارات الدولية المتمثلة في الامتيازات الأجنبية، وأحرزت فرنسا خطوات في ذلك، ولكنها صادفت العقبات خاصة من بريطانيا والولايات المتحدة، وجاء التغلب على الأولى بعد عقد مؤتمر مونترو عام 1937 والذي تمخض عنه إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر، ومن ثم أسقط بند الوفاق الودي لعام 1904 الخاص بالامتيازات. أما الأخرى فإنها تمسكت بقضائها القنصلي. وقد أوجدت فرنسا نوعًا من القضاء المختلط ليحل مكان القضاء القنصلي، وأقامت المحاكم الفرنسية في مناطق البربر، وتبعًا لسياستها شجعت المستوطنين، واعتمدت عليهم حتى أصبحوا يشكلون مجتمعًا في قلب المجتمع المغربي. وعليه يتبين نجاح التغلغل الفرنسي ووصوله إلى الأهداف التي سعى إليها.

وبذلك يتضح كيف خضع الوطن العربي للامتيازات الأجنبية، سواء التي استمرت تهبها الدولة العثمانية لأكثر من ثلاثة قرون، أو التي منحها حكام البلدان العربية، وأنه عن طريقها غدت - في النهاية - بيت القصيد للاستعمار الأوروبي.

ثالثًا - مصر:

جسدت مصر نموذجًا متكاملاً لنظام الامتيازات الأجنبية، تلك التي توغلت داخلها وقاست منها، وخاصة مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين بلغت ذروة مساوئها، وكان لا بد لها من أن توجه جهودها كافة وتكافح لتنقذ نفسها من براثن هذا النظام.

- الصعود:

عرفت مصر نظام الامتيازات الأجنبية بشكل محدد إبان العصر الفاطمي، ونعم بها الإيطاليون من أهل فلورنسا وبيزا والبندقية، وانصبت - في معظمها - على الامتيازات التجارية. ومع العصر الأيوبي أضيف إليها امتياز قضائي؛ إذ سُمح للقناصل بالنظر في القضايا الخاصة برعاياهم حتى لو كان النزاع بينهم وبين المصريين. وعندما أصبحت مصر ولاية عثمانية، التزمت بتنفيذ بنود معاهدات الامتيازات الأجنبية التي عُدَّت الدستور الذي ابتدع للأجانب الحقوق الكثيرة. ولم تصب هذا النظام التطورات إبان العصر العثماني.

ومع تولي محمد علي حكم مصر (1805 - 1848)، وحينما وضع الأسس لبناء مصر الحديثة، كان لا بد له من الاستعانة بالأجانب، وبالتالي أصبح من الضروري منحهم بعض المزايا التي وجد فيها خدمة لمصلحة مشروعه، ولكنه وضع أمامه مبدأ الحرص وسد الثغرات التي من الممكن أن ينفذ منها

التسلط الأجنبي، وعليه أنشأ مجلس تجار الإسكندرية، وأعقبه آخر في القاهرة، ودخلتهما عناصر أجنبية؛ وذلك للحكم في القضايا التجارية التي تجمع المصريين والأجانب، واستندت الأحكام على القانون الفرنسي. ولكن حينما تجمعت عوامل تكاتف الدول الأوروبية عليه لإسقاط مشروعه، مضت الامتيازات الأجنبية تشق طريقها تدريجيًا واضعة نصب عينيها أقصى الدرجات من الاستفادة.

وفي البداية كان التحرك محدودًا؛ إذ تمكن عباس (1848 - 1854) من إحكام دائرة أوضاع الأجانب في وقت اشتد فيه الصراع حول توظيف رؤوس الأموال الأجنبية التي ما لبثت أن سعت للحصول على مكاسب جديدة في عهد سعيد (1854 - 1863)، وأمام سياسته المعطاءة حدث تحول في مجرى الامتيازات الأجنبية مع التغيرات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر؛ فقد تحولت إلى مزرعة لأوروبا، ومنحت لها البنوك الأجنبية القروض، واستخدمت السكك الحديد، وعقدت امتياز قناة السويس، وكثرت الشركات الأجنبية فيها، وبالتالي ازدهر النشاط التجاري الذي اعتمد على الخارج. وبصفة عامة أصبح هناك نمو له ثقله للمصالح الأجنبية على الأرض المصرية، وكان من الضروري وجود ضمانات لذلك، وقد تمثلت في تضخم الامتيازات الأجنبية، عن طريق التوسع في السلطات التي مُنحت للمحاكم القنصلية، فأصبحت بمثابة محاكم أجنبية تابعة للدول صاحبة الامتيازات الأجنبية.

وتدعم الوضع القنصلي في أثناء فترة حكم إسماعيل (1863 - 1879)؛ حيث أغدق على الأجانب الذين انتزعوا المكاسب على حساب السيادة المصرية، وتسلطت محاكمهم وطغت، وكان لكل محكمة قانونها الخاص الذي يختلف عن مثيلاتها، وعليه تناقضت الأحكام على الفعل الواحد، بالإضافة إلى الجهل القانوني الذي التصق بالقناصل والأهواء الشخصية التي لعبت بأحكامهم.

وتحكم القناصل في العقارات؛ إذ أصبح المصريون خاضعين في منازعاتهم مع الأجانب الخاصة بالأراضي والرهن ونزع الملكية، لقوانين القنصليات التي استغلت هذا النوع من القضايا، حتى لقد كان لبعضها مكاتب لتسجيل العقود الناقلة للملكية وعقود الرهن.

واحتمى بالامتيازات الأجنبية المرابون الأجانب الذين عن طريقهم سلبت أراضي مصر ليستولي عليها بنو جنسهم بالطرق الملتوية، وإذا تصادف وحكم على أجنبي، فإنه يتنازل لأجنبي آخر؛ مما يضطر المصري إلى بدء الدورة من جديد بما يدخل تحتها من أعباء ومشقة ومصاريف؛ لذلك ترك الكثير قضاياهم واستسلموا للأحكام الأجنبية الظالمة. أيضًا استحوذ القناصل على قضايا الإفلاس، فأصبح على مأمور التفليسة أن يلجأ إلى المحاكم القنصلية المتعددة وفقًا لعدد المفلسين والديَّانة والمدينين. وبناء على ذلك سيطر القناصل على السوق التجارية.

واستخدم القناصل الضغط السياسي المتواصل على الحكومة لسد نهم الطامعين من الأجانب، بتلك التعويضات الباهظة التي أجبرت على دفعها. وخرجت الامتيازات الأجنبية عن الحدود، وقد سجل تقرير اللجنة الفرنسية لعام 1867 القول: "إنه لم يبقَ من الامتيازات إلا الاسم، إذ حلت محلها أوضاع عرفية لا ضابط لها، يُكيِّفها ممثلو الدول الأجنبية كلٌّ بحسب طبعه".

وكان الاختصاص الجنائي للمحاكم القنصلية صرحًا قويًّا عجزت أمامه مصر، وأفقد الحكومة سلطتها وافترى عليها، وعانى المجتمع من أحكام القضايا الجنائية الكثير؛ فالمحاكمة تتم بصورة

شكلية، والقنصل يخطط لتهريب المجرم الذي ارتكب الجريمة للخارج، ولكنه ما يلبث أن يعود ليمارس نشاطه الإجرامي من جديد، وعندما يتصادف وتجرى المحاكمة، ويرفع القنصل الأمر إلى حكومته؛ لتعرض القضية على محكمة الاستئناف، لم تكن لتقف هذه المحكمة على الحقيقة، فليس هناك شهود، وعليها أن تحكم من خلال مذكرات وأوراق، وتفقد القضية معالمها الأساسية، ويطول الوقت حتى يصدر الحكم، ودائمًا هو غير رادع. وفي ظل هذه الأحكام كثيرًا ما يكون المجني عليه مصريًا، وأحيانًا تضم القضية جنسيات مختلفة وهو طرف فيها؛ فتتعقد الأمور بتعدد المحاكم القنصلية، بالإضافة إلى الرسوم الباهظة التي كان من الصعب عليه أن يتحملها؛ والنتيجة فقدان حقه بعد أن يترك قضيته.

وأصبحت مصر في موقف المتفرج، عاجزة عن التصرف. أيضًا شكَّلت مسألة فرض الضرائب على الأجانب عقبة كؤودًا؛ إذ لم تكن الحكومة لتتمكن من أن تفرضها عليهم إلا بعد موافقة الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية، كما امتدت حرمة مساكنهم إلى محلاتهم، فيقف البوليس المصري أمامها مكتوف الأيدي، فلا يسمح له بالدخول ولا بالتفتيش إلا ومعه مندوب القنصل، وقد لا يوافق القنصل على ذلك الإجراء، وفي تلك الأماكن تمثلت الرذائل بأنواعها. كل هذا تحت حماية الامتيازات الأجنبية التي دعَّم قواعدها القناصل، وحققوا ما يسعون إليه فأسبغوا حمايتهم على من يطلبها ويدفع المقابل؛ كي يزدادوا قوةً وجبروتًا وتسلطًا، وأصبح أقل موظف في القنصلية لا يحاسب عندما يرتكب المخالفات، بل يطلب القنصل أن يتم الاعتذار له من الجهات المصرية، ويتحقق طلبه.

ومما لاشك فيه أن شخصية القناصل قد أدت دورًا إيجابيًا في ترجمة هذه الامتيازات، فاستغلوها أسوأ استغلال؛ إذ نزلوا بثقلهم في الميدان الاقتصادي، وحققوا الأرباح لمصلحتهم وللمقربين لهم. وبالإضافة إلى تحيزهم لرعاياهم في أفعالهم المشينة، كانوا هم أنفسهم تحوم حولهم الشبهات، فراحوا يحمون موائد القمار وبيوت الدعارة، حتى لقد وصل الأمر إلى ممارسة ذلك بجوار المساجد، ومثَّلت أماكن الملاهي والجوقات الموسيقية مجالاً بعيدًا عن الأخلاقيات. ومن أجل هذا تفانى البعض للاستحواذ على وظيفة قنصل؛ لينعم بالنتائج المثمرة لهذه المكانة.

وهكذا وبعد أن بلغ سوء الامتيازات الأجنبية مداه، كان لابد من بذل المجهودات لرأب الصدع، فإلى أي حد كان العلاج ؟

- الامتداد:

تجمعت العوامل التي دفعت إسماعيل إلى التفكير في الحد من فوضى الأوضاع القائمة التي تمخضت عن الامتيازات الأجنبية، فأوتقراطيته قد تحدتها المحاكم القنصلية، وكذلك رغبته في إيجاد نظام بديل يقلل من تسلط القناصل ويعطيه حق التدخل في التشريع الذي من المحتمل أن ينتشله من أزماته المالية، وأيضًا ليكمل دائرة سياسته فيما يختص بالتحديث وتطبيق النهج الأوروبي على مصر، بالإضافة إلى أنه وضع في اعتباره ظروف مصر الجديدة؛ فهي في هذه الفترة تحولت إلى سوق اقتصادية بعد أن تدفقت عليها رؤوس الأموال الأجنبية، تلك التي جرى توظيفها في استثمار الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية، واعتمدت على القطن سلعة نقدية رئيسة، ومن ثم أصبحت مصر تدور في فلك السوق الدولية، وكان لهذا نتائجه على البناء الاجتماعي، وعليه وأمام التغيرات الاقتصادية

والاجتماعية غدا من الضروري أن تصاحبها تغييرات مماثلة في ميدان القضاء والتشريع. وبناء على ذلك كان السعي لتأسيس المحاكم المختلطة، فإلى أي مدى نجحت هذه المحاكم في المهام التي أنيطت بها، وخاصة أنها عُدَّت ركيزة أساسية في مثول الأجانب أصحاب الامتيازات الأجنبية أمامها ؟

بعد مجهودات مضنية وأموال طائلة بذلتها مصر، أقرت الدول مشروع المحاكم المختلطة التي اختصت بالنظر في القضايا المدنية والتجارية بين المصريين والأجانب، وأيضًا بين الأجانب متعددي الجنسية. وافتتحت في 28 من يونيو 1875، وبدأت عملها في فبراير من العام التالي. واستمرت المحاكم القنصلية حاضنة للاختصاص الجنائي، كما استبقت القضايا المدنية والتجارية الخاصة بالأجانب أصحاب الجنسية الواحدة، وقضايا الأحوال الشخصية إذا كان المدعى عليه أجنبيًا دون النظر إلى جنسية المدعي أو ملته. وحرصت هذه المحاكم على مواصلة منهجها فيما يختص بالأحكام الجنائية، ولم تجد شكاوى الحكومة إلى القناصل من المجرمين الأجانب أصحاب السوابق المتعددة، وذهبت مطالبها هباءً بشأن التشديد عليهم في محاكماتهم أو إبعادهم بعد أن شكَّلوا خطرًا على أمن مصر محتمين بالامتيازات الأجنبية التي عاشوا في رغدها.

وشُكلت المحاكم المختلطة ونظمت، ومثل العنصر القضائي الأجنبي الثقل في المحاكم، وتقرر أن تكون اللغات الرسمية أمامها العربية والفرنسية والإيطالية ثم أدخلت الإنجليزية، ولكن الأمر الواقع فرض اللغة الفرنسية على المحاكم، كما ارتفعت الرسوم أمامها مما أرهق كاهل المتقاضين.

ومنذ البداية، وعندما بدأت المحاكم المختلطة في ممارسة أعمالها، لم تكتفِ بتطبيق الامتيازات الأجنبية، ولكنها تمكنت من أن تستنَّ لنفسها امتيازات أخرى، وبالطبع فإنها لمصالح الأجانب الذين بدا سعيهم الدءوب هو المحرك لهم للتفرد بالسيطرة الاقتصادية على مصر، وبعد أن كان الهدف من إنشاء هذه المحاكم الحد من التوغل الأجنبي، أصبحت مصدرًا مشجعًا له. وتوالت أحكامها الصادرة ضد السلطة التنفيذية، وذلك بناء على قضايا التعويضات التي رفعها الأجانب، وحتى القضايا التي لم يكن لها شأن مباشر بها، لم تنجُ الحكومة منها مثل قضايا صندوق الدين والجزية التركية؛ مما اضطرها إلى الاقتراض لتسديد ما حكم به.

ولمَّا كان هناك أجانب لا ينتمون إلى جنسيات دول تمتعت بالامتيازات الأجنبية، فقد سعت المحاكم المختلطة بمختلف طرقها، مستخدمة لفظ أجنبي جيدًا، ووسعت دائرة اختصاصها، وفرضت ولايتها عليهم وأدخلت رعايا الدولة العثمانية والمراكشيين والإيرانيين والسويسريين والصينيين واليابانيين ورعايا أمريكا الجنوبية تحت الامتيازات الأجنبية؛ وذلك حتى تتحكم في السيطرة وتوجيه الدفة لصالح الأجانب بصفة عامة، ومن ثم أصبحت في تنازع دائم مع المحاكم الأهلية صاحبة الحق في نظر قضايا هؤلاء.

وجاء النهج الذي انتهجته المحاكم المختلطة مستندة فيه على مفاهيم وضعتها للامتيازات الأجنبية ليتمثل في خلقها ما عرف باسم نظرية الصالح المختلط، فراحت تحكم في كل قضية ترى فيها وجود مصلحة لأجنبي. وكان من أهمها ما اختص بالدائرة السنية، ومصالح السكة الحديد والجمارك والدومين والري ومجلس الصحة البحرية والكورنتينات؛ اعتمادًا على وجود منافع فيها، وأباحت التحايل في الاختصاص بإدخال الأجانب في دعاوى المصريين، أيضًا أجازت تسخير الأجانب واستعارة الأسماء.

وكان أهم انتصار أحرزته المحاكم المختلطة سيطرتها على الميدان الاقتصادي واغتصاب قضاياه، وبالطبع ساعدتها على ذلك الامتيازات الأجنبية، واحتكار الأجانب للاقتصاد وتحكمهم فيه خاصة عقب الغزو الرأسمالي الأجنبي لمصر، وتربع القطن على عرش الإنتاج؛ إذ مثَّل نسبة عالية من الصادرات المصرية، وخلق الارتباط القوى في التعامل بين المصريين والأجانب، فنقله وتشوينه والتسليف عليه وحلجه وكبسه وبيعه والمعاملات التجارية الخاصة بعقوده من ناحية، واستراتيجية مصر ومركزها التجاري مع وجود قناة السويس وتعدد عمليات الوساطة والمبيعات من ناحية أخرى، نتج عنه أن أصبحت المحاكم المختلطة هي المجرى القانوني في هذا المضمار.

واحتلت الأعمال المالية والتجارية موقعها البارز لدى المحاكم المختلطة، وقد شكَّلت الشركات المساهمة ثقلاً ملموسًا في استثمار الأموال الأجنبية في مصر وخاصة في المجال العقاري، وأصدرت المحاكم أحكامها لصالحها، معتمدة على أن للأجانب رأسمالاً فيها، وعن طريقها سيق الفلاحون إلى الساحة القضائية وتحولت أراضيهم لممتلكات هذه الشركات. كذلك احتضنت المحاكم قضايا البورصة، تلك التي أصبحت مركزًا مهمًا للأجانب، واعتمدت على السماسرة الذين مارسوا مسألة البيع والشراء، وبالطبع امتهن الأجانب هذا العمل لخبرتهم، وتمكنوا من أن يوجهوه وفقًا لمصلحتهم، وقد وقع المصريون تحت طائلتهم بعد إيهامهم بما هو يختلف عن الواقع؛ ففي كثير من الأحيان تكون الأسهم لا أساس لها، والسندات مستهلكة، وكثرت قضايا مضاربات البورصة المرفوعة أمام المحاكم، وأيضًا قضايا الإفلاس التي لعبت بها أيدي الأجانب مستخدمين سبل الاحتيال كافة؛ من أجل الحصول على المزيد من المكاسب.

أما عن العقارات، والتي شكلت ثقلاً في الاقتصاد المصري، فقد شغلت حيزًا له أهميته لدى الأجانب الذين استغلوا الامتيازات الأجنبية للاستحواذ عليها، ومكَّنتهم المحاكم المختلطة من تحقيق مآربهم مستندة على مبدئها الخاص بالصالح المختلط؛ إذ وجدت في هذا المجال الورقة الرابحة التي تستخدمها لصالح رعايا الدول؛ حيث نصت المادة التاسعة من لائحتها على أنها "تحكم في جميع دعاوى الحقوق العينية المتعلقة بالعقار بين المتداعين أيًا كانوا ولو من تبعية دولة واحدة".

واشتملت العقارات على ثلاثة فروع: الرهن والحجز والبيع الجبري، أما عن الرهن فلم تكن مصر تعرف ذلك النوع من التشريع، إذ طُبِّق مع إنشاء المحاكم المختلطة؛ وذلك ليضمن القروض، ولتنزع به الملكيات. ومع التشريع المختلط، ساد نظام "البيع الوفائي" الذي ينقل ملكية الشيء المبيع للمشترى بمجرد حصول العقد، مع بقاء حق الاسترداد للبائع في المدة القانونية. حدث ذلك في وقت أثقل فيه الفلاحون بالديون من جراء تلك الظروف الاقتصادية التي تحكَّم فيها الأجانب، بالإضافة إلى المتطلبات الحكومية التي فرضت عليهم، واندرجت تحتها الضرائب، واستغل المرابون ذلك، ووقع الفلاحون في شباكهم، وتراكمت عليهم الفوائد التي ارتفعت نسبتها على الرغم من وجود التحديد الذي لم يوضع في الاعتبار؛ لأن المرابين لجأوا عند كتابة السند إلى إضافة الفوائد على رأس المال. وأسفرت تلك الأوضاع عن كثرة المنازعات على الأراضي، وتوافدت جموع الأهالي على أقلام الرهونات، وخرجت الملكيات الصغيرة من حيازة الفلاحين تدريجيًا.

ومع تأسيس البنك الزراعي عام 1902،

بغرض تسليف أصحاب الملكيات الصغيرة وانتشالهم من براثن المرابين الأجانب، اتسع نطاق الرهونات، وتعقد الموقف حرجًا بحدوث الأزمة المالية عام 1907، و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وسيطرة المضاربات عقب ارتفاع الأسعار، وانعكس ذلك على الأراضي؛ فبعد أن ارتفعت أسعارها عادت إلى الانخفاض. وعلى الرغم من إدخال بعض التعديلات عام 1912 على القانون المدني المختلط فيما يختص بالتأمين، فإن ذلك لم يأتِ بالنتائج المرجوة، وأصبحت مساحات كثيرة من الثروة العقارية مرهونة للأجانب.

وارتبط تشريع الرهن بنظام الحجز الذي تعددت أنواعه، وشملت الحجز التحفظي، والحجز مع إيقاف التنفيذ، والحجز على المحاصيل وهي بأرضها قبل نضجها. والتصق الحجز بشخصية المحضر، وهو أجنبي يحمل الإعلانات باللغة الأجنبية، ويطوف بها على القرى ليعلن الفلاحين، ويكون الموقف مؤسفًا؛ لأن المحضر والفلاح يقفان أمام بعضهما ولا يفهم كل منهما الآخر، وقد كانت إجراءات الحجوزات باللغة الفرنسية بما فيها المحاضر وكراسات التكاليف والمزايدات والإعلانات، وحتى عندما يكون أحد القضاة الأجانب متعاطفًا مع المصريين ويتفق مع المحضرين على أن يرفقوا ترجمة من الإعلانات باللغة العربية، لم يكن ذلك لينفذ. وسلك معظم هؤلاء المحضرين طرق التحايل، فتواطأوا مع أقرانهم في الجنسية وتحيزوا لهم، وسلّموا لهم الإعلانات التي من المفروض أن تُسلّم للمدعى عليهم الذين هم - في الغالب - مصريون.

وبالنسبة إلى البيع الجبري، فإنه لم يُعرف في الشريعة الإسلامية؛ إذ إنها لم تكن تأذن بالحكم الغيابي، ذلك الذي فرضته المحاكم المختلطة، وعانى منه المصريون وبخاصة الفلاحون الذين عاشوا في قلق وفزع من نزع ملكياتهم، هذا النزع الذي يتراءى أمام أعينهم لمن حولهم، بالإضافة إلى عدم إدراكهم الطرق التي يسلكها الأجانب سواء أكانوا مرابين أم محامين أم محضرين للكيد لهم، ومن هنا تصدر الأحكام الغيابية عليهم، وبالتالي يتبعها نزع الملكية دون سابق إنذار.

وتجرى إجراءات تنفيذ البيع الجبري باللغة الفرنسية، وقلّما كان إعلان التنفيذ مكتوبًا باللغة العربية في بعض الصحف، والبيع يأتي بالأثمان البخسة، ويصل إلى بيع المحاصيل المستقبلية أي التي لم تنضج بعد، وبالطبع فإن المستفيدين هم المرابون الأجانب الذين خلت لهم الساحة؛ لأنه في يوم البيع يحجم الأهالي المقتدرون عن شراء الأراضي المعروضة مراعاة لخواطر أصحابها، وأحيانًا يتم التنفيذ في غيبة أصحاب الشأن. وكان لذلك مردوده السيئ على المصريين. وانهارت قيمة الأراضي وأصبح التنفيذ والقائمون عليه من محضرين ومحامين وقضاة بيوع يشكلون خطرًا على العقارات. وعلى الرغم من الأوضاع المتردية، فإن المحاكم واصلت أحكامها في نزع الملكيات، وذخرت قاعات البيوع بالقضايا التي حُكم فيها لمصلحة الأجانب.

أما فيما يتعلق بمسألة انقضاض المحاكم المختلطة على اختصاصات غيرها فقد كان عنيفًا، فالتنازع بينها وبين القضاء الأهلي بلغ مداه، ولم يسلم قضاء الأحوال الشخصية من عدوانها، وعلى الرغم من أنه ليس من سلطتها النظر فيه بصفة أصلية، وأن عليها إذا جاء على سبيل الدفع لدعوى تختص بنظرها، توقف الدعوى الأصلية حتى يفصل في الدفع، فإنها ذهبت إلى جواز الفصل فيه. وبذلك كان عدوانها شرسًا على السلطة القضائية الشرعية.

- محاولات العلاج:

اعتمد تشريع المحاكم المختلطة على القانون الفرنسي بالقدر الأكبر، وعلى بعض القوانين الإيطالية والبلجيكية، وبذلك دخلت مصر في دائرة التشريع الأوروبي، وعند التطبيق الذي جاء معه الجديد والغريب عن المجتمع المصري من ناحية، وذلك التسلط الذي مارسته هذه المحاكم من ناحية أخرى، كان لا بد من التعديل. وبناء على توسلات الحكومة المصرية، تشكلت لجنة دولية مع نهاية عام 1880 برئاسة ناظر الحقانية وعضوية جميع القناصل ومستشاريهم القانونيين لإعادة النظر في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة، وكان للوجود الإنجليزي النشاط الملحوظ في هذه اللجنة.

وفي حقيقة الأمر، فإنه منذ أن احتلت بريطانيا مصر عام 1882 سعت جاهدة لدى الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية، لتنتزع منها ما امتلكته بغير وجه حق وتضيفه إليها؛ لتكون صاحبة الأمر؛ إذ إن الحد من التسلط الأجنبي المتعدد الجنسيات هو في صالحها؛ لذا فقد جاهدت من أجل إقصاء الدولية عن مصر، ورسمت سياستها للتخفيف من غلواء الامتيازات الأجنبية، ومن هذا المنطلق تحركت في جميع الاتجاهات، ودارت المراسلات بين المعتمد البريطاني في مصر وحكومته لتنظيم طرح الموضوعات التي تخدم أغراضها على اللجنة الدولية. وفي الوقت ذاته يكون لهذه الموضوعات من الإيجابيات بالنسبة إلى المصريين الذين كانوا يتشوقون إلى التخلص من الأغلال التي تفقدهم حريتهم، وبالتالي أصبح هناك هدف يجمع بين الطرفين.

وانتهاجًا للسياسة البريطانية والرغبات المصرية، تم عرض مساوئ المحاكم القنصلية وممارسة القناصل للاختصاص الجنائي أمام اللجنة الدولية، وكيف أن محترفي الإجرام من الأجانب لا ينالون العقوبة تحت قضاء قناصلهم، وأن البوليس المصري عاجز عن التحرك أمامهم، واعترفت اللجنة بذلك، وأشارت إلى أن القناصل يقدمون المعونة للمجرمين، وأن أحكامهم لا تعترف بها المحاكم المختلطة، ووضح تحرك الجانب البريطاني بشأن توسيع الاختصاصات الجنائية للمحاكم المختلطة، ولكن الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية أصرت على أن تبقي الحال على ما هي عليه.

وعلى الرغم من ذلك، فقد واصلت المجهودات طريقها، ومضى عرض المشروعات على اللجنة الدولية التي تضمنت سحب بعض الامتيازات من المحاكم القنصلية وإضافتها إلى المحاكم المختلطة، ولكن تتشدد الدول وتشكل صلابتها حجر عثرة أمام أي تنفيذ، وحتى عندما عرضت مصر المطالب البسيطة مثل أن يكون لها حق إغلاق الصيدليات الأجنبية المخالفة دون إذن القناصل، فإنها تجد المعارضة وخاصة من فرنسا التي حرصت تمامًا على ألا تُمس امتيازاتها، وفي الوقت ذاته لم تكن لترضى عن التدخل البريطاني ومساندته لمصر بشان الامتيازات الأجنبية.

ولم تجد بريطانيا أمامها إلا أن تعمل في اتجاهين، الأول يتمثل في السعي الدؤوب في أن يكون هناك عنصر إنجليزي فعَّال داخل المحاكم المختلطة، والآخر انصب على تقليص نفوذ هذه المحاكم. وتولى المستشار القضائي البريطاني المهمة، وعليه فقد طرأت بعض التعديلات الطفيفة - في شكل قوانين منفردة صدرت في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى - على لائحة هذه المحاكم بعد مساعٍ واتصالات مضنية قامت بها لندن مع عواصم الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية،

وعقب تصريح 28 من فبراير 1922 وتحمل بريطانيا رعاية مصالح الأجانب، وضح ضغطها على السياسة التشريعية، خاصة بعد أن توطد العنصر الإنجليزي داخل المحاكم المختلطة، ومن ثم صدرت بعض القوانين فيما يتعلق بتجارة المخدرات وما يتصل بالفنادق والمقاهي والمسارح والمحلات العامة.

وعلى جانب آخر، فإن المشروعات الجوهرية الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية وإعادة التنظيم القضائي في مصر، قد بدأ التخطيط الشامل لها قبل الحرب العالمية الأولى، ومع قيامها وإعلان الحماية البريطانية على مصر في 18 من ديسمبر 1914، جاء في الإعلان أن نظام تلك الامتيازات لم يعد ملائمًا لتقدم البلاد، وبناءً عليه رأت بريطانيا أن الوقت قد حان للتخلص منها لتزول العقبات التي تحد من نشاطها وتقف عائقًا أمام تصرفاتها؛ ومن هنا تشكلت لجنة "الامتيازات الأجنبية" عام 1917، ووضعت مشروع نظام تشريعي قضائي إداري ليطبق على أرض مصر عقب إلغاء الامتيازات الأجنبية. ولكنه أثار ضجة قوية بين المصريين، ورفضه الأجانب الذين رأوا فيه إقصاء لتشريعاتهم اللاتينية، وترسيخًا للقواعد التشريعية الإنجلوسكسونية، وفشل المشروع بقيام ثورة 1919.

وارتبطت المفاوضات المصرية البريطانية بقضية الامتيازات الأجنبية بدءًا من مفاوضات سعد - ملنر Milner عام 1920، وانتهاءً بالمفاوضات التي تمخض عنها عقد معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا.

ونشطت مصر في العمل على محاولة كسب الرأي العالمي بجوارها، فكثفت وجودها في المؤتمرات الدولية، ورصدت مضار الامتيازات الأجنبية، ووجهت النداءات للبحث عن حل، وفي الوقت ذاته واكبت هذه التحركات بسلوك متميز، فعلى الرغم من أن لائحة المحاكم المختلطة لم تنص على رئاسة أجنبي للجلسات، فإنه اكتسب المنصب، ومن هنا وجد المصريون أنهم الأحق، وخاصة بعد أن أصبح هناك أصحاب كفاية وخبرة في المجال القضائي، وانطبق الوضع على استخدام اللغة العربية، التي هي منصوص عليها في اللائحة. وواجه ذلك تعنتًا في البداية، سواء من المتحكمين في القضاء المختلط أم من السياسة البريطانية، ومن ثم أجرت الحكومة اتصالاتها عام 1934 مع الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية ، وفنَّدت حقها في المسألتين، وما لبث أن وافقت لندن على رئاسة المصري للجلسات، وأيدتها فرنسا ولكن بشروط، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال، وتلكأت باقي الدول في الرد. ومعنى هذا أن الطريق كان شاقًا ومريرًا، وبذلت فيه المجهودات المكثفة، ومضى التقدم يسير بتؤدة أمام الصعوبات، ولكن تدريجيًا بدأت الغيوم تتبدد مع عقد معاهدة 1936.

- السقوط:

سجلت المادة الثالثة عشرة من معاهدة 1936 أن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر، ونظَّم ملحق المادة الترتيبات التي اتفق عليها لإلغاء هذا النظام وما يتبعه من إلغاء قيود السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب، وإقامة فترة انتقال معقولة تستمر فيها المحاكم المختلطة إلى حين إلغائها، وتُضاف إليها اختصاصات المحاكم القنصلية فيما عدا الأحوال الشخصية التي ترغب رعايا الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية في استمرارها بالمحاكم

القنصلية، وأن تُقدم الحكومة المصرية على الاتصال بالدول ذاتها في هذا الشأن. وبطبيعة الحال، فقد ارتبط وجود المحاكم القنصلية بالمحاكم المختلطة.

وبدأت أولى الخطوات في 16 من يناير 1937؛ حيث بعث وزير الخارجية إلى السفير البريطاني خطابًا يطلب فيه تطبيق المادة الثالثة عشرة من المعاهدة، ويسجل ما وصلت إليه مصر من جراء الامتيازات الأجنبية، وكيف تمكنت الصين وتركيا وإيران من التخلص منها. وفي اليوم ذاته أرسلت وزارة الخارجية كتابًا دوريًا، وأعقبته بطاقة دعوة للممثلين السياسيين للدول صاحبة الامتيازات - بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية - للاتصال بحكوماتهم لحضور مؤتمر الامتيازات في مونترو Montreux بسويسرا والذي تقرر أن تبدأ أعماله في 12 من أبريل 1937.

وافتتحت أولى جلسات المؤتمر في الموعد المحدد، ورأس الوفد المصري مصطفى النحاس رئيس الوزراء، ومثلت فرنسا عائقًا أمام المناقشات، وتصلب الوفد المصري في موقفه، ولكن بعد مجهودات، أمكن امتصاص المعارضة الفرنسية واختتم المؤتمر أعماله في 8 من مايو، وتم توقيع الاتفاق الذي نص على إلغاء الامتيازات الأجنبية إلغاءً تامًا من جميع الوجوه، وبخضوع الأجانب للتشريع المصري وتحديد فترة الانتقال باثنتي عشرة سنة لإتمام ذلك؛ والهدف أن تكون تمهيدًا واستعدادًا وتهيئة وتطمينًا وتعويدًا للأجانب على التقاضي أمام القضاء الوطني، ولاستمرار استقرار الحالة الاقتصادية والثقة المالية في البلاد، وللمحافظة على المصالح المشروعة للشركات الأجنبية واحترام العقود والحقوق المكتسبة، ولمراعاة شئون القضاة والمحامين بالمحاكم المختلطة، وأخيرًا لتمرين القضاة المصريين على الفصل في قضايا الأجانب حتى إذا انقضت الفترة، عاد الأمر إلى حالته الطبيعية دون هزة أو حرج.

ورئي أنه إبَّان هذه الفترة يكون التدرج نحو سيادة قضائية مصرية كاملة وذلك وفقًا لعدة طرق، أولها : نقل اختصاص المحاكم القنصلية المدني والجنائي إلى المحاكم المختلطة، وأن يبقى لها القضاء في الأحوال الشخصية لرعاياها - إذا رغبت في ذلك - بشرط إخطار الحكومة المصرية، وتحدد العمر المتبقي للقضاء القنصلي مع زميله القضاء المختلط. وثانيها : الحد من اختصاص المحاكم المختلطة بإضفاء الصفة المصرية عليها والتوسع لصالح المحاكم الأهلية. ومما يذكر أنه فيما يختص بلفظ أجنبي فقد اقتصر على رعايا الدول الموقعة على اتفاق مونترو، وأضافت مصر إليها ثماني دول - ألمانيا، النمسا، سويسرا، يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بولندا، رومانيا - وأعطى للأجانب حق الاختيار بين القضاء المختلط والقضاء الأهلي. وثالثها : تقوية الصبغة المصرية داخل المحاكم المختلطة من حيث اللغة العربية والقائمون على أمر القضاء. كما ضم الاتفاق بعض الأحكام المتفرقة، وأعدَّت لائحة التنظيم القضائى وفقًا لما جاء به الاتفاق .

وفي واقع الأمر، فإنه أصبح واضحًا تلك المكاسب التي حصلت عليها مصر بمقتضى اتفاق مونترو، وغدت المحاكم المختلطة وكأنها ملتزمة بالقواعد الجديدة التي خضعت لها، ومارست عملها في صورته الجديدة، ومع هذا فإنها أحيانًا يعاودها الحنين إلى ماضيها فيما يختص بحرصها على احتضان الامتيازات الأجنبية على الرغم من إلغائها؛ فهي تحكم في بعض قضايا التعويض عن أعمال

الإدارة لصالح الأجانب، وتبحث عن المخرج الذي لم يكن له من الشرعية لتطبقه على القضايا المرفوعة أمامها حتى يكون للمصلحة الأجنبية وجود، وتُصر على قاعدة الذهب في أحكامها، على الرغم من أنها سبق وأن أسقطت هذا الأمر، وتنتابها نوازع التوسع في الاختصاصات لتثبت مقدرتها في التحكم وخاصة فيما يتعلق بقضايا نزع الملكية، وتخالف اتفاق مونترو بشأن مسألة الارتباط، وتتمسك باختصاصها حتى بعد زوال العنصر الأجنبي، وتمده على قضايا استرداد حيازة عقارات نُزعت ملكياتها، وتنظر في قضايا التبديد، وترنو ببصرها إلى الشركات المصرية لمجرد وجود صالح أجنبي عارض فيها. وكان لذلك جميعه الانعكاسات السلبية على مناحي الحياة المصرية. وقد تسلط على المحاكم المختلطة الإحساس – إلى آخر يوم في حياتها - بأنها المتحكمة في التشريع وصاحبة الولاية القضائية.

وكُثّفت المجهودات المصرية إبان فترة الانتقال من أجل التحضير لما بعد إلغاء المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية. وفي 15 من أكتوبر 1949 انتهى أجلهما، وسقط معهما نظام الامتيازات الأجنبية إلى الأبد، وبسطت مصر ولايتها التشريعية على جميع من تظلهم سماؤها، واستردت المحاكم الوطنية سيادتها القضائية كاملة، وتحررت من القيود التي أدمت معصمها سنوات كثيرة، كافحت في أثنائها بما تمتلكه من أدوات، وكان الطريق وعرًا ومتعثرًا، مثلت فيه العقبات ركائز قوية، اعتمدت على الرصيد الدولي الذي كان يحمي رعاياه في كنف نظام جثم على صدر مصر ردحًا طويلاً من الزمن.

وهكذا ندرك من خلال الصفحات السابقة مدى المعاناة التي عاشتها بلدان الوطن العربي، تُنهب وتئن تحت نظام الامتيازات الأجنبية الذي كبَّلها بمعاهدات، سواء تلك التي عقدتها الدولة العثمانية أو التي عقدها حكام هذه البلدان مع الدول الغربية ، وذلك في وقت كان سبر أغوار النتائج السلبية مُغيَّبًا عند الطرفين؛ إذ تماثلت أمام أعينهما المكاسب التي سوف يجنيانها من وراء تلك المعاهدات. ولكن سرعان ما تطورت هذه الامتيازات الأجنبية لتعكس الصور السيئة بمختلف أبعادها؛ وذلك حينما آن الأوان واهتزت مكانة مانحي الامتيازات، فما كان من الدول الغربية إلا أن مضت في التغلغل داخل بلدان الوطن العربي عن طريق التوسع في الحصول على المزيد منها، وبرعت في توظيفها جيدًا وفقًا لتحقيق مصالحها ورؤيتها الاستعمارية، ونجحت فيما تطلعت إليه، واستطاعت كل منها أن تحقق أطماعها وتستحوذ على البلدان التي اختارتها ورصدتها. وبذلك يمكن القول إن نظام الامتيازات الأجنبية كان الأساس الذي وضعت عليه الدول الإمبريالية قواعدها، وشيدت به صروحها العالية.

أ.د. لطيفة محمد سالم

جامعة الزقازيق

المصادر والمراجع

الوثائق :

أولاً - الوثائق غير المنشورة :

1- العربية :

(أ) دار الوثائق القومية بالقاهرة :

- محافظ الشام: محفظة 57 (2 الشام)، شوال 1247هـ / 1832م.
- محافظ بحر برا: محفظة 19، نوفمبر 1851.
- محافظ أبحاث السودان، محفظة 41، ديسمبر 1877.
- الإدارة سيادية، ديوان الخديوي: محفظة 108(1888)، محفظة 13 (1892).
- محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحقانية: محفظة 1/2/ب.

(ب) دار المحفوظات بالقاهرة :

- محافظ الداخلية: محفظة 42 (1299هـ/1882م).

(ج) دار الكتب المصرية :

- الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا، المجلد الثاني، جماد أول 1256هـ / 1840م.

2- الإنجليزية :

- دار المحفوظات العامة بإنجلترا: Public Record Office (P.R.O.)
- وثائق وزارة الخارجية البريطانية: Foreign Office (F.O.) وتشمل :
- F.O. 78 (1883, 1884, 1897, 1899).
- F.O. 371 (1936, 1940).

ثانيًا - الوثائق المنشورة :

- لائحة ترتيب المحاكم المختصة بالفصل في القضايا المختلطة بالديار المصرية، المطبعة السنية، مصر، 1293هـ/1876م.

ثالثًا - المذكرات المخطوطة، دار الوثائق القومية بالقاهرة :

- فريد، محمد: مذكرات، كراسة 18.

رابعًا - المذكرات المنشورة:

- أحد كتاب الحكومة الدمشقيين: مذكرات تاريخية، نشرها وعلق عليها الخوري قسطنطين الباشا، مطبعة القديس، لبنان، د.ت.

خامسًا - الدوريات، دار الكتب المصرية :

- الاستقلال (1902)، الجريدة القضائية (1940)، الحقوق (1914)، اللواء (1909)، المؤيد (1892، 1897)، مجلة كلية الحقوق (1940)، المحاكم (1901، 1907، 1908، 1909).

سادسًا - بحوث منشورة في دوريات:

- أحمد، نبيل عبد الحميد سيد: النشاط التبشيري الأمريكي في البلاد العربية حتى عام 1923، المجلة التاريخية المصرية، العدد 27، 1881.
- حوراني، ألبرت: الإصلاح العثماني وسياسة الأعيان، مجلة الاجتهاد، العددان 45، 46، بيروت، 2000.

- الصمد، قاسم: الامتيازات والخمور في طرابلس بين بربر أغا والقناصل، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية، مؤتمر "الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد 1516"، الفنار، لبنان، 2001.

المراجع :

1- العربية :

- أبو هيف، عبد الحميد: القانون الدولي الخاص في أوروبا ومصر، مطبعة الاعتماد، مصر، 1924.
- آصاف، يوسف بك: المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروباوية، الطبعة الثانية، المطبعة العمومية بمصر، 1896.
- التميمي، عبد المالك خلف: الخليج العربي والمغرب العربي، دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دار الشباب للنشر، قبرص، 1986.
- خانكي، جميل: الأحوال الشخصية للأجانب في مصر، المطبعة العصرية، القاهرة، د.ت.
- خانكي، عزيز: المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية، المطبعة العصرية، مصر، د.ت.
- رزق الله، رمزي سيف: تنازع الاختصاص بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة، مطبعة فتح الله إلياس، مصر، 1938.
- رياض، زاهر: شمال إفريقيا في العصر الحديث. ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967.
- رياض، محمد عبدالمنعم: مبادئ القانون الدولى الخاص، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1943.
- روجرز، ب.ج.: تاريخ العلاقات الإنجليزية - المغربية حتى عام 1900، ترجمة ودراسة وتعليق يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981.
- زغلول، أحمد فتحي: المحاماة، مطبعة المعارف، مصر، 1900.
- سالم، لطيفة محمد: الحكم المصري في الشام (1831 - 1841)، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
- سالم، لطيفة محمد: النظام القضائي المصري الحديث (1875 - 1914)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، النظام القضائي المصري الحديث (1914 - 1952)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.
- شكري، محمد فؤاد: مصر والسودان. تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر(1820 - 1899)، دار المعارف، القاهرة، 1957.
- العزاوي، قيس جواد: الدولة العثمانية. قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998/1997.
- العقاد، صلاح: المغرب العربي. الجزائر - تونس - المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969.
- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974.
- عوض، عبد العزيز محمد: الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864 - 1914)، دار المعارف، القاهرة، 1969.
- غنام، محمود سليمان: المعاهدة المصرية الإنجليزية، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1936.
- فريد، محمد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية،

دار الجيل، بيروت، 1977.

- قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثاني، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
- الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1937.
- مارلو، جون: تاريخ النهب الاستعماري لمصر (1798 - 1882)، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
- نحاس، يوسف: الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقتطف والمقطم، القاهرة، 1926.
- نوار، عبد العزيز سليمان: داود باشا والي بغداد، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.
- نوار، عبد العزيز سليمان: تاريخ العرب الحديث، الجزء الأول، العراق، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1983.

2- الأجنبية :

- Benoit. August. Etude sur les Capitulations entre L`Empire Ottoman et La France et sur la Reforme Judicaire en Egypte. Paris.1890.
- Brinton. Jasper Yeates. The Mixed Courts of Egypt. London, 1931.
- Colvin, Sir Auckland, The Making of Modern Egypt, London, 1906.
- Cromer, The Earl of., Modem Egypt, London, 1906.
- Hourani, Albert, A History of The Arab Peoples, London, 1991.
- Issa, Hossam, Capitalisme et Societes Anonymes en Egypte, Paris, 1970.
- Juge Mixte, Un ancien, L`Egypte et L` Europe, vol. I, Leiden, 1882.
- Lenczowski, George, The Middle East in World Affairs, Cornell University, New York, Fourth printing, 1953.
- Lloyd, George, Egypt since Cromer, vol. I, London, 1933.
- Milner, Sir. Alfred, England in Egypt, Seventh Edition, London, 1899.
- O'Rourke, Vernon, The Juristic Status of Egypt and the Sudan, Maryland, U.S.A., 1935.
- Shibeka, M., British Policy in The Sudan, 1882-1902, London, 1953.

ثالثًا : التدخل السياسي ومضاعفاته

تعالج هذه الدراسة تطورات التدخل السياسي في العالم العربي والتيارات السياسية التي صاحبته ومضاعفاتها في الفترة من 1213هـ / 1798م إلى 1337هـ / 1918م أي منذ الحملة الفرنسية على مصر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

فقد عملت الدول الاستعمارية الأوروبية على سلب الشعوب العربية استقلالها، وحرمانها من حريتها سواء بالاحتلال العسكري المباشر أو السيطرة الاقتصادية المتمثلة في القروض والشركات الاستغلالية أو الغزو الثقافي والاجتماعي المتمثل في محو الروح القومية لهذه الشعوب عن طريق فتح المدارس الأجنبية والبعثات التبشيرية التي تتخذ من الدين ستارًا ممهدًا للاستعمار. وقد ساعد على ذلك أن معظم أقطار الوطن العربي منذ القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي لم تكن تمتلك مصائرها بأيديها، بل كانت تابعة للدولة العثمانية التي وصلت في أيامها الأخيرة إلى درجة من الضعف والتخلف جعلت المؤرخين يطلقون عليها اسم "الرجل المريض"، وكانت الحملة الفرنسية على مصر 1213-1216هـ / 1798-1801م بداية التدخل الأوروبي في الوطن العربي، كما كان اهتمام إنجلترا بالسيطرة على جميع الأراضي العربية الواقعة على الطريق الرئيس لأكبر مستعمراتها في الشرق وهي الهند، سببًا في اهتمامها بالسيطرة على مناطق البحر الأحمر، ومصر وجنوب الجزيرة العربية والخليج والعراق وغيره. هذا في الوقت الذي تطلعت فيه فرنسا إلى تدعيم سيطرتها على أقطار المغرب العربي. أما الدول الأوروبية الأخرى فقد تنافست على ما تبقى من أقطار عربية فعملت إيطاليا على احتلال ليبيا، كما عملت ألمانيا على مد نفوذها الاقتصادي في الدولة العثمانية عن طريق إنشاء خط حديدي يربط برلين ببغداد والبصرة مارًا بالآستانة والذي أطلق عليه مشروع الاتجاه نحو الشرق، وفيما يلي نعرض لذلك:

أولاً - مصر:

أحست بريطانيا بعد حملة بونابرت على مصر بتعرض مصالحها وممتلكاتها في الشرق للخطر، خاصة بعد أن أثبتت وقائع هذه الحملة أن موقع مصر الجغرافي يمثل الشريان الرئيس لها، وأنه يربطها بأكبر مستعمراتها في الشرق (وقتذاك) وهي الهند. ومن هنا أخذ الإنجليز يعملون كل ما في وسعهم لإحباط مساعي الفرنسيين لتثبيت نفوذهم في هذه البلاد؛ مما وضع المسألة المصرية في المكان الأول على مسرح السياسة الدولية. ومع أن الحملة لم تكن لها نتائج حربية تذكر، فإن نتائجها السياسية كانت ذات شأن كبير لدرجة يمكن معها القول إن المسألة المصرية بدأت منذ اليوم الذي نزل فيه بونابرت أرض مصر؛ حيث تفتحت فيه أعين الدول الكبرى إلى الأهمية الاستراتيجية والتجارية لمصر، وأن خروج الفرنسيين منها بعد ذلك يعد بمثابة إسدال الستار على المرحلة الأولى من النزاع السياسي بين إنجلترا وفرنسا، والذي قدر له فيما

بعد أن يحتل المركز الأول على مسرح السياسة الدولية في المنطقة العربية، ودفع إنجلترا وفرنسا إلى التقرب من الباب العالي في الآستانة، كما حاولت التقرب من زعماء المماليك. ولما نجحت فرنسا في مصادقة الباب العالي على حساب إنجلترا، أرسل الإنجليز حملتهم البحرية بقيادة الجنرال "فريزر" Frazer للاستيلاء على مصر؛ فاستولوا على الإسكندرية وأرسلوا قواتهم لاحتلال رشيد، ولكن حملتهم باءت بالفشل؛ مما اضطر الأسطول الإنجليزي إلى الانسحاب على عجل من الإسكندرية 1222هـ / سبتمبر 1807 خاصة وأن الموقف في أوروبا كان قد تحول في غير صالحهم.

ومع ذلك فقد استمر التنافس الفرنسي الإنجليزي على مصر؛ حيث اعتبر الفرنسيون مصر من مناطق نفوذهم فأرسل بونابرت إلى الآستانة السفير "سباستياني" لإقناع السلطان العثماني بالوقوف بجانب فرنسا، ونجح في ذلك إلى حد كبير. وبعد استقرار الأمور لمحمد علي؛ وقف الفرنسيون بجانبه وعملوا على نشر نفوذهم الثقافي والسياسي من خلاله؛ فحاولوا إحياء فكرة مشروع قناة تربط البحرين الأحمر بالمتوسط، ولكن محمد علي لم يسترح لهذه الفكرة، بل اعتبرها مقدمة لبسط نفوذهم على مصر. وقد حاول الفرنسيون تنفيذ هذه الفكرة في عهد خلفاء محمد علي حتى وجدت قبولا في عهد ابنه سعيد.

واستمر تربص الدول الأوروبية بمحمد علي ورغبتها في تحجيم قوته، حتى واتتها الفرصة في أعقاب الثورة في بلاد اليونان ضد الحكم العثماني، ولجوء السلطان إلى الاستعانة بمحمد علي في إخماد هذه الثورة. فبعد أن أرسل محمد علي قواته بقيادة ابنه إبراهيم باشا إلى هذه البلاد، وتمكن من إحراز العديد من الانتصارات؛ خشيت الدول الأوروبية من عواقب ذلك الانتصار؛ مما جعل القضية اليونانية تستحوذ على انتباه الرأي العام الأوروبي، وأدى إلى قيام أساطيل الدول الأوروبية بالتدخل في الأمر، ونشوب معركة بحرية بينها وبين الأسطولين المصري والعثماني؛ نتج عنها تحطيم الأسطول المصري وفقدان حوالي ثلاثين ألف جندي، وانتهى الأمر بسحب القوات المصرية من المورة وتبادل الأسرى بين الطرفين.

ومع أن خسارة مصر العسكرية في هذه الحرب كانت فادحة من الناحية العسكرية، فإن مكاسبها السياسية كانت كبيرة؛ فقد فاوضت الدول الأوروبية محمد علي لأول مرة دون وساطة الدولة العثمانية؛ مما أعطى لمصر منزلة سياسية أشبه ما تكون بالاستقلال الفعلي عن تركيا؛ ونتيجة لذلك دب الخلاف بين السلطان ومحمد علي؛ وكان ذلك نذيرًا ببداية سوء العلاقات بينهما. وانتهى الأمر باستيلاء محمد علي على بلاد الشام وتوسيع رقعه أملاكه على حساب الدولة العثمانية، ورغبته في تكوين دولة مستقلة تمتد حدودها إلى أقصى بلاد الشام، ولكن الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا عارضته أشد المعارضة، وحذرته من عواقب ذلك، وهددته باستخدام القوة إذا تمسك برأيه، وأجبرته في نهاية الأمر على قبول تسوية 1256-1257هـ / 1840-1841م. وعلى الرغم من ذلك، فإن الباشا حاول اصطناع المجاملة في صلاته بكل من إنجلترا وفرنسا، بشرط ألا يتعارض ذلك مع مصالح مصر، كما حاول الاستفادة من منافسة كل منها للأخرى. ولما كان يخشى باستمرار أطماع إنجلترا في مصر، فإنه تعاون مع الحكومة الفرنسية في تحصين السواحل المصرية، وفي الوقت ذاته تعاون مع إنجلترا بنقل بريدها عن طريق مصر، ومع ذلك فقد رفض محمد علي محاولات إنجلترا إقناعه بإقامة

مشروع للسكك الحديد، بدلاً من مشروع القناة. كما رفض مطالب فرنسا بشق القناة خشية تزايد نفوذ كل منهما في مصر، وفضل تنفيذ مشروع القناطر الخيرية.

وفي أعقاب تولي عباس باشا الحكم 1265-1271هـ / 1848-1854م تم فرض العديد من القيود على الأجانب المقيمين في مصر، والتخلص ممن كان يعمل منهم في المصالح والمؤسسات الحكومية. ومما يحسب له أنه لم يفتح أبواب التدخل الأجنبي على بلاده، ولم يمد يده للاستدانة من أحد، وإن كان اعتماده على الإنجليز أكثر من جده قد بدا واضحًا.

أما في عهدي سعيد وإسماعيل، فقد استطال النفوذ الأجنبي والتدخل السياسي في مصر، خاصة وأن سياستهما شجعت الأجانب على التدفق إليها؛ فزادت أعدادهم، وطالت إقامتهم فيها. فقد أدت ثقة سعيد باشا (1271 - 1280 / 1854 - 1863م) المفرطة بالأجانب إلى فتح الثغرات أمام التدخل الأجنبي، والتي كان أهمها امتياز قناة السويس والاستدانة من البيوت المالية الأوروبية. فقد وقع سعيد مع "فرديناند دى لسبس" مرسوم الامتياز الخاص بإنشاء القناة لمدة 99 عامًا، كما أنه لجأ إلى الاستدانة من البنوك الأوروبية نتيجة لكثرة إنفاقه وتبذيره؛ مما أدى إلى نذير من الكوارث والأحداث السياسية التي أصابت البلاد وأدت إلى فتح باب التدخل الأجنبي.

أما في عصر إسماعيل (1280-1297هـ / 1863-1879م) فقد انفتح الباب على مصراعيه للأجانب، بعد أن عقد قروضًا فاحشة مع البيوت المالية الأوروبية. وتقرب إلى الدول الأوروبية وقناصلها لمساندته في تحقيق أغراضه. ونتيجة لذلك، ونظرًا إلى بذخه تعاظم أمر الديون، خاصة بعد المبالغ الضخمة التي أنفقها في تشييد القاهرة الحديثة وبنائها، وفي حفلات افتتاح قناة السويس، لدرجة أن ازدادت الديون من 3,293,000 جنيه في أوائل عهده إلى حوالي 91 مليونًا من الجنيهات؛ مما جعلها حملاً ثقيلاً على الخزينة المصرية، وعلى أهالي البلاد.

ونتيجة لفشله في تسديد أقساط الديون، وتوقفه عن تسديد سندات الخزانة المستحقة، وظهور شبح إفلاس مصر؛ تدخلت الدول الكبرى في شئون البلاد بحجة المحافظة على أموال رعاياها من أصحاب الديون. وكان من أهم مظاهر التدخل الأجنبي في مصر خلال هذه الفترة، إرسال لجنة إنجليزية برئاسة الخبير المالي "ستيفن كيف" Cave بغرض دراسة أحوال مصر المالية وكتابة تقرير عنها واقتراحها بأن تصبح الحكومة المصرية تحت المشورة الأوروبية، وأن يكون هناك جهاز للرقابة عليها تحت إشراف موظف إنجليزي، وأن يحترم الخديو ما تصدره هذه اللجنة من قرارات، ولا يعقد أية قروض قبل الحصول على موافقتها. وحتى لا تنفرد إنجلترا بالأمر، سعت فرنسا إلى مشاركتها في تقاسم الغنيمة. ولما سارت الضائقة المالية في طريقها، وعجزت الحكومة عن سداد التزاماتها، وافق الخديو تحت ضغوط الدائنين على إنشاء صندوق الدين العمومي بحيث يتولاه موظفون أوروبيون يقومون بجمع المبالغ المخصصة للديون من المصالح الحكومية وتسديد أقساط الديون، وما يستحق عليها من فوائد. ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ فإنه نظرًا إلى عدم اقتناع الدول صاحبة الديون بهذه الإجراءات؛ تشكلت لجنة مالية مختلطة لمراقبة حسابات الحكومة؛ حيث اتفقت بريطانيا وفرنسا على تنسيق موقفيهما إزاء الأزمة المالية في مصر، واتفقتا على إرسال مندوبين لبحث هذه

المسألة، فأرسلت فرنسا "جوشن" "Goschen"، وانتدبت فرنسا "جوبير" Jiubert مندوبًا عن الدائنين الفرنسيين؛ ليشترك مع المندوب الإنجليزي في عرض مطالب الدائنين على الخديو. وقد طلب هذان المندوبان من الخديو فرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية، وجعل السكك الحديد وميناء الإسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة. وقد وافق الخديو على هذا الطلب، كما اضطر بعد ذلك إلى التنازل عن أملاكه الخاصة، وأملاك أسرته للحكومة. يضاف إلى ذلك أن الخديو وافق على تعيين وزيرين أوروبيين في وزارة "نوبار باشا"، أحدهما إنجليزي للمالية وهو المستر "ولسن"، والآخر فرنسي للأشغال العمومية وهو المسيو "بلينير"، يضاف إلى ذلك أن موافقة إسماعيل على إنشاء المحاكم المختلطة والتي كانت امتيازًا جديدًا زاد من تدخل الأجانب وتغلغل نفوذهم في القضاء والتشريع؛ حيث صار المصريون بعد إنشائها خاضعين للقضاء المختلط إذا وقع نزاع بينهم وبين الأجانب. ونتيجة للغضب الذي ألمَّ بالمصريين لما لحق بهم من هذه الإهانات، ونظرًا إلى إحالة هذه الوزارة عددًا كبيرًا من الضباط دون حصولهم على رواتبهم المتأخرة؛ تظاهر حوالي 400 ضابط أمام وزارة المالية في (1297هـ) 18 من فبراير 1879؛ مما اضطر الخديو إلى إقالة وزارة نوبار وتعيين وزارة جديدة برئاسة "شريف باشا" أخرج منها الوزيرين الأوروبيين؛ مما أدى إلى غضب إنجلترا وفرنسا على الخديو، واتفاقهما على عزله. ونتيجة لضغوط الدول الأوروبية على السلطان العثماني؛ صدرت الأوامر بعزل إسماعيل وتولية ابنه توفيق مكانه، وذلك في (1297هـ) 26 من يونيو 1879م؛ كل هذه الأحداث أدت إلى اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وزاد من سخط المواطنين، واشتداد الوعي القومي، ووقوف المصريين جميعًا في مواجهة النفوذ الأجنبي، واستمرت إنجلترا تواصل سياستها للانفراد بالسيطرة على مصر؛ حتى أمكنها التدخل بمفردها في النزاع الداخلي الذي حدث بين الخديو توفيق والعرابيين، فأرسلت كل من إنجلترا وفرنسا في أول الأمر أسطولاً بحريًا لمراقبة تطورات الأحداث في 1299هـ / مايو 1882م، ولما أزمعت إنجلترا التدخل بالقوة، وقامت بضرب الإسكندرية؛ أحجم الفرنسيون عن الاشتراك معها، وتدخلت إنجلترا بمفردها، فكانت موقعة التل الكبير في 1300هـ / سبتمبر 1882، وفيها انهزم العرابيون؛ وكان الاحتلال الإنجليزي لمصر. ولم يكن إحجام فرنسا عن مشاركة الإنجليز في احتلال مصر عن زهد، ولكن تطورات السياسة الدولية جعلتها في حاجة شديدة إلى موالاة إنجلترا، وترك الغنيمة بأكملها لها؛ كي تساعدها في حل مشاكلها مع ألمانيا، هذا إلى جانب أنها كانت ترنو ببصرها تجاه بلاد المغرب العربي. ومع ذلك فقد أحس الإنجليز بحرج موقفهم في مصر، وفي ظل نظام الاحتلال الذي يظهر غير ما يبطن، تمتع الخديو بامتيازاته الداخلية، وترك للمعتمد البريطاني الحق في أن يجمع بين يديه بواسطة المستشارين والمفتشين الإنجليز من السلطات ما شل به جميع السلطات الشرعية في البلاد.

ثانيًا - السودان :

أدى فتح السودان في عهد محمد علي في عام 1820 إلى إرسال بعثات علمية للكشف عن منابع النيل؛ فقد وصل البكباشي سليم أحد ضباط محمد علي البحريين في ثلاث رحلات قام بها بين سنة 1838 و1842 إلى خط عرض 5 شمال خط

الاستواء، ثم استكمل الأوروبيون اكتشاف أجزاء النيل العليا. وبعد افتتاح قناة السويس للملاحة في عام 1869، أخذ الخديو إسماعيل على عاتقه توطيد سلطان مصر في وادي النيل، واستطاع أن يمد سلطانها جنوبي خط الاستواء، ولما اضطرمت الثورة العرابية أغفلت الحكومة المصرية أمر الثورة المهدية في السودان لمواجهة الخطر الذي يهدد البلاد. ولما انتهت الثورة في مصر بالإخفاق أصدر الخديو توفيق مرسومًا بتسريح الجيش المصري. وفي تلك الأثناء، استفحل أمر الثوار. وبعد أن توالت انتصاراتهم؛ طلبت بريطانيا من مصر إخلاء السودان. ولم تكد الحكومة المصرية تقرر إخلاء السودان، حتى بادر الإنجليز إلى تنفيذ خطتهم المرسومة بالتواطؤ مع بعض الدول الأوروبية على اقتسامه؛ فبادر الإيطاليون باحتلال "مصوع" وتوسيع دائرة ممتلكاتهم في "إريتريا"، واستولى الإنجليز على محافظتي "زيلع" و"بربرة" عام 1302هـ/1884م، والفرنسيون على "تاجورة" و"جيبوتي".

كما عقدت إيطاليا وإنجلترا معاهدة في 1309هـ / 15 من أبريل 1891م، اتفق فيها على اقتسام النفوذ بينهما في السودان؛ إذ أقرت إنجلترا ما أخذته إيطاليا على حدود البحر الأحمر وفي الصومال، كما سمحت لها باحتلال "كسلا" والأراضي المتاخمة لها حتى نهر العطبرة؛ وذلك في نظير إقرار إيطاليا لإنجلترا باحتلال "زيلع" و"بربرة". ونظرًا إلى خشية الإنجليز من ازدياد أطماع الدول الأوروبية فيما تبقى من أراضي السودان بحجة أنها لم تكن ملكًا لأحد، أو أنها "ملك مباح" Res Nelius يستطيع من يشاء أن يستحوذ عليها، فقد رأت إنجلترا ضرورة استرجاع السودان، خاصة وأن الإنجليز خشوا من أطماع فرنسا في هذه البلاد بعد أن أبرمت فرنسا مع ألمانيا اتفاقًا في 1308هـ / يونيو 1890م لتحديد المناطق الاستعمارية بينهما على ساحل إفريقيا الشرقي، واحتفظت لنفسها في هذا الاتفاق بحوض النيل الأعلى حتى الحدود المصرية. ونظرًا إلى تزايد التنافس الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا على روافد النيل؛ عهدت فرنسا إلى الكابتن "مارشان" Marchand بالزحف على "فاشودة" بقصد احتلال مركز مهم في أعالي النيل تستطيع أن تساوم به إنجلترا على الدخول في مؤتمر أوروبي تطرح فيه مسألة الجلاء عن مصر، وتحديد مصير السودان المصري.

وقد سار "مارشان" على رأس كتيبة من الجند قاصدًا "فاشودة" فعقد اتفاقًا مع مشايخ "الشلك" تم بمقتضاه بسط حماية فرنسا على بلادهم، كما استطاع الوصول إلى "فاشودة" واحتلالها في 1316هـ / 10 من يوليو 1898م؛ مما أدى إلى حدوث أزمة سياسية بين إنجلترا وفرنسا؛ فأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى "كتشنر" سردار الجيش المصري في السودان بالإسراع إلى فاشودة، ورفع العلم المصري عليها؛ باعتبارها بلدًا تابعًا لمصر. فسار "كتشنر" إليها مرتديًا الطربوش، كما أوعزت الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بأن ترسل برقية إلى لندن تطلب فيها رد جميع الأراضي السودانية إلى السيادة المصرية. وعلى أثر ذلك؛ اشتدت الأزمة بين إنجلترا وفرنسا، ووصل التوتر في العلاقات بينهما إلى درجة الاستعداد للحرب. ولما لم تكن فرنسا مستعدة للمخاطرة بالحرب مع إنجلترا من أجل مصر، فقد اضطرت إلى التراجع والتسليم؛ فأرسلت تعليماتها إلى "مارشان" بالانسحاب من فاشودة. وقد تم ذلك في 1314هـ / ديسمبر 1897م؛ مما أدى إلى إصابة

النفوذ الفرنسي في مصر بضربة قاضية.

وبعد استرجاع السودان؛ سعت بريطانيا إلى مد سيطرتها عليه، وكانت المشكلة التي واجهتها هي الكيفية التي يحكم بها السودان، وهل يكون حكمه حكمًا إنجليزيًّا أم مصريًّا؟ ولما كان مركز إنجلترا في مصر لا يزال يلقى مقاومة من بعض الدول الأوروبية، فقد استقر الرأي على أن يكون حكم السودان مشتركًا بين الإنجليز والمصريين. ونتيجة لذلك؛ وقعت اتفاقية الحكم الثنائي في السودان بين بريطانيا ومصر في عام 1316هـ / 19 من يناير 1899م، والتي خولت لبريطانيا بمقتضاها رفع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم المصري في أرجائه كافة، وتعيين حاكم عام للسودان بناء على طلب الحكومة البريطانية؛ مما أدى إلى سلخ السودان عن مصر، واستئثار الإنجليز بإدارته، كما أدى إلى استنكار الرأي العام المصري لذلك؛ حيث اعتبر ما حدث سلبًا لحقوق مصر الإدارية في السودان، ومقدمة لاستيلاء الإنجليز عليه.

واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى، وقامت في مصر ثورة 1919، وانتقلت روح الثورة على أثرها إلى السودان. ولما اضطرت إنجلترا إلى إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر، كانت مسألة السودان ضمن النقاط الأربع التي احتفظت بها إنجلترا.

ثالثًا - بلاد الشام:

بعد أن حصلت فرنسا على امتيازات من الدولة العثمانية تضمن تسهيلات لرعاياها من التجار وغيرهم في بلاد الشام؛ انتشرت المؤسسات التبشيرية والتعليمية التي كانت بمثابة مراكز للثقافة الفرنسية في الشرق؛ حيث كانت فرنسا تعتبر نفسها نصيرة المسيحيين الكاثوليك، ثم ازداد نفوذ الفرنسيين في بلاد الشام في أثناء حكم محمد علي لهذه البلاد؛ بسبب اعتماده في مشروعاته على الفرنسيين. ونتيجة لخشية الدول الأوروبية من عواقب تعاظم قوة محمد علي بعد غزوه بلاد الشام وتهديده الآستانة عاصمة الدولة العثمانية ونجاحه في جمع قسم كبير من البلاد العربية والناطقين بالضاد تحت راية واحدة، عملت إنجلترا بنوع خاص على إيجاد المصاعب أمام قواته لإجباره على التراجع والانسحاب؛ فبذرت بذور الثورة بين الأهالي عن طريق عملائها، وألقت في روعهم أن أوروبا مصممة على إجلاء القوات المصرية من بلاد الشام بالقوة؛ إذا لم يرضخ محمد علي للحلول السياسية، كما شجعتهم على العصيان بحجة أنهم إذا ثبتوا على عصيانهم فسيجدون أساطيل أوروبا قادمة لمساعدتهم، وإلى جانب ذلك كان بعض عملاء الإنجليز يمدون الثوار بالسلاح والبارود والطعام للاستمرار في عصيانهم. كما كانوا يمدونهم بالمعلومات الخاصة باستعدادات قوات محمد علي لقمع عصيانهم.

أما عن فرنسا، فقد كانت ترغب في التعرف على أخبار بلاد الشام أولاً بأول؛ رغبة منها في ترجيح كفتها السياسية على الإنجليز والروس، وتحقيقًا لآمالها في هذه المنطقة، كما شجعت اللبنانيين على استمرار عصيانهم، ودست بعض مواطنيها مع الثوار لتقوية عزائمهم على مقاومة السلطة وتوزيع الرصاص والبارود والنقود عليهم، يضاف إلى ذلك أن البابوية كان لها مندوب في لبنان يقوم بمعاونة العصاة.

وبالنسبة إلى الدولة العثمانية فقد بذلت كل ما في وسعها للقضاء على نفوذ محمد علي؛ فاتهمته تارة بالكفر والإلحاد، وتارة أخرى بالمروق عن الإسلام لعصيانه خليفة المسلمين، كما أنها

استنجدت بروسيا وبريطانيا للحد من تطلعات محمد علي. أما روسيا فقد كانت تخشى من قيام حكومة قوية في الآستانة إذا سيطر عليها محمد علي يومًا ما؛ كل ذلك ساعد على إضعاف هيبة الحكم المصري في بلاد الشام، وشجع على العديد من الانتفاضات ضده، وزعزع الثقة في نفوس القوات المصرية وأضعف من عزيمتها وجعل وجودها في بلاد الشام على شفا حفرة من نار، وانتهي الأمر بالتدخل الأوروبي في المسألة، وعقد معاهدة لندن في 1256هـ / 15 من يوليو 1840م التي ألزمت محمد علي بالتخلي عن بلاد الشام فيما عدا الجزء الجنوبي منه، وإرجاع الجزيرة العربية إلى الدولة العثمانية، والاكتفاء بمصر؛ لكي يحكمها هو وأفراد أسرته من بعده عن طريق الوراثة، وولايتي "عكا" و"صيدا" ليحكمها مدة حياته فقط، وأن يُخلي سوريا وكريت وبلاد العرب وغيرها من الجهات التي بها جنوده في مدة عشرة أيام، وإن رفض ذلك بعد انتهاء هذه المدة؛ يسقط حقه في "عكا" و"صيدا"، وإن استمر في رفضه في الأيام العشرة التالية لرفضه الأول؛ تقوم الدول الأوروبية بمساعدة الدولة العثمانية عسكريًا ضده.

ولإرهاب محمد علي؛ بدأ الأسطول الإنجليزي في ضرب بيروت وبعض سواحل الشام؛ مما اضطره - في النهاية - إلى الرضوخ لفرمان 1257هـ/1841م الذي يقضي بإخراجه من الجزيرة العربية وبلاد الشام وكريت وقصر نفوذه على ولاية مصر؛ بحيث تنتقل بعد وفاته بالإرث إلى أولاده وأولاد أولاده الذكور؛ بشرط أن يتولى الأكبر فالأكبر فيقلده الباب العالي منصب الولاية كلما خلا هذا المنصب من والٍ؛ وبذلك عادت مصر إلى حدودها القديمة، وتم تحديد قواتها المسلحة بحيث لا تزيد عن 18 ألف جندي، وأن تدفع للدولة العثمانية 320 ألف جنيه سنويًا.

وعلى الرغم من خروج قوات محمد علي من بلاد الشام، فإن التدخل الأجنبي ظل ناشرًا سيطرته على هذه البلاد. فبينما كان الفرنسيون يمدون الموارنة بالأسلحة والعتاد والمعونات، كان الإنجليز يساندون الدروز، كما كانت الدولة العثمانية تشجع على إثارة الفتنة بين الطائفتين حتى تنفرد بالأمر؛ مما شجع على إثارة فتنة طائفية بين الجانبين راحت ضحيتها في عام 1277هـ / 1860م مجموعة كبيرة من أبناء هذه البلاد.

ولما تحركت فرنسا بإرسال قوات إلى بيروت بحجة إخماد الفتنة وإيقاف المذابح والحروب الأهلية بين سكان الجبل من الدروز والموارنة والمسيحيين والمسلمين؛ وقفت إنجلترا لها بالمرصاد، واشترطت عليها ألا تبقى هذه القوات أكثر من ستة أشهر، وبعد أن هدأت الأمور اتفقت الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية على وضع نظام خاص لحكم جبل لبنان يقضى بجعله متصرفية مستقلة إداريًا، وأن يساعد حاكمها اثنا عشر عضوًا يمثلون جميع الطوائف؛ واستقرت الأمور نوعا ما على أثر تنفيذ هذا الوضع، واستمر هذا النظام في جبل لبنان حتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث ألغته تركيا. إلا أن نفوذ الفرنسيين اتسع في ظله، كما حرصت فرنسا في السنوات السابقة للحرب الأولى على توسيع نفوذها الاقتصادي في بلاد الشام بمد خطوط حديدية وبرية وغيرها، كما حرصت على تأكيد نفوذها الثقافي والروحي، حتى فرضت نفسها على هذه البلاد. هذا في الوقت الذي دخلت فيه الدولة العثمانية غمار الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط المكونة من ألمانيا والنمسا والمجر ضد معسكر دول الحلفاء المكون من بريطانيا وفرنسا والروسيا وإيطاليا، وبدأت بريطانيا

في سعيها إلى جذب العرب إلى صفها؛ حيث أصبح موقفهم أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إليها خاصة وأن خطر الدعوة إلى الجهاد كان من أشد الأخطار التي تخشاها بريطانيا. من هنا حاول الإنجليز تبديد مخاوف المسلمين عن طريق ضم العرب إلى جانبهم ضد العثمانيين، في مقابل الاعتراف بالأماني السياسية لهم. هذا في الوقت الذي كان فيه "الحسين بن علي" شريف مكة لا يزال يفاوض السياسي الإنجليزي "هنري مكماهون" ويستعد لإعلان تحالفه مع بريطانيا والقيام بثورته ضد الترك. كانت بريطانيا تعقد صفقه مع فرنسا لتحديد مناطق النفوذ بينهما في البلاد العربية؛ فعينت الحكومة البريطانية "مارك سايكس" كما عينت الحكومة الفرنسية" جورج بيكو" قنصل فرنسا في بيروت مندوبين عنهما؛ كي يقوما بمباحثات غايتها الاتفاق على اقتسام البلدان العربية فيما بينهما. وقد توصل المندوبان إلى الاتفاق المعروف باسم اتفاقية "سايكس بيكو" وصادقت عليه حكومتاهما في 1335هـ/ مايو 1916م، وقد احتفظت فيه فرنسا لنفسها بالجزء الشمالي من سورية، وبإنشاء حكم مباشر لها في الساحل السوري، وبعد أن وضعت الحكومة البريطانية خطة الهجوم النهائي لطرد العثمانيين من سورية، رشح الجنرال "اللنبي" Allenby لقيادة هذه القوات، كما عهد إلى القوات العربية بمهمة قطع طرق المواصلات بين دمشق وجنوب سورية لحماية جناح القوات البريطانية الأيمن، ومنع القوات العثمانية من الحصول على الإمدادات.

وفي مساء 1337هـ / 30 من سبتمبر 1918م، كانت القوات العربية قد أحاطت بدمشق، وأقيمت حكومة عربية هناك برئاسة "رضا باشا الركابي" كأول تحقيق عملي لليقظة العربية الحديثة، ورفرف العلم العربي على قاعدة بلدية دمشق، واستمرت القوات العربية في زحفها حتى دخلت حمصًا وحماة وحلبًا، ووصلت إلى المناطق الساحلية في صيدا وبيروت وطرابلس؛ وبذلك انتهى الحكم العثماني لسورية، وعم الفرح دمشق، وخرج أهلها للترحيب بالقوات العربية والبريطانية، وأظهروا لها حماسة عظيمة، ولكن شبح اتفاقية سايكس بيكو كان يخيم على هذه الآمال بعد أن أذاعت الحكومة الروسية نصوص الاتفاقية.

وبعد أن دخل الأمير "فيصل" دمشق صدم صدمة عنيفة بعد ما سمع الجنرال "اللنبي" يصارحه بتعهدات بلاده لفرنسا والاعتراف بالحماية الفرنسية على الساحل السوري ولبنان، وأنه يجب عليه قبول هذا الوضع إلى حين عقد مؤتمر الصلح. وعندما احتج فيصل على هذه الإجراءات، أصر "اللنبي" على قبولها حتى تتم التسوية النهائية بين الدول. كما ذهب الحلفاء إلى ما هو أبعد من ذلك؛ إذ قرروا تقسيم سورية إلى ثلاث مناطق مختلفة، وهي المنطقة الأولى وتشمل سورية الداخلية وشرق الأردن برئاسة الأمير فيصل، والثانية وتشمل الساحل السوري المتمثل في صيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية وقضاءي أنطاكية وإسكندرونة وتكون تحت الحكم الفرنسي، والمنطقة الثالثة وتشمل فلسطين وتكون تحت الحكم البريطاني.

وعلى الرغم من أن هذه المناطق مرتبطة بوشائج الوحدة من وجوه عديدة أهمها النواحي الجغرافية والاقتصادية والثقافية والتاريخية، فإن هذه الاعتبارات قد ضرب بها عرض الحائط، ولم يلتفت مجلس الحلفاء الأعلى إلا إلى أطماع أعضائه، فوجد أن الوسيلة المثلى لإرضاء جشع كل من بريطانيا وفرنسا هي تقسيم سورية فيما بينهما؛

ونتيجة لذلك اجتاحت بلاد الشام موجة من الارتياب في نيات بريطانيا وفرنسا.

وعندما بدأت اجتماعات مؤتمر الصلح في باريس في 1338هـ / 18 من يناير 1919م، تقدم الأمير "فيصل" بمذكرة بسط فيها حقوق العرب في الاستقلال والوحدة، واقترح أن يقوم المؤتمر بتعيين لجنة تحقيق تزور سورية وفلسطين؛ حيث تقوم ببحث شامل للتأكد من رغبات السكان وحقهم في تقرير مصيرهم. وقد أيد الرئيس الأمريكي "ولسن" هذا الاقتراح، كما أيدته بريطانيا، ومع ذلك فقد عارضته فرنسا، كما عارضت بشدة إقامة سيادة عربية في بلاد الشام.

وعلى هذا الأساس، أرسلت اللجنة الأمريكية المعروفة باسم لجنة "كنج كرين" King Crane، كما عاد الأمير فيصل إلى بلاد الشام معتقدًا أن هذه اللجنة ستكون بداية لتحقيق الأماني العربية في الاستقلال. وبعد أن انتهت اللجنة من أعمالها؛ قدمت توصياتها التي تتلخص فيما يلي :

1 - رفض الأهالي للانتداب الفرنسي، ورغبتهم في الوحدة والاستقلال.

2 - وحدة البلاد السورية تحت حكم دستوري برئاسة الأمير فيصل بن الحسين، على أن يعهد لأمريكا أو بريطانيا بالانتداب عليها.

3 - التحذير من قيام دولة يهودية، واقتراح الحد من هجرة اليهود إلى فلسطين.

وعلى الرغم من أهمية هذه التوصيات، فإنها اختفت من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية، خاصة وأن الولايات المتحدة شعرت أن عرضها سيهدد علاقاتها بحلفائها، كما أن فرنسا بدأت تتهم بريطانيا بالتخلي عن التزاماتها في تطبيق اتفاق "سايكس بيكو"، وفي أعقاب ذلك زار الأمير فيصل أوروبا للمطالبة بتنفيذ وعود الحلفاء لبلاده، كما أخذت الأحداث تتوالى، فاجتمع المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة السورية بأجمعها وقرر في 16 من جمادى الثانية 1338هـ / 7 من مارس 1920م إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية، واختيار الأمير "فيصل بن الحسين" ملكًا دستوريًا عليها، وتأليف أول وزارة دستورية برئاسة "رضا الركابي". وقد أثار هذا القرار كلاً من بريطانيا وفرنسا، وبدأت بريطانيا تؤيد فرنسا ضد العرب، وعندما انعقد مجلس الحلفاء الأعلى في "سان ريمو" في 1338هـ / أبريل 1920، تقرر أن تتولى فرنسا الانتداب على سورية ولبنان، نظير أن تتخلى عن أطماعها في العراق. وفي أعقاب ذلك؛ وجه الجنرال الفرنسي "غورو" إنذارًا إلى حكومة الأمير فيصل شملت أهم بنوده قبول الانتداب الفرنسي على سورية، وتسريح الجيش العربي، وإلغاء التجنيد الإجباري. وقد حدد "غورو" مدة أربعة أيام لإجابة المطالب الفرنسية، وإلا سيكون لقواته مطلق الحرية في التصرف. وانتهي الأمر برفض الإنذار وقيام السوريين بالدفاع عن عاصمتهم؛ فالتقوا مع الجيش الفرنسي عند منطقة "ميسلون" وأبدى الشعب السوري بطولة نادرة وبسالة فائقة في الدفاع عن بلاده، ولكن عدم التكافؤ في المعدات والسلاح أدى إلى حسم الموقف لصالح الفرنسيين، وسقوط وزير الحربية السوري "يوسف العظمة" شهيدًا، ودخول الفرنسيين دمشق. ونتيجة لذلك بدأ الانتداب الفرنسي على سورية، وزالت أول دولة عربية أسست في دمشق عقب زوال الحكم التركي، وتبعثر على أثرها رجال الثورة العربية، ودعاة القومية، وتمكن الفرنسيون من حكم سورية ولبنان.

رابعًا - العراق :

منذ أن أخذت بريطانيا في توطيد نفوذها في المحيط الهندي والبحار الشرقية وهي تتطلع إلى العراق طريقًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى مواصلاتها إلى الهند؛ لذلك نجدها تنشئ مركزًا تجاريًا لها في البصرة منذ منتصف القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي، ثم تزايد الاهتمام بالعراق نتيجة لازدياد حجم التجارة البريطانية معه، ولما اكتسبته خطوط مواصلاته من أهمية بين الشرق والغرب في بدايات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، خاصة وأن البصرة كانت ملتقى تجارة ما وراء البحار بعد استخدام السفن التجارية.

وقد سعت بريطانيا منذ حملة بونابرت على مصر 1213-1216هـ / 1798-1801م إلى جعل العراق قاعدة بحرية ضد الأطماع الفرنسية في الشرق، كما سعت إلى وقف توسعات محمد علي التي أخذت تطرق أبواب العراق، وتقف حجر عثرة في وجه أهداف بريطانيا الاستعمارية في المنطقة؛ ونتيجة لذلك بذلت بريطانيا جهودها كافة؛ للحصول على امتيازات ملاحية في نهر الفرات والتركيز على الملاحة التجارية في أنهار العراق؛ فساعدت على تأسيس بيت "لينش" للملاحة البخارية، كما عملت على معارضة المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية لتسيير بواخر عثمانية في أنهار العراق.

وعلى الرغم من تساهل الدولة العثمانية في إعطاء الامتيازات الملاحية للإنجليز، فإنها أدركت - في نهاية الأمر - خطورة نتائج ذلك على مستقبل البلاد. وكان من الطبيعي أن تعجز الدولة العثمانية عن مواجهة السياسة البريطانية بعد عقدها اتفاقًا مع الحكومة البريطانية يبيح لها التمتع بامتيازات الملاحة في أنهار العراق؛ مما زاد من قوة مركز شركة "لينش" وجعلها تتمكن من أن تدمج إليها البواخر العثمانية التي كان قد قصد بها أصلاً كسر احتكار الشركة الإنجليزية للملاحة في العراق.

ونتيجة لوحدة ألمانيا، ورغبتها في الاتجاه نحو الشرق؛ فقد رأى المسئولون الألمان أهمية إنشاء خط حديدي يجتاز الأناضول وشمال سورية والعراق إلى الخليج. ونظرًا إلى أن الإنجليز كانوا يخشون من نمو النفوذ الألماني في هذه المناطق، تحول المشروع عن مقصده إلى حلقة من حلقات الصراع السياسي والاقتصادي على المصالح بين الدول الأوروبية الكبرى. وقد وقف السلطان العثماني خلال ذلك الصراع بجانب الألمان، خصوصًا وأنه وجد في ألمانيا دولة أقل أطماعًا في بلاده من الإنجليز والفرنسيين الذين كانوا يلاحقون الدولة العثمانية بأغلالهم وقيودهم. ونتيجة لذلك وبعد مفاوضات ألمانية تركية؛ تم إبرام العقد النهائي في الخامس من مارس 1903م / 1321هـ والذي تم بمقتضاه الإنفاق على ما يلي :

1 - أن يمتد الخط الحديدي من قونية إلى أدنة فالموصل فسامراء فبغداد فالبصرة، وينتهي إلى نقطة على الخليج يتم تحديدها فيما بعد.

2 - إعطاء الامتياز للألمان لمدة 99 عامًا.

3 - قدرت التكاليف الإنشائية للمشروع بخمسمائة مليون فرنك، والتزمت الحكومة التركية بضمان سنوي قدره (16,500 فرنك) لكل كيلو متر.

4 - التزمت الدولة العثمانية بجعل تشغيل الخط في يد "شركة سكة حديد الأناضول".

وهكذا كان إبرام هذه الاتفاقية نجاحًا للسياسة الألمانية، وسببًا في اعتراض الدول الأوروبية على قيام الألمان بإنشاء هذا الخط الحديدي؛ مما أدى إلى تعكير الجو الدبلوماسي

والإعلامي والسياسي بين هذه الدول، خصوصًا وأن بريطانيا كانت تشعر وكأنها الدولة المهيمنة على تنظيم أمور الشرق الأدنى والخليج. ونتيجة لذلك عقدت بريطانيا اتفاقًا سريًا مع الشيخ مبارك حاكم الكويت في عام 1317هـ / 1899م اتفق بمقتضاه على التزام حاكم الكويت بألا يتنازل عن أي جزء من أراضيه لأي دولة أجنبية دون موافقة الحكومة الإنجليزية.

وظل الصراع على أشده بسبب هذا الخط، حتى قامت الحرب العالمية الأولى، ودخلت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب ضد بريطانيا وفرنسا والروسيا، وخرجت ألمانيا من هذه الحرب خاسرة؛ مما أحاط السكون على استمرار تنفيذ هذا الخط الحديدي.

وفي خلال هذه الفترة ظهرت بين العرب صيحات تهيب بأبناء الأمة العربية في السلطنة العثمانية أن يهبوا من رقادهم، ويسعوا لإعلاء شأنهم، وينفضوا عن أنفسهم غبار الخمول الذي تراكم عليهم قرونًا عديدة، ولكن هذه الصيحات أخذت بحذر من أبناء الأمة العربية الذين غمرتهم الفرحة والحماسة للوطنية العثمانية بعد إعلان دستور 1326هـ / 1908م، ولكنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم وجهًا لوجه أمام نيات الاتحاديين المعادية للعرب، فتملكهم التشاؤم، وأخذوا في تنظيم الجمعيات، وبث الدعايات بهدف نيل حقوقهم، وصدًا لطغيان تيار الاتحاديين عليهم الذين حاولوا هضم حقوق العرب، وامتهان لغتهم. ونتيجة لذلك ظل العراق حتى إعلان الحرب العالمية الأولى في عام 1333هـ/ 1914م جزءًا من أملاك الدولة العثمانية، تحكمه حكمًا مباشرًا، وترسل إليه الولاة والحكام من قبلها. ولما أعلنت الحرب وانضم الأتراك إلى جانب ألمانيا وحلفائها اغتنم الإنجليز الفرصة - وكانت لهم أطماع قديمة في العراق - وسيروا الجيوش لاحتلال البصرة وتمكنوا من إنزال جنودهم فيها بحماية أسطولهم، ثم بدأوا عملياتهم الحربية ضد الدولة العثمانية. ونتيجة لاشتداد المقاومة ضد الإنجليز في العراق، وتكبدهم خسائر بشرية ضخمة؛ قام الإنجليز باستمالة العرب، وفصلهم عن الترك بعد أن أذاعوا في طول البلاد وعرضها أنهم ما جاءوا فاتحين ولا مستعمرين، بل جاءوا منقذين ومحررين، وأنهم إنما يحاربون باسم حليفهم وصديقهم الشريف "الحسين بن علي" شريف مكة. وبعد أن استتب الأمر للإنجليز في العراق؛ تجاهلوا وعودهم للعراقيين، فأنشأوا نظامًا غريبًا يقضي بإلحاق العراق بحكومة الهند، بمعنى أن يصبح العراق مستعمرة لإدارة استعمارية تابعة لحكومة الهند، يضاف إلى ذلك أنهم أثقلوا كواهل العراقيين بالمصادرات والغرامات بهدف تغطية الجزء الأكبر من نفقات الجيش البريطاني في العراق؛ ونتيجة لذلك كبر على العراقيين الأمر، ونشطت جمعياتهم الوطنية في إضرام نار الثورة ضد الإنجليز، كما نشطت المساعي السلمية من أجل الاستقلال.

خامسًا - الخليج وجنوب الجزيرة :

تعد منطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة من أكثر المناطق العربية عرضة للصراعات الدولية؛ فقد تنازعت عليها القوى الدولية الطامعة في السيطرة العالمية؛ نظرًا إلى مركزها الإستراتيجي المتميز، وثروتها البترولية الضخمة، ومخزونها الاحتياطي الكبير، وموانيها البحرية والجوية المؤدية إلى معظم أرجاء العالم. وقد برزت أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى الهند في أثناء الحروب النابليونية. فعندما تفاقم النزاع بين بريطانيا وفرنسا على التجارة والمستعمرات في

المحيط الهندي وما يتاخمه من سواحل، قامت بريطانيا بعقد عدة معاهدات مع سلطان مسقط، كان أهمها معاهدة 1309هـ / 1881م التي تعهد فيها بألا يتنازل ولا يبيع ولا يرهن شيئًا من أراضي سلطنته إلا للحكومة البريطانية. وعقدت بريطانيا مع شيخ الكويت عدة اتفاقيات كان أبرزها اتفاقية 1317هـ/1899م التي تعهد فيها بألا يتنازل عن طريق التأجير ولا البيع ولا المنح عن أي جزء من أراضي إمارته لأي دولة عدا بريطانيا أو رعاياها، وأجبرت بريطانيا أمير قطر على توقيع معاهدة حماية معها عام 1335هـ/1916م، كما أجبرت شيوخ البحرين على توقيع معاهدات معهم، حرمتهم من خلالها من مظاهر السيادة على بلادهم.

وقد نجح الإنجليز منذ القرن الثالث عشر الهجري / بدايات القرن التاسع عشر الميلادي في توطيد مركزهم في هذه المنطقة، خاصة بعد أن تخلصوا من منافسة فرنسا التقليدية لهم، كما هيأ لهم تدهور أحوال الدولة العثمانية العديد من الأمور، منها التخلص من سيادة الأتراك الاسمية على الكويت والبحرين وغيرهما. وإذا كانت قد ظهرت في بدايات القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي منافسة روسية وألمانية وعثمانية وفرنسية لبريطانيا تمثلت في مشروع الخط الحديدي الذي اعتزمت ألمانيا إقامته في برلين ليصل إلى بغداد، وفي رغبة فرنسا في التطلع إلى هذا الإقليم، وفي رغبة الدولة العثمانية في فرض سيطرتها على هذه المناطق، فإن الإنجليز حاولوا التخلص من منافسة هذه القوى التي نازعتهم النفوذ في منطقة الخليج. وإذا كانت بريطانيا قد تمكنت من التقليل من منافسة فرنسا وروسيا بعقد الاتفاق الودي مع فرنسا في عام 1322هـ / 1904م، وتسوية أمورها مع روسيا القيصرية بعد عقد التحالف الثلاثي بين روسيا وفرنسا وإنجلترا في عام 1325هـ / 1907م، فإن ألمانيا والدولة العثمانية ظلتا تثيران العقبات أمام بريطانيا؛ فألمانيا التي اتجهت بثقلها نحو الشرق بهدف استغلال المواد الخام به ورغبت في إقامة خط سكك حديد من برلين إلى بغداد ثم إلى البصرة منذ أيام بسمارك؛ جعل بريطانيا تخشى على مصالحها في منطقة الخليج العربي؛ مما جعلها تسرع في عقد معاهدة حماية مع الكويت حتى تكون للوجود البريطاني في هذه المنطقة قدرة على الوقوف بالمرصاد أمام أي محاولة ألمانية لتوصيل الخط الحديدي المقترح من البصرة إلى ساحل الخليج، ولكن ألمانيا استطاعت إقناع قيصر روسيا خلال زيارته لبرلين 1328هـ / 1910م بالموافقة على المشروع.

أما عن الدولة العثمانية، فقد كانت بريطانيا تخشى من إعلانها حركة الجهاد الديني؛ مما استلزم من بريطانيا تقديم حمايتها الصريحة لحكام هذه المنطقة خشية التهديد العثماني لهم.

ونتيجة لذلك؛ رأت بريطانيا خطورة سيطرة أي قوى أجنبية لهذه المنطقة الحيوية على مصالحها؛ إذ هي حلقة مواصلاتها إلى الهند، ومحطات تجارتها، وقواعد أسطولها، ومركز استطلاعها ومراقبتها لمنطقة الشرق الأوسط، ومناطق تحكمها في العديد من مواطنه، ففضلاً عما في بواطن بره وبحره من ثروات طبيعية كبيرة؛ لذلك حاولت سد منافذ الطرق على جميع الدول التي حاولت الاقتراب من هذه المنطقة الحيوية وإحباط محاولاتها في الوصول إليها، فكان شأنها مع البرتغاليين ومع الهولنديين، ثم كان شأنها مع فرنسا وألمانيا وروسيا والدولة العثمانية وبلاد فارس؛ فقد قامت بسد الذرائع وتفويت الفرص، واحتواء القوى العربية المحلية عن طريق المصالح

والمعاهدات أحيانًا، وعن طريق القوة المسلحة في بعض الأحيان؛ حتى تمكنت من الخليج العربي وأحكمت قبضتها عليه، وقد شملت هذه المعاهدات مع بريطانيا كلاً من "مسقط" و"البحرين" ثم "رأس الخيمة" و"أبو ظبي" و"دبي" و"الشارقة" و"عجمان" و"أم القوين" ثم "الكويت" و"قطر" وبذلك أصبح حوض الخليج مع نهاية القرن التاسع عشر أشبه ببحيرة بريطانية.

وقد قامت أسس هذه المعاهدات على الإبقاء على الأوضاع الداخلية في كل إمارة وربط هذه الإمارات بحكومة الهند البريطانية؛ وبذلك استطاعت بريطانيا تحقيق أغراضها، وإحكام قبضتها على المنطقة وتسيير شئونها بما يتوافق مع مصالحها، كما استطاعت تفويت الفرص على الدول الأخرى في الوصول إلى هذه المنطقة. وقد امتدت السيطرة البريطانية على بلدان الخليج؛ إذ شملت الساحل الغربي للخليج كله، حيث قطر والبحرين والكويت وإمارات ساحل الصلح السبع؛ وذلك عن طريق عقد معاهدات مع أمراء المنطقة ومشايخها بأن يمتنعوا عن التصرف في أراضيهم بأي وجه من الوجوه إلا بموافقة سابقة من بريطانيا، وكذلك تتولى بريطانيا جميع الشئون الخارجية لإمارات الخليج وتتدخل في شئونها بواسطة المقيم السياسي العام في البحرين، والمعتمدين البريطانيين في سائر الإمارات الذين أصبحوا بمثابة الحكام الفعليين، والمسيطر الأساسي على المقدرات الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

وهكذا تمكن الإنجليز من السيطرة على سواحل الخليج وفرض حمايتهم على إماراته وأمنوا بذلك الطريق إلى الهند؛ وذلك بعد القضاء على محاولات الدول الأخرى التي كانت تنافسهم فيه، واعتبروا أن وجود أي قاعدة بحرية على الخليج من قبل أي دولة أخرى بمثابة تهديد للمصالح البريطانية، واستمرت الأمور على ذلك حتى شهد القرن العشرون غروب شمس الإمبراطورية البريطانية، واستقلال الإمارات العربية الواحدة تلو الأخرى.

سادسًا - شمال إفريقية:

كان لضعف القوى البحرية العثمانية في البحر المتوسط منذ القرن الثامن عشر نتائجه الخطيرة على مستقبل أقطار المغرب العربي؛ حيث ضعف سلطان الدولة على هذه الأقطار، وبرز عدم قدرتها على حمايتها خاصة بعد أن بدأ الضغط الأوروبي يتزايد عليها، وأرادت فرنسا أن تمد نفوذها شرقا بالاستيلاء على منطقة شمال إفريقية القريبة منها والتي لا يفصلها عنها سوى مياه البحر المتوسط الذي تلاطم أمواجه سواحل فرنسا، ولم تستطع الدولة العثمانية حماية ولاياتها في الجزائر وتونس وليبيا من السقوط في براثن الغزو الأوروبي، كما أن مراكش تلك الولاية التي استطاعت الحفاظ على استقلالها ومنع النفوذ العثماني والإسباني من الوصول إليها، لم تستطع هذه المرة وقف التنافس الاستعماري عليها. وفيما يلي نعرض لذلك.

1- الجزائر :

ظلت الروح الصليبية تؤثر في العلاقات بين ولايات المغرب العربي والدول الأوروبية حتى بدأت المشروعات التي وضعت للتدخل في شئون هذه الولايات تبدو واضحة للعيان؛ فنتيجة لتردي العلاقات بين فرنسا والجزائر في عهد إمبراطورية نابليون، راودت "بونابرت" في عام 1223هـ / 1808م فكرة الاستيلاء على الجزائر، ولكن الظروف الدولية في ذلك الوقت لم تمكنه من تحقيق

ذلك. كما راودت فرنسا هذه الفكرة بعد فقدان الدولة العثمانية لأسطولها في معركة نوارين البحرية 1243هـ / 1827م فحاولت اقتطاع الجزائر من أملاك العثمانيين خاصة وأنها كانت ترغب في الحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعاتها، وإيجاد الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها وتوظيف رءوس أموالها، ولكن ظروفها الداخلية لم تمكنها من تحقيق مرادها. ثم لاحت لها هذه الفرصة بعد المشادة الكلامية التي حدثت بين قنصلها وداي الجزائر في عام 1827 نتيجة لمماطلتها في تسديد المستحقات التي عليها للجزائر نظير الحبوب التي استوردتها منها، فوجهت إنذارًا إلى "الداي" كانت أهم بنوده الترضية الكاملة عما لحق بفرنسا من إهانة، وتقديم الضمانات كافة التي تعطى لفرنسا حق الدولة الأكثر رعاية، وأن يعلن "الداي" أن حكومة فرنسا قد أوفت بالتزاماتها المالية تجاه الجزائر، وأنه ليس لها أي حق قبلها. وقد هددت فرنسا بإعلان الحرب على الجزائر في حالة رفضها شروط الإنذار، ومع ذلك فقد رفض الداي الإنذار الفرنسي وشجبه.

ونتيجة لذلك أبلغت فرنسا الدولة العثمانية بأن داي الجزائر الذي أظهر عداءً واضحًا للفرنسيين بتحقيره القنصل الفرنسي، ورفضه تقديم الترضية العلنية سيجعل الحرب محققة بين البلدين إذا لم يتدخل الباب العالي لإيجاد حل مناسب. وعلى الرغم من خطورة الموقف، فإن الدولة العثمانية تباطأت في حسم الموقف؛ مما أعطى لفرنسا فرصة الانفراد بالأمر. وخلال ذلك بدأت فرنسا في البحث عن حلول أخرى تجنبها نفقات الحرب، وفي الوقت ذاته تجعل المسلمين يقاتلون بعضهم بعضًا، فاقترح "درفتي" Drovetti قنصل فرنسا في الإسكندرية قيام "محمد علي" والي مصر بحملة على الجزائر لتأديب الداي والقضاء على سلطته واحتلال الجزائر وضمها إلى أملاكه، على أن تكون لفرنسا امتيازات واسعة في هذه البلاد. ونتيجة لرفض محمد علي لهذه الفكرة خاصة بعد اعتراض الإنجليز عليها وتحذيرهم له من الارتباط بالمصالح الفرنسية وتنبيهه إلى خطورة هذه السياسة، فقد تحينت فرنسا الفرص للقيام بنفسها بحملة عسكرية ضد الجزائر والانفراد باحتلالها، وقد جاء الوقت المناسب لذلك عندما انشغلت بريطانيا بالانقلاب النيابي الذي حدث فيها خلال تلك الفترة، وانشغال الروسيا وبروسيا والنمسا بالثورات التي اندلعت في إيطاليا وبولندة في تلك الفترة، فتذرعت فرنسا أمام الرأي العام الأوروبي أنها تدافع عن قضية أوروبية تدعم من خلالها قواعد العدل؛ فقامت بغزو الجزائر في عام 1246هـ/1830م.

وهكذا يتضح أن أهم العوامل التي ساعدت فرنسا على احتلال الجزائر، كان تغير الموقف الدولي لصالحها، هذا بالإضافة إلى دخول الدولة العثمانية في دور الاضمحلال وعدم قدرتها على الصمود أمام الهجوم الاستعماري الغربي وعدم معرفة داي الجزائر بعواقب الأمور، وبقدرات فرنسا العسكرية التي برزت مع النهضة الأوروبية والتطور الصناعي في أوروبا.

2- تونس :

بدأت الدول الأوروبية في عقد معاهدات تجارية وسياسية مع تونس منذ القرن الثالث عشر الهجري / أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. ونتيجة لبذخ بعض حكام تونس وانغماسهم في الترف، ومحاولات ظهورهم بمظهر الحكام العصريين، واجهت تونس مصاعب مالية وتراكمت الديون عليها؛ مما أدى إلى وقوع تونس فريسة في

أيدي الدول الأوروبية، وإقحام الأجانب في شئون البلاد الداخلية بحجة القيام ببعض الإصلاحات، ثم إجبارهم "باي" تونس على إصدار ما يسمى بعهد الأمان الذي أعطت معظم نصوصه مزايا عديدة للأجانب، منها حق الملكية والعمل في تونس؛ مما كان له أكبر الضرر على التونسيين.

وبعد أن قررت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر ومد سياستها الاستعمارية في شمال إفريقية؛ ازداد عزمها على احتلال تونس رغبة منها في منع أي نظام في تونس يهدد احتلالها للجزائر. وقد شجعها على ذلك تأييد كل من ألمانيا وبريطانيا لها. فقد رغب المستشار الألماني "بسمارك" في إبعاد فرنسا عن التفكير في هزيمتها في الحرب السبعينية وصرف أنظار الفرنسيين عن "الألزاس" و"اللورين"، وعن فكرة الانتقام لهزيمتهم بتأييد جهود فرنسا الاستعمارية خارج أوروبا؛ مما يساعد على غرس المشاكل بينها وبين الدول الاستعمارية الأخرى مثل إنجلترا من جهة، وإيطاليا من جهة أخرى.

أما عن إيطاليا، فإنها اعترضت على تغلغل النفوذ الفرنسي في تونس التي كانت في مقدمة الأقطار التي ترنو إليها وقاومته، وبدأت في حملة دعاية قوية ضد فرنسا، خاصة وأن تونس كانت محط أنظار الإيطاليين الذين باتوا متلهفين على إنشاء دولة استعمارية لها تشبهًا بالدول الكبرى الأخرى وإحياء لأمجاد الدولة الرومانية القديمة والذين كانت لهم جالية كبيرة العدد في تونس، يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك معاهدة بين إيطاليا والباي معقودة منذ عام 1283هـ / 1868م كان من أهم بنودها صون مصالح الإيطاليين في تونس، والاحتفاظ بجنسيتهم هناك، يضاف إلى ذلك قرب المسافة بين صقلية وتونس؛ حيث إنها لا تزيد عن سبعين ميلاً.

ولما بدا لفرنسا ضرورة الإسراع باحتلال تونس؛ بحجة أنها امتداد طبيعي للجزائر، اتخذت من عبور بعض القبائل التونسية حدود الجزائر ذريعة لضم تونس إليها، وتمكنت من ذلك بعد إجبار "الباي" على عقد معاهدة "باردو" في 1298هـ / 12 من مايو 1881م ، والتي أعلنت في أعقابها الحماية على تونس بحجة المحافظة على الأمن والنظام.

3- مراكش :

تطلعت ألمانيا بعد تكامل وحدتها في عام 1287هـ /1870م إلى البحث عن مستعمرات لها خارج أوروبا أسوة بإنجلترا وفرنسا؛ حتى تستطيع تصريف منتجاتها الصناعية والحصول على المواد الخام اللازمة وإنشاء أسواق لها فيها؛ ومن هنا برز التنافس بين ألمانيا وفرنسا من أجل مراكش.

وقد تصدت فرنسا لهذه المحاولة، وحاولت وأدها في مهدها؛ وذلك بربط نفسها بعدة اتفاقات مع بعض دول أوروبا، فعقدت اتفاقًا مع إيطاليا في عام 1318هـ / 1900م اتفق فيه الطرفان على أن تطلق إيطاليا يد فرنسا في مراكش، مقابل أن تطلق فرنسا يد إيطاليا في طرابلس وبرقة، كما تقربت فرنسا من بريطانيا خاصة بعد اعتلاء الملك إدوارد السابع عرش إنجلترا وعقدت معها "الاتفاق الودي" في 1322هـ / 1904م؛ وبمقتضاه أطلقت بريطانيا يد فرنسا في مراكش، مقابل أن تطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر والسودان. ومنذ ذلك الحين بدأت فرنسا تعد العدة بمد نفوذها غربًا بضم مراكش إلى إمبراطوريتها الإفريقية، وكان قد سبق أن تفاوض وزير خارجية فرنسا مع إسبانيا بشأن تقسيم مراكش، واتفق على أن تحصل إسبانيا على منطقة

الريف التي تشمل الشريط الساحلي من مراكش المقابل للساحل الإسباني عند جبل طارق، بينما تحصل فرنسا على ما تبقى من مراكش؛ وعلى أثر ذلك تشجعت فرنسا ولم تهتم باعتراضات ألمانيا، وأخذت تتغلغل في الداخل. وكانت خطة فرنسا في الاستيلاء على مراكش تتركز في أن يقوم وزير خارجيتها بتقديم العديد من المقترحات إلى سلطان مراكش بشأن الإصلاحات الداخلية في بلاده، حتى إذا رفضها يكون في ذلك ذريعة لتدخل فرنسا عسكريًا لفرضها بالقوة؛ كل ذلك أزعج الألمان وجعلهم يقومون باتصالات مباشرة مع حاكم مراكش يعربون فيها عن عدم ارتياحهم لما جاء في الاتفاق الودي، ويحرضونه على رفض اقتراحات وزير الخارجية الفرنسي، وأعقب ذلك قيام الإمبراطور الألماني وليم الثاني William II بزيارة رسمية لميناء طنجة في 1323هـ / 28 من مارس 1905م في محاولة منه لإفساد ما حدث من اتفاق بين الإنجليز والفرنسيين بشأن مراكش؛ فألقى خطابًا دراميًا أوضح فيه تأييد ألمانيا لاستقلال مراكش، ودعا إلى أن تحافظ مراكش على استقلالها، وطالب سلطانها باتباع سياسة الباب المفتوح لجميع الدول على السواء؛ بحيث لا يكون لدولة فيها امتياز على الأخرى، وأن تسير سياسة مراكش مع جميع الدول على مبدأ المساواة المطلقة، واقترح الإمبراطور الألماني عقد مؤتمر دولي لبحث هذه المسألة؛ مما أدى إلى استفزاز فرنسا، وتأزم الموقف الدولي. وخشية من تطورات الموقف؛ اتفق على عقد مؤتمر دولي في 1324هـ / أوائل 1906م في بلدة "الجزيرة الخضراء" في جنوبي إسبانيا القريبة من "جبل طارق". وقد اشترك في هذا المؤتمر اثنتا عشرة دولة بالإضافة إلى مراكش، وهذه الدول هي: ألمانيا والنمسا وبلجيكا وإسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا والسويد، وقد خرج هذا المؤتمر بنتائج كانت - في معظمها - في غير صالح ألمانيا؛ حيث وقف معظم مندوبي الدول المشاركين في المؤتمر إلى جانب فرنسا ولم يبقَ بجانب ألمانيا سوى النمسا؛ إذ تقرر إنشاء قوة بوليسية من فرنسا وإسبانيا للمحافظة على الأمن في مراكش وأن تدير كل منهما شئون الجمارك هناك، وتعمل ما تراه مناسبًا من الإصلاحات، كما تقرر تأسيس بنك تشرف عليه فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وألمانيا. ونتيجة لذلك؛ أخذت فرنسا تبذل أقصى جهودها للسيطرة على مراكش، وانتهي الأمر بفقدان مراكش لاستقلالها بهيمنة فرنسا وإسبانيا عليها؛ فعندما حدثت بعض القلاقل في مراكش، استنجد السلطان عبد الحفيظ بالفرنسيين للقضاء على الثورة في بلاده، فانتهزت فرنسا الفرصة وأرسلت قواتها البحرية إلى "الدار البيضاء" بحجة حماية الرعايا الفرنسيين مما ضايق ألمانيا، فاعتبرت ما حدث انتهاكًا لمصالحها؛ فأرسلت الطراد "بانثر" Panther في مظاهرة بحرية على سواحل مراكش عند مياه "أغادير" على ساحل الأطلنطي في أول يونيو 1329هـ / 1911م في محاولة لإثبات حق ألمانيا في بلاد المغرب؛ واحتجاجًا على إرسال فرنسا لقواتها إلى مراكش؛ وبحجة حماية مصالحها التجارية هناك؛ مما أحدث ردود فعل عنيفة في باريس ولندن وروما. ولتهدئة الموقف؛ حدث العديد من المساومات بين الطرفين، وقعت خلالها ألمانيا مع فرنسا اتفاقية حصلت بمقتضاها على جزء من الكونغو الفرنسية ضمته ألمانيا إلى مستعمراتها في غرب إفريقية في مقابل الاعتراف بمكانة فرنسا المتميزة في مراكش، على أن تتبع فرنسا سياسة

الباب المفتوح بها؛ وبذلك انتهت الأزمة المراكشية بإعلان فرنسا حمايتها على مراكش، وظلت فرنسا مصممة على الاحتفاظ بسلطانها على هذه المناطق مهما اختلفت الحكومات في فرنسا وتنوعت أنظمة الحكم فيها. وسارت فرنسا في سياستها الاستعمارية في شمال إفريقية وفق خطة منظمة، أساسها أن يبقى الحكم مركزًا بيد الحكومة الفرنسية، وأن تتهيأ المستعمرات لخدمة فرنسا وتمدها بكل متطلباتها.

4- ليبيا :

نزلت إيطاليا إلى ميدان الاستعمار بعد أن أتمت وحدتها السياسية في عام 1287هـ / 1870م، وتزايد عدد سكانها بسرعة، لدرجة أن الأراضي الزراعية فيها لم تعد قادرة على استيعابهم؛ من هنا حاولت إيطاليا أن تساير الدول الأوروبية في مجال التنافس الاستعماري فتطلعت إلى الساحل الجنوبي للبحر المتوسط وحاولت الاستيلاء على تونس، ولما سبقتها فرنسا في ذلك حاولت استرضاءها باتفاق أطلقت فيه يدها في ليبيا؛ نظير أن تطلق إيطاليا يد فرنسا في مراكش، يضاف إلى ذلك أن روسيا اتفقت مع إيطاليا على مساندة أطماعها في ليبيا؛ نظير اعتراف إيطاليا بحق مرور سفنها في المضايق. ونتيجة لذلك بدأت إيطاليا تمهد للسيطرة على ليبيا اقتصاديًا وثقافيًا قبل القيام بعملياتها العسكرية؛ فحصلت على امتياز بفتح فرع لبنك روما في كل من طرابلس وبرقة عام 1323هـ / 1905م؛ ذلك البنك الذي لم يقتصر دوره على الأعمال البنكية، بل نشط في عمليات الرهن والتسليف مع الأهالي، وقرض الأموال لأصحاب الأراضي الزراعية ثم سلبها منهم، كما فتحت إيطاليا المدارس المجانية في ليبيا بقصد نشر الثقافة الإيطالية، وأنشأت المستشفيات والملاجئ للمرضى والفقراء، وأنشأت مكتبًا للبريد في بنغازي، وإلى جانب ذلك قامت بإرسال البعثات العلمية لاكتشاف المناطق الداخلية في ليبيا ومسح أراضيها، هذا في الوقت الذي لم تقم فيه الدولة العثمانية بأي عمل جدي لوقف التوغل الإيطالي في ليبيا.

ولكي تبرر إيطاليا أهدافها الاستعمارية في ليبيا، بدأت في مهاجمة الأتراك، ونددت بسياستهم في ليبيا، وطالبت بضرورة إصلاح أحوال هذه البلاد، والنهوض بها.

وبعد أن تهيأت الأذهان أمام سيطرة الإيطاليين على ليبيا، طالبت إيطاليا الدولة العثمانية 1330هـ / سبتمبر 1911م بعدة مطالب لها في ليبيا هي :

1 - خروج العساكر العثمانية من طرابلس وبنغازي ودرنة.

2 - تشكيل قوات عسكرية في هذه المناطق تحت قيادة ضباط إيطاليين.

3 - أن تكون إدارة الجمارك في ليبيا تحت أيدي موظفين إيطاليين.

4 - أن يتم تعيين والي طرابلس بموافقة إيطاليا ورضاها.

ولم تكتفِ إيطاليا بذلك، بل وجهت إنذارًا إلى الدولة العثمانية تتهمها فيه بعدم النهوض بليبيا، وتجاهل رغباتها فيها، ومعارضة مشروعاتها هناك على الرغم من مصالحها الحيوية في هذه البلاد، هذا إلى جانب قيامها بتحريض الأهالي على الرعايا الإيطاليين بخاصة، وعلى الرعايا الأجانب على اختلاف جنسياتهم بعامة؛ مما جعلهم يخشوْن على حياتهم، ويشرعون في الهجرة من هذه البلاد.

ونتيجة لذلك، فإن الحكومة الإيطالية مضطرة حرصًا على مصالحها وشرفها إلى احتلال طرابلس وبنغازي احتلالاً عسكريًا.

وقد صدرت الأوامر إلى السفير الإيطالي في الآستانة بالحصول على رد من الحكومة العثمانية على هذا الإنذار في مدة أربع وعشرين ساعة، وإلا فإن الحكومة الإيطالية مضطرة إلى احتلال ليبيا.

وعند تحليلنا لهذا الإنذار، نجده يثير الدهشة والاستغراب، ولا نجد سببًا واحدًا معقولاً من الأسباب التي وردت فيه يدعو إيطاليا إلى القيام بهذا العمل العدائي. فهل من المنطقي أن تهدد إيطاليا باحتلال المدن الليبية؛ لأن الدولة العثمانية لم تعمل على النهوض بهذه البلاد؟ وهل من المنطقي أن تهدد إيطاليا بالاستيلاء على ليبيا؛ لأن الدولة العثمانية لم تمنحها امتيازات اقتصادية، وحقوقًا في هذه البلاد؟

وللإجابة عن ذلك، نجد أن إيطاليا استغلت ضعف الدولة العثمانية وانشغالها، وسوء أحوالها في تحديها والافتراء عليها، كما أنها أرادت أن تحول أنظار الشعب الإيطالي إلى الخارج؛ حتى تبعده عن التفكير في مشاكل بلاده الداخلية.

وقد كان رد الدولة العثمانية على هذا الإنذار ضعيفًا؛ حيث حاولت التنصل من اتهامات إيطاليا لها، وأظهرت حسن نيتها تجاه الإيطاليين ومشروعاتهم الاقتصادية في طرابلس وبرقة، ودعت إلى إجراء مفاوضات بين البلدين؛ بهدف تجنب الحرب، وحسم النزاع بينهما بطرق سلمية؛ مقابل أن تعطى لإيطاليا مركزًا ممتازًا في ليبيا. كما قامت الدولة العثمانية بإرسال برقيات إلى الدول الأوروبية تطلب منها التوسط في الأمر، ولكن إيطاليا رفضت هذه المحاولات وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في 1330هـ / 29 من سبتمبر 1911م، وبدأت في محاصرة طرابلس مدة ثلاثة أيام حتى سقطت إثر قتال غير متكافئ، بعد مجزرة بشرية تمثلت فيها أفظع أدوار الهمجية؛ وبعدها تم للإيطاليين احتلال الموانئ والنقط الساحلية في ليبيا في أكتوبر 1911. أما باقي المناطق فقد ظلت في أيدي القوات الوطنية التي وقفت للإيطاليين بالمرصاد، وقاومت الجيش الإيطالي المدجج حاملة لواء الحرب ضد جنود الاحتلال والإدارة الإيطالية تقاومهم بالعتاد والسلاح مقاومة عنيفة في كل مكان؛ مما دفع بالإيطاليين إلى بذل الكثير من التضحيات، ودفع بشعوب العالم الإسلامي إلى تكوين الجمعيات لجمع الاكتتابات اللازمة للمشاركة في نفقات هذه الحرب، وإمداد المقاتلين بالمال والعتاد.

ولعل من المفيد أن نذكر أن المقاومة ضد الإيطاليين، والتي لاقى فيها الكثيرون من الأهالي حتفهم، وقضى آخرون حياتهم داخل السجون، كانت موزعة في أربع مناطق هي: إقليم برقة، ودرنة، وبنغازي، وطرابلس، وقادها السنوسيون وبعض رجال القبائل ومجموعة من الضباط الأتراك.

وقد واجه المجاهدون الجيش الإيطالي في معارك طاحنة وقوية استبسلوا فيها خصوصًا وأنهم يناضلون عن قضية من أشرف القضايا وهي الدفاع عن وطنهم، والذود عن حياضهم، ولكن الفارق في التسليح والإعداد والإمكانات كان له أكبر الأثر في حسم المعركة لصالح إيطاليا.

وقد استغل الإيطاليون في ذلك ارتكاب أخطاء جسيمة في معاملتهم للأهالي، ومحاولة فرض وجودهم بالقوة، بطريقة تتنافى مع قوانين الحرب.

وبعد أن عجزت الدول العثمانية عن مد يد المعونة الفعلية للأهالي، وفشلت قواتها في مواجهة الموقف؛ اضطرت إلى عقد معاهدة أوشي لوزان مع إيطاليا، والتي انسحبت بمقتضاها من ليبيا في 18 من أكتوبر 1912، وتركتها لقمة للإيطاليين، كما تركت أهلها يقاومون الجيش الإيطالي بمفردهم

مقاومة عنيفة لأكثر من ثلاثين سنة.

والخلاصة أن مضاعفات التدخل السياسي الأوروبي في شئون العالم العربي، وضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على مواجهة هذا التدخل؛ قد أدى - في نهاية الأمر - إلى نجاح الدول الاستعمارية في السيطرة عليه واحتلاله عسكريًا، وتقطيع أوصاله حتى أصبح نهبًا مقسمًا بين الاستعمار الأوروبي بدوله المختلفة.

ولم تمر على بداية القرن العشرين فترة طويلة حتى كان الاستعمار الأوروبي قد احتل البلدان العربية وسيطر على شئون الحكم والإدارة فيها، واستخدم كل وسائل الشدة والإرهاب في إخضاع أبناء العروبة والإسلام.

ولم يكن أمام العرب بد من أن يعتمدوا على أنفسهم في مقاومة الأطماع الأجنبية التي تحالفت عليهم وتربصت بهم.

أ.د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي
جامعة القاهرة - فرع الفيوم

المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق :

1 - وثائق غير منشورة :

- دار الوثائق القومية بالقاهرة.
- محافظ عابدين، محفظة 259 (بلاد الشام).

2- وثائق منشورة:

- مضابط مجلس الشيوخ : وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديو مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل.

ثانيًا - الكتب العربية:

- أبو عز الدين، سليمان : إبراهيم باشا في سورية، بيروت، 1929.
- أنطونيوس، جورج : يقظة العرب - ترجمة علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، 1365هـ / 1946م.
- جلاد، فيليب : قاموس الإدارة والقضا، جـ2، جـ5، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1896.
- الجميعي، عبد المنعم : أواخر أيام محمد علي، دراسة ضمن ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور 150 عامًا على رحيل محمد علي باشا الكبير، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.
- جوزيف، أنطوني : ليبيا في العصر العثماني الثاني 1835-1911 ترجمة يوسف العسلي - دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1946.
- الخترش، فتوح : تاريخ البحرين السياسي من عام 1753-1904 التأسيس والازدهار، دار السلاسل، الكويت، 1992.
- الدجاني، أحمد صدقي : ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، أو طرابلس الغرب في أواخر العصر العثماني الثاني 1882-1911، القاهرة، 1971.
- الرافعي، عبد الرحمن : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، النهضة المصرية، القاهرة، 1367هـ / 1948م.
- الرافعي، عبد الرحمن : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، النهضة المصرية، القاهرة، 1962.
- رفعت، محمد : التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1949.
- ستودارد، لوثروب : حاضر العالم الإسلامي - ترجمة عجاج نويهض - المجلد الثاني، الجزء الثالث، دار الفكر، بيروت.
- سرهنك، إسماعيل : حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ1، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1312هـ.
- سعيد، أمين : ملوك المسلمين المعاصرون، ودولهم، البابي الحلبي، القاهرة، 1933.
- شفيق، أحمد : حوليات مصر السياسية، جـ1 ، القاهرة، 1926.
- شكري، محمد فؤاد : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899، دار المعارف، القاهرة، 1963.
- الشيخ، رأفت : في تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة، القاهرة، 1975.

- عبده، علي إبراهيم : المنافسة الدولية في أعالي النيل 1880-1906، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958.
- العقاد، صلاح : المغرب العربي بين التضامن الإسلامي والاستعمار الفرنسي، جـ1، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957.
- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1945، دار الفكر العربي، 1973.
- قاسمية، خيرية : الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.
- قدورة، زاهية : تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
- قرقوط، ذوقان : المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1977.
- كرابيتس، بيير : إسماعيل المفترى عليه - ترجمة فؤاد صروف - دار النشر الحديث، القاهرة.
- كوران، أرجمند : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي - تونس، الطبعة الثانية، 1974.
- مجموعة من الأساتذة العراقيين : العراق في التاريخ، بغداد، 1983.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم : علاقة مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل، القاهرة، دار المعارف، 1967.
- منسي، محمود صالح : حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1395هـ/1975م
- نوار، عبد العزيز : المصالح البريطانية في العراق، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968.
- يحيى، جلال : المغرب الكبير، جـ3، العصور الحديثة وظهور الاستعمار، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

ثالثًا - المراجع الأجنبية:

- Cromer, E : Modern Egypt Vol 1, London, 1908.
- Dodwell. H : The Founder of Modern Egypt, A study of Muhammad Ali, Cambridge, 1932.
- Farman, E : Egypt and its Betrayal New York 1908.
- Kelly, J. B : Britain and the Persian Gulf, London, 1965.

رابعًا - الدوريات:

- المقتطف : المجلد الثالث والتسعون، يونيو - ديسمبر، 1938.

رابعًا: المشروع الصهيوني

مقدمة: ارتباط الحركة الصهيونية بالأطماع الدولية في فلسطين:

منذ مطلع القرن التاسع عشر، أخذت فلسطين تشغل اهتمامًا كبيرًا بالنسبة إلى مسألة الاستيطان اليهودي فيها. ولم يكن ذلك تعاطفًا مع ما عرف بـ(المعاناة اليهودية) ولا تحقيقًا لحلم (عودة) اليهود إلى فلسطين. بل لأن هذا الاستيطان قد أصبح يلعب دورًا كبيرًا في أمور السياسة الدولية العملية، حتى قبل أن توجد الحركة الصهيونية السياسية، ورافق ذلك زيادة الاهتمام الدولي العام بالشرق العربي، وأحوال سورية بوجه خاص، وفلسطين بوجع أخص. فقد كان وقوع فلسطين على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، عند نقطة الالتقاء بين الشرق والغرب؛ مما يجعل امتلاك أية دولة أوروبية لها يمثل أهمية قصوى استراتيجية وتجارية.

وحاولت فرنسا أولاً أن تتبنى الفكرة منذ السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر، وأصبح الحصول على الدعم اليهودي للفرنسيين في الشرق بتأسيس كومنولث يهودي في فلسطين جزءًا من الخطط السرية التي أعدتها حكومة المديرين 1798.

وفي الوقت الذي كان فيه نابليون يقوم بمحاولته الجريئة لبناء إمبراطورية شرقية وضرب المصالح البريطانية، وجه نداءً يدعو فيه اليهود في آسيا وإفريقية للالتفاف حول رايته من أجل إعادة مملكة القدس القديمة، وقد تلاشى المشروع بمعارك أبي قير وعكا(*). واندفعت بريطانيا منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى تبني حركة الاستيطان اليهودي قبل أن يتبناها اليهود أنفسهم، وأصبح لذلك تقليد طويل ربما انبعث منذ مطلع القرن التاسع عشر بدوافع دينية، أضيف إليها عنصر من الإمبريالية البريطانية. وكان توسع محمد علي في سورية بداية لقاء بين المصالح البريطانية في الشرق وتوطين اليهود في فلسطين. وقد عالج عدد من الكُتاب والساسة البريطانيين (من غير اليهود) مسألة التوطين اليهودي كوسيلة لتحكم بريطانيا في المسألة الشرقية وتثبيت سيطرتها على سورية وحماية طريق الهند. ومن أجل هذا الهدف، كانت رحلات موسى مونتفيوري (Montefiore) اليهودي الإنجليزي إلى فلسطين لوضع مشروع واسع للاستيطان اليهودي، وكذلك تعليمات بالمرستون إلى أول قنصل بريطاني في القدس

(*) يذكر إيلي ليفي أبو عسل في كتابه "يقظة العالم اليهودي"، القاهرة، 1934، ص99 وما بعدها، نص رسالة كتبها يهودي فرنسي عام 1798 جاء فيها: "إن عددنا يبلغ 6 ملايين في أقطار العالم، وفي حوزتنا ثروات طائلة.. فيجب أن نتذرع بكل ما لدينا من وسائل لاستعادة (بلادنا)... أما البلاد التي ننوي قبولها بالاتفاق مع فرنسا فهي إقليم الوجه البحري في مصر، مع حفظ منطقة واسعة المدى يمتد خطها من عكا إلى البحر الميت، ومن جنوب هذا البحر إلى البحر الأحمر، فهذا المركز الملائم يجعلنا بواسطة سير الملاحة الآتية من البحر الأحمر قابضين على ناصية تجارة الهند وبلاد العرب وإفريقيا الجنوبية والشمالية وإثيوبيا والحبشة، ثم إن مجاورة حلب ودمشق لنا تسهل تجارتنا، وموقع (بلادنا) على البحر المتوسط يمكننا من إقامة المواصلات بسهولة مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا".

لتقديم الحماية لليهود 1839.

وقد أصبحت مشاريع الاستيطان اليهودي في فلسطين تحت الحماية البريطانية في نظر الحكومة البريطانية جزءًا من سياستها الشرقية، يضمن لها استرجاع أمورها في الشرق، ويضعها في مركز قائد. ومنذ أن صمم بالمرستون على أن يحول بين محمد علي وأن يكون سيد سورية ومصر معًا، أرسل تعليماته إلى سفيره في الآستانة في 11 من آب / أغسطس 1840 بأنه "لو (عاد) اليهود إلى فلسطين بموافقة السلطان فسيكون ذلك كبحًا لأي مشاريع خطيرة في المستقبل لمحمد علي وخلفائه".

وقد تقوى هذا الاتجاه بعد فتح السويس ثم الاحتلال البريطاني لمصر؛ حيث أصبحت المنطقة التي تقع شرقي قناة السويس وعلى جانبي طريق الهند ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وهو الذي يفسر ازدياد اهتمام بريطانيا بمشاريع الاستيطان اليهودي وتبنيها الفكرة الصهيونية حتى قبل أن تتبناها أية منظمة صهيونية.

أولاً - ماهية الحركة الصهيونية:

الحركة الصهيونية هي مجموعة قضايا متعددة لو مزجت معًا كانت الصهيونية: في جذورها تقاليد دينية وأساطير؛ فاليهود كلهم صهيونيون بمعنى أو بآخر؛ إذ إن فكرة (العودة) إلى فلسطين فكرة عريقة في القدم وجدت مع التوراة وغيرها من كتب اليهود المقدسة التي تعد اليهود بالرجوع إلى (صهيون).

إلا أن هذه الفكرة كانت ذات طبيعة غامضة واعتبرت نوعًا من المعجزات ترتبط بظهور المسيح الذي سيأتي لخلاص الشعب اليهودي من منفاه ولإعادته إلى (صهيون)، وأصبح هذا الاعتقاد مسرحًا خصبًا لكتاب الأساطير و(مهووسي) العظمة تجلى في محاولات متكررة للعودة على يد (المسيح المكاذب).

ولذا فإن هذا الطور الديني للحركة الصهيونية يدعي بـ(المسيانيسم) نسبة إلى المسيح (المنتظر) وأن الصهيونية و(المسيانيسم) ظلتا فكرة واحدة لغاية واحدة، بمعنى أن التضرع لمجيء المسيح الذي سوف يكون الخلاص على يده، هو - في الوقت ذاته - دعاء للرجوع إلى أرض (الميعاد)... ولكن هذه العقيدة أخذت تضعف وتتضاءل الآمال (بالعودة)... وأصبحت مع الفلسفة العقلية في القرن الثامن عشر ضربًا من الأوهام. إلا أن فكرة ترقب المسيح و(الشوق إلى صهيون) ظلت من عقائد الإيمان الديني اليهودي.

قضية أخرى غير أسطورة (الشوق إلى صهيون) تكمن وراء الحركة الصهيونية هي (الاضطهاد اليهودي). فقد كان مركز استيطان الطوائف اليهودية في العصر الحديث في أوروبا، وفي أوساطها نشأت الفكرة الصهيونية، وكانت هذه الطوائف تقوم حول نواة تجارية مالية وتؤلف طوائف انعزالية (نظام الغيتو). وقد خلق موقع الطوائف اليهودية الاقتصادي والتعصب الديني - في كثير من الأحيان - ظروف الاضطهاد. وعلى الرغم من أن الاضطهاد لم يكن مقصورًا على اليهود وحدهم، فإنه كان أمرًا واقعًا، بحيث إنه وصل إلى حد "أن أي روائي يبحث عن شخص حقير أو (نذل) في روايته كان يلتفت إلى اليهودي ليملأ هذه الفجوة".

ويتحدث وليام ييل W. Yale عن "تلك النظرة الاجتماعية (الدون) التي عانى منها اليهود في العالم بغض النظر عن مناصب الشرف التي يمكن أن يحصلوا عليها، والامتيازات التي يمكن أن

يكسبوها والوظائف الرفيعة التي يمكن أن يتولوها؛ فاليهود بطريقة شعورية أو لا شعورية قد جعلوا يشعرون أن كونهم يهودًا هو وصمة عار اجتماعية".

واستحدثت ظروف جديدة للاضطهاد، مع تطور النظام الرأسمالي في أوروبا، فقد وجد الرأسماليون الغربيون في الرأسمالية اليهودية منافسًا لهم، واستغلوا بُغض الرأي العام لليهود لخدمة أغراضهم، إلا أنه أُطلق على اضطهاد اليهود اسم جديد متأثر بنظريات الأجناس وتفوق العرق وهو اسم "معاداة السامية" Antisimitism والمقصود من هذا الاسم اضطهاد العنصر السامي برمته، ومنه العرب، ولكن لقلة وجود شعوب سامية في أوروبا من غير اليهود، أصبحت هذه الحركة تظهر وكأنها مقتصرة على اليهود.

ولكن المهم في فكرة "معاداة السامية" العنصرية أنها تعتبر اليهود أمة منفصلة لا يمكن لأفرادها أن يندمجوا في الشعوب التي يعيشون بينها. والتقت في ذلك مع الفكرة الصهيونية التي ادعى أصحابها أنها الرد الوحيد على "معاداة السامية". وعلى الرغم مما بين الحركتين من تناقض، فإن إحداهما كانت تغذي الأخرى، فوجدت الصهيونية في "معاداة السامية" عاملاً مساعدًا على تحقيق برامجها وعزز الاضطهاد بطريقة ما الشعور الصهيوني. ويشرح زانغويل أحد زعماء الصهيونية "معاداة السامية" بمنطق "غريب في كل بلد فيها يهود وفيها مساوئ؛ لذلك فاليهود هم سبب المساوئ، واليهود، كالحرب الأجنبية، يصلحون في تحويل الاهتمام عن المشاكل الداخلية".

القضية الثالثة المكونة للفكر الصهيوني هي قضية الاندماج، وقد ظهرت هذه مع تكسر جدران (الغيتو) أمام الأحداث السياسية التي جرت في أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر وما بعده مثل الثورة الفرنسية والحروب النابليونية وظهور الحركات القومية في أوروبا. وقد نمت بين الطبقات المثقفة اليهودية حركة مشابهة من أجل إزالة الحواجز بين اليهود والأمم الأخرى؛ ومن أجل كسب الحقوق المدنية وفتح الطريق واسعًا أمام اندماج الطوائف اليهودية بالشعوب التي تعيش بينها اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، والنتيجة المنطقية لذلك هي أن اليهودي يجب أن يطابق نفسه تمامًا بالدولة القومية التي هو جزء منها، أي أن اليهودي يجب أن يختفي بعض الشيء.

وتفاوتت عملية اندماج اليهود بين غرب أوروبا وشرقها (خاصة روسيا القيصرية) إذا كان الأخيرون هم يهود (الغيتو) الباقين، وكانت أوضاعهم أكثر صعوبة من بقية أوروبا؛ لأن النظام القيصري كان يشجع المنازعات القومية والتحريض الديني، هذا مع أن المصاعب قد حلت باليهود كسائر سكان الإمبراطورية القيصرية. ولم تكن أوضاعهم أسوأ من الفلاحين الروس. وبين يهود شرق أوروبا نشأت بذور الفكرة الصهيونية، وزعمت الحركة الصهيونية حين نظمت في الغرب أنها قامت لإنقاذهم. مع ذلك فإن الصهيونية حيث بدأت نشاطها في روسيا كانت قد وجدت في ظروف بدأت فيها بعض الفئات المثقفة اليهودية في روسيا تندمج مع الحركة الثورية العامة، كما كانت تسعى لكسب الحقوق اليهودية المدنية، واعتبر بعض المتطرفين من مثقفي اليهود في أوروبا الشرقية حركة الاندماج هذه "قوة محطمة، بل هي أكثر تهديمًا لليهودية (المتميزة) من الاضطهادات أو عزلة القرون الوسطى".

وأمام خطر الاندماج الذي يهدد اليهود بفقد شخصيتهم القومية في بوتقة (التذويب الكبرى) جاءت الصهيونية كالخيار الوحيد أمام خطر

الاندماج الذي كان يواجه الجيل اليهودي الحديث بدعوى أن "المعاداة السامية" أبدية وأن "المشكلة اليهودية" لا حل لها بغير تجميع اليهود أو تجميع (الشتات) في مركز واحد، فيقيمون دولتهم وتنتهي مشكلتهم التي امتدت حوالي القرن، فكانت فكرة المركز القومي اليهودي هي المحاولة من جانب هذه الفئة من اليهود لجعلهم يشعرون بأنهم "من عرق مختلف، شعب مختلف، مرفوض من الشعب الذي يعيش بينه".

وتقدمت الرأسمالية اليهودية الغربية لمساعدة أولئك اليهود من شرق أوروبا الباحثين عن شروط معيشية أفضل في الخارج، ليس بدافع من العطف والشفقة فقط، بل امتزج ذلك بتخوف أن يهز المهاجرون الجدد، الذين حملتهم نحو الغرب، بل عبر الأطلسي، تلك المغريات في البلدان المتطورة صناعيًا، "أن يهز المهاجرون أمن اليهودية التي أصابت نجاحًا في البلاد الأكثر تطورًا وراحتها". ولتلافي هذا الخطر بدأ أثرياء الغرب من اليهود وضع مخططات بعيدة المدى من أجل حل المشكلة. وهذه هي خلفية المشاريع التي وضعت حول مشكلة **Whither** أو **Wohin** أي أين يجب أن يوجه اليهودي المهاجر، وخاصة بعد وضع القيود أمام تدفق الهجرة إلى البلدان الصناعية الكبرى؟ والتقت أفكار بعض مثقفي يهود شرق أوروبا ومصالح يهود الغرب حول ضرورة إيجاد "وطن" خاص لحل "المشكلة اليهودية المتصورة"، ولكن المشكلة أين يجب أن يقام هذا "الوطن" أو المركز ؟ ولم يكن هذا "الوطن" أو المركز بالضرورة فلسطين، على الرغم من كل ما يحيط بوجود اليهود في فلسطين من تقاليد تاريخية وأساطير. كما أن فلسطين لم تخلُ، كسائر أجزاء الدولة العثمانية، من اليهود يرجعون في أصولهم إما إلى بقايا اليهود القدامى التي امتزجت مع أهل البلاد، وأطلق عليهم اسم (المستعربون) وهم أقدم الطوائف اليهودية في العالم، وإما إلى يهود الموجة الكبرى من إسبانيا (سفارديم) في أعقاب نهاية الحكم العربي في الأندلس حيث وجدوا في الدولة العثمانية ملجأ وحماية.

ثانيًا - الاستيطان اليهودي الحديث في فلسطين:

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبينما كان لا يزال بعض الحجاج اليهود التقليديين يتجهون في فلسطين إلى المدن الأربع (طبرية، صفد، القدس، الخليل) لقضاء أيامهم الأخيرة في صلاة ودراسة للتوراة تمدهم رعاية يهودية عالمية (عرفت باسم الصدقة **Haluka** هالوكا)(*)، أخذ جيل أصغر من يهود أوروبا الشرقية، يعرفون باسم أشكنازيم **Ashkenazim**، يتوجهون إلى فلسطين كأول تطبيق عملي للأفكار الصهيونية؛ بدعوى أنها وطن للشعب اليهودي، يهدفون إلى خلق جماعة تتميز عن ما حولها باللغة والثقافة وأسلوب الحياة، والقيام بتجارب عملية لاستيطان زراعي حديث، ولم تعد فلسطين في نظر هؤلاء مجرد فكرة مثالية، وجزءًا من تراث اليهود الروحي.

المعتنقون لهذه الأفكار كانوا يعملون من خلال جمعيات تكونت في روسيا القيصرية عرفت

(*) كانت الطوائف اليهودية في المدن الأربع المقدسة ترسل ممثليها لجمع المعونات من اليهود في أنحاء العالم، وحتى بداية القرن التاسع عشر كانت (الصدقة) في يد السفارديم، ولكن منذ بداية القرن التاسع عشر بدأ الأشكنازيم يرسلون مندوبيهم إلى أوروبا لتوزع المعونات التي يجمعونها عليهم فقط، بينما حصرت جهود ممثلي السفارديم في شمال إفريقيا، إيطاليا، تركيا، اليمن، الهند، فارس والولايات المتحدة.

باسم أحباء صهيون (Chibat Zion) هدفها تجهيز الطلائع الحالوتس Halutz (تعبير في التوراة يعني القوة المسلحة التي تذهب في طليعة الشعب لفتح الأرض). هذه الحركة ترسم بداية الصهيونية الحديثة التي حاولت صياغة أفكارها صياغة عملية، وإعطاءها صفة قومية: حلم التخلص من المنفى، وبعث الحياة القومية، والثقافة العبرية، والعودة إلى الأرض والطبيعة، وإقامة حياة اقتصادية لها جذورها في التربة لوضع نهاية للتجول اليهودي في العالم.

تطورت حركة أحباء صهيون على يد ليو بنسكر Leo Pinsker(*) في كتابه "التحرر الذاتي" Auto Emancipation (نشر بالألمانية أولاً 1882 ثم بالعبرية والروسية) ليؤكد "أن اليهود ليسوا جماعة دينية فقط، بل هم أمة مستقلة بذاتها وخلاصهم من حياة الاضطهاد لا يكون إلا بتحرير أنفسهم باستقلالهم في أرض يعيشون فيها (عيشة) قومية حرة".

وصلت أول مجموعة استيطانية إلى فلسطين في عام 1882 وأنشأت تسع مستوطنات ووضعت أساس الاستيطان الحديث، إلا أن العمل الاستيطاني قد بدأ في التعثر وهو بعدُ في مراحله الأولى لمعارضة السكان العرب. فقد كانت تنتظر اليهود المهاجرين إلى فلسطين ظاهرة مهمة هي كونها آهلة بسكانها العرب. وكان هذا الاستيطان قد حمل إلى العرب المحليين نموذجًا جديدًا من اليهود؛ إذ إنه مكان الطائفة القديمة التي تعيش في المدن داخل أحيائها منصرفة إلى أمورها الدينية وتعيش على الصدقة (Haluka) ، أو بعض الحرف البسيطة، بدأ في الظهور يهود جدد خرقوا مناطق الاستيطان القديم والطريقة التقليدية في الحياة، وخلق الاستيطان فرصًا واسعة للنزاع بين المستوطنين الجدد والفلاحين العرب. وكانت ردود الفعل العربية لهذا التغلغل الصهيوني مبكرة على الرغم من أنها كانت متقطعة، ولم تتخذ شكل معارضة واعية للمشروع الصهيوني ولا طابعًا سياسيًا. وفي محاولاتهم الأولى للاستيطان لم ينظر اليهود من جانبهم إلى العرب كعامل سياسي مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. وكانت جهودهم تدور حول الحكومة العثمانية ومن له كلمة فيها؛ من أجل إزاحة قيود السلطات العثمانية على الهجرة والاستيطان.

وكان المستوطنون أقلية تدفعهم نظريات مجردة، وبدلاً من "قهر الأرض" عن طريق العمل، كما كانوا ينادون، لم يكن باستطاعتهم مواجهة شروط الحياة الجديدة، وكان لا بد من البحث عن العون من الخارج واستطاع مندوبو (أحباء صهيون) إقناع البارون إدموند دي روتشلد Rothschild الذي كان يبدي اهتمامًا كبيرًا بعملية الاستيطان، بتقديم المساعدة. وبفضل الأموال التي قدمها البارون استطاعت المستوطنات أن تستمر، وأسست مستوطنات أخرى وبمساعدات أخرى. وقد عهد البارون بإدارة مشاريعه إلى منظمة (Colonizolion Jewish Association) التي تعرف اختصارًا باسم (ICA)، وهي منظمة للاستيطان الزراعي أسسها عدد من أثرياء اليهود برئاسة البارون موريس دي هرش Hirsh (النمساوي الأصل) عام 1891 لمساعدة يهود

(*) يهودا لايب (ليو) بنسكر 1821 - 1891، طبيب روسي وزعيم صهيوني. في كتابه "التحرر الذاتي": نداء من يهودي روسي إلى بني قومه، يعتبر العداء للسامية خطرًا يسود العالم أجمع. ويبالغ في تصوير غربة اليهود الدائمة وسط الشعوب الأخرى؛ ليخلص إلى القول بضرورة التحرر الذاتي والعمل على الإحياء القومي عن طريق إيجاد وطن لليهود، ولم يذكر فلسطين في البداية.

الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية، إشراف د. أنيس صايغ، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1970، ص 83.

روسيا، ولم يكن عمل هذه المنظمة مقتصرًا على فلسطين، بل في أماكن أخرى من العالم (الأرجنتين، كندا، الولايات المتحدة، البرازيل) لتوجيه اليهود المهاجرين. إلا أنها من عام 1899 وحتى 1908 تولت العمل الاستيطاني في فلسطين، كما تولت إعادة تنظيم مستعمرات روتشلد، إلا أن تقاريرها لم تكن تدل على تفاؤل؛ فاليهودي ليس ناجحًا في العمل الزراعي، وفكر كثير من المستوطنين الذين استكانوا إلى الفقر والخمول، بالعودة.

وهكذا فإنه في السنوات القليلة التي سبقت إنشاء المنظمة الصهيونية لم تكن تجربة الاستيطان الزراعي في فلسطين قد أثبتت نجاحها، وكان معظم القادمين الجدد تجذبهم المدن. وقد بلغ عدد اليهود في فلسطين 1897 قرابة (50) ألفًا منهم (45) ألفًا يعيشون في تسع مدن صغيرة وكبيرة (في القدس وحدها 28,255) بينما لم يكن هناك سوى 4350 فردًا يتوزعون في (19) مستوطنة يمثلون الاستيطان الحديث، ولم يكن هذا العدد كفيلاً بتغيير النموذج التقليدي للاستيطان القديم القائم على الصدقة Haluka.

ثالثًا - الصهيونية السياسية - مشروع هرزل:

كانت حركة أحباء صهيون في أوروبا الشرقية أواخر القرن التاسع عشر، قد كونت صلات مع المفكرين اليهود في أوروبا الوسطى والغربية، ومن هذه الدوائر جاء تيودور هرزل Theodor Herzl (1860 - 1904) الصحفي الهنغاري الذي درس في فيينا وأصبح مراسل الصحيفة النمساوية Neue Freie Presse في مجلس النواب الفرنسي. عمل هرزل على خلق صهيونية جديدة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر في غرب أوروبا كانت أكثر طموحًا من الصهيونية الأولى في شرق أوروبا (التي بدأت بأحباء صهيون) وفكرت بأساليب سياسية للحصول على فلسطين بدلاً من الاستيطان البطيء. وبذلك اقترنت الصهيونية السياسية باسم هرزل بعد أن وضعها على أسس ثابتة في كتاباته، وكان هرزل قد نشر كتابه "الدولة اليهودية" (Der Judenstat) عام 1896 بالألمانية (ثم بالفرنسية وبالإنجليزية)، دون أن يشير إلى من سبقه من صهيونيي شرق أوروبا، مع أنه على ما يبدو كان على معرفة بما توصل إليه هؤلاء من نظريات. ولم يتقدم بأي فكرة جديدة إلا في تجاهله ذكر فلسطين، واللغة العبرية. ولم يكن صهيونيو الشرق قد سمعوا باسمه في عداد الصحفيين قبل ظهور كتابه "الدولة اليهودية".

كان مشروع هرزل ماديًا صرفًا خاليًا من العناصر الروحية؛ فهو يفترض أن الشعوب التي يعيش اليهود فيها "معادية للسامية" ضمنًا، أو صراحة، وهي لطابعها العدائي أنشأت الشعب اليهودي ووحدته من دون إرادته أو موافقته. ويرى هرزل أنه حين يتحرك اليهود من البلاد التي يعانون فيها إلى بلاد أخرى يحملون "المشكلة اليهودية"، وتمسك هرزل بفكرة أن الإصلاحات السياسية والتغيرات الاجتماعية ليست قادرة على استئصال "المشكلة اليهودية" والاندماج لا يمكن أن يحل سوى مشكلة عدد صغير من الأفراد، ولكن "الأمة" كلها لا تريد أن تندمج. واستنتج من ذلك أن "المشكلة اليهودية" ليست مسألة دينية واجتماعية، بل هي قومية. ولذلك من الضروري إيجاد حل قومي لمشكلة اليهود الذين لا يريدون الاندماج، أو لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك. فدعا إلى إيجاد دولة مستقلة ذاتيًا، في بلد ملائم (ليس من الضروري أن يكون فلسطين) ينهي "تجوال" اليهود في العالم ويكسبهم الاحترام الذاتي بانتمائهم إلى دولة يهودية.

أثار كتاب هرزل ردود فعل قوية بين اليهود في كل من أوروبا الشرقية والغربية، وأعجب به المشبعون بفكرة القومية الحديثة، وأيدته الرأسمالية اليهودية التي ترى في الرأسمالية الأجنبية خطرًا على مصالحها، ووجدت في الدولة اليهودية طريقة تضمن لها هذه المصالح، وتمكنها من توسيعها والتدرج بها، كذلك أعجب بالكتاب "أحباء صهيون" وسعوا لإقناع هرزل في جعل فلسطين مركز الدولة اليهودية. وبدعم من عدد لا بأس به من (اليهودية) الذين جذبتهم آراؤه نجح هرزل في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال Basle في سويسرا في أغسطس 1897. ولخص هرزل للمجتمعين في جلسة الافتتاح هدف الاجتماع بقوله: "نحن هنا لإرساء حجر الأساس في البيت الذي سيأوي الأمة اليهودية".

وفي داخل المؤتمر تصارعت الأفكار والأساليب بين جماعة "أحباء صهيون" الذين يريدون مركزًا روحيًا في فلسطين ويمثلهم "آحادهاعام"(*)، صاحب مدرسة للتفكير عرفت بـ"الصهيونية الروحية"، وأنصار "الدولة اليهودية" من يهود غرب أوروبا الذين يريدون دولة مدنية عصرية كاملة أينما تيسر ذلك والذين تعضدهم الرأسمالية اليهودية. ومع أن فكرة "المركز الروحي" كان لها أنصارها بين الطبقة المثقفة والوسطى اليهودية، وبدت علاجًا مناسبًا لفكرة التحقيق الذاتي للشخصية اليهودية، فإن الرأي الذي انتصر داخل المؤتمر هو الذي يعتبر فلسطين أصلح مكان لتجميع اليهود، ولكن ليس عن طريق الاستيطان البطيء غير المضمون وذي الطابع الإحساني المحض، والذي يجعل من فلسطين رمزًا لأمل بعيد، بل بأساليب ذات هدف سياسي محدد للحصول في المستقبل القريب على فلسطين بشكل دولة يهودية ذات سيادة أو مستقلة ذاتيًا (وهو ما اصطلح على تسميته بالوطن القومي) عن طريق وثيقة من السلطان مضمونة دوليًا، هذه التسوية السياسة عرفت باسم "برنامج بال"، وقد نص البرنامج على تحقيق هدفه بالوسائل التالية:

(أ) تطوير الاستيطان في فلسطين على أسس مناسبة من قبل العمال اليهود الزراعيين والصناعيين.

(ب) تنظيم كل اليهودية ودمجها بواسطة مؤسسات مناسبة محلية ودولية طبقًا لقوانين كل بلد.

(ج) تقوية الشعور والوعي القوميين لدى اليهود وتعزيزهما.

(د) خطوات تمهيدية من أجل الحصول على موافقة حكومية عند الضرورة لتحقيق أهداف الصهيونية.

ولم يثر عقد المؤتمر الصهيوني الأول 1897 اهتمامًا كبيرًا لدي الرأي العام العربي سوى إشارات عابرة في بعض الصحف والمجلات العربية في مصر كالمقطم 23 من أكتوبر 1897، كما أشارت المقتطف في 1 من أبريل 1898 إلى مسألة هجرة اليهود إلى فلسطين واستيطانهم، كما تناول الموضوع ذاته الشيخ رشيد رضا في مجلة المنار، مجلد 1. عدد 76، أبريل 1898، كما كتب الأب هنري لامنس اليسوعي مقالاً حول المستعمرات اليهودية في مجلة المشرق (بيروت) عدد 1522، نوفمبر 1899.

إن الاتفاق نهائيًا على أن تكون فلسطين هي الخيار الوحيد لبناء "الوطن القومي اليهودي" لم يكن بسبب أن فلسطين ذات الإمكانات الضعيفة قادرة

(*) هو آشر غنزبرج Asher Ginsburg (1856 - 1927)، كاتب مقالات ومفكر من أوكرانيا، انضم إلى حركة أحباء صهيون ثم انتقد سياسة الحركة في مقالات وقعها باسم مستعار آحادها عام (واحد من الناس)، ونشرت مقالاته بالعبرية بعنوان "عند مفترق الطرق" 1902، وعارض صحيونية هرزل السياسية.

على منح مأوي لليهود المضطهدين والمعدمين من روسيا وشرق أوروبا (أكثر من أربعة ملايين يهودي)، بل لأنه يسهل استقطاب الجماهير اليهودية إلى فكرة بناء الوطن القومي بسبب اقترانها بالمشاعر الدينية وبالذكريات التاريخية، إلا أن العامل الأهم لصالح الحجة باختيار فلسطين فهو نشوء ظروف اتفقت فيها مصلحة السياسة العالمية والصهيونية. شرح ذلك في عام 1901 أحد زعماء الصهيونية (إسرائيل زانغويل) بقوله: "الآن، وليس في وقت آخر، هو فرصة (إسرائيل). فهناك تغيرات كثيرة... لن تنتظر لا اليهودي ولا فلسطين، بعد أن حملت قناة السويس العالم إلى أبواب فلسطين".

لقد كان وقوع فلسطين على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط عند نقطة الالتقاء بين الشرق والغرب؛ مما يجعل امتلاكها من أية دولة أوروبية له أهمية قصوى استراتيجية وتجارية. وكانت وجهة نظر الصهيونية حيال الأطماع الدولية في فلسطين كما يلي: "إن منح فلسطين لليهود هو الحل الوحيد لهذا التنافس والعداء بين الدول الكبرى على النفوذ في الأراضي المقدسة، على الأقل لكي تتوصل هذه الدول إلى تسوية (للمشكلة اليهودية) عندها وتبعد الهجرة عن شواطئها".

كرس هرزل جهوده وجهود المنظمة الصهيونية التي أنشئت لتنفيذ مقررات المؤتمرات الصهيونية واستخدم المؤسسات التابعة للمنظمة، وخاصة الأجهزة المالية(*) لتحقيق ذلك بموارد عظيمة وعمل سريع. وقد لخص وايزمان صهيونية هرزل على النحو التالي: "هناك يهود أغنياء ويهود فقراء، الأغنياء الذين يرغبون في مساعدة الفقراء لديهم نفوذ واسع في مجالس الأمم... ثم هناك سلطان (تركيا) الذي يريد مالاً... والذي يملك فلسطين... وأكثر أهمية من منح الأغنياء المال للسلطان، هو كيفية دفع اليهود الفقراء للرحيل إلى فلسطين. وهناك خطوتان للعمل، أولاً: أن يقوم الأغنياء بفتح أكياس نقودهم. وثانيًا: إقناع الدول بممارسة ضغط على (تركيا) وأن تكون ضمانًا للصفقة".

لم يكن هرزل مقتنعًا بمحاولة (غزو) فلسطين سرًا، وكانت أكثر مناوراته الدبلوماسية تتركز على الدولة العثمانية، وفي لقاءاته المتعددة مع السلطان كان يسعى للحصول على (ميثاق) يحتفظ بشكل ما من السيادة العثمانية على فلسطين، ويعترف قانونًا باستيطان يهودي فيها بشكل قريب من الحكومة المحلية. وفي محاولته التأثير في السلطان يقول هرزل: "دعونا نأتي إلى فلسطين... حيث لا نعتبر كغرباء، ونحن سوف نضمن لكم - إلى جانب المبالغ نقدًا - تطور مجتمع حديث مزدهر في قلب العالم ووسيط بين الشرق والغرب، الذي سيدفع الخطوط الحديدية نحو الهند وبغداد، ويعيد إحياء (تركيا) كما يحيي (إسرائيل)".

ولكن جهود هرزل لضمان أساس شرعي للهجرة والاستيطان اليهوديين أثبتت فشلها، على الرغم من نشاطه الكبير وشخصيته القوية وتنقله بين أوروبا وأمريكا وآسيا، وحثه اليهود الأغنياء للحصول على المساعدة المالية وتوسطه لدى الدول الكبرى للضغط على الدولة العثمانية، ورئاسته سلسلة من المؤتمرات الصهيونية. لقد كانت تقف أمام مخطط بال للحصول على فلسطين عدة عقبات.

(*) أهم هذه الأجهزة المالية هي Jewish National Fund (الصندوق القومي اليهودي) أو Keren Kayemeth وهو مسجل كشركة إنجليزية؛ حيث جرى تأسيسه عام 1902 للحصول على أراض في فلسطين تكون ملكًا للشعب اليهودي غير قابلة للتحويل. أما الجهاز المالي الرئيس للمنظمة الصهيونية فهو المؤسسة الاستيطانية اليهودية Jewish Colonial Trust وأسس عام 1899 في لندن كشركة إنجليزية.

وقد عبر عن ذلك وايزمان بقوله: "فلسطين أرض معركة لتعصب وتنازع؛ لأنها الأرض المقدسة للديانات الثلاث".

إضافة إلى ذلك كانت الحكومة العثمانية تتمسك بقوة للحفاظ على تماسك الإمبراطورية، ولا يمكنها أن تقبل أية اقتراحات من شأنها أن تضعف من إشرافها على فلسطين، أو أن تؤدي إلى فصلها عن الإمبراطورية. وكان السلطان يكره إضافة مسألة يهودية إلى التنافسات العرقية والدينية المتعددة التي تكتنف الإمبراطورية، أو تزيد من عدد القوميات الأجنبية التي كانت مستثناة من قانون الدولة بفضل نظام الامتيازات. كان على استعداد لأن يستوطن اليهود هنا وهناك، ولكن دون حقوق يهودية خاصة بهم ولم يكن هذا هو الحل الصهيوني "للمشكلة اليهودية" كما يتصوره هرزل.

وهكذا رفض السلطان أن يمنح اليهودية "المتشوقة (ميثاقًا) حتى مقابل الملايين". وعلى لسان السفير العثماني في واشنطن، أعلن بوضوح أنه لن يبيع "فلسطين"، وأوقف الباب العالي أي هجرة تالية. وعلى الرغم من أن القيود العثمانية على الهجرة لم تكن فعالة، فإنها كانت تعوق الحل الصهيوني "للمشكلة اليهودية".

ويبدو أن هرزل قد يئس من تغيير وجهة نظر السلطان في فترة معقولة، وتبيَّن المصاعب التي تقف في طريق برنامج بال وفكَّر "لو أن اليهود استطاعوا الحصول على حقوق يهودية في أي مكان في العالم، فإن هذا الاعتراف بالقومية اليهودية يحملهم أيضًا إلى منتصف الطريق إلى فلسطين، وينقلهم من حشد خليط إلى شعب". ومن أجل مخطط بديل كي يؤسس خارج فلسطين مستوطنة يهودية مستقلة؛ دخل هرزل في مفاوضات مع الحكومة البريطانية التي كان قد حول أنظاره إليها بعد يأسه من الدولة العثمانية والتي كان يعتبرها الدولة الأكثر ميلاً نحو القضية الصهيونية للحصول على إقليم مناسب في سيناء (وبالتحديد العريش) أولاً، ثم في إفريقيا الشرقية البريطانية (أوغندا). ولكن نتيجة للصراع القومي الذي برز في المعسكر الصهيوني حول اقتراح أوغندا بين صهيونيي الغرب، وصهيونيي روسيا، الذين كانوا يهود (الغيتو) الوحيدين الباقين، رفض البديل الثاني لفلسطين. كما رفض البديل الأول (سيناء). وتوصل المؤتمر الصهيوني السابع عام 1905 (وكان هرزل قد مات) إلى قرار بأن فلسطين وحدها يمكن أن تعتبر من قبل الصهيونيين أرض الدولة اليهودية المقبلة.

رابعًا - الحركة الصهيونية بعد هرزل 1905 - 1914:

لاقت الدعوة الصهيونية تراجعًا؛ نتيجة لرفض مشروع أوغندا، ولوفاة هرزل، وانشقت فئة من الجهاز الصهيوني بزعامة إسرائيل زانغويل، الذي كان متلهفًا على إيجاد وطن لفقراء اليهود والمضطهدين منهم حتى لو لم يكن فلسطين؛ لأن ذلك أفضل من عدم إيجاد وطن. وتكونت منظمة منفصلة عرفت باسم المنظمة الإقليمية Jewish Territorial Organization واختصارًا JTO، وبدأت عملية تجوال في العالم لإنشاء مستوطنات يهودية خارج فلسطين. ومع أنها لاقت دعمًا من بعض الأثرياء وحتى من بعض الحكومات، فإن مساعيها لم تثمر. (وكان من بين مشاريعها مشروع استيطان يهودي في برقة وآخر بالعراق).

وحتى داخل أوساط المنظمة الصهيونية اتخذ هذا النزاع بين معارضي مشروع أوغندا والصهيونيين الكلاسيكيين صفة معارضة بين

العمليين والسياسيين. فقد اعتقد الأولون أن الجهد الرئيس للحركة الصهيونية يجب أن يكرس للاستيطان والعمل الثقافي في فلسطين، وكانت الجماعة الأخرى تتبع خط هرزل بالتمسك بأن المنظمة يجب أن لا تبدأ بالنشاط العملي في فلسطين قبل الحصول على ضمانات سياسية كافية. وفي الحقيقة أن المدرسة العملية لم تكن ضد النشاط السياسي كما كان التصور، بل رأت أن النشاط السياسي وحده ليس كافيًا، بل يجب أن يصاحبه الاحتلال الحقيقي للأرض (فلسطين) وأطلق على هذه اسم "الصهيونية التركيبية".

وبوفاة هرزل أخذ التوجه الرئيس للمنظمة الصهيونية في التغير، من محاولة الحصول على ميثاق إلى عملية تغلغل في فلسطين. وكانت عملية الاستيطان التي انقطعت خلال عمل هرزل السياسي قد استؤنفت بموجة جديدة من المهاجرين "العالية الثانية" التي قدمت من روسيا لإحياء عمل "أحباء صهيون" واعتبرت هذه الموجة أنه من أجل إعداد فلسطين لاستيطان يهودي جماعي يجب استخدام "العمل اليهودي" في كل نواحي الاقتصاد وخاصة في الزراعة، عبروا عن ذلك بشعار "قهر الأرض عن طريق العمل ".

إلا أن العمل الاستيطاني في ذلك الوقت لم يكن ناجحًا، وقد صورت رسالة القنصل البريطاني في القدس Blech إلى السفير البريطاني في الآستانة O, Conoor في 16 من نوفمبر 1907، سوء أوضاع اليهود وتطلعهم إلى الهجرة إلى الخارج واعتمادهم كليًا على المعونة، واستبعد أن تتمكن فلسطين من استيعاب عدد يزيد على ضعف سكانها. وكتب رحالة إنجليزي زار المنطقة حينذاك، عن حالة اليهود فوصفهم "بأنهم يعيشون لأنفسهم، معادين للمسلمين والمسيحيين، مرابين لو وجدوا الإمكانات، قذرين في عاداتهم... المستعمرات اليهودية فشلت كثيرًا عن التوقعات المنتظرة... اليهودي الحديث ليس مزارعًا، أولئك الذين يرغبون في المجيء كمعدمين يستحقون المساعدة، ليسوا مادة صالحة للتجربة الإحسانية".

وكذلك لم تكن الظروف مواتية للعمل الصهيوني لعاملين؛ الأول: الصعوبات التي كانت تضعها السلطات الحكومية والتي تعزي إلى الرغبة في منع الاستيطان اليهودي في فلسطين، وتعطي تقارير القنصل البريطاني في القدس إلى السفير البريطاني في الآستانة أواخر حكم السلطان عبد الحميد، صورة عن العقبات التي كانت السلطات المحلية تضعها لعملية انتقال ملكية الأراضي إلى الرعايا الأجانب، ولأن المهاجرين اليهود كانوا يتمتعون بحماية الدول الأجنبية، فقد واجهت البعثات الدبلوماسية الأجنبية صعوبات بالغة في تذليل هذه العقبات مع السلطات المحلية التي كانت تنفذ تعليمات الحكومة المركزية.

العامل الثاني وهو الأكثر أهمية: موقف السكان العرب، إذ لم تكن علاقات هؤلاء المهاجرين مع السكان العرب المحليين جيدة، فإلى جانب حوادث العنف التي كانت ترافق إنشاء المستوطنات اليهودية في الشمال، كان يسود مدينة يافا حيث يتجمع عدد كبير من المهاجرين الجدد ومعظمهم من اليهود الروس وضع قلق، شرحته رسالة القنصل البريطاني في القدس إلى السفير البريطاني في الآستانة. فقد أبدى اليهود من الرعايا البريطانيين تخوفهم إلى القنصل الذي حاول تهدئتهم مع تأكده "أن هؤلاء اليهود من المهاجرين الروس مشاغبون ومعتدون، وبسلوكهم وأعدادهم المتزايدة يمكن أن يثيروا استياء أهالي البلاد المسلمين والمسيحيين على السواء". وعزا القنصل هذه الحوادث إلى وجود

شعور متزايد ضد تدفق اليهود وإن كان يزيده حدة تلك التعليمات المشددة بوقف الهجرة بكل الأساليب الممكنة. مع ذلك فقد كان اليهود يجدون من الدول الأجنبية، خاصة بريطانيا، حماة لهم في علاقاتهم مع السلطات المحلية ومع السكان العرب.

وعلى الرغم من ذلك فقد أقر المؤتمر الصهيوني الثامن 1907 استئناف النشاط العملي في فلسطين. وقامت شخصيات صهيونية بزيارات استطلاعية إلى فلسطين لدراسة إمكاناتها، كان منهم وايزمان. ومع خيبة أمله بما شاهده ووجود صعوبات مادية ومعنوية، فإنه كان يعتقد أنه على الرغم من القيود والمصاعب يمكن عمل الكثير، وأوصى بدعوة دماء (طلائعية) جديدة والتشديد على البرنامج العملي(*). وقد أقر صهيوني آخر قام برحلة مماثلة، هو آرثر روبين (A. Ruppin) بصعوبة عودة الصهيونيين إلى الحياة الزراعية التي ستغير كليًا البنية الاجتماعية لليهود القادمين من خارج فلسطين. إلا أنه أصر على أن في فلسطين إمكانات كبيرة، يمكنها أن تستوعب أعدادًا ضخمة على الرغم من صغرها. وكلف روبن عام 1908 بتمثيل المنظمة الصهيونية مديرًا للدائرة التي عرفت باسم (مكتب فلسطين) وذلك للإشراف على النشاط الصهيوني العملي تساعده شركة تطوير الأراضي في فلسطين P.L.D.

ويذكر وايزمان "أن روبن فكر منذ ذلك الوقت ببناء تل أبيب على الرمال الساحلية قرب يافا، مدينة يهودية خالصة ومركزًا للمستوطنات اليهودية حولها".

(*) ويذكر وايزمان أن أنظاره قد وقعت في القدس على مكان لا تشغله كنيسة ولا دير على جبل سكوبس، وتشغله فيلا تملكها سيدة بريطانية هي الليدي جراي Gray، ورأى وايزمان أن المكان يصلح لتخطيط مقبل، وقد اختير المكان بعد الحرب العالمية الأولى لبناء الجامعة العبرية.

عند حدوث التغير في نظام الدولة العثماني السياسي وتسلم الاتحاديين السلطة 1909، كانت الحركة الصهيونية قد بدأت دون أن تتخلى عن النشاط السياسي، في اتخاذ اهتمام جدي في العمل الاستيطاني وتعزيز الهجرة إليها وتقوية المصالح الاقتصادية والثقافية، وهو ما أطلقت عليه اسم "التغلغل السلمي" في فلسطين(*)، وقد قدم تغير النظام السياسي في الدولة العثمانية ووصول الاتحاديين إلى السلطة وإسهام فئات من اليهود العثمانيين وجماعة (الدونمة) في إحداث الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد، قدم للحركة الصهيونية آمالاً جديدة، كل ذلك دفع العمل الصهيوني في فلسطين خطوات إلى الأمام. وعلى الرغم من أن الخط الصهيوني في ظل النظام الاتحادي بدأ يتخذ اتجاهًا جديدًا من الدعاية تحت ستار الولاء للدولة العثمانية والعمل لمنفعتها ونفي الهدف السياسي، فإن هذا لم يمنع من أن يظل الهدف الأصلي لمشروع هرزل بإنشاء الوطن القومي كامنًا في خلفية أذهان الصهيونيين، واستمر البحث عن ضمانات دولية عن طريق كسب الدول جميعها كعامل ضغط على النظام الجديد في الدولة العثمانية؛ بهدف إزالة العقبات التي تعرقل - ولا تمنع - العمل الصهيوني، ثم في الحصول على امتيازات وتنازلات جديدة.

ومع كل ما أبدته الحكومة العثمانية من عطف، فقد ظل موقفها حذرًا؛ إذ كانت الصهيونية تمثل مفتاح التدخل الأجنبي والأطماع السياسية، ولم يقم الحكم الجديد إلا بحجة إنقاذ الدولة من هذه الأطماع. عامل آخر كان يزيد من تردد الحكومة هو

(*) وقد ذكر بيل في تقريره "أن المنظمة الصهيونية قد تحققت من أنه عندما تصبح غالبية السكان في فلسطين يهودًا، والجزء الأكبر من العمل التجاري والصناعي والزراعي في يد اليهود... وعندما تصبح الثقافة السائدة يهودية، فإن مشكلة الصهيونية سوف تحل؛ لأن فلسطين ستصبح أرضًا يهودية".

العداء العربي للتغلغل الصهيوني، وخاصة بعد التطور الذي مرت به الحركة العربية بعد عام 1908 تجاه المسألة الصهيونية وازدياد حدة مقاومة العرب لها لعدة أسباب: منها تساهل الحكم الجديد مع الصهيونيين، وعودة الصحافة العربية إلى الظهور وحملها لواء المعارضة للصهيونية، إضافة إلى عودة النظام البرلماني الذي أتاح المجال لعرض القضية على مستوى رسمي واسع. وهذا ما جعل ردود الفعل العربية الأولية للمشروع الصهيوني تتخذ شكل معارضة واعية، ولم يعد ينظر إلى الصهيونية على أنها تهدد حياة السكان الاقتصادية بالخطر فحسب، بل إنها تخطط لاغتصاب أرض عربية وتهديد الفكرة العربية الناشئة.

وعلى الرغم من التعقيدات التي واجهت المنظمة الصهيونية في صفقات الأراضي والهجرة، فإن ممثلي المنظمة قد وجدوا أساليب عدة للوصول إلى أهدافهم في التهرب من قيود السلطات المحلية والحصول على الأراضي وإيجاد مستوطنات؛ بحيث إنه حين نشبت الحرب العالمية الأولى كان هناك أكثر من أربعين مستوطنة زراعية تتوزع بين الجليل ومرج بن عامر والسهل الساحلي، وبلغ عدد سكانها (120) ألف نسمة، وتملك ما يقدر بـ (130) ألف هكتار منها 90 ألف هكتار قد استوطنت فعلاً. وهذه المساحة تشمل أحسن الأراضي العربية. وقد بذل ممثلو المنظمة الصهيونية جهودًا لتدريب المهاجرين أو الذين قدموا من المدن على الأساليب الزراعية وتأمين المساكن لهم (وقد أنشئ مركز للتجارب الزراعية في عتليت). ويعزى التقدم الملحوظ لهذه المستوطنات، إلى جانب المساعدات الخارجية، إلى الامتياز الذي يتمتع به المستوطن اليهودي على الفلاح العربي المواطن، بكونه قادرًا على مقاومة مطالب جامع الضرائب (التركي). وقد رافق عملية الاستيطان مساع لإحياء اللغة العبرية وجعلها اللغة المشتركة للاتصال بين المهاجرين وإدخالها في شبكة المدارس اليهودية.

خامسًا ـ الحرب العالمية الأولى ورسم مستقبل فلسطين:

مع نشوب الحرب العالمية الأولى وتوقع انهيار الدولة العثمانية، أجرت الدول الكبرى التي لها مصالح في الشرق مفاوضات واتفاقات دبلوماسية سرية لتوزيع الأجزاء غير العثمانية، من الدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن فلسطين الهدف الصهيوني الرئيس، كانت فقيرة بإمكاناتها ومواردها المالية، ولم تكن وحدة سياسية وجغرافية متميزة احتل مستقبلها ـ على وجه الخصوص ـ مكانًا بارزًا في المناقشات الدولية. وكان ذلك بسبب موقعها الجغرافي الذي جعلها عاملاً حيويًا وحقيقيًا في التاريخ العالمي، ولاحتوائها أثمن الأماكن المقدسة للديانات الثلاث، وكان أمرًا معروفًا أن أية تسوية سياسية لمستقبل فلسطين تحوطها الصعوبات والمخاطر "وسوف تثير قضية معقدة ودقيقة تقلق أمن ذلك البلد التعس".

ولم يكن ذلك إلا لوجود عدة مطالب متداخلة ومصالح معقدة في فلسطين لمعظم الدول المشتركة في الحرب: فرنسا التي تتمسك بادعاءاتها التقليدية في سورية وهي تجعل فلسطين جزءًا متكاملاً مع بقية سورية، وروسيا التي تندفع نحو المياه الدافئة، وألمانيا التي بدأت تتقدم منذ ما قبل الحرب لتلعب دورًا مهمًا في نشر نفوذها في الشرق. ولكن بريطانيا لم يكن بمقدورها أن تسمح لأية قوة أخرى بالوجود على الشاطئ الشرقي لقناة السويس؛ بحيث تهدد حكمها في مصر، وتهدد الطريق الرئيس

للمواصلات بين بلادها وممتلكاتها الآسيوية، وكانت لها مصلحة تقليدية في الاهتمام بفلسطين زادته الظروف الاستراتيجية الناجمة عن الحرب أهمية، وخاصة حين أصبحت فلسطين هي المنطقة التي يجب أن توجه منها بريطانيا الضربة الأخيرة للدولة العثمانية لإخراجها من الحرب؛ حيث قدر لهذا الشريط الضيق من الأرض الخصبة بين البحر والصحراء أن يصبح أرض معركة في الصراع الدولي.

ومن أجل تنفيذ خطة سياسية عسكرية للحصول على فلسطين يكون لها الإشراف المنفرد عليها، أخذت بريطانيا تتحرك ببطء؛ فأخرجت فلسطين أولاً من دائرة نفوذ فرنسا، وذلك بمعارضة طلب الفرنسيين ضم فلسطين إلى المنطقة التي يدعونها، وهذا ما أوصت به لجنة داخلية كانت قد عينتها وزارة الخارجية البريطانية عام 1915؛ من أجل وضع صيغة سياسية لمستقبل الدولة العثمانية في آسيا "يجب أن تعترف بفلسطين كبلد يكون مصيره موضوع مفاوضات خاصة تهتم بها كل الدول المتحاربة والحيادية".

وكان واضحًا أن السياسة البريطانية تتجه إلى منع أي دولة قوية من ممارسة سيطرتها على فلسطين، وكان هذا المبدأ كافيًا في هذه المرحلة لمواجهة المطالب الفرنسية بفلسطين. كذلك يفهم من هذا المبدأ أن السياسة البريطانية بدأت تتجه نحو تدويل فلسطين، كما نصت على ذلك اتفاقية سايكس بيكو في مايو 1916، والتي وإن لم تعطِ بريطانيا سوى حصة ضئيلة في خليج حيفا - عكا، إلا أنها خدمت مصالحها من جهة أخرى؛ فقد نصت على جعل فلسطين وحدة منفصلة (المنطقة السمراء) في دائرة نظام الحكم الدولي، ومنعت فرنسا، على الأقل من الاستفراد بها، كما أن الاتفاقية أبقت فلسطين مفتوحة، كما لمح بذلك سايكس إلى زعماء الصهيونية في أثناء المفاوضات التي سبقت تصريح بلفور، وتولى مارك سايكس (أحد الخبراء البريطانيين في شؤون الشرق) منذ فبراير 1917، متابعة المفاوضات شبه الرسمية مع الصهيونية حول إصدار تصريح بلفور، وكانت مدرسة سايكس هي التي تسير السياسة البريطانية في الشرق: المدرسة التي تناصر الصهيونية، وتدعم بنشاط القضية العربية؛ كل ذلك من أجل المصلحة البريطانية.

ومنذ ذلك الحين توضحت اتجاهات السياسة الدولية نحو معاملة فلسطين معاملة منفصلة عن سائر المنطقة، وضمن إطار خاص؛ نظرًا إلى ما تمثله من أهمية استراتيجية في صراع المصالح. غير أنه لم يجر تحديد واضح في ذلك الحين لمعنى فلسطين من ناحية جغرافية، وإن كانت الإشارة هنا تذهب إلى أنها المنطقة الواقعة في جنوب سورية الممتدة من شمال خليج حيفا - عكا إلى صحراء النقب. وتمهيدًا لنقل فلسطين إلى منطقة النفوذ البريطاني، ولأسباب تشبه تلك التي دعت الحكومة البريطانية للبحث عن مساعدة العرب والتحالف معهم خلال الحرب. لذا عملت بريطانيا على تعزيز حركة كانت موجودة مسبقًا تحت يدها. إذ إن الحكومة البريطانية - وعلى الرغم من فشل المشاريع البريطانية للاستيطان اليهودي تحت حماية بريطانيا قبل الحرب - استمرت في النظر إلى الحركة الصهيونية كعامل في سياستها الشرقية؛ ولذلك لما أعلنت الحرب الأولى كان هناك تقليد طويل من الاهتمام البريطاني بالصهيونية لم تخلقه الحرب، بل أعطته اتجاهًا جديدًا.

ومن جانبها فإن الحركة الصهيونية، مع إعلان الحرب، وإعادة فتح باب (المسالة الشرقية)

حول مصير الأجزاء الباقية للدولة العثمانية، أصبح تحقيق المطامع الصهيونية أقرب إلى الواقع. واستغل الصهيونيون الفكرة التي تبناها الساسة البريطانيون والرأي العام باحتمال حدوث تغير في الوضع السياسي لفلسطين، يمنع استخدامها كقاعدة للهجوم على قناة السويس؛ كي يحاولوا إثارة الاهتمام البريطاني بالاستيطان اليهودي في فلسطين وأماني الصهيونية لمستقبل فلسطين، ذلك البلد الذي يجاور مصر (المحمية البريطانية). واقتنعت الزعامة الصهيونية في إنجلترا، ليس فقط بانتصار الحلفاء، بل بوحدة المصالح بين الإمبراطورية البريطانية والحركة الصهيونية.

وركزت الدعوة الصهيونية من أجل الربط بين مقدرات الإمبراطورية البريطانية وتحقيق الأماني الصهيونية على ما يمكن أن يحققه (بعث اليهود في فلسطين ككيان قومي، للإمبراطورية البريطانية من فوائد بالمعنى السياسي، وأن الحكومة البريطانية في تحالفها مع الصهيونية، إنما تبحث عن أكثر مصالحها حيوية، وليس المقامرة بفكرة خارج اهتماماتها(*)، وهكذا ومع قرب انتهاء الحرب، وصلت الصهيونية، مستغلة الظروف السياسية والعسكرية، والانسجام بين مصالحها ومصالح الإمبراطورية البريطانية، إلى غاية مساعيها بتصريح بلفور، الذي نص على إنشاء وطن لليهود في فلسطين، في حين كانت الظروف قد أجبرت العرب على أن يلتزموا بتحالف مع الدولة صاحبة التصريح ذاتها. وكانت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والزعماء الصهيونيين قد بدأت في فبراير 1917 (بعد تعثر المحاولات السابقة) ووضع الصهيونيون آراءهم في قالب مشروع نهائي قدموه للحكومة لتصدر تصريحًا رسميًا بشأنه. وكان هناك فرق بين الاقتراح الصهيوني والتصريح الذي نشر في 2 من نوفمبر 1917 (بصيغة رسالة موجهة من بلفور وزير الخارجية إلى أحد كبار اليهود البريطانيين اللورد روتشلد). فالأول ينص على جعل فلسطين كلها وطنًا قوميًا لليهود، والثاني ينص على إنشاء وطن في فلسطين مع تحفظات حول الحقوق المدنية والدينية (لغير اليهود) على الرغم من أن الصهيونية تصر دومًا على أن تفسر التصريح بعبارات الاقتراح الأول.

والتصريح لم يراع رغبات سكان فلسطين، فالجزء الرئيس فيه يركز على اليهود (الأقلية 10% من السكان) بينما لم يذكر العرب (الأكثرية) إلا باسم الطوائف والجماعات غير اليهودية، مع الإشارة إلى حقوقهم المدنية والدينية من دون التعرض إلى حقوقهم السياسية، كما لم يعترف بالحركة العربية الناشئة التي كانت تندفع في ثورة تحررية في الشرق العربي، ونسب التصريح إلى دوافع كثيرة، ولكن مهما كانت قوة تلك الدوافع من مالية وسياسية أو دينية أو إنسانية (كما ادعى البعض) فإن ضرورات الاستراتيجية البريطانية تبدو ذات أهمية كبرى في توجيه السياسة البريطانية في صالح الصهيونية.

(*) من مذكرة أحد زعماء الصهيونية سوكولوف Sokolow إلى وزارة الخارجية البريطانية 12 من أبريل 1916، وقد تولت مجموعة من صحيفة المنشستر غارديان برئاسة هربرت سايدبوثام Sidebotham تقديم الحجج لأهمية الاستيطان الصهيوني في فلسطين وفوائده الإستراتيجية الكبيرة وما له من قيمة سياسية للإمبراطورية البريطانية. وبدأت المجموعة بإصدار مجلة أسبوعية Palestine منذ 26 من يناير 1917 للدعاية لهذه الأفكار. وجمعها سايدبوثام في كتابه:

England and Palestine, Essays Toward the Restoration of the Jewish State, London. Constable 1918.

خاتمة:

ومع أن الدولة العثمانية قد زالت من الوجود بعد الحرب العالمية الأولى وهزمت ألمانيا كقوة أوروبية كبرى، وزال خطر تهديد ألماني تركي لمصر من الشرق، وأسهم العرب كشركاء في نصر الحلفاء فإن بريطانيا ظلت تدعم الوجود الصهيوني في فلسطين، وحكم مؤتمر السلم على فلسطين (التي وسعت حدودها بحيث تتفق مع وجهة النظر البريطانية والسياسة الصهيونية) بنظام الانتداب البريطاني الذي تكفل بإنشاء الوطن القومي اليهودي وفقًا لتصريح بلفور الذي تمسكت به بريطانيا، وأصبح عن طريق الانتداب إلزامًا دوليًا.

ولم تنفرد فلسطين بهذه الظاهرة الاستعمارية؛ فقد خرج عدد كبير من الأقطار العربية وهي ترزح تحت صور مختلفة من النفوذ الأجنبي، وأخذت تسعى لإزالة السيطرة الأجنبية والحصول على الاستقلال، إلا أن المهمة تعقدت في فلسطين؛ لأن الحركة الصهيونية كانت ذات طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة أي احتلال أجنبي أو أية قضية استعمارية أخرى؛ فهي عاملة بكل الوسائل على استئصال الوجود العربي في فلسطين، بل من كل المنطقة العربية التي تتناولها مخططاتها، وكذلك لأنها تحظى بتأييد اجتماعي من الدول الغربية الاستعمارية.

أ. د. خيرية قاسمية
جامعة دمشق

المصادر والمراجع

أولاً - العربية:

(أ) المؤلفات:

- أبو عسل، إيلي ليفي: يقظة العالم اليهودي، القاهرة، 1934.
- أنطونيوس، جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، (مترجم عن الإنجليزية) بيروت، دار العلم للملايين، 1966.
- الخالدي، محمد روحي: أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، طبع المنار، القاهرة، 1326هـ - 1909م.
- صايغ، أنيس (إشراف): الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1970.
- قاسمية، خيرية: الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920، القاهرة. دار المعارف، 1971.
- قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، 1908 - 1918. مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1973.
- نقولا، جبر: في العالم اليهودي، القدس، 1935.

(ب) الصحف والمجلات:

- جريدة الأهرام، 6 و7 من يناير 1910.
- المحمصاني، محمد: مقال الصهيونية والصهيونيون، جريدة فتى العرب، 4. 8 من مايو. 21 من يونيو 1914.
- شيخو، لويس (اليسوعي): الصهيونية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، مجلة المشرق (بيروت) 10 من أكتوبر 1920.

ثانيًا - الأجنبية:

(أ) وثائق غير منشورة:

ملف الهجرة اليهودية إلى فلسطين:

- F.O 78 / 5479 1905 - 1891.
- F.O 195 / 2287, 1. January, 1908.
- F.O 371 / 591 / 12052, 18. March, 1908.
- F.O 371 / 992 / 3223 / 177, 27. December, 1909.
- F.O 424 / 224, 31, August, 1910.
- F.O 371 / 2817 / 4260 8f, 12 April, 1916.
- F.O 882 / 26, Arab Bulletin, 19. January, 1917.
- F.O 882 / 14 Pa 17 / 6 Arab Bureau Papers, 5. February, 1917.

(ب) وثائق منشورة:

- Documents on British Foreign Policy Filist series, Vol 4 / 1919 / London 1952.
- Hyamson, Albert (ed), The British Consulate Jerusalem In Relation to the Jews of Palestine 1838 - 1914, 2 vols. London, Jewish Historical society of England, 1939 and 1941.

1947- 1949.

- Hourani. Albert, Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 – 1939, London. Oxford University Press. 1962.
- Kedouri. Elie. England and the Middle East. The Destruction of the ottoman Empire 1914-1921, London. Bowes and Bowes. 1956.
- Mandel. Neville, The Arabs and Zionism Before World War I. University of California Press. Berkely and loss Angeles, California 1976.
- Porath. Yehoshua. The Emergence of the Palestinian - Arab Movement, 1918 - 1929. London, Fran Cass. 1974.
- Ruppin, Arthur. The Agricultural Colonizaktion of the Zionist Organization (English translation). London, Martin Hopkinson. 1926.
- Schor. S. Palestine for the Jews. or the Awakening of Jewish Nationalism. London 1907.
- Sidebotham. Herbert. England and Palestine, Essays To Ward the Restoration of the Jewish State, London, Constable, 1918.
- Simon. Maurice. (ed), Speeches. Articles and Letters of Israel Zangwill. London, Sonci. 1937.
- JTO (Jewish Territorial Organization) London, Pamphlet No, 2, 1907. No. 3. 1909.
- Yale Papers 1917, 1919 Department of State (U.S.A) Division of Near Eastern Affairs. Report, No 22, 24 April, 1918
وقد ترجم الدكتور محمود حسن صالح منسي - جامعة الأزهر - تقارير بيل المتعلقة بفلسطين ونشرتها دار الفكر العربي، القاهرة، 1970 .

- Ahmed. Fairuz. The young Turks, Oxford, 1969.
- Ben Gurion. David. The Jews in Their Land, London, 1966.
- Bentwitch. Norman, England in Palestine, London, Kegan, 1932.
- Burstein, Moshe. Self, Government of the Jews in Palestine since 1900.Tel Aviv.1934.
- Cohen, Aharon, Israel and the Arab world.
(1964) مترجم عن العبرية New York, funk and Wagnalls, 1970.
- Dunniny, H.W. Today in Palestine, London 1908.
- Esco Foundation for Palestine, Palestine - A Study of Jewish, Arab and British politics, 2 Vol .New Haven, Yale University Press

- Taylor. Alan. Prelude to Israel, an Analysis of Zionist Diplomacy. 1897 - 1947. Beirut Institute or Palestine studies. 1970 (2nd edition), (first published 1961).
- Waters, M., Haganah the Story of Jewish Self-Defence in Palestine London, 1947.
- Welzmann, Chaim. Trial and Eror. London 1950 (4th edition).
- Wolf Lucien. Notes On the Dip Lomatir History of the Jewish Question, London. Jewish Historical Society of England, 1919.

(د) الصحف والمجلات:

- Palestine (Falastin) Newspaper, The Balfour Declaration. an Analysis 21 October 1929.
- Perlmann Moshe, Poul Haupt and Mesopotamian Project 1882 - 1914. American Jewish Historical Society 3 Marsh 1958.
- Perlmann Moshe, Chaphers of Arab - Jewish Diplomacy 1918 - 1922, Jewish Social Studies April, 1944.
- Jewish Chronicle. 7 January 1910.
- Zangwill. Israel The Return to Palestine. The New Liberal Review. Dec. 1901.
- Times Newspaper. (London) Spanish Jews in Turkeiy, 29 June 1914 .

FILES ONLY.

Cypher telegram to Sir R. Wingate, (Cairo).
Foreign Office, November 2nd. 1917. 9.30.p.m.
No.1032. (R).

Your telegram No.1105.

A declaration in following terms has been communicated to Lord Rothschild to-day and will be published:-

"His Majesty's Government views with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people and will use its best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non Jewish Communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country."

End of "R".

It is desirable that you should exercise careful control over press comments in order that Arab susceptibilities should not be offended and in this connection remarks of French Press will probably merit special scrutiny.

نص تصريح بلفور إلى اللورد روتشلد.... قبل النشر
برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى المندوب السامي البريطاني فى مصر 2 نوفمبر 1917

المصـــدر : الوثائق البريطاني

خامسًا : الاحتلال العسكري

1 - مصر والسودان

حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم تكن القارة الإفريقية تمثل في نظر الحكومة البريطانية سوى مرحلة في الطريق إلى الهند والشرق الأقصى؛ فسواحل إفريقيا هي كل ما يهم البريطانيين، أما الاهتمام بالداخل فكان يرتبط بسياسة محاربة تجارة الرقيق التي كانت تنتهجها في تلك الفترة، كما أن الحكومة البريطانية كانت تعارض أي توسع يجر عليها مزيدًا من المسؤوليات.

حدث تطور كبير في سياسة بريطانيا عندما اشتد الصراع على القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية وكان هذا بسبب التغيير الذي حدث في الموقف الأوروبي خاصة التنافس التجاري ومنافسة الدول الأوروبية لإنجلترا في الأسواق العالمية. ولقد رَسَخَ لدى منافسي بريطانيا (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا) اقتناع بأن سر عظمة إنجلترا يكمن في حصولها على المستعمرات وانتهاجها سياسة استعمارية فيما وراء البحار، وبالتالي لا بد من التصدي لها ومنازعتها فيما استولت عليه. وكان على بريطانيا حماية هذه المستعمرات والمحافظة عليها؛ فاتجهت السياسة البريطانية في تلك الفترة إلى استعمار أجزاء شاسعة من القارة الإفريقية بناء على إصرار القناصل الإنجليز، ولقد اشتدت المنافسة بين القوى الأوروبية للحصول على المستعمرات تحت ضغط رجال المال والصناعة والعلماء والمبشرين وأصبحت السياسة الأوروبية في تلك الفترة عبارة عن صراع على مناطق النفوذ، وأصبحت الرغبة في الحصول على المستعمرات هدف الدول الأوروبية.

وبالنسبة إلى مصر كانت حملة نابليون عليها في عام 1798 بداية التنافس الاستعماري البريطاني الفرنسي على مصر. فعندما فشل نابليون في هزيمة إنجلترا في عقر دارها فكر في احتلال مصر لما لها من موقع استراتيجي مهم، وبالتالي تهديد الطرق المؤدية إلى مستعمرات بريطانيا في الشرق الأقصى، وعلى وجه الخصوص الهند جوهرة التاج البريطاني. إلا أن حملة نابليون على مصر انتهت بهزيمة إنجلترا لفرنسا في معركة أبي قير. ولم يعقب تلك الهزيمة احتلال بريطاني كامل لمصر فالتنافس الاستعماري لم يشتعل بعد.

وعندما برزت نزعة محمد علي حاكم مصر 1805 - 1848 للاستقلال عن السلطان العثماني تدخلت الدول الأوروبية كي تضع حدًا لتحديد العلاقات التي يجب أن تقوم بينهما. وكان مبعث هذا التدخل حرص الدول على صون مصالحها الخاصة المتمثلة وقتئذ في ضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية. وأوضحت الحكومة البريطانية لقنصلها في مصر أنها مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية؛ حيث تعتبر بقاءها عاملاً لا غنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا. وكان هذا رأي سائر الدول الكبرى؛ مما أدى إلى إبرام معاهدة لندن في 15 من يوليو 1840 بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا، وانضمت إليهم فرنسا في يوليو 1841. وأبقت هذه المعاهدة

على مصر ولاية عثمانية مع قيام الحكم الوراثي بها. لم تنظم هذه المعاهدة العلاقات بين مصر وتركيا على قواعد ثابتة قوية، كما فتحت باب التدخل الأجنبي وتغلغل نفوذه في مصر الذي أفضى إلى الاحتلال العسكري البريطاني لمصر في عام 1882.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر نشطت الحركة الاستعمارية وظهر التنافس مع فرنسا حول إحراز النفوذ في مصر خلال الأزمة المالية في عهد الخديو إسماعيل، وبعد افتتاح قناة السويس للملاحة في 1869 فصار الاستيلاء على هذا الطريق المائي الجديد من أغراض السياسة الإنجليزية. كذلك كان تحقيق الوحدة الإيطالية والألمانية في عام 1870 عاملاً مهمًا في نشاط بريطانيا السياسي الاستعماري. فقد ترتب على قيام إيطاليا وألمانيا تغيير في التوازن الدولي في أوروبا، وكان لا بد أن يتأثر بظهورهما مركز إنجلترا في حوض البحر المتوسط الشرقي. لذلك كان لزامًا على بريطانيا أن تغير سياستها نحو إفريقيا والمحافظة على مناطق نفوذها، فاحتلت مصر سنة 1882، وأدركت أهمية السودان الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية بالنسبة إلى مصالحها في إفريقيا وعملت على إبعاد الدول الأوروبية عنه بحجة أنه كان تابعًا لمصر حتى سنة 1885، وقامت باحتلاله في 1898. ولا يمكن - في حقيقة الأمر - أخذ احتلال مصر بمعزل عن احتلال السودان أو العكس؛ فكلاهما مكمل للآخر.

احتلال مصر:

لم يكن الاحتلال العسكري لمصر إلا خطوة مكملة لتدخل أجنبي سياسي ومالي سافر في شئون مصر في عهد الخديو إسماعيل والسنوات التي سبقت الاحتلال في يوليو 1882. وقد قادت سياسة الخديو إسماعيل إلى ذلك التدخل. لم يهتم الخديو إسماعيل إلا بجمع الملايين. وشغلت القروض معظم سني حكمه واستنفدت فوائد الديون معظم دخل الخزانة. ولم يكن ممكنًا أن يبقى استقلال البلاد سليمًا مع بلوغ القرض حدًا كبيرًا؛ لأن هذه القروض هي أموال أجنبية دفعها ماليون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمان إلى التدخل في شؤون مصر. وقد أفقدت هذه الملايين من الجنيهات المقترضة مصر استقلالها المالي. وأخذ هذا التدخل شكلاً خطيرًا لافتًا للأنظار سنة 1875 حين اشترى دزرائيلي رئيس وزراء بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس. كانت هذه الصفقة فوزًا عظيمًا للسياسة الإنجليزية. ويرجع ذلك إلى التلكؤ الذي بدر من الماليين الفرنسيين في الشراء. وكانت فرنسا في ذلك الوقت في حاجة إلى صداقة إنجلترا بعد أن خرجت مهزومة من حرب السبعين ضد ألمانيا. وأصبحت تتخوف من حرب جديدة قد تشنها عليها ألمانيا. وقد هيأت عبقرية دي لسبس ونجاحه في إنجاز قناة السويس لفرنسا ميزة السبق. ولكن دزرائيلي عكس عليها الآية عندما اشترى أسهم الخديو في الشركة 1875 وبذلك جعل إنجلترا أكبر حملة الأسهم.

كان لصفقة أسهم القناة دوي كبير في الدوائر السياسية الدولية؛ فقد قوبلت في فرنسا صاحبة فكرة القناة وتنفيذها بالألم والاستياء، واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية وقابلتها ألمانيا بالسرور؛ لأنها رأت فيها سببًا لفتور العلاقة الودية بين فرنسا وإنجلترا. واستاءت منها روسيا إذ رأت فيها خطوة جريئة من السياسة الإنجليزية لتحقيق أطماعها في مصر. وقد كانت لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المالية ضررًا، فإن إنجلترا إنما قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شئون

القناة، ومن ثم تمهد لنفسها سبل التدخل في شئون مصر بواسطة امتلاك القناة، وقد صار لها فعلاً صوت مسموع في التحدث عن القناة ومصيرها ومصير الأرض التي تجتازها. وعليه فإن شراء أسهم القناة كان عملاً سياسيًّا محضًا، فإذا لم يكن - في حد ذاته - احتلالاً لمصر، فإنه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال. وبعد أن كانت إنجلترا تعارض إنشاء القناة، تحولت سياستها إلى العمل على امتلاك القناة.

وجدت بريطانيا فرصة أخرى للتدخل عندما اتجه الخديو إسماعيل صوبها لطلب بعثة لفحص مالية مصر. فلبت إنجلترا الطلب وأرسلت بعثة بقيادة كيف. ولم يطلب ذلك من فرنسا؛ لأنها خرجت مضعضعة من الحرب السبعينية. لبت الحكومة الإنجليزية نداء إسماعيل؛ لأنها وجدت في طلبه فرصة جديدة للتدخل في شئون مصر. وجعلت بعثة كيف لنفسها مهمة سياسية هي تمهيد السبيل للتدخل الإنجليزي. ولما جاءت بعثة كيف إلى مصر لحظت فرنسا أنها تريد الاستئثار بالنفوذ لدى إسماعيل، ولم تكن إنجلترا ترمي إلى النفوذ المالي فقط. بل كانت تقصد إلى ما هو أبعد من ذلك وهو التدخل السياسي؛ فنشط التنافس بين النفوذ الإنجليزي والفرنسي. وقد اعتزمت الحكومة الفرنسية أن تعارض مسعى الحكومة الإنجليزية بمسعى مثله، فأوفدت أحد موظفيها ليعاون إسماعيل في تنظيم ماليته. وكانت ترمي بذلك إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل في شؤون مصر.

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لفرض التدخل الأجنبي في شؤون مصر والسيطرة الأوروبية عليها. وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالي والسياسي؛ لأنه بمثابة حكومة أجنبية داخل الحكومة لها سلطة واختصاصات واسعة المدى. إن إنشاء صندوق الدين وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية وتوحيد الديون؛ كل هذه الوسائل لم تقنع الحكومة الإنجليزية ولم ترَ فيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين فامتنعت عن تعيين مندوب عنها في صندوق الدين، وجاهرت إنجلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين.

تبعًا لذلك ابتدعت إنجلترا نظام الرقابة الثنائية، وهو تعيين مراقبين بوظيفة مفتشين عموميين، أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي. كانت مهمة الرقيبين الأجنبيين مراعاة مصالح الدائنين الأجانب وتدبير المال اللازم للوفاء بالأقساط المطلوبة لهم. ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيئ إلى أسوأ وازداد ارتباكها وعجزها. واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شؤون الحكومة المالية. فتألفت وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا دخلها وزيران أوروبيان، أحدهما إنجليزي لوزارة المالية، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المضروبة على مصر من قبل. وتزامنت تلك الأحداث مع انعقاد مؤتمر برلين الأول 1878 لمناقشة المسألة الشرقية، وكان منتظرًا أن تطرح عليه المسألة المصرية ويقرر مصيرها. ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر وأن يكون أمر تسويتها موكولاً إليهما من دون سواهما، وقد فازتا ببغيتهما إذ لم يعرض المؤتمر لهذه المسألة، واتفقتا أيضًا على أن يكون حظ كل منهما مساويًا لحظ الأخرى في التسويات المالية والسياسية التي تتعلق بمصر.

ومن ناحية أخرى، فقد أهملت وزارة نوبار دفع رواتب الضباط. وكان العنصر المصري قد

تنامى في الجيش بين الضباط خلال فترات عباس وسعيد وإسماعيل بصورة هددت القليل الذي بقي من العنصر التركي. وأنقص عدد الجيش توفيرًا للنفقات؛ بحجة أن الحكومة عاجزة عن الإنفاق عليه. فثار الضباط على وزارة نوبار باشا في 18 من فبراير 1879. اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية وكانت على مقربة من المالية واقتحموا أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار. استقالت وزارة نوبار وشكلت وزارة جديدة برئاسة الأمير محمد توفيق. نظر المجلس العسكري في أمر الضباط الذين اشتركوا في الثورة، ولم يُعَاقِب أحدًا من الثائرين، وبرزت شخصية أحمد عرابي الضابط المصري في تلك الأحداث. ويرجع دندس سبب تمرد ضباط الجيش المصري في أوائل 1879 إلى عدم صرف مرتباتهم. كان التمرد ناجحًا وتم الدفع للضباط، إلا أن الجيش كان لا يزال يعاني من مظالم كثيرة. ويقول دندس إن كرومر تنبأ بخطر محدق من الجيش ما لم يستجب لمطالبهم، إلا أن رياض باشا تجاهل التحذير. وصدقت تنبؤات كرومر؛ ففي أوائل 1881 بدأت الثورة العرابية.

أدت أحداث التدخل الأجنبي إلى انعقاد جمعية وطنية تضم صفوة كبار البلاد وأصحاب الرأي، طالبت بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزيرين الأوروبيين عنها، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب. وظهرت في الأفق السياسي شخصية محمد شريف باشا زعيمًا سياسيًّا اتجهت إليه الأفكار لتأسيس وزارة وطنية مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأوروبي ومن الحكم الاستبدادي وتقرير نظام دستوري يحقق أمانيها. ووضعت لائحة وطنية لتسوية الديون. ولكن تأليف الوزارة الوطنية وإبعاد العضوين الأوروبيين منها وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية ثم جعل إيجاد حل لمسألة الديون من عمل الوزارة ومجلس شورى النواب وحدهما فقط، كان كل ذلك معناه وقف التدخل الأجنبي وإبعاد النفوذ السياسي الفرنسي - الإنجليزي. فعمدت فرنسا وإنجلترا إلى إبطال هذا المسعى والتعجيل بعزل الخديو إسماعيل. وكان السبب الظاهر الذي انتحلته الدوائر الأوروبية للسعي إلى خلع الخديو إقصاءه الوزيرين الأجنبيين وتأليفه وزارة من أنصار وطنيين وأسباب أخرى أهمها خوف الماليين الأوروبيين على ديونهم أن تكون عرضة للضياع إذا بقي إسماعيل في الحكم، وما لاحظته الدول الأوروبية على الخديو في عصره الأخير من مناصرة الحركة القومية واستجابته لمطالب الأحرار.

كانت ألمانيا من الدول التي أيدت عزل الخديو إسماعيل؛ فقد خرجت فائزة من الحرب السبعينية؛ فأراد بسمارك أن يزج بها في غمار المسائل الدولية ليرفع من شأن الإمبراطورية الألمانية الجديدة، ووجد في المسألة المصرية ميدانًا فسيحًا لإظهار سطوة ألمانيا. دعت ألمانيا الدول إلى التدخل لإجبار إسماعيل على الخضوع لمطالبها. وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الأجانب من غير موافقة الدول طبقًا للائحة ترتيب المحاكم المختلطة، وأنها تعتبر المرسوم الصادر في 22 من أبريل 1879 باطلاً. وأبلغت الدول وجهة نظرها فلاقت قبولاً وتأييدًا من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا. اعتزمت فرنسا وإنجلترا ألا تقتصر على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقض المرسوم الذي أصدره الخديو، بل عملتا على خلعه من العرش. وقد أوضح ذلك الإجراء ضعف الخديوية في مصر وترتب عليه قيام الحركة العرابية في مصر. وكان

الخديو الجديد توفيق ضعيفًا أمام التدخل الأجنبي، وقد أدى استسلامه للدول الأجنبية إلى غليان الشعور الوطني. فقد أضرت التدابير الاقتصادية التي قدمها مستشارو توفيق الأوروبيون بضباط الجيش أكثر مما فعلت بقطاعات الشعب المصري الأخرى؛ حيث تم تخفيض مرتبات أكثرهم إلى النصف فثارت جماعة منهم بقيادة أحمد عرابي في سبتمبر 1881 وفرضت رقابة عسكرية على الخديو، وطالبت بتغيير بعض الوزراء وبزيادة الجيش وبجمعية وطنية. وقد استسلم الخديو، وأصبح عرابي بذلك سيد الموقف. وهدد برفض الاعتراف بالدين. وقد قادت هذه الثورة العسكرية أخيرًا إلى تدخل مباشر للقوى الأوروبية.

ويبدو أن الاحتلال البريطاني لمصر بات وشيكًا بعد أن احتلت فرنسا تونس في مايو 1881. ففي مؤتمر برلين 1878 أرضيت فرنسا عن احتلال بريطانيا لقبرص في 1878 باقتراح احتلالها لتونس، ودأب لورد سالسبري رئيس وزراء بريطانيا على تحبيذ هذا الاقتراح وأيده في ذلك بسمارك الذي أراد لفرنسا أن تنسي وتتلهي بتونس عن الألزاس واللورين. وكان هناك تدرج في سياسة بريطانيا نحو مصر بدأ بمنع أي دولة أخرى من احتلال مصر، والامتناع هي نفسها كذلك عن احتلالها إلى التفكير إذا لزم الأمر في التدخل الفعلي منفردة، مع ما سوف يتبعه هذا التدخل المنفرد إذا حصل، من احتلالها لمصر وحدها في النهاية.

استمر التعاون الفرنسي - الإنجليزي عقب عزل الخديو إسماعيل؛ لإحكام الوصاية الدولية على مصر. وكان غمبتا رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية يريان أن يتم احتلال فرنسي إنجليزي مشترك لمصر. وكان وزير خارجية بريطانيا "جرانفيل" يؤثر احتلالاً عثمانيًا للبلاد على آخر فرنسي إنجليزي إذا دعت ضرورة الموقف الداخلي في مصر إلى عمل مادي. لكن ولما كانت وزارة الأحرار برئاسة قلادستون تريد وقتئذ أن تعقد معاهدة تجارية مع فرنسا على أساس حرية التجارة كي تعزز بها مركزها الداخلي في بلادها، فقد صار ساستها يميلون إلى مجاراة غامبتا في آرائه. فكانت هذه المجاراة منشأ المذكرة المشتركة، وذلك على أساس أن مظاهرة الدولتين للخديو من شأنها تقوية مسند الخديوية وإضعاف الحزبين: الوطني والعسكري معًا. ويشير شكري إلى نفي كرومر في كتابه "مصر الحديثة" إن كان للعلاقات التجارية بين إنجلترا وفرنسا أي تأثير على حكومة قلادستون في قبولها المذكرة المشتركة، ويعزو هذا القبول إلى أحد أمرين: إما لأن اللورد جرانفيل في رغبته مجاراة الحكومة الفرنسية قد تخطى لبرهة قصيرة حدود الحكمة والحذر السياسي، وإما لأنه عجز عن أن يدرك إدراكًا صحيحًا مدى الأخطار المحيطة بالموقف. ونصت المذكرة المشتركة في 7 من يناير 1882 على إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمهما على تأييد الخديو في التغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض انتظام الشئون العامة في مصر. ويستدل من هذا على أن الدولتين تريدان المحافظة على الوضع الراهن فيما يتعلق بالمسألة المالية ونظام المراقبة الثنائية. وتعتبر الحكومتان الفرنسية والإنجليزية أن تثبيت الخديو على عرش مصر طبقًا لأحكام الفرمانات التي قبلتها الدولتان رسميًا هو الضمان الوحيد في الحال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها الذي يهم فرنسا وإنجلترا على السواء أمرها.

أضعفت المذكرة مركز الخديو الذي قصد بها تأييده وضاعفت من مقاومة الوطنيين فثارت ثائرة الرأي العام في مصر على هذه المذكرة بسبب ما

انطوت عليه من معاني التحدي لمجلس النواب وتشجيع الخديو على معارضة كل إصلاح، ورأوا في المذكرة ضياعًا لسلطة الباب العالي، واعتبرت تهديدًا بالتدخل في وقت لا تدعو فيه حاجة البلاد الداخلية إلى اتخاذ خطوة من هذا القبيل ما دام زعماء الحركة من وطنيين وعسكريين لا يبغون التعرض للاتفاقات الدولية التي حددت وضع البلاد السياسي أو تلك التي قامت على أساسها التسوية المالية. وكانت زيادة التعلق بتركيا إحدى النتائج المباشرة لهذه المذكرة؛ وذلك لأن الوطنيين سرعان ما اعتقدوا أن الضمان الوحيد لإنقاذ البلاد من الاحتلال الأجنبي لا يكون إلا بالتمسك بسيادة الباب العالي نفسه. وأصبح عرابي بطلاً وطنيًّا يقود الثورة ضد الخديو والتدخل الأجنبي.

برز خلاف بين وجهتي النظر الإنجليزية والفرنسية فيما يتعلق بتفسير المذكرة المشتركة ذاتها وتحديد موجبات التدخل وطبيعته لتأييد الخديوية وهو الخلاف الذي مهد تطوره ثم أدى إلى انفراد بريطانيا بالتدخل، وأوجد الاحتلال البريطاني في نهاية الأمر. وأدى ذلك الخلاف إلى أن يوضح جرانفيل في 30 من يناير 1882 موقف حكومته وهو عدم موافقة لندن على احتلال إنجليزي أو آخر إنجليزي - فرنسي لمصر، وأنها ترى الحل النهائي إذا لزم الأمر في أن تقوم تركيا نفسها بهذا الاحتلال على اعتبار أنها صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

ساعد الحظ بريطانيا حين استقالت وزارة غمبتا نتيجة خلافات داخلية. فألف المسيو دي فرسينيه الوزارة الجديدة في 31 من يناير، وكان وزير الخارجية أيضًا. وقد اختط رئيس الوزراء الفرنسي الجديد سياسة مختلفة عن سلفه، وكان يرى أن فرنسا لا زالت تئن من آثار الحرب السبعينية مع ألمانيا ويخشى من عزلتها في أوروبا ويخاف من تحرش ألمانيا بها. ويرى أن فرنسا شديدة الرغبة في السلام. فعول من البداية على أن تصبح المسألة المصرية مسألة دولية. وعليه تلاقت سياسة فرسينيه في أصولها الجوهرية مع سياسة إنجلترا في هذه المرحلة من حيث جعل المسألة المصرية مسألة دولية والموافقة على مبدأ تدخل تركيا.

بعث اللورد جرانفيل في 6 من فبراير 1882 بمذكرة إلى الدول تقترح تبادل الرأي في الموقف المصري، وأن أي تدخل مزمع يجب أن يكون بناء على عمل متحد أوروبي وأن يكون للسلطان العثماني دور في هذا العمل مناسب لوضعه. وصدر منشور بهذا المعنى لقي قبولاً لدى الدول خاصة ألمانيا. حيث انحصرت سياسة بسمارك آنئذ في تحويل نشاط إنجلترا وفرنسا إلى ميادين خارج أوروبا؛ حتى تنفرد ألمانيا بالزعامة السياسية في القارة. ووجد بسمارك في السياسة التي رسمها المنشور ما يكفل تحقيق أغراضه، ويتفق - في الوقت ذاته - مع سياسته في المسألة المصرية، وهي سياسة تقوم في خطوطها العريضة على عدم انفراد فرنسا وإنجلترا بالتدخل، بل أن يكون هذا التدخل بعلم من الدول.

نشأت حالة فعلية موجبة للتدخل في نظر بريطانيا وفرنسا؛ فقد تقرر حق مجلس النواب في تقرير الميزانية، ولكن مع احترام تسوية الديون والاتفاقات ذات الصفة الدولية. وكان في ذلك معارضة صريحة لرغبة فرنسا وإنجلترا اللتين أرادتا حرمان المجلس من تقرير الميزانية. وأصر النواب على أن يكون لهم الحق في تقرير الميزانية على أن لا يتعرضوا للجزء المخصص من الإيرادات للدين العام. وكان شريف قد ارتبط بوعد وعد به المراقبة المالية بعدم تخويل المجلس الحق في

تقرير الميزانية بسبب إصرار المراقب الإنجليزي والآخر الفرنسي على حرمان المجلس من هذا الحق. فاستقالت وزارة شريف باشا في 2 من فبراير 1882، وتألفت وزارة برئاسة محمود سامي البارودي وكان من أعضائها أحمد عرابي وزيرًا للحربية فجاء تأليفها انتصارًا ظاهرًا للحزب العسكري وإقصاءً تامًا لكل سلطة الخديو، وتحديًا سافرًا للمراقبة الثنائية والتدخل الأجنبي.

رأى القنصل البريطاني في مصر أنه إذا حاز النواب هذا الحق، فقدت المراقبة الثنائية سطوتها على الشئون المالية. فلما صدر الدستور في 17 من فبراير 1882 استقال المراقب المالي الفرنسي؛ لأن تخويل المجلس حق تقرير الميزانية قضي على المراقبة الثنائية. وامتنع المراقب المالي البريطاني عن التعامل مع الوزارة المصرية. ثانيًا وقع صدام بين الخديو والعرابيين؛ فقد زادت الوزارة مرتبات رجال الجيش وأنشأت فرقة جديدة ورقت عددًا كبيرًا من الضباط الوطنيين؛ فاستاء الجراكسة والأتراك وتآمروا على حياة أحمد عرابي ورجال الحزب العسكري. فألقي القبض على بعض من هؤلاء المتآمرين وحوكموا بالنفي وكان من بينهم عثمان رفقي وزير الحربية السابق. رفض الخديو التصديق على هذا الحكم بناء على نصيحة القنصل الفرنسي والبريطاني. ولما كان عثمان رفقي يحمل رتبة فريق من السلطان العثماني فقد انتهز الباب العالي الفرصة للتدخل وطلب أن تحال إليه الأوراق فأجابه الخديو إلى طلبه. وذاعت الأنباء عن تصميم العرابيين على خلع الخديو وإنشاء جمهورية.

أبرق مالت قنصل بريطانيا في مصر إلى حكومته بأن الموقف صار على جانب عظيم من الخطورة منذ أن انقطعت العلاقات بين الخديو ووزرائه، وأن من المتعذر الاعتماد على الضمان الذي أعطاه الوزراء بالمحافظة على سلامة الخديو والأوروبيين، وأن القلق يسود القاهرة وأن كثيرين من الناس يغادرونها. وأبرق جرانفيل وزير الخارجية البريطاني إلى السفير الإنجليزي لدى باريس يطلب منه أن يبلغ الحكومة الفرنسية أن حكومة لندن تريد إرسال سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية لحماية الأوروبيين. وأنها قد أبلغت ذلك إلى الدول الأخرى لعل هذه تريد أن تحذو حذوها. لكن قيام الخلاف واجتماع مجلس النواب وما ترامى عن تهديد الخديو بالخلع وتهديد سلامة الأوروبيين والأجانب أوجد في نظر فرسينيه موقفًا ثوريًا يدعو في رأيه إلى التدخل على أساس التعاون مع إنجلترا والتآزر مع الدول الأوروبية. وقر رأي فرسينيه على أن مسلك الوزارة المصرية قد صار يهدد بالخطر سلطة الخديو وأن مظاهرة بحرية هي الإجراء الملائم. وأصدر تعليمات إلى السفير الفرنسي في لندن جاء فيها أن تبعث كل من فرنسا وإنجلترا بست سفن حربية خفيفة بالدرجة التي تمكنها من دخول ميناء الإسكندرية. وتبرق حكومتا باريس ولندن إلى سفيريهما في القسطنطينية لدعوة الباب العالي إلى أن يمتنع في الوقت الحاضر عن أي تدخل في شئون مصر. وإذا ما وجد بعد وصول السفن الإنجليزية والفرنسية إلى الإسكندرية أن من المفيد إنزال جنود إلى البر، فلا يكون اللجوء في ذلك لا إلى جنود بريطانيين ولا إلى جنود فرنسيين، ولكن إلى دعوة جنود عثمانيين.

وافقت الحكومة المصرية على هذه الترتيبات. وفي 19 من مايو أصدرت الحكومتان الفرنسيتان تعليماتهما إلى قنصليهما في مصر بأن ينصحا الخديو بالاستفادة من فرصة وصول الأسطولين فيقيل وزارة البارودي ويؤلف وزارة أخرى. وقدمت مذكرة رسمية إلى البارودي في 25 من مايو 1882

طالبت بإنهاء حالة الاضطراب السائدة في مصر؛ وذلك بإبعاد عرابي مؤقتًا من مصر مع احتفاظه برتبه ومرتباته واستقالة الوزارة الحالية. وأضافت المذكرة أن ليس لحكومتي فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة، وبالتالي أن يعيدا إلى الخديو السلطة المختصة به. رفضت الوزارة المذكرة؛ لأنها تضمنت مطالب فيها اعتداء على الفرمانات والمعاهدات الدولية، ورأت أن المطالب متعلقة بمسألة داخلية. ولكن الخديو خالف رأي وزرائه فقبل المذكرة الرسمية ومطالب الدولتين. فاستقالت وزارة البارودي احتجاجًا على قبول الخديو المذكرة، وعاد العرابيون يطالبون بخلع الخديو، وصمم الجيش على عدم قبول استقالة عرابي، وسيطر الجيش على الموقف، واضطر الخديو إلى إعادة عرابي إلى وزارة الحربية. وكانت الحالة بنهاية مايو كالآتي: جرت محاولة لإنقاذ الخديو من دكتاتورية الحزب العسكري. لكن بالرغم من الدعم الذي منحته الحكومتان البريطانية والفرنسية، فإن المحاولة فشلت تمامًا وانتصر عرابي ورفاقه للمرة الثانية. دبلوماسية بريطانيا لا زالت معاقة بارتباطها بفرنسا. والسلطان لم يمارس سلطته على الرغم من أن لورد جرانفيل يرى أنها الفرصة الوحيدة لتجنب التدخل العسكري الفرنسي. ويشير كرومر إلى أنه أصبح واضحًا أن عرابي لن يقمع إلا باستخدام القوة، وإذا لم تكن هناك جهة مستعدة لفعل ذلك، فإن المهمة ستلقى على عاتق إنجلترا.

تضافرت عدة عوامل أقنعت إنجلترا بضرورة الانفراد بالتدخل منها ازدياد الأخطار المباشرة التي صارت تهدد الخديوية على يد العرابيين، وتردد السياسة الفرنسية الذي أفقد نهائيًا الحكومية الإنجليزية كل ثقة في إمكان الاعتماد على فرنسا في تدخل مشترك ومناورة الباب العالي وتصميمه على التدخل. فقد صرح فرسينيه في مجلس النواب الفرنسي أن قوات فرنسا لن تستخدم من دون موافقة المجلس. فنفد صبر الحكومة البريطانية والرأي العام. ويعتقد كرومر أن القصف كان مبررًا... فقط كوسيلة للدفاع عن النفس، في غياب فعل تركي أو عالمي مؤثر؛ لذلك فإن مهمة سحق عرابي تقع على عاتق إنجلترا.

وجد فرسينيه في استقالة البارودي سببًا يدعو إلى أن ينبذ الفكرة التي اقترحها جرانفيل من حيث إرسال منشور إلى الدول كي تشترك مع إنجلترا وفرنسا في رجاء الباب العالي أن يهيئ جنودًا عثمانيين لإرسالهم إلى مصر تحت شروط محددة. ولكن جرانفيل أبرق من دون مشاورة الحكومة الفرنسية إلى السفير الإنجليزي في القسطنطينية بأن الحكومة الإنجليزية ترى أن من المرغوب فيه جدًا أن لا يضيع الباب العالي وقتًا ثمينًا.

تدهورت الأوضاع في القاهرة والإسكندرية حيث نشطت الكتلة الوطنية بزعامة العسكريين، ورأت أن تستعد للدفاع عن مصالحها وعن مصالح القطر. ووقعت مذبحة في الإسكندرية. وكان من أثر هذا الحادث أن رأت ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا ضرورة التدخل محافظة على أرواح الأوروبيين. كما رأت وجوب تشكيل وزارة جديدة إلى أن يتم الفصل في المسالة المصرية. فتألفت وزارة إسماعيل راغب في 20 من يونيو 1882، وعين أحمد عرابي وزيرًا للحربية والبحرية بها. ولكن هذه الوزارة لم تنل ثقة الخديو ورفضت إنجلترا وفرنسا الاعتراف بها، ونشطت الدولتان لإيجاد حل نهائي للأزمة.

صرح فرسينيه في مجلس العموم الفرنسي باستبعاد تدخل فرنسي مسلح، ولما كان هذا الاستبعاد ينفي كذلك احتمال تدخل مسلح بريطاني -

فرنسي؛ فقد صار معناه قبول تدخل عثماني. ودعا مؤتمرًا من سفراء الدول الكبرى وتركيا إلى الانعقاد. أبلغ جرانفيل بموافقته على عقد المؤتمر الذي كان الغرض منه وضع الشروط التي يجري بموجبها التدخل العثماني المسلح في مصر. وأبرم ميثاق النزاهة وفيه تعهدت الحكومات المشتركة في المؤتمر بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها. وفي حقيقة الأمر، ضاع وقت كبير قبل أن ينعقد المؤتمر لأسباب عدة منها مناورات الأتراك الذين رفضوا الاشتراك في المؤتمر أولاً ولم يقبلوا الاشتراك في المؤتمر إلا في يوم 19 من يوليو بعد أسبوع من ضرب الإسكندرية. وحين كان مؤتمر الآستانة يتعثر في أعماله؛ كانت الأمور تسير مسرعة لجعل الإنجليز ينفردون بضرب الإسكندرية. وفي خطاب أمام مجلس العموم صرح قلادستون في يوليو 1882 أن من واجبهم تحويل الحالة الراهنة في مصر من الفوضى إلى النظام، وأنهم يرحبون بتعاون قوى أوروبا المتحضرة. وفي حالة نفاد كل الفرص للحصول على هذا التعاون، فإن المهمة ستقع على عاتق إنجلترا بمفردها.

أبلغت الحكومة البريطانية بأن الطوابي تقام بالإسكندرية لاستخدامها ضد الأسطول الإنجليزي. فطالبت بإزالتها وطلبت من الحكومة الفرنسية إرسال تعليمات مشابهة بهدم الطوابي إذا لم يقف العمل فيها. ورأت وزارة فرسينيه أن في إرسالها تعليمات مشابهة تسليمًا منها بإملاء سياسة معينة عليها من جانب الحكومة الإنجليزية. فقررت إذا حصل اشتباك أو قام الأسطول الإنجليزي بضرب طوابي الإسكندرية، أن يغادر الأسطول الفرنسي الإسكندرية مع عدم الابتعاد عن المياه المصرية. وأنه إذا ضربت بريطانيا الإسكندرية، فلن يشترك الأسطول الفرنسي معها في ذلك.

بدأ ضرب الإسكندرية في 11 من يوليو 1882 عندما لم يجب إلى طلب الحكومة البريطانية بإزالة الطوابي، فانسحب الجيش من الإسكندرية وغادرها عرابي في 20 من يوليو. أقال الخديو عرابي من الوزارة، ولكن الشعب وأعيانه قرروا مواصلة الدفاع عن البلاد إلى النهاية بزعامة عرابي. تحصن عرابي بجهة كفر الدوار فتحول الإنجليز الذين كانوا قد احتلوا الإسكندرية في 13 من يوليو إلى مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس، وهي المنطقة التي تركها عرابي مكشوفة اعتمادًا على حيدة القناة. احتلت السويس من دون مقاومة في أغسطس 1882، وفي 14 من سبتمبر هزم جيش عرابي في موقعة التل الكبير، وفي 15 من سبتمبر احتلت القاهرة فكانت بداية الاحتلال البريطاني.

وهكذا انفردت بريطانيا من دون فرنسا بالاحتلال العسكري لمصر. وكان رئيس الوزراء الفرنسي فرسينيه مسئولاً مباشرة عن فشل السياسة الفرنسية؛ فقد أظهر ترددًا عظيمًا في سياسته وآثر في المرحلة الأخيرة أن يعتمد على مؤتمر الآستانة في إيجاد حل للمسألة المصرية، على أن يشترك مع إنجلترا في العمل الفعلي عندما يحين وقته. وهكذا فقد خططت فرنسا وبريطانيا للعمل معًا لإعادة سلطة توفيق الضعيفة وحماية المصالح الأوروبية. ومنعت فرنسا - في نهاية الأمر - من المشاركة؛ نسبة إلى الأزمة السياسية الداخلية وإلى الأحداث في تونس والهند الصينية. وكان احتلال بريطانيا لمصر عاملاً أساسيًّا فيما بعد في تقسيم إفريقيا. وكان الاحتلال مصدر قوة لبريطانيا؛ لما لمصر من موقع استراتيجي متميز؛ ولقدراتها الاقتصادية ولحضارتها ولتراثها.

مصر بعد الاحتلال العسكري:

في محاولة من بريطانيا لتبرير انفرادها باحتلال مصر؛ أرسل جرانفيل برقية إلى الدول العظمى بتاريخ 3 من يناير 1883 جاء فيها:

"إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية في مصر إلى الآن لصيانة النظام العام، فإن حكومة جلالة الملكة تنوي سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو. وإلى أن يحين ذلك، فإن مركز حكومة جلالة الملكة إزاء سموه يقضي عليها ببذل نصائح لتتأكد أن النظام الذي سيوجد يكون مرضيًا، وينطوي على عوامل الاستقرار والتقدم".

فقد كان من المتعذر على إنجلترا إعلان حمايتها على مصر في 1882 وتغيير مركز مصر الدولي من دون مصادقة تركيا والدول التي اشتركت في إبرام معاهدة لندن سنة 1840؛ من أجل ذلك جعلت سبيلها إلى السيطرة على مصر بذل النصائح الإلزامية للحكومة؛ وبذلك وضعت مصر تحت حمايتها المقنعة. وصرحت الحكومة البريطانية أنها لم ترسل جنودها إلى مصر إلا لتثبيت سلطة الخديو. وأرسل اللورد دوفرين الذي كان سفيرًا في استانبول إلى مصر عقب الاحتلال البريطاني في عام 1882؛ لإعداد تقرير عن نظام ممكن للحكم هناك. ونصح دوفرين بعدم توقع أي نجاح إذا أدير القطر من لندن. عليه استمر الخديو ووزراؤه في الحكم ظاهريًا، وكانت للقنصل البريطاني سلطة مطلقة. وكتب لورد جرانفيل:

"من الضروري في المسائل المهمة التي تؤثر في إدارة مصر وأمنها، اتباع نصائح حكومة صاحبة الجلالة مادام كان الاحتلال المؤقت مستمرًا. ولا بد أن ينفذ الحكام والوزراء هذه النصائح أو يستقيلوا من مناصبهم".

كان أول ما فكر فيه الاحتلال من التغييرات الجوهرية، إلغاء الجيش وخلق جيش صغير يرأسه ضباط من الإنجليز يتولون أمره. ألغي الجيش المصري بمرسوم خديوي في 19 من سبتمبر 1882. وكان التعجيل بصدور هذا المرسوم الخطوة الأولى لقلب نظام الجيش ومحو صيغته القومية، كما أن التعجيل بصدوره كان ذريعة لإنجلترا لتوسيع احتلالها مصر؛ بحجة المحافظة على النظام حتى يتألف الجيش المصري الجديد. ويتبين هذا الغرض من خطاب اللورد دوفرين إلى الحكومة العثمانية في أوائل أكتوبر سنة 1882. فقد صارحها بأن تسريح الجيش المصري يجعل من واجب الحكومة البريطانية إطالة أجل الاحتلال.

عهد الخديو بتنظيم جيش جديد إلى السير فالنتين بيكر، وهو ضابط إنجليزي ترك الخدمة في الجيش البريطاني وخدم مؤقتًا في الجيش التركي. وضع بيكر تقريرًا اقترح فيه إقصاء معظم الضباط الوطنيين من الجيش، وتعيين كبار الضباط من الإنجليز، وأنقص عدد الجيش إلى ستة آلاف، ولما اطمأنت إنجلترا على مركزها الفعال في مصر، أخذت تنقص من عدد جيش الاحتلال تدريجيًا.

قالت بريطانيا عند بداية الاحتلال إنه إجراء مؤقت، وإنها سوف تنسحب بعد استقرار الوضع في مصر، وإجراء إصلاحات ضرورية، وتوفر ضمانات لتأمين مواصلاتها إلى الشرق. والواقع أن استقرار الوضع الذي تقصده بريطانيا هو القضاء على الثورة العرابية، وأن الإصلاحات التي سوف تقوم بها بريطانيا في مصر، لم تكن رغبة منها في إصلاح أحوال مصر، ولكن مصلحتها اقتضت ذلك. كما أن بريطانيا عندما أعلنت احتلالها لمصر على أنه إجراء مؤقت كان لها من المستعمرات والممتلكات ما لم يكن لأي دولة أخرى. ولكن بعد

ذلك تغير الوضع وظهر التنافس الأوروبي على المستعمرات، وبدأت الأخطار تهدد بريطانيا، فكان لا بد لها من المحافظة على مستعمراتها، وأصبحت تنظر إلى احتلالها لمصر على أنه إجراء مستديم، وعلى أنه قد يطول مداه. وهذا يتطلب من بريطانيا توفير أسباب الاستقرار لمصر، بالإضافة إلى تأمين حدودها الجنوبية، وكان بقاء بريطانيا في مصر في أمان وحمايتها يتطلب احتلال السودان والتوسع في أراضيه حتى منابع النيل. فأعالي النيل ضروري لحياة مصر. وعليه ظهر عامل آخر في غاية الأهمية غَيَّر فكرة الاحتلال المؤقت إلى فكرة مستديمة. وما كان القصد من سياسة إخلاء السودان التي أملتها الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية إلا وضع الترتيبات لاحتلال السودان عندما يحين الوقت. وكان نجاح الثورة المهدية في السودان عاملاً جديدًا حتم تأجيل سياسة الانسحاب من مصر؛ فقد هددت الثورة المهدية حدود مصر الجنوبية.

كان التغيير في سياسة كرومر عاملاً آخر في تأجيل الانسحاب؛ فبالرغم من حديثه بتفاؤل في عام 1883 عن انسحاب الحامية البريطانية من مصر، وأنه لا يوجد ما يمنع إنقاص عدد القوات إلى أقل من 3000 جندي، فإنه غَيَّر موقفه تمامًا في بداية 1886. ونادى بعدم تحديد أي زمن للانسحاب إذا لم يبلغ القطر درجة التحضر التي تمكنه من الاعتماد على نفسه، وأن التدخل الأوروبي في الحكومة ضروري؛ كي لا ترتد البلاد مرة أخرى إلى الهمجية الشرقية. وبذلك اختلف رأيه مع حكومة ڤلادستون التي كانت ترى أن احتلالها سيكون مؤقتًا ومع وزير خارجيتها اللورد جرانفيل الذي ذكر لكرومر أنه يأمل في أن يوصي بانسحاب القوات في بداية عام 1883 مع إبقاء قوة كافية في الإسكندرية، إلا أن اللورد جرانفيل ذكر في مذكرة أخرى بتاريخ 16 من يونيو 1884:

"تتعهد حكومة جلالة الملكة بسحب جنودها من مصر في بدء سنة 1888 بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم من دون تعكير السلام والأمن في مصر، وستقترح عند نهاية الاحتلال الإنجليزي أو قبله مشروعًا يجعل مصر على الحياد، على غرار بلجيكا، وأن تكفل لقناة السويس حيادها وحرية المرور فيها".

جرت بالفعل مفاوضات بين الحكومة البريطانية والباب العالي، واتفق المفاوضون من الجانبين على اتفاقية عرفت باتفاقية الآستانة في 22 من مايو 1887 تضمنت أن يجلو الجنود الإنجليز عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (أي في سنة 1890) إلا إذا تبين في ذلك الحين احتمال خطر داخلي أو خارجي يقتضي تأجيل موعد الجلاء؛ ففي هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانيين إلى أن يزول هذا الخطر، وتبقى لإنجلترا بعد الجلاء رقابة على الجيش تنتهي بعد سنتين من تمام الجلاء. ويكون لتركيا وإنجلترا حق إرسال جنود إلى مصر واحتلالها في حالة اضطراب الأمن والنظام فيها، على أنه في حالة وجود مانع لدى تركيا تحول دون إرسال قواتها إلى مصر؛ فإنها توفد مندوبًا يبقي في مصر طول مدة احتلال الجيش البريطاني. عارض الاتفاقية سفيرا فرنسا وروسيا لما فيها من تمييز لمركز إنجلترا في مصر والبحر الأبيض المتوسط،وأسفرت هذه المسألة عن إحجام السلطان عن التصديق عليها؛ فأصبحت كأن لم تكن.

من ناحية أخرى، أسفرت المفاوضات بشأن القناة عن توقيع الاتفاق الدولي الضامن لحيادها وحرية الملاحة فيها، ووقع عليها مندوبو إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا وتركيا

وإسبانيا وهولندا، وخلاصة المعاهدة أن تبقى قناة السويس دائمًا حرة ومفتوحة في حالتي السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول من دون تمييز بينها. أبدت إنجلترا تحفظًا بأنها لا تطبق نصوص المعاهدة إذا تعارضت مع الاحتلال البريطاني، وأنها خولت لنفسها الحرية في خرق حياد القناة إذا استلزم ذلك وجود الاحتلال. وقد بقيت إنجلترا متمسكة بهذا التحفظ حتى إبرام الاتفاق الودي بينها وبين فرنسا في 8 من أبريل سنة 1904، فصرحت فيه بموافقتها على أحكام معاهدة سنة 1888 من دون شرط أو قيد.

كان انعقاد مؤتمر برلين الثاني 1884-1885 بعد الاحتلال البريطاني لمصر تقنينًا لاستدامة الاحتلال البريطاني لمصر؛ فقد قسمت إفريقيا بموجبه إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية. وكانت مصر في خريطة التقسيم ضمن مناطق النفوذ البريطاني. كما أن ظهور دول جديدة دخلت حلبة الاستعمار قوّى من رغبة بريطانيا في إدامة احتلال مصر. فقد انضمت ألمانيا بعد توحدها في 1871 إلى ركب التكالب. وطالبت الجماعات التجارية في ألمانيا بالمستعمرات؛ مما جعل بسمارك يغير موقفه فجأة ما بين 1883 - 1885 وفاجأ الدبلوماسيين في أوروبا بإعلان الحماية الألمانية على توجو والكاميرون وشرق وجنوب غرب إفريقيا. وأصبح للوضع البريطاني الشاذ في مصر الآن مغزى حيوي في دبلوماسية التقسيم، وظل بسمارك طوال سنوات التقسيم المهمة يدعم الحكم البريطاني لمصر. وكان ثمن هذا التأييد قبول بريطانيا للمناطق الجديدة التي ضمتها ألمانيا. وعليه كان هدف انعقاد مؤتمر برلين 1884-1885 إضفاء الشرعية على الحركة الاستعمارية؛ فتم الاتفاق على أن أي دولة أوروبية تحتل منطقة خارج أوروبا تصبح مستعمرة لها. وما إن انتهى المؤتمر حتى تسابقت الدول الأوروبية نحو الاستعمار. ويعني انعقاده مؤتمر برلين الذي كان قمة التنافس الاستعماري، أن بريطانيا لن تترك مصر على الرغم من زعمها بأن الاحتلال مؤقت وستنسحب عن مصر حالما تزول الأسباب التي أدت إلى احتلالها.

انتعشت الآمال البريطانية في إفريقيا في عهد سالسبوري الذي كان رئيسًا لوزراء بريطانيا ما بين 1885 - 1892، ونافس بسمارك مستشار ألمانيا كزعيم دبلوماسي. ونتيجة للتنافس الاستعماري؛ كان لا بد من تغيير جذري في السياسة البريطانية في إفريقيا؛ فقد صرح سالسبوري رئيس وزراء الحكومة البريطانية بعد أن وصل المحافظون إلى السلطة في بريطانيا سنة 1885 بأن إفريقيا هي الموضوع الذي يشغل وزارة الخارجية البريطانية أكثر من أي شيء آخر. وكانت أولى خطواته فتح طريق التوسع من جهة الشمال من مستعمرة الكاب، بإعلانه الحماية على بتشوانالاند ليحقق بذلك حلم القاهرة - الكاب. وبنهاية فترة خدمة سالسبوري في عام 1892 فإن الخطوط العريضة للتقسيم الأوروبي لإفريقيا قد اتضحت معالمها. وكان أساس سياسة سالسبوري الإفريقية الاحتلال البريطاني المستمر لمصر. وكان مدركًا أن مصر ستمتلك لاحقًا القوة الكافية التي ستمكنها من استعادة السودان من حكم المهدية بمساعدة بريطانيا، وأن الامتداد النهائي للنفوذ البريطاني سيسير في ذلك الاتجاه. وأقر سالسبوري في مذكرة رفعها إلى مجلس الوزراء أن شعار "كله بريطاني من الكاب إلى القاهرة" إنما هو تعبير تقريبي للخطوط العريضة للسياسة الإفريقية ككل.

وعلى الرغم من أن مؤتمر برلين كان تقنينًا لوضع بريطانيا في مصر، فإن الحكومة البريطانية واصلت سياسة المناورة بأن احتلالها سيكون مؤقتًا. فقد حاولت في سنة 1885 الوصول إلى مشروع اتفاق مع تركيا وإشراك السلطان العثماني في مسئولية الأوضاع في مصر والسودان. وعهدت إلى السير هنري درموند وولف عضو مجلس العموم البريطاني بمهمة الاتفاق مع الباب العالي، والاستعانة به لحل الأزمات التي حدثت في مصر والسودان والاعتراف بمركزه كصاحب السلطة الشرعية على مصر. كما كان الغرض من هذه المباحثات هو الوصول إلى تحديد موعد لجلاء بريطانيا عن مصر وعودتها مرة ثانية إذا دعت الظروف إلى ذلك، وإنشاء حكومة قوية في مصر وتهدئة الأحوال في السودان، ولكن المشروع فشل؛ بسبب رفض الباب العالي التصديق عليه إلا بعد تعديل مشروع الاتفاق، واشترط أن تجلو بريطانيا عن مصر دون قيد أو شرط، وأن تتكفل تركيا بالمحافظة على النظام في مصر إذا دعا الأمر، غير أن إنجلترا تمسكت بموقفها الرامي إلى السيطرة على مصر. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في عام 1914 ووقفت تركيا إلى جانب ألمانيا، أعلنت بريطانيا الحماية على مصر. وعقب الحرب بدأت مفاوضات مصرية - بريطانية أفضت إلى تصريح باستقلال مصر صدر في 28 من فبراير 1922. إلا أنه كان استقلالاً مشروطا؛ فقد تحفظت بريطانيا على بعض الأشياء مثل الدفاع عن مصر، وتركت مسألة السودان لمفاوضات مستقبلية. ولم تتحرر مصر من سيطرة بريطانيا إلا بتوقيع اتفاقية الجلاء في أكتوبر 1954 بعد قيام الثورة في مصر في 23 من يوليو 1952.

السودان - الاحتلال العسكري:

لم تغفل الحكومة البريطانية أهمية غزو السودان في عام 1882 عندما قامت باحتلال مصر، إلا أنها لم ترد الاستعجال حتى تتحسن الأوضاع المالية في مصر بما يسمح لها بمواجهة منصرفات الغزو. وكانت سياسة الإخلاء المؤقت للسودان قد أملتها ضرورة إيقاف الصرف على السودان من الخزينة المصرية التي كانت في حالة إفلاس. وعمومًا فقد استخدمت الحكومة البريطانية التحكم في أعالي النيل آنذاك لخدمة غرضين: الأول حفظ وادي النيل منطقة نفوذ لها والحيلولة دون تدخل الدول الاستعمارية الأخرى فيه، وقد عني ذلك أيضًا، بالإضافة إلى السيطرة على مصر، أن تعمل الحكومة البريطانية على استعمار دول أخرى في شرق ووسط إفريقيا. أما الغرض الثاني فقد كان تهديد الحكومة المصرية بالتحكم في أعالي النيل من خلال السيطرة على السودان.

وعندما احتلت بريطانيا مصر في 1882 كانت الثورة المهدية على الحكم التركي - المصري توالي انتصاراتها التي وصلت قمتها بعد إبادة حملة هكس في شيكان في غرب السودان. وعند هذا المنعطف أشارت بريطانيا على مصر بإخلاء السودان. وكانت بريطانيا ترى - في بادئ الأمر - بالنسبة إلى مسألة السودان، أن مصلحتها تقتضي البعد عنه؛ لأنها كانت تعتقد أن احتلالها لمصر مؤقت وأن وجودها في مصر فقط لتأكيد سلطة الخديو بعد أحداث الثورة العرابية، فضلاً عن تأمين طريقها إلى الشرق، وأن السودان مسألة فرعية بالنسبة إلى مصر. إلا أن استيلاء بريطانيا على مقاليد الأمور في مصر جعلها - في واقع الأمر - مواجهة لتلك الثورة؛ مما حتم عليها اتخاذ قرار

بشأنها، فما كان منها إلا أن أشارت لمصر بإخلاء السودان. وهي سياسة أمليت على الحكومة المصرية؛ فقد أوضح كرومر بأنه أن لم توجد وزارة تقوم بتنفيذ سياسة الإخلاء؛ فإنه سيأخذ الحكم بنفسه. وكان هذا التهديد كافيًا. وواجه الحكومة المصرية بالبرقية المرسلة إليه من اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا في 4 من يناير 1884. وجاء فيها:

"لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب، ما دام الاحتلال البريطاني المؤقت قائمًا في مصر، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي ترى إسداءها للخديو في المسائل المهمة التي تعرِّض فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر. ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التي تراها. ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقًا لهذه السياسة".

قدم شريف باشا رئيس الوزراء المصري استقالته على إثر ذلك، وجاء فيها أن حكومته لا تملك حق الموافقة على اتخاذ مثل هذه الخطوة "لأن تلك المديريات التابعة للباب العالي قد وضعها أمانة في أيدينا لنديرها" مشيرًا بذلك إلى أن غزو مصر للسودان في 1820- 1821 تم بإذن من السلطان العثماني.

من ناحية أخرى، فإن بريطانيا منذ إعلانها سياسة الانسحاب من السودان كانت قد بدأت الخطوات اللازمة لتي تمكنها من غزوه مستقبلاً. وكانت أول خطوة اتخذتها في هذا الصدد هي تكوين جيش مصري قوي حديث على أنقاض الجيش العرابي. وتم تكوين هذا الجيش، وخاض أول معركة له في توشكي حيث هزم جيش الدولة المهدية. وحققت بريطانيا بذلك النصر هدفها الثاني وهو تأمين الحدود الجنوبية لمصر من أي خطر مهدوي. ثم بدأت في الخطوة الثالثة وهي رصد الأوضاع الداخلية في الدولة المهدية؛ فأسست جهازًا للمخابرات بقيادة ونجت باشا. وأخذ جهاز المخابرات يستجوب كل التجار القادمين من السودان. وبعثت بعدد من الجواسيس الذين تغلغلوا في كل نواحي الحياة الإدارية. وتمكنت الإدارة البريطانية في مصر من الوقوف على قوة الجيش المهدوي وأسلحته وذخيرته وموقف القبائل ومدى ولائها واستعدادها لمجابهة جيش غاز.

ونتيجة لفشل مشروع الاتفاق مع تركيا وزيادة حدة التنافس الاستعماري؛ رأت بريطانيا أن مصلحتها تقتضي المحافظة على وادي النيل بأكمله، خاصة منطقة أعالي النيل؛ لأن بريطانيا كانت تخشى سيطرة أي دولة أوروبية عليه؛ وهذا يعني تهديد المصالح الاقتصادية المصرية لو أقامت تلك الدول السدود عليه؛ لذلك يجب أن تتجه سياستها نحو منع الدول الأوروبية من منابع النيل. فمنابع النيل ضرورية لحياة مصر وضرورية لاحتفاظ بريطانيا بمركزها فيه، ومن هنا بدأ الاهتمام بالسودان وأصبح اسمه يتردد في المحافل الدولية، ويدخل في لعبة صراع القوى التي شهدتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وأحست بريطانيا عندئذ أن للسودان أهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية، ليست فقط بالنسبة إلى وضعها في مصر، بل بالنسبة إلى سياستها في الشرق الأوسط وإفريقيا.

وبالرغم من أن بريطانيا هي التي أشارت على مصر بإخلاء السودان وأرغمت الحكومة المصرية على اتخاذ القرار، فإنها أخذت تتراجع عنه نتيجة لضغط الرأي العام البريطاني؛ الذي حمل

الحكومة البريطانية مسئولية إخلاء السودان. ففي السنوات التي تلت مقتل غردون سنة 1885 كان الرأي العام البريطاني شديد الرفض لسياسة الدفاع التي انتهجتها الحكومة البريطانية تجاه السودان وطالبها بالقيام بعمل جاد تجاهه. كما أن غردون اعتبر في نظر الشعب البريطاني شهيدًا لا بد من الانتقام له. وقد أبقت الحكومة البريطانية ذكرى غردون حية في ذهن الشعب البريطاني باعتباره شهيدًا قتل في سبيل الإمبراطورية البريطانية، ولا بد من الانتقام لمقتله. وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك إلى إيجاد مبرر لتشارك مصر في غزو السودان مستقبلاً، ولتقنع الرأي العام البريطاني بضرورة تلك المشاركة. وعملت على تغذية الرأي العام البريطاني بمعلومات تصور الدولة المهدية بأنها دولة متسلطة تحكمها حفنة من الطغاة والقبائل الرعوية، وأن الأوضاع فيها وصلت دركًا سحيقًا من الفوضى والعنف الوحشي. إلا أن العامل المهم الذي دفع بريطانيا للاهتمام بالسودان وغزوه، هو التنافس الأوروبي على السودان والصراع الدولي حوله واقتطاع أطرافه والتوغل في أراضيه خاصة منابع النيل.

الصراع الدولي حول السودان:

شملت الدول التي كانت لها أطماع في السودان كلاً من إيطاليا وفرنسا وبلجيكا؛ فقد أدى التنافس بين هذه الدول إلى صراع حاد مع بريطانيا التي أعلنت مسئوليتها عن المحافظة على أملاك الخديوية في هذا الجزء. فقد اكتملت وحدة إيطاليا في عام 1871، وشهدت فترة الثمانينيات من القرن التاسع عشر بداية الزحف الإيطالي على سواحل البحر الأحمر الغربية كجزء من مشروع كبير يرمي إلى احتلال ليبيا وأجزاء من السودان. وفي مايو 1889 عقدت إيطاليا معاهدة مع إمبراطور الحبشة اعتقدت أنها منحتها حق الحماية على إثيوبيا، وأصبح واضحًا إن إيطاليا بمحاولة فرض نفوذها على إثيوبيا تسعى لتنفيذ برنامج توسعي قد يؤدي - في نهاية الأمر - إلى تغيير الوضع في السودان الشرقي. ومن هنا أصبح الإيطاليون يخططون للاستيلاء على كسلا؛ فكان لا بد لإنجلترا من تغيير سياستها القائمة على الدفاع والعمل الجاد لغزو السودان. وأخبر كرومر حكومته بالأخطار الناجمة عن نشاط الإيطاليين في السودان الشرقي، وأن الإيطاليين يرغبون في الاستيلاء على كسلا، وإن لم تتفق الحكومتان البريطانية والإيطالية على الحدود التي ستخضع للنفوذ الإيطالي؛ فإن إيطاليا سوف تتوسع غربًا بعد فترة قصيرة حتى الخرطوم. وعَدَّ الأخطار التي تهدد مصر من جراء استيلاء دولة متقدمة على السودان، وأن الدولة المهدية لا تمثل خطرًا على مصادر المياه، لكن الوضع سيختلف إذا ما سيطرت دولة أوروبية على منابع النيل. ونتيجة للخطر الإيطالي في شرق السودان؛ وافقت الحكومة البريطانية على إرسال قوة مصرية من سواكن استطاعت احتلال طوكر في فبراير 1891. ومن ناحية أخرى، حدث خلاف بين منليك إمبراطور الحبشة والحكومة الإيطالية حول تفسير معاهدة أوتشيالي التي وقعت في عام 1889 بين إيطاليا والحبشة التي اعتقدت إيطاليا أنها منحتهم حق فرض الحماية على إثيوبيا وانتهزت فرنسا هذه الفرصة وتقربت إلى الإمبراطور منليك وأغرته باصدار منشور أرسله إلى جميع الحكومات الأوروبية في 10 من أبريل 1891 ذكر فيه أنه يحاول أن يرجع إثيوبيا إلى ما كانت عليه قديمًا من الخرطوم شمالاً حتى بحيرة فيكتوريا، وأنه لن يقف مكتوف الأيدي إذا أتت بعض الدول لتقسيم إفريقيا.

ونتيجة لذلك أخذت فرنسا تسعى للوصول إلى اتفاق سياسي مع منليك بهدف تيسير مرور حملتين فرنسيتين من إثيوبيا إلى النيل. ولما كان الوضع كذلك كان لا بد لبريطانيا أن تتفاهم مع إيطاليا التي كانت تطالب بكسلا فتوصلت إلى اتفاق مع إيطاليا في أبريل 1891 اعترفت فيه إيطاليا بما يسمى بالحقوق الشرعية لمصر على السودان، بما في ذلك كسلا. وفي ضوء ذلك سمح الإنجليز للطليان باحتلال كسلا بصفة مؤقتة على أن تستردها مصر في الوقت المناسب. وكانت بريطانيا ترفع شعار الحقوق المصرية كلما اصطدمت مصالحها بمصالح الدول الأخرى في السودان. هاجم الإيطاليون كسلا في يوليو 1894 واحتلوها بعد أن أخطروا بريطانيا. إلا أن موقف إيطاليا قد ساء بعد أن هزمها الأحباش في موقعة عدوة في مارس 1896 وتحرج موقف إيطاليا في الشرق بصفة عامة، وإثيوبيا بصفة خاصة، وأرادت الجلاء عن كسلا، لكن ظلت فيها باتفاق مع بريطانيا إلى حين تسليمها للقوات الإنجليزية المصرية الزاحفة إلى السودان.

أما فرنسا فقد احتلت الجزائر في عام 1830، وتوقف توسعها الاستعماري إلى حين. وفي عام 1870، هزمت ألمانيا فرنسا في حرب السبعين ووجدت بعد ذلك تشجيعًا من بريطانيا وألمانيا نفسهما لمد نفوذها خارج أوروبا خاصة إفريقيا؛ فاحتلت تونس في سنة 1881. إلا أن الصداقة الفرنسية الإنجليزية لم تلبث أن انهارت حين احتلت إنجلترا مصر، ومن ثم أصبحت السياسة الفرنسية الجديدة تنحصر في البحث عن حليف وخلق المتاعب لإنجلترا. ورأت فرنسا أن الوصول إلى أعالي النيل سيجعل الوجود البريطاني في مصر تحت رحمتها لتحكمها في منابع النيل. وكانت فرنسا تدرك أهمية النيل بالنسبة إلى مصر، وقد عبر المهندس الفرنسي مسيو بروت في محاضرة ألقاها في الجمعية الجغرافية في القاهرة عام 1893 عن تلك الأهمية، وتحدث عن الخطر الذي سوف تتعرض له الزراعة في مصر لو أقيمت سدود في أعالي النيل حجزت المياه عن مصر.

بعد أن تأكدت فرنسا من أن سياسة الإنجليز قد أصبحت قائمة على جعل وادي النيل منطقة نفوذ لهم، بدأت تفكر في خطة تتحدى بها السياسة الإنجليزية في مصر وتعرقل مشروعاتها، وذلك بأن ترسل حملة من أملاكها في إفريقيا الوسطى إلى بحر الغزال لتسيطر على أعالي النيل، وكان الرأي العام الفرنسي يؤيد بشدة حكومته وأصبح من المرغوب فيه أن تتقدم حملة فرنسية لاحتلال فاشودة ورفع العلم الفرنسي فيها.

قررت الحكومة الفرنسية في مايو 1893، إرسال حملة من الكونغو الفرنسي لاحتلال فاشودة، ولكن سرعان ما اصطدمت بالبلجيك الذين كانوا يسيطرون على تلك المناطق التي كان من المقرر أن تستولي عليها الحملة الفرنسية؛ فاضطرت فرنسا إلى تأجيل الحملة إلى حين الوصول إلى اتفاق مع بلجيكا. كذلك الوصول إلى تسوية مع ألمانيا التي كانت تجاور مستعمراتها في الكاميرون مستعمرات فرنسا في الكونغو الفرنسي. وكانت ألمانيا قد توصلت إلى اتفاق مع إنجلترا في 15 من نوفمبر 1893 حددت بمقتضاه الحدود الغربية للكاميرون وسمحت فيه إنجلترا لألمانيا بالامتداد حتى بحيرة شاد. واعتبرت فرنسا هذا الاتفاق ضارًا بمصالحها. وفي 15 من مارس 1894 وقع اتفاق بين فرنسا وألمانيا سمحت فيه ألمانيا لفرنسا بالامتداد لأقصى مكان تستطيع الوصول إليه، وأثار هذا الاتفاق بالطبع غضب بريطانيا.

بدأت المفاوضات بين فرنسا وليبولد ملك

بلجيكا في بروكسل في أبريل 1894، ولتعارض وجهات النظر بين الطرفين؛ لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما. وكانت بريطانيا على علم بأمر المفاوضات الجارية بين فرنسا وبلجيكا، وخشيت من تهديد بلجيكا لأعالي النيل، فكان لا بد لها من الوصول إلى اتفاق مع بلجيكا ضد فرنسا تم توقيعه بالفعل في 12 من مايو 1894، أجَّرت بموجبه الحكومة البريطانية منطقة اللادو للكونغو. صممت الحكومة الفرنسية نتيجة لذلك على طرد البلجيك من أعالي النيل، وأقنعت منليك إمبراطور إثيوبيا بإرسال حملة من إثيوبيا إلى أعالي النيل، إلا أن فرنسا توصلت لاتفاق مع بلجيكا تنازلت فيه عن ما منحته لها اتفاقية 12 من مايو 1894 مع بريطانيا؛ وبذلك انفتح الطريق أمام الفرنسيين مما مهد فيما بعد لوصول مارشاند إلى فاشودة.

حاولت فرنسا أيضًا الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا، إلا أن الطرفين تمسكا بموقفيهما، فرنسا تريد الوصول إلى النيل، وبريطانيا تريد حصر النفوذ الفرنسي عند حوض الكونغو، وفي نوفمبر 1894 وجهت الحكومة الفرنسية وزير مستعمراتها إلى احتلال أكبر مساحة ممكنة من أعالي النيل؛ تحسبًا لأي زحف بريطاني من أوغندا. وصدرت في نوفمبر 1896 التعليمات النهائية لمارشاند ليقود حملة على النيل، ورفع العلم الفرنسي في فاشودة. ونتيجة لذلك صدرت الأوامر من الحكومة البريطانية لكتشنر بغزو السودان.

كان التهديد الفرنسي لأعالي النيل موضوع مكاتبات بين رئيس الوزراء البريطاني وكرومر. فقد كتب الأول رسالة شخصية إلى الثاني في أبريل 1895 يستفسر عن ما إذا كانت الحكومة المصرية قلقة من تهديد بزحف فرنسي في اتجاه أعالي النيل. وهل أبدت الحكومة المصرية أي رغبة حقيقية إلى الزحف نحو دنقلا؟ هل من الصعوبة بمكان للفرنسيين التقدم إلى بحر الغزال؟ وما طبيعة تلك الصعوبات؟ رد اللورد كرومر على هذه الأسئلة بإسهاب في خطاب بتاريخ 12 من أبريل قائلاً: إن الوزراء المصريين منزعجون من تقدم فرنسا في أعالي النيل. ومن وجهة نظر مستشاريه العسكريين فإن فرنسا ستجد صعوبة بسيطة في احتلال بحر الغزال، وأنه من المؤكد أن وجهة النظر المصرية تشجع بصورة عامة استعادة السودان. ومن الواضح أنه إذا ما أمسكت أي دولة متحضرة بمنابع النيل، فإنها ستكون قادرة - في النهاية - على ممارسة نفوذ أساسي على مستقبل مصر. عليه ستكون ممارسة سياسة سلبية من سوء الطالع، وأن السياسة البديلة لإخلاء مصر التي غالبًا ما فكر فيها في السنوات الماضية يجب إعادة النظر فيها.

أثبتت معركة توشكي 1889 التي صدت فيها دولة المهدية عن غزو مصر، ضعف مقدرات دولة المهدية. ومن معركة توشكي تبدأ المرحلة التي تجمعت فيها الأسباب التي حملت الحكومة البريطانية على التفكير بصورة جدية في غزو دنقلا أولاً مع غزو بقية السودان. وبدأت الحكومة البريطانية تفكر في تغيير سياسة الدفاع التي كانت تنتهجها إلى سياسة هجوم. وكانت على علم بما يجري في دولة المهدية من جهاز المخابرات الذي كون في مصر لرصد أخبار دولة المهدية.

كان الرأي العام المصري يطالب أيضًا باستعادة السودان؛ فقد اعتبر السودان جزءًا من الممتلكات المصرية. وعارض الرأي العام المصري والحكومة المصرية فكرة إخلاء السودان منذ البداية، وكما سبق ذكره فقد استقالت حكومة شريف باشا رئيس الوزارة المصرية آنذاك احتجاجًا على هذه السياسة.

تنفيذ عملية غزو السودان:

بعد نهاية معركة عدوة في مارس 1896 بين الأحباش والطليان، وجدت إيطاليا نفسها محاطة في كسلا بجيوش عثمان دقنة قائد قوات المهدية في شرق السودان. فطلبت من بريطانيا القيام بعمل سريع على النيل لصرف نظر المهديين عنها، فقررت الحكومة البريطانية إرسال حملة لاستعادة مديرية دنقلا. فاتصلت بريطانيا بكرومر ليخطر الحكومة المصرية بذلك، على أن تتحمل مصر نفقات العمليات العسكرية. تخوف كرومر - في البداية - من الصعاب المحتملة التي قد تواجه الحملة مثل عدم موافقة السلطان العثماني، والتحالف بين الحبشة والخليفة عبد الله والمال اللازم لإعداد الحملة. فقد عارض السلطان العثماني فكرة إرسال الحملة، إلا أن معارضته سرعان ما انهارت تحت تأثير القنصل البريطاني في مصر الذي أوضح أن غرض الحملة تأكيد سلطة الخديو والسلطان العثماني في تلك الجهات.

أما بشأن تحالف الخليفة ومنليك إمبراطور الحبشة، فقد كانت هناك مفاوضات جارية بالفعل بينهما بدأت في أبريل سنة 1895 للقيام بعمل مشترك ضد الإيطاليين، إلا أن وجهات النظر بين الطرفين اختلفت؛ وعليه قررت بريطانيا إرسال بعثة إلى أديس أبابا توصلت في 14 من مايو 1897 إلى معاهدة مع منليك تعهد فيها ببذل كل ما في وسعه لمنع مرور الأسلحة والذخائر عبر أراضيه للمهدويين، إلا أن البعثة فشلت في تأمين حياد إثيوبيا في الصراع الإنجليزي - الفرنسي في أعالي النيل؛ إذ إن منليك سمح لفرنسا بمرور حملة عبر أراضيه إلى السودان.

وفيما يختص بالمال اللازم لإعداد الحملة، فلم تكن هناك وسيلة أمام الحكومة البريطانية سوى مصر مادام أن الغرض من الحملة هو استعادة نفوذها؛ فكتبت مصر للحكومات المشتركة في صندوق الدين المصري لإقراضها هذا المبلغ فوافقت كل الدول الأعضاء فيه، عدا فرنسا وروسيا؛ فقامت الحكومة المصرية بسحب ذلك المبلغ؛ فرفعت كل من روسيا وفرنسا دعوى على الحكومة المصرية في المحكمة المختلطة وصدر الحكم لصالحهما، واضطرت بريطانيا لإقراض الحكومة المصرية هذا المبلغ بعد حصولها على موافقة مجلس العموم البريطاني.

قرر مجلس الوزراء البريطاني في 12 من مارس 1896 استعادة مديرية دنقلا وأسندت قيادة الحملة إلى هيبرت كتشنر سردار الجيش المصري. وعاون كتشنر في قيادة نخبة من كبار الضباط البريطانيين. أما الجنود فكانوا كلهم في تلك المرحلة من المصريين، وفي الوقت ذاته بدأ تشييد الخط الحديدي جنوبًا.

احتل الجيش الغازي عكاشة أقصى حامية شمالية في الدولة المهدية، وكان أكبر تجمع لجيش الخليفة في صواردة بقيادة حمودة إدريس. فتقدم حمودة إلى كوشة ثم فركة، وانهزم جيش المهدويين في أول لقاء له مع الجيش الغازي. وأصبح الأنصار يهددون الخط الحديدي الذي بدأ يمتد جنوبًا، فكان لا بد من إجلائهم من فركة. ودارت معركة في فركة انهزم فيها جيش الخليفة. وتقدم كتشنر واحتل دنقلا ومروي دون عناء.

عاد كتشنر إلى مصر بعد زيارة لبريطانيا حصل فيها على موافقة الحكومة البريطانية على استئناف العمليات العسكرية في السودان ليبدأ الاستعداد للغزو الشامل للدولة المهدية. وقد أدرك الخليفة أن احتلال دنقلا ما هو إلا مقدمة لغزو شامل

للدولة المهدية. وبنى خطته على استدراج الجيش الغازي للتوغل داخل السودان والاستعداد الكامل لملاقاته على أبواب أم درمان. فأرسل إلى عماله في الأقاليم لاستنفار الناس للجهاد. إلا أن هذه الخطة لم تنجح، وكان لا بد من مواجهات عسكرية بين الجيش الغازي وقوات المهدية في الشمال. فقد اقتضت هذه المرحلة للغزو الاستيلاء على أبي حمد. وبعد الاستيلاء عليها؛ انسحب جيش الأنصار من بربر ودخلها الجيش الغازي في 31 من أغسطس 1897 من دون مقاومة. وباحتلال بربر انفتح الطريق بينها وبين سواكن.

قرر الخليفة عبد الله في أواخر 1897 الزحف شمالاً لملاقاة الجيش الغازي، وأن يقيم خطته الدفاعية في المتمة، وأرسل الأمير محمود ولد أحمد، وانضم إليه عثمان دقنة من الشرق. وأمر الخليفة أهالي المتمة بإخلائها لجيش محمود ولد أحمد، لكن الجعليين بزعامة عبد الله ولد سعد رفضوا الانصياع لأوامر الخليفة؛ مما دفع جيش الخليفة للقضاء عليهم. وقد أوضح هذا الخلاف للجيش الغازي ضعف الجبهة الداخلية.

ترك محمود ولد أحمد المتمة وعسكر بالقرب من عطبرة، وفي هذه الأثناء وصلت الأنباء إلى كتشنر تفيد بتحرك محمود ولد أحمد بقوة تبلغ اثنى عشر ألف رجل تتمركز في النخيلة، وتحركت كتيبة بريطانية من الجيش المصري إلى عطبرة بعد أن حصلت على تعزيزات من القوات الإنجليزية. وفي 16 من أبريل 1898 دارت المعركة بين الطرفين في النخيلة، واستبسل فيها الأنصار، وقتل عدد كبير منهم، من بينهم الأمير محمود ولد أحمد، واتجهت بقية الجيش إلى أم درمان. وبعد معركة النخيلة لم يواصل كتشنر زحفه إلى الجنوب، وبقي هناك حتى بداية فيضان النيل ليستفيد منه في عبور الزوارق الحربية، وفي يونيو 1898 وصل خط السكة الحديد إلى عطبرة ووصلت الإمدادات إلى القوات المصرية.

حشد الخليفة عبد الله قواته في أم درمان، وفي أوائل سبتمبر 1898 وصلت جيوش كتشنر إلى كرري، وفي 2 من سبتمبر 1898 بدأت معركة كرري بهجوم الأنصار على القوات الغازية، فحصدت الأسلحة النارية جموع الأنصار وانتهت المعركة بهزيمتهم، واتجه الخليفة عبد الله إلى غرب السودان للاستعداد مرة أخرى لمواجهة الجيوش الغازية. وفي 4 من سبتمبر 1898 رفع كتشنر العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري في الخرطوم إيذانًا ببداية حكم جديد في السودان. وجاء في مذكرة بريطانية بتاريخ 4 من سبتمبر 1898 أنه بالنظر إلى المساعدات المادية التي قدمتها الحكومة البريطانية من الناحيتين الحربية والمالية؛ فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم. ويرمي هذا الإجراء إلى التأكد من أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان، وأنها تبعًا لذلك، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية في شأن المسائل السودانية.

أما بالنسبة إلى الموقف في شرق السودان، فقد رأت إيطاليا أن من الصعب الاحتفاظ بكسلا؛ لتأزم الموقف فيها؛ فسلمتها للقائد الإنجليزي بارسونز. وحاول قائد المهدية في الشرق أحمد فضيل الزحف من القضارف لتهديد كسلا، لكن تحرك بارسونز واحتل القضارف نفسها في 22 من سبتمبر 1898.

بعد أسبوع من معركة أم درمان تحرك كتشنر إلى أعالي النيل؛ بعد أن وصلته أنباء تفيد بأن قوة فرنسية بقيادة مارشاند قد احتلت فاشودة في 10 من

يوليو 1898، فوصل كتشنر في 18 من سبتمبر إلى فاشودة، ووجد مارشاند قد رفع العلم الفرنسي عليها بناء على أوامر حكومته. وأوضح كتشنر لمارشاند اعتراض حكومته على احتلال فاشودة؛ لأن في هذا العمل اعتداء على حقوق مصر، وأن أوامر حكومته هي إعادة السلطة المصرية إلى فاشودة، وأخيرًا تم الاتفاق بينهما على رفع العلم المصري إلى جانب العلم الفرنسي. وترك كتشنر حامية صغيرة بفاشودة، وعاد أدراجه ليرفع الأمر إلى حكومته. ودارت رحى معركة دبلوماسية عنيفة بين البلدين. وكانت حجة بريطانيا أن فاشودة تابعة لمصر والسيادة العثمانية، وأن هزيمة الدولة المهدية أعادت السيادة مرة أخرى إلى مصر والسلطان العثماني. فتنازلت فرنسا عن دعواها لتكسب بريطانيا ضد جارتها ألمانيا التي كانت تهددها. وكان للتنازل قيمته. فقد تنازلت لها بريطانيا عن مناطق نفوذ أخرى. ولكن الأهم انفتاح الطريق بين البلدين الذي قاد إلى علاقات ودية وعقدا الوفاق الثنائي عام 1904. وترك الأمر للتفاوض بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية. وتوصلت الحكومتان إلى اتفاق بينهما في 11 من سبتمبر 1898، وانسحب مارشاند على أثره من فاشودة.

لم تنتهِ الدولة المهدية بمعركة كرري، فقد التجأ الخليفة إلى الغرب، ومازال عثمان دقنة في الشرق، واستغل الإثيوبيون انهيار الدولة المهدية وما تبعه من اضطرابات فاحتلوا القلابات. ثم دارت مفاوضات بين الحكومتين الإثيوبية والبريطانية انتهت بإخلاء القلابات، ودخلها الجيش الإنجليزي في 7 من ديسمبر 1898. أرسل كتشنر بعد الانتهاء من أزمة فاشودة قوة لملاحقة الخليفة عبد الله في الغرب. وسار الخليفة بجماعته إلى قدير وغادرها بعد الخريف قاصدًا أم درمان. وكانت القيادة البريطانية قد جندت جواسيسها لمتابعة تحركاته. وفي يوليو 1899 أرسل كتشنر قوة بقيادة ونجت، التقت بالخليفة في أم دبيكرات، وفي 24 من نوفمبر 1899 التقت القوة الإنجليزية بالخليفة، وهزمته وقتل في هذه المعركة.

بهذا تم الاحتلال العسكري للسودان، وانتهت الدولة المهدية نتيجة ضعفها الداخلي والسلاح الناري الإمبريالي والدبلوماسية الاستعمارية. ودخل السودان في مرحلة جديدة هي مرحلة الاستعمار تحت اسم الحكم الثنائي، وذلك بتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي في 19 من يناير 1899 بين الحكومتين المصرية والبريطانية. وقد هيأت هذه الاتفاقية للحكومة البريطانية سيطرة فعلية على شئون السودان ودورًا اسميًا لمصر في إدارة السودان، وظلت الدستور الذي حكم بموجبه القطر حتى توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير بين الحكومتين المصرية والبريطانية في 12 من فبراير 1953.

د. فدوى عبد الرحمن علي طه
جامعة الخرطوم

المصادر والمراجع

1 - الوثائق المنشورة:

- جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء، السودان من 13 من فبراير سنة 1841 إلى 12 من فبراير سنة 1953، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1953.

2- الكتب بالعربية:

- الرافعي، عبد الرحمن: مصر في عهد إسماعيل، الجزء الثاني، القاهرة، 1932.
- الرافعي, عبد الرحمن: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال : تاريخ مصر القومي من سنة 1882 – 1892، طبعة ثانية, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة، 1948.
- القدال, محمد سعيد: المهدية والحبشة دراسات في السياسة الداخلية والخارجية لدولة المهدية 1881- 1898, بيروت، 1992.
- القدال، محمد سعيد: تاريخ السودان الحديث 1820- 1955, شركة الأمل للطباعة والنشر، الخرطوم, 1992.
- بركات، علي محمد: السياسة البريطانية واسترداد السودان (1889- 1899), القاهرة، المكتبة العربية، 1977.
- جرانت أ.ج.؛ وهارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789 - 1950 ترجمة محمد علي أبو درة ولويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1967.
- حراز، السيد رجب: التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا وتأسيس مستعمرات إرتريا والصومال، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1960، ص 44.
- رياض، زاهر: استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة، القاهرة 1965.
- رياض، زاهر: السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961.
- شكري، محمد فؤاد: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820- 1899, دار المعارف، مصر، 1963.
- طه، فدوي عبد الرحمن علي: كيف نال السودان استقلاله ؟ دراسة تاريخية لاتفاقية 12 من فبراير 1953 المصرية - البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، دار الخرطوم للطباعة والنشر، 1997.

3- الكتب بالإنجليزية :

- Cromer. Modern Egypt. Vol.. I. Macmillan & Co Limited. London 1908
- Dundas.i..j.i.. Lord Cromer. Hodder and Stoughton. London 1932.
- Roland Oliver & Anthony Atmore.

Africa Since 1800. second edition. Cambridge University press 1972. p.88

- Shibeika M. British Policy in the Sudan (1882 - 1902) Oxford University press1952.

4 - الدوريات :

- رزق، يونان لبيب: فاشودة الصغرى 1899-1906، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الخامس عشر، القاهرة، المطبعة العالمية، 1969.
- زيادة، محمد مصطفى: أصول حملة فاشودة، المجلة التاريخية المصرية المجلد الثالث، العدد الأول، القاهرة، المطبعة العالمية، 1950.

2 - الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا

أولاً - الجزائر:

كانت الجزائر أولى هذه المناطق التي شهدت طلائع الحركة الاستعمارية وبواكيرها مباشرة بعد مؤتمر إكس لاشابيل في 1816؛ إذ توجهت أساطيل فرنسا وإنجلترا لعرض شروطهما على النيابات المغربية، لكن الظروف لم تكن مواتية وممهدة تمامًا لعملية الاحتلال: فكيف ولماذا أخذت فرنسا فيما بعد مبادرة احتلال ذلك الجزء من الشمال الإفريقي؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تدفعنا إلى البحث عن العوامل التي وضعت فرنسا على طريق التدخل الكامل في شؤون الجزائر، وبالتالي شؤون شمال إفريقيا. ولم تكن وحدها صاحبة المصلحة في هذه المنطقة، بل كان هناك عدد من الدول الأوروبية التي تتطلع إلى أن تكون لها مناطق نفوذ على ذلك الساحل الممتد على البحر المتوسط. أما الأسباب التي دفعت فرنسا بالذات إلى احتلال الجزائر، فكانت تتلخص في أنها كانت قد خسرت عددًا من الحروب، وأضاعت عددًا من المستعمرات التي استولت عليها بريطانيا خاصة بعد حرب السنوات السبع؛ حيث تمكنت من توجيه ضربة قوية لإمبراطورية فرنسا فيما وراء البحار.

وكانت قرارات مؤتمر فينا 1815 مجحفة بالنسبة إلى فرنسا التي حاولت جاهدة تعديل نتائجه، هذا بالإضافة إلى ملكية شارل العاشر 1824-1838، التي كانت على أكتاف الشعب فألحقت به شيئًا من الذل؛ ولذلك كانت الحكومة الفرنسية تريد أن تحرز كسبًا ما تعوض به نفسها والشعب عما حدث، يضاف إلى هذه العوامل أيضًا أن فرنسا تعتبر نفسها زعيمة الكاثوليكية، المتشددة دينيًّا ضد الأقطار الإسلامية، كما في ذلك الجزائر. ومما يدل على هذا التوجه الديني لدى فرنسا ما صرحت به بعض الشخصيات في هذه المرحلة مثل وزير الحملة الكونت كلير مون تونيرG.Tonnerre: "إن حملة فرنسية ضد الجزائر ضرورية وممكنة في الوقت ذاته"، وقد وصفها بأنها حرب صليبية هيأتها العناية الإلهية لينفذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله لأن يثأر من أعداء الدين والإنسانية، ويغسل الإهانة التي لحقت بالشرف الفرنسي، وأضاف تونير مخاطبًا الملك: "لعل الوقت سيجعل من حظنا - نحن الفرنسيين - تمدين الجزائريين وجعلهم مسيحيين".

ومن الأسباب الرئيسة المهمة في اندفاع الاستعمار هذا، هو محاولة التعويض عن فقد الألزاس واللورين وهزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا. ولم توضع حملة الجزائر موضع التنفيذ إلا لستر فشل السياسة الداخلية، وفشل بولنياك Polinak زعيم الحزب الملكي المتطرف في مساندة النظام الملكي الاستبدادي؛ بغية تحويل أنظار الرأي العام إلى مغامرة خارجية جديدة.

أما عن السبب المباشر لحدوث الحملة، فهو ما يعرف بلطمة المروحة.

كان موقف فرنسا إزاء ذلك سريعًا، وكأنها تنتظر أي حجة وفرصة لتنفيذ مشروعها لغزو

الجزائر؛ فقامت بإرسال قطعة من أسطولها إلى ميناء الجزائر بقيادة القبطان كولي Collet يوم 12 من يونيو 1827 وصعد القنصل دوفال Duval وطلب الباشا شخصيًا أن يأتي إلى السفينة، ويعتذر له. وحيث إن هذا يعتبر مطلبًا مستحيلاً؛ لذلك وجه كولي مذكرة تتضمن في مجملها شروطًا صعبة منها، إما أن يستقبل الباشا القبطان ورئيس أركانه والقنصل والقناصل الأجانب ويعتذر أمامهم، وإما أن يرسل بعثة برئاسة وكيل البحرية إلى السفينة ليعتذر باسم الباشا للقنصل، وفي جميع الحالات يرفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية وتطلق مائة طلقة مدفع تحية له، وفي حالة قبول الباشا أحد هذه الحلول الثلاثة، يتقدم إليه القنصل بعدة مطالب فرنسية أخرى، منها دفع التعويضات ومعاقبة الجزائريين المسئولين عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت الفرنسية، وإعلان الجزائر بأنه لاحق لها في الدين السابق، وأنه في حالة عدم استجابة الباشا لأحد هذه المطالب يعلن الحصار رسميًا على الجزائر. وفي 15 من يونيو أرسل كولي إلى الباشا بالاقتراح الثالث وأعطاه مهلة للرد مدتها أربع وعشرون ساعة، وقد انقضى أجل الإنذار من دون رد. عندها أعلن كولي الحصار في 16 من يونيو 1827، أما الباشا فقد أمر من جهته باي قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في إقليمه.

لقد اكتفت الحكومة الفرنسية بفرض الحصار الذي استمر أكثر من سنتين، حتى أوائل 1830، ولم تستقر خلال هذه الفترة على هدف محدد من وراء الحصار. وقد قامت بإجراء مفاوضات مع الوالي أكثر من مرة، ولكن حسين باشا ظل متمسكًا برأيه ومصرًا على الاحتفاظ بكرامته في موقف فرنسا من ذلك.

لاحظنا أن الحكومة الفرنسية لم تقرر الاحتلال واكتفت بالحصار ربما لحوادث اليونان ووجود الأسطول الفرنسي هناك، كذلك فراغ المخازن من السلاح، أضف إلى ذك تخوف فرنسا من الإقدام على عمل توسعي كهذا لا تعرف جيدًا على ما سيسفر عنه من نتائج قد لا تحمد عقباها. كما كانت تسعى من خلال فرض هذا الحصار الذي اعتبرته مؤقتًا معرفة ردود الفعل المباشرة، وأنها إذا ما تحصلت على ردود إيجابية بتنفيذه ليتحقق لها ولو جزءًا من مطالبها، فإن ذلك ما كانت تسعى إليه مؤقتًا؛ حتى يتسنى لها مستقبلاً فرض شروطها وهيمنتها على الوالي وعلى الجزائر ككل، أما فيما يخص ما حدث خلال فترة الحصار؛ فقد كان ظهور المقترحات والمشاريع الخاصة بإعداد الحملة بشكل موسع بغية الاحتلال الفعلي؛ حيث كلف الجنرال لوفيردو (Loverdo) بإعداد مشروع يحتوي على المعلومات التاريخية والجغرافية والإحصائية والعسكرية التي تهدف إلى القيام بالحملة. وقد أنهى لوفيردو عمله خلال ثلاثة أشهر، ولكن الحكومة لم تقرر الحملة في ضوئه، كما كلف الضابط دبتي توار Diptit Thouars بإعداد مشروع لمهاجمة الجزائر من البحر، ولكن الحكومة لم تأخذ به أيضًا، ثم كلف وزير الحربية كلير مون تونير C. Tonnerre بإعداد خطة كانت - في مجملها - معتمدة على مشروع بوتان السابق. إلا أن التقرير كان مركزًا على وصف الحالة الاقتصادية للجزائر بأنها مغرية، موصيًا في تقريره بالهجوم من البر بدل البحر، وأن يكون نزول القوات من شبه جزيرة سيدي فرج، كما اقترح توقيت الحملة، ما بين شهري أبريل ويونيو، وتوقع لها أن تدوم ستة أسابيع، كما حدد تكاليفها ووضع - في النهاية - تقريره هذا موصيًا أن تقوم بلاده باحتلال كل الجزائر وليس باحتلال جزء منها فقط. وهناك مشروع آخر تقدم به أحد النواب في البرلمان

اقترح فيه إقامة مستعمرات عسكرية شبيهة بما فعل الرومان، ودعا الأوروبيين إلى التوجه إلى الجزائر بدل الهجرة إلى أمريكا، وذكر أن احتلال الجزائر سيعوض فرنسا عما فقدته في منطقة الريان، ولكن الحكومة لم تأخذ به، هذا بالإضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بحملة الانتخابات. وقد حدثت في هذه الفترة بعض التطورات الأخرى تمثلت في تولي مارتينك Martink رئاسة الوزراء، وكان هذا أقل اعتمادًا على العناصر اليمينية، وبالتالي تأكد الاتجاه نحو استبعاد فكرة الاحتلال. ولم يكن وزير الخارجية الجديد من أنصار تقسيم أملاك الدولة العثمانية مع روسيا، أما النواب فكانت غالبيتهم تمنحها مضمونًا أبعد، وتعترض على نفقات الحصار الذي كان يكلف فرنسا أكثر من مليون فرنك سنويًا من دون أن يكون هذا الحصار محكمًا أو مؤثرًا في حكومة الجزائر. ولم يطالب بفكرة الغزو سوى نائبين عندما طرح الموضوع للمناقشة صيف 1829م. وقد شهدت هذه الفترة العديد من الاتصالات والوساطات بين الدولتين لعقد الصلح الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى وضع بعض أسس الاتفاق، غير أن تعرض سفينة المفاوض الفرنسي للقصف من مدفعية الميناء وضع حدًا لهذه المحاولة، بالرغم من أن الوالي أقال وزير بحريته حتى يثبت للدول التي توسطت لحل النزاع عدم مسئوليته عن الحادث.

برزت في أثناء هذه الأحداث تطورات جديدة في هذه المسألة تمثلت في اقتراح جديد قدمه قنصل فرنسا في مصر يقضي بتدخل محمد علي باشا لحل المشكلة الجزائرية، ولكن قوبل هذا المشروع بمعارضة شديدة؛ فمن جهة لم يوافق الباب العالي على منح محمد علي هذه الفرصة لتوسيع ممتلكاته، ومن جهة أخرى لم تكن ترغب بريطانيا أيضًا في زيادة هذا النفوذ في البحر المتوسط، كذلك لم يتفق بولينياك رئيس الوزراء مع قنصله على أهمية موافقة الباب العالي فأرسل إلى السفير الفرنسي في استانبول في 1829/10/14 يطلب منه تبليغ الباب العالي بالاتفاق مع محمد علي، وهدد بأنه في حالة معارضة الآستانة للمشروع، فإن فرنسا ستتولى بنفسها حسم الأمر؛ وذلك بتدمير الجزائر أو ضم أراضيها. وفي هذه الحالة ستفقد الدولة العثمانية نفوذها في هذه المنطقة. كما أن محمد علي كان متخوفًا من التطورات السياسية، وتوقع مثل هذه المعارضة سواء من الدولة العثمانية، أو من بريطانيا. وعلى الرغم من طموحاته في توسيع نفوذه بالتعاون مع فرنسا، فإنه كان متخوفًا من ردة الفعل في العالم الإسلامي الذي سينظر إليه على أنه عميل لفرنسا.

استمرت المفاوضات بين الطرفين لفترة طويلة، وعرضت نتائجها على مجلس الوزراء الفرنسي أكثر من مرة إلى أن انتهت هذه المفاوضات بالفشل، وقررت الحكومة الفرنسية أن تحسم بنفسها موضوع الجزائر، وتم بالفعل عرض هذا الأمر بشكل نهائي في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 1829/11/30؛ حيث قرر المجلس بعد مداولات طويلة القيام بحملة ضد الجزائر، وفي 7 من فبراير 1830، أقر الملك شارل العاشر مشروعًا ملكيًا يقضي بتعيين الكونت دي بورموت De Bourmont قائدًا عامًا للحملة، وبدأت الاستعدادات بقوة لتنفيذها حيث شكلت في النهاية، وخرجت من ميناء تولون Toulon، وقدرت قواتها ما بين 35-37 ألفًا من المشاة، وعشرين ألفًا من رجال البحرية على ظهر مائة سفينة بقيادة الأميرال دوبير. ونزلت هذه الحملة في سيدي فرج على بعد خمسة وعشرين كيلومترًا، وكانت قوات الوالى الجزائرى قوامها حوالي ستين ألفًا أي ما يقارب عدد جنود الحملة. وحيث إنه كان

متمركزًا مع جنوده وراء الحصون، فقد كان في استطاعته - في الواقع - أن يقاتل الفرنسيين لمدة طويلة، ولكنه ارتكب عدة أخطاء منها أنه سلم قيادة الجيوش إلى رجل غير كفء لمجرد أنه كان صهرًا له، وأبقى القوات خارج المدن فعطلها بذلك، ثم قرر أن ينتظر وصول القوات الفرنسية لا أن يهاجمها عند وصولها، أو نزولها لاعتقاده بأن الحصون لا تقهر. وكانت النتيجة أن معركتين حصلتا بين الطرفين ربحت فيهما فرنسا، واحتلت مدينة الجزائر. لقد كان هذا الاحتلال بالنسبة إلى الشعب الجزائري صدمة لا مثيل لها، إذ لم يكن يتوقعها؛ لأن إدارة البلاد لم تكن في يده، وعلاقته بالسلطة لم تكن متينة. وحينما أفاق من صدمته وجد نفسه وجهًا لوجه مع الاحتلال الذي كان بالنسبة إليه مصيبة كبيرة؛ فلم يجد أمامه إلا المقاومة فاقتحمها بشراسة. في الوقت الذي اعتقدت فيه فرنسا أن الاحتلال سهل، وأن باقي العمليات ستسير على النمط ذاته. وكانت فرنسا مخطئة في تقديرها؛ إذ كانت العمليات العسكرية الأخرى أشق بكثير من الأولى، ولقيت مقاومة من زعماء الحركة الوطنية لم تكن تتصورها. أما بالنسبة إلى هذه المرحلة من المقاومة، فنحن نعلم أن ثورة عبد القادر الجزائري بدأت في عام 1832 أي بعد عامين من الاحتلال. لكن كيف كانت تتكون عناصر المقاومة قبل عام 1832؟ يمكن حصر هذه العناصر في:

1 - الحاميات التركية العثمانية المبعثرة في أنحاء الجزائر قسنطينة، وقد قاومت بكل ضراوة.

2 - زعيم إقليم تيطري ويدعى بو مرزاق ومناصريه.

3 - اتحاد الأسر الكبيرة في الجنوب مع القبائل التي كانت تسكن هناك. واستطاعت هذه الأسر والقبائل أن تمنع السيطرة على تلك المنطقة حتى عام 1832.

ثانيًا - تونس:

كان من الطبيعي أن تنعكس الأحداث التي مرت بها الجزائر على جارتها تونس؛ ذلك أن المؤتمرات الأوروبية التي قررت منذ عام 1815 مكافحة القرصنة شملت خطتها وإجراءاتها توجيه الضربات إلى نيابات المغرب الثلاث معًا. فالأسطول الفرنسي الإنجليزي مثلاً وجه إنذارًا إلى تونس، علاوة على الجزائر. ويبدو أن بايات تونس قد رضوا بالاستسلام؛ فلا نراهم يعلنون معارضة قوية للتوغل الفرنسي في التونس، بل إن ما حدث هو العكس؛ حيث سارع الباي حسين إلى توقيع معاهدة القبول بالاحتلال الفرنسي لهذه البلاد؛ فكان ذلك الموقف مخاذلاً منه، في الوقت الذي رفض يوسف القرمانلي في ليبيا توقيع معاهدة مماثلة. وفي هذه الأثناء ظلت العلاقات حسنة نسبيًا بين فرنسا وتونس، ولو أن بعض حوادث المرور كانت تحصل بين حين وآخر، وصار الفرنسيون يتصرفون حيال تونس وكأنها مستقلة؛ فيقدم القناصل أوراق اعتمادهم إلى الباي عوضًا عن أن يقدموها كغيرها من الدول الأوروبية إلى السلطان في القسطينية، وأصبح الخبراء الفرنسيون يدربون الجيش التونسي، ولم يعن تشكيل هذا الجيش الانفصال التام عن الدولة العثمانية؛ لأن تونس أرسلت أربعة عشر ألف جندي لمساعدة الدولة العثمانية في حرب القرم، ولو أننا لا ننسى آنذاك أن فرنسا كانت حليفة للعثمانيين.

بدأت تونس في ذلك الوقت حركة إصلاحية كبيرة لتنظيم إدارات الدولة، ولتشكيل جيش بالمعنى الحديث، ولكنها كلفت الميزانية أموالاً طائلة.

وعندما خلف الباي محمد سلفه الباي حسين أوقف تلك التجديدات بحجة أنها مكلفة كثيرًا. ومع ذلك فقد صدر أول دستور تونسي في عهده. وقد ترتب على إصدار الدستور مجيء عدد كبير من الأجانب إلى تونس وزيادة ضغطهم على الإدارة المحلية، ولم يرَ فيه الشعب سوى مزيد من الانفتاح على النفوذ الأجنبي، واعتبره خطوة إلى الوراء؛ ولذلك فإن الثورة التي قامت في عام 1864 بزعامة علي بن غذاهم كانت تتوخى إلغاء الدستور للتقليل من هذا النفوذ، وقد تفاقمت تلك الثورة، ومدت سلطتها على موانئ سوسة وصفاقس. ولا شك أن اتجاهًا سياسيًّا كهذا لا بد أن يقلق الفرنسيين؛ فأخذ هؤلاء يفكرون في تحقيق أطماعهم في غزو تونس، غير أن الموقف الدولي لم يكن يسمح لهم بهذا التدخل؛ ولذلك وقفت أساطيل فرنسا على الشواطئ التونسية لتهدد الثورة من دون إنزال جنود إلى البر. وكذلك حاولت الدولة العثمانية أن تتخذ من هذه الثورة مبررًا لاستعادة نفوذها في تونس؛ فأرسلت مبعوثها إلى الباي مع بعض السفن الحربية، ولو أن الأساطيل الأجنبية سمحت فقط للمبعوث بالوصول إلى تونس من دون السفن التي كانت ترافقه، ونجح هذا المبعوث فعلاً في التوسط بين علي بن غذاهم والباي. إذ أقنعهما بأن ذلك الخلاف لا يفيد سوى الأجنبي، وأراد الثائر أن يظهر انصياعه للخلافة العثمانية الإسلامية فانتهت الأزمة، ولكنها كشفت للباي عن أهمية التعاون مع العثمانيين، كما أدرك أن الدستور الذي أصدره لم يكن في صالح التونسيين؛ فألغاه بعد أن عرف حقيقة نيات الفرنسيين تجاه بلادهم.

بعد أن تخلص الباي من المشكلة السياسية، واجه مشكلة شبيهة بمشكلة مصر قبل الاحتلال، ونعني بها الأزمة المالية؛ حيث بدأت تونس في الاقتراض عام 1862م. وعاصر استدانة مصطفى خزندار الذي حكم من عام 1837 - 1873م، واستدان من فرنسا ما بلغ ثمانية وعشرين مليون فرنك بفائدة 130%، وقرضًا آخر بفائدة أقل 6%، ولكن من أصل المبلغ الإجمالي، وهو خمسة وثلاثون مليونًا، دخل خزينة الدولة منها خمسة ملايين، والباقي فوائد وأتعاب. وهكذا ساءت الأحوال في تونس إلى أن تغير الخزندار، وأتى بعده رجل مصلح هو خير الدين باشا التونسي، ولو أن أعداءه لم يتركوه يحكم سوى أربع سنوات، وأهم ما نريد بحثه في هذا المجال هو المنافسة التي حدثت آنذاك بين فرنسا وإيطاليا للسيطرة على البلاد، أما إنجلترا التي كانت تدعي المحافظة على سياستها التقليدية في عدم اقتطاع أجزاء من الدولة العثمانية، فإنها لم تحرك ساكنًا تجاه هذه الأطماع، وقد نشط قناصل الدولتين بشكل واضح خاصة القنصل الإيطالي؛ حيث مكن دولته من الحصول على الامتيازات ذاتها التي كانت لإنجلترا وفرنسا في هذه البلاد، واستفادت إيطاليا أكثر من هاتين الدولتين؛ لأن رعاياها كانوا أكثر عددًا. وهكذا ونتيجة لتطور الأحداث التي أعقبت احتلال فرنسا للجزائر، وبما يقارب نصف القرن اشتدت حدة التنافس حول تونس، ونهض شعبها مبهوتًا فرأى أن الحياة المألوفة قد انقرضت، وبدت الأرض غير الأرض، والحكم غير الحكم؛ فقد تغيرت الحياة بسبب وجود الجاليات الأوروبية بأعداد هائلة، وتكونت في مدينة تونس مناطق خاصة بالأوروبيين مميزة من حيث خصائصها وسماتها. وتوضح البون الشاسع بين بؤس الحياة التي يحياها ابن البلاد ونعمة الحياة الأوروبية، وصادفت تونس مشكلتان متباينتان، واحدة تمثل أهل البلاد الوطنيين، والأخرى تمثل المستعمرين الأوروبيين الذين

استأثروا بكل خيرات البلاد التي حرم منها أهلها، واشتدت حدة التنافس والصراع بين الشركات الاحتكارية الأوروبية بشكل عام وإيطاليا، وفرنسا بشكل خاص؛ حيث كان الأخير صراعًا حادًا على استغلال ثروات البلاد، وانشغلت تونس به طويلاً.

وتطور الصراع السياسي بين الدولتين. حيث كانت فرنسا تخشى أن تصبح تونس قاعدة لانطلاق مقاومة قوية تهدد وجودها في الجزائر، التي لم تكن تفصل بينها وبين البلاد التونسية حدود مرسومة، فبدأت تخطط لاحتلالها، وساعدها على ذلك كما رأينا ما كانت عليه البلاد من تدهور وتأخر وانهيار، إضافة إلى ذلك ما كانت تتمتع به تونس من موقع استراتيجي مهم على البحر المتوسط، ومن إمكانات اقتصادية طبيعية تتمثل - بشكل خاص - في خصوبة معظم أراضيها، وفي ثروتها الطبيعية، وقد خشيت فرنسا أن تسبقها إحدى الدول الأخرى خاصة إيطاليا في الاستيلاء عليها؛ لذلك عملت على خلق كل الفرص لبسط حمايتها، وضمها إلى الجزائر لتوسيع رقعة نفوذها بشمال القارة الإفريقية، وفي الوقت ذاته كانت إيطاليا تعمل هي الأخرى وبقوة لتحقيق الغرض ذاته. وأما بريطانيا فإنها كانت تعمل على مساومة فرنسا وترغيبها في امتلاك تونس لتأمن جانبها من أجل الحفاظ على ممراتها المائية. وأما ألمانيا فكانت حريصة على توجيه أنظار فرنسا نحو التوسع الخارجي بعيدًا عن الساحة الأوروبية لتعوض ما فقدته من جراء هزيمتها عام 1870 وفقدانها الألزاس واللورين.

وهكذا بدأ التنافس الفرنسي الإيطالي يشتد على تونس، وأصبح العداء صريحًا بينهما خاصة بعد تعيين قنصل إيطاليا الجديد ماشيو (Maccio) الذي تمكن بفضل ما لديه من دهاء وحنكة من إحباط كل مخططات نظيره قنصل فرنسا روستان Roustan، وتمكن في الوقت ذاته من الحصول على تسهيلات مصرفية لصالح دولته.

عقد مؤتمر برلين في عام 1878، وتطرق إلى أكثر من موضوع، إلا أن القضية التونسية كانت على رأس الموضوعات التي بحثها، وكانت هناك حتى هذه المرحلة ثلاث دول تتنافس على تونس هي: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. كان هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية السياسية فإن الأخيرتين انفردتا بها، وكان على كل منهما أن تحصل على التأييد الدولي لتحقيق تلك الأطماع، وقد بدت كفة إيطاليا في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر راجحة؛ لأن كلاً من ألمانيا والنمسا أظهرتا تأييدهما لها، لكن الخلاف بدأ يدب عندما تمسكت إيطاليا ببعض المقاطعات في اليزول، وكانت تابعة آنذاك للنمسا فطالبت بها إيطاليا. حين ذلك بدأ الخلاف وعقد مؤتمر برلين، وكانت الشخصية البارزة فيه هي بسمارك الذي قال لوزير خارجية فرنسا: (إن الكمثرى التونسية ناضجة) وفي مناسبة أخرى ذكر أنه إذا كان للنمسا أن تقوم بدور في البلقان، وللإنجليز أن يقوموا بدور في آسيا الصغرى، فإن على فرنسا أن تقوم بدور في شمال إفريقيا، وسيضطر الفرنسيون إلى احتلال تونس عاجلاً أم آجلاً؛ لأنه ليس من المعقول أن يتركوها بيد البرابرة. وقد جاء هذا التصريح على لسان ممثل إنجلترا؛ وذلك عندما اكتشفت فرنسا بأن الأخيرة قد عقدت اتفاقا مع قبرص فهاجت فرنسا، وأعلنت ذلك التصريح بالمقابل. ومع ذلك فإن هذا التصريح لم يرضها تمامًا، وعندما طالبت بتأكيد خطي من إنجلترا، أجابتها بأن إعطاء التأكيد الخطي يعني أن إنجلترا تملك تونس، ولكنها تستطيع أن تؤكد أنه إذا نشأ نزاع بين فرنسا وإيطاليا، أو بين فرنسا ومراكش، فإن موقفها سيبدو على الحياد، ويكون

متعاطفًا مع وجهة النظر الفرنسية.

أما إيطاليا فعندما رأت الكفة راجحة إلى جانب فرنسا غيرت سياستها تمامًا، وأصبحت تسعى إلى تقوية الروابط بين الدولة العثمانية وتونس، وتتقرب إلى هذه الأخيرة حتى أن رئيس وزرائها مصطفى إسماعيل زار إيطاليا، فعرضت عليه الاعتراف بنفوذها في ليبيا، ولكن إيطاليا في ذلك الوقت كانت ضد سياسة المساومات، وكانت ترى أن فرنسا قد سلبتها منطقة من مناطق نفوذها، وبدأ التنافس بين الدولتين على المشاريع الاقتصادية، وعلى المناقصات واستغلال الثروات، وسميتها محاولة فرنسا السيطرة في ذلك الوقت بالتغلغل السلمي، وانتهى الأمر أخيرًا إلى أنها قررت إعداد حملة.

لقد تذرعت فرنسا بنوعين من الأسباب غير المباشرة، وسبب آخر مباشر، أما غير المباشر، فهو ازدياد النفوذ الإيطالي، وازدياد قوة حركة الجامعة الإسلامية في تونس.

أما فيما يخص ازدياد النفوذ الإيطالي، فقد ادعت فرنسا أن دبلوماسييها يؤكدون لها بأن إيطاليا تحاول القيام بأعمال تعرقل النشاط الفرنسي، وأن عليها أن تضع حدًا لذلك التدخل الإيطالي.

بالغ بعض ممثلي فرنسا في التأكيد على قوة نفوذ الجامعة الإسلامية وقالوا بأنها أقوى ما يمكن في ليبيا، لكن ذلك ليس سوى حجج تذرعوا بها للتدخل. أما السبب المباشر فيقولون إن عددًا من رجال الكرميين من تونس هجموا على الجزائر، وقتلوا أربعة من الجزائريين، واختطفوا المواشي، وإن باي تونس لم يستطع أن ينال منهم؛ لذلك قررت فرنسا أن تقوم بعمل حاسم تجاه تونس. والواقع أن فرنسا كانت قد قررت احتلالها حتى قبل ذلك. إذ إنها أخبرت الحاكم العام للجزائر أن يقوم بالاستعدادات اللازمة لغزوها، وقد حدث ذلك بأشهر قبل أن يحدث هجوم الكرميين، وقد قال القنصل الإنجليزي في تونس آنذاك إن الأسباب الحقيقية التي دفعت فرنسا إلى التدخل العسكري في المنطقة هو المصالح التي كانت لها هناك، والتي يمكن حصرها وتلخيصها في حدود مشتركة بين تونس والجزائر تبلغ حوالي ثلاثمائة كيلومتر، وفي كون الفرنسيين أصحاب أكبر كمية من الدَّين التونسي، ولهم امتيازات مثل الخطوط الحديدية، ومشروع البرق والبريد، وبناء ميناء تونس. كذلك فإنهم أيضًا يمتلكون عقارات تقدر قيمتها بحوالي خمسمائة مليون فرنك، وكان من وقاحة الحكومة الفرنسية أنها طلبت من الباي أن يساعدها في احتلال البلاد، ولكنه امتنع عن توقيع معاهدة بذلك. حاول الباى أن يؤدب قبائل الكرميين التي كانت محل شكوى من فرنسا، وقبلت هذه القبائل تقديم الرهائن، ولكن ذلك كله لم يفد، بل زادت فرنسا في ادعائها بأن التونسيين هاجموا العمال الأوروبيين الذين يعملون في مد الخط الحديدي بين تونس والجزائر.

علق الباي أملاً على مساعدة إيطاليا وتركيا والدولة العثمانية، غير أن إيطاليا لم تكن مستعدة لخوض حرب مع فرنسا من أجل تونس. أما تركيا والدولة العثمانية فقد ظلت على الموقف الذي اتخذته من الجزائر. وهو الاكتفاء بالاحتجاج في أبريل 1881. اجتاز ثلاثون ألف جندي فرنسي الحدود التونسية من الجزائر، وساروا في اتجاهين، شمالي نحو قبائل الكرميين، وجنوبي نحو إقليم الكاف. وبما انهم ادعوا بأنهم لا يريدون الاحتلال الدائم، فقد فسروا اتجاههم نحو الجنوب بأنه عملية التفاف. ورأت الدول الأوروبية أن فرنسا قد عزمت على الاحتلال خاصة بعد أن نزلت قواتها في ميناء بنزرت في أول مايو؛ وبذلك اتضحت أهداف الحملة البعيدة، وأنها تقصد مدينة تونس لإملاء شروطها

على الباي. وقد وصلت هذه القوات في 11 من مايو أمام قصر الباي المعروف بقصر باردو على بعد حوالي عشرين كيلو مترًا من العاصمة، وهناك لحق القنصل روستان بقائد الحملة بربار، يحمل معه نص معاهدة الحماية التي وضعها جول فري لتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا إما بالعزل وإما بتعيين أخيه مكانه فوافق. وهكذا وقعت معاهدة الحماية في 12 من مايو 1881م، وكانت أول تجربة استعمارية تطبق هذا النظام الذي وضعه فيلسوف السياسة الاستعمارية الفرنسية جول فري، وكان يهدف من ورائه عدة أمور منها: التأكيد على أن هذا الشكل من أشكال التبعية ليس استعمارًا كما حدث في الجزائر. وهذا سيؤدي إلى إسكات المعارضة الدولية على أساس أن فرنسا لن تقضي بشكل احتلال على كيان الدولة المحمية، بضمها رسميًا، كذلك اقتناع الرأي العام المحلي الفرنسي بأن الدولة لن تتورط في أعباء مالية جديدة؛ لأن هذا النظام يقضي بأن تتحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال بجميع ما يترتب على الإصلاحات كافة المفروض إدخالها بواسطة الحماية.

وتدل معاهدة باردو على أن فكرة الحماية منذ وضعت أسسها الأولى، كانت تتمشى مع أهداف جول فري العامة من الاستعمار؛ إذ يقدم الاستغلال الاقتصادي على مسألة المجد القومي، كما أنه يقدم الإدارة الوطنية وتوجيهها من دون أن تحل محلها، بل إن تلك المعاهدة نصت على أن الاحتلال العسكري يكون مؤقتًا. ولعل أبرز النتائج المترتبة على هذا النظام أن الدولة الحامية تتولى شؤون الدفاع الخارجية.

وقد بدأت فرنسا فعلا تطبيق الحماية لزمن قصير جدًا لم يتعدَ السنتين؛ إذ قامت مشكلات وثورات عديدة، وفي عام 1883 بالذات أعلن الاحتلال التام، وظن الفرنسيون أن احتلالهم تونس قد صار سهلاً جدًا. ولكنهم ما لبثوا أن فوجئوا بانتشار الثورة في السنة ذاتها التي فرضوا فيها الاحتلال، وقد شجعت التونسيين على الثورة آنذاك "ثورة أبو عمامة" في الجزائر واعتقدوا بأنهم حين يتضايقون يمكنهم اللجوء إلى ليبيا. بدأت الثورة في القيروان، ثم احتل الثوار ميناء صفاقس وطردوا منها نائب الباي الذي أصبح في نظرهم خائنًا من قبول معاهدة الحماية وأعلنوا أميرًا عليهم، وهو علي بن خليفة، وسيطروا على مساحة واسعة ممتدة من صفاقس حتى حدود طرابلس، بما في ذلك جزيرة جربة وخليج قابس، وقررت فرنسا إخماد الثورة على مرحلتين:

الأولى: استعادة المنطقة الساحلية بواسطة الأساطيل.

والثانية: تعقب الثوار داخل البلاد.

ونفذت المرحلتان؛ فاستلزم الأمر ست مدمرات حربية قصفت قابس، ودمرت معظمها واحتلتها. ثم أخذت تحتل المراكز الأخرى وهي جزيرة جربة وخليج قابس، وبعد أن تحرك الجنود إلى البر نظموا أنفسهم وآتتهم إمدادات جديدة، فتوجهوا نحو القيروان في ثلاث فرق، ولم يتمكن الثوار من الصمود؛ فتفرقوا في الواحات الجنوبية، بينما لجأ بعضهم إلى ليبيا. ووجدت فرنسا مدينة القيروان خالية عندما دخلتها، وأخذت بعد ذلك تنظم أمور البلاد على طريقة الجزائر ذاتها، مع الاحتفاظ بالفروق المحلية. كما بدأ المهاجرون الفرنسيون يتوافدون على تونس، ووضعت فرنسا يدها على الأراضي، واحتكرت الثروة المعدنية، وأصبح استعمارًا كاملاً.

أما إيطاليا فقد غضبت - في بادئ الأمر - فعرضت عليها فرنسا تأييدها في ليبيا، وتم توقيع معاهدة بينهما عام 1896م. اعترفت فيها إيطاليا

بسيطرة فرنسا على تونس، واعترفت فرنسا بحرية إيطاليا بالعمل في ليبيا.

أما الدولة العثمانية فقد احتجت بقوة، لكن فرنسا لم تأبه باحتجاجها، بل هددتها مدعية بأن قوات تتسرب من ليبيا لمساعدة الثوار في تونس، فقبلت الدولة العثمانية بعقد معاهدة تعيين الحدود بين ليبيا وتونس؛ وهذا يعني - في حد ذاته - اعترافًا باحتلال تونس.

ثالثًا - المغرب:

بعد احتلال فرنسا الجزائر، أصبحت وحدة التراب المغربي معرضة للخطر كما أشرنا، وأدت مقاومة الجزائريين للاحتلال إلى التجاء الأمير عبد القادر الجزائري إلى المغرب، فانتهزت فرنسا هذه الفرصة واتخذتها ذريعة لإعلان الحرب على المغرب بقصد احتلاله. اصطدم الجيش المغربي بالقوات الفرنسية الغازية في منطقة الحدود، وانتهت المعركة بهزيمة المغاربة في معركة أيسلي Aisali، وتم توقيع اتفاق عام 1845م، تضمن جانبين: أحدهما يتعلق بالأمور التجارية، والآخر بقضية الحدود، وعلى الرغم من أن اتفاقية الحدود وقِعت فعلاً، فإنها لم تحل الخلافات نهائيًا، واعتبرت الصحراء الكبرى آنذاك مشاعًا بين الطرفين. لكن عندما بدأت مشاريع السكة الحديد وبدأ التوغل في إفريقيا، أخذت فرنسا تهتم بالصحراء. أما الاتفاقية التجارية فقد أعطت امتيازات اقتصادية لفرنسا، وجعل الحد الأقصى للضرائب 10%، ونصت على اعتبارها الدولة الأولى في المعاملة.

أما موقف إنجلترا فكان يشبه موقفها إزاء الأجزاء الأخرى من الدولة العثمانية على الأقل في البداية، أي المحافظة على ممتلكاتها. وربما يعزى عدم استغلال فرنسا انتصارها في موقعة أيسلي باحتلال المغرب، إلى موقف إنجلترا التي قالت إنها على استعداد لخوض حرب مع فرنسا إذا أصرت على استغلال انتصارها.

نحاول هنا أن نلقي نظرة سريعة على موقف إسبانيا التي كانت تطمع في السيطرة على شمال إفريقيا منذ زمن، وتعتبر أن العداء بينها وبين العرب تقليدي. أما وضعها بالنسبة إلى قضية مراكش، فعلى الرغم من أنها في هذه الفترة لم تكن تحتل مركزًا دوليًا تستطيع عن طريقه عرقلة نشاط فرنسا، فإن تمسكها بالسيطرة على المغرب كان أمرًا تقليديًا، ومن الممكن أن تتفق مع بريطانيا أو غيرها من الدول الكبيرة في معارضة فرنسا. وقد أخذت منذ عام 1881م، وهو العام الذي أسست فيه جمعية الدراسات الإفريقية، تعمل جاهدة على تنفيذ سياستها هذه؛ إذ بدأت هذه الجمعية في الدعاية للسياسة الاستعمارية، واعتبرت أي اعتداء من الخارج على أرض مراكش تهديدًا لإسبانيا ذاتها. وقد انتشرت الجالية الإسبانية في بعض الموانئ المراكشية، كما شاع استخدام الدورو أي العملة الإسبانية. وفي الوقت ذاته، قامت باحتلال بعض المراكز على الساحل الإفريقي (سبتة ومليلة) وفي عام 1860م حصلت حرب جديدة استولت فيها على تطوان، واستعدت إسبانيا للحرب من جديد للاستيلاء على طنجة؛ فتوسطت إنجلترا وعقدت اتفاقية صلح بين الطرفين في سنة 1906م، وكانت معاهدة ذات شروط قاسية على مراكش منها تسليم حدود سبتة للإسبان يتصرفون فيها من دون تدخل السلطة المغربية، وأن تصفي حدود مليلة بصفة نهائية، وتعوض الخسائر الحربية بغرامة قدرها عشرون مليون ريال، وتبقى تطوان رهينة في يد الإسبان حتى يتم تسديد نصف الغرامة، ويؤخذ النصف الباقي من دخل مراسي المغرب، والسماح

للرهبان ببناء كنيسة ودار للتبشير بفاس، وإطلاق جميع الأسرى الإسبان وعقد اتفاق تجاري.

وفي ذلك الوقت كان سلطان مراكش هو مولاي الحسن الذي استنتج أن هزائم مراكش العسكرية راجعة إلى ضعفها العسكري والاقتصادي والإداري. ولذلك حاول أن يبني جيشًا حديثًا؛ فاعتمد على مدربين أوروبيين خاصة فرنسا، وكان يؤمن بأن إيجاد التوازن بين الدول هو أفضل وسيلة لإنقاذ البلاد. وهكذا تدفقت على البلاد البعثات العسكرية الأوروبية.

أثمر عمل هذه البعثات سرعة تغير الجيش المغربي الذي ساعد السلطان على نفوذه، وسيطرته على المناطق الثائرة، لكن هذه المشروعات والبعثات كلفته كثيرًا من النفقات، وفتح أبواب المغرب على مصراعيها أمام التغلغل والنفوذ الأجنبي، وإذا كان في وسع المغرب أن يتردد فيما مضى بين فتح بلاده للأجانب، وإقفالها في وجوههم، فقد أصبح من المستحيل في هذه المرحلة أن يعود إلى إقفال حدوده مع نفسه. ومع تزايد عدد الأجانب خاصة الإسبان، بدأت المغرب تشهد ظاهرة جديدة وهي منح الحماية لهؤلاء الأجانب من قبل حكوماتهم؛ مما جعلهم يعيثون في البلاد فسادًا، ويتهربون من دفع الضرائب أو يخضعون للقضاء المغربي، وبشكل يتنافى مع السيادة المغربية، ويمنع السلطان من الاستمرار في سياسة الإصلاح. وكانت عملية منح الحماية قد أصبحت عملية تجارية بالنسبة إلى القناصل ورعاياهم. إذ إنهم كانوا يبيعونها لمن يدفع الثمن من المغاربة، وكانت الحكومة المغربية تقاسي من هذا الوضع فتكررت شكواها.

لقد تطورت الأحداث بشكل سريع، وتعددت مساوئ نظام الحماية؛ حتى أدت - في نهاية المطاف - إلى تدويل المشكلة المغربية، وعقد مؤتمر دولي في طنجة، في 9 من يوليو 1877م، كما انعقد مؤتمر آخر بين الممثلين الأوروبيين في 21 من فبراير 1879م، ولكن لم يتم الوصول إلى نتائج محددة. وتم عرض موضوع عقد مؤتمر آخر خارج المغرب يعمل على إنهاء المشكلة، والذي أكد من جديد تدويل المسالة المغربية، وعقد هذا المؤتمر في مدريد عام 1880م، وكان السلطان يأمل في أن يقف هذا المؤتمر إلى جانب مراكش، ويبعد المطامع الاستعمارية، ولكن خاب أمله فحاول أن يقوي علاقته مع الدولة العثمانية، وتبادل معها التمثيل الدبلوماسي فاختارت أحد أحفاد الأمير عبد القادر ليكون سفيرًا لها في طنجة. وأساءت هذه الخطوة إلى العلاقات بين مراكش وفرنسا، وحاول السلطان عبد العزيز بن الحسن أن يستمر في سياسة التجديد والانفتاح، ولكنه كان صغيرًا في السن؛ فامتلأت البلاد بالأجانب الذي يفتشون عن الثراء ويحاولون التقرب من السلطان، وأدى ذلك إلى استياء فئات من الشعب، فقامت الثورات ضده، وبدأت مراكش في ذلك الوقت تقترض من فرنسا وتقع في عجز مالي.

تطورت المسألة المراكشية بشكل سريع وكبير ما بين سنوات 1902/1912م؛ حيث حرصت فرنسا في ذلك الوقت على أن تمهد للسيطرة على مراكش مع الدول الأوروبية الأخرى التي كانت تطمع في أن يكون لها نفوذ هناك، وهي إيطاليا وإسبانيا وإنجلترا. بالنسبة إلى إيطاليا تعهدت لها فرنسا باعتبار طرابلس وبرقة خارجتيْن عن منطقة نفوذها، في مقابل تعهد إيطاليا بعدم التدخل في المسائل الداخلية، أو عدم معاداة فرنسا بمسألة مراكش بالذات، فوقعت اتفاقية بهذا الصدد؛ وبذلك أزالت عقبة كبيرة من طريقها.

أما إسبانيا فتم الاتصال بها عام 1900م، وعرضت عليها مراكش، ولكنها لم توافق على هذا المشروع؛ لاعتقادها بأن مركزها متفوق على مركز فرنسا في مراكش، وفضلت أن تتهرب في ذلك الوقت، وأن تنحاز إلى موقف إنجلترا ولو بربح اقل. أما إنجلترا فقد اتفقت الدولتان بعد مفاوضات طويلة على توقيع ما يسمى بالاتفاق الودي عام 1904م، وكانت إنجلترا قد رأت أن إسبانيا لا تستطيع أن تحتل مراكش لوحدها، وأن فرنسا هي صاحبة النفوذ القوي، وأن فرنسا يمكن أن تقيم لحكمها العقبات في مصر، ورأت أنه من المنطقي أن تعترف لها بنفوذها في مراكش مقابل بعض الشروط.

بعد ذلك بقليل، حصل الاتفاق الفرنسي الإسباني. حيث عرضت فرنسا بعد اتفاقها مع إنجلترا، على إسبانيا توقيع اتفاق، ولكن كان الجزء المعروض عليها في هذه المرة أقل من المرة الأولى. وبعد مباحثات اتفق الطرفان على القيام بالمشاريع الاقتصادية، وشكلا ما يمكن أن يسمى كوندومينيوم اقتصاديًا، وكان الاتفاق متألفًا من بندين: سري وعلني، وافقت إسبانيا على الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا، وتعهدت ألا تغير شيئًا في المنطقة التي تسيطر عليها قبل خمسة عشر عامًا، وألا يعلن ذلك الاتفاق إلا بعد مضي خمسة عشر عامًا.

ظهر في هذه الفترة عامل جديد في المسألة المراكشية كاد يقلب الموازين، وهو تدخل ألمانيا التي أصبحت تكون لنفسها سياسة استعمارية، وأصبحت لها ممتلكات في التوجو والكاميرون، وأضحت مراكش على الطريق إلى تلك المستعمرات فاهتمت بها. استاءت فرنسا من هذه التدخلات، ومن الخطاب الذي ألقاه الإمبراطور الألماني، وتطورت الأمور حتى أجبرت فرنسا على قبول عقد مؤتمر بالجزيرة جنوب إسبانيا عام 1906، وكانت قراراته تنصب على المصالح الاقتصادية والموانئ والجمارك والمنطقة المحايدة، وتنظيم الشرطة، وغير ذلك من المرافق الحيوية التي كانت الدول الأجنبية تطمع في الاستيلاء عليها. وقد مثلت مراكش في هذا المؤتمر، وكانت تأمل في أن يكون لها صوت مسموع وأن تقف ألمانيا حقيقة إلى جانبها، لكنها رأت أن ألمانيا وافقت على كثير من الأمور التي تعارض مصلحة مراكش، وأنها لم تكن تهدف إلا لخدمة مصالحها الخاصة؛ لذلك خرجت وهي الخاسرة الوحيدة، بينما كانت فرنسا أكبر رابح.

كان لهذا المؤتمر صدى واسع وسيئ على الأوساط المغربية. فقد استقبلته معظم الفئات بغضب؛ لأنها رأت أنه قد كرس المصالح الاستعمارية على حساب مراكش؛ ولذلك بدأت الحركات الثورية فاتسعت حركة الرسولي في الشمال، وظهرت ثورة أخرى في الجنوب كان زعيمها يدعى ماء العينين، وقد هدف إلى تخليص مراكش من الضغط الأجنبي، وإيقاف التوغل الفرنسي، وحدثت آنذاك عدة مشكلات منها: الاعتداء على طبيب فرنسي فثارت فرنسا، وطالبت بفرض غرامات، وبمعاقبة المعتدين، وبعزل حاكم مراكش. ثم حدث بعد ذلك أن قتل بعض العمال في الدار البيضاء؛ مما دفع فرنسا إلى احتلالها مدعية بأنه مؤقت ريثما تنفذ شروط الموانئ وحمايتها.

لم تحرك الدول الأوروبية ساكنًا تجاه هذه الخطوة الفرنسية. أما السلطان في ذلك الوقت فقد أصبح مكروهًا لتساهله، وبدأ أخوه عبد الحفيظ ينظم الثورة ضده. وانعقد مؤتمر وطني طالب بطرد الأوروبيين من البلاد، وتحديد المناطق التي يحق لهم أن يقيموا فيها، كما طالب بإلغاء قرارات مؤتمر الجزيرة، وأعلنوا الجهاد ضد الاستعمار، وخلع عبد

العزيز من الحكم، وتنصيب عبد الحفيظ بدلاً منه.

أما الثوار فقد طالبوا علاوة على القرارات التي اتخذوها في المؤتمر بشيئين: الأول: الاعتماد على دول المشرق الإسلامي المتقدمة، والثاني: عدم التنازل عن أي قطعة أرض، وتوقيع اتفاق مع الأوروبيين من دون الرجوع إلى الشعب. ظنت فرنسا أن لألمانيا يدًا في تنصيب السلطان الجديد فتعكرت العلاقات.

ثانيًا: بين الطرفين. اتفقت فرنسا وإسبانيا على ألا تعترف بالسلطان الجديد إلا إذا قدم ضمانات كافية وتخلى عن فكرة الجهاد، وقبل بقرارات مؤتمر الجزيرة.

ثالثًا: تتحمل مراكش نفقات الاحتلال.

كان على السلطان أن يرفض هذه المطالب؛ لأنه قام على أكتاف الشعب. ولكنه رضي بها فبدأت قيمته تنهار في نظر الشعب، بعد ذلك عرضت فرنسا على ألمانيا الاجتماع والتفاوض؛ فعقد مؤتمر في طنجة كان من نتيجته أن تعترف ألمانيا لفرنسا بالتفوق السياسي في مراكش، وتقتصر وظائف مدربي الجيش ورؤساء المصالح الغنية على الرعايا الفرنسيين، وفي حالة الخلاف مع مراكش تلتزم ألمانيا الحياد.

أما في المجال الاقتصادي فتألفت اتحادات صناعية "كارتلات" تمثل البلدين والرأسمال مناصفة بينهما، وتنسق بين الطرفين الأشغال العامة.

أما السلطان عبد الحفيظ الذي كان قد وافق على المطالب التي وردت في المذكرة الإسبانية الفرنسية، فلما رأى رد فعل الشعب، حاول أن يتخذ موقفًا وسطا من ناحية ليرضي الدول الأوروبية، ومن ناحية أخرى أراد أن يتقرب إلى الشعب، من دون أن يمنعه ذلك من القضاء على الثورات الداخلية. لكن إسبانيا التي كانت ترى أن فرنسا هي المستفيدة الأولى لم تقتنع بمظاهر الود التي أبداها السلطان عبد الحفيظ، بل سعت إلى الحصول على الامتيازات ذاتها، ولم يكن من الصعب أن تتعلل بحادثة بسيطة لكي تتدخل عسكريًا. ووجد عبد الحفيظ نفسه مضطرًا إلى توقيع اتفاقية مماثلة لاتفاقية فرنسا مع إسبانيا؛ ولذلك فقد هيبته لاستسلامه لأوروبا، وتخلى عنه أنصاره القدماء، واشتدت الثورة على إثر ذلك، وهددت المدن الرئيسة، وكتب قنصل فرنسا في مراكش إلى دولته يقول بأن الجالية الأوروبية في الرباط لم تعد آمنة على نفسها، وادعى بأن مكائل زائر المشاغبة تهدد حياة الأوروبيين وأمنهم. ونتيجة لذلك بدأت مرحلة الاحتلال النهائي والتام لمراكش؛ حيث طلب قائد القوات الفرنسية من السلطان أن يوافق أو يطلب دخول تلك القوات إلى الرباط فرفض في بادئ الأمر، ولكنه وقع مع الأسف على الطلب، ودخلت إليها القوات الفرنسية بكل سهولة مدعية أن الاحتلال سيكون مؤقتًا، ولكن الدول الأوروبية لم تقتنع بذلك، وعلق وزير خارجية ألمانيا بقوله: إن احتلال مصر مؤقت أيضًا.

أما إنجلترا فإنها لم تحرك ساكنًا؛ لكونها عقدت اتفاقًا مع فرنسا. أما إسبانيا فقد طالبت بالمثل وبتنفيذ الاتفاق، وحاولت فرنسا أن تتملص من ذلك الاتفاق، ولكن إسبانيا أكدت أنها ستستعمل القوة، وأنها ستؤيد ألمانيا في حال رفض مطالبها؛ فسمح لقواتها بدخول مراكش، واحتلت الأجزاء التي ظلت عليها حتى بعد الحرب العالمية الثانية.

وأما ألمانيا فقد ادعت بأن لهما مصالح في مراكش، وأنها لا تقبل أن تسير الأمور على هذا الشكل. ولكن الرأي العام الألماني لم يكن يريد الحرب من أجل مراكش، واتجه تفكير ألمانيا اتجاهًا يشبه تفكير إنجلترا عندما رضيت بعقد الاتفاق الودي

وبتبادل المنافع، وبدأت المفاوضات بين الطرفين. ولكي تدعم ألمانيا مركزها، أرسلت مدمرة حربية إلى ميناء أغادير، وهاج الرأي العام الفرنسي، وأرادوا أن يرسلوا على الأقل مدمرة فرنسية تقف في وجه المدمرة الألمانية، ولكن أنصار التهدئة تغلبوا، وتمت المفاوضات بين الطرفين.

كان على فرنسا أن تعطي ألمانيا بعض الموانئ المراكشية في الجنوب، مقابل أن تعوضها ببعض ممتلكاتها في إفريقيا. رفض المبدأ وتقرر أن تتنازل ألمانيا عن التوجو، وتعطي بدلاً عنها مئتي ألف كيلومتر مربع من الكونغو.

بعد ذك فرضت فرنسا الحماية رسميًا عام 1912م، وبقي عليها أن تنظم أمور مراكش، وأن تتفق مع إسبانيا على كل التفاصيل المتعلقة بتقسيم البلاد بين الطرفين. وقد أصبحت إسبانيا مستقلة في منطقتين، المنطقة الأولى: تشمل سبتة ومليلة وتطوان، والثانية: تمتد من حدود الجزائر شرقا إلى نقطة جنوب ميناء العرائش على الساحل الأطلسي، كما شملت المنطقة الأولى سيدي أفني، وقد نظمت في هذه المناطق الشمالية الجمارك وإدارة الشرطة والمشروعات الاقتصادية والعملة من قبل إسبانيا، بينما نظم ذلك في المقابل في القسم الفرنسي، وجعلت هناك منطقة محايدة هي طنجة؛ إذ أصبحت دولية، وحاولت إسبانيا ورئيسها فرانكو بعد الحرب العالمية الثانية أن تستأثر بها وتحتلها، ولكن بعض الأساطيل الأوروبية أسرعت إليها وأنذرت إسبانيا بأن تسحب قواتها فوافقت، وأعيد تنظيم المنطقة المحايدة من جديد مع مراعاة مصلحة إفريقيا للنفوذ الكبير الذي أصبح لها في تلك المنطقة التي هاجر إليها عدد من الأمريكيين، وبنت أمريكا محطة إرسال صوت أمريكا الموجه إلى شمال إفريقيا، وظلت الأمور إلى ما هي عليه إلى أن ضمت إلى مراكش فأصبحت جزءًا منها في الستينيات.

شهدت مراكش طيلة هذه الفترة حركة مقاومة عنيفة في كل من القسمين: الفرنسي والإسباني، وإن كانت في الجزء الفرنسي غير منظمة التنظيم الكافي الذي بلغته في الجزء الإسباني. إلا أنها أثرت مع ذلك تأثيرًا واضحًا في الفرنسيين، وأجبرتهم على تجنيد قسم كبير من قواتهم في إخماد الثورات المراكشية.

رابعًا - ليبيا:

كانت ليبيا من المناطق العربية التابعة للدولة العثمانية حتى انسحبت منها في سنة 1912م، وبعد أن وقعت مناطق المغرب العربي المجاورة لها في قبضة الاستعمار الفرنسي لم يبقَ من ممتلكات الدول العثمانية في هذه المنطقة سوى ليبيا التي أصبحت عرضة للتنافس الاستعماري عليها خاصة بين كل من إيطاليا وفرنسا. كانت ليبيا في تلك الفترة في حالة اضطراب وسوء إدارة؛ حيث كان عدم الاستقرار السياسي الذي تمثل في تغيير الولاة بشكل كبير، وعدم استمرارية العمل الحكومي،وتغير الموظفين مع مجيء كل والٍ وانقطاع صلتهم بالعمل لتثبيت أركان الحكم العثماني، وانشغالهم بجمع الأموال، كل ذلك أوصل البلاد إلى درجة من التدهور والتفكك، وأصبحت معرضة لتدخل الأجنبي.

بدأت فكرة استعمار ليبيا وغزوها في التفكير الإيطالي منذ أن تعرضت السياسة الإيطالية لانتكاسة كبيرة، عندما احتلت فرنسا تونس التي كانت تسعى لاحتلالها. بدأت الصحف الإيطالية المتطرفة تهاجم الحكومة ووصفتها بالضعف، وشنت حملة تدعو إلى ترك الأيدي النظيفة. لذلك تطلعت إلى منطقة البحر المتوسط بدوافع وعوامل جغرافية وسياسية وادعاءات تاريخية بقصد الاستعمار، وكان على

إيطاليا خاصة بعد هزيمتها في موقعة عدوة في إثيوبيا في مارس 1896م، أن تسعى إلى تأسيس مستعمرات، ولكن أوضاعها الداخلية والخارجية لا تسمح بذلك؛ حيث كانت تعاني من بعض المشكلات الاقتصادية والسياسية؛ لذلك كانت بدايتها الاستعمارية ضعيفة بالمقارنة مع الدول الاستعمارية الأخرى. وفي الحقيقة لم تكن ليبيا قبل احتلال فرنسا لتونس تقع ضمن دائرة اهتمام الساسة الإيطاليين الذين كانوا يخططون للسيطرة على تونس، غير أنهم عندما فقدوها لم يكن أمامهم خيار سوى الإسراع بالسيطرة على ليبيا، وإلا ضاعت كل آمال لهم في إيجاد موضع قدم على ساحل شمال إفريقيا، الذي تعتبره إيطاليا متنفسًا لها. لذلك بدأت منذ هذه الفترة تعمل وتخطط للسيطرة عليها. وحيث إن إيطاليا كانت تعاني من عقدة هزيمتها في عدوة التي أظهرتها بمظهر الدولة الضعيفة التي تنقصها الخبرة في مجال التنافس الاستعماري، صارت تتخوف من خوض غمار حرب أخرى قد تكون خاسرة أيضًا. ولأنها كانت تواجه ضغطًا قويًّا من الرأي العام المحلي؛ لذلك حاولت اللجوء إلى سياسة التغلغل السلمي في ليبيا للتمهيد للسيطرة عليها، وتحاشي الوقوع في خسائر عسكرية ومادية، وكان عليها لتطبيق هذه السياسة أن تتحرك على محاور ثلاثة تتمثل في إعداد المجتمع الإيطالي ذاته ثم تهيئة الإطار الدولي، والحصول على الموافقات الدولية لمشروعها هذا، وأخيرًا التغلغل داخل ليبيا، وتهيئة الأجواء للسيطرة عليها بسهولة.

لم تكن هذه الأمور الثلاثة سهلة، وتتطلب من الحكومة وقتًا وجهدًا مضنيًا؛ حيث استغرقت ما يقارب ربع القرن. كانت تتحرك على هذه المحاور في آن واحد؛ حيث قامت بحملة إعلامية واسعة لتهيئة الرأي العام المحلي، وإقناع الأحزاب والصحف المعارضة، وبالغت في حملتها هذه؛ حيث صورت ليبيا بأنها الفردوس المفقود وهي أرض الأجداد التي تمثل مجد روما القديم، وأن مشكلات الزيادة السكانية والفقر خاصة في مناطق الجنوب الإيطالي ستنتهي بمجرد السيطرة على ليبيا. وكانت هذه الحملة الإعلامية قوية ومكثفة؛ فتمكنت من خلالها الحكومة من إقناع الرأي العام والحصول على الضوء الأخضر للتوجه إلى ليبيا.

أما موقف بريطانيا التي اتسمت سياستها عمومًا بالحياد، ومحاولة الحفاظ على الوضع الراهن، فإنها فضلت أن تمنح موافقتها للسيطرة على ليبيا؛ تحاشيًا للوجود الفرنسي بالقرب من مستعمراتها في مصر. لذلك شجعت إيطاليا منذ عام 1901م، على التوسع في إفريقيا، على أن تساعد إيطاليا بريطانيا في المسألة المصرية؛ وبذلك كسبت إيطاليا حيادها نحو أطماعها في ولاية طرابلس الغرب.

أما دول الحلف الثلاثي خاصة النمسا، فلم تكن لها مصالح في ليبيا. لقد قررت عدم اتخاذ أية حركة تعرقل مصالح إيطاليا، من إحداث تقارب بينها وبين ألمانيا الذي تمثل في إقامة حلف بعد عام 1891م، وتمكنت من أخذ موافقتها على غزو ليبيا.

وأخيرًا لم يتبقَ أمامها إلا روسيا؛ حيث حصلت إيطاليا على موافقتها بعد التدخل، وذلك عندما زار ملك إيطاليا روسيا عام 1901م، ورد قيصر روسيا الزيارة عام 1907م؛ وبذلك أنهت إيطاليا مساعيها للحصول على اعترافات مبدئية، ومشروطة من الدول الكبرى التي اتفقت على ألا تخرج إيطاليا الحرب والصراع خارج ليبيا؛ خوفًا من إحداث مشكلات في منطقة البلقان تؤدي إلى صراع دولي، أو حرب دولية. لم يتبقَ أمام إيطاليا بعد ذلك إلا إتمام العمل على التغلغل في الولاية

من حقوق الإمبراطورية العثمانية السيادية، وأصرت على أن تتصدى له. ثم إنها فوق كل هذا لا ترغب في مقاومة العثمانيين لها في هذه الولاية. ويبدو أن حشد كل هذه المبررات قصد به قطع الطريق أمام حكومة استانبول للحديث عن أية مساومات. ويؤكد رئيس الوزراء ذلك؛ إذ يقول عن مذكرة الإنذار: "إنها أعدت بطريقة لا تفتح بابًا للتملص، ولا تمنح وسيلة لجدال طويل كنا في ذلك الوقت نريد تجنبه".

قام السفير الإيطالي بتسليم مذكرة الإنذار لرئيس الحكومة العثمانية حقي باشا الذي دعا وزارته للانعقاد، وبحث معها الأمر، ثم عرض الموضوع على السلطان الذي طلب مشورة سعيد باشا أحد ساسة استانبول، وشغل عدة مرات رئاسة الوزارة بعد أن ترددت الحكومة في اختيار القرار المناسب ونوعية الرد؛ فالاختيار كان صعبًا، إما قبول الاحتلال، وبالتالي ضياع آخر جزء من الإمبراطورية العثمانية في الشمال الإفريقي، وإما الدخول في حرب مع إيطاليا لا يمكن معرفة نتائجها؛ بسبب ضعف القوات العثمانية والمشكلات الاقتصادية والديون المتراكمة. لذا أشار سعيد باشا على رئيس الحكومة: "بالبحث عن حل وسط للمشكلة؛ لأن الإمبراطورية العثمانية لا تستطيع أن تستسلم بهذه الصورة المخزية، وفي الوقت ذاته لا يمكن محاربة إيطاليا كدولة تسعى لأخذ مكانها الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى في البحر المتوسط". ولهذا طرح الحل الوسط الذي ترى الحكومة العثمانية أنه كفيل بإتاحة فرصة المساومة. وقد تلخص هذا الحل في تقديم أكبر قدر من التنازلات لعلها تحقق أحد أمرين، إما أن يحتفظ العثمانيون بسلطاتهم في الولاية بفضل ما قدموه لإيطاليا من تنازلات، وإما تتدخل الدول الأوروبية لإيقاف إعلان الحرب بعد أن لمست ما قدمته الحكومة العثمانية من تجاوب وتنازلات تضعف معها مبررات إيطاليا لغزو طرابلس.

وقبل انقضاء مدة أربع وعشرين ساعة، قدمت الحكومة العثمانية ردها على السفير الإيطالي باستانبول، وإلى الحكومة الإيطالية بروما عن طريق ممثلها، ثم قدم حقي باشا استقالته، وحل محله سعيد باشا، وقد أبرز الرد العثماني عدة نقاط منها عدم مسئولية حكومة الاتحاد والترقي عن الوضع المتخلف في ولاية طرابلس الغرب، وألغي تبعة ذلك على الحكومات السابقة، وعدم تعرض هذه الحكومة للمشروعات الإيطالية في الولاية، بل تشجعها، كذلك عبرت عن تسامح الحكومة العثمانية باستمرار من دون انتهاك لما ترتبط به من معاهدات أو اتفاقيات، كما أنها تحرص حرصًا تامًا على الأمن والنظام، وتقدر ما يجري في الولاية، وأنه لا يوجد أي مبرر يدعو للقلق على مصير الإيطاليين والأجانب، وأن الحكومة مستعدة لتقديم الضمانات التي تراها إيطاليا كفيلة بتحقيق مصالحها الاقتصادية، وطالبت إيطاليا بتوضيح طبيعة الضمانات، وأعربت عن استعدادها للرضوخ لها ما دامت لا تمس أراضي الدولة مع تعهدها بعدم تغيير الأوضاع القائمة في طرابلس، ولا سيما من الوجهة العسكرية، وأخيرًا ناشد الرد العثماني إيطاليا أن تثق في حسن نياتها.

وعلى الرغم من أن الرد العثماني قد وصل قبل انقضاء الأربع والعشرين ساعة المحددة، فإن تصميم الحكومة الإيطالية على غزو ليبيا واحتلالها، كان أمرًا لا علاقة له بالرد مهما كانت نوعيته. ففي 29 من سبتمبر 1911م، أصدر ملك إيطاليا المرسوم التالي: "بما أن الحكومة العثمانية لم تقل المطالب التي احتواها الإنذار الإيطالي، فإن إيطاليا وتركيا ابتداء من اليوم 29 من سبتمبر 1911م، ومن الساعة الرابعة عشرة والدقيقة الثلاثين تصبحان في حالة حرب، وتتكفل الحكومة بحماية جميع الجاليات

في طرابلس وبرقة أيًا كانت جنسيتها بما تحت يدها من إمكانات، وتحاط الدول المحايدة سريعًا بأمر حصار سواحل طرابلس وبرقة". وبهذا الإعلان تدخل علاقة إيطاليا بليبيا في طور جديد، وهو طور الصراع العسكري والدموي، وبه ينتهي دور الصراع السياسي. وحيث إن إيطاليا دولة لم تكن لها من وجهة النظر العسكرية في الحروب الاستعمارية أية تجربة سابقة عدا تجربتها في الحبشة التي منيت فيها بهزيمة في معركة عدوة، التي تركت في نفوس الزعماء والقادة والجنود عقدة نفسية بدأت آثارها واضحة في المبالغة في الإعداد لغزو ليبيا، فقد أرادت إيطاليا أن تعيد إلى ذاتها كدولة أوروبية، وإلى جنودها كجيش نظامي، الثقة بالنفس والبرهنة على التفوق الحربي عن طريق تحقيق انتصارات سريعة في الميدان الليبي. كانت الحكومة الإيطالية تأمل من ورائها تحقيق مكاسب سياسية تمكنها من سحق الحركة الاشتراكية المناوئة لمبدأ التوسع الاستعماري الذي تعتنقه الحكومة، وتعمل من أجله، ويأمل الجيش من ورائها إبعاد تهمة العجز الحربي. لهذا أعطت الحكومة هذه الحرب العدوانية قيمة لم تكن تستحقها في البداية فأوقعها هذا التقدير في عدد من الأخطاء السياسية والعسكرية التي كانت وبالاً عليها ووصمة عار في تاريخها العسكري.

سخرت إيطاليا لهذه الحرب جميع إمكاناتها المادية والمعنوية، واستعدت لها استعداد من يقدم على خوض غمار حرب شاملة مع دولة كبرى، ونسي المخططون لهذه الحرب أنهم إنما يفعلون ذلك من أجل الاستيلاء على ولاية عثمانية مجردة من وسائل الدفاع والعتاد الحربي اللازم. لقد بلغت القوات الإيطالية أكثر من مائة ألف جندي، وهو ما لم تقم به فرنسا عند غزوها الجزائر أو تونس، ولا قامت به بريطانيا حينما قررت بسط نفوذها على مصر. ولم تأتِ الحملة هذه دفعة واحدة، بل على ثلاث دفعات، كانت الأولى منها، هي التي أعدت في الأشهر الثلاثة السابقة للقيام بالغزو، وتتكون من جيش يضم فرقتين من جند المشاة، تكوِّن كل فرقة منها لواء، وكل لواء منهما آلاياي مشاة، وسرية مدافع رشاشة، وكوكبتين من الفرسان، ثم من آلاي مدفعية ميدان بأربع بطاريات وجماعة تشغلها، كما يضم الجيش آلايين آخرين مع أربع محطات راديو ميدان.

بهذه القوة وما تحتاجه داهمت إيطاليا بادئ الأمر، ولكنها لم تجد فيها الكفاية فعززتها بدفعة ثانية أكثر عددًا ما بين أكتوبر والأول من سبتمبر 1911م. وحتى هذه الدفعة الثانية التي رفعت قوات الحملة إلى 89 ألف جندي لم تكن كافية في نظر الحكومة. لذلك عززت الحملة بدفعة ثالثة تكونت من أربع أرط من جنود الألب، وسبع أرط من جنود الأحباش، وكوكبة (حمالة) من الأحباش أيضًا، وعدد آخر من القوات الجوية، وبهذه الدفعة ارتفع عدد جنود الحملة إلى أكثر من مائة ألف جندي عدا بحارة الأسطول الحربي والأسطول التجاري المدني الذي استغل هو الآخر للغزو، وعتادها الحربي، وقد أسندت قيادة الحملة إلى الجنرال كارلو كانيفا Carlo Caneva.

كان لكل من القيادتين العسكرية والسياسية خطتهما فيما يخص غزو ليبيا، حيث كانت خطة القيادة العسكرية هي القيام بهجوم كبير في مكان واحد من ليبيا يحقق نصرًا باهرًا ينفي عن الإيطاليين التهمة التي لصقت بهم في أنهم ليسوا رجال حرب، ويرفع من معنويات الجندي الإيطالي. أما الساسة فقد كان لهم تخطيط آخر هو الذي نفذ فيما بعد، وقام أصلاً على احتمالين، الأول: هو احتلال عدد من المناطق المهمة على طول الساحل الليبي سيرغم الدولة العثمانية على التسليم بالأمر الواقع. ثم العمل على إنهاء حالة الحرب مع إيطاليا،

والثاني هو أن الليبيين لن يحملوا السلاح لمقاومة الاحتلال الإيطالي مساندة للأتراك.

وهنا يبدو لنا خطأ الخطتين، أو التوقعات الإيطالية، سواء العسكرية أو السياسية. فالخطة الأولى قامت على أساس الدخول في معركة فاصلة مع قوات العدو في ليبيا، ولكنها أغفلت ولم تدرك أن هذا العدو لم يكن يملك قوات متجمعة في أي مكان من ليبيا. الأمر الذي يجعل من المستحيل عليهم الدخول معه في المعركة الفاصلة التي بنوا خطتهم عليها، وفيما يتعلق بالثانية فإنها دلت على عدم دقة الملاحظة والتقدير، وعدم إدراك للفكر الإسلامي؛ إذ إن موقف الليبيين من الأتراك، وإن اتسم - في بعض الأحيان - بالصرامة والنفور، إلا أن الرابطة الدينية كانت قوية، ولا يعقل أن يتحالف الليبيون مع أعداء الدين ضد إخوانهم، خاصة وأنهم لم ينسوا بعد الحملات الصليبية النكراء ضدهم،وضد العالم الإسلامي على نحو خاص، وأن الإيطاليين صرحوا علنًا وجهارًا بأنهم جاءوا إلى هذه البلاد أرض الأجداد ليستعمروها ويستردوها.

وهكذا قررت إيطاليا التوجه إلى ليبيا في يوم 5 من أكتوبر 1911م، بإنزال قواتها بطرابلس. وقد أصاب السكان شبه ذهول في أيام الاحتلال الأولى، كما أن الإيطاليين شغلوا بترتيب شؤونهم في هذه المدة؛ حيث قام القائد الأعلى كانيفا بتوزيع منشور على السكان يدعوهم فيه إلى الخضوع والتسليم بالأمر الواقع، وإلى عدم معاونة الأتراك، ويتهددهم فيه بالفناء إذا هم لم يستجيبوا لقوله.

وتم الاتصال بين أعيان البلاد والحكام العثمانيين، وتبادلوا الرأي فيما يجب عمله، وكان الرأي الراجح إلى جانب الحرب، وأول اصطدام بالإيطاليين كان في بو مليانة يوم 1911/10/10م، وبعد أن تم الإنزال بطرابلس؛ سارع الإيطاليون إلى احتلال طبرق، وقد دفعهم إلى ذلك خشيتهم من ألمانيا التي كانت على علاقة طيبة مع الدولة العثمانية، وتبدي اهتمامًا متزايدًا ببرقة وطبرق على وجه الخصوص لأهميتها الاستراتيجية.

كما أن الأميرال أوبريAubry قائد القوات البحرية استقى خبرًا مفاده أن الأسطول الإنجليزي يتأهب في منطقة السلوم استعدادًا لاحتلال مدينة طبرق ومينائها ، فبادر بمباغتتها بفرقة الأسطول الأول مؤملاً الاستيلاء عليها من دون مقاومة. إلا أن قائد الحامية العثماني رفض التسليم، وصمم على الدفاع عنها، على الرغم من أن رجاله كانوا لا يتجاوزون الخمسة والعشرين جنديًّا انضم إليهم عدد من سكانها، ونشبت المعركة بين القوتين واستمرت إلى الساعة العاشرة حينما أطاحت مدفعية الأسطول، وعددها حوالي أربعمائة جندي، وبعد مقاومة عنيفة انسحبت الجماعة المدافعة إلى خارج المدينة فاحتلها الإيطاليون.

وبعد أن تم للغزاة احتلال طبرق وطرابلس أصبح ما بين هذين الموقعين المحتلين من الساحل الليبي، مسافة تمتد أكثر من ألف كيلومتر؛ مما حتم على القيادة الإيطالية محاولة تقصير المسافات بين المواقع المحتلة. وتنفيذًا لهذه الخطة اتجهت الفرقة الثانية لاحتلال مدينتي درنة وبنغازي، فوصلت السفن المقلة للحملة والقطع الحربية الحارسة لها أمام مدينة درنة صباح يوم 16 من أكتوبر، وبعد أن طلب قائد الأسطول عبثًا من الحامية العثمانية تسليم المدينة من دون قتال، شرعت مدفعية الأسطول في قصف الاستحكامات المؤقتة التي أقامها الأتراك للدفاع عن المدينة من دون قتال، علموا باستيلاء الإيطاليين على طبرق، وهكذا بدأت معركة درنة التي استمرت حتى منتصف الليل حينما انسحب رجال الحامية الأتراك تاركين المدينة بعد أن أصبح

الدفاع عنها مستحيلاً.

بعد ذلك أصبحت مدينة بنغازي معزولة عن العالم الخارجي، اللهم إلا في الأيام الأولى بسبب انقطاع الاتصال البرقي، إلا أن أنباء إعلان الحرب التي وصلت، وبدأت القوات الموجودة بها تستعد لمجيء الحملة البحرية؛ حيث تم توزيع السلاح على المجندين من الأهالي، وتمت دعوتهم للتدريب عليه تحت رعاية ضباط وجنود نظاميين من الأتراك وإرشادهم.

ويبدو أن المدينة كانت تعيش حالة قلق وتربص، وكانت الأعين متجهة نحو البحر تترقب رؤية دخان السفن الغازية وسواريها. غير أن هذه السفن لم تظهر لهم في الآفاق إلا مع شروق يوم 18 من أكتوبر، وقد عقد وجهاء المدينة وأعيانها اجتماعًا عامًا تدارسوا فيه الوضع وأخطاره وموقفهم من الغزو المترقب، ثم اتخذوا قرار المقاومة.

وعند الساعة العاشرة كانت قافلة الغزو قد تكاملت فبلغ عددها حوالي الثلاثين سفينة، وفي الساعة الحادية عشرة قدم في قارب صغير رئيس أركان حرب القيادة الإيطالية القومندان كابومرزا Capomarsa يرافقه ضابطان فصعد إلى البر؛ حيث قدم إنذارًا إلى المتصرف وإلى القائد العثماني للحامية وطلب منه تسليم المدينة من دون قتال وأمهلهم فرصة للرد حتى الثامنة من صباح الغد، فإذا لم تستجب المدينة لذلك؛ فسوف تشرع القوات الإيطالية في عمليات الغزو والاستيلاء عليها بالقوة، وفي المساء عقد وجهاء القبائل وأعيانها وبعض شيوخها اجتماعًا عامًا، وكان النقاش حادًا وطويلاً حول مبدءي الدفاع والاستسلام، وحول موقف الوطنيين من الأتراك، وانتهى باتخاذ قرار جماعي بالدفاع عن المدينة وصد العدوان عنها مهما كلفهم الأمر من تضحيات وخسائر، كما تقرر التعاون الكامل المطلق مع العثمانيين وتسليم القيادة الحربية لهم لإدارة المعركة.

وحانت الساعة الثامنة التي حددها الإيطاليون موعدًا للاستسلام، ولم ترتفع الأعلام البيضاء فوق أي مبنى، وهي الإشارة التي اتفق عليها لإبلاغ قرار المدينة وحاميتها بقبول مبدأ الاستسلام فأقدم العدو على العدوان،وفي الساعة الثامنة والدقيقة الثالثة انطلقت أول قنبلة من مدفعية الأسطول، وهكذا بدأ العدوان الغاشم على سكان مدينة مسالمة أبت الاستسلام.

تمكنت إيطاليا من السيطرة على المدن الساحلية، ولكن ذلك لم يعن سيطرتها الكاملة على كل التراب الليبي، كان عليها أن تبدأ مرحلة ثانية، وهي كسر الطوق الذي وجدت نفسها محصورة فيه، وأن تتوجه إلى دواخل البلاد، لكن ذلك لم يكن أمرًا سهلاً. إذ بدأت تواجه مقاومة شرسة منعتها من ذلك لمدة زادت على العشرين عامًا، وهذه المقاومة كانت في كل مناطق ليبيا من دون استثناء، وهذا ما سيكون محل بحث في فصل آخر من هذا الكتاب.

خامسًا - موريتانيا:

تأثر تاريخ موريتانيا بالتطورات التي حدثت في المغرب العربي. وصارت هذه البلاد التي كانت تسمى شنقيط جزءًا من الدولة العربية الإسلامية منذ بدايات الدعوة الإسلامية، أي في القرن السابع الميلادي، ثم تطورت أمورها إلى أن أصبحت ضمن الكيانات السياسية التي ظهرت في المغرب العربي منذ القرن الحادي عشر، وربطتها بجيرانها وببقية المناطق العربية روابط دينية وحضارية. وكان تأثرها بالأحداث التي مرت بها منطقة المغرب العربي واضحًا؛ إذ انعكست عليها هذه المتغيرات، فعندما كانت المنطقة قوية؛ استطاعت موريتانيا أن تحافظ على قوتها،

وكانت بعيدة عن الخطر الصليبي الأوروبي، ولكن عندما أصاب المنطقة الضعف والتفكك السياسي، خاصة بعد سقوط دولة الموحدين في النصف الثاني من القرن الثالث عشر (1269م) انعكس ذلك سلبًا عليها؛ إذ بدأت مع بدايات القرن الرابع عشر تشهد تكالبًا استعماريًا للسيطرة عليها من قبل كل من إسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا. وكان البرتغاليون أول من حاول التغلغل فيها، بإقامة المراكز التجارية على الساحل الأطلسي، وذلك خلال القرن الخامس عشر. أقام البرتغاليون سوقا كبيرة في جزيرة إزعن وودان، واهتموا بالحصول على منتجات المنطقة خاصة الصمغ العربي، وكانوا يوردون لموريتانيا المصنوعات الخاصة بهم، وخلال العهد الحساني بدأت موريتانيا في إقامة علاقات تجارية، وعقدت اتفاقيات مع شركات أوروبية، كانت هي أساس التغلغل الأوروبي فيها. ويمكن حصر الاتفاقيات فيما يلي:

- اتفاقية مع البرتغال؛ حيث تم تأسيس ميناء آركن منذ عام 1445-1633م.
- اتفاقية مع السويد من عام 1634م حتى عام 1678م.
- اتفاقية مع فرنسا من عام 1678م حتى عام 1685م، ثم جددت مرة أخرى عام 1697م، وشاركت هولندا فرنسا في الأعمال التجارية إلى أن انفردت فرنسا بهذا الجانب بعد هذا التاريخ.
- اتفاقية مع الألمان عام 1685م، وفيها وقعوا المعاهدة مع السيد بن هدى نيابة عن أبيه أمير الترارة ثم جددت عام 1698م.
- معاهدة مع هولندا عام 1771م.

كانت هذه الشركات الأوروبية تشتري الذهب والرقيق وريش النعام ثم العلك، وكانوا يتنافسون فيما بينهم ويقدمون الإتاوات للأمراء لتأمين التجارة، ولم يأخذ التنافس الأوروبي في هذه المرحلة بعدُ طابع السيطرة والاحتلال حتى القرن السابع عشر، حتى اشتدت حدة التنافس، وبدأت هذه الدول تتناوب النفوذ والسيطرة، إما عن طريق المعاهدات، وإما الحرب. وتمت السيطرة على موانئ متعددة على الساحل الموريتاني في إرغن وسان لويس والمرسى (شمال نواكشوط) وبورتندك، وشهدت سنوات 1782-1814م عقد اتفاقيات استعمارية أولاً بين بريطانيا وفرنسا، ثم معاهدة باريس مفادها أن تكون الصحراء الموريتانية والمنطقة الساحلية منطقة نفوذ فرنسي.

بدأت فرنسا تطبق سياسة التغلغل السلمي لفرض هيمنتها على الدواخل، وقد صنف الموريتانيون تلك الفترة بأنها بداية عهد السيطرة غير المباشرة، وفطنوا لنيات فرنسا التوسعية والأهداف البعيدة التي تسعى جاهدة لتحقيقها في هذه المنطقة، وغيرها من مناطق إفريقيا. ظهرت في هذه الفترة مطلع القرن التاسع عشر حركة رفض ومقاومة لهذه السياسة، وعرفت موريتانيا حركة الكفاح المسلح التي جسدت بظهور شخصيات وطنية أمثال الأمير محمد الحبيب 1829-1860م والشيخ سيدي الكبير 1776 – 1868م الذين دعوا إلى وحدة الإمارات والمشايخ لمواجهة التغلغل الفرنسي المعروف. وكما رأينا سابقًا فإن فرنسا كانت تعمل جاهدة على بسط نفوذها على المناطق كافة التي تربط مناطق وجودها حدود أو قريبة منها، كما حدث عندها وإن احتلت تونس ثم فرضت حمايتها على المغرب، وتطلعت أيضًا للسيطرة على ليبيا، لولا الضغوط الإيطالية والدولية. فكان من الطبيعي جدًا أن تفكر وتعمل على مد نفوذها إلى موريتانيا.

أخذت فرنسا منذ بداية القرن التاسع عشر

تتوسع في الداخل؛ لكي تربط مناطق نفوذها في موريتانيا بمستعمراتها في الجزائر. وفي عام 1899م، أعلن وزير المستعمرات الفرنسي أنه ينوي أن يضم المنطقة الممتدة من الضفة اليمنى الشمالية لنهر السنغال إلى جنوب الجزائر والمغرب تحت إدارة واحدة باسم موريتانيا الغربية، وأخذت تعمل من أجل تثبيت رقعة نفوذها وتوسيعها داخليًا منذ عام 1901م. وقد استمر هذا العمل الاستعماري فيما سمي بـ" التهدئة "، وهو بمثابة احتلال كما في الجزائر والمغرب في عام 1942م، وهي السنة التي تم فيها احتلال المغرب بشكل نهائي، ولكنه بالنسبة إلى موريتانيا شمل هذا الاحتلال، خلال هذه المدة، الأجزاء الداخلية من الصحراء الكبرى، أي الواقعة إلى الشرق من موريتانيا، وقامت فرنسا بضم موريتانيا إلى المجموعة الإفريقية الخاضعة لنفوذها، والتي عرفت باسم إفريقيا الغربية الفرنسية، والتي كان مقرها العاصمة السنغالية سان لويس. ولهذا ظلت موريتانيا طيلة هذه الفترة أي منذ التغلغل السلمي، وانتهاء بالاحتلال العسكري تدار من العاصمة السنغالية حتى عام 1946م. وبعد فرض الحماية عام 1903م، أقامت فرنسا نظامًا إداريًا يستجيب لمصالحها الاستعمارية؛ حيث تولى أمورها مندوب عام يساعده اثنا عشر فردًا من الأهالي.

كما طبقت فرنسا نظامًا إداريًا استعماريًا، وهو نظام الإقليم المدني؛ حيث تم تقسيم البلاد إلى دوائر، وكان يدير الإقليم مفوض عام. ثم انتقلت إلى نظام المستعمرة منذ عام 1920-1946م.

د. عطية مخزوم الفيتوري

جامعة قاريونس

و

د. مصطفى حامد رحومة

مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

المصادر والمراجع

أولاً ـ المراجع العربية:

- اسيكو، وليم: أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911 - 1912، ترجمة ميلاد، 1988، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.
- الأسطى، محمد: الغزو الإيطالي، مجلة الأفكار، 1959، جمعية الصداقة الليبية التركية، العدد السابع، طرابلس.
- البوري، عبد المنصف: الغزو الإيطالي لليبيا. دراسة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، 1977، القاهرة.
- الحرير، عبد المولى: التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا، كتاب بحوث ودراسات في تاريخ الجهاد الليبي 1990، ط 2، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.
- الداهش، محمد علي: دراسة في تطور العمل الوطني من أجل الاستقلال، 1999، جمعية كلية الآداب، المرج.
- السوفي، خالد: محاضرات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، 1968، بنغازي، كلية الآداب.
- الشريف, البشير بالحاج: أضواء على تاريخ تونس الحديث، 1881 - 1924، دار سلامة، تونس.
- العربي، الصديق بالحاج: كتاب المغرب 1984، ط 3، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة، الرباط.
- العقاد، صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط 6، 1993، مكتبة المصرية، القاهرة.
- الفيتوري، عطية مخزوم: دراسات في جنوب إفريقيا، د.ت، جامعة قاريونس، بنغازي.
- الفيتوري، عطية مخزوم: دوافع وخصائص الاستعمار الفرنسي وتأثيراته السياسية على شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، 1990، مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول، بناء طرابلس.
- الوافي، محمد عبد الكريم: الطريق إلى لوزان، 1988، جامعة قاريونس، بنغازي.
- بازمة، محمد مصطفى: بداية المأساة، 1961، ط 2، طرابلس.
- رحومة، مصطفى حامد: المقاومة الليبية التركية الإيطالية لليبيا، أكتوبر 1912 - 1988، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.
- سبنسر، وليم: الجزائر عهد رياس البحر، تعريب عبد القادر زياوية، الجزائر، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.
- سعد الله، أبو القاسم: محاضرات من تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال، ط 3، 1968، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- عبد الله, الطاهر: الحركة الوطنية التونسية 1830 - 1856، 1978، ط 2، تونس.
- قفاش، محمد: الحركة الاستقلالية في الجزائر ما بين الحربين 1919 - 1939، 1986، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- لاندرو، روم: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، بيروت، دار الثقافية، 1980.
- محمد، محمد إسماعيل: قضية موريتانيا، 1961، دار المعرفة، القاهرة.
- هويدا، ديشا: الديانات في إفريقيا السوداء،

ترجمة الصادق حمدي، 1965، دار الكتاب المصري، القاهرة.

- ولد أحمد، المختار: حياة موريتانيا "الجغرافيا"، 1994، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط.
- يحيى، جلال: المغرب الكبير، 1966، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة.

ثانيًا - المراجع الأجنبية:

- Gaber (A) les relaqtions francalibyenne karamanli, memoire maitrise aix. pce, 1973.
- Ander (A) notre politique exterieure paris 1992.
- Marchand (E) L'europe la conquete d'algerie Paris 1970.
- Piquet (V) histoire de la conlonie, paris payot, 1939.
- Serres (T) la Politique torque en afrique du nord sous la monarchie de juillet paris l'orientaliste, 1925.
- Gange (F) marocet la france, paris, 1962.
- Gaber (A) le moment du jihane, libye face a la..
- Colonization italienne 1911-1918 these de doctorat aix en pce, 1983.
- S, lousch3 n L'affaire de dexna, kevve du monde mustemains paris 1911.
- Nope (G) L'impersia di tripli il trzo pinchia (E) l'impersa di Tripoli il terzo .
- Period roma 39 casa edit Italiana.

3 - سواحل الجزيرة العربية (عدن والخليج)

قدر لسواحل الخليج العربي والجزيرة العربية أن تكون مسرحًا للنفوذ الأوروبي منذ مجيء البرتغاليين إلى بحار الشرق في السنوات الأولى من القرن السادس عشر الميلادي. وقد استهدفت القوى الأوروبية، من برتغاليين ومن سار في أعقابهم من هولنديين وإنجليز وفرنسيين، من محاولاتهم بسط سيطرتهم على سواحل الخليج وجنوب الجزيرة العربية، استغلال موقعها الجغرافي، ووضعها الاستراتيجي كطريق لعبور تجارة الشرق، أو مركز دفاعي لمستعمراتهم في الهند.

وقد بدأ اهتمام بريطانيا بتلك السواحل منذ تأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية في عام 1600، التي بادرت بتأسيس العديد من الوكالات التجارية التابعة لها خاصة في مخا وبندر عباس وبوشهر وغيرها. وكان اهتمام شركة الهند الشرقية الإنجليزية باليمن يرجع إلى تجارة البن التي كانت تسوقه إلى أجزاء كثيرة من العالم.

وكان على شركة الهند أن تخوض صراعًا عنيفًا ضد القوى الأوروبية المنافسة لها. وقد استمر هذا الصراع طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تمكنت بريطانيا في خلالهما من تصفية النفوذ البرتغالي والهولندي، وبدأت تتأهب لمواجهة الصراع الذي احتدم بينها وبين فرنسا. ومن المعروف أن حروب فرنسا في القارة الأوروبية في القرن الثامن عشر أثرت تأثيرًا سلبيًا في وضعية مستعمراتها في الشرق؛ إذ استطاعت بريطانيا في خلال انشغال فرنسا في حروبها الأوروبية أن تنتزع منها معظم مستعمراتها، واضطرت فرنسا بمقتضى صلح باريس الذي أنهى حرب السنوات السبع 1756-1763 أن تتنازل للإنجليز عن معظم مراكزها في شبه القارة الهولندية، وإن ظلت مع ذلك محتفظة بسيطرتها على جزيرة فرنسا Ile de France الواقعة في أقصى الجنوب الغربي من المحيط الهندي، التي غدت تشكل عقبة كأداء أمام المصالح الإنجليزية في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية.

وبعد الانتصار الذي حققته بريطانيا على فرنسا في حرب السنوات السبع نقطة تحول مهمة في السياسة الاستعمارية البريطانية؛ حيث أخذت شركة الهند الإنجليزية تعمل على تنظيم المستعمرات التي آلت إليها وأصبح نشاطها التجاري يغلب عليه الطابع السياسي الذي استهدفت به الدفاع عن مستعمراتها ضد الأخطار التي كانت تتعرض لها؛ ومن ثم كان حرص بريطانيا على تأمين مواقعها الاستراتيجية في الخليج والجنوب العربي؛ على اعتبار أن تلك المواقع تشكل الطرق الحيوية لمواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند.

والمتتبع للسياسة الاستعمارية البريطانية في كل من الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية في الفترة التي نعالجها في تلك الدراسة، يلاحظ كونها متماثلة إلى حد كبير، فضلاً عن أن بريطانيا واجهت أخطارًا واحدة، كما اتبعت أساليب متشابهة في التصدي لتلك الأخطار التي يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل: تبدأ بالمرحلة النابليونية في الشرق،

تليها مرحلة التوسع المصري في الجزيرة العربية على عهد محمد علي، ثم مرحلة المواجهة العثمانية البريطانية في الأحساء واليمن، إلى جانب مرحلة التنافس الدولي في الخليج وجنوب الجزيرة العربية، التي انتهت بنجاح بريطانيا في التخلص من تلك المنافسات الدولية، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى نهاية لها.

وقد يكون من المفيد أن نعرض لتلك المراحل التي أشرنا إليها وذلك على النحو التالي:

المرحلة النابليونية في الشرق: يمكن تحديد هذه المرحلة زمنيًا بين سنتي 1798، وهي السنة التي غزا فيها بونابرت مصر، إلى نجاح الإنجليز في إجلاء الفرنسيين عن جزيرة فرنسا في عام 1810. وفي خلال تلك المرحلة واجهت بريطانيا تحديات وأخطارًا شديدة تمثلت في المحاولات التي كانت تستهدف بها فرنسا استعادة نفوذها في الشرق.

وليس من شك في أن نابليون بونابرت كان يعد أخطر منافس اصطدمت به بريطانيا منذ أن قام بحملته على مصر ونجح في احتلالها مستهدفًا من وراء ذلك قطع خط الرجعة على بريطانيا في الشرق، وليعيد إلى فرنسا ما كان لها من مراكز استعمارية سلبتها منها بريطانيا بمقتضى صلح باريس الذي أنهى حرب السنوات السبع في عام 1763. ومن ثم أدى إقدام بونابرت على غزو مصر إلى قلب الأوضاع الاستراتيجية رأسًا على عقب؛ حيث أصبحت الأهمية السياسية والاستراتيجية للخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية تأتي - في المقام الأول - قبل التجارة، وكان على الحكومة البريطانية أن تتخذ إجراءات إيجابية من أجل تأمين الطرق الموصلة إلى إمبراطوريتها في الهند، وكان من بين تلك الإجراءات الاستيلاء على المراكز الاستراتيجية في المداخل الجنوبية للخليج والبحر الأحمر؛ وذلك بعد أن لمست مدى التهديد الذي يمكن أن يوجه لمصالحها إذا ما وقع مصر وطريقا البحر الأحمر والخليج العربي في يد قوة معادية لها. ومن ثم أصبح محور السياسة البريطانية طوال القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى يدور حول سيطرتها على هذين الطريقين؛ وذلك باعتبارهما أقصر الطرق وأسهلها للوصول إلى الهند.

وقد حرصت بريطانيا طوال وجود الحملة الفرنسية في مصر على تأمين المداخل الجنوبية للخليج العربي والبحر الأحمر؛ متبعة في ذلك أسلوب المعاهدات التي كانت في تلك المرحلة لا تعدو كونها معاهدات ود وصداقة مع الحكام المسيطرين على تلك المداخل الجنوبية، ونعني بذلك سلطنة مسقط وسلطنة لحج وعدن وما جاورهما.

وقد بدأت حكومة الهند البريطانية عقد أولى معاهداتها غير المتكافئة مع سلطنة مسقط؛ حين أصدر الجنرال ولسلي Wellsely الحاكم العام للهند في سبتمبر 1798 تعليماته إلى ميرزا مهدي علي خان - وهو موظف فارسي كان يعمل في شركة الهند الشرقية البريطانية - لكي يعقد معاهدة مع سلطان مسقط السيد سلطان بن أحمد 1793-1804، وفي 12 من أكتوبر 1798 استطاع ميرزا مهدي أن يوقع مع السلطان معاهدة، عرفت بالقولنامة، اعتبرت بمثابة بداية العلاقات السياسية الوثيقة بين بريطانيا والسلطنة، كما اتخذت السياسة البريطانية من تلك المعاهدة نقطة انطلاق لتغلغل نفوذها في بقية الإمارات العربية في الخليج.

وقد استهدفت معاهدة 1798 مجموعة من الأهداف السياسية والاستراتيجية، من بينها عرقلة النشاط الفرنسي ووضع أسس للمصالح البريطانية في سلطنة مسقط وتوثيق العلاقات الإنجليزية معها؛

بسبب أهميتها للمواصلات البريطانية إلى الهند، كما أن الموقع الجغرافي لمسقط كان يتيح لبريطانيا الارتكاز عليها لمواصلة نشاطها السياسي والعسكري والتجاري في منطقة الخليج.

وفي تقديرنا أن نجاح بريطانيا في التوصل إلى عقد تلك المعاهدة مع سلطنة مسقط يرجع - في الدرجة الأولى - إلى ما ولدته الحملة الفرنسية على مصر من موجات عدائية ضد الفرنسيين في العالم الإسلامي. وليس من شك في أن الدعاية الإنجليزية كانت مسئولة عن ذلك إلى حد كبير؛ حين أدخلت في روع المسلمين أن فرنسا تعمل على إذلالهم والسيطرة على بلادهم تحقيقًا لمصالحها الخاصة.

وقد يكون من الأهمية أن نقف على أهم ما تضمنته معاهدة 1798 التي تتكون من سبع مواد، اختصت المادتان الأوليان منها بالتأكيد على إرساء علاقات الود والصداقة بين شركة الهند الشرقية الإنجليزية وسلطنة مسقط، على حين اختصت المواد الأخرى بوضع قيود من شأنها عرقلة النفوذ الفرنسي في السلطنة؛ حيث نصت على تعهد السلطان بطرد من يوجد في خدمته من الفرنسيين، كما منعت الفرنسيين من تأسيس أو إقامة أية مراكز لهم في بلاده، أو في المناطق التابعة له. كما تعهد السلطان بمنع السفن الفرنسية من دخول موانئه، بينما يسمح بذلك للسفن الإنجليزية، وتعهد بموجب المادة الخامسة من المعاهدة بأن يقف إلى جانب الإنجليز إذا ما نشب صراع بينهم وبين الفرنسيين في مياهه، أما في خارج تلك المياه فليس هناك ما يلزمه بذلك.

وعلى الرغم من أن معاهدة 1798، كما يبدو واضحًا من بنودها، كانت بمثابة ضربة صريحة وجهتها بريطانيا للمصالح الفرنسية في بحار الشرق بصفة عامة، وفي سلطنة مسقط بصفة خاصة، فإنها لم تثن بونابرت عن الأهداف التي كان يسعى لتحقيقها؛ حيث ظلت فكرة مهاجمة الهند هي المسيطرة عليه، ومن أجل ذلك قام عدد من المهندسين الفرنسيين بدراسة مشروع وصل البحرين المتوسط والأحمر، كما بذل بونابرت عدة محاولات للاتصال بالحكام العرب والمسلمين في الخليج العربي والحجاز واليمن وسلطنة ميسور الإسلامية في الهند، وكان بونابرت يستهدف من محاولاته الاتصال بأولئك الحكام، استمالتهم للوقوف إلى جانبه من أجل تهيئة الطريق لمواصلة الحملة الفرنسية تقدمها إلى الهند وصولاً إلى استرداد المكانة التي فقدتها فرنسا على أيدي الإنجليز في الهند وبحار الشرق بصفة عامة.

ويستدل من مراسلات نابليون أنه كتب إلى سلطان مسقط رسالة من القاهرة في يناير 1799 جاء فيها: "أكتب إليكم هذه الرسالة لأخبركم بالأمر الذي لا شك أنه قد نما إلى علمكم، وهو وصول الجيش الفرنسي إلى مصر، وبما أنكم كنتم صديقًا مخلصًا لنا في مختلف الظروف والأحوال، فإنني أود أن تكونوا مقتنعين تمامًا بمقدرتي على توفير الحماية اللازمة لكم لأغراض التجارة. وأرجو أن تنقلوا الخطاب المرفق بهذه الرسالة إلى تيبو صاحب سلطان ميسور في أول فرصة تمكنكم من الاتصال به".

غير أن الرسائل التي حاول بونابرت أن يبعث بها إلى الحكام العرب والمسلمين لم يكن من المقدر لها أن تصل إلى أصحابها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن وكلاء شركة الهند الشرقية الإنجليزية كانوا يقظين لجميع التحركات التي كان يقوم بها بونابرت، ومن ثم بادروا بمصادرة تلك الرسائل وبعثوا بها إلى حكومة الهند، كما تمكن الإنجليز من القبض على تيبو صاحب وإعدامه في عام 1799.

وإمعانا في تضييق الخناق على الفرنسيين؛ صدرت الأوامر إلى قائد البحرية البريطانية الهندية موري Murray في أبريل 1799 باحتلال جزيرة بريم الواقعة في منطقة حصينة في مضيق باب المندب الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن، وتمت السيطرة على تلك الجزيرة في 3 من مايو 1799، وبقيت القوات البريطانية فيها قرابة أربعة أشهر، إلا أنه بسبب ما عاناه جنود الاحتلال من مناخ الجزيرة السيئ وعدم وجود مياه صالحة للشرب فيها، وعدم استطاعة المدافع التي بحوزة قوات الاحتلال السيطرة على مضيق باب المندب كله، فقد تقرر الجلاء عنها. وحين انتقل موري إلى عدن قابل السلطان العبدلي الذي عرض عليه تقديم ميناء عدن، مقابل أن يتكفل الإنجليز بحمايته ضد غزو سعودي مرتقب، ولكن الحاكم العام للهند اللورد ولسلي لم يكن متحمسًا لذلك؛ لاعتقاده أن عدن ليست صالحة لتكون قاعدة حربية أو بحرية، ورأى الاكتفاء بالوكالة التجارية في مخا. ومن ناحية أخرى، كانت السياسة البريطانية حريصة آنذاك على عدم التورط في المشكلات الداخلية للجزيرة العربية. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن الحملة الفرنسية لم تعد تشكل خطرًا على الإنجليز، في الوقت الذي نجح فيه الأدميرال الإنجليزي نلسن في مهاجمة الأسطول الفرنسي وتحطيمه في خليج أبي قير في أغسطس 1799، ومن ثم أصبحت الحملة الفرنسية حبيسة في مصر، ولم يلبث بونابرت أن مني بهزيمة برية حين ارتد خائبًا من محاولته الخروج من مصر إلى بلاد الشام؛ حيث هزم أمام أسوار عكا المنيعة.

وعلى الرغم من أن الحملة الفرنسية فقدت فاعليتها، فإن الإنجليز حرصوا مع ذلك على تأمين أوضاعهم في مسقط والجنوب العربي بموجب سياسة المعاهدات؛ حيث بادروا في عام 1800 بعقد معاهدة جديدة مع سلطان مسقط تضمنت تأكيد البنود التي سبق أن تم الاتفاق عليها في معاهدة 1798، إلى جانب موافقة السلطان على استقبال وكيل بريطاني يقيم في عاصمة السلطنة؛ لكي تتم عن طريقه جميع الاتصالات بين مسقط وحكومة بومباي. وكان مما ساعد الحكومة البريطانية على التوصل إلى عقد تلك المعاهدة، اتباعها أساليب الضغط السياسي والاقتصادي لإقناع السلطان بأن الإنجليز أصبحوا القوة الوحيدة المنفردة بالنفوذ في الهند، في حين لم يعد لفرنسا سوى بعض المراكز الضئيلة، ومن ثم أصبح في إمكان الإنجليز منع سفن مسقط من الدخول إلى موانئ الهند البريطانية لتتزود باحتياجاتها، وأنه لا سبيل أمام سلطان مسقط سوى الاعتراف بالحقيقة الواقعة، وهي أن رخاء مسقط يعتمد على رضاء الإنجليز وصداقتهم، وكان ذلك أسلوبًا من الضغط الاقتصادي الذي اتبعه جون مالكولم Malcolm - المبعوث البريطاني الذي كلف من قبل حكومة الهند- لكي يتفاوض مع السلطان على عقد معاهدة 1800.

ولعل مما يسترعي الانتباه أن تلك المعاهدة الجديدة لم تحدد صراحة وقتًا معينًا لانتهائها، وسوف تتبع بريطانيا هذا النمط من المعاهدات مع حكام الخليج والجنوب العربي، والتي يمكن أن نطلق عليها مصطلح المعاهدات الأبدية Eternity Treaties، حيث ورد في ديباجة معاهدة 1800 أن تستمر علاقات الصداقة بين سلطنة مسقط وشركة الهند الشرقية البريطانية إلى "أن تتوقف دورة الشمس والقمر في الفلك"!.

ومع جلاء الفرنسيين عن مصر؛ أخذت السلطات البريطانية تبذل جهودها من أجل الحصول على تسهيلات وامتيازات تجارية من حكام عدن والجنوب العربي. ففي سبتمبر 1802 نجحت في

عقد معاهدة صداقة وتجارة مع أحمد بن عبد الكريم العبدلي سلطان لحج وعدن، وكانت تلك المعاهدة - مثلها في ذلك مثل معاهدة 1798 مع سلطنة مسقط - تشكل الحلقة الأولى في سلسلة المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع مشيخات الجنوب العربي. وقد نصت تلك المعاهدة على اعتبار ميناء عدن ميناء مفتوحًا لاستقبال البضائع التي تحملها السفن البريطانية، على أن تدفع 2% من قيمتها ضرائب جمركية لمدة عشر سنوات، ترتفع بعدها هذه النسبة لتصبح 3%. كما نصت بنود المعاهدة على السماح للإنجليز بإنشاء وكالة تجارية لهم في عدن، مع تعهد السلطان بتوفير الحماية اللازمة للرعايا البريطانيين الذين يقيمون في أراضيه، وأن يكون للوكيل البريطاني في عدن حق النظر في المنازعات التي تنشب بينهم أو بين غيرهم من الرعايا الأجانب. ومن الواضح أن تلك المعاهدة قد انتقصت من السلطة الشرعية لسلطان لحج وعدن فيما يتعلق بتحديد قيمة الضرائب الجمركية، فضلاً عن الاعتراف للوكيل البريطاني بممارسة السلطة القضائية على الرعايا البريطانيين وعلى غيرهم من الرعايا الأجانب الذين يقيمون في أراضيه. وقد اتخذت بريطانيا من معاهدة 1802 نموذجًا للمعاهدات التي عقدتها مع حكام السلطنات والمشيخات الأخرى المجاورة لعدن.

وبينما كانت الحكومة البريطانية تعمل على تدعيم نفوذها في عدن وإمارات الجنوب العربي، أتاح لها سقوط المستعمرة الفرنسية في جزيرة فرنسا في عام 1810 تشديد قبضتها على سلطنة مسقط التي أصبحت تحت سيطرتها الفعلية. وكانت مسقط أول وحدة سياسية تسقط في أيدي الإنجليز، كما كانت القاعدة التي ارتكزوا عليها في زحفهم الاستعماري على بقية الإمارات العربية في الخليج.

وعلى أثر تأكيد بريطانيا لمركزها في سلطنة مسقط، بدأت زحفها على مشيخات الساحل العُماني. وتبريرًا للسيطرة الاستعمارية على تلك المشيخات، أطلقت صفة القرصنة على النشاط البحري الذي كان يمارسه زعماء الساحل وخاصة من القواسم ضد السفن الأجنبية العابرة في مياههم. وقد ظل الساحل العُماني يطلق عليه في الخرائط الأوروبية التي ظهرت حتى منتصف القرن التاسع عشر تعبير ساحل القرصان Pirate Coast، ولم يكن ذلك إلا من قبيل الأحكام الاستعمارية الخاطئة؛ إذ إن ما كان يحدث من نشاط بحري تمارسه القوى العربية في ذلك الساحل ضد السفن الأوروبية هو من قبيل الدفاع عن مياهها وأرزاقها. وقد يكون صحيحًا أن الدول الأوروبية التي خلفت البرتغاليين في بحار الشرق أعلنت إلغاء النظام الاحتكاري، وأفسحت المجال للمنافسة والتجارة الحرة لجميع القوى، إلا أنه كان من الطبيعي ألا تستطيع القبائل العربية القاطنة في الساحل العُماني أن تدخل مجال المنافسة مع القوى الأوروبية بما تملكه من أساطيل قوية وبتأسيسها الشركات التجارية الكبيرة التي تساندها حكوماتها؛ ومن ثم لم تجد القوى العربية من وسيلة سوى الإيقاع بتلك السفن التي أخذت تنافسها في تجارتها وفي وسائل عيشها، كما اعتبرتها في الوقت ذاته قوى معادية لها يحق لها مقاومتها بكل ما تملكه من وسائل، كما أضفى الجهاد الديني بعدًا جديدًا على تلك المقاومة، وخاصة بعد أن انتشرت الدعوة السلفية في سواحل الخليج. ومن ناحية أخرى إن أسلوب القرصنة كان من الأساليب المتعارف عليها بين القوى الأوروبية ذاتها، التي اعتبرته بمثابة حرب بحرية مشروعة تتم لحساب دولها. وإذا جاز لنا الأخذ بذلك المفهوم فإنه يمكن تطبيقه على النشاط البحري الذي كانت تقوم به

القبائل العربية ضد الأساطيل الأجنبية، لما كانت تشكله تلك القبائل من تنظيمات سياسية قائمة بذاتها، وذلك وفقا للمفاهيم السائدة في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية في ذلك الحين.

ومن أجل قمع النشاط البحري للقواسم وغيرهم من القبائل الأخرى المقيمة على الساحل العُماني، أرسلت حكومة الهند البريطانية العديد من الحملات التي استهدفت رأس الخيمة والشارقة وغيرهما من المعاقل التي كانت تعتمد عليها تلك القبائل في أنشطتها البحرية. وكان من أبرز تلك الحملات حملة 1805، ثم تبعتها حملة 1809، التي استهدفت القضاء على معقل القواسم في رأس الخيمة، ومع ذلك لم تنجح تلك الحملة في القضاء على القوة البحرية للقواسم، على الرغم من شدة الأساليب التي اتبعتها بغية تحقيق أهدافها. وتشير العديد من المصادر أن القواسم دافعوا عن عاصمتهم دفاعًا مستميتًا ولم ينسحبوا من مراكزهم إلا بعد أن أضرم الإنجليز النيران في المدينة، وأحرقوا جميع السفن التي وجدوها في الميناء، وخلت المدينة من سكانها الذين انسحبوا إلى الداخل.

وعلى أثر تحطيم إبراهيم باشا للدرعية، عاصمة الدولة السعودية الأولى في عام 1818، وفقدان القواسم تأييد السعوديين لأنشطتهم البحرية، أرسلت حكومة الهند البريطانية حملة 1819 بقيادة السير جرانت كير Keir، وقد استطاعت هذه الحملة أن تحقق أهدافها؛ فبعد أن تمكنت الحملة من القضاء على مقاومة القواسم، وكان في إمكان قائدها القبض على زعمائهم، إلا أن كير كان على قدر كبير من الدهاء بحيث أدرك أن القبض على أولئك الزعماء سيؤدي إلى عائق سياسي، ومن ثم وجد من الأسلم دعوتهم لكي يوقع كل منهم على معاهدة انفرادية تم إدماجها جميعًا في معاهدة عامة في يناير 1820. وقد استهدفت تلك المعاهدة القضاء على النشاط البحري للقواسم، واتخذتها بريطانيا دعامة قوية لنفوذها وتأمين الملاحة والتجارة لسفنها.

وتظهر الأهداف البريطانية واضحة في تلك المعاهدة، من حيث إطلاق الإنجليز على الرؤساء الذين اشتركوا في توقيع تلك المعاهدة اسم الرؤساء البحريين؛ وكان ذلك بهدف الإمعان في تجزئة المنطقة بعزل الساحل عن المناطق الداخلية الظهيرة، فضلاً عن تجزئته إلى عدة كيانات سياسية. ويبدو ذلك واضحًا من ديباجة المعاهدة التي لم تشر إلى كونها معاهدة بين الإنجليز والشيخ الأعلى للقواسم، وإنما نصت على كونها معاهدة بين الإنجليز وبين الطوائف العربية الذين هم أطراف في هذه المعاهدة. وفضلاً عن ذلك فإن تلك المعاهدة فرضت من جانب واحد، وهو الجانب المنتصر في الحرب، ولم تكن الأطراف الأخرى التي تحطمت قوتها وصودرت سفنها وفقدت حلفاءها سوى الإذعان. كما حرصت بريطانيا في المعاهدات التالية على تكريس تجزئة الاتحادات القبلية في الساحل العُماني، واتخاذ العديد من الإجراءات لفرض ما أسمته بالسلام البريطاني Pax Brittanica، الذي لم يكن سلامًا إلا من حيث تحقيق مصالحها الخاصة، وإطالة بقائها في المنطقة لأطول فترة ممكنة. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا عمليات المسح البحري، وإنشاء القواعد البحرية، وتخصيص العديد من السفن الحربية للقيام بدوريات مستمرة في مياه الخليج. وقد نجحت بريطانيا في تفتيت منطقة الساحل العُماني المحدودة المساحة والسكان إلى سبع وحدات سياسية هي: أبو ظبي - دبي - الشارقة - رأس الخيمة - عجمان - الفجيرة -

إلى جانب دفع تعويض عما تعرضت له السفينة وركابها من أضرار بالغة.

وبعد مباحثات ومداولات طويلة اتفق هينس مع السلطان على تسليم ما أمكن إنقاذه من البضائع إليه، وبأن يحرر السلطان صكًا بمبلغ أربعمائة ريال قيمة البضائع المفقودة أو المنهوبة. وكان يمكن أن ينتهي الموضوع عند هذا الحد، إلا أن ذلك لم يحدث؛ لأن هدف بريطانيا كان أبعد من مجرد المطالبة بالتعويض إذ كانت تريد عدن ذاتها. ويتضح ذلك من التعليمات التي وجهها حاكم بومباي إلى هينس، والتي ورد بها أن الاعتداءات التي حدثت ضد الأرواح والممتلكات في سفينة ترفع العلم البريطاني وتتمتع بالحماية البريطانية، تتطلب اتخاذ إجراءات أكثر حسمًا من مجرد المطالبة بتعويضات، بل تصل إلى الاستيلاء على عدن.

وتنفيذًا للتعليمات التي تلقاها هينس من حاكم بومباي قام بزيارة أخرى إلى عدن. وفي مقابلة أجراها مع السلطان حاول في خلالها إغراءه بإبرام معاهدة يوافق فيها على نقل ملكية عدن والمنطقة المحيطة بها إلى الحكومة البريطانية؛ وذلك في مقابل مبلغ سنوي تدفعه له حكومة الهند. ولكن السلطان محسن العبدلي لم يوافق على ذلك الطلب، وذلك على الرغم ما اتبعه هينس من وسائل الترغيب أحيانًا والترهيب أحيانًا أخرى. وفي رسالة وجهها السلطان محسن العبدلي إلى هينس في 22 من يناير 1838 أكد فيها على أهمية عدن بالنسبة إليه، وكيف أنه يعتمد عليها في معيشته وفي دفع المرتبات والهبات لحلفائه من القبائل المجاورة. وفي تلك الرسالة طلب السلطان من هينس إمهاله شهرين بالنسبة إلى نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية بعد أن يتشاور مع أعيان البلاد فيما يتعلق بهذا الموضوع. كما اقترح عندما تصبح عدن في حوزة الإنجليز أن يتم مناصفة عوائد الجمارك، أو أن تقرر له حكومة الهند راتبًا سنويًا، وأن يبقى اسمه مبجلاً وكلمته نافذة على جميع رعاياه.

وفي الوقت الذي قبل فيه السلطان معاشا سنويًا قدر بثمانية آلاف وسبعمائة ريال مقابل موافقته على نقل ملكية عدن، أو على الأحرى بيعها إلى الحكومة البريطانية، اشتدت حركة المعارضة التي تزعمها حامد ابن السلطان محسن وأعيان البلاد إلى جانب بعض القبائل المحيطة بعدن، ومن بينها قبيلة الحوشبي الشديدة المراس، في الوقت الذي اتجه فيه هينس إلى استغلال الخلافات بين القبائل وخاصة النزاعات الناشبة بين سلطنتي العبدلي والفضلي؛ بهدف تمزيق الوحدة الداخلية التي يمكن أن تدافع عن عدن ضد أي هجوم بريطاني ولتسهيل عملية احتلالها، ومن ثم عمد إلى استمالة قبائل الفضلي واليافعي وإحاطتهم برغبة الحكومة البريطانية في صداقتهم وتشجيع التجارة من أجل مصلحتهم. وقد وصلت حركة المعارضة إلى درجة محاولة إلقاء القبض على هينس وقتله، واسترداد رسالة السلطان والصك الذي وقعه بشأن التعويضات عن حادثة السفينة. وعلى الرغم من الإهانات التي ألحقها المعارضون بهينس، فإن حاكم بومباي عبر عن سعادته بتلك الإهانات التي وجد فيها مبررًا للانتقام.

وتنفيذًا للتعليمات التي تلقاها هينس من حاكم بومباي، قام بفرض حصار اقتصادي حول ميناء عدن، كما استغل فرصة المنازعات وعدم التماسك بين قبائل المنطقة لتكريس أوضاع التجزئة وتمزيق الوحدة الداخلية. ومن الواضح أن ما سهل على بريطانيا الاستيلاء على عدن المنازعات القبلية وعدم تماسك الجبهة الداخلية. وفي التاسع عشر من يناير 1839 قام هينس بتنفيذ خطة الهجوم على

عدن؛ حيث نجحت مدفعية البحرية البريطانية في إسقاط أبراج الميناء، وتم له الاستيلاء على عدن على الرغم من المقاومة الباسلة التي قام بها الأهالي والتي ظلت تشكل طابع السنوات الأولى من الاحتلال. غير أن تلك الحركات كان مآلها الفشل نتيجة تفوق الإنجليز وحداثة أسلحتهم واستخدامهم أساليب الوقيعة بين شيوخ القبائل.

ولم يكن الاستيلاء على عدن هو غاية ما تبغيه الحكومة البريطانية، وإنما اتخذت من استيلائها على عدن بداية لتوسعها الاستعماري والانطلاق لتأكيد نفوذها في المناطق والإمارات المجاورة لعدن، ومن بينها قبائل الفضلي والعقربي والعوالق العليا والسفلى واليافعي العليا والسفلى وغيرها. ويعزى إلى هينس الذي بادرت حكومة الهند بتعيينه مقيمًا سياسيًا في عدن، قيامه بإبرام العديد من معاهدات الصداقة مع سلاطين وأمراء المناطق المجاورة لعدن، إلى جانب منح الهدايا والرواتب الشهرية أو السنوية التي كانت تختلف باختلاف مكانة كل حاكم، فضلاً عن إغداق الألقاب والنياشين وإظهار الاحترام لزعماء القبائل بإطلاق مدافع الترحيب والتوديع لمن يجيء منهم إلى عدن أو يغادرها. غير أن ذلك لم يكن في الوقت ذاته ليثني المقيمين البريطانيين في عدن عن اتباع سياسة فرق تسد، إلى جانب تعيين الحكام الموالين وعزل المناهضين للسياسة البريطانية.

انتهت مرحلة التوسع المصري في الجزيرة العربية بانسحاب القوات المصرية من أقطار الجزيرة العربية جميعًا، حجازها ونجدها وخليجها ويمنها، بعد أن اصطدمت السياسة المصرية بالسياسة الإنجليزية، وتطور الأمر إلى سباق بين السياستين أتيح فيه للسياسة الإنجليزية ومن ورائها القوة الإنجليزية أن تحرز قصب السبق؛ معتمدة على تفوقها البحري ومعاهداتها مع بعض الشيوخ والأمراء. وكان نجاح بريطانيا في احتلال عدن بمثابة ضربة موجعة لمحمد علي أرغمته على الانسحاب من اليمن، كما كان للإجراءات التي اتخذتها بريطانيا في تعاملها مع حكام الإمارات العربية في الخليج العربي دورها في عرقلة مشروعاته التوسعية في تلك الأنحاء. ولم تلبث أن أتيحت لبريطانيا الفرصة لإجبار محمد علي على الانسحاب من الجزيرة العربية برمتها مستغلة في ذلك الأزمة المصرية التركية في عام 1840.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته بريطانيا من حيث تخلصها من الأخطار التي كانت تهددها من جراء طموحات محمد علي التوسعية، فإنها ظلت تتعرض لأخطار المنافسة من قبل فرنسا التي نجحت في السيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية في شرقي إفريقيا، وخاصة في أوبوك Obock القريبة من عدن عند مضيق باب المندب بين البحر الأحمر وخليج عدن وعلى ساحل بلاد الصومال التي احتلتها في عام 1862. كما حاولت السيطرة على منطقة الشيخ سعيد في عام 1869. غير أن بريطانيا أحبطت محاولتها هذه حتى لا يتعرض الوجود البريطاني في عدن لأي خطر، وخاصة بعد فتح قناة السويس للملاحة الدولية في نوفمبر من عام 1869. ومن ناحية أخرى أخذت السلطات البريطانية تراقب بحذر شديد التوسع المصري على عهد الخديوي إسماعيل على طول السواحل الإفريقية للبحر الأحمر، الذي وصل إلى رأس جافون على الساحل الشرقي لإفريقيا، وبالتالي أخذ التوسع المصري في الصومال يشكل خطرًا على السياسة البريطانية في عدن وفي السواحل الجنوبية للبحر الأحمر، وخاصة في ظل التقارب المصري مع السياسة الفرنسية التي أشرفت على مشروع قناة السويس.

البريطانية من فوائد اقتصادية واستراتيجية من جراء سيطرتها على تلك الإمارات، فإنها اكتفت ببسط حمايتها دون أن تهتم بتحسين أوضاعها، سواء على الصعيد الإداري أو الاقتصادي أو الثقافي، ومن ثم ظلت التركيبات السياسية والاجتماعية سواء في الخليج العربي أو في الجنوب العربي بصفة عامة محتفظة بأوضاعها البدائية طوال فترة السيطرة البريطانية.

وإضافة إلى توجس بريطانيا من محاولات الدولة العثمانية مد نفوذها في الخليج وجنوب الجزيرة العربية، ومن ثم كان اتخاذها العديد من الإجراءات الدبلوماسية لعرقلة نشاطها، واجهت بالإضافة إلى ذلك العديد من المنافسات الدولية في تلك المناطق التي آلت إليها. وبينما لم تكن المنافسة التي تعرضت لها بريطانيا في عدن والجنوب العربي تتعدى فرنسا وإيطاليا، كانت المنافسة أكثر حدة في منطقة الخليج العربي من قبل فرنسا وروسيا القيصرية وألمانيا.

وقد تركزت المنافسة الفرنسية التي تعرضت لها بريطانيا في سلطنة مسقط، التي تحتل مركزًا مهمًا على الطريق الموصل بين عدن وبومباي، ومن ثم أصبحت أهميتها بمكانة كبيرة للحكومة البريطانية. وكانت العقبة التي اعترضت بريطانيا في تأكيد نفوذها في مسقط، أنه كان لفرنسا وضع قانوني مساو لوضع بريطانيا في تلك السلطنة ولو من الوجهة النظرية على الأقل، وذلك بمقتضى التصريح الإنجليزي الفرنسي الصادر في عام 1862 الذي قضى باحترام الدولتين لاستقلال سلطنتي مسقط وزنجبار. ومن ثم كان يتعين إذا أرادت بريطانيا الاستئثار بالنفوذ في مسقط أن تقدم لفرنسا تعويضات مناسبة في مقابل ذلك.

وإلى جانب المنافسة الفرنسية لبريطانيا في سلطنة مسقط، كانت روسيا القيصرية تحاول الحصول على منفذ لها على الخليج، وذلك بمد خط حديدي يصل من الإسكندرونة إلى سواحله، ونسب هذا المشروع إلى الكونت كابنيست Kapnist الذي كان يحاول الحصول على امتياز بمد ذلك الخط الحديدي. وكانت بريطانيا تتوجس من احتمال حدوث تعاون بين فرنسا وروسيا من أجل إضعاف نفوذها في الخليج، وخاصة عقب تحالفهما العسكري في عام 1892. أما عن ألمانيا فقد استغلت تقاربها مع الدولة العثمانية وتسترت من ورائها لتحقيق مشروعها الخاص بمد خط حديد برلين بغداد إلى الكويت؛ مما عدته بريطانيا يشكل خطرًا كبيرًا على نفوذها في الخليج ومصالحها الاقتصادية في المحيط الهندي وفي بحار الشرق بصفة عامة. ومن ثم بادرت الحكومة البريطانية في محاولة منها عرقلة المشروع الألماني بعقد معاهدة يناير 1899 مع شيخ الكويت الشيخ مبارك الصباح 1896-1915، والتي كان من نتيجتها رفض الشيخ مبارك استقبال بعثة ألمانية قدمت إلى الكويت بموافقة الدولة العثمانية برئاسة الهر ستمرش Stemrish في عام 1900؛ بهدف الحصول على تنازل منه عن قطعة من الأرض في إمارته لتكون نهاية للخط الحديدي المقترح. وكان من الطبيعي أن تنظر بريطانيا إلى التقارب الألماني العثماني، ورغبة ألمانيا في مد خط حديدي بقلق بالغ؛ لما كانت تهدف إليه ألمانيا من السيطرة على العراق وطرد بريطانيا من الخليج، ومن ثم تصبح خطرًا يهدد الهند.

ولمواجهة تلك المنافسات الدولية، كانت رحلة اللورد كيرزون Curzon إلى الخليج في 21 من نوفمبر 1903، وكان أول نائب للملك في الهند يزور هذه المنطقة. وفي أثناء مروره بإمارة

الشارقة، ألقى في احتفال كبير دعي إليه شيوخ الخليج خطبته الشهيرة التي أجمل فيها أهداف السياسة البريطانية في الخليج، وحرص الحكومة البريطانية على التفوق الذي أحرزته في الخليج والجهود التي بذلتها لتأمين الملاحة في مياه الخليج. ولم يكن كيرزون يقصد من خطبته هذه تذكير رؤساء وشيوخ الخليج بعلاقاتهم بالحكومة البريطانية التي كانوا أكثر إدراكًا لها، بقدر ما كان يهدف إلى تحذير الدول المنافسة من القيام بأي اعتداء على النفوذ الذي حققته بريطانيا في الخليج، وأن محاولة أية دولة إيجاد مصالح لها في الخليج يعد تهديدًا للمصالح البريطانية؛ مما يتعين على بريطانيا مواجهته بكل ما تستطيعه من وسائل.

وإلى جانب وقوف بريطانيا بصلابة ضد القوى المنافسة لها، فقد اتبعت أيضًا الأساليب الدبلوماسية التي وضحت في تسوية المنازعات الاستعمارية بينها وبين فرنسا بمقتضى توقيع الاتفاق الودي بين الدولتين في عام 1904، الذي خفف كثيرًا من حدة المنافسة بينهما في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية. وبهزيمة روسيا أمام اليابان في الحرب التي قامت بينهما في عام 1904، لم تعد بريطانيا تخشى من منافسة روسيا لها، ومن ثم أصبح السبيل ممهدًا لتوقيع الوفاق الودي بين الدولتين في عام 1907، الذي تتضمن تقسيم مناطق النفوذ بينهما في فارس وأفغانستان وأواسط آسيا؛ بحيث تصبح المناطق الشمالية مناطق نفوذ روسية، بينما تصبح المناطق الجنوبية بما فيها منطقة الخليج العربي مناطق نفوذ بريطانية، أما المنطقة الوسطى فقد تم الاتفاق على اعتبارها منطقة عازلة Buffer Zone بغية منع التصادم بين الدولتين.

لم يعد أمام الحكومة البريطانية بعد تسويتها المشكلات الاستعمارية بينها وبين كل من فرنسا وروسيا، سوى ألمانيا والدولة العثمانية. وفي محاولة منها لتسوية المشكلة التي أثارتها ألمانيا بمد خط حديد بغداد إلى الكويت، أبدت الحكومة البريطانية عدم ممانعتها في مد الخط الحديدي إلى الخليج، غير أنها اشترطت إشرافها على الخط الذي يلي البصرة جنوبا. أما عن الدولة العثمانية فقد خشيت السلطات البريطانية من المحاولات التي كانت تبذلها الدولة العثمانية من أجل استمالة قبائل الخليج واليمن إلى جانبها بدعوى الانضواء إلى حركة الجامعة الإسلامية التي كان يتزعمها آنذاك السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1908، فضلاً عن المحاولات التي كانت تبذلها لمد خطوط حديدية وبرقية بين مخا وعدن.

وحرصًا من الحكومة البريطانية على عدم حدوث تصادم عسكري بينها وبين الدولة العثمانية؛ لما قد يشكله هذا التصادم من إثارة شعور المسلمين في مستعمراتها وخاصة في الهند، فقد فضلت بريطانيا اتباع الأساليب الدبلوماسية التي استهدفت بها تحديد مناطق نفوذ كل منهما في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية. وقد استغرقت المباحثات الخاصة بالجنوب العربي الفترة من يناير 1902 إلى مايو 1904، وكانت تمهيدًا للاتفاقية الإنجليزية العثمانية التي وقعت بين الدولتين في مارس من عام 1914. وقد ارتكزت المباحثات البريطانية العثمانية على تمسك بريطانيا بحيوية المعاهدات التي عقدتها مع شيوخ الجنوب العربي وسلاطينه دون الرجوع في ذلك إلى الدولة العثمانية؛ باعتبارهم رؤساء مستقلين وبعيدين عن التبعية العثمانية. وقد انتهت المباحثات الإنجليزية العثمانية بتحديد خط الحدود بين مناطق النفوذ الإنجليزي والعثماني بواسطة لجان إنجليزية عثمانية تم تشكيلها لذلك الغرض.

وفي خلال الفترة من عام 1911 إلى عام 1913 أجريت مباحثات بريطانية عثمانية أخرى حول تحديد مناطق النفوذ البريطاني والعثماني في الخليج العربي. وقد انتهت المباحثات البريطانية العثمانية، سواء ما تعلق منها بالخليج العربي أو بجنوب الجزيرة العربية، بتوقيع الاتفاق الإنجليزي العثماني الخاص بالخليج العربي في يوليو 1913، والاتفاق الإنجليزي العثماني بشأن الجنوب العربي في مارس 1914.

وكان مما ساعد على توقيع هاتين الاتفاقيتين، أن الدولة العثمانية كانت تتعرض آنذاك لأزمات عديدة من بينها الحرب التي اندلعت بينها وبين إيطاليا بشأن طرابلس في عام 1911 والتي انتهت بتنازلها لإيطاليا عن تلك الولاية، تلتها الحروب البلقانية 1913 التي أنهكت قوى الدولة العثمانية وانتهت بخروج الولايات العثمانية في البلقان عن حوزتها، هذا بالإضافة إلى ما كانت تتعرض له الدولة العثمانية من أزمات مالية طاحنة، إلى جانب ما كانت تتعرض له أيضًا من اضطرابات وقلاقل عنيفة في اليمن؛ مما دفعها إلى الاعتراف بسلطة الإمام يحيى الإدارية والقضائية.

ونتيجة لتلك الأزمات التي انتابت الدولة العثمانية، لم يكن في مقدورها بطبيعة الحال أن تواصل سياستها المعارضة لبريطانيا. فبالإضافة إلى حروبها مع إيطاليا ومشاكلها في البلقان ومتاعبها مع روسيا، فضلاً عن أن الجيش العثماني كان لا يزال تحت التنظيم الألماني؛ لكل تلك الأسباب كان رجال الدولة من الاتحاديين يحبذون تسوية الأمور مع بريطانيا بالطرق السلمية أملاً في الحصول على تأييدها إزاء تلك المشكلات جميعها. وفي سبيل التوصل إلى تلك التسوية كانت الدولة العثمانية مستعدة لأن تتنازل لبريطانيا عن جانب كبير من ادعاءاتها في كل من الخليج والجنوب العربي.

والاتجاه المعقد الذي سارت فيه المباحثات البريطانية العثمانية التي أدت إلى توقيع اتفاقيتي 1913 و1914، يمكن الرجوع إليها في الوثائق التي نشرها المؤرخان الكبيران جوش وتمبرلي Gooch & Temperley فيما يتعلق بأصول الحرب العالمية الأولى.

وتنقسم اتفاقية 1913 الخاصة بالخليج العربي إلى خمسة أقسام، عالج القسم الأول منها الخلاف الذي كان قائمًا بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية حول وضعية إمارة الكويت؛ حيث نصت بنود ذلك القسم من الاتفاقية على اعتبارها قضاء مستقلاً في إدارته الذاتية عن الدولة العثمانية التي لا يجوز لها احتلال أي جزء من أراضيها؛ وذلك ضمن الحدود التي أقرتها الاتفاقية، فضلاً عن اعتراف الدولة العثمانية بجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع شيوخ الكويت. أما عن الأقسام الأربعة الأخرى من الاتفاقية فقد عالجت الوضع في إمارات الخليج الأخرى؛ حيث تنازلت الدولة العثمانية عن جميع ادعاءاتها في تلك الإمارات واعترفت بالنفوذ البريطاني فيها.

أما فيما يتعلق بالاتفاقية الإنجليزية العثمانية الخاصة بالجنوب العربي والتي تم عقدها بين الدولتين في مارس 1914،فقد تناولت تسوية الأوضاع بين بريطانيا والدولة العثمانية في اليمن والمحميات وحضرموت؛ حيث نصت على تأكيد البروتوكولات التي توصلت إليها لجان تعيين الحدود العثمانية البريطانية المشتركة بين مناطق النفوذ البريطاني والعثماني التي تم الاتفاق عليها في أعوام 1903-1905، وبمقتضى تلك البروتوكولات تم تعيين الحدود بين اليمن وعدن والمحميات

التسع، وتنازلت الدولة العثمانية عن جميع ادعاءاتها ومطالبها في حضرموت، وذلك باستثناء بعض مناطقها التي تعهدت بعدم التنازل عنها لأية دولة أجنبية، دون الرجوع في ذلك إلى الحكومة البريطانية.

وقد قام كل من إبراهيم حقي باشا ناظر الخارجية العثمانية والسير إدوارد جري Grey وزير الخارجية البريطانية بالتوقيع على اتفاقيتي الخليج العربي والجنوب العربي. وبينما لم تتم المصادقة على الاتفاقية الإنجليزية العثمانية الخاصة بالخليج العربي والموقعة بين الدولتين في يوليو 1913، بسبب تمسك الحكومة البريطانية بعدة تحفظات متعلقة بتنفيذ الحكومة العثمانية بعض الإصلاحات الإدارية والضرائبية، فقد تمت المصادقة في يونيو 1914 على الاتفاقية الخاصة بالجنوب العربي التي وقعت بين الدولتين في مارس 1914. وعلى الرغم من ذلك فلم يعد لهاتين الاتفاقيتين أية قيمة لهما بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى وما تبعها من دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول الوسط (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر).

وقد حرصت بريطانيا عند نشوب الحرب العالمية الأولى، وعقب إعلان الدولة العثمانية الحرب عليها، على فصل إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية عن أي تعاون مع الدولة العثمانية التي حاولت بالفعل التأثير على تلك الإمارات تحت شعار حركة الجهاد الديني المقدس.

وقد بادرت بريطانيا بالتصدي للدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا، وتمثلت الاستراتيجية البريطانية في الخليج بزحف القوات البريطانية من الكويت إلى البصرة بهدف انتزاعها من الدولة العثمانية، ومن ثم التقدم للسيطرة على بقية العراق. وعلى الرغم من الهزيمة التي تعرضت لها القوات البريطانية في كوت العمارة في عام 1917، فإن بريطانيا سرعان ما تغلبت على تلك الهزيمة وتمكنت مع نهاية الحرب من إحكام سيطرتها على بغداد.

وليس من شك في أن ظروف الحرب وما تبعها من إجراءات عسكرية قد ساعدت على تدعيم السيطرة البريطانية في الخليج بصورة تفوق كثيرًا ما كانت عليه في السابق؛ إذ إن الدول التي نازعت بريطانيا النفوذ في الخليج لم تلبث أن خرجت من حلبة التنافس، ألمانيا والدولة العثمانية لهزيمتهما في الحرب، وروسيا لتغير أوضاع الحكم بها، ودعوة قادتها الجدد إلى التخلي عن الأطماع القيصرية، أما فرنسا فقد سلمت لحليفتها بريطانيا بالنفوذ، ومن ثم حق لكثير من المؤرخين أن يصفوا الخليج بأنه أصبح بحيرة بريطانية مقصورة على النفوذ البريطاني وحده.

وفيما يتعلق بالجنوب العربي، فقد بادرت القيادة العسكرية البريطانية في عدن بمحاصرة سواحل اليمن؛ من أجل الحيلولة دون وصول القوات العثمانية إلى مناطق نفوذها في عدن والجنوب العربي، والعمل على إفشال خطة عسكرية دبرتها الدولة العثمانية مع حليفتها ألمانيا كانت تستهدف السيطرة على مضيق عدن وغيره من المداخل الجنوبية للبحر الأحمر. وعلى أثر رفض سلطان لحج التعاون مع العثمانيين، قامت قوة عثمانية باحتلال سلطنته في عام 1915 بينما لم تتحقق للعثمانيين السيطرة على القاعدة البريطانية في عدن بسبب قوة تحصيناتها. وقد آثر الإنجليز من جانبهم ترك لحج للعثمانيين مكتفين بتأمين مركزهم في عدن، وذلك على الرغم من تعهدهم لسلطان لحج بحمايته. وكان من جراء الهجوم التركي على لحج أن تعرضت السلطنة لأعمال السلب والنهب. وظل هذا الموقف قائمًا بين الجانبين إلى أن عقدت الهدنة

بين الدول المتحاربة في سبتمبر 1918.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، لم يجد سعيد باشا القائد العثماني في لحج بُدًّا من تسليم نفسه ورجاله للمقيم السياسي البريطاني في عدن في ديسمبر 1918؛ وبذلك تم انحسار النفوذ العثماني عن آخر المعاقل له في بلاد اليمن.

وقد استطاعت بريطانيا أن تؤكد مركزها في كل من الخليج العربي والجنوب العربي بمقتضى معاهدة سيفر التي عقدها الحلفاء مع الدولة العثمانية، وتلتها معاهدة لوزان 1923 التي عقدتها الجمهورية التركية الحديثة مع الحلفاء، والتي أكدت ما نصت عليه معاهدة سيفر فيما يتعلق بتنازل تركيا عن جميع ممتلكاتها الواقعة خارج الحدود التي عينتها تلك المعاهدة، وكانت منطقة الخليج والجنوب العربي خارج نطاق تلك الحدود.

استخلاصًا مما سبق عرضه، يمكن القول إن بريطانيا استطاعت بنهاية الحرب العالمية الأولى أن تستحوذ على المناطق الاستراتيجية المهمة الموصلة لإمبراطوريتها في الهند، ونعني بتلك المناطق الاستراتيجية الخليج والجنوب العربي؛ وذلك بعد أن نجحت في التغلب على العديد من المنافسات الدولية والإقليمية، والتخلص من معارضة القوى المحلية، متبعة في ذلك أسلوب المعاهدات أو استخدام القوة العسكرية إذا ما استدعت الضرورة ذلك.

أ.د. جمال زكريا قاسم
جامعة عين شمس

المصادر والمراجع

1 - الوثائق غير المنشورة:

- الوثائق المتعلقة بالتوسع المصري في الجزيرة العربية في عهد محمد علي.
- وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O 78/5108
- Turkish: Jurisdiction along the Arabian coast of the Persian Gulf. Part 1-3
- وثائق وزارة الهند .

I.O. Records, Political & Secret Department

2 - الوثائق المنشورة:

- الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر 1863-1879، إعداد شوقي عطا الله الجمل، نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1959.
- الوثائق السعودية، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، ثلاثة أجزاء، القاهرة، 1955.
- Aitchiso, C. U., A collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and neighboring countries , 12 vols, vol. X, Treaties etc relating to Persia and Persian Gulf., vol. XI, Treaties etc. relating to Turkish Arabia, Muscat , Aden & Zanzibar.
- Bombay Government, Selections from the Records of Bombay Government, Historical and other information connected with the province of Oman, Muscat, Bahrain and other places in the Persian Gulf, new series, vol. XXIV, Bombay 1856.
- Gooch & Temperley. British Documents on the origins of the war, vol. 10. part 11, London 1938

3 - المصادر والمراجع العربية:

- أباظة، فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839-1918، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1969.
- رفعت، محمد: سباق مصر وبريطانيا على عدن عام 1838، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، مارس، 1969.
- الشعبي، قحطان محمد: الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (عدن والإمارات)، دار النصر، القاهرة، 1962.
- طه، جاد محمد: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969.
- العابد، صالح محمد: موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798-1810، بغداد، 1979.
- العابد، صالح محمد: دور القواسم في الخليج العربي، بغداد، 1976.

- عبد الحميد، محمد كمال: الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1958.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن: محمد علي وشبه الجزيرة العربية 1819-1840، القاهرة، 1981.
- العبدلي، أحمد فضل بن علي محسن: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، المطبعة السلفية، القاهرة، 1351هـ.
- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990-1991، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1991.
- قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، خمسة مجلدات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996-1997.
- قاسم، جمال زكريا: المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد 16، القاهرة، 1968.
- القاسمي، سلطان بن محمد: الاحتلال البريطاني لعدن، الطبعة الأولى، مطابع البيان، دبي، 1991.
- كلي، جون: بريطانيا والخليج 1795-1870، جزءان، مترجم، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، 1979.
- لوريمر، ج.ج.: دليل الخليج، القسم التاريخي، سبعة أجزاء، مترجم، ديوان حاكم قطر، الدوحة، 1967.
- ناجي، سلطان: الخلفية التاريخية للاحتلال البريطاني لعدن، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1976.

4 - المصادر والمراجع الأجنبية:

- Auzoux, A., La France et Mascate aux XVIII etXIX Siecles, Extrait de la Revue d`Histoire Diplomatique Francais, Paris 1910.
- Center for Strategic and International Studies, The Gulf, Implication of British withdrawal, Special Report, Series no. 8, Georgetown University, 1969.
- Gillian, King, Imperial Out Post Aden, Its place in British Strategic Policy, Oxford University Press 1964.
- Graham, Gerald, Great Britain in the Indian Ocean, A Study of Maritime Enterprise, Oxford 1967.
- Haines, Captain Stafford, Memories on the South East Coast of Arabia.
- Hoskins, Harford, British Routes to India, London 1928.
- Hunter, F.M., An Account of the British settlement at Aden, London 1877.
- Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near & Middle East, 2 vols., New York 1956.
- Jacob, Harold, Kings of Arabia, London1923. Kaye, John, The Life and Correspondence of Sir John Malcolm, 2 vols, London.

- Kelly, John. Britain and the Persian Gulf 1795-1880, London 1968.
- Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20 Century, London 1962.
- Meade, Earle Edward, Turkey, the great Powers and the Baghdad Railway, A Study in Imperialism, New York 1924.
- Playfair, R.L., A History of Arabia Felix or Yemen from the commencement of the Christian era to the present time, including an account of the British settlement at Aden, Bombay 1859.
- Waterfield, Gordon, Sultans of Aden, John Murray, London 1968.

5 - الدوريات العربية والأجنبية:

- مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
- مجلة معهد البحوث والدراسات العربية.
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.
- Journal of the Middle East, Washington.
- Journal of the Royal Geographical Society, vol. XI. 1845.
- Revue d'Histoire Diplomatique, Paris 1910.

أولاً : المقاومة الثورية

1 - الجزائر (عبد القادر الجزائري نموذجًا)

لم تهن هزيمة الجزائريين عن مقاومة الاحتلال الفرنسي لبلادهم عام 1830، فحدثت عمليات مقاومة في مناطق مختلفة من البلاد، بلغ بعضها من العنف والقوة الدرجة التي جعلت الفرنسيين يتوجسون الشر دائمًا، بل يفكرون في حلول اتجه بعضها إلى الانسحاب من إحدى المناطق اتقاءً لهجمات المقاومة، كما اتجه بعضها الآخر إلى انتشار الوجود الاحتلالي الفرنسي في مناطق لم يصلها من قبل؛ وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على إدارة الاحتلال.

توحيد قيادة المقاومة:

في أثناء فترة "التردد" التي تمتد من 1830 إلى 1834، استمرت المقاومة المسلحة هنا وهناك بقيادة زعامات محلية، دون أن يكون بينها تنسيق يسمح بتوحيد القيادة.

في هذا الظرف، اجتمع أعيان "المغرب الأوسط" حسب تعبير الأمير محمد بن الأمير عبد القادر، للنظر في من تتوفر فيه شروط الإمارة والأمانة؛ حتى يبايعوه ليقود المعركة ضد الفرنسيين، ويضع حدًا للفوضى التي عمت. اتفقوا على محيي الدين، وهو شيخ يحظى باحترام كبير، ليس فقط بين قبيلته من بني هاشم، ولكن بين جميع قبائل المنطقة.

وافق الشيخ محيي الدين مجمع العلماء والأعيان على أن وضع الفوضى لا يمكن أن يستمر، كما وافقهم على وجوب محاربة الفرنسيين، إلا أنه لاحظ بأن الفرنسيين يشكلون أمة قوية، غنية، مصممة على احتلال كامل الجزائر، فكيف يمكن مواجهتهم؟ فالقوى الجزائرية مبعثرة، والقبائل متناحرة فيما بينها، وزعماؤها يتنافسون على توسيع مناطق نفوذهم ومضاعفة ثرواتهم، فمن العبث تصور إمكانية الانتصار عليهم، فالإقدام على محاربتهم يكون ضربًا من الجنون، ما العمل إذن؟

هنا اقترح محيي الدين مواجهة ملك فرنسا بملك آخر يوجد على رأس دولة منظمة، تتوفر على خزينة أموال معتبرة، وتملك جيشًا منضبطًا. وهذه شروط تتوفر في سلطان المغرب المتعاطف مع قضيتنا. وهو يعرف أن الخطر الفرنسي الذي يتهددنا لن يلبث أن يهدد دولته. فإذا جمعنا قواتنا مع جيشه، وحاربنا تحت رايته التي هي راية الله والرسول، فسوف ننتصر ونرد العدوان.

لاشك أن هذا الاقتراح يعني "إدماج الجزائر في المملكة المغربية" حسب تعبير محمد الشريف ساحلي. بناء على ذلك تشكل وفد يضم عشرة من الشيوخ والأعيان مع خمسين فارسًا يحملون هدايا معتبرة، توجهوا بها إلى فاس لمقابلة السلطان مولاي عبد الرحمن.

وعدهم هذا الأخير بدرس المقترح، الذي لم يعلن موافقته عليه إلا بعد مضي ستة أشهر. ثم وجه ابنه مولاي علي على رأس خمسة آلاف فارس، إلى تلمسان. استقبل الخبر بالابتهاج في كامل أنحاء الجزائر. إلا أن فرنسا ما لبثت أن وجهت إنذارًا للسلطان المغربي. وهددته بالحرب إن هو لم يسحب

ابنه وقواته، فأذعن، مفضلاً السلم على المواجهة.
آنذاك طلب الأعيان والعلماء من محي الدين أن يقبل المسؤولية حتى يبايعوه سلطانًا. فاعتذر ونصحهم بأن يجروا محاولة ثانية مع السلطان المغربي لم تسفر عن نتيجة عملية، ومرة أخرى طلبوا من محي الدين أن يبايعوه سلطانًا ليقود المعركة. فاعتذر عن السلطنة وقبل بأن يقودهم في الجهاد. توجه على رأس قواته إلى وهران. فهاجم القوات الفرنسية وهزمها. وعرفت هذه بمعركة خنق النطاح الأولى، وجرت في 29 من مايو 1832.

بعد أن استراح الناس من هذه الواقعة أصدر محي الدين الأمر بالاستعداد لمعركة أخرى، وعين ابنه عبد القادر لقيادتها. فتوجه إلى "وادي شيك" حيث جمع كل القوات التي التحقت به. ثم ارتحل إلى "عين الكرمة" غير بعيد من وهران. وكان الجنرال الفرنسي "بوايي" Boyer قد اتصل بمدد عسكري معتبر. آنذاك ارتحل عبد القادر عن عين الكرمة ونصب معسكره قرب العدو، بعد أن قسم جنده خمس فرق، فرقتيْن للهجوم، وفرقتيْن للدفاع، وفرقة خامسة جعلها كمينًا وراء العدو حتى لا يترك له منفذًا.

وانتصر عبد القادر في معركة خنق النطاح الثانية.

كبر على الجنرال الفرنسي أن ينهزم مرتين، فأرسل إلى القيادة العامة بالعاصمة حتى تمده بما يلزم من قوات وعتاد تمكنه من توجيه ضربة قاضية لقوات محي الدين وعبد القادر. وفعلاً وصلته الإمدادات معززة بالمدفعية الثقيلة.

أرسل محيي الدين إلى زعماء القبائل من بربر وعرب يستنفرهم للجهاد، وولي عليه ابنه عبد القادر للمرة الثانية. سارت القوات الجزائرية إلى أن أطلت على وهران؛ فأمضت الليلة توقد النيران في مختلف الجهات لترعب العدو.

كان الفرنسيون يعتمدون على المدفعية التي كانت توجه قذائفها تباعًا.

كان عبد القادر يتفقد مواقع جنده، يشجعهم ويعيد ترتيب صفوفهم حسب تطورات المعركة، ويثير حماستهم. ويضرب لهم المثل بنفسه. وفي أثناء تنقله سلموا له رسالة مفادها أن الفريق الذي وضعه في منخفض بهدف قطع الطريق على العدو، نفدت ذخيرته، وأنه ليس هناك من تطوع لإمداده.

فما كان من عبد القادر إلا أن أخذ معه الذخيرة، واجتاز السهل المعرض لقنابل المدفعية الفرنسية، ركضًا على ظهر جواده، حتى وصل إلى البرج، وقذف بالذخيرة إلى الفريق، حاثًّا لهم على الصمود، ثم رجع دون أن يصاب؛ مما أثار إعجاب الجميع واستغرابهم في الوقت ذاته.

خرج عبد القادر منتصرًا في هذه المعركة، وقد اكتسب سمعة رجل مقدام، تحرسه عناية إلهية؛ إذ كان يركض بين الرصاص الذي كان يمر فوق رأسه، وقنابل المدفعية التي كانت تهوى قرب أقدام فرسه دون أن يصاب بأذى.

عندما جن الليل، بات المسلمون في مراكزهم، بينما انسحبت القوات الفرنسية إلى المدينة تحت جنح الظلام واعتصمت بأسوارها. حاصرها عبد القادر مدة شهر، ثم رفع الحصار "لأمور عرضت" حسب مؤلف تحفة الزائر.

ذلك هو الظرف الذي ظهر فيه عبد القادر بصورة شبه فجائية. ويجمع الذين ترجموا له، سواء كانوا من أسرته، أو من الأوروبيين الذين عرفوه جيدًا واحتكوا به عن قرب مثل الكولونيل شرشل الإنجليزي، ومثل الدانماركي "دينيسن"، وغيرهم - يجمعون كلهم على تسجيل نضجه المبكر وإقدامه الجسور وذكائه الحاد، وما يتمتع به من حس استراتيجي جعله يتفطن إلى ضرورة بناء دولة

وقبيلته، في انتظار جلاء الفرنسيين عن وهران، ليعود إليها، كما أرسل للشيخ محيي الدين يفاتحه في الأمر. أجابه بأنه لابد له من أن يستشير مجلس المشيخة قبل أن يتخذ قرارًا بمثل هذه الخطورة.

أجمع أعضاء المجلس على ضرورة إيوائه، على الرغم مما يأخذونه عليه؛ إذ لم يجر العرف برفض الأمان لمن يطلب حماية القبيلة. إلا أن عبد القادر شذ عن المجلس، وكان هو آخر المتكلمين.

لاحظ أولاً أن حماية الباي تعني تعرض الأسرة لمواجهة كل الذين لهم حساب يصفونه مع الباي حسن، فإذا نحن لم نتمكن من ضمان أمنه ضد كل القبائل التي تريد الانتقام منه، فإن ذلك يلحق بأسرتنا عارًا لا يمحى. ثم إن تأمين الأسرة للباي حسن، يعني احتضانها لشخص ممقوت، يمثل الظلم والطغيان، وهو ما يترتب عليه تواطؤنا معه؛ مما يجلب علينا عداوة كل عرب المنطقة. فلم يكن بد من انحياز والده وجميع أعيان الأسرة لرأى الشاب عبد القادر.

ما إن انتهت مراسيم البيعة الثانية أو العامة حتى شرع الأمير في تشكيل هيئة حكومته، واضعًا في مقدمة أولوياته تسوية الخصومات بين القبائل، على أساس نص مكتوب يلتزم به جميع الأطراف المدعوة للتصالح، وهذا نصه:

"لقد أمضينا بحول الله وقوته الصلح المبرم بين بني فلان وبني فلان بعدما أمرنا به، ومحونا أثر ما كان بينهم من بقايا الحمية الجاهلية، وألزمنا كل فريق منهم أن يقف عند حده، وأن يرفعوا جميع ما يعرض إليهم من الدعاوى والقضايا إلى من وليناه أمرهم حسبما حرّر ذلك في الأصل وأوجبنا العمل بمقتضاه ورتبنا العقوبة الشديدة على من يتعداه، فمن سعى في نقضه كله أو بعضه فقد عرض نفسه لسخط الله تعالى وغضبه، وتلزمه المجازاة العنيفة من جانبنا العالي بالله؛ وعلى هذا النص أجري الصلح... إلخ".

خلال سنة البيعة هذه لم تكن الأمور قد حسمت في باريس بين أنصار الاستيطان الأوروبي والاستعمار الشامل لكامل الجزائر، وبين التيار الذي كان يرى الاقتصار على الموانئ التي احتلت والسواحل الشمالية. وقد أسفرت المناقشات البرلمانية عن تشكل لجنة تحقيق في ربيع 1833.

وقد سجلت هذه اللجنة في تقريرها عديد المظالم التي ارتكبت وألوان القمع التي مورست "لقد ذبحنا مجموعات كبيرة من السكان، تبين فيما بعد أنهم أبرياء، قتلنا رجالاً يحملون ترخيصًا بالمرور وقعه مسؤولون فرنسيون. الجزائريون الذين تجرؤوا على أن يستفسروا عن أقاربهم الموقوفين، حوكموا، ووجد من القضاة (الفرنسيين) من حكم عليهم بالإعدام، ووجد من الرجال المتحضرين من نفذ فيهم حكم الإعدام. لقد تجاوزنا مستوى الوحشية الموجودة عند المتوحشين الذين جئنا لتمدينهم" تلك عينة مما جاء في تقرير لجنة التحقيق.

لذلك صمم الأمير عبد القادر على المقاومة المسلحة منتهجًا أسلوب حرب عصابات تنهك العدو، دون أن تتعرض جيوشه لمواجهات كما هو الشأن في جبهة عسكرية كلاسيكية. كان يعرف أن الغلبة لن تكون له فيها وقد حوصل أحد قادة الاحتلال الصعوبة التي اصطدم بها الفرنسيون إزاء أسلوب الحرب ذلك، (وهو الجنرال Saint Aznault) عندما قال: "عندما نهاجم جيش الأمير يتفرق مثل الطير، وعندما ننسحب يتبعوننا مثل الذئاب". وقد لخص الأمير عبد القادر أسلوبه، عندما كتب في بعض رسائله إلى الجنرال "بيجو": من الجنون أن نواجهك وجهًا لوجه. ولكننا سوف نناوشك وننهك

قواتك بالكر والفر، نختار متى نضرب وأين نضرب".

وقد سعى الأمير في الوقت ذاته إلى حمل جنوده على أن يسلكوا أخلاق الفروسية في الحرب. عندما سئل: إذا أحضرنا أسيرًا كم تدفع لنا ؟ أجاب: ثمانية دورو. وعندما سئل: وعندما نأتيك برأس فرنسي؟ رد على الفور: خمسًا وعشرين جلدة على باطن القدمين.

نجحت سياسة الأمير عبد القادر العسكرية في إحباط الهجومات التي كان يقوم بها الجنرال ديميشيل في المنطقة الغربية. فعلى الرغم مما انتهجه هذا الأخير من تخريب وتدمير، فإنه لم ينجح في الحد من سلطان الأمير عبد القادر، فضلاً عن أن يقضي عليه. استخلص ديميشيل من ذلك أن التفاهم مع الأمير من أجل ربح الوقت، أفضل من مواصلة حرب غير مضمونة النتائج في الظرف القائم آنذاك؛ لذلك شرع في التفاوض مع الأمير الذي كان يحتاج هو الآخر إلى فترة سلم يسترجع فيها أنفاسه، ويستكمل بناء دولته، ويقيم ما يحتاج إليه من تحصينات. وأسفرت المفاوضات عن معاهدة عرفت بمعاهدة "ديميشيل"، التي أبرمت في 21 من فبراير 1834.

تعترف هذه الاتفاقية بحرية التجارة، وبناءً على ذلك يكون من حق الأمير أن يشتري ما يحتاجه من سلع وذخيرة وسلاح، وأن يصدر ما تنتجه البلد من أصواف وقمح وشعير وشمع، وذلك عبر استعمال ميناء أرزيو التابع له.

وبما أن المعاهدة لا تتضمن أي نص يحد من تحركات الأمير، ولا ما يمنعه من التوسع في التيطري، فإنه استغل ذلك في توسيع نطاق مملكته، وتطويع القبائل الخارجة عن سلطته.

في هذا الإطار سارع إلى إقامة جيش نظامي. وقد أخذ في الاعتبار العقلية القبلية، فلم يفرض التجنيد الإجباري، بل جعله اختياريًا مع مغرياتٍ وتأمين مزايا من شأنها أن تجذب الشباب كي يلتحقوا بالجيش النظامي.

وقد اعتمد، في تحديث نظم الجيش، على مدربين عسكريين أوروبيين.

في سياق الإجراءات والمساعي التي تهدف إلى رفع مستوى الدفاعات الثقافية للدولة الناشئة، سعى بعد توقيع المعاهدة، من أجل توجيه بعثة جزائرية تضم 30 شابًا إلى مرسيليا للتدريب على مختلف الفنون والحرف والصنائع.

ولتعزيز الدفاعات الاقتصادية؛ سعى لتحرير المبادلات التجارية مع فرنسا، ورفع مستوى المداخيل الجبائية، كما اهتم بالنقود، وسك عملة وطنية، واضعًا بذلك حدًا للفوضى التي كان يتميز بها هذا القطاع.

وفي إطار الدفاعات الأمنية أقام شبكة استخبارات، تطلعه على ما يجري في دوائر القيادات الفرنسية في مدينة الجزائر وفي مدينة وهران، كما تزوده بالمعلومات عن باريس، مركز القرارات السياسية الكبرى آنذاك، وقد طور نظام الاستخبارات هذا إذا خرج به من طور الجوسسة التقليدية، وجعل منه منظومة حديثة تزوده بالمعلومات عما يجري في دوائر الحكم بالعاصمة الفرنسية، كما تمده بكتابات وأقوال الصحف الفرنسية المهمة في باريس وفي غير باريس من كبريات المدن؛ وذلك يعني أن الأمير أدرك أن الصحافة في بلد يحكمه نظام ديمقراطي تعكس ما يجري في دوائر الحكم والأوساط السياسية النافذة، وقد كان بعض عيون الأمير معروفين ويتقاضون مرتبات خاصة مثل المكلفين بمتابعة الصحافة، وبعضهم لم يكن معروفا مثل الذين يكتبون له تقارير

عما يجري في دائرة "بيجي" الذي كان معروفا بعدم أخذ الاحتياط المطلوب عندما يخاطب أعضاء طاقمه في قيادة الأركان.

كما عمد إلى تنظيم الأقاليم حسب تنظيم إداري أكثر ملاءمة للأوضاع الجديدة، واهتم بإعادة تنظيم القضاء، وجعل في كل إقليم إداري دار شورى للنظر في الدعاوى المهمة التي تحدث بين رعايا المملكة، واهتم بالصناعات الحربية التي اعتمد فيها على خبراء أجانب، من أجل إنتاج المدافع والذخيرة، كما أقام مصانع النسيج والحديد والنحاس.

واعتنى بتحصين المملكة، فأقام القلاع وبنى الحصون، بدءًا بإقامة حصن مدعى للتطور والتوسع على أنقاض مدينة قديمة رومانية هي "تاكدامت" أو "تا قدمت" التي كانت مركزًا تجاريًا وعلميًا في العهد الإسلامي، وقد أشرف بنفسه على تخطيطها، وقال عندما اختار موقعها ورشحها لتكون في المستقبل أهم مدينة في المنطقة: إن وجودها بين التل والصحراء يضطر السكان لارتيادها. وفي الوقت ذاته تسمح له بالسيطرة على قبائل الصحراء. وزيادة عن "تاقدمت" التي هي المركز الدفاعي الأساسي عن العاصمة "معسكر" فإنه أقام أيضًا حصونًا تمتد من الغرب إلى الشرق، على نقاط الالتقاء بين الشمال والجنوب، مثل سعيدة جنوب تلمسان، وحصن تازة جنوب شرق مدينة تازة، وبوغار جنوب مليانة، وآخر جنوب المدينة مثل الحصين الذي أقامه ببسكرة جنوب قسنطينة.

هكذا تمكن عبد القادر من إخضاع الجنوب ابتداء من المناطق الجنوبية المتاخمة للمغرب، كما هزم القبائل المقيمة جنوب قصر البخاري، وسيطر على بوسعادة وسور الغزلان ثم البويرة، فتحكم في الطريق الواصل بين العاصمة وقسنطينة، ولم يبقَ خارج سيطرته إلا وادي ميزاب وورقلة وتوغرت وسوف.

هذا وقد اهتم الأمير بإنشاء المدارس والمعاهد، وعمل على تشجيع الثقافة، وتعميم المكتبات.

ثم إن الأمير بسلوكه في الميدان أعاد الاعتبار لأخلاق الفروسية وقيمها، فعندما يخرق الفرنسيون معاهدة ما يعلم قائدهم بأنه سوف يستأنف محاربتهم ويطلب منهم أن يأخذوا حذرهم ويخبروا مسافريهم؛ حتى يتجنبوا التنقل في المناطق المرشحة لأن تكون ساحة حرب.

قيم الفروسية هذه أضفت طابعًا إنسانيًا على العلاقات بين المواطنين والمسؤولين، وكذلك على العلاقات مع الأعداء، وقد حدث أن الأمير إذا وجد أن الاحتفاظ بالأسرى الفرنسيين العديدين يعيق خططه في الحرب وأسلوب الهجوم والفر السريع، قرر إطلاق سراحهم في الوقت ذاته الذي قرر فيه منح مكافأة مالية لمن يحفظ حياة أسير، ومعاقبة من يؤذيه أو يقتله.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الأمير لم يكن يلجأ إلى الخزينة العامة لمواجهة مصارف المقاومة. كان ينفق عليها من ماله الخاص، وعندما وقعت ثروته في يد العدو، كان يقتصر على الحد الأدنى.

وعندما استؤنفت الحرب عام 1839؛ طلب من زعماء القبائل أن يتبرعوا لمواجهة أعباء القتال، فلم يتحمس منهم إلا قليل، فما كان منه إلا أن باع مصوغ أسرته في المزاد العلني بسوق معسكر، وأعلن أن المال المتحصل منه يذهب إلى الخزينة العامة. آنذاك تنافس الناس، وكان الأمير خلال الهدنة التي أعقبت معاهدة تافنة، تعاقد مع عدد من الصناع الفرنسيين لإنجاز أعمال في أربع مدن، بعد أن تحصلوا على ترخيص من الحكومة

الفرنسية، مقابل ثلاثة آلاف فرنك تدفع لكل منهم عند الانتهاء من الأشغال. لكن الحرب استؤنفت دون اكتمال الشغل، وطلبوا الالتحاق ببلدهم.

سمح لهم الأمير بذلك، وزودهم بجوازات مرور وحراسة تصحبهم إلى حدود المنطقة الخاضعة للفرنسيين؛ حتى يضمن حياتهم عندما يعبرون مناطق يحلم سكانها بإراقة دماء الفرنسيين والانتقام منهم. عندما بلغوا الحدود تسلم لكل واحد منهم المبلغ المتفق عليه على الرغم من أن الشغل لم يكتمل.

أخلاق الفروسية هذه أكدت إنسانية الأمير؛ فغلب الطابع الإنساني على العلاقات الداخلية والخارجية. نتيجة لذلك استتب الأمن في الداخل وعَمَّ الاستقرار، وسادت الطمأنينة، وبدا كأن البلاد بدأت تنهض من سبات عميق، وأصبحت دولة الأمير تتمتع بسمعة خارجية محترمة.

عندما تحمل الأمير عبد القادر مسؤولية قيادة المقاومة كان صغير السن، لكنه كان يتوفر على تجربة ثرية وثقافة واسعة وأخلاق عالية. ولا شك أن الرحلة التي قام بها عبد القادر صحبة والده إلى المشرق قد مكنت ذكاءه الحاد وفكره الطلعة وفضوله اليقظ، من التقاط مواطن القوة والضعف فيما شاهد من معالم، وما اطلع عليه من دساتير، وما أتيح له أن يعرف من ثقافات عبر علماء المشرق الذين احتك بهم.

إن كل ذلك قد أنضج عبد القادر الشاب، وأهله لقيادة شعبه في وقت اشتدت فيه المحنة، فقد استلم مقاليد القيادة العسكرية والسياسية في الوقت الذي اتجه فيه الاحتلال إلى ترسيخ وجوده وبسط سلطانه على الأرض والعقول، وبقدر ما كانت خطة الاستعمار مسندة بدولة ثابتة الأركان، بقدر ما كانت المقاومة الشعبية متعددة الرؤوس، فاقدة هياكل دولة عصرية.

أدرك الأمير عبد القادر ضخامة العبء الذي ألقي على عاتقه عندما شاهد الخطة الفرنسية لا تقتصر على المجال العسكري، بل تمتد إلى المجال الثقافي.

فقد راحت الإدارة الفرنسية تقلص عدد المساجد تدريجيًا منذ سنة الاحتلال الأولى، علمًا بأن المساجد لم تكن أمكنة عبادة فقط، بل كانت أيضًا مدارس للتعليم والتثقيف. وشيئًا فشيئًا أخضعت مهنة التعليم لرقابة صارمة.

من هنا كان على الأمير أن يخوض معركة صعبة على واجهات ثلاث: الواجهة العسكرية، والواجهة الثقافية، والواجهة المؤسساتية، عن طريق بناء دولة عصرية، كما سبقت الإشارة لذلك.

بعد معاهدة ديميشيل التي اعترفت به سلطانًا على مناطق واسعة من الجزائر، كان الأمير يتصرف على أساس أنه ند لملك فرنسا في الوقت ذاته الذي كان فيه متيقنًا من أن الفرنسيين لن يتوقفوا عن التوسع، إلا أنه أراد أن يستغل فترة السلم تلك في تنفيذ مخططه، أي تحقيق الوحدة الوطنية وبسط نفوذه على جميع القبائل.

من هنا كانت فترة السلم التي أعقبت المعاهدة السابقة بداية لعبة شد وجذب بين الطرف الجزائري والفرنسي، أيهما يتوسع على حساب الآخر.

وقد استغل الفرنسيون تذمر بعض رؤساء القبائل من صرامة الأمير في فرض الانضباط عليهم، فاستمالوهم؛ وقد استجابت فعلاً بعض الزعامات لذلك الإغراء، مثل رؤساء قبائل الدوائر والزمالة الذين شرعوا في محادثات مع الفرنسيين بقيادة "تريزيل". فما كان من الأمير عندما علم بالأمر، إلا أن أمر رئيسي القبيلتين بالالتحاق بالإقليم والابتعاد عن موقعهما؛ مما يستلزم فيه

الحماية الفرنسية. لكن هذين أمضيا معاهدة تعترف بسيادة ملك فرنسا. ذكَّر عبد القادر القائد الفرنسي ببنود معاهدة ديمشيل التي تقضي بإرجاع كل من يلتجئ للفرنسيين، وكان رد القائد الفرنسي بأن ذلك ينطبق على الأفراد فقط، فأجابه الأمير بأن القبيلتين "من جملة رعيتي التي أحكم فيها بموجب شريعتي" ثم هدده بإشهار الحرب إذ هو أصر على الاحتفاظ بالقبيلتين تحت الحماية الفرنسية؛ لأن ذلك يعد خرقا منه للمعاهدة، واستعد الأمير لاستقبال جيش تريزيل، بعد أن عرف خط سيره من عيونه، فهاجمه في مضيق المقطع وحاصره حتى اضطر الفرنسيون أن يهربوا إلى المستنقعات حيث ضاع أكثرهم، وبذلك سجل جيش الأمير انتصارًا باهرًا.

إلا أن هذا الانتصار، تلاه انكسار كبير في 25 من أبريل 1836. وقد ترتب على هذه الهزيمة عودة الجنود غير النظاميين إلى معاقلهم ومواطن قبائلهم، لكن الأمير الذي يعرف أن الحرب ما تزال طويلة، كان متيقنًا أن الذين تخلوا عنه سوف يعودون إليه بمجرد ما يستأنف القتال، إلا أنه لم يهضم خيانة أحد أعضائه، سيدي إبراهيم، الذي راهن على انكسار الأمير نهائيًا؛ فتمرد عليه ولقب نفسه سلطانًا، فما كان من الأمير إلا أن امتطى جواده واستل حسامه وهو يقسم بأغلظ الأيمان أنه لن يعيد السيف إلى غمده حتى يقطع رأس الخائن. توجه بمفرده حتى فاجأ قبيلة بني عامر حيث التجأ سيدي إبراهيم، وطلب تسليمه في الحال. فسلمته القبيلة حتى لا تتهم بالتواطؤ، ونفذ فيه العقاب.

ثم راح يتنقل بين قواته وحلفائه من قبائل العرب والبربر، في القطاع الغربي، وفي الوسط وفي الجنوب، لا تكاد تغمض له عين. واستطاع بتنقلاته، في مختلف الاتجاهات، وبسرعة مدهشة، أن يسترجع زمام المبادرة، ويفرض الحصار على الفرنسيين في وهران وفي تلمسان، فلم يكونوا يتصلون بأي تموين حتى أن قائد الحامية الفرنسية في تلمسان، كافينياك، كان يشتري القطط بسعر 40 فرنكًا للقطة الواحدة.

أصبحت الوحدات الفرنسية المحاصرة مهددة بالموت جوعًا، لولا تاجر يهودي هو "دوران" أقنع الأمير بأنه يستطيع مقابل السماح بتموين الفرنسيين أن يتحصل على ما يحتاج إليه من عتاد حربي، دون أن يبرم أية صفقة مع الفرنسيين بصورة مباشرة؛ لأن اليهودي هو الذي يشتري من كل طرف ما يحتاجه الآخر، ويبيع لكل طرف ما هو في حاجة إليه.

في هذا الظرف الزمني تم تعيين الجنرال بيجو قائدًا على القطاع الوهراني، مكلفًا بالتفاوض معه، أو القضاء عليه، استلم بيجو هذه المسؤولية في ظرف صعب يطبعه فشل الفرنسيين في احتلال قسنطينة من جهة، والسياسة الحكومية الفرنسية الجديدة من جهة أخرى. وتتمثل هذه في التوسع المتدرج سلميًا، وهو ما يفرض على الفرنسيين تجنب الحرب، يضاف إلى ذلك عامل آخر لم يكن في وسع القائد الفرنسي أن يتجاهله، وهو أن الأمير عبد القادر استطاع أن يكتسب سمعة رجل دولة في الأوساط الفرنسية، بما فيها الأوساط الرسمية. إن الإصلاحات التحديثية التي سعى لتحقيقها، ومجهوداته لبناء دولة عصرية، واعتماده على خبرات أوروبية، جعلته يبدو في فرنسا وفي جهات أخرى من أوروبا في صورة معجب بالحضارة الغربية، يريد الإفادة منها في صهر شعور قومي وطني حديث يستند إلى إيجابيات الحضارة الغربية ومقومات الثقافة الإسلامية.

وقد كان الأمير عبد القادر مطلعًا على هذه المعطيات بفضل شبكات المخبرين الفرنسيين الذين

كان يدفع لهم رواتب شهرية منتظمة، مقابل ما يرفعونه له من تقارير عما تكتبه الصحافة الفرنسية، وعن المداولات السياسية في البرلمان، وأبرز الاتجاهات في الرأي العام، فكانت له أوراق لا يستهان بها في جولات التفاوض.

على أن هناك معطيات أخرى مرتبطة بالمستجدات التي أدخلها الاحتلال الفرنسي على أرض الواقع تجعل مهمة الأمير عبد القادر صعبة : إذ عليه أن يوفق بين خطته الطموحة لبناء دولة جزائرية حديثة من جهة، واتجاهات بعض حلفائه الذين كانوا يحزمون التفاوض مع "عدو كافر" من جهة ثانية، وحدود إمكاناته في مواجهة قوة أجنبية أكثر انضباطا وأقوى عتادًا من جهة ثالثة.

مجموع هذه المعطيات هي التي تحكمت في توجيه المفاوضات بين بيجو وعبد القادر، إلى أن أفضت إلى معاهدة تافنة التي تم التوقيع عليها في مايو 1837.

أصبح الأمير عبد القادر بمقتضاها معترفا بسيطرته على رشقون وتلمسان وكامل المنطقة التي كان يشملها بايلك الغرب، ما عدا مدن وهران وأرزيو ومستغانم ومزاغران والأراضي التابعة لها، كما اعترفت المعاهدة بتبعية التيطري للأمير، ماعدا "البليدة" وأرض المتيجة المتصلة بها.

إذا كانت هذه المعاهدة قد وضعت حدًا لحرب، فإنها فتحت حربًا سياسية، وسباقا لمواقع سكتت عنها المعاهدة، فقد اغتنمت القيادة الفرنسية فترة السلم هذه لشن حملة على مدينة قسنطينة، تمحو هزيمتها السابقة أمام أسوارها، كما سعى الأمير عبد القادر إلى توسيع مملكته شرقا، فاستولى على الزيبان والبرج وجبال جرجرة، حيث استقبل بحفاوة. وبما أن المعاهدة تنص على حق الأمير في استيراد البارود والعتاد الحربي؛ فقد استغل ذلك في تعزيز سلاحه. عززت هذه المعاهدة مكانة الأمير عبد القادر الذي اعتبرها حجر الزاوية في البناء الذي يريد تشييده، سواء فيما يتصل بوضع أسس الدولة أو بصهر مجتمع جديد.

من الجانب الفرنسي استقبلت المعاهدة بارتياح من طرف الحكومة الفرنسية، فهي ترى أنها جعلت من عبد القادر حليفًا بعد أن كان عدوًا شرسًا، لكن الرأي العام الفرنسي كان يرى فيها تخليًا عن منطقة فرنسية، تنازلت عنها باريس لفائدة دولة منافسة، أما الوالي العام Damremont، الذي استبعدته حكومته من المفاوضات التي أدت إليها، فكان يرى أن المعاهدة ليست في فائدة فرنسا، ولا تشرف دولتها، إذ تزود الأمير بقوة لم يكن يوفرها له انتصار عسكري. وعلى الرغم من ذلك كله فقد صادق الملك "لوي فيليب" على المعاهدة. بذلك يكون الأمير عبد القادر قد نجح بفضل دبلوماسيته الماهرة معززة باستعراض قوة عسكرية، في أن يستغل الظرف لانتزاع معاهدة تفيده، وتعزز موقفه داخليًا وخارجيًا، في وقت أصبح فيه الموقف الفرنسي مذبذبًا بشأن السياسة التي يحددها إزاء الجزائر.

كانت معاهدة تافنة انتصارًا دبلوماسيًا حققته دولة الأمير؛ بفعل تنازلات اضطر بيجو إلى تقديمها بعد أن فشل في تقليد أسلوب الأمير في الحرب. فقد استلهم بيجو من عبد القادر سرعة الحركة؛ لذلك قيل عنه إنه أنشأ أخف الجيوش الفرنسية عتادًا وأسرعها تنقلاً. استعمل البغال لنقل المدافع والجرحى. إلا أن تنفيذ هذه الخطة التي كانت مثالية من الناحية النظرية اصطدم بعراقيل عملية، فالمطلوب في البغال "أن تكون بنيتها قوية، وتغذيتها سليمة، وتوفير ذلك يتطلب وقتًا لم يكن متوفرًا وتجربة لم تكن حاصلة، يضاف إلى ذلك أن

التنقل بسرعة يتطلب وجود دليل عارض بالمسالك، وهو ما كان ينقص الجيش الفرنسي".

لذلك اضطر بيجو إلى الاستغناء عن 276 بغلاً غير صالح للاستعمال، وترتب على ذلك أن كميات المؤونة التي تصحب جيشه لم تعد تكفي إلا لأربعة عشر يومًا، بعد أن كانت تكفي لأربعين يومًا.

يتبين مما سبق أن الأمير عبد القادر كان فعلاً هو الرجل المناسب لقيادة المعركة وبناء الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية، لكن يبدو أنه جاء بعد فوات الوقت بعض الشيء.

وضع عنه دينيسين (A.V. Denesen) كتابًا نشر في "كوبنهاجن" عام 1840، ترجم إلى الألمانية بعد ذلك بقليل، مؤلف هذا الكتاب - وهو دانماركي - التحق بالجيش الفرنسي في باريس وكان ضمن هيئة أركان الجنرال بيجو عندما وقع هذا معاهدة تافنة. وهو شاهد عيان، يسجل في مقدمة هذا الكتاب، شاهدت باهتمام كبير يقظة الشعور الوطني لدى الشعوب العربية في هذه المنطقة، وبما أن ظهور الأمير كان في بايلك وهران، فهو يقول عند الغرف الجزائري، "إنه مهد الانبعاث الوطني العربي في إفريقيا".

وعندما يرسم شخصية عبد القادر يقول:

"إن الرجل الذي نتعرف إليه، هو واحد من أفذاذ التاريخ، قاد شعبه حتى يصير أمة، أي قاده نحو الوعي بضرورة توحد الشعب، في إطار العمل للصالح المشترك، انطلاقا من وضعية مبهمة"، وبعد أن يسجل خصاله الشخصية، وعبقريته السياسية في استثمار الظروف المؤاتية، يشرح بعض العراقيل التي اصطدم بها، "إن العرب الذين تعودوا على حرية البداوة كانوا ينظرون بعين العداء إلى أية سلطة تضبطهم، لم يكونوا مستعدين لتوحيد جهودهم من أجل وضع حد للفوضى المخربة".

لكن المصاعب المتصلة بهذه الظاهرة، على الرغم من خطورتها، كان من الممكن التغلب عليها لو أن الأمير عبد القادر ظهر في وقت أبكر؛ لأن القبائل البدوية، على الرغم من تعلقها الشديد بحريتها "تهوى الحكم القوي؛ لأنها تطمح لتكوين أمة كبيرة" حسب تعبير شاهد فرنسي معاصر هو أليكسيس دي طوكفل (Alexis de Toc queville).

وقد ضاعف من التفاوت بين الزمن الافتراضي المبكر الذي يفترض فيه أن يتلاءم مع استراتيجية عبد القادر والزمن الحقيقي الذي ظهر فيه الأمير، أن الاستراتيجية الفرنسية ذاتها تطورت عند ما عين بيجو واليًا عامًا على الجزائر سنة 1841.

وليس من المستبعد أن يكون هذا الأخير قد عاد إلى الجزائر بنية محو ذكرى التنازلات التي اضطر إلى تقديمها للأمير.

على أن الجنرال "فالي" (Vallée) الذي استولى على قسنطينة قد مهد الطريق لنجاح بيجو ضد عبد القادر . فهو بعد احتلال قسنطينة، سيطر على المثلث الذي يمتد من قسنطينة إلى كل من سكيكدة والقالة ثم ألحق بها مدينة جيجل، ثم سعى إلى بسط السيطرة الفرنسية، بصورة غير مباشرة على باقي مناطق بايلك قسنطينة؛ وذلك بإغراء شخصيات جزائرية كانت لها سيطرة إقطاعية في عهد أحمد باي أن تستمر في تسيير مناطقها لفائدة الفرنسيين. في إطار هذه السياسة تم تعيين ابن عيسى "خليفة" على منطقة الساحل الممتد من جيجل إلى إيدوغ، والحملاوي "خليفة" على ما بين سطيف وقسنطينة، و"المقراني" على ما بين سطيف والبيبان، وتم تثبيت شيخ العرب، ابن قانة، في منصبه مسؤولاً في بسكرة على مناطق الجنوب الشرقي، أما المناطق الشمالية المتاخمة للحدود

التونسية فقد عين على كل منها "قايد" واحد على الحنانشة وثانٍ على الحراكتة، وثالث على عامر الشراقة.

بالنسبة إلى الوسط والغرب حاول فالي (Vallée) أن يحمل الأمير على تغيير بنود في معاهدة تافنة، بصورة تسترجع بها القيادة الفرنسية الجهات المسكوت عنها أو التي تنازل عنها الجنرال بيجو صراحة بمقتضى المعاهدة.

تهدف التعديلات إلى تمكين الطرف الفرنسي من السيطرة الكاملة على الطريق الرابط بين قسنطينة والعاصمة؛ وبذلك يمكن للفرنسيين أن يلتفوا، عبر سهل حمزة، على التيطري من الخلف.

لم يكن الأمير ليقبل بتغيير يفرغ سلطانه من أهم المواقع والممتلكات. وقد تصور الأمير أنه يستطيع أن يقنع باريس بأن مصلحتها تكمن في التعامل معه والقبول بسيطرته على العمق الجزائري شرقًا وغربًا وجنوبًا. لهذا الغرض وجه إلى باريس بعثة برئاسة الحاج ميلود بن عراش، وزير خارجيته، صحبة اليهودي ابن دوران. واستقبلت البعثة بحفاوة لكن لم تتحصل على مرادها.

بل إن الجنرال "فالي" خرق المعاهدة؛ إذ هاجم شرشال، واحتل "المدية"، ثم مليانة.

ذلك هو الظرف الذي عاد فيه بيجو إلى الجزائر واليًا عامًا، في 22 من فبراير1841. تصور الأمير أن عودة رجل تافنة بشير خير، لكن سرعان ما تبين أن بيجو1841 ليس هو بيجو 1837. وكانت إحدى الميزات التي يتفوق بها جيش الأمير على الجيش الفرنسي، أن الجزائريين لم يكونوا في حاجة إلى أن يثقلوا أنفسهم بحمل المؤونة؛ كانت مخازن الحبوب موجودة داخل الأرض في كل جهة، يأخذون منها عند الحاجة ثم يردمونها؛ حتى لا يعثر عليها الفرنسيون الذين يضطرون إلى نقل تموينهم معهم.

لكن الجنرال "لاموريسيير" عمد إلى تخفيف جيشه وإعفائه من أثقال التموين، فكان عندما يصل إلى مكان ما يتفرق جنوده بحثًا عن خزان الحبوب، بواسطة إعمال سيوفهم في الأرض، حتى إذا عثروا عليها يستولون على ما فيها ويغتصبون المواشي من السكان.

أما أسلوب بيجو الجديد فيمكن تلخيصه في: تحطيم كل الحصون التي أقامها عبد القادر من جهة، وممارسة قمع وحشي وسياسة الأرض المحروقة من جهة أخرى. أصبح بيجو يعتبر أن النهب والسطو وتقتيل المدنيين وإضرام النار في المغارات التي يلجأ إليها السكان هروبًا من جيشه، وسائل لإنهاك الأمير عبد القادر، بحيث يمكن وصف عدد من العمليات الحربية خلال هذه المرحلة بأنها كانت عمليات إبادة، كما وصفها دي طوكفيل نفسه.

ومع ذلك لم يتمكن بيجو من القضاء على الأمير بسرعة، تطلب الأمر سنوات سبعًا من حرب هذا طابعها، تضاف إلى السنوات التسع السابقة التي واجه فيها الأمير كبار القادة الفرنسيين. في مواجهة سياسة التخريب والحرق وتقتيل المدنيين والنهب المنظم للممتلكات، استحدث تنظيمًا جديدًا يتمثل في إقامة عاصمة مستقلة، سماها الزمالة، تضم خيامها قوات الأمير وأسرته، وممتلكاته ومكتبته، وكذلك أهل الجند وأسرهم، نساءهم وأطفالهم وآباءهم، بذلك يكون الأمير قد ضمن لأهل رجاله ملاذًا آمنًا يصون العرض.

هذا التنظيم الأميري الجديد عبارة عن حشد لكل الطاقات المتوفرة، من نخب مثقفة وجند نظاميين، ومتطوعين للجهاد، وإذ كانت الزمالة متنقلة فهي تضمن في الوقت ذاته قرب القيادة من قواعدها.

والزمالة بوصفها عاصمة متنقلة، كانت مقسمة إلى أحياء على غرار العواصم الثابتة: فكان

بهـا حـي للنحاسـين وللحـدادين، والـصباغين والخيـاطين والخبـازين إلـى آخـر الحـرف اللازمـة للحياة اليومية، كما كان هناك حي لمربى الخيول، وآخر للمعلمين.

وما لبثت الزمالة أن أصبحت معسكرًا ضخمًا، توجه له القبائل شيوخها، ونساءها وأطفالها وأنعامها، وتطورت حتى أصبحت تضم أكثر من عشرين ألف نسمة؛ لحراسة هذه المدينة عين الأمير أربع قبائل، تحرسها عند الحل، وتقودها عند الترحال، كما عين عددًا من اليهود يقومون بدور البنك يقرضون المال.

ولا يخفي أن هذه العاصمة المتنقلة تتلاءم مـع حـرب العصابات ومـع عقليـة جيش الخيالـة، فـالأمير يـدرك أنـه لا يـستطيع أن يواجـه بجيـشه مجتمعًا، نظيره الفرنسي المتفوق عليه عددًا وعدة وتسليحًا وتنظيمًا، لكن الواحد من فرسانه لا يضاهى في المعارك الفردية وفي المكامن وفي الهجومات الخاطفة والمناوشات ولعبة الكر والفر.

ومن الجدير بالذكر أن هذه العاصمة المتنقلة تضم مكتبة ضخمة جمعها الأمير من مختلف أنحاء العالم العربي الإسلامي، كان ينوي أن يجعلها نواة للجامعة التي خطط لإنشائها في تاكدامت، المدينة - الحـصن التـي أقامهـا جنـوب معـسكر، عاصـمته السياسة. لكن دوق أورليـان، عنـدما استولى على المكتبـة، خربهـا وبعثـر محتوياتهـا، حتـى أن الأمير كـان يتقفى آثـار الجند الفرنسي العائد إلـى المدية، بواسطة الأوراق المنتشرة على طول الطريق.

إن جزءًا مهمًا من مجد المارشال بيجو الذي أصبح أسطورة، قد انبنى على هزيمته للأمير عبد القادر، في حين أنه لم يتمكن من حمل الأمير على الاستسلام منذ أن شن عليه حربًا مطلقة إلا بعد سبع سنوات، علمًا بأن القوات الفرنسية كانت تعد عام 1841 مـا لا يقـل عن 63,000 جنـدي، ولـم تـنقض السنة حتى تضاءل إلى أربعة آلاف، وأمدته باريس بقـوات جديـدة بلغـت عـام 1842 مـا لا يقـل عـن 83,000، لترتفع إلى تسعين ألفًا عام 1844، وفي عام 1846 بلغت 120,000 جندي، أي ثلث الجيش الفرنـسي، مـع أن كـل قـوات الأمير لـم تكنْ تتجـاوز خمسين ألفًا على أقصى تقدير.

لهذا يشكك مؤرخون عسكريون في عبقريـة بيجـو العسكرية، فـي الوقت الـذي يجمـع فيـه الـذين أرخوا للأمير من الفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين، على الإشادة بعبقريته في الحرب وفي السلم.

إن الإمكانـــات العـــسكرية الـــضخمة التـــي وضـعتها بـاريس تحت تـصرف قيـادة الجزائـر، ثلث الجيش الفرنسي، قد تعززت بالتحالفات التي أقامتها مع بعض الزعامات المحلية التي خضعت للتهديد أو استجابت لإغراء المال والسلطان. وقد دعمت ذلك كله بمجموعة تدابير قانونية وإجراءات إدارية تقنن الحـضور الفرنـسي، وتكثـف التـوطين الأوروبـي، بـصورة تـؤدي إلـى تهمـيش الوجـود الجزائـري تدريجيًا في انتظار محوه نهائيًا.

ومـع ذلـك صـمد الأمـير بـل أحـرز عددًا من الانتـصارات العسكرية، جعلت قـادة وجنـرالات مثل لاموريـسيير، وبـودو، وكافينيـاك يـشعرون بـالخطر، فراحـوا يلحـون علـى بـاريس أن تـضاعف مـن الإمدادات ويطالبون بعودة بيجو مرة أخرى. وصل هذا على رأس 120 ألـف جنـدي مجهـزين بـالخيول والمدفعيـة، انطلقـوا فـي جميـع الاتجاهـات يزرعـون المـوت، ويحرقـون المحاصـيل، مـصممين علـى استئصال المقاومة وتصفية المقاومين.

لكـن رضـوخ الـسلطان المغربـي للتهديـدات الفرنسية حرم الأمير عبد القادر من العمق والتنفس المغربي؛ وبذلك أصبحت دولة الأمير محكومًا عليها بالزوال عاجلاً أم آجلاً.

فلا داعي لأن نستعرض الانتصارات العسكرية التي أحرزها الأمير على امتداد السنوات السبع الأخيرة من مقاومته، خصوصًا وأن هذه المرحلة شهدت البدايات الجدية والحقيقية لسياسة التوطين الأوروبي بكثافة لم يسبق لها مثيل، ذلك أن استعراض تلك الانتصارات لا يهم الدرس التاريخي المطلوب استخلاصه، وإن كان يهم السرد التاريخي الدقيق.

عندما تأكد الأمير أن كل الدروب أصبحت أمامه مسدودة لم يجد بُدًّا من الاستسلام، وقد علقت صحيفة (Le moniteur) الصادرة بتاريخ 3 من جانفي 1848 على استسلام الأمير بما يلي:

"يشكل استسلام الأمير حدثا بالغ الأهمية بالنسبة إلى فرنسا، إنه يضمن لفتوحاتنا الاطمئنان، ويسمح لنا بتخفيض قواتنا هناك بصورة ملموسة، كما يسمح بتوفير أموال معتبرة خصصناها لإفريقيا مدة عدة سنوات، وهذا العامل وحده يسهر في تعزيز وزن فرنسا الدولي بأوروبا. إن فرنسا تستطيع إن اقتضت الحال أن تنقل مئات الآلاف من الرجال نحو نقاط أخرى".

عبد القادر والتأسيس لحركة النهضة الوطنية الحديثة:

معظم الكتابات التي صدرت عن الأمير عبد القادر، اهتمت بالجانب العسكري والسياسي في حياته، منذ أن تولى قيادة المقاومة عن سن لا تتجاوز خمسًا وعشرين عامًا. ولم يغب عن كل الذين ترجموا له، سواء من بين معاصريه أو الذين جاءوا بعدهم، أن يسجلوا رجل الدولة الذي لم تغيبه شخصية القائد العسكري، ولكن قليلاً هم الذين سجلوا البعد الفكري في الحركة التي قادها.

ولا شك أن أول من تفطن لهذا الجانب هو الكابتن (De neveu) الذي وضع كتابًا عنوانه (Les khouans) ويقصد بذلك "الإخوان" وهو الوصف الذي كان يطلقه رجال الطرق الصوفية على أنفسهم، وتجدر الإشارة إلى أن الطبعة الأولى لهذا الكتاب صدرت عام 1845، أي في خضم حرب المقاومة التي كان الأمير عبد القادر هو قائدها الأساسي.

والكابتن "دو نوفو" لم يكن ضابطًا عسكريًّا فقط، فقد كان أيضًا عضوًا في اللجنة العلمية الفرنسية ومسؤولاً عن المصلحة المكلفة بدراسة طبيعة الأرض.

فهو يقول في كتابه هذا ما يلي:

"إن عهدًا جديدًا بدأ بالجزائر، فالحرب نفسها التي اندلعت الآن تبدو لنا ذات طابع يختلف عن طابع الحروب التي سبقتها، فقبل عام 1837 و1842، كان عبد القادر يحارب بنية تكوين قومية عربية وإقامة دولة ذات سيادة. أما اليوم فقد تغيرت أفكار عدونا واتخذت الحرب طابعًا دينيًّا. إن الأمير عبد القادر في هذا الوقت على العكس مما كان عليه الأمر بالأمس، يعترف بعجزه عن أن يطرد عن أرض الإسلام، المسيحيين الذين فتحوها، لكنه لا يعترف بشرعية الحكم الفرنسي وإدارته لشؤون المسلمين. إنه لا ينازعنا الحكم الزمني فقط، ولكنه يريد أيضًا أن يبعد سلطة مسيحية عن الضمائر والمعتقدات الجزائرية. إن الذي يتواجه الآن في نظره ليس هو العربي والفرنسي، ولكن المعتقدات المسلمة والمسيحية هي التي تشغل باله. إن الحرب الوطنية تنطفئ وتختفي، بينما يكبر الصراع الديني ويتطور".

إن هذه الفقرة وردت في كتاب صدر عام 1845، أي أنه تزامن مع التصعيد العسكري الفرنسي الذي تضمن عمليات إبادة حقيقية وتصميمًا شاملاً على تصفية المقاومة وعزما نهائيًّا

علـى اسـتعمار كامـل التـراب الجزائـري، بـالمعنى الاستيطاني الـذي يتطلب تكثيف الوجود الأوروبي، وخاصة في أخصب الأراضي الزراعية.

وتتمثل أهميـة هذا الكتـاب فـي تفطنـه لـدور الإسلام في تغذية المقاومة من جهة، ولتوجه الأمير من جهة أخرى إلى الاعتماد على الإسلام كليًا، في الإعـداد لمقاومـة معنويـة - روحيـة - تـستمر بعد توقف المقاومة العسكرية، أي تتواصل بعد أن تكون المقاومة المسلحة قد فشلت في الميدان.

لكـن الكـابتن "دو نوفـو"، يخطئـه التوفيـق عندما يرى أن الحرب الوطنية تنطفئ وتختفي، إذا كـان يقـصد بـذلك أن الـروح الوطنيـة لـم تعـد هـي المعبئة. وله في ذلك بعض العذر؛ لأن الكابتن اعتمد فـي صياغة أفكاره علـى مـا كـان يشاهده من تعبئـة ضد الفرنسيين تستند إلى الـدين والجهـاد، وتـستعمل الهياكل المتـوفرة وهـي الزوايـا الطرقيـة المنبثـة فـي جميع أنحاء الجزائر. فهو مصيب عندما يسجل دور مؤسسة الزوايـا فـي التعبئـة ضد المحتلين بوصفها أمكنـة للعبـادة ومـدارس للتعلـيم وخلـوات للتأمـل، ولأنـهـا تـضم مكتبـات تـساعد مطالعتهـا علـى شـحذ المقاومة المعنوية، في الوقت ذاتـه الـذي تتوفر فيه على قاعات للاجتماع وتبادل الآراء، كما أن الكابتن معذور فـي عـدم تفطنـه لقـصد الأمير عنـدما وجـه الاهتمام إلى الإسلام لمواصلة المقاومة المعنوية.

فمـا يقـصده الأمير مـن التوجـه الجديـد الـذي أعطاه للمقاومة، هو عدم الاقتصار على الشعارات الجهاديـة واسـتعمال الهياكـل المتاحـة، ولكـن هـو التوجه إلى علاج أساس المشكل الذي أعطى التفوق للفرنسيين، وأن لـهم الانتصار بقوة السلاح.

فـالأمير يعتبـر أنـه نجـح فـي غـرس بـذور الوطنية الحديثة، وفـي بعث الـوعي بضرورة إقامة دولـة لا تـرتبط بـالتنظيم العـشائري ولا تعتمـد علـى العقلية القبلية. لكنه يعتبر في الوقت ذاتـه، أن زمانـه لا يتطـابق مـع الـزمن الفرنـسي الأكثـر تجاوبًـا مـع العصر، أي أنـه أدرك أن جـوهر المـشكل يكمـن فـي التخلف الفكري الـذي تعـاني منـه الجزائـر مثل عدد من البلدان العربية التي زارها.

صحيح أنـه حـاول توظيف مؤسسات الزوايا والعقليـة الجهاديـة مثـل عـدد مـن قـادة المقاومـة عاصروه أو جاءوا بعده، لكنه كان يـدرك فـي أعماق نفسه أن تلك المؤسسات لا تستطيع بعقليتها السائدة أن تنهض بـالعبء الذي يتصوره هو.

إن قـصده الحقيقـي يظهـر مـن خـلال الأفكـار التـي تـضمنها كتابـه "ذكـرى العاقل وتنبيـه الغافل" الـذي ألفـه سـنة 1271هـ، أي قبـل أن يـستقر فـي دمـشق. وقـد نـشرت الطبعة الأولـى لـهذا الكتـاب في دمـشق، من دون تـاريخ. فـي هذا الكتـاب نعثـر علـى عدة أفكـار تـصلح لأن تكـون مفتاحًـا لتوجهـه الجديد نختـار منهـا دعوتـه إلـى رفـض التقليـد ونبـذ التقاليد الجامدة، واعتماد الاجتهاد والتجديد فيما يعرض من قضايا، فهو يقول على الأخص:

"المتبوعـون مـن النـاس علـى قسمين: قسم عالم مسعد لنفسه ومسعد لغيره، وهـو الـذي عرف الحـق بالـدليل لا بالتقليـد، ودعـا النـاس إلـى معرفـة الحق بالدليل، لا بـأن يقلـدوه، وقسم مهلك لنفسه، ومهلك لغيـره، وهـو الـذي قلـد آبـاءه وأجـداده فيمـا يعتقـدون ويستحـسنون، وتـرك النظر بعقلـه، ودعـا الناس لتقليده، والأعمى لا يصلح أن يقود العميـان، وإذا كـان تقليـد الرجـال مـذمومًا غيـر مـرضٍ فـي الاعتقـادات، فتقليـد الكتب أولـى وأحـرى بالـذم، وإن بهيمة تقاد أفضل من مقلد ينقـاد، وإن أقـوال العلمـاء والمتـدينين متـضادة متخالفـة فـي الأكثـر، واختيـار واحـد وأتباعـه بـلا دليـل، باطل؛ لأنـه لا تـرجيح مـن دون مرجح، فيكون معارضًا بمثله".

وقد وضع عبد القادر بن محي الدين هذه الفكرة موضع التنفيذ وعمل بها، كما تؤكد ذلك مواقفه العديدة، في أثناء المقاومة بعد أن استقر في بلاد الشام. فقد عمل على نشر أفكار الإصلاح الديني والاجتماعي، وسعى لتحقيق النهضة العربية، يؤكد ذلك انتسابه إلى الجمعية السياسية السرية التي أسسها جمال الدين الأفغاني، والتي سماها "العروة الوثقى" وهو الاسم ذاته الذي أعطاه الأفغاني للصحيفة التي أسسها في باريس بعد ذلك، سنة 1884.

إن المجهود الفكري الذي بذله الأمير عبدالقادر يعد من أهم الإسهامات الجزائرية في ميدان الدعوة إلى النهضة؛ ولذلك اعتبره جرجي زيدان أحد القادة الأساسيين الذين بشروا بالنهضة العربية، في كتابه المعروف "بناة النهضة العربية" بل إن جرجي زيدان في كتابه هذا، وضع الأمير عبد القادر على رأس المفكرين البناة، إذ كان أول شخصية يعرض لها.

ولا شك أن دعوته إلى الاجتهاد وأعمال الفكر تستلزم إدانة التفكير الجامد الذي كانت تشيعه تعاليم الزوايا التي سيطرت "على الفكر الإسلامي والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر سيطرة مذهلة" حسب تعبير الأستاذ الدكتور عمار طالبي.

إذا اعتبرنا الشيخ صالح بن مهنا أحد الدعاة الذين بذروا الفكر النهضوي والذي اطلع على كتابات الأمير عبد القادر، نجد أن هناك تواصلاً في نشر أفكار النهضة العربية، فالشيخ ابن مهنا توفي عام 1907، أي أنه عاصر العهد الأخير للأمير عبد القادر، وما لبث مشعل الإصلاح النهضوي أن استلمه الشيخ عبد القادر المجاوي وهو من مواليد عام 1848، وعرفت الأفكار النهضوية دفعًا جديدًا قويًا على يد عبد الحميد بن باديس وهو من مواليد عام 1889، كما كان الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر أحد المبشرين بالفكر الوطني الجزائري الحديث، إثر الحرب العالمية الأولى.

هكذا يتبين دور الأمير عبد القادر، في مقاومة الاحتلال وفي التوعية بضرورة بناء دولة حديثة، والتبشير بأفكار النهضة الداعية إلى التحديث، وهي أفكار ما تزال تصلح إلى يوم الناس هذا.

أ. محمد الميلي إبراهيمي
مدير عام منظمة الإليكسو - سابقًا

المصادر والمراجع

أولاً - العربية:

- الساحلي، محمد الشريف: أباطيل فرنسية وحقائق جزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
- سعد الله، بلقاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- سليمان، عشراتي: الأمير عبد القادر السياسي، قراءة في فرادة الريادة والرمز، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران.
- عبد القادر، الأمير: ذكرى العاقل وتنبيه الغافل، دمشق.

ثانيًا - الفرنسية:

- Bessaih, Boualem, aubout de l`Authenticite, La Resistance par l`epee de la Lune.
- Churchill, C.H., La vie d`Abdel Kader, SNED, Alger, 1971.
- Dinensen, A.V., Abdel Kader et les relation entre francais et les arabes en Afrique du Nords, ANEP, Alger, 2003.
- Habart, M., Histoire d`un perjure, Miment, Paris, 1960.
- Julien, C.A., Histoire de l`Algerie comtemporaire, P.U.F, Paris, 1979.
- Tocqueville, A.le, Seconde Lettre sur l`Algerie, Paris, 2003.
- Turin, Y., Affrontements Culturels dans l`Algerie Coloniale, Mespero, Paris 1971.



الامير عبد القــادر الجــزائـــري

المصدر: أرشيف الباحث

عن مضمون الجهاد من خلال عدم قدرته على مواجهة المحتل الفرنسي والإسباني.

لقد كان من الواضح أن فرنسا ومنذ سنة 1904 كانت تلعب دور المتحكم المباشر في القضية المغربية؛ وذلك بغية تحقيق هدف مزدوج، فهي كانت تعتبر نفسها ممثلة للقوى الأوروبية وللسلطان في الوقت ذاته، من خلال ما عرف بظاهرة إصلاح المغرب، التي لم تمارس إلا طبقًا لمصالحها الخاصة. وقد كانت هذه الثانية سببًا في تدويل القضية المغربية التي وصلت أوجها في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، الذي أفقد المغرب الكثير من سيادته وجعله تحت رحمة التدخل الفرنسي والإسباني من خلال اتفاقية 3 من أكتوبر 1904.

لقد تضمن اتفاق 3 من أكتوبر 1904، بين فرنسا وإسبانيا تقسيم المغرب، وذلك على أساس تطبيق تدابير ذات بعدين: أولهما علنية تنص على تمسك الدولتين الكامل بمبدأ سلامة أراضي الدولة المغربية تحت سيادة السلطان. وثانيهما سرية: تنص على أن المنطقة الإسبانية تتكون من قسمين: قسم شمالي يمتد من منفذ ملوية على البحر المتوسط، إلى خط يمتد بين حوض نهري إناون وسبو وبين كرت وورغة، ثم يتجه إلى الشمال نحو اللكوس عن طريق جبل مولاي بوشتة، ومن هناك إلى الساحل الأطلسي، ثم قسم جنوبي يحده خط يسير بمحاذاة درعة وسوس حتى يصل المحيط عند مصب وادي ماسة، هذا بالإضافة إلى ممتلكات إسبانيا في وادي الذهب. وقد نص البند الثالث من هذه الاتفاقية على أن الدولتين ستتدخلان في حالة عجز النظام السياسي المغربي والحكومة الشريفة على الاستمرار والبقاء، أو في حالة ضعف هذه الحكومة أو فشلها في تثبيت الأمن والنظام السياسي، ونصت الاتفاقية على أن توضع طنجة ومنطقتها تحت نظام خاص.

إن ما يجب التأكيد عليه هو أن اتفاقية الخزيرات لم تبطل هذه الاتفاقية السرية ولكنها حدت من غلوها؛ عن طريق حظر تقسيم علني للمغرب وتأكيد وحدته الترابية، لقد كانت هذه الاتفاقية سببًا في توجيه ضربة إلى الأهداف التوسعية الإسبانية الفرنسية، وتعكير صفو العلاقات بينهما، وزادت من توسيع شقة خلافهما؛ فتوترت علاقتهما، واشتد تنافسهما حول تأكيد نفوذهما في المغرب، وهو ما دفع إلى بروز إشكالية تمثلت في تطبيق الاتفاق السري الموقع بينهما.

إن التحولات التي عرفها المغرب قبل توقيع عقد الحماية والتي بدأت سنة 1907 بما عرف بالحركة الحفيظية تدفعنا إلى التساؤل عن أبعاد هذه الحركة ومغزاها؟ وهل يمكن إدماجها في إطار الحركة الوطنية المغربية ضد التدخل الأجنبي؟ هل هي ثورة في المؤسسات؟ وما علاقتها بظاهرة الجهاد وبالحركات الجهادية التي تزعمتها قيادات محلية؟

لقد ظهر عبد الحفيظ في شروط سياسية تميزت بعد سنة 1904 بتصاعد المعارضة الحضرية الدينية والسياسية تصاعدًا قويًّا، كما أن المقاومة القبلية للتدخلات العسكرية الأجنبية، التي قادها - في الغالب - قواد محليون لا تعترف بهم السلطة المركزية رسميًّا، كانت مقاومة عنيفة وذات امتداد واسع.

إن بروز عبد الحفيظ على مسرح السياسة كمنافس علوي لأخيه عبد العزيز، وتمكنه من السيطرة على زمام الوضع في البلاد بتطبيق تحالفات قبلية سياسية واجتماعية ممكنة وضرورية، وإعلانه للجهاد في وجه الإصلاحات هو الذي أعطى لحركته

طابعًا وطنيًا. وعلى الرغم من ذلك فقد فشلت الحركة الحفيظية؛ وانتهت بتوقيع عقد الحماية، مما يبرر عودة الثورة ضد عبد الحفيظ.

انطلاقا من هذه التحولات فقد المغرب بكل مكوناته ثقته في التغيير المطلوب الذي نادت به جريدة لسان المغرب التي ارتبط اسمها في التاريخ المغربي المعاصر باقتراح مشروع دستور 1908، حين تولي السلطان عبد الحفيظ. لقد عبرت هذه الجريدة، من خلال مجموعة من الرسائل موجهة على التوالي إلى كل من عبد العزيز وعبد الحفيظ، عن مطالب الأوساط المغربية تجاه هذين السلطانين. نورد منهما مقتطفًا من رسالتين وجهتا إلى السلطان عبد الحفيظ في 30 من غشت 1908، وفي 7 من فبراير 1909.

تقول الرسالة الأولى: "... المغرب ينتظر منك أن ترفع بحول الله من وهدته وتنعشه في عثرته وتصلح ما فسد فيه وتعمر ما خرب منه وتضيء ما انطفأ من أنواره وتوضح ما خفي من معالمه وترجع ما ذهب من مجده وتجدد ما قدم من عزه وتنشر ما انطوى من علومه ومعارفه وتحيي ما اندس من مدارسه ومكاتبه. فالحمد لله على ذلك. والمظلوم في الرعية يستغيث بك، والملهوف يناديك، والضعيف يلتجئ إليك، والعاجز يدعو لك، والظالم يرتجف منك، والمحتال يتزلف إليك. فالحمد لله على ذلك.

فحقق يا رعاك الله ثقة الأمة بك وأمنية البلاد فيك".

أما الرسالة الثانية فتقول: "... إن الطغيان في الظلم والشطط في العسف ونهب الأموال والتجارة بالوظائف ونفاق سوق الرشوة واستلاب أملاك الأمة وتحليل كل ما حرم الله ما زال كله كما كان، بل أقبح. فإنه كان قبلاً يقع سرًا، واليوم علانية بلا خوف من الله ولا حياء من الناس. وعوامل الاضطراب وبواعث الفتن ما برحت تعمل أعمالها في كل جهات السلطنة، ما تسكن صباحًا حتى تجيش مساء. فالريف وما جاوره على الطول إلى حد الصحراء في أسوأ حال، فقد نبذ كله الطاعة ولجأ إلى القوة. ومراكش وما حوليها في ليالي المخاض لا يعلم ما تلد إلا الله. والقلوب في كل مكان مثقلة بالهواجس، محملة بالوسواس. والمستقبل مظلم في كل عين، والنيات مسودة في كل بلد، والفقير والضعيف ومن لا نصير له ولا شفيع يسجنون لغير ذنب ويرجعون...، هذه حالة السلطنة وهذه حالة أكثر رؤسائها. فمن صورها لجلالتكم بغير هذه الصورة يكون إما غير عالم بحقائق الأمور، وإما مواربًا في الحق والحقيقة".

إن قراءة هاتين الوثيقتين ترمز إلى توجهين أساسيين، يرتبط الأول باستفحال وضعية المغرب الداخلية على جميع المستويات، ويؤكد ضعف السلطة المركزية، أما التوجه الثاني فيرتبط باستعمال الجريدة في الرسالة الثانية لكلمتي الطاعة والقوة؛ تأكيدًا على تحركات محلية تزعمتها بالخصوص قبائل الريف، وبذلك تطرح قضية المشروعية السياسية للسلطة الحاكمة، ومدى قدرتها على مواجهة المستعمر وحركات عدم الطاعة التي تؤكد عليها هذه الرسالة.

فإذا كان السلطان عبد العزيز قد واجه قضية استمرار النظام السياسي، فيبدو أن حركة عبد الحفيظ تكرار للمحاولة ذاتها مع شروط تاريخية داخلية وخارجية مغايرة نسبيًا. لقد لخصت الحركة الحافيظية ردود فعل المجتمع المغربي المختلفة في مواجهة التدخل الأجنبي، وكانت بمثابة حركة إصلاحية عملت على تجاوز عملي لثورة بوحمارة ومغامرات أحمد الريسوني، وبذلك يمكن أن نؤكد

على أنه على الرغم من فشل الحركة الحافيظية، فقد كان لها بعدان، بعد يدخل في إطار الصراع العائلي، وآخر له علاقة بمحاولة إدماج الحركات الثورية وضمنها حركة أحمد الريسوني في كنف الإطار المخزني - الدولة - وهي مقاربة تدخل في إطار ما يمكن تسميته بمحاولة الحفاظ على بنية الدولة، وتجاوز احتمالات وجود (اللادولة) الذي يهدف إلى حذف فكرة المجموعات القبلية المستقلة، وهو الإطار الذي عالجته الكتابات الاستعمارية من خلال تقسيمها للمغرب إلى بلدين: بلاد السيبا وبلاد المخزن.

2 - قبائل الريف وظاهرة السيبا والمخزن:

يعتبر الريف المغربي من المناطق التي كانت تنتمي إلى المجال الجيوسياسي المعروف ببلاد السيبا في مقابل بلاد المخزن، التي كانت تعني بلاد النظام والانضباط. لقد أكدت الدراسات السوسيولوجية والأنتربولوجية التي أقيمت حول الريف وجود قبائل منظمة مستقلة عن بعضها بعضًا ومرتبطة ببعضها بعضًا في حالات محددة؛ وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة إعادة النظر في نعت هذا المجال ببلاد السيبا.

إن تعبير بلاد السيبا كان يطلق على المناطق الخارجة عن السلطة، مع التأكيد على أن قضية الخروج عن السلطة تبقى نسبية. فبروز هذا المصطلح له علاقة بواقعة تاريخية وسياسية ترتبت عن تعقيدات الوضع الاجتماعي والأدوار المختلفة التي لعبتها فيه قوى اجتماعية محددة انطلاقا من مصالحها العامة وقضاياها الخاصة؛ وذلك لإحكام سيطرتها على واقع المجتمع ككل أو على مناطق معينة منه، وذلك في حجم قدرتها على السيطرة ومستوى إدارتها لها.

إن نعت مجال القبيلة من طرف الأيديولوجية الاستعمارية ببلاد السيبا، يدخل في إطار حكم مجرد لظاهرة التمرد التي كانت تمارسها هذه القبائل، وهو تمرد يمكن أن يكون بين ساكني الأطراف، الذين يساعدهم موقعهم الجغرافي في الجبال على الانفلات من رقابة الدولة. كما تستعمل أيضًا عندما يعلن التمرد في ظروف تاريخية معينة مثل أزمات الخلافة أو الصعوبات التي تتعرض لها الدولة. هذا بالإضافة إلى إمكانية اعتبار ظاهرة السيبا، تشكل من جهة أخرى طابع الانتفاضة الريفية في أثناء القرن التاسع عشر، وذلك مع انفتاح المغرب على التجارة الأوروبية وتحت تأثير المنافسة الرأسمالية.

إن طبيعة القبائل الريفية ومكوناتها السوسيوثقافية مرتبطة ببنية قبائل الريف من جهة، وبالزاوية كرباط مقدس من جهة ثانية. فقد كانت الزاوية تتميز بجدلية على المستوى السياسي الديني، فهي تجسد العرف إزاء القبيلة، بينما هي تمثل الشرع تجاه المخزن. لقد كانت القبائل المغربية في الشمال مضطرة قبل أن تدافع عن المخزن إلى حماية نفسها من الخطر الإيبيري منذ القرن الرابع عشر؛ لذلك فقد تحولت إلى قبائل مرابطة، حيث إن رباط الزاوية الريسونية خاض منذ تأسيسه بداية من سنة 1566م معارك جهادية متواصلة امتدت إلى غاية العقد الثاني من القرن العشرين. فالزاوية الريسونية من هذا المنطلق تعتبر الأداة التنظيمية لقبائل جبالة وغمارة، بحيث تنضاف إلى وظائفها وظيفة أخرى تصبح طاغية إن لم نقل محددة لمسارها التاريخي ألا وهي الجهاد.

لقد بات من الصعب حتى من الناحية المنهجية، الفصل بين المقدس والسياسي. وهذا ما يؤكد كون مرجعيات الحركة الريسونية في الشمال قد انبنت على هذه الثنائية مع وجود إطار قبلي

منظم مبني على التقاليد، ومؤسس على المرجعية الدينية التي تمثلها الزاوية الريسونية التي جعلت من أحفاد آل ريسون مؤسسي الزاوية، يحملون بعدا قياديًّا دون منازع، وهو ما تأتى لأحمد الريسوني.

إن ساكنة الريف ترتبط بوجود حوالي 66 قبيلة مقسمة إلى أربع مجموعات تنحدر كلها من عائلات بربرية، والتي خصص لكل منها مجالاً لاستقرار، اثنين من هذه المجموعات تقاسمتا المنحدر الأطلسي، حيث استقر الصنهاجيون في الشرق وجبالة في الغرب. أما بالنسبة إلى المنحدر المتوسطي، فقد خصصت جهته الغربية لقبيلة غمارة، بينما يطلق على جهته الشرقية بلاد ريافة.

يغلب على المجتمع الريفي الطابع البدائي، فهو يتكون من بدو يرتبط أغلبهم بالأرض، وتعتبر القبيلة الإطار العام للحياة في الريف، وهي تنقسم إلى مجموعات عائلية يجمع فيما بينها الانتساب إلى جد واحد. الحياة السياسية في الريف مبنية على تراتبية تنطلق من العائلة وصولاً إلى القبيلة، فهي على المستوى الأول تنتظم العائلات فيما يعرف بـ"الجماعة" يمثلها شيخ لفترة محددة ويكون غالبًا من بين الملاك للأرض، أما المستوى الثاني، فله علاقة بالإدارة الجماعية، ويعتبر جرمان عياش أن هذا الإطار لا يشتغل بشكل منتظم باعتباره يوجد على الرغم من استقلاليته، داخل بنية أعم تمثلها الدولة. لقد دافع عياش من خلال كتابه أصول حرب الريف على بنية الدولة المغربية مفندًا الآراء التي تعتمد على المجال الريفي لتأكيد استقلالية القبائل عن المخزن، وقد برر تصوره من خلال وجود ممثل للسلطان في طنجة، ومن خلال وجود مجموعة من الثكنات داخل الريف، وقد خالفه الرأي دافيد هاريت من خلال قراءته النقدية لكتاب أصول حرب الريف؛ حيث يؤكد أن عياش لم يعط أية أهمية لبنية القبيلة الريفية بل ركز على علاقة القبائل الريفية مع المخزن، إما من خلال النوايا الحسنة للقبيلة في تأدية الخدمات العسكرية ودفع الضرائب، وإما انطلاقا من قدرة المخزن على إرغام القبائل للقيام بهذه الواجبات. لقد كان التنظيم القبلي في الريف مبنيًا على السلطة الإقطاعية؛ حيث إن قبائل الريف لم تكن تنتخب شيوخها، فقد كان شيخ القبيلة أو الفخذ يحاول إذا وصل إلى السلطة أن يظل فيها إلى أن يموت، وهذا يعاكس من جهة ما ذهب إليه جرمان عياش، ويؤكد من جهة ثانية تنامي القيادات المحلية في الريف التي أصبحت ترى في نفسها بديلاً أو مرادفا للمخزن كما ذهب إلى ذلك أحمد الريسوني.

3 - الحركة الريسونية وقيادة الأطراف - تمايز محلي أم اندماج وطني؟

إن قراءة الحركة الريسونية في مضمونها العام تحمل الكثير من التناقضات، التي ترتبط من جهة بمكونات شخصية أحمد الريسوني داخل مجال قبلي مؤسس على علاقات قبلية يحكمها التصارع الدائم والرغبة في القيادة، وترتبط من جهة ثانية بمنظور أحمد الريسوني لكل من المستعمر الفرنسي والإسباني باعتبارهما طرفا في المعادلة التي قد تجعله ندًا معترفا به من طرف قبائل جبالة محليًا، ومن طرف المخزن على الصعيد الوطني.

لقد مرت الحركة الريسونية بعدة مراحل، فهي مثال للتمرد والإجرام، ثم هي أداة للخيانة، وهي أخيرًا قد تكون أداة من أدوات النضال. فكيف نفسر هذه التنقلات في الأدوار؟ وهل كانت الظرفية تتطلبها في إطار الاستراتيجية العامة التي نهجها أحمد الريسوني طبقًا للظروف القبلية من جهة، وطبقًا للوضعية العامة التي كان يعيشها المغرب؟

إن هذه التقلبات في المواقف جعلت العديد من الدراسات تختلف في تقييم حركة المقاومة الريسونية، فمنها من اتهمته بالخيانة والعمل من أجل تحقيق أغراض شخصية، ومنها من وضعته في مرتبة المواطن المناضل المدافع عن وطنه في وجه التدخل الأجنبي لكن بطرقه الخاصة. وقد تكون القراءة الاجتماعية والنفسية لأحمد الريسوني أداة لتفسير ما قد أغفلته هذه الدراسات.

ولد أحمد الرسوني في زينات في قبائل جبالة سنة 1870، ينتمي أبوه المولى محمد إلى أسرة شرفاء بني ريسون. ومن خلال قراءة لشجرة هذه العائلة الشريفة، فإنها ترجع نسبها إلى الرسول ﷺ مرورًا بمولاي عبد السلام الصالح الكبير في المنطقة، الذي شيد له ضريح في جبل العلام. لقد ترعرع أحمد الريسوني في ظل ذلك التكوين الاجتماعي القبلي المحكوم بكل الإرث الحضاري والظروف العامة التي حكمت المغرب في نهاية القرن التاسع عشر، تعلم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن. وعندما بلغ الحادية عشرة رحل به والده إلى مدينة تطوان لزيارة الزاوية الريسونية، وقد تميز منذ صباه بالذكاء والعبقرية والنبوغ.

ارتبط اسم أحمد الريسوني بظاهرة اللصوصية وقطاع الطرق، وهي ظاهرة ترتبط مرجعياتها بالعديد من المستويات، فهي تدخل في إطار البحث عن إثبات الذات، وهي أداة من أدوات الثأر داخل المجتمعات القبلية، وهي كذلك وسيلة لجمع الأموال والضغط على المستعمر من جهة، والسلطة المخزنية من جهة ثانية؛ للحصول على مجموعة من الامتيازات القيادية، وهي أخيرًا قد تكون وسيلة من وسائل النضال. وتبقى بذلك ظاهرة اللصوصية أداة من أدوات تحقيق الذات وفرض الأمر الواقع بين القوى المتصارعة، الأوروبية من جهة، والسلطان من جهة ثانية، وهي آليات مكنت أحمد الريسوني من الحصول على مجموعة من الألقاب، فقد سمي بالقائد السلطاني وسلطان الجبال، وهي ألقاب جعلته يتطلع للوصول إلى القصر.

لقد شكلت الحركة التي تزعمها أحمد الريسوني، لمدة تصل إلى ثلاثين سنة، أداة من أدوات المقاومة التي انبنت على استراتيجية خاصة، فإذا كان الريسوني يعتبر نفسه ناصرًا للإسلام من موقع انتمائه للزاوية الريسونية ضد التدخل الأجنبي، فقد كان في نظر أوروبيي طنجة قاطع طريق محترفا.

لقد قامت الحركة الريسونية في فترة مبكرة من بداية القرن العشرين مستغلة السخط العام الذي أبدته مختلف القبائل في الشمال حيال سياسة المخزن والتدخلات العسكرية الإسبانية المباشرة في المنطقة؛ وذلك لتحقيق بعض المآرب، التي ظلت في الاتجاه العام مرتبطة بمصالحه ومصالح زاوية ابن ريسون ذات النفوذ الديني والسياسي في المناطق المجاورة لطنجة وتطوان.

بدأ أحمد الريسوني نشاطه السياسي والذاتي أواخر حكم السلطان الحسن الأول بمجموعة من المغامرات التي حولته إلى قاطع طريق مرهوب الجانب؛ مما اضطر حاكم طنجة ابن أحمد الصديق إلى اعتقاله بأمر من السلطان، وقد أمضى فترة طويلة وقاسية مسجونًا في ثغر الصويرة. وقد تم الإفراج عنه بعد وفاة الحسن الأول، وبتدخل من محمد الطريس صديق عائلته في تطوان.

لقد شكلت السنوات الأولى من القرن العشرين أرضية خصبة لبروز الحركة الريسونية، فقد أصبح خلالها أحمد الريسوني، انطلاقا من موقعه شريفًا وزعيمًا قبليًا، متزعمًا لحركات السخط التي برزت مع تنامي المد الوطني التحرري ضد

التدخلات الأجنبية، وفي ارتباط مؤكد مع الأزمة الخاصة التي كانت عليها السلطة الحاكمة.

لقد كان أحمد الريسوني في نظر المخزن أقرب إلى الفنان منه إلى المتمرد، وأبعد ما يكون بطبيعة الحال عن المقاوم السياسي أو المعارض الديني الصلب. وهذه أدوار لم يكن يعترف بها المخزن لأحد سواه، إلا تحت ضغط الأمر الواقع وتسارع الأحداث والتطورات. إن نظرة المخزن هذه هي التي تحكمت في علاقته بالشريف أحمد الريسوني، وذلك بطريقة تلفت الانتباه.

عندما بدأ الريسوني يمارس عملياته العسكرية ونشاطه الديني السياسي في المناطق المجاورة لطنجة، محرضًا القبائل على التمرد، أحس المخزن بالفعل، وفي واقع ضعفه العام، أن هذه العمليات تؤلب على نظام حكمه في البلاد قوى أوروبية طامعة، وهذا ما أكدته مجموعة من الوثائق التي تتضمن العديد من احتجاجات قناصل الدول الأوروبية في طنجة.

لقد أكدت مجموعة من الوثائق التي تم تبادلها بين السلطان وممثله في طنجة أو مع أحمد الريسوني هذا التوجه. فقد كان الريسوني يؤسس ليصبح حاكمًا سلطانيًا في المنطقة؛ مما دفعه ورجاله إلى القيام بمجموعة من عمليات السطو على مجموعة من الأملاك التابعة للإنجليز، وهو الأمر الذي دفع بالسلطان للتدخل تبعًا لاحتجاجات القنصل الإنجليزي؛ لكف الريسوني عن ذلك. إلا أن هذا الأخير تمادى في عملياته، حيث وصل مستوى التحكم في مجال سيطرته على المناطق الريفية، وبداية مضاهاته للمخزن، من خلال التحكم بالبيع والشراء للأملاك المخزنية في نواحي طنجة؛ وهو ما دفع السلطان للتدخل لتحذير الريسوني من هذه الممارسة غير الشرعية، وتدل هذه الرسالة الموجهة إلى قاضي طنجة على ذلك:

"قد بلغ علمنا الشريف أن القائد أحمد الريسوني صار يتمادى بفتح أبواب الخرق في أملاك المخزن بطنجة بإذنه في تملك الأجانب للأملاك المخزنية وأنت تساعده في ذلك، فاستغربنا مساعدتك له، ونأمرك بأن تكف عن ذلك ولا تعود له وإن تبين موجب إسعافك له مع علمك بأن لا دخل له في أمر الأملاك، وأن الإذن في ذلك مقصور على عامل المدينة ليظهر والسلام في جمادى الأولى عام 1324".

لقد شكلت الرسائل التي تبودلت بين السلطان وممثله في طنجة، أو بينه وبين الريسوني خاصة بين سنتي 1906 و1907 أداة لتبين العلاقة بين الريسوني والمخزن؛ فقد كان هذا الأخير يحاول استمالة الريسوني من خلال دفعه للكف عن مضايقة الأجانب والتعامل كخادم للمخزن، وكان الريسوني بدوره يؤكد على أن تحركاته لا علاقة لها بمواجهته للمخزن، ولا بالدخول في صراع معه.

إن قراءة هذه الوثائق تؤكد على العديد من الملاحظات؛ فقد كان الريسوني يتحرك في مجال سيطرته باعتباره متصرفا في الأملاك المخزنية، وما يؤكد ذلك ما كان ينفذه قاضي طنجة من تعليمات صادرة له من الريسوني بخصوص عملية بيع الأملاك المخزنية وشرائها. الملاحظة الثانية لها علاقة بطبيعة نظرة السلطان إلى أحمد الريسوني، فمن خلال هذه الوثائق يسمى هذا الأخير بالخديم الذي عليه الخضوع للسلطان، ومرة أخرى يسمى بالقائد باعتباره فعلاً يمثل هذا الإطار بين قبائل جبالة، وهذه الثنائية في الخطاب تمثل ضعف المخزن وارتباك الوضع الداخلي مع تنامي التدخل الأجنبي من جهة ، وهي - من جهة أخرى - تؤكد عملية الصراع والمهادنة التي نهجها المخزن تجاه أحمد الريسوني.

لقد ارتكزت تحركات أحمد الريسوني لتأكيد تمرده المريبك عن طريق ممارسته لظاهرة الاختطاف، فاختطف على التوالي الصحافي البريطاني (Walter Harris) ثم أتبعه بمواطن أمريكي من أصل يوناني يدعى (Ion Perdicaris)، ولم يستطع المخزن، حين وصل الأمر إلى هذه الدرجة، وحين بعث رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يومها مدمرة حربية إلى السواحل القريبة من طنجة مع إنذار فوري، إلا أن يتنازل أمام مناورات الريسوني وتهديد أمريكا، فعينه قائدًا فعليًا على الفحص. إلا أن هذه النتيجة كانت مؤقتة وأمام تعنت الريسوني في الامتثال لأوامر السلطات، الذي كان يرغب في مقابلته حيث بعث له العديد من الرسائل في هذا الباب.

لقد أصبح تعنت الريسوني تجاه المخزن وإصرار هذا الأخير على إخضاعه، بمثابة بحث كل طرف على إثبات ذاته؛ وهو ما دفع بالسلطان إلى إصدار ظهيرين الأول سلمي يؤمن فيه حياة الريسوني والثاني يستعمل فيه المخزن القوة لإخضاع الخديم الثائر، وهو ما تم حين بعث عبد العزيز وزير الحربية محمد الكباص لمطاردته وتمكن هذا الأخير من تدمير بيته في زينة. إلا أن هذه العملية لم تغير من طموحات الريسوني في شيء بحيث لجأ إلى تازروت، فبعث عبد العزيز بـ(Mac Lean) لمفاوضته، غير أنه اعتقله ولم يطلق سراحه إلا في 6 من فبراير 1908 بناء على تفاهم خاص مع الإنجليز مقابل تعويض مالي وصل إلى 20 ألف جنيه أخذ ربعها مباشرة مع تقديم حمايتهم له.

في هذه المرحلة، وانطلاقا من التحولات التي عرفتها، برز الصراع العائلي بين عبد العزيز وأخيه عبد الحفيظ، وقد كان الريسوني من بين الأوائل الذين بايعوا عبد الحفيظ؛ وهو ما دفع هذا الأخير إلى تسميته باشا على مدينة أصيلا، وعاملاً على إقليم جبالة.

لقد شكل وصول عبد الحفيظ إلى السلطة خلفًا لأخيه عبد العزيز تحولاً في مسار أحمد الريسوني؛ حيث أصبح ومن دون منازع حاكمًا لقبائل جبالة بين طنجة واللكوس. وما يؤكد تقربه من السلطان رفضه للقب السلطان الذي لقبه به سكان شفشاون؛ وذلك لكونه يرى أن هذا اللقب لا يعطى سوى لأمير المؤمنين، الذي يعتبر أميرًا للجهاد. لقد سيطر هذا الإحساس على المحادثات التي أجراها أحمد الريسوني مع عبد الحفيظ أثناء مقامه الطويل في فاس سنة 1908. فكيف نفسر أبعاد هذا اللقاء؟ وهل يمكن اعتباره بمثابة مناسبة للشريفين للاتحاد قصد مواجهة المسيحيين؟

لقد كان لقاء، قد ننعته باللاتكامل بين سلطان يحس بالضعف أمام ضغوط الفرنسيين، وقائد حر في تصرفاته. إن هذا التقارب الذي أملته العديد من المعطيات يعتبر بمثابة إعادة النظر في العلاقة بين قيادة المركز وقيادة الأطراف. من أجل توحيد الهدف المتمثل في مواجهة الآخر، المستعمر.

لقد قرر الريسوني وضع سلطته باعتباره سلطانًا للجبال في خدمة الجهاد من أجل تحقيق غاية مثلى، تتمثل في توحيد جميع المغاربة لطرد الغزاة خارج المغرب. لكن الإشكال المطروح بالنسبة إلى طرفي التحالف يتمثل في كيفية التعامل مع مستويين من الاستعمار، الفرنسي من جهة، والإسباني من جهة ثانية، وهل كانت للتعامل السلمي الذي أبداه الريسوني مع المستعمر الإسباني في الشمال علاقة بالتحولات التي عرفتها قيادة المركز في تعاملها مع فرنسا؟

إذا كان الريسوني قد فرض سيطرته على

القبائل الست عشرة المقيمة بين المتوسط والأطلسي، واستطاع فرض الأمن في مجاله وقضى على معارضيه، فإن عبد الحفيظ كان قد استسلم للأجانب أولاً باعترافه بمقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، وثانيًا عن طريق لجوئه إلى الاقتراض، وأخيرًا عن طريق طلبه النجدة من فرنسا.

كيف نفسر هذا الانفصام في التصرف وهل كانت السياسة السلمية التي نهجها الريسوني تجاه الإسبانيين بطلب من السلطة المركزية، أم أنها سياسة تعبر عن استقلاليته في مجال تحكمه؟

لقد اختلفت مجموعة من الدراسات في الحكم على السياسة التي نهجها أحمد الريسوني تجاه الإسبان، فهناك من اعتبرها تكتيكًا استراتيجيًا ظرفيًا لاستمالة الإسبان، ثم إدخال الرعب فيما بينهم. وهو ما نجح فيه الريسوني، يقول أصحاب هذا الرأي: "إلى حدود العشرينيات جعل الريسوني كل الحماية مجرد سديم مطلق ومستنقع يلتهم المال والرجال من الإسبان". وهناك دراسات أخرى اعتبرت أن تصرفه وتقربه من الإسبان كان بسبب تخوفه من زحف الفرنسيين وتهديدهم لمجاله؛ وهذا ما دفعه إلى ربط علاقات محدودة مع الدبلوماسيين والعسكريين الإسبان معتبرًا إياهم حلفاءه الحقيقيين. لقد كان هدفه من ذلك حماية سلطته، وهو ما دفعه إلى تسهيل دخول القوات الإسبانية إلى العرائش والقصر الكبير.

إن المراسلات التي تبودلت سنة 1911 بين ممثلي المخزن في المنطقة ورئيس الدبلوماسية المغربي تؤكد الارتباك الحاصل في المنطقة، وتؤكد رسالة بعثها أمناء مرسى العرائش إلى الحاج محمد المقري بهذا التوجه:

" فليكن في كريم علمك أنه ... وردت لهذا الثغر العرائشي فرقطة صبنيولية وبابور، وفي عشية أمسه شاع أنه سينزل منها عدد من العسكر، فهاجت البلد وماجت وقامت وقعدت، ولكن الله سلم فحصل اللطف ولم يقع شيء والحمد لله. وفي ليلة تاريخه نزل مما ذكر نحو 800 من العسكر الأصبنيولي فذهب منه للقصر 500 والباقي نزل بعضه بجبل الشمس وبعضه برأس الرمل وبالناظور والقشلة وباب البحر والأبواب وأعلمناك بالواقع".

لقد عمل أحمد الريسوني على تأمين مجاله عن طريق فسح الطريق للتدخل الإسباني الذي كان يرى فيه مؤمنًا له من الزحف الفرنسي. فلم يقم بأي نشاط على الجبهة العسكرية، ولم يحث على مواجهتهم، ولم يعبئ القبائل لهذا الغرض، بل فتح أبواب المنطقة على مصراعيها في وجه العسكريين. ويقول الكاتب مانويل أورتيكا: "إنه من دون الإسهام الذي قدمه لنا الريسوني؛ فإن هذا الاحتلال الواسع للمنطقة كان من الممكن أن يكلف خسائر جسيمة في الأرواح ويستنزف أموالها ويرهق خزينتها. قدم لنا الريسوني مساعدة لا تقدر بثمن".

إن هذه الأطروحات تدفعنا إلى وضع العديد من المقاربات، وهي مقاربات ترتبط من جهة بمواقف قبائل الريف من هذا التدخل الأجنبي، ومن جهة أخرى بمواقف الريسوني تجاه المستعمر الإسباني، فهل كانت هذه المواقف أحادية الجانب، أم كان للسلطة المركزية دور فيها؟ قد يكون هذا المعطى حاضرًا، وقد يكون شائعة كما يظهر من خلال هذه الوثيقة:

"ذهب نائب أشغال دولة فرنسا شاكيًا من أعمال مولاي أحمد الريسوني إلى النائب أمس وطلب منه بشدة أن يكتب للمخزن في الأمر قائلاً إن مولاي أحمد جعل الضرائب الفادحة على جميع المخالطين واستثنى من ذلك المخالطين الأصبانيوليين. ويقولون وهي إشاعة أن معاملته

الحسنى لأصباليون لابد أن يكون أساسها راجعًا إلى أوامر من فاس في هذا الصدد.

والإشاعات أمس واليوم عديدة على سوء معاملة مولاي أحمد للرعايا واستبداده وكثرة دخول المال العظيم عليه وجل الباشدورات يتكلمون كثيرًا في هذا الصدد، وقد علمت أن نائب الفرنسيين كتب إلى قنصلهم في فاس بهذا الأمر طالبًا إصدار الأوامر لعلاج تلك الحالة، والله أعلم".

إن مقاربة النصوص تدفعنا إلى الخروج ببعض الملاحظات، نحددها أولاً في ضعف المخزن وغياب فاعليته في المنطقة الريفية. الملاحظة الثانية قد ننعتها بالنفسية والسياسية والتي ترتبط بشخص أحمد الريسوني، فهو - من جهة - يريد إثبات نديته للسلطان الشرعي من خلال تعامله مع الإسبان كما فعل عبد الحفيظ مع الفرنسيين، وهو بذلك يريد أن يؤكد للإسبان أنه الشخص الوحيد الذي يجب التعامل معه، باعتباره يتحكم في جميع القبائل الريفية.

إن هذه المعطيات تدفعنا إلى قراءة طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف وهي علاقة تحكمها آليات الرغبة في البحث عن الحلول الظرفية للأزمة المغربية. لقد كان مضمون العلاقة التي كانت تجمع بين الريسوني والمخزن ذات أبعاد متناقضة؛ فهي ظاهريًا ترتكز على ممارسة الجهاد والدفاع عن الوطن، ثم هي باطنيًا تخفي ضعفًا قد نسميه نفسيًا يتمثل في حب الاستفراد بالسلطة اتجاه المستعمر من جهة، واتجاه الرعايا بالنسبة إلى السلطان، والقبائل الريفية بالنسبة إلى أحمد الريسوني. لذلك يتحكم في طرفي العلاقة بعد قد نسميه تحريضيًا ضد الآخر، وضد الظروف العامة التي كان عليها المجتمع، إما من موقع ضعف مكشوف وعزلة داخلية خانقة كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى المخزن، وإما من موقع تمرد قبلي وزعامة دينية ومطامع شبه إقطاعية كما جرى للريسوني.

إن هذا المضمون هو الذي يعكس بصورة واضحة مجموع التطورات المستجدة في الواقع الاجتماعي بالبلاد منذ بداية القرن، وتفاعلها الأكيد مع الضغوط الخارجية المختلفة، إلا أن الشروط المحددة لهذا الدور وذاك ، كانت في الغالب شروط أزمة اقتصادية تعمقت سياسيًا بقيام عبد الحفيظ سنة 1907.

كان الريسوني يطمع في السلطة السياسية في حين كان المخزن على عهد عبد العزيز يبغي إشراكه من موقع سيادته. ولا شك أن الدور الديني الذي لعبه الريسوني في بداية حياته واستمر فيه من وجهة زاوية ابن ريسون، طعَّم تمرده تطعيمًا وجعله تمردًا قبليًا واضحًا، وهذا ما يفسر جزئيًا لماذا استطاع عبد الحفيظ أن يتعاون معه في نطاق تحالف مرحلي أيضًا ولأهداف مرحلية؟

لم يكن الريسوني بديلاً للنظام القائم على عهد عبد العزيز لا دينيًا ولا سياسيًا ولم يكن بقادر على ذلك بصورة مطلقة، ومن ثم بقي لهذا الأمر وذاك مغامرًا محليًا ضعيفًا ذا مطامع إقليمية وشبه إقطاعية اتضحت بشكل أساسي من خلال ثنائية تعامله مع المقاومة الريفية التي اختلفت بين مستوى ممارسة الثورة المشروطة والتعامل السلمي مع المستعمر .

4 - البعد الشخصي في الثورة والمقاومة الريسونية:

إن تحديد مصطلح الثورة، خاصة في مستوى الحركات الصادرة عن المجالات القبلية، يكتسي نوعًا من التعقيد. فالثورة في مضمون الوعي القبلي، هي دفاع عن عادات وتقاليد وبنية

اجتماعية قد ننعتها بالمنغلقة، وبالتالي يبقى البعد الوطني في هذا المعطى نسبيًا، كما أن إشكالية التحديد تكمن في قيادة الثورات القبلية، التي قد يعوق نجاحها رغبة القيادات القبلية في تمكين نفسها من تحقيق ثنائية صعبة، قيادة لقبائل غير متجانسة وفرض هذه القيادة على الجهة التي تقام ضدها الثورة؛ ومن هنا طرح قضية استغلال الحركات الثورية من أجل تحقيق الأغراض الشخصية.

إن المتتبع للحركة التي تزعمها أحمد الريسوني يطرح العديد من التساؤلات، التي قد نبحث لها عن أجوبة ذاتية لها علاقة بشخصه، وأخرى موضوعية لها علاقة بالواقع المغربي على جميع المستويات.

إن هذا التوجه يدفعنا إلى طرح قضية تتمثل في موقعة ظاهرة المقاومة التي مارسها أحمد الريسوني في إطار النسق العام لهذه الظاهرة في المغرب بصفة عامة، وفي الريف بصفة خاصة.

فهل يمكن اعتبار هذه الحركة المقاومة فعلاً أم رد فعل؟ هل مورست انطلاقا من اقتناع بقضية قد ننعتها بالوطنية، أم كانت ردة فعل تجاه معاملة الاحتلال الإسباني مع "سلطان الجبل"؟

إن المتتبع لحركة أحمد الريسوني يستنتج أنه يتعامل مع شخصيتين مختلفتين، لكن يجمع بينهما هدف واحد يتمثل في تشبث هذا الأخير بحماية مجال سلطته، وهو السبب الذي دفعه للبحث عن مأمن لها، سواء على مستوى المستعمر الإسباني، أو على مستوى مواطنيه.

لقد اختار في بداية الأمر الجانب الإسباني، وهو الاختيار الذي دفعه إلى التعامل مباشرة مع سلفيستر (Silvestre) الممثل العسكري الإسباني. لقد كان هذا التعامل بداية لفتح الطريق أمام إسبانيا في كسب المزيد من المناطق الريفية سواء على مستوى البادية أو الحاضرة، فقد كانت البداية بالعرائش ثم القصر الكبير، فأصيلا المركز السياسي للريسوني ثم تطوان.

إن هذا الموقف الذي اختاره الريسوني كان يقابله رفض قاعدي تزعمته مجموعة من القيادات المغمورة ومجموعة من القبائل التي كانت مستقلة عن سلطته، وهي نتيجة تدفعنا إلى وضع تساؤلات منطقية حول دخول القوات الإسبانية بشكل سلمي إلى هذه المناطق. وإذا كان الريسوني قد سمي تجاوزًا بخليفة على المناطق التابعة للسلطة الإسبانية، من طرف سلفيستر، فقد اتبع هذا الأخير سياسة ارتبطت أساسًا بقراءة اجتماعية سياسية لمكونات القبيلة الريفية، فقد تعامل مباشرة من جهة، مع المناوئين لسلطة الريسوني، ثم من جهة أخرى، مع القبائل التابعة لسلطته، مما مكنه من خلق حليف لإسبانيا، ومناوئ في الوقت ذاته لسلطة الريسوني. لقد كان هذا الوضع سببًا في دفع هذا الأخير إلى القيام بمجموعة من الحملات ضد أتباعه الذين استسلموا لإسبانيا عن طريق وضعهم في السجون، أو عن طريق فرض ضرائب لا قانونية ضد كل من يتعامل معها.

إن هذه التحولات تدفعنا إلى وضع بعض الملاحظات، التي قد ترتبط بثنائية شخصية الريسوني، فقد كان يلعب دورين، دور قبول الوجود الإسباني، ودور البحث عن آليات لحماية سيطرته على المجال التابع له، الذي لم يكن متجانسًا، وهو بهذه السياسة وقع بين التضاربات الأجنبية وغضب مواطنيه، فقد كانت إسبانيا ترغب في إضعافه وهو ما تأتى لها عن طريق سيطرتها على مركزه السياسي وعاصمة سلطته، مدينة أصيلا.

إن هذه النتيجة تؤكد بداية اختيار الريسوني

للجانب الآخر في شخصيته، والمتمثل في بحثه عن الانضمام إلى المقاومة المسلحة، من خلال بحثه عن تبريرات لمواقفه تجاه إسبانيا، وثانيًا لجعل نفسه، انطلاقا من الطبيعة القبلية، قائدًا لهذه المقاومة. وهي ثنائية أخرى ستكون من بين أسباب ضعف المقاومة الريفية في مواجهتها للمستعمر الإسباني.

لقد بدأ الصراع بين أحمد الريسوني وإسبانيا بداية من مارس 1913 حينما غادر مقره في أصيلا متوجهًا إلى قبيلته الأم بني عروس. ويمكن قراءة هذا اللجوء من خلال مستويين: المستوى الأول له علاقة بفقدان الريسوني الثقة في القبائل التي كانت تابعة له، وثانيًا في بحثه عن انطلاقة جديدة لنوع جديد من القيادة، والتي لا يمكن أن تتم سوى من خلال قبيلته الأصلية بني عروس.

لقد مارست إسبانيا حروب الغازات السامة على قبائل الشمال الغربي؛ حيث قام الطيران الإسباني في السنوات الأولى للحماية بشن غارات وحشية على الفلاحين فأسقط القنابل على نطاق واسع وقذف بالمواد المدمرة القرى المجاورة لتطوان وأصيلا والقصر وشفشاون، ووجه ضربات عنيفة إلى مصالحها وأضرحتها وآثارها، وفي هذا الصدد يخبرنا الممثل الفرنسي في طنجة في رسالة موجهة إلى باريس بأن أسراب الطائرات قصفت رباط دار ابن قريش الحزمري مهد حركة الجهاد الأولى في بلاد جبالة. لقد كان هذا الرباط مركزًا لتجمع قيادات المقاومة المسلحة.

إن رغبة الوصول إلى قيادة هذا الرباط المركز، ظلت قائمة لدى أحمد الريسوني، وهو باختياره الوقوف إلى جانب القبائل الثائرة ضد الوجود الإسباني، كان عليه أن يعيد ثقة القبائل به. فهو، على الأقل، سيكون سيدًا بين قبيلته الأصلية، وفي مركزه في زينات، لكنه سيد ضعيف بسبب الاحتجاجات التي وجهت ضده حينما تعامل مع المحتل، لقد كان في نظر المسلمين خائنًا، لكنه ثائر في نظر الإسبان. إن اختياره الوقوف إلى جانب المقاومة وممارسة الجهاد جعلاه يبحث عن مبررات لتصرفاته مع الإسبان، فهو يؤكد أن ما فعله هو محاولة لإيقاف عملية سفك الدماء، وإيقاف الخسائر، فهو يعترف بأن مبادرته كانت مغامرة نعت من خلالها بالمسيحي، لكنه يؤكد أن مبادرته كانت لمصلحة شعبه ودينه.

إن اختيار الريسوني الانضمام إلى صفوف القبائل المقاومة كانت تحكمه استراتيجية تمثلها مصالح شخصية، فقد كان يلعب دورًا مزدوجًا، من خلال استمرار اتصاله مع ممثل إسبانيا في طنجة، وفي الوقت ذاته كان يبعث ممثليه، من مركزه في زينات، إلى القبائل الجبلية التي ترفض المحتل. وكان بذلك يريد أن يصبح قائدًا لجميع القبائل المقاومة والرجل الوحيد الذي لا مفر لإسبانيا من التفاوض معه، إن أرادت اتباع سياسة سلمية في المنطقة.

لقد تصرف الريسوني من خلال هذه الاستراتيجية باعتباره قائدًا مسؤولاً أخذ على عاتقه قيادة الحرب المقدسة المرتبطة بالجهاد. وهي القيادة التي كانت قائمة من خلال رفض قبائل جبالة للمستعمر منذ احتلاله تطوان في فبراير 1913. فقد اجتمعت القبائل الريفية قرب ضريح مولاي عبد السلام أواخر شهر فبراير، وحضر الاجتماع ممثلون عن القبائل الجبلية والهبطية والغمارية وصنهاجة والأخماس والريف، وقد أسفر هذا الاجتماع عن إعلان الجهاد بزعامة شريف تاكزات محمد ولد سيدي الحسن العروسي. لقد استطاعت هذه القبائل وضع خطة للمقاومة وشرعت في تنفيذها من خلال حركة تضامنية انمحت فيها جميع الخلافات عن

طريق ممارسة التشاور بين القبائل، الذي كان يلعب فيه ممثلو القبائل دورًا أساسيًّا في هذا التلاحم، ويقول التهامي الوزاني في هذا الصدد: "ولقد كان من ثمرات نزول محلة المتطوعة بدار بن قريش، أن أصبح كل زعيم قبيلة من القبائل يهيئ جماعة من الناس يترأسهم ويجاهد وإياهم، ومرت فكرة المقاومة في وادراس وأنجرة، فأخذ المجاهدون يشنون الغارات على الطرقات وهددت طرق سبتة وتطوان؛ حيث أخذت قبائل أنجرة والحوز وبني خرمار تشن الغارات عليها".

لقد حققت مقاومة محمد بن سيدي لحسن العديد من الانتصارات واستطاعت هذه المقاومة إحداث نوع من الارتباك بين صفوف القوات الإسبانية، والقلق على مستوى حكومة مدريد؛ حيث إن جميع المحاولات سواء العسكرية والديبلوماسية باءت بالفشل.

كان هذا التوجه الوحدوي لقبائل جبالة ينطلق، كما أكد ذلك الناطق الرسمي باسم المقاومة، من خلال رغبة المقامين في هزيمة العدو وإخراجه من تطوان، فهو يقول: "إن الإسبان لا يحترمون ديننا[...] لا تتحدثوا لنا عن السلم لأن لا أحد منا يريد سماع هذه الكلمة؛ فجميعنا متفقون على الجهاد، وسننتصر بإذن الله".

لقد كان الريسوني يواكب كل هذه التحولات التي تعرفها المنطقة؛ فقد كان يبعث ممثليه لحضور اجتماعات القبائل، وكان تربطه صلات دائمة مع جميع القيادات القبلية، وهي تصرفات تدخل في إطار ممارسته للسلطة لمدة طويلة، فهو يعتبر نفسه قيمًا ووصيًا سياسيًّا على منطقة جبالة.

إن هذا التوجه يدفعنا إلى الوقوف عند خاصية انفردت بها المقاومة في الشمال الغربي عن مثيلاتها في باقي أنحاء المغرب، وقد ارتبط هذا الانفراد بصراع الزعامات إلى حد الاصطدام المسلح، ومن ثم انشقاق صفوف المقاومة ، في حين كانت جماهير القبائل متضامنة ومتعاضدة في الكفاح المسلح، وظل معظمها وفيًا لهذا الخط بعد تفجر الصراعات واختلاف المقاصد بين الزعماء.

إن مضمون هذه التطورات برزت بشكل أساسي من خلال بحث أحمد الريسوني عن آليات تثبت أحقيته بقيادة الجهاد؛ بحيث لا يمكن لأحد سواه تقلد هذا المنصب؛ وهو ما دفعه إلى إجراء مجموعة من الاتصالات مع رؤساء القبائل والتي انتهت بعقد اجتماع بزاوية سيدي سيف القليدي بالأخماس؛ حيث نودي بالريسوني زعيمًا للجهاد.

انطلاقا من هذه المعطيات نجد أنفسنا أمام مقاربة يمكن تفسيرها من خلال الرغبة في التميز على مستوى قيادة ظاهرة الجهاد، وهي رغبة تجد لها جذورًا على مستوى النظام القبلي في بعده السياسي والقدسي من خلال ظاهرة الشرف، فسواء بالنسبة إلى محمد ولد سيدي الحسن لعروسي، أو بالنسبة إلى أحمد الريسوني، نجد أن كل هذه التوجهات حاضرة، إلا أن الاختلاف يبدو ظاهرًا من خلال الاستراتيجية المتبعة في التعامل مع المستعمر. وإذا كان محمد ولد سيدي لحسن قد نادى بضرورة الاتحاد كيفما كانت نيات قيادات الجهاد؛ بهدف مواجهة العدو المشترك، فإن أحمد الريسوني اعتمد سياسة مزدوجة، تجمع بين العمل الثوري والسياسي، بحث كان يتعامل مع التوجهين طبقًا لما تمليه الظروف المرتبطة بشخصه وسلطته.

إن منطق حضور البعد الوحدوي لدى المجاهد العروسي كان استثناء؛ باعتبار أن القاعدة التي سيطرت على أتباعه كانت عكس ذلك، خاصة حينما يتعلق الأمر بمنظورهم لأحمد الريسوني، الذي كان يعتبر بالنسبة إليهم خائنًا، وقد تأكد هذا

التوجه من خلال ما صرح به الريسوني نفسه سنة 1922 حيث قال:

" لقد حضرت جميع تجمعات إخواني المسلمين وشاركتهم في كل المعارك، وقد كانوا يعتقدون أنني أقوم بذلك من أجل خداعهم وخدمة للإسبانيين، لقد كنت بين نارين، فقد كان الإسبان يعتبرونني قائدًا للثورة، بينما كان إخواني المسلمون يضعونني في مرتبة الخائن".

لقد كانت هذه التحولات سببًا في خلق نوع من الانفصام في حركة الجهاد في الشمال الغربي للمغرب، انفصام في تحديد العدو الذي يجب محاربته، خاصة إذا كانت كل التوجهات تؤكد على اعتبار محمد ولد سيدي لحسن قائدًا للمقاومة والجهاد، فقد بدا أنه بدأ يفقد هذا الاتجاه مع الريسوني الذي دفعته نعرته السلطوية إلى قيادة حركة لإخضاع القبائل التي لم تكن تابعة له إلا اسميًا، حيث إن زعامة الريسوني لم يكن يعترف بها إلا من كان يخشى من قيوده وأغلاله، أما من كان يثق في بندقيته فكان خارجًا عن سلطته. وعلى الرغم من اتساع شقة الخلاف بينه وبين الجبليين، فإنهم كانوا يستجيبون للنداء عندما يتعلق الأمر بالجهاد ومواجهة العدو، سواء كان هذا النداء منه أو من غيره؛ مما يدل على أن جوهر الخلاف كان يتعلق بشخصيته ولا يتعداها إلى المصلحة العامة، إلا أنه كثيرًا ما تستغل المصلحة العامة لبلوغ الأهداف الخاصة.

لقد كان البعد الشخصي حاضرًا في سياسة أحمد الريسوني وأهدافه؛ لذلك وأمام طموحات هذا الأخير وعدم استعداده للتعايش مع زعيم آخر في حجم ولد سيدي الحسين، كان حتميًا أن يقع الاصطدام؛ إذ دارت اشتباكات مسلحة في بني عروس في أبريل 1915 أسفرت عن خسائر بشرية هامة، وأنذرت فريق قبلي مهول؛ مما حدا بالشرفاء والأعيان إلى التوسط بين الزعيمين، وحمل شريف تاكزارت على الاعتراف بزعامة الريسوني.

لقد تعرضت الكتابات المغربية المعتمدة على روايات شيوخ القبائل وأقوال بعض المجاهدين للصراع الذي كان قائمًا بين الشريف الريسوني ومحمد ولد سيدي لحسن التاكزرتي في حدود سنة 1915. انتهى البعض منها إلى أن محمد بن لحسن فضل الخروج من رباط دار ابن قريش والعزلة في داره لمَّا تحول الجهاد إلى حرب أهلية مستسلمًا لليأس، فكان هذا اليأس سببًا في تفرق المرابطين. بينما خلص البعض الآخر إلى أن المحتل لجأ إلى الحيلة وبدأ يفكر في الاحتلال السلمي، وطلب فتح باب المفاوضة مع المجاهدين، وهنا انطلقت الشرارة الأولى لزرع بذور الخلاف بين الشريف الريسوني وشريف تاكزرت. فالأول كان يرى أنه لا مانع من الحوار والتفاهم مع الجيش الغازي، ويرى الثاني العكس، فلا مفاوضات ولا مهادنة ولا أمن ولا احترام مع عدو يحتل جزءًا من التراب المغربي. وتمسك كل فريق برأيه وانقسم الناس إلى مؤيدين ومعارضين.

لقد ارتبطت سياسة أحمد الريسوني باتباع استراتيجية سياسية متقلبة تساعده دائمًا على تحقيق أغراضه الشخصية؛ فقد كان يدافع عن ألمانيا، واعتبر غليوم الذي سماه بالحاج مناصرًا للإسلام، قبل أن ينقلب عليهم في العهد الحفيظي. وتارة يطلب الحماية من بريطانيا، ونراه تارة أخرى يتقرب من إسبانيا قبل أن يثور عليها ويعود للتفاوض معها، فلم يكن موقف الشريف الريسوني إلزاميًا مع أية دولة.

اتضحت مواقف الريسوني بعد إزاحة معارضيه وتفكك جبهة المقاومة بالدخول في مفاوضات انتهت بعقد اتفاق في شتنبر 1915، ومن

مظاهر ارتياح الإسبان لتطورات الأمور، إقدام الحكومة الإسبانية على عزل سيلفيستري باعتباره معارضًا شديدًا لخط المهادنة، ومن دعاة القبضة الحديدية وشن الحرب الشاملة للقضاء على المقاومة.

لقد نص الاتفاق المبرم مع الشريف الريسوني على اعتراف إسبانيا بزعامة الشريف الريسوني على إقليم جبالة، وتعهدها بدفع مبلغ مالي قدره مليونان من البيزيتا للشريف؛ لإنشاء جيش نظامي لا يزيد عدده عن ألف جندي يساعده على بسط نفوذه على المنطقة مع إمداده بالسلاح، كما قبلت مبدأ مراجعة اتفاقية الحماية، ومقابل كل ذلك تعهد الشريف الريسوني بحفظ الأمن في المناطق الجبلية، ويمنع وقوع أي هجوم على المراكز الإسبانية المرابطة على طول خط تطوان طنجة.

عقب الهدنة التي استمرت طوال الحرب العالمية الأولى، واستفادة الاستعمار الإسباني منها في شق صفوف المقاومة واستقطاب متعاونين والاستعداد للمرحلة القادمة، استأنف المخطط الاستعماري الإسباني مع المقيم العام برنكير (Berenguer). ونلاحظ في هذا الصدد السهولة التي أصبحت تحتل بها المواقع المحيطة بتطوان، الشيء الذي تعذر في السابق؛ مما يعكس ضعف المقاومة نتيجة صراعاتها الداخلية، وقد توج هذا الوضع باحتلال دار بن قريش التي ظلت قلعة صمود ورموز المقاومة الشعبية في يونيو 1920.

لقد تم هذا الاحتلال باسم السلطة الخليفية وشعار التهدئة، وتميزت سنوات 1919-1921 بالتوغل في قلب الجبال الغمارية بمساندة المتعاونين من الشخصيات ذات النفوذ الروحي. وفي هذا الإطار تفيد الوثائق الإسبانية المتعلقة بهذه الحملات العسكرية أن الحركة الريفية بقيادة محمد ابن عبد الكريم الخطابي ستسهم في إيقاف المخططات العسكرية القمعية؛ حيث ستتوجه الأنظار إلى الجبهة الشرقية، وستخلف الانتفاضة الريفية انعكاسات مهمة بعد وصول المجاهدين بقيادة محمد بن عبد الكريم إلى قلب جبالة. لقد سارعت قبائل الشمال الغربي، التي خذلها موقف الريسوني إلى الانضمام لصفوف المقاومة الريفية؛ مما جعل مصالح الإسبان والريسوني تفرض إيقاف مطاردة هذا الأخير ووضع حد لمناوشاته، من خلال إبرام هدنة معه سنة 1922؛ أدت إلى فقدان الريسوني لما تبقى له من مصداقية، وتوتر العلاقة بينه وبين محمد بن عبد الكريم الخطابي وتسريع وتيرة انضمام القبائل الجبلية والغمارية إلى المقاومة الريفية.

5 - الخلاصة:

كيف نقرأ ظاهرة الثورة الريسونية؟ وكيف نقيمها؟ إن وضع الحركة الريسونية في سياقها التاريخي دفعنا إلى الخروج بمجموعة من الاستنتاجات، نحددها أولاً: في طبيعة الحياة القبلية وارتباطها بظاهرة القيادة السياسية المقدسة، وهكذا فقد ارتبطت جميع حركات الجهاد التي برزت في الريف بهذين التوجهين، وهو استنتاج يدفعنا إلى التأكيد على أن قيادة الريسوني للجهاد تحكمت فيه طبيعة النظام القبلي.

الاستنتاج الثاني: يرتبط بثنائية الثورة التي تزعمها أحمد الريسوني، فقد كانت ثورة ضد المخزن من جهة، وضد المستعمر من جهة ثانية، وقد تحكمت في الاتجاهين معًا قضية إثبات القيادة المحلية؛ بحيث إن أحمد الريسوني كان قد اتبع استراتيجية سياسية ملتوية هدفها الأساسي حماية سلطته، وهو المعطى الذي دفع العديد من الدراسات

إلى نعته بالخيانة والدفاع عن المصالح الشخصية، وهو الاتهام الذي وجه له من طرف القيادات المجاهدة التي رفضت تعامله السلمي مع الإسبان، وما يؤكد ذلك انضمامها إلى البديل الثوري الذي تزعمه محمد ابن عبد الكريم الخطابي.

الاستنتاج الثالث: له علاقة بالمقاربة التي كان يؤسس عليها سلطته في منطقة جبالة، فقد سمى نفسه بسلطان جبالة، وتأتي هذه التسمية بعد بداية تعامل سلطان المركز مع الفرنسيين؛ مما يعني أن له الحق باعتباره سلطان جبالة في التعامل مع الإسبان، وهو تصرف قد ننعته بسياسة الندية التي مارسها الريسوني مع مخزن ضعيف، غير قادر على حماية قبائل جبالة. فقد كان المخزن المغربي معزولا غير قادر على تغيير المكونات الاجتماعية، ولم يكن بالتالي قادرًا على مواجهة الأجنبي.

الاستنتاج الرابع: له علاقة ببعد النظر الذي مارسه الريسوني مع المستعمر الإسباني، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن آليات ما سيظهر خلال الثلاثينيات من القرن العشرين بما عرف بالحركة الوطنية والسياسية، التي أكدت فشل المقاومة المسلحة، وبدأت تفكر في إعادة النظر في بنود عقد الحماية بشكل يحفظ للأهالي أحقية تسيير بلادهم، وهو الاتجاه الذي يدفعنا إلى طرح نسبية الخيانة التي نُعت بها أحمد الريسوني.

الاستنتاج الخامس: له علاقة بالبعد النفسي لشخصية المقاوم القائد، فحينما نتحدث عن ظاهرة الثورة الريسونية نطرح قضية الاستمرارية والتوقف بالنسبة إلى مخزن المركز، لقد كانت حركة أحمد الريسوني بعد فترة التلاحم الظرفي مع عبد الحفيظ؛ تهدف إلى إقامة مخزن من نوع آخر يؤكد ضعف الأول، ويؤكد طبيعة القيادة القبلية التي تريد إثبات ذاتها انطلاقا من سيطرتها وقيادتها لباقي القبائل، وهو ما أسميناه بالبعد النفسي الذي مارسه قائد بني عروس للقضاء على منافسيه بأية طريقة بما فيها التعامل مع المحتل.

الاستنتاج الأخير: يرتبط بتقييمنا للحركة الريسونية داخل الحركة الوطنية المغربية وضمن الحركة الوطنية العربية، وهو تقييم لا نبغي من خلاله الحكم على هذه الحركة بالإيجاب أو بالسلب. ولكن هي دعوة إلى ضرورة وضع هذه الحركات في سياقها العام، وبالتالي الحكم عليها في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يعرفها المجتمع المغربي خاصة والعربي عامة، فلا يمكن إصدار حكم قيمة على حركة تظهر في غياب المكونات الأساسية لمفهوم الدولة، وهو ما قد يجعل هذه الحركات، في غياب هذا المكون السياسي "الدولة"، تخرج عن طاعة السلطة القائمة وممارسة ما أسميناه بالثورة المزدوجة التوجه.

د. عبد الكريم مدون
جامعة ابن زهر - المغرب

المصادر والمراجع

أولاً - العربية:

- أعراب، مصطفى: الريف بين القصر وجيش التحرير وحرب الاستقلال، المحمدية، 2001.
- البوعياشي، أحمد: حرب الريف التحررية ومراحل النضال، طنجة، 1974.
- الشاوي، عبد القادر: السلفية والوطنية، بيروت، 1989.
- العياشي، المريني: صور من تاريخ البطولة لمنطقة جبالة، طنجة، 1983.
- الهرمسي، محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت، 1985.
- بيضا، جامع: وقفات في تاريخ المغرب، الرباط، 2001.
- حكيم، محمد بن عزوز: الشريف الريسوني والمقاومة المسلحة في الشمال، الرباط، 1981.
- داهش، محمد علي: الشريف أحمد الريسوني - حياة وجهاد، تطوان، 1996.
- ضريف، محمد: مؤسسة الزوايا بالمغرب، الرباط، 1992.
- ليفين ز.ا: الفكر الاجتماعي العربي، ترجمة أنور محمد إبراهيم، القاهرة، 1988.
- مجاهد، حورية توفيق: الاستعمار كظاهرة عالمية، القاهرة، 1985.

- Abdelllah Laroui, les origins socials et culturelles du nationaliswe marocain (1830-1912), Casablanca, C.C.A, 1993.
- Allouche, I.S., Documents relatifs a Raisuni, Hesperis, XXXVIII, 1951.
- Germain Ayache, Les origins de la guerre du Rif, Paris, 1981.

3 - المقاومة الثورية في تونس

(النضال التحرري والجماهيري في تونس 1881 - 1918)

على غرار العديد من البلدان العربية والإسلامية، أصبحت البلاد التونسية منذ مطلع القرن التاسع عشر ميلادي مستهدفة بشكل مباشر ومتزايد من قِبَل الدول الأوروبية التي ما فتئت على امتداد الفترة الحديثة؛ وبفضل ما وفرته لها الثورة الصناعية من إمكانات وطاقات مادية وعسكرية هائلة، تعمل على بسط نفوذها وفرض مصالحها وهيمنتها على مختلف أرجاء العالم. وعلى الرغم من الحركية السياسية والاقتصادية والفكرية النسبية التي عرفتها أيام حكم علي باي (1759-1782) ثم في عهد حمودة باشا (1782 - 1814) والتي ساعدت إلى حدً ما على إرساء النواة الأولى للدولة الحديثة لم تكن البلاد التونسية - في الحقيقة - مهيأة لدرء المخاطر المحدقة بها ولا قادرة على التصدي للأطماع المتربصة بها ومواجهة الضغوطات والتحديات الأوروبية، لا سيما وأن الخلافات التي جدّت داخل البيت الحسيني عقب وفاة حمودة باشا قد أحدثت شروخًا عميقة في صلب النظام، وزجت بالبلاد في دوامة الاضطرابات والصراعات الداخلية وأفقدتها جانبًا مهمًا من إمكاناتها وطاقاتها النقدية (تخفيض العملة المحلية) والمالية والاقتصادية.

وقد تجلّى هذا التفوق الأوروبي بشكل صارخ وخطير في المنطقة العربية والإسلامية بعد الهزيمة الساحقة التي مني بها الأسطول العثماني في خليج نورين في أكتوبر 1827، وبعد احتلال الجيوش الفرنسية للجزائر (1830)، واحتواء نظام محمد علي في مصر (1840)، وأيضًا بعد أن نجحت الحملة "الردعية" التي قام بها الأسطول الإنجليزي تحت قيادة لورد إيكسموث في أفريل 1816 في إخضاع الباي وحمله على الاعتراف بالمعاهدة التي أقرتها الدول الأوروبية في مؤتمر فيينا (1815) القاضية بتحجير نشاط القرصنة، وبعد أن نجحت كذلك الدول الأوروبية؛ بفضل سياسة المدفعية هذه، في فرض جملة من الاتفاقيات اللامتكافئة التي سمحت لها ولرعاياها بتوسيع مجال الامتيازات القنصلية والتجارية والثقافية التي كانت تخص البعض منهم منذ مطلع القرن السابع عشر وفتحت باب البلاد على مصراعيه لنشاط التجار والمصرفيين الأوروبيين مما أدى إلى إرهاق الاقتصاد التونسي وتخريبه؛ وتقويض ركائزه الأساسية (تراجع النشاط الحرفي وتلاشيه، نزيف العملة التونسية إلى الخارج عن طريق تحويل أرباح التجار الأجانب إلى بلدانهم .... إلخ). وقد كان لهذا التغلغل الأوروبي الوقع العميق في نفوس التونسيين، وخلّف لديهم شعورًا قويًا بالإحباط والغبن، خاصة بعد أن أكدّت عملية احتلال الجزائر وأبانت للجميع مدى ضعف الدولة العثمانية وهوانها، وعدم قدرتها على حماية الإيالة؛ وأقنعتهم - من ثم - بضرورة التعويل فقط على أنفسهم وإمكاناتهم الذاتية لمواجهة هذه المخاطر التي أصبحت تتهددهم. وإذا ما استثنينا بعض المواقف "الانزوائية" التي خيّر أصحابها "تجاهل" هذه الظاهرة الاستعمارية، أو غض النظر عنها، والتعامل

معها من منطق القضاء والقدر باعتبارها مجرد لحظة عابرة في مسار الأمّة، أريد بها امتحان المسلمين وترويضهم على الصبر والمعاناة، أو مجرد ظاهرة دنيوية تافهة بالإمكان أو من المفروض تجاوزها بالرجوع والاعتكاف على الروحانيات والاحتماء بالمقدسات، فإن جلّ ردود فعل التونسيين، وعلى الرغم من التباينات والاختلافات العديدة التي تخللتها، يمكن اختزالها عمومًا في موقفين أو بالأحرى في ردّين اثنين : الرّد الإصلاحي والرّد الجهادي.

المرجعيتان: الإصلاح والجهاد:

الرد الإصلاحي هو الرد الذي صاغته أو تبنته عامة النخبة الحاكمة ممثلة في جانب مهم منها في رجال الدولة وموظفيها أمثال الجنرال خير الدين والجنرال حسين وأحمد بن أبي الضياف وبيرم الخامس، الذين كانوا بحكم مهامّهم ووظائفهم أكثر من غيرهم وعيًا بأهمية المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية وموازين القوى الجديدة ودلالتها التي أصبحت تحكم هذه الساحة وإطلاعًا، لا فقط على مجريات الحياة الأوروبية، بل كذلك على مختلف التحولات السياسية والمحاولات الإصلاحية التي كانت تشهدها آنذاك بعض الدول العربية والإسلامية، لاسيما كلّ من مصر والدولة العثمانية (إصلاحات وتنظيمات السلطان محمود الثاني وابنه السلطان عبد المجيد الأوّل). وقد حضَّ هذا المنهج الإصلاحي على تعاطف بعض رجال الدين ومساندتهم أمثال سالم بوحاجب ومحمود قابادو وأحمد كريم وعمر بن الشيخ وغيرهم، ممن دعوا إلى الاجتهاد ومواكبة التطورات الفكرية والحضارية المعاصرة، وحاولوا بالاعتماد على روح الشريعة وتعاليمها؛ بلورة العديد من المفاهيم الإصلاحية وتطوير المناهج التعليمية والفقهية ومكافحة كل الشوائب والبدع التي لحقت بالدين الإسلامي منذ عصور الانحطاط.

وقد تجسّد هذا الرّد الإصلاحي في السياسة التي تبعها أحمد باي (1837-1855) منذ مطلع الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، والتي تمَّ بمقتضاها إدخال جملة من الترتيبات والتنظيمات الجديدة التي شملت بالأساس الميدانين الإداري والعسكري (إعادة تنظيم الجيش، وإنشاء المدرسة الحربية بباردو في 1840 ... إلخ). وقد تواصلت هذه السياسة الإصلاحية مع كل من محمد باي (1855-1859) ثم محمد الصادق باي (1859-1882) فأعلن في 1857 عن عهد الأمان الذي نصّ على مبدأ المساواة أمام القانون بين الرعايا كافة بقطع النظر عن انتسابهم العرقي أو الديني، وأقر حرمة الأشخاص والممتلكات ثم أصدر في جانفي 1861 الدستور الذي عمل على تقييد النظام المطلق، وضبط حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكوم، وفصل السلطات الثلاث بعضها عن البعض، كما أقر بعث هيئة استشارية سمّيت بالمجلس الأكبر كان من بين مشمولاتها اقتراح القوانين ومناقشتها، والمصادقة عليها بما في ذلك المصادقة على ميزانية الدولة.

وبلغت هذه السياسة الإصلاحية ذروتها عند تولي خير الدين باشا الوزارة الأولى (1873-1877) وقد عرف هذا الأخير بأفكاره الإصلاحية التي سبق له أن دونها وشرحها في كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" الذي صدر في تونس سنة 1867، وقد أكدَ خير الدين في هذا الكتاب على ضرورة الاقتباس من الدول الأوروبية، والتفتح على التقنيات والعلوم الجديدة، ودعا إلى إقامة نظام دستوري، وإحكام العقل واعتماد

وإثقال كاهل الأهالي بالضرائب والمكوس، ووسعت في مجال نفوذ الدول الأوروبية بمنح رعاياها مزيدًا من الحقوق والامتيازات، والتي كان يرى أو يعتبر الكثير أنها مفروضة من قبل الدول الأوروبية، وأنها صيغت بإيحاء من هذه الدول وخدمة لمصالحها. لذلك اكتست هذه الثورة منذ بدايتها، خاصة في المناطق والمدن الساحلية (سوسة، صفاقس، جربة...) طابعًا معاديًا للأوروبيين؛ جعل الدول الأوروبية ذاتها توجه قطع من أساطيلها إلى سواحل البلاد، لإجلاء بعض رعاياها وتهدد بالتدخل المباشر، وإنزال قواتها إلى البرّ وقصف هذه المدن في حالة تواصل الاضطرابات وتفاقمها، ولم تتورع عن تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للباي ومساعدته على تطويق الثورة وإخمادها.

ما من شك أن عملية احتلال الجيوش الفرنسية للبلاد التونسية في أفريل 1881، ستفجر هذه المشاعر والطاقات الجهادية التي شكلت الدعامة الأولى والمحرك الأساسي لحركة المقاومة الموجهة ضد الغزو الاستعماري. فكما هو منتظر، أحدثت هذه العملية ردود فعل قوية لدى غالبية سكان الإيالة إذ سارعت القبائل وعديد من القرى، خاصة في جهة الساحل، وكذلك بعض المدن (صفاقس ولاسيما قابس) إلى رفع راية الجهاد أمام الجيوش الفرنسية. وعلى الرغم من الموقف المتخاذل للباي وقبوله الاستسلام والتوقيع على معاهدة باردو (12 من ماي 1881)، حركة المقاومة قد سعت، خاصة بعد انعقاد ميعاد القيروان (15-20 من جوان 1881) الذي جمع ممثلين عن العديد من القبائل، إلى توحيد صفوفها وكلمتها وتنسيق جهودها، وتمكنت بفضل القيادات المقتدرة والقويمة التي أفرزتها أمثال علي بن عمار العياري والحاج حسين المسعي والساسي سويلم وعلي بن خليفة، وعامل نفات، الذي تولى قيادة العمليات العسكرية، وبفضل كذلك الدعم الذي لاقته هذه الحركة من قبل العديد من الجنود النظاميين الذين التحقوا بصفوفها بعد تسريحهم من جيش الباي، من خوض الكثير من المعارك ضد الجيوش الفرنسية (معركة بن بشير في 30 من أفريل، ومعركة الأربعين يوم 14 من سبتمبر، ومعركة عين تونقة يوم 12 من أكتوبر... إلخ) وإلحاق خسائر هامة بهذه الجيوش. لكن ضعف الإمكانات العسكرية والمالية للمقاومين، وقلة عتادهم الحربي وهشاشة اللحمة التي كانت تربط بينهم، لم تسمح لهم بالصمود طويلاً أمام القوات الفرنسية، فأرغموا منذ خريف 1881 على التراجع والتقهقر قبل أن يقرروا بعد انعقاد ميعاد الحامة (أكتوبر 1881) الهجرة واللجوء إلى طرابلس حيث حاولوا، انطلاقًا من التراب الليبي، تنفيذ بعض الغارات ضد الجيوش الفرنسية والمتواطئين معها من أعوان السلطة المحليين، وبقوا يترقبون دون جدوى الدعم العثماني الذي كانوا يعولون عليه لمواصلة الكفاح وتحرير البلاد. لكن عندما تبين لهم عجز دولة الخلافة العثمانية عن مساندتهم عسكريًا، خير أغلبهم خصوصًا بعد وفاة القائد علي بن خليفة في نوفمبر 1884 العودة إلى الإيالة، وقبول الأمان الذي وعدتهم به السلطات الفرنسية.

فعلى غرار الرد الإصلاحي، سيفشل الرد الجهادي هو الآخر في التصدي للاستعمار، وتجنيب البلاد محنة الاحتلال ومعاناته. فلئن جاء الرد الإصلاحي متأخرًا وبعد فوات الأوان في وقت اختلت فيه بعد موازين القوى بين الغرب الأوروبي والعالم العربي والإسلامي إلى حدٍّ لم يعد يسمح بتصحيح المسار، وتدارك الأمور، وانتشال البلاد من حالة التخلف والانحطاط التي تردّت فيها منذ زمن طويل.

فالرد الجهادي بدوره لم يكن - في آخر الأمر - إلا مجرد ردّ فعل يفتقد إلى كل فاعلية سياسية، وقدرة على استيعاب الأحداث وإدراك أبعادها ودلالاتها وتغيير مجراها. لكن لئن فشل هذان الردّان في منع الغزو الأجنبي والتصدي للاحتلال، فإنهما سيشكلان على مدى الفترة الاستعمارية مصدر إلهام واقتداء للتونسيين وسيمثلان المرجعيتين - الأم لحركة التحرر ومقاومة الاستعمار التي بدأت تلوح بوادرها وتتحدد ملامحها منذ أواخر القرن التاسع عشر، والتي ما فتئت منذ نشأتها تعمل على تجاوز هذه الثنائية، وتسعى إلى المزاوجة والمؤالفة بين هذين التصورين والمنهجين المؤسسين.

من الانتفاضة المسلحة إلى العمل الجماهيري:

لئن مثلت الانتفاضة المسلحة التي اندلعت في البلاد في ربيع 1881 لصدّ الغزو الفرنسي، لحظة معبرة عن مدى تعلق التونسيين بموطنهم، ومنبت أجدادهم، ومدى حرصهم الشديد على الذود عن حرمة بلادهم، ورفضهم الشامل للاستعمار الذي رأوا فيه - قبل كلّ شيء وفوقه - شكلاً جديدًا ومتجددًا للمدّ الصليبي، معتبرين احتلال بلادهم لا تعديًا على سيادة البلاد ومسًّا بمصالحها فحسب، بل أيضًا دوسًا لكرامتهم وشهامتهم، وتدنيسًا لدينهم وقيمهم، ولئن مثلت هذه الانتفاضة كذلك لحظة مؤسسة للمخيال الوطني بقيت رموزها وبعض أحداثها ماثلة وخالدة في ذاكرة التونسيين وأسهمت على امتداد الفترة الاستعمارية في إذكاء روح المقاومة، وشكلت مصدر إلهام شاسعًا لنضال الأهالي وكفاحهم ضدّ الاستعمار، فقد كانت أيضًا بالنسبة للأجيال التي عايشت هذه الأحداث وتفاعلت مع مختلف أطوارها، لحظة مريرة وأليمة لما تخللها وتلاها من تعديات على الممتلكات والأعراض وأعمال انتقام وتنكيل فظيعة طالت جميع الفئات، وكذلك - وخصوصًا - لِمَا خلفته من مشاعر إحباط وغبن وعجز لدى المقاومين والتونسيين عمومًا. فالقضاء على المقاومة، وتوصل فرنسا بفضل إمكاناتها الهائلة، وعتادها الحربي المتطور إلى تطويقها وإخماد نيرانها في مدّة قصيرة نسبيًا، ثمّ إنّ الأوضاع الصعبة التي عاشها المقاومون بعد التحاقهم والآلاف من المهاجرين التونسيين بطرابلس في خريف 1881 وما انتابهم هناك من إحساس بالغربة والعزلة والتشرّد، خاصة بعدما خابت آمالهم في الباب العالي وتبينوا عدم قدرته على نجدتهم ومؤازرتهم وتقديم المساندة المرتقبة لهم، وكذلك عودتهم بعدها إلى البلاد مهزومين مذلولين بعد قبولهم الأمان التي وعدتهم به السلطات الفرنسية وقبول بعض رموز المقاومة التعامل مع النظام الجديد والائتمار بأوامره، بالإضافة إلى الانكسارات المتعاقبة التي شهدتها في تلك السنوات ذاتها أو بعدها بقليل العديد من حركات المقاومة المسلحة بعد القضاء على انتفاضة بوعمامة في الجزائر وثورة عرابي باشا في مصر وتطويق الحركة المهدية في السودان، كلّ هذه الأوضاع والأحداث سيكون لها بالطبع بالغ التأثير في نفسية التونسيين، وتولد لديهم شعورًا باليأس والعجز. كما ستقنعهم أيضًا بضرورة التوقف ولو إلى حين عن هذه المقاومة التي استنزفت طاقات هائلة للبلاد وأنهكت الأهالي، وثبطت معنوياتهم. وهذا ما يفسر في جزء منه على الأقل الفتور الذي ستعرفه هذه المقاومة بعد احتلال البلاد، والذي سيتواصل تقريبًا إلى حدود الحرب العالمية الأولى.

وما من شك في أنّ المجهودات المتواصلة التي بذلتها السلطات الفرنسية منذ السنوات الأولى للاحتلال لضبط الفضاء القبلي (تعويض الدوائر

القبلية بدوائر ترابية، إخضاع مناطق الجنوب للمراقبة المباشرة للجيش الفرنسي وتقسيمها إلى أربع قيادات، وإحداث مكتب شؤون الأهالي في كلّ منها، يشرف عليه ضابط عسكري يتمتع تقريبًا بجميع السلطات في ميدان الشرطة والقضاء والأشغال العمومية إلى غير ذلك، تنصيب العديد من الحاميات العسكرية في هذه المناطق، تثبيت وترسيم الحدود مع كلّ من الجزائر وليبيا ... إلخ) وكذلك مختلف القيود التي فرضتها هذه السلطات على تنقلات القبائل والإجراءات التي اتخذتها - بصفة عامة - لتشديد الخناق على القبائل التي شكلت القلب النابض والمحرك الأساسي لانتفاضة 1881، وبصفة أعمّ لجميع الانتفاضات المسلحة التي شهدتها البلاد طوال القرنين الأخيرين على الأقل، ولحملها على الانصياع للنظام الإداري، وكذلك ومن ناحية أخرى حالة الاحتضار التي بدأت تعاني منها بعض القبائل، خاصة عروش الشمال الغربي والوسط بسبب سياسة الاستعمار الفلاحي وبداية تفسخ المجتمع القبلي وانحلال روابطه وافتقاده لبعض عناصر تماسكه ستسهم كلّ هذه العوامل هي أيضًا وبشكل مباشر أو غير مباشر في ترويض القبائل، وتقليص "طاقاتها النضالية" وبالتالي في تراجع ظاهرة العمل المسلح وفتورها لمدّة طويلة.

لكن تراجع هذه الظاهرة وفتورها لا يعنيان تخلي أبناء القبائل والأرياف عمومًا عن مقاومة الاستعمار. فقد شهدت هذه المناطق، التي عانت أكثر من غيرها من سياسة النهب العقاري، وكذلك من عمليات التجنيد التي ما فتئ يتوسع مجالها منذ إقرار نظام الخدمة العسكرية سنة 1892، العديد من الحركات الاحتجاجية المتفاوتة الخطورة التي آلت أحيانًا، لاسيما في أثناء عمليات تنفيذ الأحكام العقارية إلى مناوشات ومصادمات بين أبناء القبائل وأعوان السلطة أو ممتلكي الأرض الجدد، كما شهدت هذه المناطق العديد من أعمال العصيان (رفض الخدمة العسكرية والفرار من صفوف الجيش ... إلخ) أو العمليات التخريبية الموجهة ضدّ ممتلكات المعمرين أو التجهيزات العمومية (حرق المحاصيل الزراعية وإتلافها، قطع الخيوط الهاتفية والكهربائية ... إلخ). كما أنّ تخلي القبائل عن المقاومة المسلحة طوال هذه السنوات، لم يكن يعني بأية حال من الأحوال تخليهم عن الكفاح أو بالأحرى عن الثقافة الجهادية التي بقيت تشكل الركيزة الأساسية لمنظومتهم الفكرية والوجدانية، بل على العكس سيعمل الاستعمار على تغذية هذه الثقافة ومن ثم ستبقى هذه المشاعر الجهادية كامنة وراسخة في القلوب والعقول، وستدفع أصحابها، كلما أحسوا أنّ الظروف قد تغيرت والفرصة قد حانت، إلى رفع لواء الثورة وشهر الحرب على فرنسا كما حدث ذلك في ربيع 1906، عندما اعتقد بعض أبناء قبيلة الفراشيش أنّ بإمكانهم الاعتماد على بركة أحد الأولياء - وقد رأوا فيه "مهديهم المنتظر" - سحق فرنسا والتخلص منها، أو كذلك أيام الحرب العالمية الأولى عندما حاول أبناء قبيلة الودارنة المقيمة في مناطق الجنوب الشرقي المجاورة لطرابلس استغلال ظروف الحرب العالمية الأولى، وزخم المقاومة الليبية التي أرغمت في ربيع 1915 القوات الإيطالية على التخلي عن جلّ مواقعها، وحاولوا كذلك توظيف المعطيات الدولية الجديدة التي أفرزتها هذه الحرب، ولاسيما محاربة الدولة العثمانية لكلّ من إيطاليا وفرنسا وإبداء استعدادها لتقديم المساعدة لحركات التحرر المغاربية المناهضة لهاتين الدولتين للانقضاض على فرنسا وكسر شوكتها.

لقد جدّت الانتفاضة الأولى التي لم تدم سوى

يومين - وهي في الحقيقة، أقرب إلى الفورة منها إلى الثورة - بين صفوف أبناء قبيلة الفراشيش التي كان مجالها يغطي قسمًا هامًا من أراضي السباسب العليا (الوسط الغربي للبلاد التونسية)، وهي قبيلة عرفت بتقاليدها الانتفاضية ومشاركتها الملحوظة في جلّ الثورات التي عرفتها البلاد التونسية منذ القدم، وخاصة في القرنين السابقين. فكانت من أوائل القبائل التي انضمت إلى ثورة 1864 التي تزعمها أحد أبناء قبيلة ماجر المجاورة. كما شارك العديد من عروشها في انتفاضة 1881، وهاجر العديد من أبنائها إلى ليبيا صحبة قائدهم الحاج حراث بن محمد الذي كان من القادة القبليين القلائل الذين رفضوا الأمان والاستسلام لفرنسا، وبقي حتى بعد رجوع أبناء قبيلته إلى البلاد، في المهجر، حتى أدركته المنية. وقد بقيت هذه القبيلة، التي تعرضت بعد انتفاضة 1881، على غرار القبائل الأخرى، إلى عدّة إهانات وإجراءات انتقامية، بقيت تعيش على امتداد هذه السنوات ظروفًا صعبة ناتجة، لا فقط عن قسوة المناخ الذي غالبًا ما كان يتسبب (جفاف 1905 ... إلخ) في انهيار فادح للمحاصيل الفلاحية، وفي فقدان قسم كبير من قطعان الماشية، بل أيضًا عن تشدّد السياسة الجبائية والتداعيات التي أحدثتها سياسة الاستعمار الفلاحي، لاسيما الحدّ من مجالها الرعوي، ومن حريتها في التنقل إلى أراضي الشمال للمشاركة في حصاد القموح (الهطاية) أو لتوفير المرعى لقطعانها (العشابة)؛ هذا بالإضافة إلى الخدمة العسكرية التي شملت هذه القبيلة بداية من 1897، والتي مثلت مصدر إزعاج للأهالي، وأثارت لاسيما أثناء عمليات القرعة التي كانت تقام بتالة - مركز المراقبة المدنية - العديد من الاحتجاجات وأعمال الشغب، على غرار الاضطرابات التي حدثت يوم 17 من ماي 1905 والتي تمّ على إثرها إيقاف أكثر من ثلاثمائة شخص. إلا أنّ هذه الأوضاع والظروف الصعبة التي كانت تعيشها قبيلة الفراشيش - والتي كان واقعها ينسحب أيضًا وبالتأكيد على جلّ القبائل الأخرى - لم تكن لوحدها كافية لدفع بعض أبناء هذه القبيلة إلى التمرد على فرنسا لولا الرابطة الخاصة التي ربطتهم بأحد أولياء المنطقة - وهو جزائري الأصل - ويدعى عمر بن عثمان. هذه الرابطة التي تمتنت وتعمقت مع مرور الأيام وجعلتهم يتعلقون به ويؤمنون بخوارقه أيما إيمان، ويعتقدون راسخ الاعتقاد أنه قادر على صنع العجائب والمعجزات ومساعدتهم على حلّ جميع مشاكلهم بما في ذلك التخلص من شرّ فرنسا واستعمارها. وهذا الاعتقاد هو الذي سيدفع بهم بالأساس إلى مهاجمة يوم 26 من أفريل 1906 بعض الضيعات والمنشآت الأوروبية وقتل ثلاثة أوروبيين، ثمّ تنظيم مسيرة في مدينة تالة حاولوا أثناءها اكتساح مقرّ المراقبة المدنية، فووجهوا بإطلاق النار مما أسفر عن قتل 12 وجرح عدد كبير منهم. وتمّ في أعقاب هذه الأحداث مطاردة الثائرين الذين احتموا بالجبال، وحاول بعضهم الفرار إلى الجزائر، وتمّ اعتقال المئات من الأهالي وإحالة تسعة وخمسين على المحاكم بتهمة النهب والقتل والتعدي على أملاك الغير، وأصدرت في شأنهم المحكمة الجنائية بسوسة يوم 16 من ديسمبر 1906 أحكاما قاسية من بينها ثلاثة أحكام بالإعدام، حُوّلت فيما بعد إلى أشغال مؤبدة وواحد وعشرين حكمًا بالأشغال الشاقة.

أما الانتفاضة الثانية التي اندلعت أيام الحرب العالمية الأولى في جنوب شرقي البلاد التونسية، وهي على خلاف الانتفاضة الأولى تواصلت لمدّة طويلة قاربت السنوات الأربع وغطت أيضًا مجالاً واسعًا نسبيًا شمل قسمًا مهمًا من أراضي الجنوب

وأقصى الجنوب الشرقي وامتدّت أحيانًا جبهتها إلى جهة نفزاوة الواقعة في جنوب غربي البلاد، وأنهكت وأقلقت - إلى حدّ كبير - فرنسا التي جندت لها، وعلى الرغم من مشاركة عساكرها آنذاك في العمليات الحربية في أوروبا، قوات هائلة بلغ عددها في بعض الفترات 20,000 جندي واستعملت فيها جميع الوسائل الحربية بما في ذلك سلاح الطيران، وتكبدت أثناءها خسائر كبيرة قدرت بما يقارب 700 جندي بين قتلى ومفقودين. وقد جمعت هذه الانتفاضة العارمة، التي شارك في عملياتها المسلحة مئات من المقاتلين، جلّ عروش قبيلة الودارنة تحت قيادة العديد من شيوخهم وأبرزهم الحاج سعيد بن عبد اللطيف وأخيه علي بن عبد اللطيف شيخ عرش أولاد دباب، وعمر الأبيض شيخ عرش الكرشاوة.

وقد كانت هذه القبيلة ذات الأصول العربية التي عرفت بشجاعة فرسانها ورباطة جأشهم، منذ انتصاب نظام الحماية، وخاصة بعد إخضاعها كبقية قبائل الجنوب الأخرى لسلطة الإدارة العسكرية، عرضة لمضايقات عدة، ولشتى أنواع الاضطهاد والمهانة. فقد تمّ تقييد تحركاتها والحدّ من تنقلاتها ومجالها الرعوي ووضعت - لاسيما بعد رسم الحدود التونسية الليبية سنة 1910 - العديد من العراقيل أمام النشاط التجاري الذي كانت تقوم به في اتجاه بعض البلدان الصحراوية فحسب، وخاصة في اتجاه طرابلس التي كانت تجمعهم ببعض قبائلها روابط جدّ وثيقة، بل أيضًا أمام كلّ المهام "الأمنية" التي كانت تقوم بها في سياق هذه التجارة الصحراوية (خفر القوافل، مراقبة الطرقات ... إلخ) مقابل إتاوات متنوعة. كما تمّ إرغام أبنائها على الالتحاق بمختلف الفرق الأمنية الأهلية (خيالة المخزن، القومية ... إلخ) التي تمّ بعثها لمعاضدة الجيش الفرنسي في هذه المنطقة. كما تضررت من بعض ممارسات السلطات الفرنسية التي عمدت، في إطار سياستها الرامية إلى تفريق الأهالي وتأجيج الخلافات بينهم، إلى محاباة الجبالية - وهم سكان المنطقة ذوو الأصول البربرية الذين كانوا يقيمون في الجبال، وكانوا يقدمون بعض الخدمات أو الإتاوات لهذه القبيلة التي كانت تتكفل في المقابل بحمايتهم. فتمّ إبطال العمل بعقود الصحبة التي كانت تربط الفرسان البدو الودارنة بمحمييهم سكان القرى الجبالية، وقدمت الإدارة الفرنسية إلى هؤلاء عدّة امتيازات، وحاولت بشكل أو بآخر تغليبهم على "الأسياد القدماء" وأبناء هذه القبيلة ذات الأصول العربية.

فلا غرو، إذن، من أن تسعى هذه القبيلة في خضمّ الأحداث والتقلبات الخطيرة التي شهدتها هذه المنطقة بعد غزو الجيوش الإيطالية لطرابلس، وما لاقاه هذا الغزو، ثمّ الاحتلال من مقاومة من قِبَل الأهالي إلى استغلال هذه الظروف للانتفاضة على فرنسا، لاسيما بعد ما التحق العديد من أبنائها بالمقاومة الليبية، وبعد نجاح هذه المقاومة بقيادة خليفة بن عسكر في تشديد الخناق على الجيوش الإيطالية وتمكنها في صيف 1915 من دحر هذه القوات من جلّ التراب الليبي. وما من شكّ في أنّ دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا (خريف 1914) وإعلان السلطان الجهاد ودعوته المسلمين إلى مساندة الدولة العثمانية في حربها ضدّ الحلفاء ومناصرة فرنسا لإيطاليا - خاصة بعد دخول هذه الدولة الحرب إلى جانب الحلفاء (ماي 1915) - وإمدادها الجيوش الإيطالية المحاصرة بالمعونة والعتاد، وكذلك انشغال فرنسا بالحرب في أوروبا وتخفيضها عدد جنودها المرابطين في البلاد؛ كلّ هذه العوامل قد شجعت مجموعة من

شيوخ هذه القبيلة على تحدي فرنسا، وإعلان الثورة عليها في سبتمبر 1915.

فحاصر وهاجم أبناؤها الحاميات والأبراج العسكرية الفرنسية، وخاضوا العديد من المعارك من أشهرها معركة رمضة (25-27 من سبتمبر) ومعركة أم صويغ (2-9 من أكتوبر 1915) التي خلفت في صفوف الجيش الفرنسي 64 قتيلاً من بينهم أربعة ضباط، واستشهد أثناءها الحاج سعيد وأخوه علي بن عبد اللطيف، ومعركة رمادة (26 من جوان 1916) التي قتل فيها 158 جنديًا فرنسيًا من بينهم قائد الفرقة. وقد اضطرت فرنسا أمام خطورة الموقف إلى الاستنجاد بالقوات المحاربة في أوروبا، واللجوء إلى استخدام الطيران، وحتى بعض الغازات السامة؛ لوقف هذه الهجمات. وقد تواصلت هذه المقاومة معتمدة أكثر فأكثر، خاصة بعد الخسائر الجسيمة التي تكبدتها في معركة بئر مغرى (30 من جوان 1916)، على حرب العصابات. وقد تمكنت على امتداد سنتي 1916 و 1917 وبالتنسيق مع المقاومة الليبية، من القيام بالعديد من العمليات ضدّ قوافل تموين الجيش والدوريات العسكرية. ولم تنخفض وتيرة العمليات إلا مع أواخر سنة 1917، ولم تنطفِ نيران الثورة إلا مع نهاية الحرب العالمية الأولى بعد انكسار الدولة العثمانية، وما تبعه من تراجع وانحسار للمقاومة الليبية.

لكن لئن شهدت البلاد التونسية بعد انتفاضة 1881، وعلى امتداد ما لا يقلّ عن ثلث القرن فتورًا وتوقفًا شبه كامل لأعمال المقاومة المسلحة، فقد شهدت في المقابل، خصوصًا منذ بداية القرن الماضي، بروز البوادر الأولى لما يمكن اعتباره شكلاً جديدًا من أشكال المقاومة الشعبية والجماهيرية التي تركزت وانحصرت في بدايتها في تونس العاصمة، قبل أن تمتدّ بعد الحرب العالمية الأولى إلى جلّ المدن وعديد القرى التونسية، ثمّ بعدها وانطلاقًا من الثلاثينيات من القرن العشرين، إلى كامل البلاد التونسية بما في ذلك الفضاءات القبلية. وقد تمثلت هذه المقاومة في جملة من التحركات والإضرابات وحملات المقاطعة والمسيرات إلى غير ذلك من الأعمال التي كانت تنظم للضغط على السلطات الاستعمارية، لحملها على تلبية بعض المطالب الأهلية أو التنازل عن بعض قراراتها وتعديلها أو للتأثير - بشكل أو بآخر - على توجهات سياستها. وانبنت على جملة من الممارسات والمفاهيم والتصورات التي تحيل بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى المرجعيتين - الأم الجهادية والإصلاحية، وقد حاولت - بشكل أو بآخر - الممازجة والمؤالفة بينهما. فهذه المقاومة، بحكم طبيعتها الجماهيرية، ستبقى مشحونة - كما تبيّن ذلك أحداث الجلاز مثلاً - بالنزعة الجهادية وما تتسم به هذه النزعة من روح نضالية واندفاع وحماسة وإقبال على التضحية وتوق إلى منازلة العدوّ. وهي، من ناحية أخرى، وعلى الرغم من "قطعها" مع النزعة النخبوية التي ميزت الثقافة الإصلاحية وممارساتها السياسية، سواء كان ذلك مع مجموعة خير الدين أو بعدها مع الجيل الأول من عناصر الشباب التونسي الذين تحفظوا عمومًا على إشراك الجماهير في الحياة العامة، وإقحامها في الحلبة السياسية، واختصروا العمل السياسي في مجال ضيق لا يتجاوز دائرة السلطة وهيئاتها؛ فقد بقيت هذه المقاومة ملتزمة - إلى حدّ كبير - بالمفاهيم والقيم العقلانية والوضعية التي كرّستها هذه الثقافة، والتي كانت تدفع نحو ممارسة سياسية تتسم بالاعتدال والواقعية والعملية وتولي الأولوية في نشاطها للعمل من أجل تحقيق المطالب العاجلة والملحة للناس، وتأخذ في الاعتبار طاقات البلاد

هذه الأحداث التي مكنتها من اختراق المؤسسات والهياكل البلدية و"تنقيتها" من جميع العناصر المناهضة لسياستها؛ لإحكام قبضتها على الفضاء الحضري، وترويضه لمدّة طويلة ناهزت العقدين. وبذلك سيسود الهدوء من جديد الحاضرة - التي لم تحرّك ساكنًا في سنة 1881 - قبل أن تتحول بسبب التغيرات العميقة التي طرأت على نسيجها السكاني وبنيتها الاجتماعية، وبفضل النشاط الثقافي والفكري والعمل النهضوي اللذين احتضنتهما على امتداد هذه الفترة، إلى مسرح أساسي للنضال التحرري، وأن تشهد مع أواخر العقد الأول من القرن العشرين تحركات جماهيرية واسعة تدفعها قوى وتطلعات جديدة.

وكان أوّل هذه التحركات الحملة الاحتجاجية الواسعة التي نظمها في خريف 1909 بعض عناصر مجموعة الشباب التونسي وعلى رأسهم أحمد الصافي - الذي سيسهم بعد الحرب العالمية الأولى إلى جانب الشيخ عبد العزيز الثعالبي في تأسيس الحزب الحرّ الدستوري - للتصدّي للمساعي التي كانت تقوم بها بعض الشخصيات اليهودية الأهلية، لإخراج هذه الجالية عن دائرة القضاء التونسي وإلحاقها بالقضاء الفرنسي، وتمكينها من الحصول على الجنسية الفرنسية، وقد لاقت هذه الدعوات مساندة بعض فصائل الرأي العام الرسمي والممثلين الفرنسيين في الندوة الاستشارية. وقد عارض التونسيون هذه المطالب، وتكوّنت لجنة تألفت من أحمد الصافي ومحمد الجعايبي، صاحب جريدة "الصواب" والدكتور أحمد الشريف والمحامي الطيب جميل، دعت إلى مقاطعة المؤسسات الاقتصادية والمالية اليهودية، وشهرت بموقف الندوة الاستشارية التي صادقت على هذا المشروع. وجندت الصحافة التونسية كلّ طاقاتها لاستنفار الأهالي الذين ساندوا هذه الحملة، وتجاوبوا بشكل ملحوظ مع دعوات المقاطعة وشاركوا بأعداد غفيرة فاقت خمسة آلاف شخص في التجمع الذي عقدته هذه اللجنة يوم 10 من ديسمبر 1909 بقاعة البالماريوم بالعاصمة ردًا على التجمع الذي نظمته الهيئات اليهودية يوم 3 من أكتوبر وأرسلوا - في نهاية اجتماعهم - لائحة إلى وزارة الخارجية يحتجون فيها على هذه المساعي، ويطالبونها بعدم الاستجابة لها، باعتبارها منافية لاتفاقيات الحماية. وقد ساهمت هذه التحركات في إفشال هذا المشروع الذي رفضته في آخر الأمر السلطات الفرنسية.

وبعد مدّة قصيرة جدّ تحرّك ثانٍ شمل هذه المرة الساحة الزيتونية التي بدأت الأفكار المنادية بإصلاح التعليم التي تبناها بعض المشايخ الزيتونيين، ودافع عنها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في مؤلفه الشهير "أليس الصبح بقريب"، تلقى تجاوبًا واسعًا في صفوف طلبتها. فقد انعقد يوم 11 من مارس 1910 اجتماع عام بالجامع حضره جلّ الطلبة وكان عددهم يومئذ نحو سبعمائة، ووضعوا قائمة تتضمن مجموعة من المطالب من بينها تشكيل لجنة من المدرسين منتخبة من الطلبة، للنظر في موضوع إصلاح التعليم بجامع الزيتونة وتنقيح برنامج التعليم ومناهجه، كما طالبوا أيضًا بترميم المدارس المخصصة لسكن الطلبة وصيانتها وإعفائهم من المجبة والخدمة العسكرية. وأمام مماطلة الحكومة وإبدائها العديد من التحفظات تجاه مطالبهم، وتشكيلها لجنة مكونة في أغلبيتها من المشايخ المعادين للإصلاح، دخلوا في إضراب يوم 16 من أفريل، ورابطوا بالجامع لمنع المشايخ من إلقاء دروسهم، وتجمهروا في اليوم ذاته أمام دار الحكومة، للتعبير عن استيائهم من ممارساتها. وقد

أولت الصحافة العربية ولاسيما الصحافة الإصلاحية عناية واسعة بهذه الأحداث، وتعاطف الرأي العام الأهلي، وفي مقدمته جماعة الشباب التونسي مع هذه التحركات. وحضر علي باش حانبة التجمع الذي انتظم يوم 18 من أفريل بصحن الجامع وخطب بين الطلبة وساند نضالهم وأعلن فتح أعمدة جريدته لنشر كلّ ما يهمّ قضيتهم وتوثّقت بذلك الروابط بين المجموعة والطلبة الزيتونيين، وعُيّن كلّ من علي باش حانبة والشيخ عبد العزيز الثعالبي في الوفد المكلف بالتفاوض مع الحكومة. وقد تواصلت المسيرات والتظاهرات على امتداد الأسبوعين اللذين دام فيهما الإضراب، وتمّ على إثرها إيقاف أو طرد العديد من الطلبة. وفي يوم 25 من أفريل تجمّع هؤلاء في محطة القطار ليعبروا للباي عندما استقلّ قطاره إلى المرسى عن استيائهم من مواقف الحكومة، فتدخلت الشرطة الخيالة وفرّقت المتظاهرين بقسوة. وأمام هذه التطورات، فضلت الحكومة التفاوض مع الطلبة، فأطلقت سراح الطلبة الموقوفين، وتعهدت بالنظر بكلّ جدية في هذه المطالب، والعمل على تحقيقها. فقبل الطلبة إنهاء الإضراب يوم 29 من أفريل واحتفلوا يوم 13 من ماي بحضور أبرز قادة جماعة الشباب التونسي، بما اعتبروه انتصارًا لقضيتهم.

وفي أواخر السنة ذاتها ستشهد مدينة تونس أوّل انتفاضة شعبية في عهد الحماية. وقد اندلعت هذه الأحداث المعروفة بأحداث الجلاز في ظروف خاصة. فقد كانت تسود البلاد آنذاك حالة من الغضب والغليان بعد قيام الجيوش الفرنسية باحتلال مدينة فاس (21 من مارس 1911) ومناطق أخرى من البلاد المغربية وتشديد ضغوطاتها على السلطان لإرغامه على قبول الحماية الفرنسية، وخصوصًا بعد أن هاجم الأسطول الإيطالي في 29 من سبتمبر 1911 - أي قبل حدوث هذه الانتفاضة ببضعة أيام - مدينة طرابلس، وشرعت جيوشه في غزو البلاد الليبية. وقد كان لهذا الاحتلال التأثير العميق في نفوس التونسيين، لاسيما وأنه استهدف لا فقط بلدًا مجاورًا تربطه علاقات جدّ وثيقة بالتونسيين، بل كذلك بالدولة العثمانية - التي كانت طرابلس تحت نفوذها آنذاك - والتي بقي الأهالي ينظرون إليها كأحد رموز الدين الإسلامي وحماته. وقد هبّت الصحافة والنخبة السياسية لتعبئة الرأي العام التونسي، فتمّ إصدار جريدة "الإتحاد الإسلامي" (أكتوبر 1911) التي أدارها الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وتكونت عدّة لجان من بينها لجنة الهلال الأحمر العثماني، التي ترأسها علي باش حانبة، لجمع التبرعات لصالح المقاومة الليبية ومدّها بالمواد الغذائية والعتاد ... إلخ. وعملت هذه الهيئات على تنظيم الحملات التضامنية، ودعوة الأهالي إلى مقاطعة المصالح الإيطالية، والالتحاق بجبهة القتال.

وفي هذه الأجواء المتوترة قدّم المجلس البلدي الذي كان يسيطر عليه الفرنسيون طلبًا لتسجيل مقبرة الجلاز، بدعوى حمايتها من أطماع بعض المقاولين من أصحاب المقاطع المجاورة. وقد أثار هذا الطلب سخط الأهالي الذين رأوا فيه تطاولاً على مقدساتهم، لاسيما وأنّ هذه المقبرة تضمّ زاوية سيدي أبي الحسن الشاذلي ، الصوفي المشهور، المنتشرة طريقته بشكل واسع بين أهالي الحاضرة. وعارض ممثلو التونسيين في المجلس البلدي والنخبة التونسية عمومًا هذه المبادرة، واعتبروها استفزازًا لمشاعر الأهالي، وتدخلوا لدى الإدارة وتمكنوا في آخر الأمر من إقناعها بالتخلي عن طلب التسجيل. وتمّ إعلام الأهالي بهذا القرار، إلا أنّ هذا الإعلام الذي جاء متأخرًا لم يصدّقه الأهالي واعتبروه حيلة لإبعادهم عن المقبرة، لتسهيل

عملية التسجيل. لذلك تجمهر ما لا يقلّ عن 3000 شخص يوم 7 من نوفمبر في المقبرة للاعتراض على عملية التحديد التي سبق أن عُيّن تاريخها ذلك اليوم. فتدخلت الشرطة، ثمّ الجيش لتفريقهم، ثمّ مطاردتهم، واستمرت المواجهات عشية اليوم ذاته وصبيحة اليوم الموالي، وشملت جلّ أحياء المدينة وأرباضها، حيث جدّت العديد من المصادمات والمشادات بين الأهالي والأوروبيين، خصوصًا الإيطاليين، لاسيما بعدما انتشر خبر مقتل طفل تونسي من قبل إيطالي. وقد خلفت هذه الاضطرابات، التي لم تتوقف إلا بعد أن تمّ الإعلان عن حالة الحصار يوم 8 من نوفمبر، عشرة قتلى في صفوف الأوروبيين من بينهم ثلاثة فرنسيين. أمّا عدد القتلى من الأهالي، فلم يضبط بصورة دقيقة، والأرجح أنه تراوح بين عشرة وثلاثين شخصًا، أمّا الجرحى فقد تجاوز عددهم المائة. وتمّ على إثر هذه الأحداث إيقاف المئات من التونسيين، وأحيل أكثر من 800 منهم إلى المحاكم التونسية، بتهمة مخالفتهم الأحكام العرفية ومثل 72 أمام المحكمة الجنائية الفرنسية في جوان 1912، بتهمة المشاركة في هذه الأحداث، واقتراف جرائم قتل أو أعمال نهب ...إلخ. وصدرت في شأنهم سبعة أحكام بالإعدام، أبدلت خمسة منها بالأشغال الشاقة المؤبدة، كما صدرت عدّة أحكام أخرى بالأشغال الشاقة والنفي. وقد تمّ في أعقاب هذه الأحداث، بالإضافة إلى فرض حالة الحصار، تعطيل كلّ الصحف العربية، باستثناء "الزهرة"، وبقيت هذه الصحف معطلة إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

ولم تضع هذه القرارات حدًا لحالة التوتر السائدة في البلاد التي بقيت تعيش تحت وطأة الأخبار المحبطة الواردة من كلّ من ليبيا والمغرب الأقصى، ولم تثن أيضًا من عزيمة أهالي الحاضرة الذين بقوا يتحينون الفرصة "للتعبير عن سخطهم الذي زادته أحداث الجلاز كبتا ونقمة". وسيتوفر لهم ذلك عندما قتل يوم 8 من فيفري 1912، طفل تونسي إثر حادث اصطدام مع عربة ترامواي يقودها إيطالي، فرأوا في هذا الحادث مظهرًا جديدًا من مظاهر صلف الأوروبيين وحقدهم على الأهالي، وقرروا مقاطعة ركوب الترامواي، ونظموا حملة دعائية واسعة في المساجد والأسواق والمقاهي، وقاموا في غياب الصحافة العربية المعطلة بتوزيع المنشورات ووضع المعلقات على الحيطان، واستغلوا هذه الأحداث للتشهير بشركة الترامواي التي كانت تفضل تشغيل الإيطاليين على حساب الأهالي ويعامل أعوانها معاملة فظة ومهينة للركاب التونسيين. وتشكلت لجنة ضمت علي باش حانبة وبعض رفاقه من جماعة الشباب التونسي (حسن القلاتي، محمد نعمان ... إلخ) لتأطير هذه الحركة، وإحكام تنظيمها، وتمثيل الأهالي لدى السلطات الفرنسية. وتولت هذه اللجنة صياغة مجموعة من المطالب وتحديدها، تمثلت في دعوة الشركة إلى التخلي عن سياستها التمييزية، وذلك بالشروع في استبدال البعض من عمالها الإيطاليين بعمال تونسيين، والعمل بمبدأ المساواة في الأجور والمرتبات والترقيات بين جميع مستخدميها. كما حاولت تنظيم بعض التحركات الاحتجاجية مثل دعوتها إلى مقاطعة الزيارة التي قام بها الباي للأسواق وجامع الزيتونة يوم 29 من فيفري بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي.

وقد حاولت سلطات الحماية الضغط على أعضاء هذه اللجنة، لإقناعهم بضرورة إيقاف هذه الحركة، مع مواصلة التفاوض مع الشركة حول بعض مطالبهم. لكن اللجنة رفضت القيام بذلك قبل حصول الأعوان التونسيين على المساواة مع

الأجانب، وأصرّت على مواصلة المقاطعة التي استمرت على الوتيرة ذاتها، وما فتئت تلقى تجاوبًا وتعاطفًا متزايدين في دواخل البلاد. وأمام فشل هذه المساعي والضغوطات وتصاعد النداءات الصادرة عن المعمرين وبعض الهيئات الفرنسية المطالبة بقمع هذه الحركة، أصدرت السلطات الفرنسية يوم 13 من مارس قرارًا بإبعاد أربعة من أعضاء هذه اللجنة، وعلى رأسهم علي باش حانبة والشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى الخارج، ونفي ثلاثة آخرين بدواخل البلاد، وأوقفت جريدة "التونسي" الناطقة بالفرنسية، وهي الجريدة الوطنية الوحيدة التي بقيت تصدر بعد أحداث الجلاز.

لكن على الرغم من ذلك فإن حركة المقاطعة تواصلت بتوجيه من بعض عناصر مجموعة الشباب التونسي التي بقيت على اتصال بعلي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي، أمثال محمد الجعايبي والبشير الفورتي وحفيظ الماطري. ولم تفتر هذه الحركة إلا مع بداية دخول فصل الصيف، وبعد أن سمحت السلط الاستعمارية في جويلية 1912 بعودة المبعدين إلى البلاد. وما من شكّ في أنّ هذه الحركة التي تواصلت أكثر من ثلاثة أشهر قد شكلت محطة مهمة ونقطة تحول رئيسة وحاسمة في مسار العمل الوطني، وذلك لأنها تمكنت لا فقط من تعبئة جماهير واسعة تنتمي إلى مختلف الأوساط والفئات الاجتماعية وتحريكها ضمن عمل منظم ومركز امتدّ على كامل هذه الفترة فحسب؛ بل أيضًا لأنها جسدت ولأول مرة منذ نشوء الحماية تلك اللحمة بين النخبة السياسية والجماهير التي ستسهم في سنوات ما بعد الحرب في تجذر الحركة الوطنية وتوسيع مجالها وآفاقها.

أ.د. حسين رؤوف حمزة
جامعة تونس

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- الأرشيف الوطني التونسي: بعض ملفات السلسلة A، وملفات سلسلة الحركة الوطنية، وبعض ملفات سلسلة E (صندوق 550 الخاص بملفات المشبوهين).
- أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: السلسلة الجديدة - تونس 1881-1916، الصناديق 8 إلى 79.
- أرشيف الإقامة العامة لفرنسا (خزينة نانت).
- أرشيف المصلحة التاريخية للجيش الفرنسي: السلسلة 2H.
- الصحافة التونسية: الحاضرة، الزهرة، الصواب، الرشدية، لسان الحق، المشير التونسي، الإتحاد الإسلامي ... إلخ.

ثانيًا - المراجع:

- أعمال المؤتمر الأول لتاريخ الحركة الوطنية: ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881، تونس، 1986.
- بلعيد، الحبيب: "ثورة 1915-1916 بالجنوب التونسي من خلال أرشيف الحماية" [بالفرنسية]، الثورة والمجتمع، نشريات معهد تاريخ الزمن الحاضر، باريس، 1988.
- بن قفصية، عمر: أضواء على الصحافة التونسية، دار بوسلامة للنشر، تونس، 1972.
- بن عاشور، محمد الفاضل: الحركة الأدبية والفكرية في تونس، الدار التونسية للنشر، 1972.
- بن ميلاد، أحمد؛ وإدريس، محمد مسعود: الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية، منشورات بيت الحكمة، قرطاج - تونس، 1991.
- التليلي، البشير: الأزمات والتحولات في العالم الإسلامي المتوسطي المعاصر، [بالفرنسية]، نشريات الجامعة التونسية، تونس، 1978.
- التيمومي، الهادي: انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصرة، مثال 1906، منشورات بيت الحكمة، قرطاج - تونس، 1993.
- جوليان، شارل: المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، (تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة)، الشركة التونسية للتوزيع، تونس
- حمزة، حسين رؤوف: "الثابت والمتحول في الانتفاضات المسلحة في البلاد التونسية أثناء الفترة الاستعمارية: محاولة تقييمية"، [بالفرنسية]، مجلة روافد، عدد 2، 1996.
- خير الله، الشاذلي: الحركة التطورية التونسية، [بالفرنسية]، ثلاثة أجزاء، تونس، 1938.
- الزيدي، علي: "انتفاضة الفراشيش سنة 1906، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 39-40، 1988.
- السنوسي، محمد بن عثمان: النازلة التونسية، تحقيق محمد الصادق بسيس، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
- الشريف، محمد الهادي: "الحركات الريفية في تونس أثناء القرن التاسع عشر" [بالفرنسية]، مجلة الغرب الإسلامي والمتوسطي، عدد 30، 1980.

- العريبي، علي: الحاضرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1995.
- العيادي، توفيق: الحركة الإصلاحية والحركات الشعبية بتونس (1906-1912)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986 [بالفرنسية].
- القروي، الهاشمي؛ والمحجوب، علي: عندما تشرق الشمس من الغرب، سيراس للنشر، تونس، 1983، [بالفرنسية].
- قرين، أرنولد: العلماء التونسيون (1873-1915)، (ترجمه حفناوي عمايرية وأسماء معلى)، تونس، 1995.
- ليسير، فتحي: من "الصعلكة الشريفة" إلى البطولة الوطنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 1995.
- مارتل، أندري: الحدود الصحراوية الليبية للبلاد التونسية (1861-1911)، باريس، 1966، [بالفرنسية].
- المحجوبي، علي: جذور الحركة الوطنية بتونس (1904-1934)، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1999.
- المرزوقي، محمد؛ وبن الحاج يحيى، الجيلاني: معركة الجلاز، مكتبة المنار، تونس، 1961.
- مزالي، محمد صالح: تطور تونس الاقتصادي، (ترجمه الهادي التيمومي)، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1990.
- المنصر، عدنان: استراتيجيا الهيمنة، دار محمد علي للنشر، صفاقس، 2003.
- الهرماسي، عبد اللطيف: "استراتيجيات المواجهة الرمزية للحداثة الاستعمارية: مثال تونس والجزائر"، الثقافة والآخر، الدار العربية للكتاب، تونس، 2006.



مظاهرة شعبية أمام باب سويقة



أحداث الجلاز أمام المحكمة الجزائية التونسية

المصدر: أرشيف الباحث



خير الدين باشا التونسي



على حمبة باشا

المصدر: أرشيف الباحث

4 - الثورة العرابية في مصر

تُعد الثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية (1882/1881) من أهم الأحداث التي عاشتها مصر في تاريخها الحديث، فمن خلالها تبلورت شخصية مصر وتعمقت جذورها النضالية؛ حيث أبرزت تحالف قوى المجتمع ضد الظروف المريرة التي قهرتها، وقد نجحت الثورة في أن تُصهر تلك القوى في بوتقة واحدة.

أولاً - دوافع الثورة:

تمكّن التدخل الأجنبي من أن يُسقط المشروع الكبير الذي وضعه محمد على لبناء مصر الحديثة، وما لبث أن أصبح التنافس البريطاني عليها واضحًا، فبينما حصلت بريطانيا على امتياز مشروع السكة الحديد في عهد عباس (1848 - 1854)، نجحت فرنسا في الاستحواذ على امتياز مشروع قناة السويس في عهد سعيد (1854 - 1863). وسرعان ما ازدهرت المصالح الأوروبية مع حكم إسماعيل (1863 - 1879) الذي كانت له سياسته الخاصة بتحديث مصر، تلك التي اعتمدت على الاستعانة بالخارج، وخاصة القروض، وقد نتج عن ذلك الأزمة المالية، وكان من أهم تداعياتها التسلط الأجنبي على مصر، بداية من لجنة Cave البريطانية 1875، ومرورًا بصندوق الدَّين الذي ضم أعضاء أوروبيين ولجنة جوشن Gosehen وجوبير Joubert البريطانية الفرنسية عام 1876 التي فرضت المراقبة الثنائية المالية على مصر، ونهاية بلجنة التحقيق عام 1878. وما لبث أن اتسع نطاق السيطرة المالية وأدى إلى تدخل سياسي عن طريق اشتراك ناظرين بريطاني وفرنسي في مجلس النظار الذي أنشأه إسماعيل في 28 من أغسطس 1878، وقد عانت مصر كثيرًا من تلك النظارة.

وبطبيعة الحال، فإن الأوضاع المتردِّية التي آلت إليها مصر، قد أثّرت بشكل فعَّال على المصريين، وجعلتهم يئنون تحت تلك الظروف الصعبة. وتصدَّر الفلاحون قائمة المعذبين في الأرض، فخضعوا للإجراءات المالية القاسية، وذلك حينما وُضعت سياسة ضريبية لزيادة الإيرادات، ولم يأتِ عام 1878 إلا وأصبحت الضرائب لا رابط لها. وضغطت المراقبة الثنائية، حتى لقد أعرب القنصل البريطاني لحكومته عن أنه كان من العدل أن يحمى المراقبان الفلاحين، كما أنهما يحميان حملة السندات، ويمنعان قتل الأوزة التي تبيض ذهبًا.

وأسفرت تلك السياسة عن الديون التي لجأ إليها الفلاحون، علّها تخفف من أحمالهم، لكنها زادتها ثقلاً، وهنا وجدوا أيادي المرابين الأجانب من يونانيين ومالطيين وأرمن وشوام، بالإضافة إلى اليهود، تمنحهم ما يريدون مع تسجيل أصل الدَّين والفوائد التي واصلت نسبة ارتفاعها لتزيد على الدين نفسه. وعندما تأسست المحاكم المختلطة، ومارست عملها عام 1876، جاءت بقانون أوروبي تضمَّن الرهن والبيع وفقًا لقواعد جديدة، تعرِّض الفلاحون للدمار؛ فحين يعجزون عن الدفع بعد رهن الأراضي تصدر الأحكام بالبيع الجبري لصالح المرابين.

وخضع الفلاحون للضريبة البدنية أي السخرة (العونة) التي فُرضت عليهم دون غيرهم، واختصت بالأعمال من حفر قنوات ومد طرق وإقامة قناطر وجسور. وكانت هناك سخرة أخرى، تمثَّلت في عملهم لدى جفالك (أراضي) الحاكم وكبار ملاك الأراضي والعمد والمشايخ، وقد ذاقوا العذاب المرير، وعوملوا بأشد القسوة. وارتبطت السخرة بنظام الجندية والذي لم يقل ضغطًا، وإنما ازداد عنفًا. وكان لسوء توزيع مياه الري أسوأ الأثر على الفلاحين؛ حيث نالت أراضي الأرستقراطية الزراعية النصيب الأكبر، أيضًا تحكَّم الأجانب في وابورات الري، واستأثروا بالمياه لصالحهم، وقد لعبت الرشوة دورها في هذا المجال. وارتفع مؤشر الظلم الذي وقع على الفلاحين الذين لم يجدوا من ينصفهم.

وعانى الحرفيون الفاقة، ووضح ذلك مع التطورات التي تعرضت لها مصر وصحبت الغزو الرأسمالي الأجنبي، وما تبعه من انفتاح على الأسواق، فاحتلت المنتجات الأوروبية المكانة الأولى، وأصيبت المصنوعات المحلية بالبوار. وشكَّلت مسألة فرض الضرائب عليهم مأساة، فاستخدم شيوخ الطوائف الذين عهدت إليهم الحكومة بالتحصيل مختلف وسائل العنف والإكراه، وأدخلوا في حساباتهم ما يمكن أن يستفيدوا به؛ إذ فُرضت عليهم التزامات يجب أن يقدِّموها لمن هم أعلى منهم، وكانوا يتعرَّضون للعقوبات في حالة عجزهم عن الأداء. واتخذت الضرائب شكلاً تعسفيًا، وفقدت أدنى أسس القواعد، وتعدَّدت أنواعها، ولم تنجُ منها أبسط المهن. وجهرت أصوات الحرفيين بالشكوى، وتعرض مجلس شورى النواب لما وصلت إليه أحوالهم، وبيَّن النتائج المترتبة على ذلك الاضمحلال. وعلى الرغم من إلغاء نظارة رياض بعض الضرائب، فإنها لم تمثِّل تحولاً في الأوضاع القائمة. وتعرَّض الحرفيون لمأساة أخرى، اختصَّت بمزاحمة الصنَّاع الأجانب لهم، والذين كانوا يتمتعون بالإعفاءات الضريبية لتماديهم في استخدام الامتيازات الأجنبية.

أما عن التجار، فعلى الرغم من نهضة آليات السوق وانتعاش حركة التجارة، فإن ذلك لم تكن له نتائج إيجابية على التجار المصريين؛ نظرًا إلى السياسة الضريبية القاسية، فبالإضافة إلى ما كان يدفعه التجار من ضرائب عامة، فُرضت ضرائب على التجارة الداخلية، حتى لقد أصبحت السلعة الواحدة تخضع لأكثر من ضريبة، وبالذات إذا كانت مستوردة، حيث ضريبة الدخولية والرسوم الجمركية.

وطغت تصرفات مشايخ الطوائف الذين تولوا تحصيل الضرائب من التجار، ولم يعد هناك مقياس للتحصيل، كذلك أثقل التجار بالرشوة التي قدَّموها لمسئولي تحصيل الضرائب، وأيضًا أثَّرت مسألة تداول العملة بزيادة عن قيمتها الاسمية، كما أثقلت الرسوم الجمركية الأعباء، بالإضافة إلى مسألة التهريب التي أصبحت مشكلة أضرت بالتجار.

وأدَّت ممارسة الأجانب للتجارة وسيطرتهم على السوق إلى ضربة قوية للتجار المصريين، وذلك بعد أن احتكر الأوَّلون الأصناف التي تخصَّصوا فيها وفقًا لجنسياتهم. كذلك تحكم الموظفون الأجانب في الجمارك، وسهَّلوا مرور البضائع باختلاف أنواعها لصالح بنى جلدتهم.

ولم يكن المثقفون المدنيون بمنأى عن تلك الظروف الصعبة، وبرغم أنهم الأفندية الذين يمثلون الطبقة الوسطى، وهي الأفضل حالاً من عامة المصريين، فإنهم تعرضوا لمصاعب جمة، وعاشوا في مناخ مُفعم بالمنغَّصات التي أحاطت بهم؛ فتربَّعت

الأرستقراطية التركية على قمة الجهاز الإداري تتحكم فيهم. زد على ذلك قلة المرتبات والتي لم تستمر؛ إذ حلت مكانها أذونات الخزانة عندما اشتدت الأزمة المالية. وما لبث أن توقَّفت الحكومة تمامًا عن الدفع في أثناء النظارة الأوروبية، كما تم الفصل من الوظائف بطريقة تعسفية، في وقت التحق فيه الموظفون الأجانب بالعمل وارتفعت مرتباتهم، ولم يكونوا أصحاب مستوى عالٍ، وإنما عشَّش الفساد داخلهم من حيث أمراض الرشوة والاختلاس والتزييف والربا.

ووضح نشاط المثقفين مع المتغيرات التي طرأت على المجتمع أثناء النصف الثاني من حكم إسماعيل، ولم ينجُ منها حتى الأزهر الذي عانى علماؤه، إذ أجبروا على دفع الضرائب، ومن امتنع كان جزاؤه الفلقة والكرباج. غير أن وجود الأفغاني على أرض مصر (1871-1879) أشعل مقاومة هؤلاء، وخرج عن أسوار الأزهر؛ حيث عقد لقاءات مع حوارييه الذين ضموا مختلف شرائح المثقفين، فمنهم الباشوات ورجال الجيش والموظفون والشيوخ وطلبة العلم وغيرهم، وأصبح المسلم والمسيحي واليهودي يمثلون نسيجًا واحدًا في اجتماعاته.

وعلى الدرب ذاته، استمرت مسيرة المثقفين الذين استوعبوا تمامًا المهام الملقاة على عاتقهم، فلم تجف أقلامهم، تلك التي حملت مكنوناتهم، ونشروا أفكارهم في الصحافة المتداولة بين الناس، وحتى من لم يكن يعرف القراءة، فقد عرَّفه من يقرأ ما سطَّرته الصحف، ومن ثم تكونت الصالونات الشعبية الثقافية، وتعدَّدت الصحف، ولمعت أسماء كتابها : محمد عبده، عبد الله النديم، أديب إسحق، سليم النقاش، إبراهيم اللقاني، حسن الشمسي، يعقوب بن صنوع، شبلي شميل. ومن الواضح أن الصحفيين الشوام كان لهم الباع الأطول في هذا الميدان. ونقلت الصحافة الواقع، ووضعت يدها على الجروح التي تنزف مصر منها، وحمَّست وشجَّعت على حتمية التغيير، وبالتالي عُدَّت الرافد الأول لتبصير المصريين بأحوالهم وبلورة الرأي العام.

وشكَّل العسكريون الطرف الآخر من المثقفين، وهم ينتمون إلى البورجوازية الصغيرة؛ منذ أن أمر سعيد بإلحاق أولاد العمد والمشايخ بسلك الجندية؛ مما نتج عنه بزوغ قوة عسكرية جديدة استطاعت أن تصل إلى مراكز مرموقة داخل الجيش، وكان أحمد عرابي من بينها الذي التحق بسعيد وأصبح أركان حربه.

وساءت حالة الضباط المصريين إبَّان حكم إسماعيل؛ نظرًا إلى الظروف الخاصة التي مرت بها مصر ودخلت تحتها الحروب التي خاضوها من ناحية، ثم تحكم الضباط الأتراك والجراكسة فيهم، واحتقارهم لهم من ناحية أخرى، وعليه زاد كره الضباط المصريين لهذا الجنس الأجنبي، وأسفر ذلك عن نشأة جمعية سرية أسسها الضابط علي الروبي عام 1876، لينضم إليها الناقمون على الأوضاع، وبرز فيها عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي. وبرئاسة الأول لها، ووفقًا لأسلوبه انضمَّت إليها عناصر أخرى غير عسكرية. وبذلك غدت ملتقى المثقفين، كما أصبح أمرًا مألوفًا وجود العسكريين في لقاءات الأفغاني.

وازداد الأمر حدة مع التغلغل الأجنبي في شئون الجيش من حيث الإحالة إلى الاستيداع، وإلغاء بعض التخصصات، وتخفيض الميزانية، والتضييق على أفراده؛ فساءت حالتهم، ولم يكن لهم أي مورد آخر يقتاتون منه. وقد حدث ذلك في وقت فرضت فيه الحكومة الالتزامات عليهم. وأسفرت المعاناة عن بداية لتحركات؛ إذ طالب جنود

عرابي بالعدل والمساواة وصرف مستحقاتهم بعد أن تأخرت ثماني عشر شهرًا، وبالتالي تراكمت عليهم الديون وفوائدها.

وعندما اتخذت النظارة الأوروبية خطوتها بتسريح أعداد من الجيش وصلت إلى 2500 ضابط دون أن يستلموا رواتبهم السابقة، في وقت لم يُمس فيه الضباط الأتراك والجراكسة، ويتقاضى فيه الأجانب المرتبات الباهظة، توجَّه الضباط في 9 من فبراير 1879 إلى مجلس شورى النواب، واختاروا البعض للجهر بشكواهم إلى أعضاء المجلس، وتكلَّم هذا الوفد المختار عن سوء حالة العسكريين، وطلب عقد المجلس للنظر في أمرهم، ولم تكن اللائحة تجيز ذلك، فاصطحبوا بعض أعضائه لعرض قضيتهم على رئيس مجلس النظَّار نوبار، والتقوا به في الطريق، لكنه أبى سماعهم، فهاجموه، وعندئذ هدَّدهم ولكنهم لم يتراجعوا، وواصلوا هتافاتهم ضده، والتي نال منها ناظر المالية البريطاني ولسون Wilson نصيبًا كبيرًا، وحاصروا نظارة المالية. وتعقَّدت المسألة حينما اختلط الأهالي بالعسكريين، وترددت العبارات الجارحة للأجانب، وبعد أن تفاقم الموقف، حضر إسماعيل ومعه قناصل الدول، وحدث اشتباك بين المتظاهرين والحرس الخديو نتج عنه إصابة عدد من الأشخاص، وفي الحال تمت محاكمة المتسببين. وعلى الرغم من أن الخديو كان يوافقه الهجوم على النفوذ الأجنبي الذي حدَّ من سلطاته ويشجعه، فإنه في هذه الحادثة خشي من أن يُسلَّط السيف على رقبته.

وأيقن العسكريون أن لديهم السلاح، وبدا ذلك نذيرًا وبشيرًا لثورة قريبة؛ إذ أدركوا أنهم ليسوا بمفردهم في الميدان؛ حيث ثبت أن التأييد مؤكد بعد أن اشتعلت الخواطر والنفوس بما حدث. وازداد الضغط عليهم، وكثرت شكاياتهم، وأظهروا قلقهم على بيع المهمات الحربية، كما تطرَّقوا إلى ما يُقدَّم لهم من قلة الطعام وعدم صلاحيته، وبيَّنوا كيف أن أبواب الرزق قد أغلقت أمامهم، ويد ناظر الجهادية أصبحت ثقيلة عليهم، ولكن أصواتهم ذهبت أدراج الرياح، وعليه كثرت اجتماعاتهم للتشاور في الأوضاع السائدة والبحث عمن وراءها، في وقت كانت العيون ترصد تحركاتهم، وبالتالي نالوا العقاب. ومع ذلك استمر نشاطهم المناوئ للحكم.

وأصبح لابد من نسج الخيوط، وامتلك الخيط الأخير علية القوم، والذين نقموا بدورهم على ما هو قائم. وانقسموا إلى قسمين، الأول ينتمي إلى الأتراك، الذين امتلكوا الأراضي الشاسعة، وكوَّنوا أرستقراطية خاصة بهم، واستحوذوا على المناصب الحكومية المهمة، لكنهم بغضوا الأوروبيين لسيطرتهم وسطوتهم، وحنقوا على الخديو لامتلاكه أجود الأراضي، ولتلك السلطات التي يتمتَّع بها، فأرادوا سحبها عن طريق دستور يتمكنون بواسطته من تحقيق هدفهم.

أما القسم الثاني، فأصحابه مصريون من كبار ملاك الأراضي، وكان معظمهم بمثابة زعماء للريف، حقدوا على الأجانب الذين امتلكوا الكثير دون أن يؤدوا ما عليهم للدولة، وذلك على حسابهم، كما غمرتهم الغيرة لما تمتع به الأتراك من حيث مكانتهم وممتلكاتهم، بالإضافة إلى إجراءات ولسون القاسية عليهم فيما يختص بالضرائب، وقد برز دورهم في مجلس شورى النواب الذي طرحوا من خلاله القضايا المختلفة التي شغلت المجتمع وعانت منها مصر. وأصبح الكثير من أعضائه يدورون في فلك النشاط الثقافي، أيضًا أسهموا في تحويل المجلس إلى منبر يدافع عن حقوق مصر.

وعلى الرغم من الثراء المادي، فإن كبار

ملاك الأراضي بقسميهما قد تأثروا بالانهيار المالي الذي انعكس على مختلف نواحي الحياة، فساءهم التدخل الأجنبي، وبالذات عندما عقد ولسون عزمه على إلغاء المقابلة التي فرضت عليهم، وتتضمن تخفيض الضرائب إلى النصف، مقابل دفعها مقدَما لمدة ست سنوات والحصول على حجج شرعية. وبناء على اجتماعات ضمت الباشوات الأتراك الدستوريين وبعضًا من النواب ورجال الدين والموظفين والتجار والعسكريين، تم وضع لائحة وطنية اشتملت على القواعد التي أرادوها بشأن الحكم الدستوري، وتناولت كذلك المبادئ الاقتصادية في ضوء سوء حالة مصر المالية. وقد استصوبها إسماعيل على أساس أنها حجر عثرة أمام التسلط الأجنبي.

وأثمرت النتيجة وشكَّل شريف نظارته الأولى في 7 من أبريل 1879 دون أن يدخلها الناظران البريطاني والفرنسي، وسجَّل ذلك خطوة ناجحة ومضت الحركة الدستورية في طريقها. ولم تكن بريطانيا وفرنسا لترضيا عمَّا يحدث وأسفر سعيهما لدى الآستانة عن عزل إسماعيل في 26 من يونيو وتولية توفيق عرش الخديوية الذي كلَّف شريفًا بتشكيل نظارته الثانية في 5 من يوليو، وسرعان ما رفض الخديو مشروعه الدستوري، فقدَّم استقالته في 18 من أغسطس، ومضى في نشاطه إذ كان يرأس جمعية حلوان السرية التي أسست عام 1879.

وبصدور قانون التصفية في 17 من يوليو 1880 وإلغاء المقابلة، اعترض كبار ملاك الأراضي - وكانوا من الأعضاء البارزين في الحزب الوطني الذي ولد عام 1879، وإن لم يكن حزبًا بالمعنى المفهوم، وإنما مثل الحركة الوطنية - على التصرفات الاستبدادية لنظارة رياض (21 من سبتمبر 1879 - 10 من سبتمبر 1881) والمراقبة الثنائية. وفي الوقت ذاته، واصلت سياسة الضغوط المالية على كبار ملاك الأراضي، إذ استمرت الزيادة في ضريبة الأراضي العشورية، وحُصِّلت المتأخرات، وفرضت العقوبات.

أما بالنسبة إلى العمد والمشايخ، فعلى الرغم مما أوقعوه من ظلم على الفلاحين، فإنهم أيضًا عانوا منه، كما أن تطلعاتهم وآمالهم سيطرت عليهم، حيث رغبتهم الملحَّة في الحصول على المزيد من السلطة، لقد كرهوا الأجانب، وأيضًا الأتراك أصحاب المراكز الإدارية المسيطرة عليهم، وأصبحت الالتزامات التي يؤدونها فوق طاقتهم، والضرائب تحاصرهم؛ مما دفعهم إلى الاستدانة. كذلك فقد خضع شيوخ البدو من ملاك الأراضي للظروف ذاتها؛ مما زاد من حنقهم على الأوضاع القائمة.

وفي هذا المناخ المفعم بالغضب، وبعد أن تراكمت الترسُّبات وضاق ماعونها، راحت تبحث عن متنفس لها، وتشابكت الدوافع ليصبح الجميع على أهبة الاستعداد للثورة. لقد كان لكلٍ هدفه الذي أراد أن يحققه، وبالتالي غدا الطريق الثوري ممهدًا، وأضحى متوقعًا قرب لحظة الخلاص.

ثانيًا - انطلاق الثورة:

كتب ميلاد الثورة على يد رجال الجيش المحكومين بالقيادة الجركسية والذين هم من أصول فلاحية ولم يتخرجوا في المدارس العسكرية، وإنما رُقوا من تحت السلاح وتقدَّموا الصفوف أمثال عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي وغيرهم. وقد طفح بهم الكيل من ناظر الجهادية عثمان رفقي الذي أذلهم وازدراهم على حساب الضباط المنتسبين لجنسه، وشجَّعه على ذلك رئيس مجلس النظَّار رياض، وعليه انطلق في تصرفاته المعادية للضباط المصريين، فأوقف ترقية من كان تحت السلاح،

وقرَّر أن تبقى الخدمة العسكرية مدة أربع سنوات، ثم يذهب صاحبها إلى بلده لفترة خمس سنوات، يتردَّد فيها على مركز المديرية لمدة شهرين في السنة لمباشرة التعليمات العسكرية، وبعد انتهاء الفترة المحدَّدة، يُصبح احتياطيًا تحت الطلب لمدة ست سنوات، ثم يسقط اسمه من سجلات الجهادية. ومضت يده تعصف بالضباط، سواء بالفصل دون تحقيق أم بنقلهم إلى وظائف أقل، وإحلال غيرهم من بني جلدته مكانهم.

وفي الوقت ذاته، كان الضباط في تحرك دائم ونشاط مستمر، ليس في مقام تجمعاتهم السرية فحسب، وإنما انخرطوا أيضًا في الاجتماعات غير العسكرية. وبرزت شخصية عرابي، وفي بيته تآلف الضباط المتذمرون، ووضعوا أول تخطيط عملي للرد على تصرفات عثمان رفقي، ورُئي أن الحل الأوَّلي يكون بطلب رؤساء الآلايات "عرابي وفهمي وعبد العال" إقصاء ناظرهم عن منصبه، والدفاع عن حقوقهم. وأقسم المجتمعون على طاعة عرابي، واختاروه قائدًا لهم. وتضمَّن ميثاق العسكريين على عهد أن يكونوا يدًا واحدة ليحققوا ما يسعون إليه.

وأعدَّ الضباط الثلاثة تقريرًا، وقدموه إلى رئاسة مجلس النظار في 15 من يناير 1881، تعرَّضوا فيه لتصرفات رفقي المستبدَّة والمضادة لهم، وما يمكن أن يكون لذلك من نتائج وخيمة، وطالبوا بعزله وإحلال غيره مكانه من أصحاب الفضيلة والمعرفة حتى تهدأ الأمور وتسود روح العدل والمساواة. وختم على التقرير حوالي خمسون يوزباشيًا (نقباء) بالإضافة إلى الضباط الثلاثة. ووضح من التقرير ليس فقط الجرأة في الهجوم ومعارضة ما هو قائم، ولكن غلبته نغمة التهديد، بمعنى أنه إذا استمر وقوع الظلم عليهم، فلن يمتثلوا.

والتقى رئيس مجلس النظار بعرابي، عَلَّه يمتص الموقف، ولكنه وجد منه الإصرار والعناد على تحقيق ما جاء في التقرير، وعندئذ رأي النظَّار ضرورة محاكمة الضباط الثائرين أمام مجلس عسكري. وتولى عثمان رفقي تدبير الحيلة، باستحضار الضباط الثلاثة إلى نظارة الجهادية بقصر النيل؛ بزعم الاشتراك في ترتيب أحد الاحتفالات. ونُفِّذت الخطة في الأول من فبراير 1881، وصدر الحكم العسكري عليهم "بالتجريد من رتبهم ووظائفهم العسكرية، وتبعيدهم عن الديار المصرية، وتسليم مناصبهم لضباط جراكسة".

كان عرابي ورفاقه قد أعدوا للأمر عُدَّته؛ إذ حضرت إلى مقر النظارة قوة عسكرية بقيادة البكباشي (المقدم) محمد عبيد، وهاجمت المجلس العسكري الذي تلاشى في الحال، وهرع أعضاؤه يبحثون عن منفذ للهروب. وخرج الضباط الثلاثة مع القوات إلى قصر عابدين يملؤهم الزهو والاعتزاز، وازدحم الميدان حيث انضم الأهالي إلى العسكريين.

وخاطب عرابي الخديو توفيقًا، وطلب منه عزل ناظر الجهادية، وأنه لن يبرح ومن معه المكان إلا بعد أن تتحقق رغبتهم. وكان في ذلك تحدٍّ لولي الأمر , واستفسر الخديو عمَّن يرشحه العسكريون ليكون الناظر الجديد عليهم، وكان الاختيار مُعدًا، ووقع على محمود سامي البارودي؛ لثقافته ونشاطه وميوله الوطنية مما أقصى عنه جركسيته لدى الضباط المصريين. وبذلك تحقق للعسكريين طلبهم، ومن هنا انطلقت الثورة.

وانزعجت بريطانيا من حادثة قصر النيل، وخشيت من التسلط العسكري الذي يمكن أن يتبنَّى إقالة نظارة صديقهم رياض. أما فرنسا، فقد كان لقنصلها دي رنج De Ring مكانته عند الضباط، فأرسلوا له نسخة من تقريرهم للاطلاع عليها

وإبلاغ قناصل الدول بها، ووجدوا منه التشجيع والمؤازرة؛ بهدف الإقدام على المزيد لما في ذلك من مصلحة للنفوذ الفرنسي وفقًا لرؤيته، بالإضافة إلى تلك العلاقات القوية التي ربطته بالبارودي، وعليه تحرك رياض، وأسفر عن ذلك طلب الخديو من باريس سحب القنصل من مصر، وتم له ما أراد.

وتحسنت أوضاع العسكريين، فارتفعت مرتباتهم، وغدت لهم الامتيازات التي لم يعهدوها من قبل في التعيينات والسفريات والمهمات، وتصرف ناظر الجهادية وكأنه المسئول الأول دون أي اعتبار لرياض أو حتى الخديو نفسه. وتم التركيز على طلب زيادة عدد الجيش إلى 18 ألفًا وهو العدد المحدَّد في الفرمان السلطاني وبناء الحصون الجديدة؛ إذ إنه في ذلك الوقت اتضحت نيات فرنسا تجاه إعلان الحماية على تونس، وأيقن العسكريون أن الهدف البريطاني صار مصوبًا نحو مصر.

وبدت ضرورة التعاون بين رياض وتوفيق لوأد السلطة العسكرية، وحيكت المؤامرات التي وصلت إلى ثلاث عشرة، ولكنها أجهضت على الفور. وضغط رئيس مجلس النظّار على البارودي لإبعاد عرابي وعبد العال حلمي وفرقتيهما عن القاهرة، فأبى وعاود تكرار طلب زيادة الجيش، في الوقت الذي كثّف فيه الضباط نشاطهم لتحقيق أهداف غير عسكرية. وعندئذ قرَّر الخديو ورياض حتمية القيام بعمل حاسم ضد الضباط، وأن ذلك لن يتأتى إلا بعزل البارودي من نظارته وتعيين آخر في منصبه، واختير لذلك داود يكن الجركسي وصهر الخديو. وراحت عيونه ترصد تحركات الضباط، ومضى يخطط لتفريق الفرق الموالية لهم، ولكن وقف عرابي له بالمرصاد، وقام خطيبًا في الضباط، وانتقد تصرفات الناظر، وركز على الاتحاد والتعاون، وأن تكون أرواحهم موقوفة على حفظ الوطن من شر الأعداء. وبصفة عامة، فإن أية إجراءات مضادة لم تكن لتفت في عضد الذين صمَّموا على المضي في تحقيق أهدافهم.

واتَّسعت الخطا، وتبنى الضباط قضية إقامة حياة نيابية، آزرهم في ذلك المدنيون، حيث وجدوا أن تحركات عجلة التغيير غدت مثمرة فيما يختص بالجيش، وأن كلمة الضباط لها صداها الواسع، ومن ثم حدث الارتباط الوثيق بين السعي لتحقيق مطالب الحركة الوطنية وقوة العسكريين.

ومثلت الأرستقراطية الزراعية قاعدة مهمة في المنظومة الجديدة، وكان منها الأتراك الدستوريون أعضاء الحزب الوطني الذي فُتحت أبوابه على مصراعيها ليضم المزيد من الوطنيين. وبرز شريف واحتل المكانة لدى الجميع، وقدَّره الضباط نظرًا إلى مواقفه وآرائه. وفي الحين ذاته فإنه وأصحاب منهجه وجدوا أن التعاون مع العسكريين يحقق لهم ما يسعون إليه؛ وعليه جرى اللقاء بين الطرفين عن طريق محمد سلطان وهو من كبار ملاك الأراضي المصريين، وصاحب النفوذ والجاه، وله الشخصية المتميِّزة والمحبوبة. ووجد الضباط فيه الأداة المهمة لتنفيذ خطتهم، وفي الوقت ذاته، فإنه شغف بالحصول على منصب مرموق ليستكمل به المزيد من إرضاء نفسه وتحقيق ذاته.

وفي بيت سلطان، عُقدت الاجتماعات التي جمعت الرموز العسكرية وكبار ملاك الأراضي، وعُرضت مسألة عدم صلاحية رياض ونظارته، وحتمية وجود مجلس نيابي، وأن يكون الجيش هو الدرع الحامية للوطن. ومضى العمل المكثَّف على مختلف المستويات، واستخدم المثقفون أدواتهم النشطة، وقامت الصحافة بدورها الإيجابي - على الرغم من إجراءات رياض الصارمة - في توصيل

المعاني للأذهان وتبسيطها، وساندتها منابر الخطابة، وكان للنديم ومحمد عبده وغيرهما اليد الطولى في استثمار المناخ لاتخاذ المزيد من خطوات النجاح. وانبرى عرابي وجهر علنًا بما آلت إليه حالة مصر من فساد، وهاجم رياضًا بعنف، وضرب على نغمة الاستغلال الأجنبي.

ودارت المنشورات على أرض مصر، لتسطِّر ما يقترفه رياض من مظالم، وأنه لابد من الإطاحة به، وتبيِّن أهمية أن يكون لمصر مجلس نواب، واحتياجها لزيادة عدد الجيش ليصبح على أهبة الاستعداد للدفاع عنها، وأنه بناء على ذلك يتطلب الأمر أن يُوكل المصريون شخصًا له المكانة التي تؤهله لعرض المطالب الوطنية المتَّفق عليها - والمتضمنة في المنشورات - أمام الخديو لتأخذ الصفة الشرعية. ووقع الاختيار على عرابي الذي يستند إلى السلاح والشخصية القيادية، ولما له من التصدُّر والمواجهة مع السلطة. ووُكِّلت إلى النديم مهمة توزيع منشور النيابة، وجمع توقيعات الموافقة عليها. وجاب البلاد، واعتمد على العمد والمشايخ، واستخدم موهبته في جذب الناس، وعاد بالتأييد. وأضحت القاهرة خليَّة من النشاط، تفد عليها الوفود، تلك التي استقبلها عرابي لتؤيِّد وتشجِّع ما سوف يتم من خطوات، وذلك بعد أن أصبح الجيش هو الحارس للثورة والموجه لدفَّتها.

وعلى جانب آخر، فإن إقصاء رياض عن النظارة وافق هوى الخديو بعد أن جعله لا حول له ولا قوة، ولكنه لم يكن يستطيع أن يُقدم على هذا الخطوة؛ نظرًا إلى المؤازرة البريطانية لرئيس مجلس النظار، وراح توفيق يشكو للقنصل الفرنسي من أعماله، وهو الوضع الذي دفعه إلى التقرب من الضباط الثوار، ليحققوا له ما لم يقدر عليه.

وقرَّر قادة الثورة أن يكون 9 من سبتمبر 1881، هو يوم عرض مطالب الأمة على خديو البلاد في ساحة قصر عابدين، وبعث عرابي بذلك إليه، موضحًا أن هذا اللقاء سيجمع العسكريين والمدنيين، كما أبلغ قناصل الدول بالميعاد. وعندما قربت ساعة التنفيذ، ارتاب توفيق من النتائج التي ربما تنقلب عليه، وبالتالي انتقل ومعه رياض إلى مركز الآلايات في القلعة، علَّه يستطيع أن يوقف الزحف إلى عابدين، لكنه فشل. وفي ساحة القصر رابطت أعداد كبيرة من القوات العسكرية، شملت السواري والبيادة والمدفعية، وحاصرت القصر بعد أن نصبت المدافع حوله. وامتلأ الميدان بالجموع المحتشدة الذين حضروا ليشهدوا ما لم يألفوه من قبل، وقد كتب القنصل النمساوي لحكومته عن انطباعه يقول: "إن الثورة ليست عسكرية، وإنما ثورة شعبية".

وحضر الخديو ومعه القنصل البريطاني كوكسن Cookson والمراقب المالي كولفن Colvin وبعض قناصل الدول، وتوجه إليه عرابي ممتطيًا جواده وسيفه بيده ووراءه نحو ثلاثين ضابطًا، فطلب منه توفيق الترجُّل وإغماد سيفه، وبدت عليه علامات الخوف وخشي على حياته آنئذ. وبدأ عرابي حديثه مصرِّحًا بأن الجيش يُمثِّل الشعب، وعرض مطالبه المتفق عليها والتي أصبحت متداولة على الألسنة وشملت : إسقاط نظارة رياض وتشكيل مجلس نواب، وزيادة عدد الجيش إلى 18 ألفًا، والتصديق على القوانين العسكرية التي لم يمهل البارودي الوقت لإصدارها. وبمجرد انتهائه من العرض، ارتفعت أصوات الضباط والجنود تردد: "نريد الناظر محمد شريف"، فرد توفيق بأن هذه المطالب ليست من شأن العسكريين، وهنا أشار عليه كوكسن أن ينسحب، وتولى القنصل النمساوي التفاوض مع عرابي بالنيابة عن الخديو،

وأوضحا له النتائج الخطيرة لهذه المطالب والتي يترتب عليها وصول قوات عثمانية أوروبية إلى مصر. لكن عرابيًا أعلن أنه يريد الحرية للأمة المصرية، وأنه وقت الاقتضاء سوف يحشد الجند للدفاع عن بلادهم.

ولم تسفر المفاوضات حينها إلا عن تحدٍّ من عرابي. وفي داخل القصر تم الاتفاق على إبلاغه بأن الخديو على صلة بالباب العالي بخصوص مجلس النواب وزيادة عدد الجيش، وبُلِّغ بذلك، فرد ومن معه بأنهم سيبقون في حالة تأهُّب تحت السلاح حتى يصل الرد. ودخل القنصل النمساوي في مفاوضات مع الضباط بشأن رئيس مجلس النظّار، فأصرُّوا على شريف، وصمَّموا على أن يكون البارودي ناظرًا للجهادية والدرملي محافظًا للقاهرة. وسرعان ما انسحبت الحشود في هدوء تام، وأصبح عرابي البطل ممثلاً للأمة، وكان ذلك انتصارًا للثورة، إذ إنها المرة الأولى التي يُرغم فيها العسكريون ولي الأمر على تعيين رئيس مجلس نظّار وفقًا لرغبتهم في هذه الفترة الحرجة. وسرت الفرحة، وعم الابتهاج في كل مكان، واستقرَّت الطمأنينة في النفوس بذلك الإشراق الجديد، وغدا الإحساس العميق بأن مصر لها رجال يدافعون عنها، وأناس تختارهم بنفسها.

كان شريف مرضيًا عنه من مختلف الأطراف، فبالإضافة إلى من ينتمون لمنهجه والعسكريين، هناك الخديو وقناصل الدول وبالذات بريطانيا وفرنسا، الذين وجدوا فيه الشخص المعتدل الذي يمكنه كبح جماح الثورة التي يتزعمها الضباط، ولكن في الحين ذاته، فإن شريفًا توجَّس في داخله من السطوة العسكرية، وخاصة حينما أصبحت شهرة عرابي تدوي داخل مصر وخارجها، وهو الذي يؤمن بأن أمور الدولة يجب أن تترك للسياسيين. وفي البداية تمنَّع عن قبول المنصب حتى يبعد عن نفسه شبهه أنه جاء بناء على تهديد العسكريين؛ وحتى لا يُشعر الضباط أنه يحكم بفضلهم، ولكنه عندما قدِّمت إليه التراجي، سواء من العمد أم تلك العرائض التي ذُيِّلت بآلاف الأختام تطلب منه الموافقة للإنقاذ والإصلاح، قبل تشكيل نظارة الثورة الأولى (14 من سبتمبر 1881 - 4 من فبراير 1882)، وعلى الرغم مما تبيَّن من نيَّته بشأن إبعاد العسكريين، فإن عرابيًا ورفاقه أصروا على تعيين البارودي ناظرًا للجهادية، ولم تفلح مجهودات شريف في إقصاء هذا التدخل.

في هذه الأثناء، كان قد أحيل طلب تشكيل مجلس النواب إلى الآستانة، ومن ثم وجد السلطان عبد الحميد الثاني الفرصة للتدخل، وخاصة أن قادة الثورة قد أرسلوا له مذكرة باعتباره صاحب الحق الشرعي في البلاد، يطلبون تدخُّله لوقف ما تتعرض له مصر؛ وذلك بهدف الاعتماد عليه في مساندتهم. وجاءت إلى مصر بعثة نظامي باشا في 6 من أكتوبر نسبر غور ما يحدث ومدى تداعياته، وتدعيم سياسة حركة الجامعة الإسلامية، وتثبيت سلطة السلطان. ووُكِّل للبعثة الاتصال بقادة الثورة والخديو والعمل على تحقيق المصلحة مع أي منهما، ولكن لم تكن لندن وباريس ترضيان عن عودة النفوذ العثماني لمصر، فطلبت عودة البعثة، وتحقق ذلك في 19 من أكتوبر.

وبدأت خطوات التنفيذ بالنسبة إلى مجلس النواب، فقد استلم شريف باشا تقريرًا بتوقيع ألف وستمائة من الأعيان والعلماء بشأن تشكيل المجلس النيابي ومزاياه، والرغبة في أن يكون مماثلاً للمجالس الأوروبية. ورئي تشكيل المجلس وفقًا للائحة مجلس شورى النواب. وجاءت نتائج الانتخابات الجديدة بالعناصر البورجوازية الثورية،

فضمت المعارضة في المجلس السابق وذوو العصبيات في المدن والأقاليم وكبار ملاك الأراضي وزعماء الريف. وعُيِّن سلطان نائب المنيا رئيسًا للمجلس الذي افتُتح في 26 من ديسمبر 1881، وكان يومًا خالدًا في تاريخ الحياة النيابية المصرية. ووضح من تشكيل اللجان أن أعضاءها من الثوريين؛ مما أقلق الخديو وجعله متشائمًا. وغمرت السعادة قلوب المصريين، وانعكس ذلك على الإعلام سواء في الصحف أم الخطب التي ألقيت في الاحتفالات، وعمَّت الفرحة كل مكان.

وأعدَّ شريف الدستور الجديد، وانطوى على مبدأ مسئولية النظارة أمام المجلس الذي عُهد إليه بمراقبة السلطة التنفيذية، وإقرار القوانين، وتحديد الضرائب. وحدث تلاق بين رئيس مجلس النظَّار والخديو والمراقبين الماليين لوضع القيود أمام المجلس فيما يتعلق بتعهدات مصر الدولية، وألا يكون له الحق في إقرار الميزانية وسن القوانين الخاصة بالمالية أو مناقشة الجزية التي تدفع للآستانة.

ولم تكن بريطانيا وفرنسا بمعزل عمَّا يحدث، وأصبح لابد من الإطاحة بما يتعارض مع مصالحها، فالنيَّة البريطانية مُبيَّتة على احتلال مصر خاصة مع إعلان فرنسا حمايتها على تونس في 12 من مايو 1881، والأخيرة تتخوَّف من انتقال عدوى الثورة إلى الجزائر وتونس، بالإضافة إلى وضع قناة السويس بالنسبة إليها. وكان تولي جامبتا Gambetta الوزارة - وهو من غلاة الاستعماريين - الأثر الكبير في توجيه السياسة الفرنسية، وعليه كثَّف اتصالاته بزميله البريطاني بشأن ما ينتج عن أعمال مضادة لهما من مجلس النواب. واتفق الطرفان على القاعدة الأساسية للوقوف أمام هذا التيار تمثلت في تأييد ومساندة الخديو. وتمخض الموقف عن مذكرة 8 من يناير 1882 المشتركة التي دعمَت موقف توفيق المعارض لما يحدث.

وكان للمذكرة انعكاساتها السيئة على المصريين، وقد عارضها شريف والتقى بقنصلي الدولتين، موضحًا أنها تهدِّد مصر بالتدخل الأجنبي الأمر الذي لا تستوجبه الحالة القائمة. وتأججت المشاعر داخل مجلس النواب، وزادت حدَّة المعارضة، وخاصة بشأن النظر في الميزانية - فيما يتعلق بالقسم الحر دون القسم المتعلق بإيرادات الدين العام - وأصرَّ المراقبان الماليان على الرفض ودعَّمتهما لندن. ولم يعبأ المجلس وصمَّم على أن تكون له السلطة التشريعية، وألقى بالرافضين جانبًا، وبرز دور سلطان الذي فتح بيته على مصراعيه لاجتماعات الثوار، وقد تقرر فيها أن شريفًا لم يعد الرجل الملائم، ولابد من إسقاطه. وتشكلت لجنة من النواب لمقابلة رئيس مجلس النظار وتبليغه بالموقف المتشدِّد من المجلس، فأوضح لهم أنه مرتبط بالموقف البريطاني الفرنسي، وعليه توجهوا للخديو وطلبوا منه "إستعفاء النظارة وتشكيل أخرى تصدق على اللائحة".

جاء هذا الموقف نتيجة التعاون المشترك بين الضباط والأعيان، وكان الخديو قد أبلغ الآستانة بتعنُّت المجلس وشرح أبعاد التدخل الأجنبي، ولكنه علم من الرد موافقة السلطان - على الرغم من أوتوقراطيته - على طلب النواب "لما تقتضيه الحالة والظروف، ومنعًا لإيقاع النواب في اليأس والهيجان"، وذلك من منطلق كسب قادة الثورة الذين عبرَّوا عن تبعيتهم له وصرَّحوا بأنها الضمان لإنقاذ مصر، بينما هاجموا الخديو الذي قبل حماية الدول الأوروبية المسيحية. وفي الحين ذاته، وعلى

الأصل أنفارًا"، وينتهي إلى القول بأن "القومية قد رسخت في قلوبهم، ولذلك يرفضون قبول الأتراك وغيرهم من العناصر الأخرى". وكان بذلك يستثير السلطان على قادة الثورة.

من أجل ذلك جميعه، وجدت النظارة التأييد والمساندة والتشجيع من المصريين الذين تغلغل في أعماقهم أن مصر هي لهم وحدهم، وانعكس ذلك على تصرفاتهم؛ فالعرائض تتوافد على النظارة التي تضم توقيعات الناس على مختلف مستوياتهم تحمل معاني الوطنية المتقدة، والاحتفالات التي أقامها الأعيان - الذين اعتمد عليهم الضباط ماديًا ومعنويًا - وخطب فيها قادة الثورة من عسكريين ومدنيين، وقد أدى الأخيرون دورهم في الجمعيات، كذلك سخَّرت الصحافة كل ما تملك من إمكانات لتدشين الحالة الراهنة. وغمرت الفرحة المصريين، وأشرقت آمال الغد بنور الثورة، ولكن هذه الصورة الوردية لم تكن لتستمر، وهذا النجاح الباهر كان لابد من أن يُجهض.

ثالثًا - انهيار الثورة:

من المسلَّم به أن يكون هناك أعداء لذلك التغيير الذي حدث على أرض مصر؛ نظرًا إلى تعارضه مع مصالحهم بصفة عامة، ولما وقع عليهم من ضرر بصفة خاصة. وتصدَّر الجراكسة المواجهة، وقادهم عثمان رفقي الذي سبق أن أسقطه الضباط الثوار، وانصبَّت الخطة على التخلص أولاً من قائد الثورة، ولكن سرعان ما اكتُشفت المؤامرة وقبض على أصحابها الذين بلغوا 150 شخصًا. وتمت محاكمتهم في قصر النيل، وصدر الحكم عليهم وقضى بالنفي المؤبد على 34 منهم إلى أقاصي السودان وتجريدهم من الرتب والنياشين. وكان من الضروري أن يصادق الخديو على الحكم، وهنا جاءته الفرصة فرفض؛ وذلك بناء على نصيحة القنصلين البريطاني والفرنسي اللذين صعَّدا الموقف.

استند توفيق في موقفه على أن السلطان وحده صاحب الحق في نزع الرتب العسكرية العليا، وأنه طلب إحالة الأوراق عليه. وقد كدَّرته هذه المسألة، لكنها لم تقطع وصاله مع قادة الثورة، الذين رأوا دعوة مجلس النواب للنظر في الأمر دون صدور أمر من الخديو وفقا للائحة، وحضر النواب وتوافدوا على بيت عرابي للاتفاق على يوم انعقاد المجلس. ولكن لم تتم هذه الخطوة لعدم شرعيتها، وللتوصل إلى تسوية، حيث استبدل الخديو الحكم وأصبح نفيا محدودا وفقا لنصيحة القنصلين. وعلى الرغم من غضب القادة الثوار، فإنهم تعقَّلوا ولم يُصرُّوا على رفض الحكم الجديد؛ خشية من تصاعد الموقف وضرب الثورة.

وأمام الإجراءات التي أقدمت عليها النظارة، رأي توفيق أنه لابد من إسقاطها، وفي الحين ذاته وجدت القيادة الثورية أنه من الضروري أن يتخلى الخديو عن عرشه لمواقفه المضادة، وفشلت مجهودات إصلاح ذات البين، وانقطعت العلاقة بين النظارة والخديو، وانعكس ذلك على المصريين الذين توافدت تأييداتهم على النظارة تطالب ببقائها. عندئذ وجدت الدولتان أنه قد حان وقت التدخل لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وأنه السبيل هذه المرة استخدام القوة. وفي 14 من مايو 1882 أعلنتا عن عزمهما إرسال قطع من أسطول مشترك إلى مصر للقيام بمظاهرة بحرية لتقوية سلطة الخديو، وأنه في حالة الضرورة يكون التدخل الحربي. وواضح أن الهدف من التهديد إرهاب الثوار، ولكن جاءت النتيجة عكسية؛ إذ تم التكاتف للمواجهة، فكان ذلك القسَم على المصحف الشريف

الذي تعاهدوا فيه على الدفاع عن أرض الوطن الغالي.

وأصدرت لندن وباريس تعليماتهما إلى قنصليهما في مصر بالتصرف وفقًا للظروف، وأن يضعا نصب أعينهما الإطاحة بالنظارة والقضاء على نفوذ قادة الثورة. وفي البداية اتَّبع القنصل البريطاني الطريق الودي، وحاول إقناعهم بالانسحاب من الميدان فرفضوا، وجرت محاولات أخرى من بعض الوسطاء مطالبة بمغادرتهم مصر، لكنها أيضًا قوبلت بالرفض، وعليه قدَّم القنصلان المذكرة المشتركة لدولتيهما في 25 من مايو إلى الخديو ومجلس النظَّار، وتضمَّنت إبعاد عرابي مؤقتًا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته، وإرسال علي فهمي وعبد العال حلمي إلى خارج القاهرة مع بقاء رتبهما ومرتباتهما، واستقالة النظارة، وأنهما - أي القنصلين - ينصحان النظارة بالقبول، مُهدِّدان بأنه عند الضرورة يتم التنفيذ، للمحافظة على الوضع الراهن لمصر وإعادة نفوذ خديويها.

ورفضت النظارة ما جاء بالمذكرة المشتركة، مصرِّحة بأن ما تناولته مسائل داخلية من اختصاصها، وليس للخديو شأن بها، وأنه توجد فرمانات سلطانية وقوانين شورية تتكفَّل ببقاء الحال على ما هي عليها. أما عن موقف توفيق، فقد رحَّب بالمذكرة، ونتيجة لذلك قدمت النظارة استقالتها في 26 من مايو؛ احتجاجًا على قبوله التدخل الأجنبي.

عقب استقالة النظارة بيوم، اجتمع الخديو بجمع من النواب والعلماء والضباط، ودخل تحت الأخيرين أربعة من القادة العسكريين - يعقوب سامي وطلبة عصمت وعبد العال حلمي وعلي فهمي - وبيَّن لهم أنه أصبح المسئول عن نظارة الجهادية، وأن كلاً منهم مسئول عن وظيفته، بالإضافة إلى التضمين في المسئولية بشأن حفظ الأمن. واعترض يعقوب وطلبة على المذكرة المشتركة، وخرجا متجهين إلى قشلاق عابدين، والتقيا بالبارودي وعرابي، وكان الأخير قد بعث للضباط يخبرهم بأنه على الرغم من استقالة النظارة، فإنه لم يستقل من رئاسة الحزب الوطني، ويطلب منهم التزام الهدوء واتباع تعليماته.

ولم يكن من السهل استبعاد عرابي من السلطة بعد ذلك التأييد الجارف لاستمراره. ورأى سلطان أن يجمع أصحاب الشأن من نواب وعلماء وأعيان ومثقفين، وأرسل في طلبه، فحضر ومعه العدد الكبير من العسكريين، وتجلَّت زعامته، فقام خطيبًا واستعرض ظلم الأسرة العلوية، وهاجم الخديو، وبيَّن كيف كان السبب في وصول قطع الأسطول المشترك، وأنه مرق من دين الإسلام ويستوجب عزله، وطلب من الحاضرين الإفصاح عن موقفهم، فبادر الضباط بالتأييد، وساندهم المجتمعون. وهنا عارض سلطان بشدَّة، موضحًا أنه في تحقيق ذلك ما يتعارض مع الدولة العلية والاتفاقات الدولية، حينئذ أعلن طلبة عصمت أن العسكريين لن يقبلوا سوى عرابي رئيسًا عليهم. وصادق المجتمعون على ذلك، وطلبوا من القائد والزعيم حفظ الأمن، ورفض المذكرة المشتركة، وطالبوا بانسحاب القطع البحرية من مياه الإسكندرية.

وعلى جانب آخر، ونتيجة لتأجج الموقف، وخشية القناصل على رعاياهم، طلبوا من عرابي الأمان، كذلك وصلت برقية من الباب العالي تحمل المعنى نفسه. ومن ثم عاد عرابي إلى منصبه، وكان وضعًا فريدًا أن يكون هناك ناظر للجهادية دون مجلس نظَّار. وبمجرد عودته، كتب إلى القناصل مطالبًا برد المذكرة المشتركة وسحب قطع الأسطول المشترك، ووضْع قانون أساسي يحدِّد حقوق العائلة

الخديوية والنظّار، وأن تُقطع المخابرات والعلاقات المباشرة مع الدول ويتولاها الباب العالي فقط. كما كتب إلى السلطان يشكو من التدخل الأجنبي وارتباطه بالخديو، وما في ذلك من مساس بالحقوق السلطانية، وأنه أصبح من الضروري إبعاد المتسبِّب. وقد مثّل ذلك غاية لقادة الثورة في علاقاتهم بالآستانة.

وراح الخديو يكيد لهم لدى السلطان، وطلب إرسال لجنة لتقصى الحقائق، وعليه وصلت بعثة درويش باشا في 7 من يونيو 1882 ومكثت حوالي أربعين يومًا، وزوِّدت بتعليمات من السلطان بالعمل مع طرفي النزاع، وتمكَّن توفيق من رشوة رئيس البعثة، الذي منح عرابي النيشان المجيدي لاستمالته ناحيته وإقناعه بالانسحاب، ولكن فشلت المحاولات في هذا الصدد؛ مما أسفر عن سوء العلاقة بين الطرفين.

عاد عرابي إلى نظارته تغمره السلطة والنفوذ، وطارت شهرته لخارج مصر؛ مما زاد من قلق الدولتين، وقد حاولتا - عن طريق قنصليهما - تقديم العروض المغرية له والضغط الليِّن عليه لينسحب من الميدان، ولكن ذلك لم يأتِ بنتيجة؛ لرفضه وتشبثه بموقفه لاستكمال مسيرة الثورة، ومضى في استثمار حب الناس له، فهو يخاطبهم ليثير شجونهم، ويهاجم التدخل الأجنبي والخديو، ويعدهم بالخلاص من المعاناة.

ونشط تفكير قادة الثورة في كيفية التخلص من الخديو، وعلى الرغم من كراهيتهم الشديدة للأسرة العلوية، فإنهم وضعوا في حسبانهم - كمرحلة أولى - أن يحل مكانه الأمير محمد عبد الحليم الابن الأصغر لمحمد على والذي يسعى لعرش الخديوية، ويلقى الضوء الأخضر من الآستانة. ولكنهم في الوقت ذاته تراءى أمامهم أن يكون الخديو مصريًا؛ تطبيقًا لشعار الثورة "مصر للمصريين"، وتردَّد اسما عرابي والبارودي. كذلك فإن فكرة الجمهورية طُرحت ودار الحوار حولها، ولم تكن جديدة في مفهومها لدى المثقفين، وقد عبَّر قادة الثورة عن أملهم في تحقيقها. ولم يقتصر هذا التفكير عليهم، وإنما عبَّر عنها آخرون، ورسموا عرابي رئيسًا للجمهورية. ومع ذلك فإن إدراك صعوبة التنفيذ مثَّلت أمام القيادة الثورية لتبعية مصر للدولة العثمانية. ولكن ذلك لم يكن يمانع أنه إبَّان سوء العلاقة معها، تعود نغمة مسألة الاستقلال عنها، وتتنَزَّل اللعنات على الأتراك.

عاشت مصر فترة حرجة عقب استقالة النظارة البارودية قاربت من ثلاثة أسابيع، ولم تستقر أمورها في ظل هذا الوضع غير الطبيعي، عرابي بمفرده في السلطة، أعداء عديدون، خديو متردِّد وضعيف، السلطان العثماني الذي بدأ يحوِّل مؤشره عن الثورة، مسئولون أجانب يخططون، رعايا أجانب من حثالة البحر المتوسط، جبهة داخلية مضادة تزعمها بعض كبار ملاك الأراضي سواء أكانوا مصريين أم أتراكًا تعارضت مصالحهم مع خطوات الثورة، وأخيرًا تهديد أجنبي باستخدام القوة تلوِّح به السفن الحربية بالإسكندرية.

وفي هذه المدينة وجدت الأعداد الكبيرة من الأجانب، أغلبهم من اليونانيين والإيطاليين والمالطيين، الذين عاثوا في الأرض فسادًا؛ مما كان يخلق توترًا مستمرًا مع السكندريين. وتبعًا للأحداث الأخيرة، توافد عليها أجانب من مدن ومديريات مصر ليكونوا في حماية البحرية الأنجلوفرنسية، وراحوا يهددون بها الأهالي، وذلك في وقت مضى فيه التخطيط الأجنبي لإجهاض الثورة، وغدت القنصلية البريطانية مقر تجمُّع قناصل الدول؛ حيث التشاور فيما يجب عمله، وأيضًا أصبحت مخزنًا

للأسلحة التي كانت تصل إليها من القطع البحرية؛ بهدف استخدامه في الوقت المناسب، والذي يحين عندما يفشل عرابي في حفظ الأمن. ولما كان يضع ذلك في حسبانه، فقد أصدر أوامره المشدَّدة للبوليس بمراعاة جانب الأجانب حتى في حالة اعتداءاتهم على المصريين حتى لا تكون هناك ثغرة للتدخل الأجنبي.

وعلى الرغم مما اتُّخذ من الحيطة، فإن المناخ أصبح مشحونًا بالكراهية؛ فالسكندريون وجدوا في الثورة المنقذ لهم من تصرفات الأجانب العدوانية في ظل تمتعهم بالامتيازات، وبالتالي صاروا مُتحفِّزين لهم. وحدث ما كان متوقعًا في 11 من يونيو 1882؛ إذ وقع حادث - بشارع السبع بنات - ضرب فيه مالطي من أصحاب الحماية الإيطالية سكندري بسكين وهرب، وبسرعة فائقة انفجرت المنطقة، وراح الأجانب يمطرون من نوافذ بيوتهم الأهالي بوابل من الرصاص، الذين لم يجدوا ما يدافعون به عن أنفسهم أمام الأجانب المشتبكين معهم سوى العصي والنبابيت وأرجل الكراسي. وانتهت المعركة غير المتكافئة بسقوط قتلى وجرحى من الطرفين، وكان قناصل بريطانيا واليونان وإيطاليا من هؤلاء الجرحى.

وتبودلت الاتهامات فيما حدث بين الثوريين وأعدائهم. ولكن كان من الواضح أن الأخيرين هم أصحاب المصلحة في الإطاحة بالثورة، ومن هنا تكاتفت جهودهم من أجل ما يسعون إليه.

ذهبت الأطراف المعنية إلى ضرورة تشكيل نظارة لاستقرار الأمور، وأضحت مصادقة عرابي على رئيس مجلس النظَّار لها الأهمية، واتُّفق على أن يتولى المنصب إسماعيل راغب، ذلك الثوري الذي سبق وطالب بإعدام الخديو. وقد اختار نظَّاره مع عرابي - الذي تولَّى نظارة الجهادية - من الثوريين والمعتدلين. وبدأت نظارة الثورة الثالثة (17 من يونيو - 21 من أغسطس 1882) في ممارسة أعمالها، وكان لعرابي الرأي المسموع فيها.

وفي خضم تلك الأحداث اجتمع مؤتمر دولي في 23 من يونيو بمقر السفارة الإيطالية بالآستانة - على الرغم من معارضة الدولة العثمانية التي لم تشارك فيه منذ البداية على أساس أن المسألة المصرية ستحل على يد بعثة درويش باشا - حضره ممثلو بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وألمانيا وإيطاليا لمناقشة ما يدور على أرض مصر، وصدر "ميثاق النزاهة" الذي أقرَّ بتساوي امتيازات الدول في مصر، وهاجم السفير البريطاني نظارة راغب مصرِّحًا بأنها نظارة عرابي، وكيف أنَّ الخديو فقد سلطته، وطالب بضرورة استخدام الشدة، ورأى المجتمعون في 6 من يوليو أن تقوم الدولة العثمانية بالتدخل العسكري لإعادة الأمور إلى سابق عهدها.

لم تكن بريطانيا تضع ما يحدث داخل المؤتمر في اعتبارها، وإنما عدَّته إجراء يمهِّد لها التدخل السافر من ناحية، ويوهم الدول بصفة عامة، والمصريين بصفة خاصة أن المسألة المصرية في طريقها إلى الحل من ناحية أخرى، ومن ثم مضى الإعداد للغزو البريطاني لمصر. ولفتت التحركات المريبة قادة الثورة، وعليه تكثَّف العمل في التجهيزات العسكرية وبالذات في الإسكندرية ودمياط، بالرغم من معارضة الخديو وفقًا لما ورد له من السلطان بشأن احتجاج بريطانيا على ذلك.

وواصلت السفن البريطانية طريقها من مالطة إلى الإسكندرية مشحونة بالمهمات الحربية، كما وصلت سفن أخرى من عدن محملة بالمدافع. وفي أول يوليو أعلن قائد الأسطول البريطاني سيمور Seymour أن عرابيًّا يعتزم سد بوغاز الإسكندرية لحصر السفن البريطانية الراسية، وأنه

سيمنع ذلك بالقوة. وعاد وكرَّر التهديد، لكنه لم يتلقَ أية استجابة، وفي 10 من يوليو بعث بإنذاره الأخير الذي يحمل المعنى ذاته.

وعلى الفور عقد الخديو اجتماعًا برئاسته، حضره درويش باشا والنظَّار وسلطان والضباط لحسم الموقف، وشرح اللواء مرعشلي - من كبار مهندسي الاستحكامات - كيف أن طوابي الإسكندرية تعجز بمدافعها القديمة عن مقاومة المدرَّعات البريطانية. وهنا عارضه محمود فهمي وكيل الجهادية، وسيطر رأي الثوار برفض الإنذار البريطاني والدفاع عن مصر، وقطعت العلاقات الرسمية بين مصر وبريطانيا؛ بناء على طلب الأخيرة، وأصبحتا في حالة حرب. وبطبيعة الحال كانت هناك فجوة عميقة في ميزان القوة العسكرية بين الجانبين، لم يأخذها الجانب المصري مأخذ الجد بعد أن غمرته الحماسة، ودخل في روعه أن الحرب هي للدفاع عن أرض الوطن الغالية، وفي الوقت ذاته فإنها حرب إسلامية مقدَّسة وجهاد في سبيل الله ضد معتدين صليبيين. وفي 11 من يوليو 1882 ضرب الأسطول البريطاني الإسكندرية ودمَّر أجزاء كبيرة منها، تلك المدينة الكوزموبوليتانية المفتوحة على العالم والمتعددة الثقافات. ولم تتمكن أوضاعها الحربية من أن تصمد؛ فالاستحكامات ضعيفة ومتهالكة، والمدافع قديمة وغير صالحة.

وقبل أن تطأ أقدام الغزاة أرض الإسكندرية حُرقت، وتعدَّدت الأقوال بشأن من يكون الفاعل، وأشارت أصابع الاتهام إلى العسكريين على أساس أنهم استحضروا حرق الروس لموسكو حتى يصدوا عنها غزو نابليون، وطبَّقوا الأسلوب على الإسكندرية، بالإضافة إلى أن الحريق شبَّ في الحي الأجنبي حيث تجمُّع الرأسمالية الأوروبية التي نهبت مصر، وكذلك لوقف تحركات الأجانب الذين يقدِّمون المساعدات للأسطول البريطاني ويبعثون إليه بالإشارات. أيضًا وقع تحت الاتهام الطرف المضاد الذي تجسَّد في المعسكر المعادى للثورة، الأسطول البريطاني الذي أصابت نيرانه المدينة، والخديو وتصريحه بالقول: "فلتحرق البلد كلها، ولا تبقى فيها طوبة على طوبة، وهذه فرصة عظيمة حرب بحرب، لتقع على رأس عرابي وعساكره الفلاحين"، وعمر لطفي وتجنيده للبدو وخاصة المنتمين إلى قبائل أولاد علي والذين قاموا - بعد الحريق - بعمليات السلب والنهب مع اليونانيين والنوبيين بمشاركة من القوات البريطانية. ومع المحاكمات بعد نهاية الثورة، ألصقت تهمة الحريق بالعسكريين.

وفي تلك الآونة، وبعد أن وضح تمامًا موقف الخديو وانضمامه علانية إلى المعتدين، اتفق قادة الثورة على التخلص منه، فأمر عرابي جنوده بإحراق قصر الرمل محل إقامته، لكن توفيقًا نجح في إغرائهم؛ فأمَّنوه حتى انتقل إلى قصر رأس التين الذي كانت تحرس بواباته القوات البريطانية، واستقبله سيمور، وأصبح يقيم بالقصر نهارًا، ويقضى الليل في يخته خوفًا من الفتك به. وفي الوقت ذاته، حدث تردُّد وتراجع لدى القادة بشأن تنفيذ ما اتُفق عليه، وبالتالي توارت مسألة التخلُّص منه.

وفي ظل الحماية البريطانية لتوفيق، أصدر أمره بأن الصلح قد تم بين مصر وبريطانيا، وبالتالي لابد من وقف التجهيزات الحربية، وحذَّر من مخالفة ذلك. وهنا تحدى عرابي، وأعلن أن الخديو انحاز إلى الجانب البريطاني واتفق معه ضد مصر، وأن البلاد تحت الأحكام العسكرية، وأن التجهيزات الحربية مستمرة. وما لبث أن عاد توفيق وكرَّر قوله، وحمَّل عرابي المسئولية وطلب منه الحضور، فرفض وأصرَّ على موقفه. وعندئذ حدث

أن تحوَّل رئيس مجلس النظار إلى جانب الخديو بعد أن وجد في ذلك ما يحقق له مصالحه.

وأصبح لابد من تحديد الموقف بين الطرفين، فرأى قادة الثورة عقد اجتماع بنظارة الداخلية يضم رموز المجتمع من أمراء وذوات وعلماء وأعيان في شكل مجلس وطني عمومي، تكون مهمته تقييم تصرفات الخديو، من حيث إصدار القرارات التي تلتزم مصر بها إبَّان حربها مع بريطانيا.

واجتمع المجلس في 17 من يوليو، واستعرض الرسائل المتبادلة بين الخديو وعرابي، وما أقدم عليه الغزاة من أفعال مشينة، وما يتطلبه الأمر من استمرار التجهيزات الحربية. وطلب محمد عبده من المجتمعين الموافقة على عزل الخديو، فرد عليه الشيخ عليش بالإيجاب، وأمَّن على ذلك الشيخ العدوى، ونـدَّد بطريرك الأقباط بتصرفات توفيق، واتفق الجميع على أنه باع الوطن للأعداء وخالف الشرع الشريف، و ألزموا عرابيًا بالدفاع عن الوطن، وطلبوا حضور النظَّار من الإسكندرية للاستعلام عما حدث ودراسة الموقف، وقرَّروا تشكيل وفد للتوجه للمدينة، وتبليغ ما توَّصل إليه المجلس، وأن يعود بالنظَّار، وكان على مبارك أحد أعضائه. ولم يكتب للوفد النجاح، كما حدث نوع من التراخي بشأن الإقدام على قرار قاطع بخلع الخديو؛ إذ تمكَّنت بعض العناصر التي تحولَّت ضد الثورة أن تثبِّط من العزيمة، موضحة مغبة مثل ذلك العمل.

ووُكِّلت اختصاصات النظارة إلى مجلس عرفي، ضم وكلاء النظارات، ولقِّب عرابي بـ"حامي حمى الديار المصرية" وأحكمت الرقابة، وشُدِّدت القبضة على الشئون الداخلية، وأصبح توفيق والنظار في عزلة بالإسكندرية، ومن ثم أصدر أمره بعزل عرابي من منصبه، وعدَّد ما أقدم عليه من تصرفات مخالفة.

واجتمع المجلس الوطني العمومي مرة أخرى في 29 من يوليو للنظر في الأمر الخديو، ورفضه المجتمعون واتفقوا على بقاء عرابي في منصبه للدفاع عن مصر. ووقَّع على قرار الرفض من المشاركين الأمراء والعلماء والقضاة والمفتى ووكلاء النظَّار وناظر الدائرة السنيَّة ومأمور الضبطية ومديرو المديريات والأعيان والعمد والتجار. ولم يكن عرابي حاضرًا اجتماعي المجلس؛ حتى لا يُفهم أن القرارات تمت تحت تأثيره، وليثبت أن مكانه الأساسي هو الميدان الحربي. وعلى الرغم من عدم صدور فتوى شرعية بعزل الخديو؛ خشية من حدوث اضطرابات في أثناء حالة الحرب التي تعيشها مصر، فإنه لم تعد له السلطة، تلك التي انحصرت بين قادة الثورة والمجلس العرفي.

وأمام ذلك، لم يقف توفيق مكتوف الأيدي، فخرجت من قصره المنشورات المضادة للثورة، تُحذِّر من مقاومة الإنجليز، وأعلن في 7 من أغسطس عصيان عرابي وأنه مذنب، و حرمه من الرتب والنياشين ومعاش التقاعد. وقدَّمت نظارة راغب استقالتها في 21 من أغسطس بناء على التخطيط البريطاني والرغبة الخديوية؛ لضمِّها نظارًا ثوريين؛ ولأن الظروف تحتِّم وجود شخصية لها وزنها، ومن ثم كلَّف الخديو في اليوم ذاته شريفًا ليشكل نظارته الرابعة (21 من أغسطس 1882 - 10 من يناير 1884) والتي اختار أعضاءها من أعداء الثورة.

وعلى صعيد آخر، بلغت زعامة عرابي القمَّة، وأصبح الحاكم من الناحية الفعلية، والتف شعب مصر حوله بمختلف قواه الاجتماعية من فلاحين وتجار وحرفيين ومثقفين وملاك أراضٍ بجميع شرائحهم ـ ما عدا البعض من كبارهم الذين انضموا للجبهة المضادة ـ وذلك بعد أن اقترن القائد

بوطنهم منذ أولى خطوات الثورة، فإنها المرة الأولى التي يكون لهم زعيم من طينتهم، يحس بآلامهم، ويستقر حبه في قلوبهم. لقد آمنوا بأن على يديه سوف تتحقق آمالهم في أن تكون خيرات مصر للمصريين وليس للأجانب والمستغلين، وتحركوا وشاركوا في ظل تلك الحياة الجديدة، وكانت لهم الوقفات مع من سلبوهم حقوقهم.

وعندما حدث الغزو، أدوا واجبهم الوطني، سواء عن طريق المساعدات المالية (التبرعات) التي قدِّمت للجيش أم بالتطوع والعمل في الميدان الحربي، وسيطرت الحماسة التي ارتبطت بالتفاني من أجل النصر والوقوف أمام الأعداء، وترددت دعوة "الله ينصرك يا عرابي" على كل لسان. وفي شهادة لأحد الضباط البريطانيين الذين اشتركوا في الحرب يقول: "لننظر إلى القضية من الناحية المصرية وليس الأوروبية، فإن عرابيًا هو تجسيد لشعور المصريين الذين يحاربون من أجل إصلاح أحوالهم وانسجامهم، في مواجهة الضرائب الظالمة، والقضاء غير العادل، والسيطرة الأوروبية".

بعد ضرب الإسكندرية وحرقها ونهبها، انسحبت القوات المصرية منها، وتحددت نقاط الدفاع عن مصر، وشملت كفر الدوار وقاعدة أعمالها التجهيزية دمنهور، ورشيد وقاعدتها دسوق، والساحل من بوغاز رشيد إلى البرلس، ومن بوغاز دمياط إلى بورسعيد، والجبهة الشرقية وقاعدتها التل الكبير والصالحية، وأخيرًا العباسية وهي المركز العام للعمليات العسكرية.

وأقيمت التحصينات المنيعة في كفر الدوار،وامتدت لمسافة طويلة، ومن ثم لم يستطع البريطانيون اجتياز الاستحكامات،وتم استخدام الأسلوب الإعلامي المتوهِّج، تولّته صحافة الثورة وألسنة مثقفيها، ودارت البرقيات التي تدوي بالانتصارات. وسرعان ما انتقلت الحرب إلى الميدان الشرقي،ولم يكن ذلك مستبعدًا عن القادة؛ إذ أيقنوا إمكانية الغزو عن طريق قناة السويس، وجرى الاتصال بدليسبس **De Lesseps** للاستفسار عن موقف شركة القناة، فجاء الرد من باريس بحياد القناة. ولم يكتف عرابي بهذا الرد، والتقى محمود فهمي مع دليسبس، فتعهَّد له بمنع أية سفينة حربية من المرور في القناة، فعاد عرابي وأرسل له بما يفيد بالاستعداد لسد القناة، لكنه أكَّد له مرة أخرى حيادها، وحضر إلى القاهرة وأقسم لعرابي على ذلك. ولكن سرعان ما تبخَّرت تلك الوعود.

وصدرت أوامر القائد البريطاني باحتلال ما يراه ضروريًا من أجزاء القناة باسم الخديو صاحب الحق الشرعي في مصر والقناة وموافقته. وبالتالي اقتُحمت في 25 من أغسطس، ورُفع العلم البريطاني على مدنها، وواصلت القوات البريطانية زحفها في 23 من أغسطس، فاستولت على نفيشة، وبعد يومين احتلت المسخوطة - ووقع محمود فهمي في الأسر مما كان له الأثر السيئ – والمحسمة والقصاصين. وقد تفانى أبطال المدفعية المصرية في تلك الحرب، وشهد بذلك شهود عيان من المسئولين الأجانب وفيهم بريطانيون الذين أشادوا بشجاعة أبناء النيل وصمودهم أمام قوة حربية عتيدة، على الرغم من تواضع إمكانات أسلحتهم. وأيضًا أشار نائب القنصل النمساوي لحكومته بأن "المقاومة تشتد ضد الإنجليز، وتكلّفهم غاليًا أكثر مما توقَّعوا، وأنه لا يمكن إنكار الحقيقة، وهي أنهم لم يتقدموا خطوة للأمام منذ 16 من أغسطس على الرغم من الذهب الذي كان ينثره سلطان". وفي ذلك ما يدل على طبيعة الحرب في الميدان الشرقي.

وفي أثناء ذلك، عقد القادة آمالهم على أن تقدِّم لهم الآستانة العون من منطلق الدفاع عن

الإسلام - إذ فصلوا بين الوطنية وشعار "مصر للمصريين" وبين العلاقة الروحية مع الدولة الإسلامية - وكتب عرابي يستنجد بالسلطان، ولما كان على ثقة من تلبية ندائه، نقل إليه الخطط الحربية. ولكن لم يصل الرد، والسبب أنه كان هناك أمر جديد قد أعد له نتيجة لدراسة بريطانيا للموقف جيدًا، والذي انصب على الناحية الدينية التي وجدتها متأصِّلة في المصريين، وبالتالي استطاعت أن تنفذ لهم من خلالها وتوجه سهمها لعرابي في مقتل، فسعت لدى السلطان الذي اتَّقدت الغيرة في قلبه من زعيم الثورة لهذه الشهرة التي حصل عليها حتى في الآستانة ذاتها؛ حيث وجد فيه علماؤها صورة البطل المدافع عن الإسلام. وأسفر السعي البريطاني عن صدور مرسوم عصيان عرابي في 6 من سبتمبر لخروجه عن طاعة الله ورسوله وخليفته في أرضه. وتم توزيعه على معسكرات الجيش، فنتج عنه التأثير المضاد والذي طعن الثورة.

وفي 9 من سبتمبر، حاولت القوات المصرية استرداد القصَّاصين، واستخدمت عنصر المفاجأة، واحتدمت المعركة مع الطرف المعادى وقتل منه البعض، كما جُرح راشد حسنى وعلي فهمي. وكان القادة قد وضعوا خطة تطويق الأعداء عن طريق الصالحية، وخُصَّ البارودي بالتنفيذ، ولكن الخيانة أدت دورها، وبُلِّغت الخطة للبريطانيين عن طريق الجناح الأيسر على أرض المعركة وهو علي يوسف (خنفس) الذي خضع لإغراءات سلطان، كما تأخر البارودي عن ميعاد وصوله؛ بسبب فقدان هدْى الطريق بعد أن ضلَّله البدو، ومن ثم انتصر العدو لتأتى بداية النهاية التي تختتم صفحات الحرب في التل الكبير، ولم تكن مُعدَّة للقاء الحربي، حيث وقع أبرز القادة أسيرًا أو جريحًا أو كان متغيبًا لوجوده في معسكرات دمياط وكفر الدوار؛ ولذا أصبح الدفاع محدودًا. وعلى الرغم من عدم تكافؤ الفرص، فقد صمدت قوات محمد عبيد ونالت شرف الاستشهاد مع قائدها، واستبسلت باقي القوات مع قياداتها. ووقعت الهزيمة في 13 من سبتمبر وكان الخسارة فادحة.

وعاد عرابي إلى القاهرة، وانعقد المجلس العرفي بعد أن توسَّعت قاعدته؛ للبحث فيما يجب عمله، واختلفت الآراء، البعض رأي استمرار الدفاع عن طريق إنشاء خط دفاعي في ضواحي القاهرة، وأن تستمر المقاومة حتى لو اضطر الأمر إلى الانسحاب للجنوب وإدارة دفة الحرب بعد إغراق الشرقية والقليوبية لوقف تقدم البريطانيين. أما البعض الآخر، فقد خشي من أن ما حدث للإسكندرية في 11 من يوليو قد يحدث للقاهرة. وانتهي الاجتماع على القبول بالاستسلام وتبليغ الخديو.

وبدأت أفواج المحتلين تصل تباعًا إلى العباسية في 14 من سبتمبر 1882، وخرج إليها أهالي باب الشعرية والحسينية والدرب الأحمر بالعصي والهراوات. ولكن قضى على ذلك في الحال، واستسلمت المراكز العسكرية في القلعة وقصر النيل وقشلاق عابدين للقائد البريطاني، ولم تستسلم بعض المواقع الحربية خارج القاهرة، واستمر رفضها لأكثر من أسبوع، وما لبثت أن رضخت. وانهارت الثورة العرابية، ودخل توفيق العاصمة تحت أسنَّة الرماح البريطانية. وقدِّم الثوار للمحاكمة، وأصيبت مصر بالصدمة المريرة، وسيطر عليها الذهول الذي ألقى بها في دوامة الدوار، ولكن ذلك لم يدم طويلاً؛ إذ نهضت الحركة الوطنية من جديد.

ومما لا شك فيه أن هناك عوامل تضافرت بإتقان وأدَّت إلى الوصول لهزيمة هذه الثورة الوطنية، وقد ارتبط معظمها بالآخر الذي وقف منذ

البداية ضدها، ومثل قوة معاكسة لها، وهذا أمر طبيعي؛ لأنها قامت لضرب مصالحه. وتأتي في الصدارة بريطانيا وذلك بعد أن انفردت بالتدخل؛ إذ وجدت في الخديو - الذي شغف باسترجاع سلطته - الأداة المنفِّذة لسياستها، وقد كانت عيناها على مصر منذ فترة طويلة، وبالتالي حينما أتيحت لها الفرصة انتهزتها، مستخدمة في ذلك أداة أخرى تمثلت في الدولة العثمانية. وقد أثمر التعاون بين البريطانيين وتوفيق عن توطيد قاعدة الجبهة المعارضة للثورة؛ وذلك باستقطاب عناصر ذات مكانة، سبق لها أن كانت مع الثورة وقدَّمت لها الكثير، ثم انقلبت عليها حينما أيقنت أن مصالحها تفرض عليها ذلك، بالإضافة إلى الإغراءات الأخرى التي ضعفت أمامها. وانجلت النتائج مع الغزو البريطاني؛ حيث سرت الخيانة بين صفوف ضعاف النفوس، وانتشرت الدعايات المغرضة.

أما عن العوامل التي نبعت من داخل الثورة، فقد حُسبت عليها، ولم تتفطَّن لها لتقصيها جانبًا. فالثورة قامت على أكتاف العسكريين، ولم تكن انقلابًا عسكريًّا يهدف إلى تغيير النظام دون أسس؛ لأن التلاحم بين قوى المجتمع حوّلها إلى ثورة، وقام المثقفون بمهمتهم في تغذيتها، وغدت أول ثورة دستورية في المنطقة، وتحوَّل قائدها إلى زعيم استحوذ على شعبية منقطعة النظير، ومن هنا فرضت ثقته في الآخرين نفسها عليه؛ مما أدى إلى أنه أعطاها لمن لا يستحقها، سواء أكان داخل مصر أم خارجها.

وكان عدم الدراية الكافية لقادة الثورة بفن السياسة وألاعيبها، وعدم تقدير الموقف الدولي، والأخذ بتصريحات لندن وباريس وعدم الانتباه لما يدور وراء الكواليس، من الأمور التي أخذت على الثورة، وخاصة ما تعلَّق بقناة السويس. وكذلك الغرور، إذ اعتقدوا أن تهديد بريطانيا لن يخرج إلى حيِّز التنفيذ؛ لأن هناك دولاً أوروبية ستعارض، وهناك عامل إسلامي يدخل في نطاق مستعمراتها تخشى منه، وهناك دولة عثمانية صاحبة سيادة شرعية على مصر لن تتنازل عنها، وأخيرًا فإن بريطانيا دولة بحرية لا تستطيع أن تحرز أي انتصار برى، وأن الإنجليز مثل السمك الذي يموت إذا خرج من البحر.

وشكَّل التراخي في مواجهة مسألة الخيانة وعدم ضربها بيد من حديد واقتلاع جذورها - انطلاقا من مبدأ الرغبة في أن تكون الثورة بيضاء بعيدة عن الدم - نقطة ضعف، وعليه سبحت مع التيار المضاد. كذلك غياب التبصُّر أحيانا وخاصة فيما يتعلق بتجنيد البدو في الحرب على الرغم من العلم بصفاتهم وأنهم أشد نفاقا. أما بالنسبة إلى تجنيد الفلاحين، فلم تكن فترة تدريبهم كافية، ومن ثم افتقدوا المقوِّمات العسكرية. والواقع أن عرابيًّا لم يستبعد من ذهنه مسألة تعبئة القوى الشعبية وتسليحها لمواجهة الغزاة، ولكن كان من الصعب آنذ أن يسفر ذلك عن نتائج إيجابية.

ومثَّل عدم وجود القائد في الصفوف الأمامية في معارك الميدان الشرقي هُوَّة بالغة؛ لأن القائد عليه أن يدير دفة الحرب ويشارك بثقله فيها، لكنه اكتفي بالاشتراك المعنوي، فتنقَّل بين المعسكرات لتشجيع القوات وتحميسها، كما أضفي المسحة ذات الشكل الديني - دخل تحتها حلقات ذكر الله ومديح رسوله ﷺ - على خطواته، وهي السمة المحببة والسائدة وقتذاك، وقد ارتبطت في أذهان المصريين بتفريج الكروب.

وعلى أية حال، فإن تلك المآخذ التي سُجِّلت على الثورة لا تقلِّل من شأنها؛ إذ إن الظروف الصعبة التي عاشتها في عمرها القصير، واتساع

المتربِّصين بها، وخاصة في النصف الأخير من هذا العمر أفقدها حسن التصرف، بالإضافة إلى أنها لم تكن تمتلك الإمكانات التي توفَّرت لأعدائها. ومع هذا، فالتاريخ احتفظ لها بصفحة مضيئة من النضال الوطني، ولم تكن ثورة مشئومة كما وصفها البعض لارتباطها بحدوث الاحتلال البريطاني لمصر؛ لأنه كان سوف يتم إن آجلاً أو عاجلاً تبعًا للسياسة الإمبريالية التي بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر؛ حيث ساد مذهب "القوة فوق الحق". وبعد حين اعترف المسئولون البريطانيون بأنه قد قامت على أرض مصر ثورة صحيحة ضد الظلم ومساوئ الحكم.

أ.د. لطيفة محمد سالم
جامعة الزقازيق



أحمد عرابي باشا



الخديو توفيق



أحمد عرابي باشا فى مواجهة الخديو توفيق

المصدر: أرشيف الباحث

5 - الثورة المهدية في السودان

وصفت الثورة التي قادها محمد أحمد المهدي في عام 1881م بالمهدية، وأصبح هذا الوصف علمًا لها يميزها عن كثير من الثورات التي اندلعت في أنحاء العالم.

وليس المجال هنا تتبع الفكرة في التراث، لكن يمكن القول بأن هناك تلاحمًا حميمًا بين فكرة المهدية - التي هي أحد أركان الفكر الشيعي - والصوفية التي لاقت انتشارًا واسعًا في أرجاء السودان؛ فقد أعطت فكرة المهدي المنتظر الصوفية ذراعًا دنيوية لرفع راية العدالة، وأملاً للإنقاذ في المستقبل، كما هي الحال في الصوفية. وعلى هذا يمكن القول بأن المهدية هي وليدة الجمع بين أفكار وآمال أكثر منها نظامًا عقائديًا.

ويبدو أن فكرة المهدي المنتظر كانت تنتشر في السودان قبل تبني محمد أحمد لها؛ إذ إنها كانت تعكس أحوال المجتمع السوداني وظروفه، حيث كان يسعى باحثًا عن إيديولوجية تلم شتاته وتوحد كيانه، فكانت فكرة المهدية هي المخرج من المعاناة التي كان يعيشها أبناء السودان. ففي الأبيض بكردفان كان الصبية في أثناء ألعابهم ينقسمون إلى معسكرين: معسكر المهدي ومعسكر الأتراك، كما أن عبد الله التعايشي خليفة المهدي كان قد عرض الفكرة على الزبير رحمت باشا لكنه رفضها. وهناك رواية شفهية تذهب إلى أن محمد أحمد الخير عبد الله خوجلي قد نادي بالمهدية في بربر. كذلك فقد كان السيد محمد عثمان الميرغني (الختم) يشير كثيرًا إلى المهدي المنتظر، وبذلك يكون آل بيت الميرغني في السودان قد أسهموا أيضًا في نشر فكرة المهدية في السودان. وفي أيام محمد أحمد المهدي أيضًا وجد من ادعى المهدية مثل فخر الدين حسن معلاوي الذي قال في عام 1884م بأنه المهدي المنتظر، حتى أن المهدي كاتبه راجيًا هدايته كما تقول بعض المصادر.

نشأة محمد أحمد المهدى:

ولد محمد أحمد في السابع والعشرين من رجب عام 1260هـ / 12 من أغسطس عام 1844م في جزيرة "لبب" جنوبي مدينة دنقلة، وهو من سلالة عربية ترجع في نسبها إلى الأشراف. وكان والده نجارًا برع في صناعة المراكب والسواقي، حتى إذا ضاق به العيش في دنقلة انتقل ومعه أفراد أسرته إلى بلدة "كررى" حيث كان محمد أحمد لا يزال صبيًا آنذاك.

وإذا كان إخوته قد اشتغلوا بمهنة أبيهم، فإن محمد أحمد قد اتجه إلى العلم والتفقه في الدين، فحفظ القرآن الكريم في واحدة من خلاوي (كتاتيب) كرري، ثم أخذ العلم عن بعض الفقهاء أمثال الشيخ الأمين الصويلح بالجزيرة، والشيخ محمد الخير في (الغبش)، حتى اشتهر منذ الصغر بالورع والتقوى والزهد. وبعد أن تلقى تعليمه على يد أستاذه محمد الخير اتجه إلى التصوف فذهب إلى الشيخ محمد شريف حفيد الشيخ الطيب صاحب الطريقة السمانية وذلك في عام 1861م، وأظهر عنده كثيرًا من الصفات الطيبة فقربه إليه. وفي عام 1871م رحل

إخوته إلى جزيرة (آبا) لكثرة الأشجار بها لصنع المراكب، فهاجر معهم وبني مسجدًا في الجزيرة ومكانًا للتدريس، فاشتهر بين سكان الجزيرة وما حولها حيث أقبل عليه أهلوها يأخذون العهود ويتتلمذون علي يديه، حتى إذا شعر بمكانته المتصاعدة بينهم بدأت نفسه تراوده بأنه المهدي المنتظر، فراح يمهد لإعلان ذلك، فأخبر أستاذه الشيخ محمد شريف بها فلم يقبل منه ذلك ونصحه بالإقلاع عن هذه الفكرة فلم يقبل محمد أحمد نصيحته، وتطور الخلاف إلى الخصومة بينهما حتى وصل إلى حد إبعاد محمد أحمد عن الطريقة السمانية.

أما وقد وصلت الحال إلى هذا الحد، فقد اتجه محمد أحمد إلى الشيخ القرشي ود الزين وهو شيخ آخر للطريقة السمانية كان يقيم بجوار بلدة المسلمية علي النيل الأزرق، فأعلن انضمامه إليه فرحب به الشيخ القرشي.

وهناك رأى بأن محمد أحمد حين قرر الانضمام إلى هذا الشيخ الجديد إنما كان يضع في اعتباره ما بلغه الشيخ القرشي من تقدم في العمر، وما سيترتب علي ذلك من توقعات لخلافته خلال فترة قريبة وفقًا لعامل الزمن. وبالفعل فقد خلف محمد أحمد شيخه القرشي عقب وفاته، وأصبح شيخًا لأتباع القرشي؛ فازداد شهرة، كما ازداد أتباعه عددًا.

ظهور المهدى:

ما إن توفي الشيخ القرشي وتم تنصيب محمد أحمد زعيمًا للطريقة، حتى اكتسب مكانة كبيرة تفوق المكانة التي يحصل عليها أي شيخ صوفي، وكان عليه أن يفيد من الاتجاه العام الذي بدأ ينتشر في السودان عن توقعات ظهور المهدي المنتظر، فراح أنصاره يؤكدون بعد خلافته للشيخ القرشي، وجود نص في كتبهم يؤكد بأن المهدي سوف يكون من بينهم، وأن الشيخ القرشي أومأ بذلك إلى محمد أحمد.

وفي بلدة المسلمية، جرت مقابلة مهمة بين محمد أحمد وشخص يدعي عبد الله بن محمد (الخليفة عبد الله التعايشي فيما بعد) أخذت شكلاً أسطوريًا؛ حيث طلب عبد الله الانضمام إلى الطريقة السمانية. وما إن رأى محمد أحمد حتى سقط مغشيًا عليه مرتين؛ حين راح يقدم له التحية باعتباره المهدى المنتظر. فاستبشر محمد أحمد بهذا القول الذي تلاقى مع أهدافه، فبايعه عبد الله التعايشي، وعاد محمد أحمد مع تلاميذه إلى جزيرة (آبا) ومعهم التعايشي.

وقد عكف محمد أحمد على دراسة التنبؤات القديمة التي قيلت حول المهدى؛ في محاولة منه لإيجاد تطابق بينهما وبين شخصه، وراح يعلن للناس بأنه المهدى المنتظر، مستندًا على رؤية أو مجموعة من الرؤى، بادئًا بعبد الله التعايشي أولاً، ثم بقية تلاميذه ومريديه، محدثًا إياهم عما أسماه بسر الاختيار الإلهي له، وكان ذلك في ربيع الثاني عام 1298هـ / مارس عام 1881م.

هكذا كانت الخطوة الأولى في إعلان المهدية، تلتها خطوة أخرى تمثلت في قيام محمد أحمد بزيارة إلى كردفان؛ بناءً على نصيحة من عبد الله التعايشي وذلك لتحقيق هدفين: أولهما التعرف على اتجاهات الرأي العام في غربي السودان، وثانيهما اكتشاف مكان آمن تلجأ إليه جماعة المهدية الناشئة.

وفي كردفان، التقى محمد أحمد بشخصية بارزة هي محمد المكي بن إسماعيل شيخ الطريقة الإسماعيلية، كما زار عائلة سوار الذهب أحد رجال الدين المعروفين بين الجعليين. وهنا أعلن محمد

أحمد للفقهاء أنه المهدى المنتظر، واستطاع أن يحصل منهم على مبايعة بذلك.

أما الخطوة الثالثة في إعلان المهدية، فقد جرت في جزيرة (آبا) حيث تم إعلان ظهور المهدى في أول شعبان سنة 1298هـ / 29 من يونيو سنة 1881م. وقد تلا ذلك عدة رسائل بعث بها إلى المقربين إليه أولاً من الفقهاء ومشايخ الطرق وزعماء القبائل، معلنًا لهم دعوته، وحاثًا إياهم على نصرته، التي هي - على حد قوله - نصرة للدين، طالبًا إليهم الهجرة من أماكنهم والانضمام إليه ومبايعته على الجهاد قائلاً لهم: إنه رأى رسول الله ﷺ في منامه؛ حيث أجلسه على كرسيه في حضور الخلفاء والأقطاب والخضر، وجمع من الأولياء وغيرهم، وقلده سيفه، وأخبره بأنه المهدى المنتظر.

وفي رسالة أخرى من رسائل المهدي، راح يؤكد الفكرة بقوله: "وإني لا أعلم بهذا الأمر حتى هجم عليّ من الله ورسوله من غير استحقاق لي بذلك. فأمره مطاع وهو يفعل ما يشاء ويختار" وأضاف قائلاً: "وقد أمرني سيد الوجود ﷺ بمكاتبة المسلمين ودعوتهم إلى الهجرة معنا إلى محل يكون فيه تواؤم الدين وإصلاح أمر الدارين".

وبعد أن شرح محمد أحمد كيف أنه أصبح المهدى المنتظر بدأ يطلب من الناس البيعة له على أساس عدم الشرك بالله، وعدم الاقتراب من الزنا، وعدم الفرار من الجهاد.

أسباب الثورة المهدية:

تنوعت الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة المهدية عند من تعرضوا لدراسة هذه الثورة، لكن هذه الأسباب الرئيسة في تقديرنا تعود إلى الأسباب الدينية أولاً، ثم إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ثانيًا، بالإضافة إلى أسباب أخرى ثانوية.

فبالنسبة إلى الأسباب الدينية، نعتقد أن دراسة المناخ الديني الذي كان يحياه المجتمع السوداني - والذي سبق أو واكب مسيرة حياة محمد أحمد المهدى - ربما يساعد - إلى حد كبير - في فهم البواعث الدينية لهذه الثورة التي عبرت عن وعيها من واقع التراث الديني. فقد كان الفكر الصوفي هو السائد في أرجاء السودان منذ ظهور الممالك الإسلامية هناك؛ حيث راح السودانيون يتحلقون حول الطرق الصوفية ووجدوا فيها ضالتهم المنشودة؛ لدرجة أن البعض قد ذهب إلى القول بأن للسودانيين ولاء أقوى من العاطفة القبلية، وهو الولاء للطرق الصوفية، ويكاد كل سوداني مسلم ينطوي تحت طريقة صوفية.

هكذا أصبح هذا الفكر الصوفي يقوم على نشر العقيدة الإسلامية وتعميقها بطريقة مبسطة، أساسها إلزام المريدين باتباع منهج خلقي وتعبدي خاص مع المداومة على قراءة الأوراد والأذكار، حتى وقر في أذهان الناس أن مخالفة الوالي قد تعود عليهم وعلى أطفالهم باللعنة والضرر. وحين وجدت الصوفية احترامًا من لدن الحكام، قام مشايخ الصوفية باستغلال هذا المدخل للقيام بمتطلبات وظيفتهم في الإرشاد الديني وعلاج المرضى والإنفاق على المحتاجين والفارين من بطش الحكام؛ فانخرط معظم الناس في سلك الطرق الصوفية، والتف المريدون حول رجالها يضفون عليهم الكرامات، وينسبون إليهم الأعمال الخارقة التي تفوق قدرات البشر.

وكان مشايخ الصوفية - كغيرهم من المسلمين - ينتقدون الحالة التي وصل إليها الإسلام، وكيف أنه صار غريبًا، وأنهم ينتظرون من سيأتي ليجدد الإسلام، ويملأ الأرض عدلاً بعد أن ملأت جورًا.

ولما كان السودان لا يمتلك مؤسسة دينية لتخريج العلماء والمفكرين، وبالتالي غاب وجود مثل هذه التوعية من المفكرين المستنيرين، وحلَّ محلهم رجال الصوفية فأصبح تأثيرهم شديدًا على الجماهير؛ حيث طالبتهم بنصرة المصلح الجديد اقتداءً بمشايخهم، أو ربما خوفًا من غضب هذا الولي الصالح الذي تحدثت الجماهير عن زهده وتقشفه وأيضًا كراماته.

في وسط هذا المناخ الديني الصوفي، ظهر ونشأ محمد أحمد وانخرط فيه، وتنقل - كما سبق أن ذكرنا - من طريقة إلى أخرى حتى وصل فيها إلى قمة السلم، وأصبح شيخًا لواحدة منها، وهى الطريقة السمانية.

وفى سبيل نشر أفكاره وتجميع الجماهير من حوله راح محمد أحمد يتجه وجهة سلفية توحيدية، إضافة إلى الجوانب الاجتماعية للطرق الصوفية، وهى التي كانت سببًا للصراع بينه وبين أستاذه محمد شريف؛ حيث تميزت الدعوة في هذه الفترة بالغيرة الدينية، والمطالبة بالاستقامة الخلقية. وعقب وفاة الشيخ القرشى بقليل، راح المهدى يستهدف في نداءاته ونصحه علماء الدين وزعماء القبائل وكبار موظفي الدولة من السودانيين وغيرهم.

ولما كانت دعوة محمد أحمد الدينية في بادئ الأمر لم تمض إلى أكثر من لفت الأنظار إلى المفاسد الاجتماعية والانحطاط الخلقي وابتعاد الناس عن الدين القويم،فقد انتقل المهدى إلى مرحلة أخرى عمل فيها للانتقال بأتباعه إلى منطقة نائية حتى يتسنى له بناء مجتمع إسلامي على أسس مثالية. وفى ذلك يقول المهدى في واحد من منشوراته: "وحيث عمت البدع في البلاد وتطابقت عليها العلماء والعباد وانطوى بذلك نهج رسول الله ﷺ من بين العباد، وما وجدنا من أهل من يعاوننا على إحياء الإسلام في المسلمين،ولازلنا متحيرين حتى أتى الإذن لنا بإحياء الدين في المسلمين".

وهكذا يتبين لنا كيف استثمر محمد أحمد المناخ الصوفي في السودان من خلال الجماهير التي انخرطت في سلك الطرق الصوفية، ملتفة حول قادتها الدينيين، ومستعدة للتحرك أينما يوجهها هؤلاء القادة.

أما العوامل الاقتصادية التي أسهمت في اندلاع الثورة، فقد تمثلت في حالة التردي الشديدة التي وصل إليها اقتصاد السودان آنذاك، ولا سيما في السنوات التي سبقت الثورة، ذلك أن الأحوال المالية المتردية منذ عهد محمد سعيد (1854-1863م) والتي ازدادت سوءًا في عهد الخديو إسماعيل (1863-1879م)، وترتبت عليها قرارات مصيرية، كانت مسئولة - إلى حد كبير - عن قيام الثورة المهدية. ففي عام 1273 هـ / 1856م، كانت لمستخدمي السودان استحقاقات متأخرة على الدولة، ولم يكن بالسودان نقد يكفى لإعطائهم إياها على الرغم من المحاولات المتكررة لإصلاح الجهاز الضريبي في السودان.

وفى عهد إسماعيل، بدأت بوادر هذه الأزمات تطل برأسها، لا سيما في أوائل عهد الحكمدار موسى حمدي (1863-1865م). ففي عام 1863م على وجه التحديد، طلب هذا الحكمدار إرسال ثلاثة أو أربعة آلاف "كيسة" نقدًا إلى مديرية التاكة؛ بسبب وقوع ضائقة مالية نتيجة القحط الذي نزل بحاصلاتها. وفى عهد الحكمدار جعفر صادق باشا (1865-1866م) استمرت الأزمة الحالية لا سيما في مديرية التاكة، وطلب إليه من فور وصوله إلى مقر الحكمدارية أن "يبحث إيراداها ومصروفاتها، وأن ينظم ميزانيتها نظامًا

وقد تناول المهدي والشلالي المراسلات التي تمحورت حول أمور فقهية؛ حين طلب الشلالي من المهدي الإقلاع عن أفكار المهدية، وتقديم الولاء والطاعة إلى خليفة المسلمين، فرد المهدي رافضًا ذلك، ومتمسكًا بآرائه التي ردها إلى أمر إلهي.

وللمرة الثالثة يحرز المهدي انتصارًا حاسمًا حين قضى على حملة يوسف الشلالي في السابع من يونيو عام 1882م، فتناقل السودانيون أنباء هذا النصر الذي كان برهانًا ساطعًا أمام أولئك المترددين بأن محمد أحمد هو المهدي المنتظر، لاسيما وأن المناخ الديني داخل السودان كان مهيئًا لتقبل مثل هذه الأفكار.

سقوط الأبيض:

على الرغم من كل هذه الانتصارات على حملات كل من أبي السعود وراشد والشلالي، فإن سياسة محمد أحمد المهدي يمكن وصفها - حتى ذلك الوقت - بأنها دفاعية. ولكن بعد هزيمة الشلالي بدأت مرحلة هجومية راح ينفذها أتباع المهدي في كردفان ودارفور والجزيرة، وتحرك المهدي بنفسه مع أنصاره إلى الأبيض عاصمة كردفان، وكان على اتصال ببعض وجهائها من أمثال إلياس باشا وحاج خالد العمرابي وغيرهما. وبالإضافة إلى ذلك فإن قبائل كردفان بدأت تثور ضد رجال الحكومة، وراح محمد أحمد يحرضها على ذلك قائلاً: "إن المهدي خليفة نبي الله، امتنعوا عن دفع الضرائب للترك الكفرة، وكل من يجد تركيًا فليقتله؛ فالترك كفرة".

وتمضي الأحداث حتى يقوم المهدي في 8 من سبتمبر بهجوم على الأبيض، لكنه فشل في هجومه وقتل الآلاف من رجاله على يد محمد سعيد باشا، وهو الانتصار الأول لجيش الحكومة في معركة عرفت باسم (واقعة الجمعة).

وحاول أنصار المهدي الارتداد إلى قدير، لكن إلياس باشا الذي ارتبط مصيره بنجاح المهدية رفض ذلك، وطلب حصار الأبيض وهو أسلوب جديد بدأ يستخدمه أنصار المهدي في القتال لاسيما حين نقل المهدي معسكره إلى أطراف الأبيض. إضافة إلى ذلك؛ راح المهدي يبحث عن الأسلحة التي اغتنمتها لتسليح قوة جديدة عرفت باسم (الجهادية)، كان معظمها من جند الحكومة من منطقة النوبا والقبائل الجنوبية تحت قيادة حمدان أبو عنجة.

وأمام هذا التصاعد في أحداث الثورة؛ أرسل عبد القادر باشا حكمدار السودان إمدادات عسكرية إلى محمد سعيد باشا مدير كردفان الذي دافع عن (بارة) وألحق هزيمة بقوات المهدي على تخومها في 17 من يونيو عام 1882م، إلا أن قوات المهدي استطاعت فرض الحصار حول (الأبيض). وكان المهدي يرمي من وراء هذا الحصار إلى الضغط على قوات الحكومة ومنح الأهالي فرصة كي ينضموا إليه. وفي المقابل كان محمد سعيد يقوى من عزيمة السكان ويزيد من الاستحكامات ، بل يصدر الفتاوى والمنشورات التي تدحض دعاوى المهدي، وإظهاره بمظهر المتمرد الخارج عن السلطة.

الثورة في سنار والجزيرة:

لنترك غربي السودان قليلاً ونعود إلى سنار والجزيرة؛ حيث كانت الثورة قد بدأت فيها منذ مارس / أبريل عام 1882م بعد أن سادها نوع من الهدوء في أعقاب هجرة المهدي إلى قدير.

قاد الثورة في سنار شخص يدعى أحمد المكاشفي، وهو أحد رجال المهدي هناك. وفي الجبلين قادها ود الصليحابي، وفضل الله ود كريف في الكوة ومعتوق، وقد قرر عبد القادر حلمي قيادة

الحملات العسكرية بنفسه ضد هؤلاء الثوار، فخرج بنفسه من الخرطوم في 2 من يناير عام 1883م لملاقاة أحمد المكاشفي، وهو واحد من الدعاة الذين أرسلهم المهدي في أعقاب موقعة الشلالي، وذلك في 29 من مايو عام 1882م لمناوأة الحكومة في سنار، واستطاع هزيمته في 24 من فبراير عام 1883م، ودخل سنار، كما استطاع هزيمة أحمد عبد الغفار الذي كان يرافق المكاشفي قرب الروصيرص في 26 من مارس عام 1883م.

وبعد أن قضى عبد القادر حلمي على الثورة في تلك المناطق - ولو إلى حين - استدعته القاهرة وعينت بدلاً منه علاء الدين باشا حاكمًا عامًا على السودان؛ شريطة تولي الأمور المدنية فقط، أما الأمور العسكرية فأسندت إلى سليمان نيازي باشا على أن يكون (هكس باشا) رئيسًا لأركان حربه، إلا أن الخلافات دبت بينهم لاسيما بين نيازي وهكس، والتي انتهت بانفراد الأخير بالسلطة العسكرية بعد مقتل نيازي.

حملة هكس إلى كردفان:

بداية نود أن نشير إلى أن وزارة الخارجية البريطانية رفضت إرسال قوات إلى السودان، أو حتى تحمل أية مسئولية للأحداث التي جرت وتجرى في السودان على الرغم من أنها سمحت للحكومة المصرية بتعيين هكس ضمن صفوف القوات المصرية.

وعلى الرغم من أن اللورد "دفرين" كان يعطف على هكس ويؤيده، فإن هذا التأييد لم يكن سوى تأييد شخصي ليس له أي قيمة أمام وزارة الخارجية البريطانية، فقد صمم "جرانفل" على عدم التدخل في شئون السودان أو مساعدة هكس أو إعطاء النصائح أو حتى الاستماع إلى ما يدور في السودان؛ الأمر الذي كان سببًا في إغضاب ممثلي بريطانيا في القاهرة، وتوجيه نقد شديد للوزارة من جانب المحافظين.

وصل هكس إلى الخرطوم في السابع من مارس عام 1883م على رأس قوة عسكرية من بقايا جيش عرابي الذي سرحه البريطانيون في أعقاب احتلالهم لمصر في سبتمبر عام 1882م.

ورث هكس المشكلات التي خلفها عبد القادر حلمي؛ إذ تواترت الأنباء عن تجمع الأنصار في الجبلين، فقاد حملة ضدهم انتهت بهزيمتهم عند المرابيع في 29 من أبريل 1883م وتم قتل أحمد المكاشفي.

عاد هكس إلى الخرطوم لتجهيز حملة نحو كردفان عقب موسم الأمطار من عام 1883م. وكانت خطة الحملة تتلخص في السير جنوبًا بحذاء النيل الأبيض حتى بلدة (الدويم)، ثم عبور النيل الأبيض والاتجاه غربًا إلى (بارا) ثم مواصلة السير حتى الأبيض.

بدأت الحملة سيرها في 9 من سبتمبر عام 1883م وكانت تتكون من حوالي عشرة آلاف جندي بكامل أسلحتهم. وفجأة غيَّر هكس خطة سير الحملة، مفضلاً سلوك طريق آخر يقع جنوب الطريق الأول؛ لأنه كان يأمل توافر المياه في هذا الطريق على الرغم من طوله.

واجهت الحملة منذ بدايتها الكثير من الصعوبات تمثلت أولاً في القيادة، ومن يقوم بإعطاء الأوامر، أهو الجنرال هكس.. أم علاء الدين المسئول السياسي.. أم أكبر الضباط المصريين حسين مظهر باشا.. أم رئيس أركان حرب الجيش "فركار"؟، ناهيك عن مشكلات المياه، وأخيرًا الاختلاف حول إرسال فرقة استكشافية لاستطلاع الأحوال أم لا. وهكذا كان على هكس أن يسير على رأس قوة لا

1833م، وكان كل سكان سنكات قد بايعوا عثمان. وقد جرت محاولة للصلح بين توفيق بك محافظ سواكن، وعثمان، لكن الأمور وصلت إلى طريق مسدود فدارت المعركة، وكان عدد أتباع عثمان بين الأربعمائة والخمسمائة، بينما كان أتباع توفيق نحو مائة، فقتل ستون من أنصار عثمان، وسبعة وخمسون من جند الحكومة.

أما المعركة الثانية فكانت معركة (قبباب في العاشر من ذي القعدة سنة 1301 هـ / 12 من أغسطس 1883م، وهزم فيها عثمان دقنة، لكنه لم يلبث أن انتصر على قوة حكومية أرسلها محمد توفيق لنجدة حامية سنكات في أكتوبر من العام ذاته، بعدها تقدم لحصار سنكات، كما حاصر (طوكر) التي طلبت النجدة من سواكن، لكن قوات الحكومة فشلت في إنقاذها؛ فهزمها رجال عثمان بقيادة عبد الله بن حامد في موقعة التيب الأولى في الخامس من نوفمبر عام 1883م. وبعد ذلك حاصر عثمان سواكن، وانتصر على قوات الحكومة في موقعة (التمنيب الأولى) في 2 من ديسمبر عام 1883م، واشتد حصار عثمان على سواكن وطوكر وسنكات.

أعدت القاهرة حملة بقيادة السر فالنتين بيكر باشا فوصلت سواكن في أواخر ديسمبر عام 1883م، وضمت قوات من مصوع وسنهيت، إلا أن عثمان وجنوده أوقعوا بهذه القوة هزيمة منكرة فيما عرف بموقعة التيب الثانية في 4 من فبراير عام 1884م؛ فعاد بيكر إلى سواكن، ثم سقطت سنكات بعد اشتباك عنيف مع الدراويش في 8 من فبراير من العام ذاته، وقتل محمد توفيق خلال هذه المعركة.

أعدت القاهرة حملة أخرى بقيادة جراهام Graham لفك الحصار عن بقية المواقع التي لا تزال تحت سيطرة الحكومة، فوصلت إلى سواكن في أواخر فبراير عام 1884م، لكن حامية (طوكر) كانت قد قررت الاستسلام لنفاد ذخيرتها ويأسها من وصول النجدات في أعقاب هزيمة بيكر. أما جراهام فقد حقق انتصارًا في موقعة التيب الثالثة في 29 من فبراير عام 1884م فانسحب الدراويش من طوكر، ثم هزمهم جراهام مرة أخرى في موقعة التمنيب الثانية في 13 من مارس عام 1884م حيث كان غوردون في طريقه إلى الخرطوم.

سقوط الخرطوم:

في الثالث من أبريل عام 1884م، عقد مجلس العموم البريطاني جلسة لمناقشة الأوضاع في الخرطوم ومهمة غوردون، تلك المهمة التي شرحتها الحكومة والمتمثلة في تقديم تقرير حول أفضل السبل للانسحاب من السودان، كما أوكلت إليه الحكومة المصرية تنفيذ الإخلاء.

ولما كانت هزيمة هكس في شيكان قد كشفت مواضع الضعف في سياسة حكومة (جلادستون) تجاه المسألة السودانية في ذلك الوقت من خلال ابتعادها عن التدخل، وعدم تحملها أية مسئوليات، لذلك كله فقد هدد وزير الحربية في أواخر يوليه عام 1884م بالاستقالة ما لم تتخذ الحكومة قرارًا بإرسال حملة لإنقاذ غوردون.

لقد كان غوردون في بادئ الأمر مقتنعًا بأن بإمكانه إخلاء السودان سلميًّا وإقامة علاقات طيبة مع المهدي على الرغم من تحذير عبد القادر حلمي حكمدار السودان السابق له من أن هذه المأمورية يتوقع لها الشر، لكن غوردون لم يُصغ إليه وراح يعلن في بلدة "أبو حمد" أنه لا يعتزم محاربة المهدي. وسيرًا على هذا المنوال؛ أرسل إلى المهدي يعرض عليه السلام ويقترح تعيينه سلطانًا على كردفان، كما بعث إليه بهدية عبارة عن رداء رسمي

لونه أحمر وطربوش، طالبًا منه فتح الطريق أمام الحجاج لأداء فريضة الحج وزيارة قبر النبي عليه الصلاة والسلام.

ويبدو أن غوردون لم يكن بعيد النظر في هذه الناحية، ولم يقدر طموحات المهدي التي كانت تتعدى حدود السودان والمنطقة؛ لذا جاء رده متسمًا بالتعالي حين رفض الهدية، بل راح يدعو غوردون إلى الهداية.

ويعلق إبراهيم فوزي على هذا قائلاً: "لو كان مع غوردون جنود يجبرون المهدي على قبول هذا الأمر ويمنعونه من التقدم إلى الخرطوم، لرضخ صاغرًا".

ما إن وصل غوردون إلى بربر في الحادي عشر من فبراير عام 1884م حتى وقع في حادث كانت له آثاره الخطيرة، حين أعلن تسريح القوات المصرية، والاستغناء عن الموظفين المصريين، وإعلانه أن حكم السودان سوف ينتقل إلى السودانيين في المستقبل، بالإضافة إلى إلغاء الضرائب. وراح يبرر تصرفاته من خلال كشفه عن "فرمان سري" يعلن فيه الخديو إخلاء السودان.

إن إذاعة هذا البيان كما ذكر حاكم بربر حسين خليفة كان سببًا غير مباشر في سقوط بربر، على الرغم من أن حاكمها المشار إليه حاول إثناءه عن إذاعته في بربر، لكنه قرأه في بلدة (المتمة) أمام جميع الناس.

وربما كان غوردون يرمي من وراء هذا السلوك إلى الحصول على معاونة هذه القبائل؛ حتى يتمكن من سحب الحاميات على الرغم من أنه كان بإمكانه أن يتفق معها على ذلك، لكنه لم يحصل على مساعدتها، إذ كيف يمكنها مساعدته؛ إذ كان هو نفسه قد أعلن إخلاء السودان الذي يعني لديها أن تترك تحت رحمة المهدي؟

وقد وصل "غوردون" إلى الخرطوم في 18 من فبراير وتحول تفكيره من مجرد تنظيم الإخلاء إلى الإعداد لحكومة تخلفه. فبالرغم من أن ما شاهده بين "أبو حمد" والخرطوم قد جعله يتخلى عن فكرة إبقاء السيادة المصرية على السودان، فإنه بمجرد وصوله إلى الخرطوم أوعز إلى "بيرنج" في القاهرة بأن تقوم الحكومة البريطانية بتعيين من يخلفه، وراح يقترح تأجيل الإخلاء وضرورة تدخل بريطانيا عسكريًا في السودان للقضاء على المهدي نهائيًا.

وفي 12 من مارس قطع الخط البرقي بين بربر والخرطوم وصارت الاتصالات بين "غوردون" و"بيرنج" بطيئة ومتقطعة، وفي الوقت ذاته، عين المهدي أستاذه السابق محمد الخير أميرًا لبربر، فقام الأخير بالاستيلاء عليها في 19 من مايو عام 1884م. وعلى هذا النحو، أصبح موقف غوردون حرجًا للغاية؛ فقوات المهدي تحيط به، ومحمد الخير وعثمان دقنة يسدان عليه الطرق المؤدية إلى الشمال وإلى سواكن في الشرق؛ الأمر الذي لا يمكنه حتى من إخلاء الخرطوم دون مساعدة عسكرية من الخارج؛ لذا كان على غوردون البقاء في الخرطوم لمواجهة قوات المهدي.

وتمضي الأحداث لنصل إلى منتصف ليلة الخامس والعشرين من يناير عام 1885، حين عبر المهدي النيل الأبيض وسمح للنجومي بالهجوم، وقد تم ذلك الهجوم قبل الفجر بساعة؛ حيث جرى القضاء على غوردون وقتله على درج السراي الخاص به.

وفي 30 من يناير دخل المهدي الخرطوم، ولكن القدر لم يمهله؛ فعاش بضعة أشهر بعد سقوطها إلى أن توفي في 22 من يونيو عام 1885م.

الثورة المهدية خارج السودان:

وفي أعقاب فتح الخرطوم والسيطرة على أجزاء كبيرة من السودان؛ راح المهدي ينشر دعوته في الخارج متبعًا في ذلك أسلوب الرسائل، وهو الأسلوب ذاته الذي أتبعه لكسب أنصاره داخل السودان.

كان أول هدف للمهدي بعد السيطرة على السودان هو مصر. فقد بعث إليها بثلاث رسائل: الأولى إلى الخديو توفيق، والثانية إلى علماء مصر، والثالثة إلى سكانها، وذلك بتاريخ 3 من رمضان عام 1302هـ / 17 من يونيه عام 1885م. ففي الأولى راح يذكر الخديو توفيق بضرورة التمسك بالدين، شارحًا له البدع التي يعيشها المسلمون مما أدى إلى تدهورهم، ثم مضى يوضح له الدور الذي قام به في محاربة الأتراك في السودان وكيف انتصر عليهم. ومن اللافت للنظر هنا أن المهدي كان يفرق بين الأتراك وعامة المصريين الذين لم يجعلهم طرفا في النزاع، بل كان يلقي باللائمة على العناصر التركية الحاكمة. ثم اتجه في رسالته نحو البريطانيين الذين نعتهم بالكفار؛ لأنهم - في نظره - كانوا سببًا في ضياع الدين وتعطيل أحكام الكتاب والسنة.

أما الرسالة الثانية فكانت إلى علماء مصر الذين راح يذكرهم بتهاونهم في أمر الدين واتباع شهوات الحكام؛ الأمر الذي ساعد - من وصفهم بالكفار- على السيطرة على بلاد المسلمين، ثم طلب إليهم الإيمان بدعوته، وأنه عازم على فتح مصر. وفي الرسالة الثالثة التي وجهها إلى السكان، دعاهم إلى تأييده مكررًا المعاني ذاتهاالتي ساقها في الرسالتيْن السابقتيْن.

وإلى الحبشة المجاورة، أرسل محمد أحمد المهدي رسالة إلى حاكمها (يوحنا) يدعوه إلى اعتناق الإسلام ومبادئ المهدية، لكن يوحنا لم يجبه مؤثرًا الصمت.

وإلى سلطان واداي بعث المهدي بثلاث رسائل تحدث من خلالها عن دعوته، طالبًا من السلطان محمد يوسف تلبية النداء والقيام هو وأهله وكل من يرغب من الناس بالهجرة إليه. وقد تم العثور على خطابين منها وهما الثاني والثالث. وفي الخطاب الأخير كرر المهدي دعوته لمحمد يوسف، وشكره على هديته التي بعث بها إليه. وبالرغم من ذلك كله، فلم تؤدِّ هذه الاتصالات والمكاتبات إلى إقامة علاقة وثيقة بين الطرفيْن.

وفي 13 من مايو عام 1883م، أرسل المهدي مكاتبة إلى السيد محمد المهدي السنوسي يعرض عليه خلافة عثمان بن عفان، وهو المنصب الثالث من مناصب الخلافة عند المهدي. ويبدو أن المهدي كان يريد الاستعانة به في فتح مصر حين خاطبه بقوله: "فإذا بلغك جوابي هذا، فإما أن تجاهد في جهتك إلى مصر ونواحيها، وإما أن تهاجر إلينا، ولكن الهجرة أحب إلينا". وقد تجاهل السنوسي طلب المهدي، ولم يرد عليه؛ الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين أتباعه ومن اتبعوا دعوة المهدي في منطقة تشاد.

كذلك فقد اتصل المهدي ببلاد المغرب الأقصى (مراكش) إذ يبدو أن جماعة من أهل مراكش المقيمين بمصر قد راسلوا المهدي، مصدقين بدعوته، سائلين إياه تعيين واحد منهم يدعى (السيد محمد الغالي) أميرًا على مراكش لنشر المهدية. وردًا على هذه المبادرة، وافق المهدي على تعيين محمد الغالي، لكنه تحفظ في موافقته مبديًا خوفه من ولوج هذا المرشح في خضم السياسة المحلية بمراكش، بالإضافة إلى أن فاس - كما قال المهدي - "فيها أكابر من أهل الخير (الذي) يقتدي بهم في الدين، فلذا ولمحبتي اتفاق كلمة المسلمين في الله قد جعلت

تفويض الأمر إليهم، فإن اتفقت كلمتهم على السيد محمد الغالي المذكور؛ فذلك جل مقصدنا وقد باركناه لهم، وإن اتفقت كلمتهم على غيره من الأفاضل فقد أذناهم في ذلك".

وفي الوقت ذاته، كتب المهدي رسالة إلى والي فاس السيد الحسن بن محمد بن عبد الرحمن، مطالبًا إياه بالمسارعة إلى إجابة دعوته في "إقامة الدين وجهاد أعداء الله الكافرين".

ويبدو أن هذه المكاتبات لم تصل إلى من حررت إليهم؛ حيث ألقى الخليفة عبد الله القبض على حامليها عقب وفاة المهدي مباشرة.

وفي 11 من شعبان عام 132هـ / 27 من مايو 1885م، كتب المهدي رسالة إلى أهل مراكش يدعوهم إلى الانتساب لدعوته، ويخبرهم أنه قام بتعيين الطيب أحمد عاملاً عليهم، كما خاطب أيضًا في العام ذاته، عشرة من سلاطين شنقيط (موريتانيا) يطلب منهم اتباع دعوته.

وتواصلت رسائل المهدي مع زعماء المسلمين في غربي إفريقيا؛ حيث كتب إلى حياتو ابن سعيد بن محمد بللو حفيد عثمان دانفوديو زعيم الفولاني الذي كان يقيم آنذاك على الحدود الشرقية لسوكتو منذ عام 1774م؛ حين حدث خلاف بينه وبين الأمير عمر بن علي (1881-1891م) حول الخلافة. وقد رحب حياتو برسالة المهدي وآمن بدعوته ووافق على مبدأ الهجرة إلى السودان؛ التزامًا - كما قال - بما حدثهم به جده عثمان دانفديو من ضرورة تأييد المهدي عند ظهوره.

وقد أرسل المهدي رسالة إلى حياتو وعينه أميرًا على منطقة (أوماه)، كما أرسل إليه المهدي أيضًا منشورات للقيام بتوزيعها على أمراء سوكتو. ويبدو أن حياتو استغل هذه الفرصة فكتب إلى الأمير عمر يحثه على الاعتراف به خليفة شرعيًا على سوكتو، لاسيما وقد كثر أتباعه بعد أن أعلن الجهاد تحت راية المهدي، وأحرز انتصارًا في معركته ضد منافسه عمر، لكن يبدو أن هذا النصر لم يكن حاسمًا؛ الأمر الذي جعله لم يستطع الوفاء بما وعد به المهدي.

كذلك فقد قام المهدي بتعيين محمد الأمين أحمد في شعبان عام 1302هـ / مايو عام 1885م عاملاً على مالي، وقد كان محمد الأمين واحدًا من أتباع حياتو.

وربما يكون من المفيد ونحن نرصد أصداء الثورة المهدية خارج السودان أن نشير إلى ردود أفعالها في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت، والتي كانت - في مجملها - مزيجًا من الثقة والكراهية والإعجاب، لاسيما في أوساط الصحافة المعبرة عن الرجل الأمريكي الأسود. فبقدر ما كان يود هذا الرجل أن ينتمي إلى حضارة وادي النيل بحثًا عن جذوره، بقدر ما أحزنه ما ترامى إلى مسامعه وما قرأه من أخبار كانت تنعت الثورة الإفريقية الممثلة في المهدية بأنها حركة عنصرية هدفها إذلال الأرقاء (السود). فكان هذا الأمريكي الأسود ممزقًا، فحينًا كان يرى في الثورة المهدية صورة من صور التحرر للرجل الإفريقي، وحينًا آخر كان يرى فيها شكلاً من أشكال العبودية حين انحازت إلى تجار الرقيق الذين استعبدوا أخوة لهم في إفريقيا، وهو ما كانوا يعانون منه داخل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتلك الممارسات السابقة في تجارة الرقيق.

هكذا يتبين مما سبق أن الاستجابة لدعوة المهدي خارج السودان- لاسيما من جانب المسلمين - لم تكن بالصورة التي كان يتوقعها محمد أحمد المهدي. وربما يرجع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها أنه كان يفتقد إلى المعرفة الواسعة بالعالم الخارجي؛ إذ كانت معلوماته عن الأوضاع الجغرافية والسياسية

في الأقطار المحيطة بالسودان مثل مصر والحبشة والسودان الأوسط غير كاملة، بالإضافة إلى أنه لم يكن على دراية تامة بالأحداث العالمية والصراع الدولي الذي كان يدور حول القارة الإفريقية؛ فكانت إدارته لهذا الصراع شبيهة بما كان يفعله داخل السودان، وهو أمر يختلف تمامًا؛ حيث كان المهدي يستخدم في دعوته للسودانيين أسلوب الرسائل، أو دعوة البعض إلى الهجرة إليه وإسناد مهام الدعوة إليهم في بلادهم بالإقناع، وإلا فالحرب. أما خارج السودان فلم تعقب الرسائل أية حروب في عهده.

البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للثورة المهدية:

يرى البعض أن برنامج المهدي السياسي والاجتماعي هو أضعف حلقاته الفكرية؛ فهو برنامج كان يجمع بين الاجتهاد والتقليد، ولم يصل إلى مستوى رؤيته الثورية. فقد كان منهج المهدي الثوري - كما تبين لنا - يتمثل في تجميع قبائل السودان وفئاته الاجتماعية للقضاء على الحكم الأجنبي، وهذا البرنامج انتهى بسقوط الخرطوم. وفي أعقاب ذلك برز فراغ في الحكم كان لا بد من ملئه.

فقد بنى النظام السياسي داخل هذا البرنامج على فكرة المهدي المنتظر. فالمهدي هو إمام القرن وخليفة الرسول وكان يمثل السلطة العليا والمرجع الأساسي، وكان يعتقد أن تعدد الكتب والمذاهب قد أدى إلى إحداث بلبلة في عقول الناس، فأمر بإحراق كل الكتب إلا الكتاب والحديث الصحيح. وعلى هذا النحو، أصبح المهدي رأس النظام السياسي.

ومع ذلك كله فقد وزع المهدي السلطات على معاونيه وقواده، فعين ثلاثة خلفاء سماهم بأسماء الخلفاء الراشدين، لكنه ميز الخليفة عبد الله، فكان خليفة الخلفاء وأمير جيش المهدية. وربما يرجع ذلك إلى أن الخليفة عبد الله كان من أوائل الذين آمنوا بالمهدية، أو ربما لقدراته القيادية، أو لربما أنه كان يمثل قبائل الغرب التي تحملت العبء الأكبر في الجهاد.

ولم يكتفِ المهدي بتوزيع السلطات بين الخلفاء، بل عين أمراء وعمالاً ونوابًا وأمناء. كما عين قاضيًا للإسلام ونوابًا للشرع.

وفيما يتعلق ببرنامج المهدي الاقتصادي، فقد كان يتسم بأنه برنامج اقتصادي لمجتمع في حالة حرب وتنقل، ضعفت فيه نزعة الملكية الفردية، وقويت خلاله نزعة المشاركة.

وكان للمهدي جهاز مالي مركزي أطلق عليه اسم (بيت مال المسلمين) منذ ظهور الثورة في "قدير؛" وذلك لحفظ غنائم الحرب، ثم إعادة توزيعها على المجاهدين. وكانت هذه الغنائم توزع طبقًا للشريعة، فالخمس للمهدي، والباقي يوزع بين المحاربين.

وبالنسبة إلى الأرض فقد كانت ملكًا لله، وهي وديعة أودعها لعباده، وليست ملكًا خالصًا، والمهدي باعتباره خليفة لرسول الله هو المتصرف فيها. وعلى هذا النحو، فلا يحق لأي فرد أن يدعي وراثة الأرض عن آبائه. أما الأرض التي كانت ملكًا للنظام السابق فقد ضمها لبيت المال.

بني التشريع والقضاء في عهد المهدي على القرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة إلى الفتاوى التي كان يصدرها المهدي لمعالجة بعض المشكلات الخاصة.

وقد تناول البرنامج الاجتماعي للمهدية عدة أمور، كانت على رأسها قضية المرأة وبعض العادات الاجتماعية؛ فقد عرض لموضوع الزواج، ودعا إلى تيسير المهور والحد من نفقات ولائم الزواج، ومنع النساء من التحلي بالذهب، وحثهن

على التبرع به للجهاد، لكنه شدد على مسألة الحجاب والخروج إلى الأسواق والطرقات، ومنع مصافحة الرجال للنساء، وقرر عقوبة الجلد لمن تخالف ذلك من النساء.

وإذا كان مثل هذه الإجراءات يمثل بعض الشدة والنفور؛ فلربما يعود ذلك إلى أن المهدي واجه مجتمعات تتباين في عاداتها الاجتماعية؛ فسار على هذا النهج حتى تنسجم هذه المجتمعات ويستقيم أمرها؛ أو ربما كان مرد هذه الصرامة محاولة منه للحفاظ على النظام بين القوى القبلية الكثيرة التي كان يعتمد عليها والتي كانت دائمة التقلب، لاسيما وأن انتصاراته الأولى كانت في غربي السودان؛ حيث توجد نساء البقارة اللواتي كن أكثر تحررًا من المرأة التي عاشت حول ضفتي النيل.

استرجاع السودان:

تبدلت سياسة بريطانيا في مصر، من وعودها بالخروج منها بعد استتباب الأحوال إلى سياسة البقاء، لا سيما وقد بدأت في إفريقيا عقب مؤتمر برلين 1884-1885م عملية تكالب استعماري على القارة من جانب الدول الأوروبية لنهب مواردها، وبالتالي بدأ صراع محموم ومستعر للسيطرة على أراضيها، وبدأ السودان يتعرض للأخطار من جانب هذه القوى، لاسيما فرنسا في الأجزاء الاستوائية، ومن إيطاليا في إريتريا والتوسع نحو كسلا، وربما عطبرة؛ لذلك تبدلت سياسة بريطانيا، وقررت البقاء في مصر، وإعداد حملة لاسترجاع السودان.

تحركت الحملة في 15 من مارس عام 1896م، بقيادة كتشنر سردار الجيش المصري؛ حيث تجمع الجيش في وادي حلفا، وكان يتكون من وحدات مصرية، وأخرى سودانية من أهل الجنوب وبقايا الجهادية السابقين.

اصطدم جيش كتشنر في أول نقطة بالقوات المهدية عند بلدة (فركة) فانتصر عليها وواصل زحفه نحو دنقلة فما كان من أميرها الذي يدعى (ود بشارة) أن أخلاها فدخلها كتشنر دون مقاومة حتى وصل إلى مروى.

بدأت المرحلة التالية من استرجاع السودان باتصال بين المعتمد البريطاني "بيرنج" في القاهرة، وحكومته في لندن؛ حيث كانت منطقة دنقلة مكشوفة وعرضة لهجمات من جانب الأنصار، بالإضافة إلى نشاط الفرنسيين في أعالي النيل وزحفهم لاحتلال (فاشودة)، فتم التوصل إلى مد خط سكة حديد بين (حلفا) و(أبو حمد) يسير نحو الجنوب لأطول مسافة بحيث يكون محاذيًا للنيل، وحين أقترب الخط من (أبو حمد) أرسلت فرقة إليها قامت باحتلالها؛ مما أدى إلى خوف أميرها فأخلاها متجهًا إلى (أم درمان). ومع احتلال (بربر) انسحب الأنصار من مرتفعات البحر الأحمر؛ وبذلك تمكن الجيش المصري من الوصول إلى (بربر) عبر سواكن، ثم تحركت قوة مصرية من سواكن صوب (كسلا) وتسلمتها من الإيطاليين في 20 من ديسمبر عام 1897م.

وفي أم درمان جرى استعداد الخليفة عبد الله لمقابلة جيش الاسترجاع، وبنى خطته على مقابلة هذا الجيش في بلدة (المتمة) بعد إخلائها، وعرض ذلك على عبد الله ود سعد زعيم الجعليين الذي وافق في بادئ الأمر؛ لكنه غيَّر الخطة، فجرت بينه وبين القوات المهدية معركة قادها ابن عم الخليفة محمود ود أحمد حدثت خلالها (مذبحة المتمة) الشهيرة وانضم إلى قوات محمود عثمان دقنة الذي طردته القوات المصرية من شرقي السودان.

تقدمت القوات المهدية التي قادها محمود ود أحمد بعد تردد نحو الشمال؛ فالتقى الجيشان في معركة حامية تغلب فيها كتشنر على المهديين في 16 من أبريل عام 1898م على نهر عطبرة.

وفي أعقاب هذا الانتصار؛ واصل كتشنر زحفه في أراضي الجعليين، بينما استبقته مدافعه التي صوبت نحو قبة المهدي فحطمت أعلاها في محاولة لقتل الروح المعنوية لدى الأنصار، ثم اكتملت قوات كتشنر في (كرري) شمال أم درمان، والتي شهدت المعركة الشهيرة والحاسمة في الثاني من سبتمبر عام 1898م حين أصلى كتشنر القوات المهدية نارًا حامية من خلال مدافعه بعيدة المدى، حتى تغلب عليهم، ودخل أم درمان، فولى الخليفة عبد الله الأدبار متجهًا نحو الغرب، فعبر كتشنر النيل إلى الخرطوم، وتم رفع العلميْن المصري والبريطاني.

وهكذا أسدل الستار على الثورة المهدية التي مرت بفصلين من فصولها، الأول بدأ بالمهدي وانتهي بوفاته عام 1885م، والثاني والأخير بدأ بتولي الخليفة عبد الله التعايشي واستمر طوال ثلاث عشرة سنة (1885-1898م) حتى لفظت المهدية أنفاسها على يد كتشنر وباسم الخديوية المصرية، وجرى وضع أسس نظام سياسي جديد عام 1899م عرف باسم الاتفاق الثنائي.

أ.د. حمدنا الله مصطفى حسن
جامعة عين شمس

المصادر والمراجع

أولاً - وثائق غير منشورة:

وجميعها مودعة بدار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة، وقد اعتمدت الدراسة منها على ما يلي:

- محافظ المعية (عربي): وهي عبارة عن المكاتبات - دفتر رقم 31 - وارد معية عربي - مكاتبة رقم 19 بتاريخ 27 شوال سنة 1395هـ/24 أكتوبر سنة 1878. من حكمدارية السودان إلى المعية.
- محافظ المعية (تركي): وهي عبارة عن المكاتبات العربية التركية المتبادلة بين الدواوين والأقاليم وبين المعية واستفادت الدراسة من:
  - دفتر رقم 537 معية تركي - ترجمة الوثيقة التركية رقم 2ص 196 بتاريخ 28 محرم سنة 1282هـ. إرادة سنية إلى صاحب السعادة.
  - دفتر رقم 1 عابدين - وارد تلغرافات - ترجمة التلغراف التركي رقم 125 وارد بتاريخ ليلة 11 شعبان سنة 1282هـ إلى رياض باشا.
- محافظة (أبحاث السودان) وتقع في 44 محفظة، تبدأ من عام 1235هـ وتنتهي في عام 1300هـ. وقد استفدت من المحفظة رقم 17 - ترجمة إفادة من شريف باشا إلى صاحب السعادة رياض باشا بتاريخ 17 صفر سنة 1282هـ.

ثانيا - الكتب والدراسات:

(أ) باللغة العربية:

- أبو سليم، محمد إبراهيم: منشورات المهدية. (تحقيق)، الخرطوم، 1969.
- أبو سليم، محمد إبراهيم: مذكرات عثمان دقنة (تحقيق)، الخرطوم، 1974.
- البشير, أحمد الأمين: ردود الفعل في الولايات المتحدة الأمريكية للثورة المهدية بالسودان(مترجم) منشور ضمن دراسات في تاريخ المهدية. جامعة الخرطوم. الخرطوم، 1982.
- بوركهارت، جون لويس: رحلات في بلاد النوبة والسودان، ترجمة فؤاد أندراوس، مراجعة د. محمد محمود الصياد. من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1959.
- جامعة الخرطوم: دراسات في تاريخ المهدية - المجلد الأول - بحوث قدمت للمؤتمر العالمي لتاريخ المهدية، 29 نوفمبر - 2 ديسمبر 1981، الخرطوم، 1982.
- حسن، يوسف فضل: مسار الدعوة المهدية خارج السودان على ضوء رسائل المهدي وخليفته. منشور ضمن دراسات في تاريخ المهدية جامعة الخرطوم. الخرطوم، 1982.
- حمدنا الله مصطفى: التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان. 1841 - 1881، دار المعارف، القاهرة، 1986.

- الرافعي، عبد الرحمن: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال. تاريخ مصر القومي من سنة 1882 إلى سنة 1892، ط 2، القاهرة، 1966.
- الزبير، سعد الدين: الزبير باشا رجل السودان، ط 1، القاهرة، 1952.
- سلاطين باشا: السيف والنار في السودان (مترجم). الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.
- شبيكة، مكي: السودان في قرن. ط 2، لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة، 1957.
- شبيكة، مكي: مختصر تاريخ السودان الحديث. معهد الدراسات العربية العالية. القاهرة، 1963.
- شكري، محمد فؤاد: مصر والسودان. تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر (1820 - 1899)، دار المعارف، القاهرة، 1963.
- شقير، نعوم: تاريخ السودان. الجزء الثالث، مصر، 1903.
- العطا، عوض عبد الهادي: تاريخ كردفان السياسي في المهدية. (1885 - 1899) وزارة الثقافة والإعلام. جمهورية السودان، ط 1، 1973.
- فوزي، إبراهيم: السودان بين يدى غردون وكتشنر. (ثلاثة أجزاء). مصر، 1319هـ.
- القدال، محمد سعيد: الإمام المهدي محمد أحمد عبد الله (1844 - 1885) لوحة لثائر سوداني. مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1985.
- القدال، محمد سعيد: السياسة الاقتصادية للدولة المهدية، ط 1، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1986.
- القدال، محمد سعيد: دراسات في تاريخ المهدية، المجلد الأول - مطبوعات جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1982.
- القدال، محمد سعيد: الرؤيا الثورية في فكر المهدي (1844 - 1885)، المؤتمر العالمي لتاريخ المهدية. جامعة الخرطوم، 1982.
- المهدي، الصادق: إيديولوجية المهدية. المؤتمر العالمي لتاريخ المهدية. جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1982.
- هولت، ب.م: المهدية في السودان. ترجمة جميل عبيد. مراجعة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار الفكر العربي. القاهرة، 1978.
- يحي، جلال: الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة، 1959.

(ب) بلغات أجنبية:

- Daly, M.W.; The Road to Shykan. Letters of General William Hicks Pasha. Written during the Sennar and Kordofan Campaigns 1883. Edited by M.W. Daly, University of Durham, England, 1983.
- Hamilton, J.A; The Anglo-Egyptian Sudan from Within, London, 1935.
- Holt, P.M; and Daly; The History of the Soudan From the Coming of Islam to the Present Day. London, 1979.
- Sabry, M; L Soudan Egyptien, Le Caire, 1947.



محمد أحمد المهدي



دولة المهدي فى السودان

المصدر : أطلس تاريخ الاسلام، حسين مؤنس، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، 1987

6 - المقاومة الليبية للغزو الإيطالي

(من بداية الغزو في 1911 إلى بداية الحرب العالمية الأولى 1914)

تعرضت ليبيا - كغيرها من الدول العربية - في العصر الحديث إلى غزو استعماري غاشم تمثل في الغزو الإيطالي، الذي استهدف السيطرة على مقدرات البلاد، وطمس هويتها العربية الإسلامية. فبعد وحدتها السياسية، حققت إيطاليا تقدمًا صناعيًا، وشعرت بتفوقها في المجال العسكري والتقني بما يؤهلها أن تلعب دورًا بارزًا في رسم السياسة الدولية في البحر المتوسط، وفي الميدان الاستعماري أسوة بالدول الأوروبية الكبرى. وبعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، اتجهت أنظار إيطاليا إلى ليبيا (ولاية طرابلس الغرب). واتبعت، في البداية، ما عرف بسياسة التغلغل السلمي لاحتلال ليبيا، فأنشأت العديد من الشركات التجارية والمؤسسات التعليمية والثقافية، ويأتي مصرف روما (Banco di Roma) على رأس هذه الشركات والمؤسسات. أنشأ المصرف فرعًا له في مدينة طرابلس في 1907، ثم أنشأ له فروعًا أخرى في بنغازي، والخمس، ودرنة، ومصراتة. وأقام بعض المشروعات مثل مطاحن الحبوب، ومعاصر الزيتون، ومصنعًا للصابون، ومصنعًا لكبس نبات الحلفا، ومصنعًا للثلج، ومصنعًا للإسفنج وريش النعام، واشترى حوالي 400,000 هكتار من الأراضي الخصبة، وأسهم في استكشاف المعادن. وأصبحت الإدارة العثمانية تنظر إلى النشاط الإيطالي في ليبيا بعدم الرضا، وبدأت تقاومه بكل الوسائل.

المقاومة العثمانية لسياسة التغلغل السلمي الإيطالية:

منعت الإدارة العثمانية، في ليبيا، مصرف روما من تسجيل الأراضي التي اشتراها؛ بحجة أن القوانين العثمانية تمنع بيع مثل تلك الأراضي إلى المؤسسات الأجنبية، فاضطر المصرف إلى اللجوء إلى الحيلة وتسجيل تلك الأراضي بأسماء أفراد يحملون الجنسية الإيطالية، وبدأ يمنح الفلاحين قروضًا مقابل رهن عقاراتهم. ومنعًا لوقوع الفلاحين الليبيين في مصائد مصرف روما، جمع الوالي رجب باشا (1906 - 1909) مبلغ 23,000 ليرة عثمانية؛ لإنشاء مصرف زراعي محلي ونددت الصحف المحلية، مثل صحيفة المرصاد والترقي وأبي قشة، بالسياسة الإيطالية. ولكن الحكومة العثمانية سحبت الوالي رجب باشا إلى استانبول، وعينت بدلاً منه حسني باشا، الذي أبدى تساهلاً واضحًا إزاء المصالح الإيطالية في ليبيا. وفي أكتوبر 1910، أعفت الحكومة العثمانية حسني باشا من مسؤولياته وعينت إبراهيم باشا خلفًا له.

استنكر المواطنون، من جانبهم، تنامي النفوذ الإيطالي. وتظاهروا في شوارع مدينة طرابلس، وتقدموا في يوم 7 من سبتمبر 1911، بعريضة إلى الوالي يطالبون فيها الحكومة العثمانية بأخذ كل التدابير اللازمة ضد النشاط الإيطالي في البلاد. وقد جاء في العريضة التي قدمها المتظاهرون:

"إن أهالي طرابلس الغرب، الذين يتباهون بارتباطهم بمقام الخلافة الإسلامية والسلطة العثمانية منذ العصور، قد عقدوا عزيمتهم على مقاومة كل قوة تحول بينهم وبين هذا الارتباط المتين، الذي هو أعظم قيمة في حياتهم... ونحن ننبه الوزارة الحاضرة بكل وسائل التنبيه إلى وجوب تحصين البلاد من الوجهتين البحرية والحربية... وموافاة البلاد بالذخائر والمؤن التي تكفيها لمدة عام كامل على الأقل. وقد كان في عزم شعبنا الطرابلسي المعروف بتدينه ونزعته القومية أن يعلن على الإيطاليين حربًا اقتصادية فيقاطع تجارتهم وتجارهم".

يتضح لنا من هذا النص، مدى الارتباط القوي الذي يربط الشعب الليبي بـ"الدولة العثمانية"؛ باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية، وأن هذا الارتباط قد وصل بالشعب الليبي إلى درجة التباهي. ونستشف من نص العريضة، أن مدينة طرابلس كانت، حتى تلك اللحظة، تعاني من قلة التحصينات العسكرية، وقلة الأسلحة والذخيرة، والمؤن. ونتبين أيضًا من النص، أن المدينة كانت تعيش حالة من الغليان الشعبي، وأن النقمة ضد إيطاليا قد بلغت مداها، وبدأت التعبئة العامة في صفوف المواطنين إلى درجة إعلان الحرب ضد المصالح الاقتصادية الإيطالية وضد التجار الإيطاليين. وفي نهاية المظاهرة، اقترح المواطنون عدة إجراءات ضد الأطماع الإيطالية منها:

1 - معاقبة الأشخاص المحليين الذين يتمتعون بالحماية الإيطالية، والذين يتعاملون مع مصرف روما؛ بهدف التحايل على القانون من أجل شراء الأراضي.

2 - إنشاء شركة وطنية، تقوم بتنفيذ بعض المشروعات المحلية.

3 - حرمان الشركات الإيطالية من أية امتيازات.

وعلى المستوى السياسي، وقف كل من صادق ومحمود ناجي، نائبي طرابلس وبرقة في مجلس (المبعوثان) العثماني باستانبول، منددين بموقف حقي باشا من الأطماع الإيطالية، واتهماه بالخيانة العظمى.

بات واضحًا أن تلويح الحكومة الإيطالية المستمر باستعمال القوة، وإرسال سفنها الحربية لإجبار السلطات العثمانية في ليبيا على الخضوع إلى مطالبها، يدل على النية المدبرة التي رسمها الساسة الإيطاليون للغزو العسكري المسلح، واحتلال الأراضي الليبية بالقوة. ولعب قنصلا إيطاليا في طرابلس وبنغازي دورًا بارزًا في الإسراع بالغزو. ففي رسالته إلى دي سان جوليانو (Di San Giulianop) وزير الخارجية الإيطالي، يشير فاللي، القنصل الإيطالي في طرابلس، أنه إذا كان هناك قرار ستتخذه الحكومة الإيطالية لغزو ليبيا فليكن في شهر أكتوبر؛ حيث الجو المعتدل والبحر الهادئ. ويقترح أيضًا أن تسبق الغزو محاولة لاستمالة بعض الزعماء العرب الليبيين. أما برنابي (Bernabei)، القنصل الإيطالي في بنغازي، فكان يحذر من موقف العرب الليبيين، في برقة المعادي للسيادة الإيطالية. ويذكر هذا القنصل أن العرب في بنغازي ودرنة هم أشد المسلمين تعصبًا في شمال إفريقيا، ومن المرجح أن يساعدوا العثمانيين ضد الإيطاليين إذا نشبت الحرب بين الجانبين.

الإنذار الإيطالي:

في يوم 26 من سبتمبر 1911 وجهت الحكومة الإيطالية إلى الحكومة العثمانية إنذارًا بضرورة تسليم الولاية، وأمهلت الباب العالي مدة

أربع وعشرين ساعة للرد على هذا الإنذار، وفي حالة عدم الرد، فإن الحكومة الإيطالية تكون مضطرة لغزو البلاد عسكريًا. ومما جاء في الإنذار:

"لم تكف الحكومة الإيطالية أبدًا خلال سلسلة طويلة من السنين عن تذكير الباب العالي بالضرورة القصوى لوضع حد لحالة الارتباك والإهمال اللذين تركت فيهما تركيا كلاً من طرابلس وبرقة، وأن تتمكن هاتان المنطقتان من التمتع بالتقدم ذاته الذي تحقق في أجزاء أخرى من إفريقيا الشمالية".

وإذا أمعنا النظر في الإنذار الإيطالي، فسنلاحظ أن المدة التي منحتها الحكومة الإيطالية للحكومة العثمانية كانت قصيرة وغير كافية، وأن الإنذار كان يحتوي على بعض الذرائع الواهية، التي أتت بها الحكومة الإيطالية بهدف الاستيلاء على ليبيا. ومن أهمها:

1 - إن الحكومة الإيطالية (الكاثوليكية) نصبت من نفسها وصيًا على الشعب الليبي، تدافع عن مصالحه أمام الدولة العثمانية المسلمة، التي حكمت ليبيا لما يقارب من أربعة قرون.

2- تدعي إيطاليا في هذا الإنذار أن الدول العربية الواقعة في شمال إفريقيا، المجاورة لليبيا، قد تحقق لها نصيب وافر من التقدم، في إشارة إلى وقوع هذه الدول تحت الاستعمار الأوروبي، الذي تعتبره الحكومة الإيطالية وسيلة لرقي شعوب المنطقة وتقدمها.

الرد العثماني على الإنذار الإيطالي:

وقد جاء الرد العثماني على الإنذار الإيطالي في يوم 29 من الشهر ذاته ، وكان أضعف بكثير مما كان متوقعًا، ولا ينم هذا الرد عن مسؤولية الباب العالي في الدفاع عن ليبيا وشعبها، التي تعد آخر جزء من الوطن العربي ظل تابعًا للسيادة العثمانية في شمال إفريقيا حتى تلك الفترة. ومما جاء في هذا الرد:

"إن السفارة الملكية (الإيطالية) على علم بالصعوبات المتعددة، والظروف التي لم تسمح لطرابلس وبرقة بالاشتراك بالقدر المرغوب في فوائد التقدم. ويكفي عرض الأمور للتحقق من أن الحكومة الدستورية العثمانية لا يمكن اعتبارها مسؤولة عن وضع أوجده النظام القديم".

وبمطالعتنا لهذا الرد، يتضح لنا ما يلي:

1 - مدى الضعف الذي تعيشه الدولة العثمانية في ذلك الوقت، إلى الدرجة التي سمحت فيها للحكومة الإيطالية بالتدخل في شؤونها الداخلية.

2 - ألقت حكومة العهد الجديد التركية (الشبان الأتراك) مسؤولية التخلف الذي حل بليبيا، على كاهل الحكومة السابقة في عهد السلطان عبدالحميد الذي أطيح به في سنة 1909.

3 - أعلنت الحكومة العثمانية استعدادها للتفاوض مع الحكومة الإيطالية، والنظر في مصالحها في ليبيا.

الغزو المسلح وبداية المقاومة المبكرة من 1911 إلى 1912:

لم ترضَ الحكومة الإيطالية بما جاء في الرد العثماني؛ ولذا قررت في يوم 29 من سبتمبر 1911 غزو البلاد، واحتلالها بالقوة العسكرية. كانت الاستراتيجية الإيطالية تقوم في الأساس على فرض السيطرة على كامل المدن الساحلية من زوارة غربًا إلى طبرق شرقا. وتنفيذًا لهذه الاستراتيجية، حشدت الحكومة الإيطالية 35,000 جندي، و6,300 دابة، و1,050 سيارة، و48 مدفع ميدان، و24 مدفعًا

جبليًا. وأرسلت قوة بحرية لمراقبة شواطئ مدينة زوارة؛ تحسبًا لأية تحركات فرنسية على الحدود الليبية التونسية. وفي الوقت ذاته ، أرسلت قوة لمراقبة شواطئ مدينة طبرق؛ منعًا لاحتمال أي تدخل بريطاني على الحدود الليبية المصرية.

وفي يوم 1911/10/3، حاصرت القوات البحرية الإيطالية أسوار مدينة طرابلس، وطلب قائد الأسطول الإيطالي تسليم المدينة خلال أربع وعشرين ساعة، ولكن نشأت بك، قائد القوات العثمانية، رفض ذلك الطلب؛ بحجة أنه لم يتلقَ أمرًا من الباب العالي بالتسليم. وفي اليوم التالي أصدر الجنرال كارلو كانيفا (Carlo Caneva) القائد العام للقوات الإيطالية، في البداية، الأمر بقصف المدينة، وتبع ذلك تسلل قوة من جنود البحرية قوامها 1732 مقاتلاً فاستولت على بعض المواقع في المدينة، كما استولت على آبار بومليانة، وبعض المواقع في قرقارش والهاني، وأمام هذا القصف المركز من الأسطول الإيطالي، انسحبت القوات العثمانية المدافعة ورابطت إلى الجنوب من المدينة انتظارًا للأوامر الصادرة من الباب العالي.

وفي يوم 4 من الشهر ذاته، هاجمت مدينة طبرق قوة إيطالية يقودها الجنرال إميليو (Emiylo)، مكونة من طرادين و6 سفن، على متنها 4,000 مقاتل. وكانت بالمدينة سرية من الجيش العثماني تتكون من 20 جنديًا. وبعد قصف مركز، استولت القوات الغازية على المدينة.

وفي يوم 1911/10/15، زحفت القوات الإيطالية على مدينة درنة، وتم احتلالها بعد انسحاب القوة العثمانية الموجودة بها، التي يقدر عددها بحوالي 100 مقاتل. وقد بدأت أفواج المتطوعين في التجمع في عين أبي منصور استعدادًا لهجوم مباغت ضد جنود الاحتلال.

وفي يوم 18 من شهر أكتوبر1911، حاصرت مدينة بنغازي 5 سفن و4 بوارج على متنها 10,000 جندي إيطالي. طلب الجنرال بريكولا (Bricola) قائد الأسطول تسليم المدينة، ولكن شاكر بك، قائد القوات العثمانية رفض أمر التسليم، وفي اليوم التالي، بدأت السفن الإيطالية في قصف المدينة عشوائيًا. وقد أحدث القصف أضرارًا بشرية ومادية في وسط المدينة وحي سيدي خريبيش وحي قناصل الدول الأوروبية. استمر القصف على مدى اليوم التالي، وفي المساء، تمكنت القوات الإيطالية تحت جنح الظلام من التسلل إلى منطقة جوليانا في الجزء الغربي من المدينة في محاولة للالتفاف على القوات التركية في قصر البركة، ولكن سرايا المجاهدين، التي كانت تساعد القوات العثمانية، اشتبكت مع القوات الإيطالية في معركة ضارية، تكبد فيها الطرفان أضرارًا بالغة. وألقت القوات الإيطالية القبض على 400 مجاهد تم نقلهم إلى إيطاليا يوم 24 من أكتوبر 1911. لم تنتهِ أحداث المعركة عند هذا الحد، بل استمرت المقاومة أيامًا للدفاع عن المدينة، وانتقلت المعارك من حي إلى آخر. فشملت حي البركة، وسيدي داوود، وسيدي حسين والصابري والزريريعية وهواء الزردة.

وأسفرت هكذا المعارك عن سيطرة القوات الإيطالية على كل المدن الساحلية. ويمكن أن نذكر جملة من الملاحظات التي تميزت بها أحداث هذه الفترة، وهي على النحو التالي:

1 - إن القيادة الإيطالية مهدت في البداية لاحتلال المدن الساحلية الكبرى بقصف من أساطيلها الموجودة في عرض البحر، وأحدث القصف حالة من الهلع والرعب في نفوس سكان المدن، وشيئًا من الإرباك في صفوف القوات العثمانية المنتشرة بأعداد قليلة في المدن الليبية.

2 - وفرت الأساطيل الإيطالية بقصفها للمدن الليبية، حماية وتغطية للقوات البرية الغازية؛ مما مكنها من إحراز بعض الانتصارات، والاستيلاء على بعض المواقع، التي لا تزيد مساحتها عن بضع المئات من الكيلومترات المربعة.

3 - في الأساس، كانت المواجهة في هذه المرحلة بين جنود الدولة العثمانية صاحبة السيادة الرسمية على ليبيا والقوات الإيطالية الغازية، ولكن برغم قلة الأسلحة والذخيرة، شارك في المعارك العديد من المواطنين تطوعًا للقتال إلى جانب القوات العثمانية.

4 - تعتبر مشاركة المواطنين الليبيين (المجاهدين)، في أحداث هذه المرحلة، جد محدودة مقارنة بالمرحلة القادمة، التي بدأت أحداثها منذ شهر نوفمبر من العام ذاته، وبلغت أحداثها درجة كبيرة من العنف عقب تنازل الدولة العثمانية عن ليبيا لصالح الحكومة الإيطالية بموجب اتفاقية أوشي لوزان. وقد تميزت بتأسيس معسكرات (الأدوار) المجاهدين الأولى في كل من العزيزية بالقرب من مدينة طرابلس، وبنينة بالقرب من مدينة بنغازي، والمدور بالقرب من مدينة طبرق، وأبي منصور بالقرب من مدينة درنة، والمرقب بالقرب من مدينة الخمس.

5 - ظلت القوات الإيطالية لفترة طويلة محصورة في المناطق، التي احتلتها في الهجمة الأولى. بمعنى آخر، ظلت تلك القوات البرية الإيطالية عاجزة، لمدة طويلة من الزمن، عن تحقيق انتصارات جديدة.

6 - طردت القيادة الإيطالية جميع مراسلي الصحف الأوروبية من ليبيا، وحالت دون تسرب أخبار الحرب؛ بحجة الحفاظ على مبدأ السرية التامة على سير عملياتها العسكرية، وأوقفت حركة السفن بين طرابلس ومالطا. كما فرضت حظرًا على نقل البريد فيما بين طرابلس وصقلية، وأغلقت الشواطئ الليبية من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية.

وقد اختلفت ردود الفعل الدولية إزاء الغزو؛ فالحكومة التركية، صاحبة السيادة على ليبيا حينئذ، وجدت نفسها في موقف لا تحسد عليه؛ إذ تخشى من خيبة الأمل العميقة التي ستلحق برعاياها من العرب والمسلمين في ليبيا وخارجها إذا ما أعلنت منذ البداية عن تسليم ليبيا إلى إيطاليا. أما الدول الأوروبية فقد اعتبرت غزو الأراضي التابعة للدولة العثمانية بمثابة خرق لمبدأ التوازن الدولي. والواقع، أن الغزو ألحق أضرارًا بالغة بمصالح الدول الأوروبية، لا سيما التجارة في البحر المتوسط.

استئناف المقاومة وتأسيس معسكرات المجاهدين:

كانت الحكومة الإيطالية تراهن على ضعف شعبية الحكم العثماني في ليبيا، وتعتقد بوجود صراعات وخلافات قوية بين الزعماء المحليين والسلطات العثمانية، ولكن شدة المقاومة المشتركة، التي تشكلت في المنطقتين الغربية والشرقية، وضراوة المعارك الأولى قلبت كل التوقعات.

معارك الجبهة الغربية:

بعد سقوط طرابلس في أيدي القوات الإيطالية، اجتمع وجهاء المنطقة الغربية مثل سليمان الباروني ومحمد سوف المحمودي ومحمد فرحات الزاوي مع الضباط العثمانيين، في العزيزية (45 كم جنوب طرابلس)، وأعلنوا إصرارهم على مواصلة القتال، وتم تعيين نشأت بك قائدًا عامًّا

لحركة المقاومة، وأرسلوا برقية إلى الباب العالي لإطلاعه على تفاصيل القرار الذي اتخذه المجاهدون. بدأت الدعوة إلى الجهاد، وبادر الأئمة وخطباء المساجد، ووجهاء المدن والأرياف، وشيوخ القبائل البدوية بالانضمام إلى معسكرات الجهاد، وظل الوجهاء يعملون مستشارين إلى جانب الضباط وضباط الصف العثمانيين. كانوا يحرضون المواطنين على المواجهة، ويحذرون من التهاون أو التقاعس عن مقاتلة الغزاة، وقد استجاب المواطنون إلى نداء الزعماء، وتكونت سرايا من المجاهدين، وتم توزيع الأسلحة المتوفرة بالمخازن العثمانية على المجاهدين وتدريبهم على أسلوب القتال واستعمال الأسلحة.

كون المجاهدون منطقة دفاعية؛ تمتد من سوانى بن يادم وقصر بن غشير وجنزور غربًا، إلى تاجوراء شرقا، في محاولة لمنع توغل القوات الإيطالية إلى المناطق الداخلية واحتلال مزيد من الأراضي. وعقد المجاهدون العزم على مهاجمة القوات الإيطالية في المناطق التي استولت عليها في بداية الغزو حول آبار بو مليانة وقرقارش والهاني.

بعد أن وضعت القوات العثمانية والمجاهدون العرب كامل ترتيباتهم، قررت القيادة المشتركة الهجوم على القوات الإيطالية في منطقة الهاني (إلى الشرق من مدينة طرابلس) بقوة تقدر بحوالي 4,386 مقاتلاً موزعين على النحو التالي:

1 - كتيبة يقودها الملازم محمد فائق بو شويرب.

2 - مجموعة من المجاهدين المتطوعين من مناطق الزاوية، والنوائل والعلالقة والعجيلات، ويقودها الملازم زكى مقيق.

3 - مجموعة من مجاهدي مناطق ترهونة ومصراتة والجبل الغربي وغريان، ويقودها الملازم أول السيد حسن الشريف، والملازم محمود فهمي، ويساعده اليوزباشي حامد السنوسي.

4 - كتيبة بقيادة اليوزباشي رشدي.

5 - كتيبة بقيادة البكباشي محمود أفندي.

6 - مجموعة من مجاهدي جنزور والماية وصياد وبعض مجاهدي الزاوية، بقيادة الملازم محسن علي حسن.

ونظرًا إلى طول خطوط الدفاعات الإيطالية وجودة تسليحها، اتخذ المجاهدون تكتيكًا يقوم في الأساس على توجيه ضربات خاطفة ضد أطراف الخطوط الدفاعية الإيطالية. وفي صبيحة يوم 23 من شهر أكتوبر 1911، استيقظ الجنود الإيطاليون على هجوم مباغت قامت به سرية من الجنود النظاميين العثمانيين تساندها قوة مكونة من خمسمائة من الفرسان العرب الليبيين المدنيين. وقد أحدث ذلك الهجوم الخاطف اضطرابًا وخسائر كبيرة في صفوف جنود اللواء الحادي عشر الإيطالي (بيرساليري). وفي يوم 26 من الشهر، هاجمت مجموعة من المجاهدين، يقودها سليمان الباروني ومحمد سوف المحمودي والمهدي السني ومحمد المنقوش، القوات الإيطالية المتمركزة حول قصر الهاني، وأسفرت المعركة عن استشهاد 170 مجاهدًا، وجرح 250، وبلغت خسائر الإيطاليين 378 قتيلاً، و125 جريحًا. وقد اعتبر الإيطاليون الهجوم بمثابة عملية تمرد، قام بها المواطنون الليبيون ضد قواتهم؛ لذلك أمر الجنرال كانيفا (قائد القوات الإيطالية) بإطلاق النار على من يشتبهون فيه من المواطنين. وقام الجنود الإيطاليون بأعمال وحشية ومذابح ضد أولئك المواطنين. وفي صبيحة اليوم التالي، ألقى الجنود الإيطاليون القبض على المئات من المواطنين وأودعوهم السجن. كما قامت القوات الإيطالية بنفي وإبعاد 6,000 مواطنٍ من

القادرين على حمل السلاح، والضباط، وشيوخ القبائل والعلماء. وقد تم توزيع هؤلاء المنفيين على جزر باليرمو وآترباني وكازيرتا وبونزا وليباري وسردينيا أوستيكا، فافوينيانا، وترميتي. وفي يوم 1912/4/23، حاولت القوات الإيطالية احتلال منطقة أبي كماش في محاولة منها لمنع تسرب الإمدادات عبر الحدود الليبية التونسية، ولكن هذه القوات ردت على أعقابها، بعد أن تعرضت لنيران المجاهدين القادمين من أبي كماش وسيدي سعيد وزلطن.

معارك الجبهة الشرقية:

أما في الجبهة الشرقية، انسحبت القوات العثمانية من مدينة بنغازي إلى منطقة بنينة (20كم جنوب شرق بنغازي)، وبدأت هذه القوات تعيد تنظيم صفوفها من جديد استعدادًا لشن هجوم مضاد. وأسس في منطقة بنينة، بالقرب من بنغازي، أول معسكر للمقاومة بقيادة شاكر بك وعزيز المصري. وكان معظم المتطوعين في هذا المعسكر من قبائل العرفة، وقبائل الدرسة، وبعض القبائل القاطنة في توكرة، وقبائل "إبراهيم والسديدي ومطاوع" من العواقير.

وبالتكتيك ذاته الذي اتبعه المجاهدون في الجبهة الغربية، كانت سرايا المجاهدين في معسكرات بنينة والفويهات والقرى القريبة من بنغازي تقوم بهجمات ليلية خاطفة ضد دفاعات واستحكامات القوات الإيطالية. وقد كبد المجاهدون هذه الأخيرة خسائر كبيرة في معركة الكلامة (هواء الزردة)، ومعركة الصابري. وفي يوم 1911/11/28، هاجمت القبائل التي تعيش في الساحل الشمالي لمدينة بنغازي القوات الإيطالية، وجرت بين الطرفين معركة كبيرة في منطقة الكويفية (السلاوي) وبودزيرة. وفي يوم 1912/2/22، هاجمت سرية من المجاهدين القوات الإيطالية في معركة اللثامة. وفي يوم 1912/3/12، ألحق المجاهدون بالقوات الإيطالية خسائر فادحة في معركة النخلتين أو سواني عصمان، إلى الجنوب الشرقي من بنغازي. وفي يوم 1912/12/15، قضى المجاهدون على القوة الإيطالية المرابطة في منطقة برج شويليك. وفي يوم 1912/12/18، وقعت اشتباكات عنيفة بين المجاهدين والقوات الإيطالية في منطقة الزريريعية القريبة من البحر، ولكن قصف الأسطول الإيطالي لتجمعات المجاهدين، جعلهم ينسحبون دون إحراز نصر مؤكد على القوات الإيطالية.

وبالقرب من مدينة طبرق، أسس معسكر (دور) المدور، تحت قيادة الضابط العثماني أدهم باشا، ويتكون هذا المعسكر من الجنود العثمانيين ورجال قبائل العبيدات والمنفة وغيرها من قبائل المنطقة، التي يقودها الشيخ المبري بن قويدر والشيخ رجب بو سبحة والشيخ عباس بن عثمان. وقد خاض رجال هذا الدور عدة معارك ضد القوات الإيطالية أهمها معركة الناظورة، جنوب طبرق، يوم 23/ 1911/12، التي استشهد فيها أحد عشر مجاهدًا بينهم الشيخ المبري ياسين. وقتل من القوات الإيطالية ضابطان وخمسة جنود، وجرح ستة عشر جنديًا.

وفي يوم 1912/3/3، نشبت بين المجاهدين والإيطاليين معركة في منطقة المرابط، بالقرب من مدينة درنة، شاركت فيها، حسب المصادر الإيطالية، إحدى عشرة كتيبة إيطالية؛ أي 11,000 جندي. وقد بلغت خسائر الإيطاليين من 237 إلى 341 بين قتيل وجريح، بينما بلغت خسائر المجاهدين والأتراك 800 شهيد.

المساعدات العربية والإسلامية لحركة الجهاد الليبي:

في عهد الصدر الأعظم سعيد باشا، الذي تولى بعد سقوط حكومة حقي باشا، بدأت حملات جمع التبرعات في الدولة العثمانية لصالح حركة الجهاد في ليبيا، ونشطت هذه الحملات بعد الانتصارات التي حققها المجاهدون والقوات العثمانية ضد القوات الإيطالية. كما أرسلت الحكومة العثمانية، إلى ميدان القتال في الجبهة الشرقية بعض التجهيزات، وبعض الضباط، الذين يعرفون بتشكيلات مخصوصة، مثل: أنور باشا، ومصطفى كمال أتاتورك، وأدهم باشا الحلبي، وعزيز المصري وفتحي بك وصبحي بك الطرابلسي ومحمود حلمي وتحسين السكري وغيرهم. وقد تولى هؤلاء الضباط قيادة المعسكرات على النحو التالي: تولى عزيز المصري القيادة في معسكر بنينة، وتولى مصطفى كمال أتاتورك القيادة في معسكر درنة، كما تولى أدهم باشا الحلبي القيادة في دور المدور في طبرق، وأسندت مهمة القيادة العامة والإشراف لأنور باشا على كامل المعسكرات التي أسست في الجبهة الشرقية، وقد اتخذ هذا الأخير من معسكر أبي منصور بالقرب من درنة مقرًا له؛ لكونه موقعًا متوسطًا بين كل المعسكرات. نظم أنور باشا الإدارتين المدنية والعسكرية، مستعينًا بشيوخ الزوايا وشيوخ القبائل وبعض الضباط العرب الليبيين، الذين أنهوا دراستهم العسكرية في الدولة العثمانية مثل: رمزي المهدوي وعبد القادر الغناي، وأنشأ أنور باشا مدرسة لتدريب المجاهدين، وأرسل 360 طالبًا ليبيًا لتلقي العلوم العسكرية في الدولة العثمانية، وقد عاد أغلب هؤلاء الموفدين وشاركوا في تسيير دفة المقاومة في الفترة اللاحقة. وأرسلت الحكومة العثمانية أيضًا إلى الجبهة الغربية، عن طريق تونس، بعض الضباط والجنود، مثل فتحي بك ونوري بك ويعقوب جميل، وغيرهم من الضباط الذين تولوا قيادة المعسكرات وتنظيم حركة المقاومة في الجبهة الغربية من البلاد تحت إمرة نشأت بك. كما أرسلت الحكومة العثمانية بعثة كبيرة للهلال الأحمر، وسفينة محملة بالأسلحة والذخيرة، وقد رست هذه السفينة ليلاً على شواطئ المنطقة الغربية، وأفرغت حمولتها، التي نقلت إلى الداخل، ووزعت على معسكرات المجاهدين.

أرسل مجاهدو الجبهة الشرقية وفودًا إلى مصر مصحوبين بالرسائل الموجهة إلى بعض زعماء مصر ووجهائها مثل الأمير عمر طوسون وأحمد باشا الباسل وعلي بك عمر ولملوم بك الساعدي، عمدة قبائل الفوايد، وأخيه المصري بك والشيخ علي يوسف. وشاهدت القاهرة والإسكندرية حملة لجمع التبرعات، لصالح حركة الجهاد في ليبيا، أشرف على جمعها الأمير عمر طوسون والأمير محمد علي باشا والشيخ علي يوسف، صاحب المؤيد، وحسن بك المحامي. وبدأت قوافل الأسلحة والأدوية والتموين القادمة من مصر تصل تباعًا إلى معسكرات المجاهدين في الجبهة الشرقية. ففي سنة 1912، قام الملازم ألماس أفندي، مسؤول خفر السواحل المصرية، بتهريب قافلة تحمل 2,000 بندقية نوع ماوسر (Mauser) ألمانية الصنع، و6 مدافع جبلية، و4 مترالیوزات، وفر هذا الملازم، بعد ذلك، من مصر وانضم إلى دور المجاهدين في طبرق. وفي الفترة ذاتها، قام الملازم محمد زكي مصطفى بتهريب كمية من الأسلحة إلى المجاهدين. وتطوع بعض الضباط وصف الضباط المصريين مثل: نبيه أفندي المليجي والقبطان عبد المنعم وأحمد

شاهين أفندي ومحمد عهدي مصطفى وسعد الله أفندي، للقتال إلى جانب المجاهدين الليبيين. ومن الجدير بالذكر، أن هذه التبرعات كانت توزع على المجاهدين توزيعًا عادلاً من قبل الضباط العثمانيين، الذين يشرفون على قيادة معسكرات الجهاد في الجبهتين الشرقية والغربية؛ فكان نصيب الفارس من المجاهدين ضعفي نصيب المجاهد الراجل، وكان الضباط يتركون لكل مجاهد ما غنمه في المعارك؛ وذلك ترغيبًا لهم في الاستمرار في الحرب، وتشجيعًا للمواطنين الآخرين على الانخراط في حركة المقاومة. وكان المجاهدون بمعسكر أبي منصور، بالقرب من مدينة درنة، يتقاضون ما قيمته ليرتان لكل مجاهد في اليوم الواحد، ولعل هذا ما جعل المعسكرات بالجبهة الشرقية تتمتع خلال سنوات الحرب الأولى بنوع من الرخاء، مقارنة بمعسكرات الجبهة الغربية، التي كانت تتلقى مساعدات أقل بكثير.

معاهدة أوشي لوزان:

في يوم 1911/11/5، أصدرت الحكومة الإيطالية قرارًا بضم ليبيا إلى التاج الإيطالي، ووزع هذا القرار على سفراء الدول الأوروبية في روما. وقبل البدء في المفاوضات بين الحكومتين الإيطالية والعثمانية، اتبعت إيطاليا سياسة التقرب من المواطنين الليبيين في محاولة لاستقطاب الشعب الليبي إلى جانبها، وبث روح الفرقة بين العرب والعثمانيين. فمع مطلع عام 1912، بدأ كارلو كانيفا يتبع سياسة نابليون بونابرت في مصر؛ فأظهر كانيفا احترامًا للشعائر الإسلامية ووزع المنشورات بالطائرات الإيطالية، وهي منشورات مكتوبة باللغة العربية، وتبدأ بالبسملة والصلاة والتسليم على الرسول محمد ﷺ .

في يومي 5 و6/ 1912/1، أمر كانيفا، بإلقاء منشورات تحث المواطنين الليبيين على الانحياز إلى جانب إيطاليا ضد الدولة العثمانية؛ بحجة أن إيطاليا لم تدخل في الحرب ضد الدولة العثمانية، إلا لخلاص الليبيين من جور الحكم العثماني، وبحجة أنها تسعى لرخاء الشعب الليبي وتقدمه وتنشئة أبنائه تنشئة سليمة، والأخذ بأسباب التقدم الصناعي، الذي تعمل الحكومة الإيطالية على تحقيقه في ليبيا، وخاطب كانيفا المواطنين الليبيين في طرابلس ودرنة وبنغازي والجبل وفزان قائلاً: إن الإسلام يأمر بالإحسان إلى الجار، ولما كانت إيطاليا أقرب إلى ليبيا من الدولة العثمانية، فعلى الليبيين أن يقفوا إلى جانب إيطاليا ضد العثمانية. وبما أن القرآن الكريم يأمر المسلمين بالخضوع للحكومة المسؤولة، فعلى الليبيين الخضوع لحكم إيطاليا، وليس للحكومة العثمانية. كما بدأ الإيطاليون في ليبيا يرسلون رسائل سرية إلى زعماء القبائل والعشائر الليبية يعدونهم ببعض الامتيازات إذا هم أقنعوا قبائلهم بالخضوع للسلطة الإيطالية. وفي أغلب الأحيان كان رد أولئك الزعماء هو مزيد من الهجمات ضد المعسكرات الإيطالية.

نشرت إيطاليا في داخل البلاد أنباء عن قرب توصلها إلى اتفاق مع الدولة العثمانية يتم بموجبه تنازل الأخيرة عن ليبيا لصالح الحكومة الإيطالية. وقد أثارت هذه الأنباء العديد من الاضطرابات والاحتجاجات ضد الحكومة العثمانية. ففي رسالة وجهها المجاهد أحمد الشريف إلى أنور باشا عبر له عن موقف الشعب الليبي الرافض لما يشاع بقوله: "نحن والصلح على طرفي نقيض... ولا نقبل صلحًا بوجه من الوجوه، إذا كان هذا الصلح تسليم البلاد إلى العدو". وحذر أحمد الشريف من مظاهر السخط والكره، التي ستعم العالم الإسلامي ضد الدولة

العثمانية إذا أقدمت على مثل هذا الصلح. أما سليمان الباروني، الناطق بلسان الجبهة الغربية في ليبيا آنذاك، فقد وجه برقية إلى مجلس "المبعوثان" العثماني، باسم زعماء حركة الجهاد، أعلن فيها عن احتجاجهم على عقد الصلح مع إيطاليا. ومما جاء في هذا الإعلان:

"لا نرضى بصلح يخل بعثمانيتنا ويجعل للعدو أي مدخل في بلادنا ولو أبرمته الدولة ورضيه الخليفة. ونحن إلى الآن نحارب باسم العثمانيين والطرابلسيين، فإذا أبرم الصلح على ما لا يرضينا أمكننا مداومة الحرب باسم الطرابلسيين فقط إلى آخر قطرة من دمائنا. ولا يوجد بيننا متقاعد عن الحرب ولا ميال إلى العدو ولا مسالم له قط. وقد أوجبنا الحرب على كل قادر من دون استثناء. ولا دخل للترك في ذلك أصلاً. وسنجلب ما يلزم من المدافع الموجودة في غريان إلى خط الحرب إذا تجاوز العدو خط النخيل. وما دامت الدول العظمى ملتزمة الحياد، فإننا نحارب باسم دولتنا ووطننا، ومتى ظهر منها الوقوف في طريق انتصاراتنا وقوفا غير مشروع، فإننا نعد ذلك منها تعصبًا، وإذًا سنحارب باسم الدين فقط".

يتضح من هذا النص أن الليبيين، حتى تلك اللحظة، كانوا يعتبرون أنفسهم رعايا للدولة "العثمانية"؛ يحاربون باسمها، بل يعتبرون أنفسهم عثمانيين، ويرفضون الصلح بكل المقاييس بغض النظر عمن روج له ووقع عليه، حتى لو كان خليفة المسلمين. وإذا ما اتضح من الدولة العثمانية ما يشير إلى اتفاقها مع الحكومة الإيطالية، فسيكونون في حل من ارتباطهم بدولة الخلافة، ولن يلتزموا ببنود الاتفاق؛ بل سيحملون السلاح في وجه العدو معتمدين في ذلك على إمكاناتهم البشرية والاقتصادية.

وعلى الرغم من الاحتجاجات التي أبداها المواطنون الليبيون ضد توقيع الاتفاقية، فإن الحكومة الإيطالية مارست على الحكومة العثمانية جملة من الضغوط العسكرية والسياسية، التي جعلت هذه الأخيرة تذعن لها، في نهاية الأمر، وتجلس معها على طاولة المفاوضات. ومن أهم الوسائل التي اتبعتها الحكومة الإيطالية:

1 - على الصعيد الداخلي، لجأت إلى توسيع رقعة الحرب لتشمل بعض المناطق الساحلية حول زوارة وبوكماش ومصراتة وغيرها من المواقع التي لم تصل إليها القوات الإيطالية من قبل.

2 - وعلى الصعيد الخارجي، نقلت إيطاليا الحرب إلى مواقع أخرى تابعة للحكومة العثمانية، خارج ليبيا؛ فقامت بقصف ميناء الحديدة في اليمن واللحية وجزيرة كمران، ولم تسمح للسفن التي تنقل الحجاج بالمرور إلا تحت حراسة السفن الإيطالية. كما استولت البحرية الإيطالية على جزيرة رودس، وجزر الدوديكانيز (Dodecanese) في بحر إيجه، وأسرت كل الجنود والموظفين العثمانيين؛ مما جعل الحكومة العثمانية تغلق مضايقها أمام الملاحة الدولية فيما بين البحر المتوسط والبحر الأسود، فتعرضت تجارة روسيا إلى خسائر قدرت بـ 315,000,000 من الدولارات سنويًا واحتجت الحكومة الروسية في 20 من أبريل 1912 لدى الباب العالي ضد إغلاق الدردنيل، الذي فتح في 9 من مايو من العام ذاته.

3 - وعلى الصعيد السياسي، نشطت الدبلوماسية الإيطالية لإقناع الدول التي لها مصالح في حوض البحر المتوسط، بممارسة بعض الضغوط على الحكومة العثمانية لإجبارها على التخلي عن ليبيا لصالح إيطاليا.

4 - كانت الظروف الداخلية في الدولة

العثمانية قد بلغت درجة كبيرة من التردي، علاوة على بوادر اندلاع الثورة في البلقان.

هذه الأحداث مجتمعة أرغمت الحكومة العثمانية على الجلوس مكرهة، على طاولة المفاوضات، مع إيطاليا بخصوص المسألة الليبية. وقد عقدت جلسات المباحثات في سرية تامة في مدينة لوزان بسويسرا، ووقعت الدولتان يوم 1912/10/18م على اتفاقية من ثلاثة عشر بندًا، وأربعة ملاحق.

نص البند الأول من الاتفاقية على وقف العمليات الحربية بين الدولتين. ونص البند الثاني على سحب القوات العثمانية من ليبيا؛ مقابل سحب إيطاليا لقواتها من المناطق التي استولت عليها في بحر إيجه. كما نص البند الثالث على تبادل الأسرى بين الطرفين. أما البند الرابع، فقد نص على العفو عن المعتقلين السياسيين من سكان ليبيا وبحر إيجه. ونص البند الخامس على سريان كل التعهدات الموقعة في السابق بين البلدين. وتتعهد الحكومة العثمانية بموجب البند السادس من الاتفاقية بعدم إرسال الأسلحة والذخيرة إلى ليبيا.

أما الملاحق، فقد نصت فيما نصت عليه، على منح السلطان العثماني لليبيا استقلالاً ذاتيًا، ونصت على منح ملك إيطاليا مرسومًا بالعفو العام عن جميع الأسرى الليبيين، الذين تم اعتقالهم منذ بداية الغزو. وأعطت الملاحق السلطان العثماني الحق في تعيين ممثل له في ليبيا يلقب (بنائب السلطان)، يرعى مصالح الدولة العثمانية في ليبيا، وله الحق في تعيين القضاة المسلمين لفض المنازعات التي تحدث بين الناس وفقًا للشريعة الإسلامية. وكفلت الاتفاقية حق ذكر اسم السلطان العثماني والدعاء له في الصلوات.

وقد طلبت إيطاليا من الدول الأوروبية الاعتراف بسيادتها على ليبيا قبل التوقيع على الاتفاقية. وهكذا أعلنت روسيا اعترافها في يوم 1912/10/16م، والنمسا في يوم 1912/10/17م. أما بريطانيا، فقد أعلنت موافقتها في يوم 1912/10/19م، وفرنسا في يوم 1912/10/21م، وألمانيا في يوم 1912/10/19م، ورومانيا في يوم 10/23/ 1912م.

وقد أسفرت هذه الاتفاقية عن النتائج التالية:

1 - إن المتفحص لبنود الاتفاقية يرى بوضوح أنها لم تكن في الواقع سوى مجموعة من الصفقات السياسية والمادية والعسكرية، وإن الدولتين (العثمانية والإيطالية) توصلتا إلى حل جميع الخلافات العالقة بينهما، منذ عقود، على حساب مصالح الشعب الليبي.

2 - أوجدت الاتفاقية حلاً لمشكلات الدول الأوروبية، التي تعرضت مصالحها الاقتصادية في حوض البحر المتوسط للخطر.

3 - فرضت العوامل الجغرافية نفسها على الطرفين الإيطالي والعثماني، وتمت التسوية بما يتناسب مع هذه العوامل؛ حيث استعادت الدولة العثمانية مجموعة الجزر القريبة من حدودها، التي استولت عليها القوات الإيطالية في بحر إيجه، فيما ضمت إيطاليا ليبيا، التي ما لبثت الحكومة الإيطالية تدعي بأنها أرض الميعاد (La Terra Promessa) وأنها الشاطئ الرابع (La Quarta Sponda) في إشارة إلى ممتلكات الإمبراطورة الرومانية القديمة.

4 - بتوقيع الاتفاقية، انتهت، رسميًا، حالة الحرب، التي كانت قائمة بين الدولتين الإيطالية والعثمانية، وانتهت، رسميًا أيضًا، القضية الليبية، ولكن الليبيين رفضوا ما جاء في بنود الاتفاقية، ورفعوا السلاح في وجه القوات الغازية، كما سنرى.

5 - اعتبر الساسة الإيطاليون، بعد توقيع الاتفاقية، أنهم أصحاب الأرض الحقيقيون، وأصدروا مجموعة من القوانين والتشريعات، التي تخولهم مصادرة أراضي المواطنين، وقمع حركة الجهاد بقوة السلاح. ولم ينظر الإيطاليون إلى المجاهدين على أنهم مناضلون من أجل حرية بلادهم، بل اعتبروهم عصاة أو خارجين عن القانون ومعادين للدولة الإيطالية، صاحبة السيادة على ليبيا. ووفقًا لهذه التشريعات، نفت إيطاليا إلى الجزر الإيطالية حوالي 900 من سكان مدينة طرابلس وعددًا مماثلاً من سكان مدينة درنة. وبات من يقبض عليه من المواطنين ممن يبلغ عمره الرابعة عشرة سنة، يستحق الإعدام شنقًا أو رميًا بالرصاص، ومصادرة أملاكه.

أثر معاهد أوشي على حركة المقاومة:

كانت الاتفاقية صدمة للمواطنين الليبيين، الذين كانوا يعتمدون على دولة الخلافة، ويعلقون آمالاً كبيرة على ما كانت تقدمه لهم من دعم عسكري ومادي. وتنفيذًا للبند الثاني من الاتفاقية، أصدرت الحكومة العثمانية، الأوامر إلى ضباطها وجنودها بالعودة إلى تركيا. وقد خسرت حركة الجهاد قيادة مدربة وجنودًا بواسل ومصدرًا للأسلحة. ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية سببت للضباط والجنود العثمانيين حيرة وحرجًا كبيرين، كما سببت للمجاهدين في الجبهتين الشرقية والغربية، نوعًا من الإرباك. وهكذا انتقل المواطنون الليبيون فجأة من رعايا لأكبر دولة إسلامية إلى رعايا لدولة مسيحية كاثوليكية. ولم يخسر الليبيون الدعم المادي من الأسلحة والذخيرة والتدريب فحسب، بل أصبحوا يفتقرون إلى الصفة الرسمية؛ فلا خليفة لهم ولا ملك ولا رئيس ولا حكومة ولا وزارة دفاع تضطلع بمهام الدفاع عن الوطن، ولا كوادر إدارية وعسكرية مدربة... إلخ. وبات على زعماء حركة المقاومة توحيد الصفوف وسد الفراغ الذي تركه الجنود والضباط العثمانيون. وكان عليهم ابتكار نوع من التكتيك والخطط الجديدة لمواجهة القوات الإيطالية، وتوفير الأموال والأسلحة والأطباء لمعالجة الجرحى، وعليهم رص الصفوف من رجال القبائل والعشائر والعائلات، وتحريض السكان على الانخراط في حركة المقاومة لتعويض الفاقد في صفوف المقاتلين نتيجة الاستشهاد في المعارك. وكان على الزعماء مواجهة ذوي النفوس الضعيفة، الذين تقبلوا الوجود الإيطالي في سبيل مصالحهم الخاصة وأصبحوا يشكلون خطرًا على الوحدة الوطنية؛ بما يروجون من الدعاية لصالح الحكومة الإيطالية، ويطالبون بوقف الكفاح بحجة عدم توفر الإمكانات اللازمة لاستمرار المقاومة. لذلك قرر الشعب مواصلة الجهاد، وإعادة الترتيبات بمعسكرات الجهاد وتنظيم صفوف المقاتلين بحسب الإمكانات التي كانت متوفرة في كلتا الجبهتين الشرقية والغربية.

قبل أن يغادر الأراضي إلى استانبول، وضع الضباط العثمانيون بعض الترتيبات لضمان سير العمليات الحربية ضد الغزاة الإيطاليين. سافر أنور في البداية، إلى الجغبوب وسلم القيادة العامة لحركة الجهاد إلى المجاهد أحمد الشريف؛ لما اتصف به هذا الأخير من حزم وصلابة في وجه الاستعمار الأوروبي. وتم الاتفاق على أن يتولى عزيز المصري القيادة العسكرية الميدانية لمعسكرات المجاهدين، بينما يتولى أحمد الشريف الإشراف العام على جميع المعسكرات، وتعهد أنور باشا بإمداد المجاهدين بالأسلحة والذخيرة من الدولة العثمانية.

بدأ المجاهد أحمد الشريف مهامه، قائدًا عامًّا لحركة الجهاد في الجبهة الشرقية، برحلة طويلة، ونزل في منطقة "الظهر الأحمر" إلى الجنوب من درنة، واستهل العمليات العسكرية بمعركة يوم الجمعة، التي حقق فيها المجاهدون انتصارًا كبيرًا، وغنموا فيها كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة والنقود. كما قام أحمد الشريف بوضع بعض الترتيبات وعين ضباطًا ومستشارين جددًا للمعسكرات في مناطق العزيات إلى إجدابيا. وفي سرت، عاد خليل بك إلى استانبول بعدما سلم السِّيادة إلى عبد الله مليطان، أحد زعماء المنطقة، ولكن القوات الإيطالية زحفت على معسكر المجاهدين في هذه المنطقة.

وفي الجبهة الغربية، غادر نشأت بك ونوري بك (شقيق أنور) وسلما قيادة المعسكرات إلى زعماء المنطقة. وعقد هؤلاء الزعماء من فورهم اجتماعًا في العزيزية؛ لمناقشة الوضع الراهن في البلاد، ووضعوا خطة لاستمرار المقاومة، ولكن روح الفرقة سيطرت على الاجتماع منذ البداية، وتباينت وجهات النظر في الكيفية التي سيسلكها المجاهدون. ففي الوقت الذي رأى فيه فريق ضرورة التفاوض مع الحكومة الإيطالية من أجل الحصول على بعض المطالب في ظل الاحتلال الإيطالي، رأى فريق آخر، بزعامة سليمان الباروني ومحمد بن عبد الله البوسيفي وسوف المحمودي، ضرورة استمرار المقاومة لإرغام الحكومة الإيطالية على الاعتراف بنص الفرمان الذي أصدره السلطان العثماني، الذي يقضي بمنح الليبيين حق الاستقلال الذاتي. وتحقيقًا لهذه الغاية؛ انسحب الفريق الذي يقوده سليمان الباروني إلى الداخل، متخذًا من مدينة يفرن (في جبل نفوسه) مقرًّا له، وجمع حوله آلاف المقاتلين من قبائل أولاد أبي سيف والعجيلات وقبائل من زوارة. وبدأ هذا الفريق في تشكيل إدارة من المتصرفين والقائم مقامين والقضاة، غير أن القوات الإيطالية هاجمت تجمعات المجاهدين في سواني بن يادم والعزيزية وجنزور والزاوية وترهونة وغريان وبعض المناطق التي كانت تابعة للمجاهدين، وواصلت زحفها باتجاه يفرن؛ حيث توجد القيادة العامة للمجاهدين. وفي يوم 1913/3/23، دارت بين المجاهدين والقوات الإيطالية معركة فاصلة في جندوبة، كان النصر فيها للقوات الإيطالية، التي أظهرت منذ البداية تفوقا ملحوظًا في العدد والعتاد. وهكذا تمكنت القوات الإيطالية، بفضل جودة أسلحتها؛ من كسر الطوق الذي أقامه المجاهدون وظل عقبة كأداء في طريق تقدمها إلى الدواخل لمدة سنتين كاملتين. وواصلت القوات الإيطالية تقدمها فاستولت على غدامس في أبريل وعلى مزدة في يوليو من العام ذاته. وانقسم المجاهدون، بعد معركة جندوبة إلى ثلاث فرق: فريق احتمى بواحات فزان في محاولة لإعادة تنظيم صفوفه من جديد استعدادًا لمواجهة العدو، ويقود هذا الفريق المجاهد محمد بن عبد الله البوسيفي. وفريق هاجر إلى الأراضي التونسية، ويقوده المجاهد سليمان الباروني ومحمد سوف. أما الفريق الثالث فألقى السلاح بعد نفاد كل الإمكانات التي بحوزته.

بعد احتلال غدامس ودرج ومزدة، بات الطريق ممهدًا أمام القوات الإيطالية للتوغل إلى أقصى الجنوب وتتبع فلول قوات المجاهدين؛ بهدف احتلالها وتأمين المناطق التي تم الاستيلاء عليها في منطقة الساحل، ومن ثم الوصول إلى فزان. وكان هناك سبب آخر على درجة كبيرة من الأهمية، فما إن تأكد لوزارة المستعمرات الإيطالية في سنة 1913 نبأ توغل القوات الفرنسية في الجنوب

الجزائري واحتلال قرية جانت التي تبعد 100كم عن مدينة غات على الحدود الليبية الجزائرية، حتى سارعت الحكومة الإيطالية إلى تحريك قواتها باتجاه الجنوب الليبي في محاولة لوقف تقدم القوات الفرنسية في الأراضي الليبية. ولكن جنرالات الحرب الإيطاليين كانوا في البداية مترددين في الزج بجنودهم في حرب صحراوية لا قبل لهم بها. وأخيرًا حاولت الحكومة الإيطالية، دون جدوى، الدخول في مفاوضات مع زعماء حركة الجهاد في المنطقة الوسطى بهدف استمالتهم إلى جانبها، أو، على الأقل، ضمان حيادهم في حالة مواجهتها لمقاومة عنيفة من القبائل التي تعيش في فزان، أو من قبل القوات الفرنسية.

أعدت الحكومة الإيطالية حملة عسكرية لاحتلال فزان بقيادة العقيد مياني، الذي كانت له خبرة سابقة في حرب الصحراء؛ فقد شارك هذا الأخير في معركة عدوة، التي هزمت فيها القوات الإيطالية في الحبشة في سنة 1896. جمع مياني المعلومات المتوفرة عن جغرافية فزان ومسالكها وآبارها وعن عادات القبائل التي تسكنها وطبائعها. غادرت القوات الإيطالية سرت يوم 1913/8/9 باتجاه سوكنة التي وصلتها في 26من الشهر ذاته وتمكنت من احتلالها دون مقاومة تذكر. ثم واصلت القوات تقدمها نحو وادي الشاطئ بهدف ملاحقة سرايا المجاهدين التي يقودها المجاهد محمد بن عبد الله البوسيفي. وفي يوم 1913/12/10، اصطدمت القوات الإيطالية بقوة من المجاهدين في معركة في منطقة الشب، بالقرب من براك. ثم واصلت القوات تقدمها؛ حيث اشتبكت في يوم 12/13 بقوة أخرى من المجاهدين في موقعة أشكدة. وفي يوم 24 جرت بين المجاهدين والقوات الإيطالية معركة كبيرة في منطقة محروقة استشهد فيها المجاهد محمد بن عبد الله البوسيفي، قائد المجاهدين. وهكذا صار الطريق ممهدًا أمام القوات الإيطالية، التي احتلت مدينة سبها يوم 1914/2/17، واحتلت مرزق يوم 3/4 من السنة ذاتها، كما احتلت منطقة أوباري في شهر يوليو، واحتلت غات في أقصى الجنوب في يوم 1914/8/21، وفوتت بذلك على القوات الفرنسية فرصة احتلال غات وما حولها من الأراضي الليبية.

استطاعت القوات الإيطالية احتلال كامل إقليم فزان، وتمت لها بعد ذلك السيطرة على أغلب المناطق الليبية؛ وباحتلال فزان، أصبحت القوات الإيطالية تنتشر على رقعة جغرافية تمتد من طرابلس على شاطئ البحر المتوسط، إلى غات على مشارف وسط القارة الإفريقية، ومن غدامس حتى سرت، ولكنها لم تستطع الاحتفاظ بكامل الأراضي التي احتلتها، ولم تتمكن من استثمار الانتصارات التي حققتها في بعض المعارك التي خاضتها ضد المجاهدين. ولكي تحتفظ السلطة الإيطالية بالمناطق التي تم احتلالها، بات عليها أن تقسم قواتها بين مراكز عدة: في غدامس وسيناون ومزدة وبني وليد وأبي نجيم والقريات وسرت وغيرها، وهي مناطق تفصل بينها مئات الكيلومترات من الطرق الجبلية والرملية الصعبة غير المعبدة، التي تعيش بها العديد من قبائل البدو الرحل من أولاد أبي سيف والزنتان والمقارحة وورفلة وأولاد سليمان والقذاذفة وبعض قبائل فزان، وقد شجعت هذه الوضعية هذه القبائل على الانتقام، واتباع أسلوب الكر والفر لإرغام القوات الإيطالية على التراجع إلى الشمال.

الثورة في فزان وطرد القوات الإيطالية منها:

لم ينعم الإيطاليون كثيرًا باحتلال فزان؛ إذ تزامن احتلالها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ووجد المجاهدون ورجال القبائل البدوية الفرصة سانحة لتنفيذ غارات خاطفة؛ بهدف قطع الطريق على القوافل الإيطالية المتجهة من الشمال إلى الجنوب. وقد نفذ المجاهدون غارات ضد قوافل التموين الإيطالية في مناطق: بئر الزيدن وأبي نجيم والشوريف. وفي يوم 1914/11/27، هاجمت سرايا المجاهدين، التي يقودها الشيخ سالم بن عبد النبي الزنتاني، الحامية الإيطالية المرابطة في قلعة سبها، وقتل أغلب جنودها، ولم ينجُ منهم إلا القليل، وغنم المجاهدون أسلحة وذخائر ومواد تموينية كثيرة. ثم اندلعت الثورة ضد الوجود الإيطالي في كل مناطق فزان، واستعاد المجاهدون كل المناطق التي احتلها الإيطاليون، وانسحب مياني من مرزق يوم 1914/12/10 باتجاه مصراتة صحبة البقية الباقية من جنوده، وتم انسحاب القوات الإيطالية المتمركزة في مناطق الجفرة، وأبى نجيم، وسيناون، وغدامس، والقريات. وبدأت المعسكرات في المنطقة الشرقية متحفزة هي الأخرى للهجوم على القوات الإيطالية.

تلقى المجاهد أحمد الشريف، قائد عام المجاهدين في الجبهة الشرقية، نبأ قيام الثورة والانتصارات التي حققها المجاهدون ضد القوات الإيطالية المنسحبة من فزان إلى مصراتة وطرابلس عبر سرت، فأرسل هذا الأخير أخاه صفي الدين على رأس قوة لمهاجمة القوات الإيطالية وقطع خط الرجعة عليها. وقد تمكن صفي الدين من الاتصال بالمجاهد أحمد سيف النصر، قائد المجاهدين، الذي يعسكر بقواته في أثماد أبي خطوة بالقرب من سرت، ومع زعماء الجهاد في منطقة مصراته وورفلة وغيرها من المناطق ووضعت كامل الترتيبات لمحاصرة القوات الإيطالية في القرضابية (بالقرب من مدينة سرت) بعد مهاجمتها من الجهات الجنوبية والشرقية والغربية.

معركة القرضابية:

تقع بئر القرضابية إلى الشمال الشرقي من مدينة سرت. وقد حشد الإيطاليون حول هذه البئر قوة مكونة من 84 ضابطًا، 900 جندي إيطالي، 2,089 جندي إرتري، بالإضافة إلى 300 من المجندين العرب، 250 فارسًا، ومجهزين بعدد 2,000 جمل محملة بالذخيرة والتموين، وعدد من الدواب، و12 مدفعًا، وعدد من المدافع الرشاشة. بالمقابل، حشد المجاهدون ما يقارب على 1,500 مسلح جاءوا من كل الجبهات الشرقية والجنوبية والغربية والوسطى. وفي صباح يوم 1915/4/29، أصدر مياني أوامره بالهجوم على تجمعات المجاهدين، وقد أدى ذلك إلى استشهاد حوالي 400 مجاهد، وكادت القوات الإيطالية تحرز انتصارًا ساحقًا في البداية، ولكن رجحت كفة المجاهدين، الذين ألحقوا بالإيطاليين خسائر كبيرة في الأرواح، ولم تنجُ من القوات الإيطالية إلا حوالي 500 جندي.

وهكذا منيت القوات الإيطالية بهزيمة نكراء، وتقهقرت إلى المناطق الساحلية التي استولت عليها في الهجمة الأولى من بداية الغزو مثل طرابلس والخمس وبنغازي ودرنة وطبرق، وظلت القوات الإيطالية محصورة في هذه المناطق من 1915 حتى سنة 1923. ومن نتائج معركة القرضابية، تحطم أسطورة الجيش الإيطالي وجنرالات إيطاليا أمام قوة المجاهدين المسلحين بحفنة عن البنادق العتيقة. وتعتبر معركة القرضابية معركة لجميع فصائل

الجهاد الليبي، التي كانت تمثل الجبهات الشرقية والغربية والجنوبية، وهي تعتبر رمزًا للوحدة الوطنية أمام العدو الإيطالي.

وفي نهاية هذه الدراسة، يمكن أن نستخلص الحقائق التي ميزت حركة الجهاد في هذه الفترة من بداية الغزو في نهاية أكتوبر 1911 إلى بداية الحرب العالمية الأولى:

(أ) إن الانتصارات التي كانت تحققها القوات الإيطالية في ميدان المعركة لا ترجع فقط إلى جودة الأسلحة التي يستخدمها الجنود الإيطاليون فحسب، بل ترجع أيضًا إلى القوات الإرترية، التي كانت ترسلها الحكومة الإيطالية من وقت إلى آخر في شكل تعزيزات لمساندة قواتها في ميدان المعارك الدائرة ضد المجاهدين الليبيين. بالمقابل، كان المجاهدون يعجزون، في أغلب الأوقات، عن توفير مقاتلين لتعويض الفاقد في عدد الشهداء الذين كانوا يسقطون في المعارك. وعلى المدى البعيد، تركت هذه العلاقة أثرها على سير المعارك.

(ب) كثيرًا ما يغادر المجاهدون ميدان المعارك لقضاء بعض الأعمال الخاصة كالحرث والحصاد والاهتمام بالحيوانات، خاصة في سنوات الجدب. وبمعنى آخر. كانت هموم المجاهدين مزدوجة؛ ولم تكن محصورة فقط في قتال العدو، بل كانوا يقاتلون القوات الإيطالية والفقر والحصار، وكانوا يسعون إلى توفير لقمة العيش لأطفالهم وزوجاتهم.

(ج) إن قلة خبرة المجاهدين بفنون الحرب الحديثة جعلتهم، في كثير من الأحيان، لا يحسنون استثمار الانتصارات التي حققوها ضد القوات الإيطالية؛ مما جعلهم عاجزين عن تحصين المواقع التي حرروها من أيدي العدو.

د. سعيد عبد الرحمن الحنديري
مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

المصادر والمراجع

- إبراهيم، عبد الله علي: آثار صلح لوزان على حركة الجهاد، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي الثاني، ط 1، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984.
- إبراهيم، فادية عبد العزيز: موقف الاتحاديين من الغزو الإيطالي لليبيا (1908 - 1912)، أطروحة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الفاتح، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، 2001-2002.
- الأشهب، محمد الطيب: برقة العربية أمس واليوم، القاهرة، مطبعة الهواري، 1947.
- باشا، أنور: مذكرات أنور باشا، ترجمة عبد المولى صالح الحرير، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1979.
- ببهيلر، وليام هـ.: تاريخ الحرب التركية الإيطالية 29 أكتوبر 1911 - 18 أكتوبر 1912، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي وعبد المولى صالح الحرير، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1990.
- البربار، عقيل محمد: مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلل الاقتصادي إلى ليبيا، مجلة البحوث التاريخية، السنة الرابعة، العدد الثاني يوليو 1982، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
- بروشين، ن.إ.: تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة عماد الدين حاتم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988.
- البوصيري، علي: المقاومة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي في الجزء الغربي من ليبيا أكتوبر 1913 - أغسطس 1914، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998.
- البوصيري، علي: التوغل الإيطالي في الدواخل الليبية عقب صلح لوزان، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، الجزء الثاني، ط 1 ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984.
- بيشون، جاك: المسألة الليبية في تسوية السلام، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991.
- التليسي، خليفة محمد: معجم معارك الجهاد في ليبيا (1911 - 1931)، بيروت، دار الثقافة، ط 2 ، 1973.
- حسنين، علي الصادق: أضواء على محفوظات السراي الحمراء، مجلة الوثائق والمخطوطات، السنة الثانية، العدد الثاني، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1987.
- الدجاني، أحمد صدقي: ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي (1882 - 1911)، المطبعة الفنية الحديثة، 1971.
- رحومة، مصطفى حامد: التضامن العربي الإسلامي مع المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي لليبيا (1911 - 1931)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم الإنسانية، 1998.
- رحومة، مصطفى حامد: الغزو الإيطالي لليبيا، وبداية المقاومة الوطنية (1911 - 1912)،

بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، ج 2، ط 1، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984.

- ريمون، جورج: من داخل معسكرات الجهاد الليبي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، طرابلس، دار الفرجاني، 1972.
- الزاوي، الطاهر أحمد: جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط 2 ، بيروت، دار الفتح للطباعة، 1970.
- سيجيرى، كلوديو: الشاطئ الرابع، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشى، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1987.
- شكري، محمد فؤاد: السنوسية دين ودولة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1948.
- صالحية، محمد عيسى: صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا، وثائق من تاريخ السيد أحمد الشريف السنوسي (1875 - 1933)، حولية كلية الآداب، الكويت، جامعة الكويت، 1980.
- العرفاوي، محمود: مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطالية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1990.
- غريقنتيس، غيورغ فون: تاريخ الحرب الليبية الإيطالية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
- مالتيزي، باولو: ليبيا أرض الميعاد، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1979.
- مالجيري، فرانشيسكو: الحرب الليبية 1911 - 1912، ترجمة وهبي البوري، تونس، الدار العربية للكتاب، 1978.
- مدلل، أحمد عطية: الموقف الوطني وأثره في عملية التقهقر الإيطالي، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، ج 2 ، ط 1 ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984.
- المصري، محمد إبراهيم لطفي: تاريخ حرب طرابلس، القاهرة، مؤسسة الأمير فاروق، 1946.

7 - المقاومة الصومالية
حركة السيد محمد عبد الله حسن

كان الصومال منذ أقدم العصور التاريخية بلدًا ذا تاريخ وإن اختلف مسماه؛ فقد سجلت المصادر التاريخية المصرية القديمة اتصالات عديدة مع ما يسمي ببلاد بونت وهي الصومال الحالي على أرجح الآراء، وبينما كانت العناصر الصومالية وثيقة الصلة بالعالم الخارجي وحضاراته، كانت الهضبة الحبشية منقطعة الصلة عنه غالبًا. واتصل الصوماليون اتصالاً وثيقًا بالحضارة العربية القديمة قبل قيام مملكة أكسوم بعدة قرون؛ مما يدل على قدم اتصال الحضارة الصومالية بالحضارة المصرية والعربية، فضلاً عن هذا، فالصوماليون على عكس كثير من الشعوب الإفريقية، يملكون ملامح قومية محددة من لغة صومالية ودين إسلامي وتراث تاريخي ووحدة عرقية وبيئية.

وعلى الرغم من الملامح المميزة للقومية الصومالية، فإن للغة العربية وضعًا مرموقا في الصومال؛ بحكم كونها لغة القرآن، وبحكم استمرار هجرة العرب إلى المنطقة وامتزاجهم بالسكان. ولما كان الصوماليون يمتهنون حرفة الرعي، فإنهم نشأوا يحبون الإبل ويعتزون بالنوق الضخمة الولود، وهو الحب والاعتزاز اللذان جعلا أحد الكتاب الإنجليز يُعرِّف القومية الصومالية تعريفًا رائعًا فيذكر أنها تمتد في قرن إفريقيا حيث يوجد الجمل.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، نشأ تنافس وصراع استعماري في قرن إفريقيا؛ إذ تسللت الدول الأوروبية إلى هذه المنطقة، تارة باسم الشركات الأجنبية، وتارة أخرى باسم المعاهدات مع السلاطين والأمراء المحليين، وأخرى بصفة استئجار الموانئ، ووقع الصومال في هذا التنافس بين براثن الدول الاستعمارية؛ إذ تقاسمته بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة. وقد سبق أن تناولنا في الفصل الثالث الاحتلال الإيطالي للصومال، وسوف نتحدث فيما يلي عن الاحتلال البريطاني والفرنسي والحبشي لأجزاء متعددة من البلاد.

الاحتلال البريطاني:

جددت القوى الأوروبية الاستعمارية اهتمامها بهذه المنطقة بعد افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام 1869؛ وذلك لما تتمتع به من أهمية استراتيجية باعتبارها تتحكم في طرق مواصلاتها البحرية من وإلى مستعمراتها في جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية عبر البحر الأحمر كأقصر طريق بحري يربطها مع مستعمراتها في الشرق والمحيط الهندي. وأدي اهتمامها إلى إقامة محطات للتموين بالمؤن الغذائية والوقود، والذي أدى بدوره إلى إقامة حاميات ومستعمرات في الثمانينيات من القرن التاسع عشر .

وكانت الأراضي الصومالية المطلة على البحر الأحمر وحتى مدينة هرر في الداخل تحت إدارة مصرية من عام 1874 - 1885، وكان المدخل الطبيعي أمام بريطانيا لاحتلال الأراضي الصومالية هو إخراج مصر من هذه المنطقة؛ فعملت بريطانيا على إخراج مصر بما كان لها من نفوذ سياسي وعسكري عليها منذ عام 1882؛ وذلك بهدف احتلال السواحل الصومالية. ولكي تعطى الشرعية لعملها هذا أمام القوي الاستعمارية؛

قامت بإجراء اتصالات مع الباب العالي معيدة تحفظاتها السابقة حول صحة ادعاءات تركيا على المنطقة الساحلية ما بين زيلع ورأس حافون، مشيرة إلى أنها مستعدة للاعتراف بسلطة السلطان التركي على الساحل حتى زيلع، وشريطة أن تتخذ تركيا خطوات للمحافظة على سلطتها بعد الانسحاب المصري، وتتعهد بأنها لن تتنازل عن الإقليم لأي قوى أجنبية. وسارعت إنجلترا ووضعت قواتها في زيلع في أغسطس عام 1884، وأعلنت أنها سوف تستمر في احتلالها لزيلع حتى تتخذ حكومة الباب العالي إجراءات تعفيها من هذه المسئولية، في الوقت ذاته عقدت إنجلترا سلسلة من المعاهدات مع زعماء صوماليين على الساحل، ابتداءً من جيبوتي حتى رأس حافون. وفي عام 1886، ألحقت بريطانيا معاهداتها السابقة بسلسلة أخرى من معاهدات الحماية مع الزعماء أنفسهم، بالإضافة إلى معاهداتها مع زعماء صوماليين في المنطقة الداخلية مكونة بذلك ما عرف بمحمية الصومال البريطاني.

وتنص كل تلك المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع الزعماء الصوماليين، على أن الحكومة البريطانية تتعهد بحماية استقلال الأراضي الصومالية وسيادتها. وفي يوليو 1887، أبلغت بريطانيا القوى الأوروبية- طبقًا لقرار مؤتمر برلين - رسميًا بأن محمية بريطانية أقيمت على الساحل الصومالي ابتداء من جيبوتي وحتى بندر زياد شرقا عند خط الطول 49 درجة.

الاحتلال الفرنسي:

بخلاف اهتمام بريطانيا بالأراضي الصومالية، الذي كان بدافع من حاجتها إلى المواد الغذائية والإمدادات لعدنْ وإبعاد القوى الأوروبية الأخرى عن المنطقة، فإن اهتمام فرنسا بالسواحل الصومالية كانت له دوافع ثلاثة رئيسة: إيجاد قاعدة ومحطة للتموين بالفحم على طول الطريق إلى مدغشقر (ملجاش) والهند الصينية، وتطوير تجارتها في المنطقة، وربط مستعمراتها في وسط إفريقيا مع مستعمراتها في الشرق.

وتعود محاولات فرنسا الأولى إلى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، إلا أن أول معاهدة رسمية أبرمتها فرنسا كانت مع السلطان أبي بكر حول منطقة أوبوخ، وأبرمت في 11 من مارس 1862، ولكن اهتمام فرنسا فتر في هذه المنطقة لمدة 20 عامًا. وعندما قامت ثورة الهند الصينية 1882 - 1883، وانفجرت الحرب في مدغشقر، أظهرت حكومة فرنسا الاهتمام بإقامة محطات بحرية وقواعد إمدادات على طول الطريق من قناة السويس إلى الشرق، وقد كانت فيما مضى تعتمد على تسهيلات بريطانيا في عدن. ولكن نظرًا إلى التنافس الاستعماري القائم بينها وبين بريطانيا، رأت فرنسا ضرورة تطوير وجودها العسكري في أوبوخ؛ فعقدت خلال عام 1884 - 1885 سلسلة من المعاهدات مع سلطان تاجورة ومعاهدة مع زعيم قبائل العيسى الصومالية في عام 1885، ومن خلال هذه المعاهدات حصلت فرنسا على منطقة نفوذ لها على طول الساحل بدءًا من رأس "دميرة" إلى "امبادو"، بالإضافة إلى أجزاء غير محددة في اتجاه الداخل. ولقد وسعت فرنسا نفوذها في الساحل باتجاه الشرق من خلال معاهدة أبرمتها مع بريطانيا عام 1888.

الاحتلال الحبشي:

اختلفت دوافع الاستعمار الحبشي للصومال عن الدوافع المحركة لقوى الاستعمار الأوروبي في القرن الإفريقي، ولكنها لم تكن متناقضة معها.

فبينما جاء الاستعمار الأوروبي نتيجة تغيرات جسيمة اعترت البنية السياسية والاقتصادية للمجتمعات الأوروبية بفعل الثورة الصناعية وما ترتب عليها من آثار على قوة الرأسمالية الأوروبية، فإن الدوافع الاستعمارية الحبشية كانت أكثر شبهًا بالحركة الاستعمارية القديمة، التي كانت تستهدف تكوين مستعمرات تنطوي تحت لواء إمبراطورية كبيرة تسيطر عليها النزعة القومية المتطرفة. ومن هذه الدوافع:

- دوافع صليبية: إذ عمل الاستعمار الأوروبي الرأسمالي الصناعي المتقدم الأبيض مع نظيره الحبشي الزراعي المتخلف الأسود ضمن جبهة واحدة مسيحية، وضد جبهة واحدة إسلامية. وقد كان هذا العمل المشترك من ميراث عصر الحروب الصليبية، لذلك نجد منليك الثاني يعلن صراحة أنه سيجتث أمير هرر حفيد أحمد جراي وينهي وجود هرر كمدينة إسلامية، وأنه يتحرك لاحتلال هرر تحقيقًا لمصالح مملكة شوا وباعتباره ملكًا مسيحيًا. ولما كانت الحبشة هي الدولة المسيحية الوحيدة في إفريقيا، فقد حظيت بعطف أوروبا، وحصل منليك على أسلحة حديثة وخبراء عسكريين.

- دوافع نفسية وتاريخية: كانت المملكة الحبشية تحمل مكنونًا من الحقد ضد الذين نجحوا طوال العصور الوسطى في فرض حصار حولها في الهضبة، أدى إلى عزلها عن العالم حتى أواخر القرن التاسع عشر. وقد أدى استبسال الصوماليين في الدفاع عن بلادهم ضد المطامع الحبشية، إلى شيوع روح الكراهية بين الشعبين، بالإضافة إلى ادعاءات الحبشة التاريخية في الصومال.

- دوافع داخلية ومحلية: كان لظروف الصراع الداخلي في الحبشة، وللتسويات بين السلطتين المركزية والإقليمية، أكبر الأثر في دفع منليك إلى انتهاج سياسة الغزو والاحتلال، وكان الاتجاه المتاح لتوسعه هو الشرق والجنوب الشرقي والجنوب.

- دوافع اقتصادية: كان من أهم الدوافع الاقتصادية لاحتلال منليك الثاني لهرر وأوجادين، تكرار الجفاف والقحط في الهضبة الحبشية. وكان منليك الثاني يعلم أن احتلال هرر سوف يمكنه من السيطرة على تجارتها الثرية، سواء مع الساحل أو مع الهضبة الحبشية. على أن أهم الدوافع الاقتصادية لاحتلال الحبشة لهرر وأوجادين، هو عزمها على بناء خط سكة حديدية بين أديس أبابا وجيبوتي بالاتفاق مع فرنسا. فقد أدرك الأحباش أن الفرنسيين يسعون للحصول على مركز متقدم في تجارة بلادهم، وأن بوسعهم استغلال ذلك للحصول على مركز متقدم لهم على الساحل؛ ولهذا كان عليهم أن يضمنوا الطريق الذي يمر به الخط الحديدي المقترح؛ فكان احتلالهم لأوجادين. وقد لعب هذا الخط دورًا حاسمًا في زيادة صادرات الحبشة؛ وتحقق للأحباش إنهاء وساطة الصوماليين وتحكمهم في تجارة الحبشة، وبهذا صار الاحتلال الحبشي لهرر ضرورة اقتصادية قصوى.

- دوافع دولية: كان للظروف الدولية دور مهم في بلورة المطامع الحبشية؛ فمن ناحية أجبرت مصر على الجلاء من منطقة القرن الإفريقي؛ مما دعا منليك الثاني بسبق باقي القوى الاستعمارية باحتلال هرر، ومن ناحية أخرى، فإن عقد مؤتمر برلين 1884 - 1885 يسّر التوسع الحبشي، ومن ناحية ثالثة فإن الوجود الاستعماري في القرن الإفريقي جعل الحبشة تستفيد فائدة كبيرة من الدول الاستعمارية الأوروبية التي حرصت على إرضائها. كذلك صارت الحبشة قطبًا مهمًا عملت بريطانيا

وفرنسا على استقطابه إبان الصراع بينهما في أعالي النيل، فضلاً عن أن إيطاليا قدمت مساعدات قيمة لمنليك قبل موقعة عدوة. مما جعله أقوى القوى المحلية في المنطقة، وكانت محصلة ذلك كله إقرار السيادة الحبشية على أوجادين.

- دوافع استراتيجية: كانت الإيديولوجية الحبشية - بصفة دائمة - إبان قوة المملكة، تركز على الوصول إلى الساحل والحصول على ميناء للمملكة؛ وعليه فقد كره الأحباش هذا النطاق المضروب حولهم من قبل الشعوب المسلمة، ولا سيما الشعب الصومالي؛ لذا قرروا اختراقه للوصول إلى الساحل الذي كان يمثل المجال الحيوي للأحباش، وطريقهم للوصول إلى القوى الأوروبية التي قد يجدون عندها التأييد والنصرة، كما كان الساحل أيضًا مصدرًا مهمًا لجلب السلاح. وقد كان للثورة المهدية دور كبير في اهتمام الدول الأوروبية بتسليح الحبشة؛ لاتخاذها قاعدة ضد المهديين في السودان. وقد شهدت الفترة الحرجة التي أعقبت جلاء مصر من القرن الإفريقي وسبقت احتلال الأحباش لهرر، أي بين عامي 1885 - 1887، سباقًا محمومًا بين الدول الأوروبية، وبصفة خاصة فرنسا وإيطاليا لاسترضاء الحبشة.

وقد تقدمت جيوش الحبشة نحو هرر، وبدأت تغزوها باعتبارها المعقل التاريخي للصومال، واستولت في عام 1887. وبرر منليك احتلال هرر وتدمير استقلالها بأنها صارت بعد خروج المصريين بلا حكومة. وغادر منليك هرر تاركًا على رأسها ابن عمه رأس مكونين، وتحت قيادة جيش احتلال يضم أربعة آلاف جندي، فضلاً عن أسرهم ومعاونيهم. كان احتلال هرر بداية مرحلة جديدة في حياة المنطقة كلها؛ ففي هرر انتقل أهلها من حياة الاستقلال والعيش في كنف نظام إسلامي إلى التبعية والمعاناة، ومحاولات طمس ثقافتهم وشخصيتهم لصالح الحكم الحبشي الأمهري العنصري. وقد بدأت هذه المحاولات حين قام رأس مكونين بطمس معالم المسجد الكبير في هرر، وتحويله إلى كنيسة. أما الصومال الغربي وأوجادين، فقد صار الاحتلال الحبشي في هرر رأس جسر ونقطة ارتكاز لمزيد من التوسع فيه. وهكذا قدر للصومال وشعبه ألا تقتصر معاناتهما على مكابدة الاستعمار الأوروبي وحده، بل امتدت لتشتمل استعمارًا أمهريًّا حبشيًّا متخلفًا، وهو طرف أصيل في المنطقة لن يغادرها إذا رحل عنها الأوروبيون.

كان منتظرًا أن تقوم السلطات الحبشية بمثل ما قامت به الدول الأوروبية في الصومال، من حيث إقرار شكل معين لإدارتها لهذه المحمية ونشر نفوذها السياسي والثقافي وربطها بالدولة الحامية. ولكن الذي حدث في المحمية الحبشية كان مختلفًا عما حدث في محميات الدول الأوروبية؛ لأن الأحباش لم يكونوا يملكون من الحضارة ما يقدمونه لمحميتهم؛ فقد كان استعمارهم ينتمي إلى عصر الإمبراطوريات القائمة على القوة والجبروت والقهر. وكانت السلطات الحبشية تنظر إلى قبائل أوجادين قبل أن تغزوها على أنها قبائل معادية، وهي النظرة التي امتدت إلى كل قبيلة مسلمة أو وثنية أو غير أمهرية؛ وذلك بسبب طبيعة النظام الإمبراطوري العنصري الأمهري الموروث وتركيبته الطبقية. وقد ترتب على تركيبة النظام الأمهري ونظرته المستعلية العدوانية إلى الشعوب المجاورة، أن جُوبه بمقاومة عنيدة. فقد عجزت القوات الحبشية عن إخضاع الأوجادين ومعاملته جزءًا من الوطن الأم، وإنما استمرت تعامل شعبه باعتبارهم أعداء، وباعتبار أن ثرواتهم هي مغانم لجيش الاحتلال. ولقد ظلت مشكلة المشاكل للأحباش

في أوجادين، هي عدم ثقتهم في أهلها؛ بسبب تمسك قادة الاحتلال بمحاولات التنصير والتمهير الحبشية من ناحية، وتمسك الأهالى الصوماليين بالإسلام من ناحية أخري، حتى أنه يمكن القول بأن الثقة كانت منعدمة على طول الخط بين الأحباش ومسلمي أوجادين. وعلى صعيد آخر، عجز الحكم الحبشي عن إيجاد مصالح مشتركة بينه وبين القبائل الصومالية في أوجادين؛ وبهذا لم تذكر هذه القبائل للوجود الحبشي غير صبغته التعسفية والدم المسفوك والماشية المصادرة، فلم تصل إلى هذه القبائل أية خدمات مما جري العرف على أن تهتم بها الحكومات، وكان هذا راجعًا إلى تخلف نظام الحكم الحبشي وعدم قدرته على توفير هذه الخدمات في الحبشة ذاتها.

وهكذا تميز الاحتلال الحبشي لأوجادين بانعزالية واضحة وانفصال عن القبائل الصومالية التي يحكمها، وصار احتلالا هامشيًا مرتبطًا بسياسات الدول الاستعمارية الأوروبية في القرن الإفريقي.

وقد انحصر الوجود الحبشي في أوجادين في مظاهر عسكرية صرفة، فيما عدا العاصمة هرر، حيث يقيم الرأس مكونين. أما في الريف والبادية، فإما يتمثل في قوات احتلال تقيم في مركز عسكري لا يقربه الصوماليون، وإما في حملة موسمية ترسل من هرر لجمع الغنائم والأسلاب. وبالرغم من ذلك، لم يستطع الأحباش السيطرة على أوجادين سيطرة حقيقية نتيجة استمرار منليك الثاني في انتهاج سياسة توسعية؛ لذا لم يستطع توفير القوات اللازمة لفرض سيطرته على كل هذه الأقاليم، وبالتالي ظلت أوجادين صومالية من الناحية الواقعية عدا غشاء رقيق من السيادة والسيطرة الحبشية في المدن وبالقرب منها.

أما عن حركة السيد محمد عبد الله حسن:

فبمجرد أن وطئت أقدام القوات الأوروبية والحبشية أرض الصومال، قوبلت برفض عارم من كل القبائل الصومالية، ثم تحول الرفض إلى مقاومة عنيفة تنطلق من منطلقات دينية إسلامية، وقومية صومالية، تجعل التصنيف الدقيق لها هو أنها حركة جهاد إسلامي صومالي ضد الاحتلال الحبشي. ويمكن تقسيم حركة الجهاد الحبشي إلى ثلاث فصائل رئيسة:

- الفصيلة الأولى، تمثلت في مقاومة الأمير عبد الله باعتباره سلطان هرر وصاحب الشرعية فيها وفي الصومال الغربي كله، ونجح في هزيمة الأحباش عند نهر برقة في أكتوبر 1886 وتصديه لقوات منليك إبان احتلالها لهرر.

- أما الفصيلة الثانية، فتمثلت في المقاومة التي قوبل بها الأحباش من قبائل الأوجادين كل على حدة. وعلى الرغم من الفشل الذي منيت به هذه القبائل فإنها عبرت عن رفضها للغزو الحبشي بعدة طرق مثل الانسحاب إلى مناطق بعيدة عن أيدي الأحباش، والتمسك باللغة الصومالية والدين الإسلامي في مواجهة محاولات التمهير الحبشية، كذلك اتفقت القبائل على طلب عون بقية الصوماليين، وجمع قوة من خمسين ألف رجل لإخراج الأحباش من هرر. ولكن الفكرة لم تخرج إلى حيز الوجود؛ بسبب السياسة الاستعمارية للدول الأوروبية، ومنعها تسليح الصوماليين في الوقت ذاته الذي تسلح فيه الأحباش.

- وأما الفصيلة الثالثة من فصائل المقاومة، فتمثلت في ظهور قائد وطني فذ من أبناء أوجادين تمكن من بعث الشعور الوطني الصومالي مستندًا على العقيدة الإسلامية في مناوأة الأحباش، هو السيد محمد بن عبد الله حسن نور، الذي قام بتجميع

شتات القبائل وتنظيم صفوفها ضد المستعمرين الأحباش والأوروبيين، معتبرًا ذاته حامل رسالة تستهدف تخليص مسلمي بلاده من الاستعمار المسيحي. ومنذ أن انطلقت الشرارة الأولى لثورة السيد محمد ضد الإنجليز لاحقوه في الشمال، فاضطر أن يدخل إلى منطقة سيطرة الأحباش، وهناك بدا أن حركته ليست حركة قبلية تقليدية، وأنه يستهدف تخليص الصوماليين جميعًا من الاستعماريين جميعًا، واختار أن يبدأ بالأحباش بسبب عمق العداء لهم في أوجادين. ومنذ شعر الأحباش بحجم حركته؛ تحالفت على الأوجادين قوات حبشية جرارة مع قوات إنجليزية حديثة لتتعقب السيد محمد وأنصاره من الصومال البريطاني إلى هرر، وعلى يدي الرجل تلقى رؤوس الأحباش وجنرالات الإنجليز دروسًا قاسية.

وفي أوجادين، لاحظ السيد محمد ما تعرضت له القبائل من جراء هجمات الأحباش لجمع الضرائب، كما لاحظ أن الاحتلال الحبشي يتركز في عدد محدود من المواقع الاستراتيجية التي اختيرت بعناية على طرق التجارة. وعمد السيد محمد إلى دعوة بني قرباه من قبائل أوجادين إلى حمل السلاح ضد هذا الحكم الدخيل، واستجاب له الكثير من الشباب المسلم. ومنذ بدأ السيد محمد جهاده ضد المستعمرين المسيحيين، على حد قوله، صار وجوده متوقعًا في أي مكان من مناطق شاسعة تمتد بين رأس جردفوي وخط الاستواء، ومن البحر إلى داخل الهضبة الحبشية. وراح يتنقل بين مكان وآخر ليستولي على حصن هنا ثم يغادره إلى حصن آخر، حتى لقد قيل إن الأرض تقاتل معه، وكان هذا أمرًا طبيعيًا؛ فالأرض هي أرضه التي يعرفها ويعرف دروبها ومسالكها، بالإضافة إلى أن رجاله كانوا من الرعاة دائمي الحركة والارتحال؛ مما صعب الأمر على قوات الاحتلال التي تميل إلى القتال من مواقع ثابتة.

وقد نجح السيد محمد في السيطرة على عمق أوجادين، وبدأ منه في مد سيطرته على مناطق من الصومال البريطاني والإيطالي، فضلاً عما صار له من نفوذ قوي داخل هذه الأماكن المحتلة التي لا تطولها يده. وأصبح السيد محمد بهذا عدوًا مشتركًا للأحباش والبريطانيين؛ فبدأوا في التعاون ضده، وإن كان المجهود الرئيس لمقاومة السيد محمد قد وقع على كاهل البريطانيين، مع قيام الأحباش بمجهود حربي معاون. أما القبائل الأوجادينية فقد كان تخطيط السيد محمد يتفق مع طبيعتها الاستقلالية وإيديولوجية حرب العصابات التي اختطها لجهاده؛ فدأبت على الاعتماد على نفسها في الدفاع ضد الأحباش، وعلى مهاجمتهم أيضًا، وعدم انتظار وصول نجدات من السيد محمد عندما دفعته طبيعة الصراع إلى مد نشاطه ضد كل أنواع الاستعمار في الصومال وأشكاله؛ فكانت هذه القبائل تهاجم القوات الحبشية للانتقام من هجماتها ولاسترداد ماشيتها. وهكذا كانت الأوجادين تشكل عمقًا استراتيجيًا لحركة الجهاد الصومالية الكبرى بزعامة السيد محمد، وعجزت القوات النظامية للاستعمارين البريطاني والإيطالي، وكذلك الاستعمار الحبشي عن مباغتته؛ لأنه كان يُحاط علمًا بتحركها عن طريق جواسيسه ورجال استطلاعه من القبائل الموالية له. وقد وجهت القوات البريطانية في الفترة الواقعة بين عامي 1900-1904 أربع حملات عسكرية ضد السيد محمد وأنصاره. ويلاحظ أن وجهة هذه الحملات كانت دائمًا إلى المنطقة الواقعة بين كل من الصومال الإنجليزي والصومال الإيطالي والصومال الحبشي، وأنها كانت تستهدف أوجادين في النهاية.

ونتيجة لفشل القوات العسكرية البريطانية بفصائلها المختلفة في تحقيق تحول عسكري حاسم في الصراع مع السيد محمد، فإن الإدارة البريطانية في الصومال قررت أن تسلح وتنظم القبائل الصومالية الموالية لها؛ فكونت ميليشيات قبلية، تضم كل منها نحو خمسة وعشرين رجلاً، وسلمتهم الأسلحة والذخائر اللازمة لمجابهة هجمات السيد محمد ورجاله. وعلى الرغم من الضربة القاسية التي نزلت بقوة السيد محمد خلال الحملة الرابعة، فإن الموقف العسكري البريطاني لم يكن مشرقا بعد هذه الحملة؛ مما دفع المسئولين البريطانيين إلى تلقف دعوة إيطاليا إلى التفاوض مع السيد محمد.

وبعد فترة الصدام المسلح التي استمرت طوال السنوات الأربع من القرن العشرين، كانت القوى السياسية في المنطقة تلهث وراء الأحداث في محاولة لإدراك مصالحها وملاحقة التطورات، بدأ الجميع يرنون صوب مصالحة يلتقطون فيها أنفاسهم، وكانت إيطاليا بالذات حاملة لواء السلام والدعوة إلى التفاوض. فقد أدركت أن قواتها في محمية صوماليا أضعف من أن تصمد أمام قوات السيد محمد، لذا تطلعت إيطاليا إلى فترة من السلام تمكنها من فرض سيطرتها الفعلية على صوماليا وبسط سيادتها ونفوذها على ساحل بنادر، كذلك كانت إيطاليا تعانى من مصاعب جمة نتيجة ثورة قبيلة بيمال في جنوب أوجادين، والتي شكلت إزعاجًا شديدًا لها، بحيث عجزت عن فرض سيطرتها على المنطقة الداخلية من المستعمرة. لكل هذا قام ممثلوها في الصومال بمراسلة السيد محمد سرًا ودعوته للمصالحة وإغرائه بالمساعدة.

أما بريطانيا فقد رأت في السلام فرصة لاستعادة هيبتها بعد فشلها في إنزال الهزيمة بالسيد محمد، خاصة أن مصالحها في القرن الإفريقي كانت مقصورة على عدن وفي مواجهة الفرنسيين في جيبوتي؛ لذا رأت أن منح السيد محمد ميناءً ومرعى في ظل الحماية البريطانية سيخلصها من أعبائه. وأما الحبشة فقد رأت أن فشل الحملات البريطانية ضد السيد محمد؛ مما أكد لديها مدى قوته، وخاصة بعد أن بدأت الحبشة تستشعر مخاطر تعاطف مسلميها مع السيد محمد. لهذا فالسلام فرصة لقطع خط التعاطف، وفرصة أيضًا تمكن الحبشة من ضبط أمورها الداخلية وتأكيد سيادتها على أوجادين، وكذلك كان السلام فرصة لالتقاط الأحباش لأنفاسهم بعد أن لهثوا طويلاً خلفه.

أما دوافع السيد محمد، فقد كانت تتمثل في أن السلام بالنسبة إليه كان بمثابة فرصة لإعادة تنظيم قواته وتدعيمها بعناصر جديدة، وكذلك الحصول على ميناء يكون مصدرًا للسلاح الذي كان يُهرب إليه من عرب الجزيرة العربية؛ لذا كان السلام على هذا النحو بالنسبة إلى السيد محمد ليس إلا هدنة مؤقتة.

وفي 5 من مارس 1905 وقع السيد محمد مع إيطاليا معاهدة نصت على عقد الصلح في جميع أنحاء الصومال بين السيد محمد وإيطاليا وإنجلترا والحبشة بواسطة إيطاليا؛ بعد تنازلها للسيد محمد عن أجزاء من ساحل سلطنتي هوبيا وميجرتين فيها ميناء إيلليج، لترسو فيها سفنه، وللسيد محمد أن يتخذ لنفسه عساكر، وأن يتاجر من الميناء في كل شيء بحرية كاملة فيما عدا السلاح والرقيق، وأن يسيطر على وادي توجال وهود.

وبعد الاتفاقية، عمل السيد محمد على وصل ما انقطع من صلات بين شرقي الصومال وغربيه، وتدعيم مقاومة قبيلة أوجادين للاحتلال الحبشي. ومنذ صار السيد محمد رعية إيطالية؛ صارت الأسلحة والذخائر تصل إليه بكثرة من جيبوتي وبلاد

العرب عن طريق البحر وعبر المستعمرة الإيطالية، كذلك توصل السيد محمد إلى اتفاقات مع البحارة في المحيط، وتمكن من بيع منتجاته وماشيته. وبينما يحقق السيد محمد هذه المكاسب، توصلت الدول الاستعمارية الثلاث في القرن الإفريقي، وهي إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، إلى اتفاقية ثلاثية للحفاظ على التوازنات السياسية والاقتصادية فيما بينها، اعترفت فيها باستقلال الحبشة مع احتفاظها بحق التدخل المشترك في حالة وجود أية متغيرات تستدعي ذلك، خاصة في ظل مرض الملك منليك وتعيين حفيده ليج إياسو خليفة له. وبينما تسير الأحوال في الحبشة هذه السيرة، وبينما يتزايد النفوذ الفرنسي فيها بفضل مشروع سكة حديد جيبوتي - أديس أبابا، رأى البريطانيون تدعيم حالة السلام مع السيد محمد باتفاق تكميلي في 13 من مايو 1907. وقد تبعت هذه الاتفاقية سلسلة مترابطة من الاتفاقات الخاصة بتحديد الحدود في القرن الإفريقي، وكانت معاهدة 1908 بين إيطاليا والحبشة بأهمية معاهدة 1897 بين إنجلترا والحبشة، فكلتاهما أقر في القانون الدولي ما عرف باسم الحدود الصومالية الحالية، وكلتاهما لم تراع مصالح الشعب الصومالي.

وقد مال السيد محمد إلى اتخاذ خط جديد مع الأحباش لما ظهر له أن تحركاتهم العسكرية تحول بينه وبين العودة إلى أوجادين، وبعدما تعرضت قبيلة الباجهيري لهجمات وحشية من الأحباش.

قام الخط السياسي الجديد للسيد محمد على تفهم كامل لما آلت إليه أوضاع أتباعه بعد اتفاق إيلليج؛ فقد صار هو محصورًا في الشرق، بينما يكيل الأحباش الضربات في أوجادين لأنصاره من قبيلة الباجهيري وغيرهم، وحرض الإيطاليون سلطنتي ميجرتين وأوبيا على السيد محمد في إيلليج، ومن هنا كان عليه أن يجد لنفسه خطة عامة لمجابهة هذا الموقف، فبدأ يفاوض جميع أعدائه من أجل الصلح. وقد اقتنع الأحباش تمامًا برغبة السيد محمد في الحماية الحبشية لما ظهر لهم من عزمه على دخول أوجادين بماشيته وممتلكاته، وخاصة حين قام برد بعض الماشية التي استولى عليها أتباعه من الأحباش، وأعلن المفاوضون باسمه عند الحكومة الحبشية أنه يتفاوض من أجل ضمان عدم التعرض لهجوم حبشي بعد عودته إلى موطنه أوجادين والاستقرار بها. وعندما علمت إيطاليا بهذه المفاوضات بين الحبشة والسيد محمد أبدت تذمرها من تصرف الحبشة، كما اعتبرت السيد محمد خارجًا عن القانون ومتمردًا، وحاولت الحبشة الاعتذار رغبة في فرض حمايتها على السيد محمد. أما السيد محمد فقد تمكن من تخفيف قبضة الأحباش على أوجادين، بينما تمكن رجاله من إمداد الأنصار بالأسلحة والمواد الغذائية في أوجادين، ونجح السيد محمد في العودة إلى أوجادين وصار يتجول فيها بحرية.

ومثلما نجح السيد محمد في سياسته تجاه الأحباش أراد أن يُوقع بين الإيطاليين والبريطانيين، فما كان منه إلا أن اطلع السيد الذين قبل حمايتهم على مفاوضاته مع البريطانيين التي كان يجب أن تتم عبر إيطاليا؛ فتلبد الجو الدبلوماسي بين الدولتين.

في غضون ذلك أرسلت السلطات البريطانية سير ريجالند وينجت، حاكمها العام على السودان، على رأس بعثة للنظر في أوضاع الصومال، وتبين لوينجت أن السيد محمد عدو، للاستعمار البريطاني والإيطالي والحبشي على السواء، وأنه يثير الصوماليين ضد الاستعمار في المحميات الثلاث، وكل من الأحباش والإيطاليين عاجز عن مواجهة

الرجل مواجهة حاسمة أو حتى حصر حركته. ولذا أوصى وينجت بسحب القوات البريطانية من داخل الصومال البريطاني والاكتفاء باحتلال عدد من المراكز الاستراتيجية والتمركز على الساحل مع وضع حاميات بريطانية ملائمة للدفاع عن أربع مدن صومالية مهمة للحفاظ على الوجود البريطاني في عدن، مع دعم دفاع القبائل الصومالية الموالية لبريطانيا عن نفسها ضد السيد محمد، كل ذلك مع التوصية بإلغاء اتفاق بستالوتزا. وقد أخذت هذه الإجراءات بعدها التنفيذي بتعيين ميجور جنرال دي برات قائدًا للقوات البريطانية في عدن لقيادة قوات الهند في الصومال، وانسحبت القوات البريطانية من فورها انسحابا سريعًا من وادى عين إلى بربرة وزيلع وبلهار وغيرها من مدن الساحل، مع تسليح القبائل في المنطقة الداخلية، ولكن لم يحل ذلك بين السيد محمد والسيطرة على المناطق التي انسحب منها البريطانيون.

وقد أكد وينجت أن بلاده هي الخاسر الأكبر من الالتزام باتفاق بستالوتزا؛ فالسيد محمد وجد فيه فرصه الهدوء التي ينشدها لدعم قواته في مناطق جديدة، والإيطاليون يريدون تحقيق أكبر قدر من التوسع في الصومال دون بذل الجهد والمال، أما الأحباش فعلى الرغم من عنفهم سرعان ما ينسحبون من أوجادين. وفي السادس عشر من أكتوبر 1909، أرسلت الحكومة البريطانية لسفيرها في روما تخبره بأنها لم تعد تلزم نفسها بشيء فيما يتعلق باتفاق بستالوتزا، وإن كانت ستستمر في العمل مع الحكومة الإيطالية لمجابهة السيد محمد.

ويمكن لنا أن نقول إن فترة إقامة السيد محمد في وادي نوجال وإيلليج لم تكن فترة سلام وهدوء؛ فقد عمل على تنظيم قواته وفصم عرى التحالف بين الإيطاليين والبريطانيين في الصومال، وبذلك أسقط اتفاق بستالوتزا بشكل فعلى، ثم بدأت السلطات البريطانية تنفذ وصية ونجت بتحقيق انسحاب جزئي من الصومال الغربي إلى السواحل، وذلك تحت ضغط شديد من جانب أتباع السيد محمد الذين راحوا يتسلمون كل موقع يتم إخلاؤه.

وعلى هذا النحو، أصبح اتفاق بستالوتزا اتفاقا لا قيمة له أو على حد قول أحد الساسة البريطانيين: لا يساوى المداد الذي كتب به؛ ففي رأيهم أن الاتفاق أعطى السيد محمد الراحة المؤقتة التي كان في حاجة إليها؛ ومكنه من الحصول على السلاح ومواصلة العمل من أجل طرد المستعمرين جميعًا من الصومال.

ويمكن لنا أن نجمل المحصلة النهائية لاتفاق بستالوتزا في عدد من النقاط على النحو التالي:

أولاً- قيام دولة للدراويش لها كل أسس الدولة من حيث نظام الحكم والجيش والتشريع.

ثانيًا- تمتع السيد محمد بميناء يحصل منه على ما تيسر من سلاح وسلع، وكذلك وجود منطقة للرعي في نوجال؛ مما ساعده على الاستمرار في المقاومة لفترة طويلة.

ثالثًا- نجح السيد محمد في تفويت الفرصة على خصومه الذين سعوا لحجزه في المنطقة الشرقية من الصومال، وواصل الاتصال بأوجادين مستخدمًا أسلحة شتى، تبدأ بالتفاوض وتنتهي بشق طريقه عنوة.

رابعًا- الاعتراف الدولي بالسيد محمد وأنصاره، وأنهم يمثلون وجودًا وطنيًا صوماليًا لا يمكن تجاهله.

خامسًا - أثمرت حرب السيد محمد المستمرة عن إرغام الإنجليز على الانسحاب من المنطقة الداخلية من الصومال.

سادسًا- ترتب على الانسحاب البريطاني أن

صارت الحبشة أقل رغبة في الدخول في مصادمات مع السيد محمد؛ مما أدى إلى تخفيف قبضتها على أوجادين.

سابعًا- أدى الانسحاب البريطاني إلى ميل إيطاليا إلى الامتناع عن القيام بعمل مباشر ضد السيد محمد، مع الاستمرار في التحريض ضده ودعم السلطنات والقبائل الموالية لها. ولكن السيد محمد تمكن من التصدي بنجاح لهذه المحاولات مستعينًا في ذلك بالقبائل الموالية له مثل بيمال وأوجادين عبد الله وباجهيري، وغيرها من القبائل.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأنه مع انتهاء فترة الهدنة وسقوط اتفاق بستالوتزا، أصبح السيد محمد بطل القومية الصومالية الحديثة؛ فقد أصبح يسيطر على مساحات واسعة تمتد داخل الصومال البريطاني والإيطالي والحبشي كذلك، هذا فضلاً عن المنطقة التي فتح إياها بمقتضى الاتفاقية.

وهكذا كانت المحصلة النهائية للاتفاق في غير صالح من دبروا له من المستعمرين، أوروبيين كانوا أو أحباشًا، ونجح السيد محمد في إرساء دعائم دولة صومالية مستقلة كانت في الأعوام التالية لاتفاق بستالوتزا وحتى الحرب العالمية الأولى في أرقى مراحلها وأقصى اتساع لها. وواصلت أوجادين دورها الرائد كمنطقة العمق الإستراتيجي لقوات السيد محمد الذي واصل العمل على تخفيف قبضة الأحباش عليها، ونجح في الوقت ذاته في إرضاء الأحباش خاصة بعد موت منليك في عام 1913، وتولى الإمبراطور المسلم ليج إياسو الحكم وتحالف مع مسلمي الحبشة وأوجادين والجالا؛ لتخفيف مظالم الطبقة الأرستقراطية الأمهرية في كل المناطق التي توسع فيها منليك.

وفي العام ذاته أنزل السيد محمد بخصومه البريطانيين هزيمة ساحقه في دول مادورا (Dol Madora) حيث قتل القائد كورفيلد، وفي هذا العام أصبحت الحالة الاقتصادية للدراويش على قدر كبير من التحسن بسبب توافر الأمطار في وادى نوجال ووادي عين، وصارت أوجادين تنتقل من انتصار إلى انتصار، حتى أنه لم يبقَ في يد الأحباش سوى منطقة هرر وما حولها. وقد أدى اعتلاء ليج إياسو الحكم إلى جعل الوجود الحبشي فيها مختلفًا تمامًا عما كانت عليه الحال أيام منليك.

إن هذه النجاحات التي حققها السيد محمد والتي أدت إلى سقوط اتفاق بستالوتزا؛ دفع الإنجليز إلى مراسلة السيد محمد يدعونه إلى السلام والكف عن عملياته الهجومية، وكان رد السيد محمد دائمًا بالموافقة على السلام، ولكن بشرط خروجهم من بلاده كلها؛ مما يتيح الفرصة للتفاوض بين الجانبين، ولكن الإنجليز كانوا يحاولون خداعه بعد أن استبان لهم أن الإمبراطور الحبشي المسلم ليج إياسو قد فتح هرر لتلبية احتياجات دراويش السيد محمد، وبعد أن ظهر لهم أيضًا أن وجود شقيق السيد محمد، المدعو خلف بن عبد الله حسن، عند منطقة نهر شبيلي الجنوبية قد حرم الإيطاليين من تحقيق توسعهم الأول. وعلى كل فإن السيد محمد علم بمؤامرة الإنجليز ضده، وتمكن في أغسطس من عام 1913 من سحق هجومهم على موقعه الحصين في تالح وقتل أحد كبار قوادهم وهو كورفيلد، وأتبع السيد محمد هذا النصر الكبير ببناء قلعة شنيرس قرب حدود الصومال البريطاني؛ مما جعله قادرًا على التحكم في مراعى كثير من قبائل هذه المحمية، فضلاً عن تهديد مدينة برعو في عمقها.

ويمكن لنا أن نعتبر هذه المرحلة أنجح مراحل جهاد السيد محمد؛ حيث صارت أوجادين تتمتع بحرية أكبر وذلك للأسباب التالية:

أولاً- أن الصومال البريطاني بعد هزيمة تالح صار مشغولاً بمسائل أمنه.

ثانيًا- أن وجود خلف بن عبد الله في جنوب أوجادين قد كبح جماح الإيطاليين.

ثالثًا- أن حكم الإمبراطور المسلم ليج إياسو؛ قد خفف من قبضة الأمهرة على أوجادين وهرر.

لقد تأكد أن نجاح السيد محمد في الصومال الغربي يرجع إلى دعم الرجل لروح الجهاد بين أتباعه من ناحية، ومساندة الإمبراطور من ناحية ثانية، كذلك فقد ثبت أن الروح الإسلامية في حركته قد حركت عرب مسقط وعُمان وجدة وبلاد العرب للإبحار إلى ميناء إيلليج؛ بغية الانضمام إلى حركته وقتال المستعمرين. وقد ساعد نشوب الحرب العالمية الأولى على شغل بريطانيا وبقية الدول الأوروبية عن الحركة الصومالية. فاستمرت على وجودها إلى حين انتهاء الحرب، ثم ما لبثت بريطانيا أن تفرغت لها حتى تم القضاء عليها باستخدام القوات الجوية للمرة الأولى في القرن الإفريقي في نهاية عام 1920.

أ.د. السيد فليفل
جامعة القاهرة
مركز البحوث والدراسات الإفريقية

المصادر والمراجع

أولاً - العربية:

- حجاج، محمد فريد السيد: صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، القاهرة، 1983.
- فليفل، السيد: مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والانتماء العربي الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.

ثانيًا - الأجنبية:

- Adam, Hussein M.: Somalia and the World, Mogadishu 1979.
- Lewis, I.M.: Nationalism and Self Determination in the Horn of Africa, London 1983.

ثالثًا - رسائل جامعية:

- محمد، إبراهيم عبد المجيد: الاستعمار البريطاني في الصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1977.
- مختار، محمد حاج: تاريخ الاستعمار الإيطالي في الصومال حتى 1908، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1973.

ثانيًا : المقاومة السياسية
الأحزاب ، المظاهرات ، العرائض

(أ) المقاومة السياسية في بلاد الشام والعراق:

من المعروف أن بلاد الشام أو سوريا الكبرى (التي كانت تعني سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) وكذلك ولايات العراق، لم تكن في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، تعاني من حكم استعماري أوروبي كما هو الشأن في مصر والسودان وبلدان المغرب العربي؛ ذلك أنها كانت خاضعة للسيادة العثمانية المباشرة، ويحكمها ولاة أو نواب محليون عن السلطان العثماني. وكان هذا الوضع امتدادًا لوضع تاريخي، بدأ منذ القرن السادس عشر، عندما استطاع الأتراك العثمانيون إرساء قواعد دولة كبرى ذات طابع إمبراطوري؛ فبسطوا سلطة دولتهم وسيادتها من الجزائر غربًا حتى الخليج العربي شرقا، ومن حلب شمالاً حتى المحيط الهندي جنوبًا، كما شملت هذه الدولة قلب العالم الإسلامي ورأسه، ففضلاً عن المدن المقدسة الثلاث، مكة والمدينة وبيت المقدس، كانت تشمل دمشق والقاهرة وبغداد، وبات من الواضح أن العثمانيين جمعوا العرب في دولة واحدة، وعلى الرغم من أن حكامها لم يكونوا عربًا، فإن الإسلام الذي جمع بين العرب والأتراك كان كافيًا لخلق الرابطة وصيانتها.

وكان من الطبيعي أن تتبدل وتتغير طبيعة ممارسة العثمانيين لسيادتهم وسلطتهم على بلاد الشام والعراق وأشكالها خلال هذه الفترة الطويلة الممتدة منذ أوائل القرن السادس عشر وحتى أواسط القرن التاسع عشر، كما أن العرب لم يأنفوا من الخضوع لسيادة الدولة واعتبروها حامية لذمار المسلمين؛ ولأنها رمز الخلافة والقيمة على تطبيق الشريعة، وكانت الدولة كذلك بالفعل في زمن قوتها وفتوتها، وفي عصور سلاطينها العظام؛ لذلك انضووا تحت لوائها السياسي والديني - السلطنة والخلافة - ولم يكن ثمة شعور لديهم بأن ذلك يؤثر على مكانتهم في الإسلام؛ ما دامت الدولة العثمانية تتعامل معهم، ومع الشعوب المنضوية تحت لوائها كافة، دون تمييز بين جنس وآخر، كما لم تميز عنصرها التركي عن سائر عناصر الدولة وأجناسها. غير أن توالي القرون والأحداث قد غير من نظرة العرب كثيرًا إلى دولة الخلافة؛ مما ولد في النهاية شعورًا بالتميز القومي لديهم، وهو ما سماه بعض المؤرخين بـ"يقظة العرب القومية" والتي برزت بفعل تراكم عوامل داخلية وخارجية، وبرز أثرها كأوضح ما يكون منذ أواسط القرن التاسع عشر؛ مما أيقظ في النهاية الشعور القومي لدى العرب وجعلهم يقاومون الحكم العثماني، ويتصدون له فكريًّا وسياسيًّا، قبل أن يثوروا عليه خلال سنوات الحرب العالمية الأولى فيما يعرف بثورة العرب الكبرى عام 1916.

إن مقاومة الحكم العثماني في بلاد الشام والعراق منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تنشأ فجأة، أو لمجرد التصدي لسياسة السلطان عبد الحميد، أو الاتحاديين الذين حكموا الدولة من

بعده؛ فثمة عوامل تاريخية مؤثرة ومتراكمة أدت إلى ذلك، منها عوامل تتصل بالإصلاح السلفي الذي انتقد أنصاره الدولة الإسلامية التي تمثلها الدولة العثمانية ودعوا إلى رفض سلطتها، ومنها عوامل تتصل بالإحياء الثقافي وما نتج عنه من يقظة فكرية شهدتها مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر، ثم تحديثها في عصر محمد علي، ومنها ما يرتبط بانتقال المؤثرات الغربية إلى الشرق العربي منذ حملة بونابرت وإطلاع العرب على نمط متفوق من الحضارة الحديثة وظهور الطباعة والصحافة، وإقامة الجسور بين أوروبا والشرق العربي؛ مما أثر في خلق وعي بشعور سياسي وقومي جديد خاصة في بلاد الشام...

ومن هذه العوامل كذلك ما قامت به البعثات التبشيرية ومدارسها وخريجوها من دور في حركة الإحياء الثقافي العربي-إلي جانب مهمتها الأصلية- خاصة بعد أن تعاظم دورها منذ أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. ومن هذه العوامل أيضًا نشأة الجمعيات العلمية والأدبية التي لعبت دورًا مهمًا في نشر الثقافة العربية، ويأتي في مقدمة هذا النشاط ما قامت به "جمعية التهذيب" التي أسست عام 1845 كأول جمعية عربية ثقافية، شارك في تأسيسها بطرس البستاني ونصيف اليازجي، وتخطى نشاطها الموضوعات الأدبية ليشمل مناقشة الموضوعات الوطنية.و في هذا المجال أيضًا يأتي دور"جمعية الآداب والعلوم" التي أسست في بيروت عام 1847, ثم "الجمعية الشرقية" عام 1850، ويلاحظ أن الجمعيات السابقة لم تعمر طويلاً؛ لأنها كانت مقصورة على العناصر المسيحية من العرب وعلى جماعات من المبشرين الغربيين. كما يلاحظ غلبة النشاط الثقافي عليها، فلم يعرف عنها أنها دعت إلى إيجاد كيان سياسي للعرب، وبينما اتجه بعض مفكريها إلى المناداة بالانفصال عن الدولة العثمانية والارتباط بالغرب، اتجه البعض الآخر إلى الدعوة إلى تأسيس حكومة تضمن مساواتهم كعرب بغيرهم من عناصر الدولة، بعد أن وجدوا في العربية، لغة وثقافة، قاعدة وطنية مشتركة.

وكان تأسيس "الجمعية العلمية السورية" عام 1857 خطوة مهمة تجاوزت ما سبقها، فقد شارك فيها مثقفون مسلمون، وتجاوزت النشاط الثقافي والأدبي إلى مجالات وطنية وسياسية، كما لم تضم أحدًا من الأجانب, وكانت تسعي إلى هدف رئيس هو تطوير البلاد العربية، استنادًا إلى التراث الأصيل المشترك، ويري المؤرخون أن ظهورها يمثل أول تعبير فعلى عن الوعي الوطني الجماعي, كما كانت قومية المثل، عربية الإيحاء. وقد عانت من التضييق والاضطهاد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ومع ذلك احتفظت بمكانتها كمهد لحركة سياسية جديدة، وكانت تدعو إلى بعث قوة العرب والاهتمام بآدابهم، وتتحدث عن ظلم الأتراك وطغيانهم، وفيها ألقي إبراهيم اليازجي قصيدته البائية المشهورة التي دعا فيها إلى صحوة العرب واتحادهم لرفع نير الأتراك المغتصبين عنهم, والتي اعتبرت أول نشيد لحركة التحرر السياسي.

وقد أعقبت ذلك خطوة أكثر أهمية في نشاط هذه الجمعيات، نقلتها إلى العمل السياسي المباشر، وإن كان بشكل سري، عندما تأسست "جمعية بيروت السرية" عام 1875 كأول جهد منظم في حركة العرب القومية، والتي يعدها المؤرخون أول جمعية سياسية اتجهت اتجاهًا قوميًا عربيًا صريحًا، وقد تأسست نتيجة استبداد السلطان وتعاظم الشعور المعادي للترك عمومًا. وكانت الجمعية تنشط في بث أفكارها من خلال لصق المنشورات في الشوارع ليلاً؛ خوفا من البطش والاضطهاد، وقد تضمنت

منشوراتها هجومًا على الحكم العثماني وكشفًا لفساده ومساوئه ودعوة للعرب للثورة عليه.

وكان أول منشوراتها منشورًا صدر في 31 من ديسمبر 1880 اعتبر بمثابة أول برنامج سياسي عربي يطالب باستقلال سوريا متحدة مع لبنان والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد وعدم استخدام المجندين العرب في غير بلادهم... ولكن ملاحقة السلطات العثمانية لنشاط الجمعية اضطر أعضاءها إلى إيقاف نشاطهم، بل إحراق سجلاتها وهجرة أعداد منهم إلى مصر بين عامي 1882، 1883 خاصة وأن نشاطها لم يلقَ استجابة واسعة بين الجماهير، على الرغم من نجاحها في التعبير عن الأماني الوطنية ودفع التيار العام وتوجيهه إلى طريق الحركة القومية، كما أصبح برنامجها نموذجًا لما جاء بعده من برامج حركة العرب القومية وأنشطتها.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تعرضت الدولة العثمانية لثورات في البلقان وبلغاريا، وتهديدات من جانب روسيا، وتزايد خطر التجزئة، بعد تدهورها ماليًّا واقتصاديًّا، وتغلغل الامتيازات والجاليات الأجنبية في ولاياتها بشكل خطير، فضلاً عن ازدياد السخط الذي أصبح سائدًا في معظم ولايات الدولة, وخاصة في الشام والعراق؛ نتيجة الطبيعة الأوتوقراطية للسلطان عبد الحميد الثاني الذي ما لبث أن عطل الدستور بعد نحو عامين من إعلانه. وشرع في ضرب الحركة الإصلاحية والدستورية، وبدأ مرحلة من الحكم الاستبدادي لم يقدر لها أن تنتهي إلا بالإطاحة به عام 1909. وعمومًا كان من أهم وسائل السلطان عبد الحميد لمواجهة الأوضاع المتردية في الداخل والأطماع الخارجية اتباع سياسة إسلامية نشطة، والتأكيد على إبراز السمات الدينية "المقدسة" لمنصبه باعتباره خليفة المسلمين، ومن هنا كانت دعوته لفكرة "الجامعة الإسلامية" واستخدامها أداة تضمن التفاف العالم العربي والعالم الإسلامي حول دولة الخلافة، وبذلك تتأكد السيطرة العثمانية على الأقاليم العربية...

وقد رأى السلطان عبد الحميد بعض مظاهر الوعي القومي العربي تنتشر بين العرب، خاصة ما عبرت عنه منشورات جمعية بيروت السرية وغيرها، وتطلع البعض إلى إقامة خلافة عربية.. لذلك راح يسعى بوسائل مختلفة من الترهيب والترغيب للتعامل مع العرب، الذين استجابت غالبيتهم لدعوة الجامعة الإسلامية والارتباط بـ"الدولة العلية" وتأييد خلافتها، معتقدين أنها ستكون الملاذ من الأخطار الأوروبية المحدقة ببلادهم, فقد احتلت فرنسا الجزائر وتونس وراحت تتطلع إلى بقية المغرب العربي، كما احتلت بريطانيا مصر وبسطت نفوذها على إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، وتزايدت مخططات الدول الأوروبية لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، بما فيها الولايات العربية، ومن هنا كان قبول العرب للإطار العثماني للحكم؛ على أمل تخلصه من الطغيان والسعي لإصلاحه سياسيًّا واقتصاديًّا لمواجهة الأطماع الأوروبية؛ لذلك ظل الكثير من الزعماء العرب على ولائهم للدولة، التي ظلت في أعينهم، على الرغم من كل شيء، رمزًا لدولة الإسلام الكبرى التي يستظلون برايتها. ولذلك لم يفكر هؤلاء الزعماء في تقويض دولة الخلافة لإقامة دولة عربية مستقلة في هذه المرحلة، واقتصرت الحركة العربية على مطالبة الدولة بالإصلاح.

ويلاحظ المؤرخون أن الحركة العربية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ظلت عواملها

فكرية معنوية بشكل عام، وأن الفضل في ظهورها يرجع إلى حركة الإحياء والنهضة الثقافية والاجتماعية، وإلى المعاناة التي ولدتها الأحداث الطائفية في بلاد الشام، وأنها نبعت من داخل العرب أنفسهم، واستقت أفكارها من محيطهم، أي أنها لم تكن قد استقت عن الغرب شيئًا مؤثرًا من مبادئه ونظرياته عن الأمة بمعناها الحديث، فلم تصل مثل هذه الأفكار إلى بلاد الشام إلا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لتطعم شجرة القومية العربية، التي نبتت نبتًا محليًا، فحتى ذلك الحين كانت الحركة تستمد غذاءها من الأرض التي ضربت جذورها فيها.

وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر توارت الحركة العربية في بلاد الشام والعراق، وكفَت عن القيام بنشاط ملموس بسبب نشاط جواسيس الحكومة ووسائل الرعب التي مارسها النظام الحميدي؛ مما شرد الكثير من رجال الحركة ودعاتها، فضلاً عن إغراء معظمهم بالمناصب، بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت انتشار التعليم الغربي والمدارس التابعة للبعثات التبشيرية على نطاق واسع في بلاد الشام وتحوله إلى أدوات للمطامع السياسية؛ مما زاد من حدة الخلافات الطائفية.

وقد لعبت حركة التجديد الإسلامي دورًا مهمًا في التأكيد على الرابطة بين العروبة والإسلام. وعلى أهمية اللغة العربية وتراثها، فأثرت جهود عدد من المفكرين الإصلاحيين، الذين أضافوا رافدًا جديدًا إلى تيار الوعي العربي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتبرز في هذا الشأن جهود عبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري وعبد الحميد الزهراوي ورفيق العظم وشكيب أرسلان وغيرهم ممن بلوروا اتجاهًا إسلاميًا عربيًا يؤمن بوجود أمة عربية متميزة، وبوجود دائرتين لا تعارض بينهما, وإن لم تكونا متعاضدتين، هما: الدائرة العربية، وهي رابطة العروبة، المباشرة والطبيعية, والدائرة الإسلامية، التي تربط العرب بالدولة العثمانية، وهي الدائرة الأوسع. ويلاحظ أن معظم دعاة هذا التيار استقوا أفكارهم عن الأمة من التراث، ومن المفاهيم الحديثة عن الوطن والقومية. وعلى الرغم من تأكيدهم على دور العرب في التاريخ وضرورة استعادته، فإنهم كانوا يرون أن يظل ارتباطهم بالدولة العثمانية؛ درءًا للأخطار المحدقة بهم، على أن يكون هذا الارتباط في ظل حكم غير مركزي يحقق نوعًا من الاستقلال الذاتي ويعطيهم حقوقهم السياسية والاجتماعية.

وعندما قام الاتحاديون (أنصار جمعية الاتحاد والترقي) بالانقلاب المعروف على السلطان عبد الحميد الثاني في يوليو عام 1908 وأرغموه على إعلان الدستور، كانت جماعتهم تضم بعض العناصر العربية، كما تحمس العرب لهذا الانقلاب، وشاركوا في تأليف "جمعية الإخاء العربي العثماني" في استانبول، والتي صار لها فروع في العواصم العربية، غير أن هذا التقارب التركي العربي لم يستمر طويلاً، فقد ظهرت نيات الاتحاديين الحقيقية، وجاء تشكيل مجلس النواب (المبعوثان) ومجلس الأعيان مخيبًا لآمال العرب الذين كان عنصرهم في الدولة يفوق العنصر التركي، كما أن الاتحاديين ما لبثوا أن وضعوا تشريعات جديدة تكرس المركزية في السلطة والإدارة والتعليم والجيش، واتبعوا سياسة تعمل على دمج العناصر المختلفة في الدولة و"تتريكها" وعندما خلعوا السلطان وانفردوا بالسلطة خلال السنوات الخمس التي سبقت الحرب العالمية الأولى، حكموا الدولة حكمًا استبداديًا عنصريًا، صار أبغض إلى العرب من سابقه، فحلوا الجمعيات التي أسستها الجماعات

التي لا تنتمي إلى الجنس لتركي، ومن بينها "جمعية الإخاء العربي العثماني" وأصدروا قانونًا يمنع قيام أحزاب وجمعيات لها أهداف سياسية أو تسمية قومية...

وقد ترتب على ما سبق أن شهدت الفترة (1909-1914) تأليف عدد من الجمعيات السرية والعلنية للتعبير عن الاتجاهات القومية للمفكرين والسياسيين العرب؛ لتمثل قنوات للتعبير عن أفكارهم ومطالبهم ولتوحيد جهودهم في عمل عربي مشترك. ومما هو جدير بالملاحظة أنه سبق تأليف هذه الجمعيات محاولات محدودة كان منها تأليف حلقة أدبية ثقافية عربية أسسها الشيخ طاهر الجزائري في دمشق عام 1903، ومنها أيضًا تأسيس "جمعية النهضة العربية" في استانبول عام 1906 ثم انتقالها إلى دمشق في العام التالي... أما أول تجمع علني شهدته المرحلة الجديدة فقد تمثل في "المنتدى العربي" الذي أسس في استانبول في صيف عام 1909 وسمح به لإلاتحاديون؛ لأن أهدافه السياسية لم تكن معلنة، وإن كان - في الواقع - قد لعب دورًا مهمًا في بعث الفكرة العربية ونشرها ثم في دعم الحركة العربية.

وفي أواخر عام 1909 أسس في استانبول أول جمعية عربية سرية هي "الجمعية القحطانية" التي شارك فيها عسكريون ومدنيون عرب استهدفت جمع كلمتهم والمطالبة بحقوقهم والمشاركة في السلطة وتحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ثنائية ذات تاجين في ظل خلافة آل عثمان. وعمومًا تبرز أهمية هذه الجمعية باعتبارها قدمت خطة عملية مدروسة، وإن لم يقدر لها أن تستمر لوجود مندسين في صفوفها؛ لذلك آثر الضباط فيها تأليف جمعية سرية تقتصر عليهم سميت "جمعية العهد" في أكتوبر عام 1911 تتبنى الأهداف ذاتها وإن صيغت في شكل عسكري، كما أنشأت لها فروعًا في بغداد والموصل؛ حيث كان العراقيون أكثر العناصر عددًا في الجيش العثماني.. وبعد دخول الدولة العثمانية الحرب عام 1914 وتنكيل جمال باشا بالزعماء العرب، اتجه زعماء جمعية العهد إلى الدعوة لاستقلال العرب.

كذلك أسس جماعة من الشبان العرب على رأسهم عوني عبد الهادي وجميل مردم جمعية سرية أخرى في باريس عام 1911 حملت اسم "جمعية العربية الفتاة" التي ضمت أعضاء من المنتدى الأدبي ومن بلاد الشام والعراق واتجهت وجهة قومية صرفة، وكان على رأس أهدافها السعي لاستقلال البلاد العربية وتحريرها من سيطرة الأتراك؛ مما اعتبر تطورًا واضحًا يتجاوز أهداف الجمعيات السابقة التي كانت ترمي إلى الاستقلال في نطاق الدولة العثمانية. ومن المعروف أن قادة هذه الجمعية انتقلوا بنشاطها إلى بيروت ودمشق عامي 1913, 1914 بعد أن أتموا دراساتهم، وفي ظل مخاوف العرب وخيبة أملهم في الدولة بعد احتلال إيطاليا لطرابلس الغرب عام 1911، وهزائم الدولة في البلقان (12-1913) بدأوا ينشطون لمقاومة عنصرية الاتحاديين، كان تأليف "حزب اللامركزية العثماني" بالقاهرة عام 1912 كتنظيم علني أقامه السياسيون والكتاب الشوام في مصر برئاسة رفيق العظم الذي وضع على رأس برنامجه تحقيق حكم لامركزي يتمتع العرب في ظله بحقوقهم كاملة في الدولة، وفي الاتجاه ذاته برزت "جمعية بيروت الإصلاحية" في يناير عام 1913 لتضع خطة تنال بها الولايات العربية حكمًا ذاتيًا، وقد قوبل نشاطها بحماسة عامة في بلاد الشام والعراق. كما أسست في الاتجاه ذاته "جمعية البصرة الإصلاحية" في فبراير عام 1913 التي انضم إليها ضباط كثيرون ونسقت

مع حزب اللامركزية في مصر، وكذلك أسس النادي الوطني في بغداد وتوالت اجتماعات هذه الجمعيات وفروعها في أنحاء بلاد الشام والعراق؛ مما أحدث نشاطًا عامًا للحركة العربية.

والثابت أن الاتحاديين لم يأبهوا لمطالب العرب، بل تصدوا لنشاطهم بمزيد من القمع والتضييق وإغلاق مقار الجمعيات واعتقال الزعماء وتعطيل الصحف؛ مما أدى إلى اندلاع المظاهرات في بلاد الشام والعراق، فاضطرت الحكومة إلى تهدئة الأوضاع وإطلاق سراح الزعماء وأصدرت بعض القوانين التي تحقق إصلاحًا ماليًا محدودًا وتشكل مجلسًا عامًا للولايات... إلخ. لكن ذلك كله لم يُرض مطالب الجمعيات العربية؛ لذلك استمر السخط والاستياء وتوالت النشاطات السرية والعلنية، وإزاء إحكام الاتحاديين قبضتهم على النشاط العام، اتجهت القيادات العربية إلى نقل نشاطها إلى باريس، وهناك أخذ أعضاء "العربية الفتاة" زمام المبادرة لعقد مؤتمر عربي يجمع ممثلين عن كل الجمعيات العربية التي استجابت، وانعقد "مؤتمر باريس" بالفعل في يونيو 1913، حيث قدمت فيه دراسات ممتازة عن القومية العربية، وبرز فيه اتجاهان أحدهما إصلاحي يدعو إلى مساواة العرب بالأتراك، والآخر يدعو إلى مناوأة الأتراك والانفصال عنهم. والواقع أن المؤتمر نجح بشكل عام في طرح أراء المفكرين العرب ممن عبروا عن الشعور العربي العام، ونجح في بلورتها في شكل قرارات من خلال تجمع عربي واحد وحركة عربية عملية.

وقد حاول الاتحاديون إفشال المؤتمر، كما سعوا لاختزاله ونجحوا بالفعل في الالتفاف حول قراراته، في الوقت الذي أثاروا فيه حملة من النقد ضده تغذيها الصحافة والمظاهرات، واستطاعوا - في النهاية - جذب عدد من أعضاء المؤتمر وعينوهم في مجلس الأعيان؛ مما أثار الخلافات بين قيادات المؤتمر أنفسهم، وبدا واضحًا أن المؤتمر لن يحقق النتائج المرجوة منه. لذلك بدأ النشاط السري يطل برأسه من جديد من خلال المنشورات التي كانت توزعها جمعية سميت " الجمعية الثورية" التي اتهمت الحكومة الاتحادية بأنها غير إسلامية، وطالبت في منشوراتها كذلك بتأليف جمعية فدائية عربية تقاتل من يقاتل العرب، كما دعت المنشورات إلى طرح فكرة اللامركزية جانبًا ودعت إلى الاستقلال التام , فنادت صراحة باستقلال العرب.. وعمومًا بعد فشل المؤتمر لم يبقَ أمام العرب إلا الاتجاه نحو الثورة, التي أتاحت لها ظروف الحرب العالمية الأولى، حين دخلتها الدولة العثمانية عام 1914، ظروفا مواتية؛ مما يمثل منعطفًا مهمًا وخطيرًا في تاريخ "حركة" العرب القومية التي ما لبثت أن تحولت إلى "ثورة" عام 1916.

(ب) المقاومة السياسية في مصر والسودان:

المعروف أن مصر تعرضت لأول غزوة استعمارية في التاريخ الحديث عندما غزاها الفرنسيون عام 1798 في مشروع استعماري كبير لم يقدر له أن ينجح؛ بفعل عوامل تاريخية كان أبرزها مقاومة المصريين المستمرة للغزاة والتي بلغت ذروتها في ثورتي القاهرة الأولى (أكتوبر 1798) والثانية (أبريل 1800) مما جعل عامل المقاومة الشعبية، خاصة وقد انتشرت موجات العصيان والتخريب والمقاومة السلبية في شتى ربوع القاهرة والدلتا، عاملاً مهمًا من عوامل إخفاق الغزوة.

وعلى الرغم من فشل الغزوة، فإنها لفتت أنظار الدول الأوروبية إلى أهمية مصر وموقعها الاستراتيجي، فكانت هي المسئولة عن تزايد

الأطماع الأوروبية فيها وظهور ما عرف في السياسة الدولية باسم "المسألة المصرية" حيث صارت مصر ميدانًا للتنافس الأوروبي للسيطرة عليها سياسيًّا واقتصاديًا وعسكريًا. وقد لعب الإنجليز دورهم في إفشال الغزوة الفرنسية كما هو معروف، وظلوا يفرضون نوعًا من الرقابة على مصر وسواحلها لمنع أية دولة من التدخل فيها أو اتخاذها قاعدة للإضرار بالمصالح البريطانية في الشرق. وبناء على طلب السلطان العثماني، صاحب السيادة على مصر، بقيت قوة إنجليزية في مصر، بعد رحيل بقايا الفرنسيين، كإجراء وقائي ضد احتمال عودتهم، وعادت مصر ولاية عثمانية متمتعة بالضمانة الأوروبية. غير أن تحسن العلاقات فيما بعد بين السلطان العثماني وفرنسا وازديادها قوة أثار الإنجليز، حتى أنهم قرروا القيام بعمل حربي يبعد الدولة العثمانية عن فرنسا، فكانت الحملة الإنجليزية على الإسكندرية ورشيد عام 1807، غير أن تصدي المصريين لها وإفساد مهمتها، ثم زوال الباعث على إرسالها، بتغير الظروف في أوروبا؛ أدي إلى سحب الحملة الإنجليزية.

وعندما ساءت علاقة والي مصر محمد علي بالسلطان العثماني خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر، ووصلت المسألة إلى حد الصراع العسكري مع بداية الثلاثينيات، وجدت الدول الأوروبية سانحة قوية للتدخل في هذا الصراع؛ بحجة حماية السلطان، وأرغمت محمد علي على توقيع معاهدة لندن عام 1840، التي ضمنت بها الدول سلامة الدولة العثمانية، وكسرت شوكة محمد علي وأرجعت جيوشه إلى مصر لتصفيتها وتصفية مشروعه كله، وتقاضت الدول الأوروبية ثمن ذلك نفوذًا وامتيازات واسعة في كل من استانبول والقاهرة، استغلته لتدعيم مصالحها التجارية وفي الحصول على مزيد الامتيازات. ولذلك ستشهد مصر منذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر تدفق الجاليات والمصالح الأجنبية إليها بشكل خطير، سلبها ما كانت تتمتع به من قدر من الاستقلال الاقتصادي، وستبرز حدة التنافس الإنجليزي الفرنسي على استغلالها، خاصة مع توقيع امتياز إنشاء قناة السويس، وبتزايد الضغوط الأوروبية واستدانة حكام مصر، تفاقمت أزمة مصر المالية، وزادت حدتها مع الفشل في حلها، وبات المصريون غرباء في ديارهم، وكان لابد من ظهور رد فعل وطني..

وبالفعل نتج عن تدهور الأوضاع، خاصة في عصر الخديوي إسماعيل (1863-1879) ردود أفعال وطنية وانبعاث روح جديدة، زاد من بروزها اشتداد الضغط الأوروبي على مصر والسيطرة على شئونها المالية والاقتصادية عامة، وتفاقم أزمة الديون، وأوتوقراطية الحاكم والقسوة في جمع الضرائب؛ لذلك نشبت انتفاضة في الوجه القبلي عام 1877 كادت أن تصبح ثورة لولا أن قمعت بالقوة، كذلك نمت المعارضة الوطنية داخل مجلس شورى النواب، الذي كان قد أسس عام 1866 ليكمل به الخديو شكل الحكم الحديث، وعبرت المعارضة عن نفسها كذلك على صفحات الجرائد، التي انتشرت على نطاق واسع، وراحت تفضح سياسة الأجانب في مصر وتذكي المشاعر الوطنية، كما لعب الأفغاني دورًا فعالاً في إذكاء روح مقاومة الوجود الأوروبي من خلال استكتاب الشباب الوطني في الصحف.. ومع تزايد الضغوط الأوروبية على الخديو نفسه، بدأ موقفه يتحول نحو القوى الوطنية، ويمد يده لمساعدتها ويسعى للاستعانة بها للمقاومة.

ولما كانت مصر حينئذ تحكمها وزارة نوبار باشا التي يشارك فيها وزيران أوروبيان، أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي؛ لذا فقدت صبغتها الوطنية، خاصة وقد صار لهما الكلمة العليا في شئون الوزارة، كما أنها اتجهت إلى التخلص من مجلس شورى النواب لكي تحكم البلاد حكمًا مطلقًا؛ لذلك اتجه الشعور الوطني إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط هذه الوزارة، فاجتمع لفيف من النواب والأعيان والعلماء والتجار ليتشاوروا في أمر إنقاذ البلاد، وكان اجتماعهم في منزل السيد علي البكري نقيب الأشراف، ثم عقدوا اجتماعًا آخر في منزل إسماعيل راغب باشا (وزير المالية السابق ورئيس شورى النواب في بداية نشأته) وألفوا "جمعية وطنية"، أو "حزبًا وطنيًا" كما سمته بعض الصحف آنئذ، واتفقوا على وضع بيان يتضمن تسوية مالية يعارضون به مشروع بيان وزير المالية الإنجليزي (ويلسون) الذي أراد به جعل مصر في حالة عجز دائم عن سداد ديونها، وتضمن بيانهم تفصيلاً لخطة تجعل مصر قادرة على السداد بضمانتهم وكفالتهم، كما طالبوا بوزارة وطنية مستقلة، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه وزارة مسئولة أمام مجلس للنواب. وعلى الرغم من احتجاج الوزيرين الأوروبيين على هذا البيان، فإن الخديو الذي أيد المشروع الوطني، كلف شريف باشا بتأليف وزارة وطنية في أبريل 1879، وبالفعل وضعت هذه الوزارة مشروع دستور عام 1879 الذي تعطل صدور مرسومه بسبب تآمر الدول الأوروبية وخلع الخديو إسماعيل في 26 من يونيو 1879.

وفي عهد وزارة رياض باشا (سبتمبر 1879- سبتمبر 1881) التي اتبعت سياسة أثارت نقمة الوطنيين، ازداد السخط واشتد ساعد الحركة الوطنية واستأنف الناقمون على سياسة الوزارة اجتماعاتهم الوطنية، وقد اشتهروا باسم "الحزب الوطني", ونشروا في 4 من نوفمبر 1879 أول بيان سياسي، طبعوا منه نحو عشرين ألف نسخة، فسعى رياض لمعرفة أصحابه لنفيهم إلى السودان، لكنه لم يستطع، وكان من أبرز الشخصيات التي وراءه الخديو توفيق ذاته وشريف باشا وإسماعيل راغب باشا وعمر باشا لطفي ومحمد سلطان باشا. وقيل إنهم أوفدوا أديب اسحق إلى باريس لإنشاء جريدة سميت "القاهرة" كانت من أقوى العوامل في إثارة المشاعر ضد رياض ووزارته. وعلى الرغم من تعقب الوزارة للصحيفة، إلا أن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها في أنحاء البلاد.. وعمومًا توالت الاجتماعات السرية لهذه الجماعة في منزل سلطان باشا لتنظيم نشاط الحزب الوطني حتى قويت الروابط بين منظميه الذين برز فيهم عدد من العسكريين كان منهم أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي وسامي البارودي، كما كان منهم بعض مديري الأقاليم مثل محمود باشا فهمي وسليمان باشا أباظة وحسن باشا الشريعي؛ وذلك لنشر الدعاية له في الأقاليم، وقيل إن سلطان باشا، اعتمادًا على ثروته، كان يطمع في رئاسة الحزب.

وقد استمر نشاط هذا الحزب، الذي عرف في المراجع التاريخية باسم "الحزب الوطني القديم" (تمييزًا له عن الحزب الذي حمل الاسم ذاته وتزعمه مصطفى كامل عام 1907 والذي سمي "الحزب الوطني المصري", استمر نشاطه في حلوان، ومن هنا سماه بعض الكتاب "جمعية حلوان" فتضمنت منشوراته انتقادًا للنفوذ الأوروبي المتغلغل في أنحاء البلاد, كما تضمنت نصح الحكومة بمراعاة مصالح البلاد، وكشفت المنشورات عن وجود حزب وطني قائم في البلاد له

حقوق وعليه واجبات، كما تضمنت المنشورات اعتراض قادته على الدين الممتاز وتخصيص دخل السكك الحديدية لسداده، وطالبوا بأن تعود إلى الحكومة جميع الأملاك المسماة بالخديوية، وأن تكون الديون المختلفة دينًا واحدًا مضمونًا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها 4%، وأن تقام إدارة وطنية خاصة, يكون فيها ثلاثة من الأجانب تقرهم الحكومة المصرية... إلخ. وحسب ما ذكره أحمد عرابي في مذكراته، أن الحكومة عندما علمت بوجود هذا الحزب ونشاطه شددت الرقابة على زعمائه وهددت بعضهم واضطهدت البعض الآخر، ومع ذلك لعب هذا الحزب دورًا مؤثرًا في قيام الثورة الوطنية (العرابية) (1881-1882).

وعندما سقطت وزارة رياض وخلفتها وزارة شريف الثالثة (سبتمبر 1881 - فبراير1882) واختلفت الآراء في تقييم هذه الوزارة التي على الرغم من أنها تولت برغبة عرابي وزملائه العسكريين، فإن رئيسها كان مقتنعًا بضرورة عدم تدخل العسكريين في شئون السياسة؛ مما كان سببًا في استقالة الوزارة فيما بعد. المهم أنه في عهد هذه الوزارة، رأي زعماء الحركة الوطنية، وكان منهم الشيخ محمد عبده وعرابي والبارودي، أن يدلوا إلى المستر بلنت - صديقهم - بخلاصة أهدافهم ومبادئهم؛ حيث استطاع هذا أن يصوغها تحت اسم برنامج الحزب الوطني في 18 من ديسمبر عام1881, ثم نشره في جريدة التيمس الإنجليزية في أول يناير 1882، بعد أن عرضه عليهم ووافقوا عليه. وأهم ما في هذا البرنامج أنه يؤكد على ضرورة المحافظة على الروابط الودية بين مصر ودولة الخلافة، ويعترف بالسلطان كمتبوع وخليفة للمسلمين وفي الوقت ذاته يقاوم من يريد إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية فاقدة استقلالها الداخلي، كما يعلن الحزب تأييده لسلطة الخديو وفقًا للعدل والقانون مع التأكيد على عدم عودة الاستبداد والظلم وضرورة عودة الحكم النيابي ,و يعترف الحزب بفضل إنجلترا وفرنسا وباستمرار المراقبة الأوروبية لمالية البلاد؛ لما تقتضيه حالتها المالية ويعترف بالديون التي لم تقترض لمصلحة مصر وإنما لمصلحة حاكم ظالم، ويري الحزب أن هذا الوضع مؤقت حتى يستخلص المصريون ماليتهم من أيدي أصحاب الديون وتكون مصر بيد المصريين.. ويطالب الحزب بعدم إعفاء الأجانب من الضرائب وبخضوعهم لقانون البلاد ويرى عدم إدراك ذلك طفرة أو بجفوة، بل بإقامة الحجة وتبصير فرنسا وإنجلترا بذلك. ويرى الحزب كذلك أن الوطنيين وقد فوضوا أمرهم إلى الزعماء العسكريين؛ باعتبارهم القوة الوحيدة في البلاد، فإن هذا الوضع مؤقت وسوف يترك العسكريون السياسة متى فتح المجلس النيابي. ومع تأكيد الحزب على أنه حزب سياسي، لا ديني، فإنه يرى أن من حق كل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها أن ينضم إليه، كما أكد البرنامج على ضرورة استكمال المصريين لتربيتهم القومية، بواسطة مجلس النواب، وبحرية المطبوعات وبتعميم التعليم ونمو المعارف.

وبالرغم من وصف هذا الحزب بالتواضع من حيث تكوينه وأساليبه وهيكله التنظيمي، فإنه كان المحاولة الأولى من جانب المصريين لتكوين حزب سياسي يكافح التدخل الأجنبي في شئون البلاد بأسلوب سلمي ,وربما كان هذا الحزب يمثل تيارًا وطنيًّا أكثر منه حزبًا سياسيًّا، كما كان رجاله يؤمنون بشرعية العلاقة مع الدولة العثمانية وبشرعية الخديو بشرط أن يكون دستوريًّا، واستطاع أن يقدم برنامجًا للإصلاح السياسي والاجتماعي يتصدى للتدخل الأوروبي، كما أنه كان

يستوعب في تياره كل المصريين دون طائفية ولا عنصرية.. وكان على مصر أن تنتظر أكثر من عقدين من الزمان لتظهر فيها الأحزاب السياسية بمعناها الحديث والأكثر نضجًا وتنظيمًا, وهو ما حدث بالفعل منذ عام 1907.

ومن المفيد أن نذكر أن الفئات العسكرية من الضباط المصريين قد عبرت عن نفسها من خلال تأسيس جمعية سرية بالإسكندرية هي "جمعية مصر الفتاة" على أثر الفشل في الحرب الحبشية المصرية عام 1876، عبر خلالها الضباط العائدون عن سخطهم، وانضم إليها أحمد عرابي وعلي فهمي وغيرهما، وكان من أهم أهدافها التخلص من الطبقة التركية والأرستقراطية داخل الجيش وفتح باب الترقي في الرتب أمام المصريين، والتصدي لاستبداد الخديو إسماعيل الذي رفعت إليه عريضة بمطالبها وكان على رأسها تحقيق الحرية للمصريين، والتصدي للرقابة المالية الأجنبية على مصر، وكان لسان حال هذه الجمعية صحيفة "أبو نظارة" التي كان يحررها يعقوب صنوع، ثم صحيفة "مصر الفتاة" التي عطلتها الحكومة بعد أن أنذرتها؛ لنشرها أخبارًا ومقالات عدتها "مهيجة للخواطر والأفكار" في نوفمبر 1879.

وإذا كانت الحركة الوطنية المصرية قد شهدت هذه التجارب الحزبية والتي وجهت أساسًا ضد النفوذ الأوروبي قبيل ارتفاع المد الثوري وتفجر أحداث الثورة الوطنية 1881-1882، فإن هذه الحركة بعد الاحتلال البريطاني، وبالذات خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، قد شهدت "محاولات حزبية" أخرى وجهت أساسًا ضد الاحتلال البريطاني، تمثلت في تأليف جمعيات سرية هدفها العمل لتحرير مصر، كان منها الجمعية التي تألفت عام 1893 في صالون لطيف سليم وضمت عددًا من رجال الحزب الوطني القديم، ومنها الجماعة التي التفت حول مصطفى كامل ودعمها الخديو عباس حلمي عام 1894، والتي وصفها الأوروبيون بأنها "حزب وطني"، خاصة بعد الخطبة التي ألقاها مصطفى في أغسطس 1895 والتي ندد فيها بالاحتلال الإنجليزي لمصر، ومنها كذلك الجمعة السرية التي يذكر لطفي السيد أنه كونها عام 1896 مع عبد العزيز فهمي وضمت عددًا من رجال النيابة والقانون وكان هدفها العمل على تحرير مصر، وقد طلب مصطفى كامل من لطفي وأعضاء هذه الجمعية الاشتراك مع جماعته لتأليف "حزب وطني" برئاسة الخديو، فوافق واجتمعوا جميعًا في منزل محمد فريد وألفوا الحزب الوطني كجمعية سرية يرأسها الخديو, و من أعضائها مصطفى كامل ومحمد فريد وسعيد الشيمى ومحمد عثمان ولبيب محرم ولطفي السيد, وكان الخديو يجتمع بهم سرًا ويعاونهم في الدعاية للقضية المصرية وإصدار الصحف الوطنية، قبل أن ينصرف عن الوطنيين ويضطر إلى مجاراة الإنجليز والخضوع لهم. وعمومًا لم تتطور المحاولات السابقة نحو حزب وطني واحد وقوي بالمعنى الحديث إلا بعد ذلك بنحو عقد من الزمان, وظلت تيارًا وطنيًّا جامعًا لكل القوى الوطنية المقاومة للاحتلال أكثر منها أحزابًا , لكن يبقى من أهميتها أنها قامت بدورها في فضح سياسة الاحتلال ومطالبة بريطانيا بالجلاء وأسهمت في إيقاظ الوعي الوطني، ثم إنها شكلت "فترة حضانة " للحزب الوطني المصري الذي أعلن مصطفى كامل عن قيامه عام 1907.

وبعد انتكاس الثورة الوطنية (العرابية) ظهر جيل جديد من الشباب الوطني تفتح وعيه على واقع الاحتلال البريطاني وسياساته، وعلى الرغم من أن

إخفاق الثورة قد بدد الكثير من الثقة لديه، فإن الاحتلال لم يستطع تحطيم جذور الحركة الوطنية، فكانت الصالونات والمنتديات والصحف تشكل خمائر دفعت الموجة الجديدة من الحركة الوطنية، وانتقل الشباب الوطني من الكتابة في الصحف القائمة إلى خلق صحف جديدة، وأضاف إلى أسلوب تأليف الجمعيات العلنية- كما رأينا - تكوين الجمعيات السرية التي باتت شكلاً مميزًا للحركة الوطنية المصرية في العقد الأخير من القرن التاسع.

والحاصل أن مصر شهدت في عهد الاحتلال البريطاني (1882-1914) مولد حركة حزبية حقيقية نتجت عن تطورات سياسية واجتماعية منها ظهور طبقة من الأعيان وملاك الأراضي المصريين الذين رأوا أن مصالحهم تقتضي المشاركة في السلطة وتثبيت نفوذهم في المجتمع، وكانت الهيئات شبه النيابية والأحزاب السياسية مدخلاً لذلك، كذلك ظهرت فئات من المثقفين كانت نتاجًا لتطور التعليم الحديث وشيوع المفاهيم الوطنية الحديثة، فضلاً عن اهتمام الطلاب بالعمل الوطني والسياسي على نحو كبير، وتعبيرهم عن ذلك بالمشاركة في المظاهرات والجمعيات السرية والعلنية والأحزاب السياسية، وكان نمو المدن خلال هذه المرحلة يعني زيادة المهتمين بالنشاط السياسي بسبب نمو الرأي العام، ويمكن أن نضيف إلى ذلك التغيرات الفكرية التي شهدتها مصر وعبرت عنها تيارات سلفية وليبرالية وإصلاحية، ووفرت الصحف أدوات للتعبير والانتشار للكثير من الأفكار الحديثة المستمدة من الفكر السياسي والاجتماعي الأوروبي بسبب استمرار حركة الترجمة. وكان تأييد الخديو عباس حلمي الثاني (1892-1914) ودعمه للتيار الوطني الجديد، خاصة خلال سني حكمه الأولى؛ يمثل دفعة قوية لمقاومة الاحتلال مقاومة سياسية أسهمت في إيقاظ الوعي الوطني وبعث روح المقاومة، وإن لم يستمر الخديو الشاب في الشوط حتى النهاية؛ ذلك أن صراعه مع المعتمد البريطاني (اللورد كرومر) قد ابتعد به عن التيار الوطني وجعله يائسًا من جدوى استمرار المقاومة.

لقد سارت الموجة الجديدة من الحركة الوطنية متحدة في أهدافها وغاياتها وأساليبها، غير أنه مع اتساع نشاطها وظهور عوامل جديدة، بدأت تبرز فيها اتجاهات ومصالح متباينة، عبرت عن نفسها في شكل أحزاب، وهذه العوامل بعضها يرجع إلى اختلاف الأصول الاجتماعية أو الفكرية، وبعضها يرجع إلى اختلاف المواقف والعلاقات مع الخديو، والدولة العثمانية، والسلطات البريطانية في مصر، وبعضها يرجع إلى أسلوب مقاومة الوجود الاستعماري البريطاني، فتجمع حول مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد العزيز جاويش فريق من المؤمنين بضرورة الارتباط بالدولة العثمانية لمقاومة الإنجليز، ممن يتبنون أسلوبًا متشددًا في مقاومة الاحتلال الذي اتهمهم بالتطرف، وفريق تجمع حول الشيخ محمد عبده من المؤمنين بأسلوبه الإصلاحي الهادئ وعلى رأسهم لطفي السيد وعبد العزيز فهمي وقاسم أمين وغيرهم، ممن آمنوا أن مصر لن تتحرر إلا بجهود أبنائها، وليس بالدولة العثمانية، ورأوا ضرورة التعامل بواقعية مع وجود الاحتلال والتعاون مع سياساته حتى تصبح مصر مؤهلة للاستقلال، وفريق ثالث تولى الدفاع عن السلطة الخديوية وعبر عن سياستها، وكان على رأسه الشيخ علي يوسف.. وبات واضحًا أن الحركة الوطنية المصرية تتخذ شكلاً وأسلوبًا حزبيًا بسبب عوامل موضوعية أدت إلى ظهور أحزاب عام 1907 بالشكل الذي ظهرت به، ويمكن ملاحظة أن سياسة الاحتلال ومظالمه قد أثارتا قطاعات كبيرة

من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا، فراحت تنضم إلى صفوف الحركة الوطنية والحزبية مما أكسبها حيوية كبيرة.

وفي بدايات القرن العشرين شهدت مصر عددًا من الاضطرابات والمظاهرات الطلابية التي كانت تهتف ضد سيطرة الإنجليز وتطالبهم بالجلاء، وتطالب الخديو بالحكم الدستوري، وكانت ترفع شعار "الدستور يا أفندينا" في الأمكنة التي يمر بها، فضلاً عن تشكيل جماعات من الطلاب للجمعيات العلنية والسرية، وانخراطهم للكتابة في الصحف، كما أسس نادي المدارس العليا عام (1905-1906) وكان من أهم مظاهر الحركة القومية، ومنه أسست مدارس الشعب ونشأ مشروع النقابات الزراعية وكان معهدًا قوميًا لنشر المبادئ الوطنية الصادقة، وقد شكل مع مدرسة الحقوق الخديوية، خليتيْن لتفريخ جيل جديد من المشتغلين بالعمل السياسي والوطني. وكان إضراب طلاب الحقوق عام 1906 تعبيرًا صريحًا عن اشتغال الطلاب بالسياسة وإضافة دماء جديدة لتيار الحركة الوطنية والحزبية. وفي هذه الفترة عرفت الحركة الوطنية أسلوبًا جديدًا للعمل لم يكن معروفا لديها. وهو أسلوب الاعتصابات, الذي بدأ على يد غير المصريين فكان اعتصاب لفافي السجائر عام 1901 مثالاً على ذلك لوح للحركة الوطنية المصرية بأسلوب جديد، بدأت في تبنيه على نطاق أكبر خلال السنوات التي سبقت الحرب العظمى الأولى، كما دفع بفئات من العمال إلى صفوف الحركة الوطنية وإلى الاهتمام بالسياسة والأحزاب.

وكان لتزايد حوادث الاعتداءات على الأهالي من جانب جنود الاحتلال المنتشرين في طول البلاد وعرضها، وحدوث اشتباكات متتالية بينهم وبين المواطنين، تأثيره في حدوث انتفاضات بين الفلاحين وعناصر من المدن، منها على سبيل المثال حوادث الاعتداء على ضباط بحرية إنجليز بالإسكندرية عام 1900، ومنها قذف الأهالي بالطوب لفصيلة من جنود الاحتلال في قليوب عام 1897. وقد بلغت هذه الاشتباكات ذروتها عام 1906 عندما وقعت حادثة دنشواي الشهيرة التي قتل فيها ضابط إنجليزي وجرح عدد آخر بعد اعتدائهم على الأهالي؛ حيث شنت القوات البريطانية حملة مداهمة على القرية وحاكمت الأهالي محاكمة غير عادلة استهدفت تأديبهم وتأكيد هيبة بريطانيا وجيشها، فأعدم أربعة وحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة على عدد منهم، وبالجلد على عدد آخر، ونفذت الأحكام أمام الأهالي بوحشية وبربرية.

وكان الوفاق الودي الذي عقدته بريطانيا وفرنسا عام 1904 كصفقة استعمارية عاملاً آخر من عوامل تهيئة المناخ لظهور الأحزاب؛ فبهذا الوفاق شددت بريطانيا قبضتها على مصر بعد ابتعاد فرنسا عن إثارة العراقيل أمامها في مصر، ونتج عن موقف فرنسا يأس قطاع من المواطنين المصريين كان يأمل في الاستعانة بها لمقاومة الإنجليز. وكان حادث طابا عام 1906 عاملاً جديدًا من عوامل انقسام الحركة الوطنية إلى اتجاهات وأحزاب، فقد أثيرت أزمة عندما أراد السلطان العثماني اقتطاع جزء من أراضي مصر ليلحقها ببلاد الشام التابعة له ممارسًا بذلك "حقوق السيادة" لكن السلطات البريطانية تصدت له وبدت كما لو كانت تدافع عن مصالح مصر، وإن كانت - في الواقع - تدافع عن مصالحها في منطقة قناة السويس، فانقسم المصريون إلى فريقين أحدهما يؤيد موقف السلطان والآخر يؤيد موقف الإنجليز ويستنكر اقتطاع السلطان لأراضي طابا المصرية..

لقد تهيأت الظروف، إذن، لظهور حركة حزبية في مصر عام 1907 وبالفعل ظهرت تسعة

أحزاب, وعلى الرغم من أن التسمية لا تنطبق عليها بدقة، سواء من حيث حجمها أو نشاطها وأساليبها, أو لارتباطها بالصحف القائمة وبأشخاص مؤلفيها على نحو واضح, فإنها كانت أقرب إلى الأصول والبدايات الحزبية منها إلى تلك الأحزاب التي تقوم على أسس ومبادئ مجردة وتتخذ شكلاً مؤسسيًا, فهذه تكون غالبًا في الأمم الحرة، ومصر حنيئذ لم تكن حرة وإنما محتلة من الإنجليز، وخاضعة للسيادة العثمانية، وتعاني من تأثير الامتيازات الأجنبية في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من أن أحزاب التجربة المصرية الأولى (1907-1914) لم تكن منظمة تنظيمًا دقيقًا، كما تفتقر إلى القواعد الشعبية- باستثناء الحزب الوطني- فضلاً عن أنها لم تخض انتخابات برلمانية تصل بموجبها إلى السلطة، بالإضافة إلى أنها لم تؤثر بشكل فعال ومباشر داخل الهيئات شبه النيابية القائمة.. على الرغم من ذلك كله، فلا نستطيع أن نغفل مالها من أسس الأحزاب السياسية وطبيعتها. ذلك أنها كانت تضم جماعات من الوطنيين، الذين يؤمنون بمبادئ واضحة ويرتبطون بمصالح معينة، كما أنهم طرحوا برامج محددة، نشرت في صحف تنطق بلسانهم, وظهر لبعضها أثره في المؤسسات شبه النيابية القائمة آنئذ (وهي مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، ثم الجمعية التشريعية)؛ ولذلك يمكن القول إن هذه التجربة تمثل البداية الحقيقية للحياة الحزبية في مصر.

لقد كان أبرز أحزاب هذه المرحلة وأهمها هو "الحزب الوطني المصري" الذي أعلن عنه زعيمه مصطفى كامل في أكتوبر 1907 وتولاه من بعده محمد فريد، والذي كان يمثل حزب الأغلبية الشعبية، ثم "حزب الأمة" أو حزب الصفوة الذي ألفه فريق من الأعيان ومن جماعة الإمام محمد عبده في سبتمبر 1907 والذي تحدث باسمه وعبر عن أفكاره أحمد لطفي السيد، ثم "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية" الذي ألفه الشيخ علي يوسف للتحدث باسم السلطة الخديوية والدفاع عنها. وإلى جانب هذه الأحزاب الثلاثة، ظهر عدد من الأحزاب الصغيرة أحدها يؤيد سلطة الاحتلال ويبرر مسلكها مثل "حزب الأحرار" وأحدها يمثل الأرستقراطية التركية المتداعية وهو "حزب النبلاء" ومنها ما قام على أساس ديني (قبطي) مثل "الحزب المصري" ومنها ما نشأ على أساس الدعوة للفكر الجمهوري وهو "الحزب الجمهوري"، وآخر نشأ على أساس إيديولوجي تحت اسم "الحزب الاشتراكي المبارك"... إلخ وهذه الأحزاب الصغيرة في الواقع لم تكن أحزابًا حقيقية لها وجود مؤثر في الشارع المصري أو السياسة المصرية، كما تميزت بقلة أنصارها، الذين التفوا حول شخص أو صحيفة، حتى أنها تلاشت تدريجيًا ولم يسمع لها صوت بعد إعلان قيامها بفترة قصيرة.

وسوف نركز هنا في دراسة نشاط الأحزاب المصرية على أهم قضيتين شغلتا الحياة السياسية المصرية منذ الاحتلال البريطاني وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، ونعني بهما قضية الدستور والحكم النيابي، وقضية الجلاء وتحقيق استقلال الوطن. بالنسبة إلى قضية الدستور، فمن الواضح أن المطالبة به كانت من أهم أهداف الأحزاب، بل شكل المطلب الدستوري بندًا أساسيًا في برامج الأحزاب، على الرغم من التفاوت في التصورات، والثابت أن الحزب الوطني طالب بحكومة دستورية كاملة تكون السيادة فيها للأمة، وتكون الحكومة مسئولة أمام مجلس نيابي تام السلطة، أما حزب الأمة فاكتفي بالمطالبة بتوسيع اختصاصات المجالس القائمة لتصل مصر بالتدريج إلى المجلس النيابي الذي يوافق حالة البلاد.

وقد أشرنا إلى أن الخديو كان يطالب بالدستور من قبل المحتشدين لاستقباله, وفي عهد رئاسة محمد فريد للحزب الوطني رأى أن ينظم بالاتفاق مع الخديو حملة للمطالبة بالدستور؛ بهدف التأكيد على أن الخديو هو صاحب السلطة الشرعية في البلاد، وأن الشعب لا يعترف بالسلطة الأخرى وهي سلطة الاحتلال. وبالفعل دعت صحيفة "اللواء" الشعب إلى توقيع آلاف العرائض للمطالبة بالدستور وتقديمها للخديو. وبالفعل تحولت "حركة العرائض" إلى حركة عامة للمطالبة بالمجلس النيابي، وامتدت الحركة من القاهرة إلى الأقاليم. والمعروف أن حزب الأمة أيد هذه الحركة ويبدو أنه فكر في تقديم عريضة إلى الخديو بطلب الدستور..

وبينما لجأ الحزب الوطني إلى تنظيم "المظاهرات" لتحقيق المطالب القومية، خاصة منذ عام 1908 وقد بدا هذا واضحًا عندما استقبل مئات من أنصاره الخديو في محطة رأس التين هاتفين بحياة الدستور، نجد أن حزب الأمة ركز جهوده على تثقيف الجماهير سياسيًّا بمعنى الدستور والحياة النيابية من خلال اجتماعات "السمر السياسي" التي كان ينظمها في نادى الحزب التي يحاضر فيها كبار المثقفين ويحضرها أعداد كبيرة من المصريين، كما قام رجال الأحزاب بدورهم في التعبير عن المطلب الدستوري الكامل داخل المؤسسات شبه النيابية القائمة، والتي شهدت في عام 1911 ما يمكن اعتباره جبهة معارضة داخل مجلس شورى القوانين قوامها أعضاء حزب الأمة. وهكذا تواصل نشاط الأحزاب من أجل المطالبة بالدستور في ميادين العمل الحزبي التقليدية من صحف واجتماعات ومظاهرات ومؤتمرات للشبيبة وغيرها، وكان تحقيق هذا المطلب يعني ليس فقط منع الخديو من الانفراد بالسلطة, وإنما كان يعني أيضًا كف يد سلطات الاحتلال عن إدارة شئون مصر، التي ينبغي أن تتولاها حكومة وطنية منتخبة ومسئولة أمام مجلس نيابي تام السلطة، وتلك خطوة، لو تحققت، لأنجزت الكثير من أهداف وتطلعات الحركة الوطنية المصرية.

ومن أساليب الأحزاب في مقاومة سياسة الاحتلال البريطاني إنشاء مدارس الشعب الليلية لتعليم الفقراء والعمال مجانًا وقد أسسها الحزب الوطني لتهيئة الشعب بمقومات الاستقلال، وقد بدأ إنشاؤها عام 1908 حيث تطوع شباب الحزب وأعضاؤه بالتدريس فيها، وانتشرت في أنحاء البلاد وأسهم نادى المدارس العليا في حركتها. وكذلك إنشاء نقابات للعمال والصناع لترقية أحوالهم، وكانت أول نقابة أسسها الحزب الوطني هي "نقابة عمال الصنائع اليدوية" في بولاق عام 1909، وتبعتها نقابات مماثلة في كل من الإسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها..

وقد عرفت الحركة الوطنية المصرية أسلوب المظاهرات السياسية، على نحو ما أشرنا، وكانت مظاهرة طلبة مدرسة الحقوق في 9 من نوفمبر1909 دليلاً واضحًا على ذلك، فقد اندلعت عندما قام الجيش البريطاني باستعراض عسكري في ميدان عابدين احتفالاً بعيد ميلاد ملكته؛ مما أثار الشعور الوطني لدى الطلاب الذين تظاهروا في فناء المدرسة المطل على الميدان وهتفوا جميعًا للخديو وللاستقلال، وتجاوب الشعب معهم في الهتافات حتى غطى ذلك على هتاف الجنود الإنجليز، وأضاع هيبة الاحتفال وأفسده.. كما اندلعت المظاهرات التي فجرها طلاب المدارس العليا والأزهر وطوائف التجار والصناع عندما قررت حكومة بطرس غالي إعادة العمل بقانون المطبوعات الذي يقيد حرية الصحافة، فطافت المظاهرات في مارس 1909 شوارع

العاصمة تندد بسياسة الحكومة، وتجددت لعدة أيام. ومن أبرز المظاهرات التي شهدتها البلاد تلك المظاهرة الضخمة التي سارت في شوارع العاصمة يرفرف عليها العلم المصري في مارس 1910 قاصدة فندق شبرد حيث يقيم الرئيس الأمريكي روزفلت، هاتفة بحياة مصر واستقلالها وبالدستور، كما هتفت بسقوط الرئيس الأمريكي الذي أهان المصريين في بلدهم عندما ألقى خطبة استخف فيها بطلب الحركة الوطنية للدستور، وتحدث عن عدم أهلية المصريين له، وأيد فيها سياسة بريطانيا الاستعمارية في مصر؛ مما حرك زعماء الحزب الوطني الذي رد زعماؤه بخطب وطنية حركت المواطنين في تلك المظاهرة.

وقد تبنت حركة المقاومة الوطنية أسلوبًا آخر من أساليب المقاومة السياسية تمثل في عقد المؤتمرات في أوروبا للدعاية للقضية الوطنية وفضح سياسة بريطانيا الاستعمارية في مصر، وقد تولى الحزب الوطني تنظيم هذه المؤتمرات بشكل كبير، مستعينًا بشباب الدارسين المصريين في أوروبا، وكان من ذلك مؤتمر الشبيبة المصري في جنيف في سبتمبر 1909 الذي خطب فيه عدد من أحرار الإنجليز ضد سياسة بلادهم، وشارك فيه عدد من العناصر المصرية المنتمية إلى حزب الأمة أيضًا، حيث كان الحزب يرى أن أوروبا هي المحكمة العليا التي لها الحكم الأخير في حل المسألة المصرية, وفي هذا الاتجاه ذاته، قرر الحزب الوطني عقد مؤتمر مصري في باريس في سبتمبر 1910 يدعو إليه أكبر عدد من رجال السياسة والاقتصاد والأدب في أوروبا ليسمعهم صوت مصر ومطالبها الوطنية، وعندما أوشك المؤتمر أن ينعقد منعته الحكومة الفرنسية، مجاملة لبريطانيا، ولكن تحت إصرار الوطنيين انعقد المؤتمر في بروكسل في الموعد ذاته، وصدرت عنه قرارات مهمة كان من أهمها عدم شرعية الاحتلال وضرورة الجلاء العاجل عن مصر، وبطلان اتفاقية السودان (1899) وإلغاء قانون المطبوعات والقوانين المقيدة للحريات وللحركة الوطنية كافة، ووجوب رد الدستور إلى مصر.. وفي يوليو عام 1914 انعقد مؤتمر جديد للشبيبة المصرية في جنيف دعت إليه الجمعيات المصرية للشبيبة في العواصم والمدن الأوروبية، واستمر لعدة أيام وشارك فيه محمد فريد بخطبة كبيرة، ودارت خطب المؤتمرين حول مطالب مصر ذاتها في الحرية والاستقلال والحياة الدستورية، كما تميز هذا المؤتمر بأن قدمت فيه أبحاث عن التعليم العالي في مصر وخطط تطويره وتحديثه..

ومن المهم أن نوضح أن حزب الأمة الذي تميزت مواقفه في البداية بالاعتدال تجاه الاحتلال والتركيز على إعداد الأمة بمقومات الاستقلال الذي سيأتي بالضرورة، ما لبث أن أدرك أن وجود الاحتلال وسياساته، خاصة بعد الوفاق الذي حدث بين الخديو والمعتمد البريطاني (جورست) لن تسمح للأمة بالتسلح بمقومات الاستقلال، فبدأ الحزب يواجه سلطات الاحتلال وينتقد سياستها، بل شنت صحيفة حملات عام 1908 على المعتمد البريطاني، كشفت عن تخليه عن أسلوب الاعتدال وقربته من الحزب الوطني المتشدد في موقفه من الاحتلال، فضلاً عن إصدار الحزب الوطني صحف جديدة استخدمت في مقاومة السياسة البريطانية بشكل لم يسبق له مثيل، بالإضافة إلى تحريك المظاهرات العامة، على نحو ما رأينا، وتحريك الرأي العام الأوروبي في محاولة لإضفاء الصبغة الدولية على القضية المصرية؛ مما ظهر خلال نشاط مؤتمرات الشبيبة في أوروبا والتي كانت ميدانًا للعمل الحزبي المشترك ضد سياسات الاحتلال ووجوده..

وقد ترتب على تزايد نشاط الأحزاب على هذا النحو أن لجأت سلطات الاحتلال البريطاني بالاتفاق مع الحكومة المصرية على مواجهة ذلك والقضاء على أدوات العمل الحزبي والوطني، وعلى رأسها الصحافة واشتغال الطلاب بالسياسة، فكان إصدار قانون المطبوعات في مارس 1909 والذي استهدف صحف الحزب الوطني أساسًا، ثم أضافت إليه عام 1910 قانونًا يتعقب الصحفيين بإحالتهم إلى محاكم الجنايات في القضايا التي تقام ضد الصحف بدلاً من محاكم الجنح, على أن تكون أحكامها غير قابلة للاستئناف؛ ولذا نجحت الحكومة في إسكات صحف الحزب الوطني وإغلاق معظمها خلال عام. وفيما يتعلق بالقضاء على المظاهرات، قررت السلطات منع الطلاب - المصدر الرئيس للمظاهرات - من الاشتغال بالسياسة، فأوعزت إلى وزارة المعارف بمشروع يبيح رفت الطلاب إذا لم يواصلوا دراستهم، وقلت درجة مواصلتهم وسلوكهم عن عشرين درجة من ثلاثين. وقد نتج عن قمع الحركة الحزبية والوطنية ظهور لون جديد من ألوان المقاومة وهو المقاومة السرية، برز تأثيره في حادث اغتيال رئيس الوزراء المصري بطرس باشا غالي في فبراير عام 1910، لذا تصدت سلطات الاحتلال لهذا النشاط، ولجأت الحكومة - بتحريض من سلطات الاحتلال - إلى فصل جميع الطلاب والموظفين المنتمين إلى الجمعية التي عرف أن "الورداني" الذي اغتال بطرس غالي كان ينتمي إليها, على الرغم من تبرئة النيابة لأعضاء الجمعية من تهمة الاشتراك في حادث الاغتيال. ثم قدمت الحكومة، بضغط من سلطات الاحتلال، مشروع قانون يتعلق "بالاتفاقات الجنائية" بشأن الجمعيات التي لها صبغة سياسية يتضمن تشديد عقوبة مَن يحرض على إيجاد ذلك الاتفاق أو يديره، وكذلك تشديد العقوبة على من يمارسون التهديدات السياسية بالقول أو بالكتابة..

وهكذا نتج عن سياسة الشدة والقمع في مواجهة الأحزاب أن اختفاء الحزب الوطني من الساحة السياسية العلنية في مصر، وانتقال نشاطه وقياداته إلى خارج البلاد، وتبنيه نشاطا سريًا داخلها؛ ولذا كان العمل السري من خلال تأليف جمعيات بديلاً لمواجهة سياسة الاحتلال والمتعاونين معه، وقد رصدت التقارير أن بمصر ثماني وعشرين جمعية سرية في أواسط عام 1911، بعضها تحت إشراف زعامة الحزب الوطني مباشرة وتتفق أهدافها مع مبادئ الحزب، وبعضها أنشأها شبان من أعضاء الحزب لتسير على مبادئه ذاتها، والبعض الآخر من هذه الجمعيات تطوع لمعاونة الحزب الوطني دون أن تكون على صلة مباشرة بزعامته أو أعضائه.. ومن المسلم به أن أغلب أعضاء هذه الجمعيات السرية كانوا من الطلاب الصغار الممتلئين حماسة وطنية ورغبة في التضحية ,كما أنها ضمت فئات من أبناء الشعب ممن لم تسمح لهم أوضاعهم الوظيفية بممارسة أي نشاط سياسي أو التعبير عن مشاعرهم الوطنية كالضباط غيرهم. والحاصل أن هذه الجمعيات كانت أقدر على استخدام العنف لمواجهة سياسة الإرهاب والقمع التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطاني منذ عام 1909 إزاء الأحزاب السياسية، والحزب الوطني على نحو خاص.ولا شك أن بروز ظاهرة الجمعيات السرية على هذا النحو قبيل قيام الحرب العالمية الأولى، كان خطوة أملتها على العمل الوطني المصري ظروف قمع النشاط الحزبي السياسي المشروع.

وفيما يتعلق بالسودان الذي كان يشكل مع مصر كيانًا سياسيًا واحدًا منذ ضم محمد علي مملكاته وسلطناته إلى باشوية مصر عام 1820؛ فقد ظل النظام السياسي الواحد يجمع بين شطري وادي النيل

قائمًا حتى قيام الثورة المهدية عام1881، ثم إخلاء السودان (1884-1885) واسترجاعه عام 1898 بعد عجز دولة المهدية عن تأسيس حكومة قوية قادرة على نشر الأمن، بعد أن أنهت الحكم المصري في السودان، وكذلك إخفاقها في المحافظة على كيان الوطن السوداني بالحدود التي كانت له عند انتقاله إلى حكم دولة المهديين.

ولم يشهد السودان تطورات عسكرية أو سياسية مهمة، منذ ضمه إلى باشوية مصر، حتى تجمعت في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر أسباب السخط والتذمر على أساليب الإدارة المصرية من جهة وأساليب الأجانب الذي تدفقوا على السودان من جهة أخرى؛ مما أدى إلى تدهور الأوضاع وتهيئة المناخ لقيام الثورة المهدية. وليس من شأننا هنا دراسة أسباب الثورة ووقائعها ونتائجها, ولكن حسبنا أن نوضح أن الثورة قبل قيامها، وفي أثناء تداعي أحداثها، كانت تستخدم أساليب مقاومة وحشد وتهيئة لها طابع سياسي، تأتي في مقدمتها منشورات المهدي ورسائله، والتي لعبت دورًا نشطا في تسييس الدعوة الدينية وتحويلها إلى حركة سياسية ثم إلى ثورة.

وقد استطاع السيد محمد أحمد المهدي أن يحول سخط الأهالي على الإدارة المصرية وعلى التدخل الأوروبي في شئون السودان إلى ثورة جامحة، وليتحول هو من مصلح ديني إلى زعيم سياسي، من خلال استخدامه وسائل سلمية في إقناع الأنصار بدعوته وحشدهم، تمثلت في المنشورات والرسائل، التي اشتهرت بها المهدية.

ويلاحظ أن المهدي بدأ في إرسال رسائله ومنشوراته خلال الفترة السابقة على إعلان المهدية، فأول رسالة عثر عليها مؤرخ الحركة ونشرها كانت في يونيو1880؛ حيث أوضحت أن أهداف الدعوة، في بداية أمرها، كانت دينية صرفة وأسلوبها كان سلميًا خالصًا، ولم يكن للسياسة أثر فيها، وكان همها الأول كشف المفاسد الاجتماعية والأخلاقية، متخذة أسلوبًا أقرب إلى الوعظ الديني قبل أن تواتيها فكرة الجهاد والهجرة، واعتبرت الجهاد ركنًا من أركان الإسلام، عندما هاجر المهدي إلى جبل قدير واتخذه مركزًا للمجتمع الذي يدعو إليه. والمعروف أنه دعا في رسائله إلى مقاومة الفساد والبدع, وإلى تأسيس منهج إصلاحي سلفي يستند إلى أصول التشريع الإسلامي في عصوره المزدهرة وعصر الاجتهاد الأول، كما دعا إلى إعادة فتح باب الاجتهاد من جديد على أساس استنباط الأحكام والشرائع من القرآن والسنة مباشرة. كذلك دعا في منشوراته إلى إقامة حكومة إسلامية على أسس سلفية محضة، تضم مؤسساتها بيتًا للمال يمول بالزكاة والعشور، وتتولى توزيع الغنائم والفيء توزيعًا شرعيًا، كما تضم جيشًا منظمًا على أسس إسلامية، ويتولى قضاءها قاضي الإسلام ومعاونوه لإقامة الحدود الشرعية.. والملاحظ أن المهدي كان يوجه منشوراته ليس فقط إلى أنصاره وإلى الحكام المحليين ورجال الإدارة داخل السودان، وإنما كان يوجهها أيضًا إلى الحكام والملوك في أنحاء العالم الإسلامي.

المهم أن هذه الرسائل والمنشورات مهدت السبيل للدعوة حتى وجدت استجابة واسعة، ثم استمرت خلال وقائع الثورة المهدية، وإن ركزت على فكرة الجهاد المقدس باعتباره سبيل الدعوة إلى البقاء، وقد كتب المهدي وأنصاره رسائل كثيرة تحث الناس على الجهاد، حتى تطورت الأحداث على نحو ما هو معروف بعد نجاح المهديين في الإمساك بالسلطة وإخلاء السودان من الحكم المصري، ثم استرجاعه بقيادة الإنجليز الذي شاركوا المصريين

في إدارته بموجب اتفاق الحكم الثنائي عام1899. وقد جرت بعض الانتفاضات القبلية كمحاولات لملء الفراغ الذي نشأ عن سقوط دولة المهدية خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، لكنها ظلت محدودة الأثر؛ ذلك أن الإنجليز أحكموا قبضتهم على مصر والسودان ولم يلبثوا أن أعلنوا الحماية مع بداية الحرب.

(ج) المقاومة السياسية في دول المغرب العربي:

شهدت ليبيا في أواسط القرن التاسع عشر حركة إصلاحية دينية ذات طابع سلفي,على قدر كبير من الأهمية,هي الحركة السنوسية التي تنتسب إلى مؤسسها "محمد إدريس بن على السنوسي" (1787-1859) الذي كان عالمًا وفقيهًا، نشأ في الجزائر وتلقى فيها علومه الأولى كما درس التصوف، لينتقل إلى فاس حيث درس الشريعة في مدرسة القرويين لبضع سنوات رحل بعدها إلى القاهرة لمتابعة دراسة الفقه المالكي، ومنها انتقل إلى الحجاز عام 1824 حيث تتلمذ على يد الشيخ أحمد الفاسي الذي كان من دعاة فتح باب الاجتهاد في تفسير الشريعة والاحتكام إلى أصول الإسلام الأولى وهي القرآن والسنة.. وبعد أن أتم السنوسي دراسته وقرر العودة إلى الجزائر علم أن السلطات الفرنسية تترصده، فعاد إلى طرابلس، وهناك رأى أن الدولة العثمانية بلغت حدًا من الضعف جعلها غير قادرة على حماية وطنه وأنها غير جديرة بقيادة المسلمين أو بالخلافة، ولم تكن صلته طيبة بعلماء طرابلس فغادرها متجهًا إلى برقة؛ حيث كانت تحكمها قبائل تكاد تكون مستقلة عن الإدارة العثمانية، ولموقعها الممتاز بين طرق القوافل، كما أنها تمثل بيئة صالحة لنشر دعوته؛ لجهل الناس بتعاليم الدين الصحيح، ولحماستهم وقدرتهم على التضحية، وهو ما تحتاجه الدعوة في بدايتها. وفي قلب هذه البيئة الصحراوية النائية حيث "الجبل الأخضر" بني أتباعه ومريدوه أول مسجد وزاوية عام 1842 ليبدأ منها دعوته وحركته الإصلاحية.

وتتمثل أهم مبادئ الدعوة في العودة إلى الإسلام في بساطته الأولى ونقائه أيام الرسول ﷺ والخلفاء والسلف الصالح، والاعتماد على القرآن والسنة كمصدرين للشريعة وفتح باب الاجتهاد بالتركيز على الأصول ومحاربة التقليد.. كما كانت السنوسية تؤمن بالعمل الاجتماعي وإصلاح المجتمع ودفع أفراده إلى الإنتاج والبناء ونشر العلم والمعرفة. وقد اتخذت الدعوة من "الزوايا" مراكز لها، وصارت الزوايا عامرة بالإخوان والمريدين تضم كل منها المساجد والمدارس والمضايف ومخازن البضائع والآبار وطواحين الغلال، كما تبنى حولها الأسوار والقلاع للدفاع عنها، ولكل زاوية مجلس يعاون شيخها في إدارة شئونها.. وعمومًا كانت وظيفة الزوايا هي الإعداد الديني والأخلاقي للمسلمين وتدريبهم على العمل الاجتماعي مع التقشف والالتزام الأخلاقي لبناء مجتمع مسلم موحد ومعبأ للجهاد، بوسائل أهمها العمل والاعتماد على الذات وعلى الموارد المحلية. وتدريجيًا أصبح للزوايا ,مع اتساعها، كل عناصر الدولة من أرض وقيادة وأتباع واقتصاد وإدارة، حتى ذكر بعض المؤرخين أن السنوسية نجحت في إيجاد إدارة بديلة للإدارة العثمانية في طرابلس، وقد حاولت الدولة العثمانية استقطاب زعمائها للإقامة في عاصمة السلطان لكنهم لم يستجيبوا واكتفوا بالإبقاء على علاقة طيبة بالدولة.

وفي عهد محمد المهدي السنوسي (1859-1902) الذي خلف أباه في زعامة الحركة، انتقل

مركزها إلى واحة "الكفرة" بدلاً من "جغبوب" وكانت تتعمد البعد عن العمل السياسي في بداية أمرها؛ خشية الاصطدام بالسلطات، أو ربما قبل أن تستعد لذلك، وقد ثبت فيما بعد أن نجاح السنوسية وانتشارها الذي أعتمد على الدعوة السلمية، واقتناع الأتباع بها، وفر لها قوة صلبة مكنتها من مقاومة الفرنسيين والإيطاليين فيما بعد. وعندما تولى أحمد الشريف السنوسي (1902-1918) قيادة السنوسية كانت قد انتشرت انتشارًا واسعًا وبسطت سيادتها على برقة وانتشر سلطانها الروحي في أنحاء ليبيا، بل انتشرت زواياها في الصحراء جنوبًا وغربًا؛ مما أدي إلى صدامها مع مناطق النفوذ الفرنسي عام 1902 ولم تتوقف معارك السنوسيين مع الفرنسيين إلا عندما احتلت إيطاليا طرابلس في عام 1911 حيث انصرف السنوسيون لمواجهة ذلك.

وقد لعب السنوسيون دورًا مهمًا في مقاومة الغزو الإيطالي، وخاضوا معارك طاحنة أنهكت الإيطاليين كما هو معروف، خاصة وقد انسحبت الدولة العثمانية من طرابلس وبرقة وانشغلت بحروبها في البلقان عام 1912، ثم وقعت اتفاقية مع إيطاليا تنازلت فيها عن حقوق السيادة على طرابلس وبرقة لأهلهما. وبخروج الدولة العثمانية من الحلبة، أصبحت الزعامة السنوسية هي القوة الأساسية للمقاومة الوطنية.

أما تونس التي كانت أكثر بلدان المغرب العربي انفتاحًا على المشرق العربي وعلى أوروبا كما كانت أكثرها تقدمًا بفضل سياسة التحديث التي بدأت في عهد أحمد باي (1837) وبلغت أوجها بإصدار الدستور التونسي (1861) كما تطورت مؤسستها التعليمية الكبرى "الزيتونة" ونشأت معها مؤسسات جديدة كمدرسة باردو العسكرية والمدرسة الصادقية وغيرها.. حيث درس فيها رواد الإصلاح وتخرج فيها جيل جديد من المصلحين تصدوا للسياسة الاستعمارية الفرنسية التي مورست في ظل الحماية. وقد بدأ النشاط السياسي مبكرًا على يد تلاميذ رواد الإصلاح الأوائل وأبرزهم الشيخ الطاهر بن عاشور وبيرم الخامس ومحمد السنوسي، ممن كانوا يؤمنون بإحياء الإسلام والأخذ بالمدنية الغربية.

وكان الشيخ محمد السنوسي الكاتب والشاعر قد استطاع أن يؤسس جمعية ضمت عددًا من أنصاره عام 1883 وقام بأول مبادرة سياسية بعد الاحتلال الفرنسي؛ حيث توجه على رأس وفد لمقابلة الباي حاملاً إليه عريضة موقعة من مختلف طبقات الشعب يحتجون فيها على الحكم المباشر الذي تمارسه السلطات الفرنسية، بيد أن هذه السلطات أبعدته عن تونس واعتقلت عددًا من أنصاره. غير أن عددًا من الإصلاحيين ما لبثوا أن أنشأوا عام 1888 منظمة أطلقوا عليها اسم "الحاضرة" وأصدروا جريدة أسبوعية تنطق بلسانها تحمل الاسم ذاته، وبرز من قيادييها المحامي الشهير علي بوشوشه.. كما برز من خريجي "الصادقية" ممن أكملوا تعليمهم في فرنسا "البشير صفر" الذي وصف بأنه أبو النهضة الثاني، والذي أسس "الجمعية الخلدونية" عام 1896 التي لعبت دورًا في تثقيف الشباب وإذكاء الشعور الوطني حتى لقد أثار نشاطها مخاوف المستوطنين الفرنسيين.

وفي أواخر عام 1905 أسست "جمعية خريجي الصادقية" برئاسة خير الله بن مصطفى، التي نظمت محاضرات باللغة العربية في أنحاء العاصمة على غرار الجامعات الشعبية في باريس. ويلاحظ أن تحرك هذه الجمعيات التونسية تركز في بادئ الأمر على النواحي التعليمية والثقافية، وكان

العمل السياسي بسيطا مقصورًا على تقديم مطالب إصلاحية، ومن ثم لم يتعرض نشاطها إلى وضع الحماية وقضية الاستقلال إلا بعد عام 1906؛ حيث بدأ نشاط هذه الجمعيات يتعرض بجهود فردية لانتقاد سياسة سلطات الحماية تجاه المؤسسات التعليمية ,لحرمانها الأهالي المتعلمين من حق التوظف في المصالح العمومية، ونادت بضرورة إشراك الأهالي على أوسع نطاق في إدارة بلادهم، وحملت الاستعمار مسئولية إفقار الأهالي. غير أن الجهود الجماعية تكاتفت عام 1907 عندما نظم الشباب التونسي ذاته في "حزب التقدم" الذي تحول في العام التالي إلى "حزب تونس الفتاة" ثم أصدر صحيفة "التونسي" الأسبوعية وكان من أبرز شخصياته علي باش حامبه الذي كتل الشباب حوله ليحرروا في هذه الجريدة, ثم الشيخ الثعالبي ومحمد نعمان المحامي، وعلى الرغم من أن الحزب لم يتعرض للحماية بشكل مباشر، فإنه ركز جهوده على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وطلب مساواة الأهالي بالمستعمرين في الوظائف، وإبلاغ صوت الأهالي للسلطات العامة من خلال مجلس منتخب... إلخ، وقد لعب الحزب دورًا مهمًا في تطور الحركة الوطنية، كما آزر إضراب عمال الترام عام1912 ضد الشركات الأجنبية المستغلة، كما لعب دوره في دعم كفاح الليبيين في مقاومة الغزو الإيطالي، فضلاً عن دفاعه المستمر عن مصالح المواطنين ضد المستوطنين الإيطاليين والفرنسيين.

وقد شهدت الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي نضالاً عسكريًا وثورات مسلحة متوالية خاصة في الريف والجبال والبوادي واجهتها سلطات الاحتلال بالقمع والشدة والمصادرات الشاملة، ومع أواخر القرن التاسع عشر بدأ الجزائريون نضالاً سياسيًا جديدًا تركز في المدن، وقد فسر المؤرخون تأخر هذا النوع من المقاومة السياسية إلى سياسة الاستعمار الفرنسي التي قضت على الطبقة الوسطى من سكان المدن، فضلاً عن محاربة المؤسسات التعليمية الوطنية ومحاصرة اللغة العربية، حتى هبط المستوى التعليمي للجزائريين بشكل خطير. غير أن الحركة الوطنية الجزائرية ما لبثت أن نشطت من جديد في أواخر القرن التاسع عشر، متبنية أساليب جديدة للمقاومة تمثلت في كتابة عرائض الاحتجاج على السياسة الاستعمارية، وإرسال الوفود، والقيام بالمظاهرات، وتأليف الجمعيات والنوادي الثقافية وإصدار الصحف، وكان ذلك بسبب الاتصال المباشر بالثقافة الحديثة، وبالتأثر بتيار الجامعة الإسلامية, والتأثر بالأوضاع الدولية وحركات المقاومة. ويلاحظ أن هذا النشاط الجديد اتخذ طابعًا إصلاحيًا، لا ثوريًا، فلم يطالب بشكل مباشر بالاستقلال، وإنما بالإصلاح السياسي والاجتماعي الذي سيؤدي إلى الاستقلال في النهاية.

وفي ظل ظروف هدوء الكفاح المسلح، كان الفرنسيون يفكرون في خلق كوادر جزائرية تقود البلاد نحو العمل السياسي، دون أن يدركوا مدى التواصل الذي يربط بين النشاط السياسي والعمل العسكري, وقد بدأ يبرز جيل جديد من المثقفين ثقافة فرنسية من أبناء الأسر الميسورة والمتوسطة الدخل ومن أرباب المهن الحرة كالأطباء والمحامين والصيادلة وغيرهم، ممن باتوا يتطلعون لأن يوجدوا لبني وطنهم من الجزائريين دورًا في الحياة السياسية. وفي عام 1892 سنحت الفرصة لبعضهم بالتحدث إلى الحاكم الفرنسي حيث احتجوا على تعسف الإدارة وأثاروا مشكلات المواطنة والتمثيل البرلماني للمواطنين. وفي عام 1900 أرسلت عرائض إلى البرلمان تطالب بإقرار حقوق المواطنين الجزائريين في النيابة. ويلاحظ أن الفترة من 1904-

1914 شهدت نهضة كبرى في صدور الصحف الوطنية التي لعبت دورًا مهمًا في النشاط السياسي، وعلى الرغم من أنها لم تقف ضد فرنسا بشكل مباشر وصريح حتى لا تتعرض للمصادرة والإغلاق، فإنها كانت تعبر عن المطالب الوطنية في المساواة، وتدافع عن حقوق الجزائريين والتي تتعارض بطبيعتها مع مصالح المستوطنين الفرنسيين وحقوقهم.

ويميز المؤرخون في حركة المقاومة السياسية بالجزائر بين تيارين رئيسين:

أولهما: تيار يضم المحافظين، قوامه العلماء والمحاربون القدماء، وبالرغم من أنهم لم يشكلوا تنظيمًا محددًا، فإنهم تجمعوا حول مطالب أساسية أهمها المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين، والمساواة كذلك في الضرائب، ومعارضة التجنيس والتجنيد الإجباري، وإعادة العمل بالقضاء الشرعي... إلخ ومن أهم رموز هذا التيار الإصلاحي الشيخ صالح بن مهنا، والشيخ عبد القادر المجاوي والشيخ عبد الحليم بن سماية والشيخ المولود بن موهوب، وكان من الواضح تأثر هؤلاء بتيار الجامعة الإسلامية وبأفكار المصلحين في الشرق العربي. والمعروف أن هذا التيار هو الذي أسس جمعية العلماء المسلمين فيما بعد عام1931.

وثانيهما: تيار النخبة العصرية الذي يضم المترجمين والمحامين والأطباء والصحافيين وخريجي المدارس الفرنسية، ممن قبلوا سياسة الإدماج والتجنيس والتجنيد، بشرط أن ينال الجزائريون حقوق الفرنسيين ذاتها، ولم يعرف عنهم أنهم رفعوا شعار "الجزائر للجزائريين". وكان أنصار هذا التيار يلتقون مع تيار المحافظين في المطالبة بتمثيل نيابي أوسع للجزائريين، وتوزيع عادل للضرائب، وإلغاء إجراءات القمع والاضطهاد.. وبالرغم من أن أنصار هذا التيار لم يشكلوا أيضًا تنظيمًا ولا حزبًا سياسيًا، فإنهم كانوا يمثلون تيارًا واضحًا له أنصاره ومؤيدوه وأساليبه وتوجهاته.

أما عن المقاومة السياسية في المغرب فالمعروف أن التطور السياسي فيه خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ارتبط بالتطورات الدولية بصورة كبيرة فيما عرف بـ"المسألة المغربية" منذ بدأ يتعرض لأطماع الفرنسيين بشكل خاص عقب احتلالهم للجزائر، حتى لقد استطاعت الدول الأوروبية الحصول على امتيازات منحتها حقوق واسعة للتدخل في شئون المغرب؛ مما بات يهدد كيانه السياسي والاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أن مولاي عبد العزيز(1894-1907) حاول تبني سياسة إصلاحية وقام بخطوات في هذا الشأن، فإن سياسة المالية أدت إلى نتائج خطيرة أوقعت البلاد في فخ الاستدانة والقروض، فضلاً عن إسرافه في الأخذ بمظاهر المدنية الحديثة مما أثار فئات كثيرة من الشعب. وبالرغم من أن هذه الثورات كانت تعبيرًا عن السخط العام ضد التدخل الأجنبي، فإنها أدت إلى ازدياد هذا التدخل، وشهدت السنوات الأولى من القرن العشرين مساعي فرنسا لتوطيد نفوذها وإبعاد منافسيها، من خلال اتفاقياتها مع كل من إيطاليا وإنجلترا وإسبانيا، ومنحت اتفاقيات الحدود التي وقعها السلطان مع فرنسا (1901-1902) مكاسب سياسية واقتصادية في شرق المغرب، كما منحها باتفاقية القرض المالي (1904) إشرافا على الجمارك واحتكارًا ماليًا، وقد شجع هذا كله فرنسا على وضع مشروع إصلاحات لو قبلها السلطان لكان يعنى اعترافه بالحماية الفرنسية.

نتج عن التطورات السابقة رد فعل ومعارضة داخلية قوية تزعمها عدد كبير من العلماء والأشراف، بل بعض الوزراء، واستهدفت

هذه المقاومة التصدي للتدخل الأجنبي، فطلبت من السلطان رفض المعونة الفرنسية ورفض المشروعات التي تستهدف السيطرة على المغرب، ولم تكن المعارضة نابعة من رفض الإصلاح في حد ذاته ولكنها كانت تريد أن يأتي على أيدي خبراء مسلمين من تركيا أو مصر. وقد نجحت هذه المعارضة الوطنية في التأثير على السلطان وإقناعه بدعوة مجلس للأعيان وإشراكه إشراكًا فعالاً في المفاوضات التي جاءت البعثة الفرنسية لإجرائها، وبالفعل نجح مجلس الأعيان في أن يلعب دورًا في إحباط مهمة هذه البعثة.

ولم تلبث الظروف الدولية أن تدخلت في تكييف مسار المسألة المغربية، فلعبت ألمانيا دورها في مقاومة النشاط الفرنسي في المغرب كما هو معروف، وكللت جهودها بانعقاد مؤتمر الجزيرة (1906) الذي جاءت نتائجه حلاً مؤقتًا للخلاف الألماني - الفرنسي؛ فقد احتل الفرنسيون وجدة والدار البيضاء, وتهيأت الظروف الداخلية لثورة قادها (عبد الحفيظ) نائب السلطان الذي لم يكن راضيًا عن سياسة أخيه، واستطاع خلعه وأخذ البيعة لنفسه عام 1908 خلال اجتماع ضم أشراف فاس وعلماءها ورؤساء القبائل المجاورة، الذين اعتبروا أن السلطان المخلوع خالف أحكام الشريعة وسلم البلاد للأجانب، ووضع المجتمعون للسلطان عبد الحفيظ وثيقة بيعة مشروطة بشروط منها جعل الأمة مصدر السلطات، لا يجوز البت في الشئون الداخلية أو الخارجية إلا بالرجوع إليها، وحددت واجبات السلطان وأهمها الجهاد لتحرير البلاد المحتلة من الغزاة، وإلغاء نظام الحماية ورفض التدخل الأجنبي في شئون المغرب والتعاون مع المسلمين المشارقة... إلخ.

وتفاوض السلطان الجديد مع فرنسا لتصفية المشكلات المعلقة بين الدولتين عام 1910، وانتهت المفاوضات بأن حصل السلطان على وعد بالجلاء التدريجي مقابل ضمانات لم يكن من السهل تحقيقها؛ مما جعله يتراجع عن التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن وتحت التهديد الفرنسي لم يرَ بُدًا من التوقيع؛ الأمر الذي أدى إلى توتر الرأي العام وتفجر الوضع الداخلي ثم قيام الثورة في فبراير عام 1911 التي وجدتها فرنسا ذريعة للتدخل واحتلال فاس العاصمة، وانتهى الأمر بإجبار السلطان على توقيع معاهدة الحماية الفرنسية في مارس عام 1912 وإزاء اشتداد السخط الشعبي واستنكار قطاعاته الثائرة؛ لذلك تنازل السلطان عن العرش حتى لا يكون سلطانًا في ظل الحماية.

ويسجل المؤرخون أن الحركة الوطنية في المغرب منذ عام 1912 بدأت في مرحلة من المقاومة المسلحة استمرت حتى أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، تولت فيها القيادة السياسية زعامات قبلية ودينية محلية، ولهذا لم تأخذ طابعًا عامًا بالرغم من انتشارها في قطاعات واسعة لتحقيق هدف وطني واحد، ثم انتهت هذه المرحلة بنتائج إيجابية لصالح الحركة الوطنية التي بدأت منذ العشرينيات تعد لمرحلة جديدة من المقاومة السياسية التي أفضت إلى قيام تنظيم سياسي وتحديد برنامج عمل، وحلت "الجماهير" محل "القبائل" والمظاهرات السياسية محل الثورة المسلحة، وأصبحت المدن هي مركز النضال السياسي، وصار المثقفون وزعماء الإصلاح الإسلاميون بديلاً للقواد والمرابطين في قيادة الجماهير؛ مما يشكل مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي للمغرب.

أ.د. أحمد زكريا الشِّلق

جامعة عين شمس

المصادر والمراجع

أولاً - العربية:

- البهلوان، علي: تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العربي، 1954.
- الدوري، عبد العزيز: التكوين التاريخي للأمة العربية، بيروت، 1984.
- الرافعي، عبد الرحمن: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، القاهرة، 1966.
- الرافعي، عبد الرحمن: عصر إسماعيل، الجزء الثاني، القاهرة، 1948.
- الشلق، أحمد زكريا: تطور مصر الحديثة، فصول من التاريخ السياسي والاجتماعي، القاهرة، 2003.
- الشلق، أحمد زكريا: حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، القاهرة، 1979.
- الدجاني، أحمد صدقي: الحركة السنوسية، نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، القاهرة، 1967.
- السيد، أحمد لطفي: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية (1907 - 1909)، القاهرة، 1946.
- السيد، أحمد لطفي: قصة حياتي، القاهرة، 1962.
- النعيمي، عبد الرحمن بن عمير: دور العلماء في ثورة الجزائر، الدوحة، 2002.
- أنطونيوس، جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة نور الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، 1980.
- برو، توفيق علي: العرب والترك في العهد العثماني (1892 - 1914)، القاهرة، 1960.
- حميدة، علي عبد اللطيف: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، بيروت، 1995.
- حوراني، ألبرت: تاريخ الشعوب العربية، ترجمة كمال خوري، بيروت، 1997.
- رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون (1516 - 1916)، دمشق، 1974.
- رامزور، إرنست: تركيا الفتاة وثورة 1908، ترجمة صالح العلي، بيروت، 1960.
- زين، زين نور الدين: نشوء القومية العربية، بيروت، 1967.
- فارس، محمد خير: المسألة المغربية (1900 - 1912)، بيروت، 1980.
- فارس، محمد خير: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دمشق، 1982.
- قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، بيروت، 1975.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، بيروت، 1982.
- موسى، سليمان: الحركة العربية (1908 - 1924)، بيروت، 1977.
- منسي، محمود: حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، القاهرة، 1990.

ثانيًا - الأجنبية:

- Landau, J.: Parliaments and Parties in Egypt, New York 1954.
- Zein, N.Z.: Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1958.

ثالثًا : حركة الجامعة الإسلامية وآثـــــارها

تعرض العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر لغزو عسكري واقتصادي وثقافي من الدول الأوروبية أسفر عن استعمار بلاد إسلامية عديدة أو تثبيت الهيمنة الأوروبية عليها، كما هي الحال في آسيا الوسطى وإيران والهند وأفغانستان وجزر الهند الشرقية والملايو والفيلبين. وتعرضت أجزاء كبيرة من الوطن العربي لمصير مماثل مثل الجزائر سنة 1830 وتونس سنة 1881 على يد فرنسا. وجنوب اليمن سنة 1839. والإمارات العربية الممتدة من حضرموت إلى الكويت على ساحل بحر العرب والخليج الغربي بين سنتي 1840 و1898، ومصر والسودان سنة 1882 على يد بريطانيا. وكانت الدولة العثمانية التي أصابها الضعف والإنهاك بسبب الهزائم التي منيت بها على يد الدول الأوروبية آخر قلاع العالم الإسلامي التي تواجه الغزو الغربي بأشكاله المختلفة.

شعر المفكرون المسلمون بالخطر الغربي الذي يهدد بلادهم ومجتمعاتهم، وانشغلوا بالبحث عن الوسائل التي تمكنهم من صد الغزو الغربي ودفع أخطاره عنهم. وعلى صعيد الدولة العثمانية، أحس الأتراك والعرب أن بإمكان أوروبا احتلال بلادهم والقضاء على كيانهم السياسي وتدمير مجتمعهم. وإزاء هذه الأخطار الداهمة، أدرك هؤلاء المفكرون ضرورة تضامن المسلمين جميعًا لصد هذه الأخطار والدفاع عن النفس. وكان ذاك الشعور وهذا الإدراك الأساس الذي قامت عليه فكرة الجامعة الإسلامية.

وزاد الطين بلة الحملات ضد الإسلام والمسلمين التي امتلأت بها أعمدة الصحف الأوروبية، وضمتها صفحات العديد من الكتب الصادرة بمختلف اللغات الأوروبية. ورافقها الإشادة بالحضارة الغربية وبرسالة الرجل الأبيض The White Man`s Burden، وتفوق الحضارة الغربية والإنسان الأوروبي؛ لتبرير التوسع الاستعماري الأوروبي في العالم والتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية لدول العالم. واتسمت الصورة السلبية للإسلام والمسلمين بعناصر من الثبات لدى البرجوازية الأوروبية في القرن التاسع عشر. ووصف الإسلام والمجتمع الإسلامي بالجمود والتحجر وعدم القابلية للتقدم. ونظر إلى الإسلام على أنه دين غير عقلاني وعقبة في سبيل البحث عن الحقيقة والطموح إلى المعرفة. واعتبر المسلمون متعصبين ومتعطشين إلى الحروب لالتزامهم بالجهاد. ولإيمانهم بالله عالم الغيب والشهادة، اعتبر المسلمون مقيدين بعقيدة الجبر التي تحول دون تحسين أحوالهم. واتهم المسلمون بنظرتهم الدونية إلى الإنسان باعتباره مذنبًا ومنحرفا بطبيعته؛ استنادًا إلى وجود الحريم، أي عزل النساء عن الرجال. وعد وجود الحريم وإباحة تعدد الزوجات والطلاق من أسباب ضعف المجتمع الإسلامي وافتقاره إلى الحياة الأسرية السليمة. أما الحكومات الإسلامية فكانت في نظر الأوروبيين حكومات مستبدة على رأسها طغاة فرديون. وكانت هذه الحملات على الإسلام والمسلمين، والصورة السلبية لهما لدى الأوروبيين،

قد حفزت المفكرين المسلمين إلى الدفاع عن الإسلام، والتفكير جديًا في إصلاح أحوال المسلمين والنهوض بمجتمعاتهم المتخلفة. وكان الدفاع عن الإسلام ينطلق من بيان الخلط القائم بين الإسلام الحقيقي الوارد في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة من جهة وممارسات المسلمين من جهة أخرى. ولذا سعى المفكرون المسلمون إلى جلاء حقيقة الإسلام، وبيان التفسير الخاطئ لأحكامه ونصوصه، وما علق به من شوائب وضلالات شوهت حقيقته ومبادئه. وكان هذا هو الأساس الثاني الذي قامت عليه فكرة الجامعة الإسلامية.

اتجاهات في حركة الجامعة الإسلامية:

بدأته حركة الجامعة الإسلامية فكرة تدعو المسلمين إلى الدفاع عن أنفسهم إزاء الخطر الاستعماري الأوروبي، والتضامن فيما بينهم لدفع هذا الخطر وحماية أنفسهم وكياناتهم السياسية ومجتمعاتهم من الانهيار والدمار. واختلف المفكرون ورجال السياسة والحكم في شكل التضامن الإسلامي المطلوب وفي أساليبه، كما اختلفوا في تهيئة المجتمعات الإسلامية لمواجهة هذا الخطر والتصدي للتحديات الغربية. ويمكننا أن نحصر الاتجاهات في الدعوة إلى الجامعة الإسلامية في ثلاثة: الاتجاه التقليدي الذي تبناه السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) وحاشيته وأتباعه من الشيوخ ورجال الدين التقليديين والمتصوفة، والاتجاه الثوري أو الراديكالي الذي قاده جمال الدين الأفغاني (1839 - 1897) وتلامذته، والاتجاه الإصلاحي التطوري الذي تبناه مدحت باشا والعثمانيون الجدد ومن بعدهم جمعية الاتحاد والرقي والأستاذ الأمام محمد عبده بعد وفاة الأفغاني.

أولاً - الاتجاه التقليدي المحافظ:

واجهت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هزائم عسكرية على يد روسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية - الهنغارية وعلى يد شعوب شبه جزيرة البلقان التي ثارت من أجل الاستقلال عن الدولة العثمانية مدعومة من الدول والشعوب الأوروبية. وتعرضت في الوقت ذاته لحملات في الصحف الأوروبية تتهمها بارتكاب جرائم بشعة بحق المسيحيين في شبه جزيرة البلقان، مثلما تعرضت لضغوط سياسية واقتصادية من الدول الأوروبية الكبرى ولتدخل سافر في شؤونها الداخلية. واضطر سلاطينها إلى إدخال إصلاحات عسكرية وسياسية وإدارية، تحت هذه الضغوط، لتمكين الدولة من الصمود والحفاظ عليها من التفكك والانهيار. وبلغت هذه الدولة من الضعف حتى سمت بـ"الرجل المريض" في أوروبا. وحافظ على بقائها اختلاف الدول الأوروبية الكبرى على اقتسام أراضيها (تركة الرجل المريض).

لقد أطلق على الإصلاحات التي أدخلها السلاطين العثمانيون حركة التنظيمات والتي بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر بإنشاء جيش عثماني حديث (النظام الجديد) على يد السلطان محمود الثاني (1808 - 1839) والقضاء على الجيش الإنكشاري القديم سنة 1826، وبصدور "خط شريف غولخانه" سنة 1839، في عهد ابنه السلطان عبد المجيد الأول (1839 - 1861)، و"خط شريف همايون" سنة 1856، وسار في الاتجاه ذاته السلطان عبد العزيز (1861 - 1876)، والسلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) في السنتين الأوليين من حكمه.

كان السلطان عبد الحميد الثاني، الذي صدر

في بداية عهده أول دستور عصري للدولة العثمانية بضغط من مدحت باشا والشبان العثمانيين سنة 1876، وأجريت أول انتخابات نيابية في العام التالي، أول من شكك في جدوى سياسة التنظيمات، ورأى أنها قد جرت الدولة إلى شفير الهاوية، وأن الشعب العثماني ناضجًا لخوض التجربة البرلمانية، ومن الضروري قيادته من قبل "مرشد" أو "أب"، وتوسيع نطاق التعليم حتى تؤتي الإصلاحات ثمارها. ورأى السلطان أن النظام البرلماني في دولة متعددة الأعراق خطير؛ لأنه يصبح منبرًا للخلافات والنزاعات الانفصالية التي تهدد الدولة بالتفكك. ولذا لا بد من قيام سلطة مركزية قوية للتصدي للنزعة الاستقلالية لدى القوميات في الدولة، ولمواجهة ضغوط الدول الأوروبية وتدخلاتها. وانطلاقا من هذه الحجج والاقتناعات عطل عبد الحميد الثاني الدستور وعلق الحياة البرلمانية طيلة ثلاثين سنة من حكمه (1878 - 1908).

بعد تعطيل الدستور وتعليق الحياة النيابية، أعطى عبد الحميد للإسلام مكانة مهمة في الدولة، وأنشأ المزيد من المساجد والمدارس الحديثة في مختلف ولايات الدولة. واحتل الإسلام مكانة مرموقة في مناهج هذه المدارس. وحشد السلطان حوله عددًا من شيوخ الطرق الصوفية وعلماء الدين. وشجع الطرق الصوفية، وانتمى هو ذاته إلى الطريقة القادرية، وعاش في قصر يلدز حياة اتسمت بالورع والتقوى. وحكم الدولة حكمًا فرديًا مطلقًا حتى سنة 1908. وطور السلطان، خلال حكمه هذا، فكرة السلطان خليفة المسلمين وحاميًا للدين الإسلامي. وشجع فكرة الجامعة الإسلامية واستغلها على نطاق واسع. وأرسل العلماء المسلمين إلى الجزائر والهند وآسيا الوسطى والصين لبث هذه الدعوة بين المسلمين في هذه البلاد. ووزع المنح والإعانات على الصحف الإسلامية التي تؤيده.

سعى السلطان عبد الحميد إلى كسب ولاء الطرق الصوفية المنتشرة في العالم الإسلامي وتأييدها لسياسته الإسلامية المتمثلة بفكرة الجامعة الإسلامية. وألف لجنة مركزية في العاصمة استانبول من عدد من العلماء وشيوخ الطرق الصوفية، كانت بمثابة لجنة استشارية له في تنفيذ سياسة الجامعة الإسلامية. وكان من أبرز أعضائها: أبو الهدى الصيادي شيخ الطريقة الرفاعية، ومحمد ظافر الطرابلسي شيخ الطريقة المدنية، والشيخ رحمة الله أحد علماء الحرم المكي، والشيخ أحمد أسعد وكيل الفراشة الشريفة. وأشرفت هذه اللجنة على لجان فرعية موزعة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ومنها لجنة في مكة يشرف عليها شريف مكة، وتنشط في مواسم الحج لنشر الفكرة بين الحجاج، ولجنة في بغداد لنشر الدعوة بين زوار ضريح عبد القادر الكيلاني مؤسس الطريقة القادرية، ولجنة في شمال إفريقيا مهمتها التنسيق بين الطرق الصوفية في الأقطار المغربية الثلاثة (مراكش والجزائر وتونس) لمقاومة الاحتلال الفرنسي وتعبئة الأهالي ضده، وتوسيع انتشار الزوايا والطرق الصوفية وتشجيعها على نشر فكرة الجامعة الإسلامية.

وانطلقت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية من استانبول؛ حيث أنشئ "معهد تدريب الوعاظ والمرشدين" لهذه الغاية. وفيه يتعلم الدارسون والمتدربون المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية وأساليب الدعوة والإرشاد والإلمام بلغات الشعوب الإسلامية التي سينشطون بينها. كما قامت "مدرسة أبناء العشائر" في العاصمة العثمانية والتي أنشئت لكسب ولاء شيوخ القبائل العربية، بتدريس مبادئ الإسلام والدعوة إلى الجامعة الإسلامية.

قامت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية على يد عبد الحميد الثاني وأنصاره على اعتباره خليفة للمسلمين يتمتع بسلطة روحية عليهم جميعًا، وليس على مسلمي الدولة العثمانية فحسب، وأن من واجب المسلمين طاعته. وسعى شيوخ الطرق الصوفية ورجال الدين إلى تعبئة المسلمين في داخل الدولة العثمانية وفي خارجها حول فكرة الخلافة والولاء للخليفة العثماني. ودافع هؤلاء عن صحة الخلافة العثمانية، وادعوا أن آخر الخلفاء العباسيين في القاهرة قد تنازل عن الخلافة للسلطان سليم الأول بعد هزيمة المماليك ودخوله العاصمة المصرية سنة 1517.

فقد أكد أبو الهدى الصيادي في كتابه "داعي الرشاد لسبيل الاتحاد والانقياد" أن الخلافة ضرورة شرعية انتقلت من أبي بكر إلى العثمانيين، وأن الخليفة هو ظل الله على الأرض ومنفذ أحكامه، ومن واجب المسلمين أن يطيعوه، وأن يكونوا من الشاكرين إذا أصاب، ومن والصابرين إذا أخطأ.

وكان أحمد فارس الشدياق (1805 - 1887)، من أوائل دعاة الجامعة الإسلامية في عهد السلطان عبد المجيد، بهذا المفهوم القائم على الاعتراف بالسلطان خليفة للمسلمين كافة وبوجوب طاعته.

واستغل السلطان عبد الحميد الثاني الشدياق في دعوته إلى الجامعة الإسلامية؛ فكرس جريدته "الجوائب" التي كانت تصدر في العاصمة العثمانية لهذه الدعوة.

أما أبرز الشيوخ الذين جمعهم السلطان عبد الحميد الثاني حوله، وناصروه في حركة الجامعة الإسلامية، بالإضافة إلى أبي الهدى الصيادي، فهم الشيخ أحمد ظافر المكي (شيخ الطريقة الشاذلية) والشيخ فضل آل علوي من حضرموت. وامتد نشاط عبد الحميد إلى المغرب العربي. كتب السلطان عبد الحميد الثاني إلى محمد المهدي السنوسي في برقة (ليبيا) يدعوه إلى الانضمام إلى حركة الجامعة الإسلامية التي يقودها:

"ومثلكم من يعلم حق الخلافة الكبرى وشأن الإمامة العظمى. وحيث إن الخلافة المنصورة العثمانية والإمامة المقدسة الإسلامية قد أثبت الله منذ مئات السنين في البيت العالي العثماني وجودها وحقق عهودها. وقد افترض الله نصر هذه الخلافة المؤيدة العثمانية وطاعتها على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر في الباطن والظاهر، لا سيما في مثل هذه الأوقات، فإن الأغيار من الكفار بل الملاحدة المارقين والمفسدين في جميع الأقطار يتحزبون ويتوالون في السر والعلن خصومة للسنة السنية على هدم منار الخلافة العثمانية الإسلامية (يأبى الله إلا أن يتم نوره). وحتى من المسموع أن جماعة من الإنجليز والإيطاليين وغيرهم قد تدرجوا إلى أطرافكم بطريق السياحة، وأنتم تعلمون بالفراسة وقرائن الأحوال ما في أنفسهم وما يخالج سرايرهم من المقاصد المضرة للدين والمسلمين، فأول ما يؤمل منكم، وإن كان هو المفروض، كما هو معلوم لدى حضرتكم، أن تنوروا أذهان محبيكم ومن يواليكم من الطلبة والتلامذة، قربًا وبعدًا في جميع الأنحاء التي تسمع بها كلمتكم وتؤثر بها نصيحتكم بصدق الإخلاص للخلافة المقدسة العثمانية والإمامة الكبرى الإسلامية التي لا سمح الله وقد - ولو بلغ الأعداء والملاحدة فيها أربهم لا نهزم شرف الدين المبين، وتفرقت شيعًا جماعات المسلمين، ولصارت فرقا وتمزقت إربًا إربًا. وهذا، والعياذ بالله، يكون ذلاً لكل موحد على وجه الأرض بالطول والعرض، بل هو ما يخرب شأن الشريعة ويجعلها بعد العز وضيعة؛ وذلك مما يحزن القلب الأطهر والأقدس النبوي في الضريح الأطهر المصطفوي".

ولا شك أن هذه الرسالة توضح الأسس والمبادئ التي قام عليها هذا الاتجاه التقليدي المحافظ في حركة الجامعة الإسلامية من خلال إبراز شرعية الخلافة العثمانية الدينية والتاريخية، والواجبات الملقاة على جميع المسلمين نحوها، وتآمر القوى الأجنبية وقوى المعارضة الداخلية التي اتهمها بالإلحاد، والدعوة إلى موالاة السلطنة العثمانية والإخلاص لخليفة المسلمين عبد الحميد الثاني، باعتباره حامي الدين وراعي المسلمين.

ويزداد قلق السلطان عبد الحميد مع ظهور الدعوة إلى خلافة عربية مقرها مكة المكرمة في كتاب "أم القرى" لعبد الرحمن الكواكبي سنة 1902، وترداد هذه الدعوة بعد ذلك بثلاث سنوات في كتاب نجيب عازوري "يقظة الأمة العربية بالفرنسية "Le Reveil de la nation arabe" الذي صدر في باريس. وقد حدا هذا بعبد الحميد إلى تشجيع إصدار الكتب الدينية التي تؤيد وجهة نظره هذه. وعلى الرغم من هذا التشجيع، فإن نسبة هذه الكتب لم تتجاوز 14% من مجموع الكتب المنشورة في عهده. ويعود ذلك إلى الرقابة الشديدة التي فرضت على التأليف في عهده؛ مما دفع الكثير من الكتاب والمفكرين إلى الهرب إلى الخارج. وهرب معظم الكتاب والمفكرين العرب إلى مصر بحيث أصبحت القاهرة مع وجود الأزهر فيها عاصمة دينية وفكرية للعالم الإسلامي. وهذه مفارقة من مفارقات سياسة عبد الحميد الداعية إلى الجامعة الإسلامية.

ولم يقتصر عبد الحميد في دعوته الإسلامية على كسب ولاء المسلمين له والتضامن معه، وإنما تجاوز ذلك إلى تحرير التتار المسلمين من السيطرة الروسية في القوقاز وتركستان وبقية الشعوب الإسلامية في آسيا الوسطى، وتحرير العرب المسلمين في شمال إفريقيا من الهيمنة الفرنسية، وتحرير المسلمين الهنود من السيطرة البريطانية. غير أن وسائل القمع والإرهاب والاضطهاد التي مارسها الحكم الحميدي وأساليب التجسس الواسعة الانتشار جعلت معظم المفكرين الأحرار ولا سيما العرب منهم ينفضون من حوله وينفرون من دعوته ويفرون من ديارهم إلى الخارج بحثًا عن الحرية.

والتقى هذا الاتجاه في حركة الجامعة الإسلامية مع التيار السياسي المؤمن بالرابطة العثمانية بين العرب والأتراك. وكان معظم المفكرين العرب في القرن التاسع عشر لا يفكرون بالانفصال عن الدولة العثمانية والاستقلال التام عنها. وظهر هذا التيار بصورة جلية في آسيا العربية وفي مصر. وكان من أبرزهم محمود شكري الألوسي (1856 - 1924) في العراق، وشكيب أرسلان (1869 - 1946) في لبنان، ومصطفى كامل (1874 - 1908) ومحمد فريد في مصر.

فقد دعا مصطفى كامل إلى التمسك بالرابطة العثمانية والدفاع عن الدولة العثمانية في صراعها مع الدول الأوروبية الطامعة فيها والراغبة في القضاء عليها. يقول في مقدمة كتابه "المسألة الشرقية" الصادر سنة 1898: "وإنني أضرع إلى الله فاطر السماوات والأرض من فؤاد مخلص وقلب صادق أن يهب الدولة العلية القوى الأبدية والنصر السرمدي ليعيش العثمانيون والمسلمون مدى الدهر في سؤدد ورفعة، وأن يحفظ للدولة العثمانية حامي حماها وللإسلام إمامه وناصره جلالة السلطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازي عبد الحميد الثاني". واعتبر بقاء الدولة العثمانية واستمرارها ضرورة للمجتمع الدولي والنوع البشري فهو يقول: "ولكن الحقيقة هي أن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري، وأن بقاء سلطانها سلامة أمم الغرب وأمم الشرق، وأن الله، جل شأنه، أراد حفظ بني الإنسان

من تدمير بعضهم البعض ومن حروب دينية طويلة بحفظ سياج الدولة العلية وببقاء السلطة العثمانية".

وذهب محمد فريد، خليفة مصطفى كامل في زعامة الحزب الوطني بمصر إلى حد المغالاة في تمجيد آل عثمان. واعتبر الشيخ محمد عبده الولاء للدولة العثمانية والمحافظة على كيانها جزءًا من العقيدة الإسلامية وركنًا من أركانها، كتب في بيروت سنة 1886 يقول: "إن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله. فإنها وحدها المحافظة لسلطان الدين الكافلة لبقاء حوزته، وليس للدين سلطان في سواها. وأنا والحمد لله على هذه العقيدة، عليها نحيا وعليها نموت".

ومثل هذا الاتجاه في تونس الأخوان علي ومحمد باش حامبه والشيوخ صالح شريف وإسماعيل صفايحي ومحمد الخضر حسين، ولاسيما أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان لهم نشاط ملحوظ في صفوف الجنود المغاربة المنتسبين للقوات المسلحة الفرنسية لإضعاف هذه القوات الحليفة المعادية للدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية. كتب علي باش حامبه في جريدة "التونسي" عام 1910 يؤيد الدعوة إلى الجامعة الإسلامية: "إن كل مسلم هو من أنصار فكرة الاتحاد الإسلامي. وإن التونسيين قاطبة أنصار لهذه السياسة، ومتعلقون بالرابطة العثمانية التي هي نتيجة تلك الفكرة ومظهرها الباهر. وإذا كانت ثقافتنا العصرية قد أكسبتنا عقلية جديدة، فإننا بصفة كوننا مسلمين، قد احتفظنا بولائنا الخالص المتين لإخواننا في جميع الأقطار. فالأتراك والمصريون يوحون إلينا بهذا الإحساس، كما يوحي به إلينا جيراننا الأدنون في الجزائر أو الشعوب الآسيوية القصوى".

وكانت استجابة الجزائر لحركة الجامعة الإسلامية قوية، وحظي عبد الحميد الثاني بولاء الجماهير الجزائرية، باعتباره رجل الساعة والمنقذ المنتظر للجزائر من الاستعمار الفرنسي. وكانت أشعار محمد السعيد عن الجامعة الإسلامية سنة 1897 معبرة عن مشاعر الجزائريين تجاه الدولة العثمانية.

ثانيًا - الاتجاه الثوري:

يمثل هذا الاتجاه في حركة الجامعة الإسلامية جمال الدين الأفغاني الذي وُلد في بلدة أسعد أباد في أفغانستان سنة 1839، وانتقل إلى كابول العاصمة حيث تلقى فيها العلوم الإسلامية واللغة العربية. تولى الوزارة أمير أفغانستان محمد أعظم الذي دخل في صراع مع خصمه شير علي المدعوم من الإنجليز انتهى بهزيمة الأول سنة 1868، فاضطر الأفغاني إلى مغادرة البلاد إلى الهند ثم مصر التي أقام فيها ثماني سنوات (1871 - 1879) وأخرج منها إلى الهند حيث أقام في حيدر أباد الدكن، وألف كتاب "الرد على الدهريين" وانتقل بعد ذلك إلى لندن فباريس حيث وافاه صديقه الشيخ محمد عبده، فأسسا "جمعية العروة الوثقى" وأصدرا مجلة تحمل اسمها سنة 1883 وصدر منها ثمانية عشر عددًا. أقام الأفغاني ثلاث سنوات في العاصمة الفرنسية، التحق بعدها بناصر الدين شاه إيران بدعوة من الأخير وولاه وزارة الحربية، ثم اختلف معه، فغادر إيران إلى بطرسبورغ عاصمة روسيا ومنها ذهب إلى باريس سنة 1889 ثم عاد إلى إيران؛ حيث استأنف نشاطه السياسي المعارض لسياسة الشاه مما اضطره إلى إبعاده من إيران، فغادرها إلى البصرة ومنها إلى لندن حيث تلقى دعوة من السلطان عبد الحميد الثاني فلبى الدعوة

وحضر إلى استانبول سنة 1892 حيث بقي فيها تحت رقابة السلطان حتى وفاته سنة 1897. هذه الحياة الحافلة أكسبت الأفغاني خبرة واسعة. وساعده على ذلك كثرة التنقل والترحال وحياة العزوبة والتقشف التي عاشها طوال حياته.

وقد بدأ الأفغاني الدعوة إلى الجامعة الإسلامية منذ قيامه بالحج إلى مكة سنة 1857، حيث أنشأ فيها "جمعية أم القرى" التي ضمت أعضاء من مختلف الأقطار الإسلامية. وأصدر مجلة تحمل اسمها. وتابع الدعوة للفكرة في الهند ومصر وتركيا. وأنشأ في باريس "جمعية العروة الوثقى" وأصدر مجلة العروة الوثقى لهذه الغاية.

كان للأفغاني تأثير قوي على جميع من التقى بهم من المثقفين المسلمين وكان يشرح لهم آراءه في الإسلام الصحيح معتمدًا على الفقه وعلم الكلام والفلسفة والتصوف. ويسعى إلى إقناعهم بضرورة القيام بتغييرات جذرية في الحياة السياسية والثقافية في المجتمعات الإسلامية. وقد أدرك الأفغاني الأخطار التي تواجه البلاد الإسلامية وأولها خطر الاستعمار الأوروبي الذي اجتاح العالم الإسلامي بسرعة وتهاوت الممالك الإسلامية أمامه الواحدة تلو الأخرى، ورأى ضرورة التضامن بين الشعوب والدول الإسلامية لمواجهة هذا الخطر. وثاني هذه الأخطار تخلف المسلمين وضعفهم وعجزهم عن الصمود أمام التحديات التي تواجههم. ولذا قامت دعوته إلى الجامعة الإسلامية على مبادئ وأسس تختلف عن تلك التي قامت عليها دعوة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني؛ وهذه المبادئ هي:

1 - اعتبار الوازع الديني عند المسلمين الأساس في معركتهم ضد الاستعمار الغربي. وتوضح هذا المبدأ مجلة العروة الوثقى في مقال بعنوان "الجنسية والديانة الإسلامية": "وازع المسلمين، في الحقيقة، شريعتهم المقدسة الإلهية التي لا تميز بين جنس وجنس واجتماع آراء الأمة. وليس للوازع أدنى امتياز عنهم إلا بكونه أحرصهم على الشريعة والدفاع عنهم... وكل رابطة سوى رابطة الشريعة الحقة فهي ممقوتة على لسان الشارع، المعتمد عليها مذموم والمتعصب لها ملوم، فقد قال ﷺ : "ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية". وهذا ما أرشدنا إليه سير المسلمين من يوم نشأة دينهم إلى الآن، لا يعتدون برابطة الشعوب وعصبات الأجناس وإنما ينظرون إلى جامعة الدين. لهذا نرى العربي لا ينفر من سلطة التركي، والفارسي يقبل بسيادة العربي، والهندي يذعن لرياسة الأفغاني، ولا اشمئزاز عند أحد منهم ولا انقباض. وإن المسلم في تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه من أشكالها وانتقالها من قبيل إلى قبيل ما دام صاحب الحكم حافظًا لشأن الشريعة ذاهبًا مذاهبها.

ومع تأكيد الأفغاني على الوازع الديني والرابطة الدينية إلا أنه لم يهمل أو ينكر الروابط القومية والوطنية. وكان يرى أن الرابطة الدينية لا تتعارض مع الروابط القومية، ولكنها، في نظره، أقوى الروابط الطبيعية بين بني البشر. فإذا انعدمت انحل المجتمع. وكان يخشى على الأمة الإسلامية من الانحلال والزوال. يوضح الأفغاني الرابطة الوطنية بقوله: "لا يظن أحد من الناس أن جريدتنا هذه بتخصيصها المسلمين بالذكر أحيانًا، ومدافعتها عن حقوقهم تقصد الشقاق بينهم وبين من يجاورهم في أوطانهم، ويتفق معهم في مصالح بلادهم، ويشاركهم في المنافع من أجيال طويلة، فليس هذا من شأننا، ولا مما نميل إليه، ولا يبيحه ديننا، ولا تسمح به شريعتنا. ولكن الغرض تحذير الشرقيين

عمومًا والمسلمين خصوصًا من تطاول الأجانب عليهم والإفساد في بلادهم. وقد نخص المسلمين بالذات؛ لأنهم العنصر الغالب في الأقطار التي غدر بها الأجانب، وأذلوا أهلها أجمعين، واستأثروا بجميع خيراتها".

ويرى الأفغاني أن الروح الصليبية ما زالت قائمة في أوروبا وهي التي تحرك دولها في علاقاتها بالعالم الإسلامي، وهي التي دفعتها إلى إخضاع معظم الشعوب الإسلامية، وما تزال تدفعها للسيطرة على بقية هذه الشعوب. وما تصريحات جلادستون Gladstone رئيس وزراء بريطانيا، وجول فري Jules Ferry رئيس وزراء فرنسا، ونيقولا الثالث Nicolas III قيصر روسيا، إلا شواهد على ذلك.

2 - وحدة المسلمين وتضامنهم السبيل الوحيد لمقاومة الغزو الغربي؛ فالدول الغربية تقيم التحالفات فيما بينها لاقتسام أوطان المسلمين وتدمير عقيدتهم. وهذا يستدعي تحالفًا دفاعيًّا بين مسلمي العالم من أجل حماية استقلالهم والحفاظ على أنفسهم من الفناء. يقول جمال الدين الأفغاني: "جميع هذا يوضح أن العالم الإسلامي يجب أن يتحد اتحادًا دفاعيًّا عامًا، مستمسك الأطراف، وثيق العرى، ليستطيع بذلك الذياد عن كيانه ووقاية ذاته من الفناء المقبل. وللوصول إلى هذه الغاية الكبرى، إنما يجب عليه اكتناه أسباب تقدم الغرب والوقوف على تفوقه وقدرته".

ويؤكد الأفغاني أهمية الوحدة الروحية بين المسلمين ودورها في حياتهم بقوله: "لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم، فتعدد الملكة عليهم كتعدد الرؤساء في قبيلة واحدة والسلاطين في جنس واحد مع تباين الأغراض وتعارض الغايات... وجلب تنازع الأمراء على المسلمين تفرق الكلمة وانشقاق العصا، فلهوا بأنفسهم عن تعرض الأجانب بالعدوان عليهم... واختاروا موالاة الأجنبي عنهم، المخالف لهم في الدين والجنس، ولجأوا للاستنصار به وطلب المعرفة منه على أبناء ملتهم، واستبقاء هذا الشبح البالي والنعيم الزائل.

لم يرَ الأفغاني في الوحدة الإسلامية خضوع المسلمين جميعًا لملك واحد ولا لأمير واحد، وإنما أراد للدول الإسلامية أن تأخذ القرآن دستورًا لها، وأن تلتزم بالشورى والعدل، أي بإدخال الإصلاحات الحديثة في بنيتها السياسية. فهو يقول: "لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصًا واحدًا، فإن هذا ربما يكون عسيرًا، ولكنني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ووجهة وحدتهم الدين، وكل ذي ملك على ملكه، يسعى بجهده لحفظ الآخرين ما استطاع، فإن حياته بحياتهم وبقاءه ببقائهم...".

ولكنه لا يتردد في دعوة الإيرانيين إلى الاتحاد مع الأفغان: "هاتان طائفتان هما فرعان لشجرة واحدة، وشعبتان ترجعان لأصل واحد هو الأصل الفارسي القديم، وقد زادهما ارتباطًا اجتماعهما في الديانة الحقة الإسلامية... وليس ببعيد على همم الإيرانيين وعلو أفكارهم أن يكونوا أول القائمين بتجديد الوحدة الإسلامية، وتقوية الصلات الدينية... فيا أيها الفارسيون تذكروا أياديكم في العلم، وانظروا إلى آثاركم في الإسلام، وكونوا للوحدة الدينية دعامة، كما كنتم للنشأة الإسلامية وقاية. أنتم بما سبق لكم أحق الناس بالسعي في استرجاع ما كان لكم في فتوة الإسلام، أنتم أجدر بوضع أساس الوحدة الإسلامية... أظن لا يخفى عليكم أن هذا الوقت هو أحسن الأوقات لندائكم بالوحدة مع الأفغانيين والتحاف معهم على مقاومة العادين.. فلو حصل الاتفاق الآن بين سلطنة الشاه

وبين إمارة الأفغان، لوجدت قوة إسلامية جديدة في المشرق بين سائر الطوائف الإسلامية، وينبعث فيهم وفي سائر المسلمين حياة جديدة".

ويؤخذ من مجمل أقوال الأفغاني أن الغرض الذي استهدف تحقيقه، هو توحيد كلمة المسلمين وجمع شتاتهم وتضامنهم للوقوف في وجه الغزو الغربي وتحرير أنفسهم من ربقة الاحتلال الأجنبي والهيمنة الأوروبية، وتحريرهم من الظلم والاستبداد الداخليين.

3 - بعث الهمة في نفوس المسلمين لدفعهم إلى مقاومة الاحتلال الأجنبي، والثورة على الاضطهاد؛ وذلك بإعادة الثقة إلى نفوسهم أولاً بعد أن أصابها الضعف والتخاذل. يقول الأفغاني: "وقد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشأوا خلقًا جديدًا وجيلاً مستأنفًا. فحبذا لو لم يبقَ منهم إلا كل من هو دون الثانية عشرة من العمر، فعند ذلك يتلقون تربية جيدة تسير بهم في طريق السلامة". ويقول مخاطبًا أهل الهند يستنهض هممهم لمقاومة الإنجليز: "يا أهل الهند، وعزة الحق، وسر العدل، لو كنتم وأنتم تعدون بمئات الملايين ذبابًا لأصم طنينكم آذان بريطانيا العظمى، ولجعل في آذان كبيرها غلادستون وقرًا. ولو انقلبت ملايينكم سلاحف وخضتم البحر وأحطتم بجزر بريطانيا لجررتموها إلى العقر وعدتم إلى الهند أحرارًا".

وكانت نداءاته تحريضية تستثير أعمق المشاعر والكرامة الإنسانية، قال: "ألا أيها النائمون تيقظوا، ألا أيها الغافلون تنبهوا، يا أهل الشرف والناموس، يا أرباب المروءة والنخوة، ويا أولي الغيرة الدينية والحمية الإسلامية، ارفعوا رؤوسكم تروا بلاء منصبًا على أوطانكم، وما أنتم ببعيد عنه ولا بمعزل عنه، إن لم يكن أصابكم اليوم فسيصيبكم غدًا... فالثبات الثبات، وحذار حذار من التواني والتقاعد - هذا وقت يتقرب فيه المؤمنون إلى ربهم بأفضل عمل شرعي، هذا وقت تنال فيه سيادة الدارين للعامل فيه خير الدنيا وله في الآخرة الحسنى وزيادة".

وها هو يحرض المصريين على مقاومة الإنجليز مستثيرًا مشاعرهم الوطنية: "وهل يشك المصريون، وهم لا يزيدون على العشرة ملايين، وكلهم أحفاد الغزاة الفاتحين من أعز قبائل العرب، وإخوانهم الأقباط أحفاد أولئك الأشداء الذين آثارهم تدل على عظم هممهم، إنهم إذا نهضوا لم يظفروا بالاستقلال والحرية وإعادة المجد القديم لذلك القطر السعيد ؟ بلى وإنهم سينهضون، إن شاء الله ويعملون متحدين بحبل الله، وينالون ما يتمنون بحول الله، والله على كل شيء قدير".

اعتقد الأفغاني أن الدول الأوروبية لم تكن بالفطرة أقوى من الدول الإسلامية، وأن الفكرة السائدة عن تفوق الأوروبيين وهم خطر له آثاره على إضعاف روح المقاومة ضد الغزاة والمحتلين. ودعا الشرقيين إلى إزالة هذا الوهم والإصرار على المقاومة من أجل الاستقلال بأمورهم. وبين أن هذا الوهم يؤدي إلى الجبن. وحذر من مخاطر الجبن بقوله: "الجبن هو الذي أوهي دعائم الممالك فهدم بناءها. وهو الذي قطع روابط الأمم فخل نظامها. وهو الذي أوهن عزائم الملوك فانقلبت عروشهم... يسهل على النفوس احتمال الذلة، ويخفف عليها مضض المسكنة، ويهون عليها حمل نير العبودية الثقيل... ينبغي أن يكون أبناء الملة الإسلامية، بمقتضى أصول دينهم، أبعد الناس عن هذه الصفة الرديئة... والإقدام في سبيل الحق، وبذل الأموال والأرواح في إعلاء كلمته أول سمة يتسم بها المؤمنون".

ويغتنم ثورة محمد أحمد المهدي في السودان على الإنجليز لدعوة المسلمين والمؤمنين إلى دعمها ومساندتها: "كنا نعلم أن جميع المسلمين وعموم الوطنيين يرون فروض ذمتهم السعي في معاكسة سير الإنجليز وإقامة الموانع في طريقهم بقدر الطاقة والإمكان، قيامًا بما يوجبه الدين والوطن. ولا يحتاجون في الانبعاث لهذا العمل الشريف إلى أمر سلطاني، فإن الشريعة الإلهية والنواميس الطبيعية في كل ملة وكل قطر من أقطار الأرض تطالب كل شخص بصيانة وطنه والذود عن حوزته، وتبيح الموت دونه بل توجبه في مدافعة الباغين عليه".

ويحذر من التعاون مع المحتلين الإنجليز، ويعد كل متعاون خائنًا: "لسنا نعني بالخائن من يبيع بلاده بالنقد ويسلمها للعدو وبثمن بخس أو بغير بخس (وكل ثمن تباع به البلاد فهو بخس)، بل خائن الوطن من يكون سببًا في خطوة يخطوها العدو في أرض الوطن، بل من يدع قدمًا لعدو تستقر على تراب الوطن وهو قادر على زلزلته".

ويبين ما أصاب بريطانيا وسمعتها في الشرق من تدهور بسبب انتصارات المهدي في السودان: "ونظن أن الدولة الإنجليزية، وعماد قوتها الإيهام والتغرير، يصعب عليها بعد الآن أن تعيد منزلتها الأولى في نفوس الشرقيين، خصوصًا إذا أفضت حوادث الخرطوم إلى قتل غوردن أو أسره وافتتاح تلك المدينة وهي عاصمة السودان".

4 - دعوة المسلمين إلى فهم الإسلام الصحيح من ينابيعه الأولى: القرآن والسنة؛ ليستلهموا منه الحل للمشكلات الملحة التي تواجههم، والعودة إلى حكمة الدين التي يعتبر تركها السبب الأول في تدهور الحضارة الإسلامية وضياع مجد المسلمين. يقول الأفغاني في هذا الصدد: "من يعجب من قولي إن الأصول الدينية الحقة، المبرأة عن محدثات البدع تنشئ للأمم قوة الاتحاد وائتلاف الشمل، وتفصيل الشرف على لذة الحياة، وتبعثها على اقتناء الفضائل وتوسيع دائرة المعارف، وتنتهي بها أقصى الغاية في المدنية. فإن عجبي من عجبه أشد. ودونك تاريخ الأمة العربية وما كانت عليه قبل بعثة الدين من الهمجية والشتات وإتيان الدنايا والمنكرات حتى جاءها وقواها وهذبها ونور عقلها وقوَّم أخلاقها. وسدد أحكامها، فسادت على العالم وساست من تولته بالعدل والإنصاف". ولفهم الإسلام الصحيح لا بد من تحرير العقل من الخرافات والأوهام، وتوجيه النفوس وجهة الشرف والطموح، ودعم العقائد الدينية بالأدلة والبراهين. ويعد الأفغاني من المصلحين المجددين في الإسلام. دعا إلى التدقيق في النصوص الدينية واستخلاص الصحيح منها، وذلك بالاعتماد على القرآن الكريم في المقام الأول، وعلى الحديث المتواتر والسنة الصحيحة واعتبارهما من درجة القرآن الكريم في الحكم، وعلى إجماع المسلمين في صدر الإسلام. أما ما عدا ذلك من آراء واستنباطات ونظريات جاء بها الفقهاء المسلمون فيما بعد، فيستأنس بها كرأي، ولا يعتمد عليها كقاعدة.

ويرى الأفغاني أن الطريق إلى إصلاح أحوال المسلمين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى التمدن الحقيقي هو الإصلاح الديني. ويستشهد على ذلك بالنهضة التي شهدتها أوروبا في أعقاب حركة الإصلاح الديني، فهو يقول: "لا بد من حركة دينية؛ لأننا إذا نظرنا في سبب انقلاب حال أوروبا من الخشونة إلى المدنية نراه الحركة الدينية، وذلك منذ عصر لوثيروس رئيس الطائفة البروتستانتية، فإنه لما رأى أهل أوروبا تعتقد في البابا اعتقادًا يوجب عليها الخضوع له والاستكانة

لأوامره وغير ذلك من الاعتقادات المسيحية الفاسدة، قام بتلك الحركة الدينية التي نشأت عنها الانقسامات بين الشعوب. وجعل كل شعب يغار من الآخر ويحاربه في سلوك سبل النجاح. وخلاصة الأمر أن تمدن أوروبا ينسب إلى تلك الحركة".

ويواصل حديثه عن حركة الإصلاح الإسلامية التي يريدها فيقول: "حركتنا الدينية هي اهتمامنا بقلع ما رسخ في عقول العوام والخواص من فهم بعض العقائد الدينية والنصوص الشرعية على غير وجهها الحقيقي، مثل حملهم القضاء والقدر على معنى يوجب أن لا يتحركوا لطلب مجد أو لتخلص من ذل، ومثل فهمهم لبعض الأحاديث الشريفة الدالة على فساد آخر الزمان الذي حملهم على عدم السعي وراء الإصلاح والنجاح... فلا بد من بث العقائد الدينية الحقة بين الجمهور وشرحها لهم على وجهها المناسب، وحملها على محاملها الصحيحة التي تقودهم لما فيه خيرهم دنيا وآخره".

5 - التوفيق بين العلم والإيمان. أدرك الأفغاني الفجوة الواسعة بين الغرب والعالم الإسلامي في ميدان العلوم والتقنية، وأحس بعمق مدى الخطر الداهم على المسلمين نتيجة هذه الفجوة والجهل الذي يسود المجتمعات الإسلامية. ولذا رأى ضرورة الاستعانة بالعلوم الغربية النافعة من أجل تحديث هذه المجتمعات وتطويرها، مع الحفاظ على الشخصية الإسلامية وهويتها الثقافية. واعتقد الأفغاني أن لا خلاف بين ما جاء في القرآن والحقائق العلمية. أما إذا ظهر خلاف ما؛ فذلك دلالة على عجز في تفسير الآيات القرآنية. واقترح حل هذا الإشكال باعتماد التأويل. يقول في هذا الصدد: "إن الدين لا يصح أن يخالف الحقائق العلمية، فإن كان ظاهره المخالفة وجب تأويله، وقد عم الجهل وتفشى الجمود في كثير من المرتدين برداء العلماء، حتى اتهم القرآن بأنه يخاف الحقائق العلمية الثابتة، والقرآن بريء مما يقولون. والقرآن يجب أن يجل عن مخالفة العلم الحقيقي خصوصًا في الكليات".

ولفهم الإسلام الصحيح واستلهامه لحل مشكلات المسلمين، دعا الأفغاني إلى تحرير الفكر الديني من قيود التقليد وفتح باب الاجتهاد. وقال في ذلك: "ما معنى باب الاجتهاد مسدود؟ وبأي نص سد باب الاجتهاد؟ أو أي إمام قال لا ينبغي لأحد من المسلمين بعدي أن يجتهد ليتفقه بالدين؟ أو أن يهتدي بهدي القرآن وصحيح الحديث أو أن يجد ويجتهد لتوسيع مفهومه منهما، والاستنتاج بالقياس على ما ينطبق على العلوم العصرية، وحاجات الزمان وأحكامه؟ ولا ينافي جوهر النص... وأولئك الفحول من الأئمة، ورجال الأمة اجتهدوا وأحسنوا، ولكن لا يصح أن نعتقد أنهم أحاطوا بكل أسرار القرآن، أو تمكنوا من تدوينها في كتبهم. والحقيقة أنهم مع ما وصلنا من عملهم الباهر وتحقيقهم واجتهادهم، إن هو بالنسبة إلى ما حواه القرآن من العلوم والحديث الصحيح من التوضيح إلا كقطرة من بحر أو ثانية من دهر".

ولما ذكر في مجلس الأفغاني قول القاضي عياض وتعصب له بعضهم، قال الأفغاني: "يا سبحان الله، إن القاضي قال ما قاله على قدر ما وسعه عقله وتناوله فهمه، وناسب زمانه، فهل لا يحق لغيره أن يقول ما هو أقرب للحق وأوجه وأصح من قول القاضي عياض أو غيره من الأئمة؟ وهل يجب الجمود والوقوف عند أقوال أناس هم أنفسهم لم يقفوا عند حد أقوال من تقدمهم؟ فقد أطلقوا لعقولهم سراطها فاستنبطوا وقالوا، وأدلوا دلوهم في الدلاء ى ذلك البحر المحيط من العلم، وأتوا بما ناسب زمانهم، وتقارب مع عقوله".

وتأثر بفكر الأفغاني الديني الإصلاحي

كثيرون كان من أبرزهم تلميذه ورفيق دربه لبضع سنين الشيخ محمد عبده الذي انطلق في دعوته إلى التجديد في الإسلام من حاجة المجتمع الإسلامي إلى الإصلاح. والمجتمع المثالي الذي أراده عبده هو مجتمع يسوده العقل لا القانون. فالمسلم الحق، في نظره، هو الذي يعتمد على العقل في شؤون الدنيا والدين. وما الكافر إلا ذلك الإنسان الذي يغمض عينيه فلا يرى نور الحقيقة، ولا يقبل اعتماد البراهين العقلية. والمجتمع المثالي أو الصالح هو الذي يقبل أوامر الله ويتمثل لها ويفسرها تفسيرًا عقليًا، وفقًا للصالح العام، إنه مجتمع الفضيلة والسعادة والرفاء والقوة. ولذلك سار عبده على خطى الأفغاني في الدعوة إلى تطهير الإسلام من البدع والضلالات والعودة به إلى نقائه الأول. ويقول عبده: "ارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين: الأول تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف، والرجوع إلى كسب معارفه من ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وضعها الله لترد من شططه وتقلل من غلطه وضبطه، لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإنساني".

وهاجم التقليد والمقلدين كما فعل الأفغاني، وخشي من استمراره، وتعذر محو البدع والضلالات التي دخلت على الإسلام، وخاف على العقيدة الإسلامية أن تنهار بسبب طغيان الفكر الغربي الحديث. ولذا شن أقسى الحملات على المقلدين، وأخذ بآراء ابن تيمية وابن قيم الجوزية ومحمد بن عبد الوهاب في اعتبار الاستغاثة بالقبور والأولياء والصالحين ضربًا من الشرك.

وسار عبده على نهج الأفغاني في التوفيق بين العلم والدين، فهو يقول: "لا يجوز أن يقام الدين حاجزًا بين الأرواح وبين ما ميزها الله به من الاستعداد للعلم بحقائق الكائنات المملكة بقدر الإمكان، بل يجب أن يكون الدين باعثًا لها على طلب العرفان مطالبا لها باحترام البرهان، فارضًا عليها أن تبذل ما تستطيع من الجهد في معرفة ما بين يديها من العوالم... ومن قال غير ذلك فقد جهل الدين وجنى عليه جناية لا يغفرها له رب العالمين".

وركز عبده على إصلاح التعليم العالي الديني. وبدأت الفكرة عنده بداية مبكرة، فقد نشر سنة 1876 مقالة في جريدة الأهرام أكد فيما أنه لا يكفي دراسة المؤلفات العربية التقليدية في الشرع الإسلامي، التي تدافع عن العقيدة، بل يجب تلقي العلوم الحديثة وتاريخ الديانات في أوروبا لتفهم أسباب التقدم الغربي. وتكونت لديه فكرة واضحة عن ضرورة إصلاح التعليم الديني في مصر، وهو الذي عانى من سوء التعليم في الجامع الأحمدي بطنطا وعاش تجربة مرة دامت اثنتي عشرة سنة في الجامع الأزهر. فها هو يقول: "إن إصلاح الأزهر أعظم خدمة للإسلام، فإن إصلاحه إصلاح للمسلمين وفساده فساد لهم". وأتيح له أن يحقق بعض أفكاره في إصلاح التعليم في الأزهر في عهد الخديو توفيق، غير أنه لم يوفق في الإصلاح المطلوب؛ بسبب مقاومة شيوخ الأزهر لإدخال العلوم الحديثة إليه. ولما تولى الخديو عباس حلمي الحكم عهد إلى عبده بإعداد تقرير عن التعليم في الأزهر وسبل إصلاحه. وعلى إثر ذلك تألف "مجلس إدارة الجامعة الأزهر" سنة 1895 لتنظيم قواعد التدريس والأروقة والمرتبات ودرجات العلماء، وكان عبده عضوًا في المجلس المذكور. ومع ذلك ظلت هذه المؤسسة العلمية العريقة تمانع في فتح أبوابها لرياح التجديد والتحديث.

ورأى الأفغاني وتلامذته ضرورة اطلاع علماء المسلمين على التيارات الفكرية الحديثة،

وقبول ما يتفق والشريعة الإسلامية ويفيد المسلمين في حياتهم ورفض ما يتعارض وعقيدتهم بالحجج العقلية والبراهين المنطقية.

6 - الدعوة إلى توحيد الفرق الإسلامية.

استنكر جمال الدين الأفغاني انقسام المسلمين إلى سنة وشيعة، وسعى إلى إزالة الخلاف بين الفريقين، متهمًا الملوك السنيين بتهويل أمر الشيعة لكسب ود العوام. ولم يجد مبررًا لاستمرار الانقسام بين المسلمين بسبب خلاف سياسي عَفَى عليه الزمن. ويقول في مسألة تفضيل الإمام علي بن أبي طالب والانتصار له يوم قتاله مع معاوية بن أبي سفيان وخروجه عليه: "فلو سلمنا أنه كان في ذلك الزمن مقيدًا، أو ينتظر من ورائه نفعًا لإحقاق حق أو إزهاق باطل، فاليوم نرى أن بقاء هذه النعرة، والتمسك بهذه القضية التي مضى أمرها، وانقضى مع أمة قد خلت، ليس فيها إلا محض الضرر وتفكيك عرى الوحدة الإسلامية ".

ولا شك أن سعي الأفغاني إلى إزالة الخلاف بين السنة والشيعة كان القصد منه تحقيق التضامن بين جميع المسلمين على اختلاف فرقهم وطوائفهم لمواجهة العدوان الأوروبي على أوطانهم.

7 - مقاومة الاستبداد السياسي في الدول الإسلامية وتحديث المؤسسات السياسية فيها؛ من أجل تمكينها من الصمود في وجه الغزو الأجنبي والنهوض بشعوبها نحو التقدم والتمدن. دعا جمال الدين الأفغاني المسلمين إلى التخلص من الحكم الفاسد. وكان مثله الأعلى حكم ملك عادل يعترف بسيادة الشريعة الإسلامية. وهو في هذا لم يختلف عن فقهاء المسلمين السابقين. وصرف حياته يبحث عن حاكم مسلم يعمل على إحياء الإسلام. وكان متسرعًا، نفد صبره من إعداد جيل جديد يتبنى مشروعه السياسي. وكانت تجربته مخيبة لآماله، فإما أن يجد حاكمًا غير عادل وإما حاكمًا لا يعترف بسيادة الشريعة. ولذا سرعان ما ينقلب على كل حاكم يخيب أمله مثل ناصر الدين شاه في إيران والخديو توفيق في مصر والسلطان عبد الحميد الثاني. وبالمقابل أدرك الحكام المسلمون الذين اعتقدوا أو أملوا منه أن يؤلف القلوب حول عروشهم، قصده الحقيقي وهو تسخير سلطتهم لخدمة الإسلام.

وإذا كان رفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي قد اعتقدا أن إنشاء مؤسسات سياسية وعلمية على النمط الأوروبي كفيلة بحل مشكلات العالم الإسلامي، فقد تجاوزهما الأفغاني وتلامذته باعتبار هذه المؤسسات السبيل لإنقاذ العالم الإسلامي من الانهيار والاستسلام التام للغرب. وبعد خيبات أمله في الحكام المسلمين الذين اتصل بهم؛ أدرك الأفغاني أن حرية الشعوب وتأسيس الحياة الدستورية في الدول الإسلامية هما السبيل إلى النهوض بالمسلمين سياسيًا وللقضاء على الظلم والاستبداد في المجتمعات الإسلامية. وتأثر في دعوته هذه بمبادئ الثورة الفرنسية. وانضم إلى الحركة الماسونية، اعتقادًا منه أنها ذات أهداف تحررية إنسانية. يقول في هذا الصدد: "إذا لم تدخل الماسونية؛ في سياسة الكون - وفيها كل بناء حر - وإذا آلات البناء التي بيدها لم تستعمل لهدم القديم ولتشييد معالم حرية صحيحة وإخاء ومساواة، وتدك صروح الظلم والعتو والجور، فلا حملت يد الأحرار مطرقة حجارة، ولا قامت لبناياتهم زاوية قائمة...".

وحاول الأفغاني التوفيق بين الديمقراطية الغربية الليبرالية السائدة في عصره ومفهوم الشورى في الإسلام. ولم يجد حرجًا في اعتبار الأمة مصدر السلطات، فهو يقول: "إن الأمة هي مصدر القوة والحكم، وإرادة الشعب هي القانون المتبع للشعب، والقانون الذي يجب على كل حاكم أن يكون

خادمًا له وأمينًا".

وحث الأفغاني الشعوب الإسلامية على المطالبة بحقوقها المسلوبة وأهمها الحرية والاستقلال، مؤكدًا أن الحرية تؤخذ ولا توهب: "والتاريخ لم ينقل لنا أن ملكًا أو أميرًا أو دخيلاً بقوته على شعب، يرضى عن طيب خاطر إمارة يبقى مالكًا اسمًا وأمته هي المالكة فعلاً لإدارة شؤونها وزمام أمورها على مطلق المعنى... وإذا صح أن من الأشياء ما ليس يوهب فأهم هذه الأشياء الحرية والاستقلال".

ولا يتردد الأفغاني في حث الشرقيين على الثورة من أجل الوصول إلى الحياة الكريمة، فهو يقول: "لدى أهل الشرق دواء سريع التأثير في الشفاء، ولكنه عظيم الخطر، مفزع للجبناء منهم. وقد وصفه حكماء الشعر من العرب بقولهم:

عشْ عزيزًا أو مت وأنت كريم

بين طعن القنا وخفق البنود

هذا النوع من الدواء توارثه الغربيون، وعملوا بكل معانيه، فتسنى لهم به من العظمة والاستطالة، والحكم بالشرقيين ما تراه محسوسًا مشهورًا وبين أيدينا ومن خلفنا".

ويعقد مقارنة بين الحكم الديمقراطي في أوروبا والحكم الفردي المطلق في الشرق، مبينًا أن سبب الأول تحكيم العقل والعلم، وسبب الثاني الجهل "أصبح الأوروبيون اليوم، والكل في وقت واحد، حاكمًا لنفسه محكومًا منها بعامل الحكم الشوري، وصارت كل أمة من تلك الأمم في مأمن من أن ترضخها القوى أو المميزات في مجاوريها، فتستهويها للانقياد لها، بالاعتقاد أنها من طبقة فوق طبقتها، لا بفعل الغلب، ولا بالتشبه والتقليد الأعمى؛ لأن الفرق من حيث الفضائل وأسباب الرقي نذر يسير، والعمل بما يستحسنه البعض من الآخر غير عسير. ومختصر القول إن الحكم للعقل والعلم. ومتى صادفت هاتان القوتان حمقًا وجهلاً، تغلبتا عليهما. وهكذا القول في حكم الفرد المطلق، فإنه يكون ويدوم مادامت الأمة تتخبط في دياجي الجهل...".

ويؤكد الأفغاني أن القوة (السلطة) المطلقة تفضي إلى الاستبداد وأن بالقوة (السلطة) المقيدة يتحقق العدل. واشتراك الشعب بالحكم يتم بالحكم الدستوري الصحيح. و"إن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك والمسيطر للأمة عن طيب خاطر، والاستقلال كذلك. بل هاتان النعمتان إنما حصلت وتحصل عليهما الأمم أخذًا بقوة واقتدار - يجبل التراب منها بدماء أبناء الأمة الأمناء أولي النفوس الأبية والهمم العالية". ويرى أن الحكم النيابي الشوري هو الذي يصلح للدول الإسلامية.

وسار في هذا الاتجاه عبد الرحمن الكواكبي (1854 - 1902) الذي هاجم الاستبداد في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"، وبَيَّن آثاره السلبية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات. ودعا إلى قيام حكم يضمن الحريات العامة والفردية في نطاق الشريعة الإسلامية، وبحيث تتولى أكثرية الأمة حمايته، ويحاكم في ظله الحاكم والمحكوم. وانتقد الدولة العثمانية، وأوضح أنه فقدت ثقة المسلمين بها. ودعا إلى خلافة عربية قرشية تتمتع بالسلطة الروحية على جميع المسلمين وأن يقتصر حكم الخليفة على الحجاز، ولا يتدخل في الشؤون السياسية والإدارية في السلطات المركزية أو في الإمارات والممالك البعيدة. وحدد الكواكبي في برنامجه للجامعة الإسلامية اختصاص كل شعب من الشعوب الإسلامية في نطاق هذه الجامعة: فالأتراك العثمانيون للحفاظ على السياسة الخارجية، والمصريون لمراقبة حفظ

الحياة المدنية والأفغان والتركستان والقوقاز وإمارات إفريقيا للجندية، والإيرانيون والهند لحفظ الحياة العلمية والاقتصادية. وكان هذا البرنامج الخيالي قد قدمه في كتابه "أم القرى".

8 - الدفاع عن الإسلام والحضارة الإسلامية. سعى المفكرون المسلمون الذين ألموا باللغات الأوروبية، واطلعوا على المؤلفات والصحف الغربية وما تحويه من هجوم على الإسلام والمسلمين؛ للرد على هذه الحملة المعادية. وكان جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده من أوائل المفكرين المسلمين الذين تصدوا للرد على هذه الحملة. ففي أثناء إقامة الأفغاني بباريس دخل في جدل حاد مع إرنست رينان Ernest Renan الأستاذ في جامعة السوربون، حول محاضراته التي ألقاها عام 1883 بعنوان "الإسلام والعلم L`Islam et la Science". فقد ادعى رينان "أن أي إنسان، على قدر من المعرفة العصرية، يرى بجلاء تخلف البلاد الإسلامية، وتدهور الدول التي تدين بالإسلام، والإفلاس الفكري الثقافي والتعليمي عند الأجناس المعتنقة لهذا الدين. كما يلاحظ أولئك الذين عاشوا في الشرق أو إفريقيا، باستغراب القصور الروحي عند المؤمن الحق، والبوتقة الحديدية التي تغلف عقله، والانغلاق الذهني المحكم الرافض للعلم؛ بحيث يصبح عاجزًا عن التعلم أو الانفتاح على أية فكرة جديدة". ويعزو رينان هذا الانغلاق الفكري والجمود الذهني والتخلف العلمي عند المسلمين إلى دينهم نفسه، الذي "فتح آفاقا واسعة (أمام المسلم) أروت خياله وأشبعت رغباته إشباعًا تامًا، وقدمت له مجالات غير محدودة لآماله". وخرج رينان بآراء تؤكد أن الإسلام لا يشجع على العلم والفلسفة والبحث بل هو عائق لها، وأن الجنس العربي بطبيعته أبعد العقول عن الفلسفة والنظر فيها.

اغتنم الأفغاني هذه المناسبة ليبرز دور الإسلام في الحض على طلب العلم وتنمية الفكر الإسلامي. واستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية ودلل على ذلك بالإنجازات العلمية والمآثر الفكرية التي حققها العرب، فقال: "الكل يعلم أن الشعب العربي خرج من حالة الهمجية التي كان عليها، وأخذ يسير في طريق التقدم الذهني والعلمي. ويغذ السير بسرعة لا تعادلها إلا سرعة فتوحاته السياسية. وقد تمكن في خلال قرون من التكيف بالعلوم اليونانية والفارسية... فتقدمت العلوم تقدمًا مدهشًا بين العرب، وفي كل البلدان التي خضعت لسيادتهم... كان العرب في ذلك الجهل حين شرعوا يتناولون ما تركته الأمم المتمدنة، فأحيوا تلك العلوم المندثرة، ورقوها وخلعوا عليها بهجة لم تكن لها من قبل، أو ليس هذه دلالة بل برهانًا على حبهم الطبيعي للعلوم؟

وصحيح أن العرب أخذوا عن اليونان فلسفتهم، كما أخذوا عن الفرس ما اشتهروا به، بيد أن هذه العلوم التي أخذوها بحق الفتح قد رقوها ووسعوا نطاقها، ووضعوها ونسقوها تنسيقًا منطقيًا، وبلغوا بها مرتبة من الكمال تدل على سلامة الذوق وتنطوي على التثبيت والدقة النادرين... وجاء اليوم الذي ظهر فيه منار المدنية العربية على قمة جبال البرانس، يرسل ضوءه وبهاءه على الغرب، فأحسن الأوروبيون إذ ذاك استقبال أرسطو بعد أن تقمص الصورة العربية، ولم يكونوا يفكرون فيه وهو في ثوبه اليوناني على مقربة منهم. أو ليس هذا برهانًا آخر ناصعًا على مزايا العرب الذهنية وحبهم الطبيعي للعلوم؟".

وسار على نهج الأفغاني في الدفاع عن الإسلام الإمام محمد عبده. وتولى الرد على غابريل

هانوتو Gabriel Hanotaux (1853 - 1944) الذي نشر مقالين في جريدة Le Journal (الجورنال) الفرنسية، ونشرت له جريدة "الأهرام" المصرية حديثًا حول موقفه من الإدراك، سنة 1900. وقد اعتبر هانوتو الإسلام وحضارته نتاجًا ساميًّا وأبرز نقاط الضعف فيهما، بينما أشاد بالحضارة الغربية التي عدها نتاجًا آريًّا، متأثرًا بالنظريات العرقية الأوروبية التي ظهرت في القرن التاسع عشر؛ نتيجة تطور علم الأحياء، وازدهرت في النصف الأول من القرن العشرين. وقد نشر الإمام عبده ست مقالات بجريدة "المؤيد" المصرية سنة 1900 ردًّا على مقالتي هانوتو وحديثه المذكور آنفًا. وبرهن عبده على خطأ النظرية العرقية التي تبناها هانوتو، وجاء بالأدلة التاريخية التي تثبت هذا الخطأ. وبَيَّن أن الحضارة أو المدنية نشأت في الشرق ونقلها الأوروبيون ثم أخذت الأمم من حضارات الأمم السابقة والمعاصرة لها، بحيث يتعذر القول بنسبة الحضارة إلى أمة من الأمم أو عرق من الأعراق. وأكد دور المسلمين في تطوير الحضارة الإنسانية وتقدمها. ورد على اتهام هانوتو للإسلام بأنه دين يؤكد أن الإنسان "مسير بقدرة الله ولا عمل لإرادته في فعله"، وهو ما يعرف بمذهب الجبرية. ودافع عن التوحيد (الإيمان بالإله الواحد) وعن تنزيه الله، في رده هذا. وأوضح الأسباب التي دفعته للرد على هانوتو بهذه العبارات: "لو اقتصر على الكلام في السياسة، وبحث في علاقة المسلمين مع حكومته، ولم يسط على الدين ذاته في أصلين من أهم أصوله، لما أخذ عليه أحد، إلا من ينتقد رأيه من جهة ما هو صحيح أو غير صحيح. ولكنه لم يكتفِ بذلك، وطعن في عقيدة التوحيد وبين أثرها في المسلمين. واستل سلاحه على عقيدة القدر، وبين سوء ما جرت إليه فيهم، وهو بذلك يثبت أن المسلمين لا يزالون منحطين ماداموا مسلمين، وهو ما لا يرضاه أحد منهم".

واتجه مصطفى كامل (1874 - 1908) في كتابه "المسألة الشرقية" الصادر في سنة 1898 إلى اعتبار عداء أوروبا المسيحية للعالم الإسلامي أساس هذه المسألة، وأن هذا العداء أساسه ديني، وأن احتلال بريطانيا لمصر حلقة من حلقات الحروب الصليبية التي يشنها الغرب على الشرق.

وتبنى هذا الرأي محمد فريد (1868 - 1919) في كتابه "تاريخ الدولة العلية العثمانية" الذي صدر بمصر سنة 1894.

كان جمال الدين الأفغاني الشخصية المهيمنة في هذا التيار، وكان ناشطًا سياسيًّا أكثر منه مفكرًا ملتزمًا. فكتاباته قليلة وتصريحاته التي وردت في مؤلفات كاتبي سيرته لا تخلو من التناقضات. ويعود هذا التناقض إلى تكتيكه السياسي. فقد أراد بلوغ أهداف سياسية معينة من خلال كتاباته وتصريحاته اضطر من أجلها أن يدلي بآراء تبدو للقارئ متناقضة. ومثال ذلك أنه دعا إلى الوحدة الوطنية في الهند بين الهندوس والمسلمين لمقاومة الإنجليز سنة 1882، ولكنه هاجم هذه الوحدة الوطنية بعد ذلك بسنتين في مجلة العروة الوثقى مؤكدًا أن الوحدة الوطنية الحقيقية هي الوحدة الإسلامية. فقد كان هدفه مما كتب أو صرح به تغيير مواقف قرائه أو مستمعيه. وكان تأثيره قويًّا على جيل من رجال الفكر والثقافة والأدب.

علق الأفغاني آمالاً على الخليفة العثماني السلطان عبد الحميد الثاني وعلى الدولة العثمانية في المعركة الدائرة بين العالم الإسلامي والاستعمار الأوروبي، وبرر ذلك بقوله: "أما ما رأيته من يقظة السلطان وشدة حذره، وإعداده العدة اللازمة لإبطال مكايد أوروبا، وحسن نواياه، واستعداده للنهوض

بالدولة، الذي فيه نهضة المسلمين عمومًا، فقد دفعني إلى مد يدي له، فبايعته بالخلافة والملك، عالمًا علم اليقين أن الممالك الإسلامية في الشرق لا تسلم من شراك أوروبا، ولا من السعي وراء إضعافها وتجزئتها، وفي الأخير ازدرادها واحدة بعد الأخرى، إلا بيقظة وانتباه عمومي، وانضواء تحت راية الخليفة الأعظم".

ولكنه وجد أن دهاء عبد الحميد موجه ضد الأحرار والمصلحين وأن الخلافة تحولت إلى استبداد فردي، ولم تعد جديرة بالآمال التي علقها عليها وعلى الخليفة نفسه. واكشف أن لا أمل في صلاح عبد الحميد، فأعلن سحب بيعته له بقوله: "أتيت لأستميح جلالتك أن تقيلني من بيعتي لك، لأني رجعت عنها... نعم، بايعتك بالخلافة، والخليفة لا يصلح أن يكون غير صادق الوعد.. بيد جلالتك الحل والعقد، وبإمكانك أن لا تعد، وإذا وعدت وجب عليك الوفاء، وقد رجوتك بالأمر الفلاني، ووعدت بأنك تمضيه، ولم تفعل".

ثالثًا - الاتجاه الإصلاحي:

تبنى هذا الاتجاه المفكرون ورجال السياسة المسلمون الذين اتصلوا بأوروبا واطلعوا على التقدم الذي أحرزته دولها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتفوق العسكري والعلمي والتقني الذي حققته. وأدرك هؤلاء أن لا بد من إدخال إصلاحات جذرية في أجهزة الدولة والحكم والجيش والشرطة والتعليم، ومثلهم الأعلى الدول الأوروبية وأجهزتها المختلفة. والهدف من هذا الإصلاح تجديد حيوية الدول الإسلامية، وبعث الحياة في المجتمعات الإسلامية، ودفعها إلى الانطلاق نحو التقدم، وتمكينها من الوقوف في وجه الأخطار الأوروبية التي تهددها.

وقاد هذا الاتجاه في الدولة العثمانية عدد من السلاطين مثل سليم الثالث ومحمود الثاني وعبد المجيد الأول وعبد العزيز وعدد من الصدور العظام.

وكان أبرز المفكرين الذين عبروا عن الاتجاه الإصلاحي، خير الدين التونسي (1822 - 1890). الذي ركز على ضرورة الاقتباس من الغرب المتحضر في مجال إصلاح أحوال المسلمين. وسيطرت على تفكيره مسألة الإصلاح من الداخل وإحياء المبادئ الإسلامية كالشورى والحرية والعدل. وجاء ذلك في كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" الذي صدر سنة 1867. وقد جاء في مقدمته أسباب تأليف هذا الكتاب: "إن الباعث الأصلي على ذلك أمران آيلان إلى مقصد واحد: أحدهما: إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة الإسلامية وتنمية أسباب تمدنها بمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة، وترويج الصناعات، ونفي أسباب البطالة. وأساس جميع ذلك حسن الإمارة المتولد منه الأمن المتولد منه الأمل المتولد منه إتقان العمل المشاهد في الممالك الأوروبية بالعيان وليس بعده بيان. وثانيهما: تحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين من تماديهم في الإعراض عما يحمد من سيرة الغير الموافقة لشرعنا بمجرد ما انتقش في عقولهم من أن جميع ما عليه غير المسلم من السير والتراتيب ينبغي أن يهجر وتآليفهم في ذلك يجب أن تنبذ ولا تذكر...".

تناول خير الدين في كتابه هذا تطور أنظمة الحكم في مختلف الدول الأوروبية التي زارها، وكانت أقوى الدول وأكثرها تقدمًا وازدهارًا في عصره. وعقد مقارنات بينها، وأبرز الجوانب الإيجابية فيها، وخاصة تلك التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. ووضع

نصب عينيه الأمة الإسلامية بأسرها مع التركيز على الدولة العثمانية وتونس. وأدرك أن سر تفوق الدول الأوروبية كامن في قوتها الاقتصادية والعسكرية. وأن القوة عائدة إلى عوامل مادية تتمثل في التعليم والمؤسسات السياسية القائمة على العدل والحرية. واستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وبآراء المفكرين العظام في الإسلام كالغزالي وابن العربي والماوردي وابن خلدون وابن قيم الجوزية. كما أشاد بآراء العديد من المفكرين الغربيين مثل تيير Thiers ومونتسكيو Montesquieu وبوليبوس Polybus. ورأى بادرة خير في التنظيمات العثمانية وأبدى أسفه على ما أصابها من فشل. وأرجع هذا الفشل إلى عاملين أساسيين هما: أولاً، تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية والضغوط التي مارستها على الباب العالي لاستثناء رعاياها من القوانين والأنظمة العثمانية، ومعارضتها في تجديد كيان الدولة العثمانية وبعث الحياة والقوة فيها. وثانيًا: سوء فهم بعض التنظيمات والنتائج التي ترتبت عليها. وقارن بين النظم السياسية الأوروبية الحديثة والنظم الإسلامية، فلم يجد فرقًا جوهريًا بين الوزراء المسؤولين والبرلمانات وحرية الصحافة وبين الوزير الصالح الذي يقدم مشورته بلا خوف ولا محاباة والشورى في الإسلام. ووجد شبهًا بين "أهل الحل والعقد" في الإسلام من علماء وأعيان، وأعضاء البرلمانات الأوروبية. وانتهى من ذلك إلى الاستنتاج بأن لا مانع في اقتباس المؤسسات الأوروبية التي لا تتعارض مع جوهر العقيدة الإسلامية.

آثار حركة الجامعة الإسلامية:

كان لحركة الجامعة الإسلامية أثرها القوي على رجال الفكر والسياسة والثقافة طوال ثلاثة أرباع القرن في البلاد الإسلامية كافة، وفي البلاد العربية منها بخاصة. وقد أصيبت الحركة بالضعف بعد موت جمال الدين الأفغاني، وأخذت اتجاهات مختلفة. فهي بالنسبة إلى الزعيم المصري مصطفى كامل مجرد تأييد ودعم للدولة العثمانية، بينما رأى فيها مصطفى الغلاييني من بيروت "اتفاق المسلمين من سوقة وأمراء وأقيال وملوك من مشارق الأرض ومغاربها على ما يعلي شأنهم ويشد أزرهم ويقوي جامعتهم ويوسع نطاق العلوم والمعارف بينهم". وأصبحت في أذهان آخرين دعوة إلى تحقيق وحدة المسلمين الدينية عن طريق توحيد مناهج التعليم في المدارس في جميع البلاد الإسلامية، وجعل اللغة العربية إجبارية في التعليم باعتبارها لغة القرآن، وعقد المؤتمرات لدراسة مختلف المشكلات التي تواجه البلاد الإسلامية، ونشر الأفكار الدينية بين عامة الناس. وكان من دعاة هذا الاتجاه الشيخ محمد عبده وعبد القادر المغربي (1867 - 1956) صاحب جريدة "البرهان" التي أصدرها في طرابلس الشام. ورفيق العظم (1867 - 1925) الذي عرض أفكاره حول الجامعة الإسلامية في كتابيه: "الجامعة العثمانية والعصبية التركية، أو التأليف بين الترك والعرب" و"الجامعة الإسلامية وأوروبا". وقد ضمهما كتاب عثمان العظم "آثار رفيق العظم" مطبعة المنار، القاهرة، 1344هـ/1925م. أما كتاب "الجامعة الإسلامية وأوروبا" فقد أعيدت طباعته سنة 1963 من قبل دار الثقافة العربية بالقاهرة. ويمثل هذا الاتجاه أيضًا الأمير شكيب أرسلان (1869 - 1946).

وتكونت جمعيات دينية تدعو إلى الجامعة الإسلامية مثل "جمعية الأخوة الإسلامية" و"جمعية الدعوة والإرشاد". كما تولت الدعوة للجامعة الإسلامية عدة صحف في العالم الإسلامي منها : "الصراط المستقيم" في الآستانة التي حلت محل

"سبيل الرشاد" بعد سنة 1908، ومجلة "العالم الإسلامي"، في القاهرة، ومجلة "الإرشاد والهلال" في باكو، و"أخبار وكيل" في الهند، و"حبل المتن" الفارسية في كلكتا (الهند). ومن الجرائد جريدة "القاهرة" التي صدرت في 23 من تشرين الثاني / نوفمبر 1885 لصاحبها سليم أحمد فارس الشدياق، وجريدة "الفلاح" في القاهرة لصاحبها سليم حموي، وجريدة "الصادق" في القاهرة لصاحبها أمين ناصيف وقد صدرت سنة 1886، وجريدة "المؤيد" لصاحبها علي يوسف التي صدرت في القاهرة في 1889/2/14، وجريدة "اللواء" القاهرية التي صدرت في 1900/10/2، وجريدة "المنار" لصاحبها محمد رشيد رضا، وقد صدرت في القاهرة سنة 1898. ومن هذه الصحف أيضًا "دار الخلافة" التي أصدرها عبد الوهاب عبد الصمد (من ليبيا) في استانبول، وجريدة "الكشاف"التي صدرت في 1908/12/1 لصاحبها محمد النائب الأنصاري، وجريدة "العصر الجديد" التي صدرت في أوائل آذار / مارس 1908 في ولاية طرابلس الغرب. وفي بلاد الشام كانت الصحف التالية تدعو إلى الجامعة الإسلامية: "ثمرات الفنون" الأسبوعية في بيروت ويديرها عبد القادر القباني، وجريدة "طرابلس" لصاحبها محمد كامل البحيري (1893) وجريدة "أبابيل" لصاحبها حسين محيى الدين حبال وقد صدرت في بيروت سنة1909.

كان لحركة الجامعة الإسلامية آثارها البعيدة في البلاد العربية والإسلامية. ونجد صدى لاتجاهاتها المختلفة ولمبادئها وأفكارها في الحركات الإسلامية السلفية التي ظهرت في القرن العشرين مثل: "جمعية الشبان المسلمين" التي أسست في مصر على يد محب الدين الخطيب وعبد الحميد سعيد سنة 1927، و"جماعة الإخوان المسلمين" التي أنشأها حسن البنا في مصر سنة 1928، واتسع نشاطها حتى أصبح لها فروع في معظم الأقطار العربية، و"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي أسست في الجزائر بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس سنة 1931. كما كان لها أثر في الحركات الإسلامية المتطرفة مثل حزب التحرير الإسلامي والجماعات الإسلامية المسلحة المنتشرة في بعض الأقطار العربية والإسلامية.

أ.د. علي محافظة
الجامعة الأردنية

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- أرسلان، الأمير شكيب: سيرة ذاتية، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، 1969.
- الأفغاني، جمال الدين؛ وعبده، محمد: مقال العروة الوثقى توضح، في العروة الوثقى، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983.
- التونسي، خير الدين: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك (تحقيق المنصف الشنوفي)، جزءان، بيت الحكمة، قرطاج - تونس، 1990.
- الخطيب، محمد كامل: الإصلاح والنهضة، مجلدان، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1992.
- رضا، محمد رشيد: تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، الجزء الأول، مطبعة المنار، القاهرة، 1931.
- رضا، محمد رشيد: المنار والأزهر، مطبعة المنار، القاهرة، 1353هـ / 1934م.
- رضا، محمد رشيد: الوحي المحمدي، دين الأخوة الإنسانية والسلام، مطبعة المنار، الطبعة الثانية، القاهرة، 1352هـ/1934م.
- الشدياق، أحمد فارس: الساق على الساق فيما هو الفارياق، منشورات دار الحياة، بيروت، 1966.
- عبده، محمد: الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، مصر، 1367هـ.
- عبده، محمد: رسالة التوحيد، مصر، 1361هـ.
- عمارة، محمد: الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
- عمارة، محمد: الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ثلاثة مجلدات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1980.
- عمارة، محمد: الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.
- الغلاييني، مصطفى: الجامعة الإسلامية، مقال في مجلة "العرفان" المجلد 3، الجزء 15، 1910.
- فريد، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مطبعة التقدم، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1912.
- كامل، مصطفى: المسألة الشرقية، القاهرة، 1898.
- المغربي، عبد القادر: جمال الدين الأفغاني، ذكريات وأحاديث، سلسلة اقرأ، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، 1948.

ثانيًا - المراجع العربية:

- أبو ريه، محمود: جمال الدين الأفغاني، دار المعارف، القاهرة، 1961.
- أرسلان، الأمير شكيب: السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة، مطبعة ابن زيدون دمشق، 1937.
- أمين، أحمد: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948.
- أمين، عثمان: رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1955.

– جورجيو، فرانسوا: النزاع الأخير 1878 - 1908، في روبير مانتران (محرر) تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثاني، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
– جيب، هـ.أ.ر: الاتجاهات الحديثة في الإسلام، تعريب جماعة من الأساتذة الجامعيين، منشورات المكتب العربي التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1961.
– حسين، محمد محمد: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، جزءان، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1962.
– حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة 1798 - 1939، ترجمة كريم عزقول، (دار النهار للنشر)، الطبعة الثالثة، بيروت، 1977.
– خوري، رئيف: الفكر العربي الحديث، أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي، منشورات دار المكشوف، بيروت، 1943.
– الدجاني، أحمد صدقي: الحركة السنوسية، نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1967.
– الدهان، سامي: عبد الرحمن الكواكبي، دار المعارف، القاهرة، 1964.
– دومون، بول: فترة التنظيمات 1839 - 1878، في روبير مانتران (محرر) تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثاني، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
– زيدان، جرجي: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، جزءان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، من دون تاريخ.
– ستودارد، الثروب: حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، المجلد الأول، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1352هـ/1933م.
– سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، دار الآداب، بيروت، 1969.
– السنوسي، محمد بن عثمان: ترجمة الجنرال خير الدين، في: علي الشنوفي (محرر)، الوزير خير الدين ومعاصروه، بيت الحكمة، قرطاج - تونس، 1990.
– الشوابكة، أحمد فهد: حركة الجامعة الإسلامية، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1984.
– الصعيدي، عبد المتعال: المجددون في الإسلام، مكتبة الآداب بالجمايز، من دون تاريخ.
– ضاهر، محمد كمال: الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، دار البيروني للطباعة والنشر، بيروت، 1994.
– طلس، محمد أسعد: محاضرات عن الشيخ عبد القادر المغربي، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1958.
– عاشور، محمد الفاضل بن: الحركة الأدبية والفكرية في تونس، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1956.
– عبد الرزاق، مصطفى: جمال الدين الأفغاني في العروة الوثقى، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، 1983.
– عثمان، فتحي: الفكر الإسلامي والتطور، دار القلم، القاهرة، من دون تاريخ.
– قلعجي، قدري: جمال الدين الأفغاني حكيم الشرق، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت، 1956.

- مانتران، روبير: بدايات المسألة الشرقية 1774 - 1839، في روبير مانتران (محرر) تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثاني، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
- المحافظة، على: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798 - 1914، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، بيروت، 1987.
- المولى، سعود: شكيب أرسلان، مختارات نقدية في اللغة والأدب والتاريخ، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1982.

ثالثًا - المراجع الأجنبية:

- Ende, Werner und Steinbach, udo: Der Islam in der Gegenwart, Verlag C.H. Beck, Muenchen, 1984.
- Hourani, Albert: Arabic Thought in the Liberal Age, Oxford. University Press, London, 1967.
- Kerr, Malcom, The Political and Legal Theories of Muhammad Abduh and Rashid Rida, University of California Press, Berkeley, 1966.
- Mahjoubi, Ali: Les Origines du Mouvement national en Tunisie, 1904-1934, Publication de l'Universite de Tunis, Tunis, 1982.

رابعًا - الصحف والدوريات:

(أ) العربية:

- المؤيد (جريدة) القاهرة، 1911.
- المنار (جريدة) القاهرة، 1898 - 1935.

(ب) الأجنبية:

- Revue du Monde musulman, publiee par la Mission scientifique du Maroc 1907-1912, Paris, Editeur: Ernest Leroux, 1974.

الفصل الخامس - الحياة الثقافية والفكرية

أولاً : نشأة التعليم الحديث وتطوره والبعثات العلمية إلى أوروبا وحركة الترجمة والتأليف.

ثانيًا : المطابع والصحافة.

ثالثًا : الاتجاهات الفكرية الحديثة.

أولاً : نشأة التعليم الحديث وتطوره

البعثات العلمية إلى أوروبا - حركة الترجمة والتأليف

التعليم القائم حتى نهاية القرن الثامن عشر:

نظرًا إلى أن التوجه الثقافي العام في عموم البلدان العربية يدور - في أغلب الأحوال - حول العقيدة الدينية الإسلامية، برزت مؤسستان تخصصتا في جملة علوم ودراسات تتسم بهذه النزعة، ألا وهما: الكُتّاب، والمسجد، فضلاً عن عدد آخر من مؤسسات تعليمية اختلفت عنهما بعض الشيء بحكم وظيفتها، وإن لم تفارقهما في التوجه.

فبالنسبة إلى الكتاب، نجد أنه كان هو الأكثر انتشارًا في مختلف البلدان العربية، حتى يصعب أن تخلو منه قرية أو مدينة أو نجع؛ وذلك بحكم ما كان عليه من بساطة شديدة؛ إذ كان لا يزيد في مساحته عن غرفة أو "دكان"، أو ضعفي هذا في بعض الأحوال. وكان يكفي أن يكون به معلم واحد، قد يعاونه واحد، سمى في بعض البلدان "بالعريف"، لا يشترط فيهما إلا أن يكونا من حفظة القرآن، ولم يكن يكلف طالب العلم فيه إلا شيئًا رمزيًا. ومحتوى التعليم المشترك في كل البلدان هو حفظ القرآن الكريم.

والكتاب بالصورة التي كان عليها، يعد تعليمًا "شعبيًّا" من الدرجة الأولى، فضلاً عن ديموقراطيته، فلم يكن هناك ما يصد طفلاً عن أن يلتحق به، وانتشاره في مختلف أنحاء البلاد، يَسَّرَ الالتحاق به، وكذلك كلفته الرمزية. يضاف إلى هذا وذاك أن الطفل كان يمكنه الالتحاق بالكتاب الذي يريده له أبواه، وأن يتركه وقتما يريد، يلتحق به في سن الخامسة، أو السابعة، ليظل به حتى العاشرة أو بعدها، أو قبلها، حسب مقدرته على إتمام حفظ القرآن.

وكان يغلب على طريقة التعليم التلقين، إما بطريقة فردية تقوم على أن يتولى كل طفل أمر نفسه في عملية الحفظ، ويقوم فقيه الكتاب "بالتسميع" له، وهذا هو الأكثر شيوعًا، خاصة وأن الأطفال كانوا مختلفي نقطة البداية، فهذا بادئ من أول جزء من القرآن، وذاك من الثاني، والآخر من جزء ثالث أو رابع... وهكذا. وإما بطريقة جماعية، فيقرأ الفقيه الآية، ويردد الأطفال وراءه النص ذاته، وهذه الطريقة كانت أقل شيوعًا.

وفي السودان سمي الكتاب "بالخلوة"، وكان يدرس في الخلاوي أساس القرآن، وقد يصبح مبادئ الحساب والكتابة، وهي إما أن ينشئها رجل من حفظة القرآن في بيته، يدرس فيها بنفسه، وينفق عليها من عنده لوجه الله تعالى، وإما أن ينشئها رجل من أهل اليسار في بيته فيؤجر فقيهًا براتب معلوم، وينفق عليه وعلى تلاميذه، وإما أن يشترك في إنشائها والإنفاق عليها أهل البلدة جميعًا؛ فيجعلوا المدرسة إذ ذاك في غرفة تلتصق بالجامع.

وعلى الرغم من أن التعليم وفقًا للنمط الأوروبي الحديث قد بدأ يعرف طريقه إلى عدد من البلدان العربية، منذ مطلع القرن التاسع عشر، فإن تعليم الكتاتيب ظل قائمًا بعد ذلك إلى ما يقرب من قرنين من الزمان، بل إنه كان يمثل الشكل الوحيد للتعليم في البلدان التي تأخر قيام التعليم الحديث

فيها، وعلى سبيل المثال، نجد في الكويت الكُتاب الذي سمي بالمطوع، ومعلمه يسمى مطوعًا. ويعتبر كتاب "الملا قاسم" أول كتاب من نوعه في الكويت، فقد افتتحه عام 1887 عندما قدم إلى الكويت برفقة أخيه الملا عابدين. وكان التلاميذ في ليبيا ينتظمون في الكتاتيب مادام قد توافر المعلم أو الفقيه الذي كان بدوره يعمل على جمع مجموعة من الأطفال، وكل من هؤلاء الصبية يحضر معه لوحًا من الإردواز؛ حيث يسجلون عليها آيات من القرآن الكريم، وكانوا يجلسون على حصير مفروش على الأرض، وبإشارة من الفقيه - الذي يحفظ النظام بعصا طويلة من الجريد التي يستخدمها غالبًا - يردد الأطفال بصورة جماعية مقاطع من القرآن الكريم. وكانت المساجد، إضافة إلى دورها باعتبارها أماكن عبادة وأداء الصلوات، تفتح أبوابها كذلك باعتبارها "دور علم"، خاصة إذا كانت من المساجد الكبرى.

وهنا نجد الجامع الأزهر في مصر أشهر هذه المساجد التي قامت بدور تعليمي ملحوظ منذ أن أتم الفاطميون بناءه في السابع من رمضان سنة 361هـ (23من يونيو سنة 972 م). وكانت حركة التعليم فيه تتأثر تأثرًا بالغًا بحركة الحكم والسياسة، بل إنه كان يقوم في أحيان متعددة بدور سياسي ملحوظ، وخاصة في تلك الفترة الأخيرة من العهد العثماني، عندما كانت الأحوال تضيق بالناس مما كان يقع عليهم من ظلم.

ومن الغريب أنه في الوقت الذي بلغ الذروة فيه في دوره السياسي في أواخر القرن الثامن عشر، نجد أن التعليم فيه سار إلى جمود حيث كان باب الاجتهاد قد أغلق، ورضى العلماء بالتقليد، وعكفوا على كتب لا روح فيها، وجهلوا طرق التفكير الصحيحة، وطرق البحث القويمة، وما جد في الحياة من علوم، وشغل العلماء أنفسهم بالفروض والاحتمالات الوهمية التي لا تقع، وراحوا يبحثون لها عن حلول، وانصرف الأزهر عن العلوم العقلية ولم يبقَ إلا ذلك البصيص الشاحب من الدراسات الدينية واللغوية.

وعلى الرغم من وجود الأزهر في مصر، فإنه كان يعج بفئات متعددة من بلدان عربية وإسلامية شتى، ومن التقاليد الراسخة التي ظلت لصيقة بالتاريخ العلمي والاجتماعي للأزهر كجامعة، أنه أفرد لكل طائفة من طلابه، وكان يطلق عليهم المجاورون، "رواقًا" يقيمون فيه إقامة دائمة بالمجان طوال السنوات التي يقضيها كل منهم في تحصيل العلم في رحابه، ويوزع من دون مقابل نقدي، يومًا بعد يوم، وفق نظام رتيب، الجراية، وهي عدد معين من أرغفة الخبز، كما تصرف لأعداد منهم مرتبات نقدية في أول كل شهر هجري، ويقدم لطلبة جميع الأروقة، الأطعمة والعطايا في المناسبات الدينية، كشهر رمضان، والعيدين، والمولد النبوي، وما إلى ذلك.

ونتيجة للشهرة والسمعة العلمية الطيبة التي كان يتمتع بها الأزهر، أصبحت مساجد القاهرة ومدارسها الأخرى تعتبر وكأنها فروعٌ له. حقيقة كان لهذه المساجد والمدارس أوقافها الخاصة، ولكن كانت القاعدة أن وظائف التدريس بها يتولاها شيوخ من الأزهر.

أما في الشام، فقد كان التعليم أقل مركزية، فإلى جانب المركزين الرئيسين حلب ودمشق، كانت توجد مساجد بمثابة مدارس إقليمية في مدن أخرى، خاصة في بيت المقدس ونابلس. وإلى جانب المساجد الجامعة في دمشق وحلب التي كانت تعتبر المراكز الكبرى للدراسات الدينية، كان يوجد في المدينتين عدد من المدارس والمساجد التعليمية، بعضها متصل بالمسجد الجامع معتمد عليه،

والبعض الآخر منفصل عنه.

وكان طلاب العلم في مصر والشام لا يزالون في العصر العثماني حريصين على التقليد القديم الطيب، وهو الرحلة في طلب العلم والاستزادة من المعرفة، وفي التراجم التي يزدحم بها كتابا "المرادى" - سلك الدرر في أعيان القرن الثامن عشر - و"الجبرتي" أمثلة كثيرة للعلماء الذين كانوا يرحلون إلى مدن مصر المختلفة وخاصة دمياط والإسكندرية وطنطا وأسيوط، أو إلى دمشق وبيت المقدس، أو إلى المدينتين الشريفتين مكة والمدينة.

وكان المسجد الحرام بمكة المكرمة بطبيعة الحال أحد المراكز التعليمية المهمة. وإذا كنا نجد في القرن الثامن الهجري بعض الأمراء المسلمين، وبعض التجار الموسرين قد قرروا دروسًا في هذا المسجد، وكانوا يدفعون لمن يقوم بتدريسها أجرًا معلومًا، فإننا نجد في أواخر العهد العثماني تغييرًا على منح الإجازات العلمية، فأصبح على كل من يرغب في التدريس بالمسجد الحرام أن يقدم طلبًا لقاضى القضاة، وفي أول العام الهجري يعقد قاضى القضاة مجلسًا علميًّا برئاسته يحضره كل من مفتي الشافعية ومفتي المالكية ومفتي الحنابلة، ويمتحن الطالب كل يوم في درس أو درسين، فإذا نجح أعطيت له شهادة التدريس بالمسجد الحرام، ثم يرفع اسمه للحاكم ليعطيه من الحنطة التي ترد سابقًا لأهل الحرمين الشريفين.

وكان يطلق على المسجد في السودان، وفي بلدان أخرى كذلك، اسم الزاوية، إذا كان فسيحًا، فإذا خصصت فيه حجرة لصلاة الجمعة سمي جامعًا، وإذا كان فيه كتاب لتعليم القرآن سمي خلوة، وهكذا تختلط هذه الأسامي الأربعة في بعض الأحيان.

على أن الطريقة التي آثرها العرب في السودان (كما في سائر البلدان) أن تجعل الدراسة في المسجد أرقى مستوى من الدراسة في الخلوة، فجهدوا أن يفصلوا بين المرحلة الأولية التي كان مكانها في العادة الخلوة، والمرحلة العليا التي كان مقرها في المسجد، وربما أطلقوا على تلاميذ الخلوة (فقراء القرآن)، وتلاميذ المسجد (فقراء العلم).

وعرفت بلدان عربية عددًا من المدارس، نذكر منها مما وجد في العهد العثماني بمكة المكرمة، وظلت قائمة حتى أوائل القرن الثاني عشر الهجري، ما يلي:

- مدرسة الوزير محمد باشا، تقع في سويقة، كانت في الأصل بيمارستانًا ثم قلبت مدرسة.
- مدرسة السلطان محمود، تقع في سوق الليل.
- المدرسة الداودية، تقع بالقرب من باب العمرة.

وكانت بوادي شمال إفريقيا ووسطها، على سكونها وهدوئها، تضطرب بألوان من الحركات الدينية والاقتصادية، وكانت الزوايا الدينية التي يقوم عليها أصحاب الطرق الصوفية هي أهم مراكز هذه الحركات؛ إذ كانت مراكز الدعوة إلى الإسلام والتمسك بمبادئه، وكانت الزوايا بمثابة مراكز ثقافية تقع - في الغالب - على طرق التجارة التي تربط شمال إفريقيا بشرقها ووسطها، كما كانت تربط غرب القارة بشرقها.

وكانت الزوايا دور تعليم وضيافة وعبادة وعمل وأماكن نسخ القرآن الكريم، ومختلف المخطوطات العربية. وكان تعليم الزوايا يعتبر أعلى مستوى في الدرجة من تعليم الكتاتيب ويمكن موازاته بالتعليم الثانوي الحالي، وكان خريجو الزوايا يتقلدون وظائف ويقومون بأعمال التبشير

والدعوة الإسلامية في الجبال والصحارى، ويقومون أيضًا بالتعليم في الكتاتيب ويباشرون الوعظ والإرشاد في المساجد وبين رجال القبائل.

وكان هناك نوع آخر من التعليم هو التعليم الحرفي، وكان في بعض البلدان يتم من خلال نظام الطوائف؛ حيث كان لكل حرفة "شيخ" يرأسها، وكان نظام الطوائف محكمًا لا يلج إليه إلا من خبره، فلكل طائفة صفات وخصائص معينة وراثية في أعضاء الطائفة وذريتهم؛ حيث كانت الحرفة تنتقل من الأب إلى الابن على أن يبقى ابن الحداد حدادًا وابن النجار نجارًا... وهكذا.

وكان الملتحق بالحرفة يسمى "صبيًا" يقضى فترة التلمذة في كنف "المعلم" الذي كان عليه واجب تعليم الصبي الحرفة التي يزاولها، ولكل معلم عدد من الصبيان، ولم يكن يجوز له أن يتعداه. وتبلغ مدة تمرين الصبي - في بعض الأحيان - سبع سنين، يمضي بعد انقضائها امتحانًا ليرتقي إلى مرتبة "العريف".

تحديث التعليم:

هناك رسالة على درجة عالية من الأهمية تشير إلى نهج الحملة الفرنسية التي جاءت مصر والشام منذ عام 1798 في السعي لتحديث دول المنطقة وفقًا للنموذج الأوروبي عامة والفرنسي بصفة خاصة، وتمثل هذا النهج في أمرين: أحدهما العمل على استمالة علماء الأزهر وإبهارهم، والثاني: العمل على تكوين عدد من المقيمين داخل فرنسا ذاتها بحيث يعودون إلى المنطقة وقد تشربوا بنهج التحديث الأوروبي.

بالنسبة إلى الوسيلة الأولى نراها في ما جاء برسالة نابليون إلى "كليبر" نشرها أحمد حافظ عوض في كتابه (فتح مصر الحديث) عام 1925، حيث كتب يقول: "يجب أن تحذر روح التعصب وتنومها إلى أن تتمكن من استئصالها، وإذا حزت ثقة كبار مشايخ القاهرة، فإنك تجمع حولك أفكار مصر بأجمعها، وأفكار كل زعيم من زعماء الشعب".

أما السبيل الآخر فيظهر من قوله في الرسالة ذاتها: "اجتهد في جمع 500 أو 600 شخص من المماليك حتى متى لاحت السفن الفرنسية تقبض عليهم في القاهرة أو الأرياف وتسفرهم إلى فرنسا، وإذا لم تجد عددًا كافيًا من المماليك، فاستعض عنهم "برهائن" من العرب ومشايخ البلدان، فإذا ما وصل هؤلاء إلى فرنسا يحجزون مدة سنة أو سنتين، يشاهدون في أثنائها عظمة الأمة (الفرنسية)، ويعتادون على تقاليدنا ولغتنا، ولما يعودون إلى مصر يكون لنا منهم حزب يُضم إليه غيرهم".

ولم يكن هذا هو الصوت الوحيد الذي بدأ يهز ما شاع في الكتابات العربية عبر عقود عدة عن الدور التنويري للحملة الفرنسية، فهناك متخصصون في الحضارة الفرنسية نشروا العديد من البراهين والأدلة التي تشكك في صحة هذه المقولة.

على أية حال، فقد وجد رجال الفكر والحكم في المناطق العربية الخاضعة للدولة العثمانية أنفسهم أن هناك طريقتين لا ثالثة بينهما:

(أ) إصلاح المعاهد التعليمية الموجودة - ولو بصورة تدريجية - بإدخال العلوم العقلية والنظم الحديثة.

(ب) ترك هذه المعاهد القديمة جانبًا وإنشاء معاهد تعليمية جديدة لتدريس العلوم العصرية وفق النظم الحديثة.

وبفعل متغيرات متعددة، تم اختيار البديل الثاني، وأما الإقدام على إصلاح المدارس القديمة

وإعادة تنظيمها على أسس جديدة، فلم يبدأ إلا بعد مدة غير يسيرة، وذلك بعد أن تنوعت وتكاثرت المدارس الجديدة وظهرت ثمارها للعيان، فثبت تفوقها على المدارس القديمة.

ومن المثير للانتباه أن إنشاء المعاهد التعليمية الحديثة لم يتم وفقًا للترتيب المنطقي من أول السلم التعليمي إلى أعلاه، وإنما حكمت "الحاجة العملية" منطق السير.

ونظرًا إلى ما كانت الدولة العثمانية تواجهه، دفعت الحاجة العملية أول ما دفعت، إلى إنشاء معاهد عالية للتعليم العسكري.بيد أن تعليم الفنون العسكرية كان مما يحتاج إلى معرفة شيء كثير من العلوم الرياضية والطبيعية، وكذلك بعض المعارف التاريخية والجغرافية، فاضطرت المدارس العسكرية أن تأخذ على عاتقها تعليم مثل هذه العلوم؛ وبذلك دخلت العلوم العصرية ولايات الدولة العثمانية عن طريق هذه المدارس العسكرية.

بيد أن أولي الأمر لاحظوا بعد فترة أن تعليم العلوم التي تتطلبها الفنون العسكرية يحتاج إلى مدة أطول من المدة المقررة لهذه المدارس المتخصصة، فضلاً عن إدراك أنه من الأوفق البدء بهذا التعليم من سن أبكر من سن الشباب التي تلائم الحياة العسكرية؛ ومن هنا فقد تم إنشاء المدارس الإعدادية العسكرية لتزويد الشبيبة بالمعلومات الأساسية لتعلم الفنون العسكرية في المدارس المتخصصة.

ثم رأوا بعد ذلك أن الأفضل زيادة التبكير في هذا التعليم؛ فأنشأوا المدارس الرشدية العسكرية لإعداد الطلاب لتعلم الدروس في الإعداديات العسكرية.

ومن الملاحظ كذلك أن المدارس العسكرية العليا أنشئت في عاصمة الدولة العثمانية وحدها، وأما الإعداديات والرشديات العسكرية، فقد توزعت على الولايات جميعًا.

وأما المعاهد التعليمية التي لم يكن لها مثل هذا الطابع العسكري والتي وصفت بأنها "ملكية"، أي مدنية، فإنها لم تنشأ إلا بعد مثيلاتها العسكرية بفترة، أحيانًا تقصر في مناطق، وتطول في أخرى.

وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كانت تشكيلات المدارس المدنية قد استقرت على الشكل الآتي:

- مدارس ابتدائية، مدة الدراسة بها ثلاث سنوات.
- مدارس رشدية، مدة الدراسة بها ثلاث سنوات.
- مدارس إعدادية على نوعين (مرحلتين): إعداديات الألوية، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات، الثلاث الأولى فيها رشدية، والثانية إعداديات الولايات، ومدة الدراسة فيها سبع سنوات، الثلاث الأولى منها رشدية.
- بجانب هذه السلسلة من المعاهد التعليمية العامة، مدارس صناعية ومدارس زراعية ودور معلمين.
- وفوق كل ذلك طائفة من المدارس العالية.

وتمدنا إحصاءات وزارة المعارف العثمانية سنة 1915 بصورة رقمية عن عدد المدارس الابتدائية التي قامت في الولايات العربية حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914:

185 في ولاية حلب - 136 في ولاية سوريا - 125 في ولاية بيروت - 96 في ولاية اليمن - 78 في ولاية الحجاز - 51 في ولاية الموصل - 32 في ولاية البصرة.

وبالنسبة إلى المدارس الثانوية، فقد قامت بالولايات العربية 12 مدرسة، خمس منها في درجة السلطانيات (في مدن بيروت، ودمشق، وحلب، وبغداد، وكركوك)، واثنتان في درجة إعداديات الألوية (القدس وطرابلس الشام)، والبقية في درجة إعداديات الولايات.

ووجدت مدرسة زراعية واحدة في السليمية التابعة لمتصرفية حماة، وثلاث مدارس عليا في مراكز ثلاث من الولايات العربية: في بغداد مدرسة الحقوق، وفي دمشق مدرسة الطب، وفي بيروت مدرسة الحقوق.

هذا عدا المدارس العسكرية سابق الإشارة إليها.

وأسست "مدرسة العشائر" في استانبول بغرض تعليم أبناء رؤساء العشائر تعليمًا خاصًّا يعدهم لتقلد بعض المواقع العسكرية أو المدنية، وغالبية طلابها من أبناء العرب.

وأنشئت في القدس "الكلية الصلاحية" - نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي - وهي وإن كانت ذات طابع ديني، لكنها كانت تتضمن نظرة بها بعض التقدم.

وواكبت حركة تحديث التعليم، وأحيانًا ما أسست لها، تيارات فكرية تسعى إلى التجديد والتحديث، مثل خير الدين التونسي (1825-1889) في تونس، من خلال كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" المنشور في تونس عام 1868.

ولما ولي حكم مصر محمد علي شهدت المنطقة أكبر وأوسع عملية تحديث في التعليم لم يرَ أحد مثلها من قبل؛ فقد كان الرجل ذا همة عالية وطموح واسع، رغب في أن يكوِّن إمبراطورية كبرى تكون ندًّا للدولة العثمانية، ولكثير من الدول الأوروبية الكبرى، وكان تحقيق هذه الآمال يعتمد بالضرورة على قوى بشرية حديثة في مجالات مختلفة للحياة الحديثة؛ مما كان يقتضي عملية تغيير واسعة النطاق في الحياة العربية في مصر.

وكانت المشكلة التي واجهت محمد علي هي المصدر الذي سيستمد منه عناصر التغيير وعوامله: هل كان يمكن الاعتماد على ثقافة البلاد في التغيير وتكوين الجيل الذي سيقوم بالتغيير؟ يذكر "باورنج" في تقريره عن مصر أن التعليم الذي كان يقوم به أساتذة العلوم الشرعية في المعاهد الدينية قليل الجدوى، بل إنه ليهبط في مستواه حتى يبلغ من التفاهة حدها الأقصى...".

وتحول الرجل من الفلسفة السياسية إلى الفلسفة التربوية؛ إذ جعل مدخله إلى القوة المادية عن طريق القوة الفكرية، وجعل وسيلته إلى ذلك معاهد العلم الحديث وكتبه، بدلاً من العادة والتقاليد، وترتب على ذلك إنشاء نظام تعليم حديث لا تكون دراسة الدين فيه غاية لذاتها، بل وسيلة إلى الإيمان والعقيدة التي لا تصد عن هذه الحياة، وإنما تكون قوة دافعة تتضمن النجاح فيها، ولا تكون دراسة اللغة غاية في ذاتها، بل وسيلة إلى المعرفة الحقة بعلوم الكون وعلوم الحياة بنظام يجمع إلى هذه اللغة وذاك الدين دراسات أخرى في العلوم الحديثة وفي الصناعة تكون قادرة على إيجاد ذلك الجيل القوي الذي يستطيع أن يحارب الاستعمار بأساليبه المختلفة.

والمستقرئ لمسيرة التعليم الحديث في هذه الفترة يستطيع أن يلمس كيف كان "بناء الدولة الحديثة" هو الموجه وهو الحاكم لكل ما يجرى على الساحة التعليمية من إنشاء المدارس ليتعلم فيها عدد من أبناء البلاد والمقيمين فيها، علوم الغرب وفنونه في صورة منظمة وافية، فإذا احتاجت

الحكومة إلى ضباط ، أنشأت المدارس الحربية، وإلى أطباء أنشأت المدارس الطبية، وإلى مهندسين أنشأت مدارس الهندسة، وإلى زراع أنشأت مدارس الزراعة، وإلى مترجمين وموظفين أنشأت الدرسخانة أو مدارس الإدارة والمحاسبة والألسن.

ورأت الحكومة أنه لابد لتلاميذ هذه المدارس من قدر كافٍ من التعليم قبل التحاقهم بها؛ فأنشأت المدارس التجهيزية والابتدائية، ومن هنا جاء الرأي القائل بأن المدارس إنما أنشئت لسد حاجة الجيش والمصانع ودوائر الحكومة.

وفي معظم ما تم من جهود كان النفوذ الفرنسي قويًا وواضحًا؛ فقد دعت ظروف مصر في هذا العهد ومن خلاله إلى القيام عن رغبة عمدية وعن طواعية باستعارة النظم والأنماط، بل الموظفين من فرنسا.

وفي الكلام عن عوامل النهضة الفكرية عند العرب في القرن التاسع عشر وما ارتبط بها من قضايا في شتى المجالات على مستوى المشرق العربي، لا مفر من اعتبار أفكار السان سيمونيين - أتباع سان سيمون - وما تلاها من اتصال مستمر بين أوروبا والمشرق العربي عاملاً مهمًا وأساسيًا في تكوين الأفكار السياسية والاجتماعية بالمعنى الحديث في هذه المنطقة، فالسان سيمونيون لعبوا دورًا رئيسًا في النهضة العربية وتركوا أثرًا عميقًا في حركة التحديث العربي.

ويعود أثر السان سيمونيين في مصر إلى عام 1825؛ حين هاجر البعض منهم وقابلوا محمد علي. واللافت للنظر أن الأتباع بدل أن يذهبوا صوب القارة الأمريكية الجديدة ليبشروا بأفكار أساتذتهم اتجهوا نحو بعض مناطق المشرق العربي وبالتحديد مصر.

ولما فتح محمد علي السودان، بدأ من يرسلهم للعمل فيه، ينقلون إليه بعض مظاهر التحديث، ولعل أبرز ما يمكن الإشارة إليه هو إنشاء المدرسة الابتدائية بالخرطوم؛ حيث كان رائدها هو أحد رواد التحديث في الوطن العربي ألا وهو رفاعة الطهطاوي نفسه، وكان ذلك في عصر عباس الأول، وإن أقفلت في عهد سعيد الذي جاء بعده. ولا شك أن وجود الطهطاوي كان له بعض الأثر في الشريحة المتعلمة في السودان آنذاك.

وعرفت ليبيا نوعًا حديثًا من المدارس في العهد العثماني كانت تسمى المدارس الرشدية، وكانت أول مدرسة من هذا النوع قد أسست عام 1857 في عهد ولاية الوالي العثماني أحمد عزت باشا الأولى، وقد أسس من هذا النوع الرشدي مدرستان: واحدة في طرابلس والأخرى في بنغازي، وكانت هذه المدرسة عسكرية، تقبل التلاميذ من سن 8 إلى 12، أي أنها كانت توازي السنوات الأخيرة من المرحلة الابتدائية الحالية وأوائل الإعدادية.

أما المدارس الرشدية المدنية، فقد أُسست في ليبيا، كما أُسست في غيرها من ولايات الدولة العثمانية؛ استجابة للحاجة الماسة إلى اتباع منهج تعليمي جديد يتفق وروح العصر والإلمام ببعض العلوم العصرية التي لم تكن المعاهد الدينية تعنى بها، ثم تعليم اللغة التركية التي كانت لغة الإدارة في البلاد، وقد أنشئ من هذه المدارس خمس فقط في مناطق ليبيا كافة.

وأنشئت في مكة المكرمة أول مدرسة تحضيرية (أولية) سميت مدرسة "المسعى" في أوائل القرن العشرين (1330هـ)، ثم (الرحمانية) فيما بعد، بعد أن صارت ابتدائية، وكانت الدراسة الابتدائية على مرحلتين: التحضيرية، ومدة الدراسة

بها ثلاث سنوات، والمرحلة الابتدائية ومدتها أربع سنوات.

ومن الصعب وصف ما كان يتم من تعليم بهذه المدرسة بأنه سار على نهج "التحديث"؛ فقد كان التوجه الديني بشكله التقليدي هو المسيطر على هذه الفترة.

وفي عهد ولاية حسين حلمي باشا على اليمن في سنة 1315هـ (1895م) أسست إدارة المعارف والمكاتب (مدارس ابتدائية) ودار المعلمين التي قام التعليم في عهد الإمام يحيى على خريجيها، ومكتب الصنائع (مدرسة صناعية) والإعدادية، وكان هذا الوالي يقرب أهل العلم والفضل وأجبر الناس على التعليم فيها.

ومن المدارس التي افتتحها حسن حلمي بصنعاء "المدرسة الرشدية" لتخريج الموظفين ولإعداد الراغبين في الترقى إلى "دار المعلمين"، وكان الرشدية مخصصة لأبناء الذوات من الأتراك واليمنيين.

ولعل أبرز خطوة نحو التحديث تمت بيد وطنية، هي تلك الخطوة التي أسفرت عن إنشاء جامعة أهلية في مصر عام 1908، وكان من أسس قيام هذه الجامعة ما نص عليه بيان إنشائها من:

- أن الجامعة مدرسة علوم وآداب تفتح أبوابها لكل طالب علم، مهما كان جنسه أو دينه.
- أنه ليست لها صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة، ولا المشتغلين بها، فلا يدخل في إدارتها ولا في دروسها ما يمس بها على أي وجه (وكان هذا دفعًا لمحاولات الاحتلال البريطاني تعويق ظهور الجامعة).
- أن اشتمال الجامعة على درجات التعليم الثلاث (كما نادى بذلك مصطفى كامل، أول من دعا إلى قيام الجامعة)، هي العالي والتجهيزي، والابتدائي متعذر الآن، ولابد من التدرج في تنفيذ المشروع، والبدء فيه بما يمكن عمله، وتقديم ما الحاجة ماسة إليه أشد من غيره.
- يلزم أن يكون للجامعة تلامذة خصوصيون، وهم الذين يقيدون أسماءهم ويحصلون على شهاداتها، وتكون لهذه الشهادات قيمة أدبية، مع الأمل أن الحكومة تمنحها المزايا التي تراها جديرة بها في المستقبل، كما يسمح لمن يريد حضور دروس الجامعة من غير تلامذتها الخصوصيين أن يحضر.

ولأن آثار التجديد والتحديث قد بدأت تؤتى أكلها في نظام التعليم على النمط الأوروبي، مع النظر بعين الاعتبار إلى سلبيات وعيوب شابت التجربة، فإن رياح التحديث والتجديد كانت لا بد أن تطول التعليم الديني القائم، وهذا ما بدأ علماء الأزهر يستشعرونه، وإن كان ببطء شديد، منذ عهد الخديو إسماعيل، كما نرى في مذكرة الشيخ مصطفى العروسي، ثم إذا بعجلة التجديد تسرع في خطاها عندما أتيح للشيخ محمد عبده فرصة أن يكون مفتيًا زمن الخديو عباس حلمي. صحيح أن خطوة محمد عبده قد انتهت بانتكاسة، لكن البذور التي وضعها قد أتيحت لها الفرصة في فترة تالية أن تنمو وتزدهر، ولكن، أيضًا، بقدر من البطء، بحكم مجال التخصص؛ حيث خلط كثيرون بين تغيير وتطوير نظام تعليمي هو من صنع البشر، وما تصوروا أن بمقدوره أن ينال الدين نفسه، وهو خلط

لم يبرأ منه كثيرون مع الأسف الشديد، حتى في أيامنا الحالية.

السياسات الاستعمارية:

وإذا كانت الكثرة الغالبة من الدول العربية قد وقعت في براثن الاحتلال الأجنبي، فقد كان من الطبيعي أن يمكن هذا الاحتلال لنفسه على أرض هذه البلاد، لا عن طريق الوجود العسكري - على أهميته - فحسب، ولكن عن طريق الاحتلال السياسي والاقتصادي والثقافي، وكان الطريق إلى ذلك هو العمل على تربية تجنح إلى الاستكانة والخنوع، وأن يكون الاقتصاد اقتصادًا متخلفًا، وأن يصيب المجتمع بجمود يعوقه عن الحركة والتطور، وأن يحطم الثقافة القائمة وقيمها الأساسية لتستقبل الثقافة الاستعمارية في أشكالها من دون مضمونها، وكان التعليم هو الوسيلة المهمة في هذا المضمار.

ففي الجزائر، على سبيل المثال، ليس من الصعب على الباحث المتتبع لسياسة فرنسا في الجزائر بصفة عامة، وسياستها التعليمية بصفة خاصة، أن يلاحظ أنها كانت لا تخفي أن أهدافها في الجزائر، وهي تحقيق سياسة الفرنسة والاندماج والتجنيس على الجزائريين؛ بحيث لم تحد عنها قيد أنملة طوال فترة وجودها في الجزائر بدءًا من عام 1830، حتى نيل الاستقلال. ولما عجزت عن فرض هذه السياسة بواسطة القوانين التي ألحقت بمقتضاها الجزائر بها واعتبرتها جزءًا منها، جعلت من التعليم وسيلتها الأساسية لتحقيق هذا الهدف.

ومما يؤكد طابع الفرنسة والاندماج في سياسة فرنسا التعليمية، أن اللغة العربية لم يكن لها وجود في التعليم الابتدائي الذي هو القاعدة الأساسية لجملة التعليم، وفيه تتخلق شخصية الإنسان. ومن المؤشرات الدالة على ما سعت إليه سلطات الاحتلال الفرنسي من محاربة للغة العربية، باعتبارها الوسيلة الرئيسة لربط المواطن الجزائري بأصوله العربية الإسلامية، ما جاء في إحدى التعليمات التي صدرت في أوائل عهد الاحتلال عقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر، ما يلي:

" إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة (مملكة فرنسية) إلا عندما تصبح لغتنا (الفرنسية) هناك لغة قومية، والعمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي - بالتدريج - إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن".

وكان تاريخ الجزائر وجغرافيتها يدرسان لأبناء الجزائر في أقل من ثلاثة أسابيع طوال سنوات هذه المرحلة، بينما يدرس تاريخ فرنسا وجغرافيتها طوال سنوات هذه المرحلة؛ حتى يحفظ أطفال الجزائر عن ظهر قلب أسماء القرى، والمدن والجبال والأنهار الفرنسية، بينما يجهلون جغرافية بلادهم جهلاً يكاد أن يكون مطلقًا. وفي الوقت الذي كانوا يجهلون تاريخ بلادهم العربي والإسلامي، كنا نراهم ملمين إلمامًا واسعًا بتفاصيل تاريخ فرنسا من نواحٍ عدة، وفي مختلف العصور.

وعندما وجدت السلطات الفرنسية ضرورة إعداد بعض العاملين لشغل مواقع دينية إسلامية وقضائية، وأنشأوا من أجل ذلك ثلاث مدارس "إسلامية" حرصوا على أن تتضمن المرحلة الابتدائية ثمانية مقررات منها خمسة باللغة الفرنسية، ثم مقررات في اللغة العربية وآدابها - التوحيد - الفقه الإسلامي.

ولم تقتصر جهود الاحتلال على حرمان الجزائريين من دراسة تاريخهم بالقدر الكافي على المدارس فرنسية اللغة والخاضعة لإشرافه فقط، ولكنه عمل إلى جانب ذلك على منع تدريسه لهم في

المدارس والكتاتيب القرآنية "الحرة" التي أقامها الشعب الجزائري بتبرعاته الخاصة لتعليم أبنائه مبادئ اللغة العربية، والدين الإسلامي، والتاريخ الوطني، ففي عام 1904، على سبيل المثال، أصدر الاحتلال قانونًا يحظر على الجزائريين فتح أي مدرسة أو كتاب قرآني إلا بترخيص خاص من الإدارة.

وفي مصر نجد "دانلوب" الموجه الإنجليزي الأساسي لسياسة التعليم يذكر في تقريره سنة 1906 أن نظام التعليم السائد في المدارس الحكومية، لم يوضع بهدف مواجهة جميع حاجات البلاد في مجال التعليم الابتدائي، ولا يمكن اعتباره كذلك. إن إحدى الحقائق المعترف بها هي أن هدفه هو إعداد فئات من المصريين للوظائف الحكومية المختلفة، والمهن الفنية المختلفة على النمط الأوروبي.

وكان جوهر السياسة البريطانية في مجال الثقافة ينصب على مضمون التعليم ذاته، وسار الجهد في اتجاهين: القضاء على الطابع الوطني في الثقافة المصرية من جهة، وتحويلها في اتجاه الارتداد إلى الوراء والنزوع إلى السلفية الجامدة من جهة أخرى.

وحرصت سلطات الاحتلال على أن يكون التعليم باللغة الأجنبية، وخاصة الإنجليزية، كما صرح بذلك اللورد كرومر لأحد أقرانه الإنجليز: "لا يوجد تعليم جدير بهذه التسمية، وخصوصًا في مجال العلوم الحديثة يمكن أن يحصل عليه المصريون إلا عن طريق إحدى اللغات الأوروبية".

وكانت سياسة كرومر تشجع على انتشار التعليم التقليدي المتمثل في الكتاتيب، أما ما سمح به من مدارس حديثة فقد كان من مستوى متوسط يكفي لتخريج الكوادر المتوسطة التي يمكن أن تقوم بأعمال الخدمة الحكومية البسيطة، على أساس أن المواقع العالية، هناك من يشغلها من أبناء الإنجليز بصفة خاصة، والأوروبيين بصفة عامة. ومن هنا فبإعمال كل من كرومر ودانلوب معاول الهدم في القطاع الحديث - أي المدارس الابتدائية والثانوية والعليا - قد حال دون استمرار الفكر القومي والطابع العقلي والعلمي.

ولعل من أبرز الأدلة على ذلك، كان الارتفاع المتوالي في مصروفات المدارس الحديثة، بعد أن كان التعليم فيها يتم بالمجان، وكان فيلسوف التعليم المساير لسياسة الاحتلال "يعقوب أرتين" يبرر هذه الخطوات بوصفه المجانية في التعليم بأنها "شيء مخالف للذوق السليم ومنافٍ للعدالة"، ووصف ما كان قائمًا من مجانية وأثره في التعليم بقوله: "فإن كثرة هذا العدد (من التلاميذ الذين أقبلوا على التعليم) حولت المدارس عن حقيقتها وجعلتها أشبه بمأوى...".

وفي العراق نجد أن القوات البريطانية عندما احتلت ولاية البصرة، أغلقت المدارس التي كانت قائمة في العهد العثماني أبوابها، وعطلت الدراسة بها بسبب هذه الحرب، وانسحاب معلميها مع القوات العثمانية المندحرة، غير أن هذه الحرب لم تؤثر في المدارس الأجنبية القائمة في البصرة، وفي مقدمتها المدرسة الأمريكية.

وتشير الوقائع إلى أن موقف السلطة المحتلة لم يكن موقفًا مؤيدًا للاهتمام بإعادة فتح المدارس في الولاية؛ إذ كانت تعتبر مثل هذه القضية من الأمور الثانوية التي لا يمكن أن تصرف لها ما يلزم من العناية؛ لأن الوضع حينذاك كان يتطلب منها الانصراف إلى تلبية حاجات قواتها العسكرية والعمل على استتباب الأمن وحفظ النظام في المنطقة؛ ولما اشتدت حاجة سلطات الاحتلال إلى

موظفين، وتواصل إلحاح الأهالي بفتح مدارس بدلاً من ترك أبنائهم يتسكعون في الطرقات، لجأت إلى الدكتور "جون فانيس" مدير المدرسة الأمريكية لتستعين به، خاصة وقد كانت له خبرة طويلة بالمنطقة، وكانت له معرفة جيدة باللغة العربية، وقام الرجل بالفعل بفتح عدد محدود من المدارس.

وحتى نقف على توجه هذا الخبير الأمريكي؛ نقرأ ما كتبه "السير أرنولد ولسن" ، الذي كان وكيل الحاكم الملكي العام في العراق، إذ كتب قائلاً: "... وعلى حين كانت جنسيته (جون فانيس) ومهنته تتطلبان منه الوقوف موقف (الحياد) من الصراع الدائر، لكنه وزوجته، وأعضاء الإرسالية، لعبوا دورًا مشرقًا إبان الحملة وقبلها وفيما بعدها". ولا شك أن وصف دور الخبير الأمريكي وزوجه من قبل سلطة الاحتلال بأنه كان دورًا مشرقًا، يستند إلى معيار المصلحة الإنجليزية بالدرجة الأولى، لا العراقية.

ويعزز هذا الاحتمال قول أحد رجال التعليم العراقيين (عبد المجيد زيدان: معارفنا في عهد الاحتلال، جريدة الثورة، في 8/ 2/ 1960): "...وجون فانيس كان من أشد الناس حماسة لصداقة الإنجليز؛ فهو يحمل روحًا تناهض الروح العربية، ويسعى لقتل الأماني الوطنية، ومع كل ذلك كان يتظاهر بصداقة العراقيين، شأنه في ذلك شأن رجال الساسة المستعمرين للوصول إلى مآربهم الاستعمارية"!

وكانت السياسة العثمانية تقوم على التفرقة الطائفية بين السنة والشيعة؛ حيث كان العثمانيون من أهل السنة. وعندما احتل الإنجليز العراق، بدأوا هم أيضًا يحرصون على سياستهم الشهيرة "فرق تسد"؛ فكانوا يطلبون من مدراء المدارس تسجيل الطلاب بحسب الأديان والمذاهب، وقد طبعوا نسخًا من "خلاصة الدوام الشهري" مشيرة إلى هذا التقسيم، وكانوا بين الفينة والفينة يسألون المدارس عن عدد الطلاب السنة، وعن عدد الطلاب الشيعة من المسلمين، وكان مديرو المدارس ينفرون من هذا التقسيم؛ لأنهم يقصدون من وراء ذلك تثبيت الروح الطائفية وبثها.

وكانت في العراق سنة 1919 مدرسة ابتدائية وأولية، يجري التعليم في ست وخمسين مدرسة منها باللغة العربية، وباللغة التركية في إحدى عشرة مدرسة لمصلحة القرى التركمانية المنتشرة على طول الحدود الشرقية، وباللغة الكردية في ست مدارس، وفي مدرسة واحدة بلهجة "الشبك" الكردية التي تتكلم بها بعض القرى القريبة من الموصل، وبالفارسية في مدرسة أخرى. وكانت لغة التعليم في مدارس السريان والكلدان الطائفية في ولاية الموصل هي "الفليجى" أو السريانية الحديثة، مع أن العربية كانت تدرس بوجه عام، وتستعمل لغة للكتابة في المدارس الأرقى من هذه.

وعندما غزت إيطاليا ليبيا سنة 1911، سارت على منوال غيرها من الدول الاستعمارية؛ مما دفع أحد السياسيين الإيطاليين إلى القول: " لقد امتلكنا مستعمرة فقيرة فقرًا واضحًا، وليس من سياستنا استبدال الوطنيين بالطليان، ولكن جَعْلُ الوطنيين يندمجون في خططنا الاقتصادية. وبالنسبة إلى المدارس يجب أن نصل إلى الأسرة من خلال التلاميذ، وأن نتخلل القبائل بالتعليم".

من هنا أخذ الإيطاليون يعملون منذ اللحظة الأولى التي وطئت فيها أقدامهم أرض ليبيا على السيطرة على البلاد بطريقتَيْن استعماريتين هما: تشجيع الهجرة من إيطاليا إلى ليبيا، وطلينة الثقافة والتعليم؛ حتى تضمن إيطاليا خضوع الليبيين وقبولهم لادعاء الاحتلال الإيطالي بأنه جاء لتمدين

الشعب الليبي والتقدم به. وعلى هذا فقد توقفت جميع الجهود التعليمية التي بدأت في ليبيا في العهد العثماني توقفًا تامًّا في المناطق التي احتلها الإيطاليون والتي تتمثل في المدن الساحلية، أما بقية البلاد فقد تأثر التعليم فيها بدخول الإيطاليين الأراضي الليبية بانشغال المواطنين بأمر الجهاد، إلا أن الكتاتيب بقيت تؤدى دورًا تعليميًّا محدودًا، وحتى الزوايا السنوسية سرعان ما تعرضت للإهمال والتدهور؛ نتيجة انصراف القائمين إلى تنظيم حركة الجهاد.

وإزاء تقادم العهد بالتخلف عن ركب التعليم، بالإضافة إلى ما مارسته سلطات الاحتلال في مختلف البقاع العربية، نهض أفراد وجماعات وطنية بإنشاء مؤسسات تعليمية "أهلية"، تتقاضى أجورًا رمزية من الطلاب؛ لتعوض بذلك النقص الحادث في التعليم، وأقدم المحاولات في هذا الشأن ما كان يقوم به "عبد الله النديم" في مدينة الإسكندرية قبل مجيء الاحتلال البريطاني، وجهود الجمعية الخيرية الإسلامية سنة 1892، وجمعية العروة الوثقى سنة 1307هـ، وجمعية التوفيق القبطية، والمساعي المشكورة في مصر.

وفي مكة المكرمة أنشأ أحد المهاجرين الهنود المدرسة الصولتية عام 1872. وأغرى ما لاقته المدرسية الصولتية من نجاح، عددًا آخر من العلماء بتأسيس المدارس الأهلية؛ حيث أنشئت المدرسة الفخرية عام 1878 بمساعدة أغنياء هنود.

وفي العراق أسست مدرسة دار النجاح الأهلية (1919) في الموصل. ومن الجدير بالذكر أن المدرسة كان ظاهرها التدريس، لكنها كانت تخفي وراءها توجهًا سياسيًّا مقاومًا للاحتلال، ومدرسة دار الإصلاح الأهلية، والمدرسة الإسلامية الأهلية، في توقيت مقارب. وإذا كان هذا قد تم في الموصل، فقد شهدت بغداد التحرك ذاته على وجه التقريب.

التعليم الأجنبي:

إزاء حالة التخلف والجمود التي رانت على التعليم العربي في معظم الأنحاء، والضعف الواضح لمن كانوا يتولون أمر الحكم، والوهن الذي كانت عليه الدولة العثمانية التي كانت لها السيادة على معظم الدول العربية، فضلاً عن شراهة واضحة تبدت لدى كثير من الدول الأوروبية في إعادة تشكيل العقل العربي بما يزيد من تمكنها الذي تم عسكريًّا وسياسيًّا، لم تكتف الدول الأوروبية بما كان لها من توجيه وتسيير للسياسة التعليمية، بل اندفعت في حركة تغلغل في أنحاء متفرقة ناشرة تعليمًا أجنبيًّا.

ولم يقتصر هذا التعليم الأجنبي على الدول التي قامت باحتلال عسكري، إذ شاركت في إقامته دول أخرى غير محتلة. كما لم يقف الأمر عند قطر عربي واحد، بل انتشر هذا التعليم في كل الأقطار، إلا إذا استثنينا المملكة العربية السعودية بحكم الوضع الديني لمنطقة الحجاز، فضلاً عن أن المناطق الأخرى لم تكن مغرية حتى أوائل القرن التاسع عشر لقيام مثل هذا النشاط. لكن كان من الواضح أن المنطقة التي استأثرت بأكبر عدد من المدارس الأجنبية هي مصر والشام، وخاصة لبنان.

وكان للامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للجاليات الأجنبية في القرن الثامن عشر، أثرها الكبير في انفتاحها على البلدان العربية، وبالتالي جذب وفود الجماعات الدينية من شتى أنحاء أوروبا وأمريكا؛ إذ ما تكاد الجماعة تستقر في البلاد؛ حتى تشرع من فورها في فتح المدارس لأبناء الجالية، وتستدعى المدرسين من الرهبان والراهبات.

وكانت المدارس الأجنبية في ذلك العصر تتكون من نوعين من المؤسسات: مدارس الجاليات والطوائف الأجنبية، ومدارس الإرساليات الدينية.

وفي مصر بدأ النوع الأول على عهد محمد علي؛ حيث أنشئت مدرسة أرمنية عام 1828، ومدرستان إسرائيليتان عرفتا بمدرستي القرم (1840)، ومدرستان يونانيتان ترجعان إلى أوائل القرن التاسع عشر وغير هذه وتلك.

أما بالنسبة إلى النوع الثاني؛ فقد كانت الإرساليات الكاثوليكية من أسرع الإرساليات إلى القدوم إلى المنطقة، وقد ساعد على وفودها أن التعليم عند الكاثوليك في القرن الثامن عشر كان في أيدي رجال الدين، وبخاصة في فرنسا، وكانت فرنسا، بناء على نظام الامتيازات الأجنبية، حامية للكاثوليك. في الممتلكات العثمانية العربية، وكان كاثوليك فرنسا يرون أن الطفل الكاثوليكي يجب أن يتلقى تعليمه على أيدي معلمين من رجال الدين الكاثوليك. وقد أدت هذه الفكرة إلى رغبة كاثوليك العرب في حضور هيئات دينية كاثوليكية أجنبية؛ ليتلقى أبناؤهم العلم على أيديهم.

ولقد حدث فيما بين 1801-1805 أن خرج التعليم في فرنسا من أيدي رجال الدين وانتقل إلى الحكومة والجامعات تحت ظل "العلمنة"، ومن ثم بدأ رجال الدين والهيئات والإرساليات الدينية يبحثون عن نشاط وميادين لهم خارج فرنسا، وكان من أبرز هذه الإرساليات: الفرنسيسكان، والجزويت، والفرير، والراعي الصالح، والقلب المقدس، وغيرها.

وكانت نشاط هذه الإرساليات قد بدأ بداية فعلية عام 1834؛ حيث أنشأ الآباء العذاريون أول مدرسة للإرساليات الدينية بلبنان، وبعد ذلك أنشئت أول مدرسة أجنبية كاثوليكية في مصر هي مدرسة الراعي الصالح للبنات بالقاهرة في عام 1846، وتوالى إنشاء مدارس أخرى في السنوات التالية.

وتبعت الإرسالية البروتستانتية الإرسالية الكاثوليكية، عن طريق رجال دين إنجليز، وآخرين أمريكان. وقد بدأ انتشار المدارس البروتستانتية الأمريكية في مصر بعد بداية الإنجليز الذين أنشأوا ثلاث مدارس بالقاهرة عام 1840، ليتتابع نشاطهم بعد ذلك. وبدأ النشاط الأمريكي منذ عام 1855.

ومن الملاحظ على التعليم البروتستانتي الأمريكي أمران: أولهما أنه كان يتجه أكثر إلى المناطق الريفية، وإلى الصعيد؛ حيث الأرض بكر يستطيع أن يتغلغل فيها بسرعة وبيسر، ثانيهما أن الكنيسة القبطية المصرية كانت غير مرحبة بهذا النشاط؛ حيث لوحظ سعى المدارس البروتستانتية لتحويل أبناء الأقباط المصريين من الأرثوذكسية إلى البروتستانتية.

ونشطت جاليات وإرساليات أخرى من شتى البلدان الأوروبية، وقد مثلت المدارس الأجنبية، في كل منطقة عربية حلت بها "جيوبًا ثقافية أجنبية"، تشد إليها مواطني كل دولة؛ تعزلهم عن الرحم الثقافي العربي، وتدخلهم الرحم الثقافي الأجنبي، وفقًا لجنسية كل مدرسة، بل نكاد نقول إن هذه المدارس كانت "مستوطنات" أجنبية، لا تكاد الدولة أن تراقب ما يتم بداخلها.

وفي العراق فإن أقدم مدرسة هي الأمريكان للبنين في البصرة، كما مر بنا، وكانت تقدم تعليمًا متميزًا، قياسًا لما كان قائمًا من تعليم متخلف؛ مما جعلها قبلة كثيرين، خاصة وأن رجال الأعمال كانوا يقبلون على خريجيها، وحرصت على اجتذاب عدد من الأطفال الفقراء.

كذلك أسست مدرسة أمريكية في بغداد بعد ذلك بوقت قصير، ولم يكن هذا إلا "مقدمة" تلتها

خطوات أخرى نحو التكاثر المدرسي الأجنبي، سواء أكان أمريكيًّا أم إنجليزيًّا.

وعلى أرض فلسطين نجد أن أول من أدخل التعليم العبري فيها، اليهود الأوروبيون الذين وجهوا عنايتهم إلى يهود فلسطين، وكان ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين كان عدد اليهود نحو 25 ألفًا، وكان الذين يقومون بتأسيس المدارس الأفراد، والجمعيات الإسرائيلية الخيرية، والهيئات الإسرائيلية التي نشأت في روسيا القيصرية في العقد التاسع من القرن التاسع عشر، وكانت ترمى إلى استعمار فلسطين، وإحياء التقاليد اليهودية فيها.

وكان التعليم في أكثر هذه المدارس بلغة البلاد التي ينتمي إليها مؤسسوها، بيد أن بعضها أخذ يدرس المواد بالعبرية، خصوصًا تلك التي كانت ترعاها جمعيات روسية الأصل، كالهوفيفي إسرائيل والبيلو، التي كانت شديدة الاهتمام بإحياء العبرية. ولما كانت العبرية في ذلك العهد لغة الطقوس الدينية وآدابها، وليست لغة الكلام في الحياة اليومية، فإن إحياءها قد استلزم جهودًا جبارة، فكان لابد من إعداد الكتب المدرسية بها، وكان لابد من صوغ مصطلحات ومفردات عبرية تقابل مثلها من المصطلحات والمفردات الفنية العلمية، قبل أن تكون تلك اللغة لغة تعليم. وكان من الطبيعي أن يصطدم محبذو التعليم بالعبرية - إن عاجلاً أو آجلاً - بأولئك الذين يدرسون باللغات الدارجة، وكان من نتيجة هذا الصدام الذي ظهرت بوادره قبيل الحرب العالمية الأولى أن تشكل مجلس التعليم اليهودي "فاد هكنك" Vad Hachinuch، واستولى في سنة 1914 على 12 مدرسة، وجعل العبرية لغة التدريس فيها، وتقاسم اليهود المستوطنون في الأرض المقدسة العبء المالي للإنفاق على هذه المدارس مع المؤسسات الصهيونية، ومن هذه النواة نشأ النظام المدرسي الصهيوني في فلسطين.

وقد أسست الإرسالية اللعازرية القادمة من فرنسا في دمشق عام 1755، وأعقبتها مدرستها بعد ذلك بعقدين من الزمان، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من الطائفة الكاثوليكية في دمشق. وشارك "الجزويت" كذلك في النشاط التعليمي؛ حيث كان الآباء اليسوعيون أكثر الطوائف نشاطًا؛ فقد أسسوا أول إرسالياتهم في حلب سنة 1628، فضلاً عن مدارس فرنسية أنشأتها طوائف فرنسية علمانية في حلب وطرطوس ودمشق، وكانت المدارس الفرنسية تتبع على الدوام تقريبًا النظام الفرنسي بجانب قدر من المنهج الحكومي.

وأسست الإرسالية المسيحية الإصلاحية لشمال أمريكا مدرستين للبنين والبنات عام 1860.

وكان لنشاط الإرساليات الفرنسية في لبنان تاريخ قديم العهد يرجع إلى القرني السابع عشر، وقد مهد لدخول الإرساليات الكاثوليكية في لبنان وجود العدد الكبير من أفراد الطائفة المارونية التي كانت قد اعترفت بسلطة كنيسة روما قبل ذلك بأجيال.

وقد كان من عادة المرسلين أن ينشئوا مدرسة صغيرة في كل بقعة يحطون فيها رحالهم ويؤسسوا فيها مركزًا، وكانوا في هذه المدارس يعنون بتعليم التلاميذ مبادئ القراءة والكتابة والحساب وأصول الإيمان والطقوس، والفرنسية أو اللاتينية أحيانًا، وكانوا - في الوقت ذاته - يبعثون من الطلبة الأذكياء إلى مدرسة اللاهوت للدراسات الشرقية في روما؛ حيث يتلقون دراسات عالية في الفلسفة واللاهوت، وقد أصبح بعضهم من العلماء ذائعي الصيت في هذه الدراسات.

وكان معظم نشاط الإرساليات دينيًّا في خلال

القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولم تبدأ توجيه عنايتها إلى التعليم سوى في القرن التاسع عشر، ولعل كلية عنطورة كانت أول معهد أنشئ على النمط الحديث؛ حيث أنشأها اللعازريون سنة 1834.

وقد رأي بعض الفرنسيين من غير رجال الدين أن نشاط الإرساليات الدينية لا يعطى فكرة صحيحة عن فرنسا في الخارج، فأنشأوا إرسالية علمانية استهلت عملها بفتح مدرسة للبنين وأخرى للبنات في بيروت، وكان ذلك عام 1909، ثم أنشئت بعد ذلك مدارس أخرى في دمشق وحلب وطرطوس، في سوريا. ولما كانت حكومة الانتداب الفرنسي شديدة الرغبة في نشر اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية، وتربية جيل يتعاطف مع فرنسا، ويؤيد احتلالها لسوريا ولبنان، فإنها دأبت على تشجيع الإرساليات الفرنسية إلى حد كبير، ومنحت إعانات لطوائفها المتعددة التي نشرت نشاطها في جميع أنحاء البلاد.

ولم يستقر نشاط الإرساليات الأمريكية والبريطانية البروتستانتى إلا بعد اضطرابات سنة 1860، وبدأت تفتتح المدارس الواحدة تلو الأخرى بعد ذلك التاريخ، على الأخص في لبنان. كما أنها أنشأت كذلك مدارس في سوريا، في صيدا والقرى المجاورة، وفي طرابلس والقرى المتطرفة على مقربة منها، وجبال العلويين وفي شمالي سوريا وشرقها (وهذا يشمل لبنان)، وقد كان عدد هذه المدارس في أواخر القرن التاسع عشر 122 مدرسة، وكانت العناية في ذلك الحين بتعليم البنات شديدة، وفي كثير من الأنحاء كانت مدارس البنات تسبق مدارس البنين، وفي كثير من القرى كان التعليم في هذه المدارس مختلطًا بين الجنسين. وقد كان بعض هذه المدارس في المدن داخلية.

ثم رأت الإرسالية المشيخية الأمريكية، بعد عام 1860 بصفة خاصة، وفقًا لتعبير تقرير مجلس التعليم الأمريكي بواشنطن (ص 628) الحاجة "إلى إنشاء كلية لإعداد الناشئين لتولى الزعامة في حياة سوريا (تشمل لبنان في ذلك الوقت) والشرق الأدنى"، وبدأت بداية بسيطة بافتتاح فصول إعدادية سنة 1863، ثم أول فصول الكلية عام 1866، وسميت في البداية الكلية البروتستانتية السورية، ثم أخذت تتوسع في أقسامها وتخصصاتها، إلى أن أصبحت تعرف بالجامعة الأمريكية ببيروت.

وحتى نتبين مقدار التأثير الأجنبي في تعليم أبناء المنطقة (مصر وسوريا وفلسطين ولبنان) بصفة خاصة، فلنتأمل ما يشير إليه تقرير مجلس التعليم الأمريكي من أن مدارس الإرساليات الأجنبية قد سبقت أية مدارس منظمة حكومية أنشأها الأتراك، وقد أصبحت هذه المدارس - بطبيعة الحال - نموذجًا تنسج على منواله المدارس الحكومية والأهلية بعد ذلك. وقد كان النظام الحكومي للدولة العثمانية الذي أسس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأصلح في أوائل القرن العشرين، كان هذا النظام ذاته متأثرًا إلى درجة عالية بالطابع الغربي خصوصًا الفرنسي، فلما أن أدخل نظام الانتداب في كل من سوريا ولبنان وفلسطين، أصبح للسلطات التعليمية البريطانية والفرنسية اليد العليا في رسم خطط التعليم في هذه الأقطار في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى. وفي سنة 1915 وضعت السلطات البريطانية أساس النظام التعليمي في العراق، وبعد ذلك نهض به رجال التربية من العراقيين أنفسهم، الذين تأثروا بالتربية الغربية، سواء الفرنسية أو الأمريكية.

تعليم البنات:

كان الرأي العام في المناطق العربية كافة شديد التأثير بالنسبة إلى تعليم البنات؛ حيث لم يكن مهيأ لتقبل خروج البنت إلى مدرسة، إلى درجة أن محمد علي الذي لم يكن لينحني بسهولة أمام ضجة الرأي العام ولا يهاب سخطه، أبى الموافقة على ما أشار به مجلس معارفه الأعلى المتشرب بالمبادئ الغربية والمقتنع بعظم تأثير المرأة المتعلمة في تربية أولادها، على المجتمع، من وجوب تعليم البنات وإنشاء مدارس لهن أسوة بمدارس الصبيان، واكتفى بتعليم بنات أسرته وجواريهن على يد المسز ليدر زوجة أحد مبشري الإنجليز، التي أنشأت في سنة 1835 أول مدرسة أجنبية لتعليم البنات في مصر؛ بتشجيع من تلميذتها الهانم بنت محمد علي الكبرى زوجة محرم بك أمير الأسطول المصري، ومحافظ ثغر الإسكندرية المسمى باسمه الحي المشهور في هذه المدينة. ولما كان الناس - خاصة الأرستقراطيين منهم - على دين ملوكهم، اقتدى بمحمد علي الذوات والوجوه، وبدأت تنتشر في البلاد عادة استخدام الأرستقراطيين معلمات أجنبيات لتهذيب بناتهم وتثقيف عقولهم.

غير أن محمد علي لم يكن بالرجل الذي يهمل قيام أمر يعتقده مهمًا مفيدًا لمجرد مخالفته لرأي، وإذا لم يكن يرى صلاحية نفاذه وإجرائه مباشرة، كان ينفذه من وجه غير محسوس، فلكي يهز جمود المجتمع في تربية بناته هزًا يوقظه من نومه، أتاه - بمشورة كلوت بك - من طريق صحي وأنشأ مدرسة قابلات.

ولم يكن الجمهور يرى في الأمر بأسًا، بل رأي بالعكس، أن تعليم النساء فن القبالة شيء مستحب، ورأي القوم بعد ذلك من عمل الجواري عقب خروجهن من المدرسة ما نهض بهن إلى مقام محمود وأغنى الأسرات التي طلبت مساعدتهن عن عمل الجاهلات من القوابل، وأخذ الفقراء يرسلون بناتهم إلى مدرسة كلوت بك بالقصر العيني؛ حتى توطدت دعائمها وأصبحت على مر الأيام من المنشآت المقبولة.

وفي عهد إسماعيل، نجد أنه أوعز إلى ثالثة زوجاته تشسما آفت خانم، بأن تكون أول مدرسة إسلامية تفتح في مصر لتعليم البنات على الطريقة الغربية من عملها؛ فاشترت الأميرة سراي قديمة بالسيوفية وجددت بناءها؛ فصيرتها مدرسة وفتحت أبوابها للطالبات في ربيع سنة 1872.

ولعل أول صوت ارتفع لينظر إلى تعليم البنات هو صوت رفاعة الطهطاوي، وذلك عندما طلب ديوان المدارس منه في عهد الخديو إسماعيل أن يعمل "كتابًا في الآداب والتربية، يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية"، فألف كتابه الشهير (المرشد الأمين للبنات والبنين) أسسه على نظر متقدم للأنثى، خاصة إذا قيس بمستوى الثقافة التي كانت قائمة في ذلك الوقت، ويكفي أن نتناول بعضًا من الموضوعات التي كتب عنها بجرأة ظل مؤلفو الكتب المدرسية بعده بعقود عدة لا يجرؤون على تناولها في كتاب موجه إلى تلاميذ وتلميذات المدارس، فمن ذلك، مثلاً: الكلام عن المحبة والصداقة بين الزوجين وغير الزوجين - مذهب المحبين التمسك بعدم الشريك في المحبة - الحب في مبتدئه اختياري، وبعد ذلك يصير اضطراريًا - العشق قسمان: عشق الحواس وعشق القلب - الحب يعمي بصيرة العاشق - بادية العرب كانوا متفرغين للعشق بالذات؛ لعدم اشتغالهم بالعوائق، والفرس أيضًا لهم رغبة في العشق - للعشق مكارم أخلاق، تتفرع عنه وتنتسب - الحب ليس بمستنكر

في الدنيا ولا بمحظور في الشرع... إلخ.

وقدم رفاعة الدلائل والبراهين التي تجعل من تعليم المرأة ضرورة؛ على أساس ما للتعليم من أثر قوي في إسعاد بيت الزوجية، وحسن معاشرة الأزواج؛ وكذلك فإن التعليم يكسب الفتاة آدابًا ومعارفَ يكون لها أثر إيجابي في أخلاق أولادها، ولا ينسى أن ينبه إلى أن تعلم المرأة يتيح لها فرصة العمل، إذا دفعتها الحال إلى ذلك.

أما قاسم أمين، فقد ذهب إلى مدى أبعد مما ذهب إليه الطهطاوي، فقد ضمن كتابيه (تحرير المرأة) و(المرأة الجديدة) الكثير من الآراء التي تؤسس وتدعو إلى تعليم المرأة وإزالة العوائق التي تحول بينها وبين ذلك.

وخطت الجامعة المصرية الأهلية (1908) خطوة تقدمية جريئة عندما استهلت عهدها بتخصيص قسم يقدم دراسات خاصة للنساء ومحاضرات عامة لهن، وقد قسمت المحاضرات على النحو التالي:

- محاضرات باللغة الفرنسية في التربية والأخلاق، قامت بإلقائها الآنسة كوفور المدرسة بمدرسة راسين بباريس.
- محاضرات باللغة العربية في تاريخ مصر القديم والحديث، ألقتها نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات.
- التدبير المنزلي، وقامت بتدريسه رحمة صروف.

كما ألقى بعض الأطباء المصريين والأجانب محاضرات عامة على الطالبات في الصحة العامة ورعاية الأطفال.

ولم تفتح مدرسة ثانوية رسمية للبنات في مصر إلا عام 1920، لكن هذا لم يمنع إحدى الرائدات (نبوية موسى) من أن تتقدم لامتحان الثانوية العامة سنة 1907؛ لتكون أول فتاة تحصل على هذه الشهادة.

وبالإضافة إلى هذا النمط من تعليم البنات وفقًا للنموذج الأوروبي الحديث، فقد وجدت بعض الكتاتيب الخاصة بالبنات، تطور أمرها لتصبح عام 1916 مدارس أولية، مدة الدراسة بها أربع سنوات، يدرسن فيها القرآن الكريم واللغة العربية والدين والخط والحساب وتدبير الصحة والجغرافيا والرسم وأشغال الإبرة وأشغال الأطفال والتأمل في مشاهد الطبيعة.

ولم ينل تعليم البنات في ليبيا في أثناء الحكم العثماني اهتمامًا يذكر، باستثناء جهود محدودة، نذكر منها إنشاء مدرسة رشدية للبنات عام 1899/1898 كان الهدف منها منع بنات ضباط الحامية التركية من الالتحاق بالمدارس الأجنبية؛ ومن ثم لم تكن مفتوحة لتعليم عموم البنات الليبيات.

وفي عام 1910، في عهد ولاية إبراهيم باشا أسست جمعية نسائية تحت اسم (جمعية النسوان العثمانية الخيرية نجمة الهلال) بحيث يكون مركزها بالمدرسة الرشدية للبنات، وكان الغرض من تأسيسها تهيئة أمهات المستقبل؛ بحيث يعملن على الإسهام في تعليم البنات وتربيتهن.

وعلى العكس من ذلك كانت جهود الإرساليات الأجنبية بالنسبة إلى تعليم البنات، ففي عام 1846 استطاعت أخوات الراعي الصالح الكاثوليكية إنشاء مدرسة للبنات في ليبيا اجتذبن إليها بنات من الديانات الثلاث: المسيحية، والإسلام، واليهودية، ونجحن في تكوين مجموعة من البنات بلغن 60 تلميذة تعلمهن باللغة الإيطالية.

وفي عام 1888 أنشأت الحكومة الإيطالية في طرابلس مدرسة ابتدائية للبنات. ولما أنشأت مدرسة ثانوية فنية (صناعية وتجارية)، كانت

مقصورة في بداية الأمر على البنين، إلا أنها فتحت قسمًا للبنات بها عام 1907... إلى غير هذا وذاك من جهود أخرى لتعليم البنات، حتى وصل عدد البنات في المدارس الإيطالية في عام 1922/1921 ما مجموعه 1,283 طالبة، وهذا العدد زاد عن عدد البنين الذي كان 1,222 طالبًا، وفي مدارس العرب بلغ عددهن 1,421، وفي مدارس الإرساليات بلغ عددهن 461 طالبة، ووصل عدد البنات من اليهود 461 طالبة.

وشهد تعليم البنات في العراق كذلك جهودًا ملحوظة من جانب الأجانب بصفة خاصة، سواء ضمن عمل الإرساليات الدينية أو غيرها، فقد قامت قرينة الدكتور فانيس الذي أسس مدرسة أمريكية في البصرة، كما أشرنا من قبل، بتأسيس مدرسة أمريكية للبنات، في أثناء فترة الحرب العالمية الأولى، فتحت بأربع طالبات فقط، لكنها سرعان ما أخذت تذلل الصعوبات، وأخذ عدد طالباتها في التزايد، وكانت الدروس فيها تتألف من: التدبير المنزلي، ورعاية الطفل، والصحة العامة والخياطة والتطريز.

وضمت بعض المدارس الأجنبية بنات، بجانب البنين، مثل مدرسة الراهبات الفرنسيات، التي أنشأها، أيضًا، في فترة الحرب العالمية الأولى، الآباء الكرمليون بالبصرة، وكان التعليم يجرى باللغة الفرنسية، ثم أصبح باللغة الإنجليزية في أثناء الاحتلال البريطاني. كذلك ضمت مدارس الكاثوليك، أي مدارس اللاتين والأرمن والكلدان، في البصرة بنات، بجانب البنين.

وحتى عام 1921/1920 وصل عدد مدارس البنات الأجنبية إلى ما يلي:

- مدرسة الراهبات في بغداد.
- مدرسة الأليانس في بغداد.
- مدرسة الأمريكان، في البصرة.
- مدرسة الراهبات في البصرة.
- مدرسة الأليانس في البصرة.
- 7 مدارس في مدينة الموصل.
- 8 مدارس في ضواحي الموصل (معظمها مختلطة).

ولا يعني هذا أن العراق لم يشهد تعليمًا للبنات إلا على أيدي الأجانب، فقد وجد عدد قليل لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة في العهد العثماني، وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. ومن دراسة تقارير الحكام السياسيين لسنة 1918، نلاحظ أن مدرسة القرنة الابتدائية تفتح صفًا خاصًا لتعليم الفتيات الصغيرات ضم بين جدرانه ثماني طالبات، وكانت كبرى البنات هي التي تعلمهن القراءة؛ لما لها من معرفة سابقة بالقراءة، ويقوم مدير المدرسة بإلقاء بعض الدروس، إلا أن عدم وجود معلمات أدى إلى غلق هذا الصف بعد ذلك.

وشهدت مدينة كربلاء مدرسة للبنات سنة 1918، كان بها عشرون طالبة، وفي العام ذاته افتتحت مدرسة أخرى لهن في بغداد كان بها ستون طالبة، وكانت الدراسة بها بسيطة تشمل قراءة القرآن والفروض الدينية، ومبادئ القراءة والحساب وبعض الفنون المنزلية. ومن المؤسف أن السيدة التي كانت تقف وراء هذه المدرسة بجهودها لم تنل رضا الناس، وتحدثوا عنها حديثًا غير طيب.

وكانت الخطوة المهمة هي تلك التي قامت بها السلطات الحكومية عام 1919 بالإعلان عن افتتاح مدرسة للإناث تديرها سيدة أجنبية، داعية الناس إلى التقدم لها، وتم افتتاحها بالفعل عام 1920.

وافتتحت أول مدرسة أولية للبنات في السودان عام 1911، في رفاعة موطن المربي السوداني الشيخ بابكر بدري، وكانت نواتها

كريماته، وبنات بعض من اهتدى بهديه، وقد بلغت مدارس البنات خمسًا في سنة 1924.

البعثات العلمية إلى أوروبا:

إذا كانت حركة التحديث قد استقرت على أن تكون قبلتها هي أوروبا بحكم قيادتها للنهوض الحضاري، وإذا كان تأسيس نظام تعليمي وفقًا للنموذج الأوروبي الحديث إحدى الآليات المهمة على هذا الطريق، وأن نفرًا من الأوروبيين الذين استقدمهم محمد علي قد شاركوا في هذه العملية، إلا أن الرجل لم يكن يرى من الحكمة دوام الاعتماد على الأجانب وإبقاء أهل البلاد من المصريين أو الأتراك بمعزل عن الاشتراك في إنهاض بلادهم والقيام على مرافقها. وقد رأينا أن محمد علي كان يعهد إلى كثير من الأجانب بأن يعلموا فنونهم لنفر من أهل البلاد يعدهم ليخلفوهم على عملهم. ولكن محمد علي كان - من جهة - يتعجل الوقت الذي يستطيع فيه أن يستغني عن الأجانب، ويرى - من جهة ثانية - أن أخذ المصريين عن الغربيين الذين يفدون إلى مصر لا يخلو في كثير من الأحوال من نقص: فليس هؤلاء الغربيون بأكفأ من أنجبت بلادهم، بل إن منهم كثيرين كانوا رحلاً يسعون في الأرض، فضلاً عن أن حرصهم على استمرار "رزقهم" لم يكن مما يجعلهم يتحمسون كثيرًا لتعليم المصريين فنونهم.

ومن هنا فقد رأى محمد علي أن يأخذ عن الغرب مباشرة؛ فبدأ يرسل إلى أوروبا نفرًا من التلاميذ الأتراك والمصريين ليأخذوا مباشرة من علوم الغرب وفنونه ويحذقوا لغاته وتجاربه، حتى إذا عادوا إلى مصر كانوا له أعوانًا ومساعدين، يقلدهم إدارة المصانع والمدارس والدواوين، ويجلسهم مجالس التعليم، ويطلب منهم ترجمة الكتب النافعة، أي يكونون هم قادة النهضة الحديثة في البلاد.

ففي عام 1809 سافرت البعثات الأولى إلى إيطاليا لدراسة العلوم العسكرية وبناء السفن والطباعة وفنون الهندسة، وبين عامي 1809 و1818 سافر ثمانية وعشرون إلى أوروبا، وتوالى إرسال البعثات بعد ذلك، ولم يبدأ التركيز على فرنسا إلا منذ عام 1826، ويقدر باحثون تخصصات المبعوثين على النحو التالي: 35% للعلوم العسكرية والبحرية، و27% للفنون الصناعية، و18% لفنون الهندسة، و7% للطب، و7% للإدارة والحقوق السياسية، و4 % للزراعة وعلومها، و3% للعلوم والكيمياء.

وإلى عثمان نور الدين يرجع الفضل في إيفاد بعثة سنة 1826 الكبرى إلى باريس، وذلك أنه اتصل في أثناء تلقيه العلم في فرنسا بالمسيو جومار Jomard ، أحد علماء الحملة الفرنسية وعضو المجمع العلمي الفرنسي، فأعجب به جومار، ثم تحدث إليه عن الوسائل التي يمكن بواسطتها إعادة الصلة العلمية بين فرنسا ومصر على أسس قوية وثيقة.ولقد اقترح عليه مسيو جومار أن تفكر مصر في إيفاد بعض تلاميذها لتلقي العلم في فرنسا، وحمل عثمان نور الدين هذه الرغبة إلى محمد علي وظل يحبذها لديه حتى وافق، وأرسلت البعثة الكبرى بالفعل إلى باريس، وعهد إلى مسيو جومار بالإشراف عليها وعلى البعثات المصرية إلى فرنسا عمومًا.

وأظهر محمد علي وعيًا مدهشًا في حديث بينه وبين القنصل الإنجليزي "بورنج" بمدى ما يمكن أن تؤدى إليه البعثات من نهوض حضاري يعين على إزالة ما ران على البلاد من تخلف؛ حيث ذكر الباشا للقنصل: "إن بلادكم، أعني إنجلترا، إنما بلغت مكانتها الحالية بفضل جهود أجيال كثيرة،

وليس في مقدور أية دولة أن تطفر دفعة واحدة نحو العظمة والازدهار، ومع هذا فقد أديت لمصر بعض الشيء، وبدأت أعمل على إصلاحها، حتى إنه لمن الممكن أن نوازن من بعض الوجوه بينها وبين دول أوروبية، لا بينها وبين دول شرقية فحسب. إن أمامي وأمام شعبي شيئًا كثيرًا يجب تعلمه، وقد أرسلت إليكم أدهم بك ومعه خمسة عشر شابًا ليتعلموا ما تستطيع بلادكم أن تلقنهم إياه من العلوم، وإن عليهم أن يروا بأعينهم، ويعملوا بأيديهم، ويتعرفوا أسرار صناعاتكم، كما أن عليهم أن يعرفوا كيف تفوقتم علينا وأسباب هذا التفوق، حتى إذا أمضوا بين ظهرانيكم مدة كافية، عادوا إلى بلادهم وتولوا تعليم شعبي".

ومن الأمور التي ينبغي لفت النظر إليها أن تلاميذ البعثات الصناعية جميعهم كانوا يتعلمون بجانبها أمورًا مهمة، منها ما هو مرتبط بالصنائع كالرياضيات والرسم، ومنها ما له ارتباط باللغة الفرنسية، فقد كانت العناية بهم فيها فائقة حتى كان كثير منهم يتلقى علم البيان في هذه اللغة على أستاذ خاص.

وهكذا نلاحظ أن البعوث قد تركز على الجوانب العلمية والتكنولوجية في الحضارة الأوروبية، سواء في المجالات الصناعية أو الطبية أو العسكرية، ولم تتجه إلى دراسات إنسانية إلا من حيث علوم وفنون الإدارة، وكان هذا ذكاء من محمد علي؛ حتى لا يتصادم الوافد الحضاري مع الموروث الحضاري.

وفي حفل كبير أقيم لطلاب البعثة الطبية في باريس عام 1832، تم فيه اختبار الطلاب، وقف أحد أقطاب باريس وهو البارون "ديبويترن" خطيبًا، وكان مما جاء في خطبته: "..إننا دعينا إلى هذه الحفلة لنشاهد ما اكتسبتموه بمدرستكم الطبية بمصر من العلوم وما نلتموه تحت ظلالها من النجاح، وقد أبان تفوقكم أن مدرستكم أعادت لمصر شهرتها القديمة في العلوم الطبية بعد ما أصابها الخمول والكسل..."، وقال أيضًا: "...فقد نطقتم بالصواب (يقصد نتيجة امتحانهم) وأجبتم أحسن جواب بلغة غير لغة بلادكم؛ مما دل على أنكم تعلمتم على أساس متين، وقد جعل لنا هذا أملاً دل على أنكم ستحيون مجد أجدادكم العظماء من كبار الأطباء كابن سينا، والرازي وأبي القاسم، وأنكم ستسيرون على منوالهم وتحيون آثارهم لتكونوا نعم الخلف لهؤلاء السلف".

هذه الإشارة الذكية من البارون الفرنسي تبث في طلاب البعثة الوعي بضرورة الاتصال بين تقدم علوم العصر وتقنياته، وموروث الأمة الحضاري.

ولا شك أن هؤلاء المبعوثين عندما عادوا كانت لهم آثار متعددة سوف نعرض لبعض منها عندما نتناول القضية الخاصة بالترجمة والتأليف حيث كانوا هم العماد الأول للأمرين معًا.

لكن من المهم في الجزء الحالي أن نشير إلى أن هؤلاء المبعوثين تفتحت عيونهم وعقولهم في أوروبا على مشاهد لم يألفوا لها مثيلاً في بلادهم، رأوا في البلاد الأوروبية دساتير تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ونشاطا في كل ألوان الحياة، وتقدمًا علميًّا وماديًّا غريبًا عليهم، والتفت معظم المبعوثين إلى تيار العلم المتدفق وكلهم حماسة لنهضة بلادهم.

وعندما عاد هؤلاء كانوا أول صلة حقيقية بين مصر والثقافة الأوروبية في العصر الحديث؛ حيث حملوا معهم بذور النهضة الحديثة وألقوها في التربة المصرية، ثم ينتشر التعليم على نطاق شعبي في القرى، ويتكون "اتحاد الشبيبة المصرية" الذي

يدعو الأفراد إلى فتح المدارس والتوسع في التعليم الحر تخفيفا للعبء الملقى على الميزانية وسعيًا وراء نشر الثقافة بين أبناء البلاد على نطاق واسع، وتزدهر النهضة في الناحيتين الثقافية والاجتماعية، وذلك عن طريق انتشار الصحف مثل روضة المدارس التي ظهرت سنة 1870، وصحيفة "وادي النيل" و"أبو نظارة" و"الوطن"... وغيرها.

ومن الملاحظ أن جهود محمد علي في إرسال البعثات العلمية من أجل تحديث مصر، استثارت سلطان الدولة العثمانية محمود الثاني، حتى أنه أرسل في عام 1827 بعثة تركية مؤلفة من 150 طالبًا لعدة دول أوروبية، وبعد عدة سنوات ارتفع عدد طلاب البعثات حتى بلغ الآلاف، وكان هذا من أسباب ظهور طائفة جديدة على المجتمع العثماني كان لها دورها في التطورات اللاحقة.

وفي خضم معمعة البعثات العلمية، ومن قلب الانتفاضات والتململات، اندلع شرر الفكر الغربي ليلهب عقول عدد غير قليل من دعاة النهوض الحضاري في البلدان العربية، فتسابقوا سعيًا إلى إرواء عطش جماهير الناس إلى العدل والحرية، فكتبوا أروع المقالات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكتبوا في موضوعات مهمة ومفاهيم عصرية، يعرضون البدائل العلمية،ويعلون من قيمة الإنسان وحقوقه.

هذه الأفكار الإصلاحية سرت في شريان المنطقة العربية والشرقية سريان النار في الهشيم، واستطاعت أن تصور الآلام المتكومة، والأحلام المستترة، المرتعدة أمام جبروت واقع ظالم لحكم استبدادي استغل وطغى وقال: أنا ربكم الأعلى، وإزاء نظام اجتماعي يقوم على التفاوت الطبقي الصارخ.

وحذا خلفاء محمد علي حذوه في إرسال البعثات التعليمية إلى البلدان الأوروبية، مع تقليل الأعداد من قبل عباس الأول وسعيد، فأرسل الأول 61 طالبًا، وأرسل سعيد 57، بينما أرسل إسماعيل باشا 162 في مدة حكمه التي بلغت 16 عامًا، وأرسل توفيق باشا 33 فيما بين 1879-1882.

لكن الاحتلال البريطاني 1882 شكل بداية انتكاس للبعثات، ففي الفترة من 1882 - 1888 لم يرسل للدراسة بالخارج إلا 9 طلاب، وفي عام 1888 قرر مجلس الوزراء ألا يُرْسَل طلبة آخرون ليدرسوا على حساب الحكومة في البلاد الأجنبية؛ حتى ينخفض العدد الموجود بالخارج من قبل، ثم بعد ذلك لا يُرْسَل إلا اثنان سنويًا، وفي ذلك الوقت كان عدد الطلبة المصريين الذين يدرسون بالخارج على حسابهم الخاص أكثر من عدد من يدرسون على حساب الدولة، وقد رأي المجلس أن المال الذي ينفق على البعثات ينبغي أن ينفق في تيسير سبل التعليم في الداخل.

وكانت سنة 1921 أولى السنوات التي اقترحت فيها وزارة المعارف العراقية إرسال بعثات من الطلبة المتفوقين للدراسة خارج العراق، وكان ذلك إثر قيام الحكومة الوطنية وتولى الملك فيصل الأول عرش العراق، وقد الاختيار في ذلك الوقت على 9 طلاب ذكور نابهين، أرسل منهم ستة إلى الجامعة الأمريكية ببيروت، وثلاثة إلى إنجلترا، ومن هؤلاء تقرر أن يدرس اثنان الطب في إنجلترا، وواحد الهندسة (تقرر بعد ذلك إرساله إلى أمريكا)، وستة لدراسة التربية والاستعداد للتدريس في المدارس الثانوية، وكان الغرض من هذه البعثات منذ البداية إعداد الإخصائيين للوفاء بحاجات البلاد ومطالبها من صحة وتربية وزراعة.

ثم أخذت هذه الحاجات والمطالب تتضاعف وتتزايد، إلى أن بلغت هذه البعثات 46 موزعة على شتى أنواع الدراسات، منها العلوم على اختلاف

أنواعها، والمواد التي يقوم المعلمون بتدريسها. ومن الطلبة من أرسل للتخصص في علم النفس والتربية وطرق رياض الأطفال، خصوصًا إلى أمريكا. أما دراسة الزراعة فكانت بعثاتها كلها تقريبًا إلى أمريكا، ومنهم من أرسل للتخصص في أنواع الهندسة من مساحة ومعمار، ومنهم من درس العلوم الاجتماعية، والطرق التجارية الحديثة، والفلك، وعلم طبقات الأرض،والأرصاد الجوية، والقانون.

وفي سوريا كانت البعثات العلمية منذ الاحتلال الفرنسي عقب الحرب العالمية الأولى، وحتى الحرب العالمية الثانية تكاد أن تكون مقصورة على فرنسا. ولا غرابة في ذلك بحكم وضعية الاحتلال، الذي حرص على أن يكون مستشارو وزارة المعارف من الفرنسيين، وكان التعليم السوري يحذو حذو التعليم الفرنسي في أساليبه وآرائه، وكان خريجو الجامعات والمعاهد الفرنسية يفضلون عن سواهم في تقلد الوظائف في وزارة المعارف، ولم تكن هذه الحالة تختلف عنها في سائر المصالح الحكومية، ومن هنا نفهم لماذا تفضيل فرنسا كمقصد لطلاب البعثات، حتى بالنسبة إلى هؤلاء الذين كانوا يسافرون على حسابهم الخاص.

الترجمة والتأليف:

على الرغم من معرفة المنطقة العربية الترجمة والتأليف في عصور الحضارة الإسلامية قبل دخول المطبعة، لكننا نجد الأمر قد اختلف منذ بدأ الاتصال البطيء والتدريجي بالغرب منذ أواخر القرن السادس عشر بصفة خاصة؛ إذ نجد الارتباط الوثيق بين وجود المطبعة وانتشارها وحركة الترجمة والتأليف.

وإن جميع الذين درسوا الحالة الثقافية في لبنان في تلك الحقبة من تاريخه يجزمون بأن التقدم الذي أصاب تلك البقعة من الشرق العربي إنما يعود إلى البعثات التي أرسلت إلى روما لتأتي بثمار جيدة بما نقلت إلى بلادها من علوم وفنون، وبما أنشأت من مدارس لتعليم اللبنانيين القراءة والكتابة، وقد استطاعت تلك النخبة من الرهبان إقناع البطريرك الماروني بتأسيس أول مطبعة في لبنان بدير قزحيا عام 1610 لتكون أول مطبعة في المنطقة العربية، وبإنشاء مدرسة سيدة حوقة الإكليريكية.

كانت ميزة دخول المطبعة هو سرعة طبع الكتاب قياسًا إلى ما كان قائمًا من كتابة باليد، ثم طبع عدة نسخ وتوزيعها؛ مما كان له أثره في ذيوع المعرفة بين أكبر عدد متاح ممن كانوا يعرفون القراءة والكتابة.

لكن هذه المطبعة الأولى لم تكن ذا أثر يذكر؛ فقد كانت حروفها سريانية، واختفت بعد وقت قليل لتظهر مطبعة عربية بدير ماريو حنا الصابغ بفضل الشماس عبد الله زاخر سنة 1733. وإن المتصفح لقائمة الكتب التي طبعت في تلك الفترة منذ تأسيسها حتى سنة 1834 يحكم على أن نشاطها كان ضعيفًا؛ مما يدل على أن الحالة الفكرية في لبنان لم تكن تدعو إلى الإكثار من المطبوعات، خاصة خلال القرن الثامن عشر، حينما اقتصر إنتاج المطابع اللبنانية على الكتب الدينية المختلفة.

ولما رأي الأرثوذكس الفوائد العائدة من إنشاء مطبعة الكاثوليك، سعى القديس جاورجيوس إلى إنشاء مطبعة تخدم طائفته الرومية الأرثوذكسية سنة 1751، وأول كتاب خرج منها هو كتاب "المزامير". وإن الدلائل كلها تشير إلى أن نشاط هذه المطبعة كان ضئيلاً، لكن أهم مطبعة عرفتها لبنان هي المطبعة الأمريكية ببيروت سنة 1834، وكانت قد أنشئت في البداية عام 1822 في جزيرة

مالطا، وكان ذلك بجهود مجموعة من المبشرين البروتستانت الأمريكان، واستمرت المطبعة تزود لبنان وسوريا بالكتب المدرسية والعلمية والدينية، كما أسهمت المطبعة في نشر الصحف والمجلات، فقامت في سنة 1851 بطبع مجلة "مجموع فوائد" باللغة العربية، وكان لها الفضل أيضًا في نشر أول صحيفة مصورة في الشرق العربي، فأصدرت في سنة 1863 صحيفة "أخبار عن انتشار الإنجيل".

وكانت حلب قد شهدت مطبعة أنشأها "البطريرك" أثناسيوس الثالث دباس عام 1706، وكان الرجل رجل أدب، يحذق اللغتين العربية واليونانية، وترجم عدة كتب مسيحية إلى العربية وطبعها في مطبعة حلب.

ورمى رجال الطائفتين الملكية الأرثوذكسية والكاثوليكية إلى تحقيق الأغراض الآتية حسبما ورد في مقدمة بواكير مطبوعاتهم:

- توفير الكتب الدينية للرهبان؛ لأن المخطوطات كانت نادرة للغاية.
- تقديم الكتب التي تحتاج إليها الكنيسة باللغة العربية التي انتشرت انتشارًا واسعًا في تلك الفترة؛ للتعويض عن اللغة اليونانية والسريانية في الكنائس السورية.
- جمع شتات الطائفة حول رواية واحدة للنص الديني والقضاء على الانحرافات.
- تعليم اللغة العربية للأطفال.

وعرفت الترجمة طريقها إلى مصر مع مجيء الحملة الفرنسية؛ حيث صاحبتها مطبعة خاصة بها، وكان هناك نوعان من الترجمة: ترجمة رسمية، وترجمة علمية، فالحملة من الناحية الرسمية كان لها أثر في هذا النقل، وكانت في أشد الحاجة إلى مترجمين دائمين ينقلون عنها الأوامر، ويترجمون المنشورات ويسجلون محاضر الدواوين، ويكونون الوسطاء في نقل الحديث بين الحكام والمحكومين، وكانت تستعين في ذلك بمترجمين من الشام في أغلب الأحوال.

أما الترجمة العلمية فقد قام بها المستشرقون من علماء الحملة الفرنسية، يساعدهم نفر من المترجمين السوريين، وإن كانت القلاقل السياسية التي انتهت بإخراج الحملة من مصر لم تمكنهم من الاستمرار في أداء هذا الواجب.

وعندما أنشئت مطبعة بولاق في عهد محمد علي في سنة 1821 كان ذلك إيذانًا بتحرك فعلي نحو التأليف والترجمة، وكان من نتائج إنشائها نشر عدد هائل من الكتب المدرسية التي كانت توزع على تلاميذ المدارس وطلاب العلم على اختلاف فروعه ومطالبه؛ وهذا ما حدا بالبعض إلى التوهم بأنها أنشئت من أول الأمر لسد حاجة المدارس إلى الكتب ولطبع الكتب المدرسية خاصة، ولم يكن هذا صحيحًا؛ حيث يشير استقراء قوائم مطبوعات المطبعة بأنها لم تقتصر على الكتب المدرسية فقط.

وإذا كانت مطبعة بولاق قد أنشئت سنة 1821 فإن أقدم مطبوع بها هو "قاموس إيطالي عربي" وطبع سنة 1822، وقد ألفه القس روفائيل زخور راهب، وفيما تلا هذه السنة، وفي تلك السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر، نلاحظ غلبة للكتب المترجمة في الشؤون الطبية والصحية، والزراعة والهندسة، وتدبير المعاش. نعم قد طبعت في هذه الفترة المبكرة بعض الكتب في العلوم النظرية، في فقه أبي حنيفة، وفي علمي النحو والصرف وفي الشعر والمعارف العامة، لكنها كانت محدودة بالنسبة إلى الكتب المترجمة. على أن من أقدم ما طبعت بولاق من العلوم النظرية، مجموعة متون الصرف، مثل الشافية لابن الحاجب،

والتصريف العزي - بعناية الشيخ حسن بن محمد العطار شيخ الأزهر، وطبعة هذه المجموعة سنة 1824.

وإذا كان "بوجولات" الذي زار مصر سنة 1830 قد عاب سياسة محمد علي مع المطبعة؛ لإصدارها كتب الحرب والطب، وهي قليلة القراء، فالحق أن الوالي طبعها وهو عالم بذلك وكان يقصد إليه قصدًا؛ لأن المطبعة نشأت لسد حاجة طوائف معينة إلى القراءة؛ إذ هي نشأت خصيصًا من أجل الجيش، ثم من أجل المدارس، وكانت مستقلة في نشأتها عن الاعتماد على القراء الهواة. إن محمد علي لم يرد بطبع تلك الكتب أن يقرأها الناس جميعًا، أو أن تزدحم مكتبة المطبعة بطلاب الكتب، وإنما قصد بها تنوير عدد قليل من الناس، وعندما ينجاب عن هذا النفر القليل جهل العصور الوسطى يندفعون من أنفسهم، أو بتكليف من الحكومة إلى تعليم غيرهم وبذلك يكثر القراء. لقد بدا محمد علي في أول أمره بالإصلاح، كمؤذن يؤذن في بلد كل أهلها كان يريد الإصلاح والشعب كله يقاومه ويفر من إصلاحاته؛ فكان لا بد له قبل أن يؤذن للناس جميعًا أن يغري أفرادًا قلائل بالإسلام حتى إذا سمعوا آذانه وأقبلوا عليه؛ كان فيهم إغراء لغيرهم !!.

لقد هَدَفَ الذين قاموا بنشر كتب التراث بتلك المطبعة - بالإضافة إلى كم كبير من الكتب المدرسية - إلى غاية ضخمة، هي إبراز كنوز الفكر العربي والإسلامي؛ فعمدوا إلى نشر الأمهات والأصول في كل علم، ولم يطغ فن على فن، شأن المطابع ودور النشر التجارية التي تتحسس حاجة السوق، وتلبي رغبات عاجلة لخدمة بعض الاتجاهات والنوازع؛ فهم قد نظروا إلى التراث نظرة شمولية كلية، فنشرت مطبعة بولاق: منهاج السنة النبوية لابن تيمية، في أربعة أجزاء، ثم طبعت الفتوحات المكية لمحيى الدين بن عربي في أربعة أجزاء أيضًا، وطبعت وفيات الأعيان لابن خلكان، وتفسير الطبرى... إلخ.

وقد اتجهت الترجمة في عصر محمد علي لخدمة المدارس، والمصانع، والجيش، والإدارة الحكومية؛ ولهذا نجد الكتب التي ترجمت تشمل العلوم والفنون التالية:

- الطب البشرى، والطب البيطرى، وما يتصل بهما من العلوم الطبيعية كالطبيعة والكيمياء والنبات والحيوان...إلخ، مما كان يدرس في مدارس الطب، والطب البيطري والصيدلة والزراعة.
- العلوم الرياضية من حساب وجبر وهندسة وصفية، وميكانيكا، وهيدروليكا، وحساب مثلثات...إلخ، مما كان يدرس في مدارس الهندسة، والمدارس الصناعية.
- العلوم الحربية والبحرية، وما يتصل بها من فنون الرسم والعلوم الرياضية، مما كان يدرس في المدارس الحربية والبحرية.
- العلوم الاجتماعية أو الأدبية كالتاريخ والجغرافيا، والاجتماع والجيولوجيا والفلسفة والمنطق...إلخ، مما كان يدرس أو يترجم في مدرسة الألسن .

ثم خطا محمد علي خطوة أعظم باستجابته إلى اقتراح رفاعة الطهطاوي بإنشاء مدرسة متخصصة في إعداد المترجم؛ فكان إنشاء مدرسة الألسن في عام 1835، وكان تلاميذ المدرسة في أول عهدها ثمانين تلميذًا، اختار رفاعة معظمهم من مكاتب الأقاليم، وضم إليهم تلاميذ مدرسة الإدارة الملكية بعد إلغائها، ولكن هذا العدد زاد بعد ذلك حتى

أصبح مائة وخمسين تلميذاً.

وإذا كانت مدرسة الألسن تعد المترجمين؛ فقد تم إنشاء إدارة خاصة تستقبل الخرجين وتعينهم بها حتى يقوموا بالترجمة، أما هذه الإدارة فهي "قلم الترجمة"، وكان هذا في عام 1841؛ حيث ضمت هذه الإدارة عدة أقسام كل منها مختص بترجمة نوعية معينة من الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية.

وأدى التدهور الذي شهده التعليم في عهدي عباس الأول وسعيد إلى تدهور مماثل في حركة الترجمة؛ حيث أغلقت مدرسة الألسن. ثم عاد التأليف والترجمة ليشهدا رواجًا ملحوظًا في عهد الخديو إسماعيل؛ حيث كان المبعوثون من قبل قد بدأوا ينتشرون في مواقع مختلفة، يؤلفون ويترجمون، وعادت مدرسة الألسن سنة 1868، وإن كانت قد تقلبت في أطوار مختلفة بعد ذلك.

ومن المتغيرات الجديدة، ظهور الصحافة، وتزايد أعداد المثقفين الذين أتوا من الشام إلى مصر؛ نتيجة ما كانت تشهده الشام من تعسف من قبل سلطات الحكم القائمة في ذلك الوقت، فظهرت صحف عدة، لعل أبرزها جريدة الأهرام المعروفة، ومجلة الهلال، والمقتطف، وهاتان المجلتان - وهناك غيرهما - لعبتا دورًا ملحوظًا في ترجمة الأفكار الأوروبية الحديثة في صورة مقالات ودراسات، بعضها جمع فيما بعد في صورة كتب. ويكفي أن نشير هنا إلى كتابات شبلي شميل عن الأفكار الجديدة التي بثها أصحاب نظرية التطور وأنصارها.

ولمعت أسماء عدد من المترجمين العظام، وكثير منهم لم يقف جهده عند حد الترجمة، بل امتد إلى التأليف وكان أبرز هؤلاء بطبيعة الحال رفاعة الطهطاوي ، والسيد صالح مجدي (باشا) المتوفي عام 1888، من خريجي الألسن، ومما ترجمه رسالة في الأرصاد الجوية من تأليف آراجو، وعبد الله أبو السعود، وهو أول صحفي ظهر في تاريخ مصر الحديث، وتخرج في الألسن، ومما ترجمه (قناصة أهل العصر في خلاصة تاريخ مصر)، ويعرف بتاريخ قدماء المصريين، تأليف أوغست ماريت (بك)، ومحمد عثمان جلال المتوفي عام 1898، واضع أساس القصة في الأدب المصري، من تلاميذ الألسن، وكان ميالاً إلى الفن الروائي يجيد ترجمة مؤلفاته، مع تمصير ما يترجمه أحيانًا، وكانت رواياته تمثل على المسارح المصرية... وغيرهم.

وقد أفادت حركة الترجمة اللغة العربية فائدتين، مباشرة وغير مباشرة، أما الفائدة المباشرة فكانت بنقل الكتب الكثيرة في العلم والفنون المختلفة إليها. وأما الفائدة غير المباشرة فكانت العناية بالقواميس الأجنبية والعربية جميعًا، وضاعف من هاتين الفائدتين وجود المطبعة؛ فإن طبع آلاف النسخ من هذه الكتب والقواميس ساعد على انتشارها وتداولها بين أكبر عدد ممكن من القراء؛ وبهذا بدأت اللغة العربية أولى خطواتها في سبيل النهضة الجديدة، فأخذ الأسلوب ينطلق شيئًا فشيئًا من قيوده البديعية القديمة، ويصطنع لنفسه طرقًا جديدة يعنى فيها بالمعنى دون اللفظ، وبالجوهر دون العرض، ومنذ ذلك الوقت خطت الثقافة العربية نحو النهوض باللغة العربية قوام هذه الثقافة.

وقد عرفت الجزيرة العربية الطباعة عام 1872 في اليمن أو 1877، وقد اقتصرت على إصدار جريدة صنعاء وتسعة أعداد من سالنامة ولاية اليمن، وكتاب واحد مترجم إلى التركية، وهو ما يعني أن تركيز مطبعة اليمن كان على الأعمال

الموجهة إلى العاملين في الإدارة العثمانية، من دون اهتمام بتطوير ثقافة السكان المحليين، وبالتالي لم يصدر عنها أي كتاب عربي في القرن التاسع عشر.

وبدأت مطبعة مكة في العام 1883، وقد اهتمت منذ البداية بطباعة الكتب؛ حيث وصل ما طبعته إلى عام 1885 قرابة 59 عنوانًا، وكانت تنشر كتبًا في اللغات العربية والتركية والجاوية الملاوية.

وعلى الرغم من حداثة مطبعة مكة، فإن مجموع ما طبع فيها مثّل 94% من مجموع ما طبع في شبه الجزيرة العربية حتى أواخر القرن التاسع عشر، في حين كان نصيب مطبعة صنعاء 6% فقط.

ويظهر أن موضوعات المطبوعات قد غلب عليها الطابع الديني، إذ بلغ عددها 105 عناوين، مثلت نسبة 67%، ثم اللغة والأدب بـ17 عنوانًا، نسبتها 11%، و15 عنوانًا في المعارف العامة، نسبتها 10%، أربعة عشر عنوانًا منها تخص سالنامات اليمن والحجاز، تسعة لليمن، وخمسة للحجاز، ثم التاريخ 10 عناوين، نسبتها 6% ، والعلوم 6 عناوين، تمثل 4% و3 عناوين في المنطق نسبتها 2%، وتوضح هذه الاتجاهات غلبة موضوعات الدين واللغة والأدب التي تشكل في مجموعها 122 عنوانًا.

وأكد باحثون على قيام المطبعة الماجدية في مكة سنة 1909، ومطبعة شمس الحقيقة، كما أسست بجدة في العام ذاته مطبعة الإصلاح. وفي سنة 1910 أنشئت في المدينة المنورة المطبعة العلمية، وقد أسهمت هذه المطابع مع مطبعة الولاية في إنعاش الحركة الفكرية في ولاية الحجاز.

وشاء الله أن يكون الفضل في دخول أول مطبعة عربية إلى المغرب لمواطن مغربى هو الفقيه السيد الطيب الروداني قاضي مدينة تارودانت في جنوب المغرب، ففي عودته من الحج عام 1280هـ مر بمصر - كدأب المغاربة - واستطاع أن يتفق من مطبعي مصري ذهب معه إلى المغرب؛ حيث أسسا مطبعة عربية في مدينة مكناس، وطبع فيها كتاب الشمائل للترمذي سنة 1282هـ، ثم نقلت إلى مدينة فاس وطبع فيها من سنة 1865 إلى سنة 1871 خمسة كتب فقط وهي:

- الشمائل المحمدية للترمذي.
- شرح الأجرومية للأزهري.
- شرح التحفة للتاودى .
- شرح الخرشي الصغير على مختصر خليل.
- قصيدة مولدية للسيد الرفاعى.

فلم تكن هناك مطبوعات مؤلفة حديثا، وإنما هي إعادة نشر لبعض كتب التراث.

ثم مرت المطبعة بأطوار متعددة، لكن من خلال إحصاء لبعض الباحثين لإنتاج المطبعة، نلاحظ ما يأتي:

- معظم المطبوعات مصنفات تعليمية، أي أنها كانت من الكتب الدراسية في مراحل التعليم المختلفة.
- معظمها يرجع إلى الفقه والنحو والتوحيد والقراءات،وهذه هي العلوم التي كانت أساس التعليم في جامع القرويين بفاس.
- نصيب الأدب والتاريخ ضئيل، ومثله نصيب العلوم، فلا نجد في الأدب ما يذكر إلا ما كان من محاضرات اليوسي وديوان ماء العينين، ولا نصادف فيما يمس التاريخ إلا الأنيس المطرب، وبعض كتب التراجم مثل جذوة الاقتباس. أما العلوم، فإذا استثنينا تحرير الأصول لإقليدس، وبعض كتب القلصادي، نجد أنها تكاد أن تكون معدومة.

- في هذه المطبوعات كتب ورسائل تتصل بالتصوف ومناقب الأولياء.

ومما لا شك فيه أن كلاً من التعليم، والبعثات العلميـة، والطباعـة، والترجمـة والتـأليف، إنمـا هـي مصادر متعددة تصب في مصب واحد هو الاستنارة المعرفية، ولا يتقدم أحدها على الآخر فـي الأهميـة؛ فكل منهـا يعتمـد اعتمـادًا جوهريًـا علـى الآخـر، وإن كان يمكن، بوجه ما ، النظر إلى التعليم على أنـه هو البينة الأساسية لهذه المنظومة المتكاملة؛ مما دفعنا إلى أن يكون حديثنا عن التعليم أكثر من غيره، ومـع هـذا فهنـاك العديـد مـن الجوانـب التعليميـة كـان مـن العسير استغراقها في ظل الحيز الحالي.

أ.د. سعيد إسماعيل علي
جامعة عين شمس

المصادر والمراجع

- باعباد، علي هود: التعليم في الجمهورية العربية اليمنية، جامعة صنعاء، صنعاء، ط2، 1985.
- بدوي، أحمد أحمد: رفاعة الطهطاوي بك، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950.
- بغدادي، عبد الله عبد المجيد: الانطلاقة التعليمية في المملكة العربية السعودية، دار الشروق، جده، ط2، 1984، ج1.
- تاجر، جاك: حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، 1945
- حامد، رؤوف عباس: تاريخ جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، 1995.
- حسن، السيد الشحات أحمد: تطور التعليم الديني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985.
- حسن، محمد عبد الغنى؛ والدسوقي، عبد العزيز: روضة المدارس، نشأتها واتجاهاتها الأدبية والعلمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
- حسين، عبد العزيز: محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1960.
- الحصري، ساطع: حولية الثقافة العربية، جامعة الدول العربية، السنة الأولى، 1949.
- رابح، تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- رابح، تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط4، 1984.
- رضوان، أبو الفتوح: تاريخ مطبعة بولاق، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1953.
- رضوان، أبو الفتوح، وآخرون: الكتاب المدرسي، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1962.
- سكري، رفيق: السان سيمونيون، كرواد لعصر النهضة في مصر، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العددان 40/39، 1985.
- سلامة، جرجس: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1962.
- شاكر، محمود محمد: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، القاهرة، 1987.
- الشناوي، عبد العزيز محمد: الأزهر، جامعًا وجامعة، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983، ج1.
- شنودة، إميل فهمي حنا: تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة 23 يوليو 1952، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967.
- الشيال، جمال الدين: تاريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية، دار الفكر العربي، 1950.
- الشيال، جمال الدين: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، 1951.
- الشيال، جمال الدين: محاضرات في الحركات الإصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق الإسلامي الحديث، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1958.
- الشيخ، رأفت غنيمي: تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، دار التنمية للنشر والتوزيع،

طرابلس، 1972.
- صابات، خليل: تاريخ الطباعة في الشرق العربي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1966.
- طوسون، عمر: البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، 1934.
- عابدين، عبد المجيد: تاريخ الثقافة العربية في السودان، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1967.
- عبد الغفور، فوزية يوسف: تطور التعليم في الكويت، مكتبة الفلاح، الكويت، 1978.
- عبد الكريم، أحمد عزت: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1938.
- عبد الكريم، أحمد عزت: تاريخ التعليم من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1945.
- عبد الله، عبد الرحمن صالح: تاريخ التعليم في مكة المكرمة، دار الفكر، بيروت، 1973.
- عبد الملك، أنور: نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983.
- عبد الواسع، عبد الوهاب أحمد: التعليم في المملكة العربية السعودية، دار الكاتب العربي، بيروت، د.ت.
- العبيدي، غانم سعيد: التعليم الأهلي في العراق بمرحلتيه الابتدائية والثانوية، تطوره ومشكلاته، نقابة المعلمين، بغداد، 1970.
- علي، خطاب عطية: التعليم في العصر الفاطمي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947.
- علي، سعيد إسماعيل: تاريخ التربية والتعليم في مصر، عالم الكتب، القاهرة، 1985.
- علي، سعيد إسماعيل: دور الأزهر في السياسة المصرية، دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، نوفمبر 1986.
- علي، سعيد إسماعيل: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة، 1995.
- علي، سعيد إسماعيل: معاهد التربية الإسلامية، دار الفكر العربي، 1986.
- عنان، ليلى: الحملة الفرنسية في محكمة التاريخ، دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، ج2، 1998.
- عوض، لويس: تاريخ الفكر المصري الحديث، الفكر السياسي والاجتماعي، دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، القاهرة، أبريل 1969، ج1.
- عيد، نعيمة محمد: اللغات الأجنبية، دورها في المجتمع الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965.
- الفاسي: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، د.ت.
- فرج، علية علي علي: التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.
- قرني، عزت: العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1980.
- لهيطة، محمد فهمي: علم الاقتصاد للمصريين، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1939.
- ماثيوز؛ رودرك؛ عقراوي؛ متى: التربية في الشرق الأوسط العربي، ترجمة أمير بقطر، مجلس التعليم الأمريكي بواشنطن، د.ت .
- محرز، زينب: تعليم الفتاة في الجمهورية العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم،

- محرز، زينب: تعليم الفتاة في الجمهورية العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1965.
- محمد أحمد عبد الهادي: تطور التعليم في المملكة العربية السعودية، دار الطباعة الفنية، الإسكندرية، 1983.
- محمد، مايسة علي: البعثات التعليمية في القرن التاسع عشر وآثارها الثقافية والاجتماعية على المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1981.
- معاليقي، منذر: معالم الفكر العربي في عصر النهضة، دار اقرأ، بيروت، 1986.
- موسى، نبوية: تاريخي بقلمي، ملتقى المرأة والذاكرة، القاهرة، ط2، 1999.
- ندوة: تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1996.
- هلال، عليّ الدين: التجديد في الفكر السياسي المصري، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.
- الهلالي، عبد الرزاق: تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، وزارة التربية، بغداد، 1975.
- الواسعي، عبد الواسع: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1346هـ.
- الوذياني، خلف بن دبلان بن خضر: الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ/1909، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1996.



خير الدين باشا التونسي



رفاعة رافع الطهطاوي

المصدر: أرشيف الباحث

ثانيًا : نشأة المطابع والصحافة

هناك مجموعة من المحددات التي حكمت نشأة الصحافة وتطورها في العالم العربي خلال الحقبة العثمانية من (القرن السادس عشر حتى القرن العشرين) نوجزها على النحو التالي:

المحدد الأول: الظروف التاريخية والسياق المجتمعي الذي واكب ظهور المطبعة ثم نشأة الصحافة في كل قطر من الأقطار العربية على حدة، والذي أفرز عدة أشكال للنشأة الصحفية في العالم العربي.

المحدد الثاني: الثنائيات التي ارتبطت بها البداية الإعلامية في معظم الأقطار العربية وتأثير ذلك في الخريطة الصحفية الراهنة في العالم العربي.

المحدد الثالث: القوانين المنظمة للنشاط الطباعي والممارسات الصحفية في العالم العربي خلال الحقبة العثمانية.

في إطار هذه العوامل سيتم أولاً: تناول الظروف والملابسات التاريخية التي شكلت الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في العالم العربي منذ وقوعه تحت السيطرة العثمانية في أوائل القرن السادس عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى؛ وذلك بهدف إبراز الخلفية المجتمعية التاريخية التي تواكبت مع دخول المطبعة إلى العالم العربي ثم تأثير ذلك في نشأة الصحافة العربية.

ثانيًا: خريطة دخول المطبعة وانتشارها في سائر أنحاء العالم العربي خلال الحقبة العثمانية مع رصد مدى تأثير ظهور هذا النشاط في نشأة الصحافة العربية.

ثالثًا: رصد أشكال النشأة الصحفية في العالم العربي، ومدى ارتباطها بالعوامل السابقة.

العالم العربي خلال الحقبة العثمانية:

لعل أبرز ما يميز التاريخ العربي الحديث وقوعه تحت سيطرة الأتراك العثمانيين منذ أوائل القرن السادس عشر. وقد ظل العالم العربي تحت السيطرة التركية طوال أربعة قرون مع تفاوت درجات تبعية أقطاره لاستانبول. ولم ينجُ من هذا المصير سوى المناطق الداخلية من شبه الجزيرة العربية والمغرب الأقصى.

ويكاد يجمع المؤرخون على أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات العربية قوانينهم الاقتصادية أو أعرافهم الاجتماعية، بل تركوا للشعوب العربية في المرحلة الأولى لغتها وعاداتها ومؤسساتها - وقد اتخذ التمايز بين الناس طابعًا دينيًا ظهر حين فرضوا على المسيحيين الجزية التي كانت بمثابة بدل للخدمة العسكرية. والواقع أن العثمانيين قد استهدفوا منذ البداية تجميد البناء الاجتماعي والاقتصادي للولايات العربية وأقاموا سلطتهم على أسس إقطاعية سادت خلال القرون الثلاثة الأولى. ويختلف الإقطاع العثماني التركي عن الإقطاع الأوروبي حيث كان المركز في السلطة العثمانية يمارس حق تعيين الولاة ومنح المقاطعات مع أنه أبقى الأمراء القدامى والمماليك. ولم تكن الإقطاعية العثمانية وراثية كما لم تقم على وحدة المزرعة واستقرار الإقطاعي بها، بل كانت إقطاعية متحركة من حيث ملاكها. وقد دأب العثمانيون على تغيير

الولاة وعدم تمكينهم من البقاء فترات طويلة في ولاياتهم وهذا يفسر حرص أكثر الولاة على عدم انتهاج سياسات إصلاحية في الولايات التي كانوا يحكمونها، بل كانوا أشد حرصًا على جمع المال ضمانا للمستقبل.

وبجدر بنا أن نذكر أن سقوط القسطنطينية بأيدي العثمانيين واستيلائهم على العالم العربي قد تم في ظروف تحول التجارة العالمية عن طرق الشرق الأوسط عقب اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح مما فرض على المنطقة العربية حالة من الركود الاقتصادي الشامل شملت التجارة والإنتاج الصناعي وعلى الأخص الصناعات اليدوية فضلاً عن حالة الركود الفكري والحضاري التي كانت تسود أرجاء المنطقة في ذلك الحين. ولذلك يمكن القول إن العثمانيين قد تسلموا العالم العربي وقد ذبلت معظم معالمه الحضارية التي كانت قائمة قبل ذلك بخمسة قرون تقريبًا. وبحكم حياتهم الحربية المبنية على العمل العسكري لقرون طويلة، وجد الأتراك العثمانيون في النشاط الديني السني عونًا على تكثيف مركزًا لسلطان بالنسبة إلى المسلمين عمومًا، وبالنسبة إلى العالم الخارجي، وعلى الأخص الدولة الصفوية الشعبية التي كانت تناصب الدولة العثمانية العداء سياسة وجوارًا ومذهبًا.

ولعل أخطر ما أصيب به العالم العربي خلال الحقبة العثمانية هو انغلاقه داخل حدود الإمبراطورية العثمانية وانعزاله تمامًا عن المؤثرات الحضارية التي مرت على أوروبا بدءًا بعصر النهضة وفنونها وآدابها والإصلاح الديني وملابساته والاكتشافات الجغرافية ومضاعفاتها والحركة العلمية واتساع آفاقها وعصر التنوير والثورة الفرنسية وآثارها كل هذه التطورات الحضارية لم تتعرف عليها المجتمعات العربية الخاضعة للنفوذ العثماني إلا لمامًا وفي جوانب جزئية محدودة. وتبرز خطورة هذه العزلة والجمود اللذيْن سيطرا على العالم العربي في استمرارها في الوقت الذي كانت الثورة الصناعية في غرب أوروبا قد استكملت مهامها وأنت ثمارها بظهور النظام الاستعماري الأوروبي الحديث الذي قادته الرأسماليات الأوروبية الصناعية وبالتحديد إنجلترا وفرنسا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الذي شهد بداية الغزو الأوروبي للعالم العربي. ولعل الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت في نهاية القرن الثامن عشر لم تكن سوى الإرهاصة الأولى للتدخل الأوروبي الذي تزايد مع الأيام وبلغ ذروته في اقتسام الدول الاستعمارية للعالم العربي بعد الحرب العالمية الأولى.

ويلاحظ أن الفترة الممتدة من نهايات القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر تمثل علاقة فاصلة في التاريخ العربي الحديث فقد شهدت جملة الأحداث التي شكلت بصورة مكثفة الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعالم العربي في الفترات اللاحقة. ففي المجال الاجتماعي الاقتصادي نلاحظ بداية تشكل الطبقات والفئات الاجتماعية المنتجة التي ترتب على ظهورها بروز الوعي القومي وتشكل الأدب العربي الحديث. وقد شهدت هذه الفترة البداية الإعلامية في المنطقة العربية التي كانت نتاجًا لأول احتكاك حضاري مباشر بين العالم العربي وأوروبا الصناعية والتي تمثلت في حملة بونابرت على مصر عام 1798.

وإذا كان التنافس على المستعمرات بين الدول الأوروبية الاستعمارية الذي اشتد في القرن الثامن عشر في أوروبا وخارجها قد دار حول أمريكا والهند في الأساس فإن التنافس في القرن التاسع عشر قد دار حول المناطق الأخرى من

قارتي آسيا وإفريقيا ومنها العالم العربي الذي كان يخضع بشكل أو بآخر للسلطنة العثمانية.

وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها بعض الدول الأوروبية وبالتحديد إسبانيا والبرتغال خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر لاحتلال بعض المواقع في جنوب شبه الجزيرة العربية والخليج العربي؛ غير أنها أخفقت في توطيد سيطرتهم على تلك المواقع حيث قضت عليها القوى المحلية. وقد تغيرت الأوضاع في أواخر القرن الثامن عشر إذ نواكب مجيء الحملة الفرنسية على مصر مع تطور الثورة الصناعية في أوروبا وبلوغها مرحلة رأسمالية ما قبل الاحتكار التي تميزت بازدياد الإنتاج السلعي والبحث عن أسواق جديدة مما فرض حرية التجارة أداة جديدة للنهب الاستعماري. وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد التجار الأوروبيين زيادة كبيرة في مختلف الولايات العربية العثمانية وإغراق أسواقها بالسلع الصناعية الأوروبية واتساع نفوذ الشركات التجارية الأوروبية داخل الولايات العربية العثمانية.

وإذا كانت البرتغال وإسبانيا وهولندا قد سادت في القرنين السابقين، فالثورة الصناعية في بريطانيا وتخلف البرتغال وإسبانيا عن التطور الاجتماعي والاقتصادي بسبب أنظمتها الإقطاعية الأوتوقراطية جعلت بريطانيا في مقدمة الدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر.

أما فرنسا وان تخلفت قليلاً عن بريطانيا، إلا أنها بدأت بعد ثورتها البورجوازية باللحاق بها ومنافستها في العالم العربي.

وقد شكلت هذه المنافسة ملمحًا رئيسًا في العلاقات الاستعمارية بين هاتين الدولتين. وتمثلت في محاولات السيطرة على الولايات العربية البارزة مثل مصر والجزائر وتونس ثم منطقة الهلال الخصيب فيما بعد.

هذا ولم يقتصر التسلل الاستعماري الأوروبي إلى داخل الولايات العربية العثمانية على النشاط التجاري، فحسب بل إن التدهور الذي أصاب الإمبراطورية العثمانية بسبب الثورات القومية في البلقان التي دشنتها الثورة اليونانية عام 1821 علاوة على هزائم الجيش العثماني في حروبه مع روسيا والنمسا، مما كشف عن تخلف التقنية العسكرية التركية فضلاً عن محاولات بعض الولايات العربية العثمانية إلى انتهاج سياسات جديدة بهدف تقوية السلطة المركزية من خلال القيام بإصلاحات شملت الجيش ونظام الحكم. وكان من الطبيعي أن تبدأ الإصلاحات بالجيش باعتباره سلاح (النهب) الداخلي والخارجي. وترجع بداية إصلاح الجيش العثماني إلى أواخر القرن الثامن عشر في عهد سليم الثالث (1789-1807). الذي اهتم بإقامة صناعات حربية واستدعاء الخبراء من الدول الأوروبية وإرسال البعثات العسكرية إلى أوروبا (الغربية) وقد سار إصلاح الجيش العثماني سيرًا حثيثًا بقدر ما سمحت به الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك - وكانت لهذه الإصلاحات العسكرية نتائج مهمة تمثلت في إدخال العنصر العربي إلى القوات المسلحة العثمانية وخصوصًا أبناء الشعب العربي في سوريا والعراق. كما أنها خلقت علاقة مباشرة بين العسكريين الأتراك وزملائهم الأوروبيين وفتحت ثغرة في جدار العزلة الذي كان مفروضًا على الولايات العثمانية مما ساعد على اقتراب هؤلاء العسكريين من الأفكار القومية والديمقراطية التي كانت تحفل بها أوروبا الغربية في ذلك الوقت. وقد كان لذلك تأثيره المباشر في نمو الأفكار الإصلاحية الثورية بين ضباط الجيش العثماني من الأتراك والعرب. وقد قام هؤلاء

الضباط بدور حاسم في الحركة الدستورية التي اشتدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بقيادة مدحت باشا (1822-1883) والتي أثمرت صدور الدستور المعروف بالمشروطية عام 1876. والمعروف أن هذا الدستور قد منح التبعة العثمانية للمواطنين كافة بلا استثناء، وأعلن صيانة الحرية الشخصية، وأعلن حرية الصحافة والمطبوعات، وجعل التعليم حرًا والمواطنين سواسية أمام القانون.

هذا وقد تضافرت قوى عديدة لضرب الإصلاح الدستوري كان في مقدمتها العناصر الإقطاعية التي ظهرت مع السلطان العثماني ونهجه الاستبدادي وساندتها فئة العلماء المرتزقة الذين اعتبروا الإصلاح الدستوري خطرًا يهدد مواقعهم الوظيفية، كذلك المصالح التجارية الأجنبية التي ازدهرت وسيطرت على الأسواق العربية العثمانية وكان الإصلاح الدستوري نذيرًا بتقليص امتيازاتها ونفوذها.

ونجح السلطان عبد الحميد في تجميد الدستور وحل مجلس النواب ونفي بعض النواب؛ ومن ثم دخلت السلطة العثمانية فيما عرف باسم الحقبة الاستبدادية الحميدية التي شهدت ازدياد قبضة السلطة المركزية وفرض رقابة حديدية على النشاط الثقافي وحركة الفكر والنشر. هذا وقد تميز النصف الأخير من القرن التاسع عشر بنشوء الجمعيات والتنظيمات التي حملت لواء الفكر القومي العربي في مواجهة القهر التركي العثماني - إذ شهدت هذه الحقبة ظهور أول حركة قومية شملت مختلف الطوائف من المسلمين والدروز والمسيحيين وقد انتظمت في شكل نشاط ثقافي وأدبي تزعمته الجمعية العلمية السورية عام 1857. أما النشاط السياسي فقد نهضت به جمعية أخرى ظهرت في سوريا عام 1875 واستمرت تعمل سرًا عدة سنوات واقتصرت على إصدار النشرات التي تندد بالحكم العثماني وتدعو إلى الاستقلال، كذلك أسست جمعية حفظ حقوق الملة العربية عام 1881 ببيروت، كما تألفت بالقاهرة جمعية الشورى العثمانية عام 1897 ونشطت في طبع النشرات باللغتين العربية والتركية.

وقد تواكب مع ظهور هذه الجمعيات التي عبرت عن البوادر الأولى لتيار القومية العربية نشوء الفكرة القومية التركية التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر واتخذت طابعًا سياسيًا، ولكنها بقيت في إطار ضيق بسبب السياسة القمعية التي كانت ينتهجها السلطان عبد الحميد حامل لواء الجامعة الإسلامية ضد القوميات المختلفة المنضوية في إطار السلطة العثمانية. ويلاحظ أن الفكرة القومية العربية الناشئة لم تتحول في القرن التاسع عشر إلى حركة قومية مستقلة، بل تجسدت في تنظيم سياسي يدعو إلى الإصلاح في إطار السلطنة العثمانية عن طريق المطالبة باللامركزية وتوسيع صلاحيات الولايات ولئن كانت العقيدة الإسلامية والمؤسسات الدينية في بداية القرن التاسع عشر لا تزال مسيطرة بشكل مطلق في العالم العربي، فإنه مع النصف الثاني من القرن ذاته جرى استيعاب الكثير من النظريات والأفكار التي صاغها الغرب والتي تميزت منذ ذلك الحين بأهمية حاسمة بالنسبة إلى الفكر العربي؛ حيث أتيح للعقل العربي بعد الاتصال بالحضارة الغربية إمكانية الإطلاع على أفكار القومية والليبرالية والتطور الصناعي والاكتشافات العلمية الجديدة. وإذا كان الاحتكاك بالغرب لم يخلق فكرة القومية العربية من العدم كما يرى البعض؛ لأن التوجه العربي نحو فكرة القومية قد انبثق من واقع الظروف السياسية والاجتماعية

التي عاشتها الشعوب العربية على مدى ثلاثة قرون تحت السيطرة التركية العثمانية فإن هذا لا يدفعنا إلى تجاهل التأثير الأوروبي الذي ساعد من الناحية الموضوعية على بلورة المفاهيم القومية والديمقراطية لدى العرب وذلك من خلال استيعاب الأفكار والنظريات المميزة للجوانب التقدمية في الثقافة الأوروبية الغربية وإعادة صياغتها بما يتماشى مع الظروف المحلية.

وبوصول أعضاء جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة عام 1908 عقب إسقاط الحكم الاستبدادي للسلطان عبد الحميد بدأت مرحلة جديدة بالنسبة إلى القوميات المختلفة ومنها القومية العربية التي تحمست للانقلاب ومنحته تأييدها ومساندتها - غير أن التعصب القومي التركي الذي تميزت به سياسة زعماء الاتحاد والترقي الأتراك وانتهاجهم سياسة التتريك وتبنيهم لأفكار القومية الطورانية؛ دفع بالقوميين العرب إلى طرق التشدد خصوصًا بعد لجوء قادة الاتحاد والترقي إلى قمع وتشريد كثيرًا من السياسيين العرب والقوى القومية التي آزرتهم وبذلت جهودًا مخلصة لإصلاح السلطنة العثمانية. وعلى الرغم من الإنجازات الديمقراطية التي حققتها ثورة 1908 والتي تمثلت في إعادة إصدار الدستور الذي سبق تجميده على أيدي السلطان عبد الحميد والذي شمل بعض الإضافات الدستورية التي استهدفت تحرير الحياة الاجتماعية والقضائية إلى جانب تقييد سلطات السلطان والنص على حرية الفكر والنشر غير أن عدم تعميق هذه الثورة بتركها القوى المعادية لها والتي تكتلت حول السلطان عبد الحميد مكن هذه القوى من الاستفادة من أخطاء الاتحاديين والقيام بانقلاب مضاد. ولكن لم يستطع هذا الانقلاب المضاد إلغاء الدستور أو حل مجلس المبعوثين. هذا وقد تخلى الاتحاديون عن برنامجهم القائم على اللامركزية وتمثيل القوميات في مجلس المبعوثين، كما واصلت الحكومة انتهاج سياسة قومية تركية متعصبة ظهرت في استخدام رجال الاتحاد والترقي النعرة الدينية وترويجهم للأفكار الحميدية الإسلامية التي تستبعد المسيحيين العرب باعتبارهم لا ينتمون إلى العرب.

خريطة دخول المطبعة في العالم العربي وانتشارها:

شهدت المنطقة العربية دخول المطبعة في أوائل القرن السابع عشر أي بعد ظهورها في أوروبا فيما لا يزيد عن قرن ونصف - وإذا كان لبنان يعد أول بلد عربي عرف الطباعة عام 1610 بدير قزحيا؛ حيث تم طبع كتاب المزامير بالحروف السريانية، فإن سوريا شهدت أول مطبعة عربية تطبع بالحروف العربية في العالم العربي كله وذلك عام 1706 حيث طبع الكتاب المقدس (المزامير) ذاته في مدينة حلب.

ويلاحظ أن دخول المطبعة إلى العالم العربي قد تم على أيدي رجال الدين المسيحي، وكانت الأديرة هي المكان الأول الذي احتضن هذا الاختراع الغربي ولذلك اقتصر استخدام المطبعة في بداية دخولها إلى العالم العربي على طباعة الكتب الدينية المقدسة، وظلت المطبعة حبيسة الأديرة ما يزيد عن القرنين من الزمان. وقد حرمت الشعوب العربية من الاستفادة بالمطبعة حتى منتصف القرن التاسع عشر. ولا شك أن ظهور المطبعة في لبنان في ذلك الوقت المبكر (أوائل القرن السابع عشر) يرجع إلى الوضع الخاص الذي كانت تتميز به لبنان كمعبر رئيس للحضارة الأوروبية إلى البلدان العربية في المشرق، علاوة على ازدهار العلاقات التجارية بين لبنان والعالم الغربي. هذا وقد اتخذ انتشار المطبعة

في العالم العربي عدة مسارات نوجزها على النحو التالي:

أولاً: تشغل كل من لبنان وسوريا المواقع الريادية في التعرف على فن الطباعة في العالم العربي، وقد تحقق ذلك من خلال الأديرة وعلى أيدي رجال الدين المسيحي، واستغرق قرنين بدءًا من أوائل القرن السابع عشر وحتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر. ويرى د. خليل صابات أنه لولا الأديرة لظل لبنان من دون مطبعة حتى عام 1834؛ حين أنشأ المبشرون الأمريكيون مطبعتهم في بيروت التي لم يقتصر نشاطها على الكتب الدينية، بل شمل طبع الصحف والمجلات والأطالس - كذلك سوريا لم تعرف المطابع الرسمية إلا عام 1864 على أيدي الحكومة العثمانية، حيث أقيمت أول مطبعة خارج الأديرة، وبعيدًا عن وصاية الطوائف، وقد خصصت لطباعة صحيفة (سورية) باللغتين العربية والتركية.

ثانيًا: تشترك كل من العراق وفلسطين في الخاصية السابقة التي تتعلق بقيام رجال الدين بمهمة إدخال المطبعة إلى كل منهما وذلك على الرغم من تأخرهما في التعرف على هذا الفن ما يزيد عن القرن ونصف بعد لبنان وسوريا. إذ عرفت العراق فن الطباعة لأول مرة (1830) على أيدي الفرس والرهبان. أما فلسطين فقد كانت أول مطابعها عبرية بدأت عام 1830 بطباعة كتب الدين اليهودي، وأيضًا أسهم الرهبان الفرنسيسكان في تأسيس مطبعة القدس عام 1846.

ثالثًا: هناك بعض البلدان العربية التي شهدت دخول المطبعة على أيدي السلطنة العثمانية وفي وقت متأخر نسبيًا، وهي تشمل على وجه التحديد كل من اليمن والسعودية وقد ارتبط دخول المطبعة في اليمن بصدور أول صحيفة عام 1877؛ حين أمر السلطان عبد الحميد الثاني بإنشاء هذه المطبعة في العاصمة اليمنية (صنعاء) كي تطبع صحيفتها الرسمية باللغتين العربية والتركية. أما المملكة العربية السعودية فقد تحقق لها ذلك عام 1882 حيث شهدت أول مطبعة كانت تدار بالقدم، سميت مطبعة ولاية الحجاز، ثم المطبعة الأميرية التي خصصت لطبع صحيفة الحجاز العام التالي.

رابعًا: تتميز مصر بوضع خاص سواء في تعرفها على فن الطباعة أو الصحافة؛ إذ تم ذلك في نهاية القرن الثامن عشر من خلال الحملة الفرنسية عام 1798، ولكن لم يستفد الشعب المصري من هذا الاختراع، ولم يشارك في ممارسته إلا بعد إنشاء مطبعة بولاق 1819 على أيدي محمد علي. وقد اقتصر نشاطها في البداية على طبع المراسيم والنشرات الرسمية والكتب المدرسية. وتتميز مصر بأنها أول دولة عربية تعرفت على المطبعة في إطار الاستخدام الصحفي.

خامسًا: ارتبطت نشأة الصحافة في العالم العربي وخصوصًا المشرق بتأسيس المطابع الرسمية التي أقامتها الحكومة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخصصتها لهذا الغرض، وكانت في الغالب تطبع بحروف عربية وتركية ويمكن الاستشهاد في هذا الصدد بمطبعة حلب التي أسسها الوالي التركي جودت باشا عام 1867 لطبع صحيفته الأسبوعية الرسمية (فرات) ومطبعة الولاية التي أسسها الوالي العثماني في العراق عام 1869 لطبع صحيفة (الزوار). وكذلك ارتبط ظهور المطبعة في كل من اليمن والسعودية بصدور أول صحف رسمية تعبر عن السلطنة العثمانية.

سادسًا: شهد العالم العربي ظهور المطابع الأهلية التي يمتلكها أفراد في نهاية القرن التاسع

عشر، وتعتبر سوريا رائدة في هذا المجال؛ إذ أنشأ أحد الإيطاليين مطبعة حجرية في حلب في عام 1841. ولكن تعتبر لبنان أبرز البلدان العربية في ظهور أكبر عدد من المطابع الأهلية؛ إذ وصلت في نهاية القرن التاسع عشر حوالي ثلاثين مطبعة وكان خليل خوري قد قام بتأسيس أول مطبعة أهلية في لبنان عام 1857.

وهذا وتعد المطبعة الكلدانية أول مطبعة أهلية في العراق أنشئت عام 1863.

ويلاحظ أن أول مطبعة أهلية في مصر كانت مملوكة لأحد الأجانب، وتخصصت في طبع الكتب ويرجح أنها أسست عام 1842.

سابعًا: تأخر دخول المطبعة إلى بعض البلدان العربية حتى أوائل القرن العشرين مثل الأردن التي شهدت ظهور أول مطبعة أهلية عام 1909 في حيفا وارتبطت بصدور صحيفة الأردن التي انتقلت من حيفا إلى عمان (عام 1923). أما بلدان الخليج العربي فلم تشهد فن الطباعة إلا في نهاية الثلاثينيات من القرن الحالي، وكانت إمارة البحرين في مقدمة الدول الخليجية التي عرفت المطبعة عام 1938، ثم تلتها الكويت (1947) فسار الخليج منذ الخمسينيات حتى السبعينيات.

فجر الصحافة في العالم العربي:

تشير الوقائع التاريخية في العالم العربي إلى انفصام العلاقة بين دخول المطبعة في بعض الأقطار العربية ونشأة الصحافة بهذه الأقطار. فالمعروف أن المطبعة باعتبارها العامل التكنولوجي الحاسم في ظهور الصحافة كنشاط نوعي متميز في التاريخ الحديث والمعاصر قد دخلت منطقة الشرق العربي في سياق ارتباطها بنشاط رجال الدين المسيحي في بداية القرن السابع عشر، وكانت لبنان أول بلد عربي يستقبل المطبعة عام 1610 في دير قزحيا، بينما تأخر ظهور الصحافة في لبنان حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما صدرت أول صحيفة عربية أهلية هي حديقة الأخبار لخليل خوري عام 1858. وكذلك سوريا التي عرفت المطبعة عام 1706 عن طريق رجال الدين أيضًا لم تشهد ظهور أول صحيفة بها سوى عام 1865. هذا وتؤكد الشواهد التاريخية أن مصر كانت أول بلد عربي عرف المطبعة في نهاية القرن الثامن عشر في أثناء وجود الحملة الفرنسية خلال 1798-1801 حيث أضافت المطبعة شيئًا جديدًا لم تعرفه مطابع المشرق العربي وانفردت به مصر أولاً وهو الصحافة حيث عرفت مصر الصحف في صورتها الكاملة على الرغم من كونها صحفًا غير مصرية، بل كانت فرنسية ولا يربطها بمصر إلا مكان الصدور - ويتمثل هذا في الصحيفتين (كورييه ديلجيبت)، (لاديكا اجيبسيان) وقد اهتمت الأولى بالأخبار الخارجية والفنية والترفيهية والثقافية، وصدرت بالقاهرة وحملت أنباء العاصمة والأقاليم، وكان الهدف منها تعريف الفرنسيين بما كان يجرى في بلادهم. أما الصحيفة الثانية فكانت صحيفة علمية تهتم بشئون مصر وما يتعلق بها من حياة اجتماعية وأدبية وثقافية.

وقد رأى مينو القائد الثالث للحملة الفرنسية إصدار صحيفة عربية تكون لسان حال الحكومة على أن يشرف عليها الفرنسيون المستشرقون وبعض العلماء المصريين، وسميت (التنبيه) وذلك في نوفمبر 1800. ولكن الظروف التي أحاطت بالحملة لم تسمح بظهور تلك الصحيفة. وبخروج الفرنسيين من مصر انتهى أجل الصحيفتين الفرنسيتين اللتين تمثلان أول تجربة إعلامية في العالم العربي. وهنا تبرز أمامنا حقيقة تاريخية

مهمة تتعلق بالبداية الإعلامية في العالم العربي (كجزء من العالم الجنوبي) الذي تعرف لأول مرة على المطبعة سواء في سياق استخداماتها الدينية من خلال البعثات التبشيرية الأوروبية في بداية القرن 17 أو في سياق استخداماتها الصحفية كجزء من حملات التوسع الاستعماري الأوروبي في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وقد ترتب على ذلك ظهور بعض الالتباس والازدواجية التي أحاطت بنشأة الصحافة في العالم الجنوبي ككل والعالم العربي على وجه الخصوص. إذ تداخلت النشأة الأجنبية واختلطت بالنشأة الوطنية أو المحلية، مما أدى إلى اللبس والخلط لدى بعض مؤرخي الصحافة العربية من الأجانب والعرب الذين لم ينتبهوا إلى ضرورة التمييز والتفرقة بين النشأة الأجنبية للصحافة في تلك المناطق حيث كانت تعبيرًا عن مصالح قوى أجنبية وافدة واهتماماتها، وبين النشأة المحلية للصحافة التي جاءت تجسيدًا وتعبيرًا عن أفكار مواطني هذه المناطق ومصالحهم واهتماماتهم سواء كانوا حكامًا أو محكومين.

وإذا كانت مصر أول موطن عربي شهد الصحافة وتعرف على المطبعة من خلال الأوروبيين فإنها لم تكن وحيدة في هذا المجال إذ شاركها العديد من الدول العربية الأخرى، فالمغرب كانت موطنًا لصدور مجموعة من الصحف الأسبانية والإنجليزية والفرنسية تصدرتها صحيفة (ال ليبرال أفريكانو) بالإسبانية عام 1820. وكانت طنجة العاصمة الأساسية للمغرب في ذلك الحين ميدانًا للتنافس الاقتصادي والسياسي بين رجال الأعمال الأوروبيين الذين تباروا في إصدار الصحف كأداة للصراع والسيطرة.

كذلك كانت ليبيا أحد المواقع العربية التي شهدت صدور الصحافة الأجنبية في العالم العربي. إذ أصدر الفرنسيون في طرابلس عام 1827 أول صحيفة منسوخة باللغة الفرنسية وإن كانوا قد اختاروا لها اسمًا عربيًا هو (المنقب) وكانت توزع على القنصليات الأجنبية.

أما الجزائر فقد كانت البلد العربي الثاني بعد مصر التي شهدت دخول المطبعة واستخدامها لأغراض صحفية. إذ حرصت الحكومة الفرنسية عندما أعدت العدة لغزو الجزائر عام 1830 أن تضم حملتها العسكرية بالإضافة إلى خبراء الحرب والمقاتلين بعض رجال الإعلام والثقافة للاستفادة بخبراتهم في إصدار صحيفة تكون بمثابة الناطق الرسمي للاستعمار الفرنسي في الجزائر. وقد أصدرت القوات الفرنسية أول صحيفة في الجزائر باسم (بريد الجزائر - جريدة سياسية وتاريخية وعسكرية) وقد صدر منها عددان خلال شهر يوليو 1830. وتعتبر صحيفة (بريد الجزائر) أول تجربة صحفية في المغرب العربي حيث عرف لأول مرة آلة الطباعة وصناعة الصحافة.

هذا وتعد تونس آخر المواقع العربية التي شهدت النشأة الأجنبية للصحافة في العالم العربي حيث أصدرت الجالية الإيطالية في تونس عام 1838 صحيفة جورنالي دى توتيزي إي دي كارتاجيني، ثم أصدرت الجالية ذاتها صحيفة (ايل كورييه دي توتيزي) أي بريد تونس عام 1858.

الصحف الرسمية:

إذا كانت مصر ودول المغرب العربي (المغرب - ليبيا - الجزائر - تونس) تشكل القاعدة الأولى التي تعرفت من خلالها الشعوب العربية على الصحافة عبر احتكاكها بالأوروبيين كرجال أعمال وكجاليات أجنبية مقيمة في بعض أنحاء المغرب العربي وكغزاة استعماريين. فإنه من الملحوظ أن

دول المشرق العربي تختلف اختلافا جذريًا في هذا الصدد، إذ تمثل الركيزة الأساسية للصحافة العربية حيث شهدت ولادتها على أيدي الولاة العثمانيين، كما شهدت ظهور الصحافة العربية الأهلية. وقد كانت مصر الدولة العربية الوحيدة التي انفردت بالسبق في كلتا النشأتين سواء بالنسبة إلى البداية الأجنبية للصحافة أو إلى النشأة المحلية، أي أنها شهدت فجر الصحافة في العالم العربي كما وضعت النواة الأولى للصحافة العربية التي تمثلت في صدور صحيفة (وقائع مصرية) عام 1828 على يد محمد علي الذي وضع حجر أساس مطبعة بولاق عام 1819. وقد سبق صدور الوقائع المصرية ظهور النشرة الدورية التي كانت تعرف باسم الجورنال وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية، وكانت تتضمن تقارير الأقاليم التي يتم عرضها على الوالي محمد علي، وقد تطورت من مجرد تقرير إلى أن أصبحت تضم خلاصة نشاط الحكومة وأعمال الموظفين وعرفت باسم جورنال الخديو وصدرت عام 1827. وقد رأى محمد علي ضرورة إعلام الشعب بما استحدثه من تجديدات في أمور البلاد فقام بطبع شئون الحكومة والمحكومين في جريدة كانت تنشر باسم قلم الوقائع، وتناولت أخبار المجالس العليا، وكان الهدف منها اطلاع المصريين على السياسة العامة التي فرضها محمد علي على البلاد بعد أن أصبح التاجر الأول والصانع الأول. وكان هذا النظام جديدًا على المصريين. وكانت صحيفة الوقائع المصرية تحتوى على الأخبار الرسمية والقضايا الهامة المتصلة بالشرع والعرف والآداب وأخبار السياسة الخارجية. وقد عمل بها كبار رجال الدولة والمفكرين وعلى رأسهم رفاعة الطهطاوي. وكانت تصدر في البداية باللغتين العربية والتركية ثم انفصلت الطبعتان وأصبحت تصدر كل منهما على حدة في صورة منفصلة يوميًا. ولم تكن الوقائع المصرية هي الصحيفة الرسمية الوحيدة في مصر بل تلتها عدة صحف أخرى أبرزها الجريدة العسكرية التي صدرت في بداية حملة الشام عام 1833 وتخصصت في نشر الوقائع والنظم العسكرية التي استحدثها الوالي محمد علي وفتوحاته في البلاد العربية والشام والسودان واليونان وكريت. وكانت هناك صحيفة وقائع بريدية وهي صورة من الوقائع المصرية ولكن كانت تصدر باللغتين التركية واليونانية وأيضًا جريدة التجارة والزراعة التي صدرت عندما تولى إبراهيم أمور البلاد.

هذا وتعد صحيفة (الرائد التونسي) التي صدرت في تونس عام 1860 أول صحيفة رسمية تصدر في ولاية عثمانية بعد (الوقائع المصرية) وتتميز عنها بأنها صدرت باللغة العربية فقط ومازالت تصدر حتى اليوم وهي تشبه الوقائع المصرية كجريدة رسمية تقتصر على نشر القوانين والقرارات الحكومية. هذا وقد ارتبط صدور (الرائد التونسي) بالحركة الإصلاحية التي شملت تونس منذ منتصف القرن التاسع عشر على يد خير الدين التونسي وتزعمت الدعوة إلى قيام دستور لتنظيم الحكم - أما سوريا فقد تصدرت دول المشرق العربي في صدور أول صحيفة رسمية عام 1865 باسم (سورية) وكانت تحرر باللغتين العربية والتركية وقد أصدرها الوالي التركي بالعاصمة دمشق وظلت تصدر حتى نهاية الحكم العثماني بعد الحرب العالمية الأولى، ثم تلتها بعد عامين صحيفة غدير الفرات التي أصدرها والى حلب عام 1867 ثم صحيفة الفرات عام 1869.

أما ليبيا فقد شهدت صدور أول صحيفة رسمية عام 1866 عرفت باسم (طرابلس الغرب) وقد اهتمت بأخبار السلطنة والأخبار الداخلية

والرسمية واستمرت في الصدور دون تعطيل حتى نهاية العهد العثماني في ليبيا (1911) وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية وكان اشتراكها نقدًا بدلاً من الاشتراك العيني الذي كان متبعًا في بعض البلاد مثل القمح والشعير.

وكانت العراق ثاني دول المشرق العربي بعد سوريا التي شهدت ظهور الصحافة العربية بصدور الزوراء أولى الصحف العراقية على يد الوالي التركي مدحت باشا عام 1869 وكانت أسبوعية وتحرر باللغتين العربية والتركية. وقد أصدر الولاة العثمانيون الذين خلفوا مدحت باشا جريدة الموصل الرسمية في مدينة الموصل عام 1885. كما أصدروا جريدة البصرة في مدينة البصرة عام 1889. وتتميز صحيفة الزوراء عن سائر الصحف الرسمية العثمانية التي تلتها في الصدور بقدرتها على تجسيد روح الإصلاح والرغبة في النهوض على النسق الغربي التي كان يتزعمها الوالي مدحت باشا.

هذا وقد استمر الطابع الرسمي سمة مميزة للصحف العربية التي صدرت في سائر أنحاء المشرق العربي اليمن والحجاز خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

في اليمن أنشأت السلطات التركية أول مطبعة في صنعاء العاصمة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وتولت هذه المطبعة طباعة أول صحيفة رسمية عام 1879 وعرفت باسم (صنعاء) وكانت الصحيفة الوحيدة التي صدرت خلال العهد العثماني باليمن وكانت تصدر بالعربية والتركية، وقد استخدمها السلطان عبد الحميد للترويج والدعاية لسياسته بين القبائل اليمنية في الشمال.

وفي ولايتي الحجاز ونجد اللتيْن أصبحتا تعرفان باسم المملكة العربية السعودية صدرت أول صحيفة رسمية عُرفت باسم (حجاز) ويختلف المؤرخون حول تاريخ صدورها فهناك من يرى أنها صدرت في عام 1882 أي في العام ذاته الذي شهد إنشاء أول مطبعة في ولاية الحجاز وهناك من يرى أنها صدرت عام 1908 استنادًا إلى تاريخ أقدم ما وجد من أعدادها. وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية وقد وصفت نفسها بأنها (جريدة الولاية الخادمة لعموم منافع الدولة والملة). وقد استبدل هذا الوصف بعبارة (جريدة الولاية الرسمية). وكانت تنشر أخبار الولاية وأخبار الحكومة المركزية وبعض التقارير الرسمية حول الشئون العالمية.

وإذا كانت صحيفة النفير العثماني تعد أقدم صحيفة عربية في فلسطين، إلا أنها لم تكن صحيفة رسمية إذ صدرت عام 1904 في الإسكندرية ثم انتقلت إلى القدس عام 1908 حيث أطلق عليها اسم النفير، وظلت تنتقل بين حيفا ويافا والقدس حتى استقرت في حيفا. ويلاحظ أن أول صحيفة رسمية أصدرتها السلطات العثمانية في فلسطين كانت صحيفة القدس الشريف التي صدرت عام 1913 ويرى البعض أنها كانت تطورًا للنشرة الحكومية التي كانت تصدر في القدس باللغتين العربية والتركية منذ عام 1876 علاوة على صحيفة الغزال التي صدرت باللغة العربية فقط واقتصرت كلتاهما على نشر الفرمانات والأوامر التركية الرسمية.

ويلاحظ أن اختلاف الظروف السياسية التي أحاطت بالسودان خلال الحقبة العثمانية قد جعلها أكثر تمايزًا عن سائر الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية وأكثر ارتباطًا بالمجتمع المصري سياسيًا وثقافيًا. وقد انعكس ذلك بعمق على نشأة وتطور الصحافة السودانية التي ارتبطت منذ بدايته بالأحداث والتطورات السياسية التي مرت بها مصر

والعلاقات المصرية السودانية. ومن الملاحظ أن الشعب السوداني قد اعتمد على الصحافة المصرية طوال النصف الأخير من القرن التاسع عشر. كما أن نشأة الصحافة السودانية قد اتخذت طابعًا رسميًا في البداية، غير أنها لم تخضع للمؤثرات العثمانية. وصدرت أول صحيفة رسمية في السودان عام 1899 وذلك عقب دخول القوات البريطانية والمصرية السودانية حيث عمدت السلطات البريطانية إلى إصدار صحيفة الجازيتا السودانية لنشر قوانين الحكومة وإعلاناتها وأوامرها ولم تكن هذه الصحيفة أكثر من نشرة رسمية.

الصحافة الشعبية في العالم العربي:

بينما سيطر الطابع الأجنبي على نشأة الصحافة في العالم العربي كما أسلفنا ذكرها، وسيطر الطابع الرسمي الحكومي على نشأة الصحافة العربية، نلاحظ أن هناك دولتين عربيتين فقط هما اللتان انفردتا بالطابع الأهلي أو الشعبي بالنسبة إلى نشأة الصحافة بها وهما لبنان التي شهدت صدور أول صحيفة أهلية في العالم العربي هي (حديقة الأخبار) عام 1858 ويرجع هذا إلى الظروف التاريخية الخاصة بلبنان الذي يعد أسبق الأقطار العربية في معرفة المطبعة منذ بداية القرن السابع عشر. وقد ساعد على انتشار المطابع في لبنان، تدفق الإرساليات الأمريكية والفرنسية؛ حيث قاموا بتأسيس العديد من المدارس والكليات في بيروت، وأصدروا العديد من النشرات الدينية التي توالى صدورها منذ منتصف القرن التاسع عشر وأسهمت في خلق الروح الطائفية وتغذيتها؛ مما ساعد مع سواها من العوامل على تصاعد حدة الفتنة الطائفية التي بلغت ذروتها عام 1860 بحدوث الفتنة بين الدروز والمسيحيين في لبنان.

وفي خضم هذه الأحداث نجح خليل الخوري في الحصول على رخصة رسمية من الحكومة العثمانية لإصدار أول صحيفة أهلية في العالم العربي صدرت في عام 1858 باسم حديقة الأخبار. وكان الخوري يملك مطبعة خاصة، كما أن علاقاته الوطيدة بالباب العالي وكبار المسئولين العثمانيين وأيضًا بكبار المفكرين والقادة السياسيين العرب يسرت له إصدار هذه الصحيفة في مواجهة تصاعد النشاط التبشيري الفرنسي والأمريكي. وقد تحولت حديقة الأخبار بعد عامين من صدورها إلى صحيفة شبه رسمية بعد أن أصبح خليل الخوري مستشارًا رسميًا لدى الباب العالي. كذلك أصدر بطرس البستاني صحيفة (نفير سوريا) في بيروت عام 1860 كي تكون داعية للوحدة الوطنية في مواجهة أحداث الفتنة الطائفية التي كادت تمزق وحدة البلاد في ذلك الوقت. وتعد هذه الصحيفة ثاني صحيفة أهلية في العالم العربي.

هذا وتعد المغرب ثاني دولة عربية بعد لبنان تشهد صدور صحيفة أهلية هي (المغرب) التي صدرت في مايو 1889 باللغة العربية وذلك برغم صدورها على أيدي بعض أفراد الجالية اللبنانية في المغرب. وقد درج أصحابها على كتابة سطر تحت أسم الصحيفة يشير إلى أنها (أول جريدة عربية طبعت في مراكش) وقد حددت الصحيفة خطها الإعلامي وأهدافها في افتتاحية طويلة نشرت في العدد الأول أشارت إلى أنها سوف تهتم بنشر الأنباء الحقيقية والحقائق العلمية والاستنباطات المستحدثة التي من شأنها ترقية منزلة البلاد. وتحمل الصفحة الأخيرة من العدد الأول لصحيفة المغرب أسماء صاحبي الامتياز وهما عيسى كلارجي وسليم كسباني ثم انتقل الاسمان في العدد الأخير منها إلى الصفحة الأولى وأصبحا عيسى فرج وسليم كسباني.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن نشأة الصحافة الشعبية - الأهلية في العالم العربي قد اتخذت عدة مسارات واتجاهات اختلفت باختلاف الظروف السياسية والثقافية التي سادت في الأقطار العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولكن من الثابت تاريخيًا أن صدور دستور 1876 العثماني يمثل نقلة نوعية في تاريخ الصحافة العربية؛ إذ انطلقت على أثر صدوره الصحف الشعبية التي صدرت على أيدي الأفراد والجمعيات الثقافية والأحزاب السياسية، وقد شملت مختلف أنحاء العالم العربي وأصبحت تمثل معلمًا أساسيًا من معالم الصحافة العربية.

هذا وتتفاوت أسباب صدور الصحف الشعبية الأهلية طبقًا للظروف والملابسات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي أحاطت بنشأتها في كل قطر عربي على حدة. ويلاحظ أن المشرق العربي يمثل مهد الصحافة الشعبية التي يتصدرها النموذج اللبناني وقد سبقت الإشارة إليه. ويمكن التمييز بين مرحلتين تاريخيتين في نشأة الصحافة الشعبية - الأهلية وتطورها في العالم العربي.

المرحلة الأولى - وتمثل نشأة الصحافة الشعبية (الأهلية):

صدرت الصحافة الأهلية على أيدي الأفراد خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد تميزت أغلب هذه الصحف بالعمر القصير بسبب مطاردة السلطات العثمانية لها فضلاً عن افتقارها إلى المساندة السياسية والاقتصادية وضآلة قاعدة القراء. وقد غلب الطابع شبه الرسمي على بعض الصحف الأهلية مثل صحيفة حديقة الأخبار في لبنان التي أصبحت شبه رسمية بعد عامين من صدوره. كما خرجت بعض الصحف الشعبية في العالم العربي من عباءة السلطة السياسية مثل صحيفة وادي النيل التي أصدرها عبد الله أبو السعود عام 1867 بإيعاز من الخديو إسماعيل الذي استطاع نقل الصحافة المصرية من رسميتها إلى الطابع الشعبي في حيز ضيق من الحرية. وقد اتخذت بعض الصحف الشعبية - الأهلية طابعًا متخصصًا حيث ركزت على التعليم والطب والعلوم الطبيعية والآداب والفنون، وذلك هربًا من القيود وملاحقة السلطات العثمانية لها.

وليس مصادفة أن يتزامن صدور أول لائحة عثمانية للمطبوعات عام 1857- ثم صدور أول قانون عثماني للصحافة عام 1865 ثم إعلان 1867 الذي أصدره السلطان عبد العزيز ضد الصحف التي تتصرف تصرفا مخالفًا للصالح العام، أقول ليس مصادفة أن تتزامن تلك التشريعات العثمانية مع بداية ظهور الصحافة الأهلية - الشعبية في العالم العربي بل صدرت في الأساس من أجل تحجيم هامش الحرية النسبي التي كانت الصحف الشعبية تنذر بانتزاعه وتوسيع نطاقه.

ولا شك أن الصحف الشعبية ذات الطابع السياسي هي التي تصدت بشجاعة لإجراءات القمع والمصادرة العثمانية ودفعت الثمن غاليًا، ولكنها سجلت البداية الحقيقية للصحافة العربية الشعبية.

ومن أبرز الصحف التي تندرج تحت هذا النموذج صحيفة الشهباء التي أصدرها في حلب المفكر العربي عبد الرحمن الكواكبي عام 1877، وقد تابعت أخبار الحرب بين روسيا وتركيا وتميزت بالكتابات الجريئة التي تدعو إلى الحرية والمساواة؛ مما دفع والي حلب إلى مصادرتها والحجز على مطبعتها بعد العدد الثاني وقد توقفت نهائيًا عن الصدور بعد العدد الخامس عشر. وقد واصل الكواكبي نشاطه الصحفي من خلال صحيفة الاعتدال

التي صدرت عام 1879 باسم سعيد بن علي شريف وأعلن في افتتاحياتها أنها امتداد للشهباء، وسرعان ما أغلقها الوالي العثماني بسبب كتابات الكواكبي التحررية.

وتمثل صحيفة (الحاضرة) التي أصدرها علي بوشوشة عام 1888 بداية الصحافة الشعبية في تونس - وكانت ذات توجه إسلامي - قومي وقد اهتمت بحركة الجامعة الإسلامية وقضايا المغرب العربي ككل واستطاعت استقطاب الأقلام الوطنية وتصدت للسلطات الفرنسية التي شددت عليها الرقابة وظلت تطاردها بالمصادرة حينًا، والقيود الإدارية حينًا آخر حتى توقفت عام 1910.

كذلك تعد صحيفة الترقي أول صحيفة شعبية سياسية أصدرها محمد البوصيري في طرابلس (ليبيا) عام 1897 باللغة العربية وقد تميزت بمقالاتها الجريئة؛ مما أدى إلى إغلاقها بعد بضعة أشهر. وتلتها في الصدور مجلة الفنون التي صدرت عام 1898 وكانت تركز على الفنون والزراعة والعلوم الطبيعية. ثم توقفت بعد عامين. وظلت ليبيا محرومة من الصحافة الأهلية حتى عام 1908.

وتتصدر التجربة المصرية في مجال الصحافة الشعبية سائر التجارب العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ تتميز بالتنوع والاستمرارية. وعلى الرغم من خروجها من عباءة السلطة فإنها نجحت من خلال كتاباتها عن الحكم المطلق وحكم الشورى والمطالبة بالإصلاح الاجتماعي والسياسي في بلورة دور الصحافة الشعبية. ولا شك أن هناك جملة عوامل داخلية وخارجية ساعدت على خلق المناخ السياسي والفكري الذي دفع تجربة الصحافة الشعبية في مصر عدة خطوات إلى الأمام، نذكر من هذه العوامل عودة البعثات المصرية العلمية التي أرسلها محمد علي والتي أنتجت جيلاً من المثقفين أسهموا في إحياء الثقافة المصرية كذلك لا يمكن تجاهل أبرز إنجازات الخديو إسماعيل في المجال السياسي وأعني به إنشاء مجلس شورى النواب عام 1866. وكان الخديو يهدف إلى كسب طبقة الملاك الزراعيين وكبار التجار كي يدعموه في مواجهة الأزمة المالية وللدعاية لنفسه في أوروبا إزاء البيوت المالية هناك. وكان من الطبيعي أن تصدر صحافة شعبية لتعبر عن مجلس شورى النواب، فأصدر عبد الله أبو السعود بإيعاز من الخديو صحيفة وادي النيل عام 1867 وأصبحت لسانًا يدافع عن الخديو ضد صحيفة الجوائب الصادرة في القسطنطينية. ولكن عندما أصدر إبراهيم المويلحي وعثمان جلال مجلة (نزهة الأفكار) عام 1869 بادر الخديو إسماعيل إلى إغلاقها بعد العدد الثاني خوفا من تجاوزها الهامش المسموح به. فلم يكن إسماعيل يريد صحافة تعبر عن مصر أكثر مما يعبر عنها مجلس شورى النواب.

ومن أبرز أسباب نهوض الصحافة الشعبية في مصر، هجرة بعض الصحفيين والكتاب الشوام إلى مصر؛ هربًا من القيود العثمانية خصوصًا في عهد السلطان عبد الحميد.

وقد رحب بهم الخديو إسماعيل وشجعهم على إصدار الصحف وهكذا وجدت صحف شعبية تقودها عقول وأقلام مصرية وصحف شعبية تقودها عقول وأقلام شامية من أبرزها صحيفة الأهرام التي صدرت عام 1876 - ولا نستطيع إغفال عامل مهم أسهم في نهوض الصحافة الشعبية في مصر وهو جمال الدين الأفغاني الذي دعا وعمل على إحياء وحدة الشرق الإسلامي على أسس سياسية وثقافية واجتماعية ووجدت دعوته صدى عميقًا في مصر ورحب به الخديو إسماعيل وحاول استثمار وجوده

للدعاية له في مواجهة تركيا التي طرد منها الأفغاني عام 1871. وقد كان للأفغاني فضل مساعدة ظهور بعض الصحفيين المصريين البارزين في تاريخ الصحافة المصرية وتشجيعهم، مثل يعقوب صنوع صاحب أبو نضارة زرقاء عام 1877 وأديب اسحق صاحب صحيفتي مصر 1877 والتجارة 1879 وسليم عنجوري صاحب مرآة الشرق عام 1889.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الصحف الصادرة في عهد الخديو إسماعيل بلغت 23 صحيفة منها 6 صحف رسمية فقط والباقي صحف شعبية من أبرزها وادي النيل - نزهة الأفكار - كوكب الشرق - الأهرام - روضة الأخبار - حقيقة الأخبار - أبو نضارة زرقاء - شعاع الكوكب - مرآة الشرق - بستان - الأخبار - الإسكندرية - صدى الأهرام - مصر - الوطن - البسفور - التجارة.

وقد اختلفت اتجاهات الصحف الشعبية في مصر إزاء السلطات المحلية والقوى الدولية المعاصرة لها. فالبعض منها كان يناصر الدولة العثمانية في صراعها ضد روسيا (مثال صحيفة مصر لأديب إسحاق) بينما كان البعض الآخر يناصر الروس ضد تركيا (مثال صحيفة الوطن لميخائيل عبد السيد) - بينما كانت صحيفة (أبو نضارة) لصاحبها يعقوب صنوع توجه انتقادات مباشرة لسياسة الخديو إسماعيل مما دفعه إلى إغلاقها والسفر إلى فرنسا حيث استأنف إصدارها بأسماء مختلفة لتفلت من الرقابة المصرية.

وعلى الرغم من ترحيب الصحافة المصرية بمجيء الخديو توفيق إلى السلطة خلفًا لأبيه الخديو إسماعيل الذي عزل في يوليو 1879، فإن خضوعه للضغوط من جانب إنجلترا وفرنسا اللتين تدخلتا لدى السلطان العثماني لإصدار فرمان 1879 الذي يقضي باستلامه السلطة؛ مما جعله مدينًا لهما؛ ولذلك بادر فور توليه السلطة إلى طرد جمال الدين الأفغاني من مصر خوفًا من تأثيره على الرأي العام وسرعان ما عطل مجلس شورى النواب وأتسم عهده بالإرهاب ضد الصحافة حيث بدأت الإنذارات تنهال على الصحف الشعبية المرموقة آنذاك مثل مصر الفتاة التي كان يعتبرها البعض لسان حال حزب تركيا الفتاة؛ لذلك صدر قرار بإلغاء ترخيصها تمامًا وكذلك صحيفتي مصر والتجارة والمحروسة - كما حظرت الحكومة المصرية دخول الصحف المصرية الصادرة في الخارج، خصوصًا صحف يعقوب صنوع وأديب إسحاق الصادرة في باريس مثل القاهرة والنحلة.

وقد شهدت هذه الفترة قيام ما عرف بجماعة حلوان وحدوث مظاهرة قصر النيل وظهور عرابي كمدافع صلب عن مطالب الجيش ثم اندلاع الثورة العراقية في سبتمبر 1881 وظهور عبد الله النديم همزة اتصال بين العسكريين والمدنيين من خلال التنكيت والتبكيت، ثم لسانًا ناطقًا باسم الثورة من خلال (الطائف) و(الأستاذ) و(المفيد) لحسن الشمسي.

وقد حققت الصحافة الشعبية في مصر ذروة مجدها بقيام الثورة العرابية حيث لعبت صحف النديم دورًا رئيسًا في التنسيق بين أجنحة الثورة والربط بين الجيش والشعب وتعبئة الرأي العام المصري؛ مما حدا بالخديو توفيق إلى سن أول تشريع ضد الصحافة المصرية هو قانون المطبوعات الذي صدر في نوفمبر 1881.

وإذا كانت الصحافة الشعبية قد أصيبت بنكسة شديدة بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر عام 1882، إلا أن تأثير الثورة العرابية وصحافتها ظل ممتدًا مواصلاً تأثيره في إيقاظ الوعي الوطني لدى الشعب المصري. وقد أدرك الإنجليز بعد القضاء

على الثورة العرابية عسكريًا أنهم عاجزون عن تحطيم الرأي العام المصري وذلك على الرغم من نجاحهم في استمالة بعض الصحف مثل الوطن والبرهان ومرآة الشرق والاتحاد المصري - وإغلاق الصحف الموالية للثورة مثل الزمان - السفير - الطائف - النجاح ونفي الصحفيين الوطنيين مثل الشمسي ومحمد عبده والحكم بإعدام النديم. وحرصًا على محاولة خلق رأى عام يهادن الاحتلال عملت سلطات الاحتلال البريطاني إلى إصدار صحف جديدة أبرزها الثلاثية المعروفة المقتطف 1885، اللطائف 1886، المقطم 1889 التي قام بإصدارها فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس.

وقد تميزت الفترة الأولى للاحتلال البريطاني بظهور عدد كبير من المجلات العلمية والقضائية والزراعية والأدبية والدينية، وقد وصل عددها خلال عامي 1892، 1893 إلى ثلاث عشرة مجلة أبرزها الأستاذ - النمرة - الراوي - المهذب - النديم - المهدى - الهلال - الرشاد - الفتاة - المدرسة.

ولا شك أن صدور هذا العدد الكبير من الصحف المتخصصة كان تعبيرًا عن محاولة الصحافة الشعبية في مصر للهروب من القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال والخديو آنذاك والتعبير عن الرأي العام المصري بأساليب وأشكال غير صدامية.

المرحلة الثانية: الصحافة الشعبية في مطلع القرن العشرين:

شهد أوائل القرن العشرين صدور العديد من الصحف العربية ذات الطابع الشعبي والتي تنوعت اتجاهاتها ما بين الاتجاه الديني والأدبي والفني والعلمي والسياسي. وقد غمرت تلك الصحف أقطار العالم العربي، سواء تلك التي كانت تخضع تمامًا للسلطة العثمانية أو التي كانت تخضع للنفوذ الأوروبي (البريطاني والفرنسي ثم الإيطالي) - وقد شهدت الأعوام التي أعقبت مباشرة إعادة الدستور العثماني عام 1908 انطلاقه غير مسبوقة للصحافة الشعبية عبرت عن الروابط والأحزاب والجمعيات السرية والنوادي التي كانت تطالب بالإصلاحات واللامركزية الإدارية في جميع الأقاليم العربية في مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

ونلاحظ أن بعض الدول العربية مثل ليبيا ظلت من دون صحافة شعبية منذ مصادرة صحيفة الترقي) عام 1898 حتى عودة الدستور العثماني عام 1908 حيث توالى صدور العديد من الصحف التي أسهمت الظروف المحلية في ليبيا في تنوعها وازدهارها وخصوصًا وجود فرع جمعية الاتحاد والترقي وأعضائه من الشباب الليبي، فضلاً عن المثقفين الليبيين الذين درسوا في الأزهر وتونس مع توفر المطابع الرسمية والأهلية فصدرت صحف الكشاف والعصر الجديد والرقيب وأبو قشة وتميزت أغلبها بالطابع السياسي والاجتماعي الساخر كما عادت صحيفة الترقي إلى الصدور عام 1908 في طرابلس وتلتها صحيفة المرصاد عام 1910. وقد نشط الصحفيون الليبيون وأصدروا عدة صحف خارج ليبيا في الفترة من 1908 - 1911 مثل (الأسد الإسلامي) في القاهرة ودار الخلافة وفاتح والفردوس والآستانة. وكانت صحيفة الرقيب آخر الصحف الشعبية التي صدرت في ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي للبلاد عام 1911.

أما العراق فلم يشهد طوال الربع الأخير من القرن التاسع عشر سوى الصحف الرسمية التي كانت تتصدرها الدعوات للسلطان العثماني كما حرمت تمامًا من دخول الصحف العربية الأخرى

ولذلك اقتصرت الصحافة العراقية في أوائل القرن العشرين على صحيفتين ذات طابع ديني هما إكليل الورد (1902) للآباء الدومينكان وزهيرة بغداد (1905) للآباء الكرملين . ولم تبدأ إرهاصات الصحافة الشعبية في العراق إلا بعد أن خفت حدة القيود العثمانية بعد عام 1908 وتمثل ذلك في صدور كل من صحف بغداد والعراق والرقيب التي غلب عليها الطابع السياسي، ولكنها سرعان ما عانت من القيود التي فرضها الاتحاديون. كما شهدت العراق في هذه الفترة صدور بعض الصحف الإسلامية مثل العلم وتنوير الفكر إلى جانب المجلات الأدبية مثل لغة العرب والمجلات العلمية والاجتماعية مثل العلوم وشمس المعارف.

هذا وقد انتهزت السلطات العثمانية نشوب الحرب العالمية الأولى وأغلقت الصحف الشعبية كافة في العراق ولم يبقَ في الساحة سوى صحيفة واحدة عرفت بموالاتها لهم هي صحيفة الزهور.

وإذا كانت صحيفة الشام الصادرة في دمشق عام 1896 تمثل آخر الصحف التي سمح السلطان العثماني بصدورها في سوريا حتى عام 1908 فإن صحيفة المقتبس اليومية السياسية التي صدرت في العام ذاته تعد باكورة النشاط الصحفي الشعبي الذي سرعان ما تصاعد وازدهر بصدور صحيفة المفيد 1909 في بيروت وهي لسان حال جمعية الفتاة. وكانت هاتان الصحيفتان من أبرز المنابر المعبرة عن الفكر القومي العربي في سوريا ولبنان في فترة ما قبل 1914. وقد نبهت صحيفة المقيد في وقت مبكر إلى الخطر الصهيوني كما حذرت من الحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية يهدد نشاطها بفصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية.

وتمثل هذه الفترة (1908-1914) إحدى فترات ازدهار الصحافة الشعبية في سوريا؛ حيث شهدت صدور نوعيات مختلفة من الصحف مثل الصحف النسائية (مجلة العروس - للأديبة مارى عجمي 1910) وجريدة الاشتراكية عام 1912 التي أصدرها حلمي فتياني - أما (الحجاز - المملكة العربية السعودية حاليًا) فقد كانت 1908 بداية حقبة جديدة في تاريخ الصحافة الشعبية بها. إذ صدرت صحيفة شمس الحقيقة عام 1909 ولا يمكن اعتبارها صحيفة شعبية بالمعني العلمي؛ لأنها ارتبطت بجمعية الاتحاد والترقي منذ صدورها وذلك بحك عضوية محرريها بهذه الجمعية وقد انعكس ذلك على كتاباتها الموالية للسلطة العثمانية، كما أنها كانت تصدر باللغتين العربية والتركية.

كما صدرت صحيفة الإصلاح الحجازي في العام ذاته وقد تحول اسمها إلى صفا الحجاز، وكان محرروها من الشوام. وشهدت المدينة صدور صحيفتين هما: الرقيب والمدينة المنورة، وقد غلب عليهما الطابع الأدبي. وعند قيام الحرب العالمية الأولى لم تكن بالبلاد سوى صحيفة حجاز الرسمية التي اختفت بانتهاء الحكم التركي بمكة على يد الشريف حسين عام 1916.

هذا ويلاحظ أن السنوات الأولى من القرن العشرين قد سجلت بدء ظهور الصحافة الشعبية في فلسطين؛ إذ صدرت عام 1906 صحيفة باكورة جبل صهيون الشهرية من مدرسة صهيون الإنجليزية ويمثل عام 1908 نقطة تحول بارزة في تاريخ الصحافة الفلسطينية؛ إذ بلغ عدد الصحف الشعبية الصادرة في هذا العام والأعوام التالية حوالي 15 صحيفة من أبرزها الكرمل في حيفا والقدس في القدس والأخبار في يافا؛ وفي عام 1911 صدرت صحيفة فلسطين في يافا؛ ويرجع ذلك إلى انتعاش آمال الحركة القومية العربية مع وصول تركيا الفتاة إلى الحكم عام 1908. على أن هذه الآمال سرعان

ما تبددت بعد أن كشفت تركيا الفتاة عن وجهها الشوفيني الذي اتسم بالعداء والتعصب الشديد ضد العرب. واللافت للنظر أن إحدى عشرة صحيفة من تلك الصحف الخمس عشرة الصادرة عام 1908 كانت خطية ومجهولة المحرر؛ مما يكشف عن حذر أصحابها وعدم ثقتهم في الوعود التي أعلنتها تركيا الفتاة حينذاك. وقد خاضت الصحافة الفلسطينية العديد من المعارك ضد التغلغل الصهيوني في فلسطين، وذلك على الرغم من القيود العثمانية التي تمثلت في قوانين الصحافة التي كانت تحاصر الصحف الشعبية في فلسطين وتعوق انطلاقها.

أما السودان فقد شهد مولد أول صحيفة غير رسمية هي (السودان) عام 1903 على أيدي الثلاثي الشامي المعروف (نمر - صروف - مكاريوس) وكانت هذه الصحيفة أداة للدعاية للاستعمار البريطاني؛ ولذلك لم ترتبط بالشعب السوداني، سواء في ملكيتها أو تحريرها ولا يمكن إدراجها ضمن قائمة الصحف الشعبية، وقد تبعتها صحيفة (رائد السودان) عام 1913 ولعبت دورًا بارزًا في النهضة الفكرية والأدبية وقد تولى أمورها أول صحفي سوداني عام 1918 وهو السيد حسين الشريف الذي أسس أول صحيفة شعبية في السودان عام 1919 هي صحيفة (حضارة السودان) وقد أسهمت في بلورة الصراعات السياسية في السودان منذ ذلك الحين وحتى إعلان الاستقلال.

وفيما يتعلق بالمغرب العربي، فقد كان للسيطرة الاستعمارية الفرنسية آثارها السلبية الواضحة على الصحافة الشعبية، سواء في نشأتها أو استمراريتها في كل من الجزائر وتونس والمغرب.

إذ لم تشهد الجزائر طوال القرن التاسع عشر سوى الصحف الرسمية الناطقة بالفرنسية التي كانت تصدرها الإدارة الاستعمارية وأبرزها صحيفة المرشد الجزائري الصادرة عام 1832 والتي كانت تعرف بالعربية باسم (ورقة خبور الجزائر) ثم النشرة الرسمية لعقود الحكومة الصادرة عام 1834 والتي استمرت تصدر لمدة 66 عامًا بعد تعديل اسمها إلى النشرة الرسمية للحكومة العامة) وكانت المبشر أول صحيفة ناطقة باللغة العربية والفرنسية أصدرتها سلطات الاحتلال الفرنسي عام 1847. ويرى بعض مؤرخي الصحافة أن هذه الصحيفة تماثل كلاً من صحيفة الوقائع المصرية التي أصدرها محمد علي عام 1828 وصحيفة المرشد العثماني التي أصدرها السلطان محمود الثاني عام 1831 وأنها لم تكن صحيفة للدعاية الاستعمارية فحسب، بل كانت تشمل بعض المعلومات العامة والجوانب التثقيفية وكانت موجهة إلى الأغلبية الجزائرية التي كان من الصعب عليها الاستفادة من الصحف الناطقة بالفرنسية والتي كانت مقصورة على الأقلية الجزائرية التي تجيد الفرنسية.

وتمثل الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى البداية الفعلية للصحافة الجزائرية بالمفهوم الشعبي. إذ شهدت الفترة الممتدة من 1900-1911 صدور أول صحيفتين جزائريتين هما جريدة المغرب التي صدرت في الجزائر العاصمة من عام 1903-1913 وكانت نصف أسبوعية وقال عنها الشيخ محمد عبده في أثناء زيارته للجزائر عام 1903 "إنها على الرغم من عيوبها، تمثل بالنسبة إلى الجزائريين شعاعًا مضيئًا نظرًا إلى حرمانهم من الصحف الناطقة باسمهم وبلغتهم القومية" أما الصحيفة الأخرى فهي صحيفة (المصباح) التي أصدرها العربي فخار باللغتين العربية والفرنسية عام 1904-1905 بمدينة وهران وتعد صحيفة

(كوكب إفريقيا) التي أصدرها محمود كحول عام 1907 من الصحف الأهلية الرائدة في الجزائر وقد عرفت بولائها للفرنسيين.

هذا وقد شهدت الفترة من 1912-1914 صدور أربع صحف أهلية بالجزائر كانت تعبر باللغتين العربية والفرنسية عن بعض اتجاهات الرأي العام الجزائري وهي صحيفة الإسلام التي صدرت بالعاصمة خلال عامي 1912، 1913 باللغتين العربية والفرنسية ثم باللغة الفرنسية خلال عام 1914 وصحيفة (ذو الفقار سيف الإسلام) وكانت تصدر خلال عامي 1913-1914 بالعاصمة وكانت تتبنى فلسفة محمد عبده الإصلاحية ثم صحيفة (الفاروق) الشهرية التي أصدرها عمر بن قدور بالعاصمة من 1913-1915 ثم خلال عامي 1920-1921 وأخيرًا صحيفة الحق الواهراني التي صدرت باللغة العربية خلال عامي 1911-1912 بمدينة وهران وكانت تعتبر لسان حال الدفاع عن مصالح الجزائريين المسلمين.

ولا شك أن الظروف المحلية التي سادت الجزائر خلال الفترة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى قد ساعدت على اختمار شروط ظهور الصحافة الجزائرية الناطقة بالعربية وتتلخص هذه الظروف في صدور قانون التجنيد الإجباري للجزائريين وزيارة الشيخ محمد عبده للجزائر عام 1903 علاوة على صدور صحافة رسمية موجهة للجزائريين باللغة العربية للدعاية للحكومة الفرنسية ولإقناع الشعب الجزائري بالاشتراك في الحرب إلى جانب فرنسا.

في مواجهة المرسوم الفرنسي الصادر عام 1904 لتقييد حرية الصحافة العربية في تونس صدرت عدة صحف شعبية تمثل الإرهاصات الأولى للحركة القومية في تونس وقد صدرت بعض هذه الصحف التي تميزت بقصر العمر وباللغة العربية كما صدرت أول صحيفة تونسية باللغة العربية عام 1907 كانت تدعو إلى التعاون بين فرنسا وتونس وتطالب بمشاركة التونسيين في إدارة البلاد ومن أبرز الصحف الشعبية ذات الطابع السياسي التي شهدتها تونس في أوائل القرن صحيفة الإسلام التي أصدرها الهاشمي عام 1908 وسرعان ما صادرتها السلطات الفرنسية فأصدر عوضًا عنها في ذاته العام أول صحيفة ساخرة أسماها أبو قشة واتخذ القرد شعارًا لها واستمرت حوالي عام ثم صادرتها السلطات الفرنسية. ولا يمكن إغفال الدور الذي قامت به صحيفة الزهرة أول صحيفة يومية شعبية استأنفت الصدور في تونس عام 1905 بعد توقفها صحيفة نصف أسبوعية عام 1897.

وبصدور المرسوم الفرنسي في نوفمبر 1911 والذي يحظر صدور الصحف التونسية الناطقة بالعربية تطوى الصفحات الأولى من تاريخ الصحافة العربية في تونس.

وبالنسبة إلى الصحافة المغربية فهي تتميز عن سائر الصحف الصادرة في العالم العربي خلال الحقبة العثمانية بعدم تمركزها في العاصمة. ولقد شهدت الفترة الأولى من القرن العشرين ظهور العديد من الصحف العربية في مدن طنجة وليلة وفاس، حتى إعلان الحماية على المغرب عام 1912 وقد انعكس الصراع الأوروبي في المغرب في ذلك الوقت بصورة مباشرة وحاسمة على الخريطة الصحفية هناك؛ إذ أصدر الفرنسيون صحيفة السعادة 1905 وظهرت في مواجهتها صحيفة الحق عام 1911 وكان يحررها بعض الصحفيين المغاربة لحساب الأسبان وقد تحولت بعد ذلك إلى داعية للجامعة الإسلامية العثمانية بعد أن آلت ملكيتها إلى الألمان كما صدرت صحيفة الطاعون 1908 في

فـاس كـأول صـحيفة مغربيـة أهليـة قامـت بالتـصدي للأطمـاع الاسـتعمارية الأوروبيـة. وان كـان بعـض المـؤرخين المغاربـة يؤكـد علـى أن (لـسان المغرب) هي أول صحيفة مغربيـة وطنيـة صـدرت عـام 1907 وكانـت تربطهـا علاقـات وثيقـة مـع جمعيـة الاتحـاد والترقـي فـي الآسـتانة كمـا كانـت تعتبـر لـسان حـال النخبــة المغربيـــة المثقفـة، وكانـت تطالـب بـبعض الإصـلاحات الدسـتورية، وتنـادى بـالتعليم الإجبـاري. هذا وقد شـهدت تلك الفترة صدور صحيفة الفجر فـي طنجـة عـام 1908 بإيعـاز مـن الـسلطان العثمـاني ولكنهـا كانـت ذات واجهـة أهليـة. وبـإعلان الحمايـة الفرنسية على المغرب في مارس 1912 تبدأ صفحة جديدة في تاريخ الصحافة الشعبية المغربيـة الناطقة باللغة العربية.

أ.د. عواطف عبد الرحمن
جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

- أبو زيد، فاروق: أزمة الديموقراطية في الصحافة المصرية، القاهرة، 1977.
- الحسني، عبد الرازق: تاريخ الصحافة العراقية، بيروت، 1971.
- دي طرازي، فيليب: تاريخ الصحافة العربية، جزآن، بيروت، 1913.
- الشامخ، عبد الرحمن: الصحافة في الحجاز، بيروت، 1971.
- صابات، خليل: تاريخ الطباعة في الشرق العربي، دار المعارف، القاهرة، 1966.
- صابات، خليل: نشأة وسائل الاتصال، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982.
- صالح، محجوب محمد: الصحافة السودانية، الخرطوم، 1972.
- الصاوي، أحمد حسين: فجر الصحافة في مصر، القاهرة، 1975.
- عبد الحميد، شهاب: تاريخ الطباعة في العراق1830 - 1975، جزآن، بغداد.
- عبد الرحمن، عواطف: الصحافة العربية في الجزائر 1954-1962. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
- عبده، إبراهيم: الوقائع المصرية - المطابع الأميرية - القاهرة، 1942.
- عبده، إبراهيم: تطور الصحافة المصرية من عام 1798-1981، سجل العرب، القاهرة، 1982.
- العقاد، خليل: تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، دار العروبة للنشر، دمشق، 1967.
- مروة، أديب: الصحافة العربية، نشأتها وتطورها، بيروت، 1961.
- المصراتي، على مصطفى: صحافة ليبيا في نصف قرن، بنغازي، 1960.



عبد الرحمن الكواكبي

المصدر: أرشيف الباحث

ثالثًا : الاتجاهات الفكرية الحديثة

يعالج هذا الفصل من الكتاب الحياة الثقافية والفكرية للأمة العربية منذ الحملة الفرنسية على مصر والشام، باعتبارها أول تحدٍّ استعماري، إمبريالي وحضاري، واجه الأمة العربية في تاريخها الحديث، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، أي أنه يتناول نحو قرن وعقدين من الزمان.

وإذ ينصب هذا الجزء حول الاتجاهات الفكرية للتحديث، فمن المهم أن نوضح مفهومنا للتحديث، الذي اعتاد المؤرخون أن يبدأو الحديث عنه منذ بدأ الصدام مع الغرب وحضارته الحديثة في أواخر القرن الثامن عشر، أي مع الغزو الفرنسي، ثم ما أعقبه من تغلغل النفوذ الأوروبي في بلادنا طوال القرن التاسع عشر، وحتى اصطلت الأمة العربية بنار حرب أوروبية هي الحرب العالمية الأولى التي هي بطبيعة الحال حرب أوروبية بالدرجة الأولى أملتها أطماع الحضارة الحديثة.

ولعل المقصود بالتحديث هنا ما جرى العرف على وصفه أيضًا بالنهضة، بالرغم من أن المصطلح الأخير لم يظهر في تراثنا قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقريبًا، أما مصطلح التحديث فلم يظهر حتى النصف الثاني من القرن العشرين، والمعروف أن ظهور هذين المصطلحين كان من ثمار المثاقفة مع أوروبا، التي كانت قد شهدت عصر النهضة، التي ترتبط بحركة الازدهار والتجديد الفكري والعمراني، ارتباطها بالانبعاث أو بالإحياء، ذلك العصر الذي استغرق نحو ثلاثة قرون، منذ القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر الميلادي، وقد أعقب هذا العصر ما عرف بعصر التنوير الذي تميز بالعقل والإيمان بالتقدم الإنساني والربط بين التقدم العلمي والتكنولوجي والتقدم الأخلاقي والثقافي، وقد استغرق هذا العصر معظم القرن الثامن عشر واستمر حتى قيام الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، التي اختبرت فيها أفكار التنوير، لتبدأ بعدها مرحلة الحداثة التي يعبر عنها فلسفيًا بالوعي الذاتي بوضع الإنسان في التاريخ، وانتقلت من الفلسفة إلى علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد ولتصبح حالة حضارية متميزة، تشمل بشكل متداخل ومتفاعل مجالات البحث والمعرفة والتطبيق التكنولوجي وأشكال ومؤسسات الحكم والسياسة والمدنية والتشريعية والمعاملات التجارية، كل ذلك في إطار عمليات بناء الدول القومية..

والتحديث كعملية تطوير أو تقدم تعنى كسر القوالب الجامدة والتقاليد التي تعوق حركة المجتمع إلى الأمام، مع ما يقتضيه ذلك من نبذ الفكر الخرافي، والاعتماد على العقل وتبنى مناهج البحث العلمي والاستفادة الكاملة من المنجزات العلمية في مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية لمزيد من التحضر والازدهار.

وإذا كانت المصطلحات والمفاهيم السابقة تخص التاريخ الأوروبي أو الغربي على وجه العموم، فقد تأثر بها تاريخ أمتنا بشكل أو بآخر، من خلال ما تعرضت له من غزو الغرب واستعماره لبلادها، أو ما تعرضت له من تحديات حضارية صاحبت ذلك

أو أعقبته، فليس معنى ذلك أن الأمة العربية مرت بنفس المراحل التي مرت بها أوروبا، من نهضة فتنوير ثم حداثة، ذلك أن هذه الأمة حتى بداية القرن التاسع عشر كانت تعيش الحالة الحضارية التي كانت عليها الدولة العثمانية تقريبًا، وإن كانت بعض الكتابات المعاصرة ترى أن بلادنا العربية كانت لها حداثة خاصة خلال العصر العثماني، تختلف عن حضارة أوروبا التي كانت قد خرجت من سبات العصور الوسطى، وانطلقت بآفاق النهضة إلى عصر التنوير، الذي بلغ ذروته في عصر الثورة الفرنسية، تلك التي دفعت بحكومة الإدارة إلى حلبة الاستعمار، فأرسلت حملة مزودة بأسلحة "النهضة والاستنارة" لغزو مصر والشام ولتواجه الأمة العربية تحديات جديدة.

وعمومًا، لا نرى بأسًا من استخدام مصطلح التحديث بمعنى النهوض والتقدم للأخذ بأسس الحضارة الحديثة ومقوماتها، والسعي نحو الرقي الإنساني في شتى صوره ومجالاته.

وسوف تنصب هذه المعالجة على الجانب الفكري، حيث تتناول عوامل اليقظة والنهضة، أو التجديد الفكري وتحليل أسبابه وبواعثه من خلال دراسة حركات وتيارات، ورواد الفكر الحديث، أو تحديث الفكر، في مجالات ثلاثة رئيسة هي: الفكر الديني، والفكر القومي، والفكر العلماني. وبالرغم من أننا سنعالج ذلك مرتبطا بتحديات الحضارة الأوروبية الحديثة، فإن ذلك ليس تشيعًا لفكرة المركزية الأوروبية التي تروج لمقولة احتكار الأوروبيين للنهضة والحداثة والتقدم، بل ستوضح المعالجة مدى قدرة أمتنا على تحدى الآخر وقابليتها للتعامل مع حضارته بعقلية ناقدة، ومن أرضية أصيلة خاصة.

أولاً - جديد الفكر الإسلامي:

سوف يكتفي هذا الموضوع بعرض الملامح العامة لتجديد الفكر الإسلامي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ذلك أن حركة التجديد في الفكر الإسلامي تمتد لأبعد من ذلك زمنيًّا وموضوعيًّا وهو ما عرض له بالتفصيل أحد فصول هذا المرجع.

(أ) حركة الإحياء السلفي:

لقد تعرضت العقيدة الإسلامية لما تتعرض له سائر العقائد من زحف المؤثرات غير الإسلامية، منذ صدر الإسلام، ومن هنا ظهر الأئمة والمصلحون، والفقهاء الذين أخذوا على عاتقهم تطهير العقيدة من الممارسات التي بعدت بها عن صفائها الأول، ولذلك حظى "التيار السلفي" بأهمية خاصة لاهتمامه بالجانب الأخلاقي والجانب العقدي، من خلال محاربة البدع والضلالات التي تأثر بها مجتمع المسلمين، وبرز دور التيار السلفي على نحو خاص منذ القرن الثامن عشر الميلادي كرد فعل لما وصلت إليه أحوال البلاد الإسلامية من ضعف وتخلف، فضلاً عن تغلغل النفوذ الأجنبي - فيما بعد - وما أدى إليه من استغلال وهيمنة واحتلال، ومن هنا قامت حركات سياسية اتخذت من الفكر السلفي دليلاً لها، كانت أبرزها حركة الموحدين (الوهابيين) في شبه الجزيرة العربية، وحركة السنوسيين في ليبيا وشمال إفريقيا، والحركة المهدية في السودان.. وظل التيار السلفي تيارًا أصيلاً في الفكر الإسلامي، وقيض له أن ينمو بشكل خاص خلال القرنين المشار إليهما وأن يتمخض عن حركات التجديد السلفية في العالم العربي، والتي كانت تستهدف الرجوع بالإسلام إلى

نقائه الأول وتطهيره مما علق به من البدع والخرافات.

وعلى الرغم من أن هذا التيار السلفي حظى بانتشار واسع داخل العالم الإسلامي السني، فإن بعض المؤرخين يرون أن ذلك لا يعني أن أنصاره أسهموا في "تجديد" الفكر الإسلامي على اعتبار أن هذا التجديد كان من النوع التقليدي الذي يحاول أن يعود بالإسلام إلى ما كان عليه في عهد السلف الصالح.. وكان محمد بن عبد الوهاب يرى أن كل مستوفٍ لشروط الاجتهاد له الحق في أن يجتهد حسب فهمه لنصوص القرآن والسنة الصحيحة، ومن ثم ما رآه من أن توقف الاجتهاد كان نكبة على المسلمين؛ ولذلك طالب بفتح باب الاجتهاد أمام كل راغب، وعدم التقليد، وإن خالف ذلك الأئمة الأربعة، كما رفض - كابن تيمية - الإجماع باعتباره مصدرًا للتشريع.. وإن كان يؤخذ على أنصاره أنهم لم يمسوا الحياة العقلية ولم يعملوا على ترقيتها إلا في نطاق التعليم الديني، ولم يستجيبوا لمطالب المدنية الحديثة، وكذلك مغالاتهم في شئون العقيدة وتكفير من لم يعتنقوا مبادئهم.. وعلى الرغم من الجانب المحافظ في الحركة الوهابية، فإنها هزت الركود الذي أصاب العالم العربي الإسلامي، ووفرت نموذجًا لما تلاها من دعوات إصلاحية.

(ب) تيار التجديد العصري :

ولم يلبث العالم العربي أن شهد تيارًا فكريًا متحررًا من جمود التيار السلفي، فتح آفاقًا جديدة أمام الفكر الديني وطالب بتجديده، وثمة إجماع على أن حركة التجديد الديني بمعناها الحديث في العالم العربي بدأت بالسيد جمال الدين الأفغاني (توفى 1896) الذي كانت أحاديثه وتوجيهاته تكشف عن آثار الاستعمار البريطاني على الشعوب الإسلامية، والتي أضرت بتلك الشعوب في جميع جوانب الحياة الإسلامية وفي التوجيه الفكري والروحي للمسلمين، ومن هنا شدد على ضرورة تمسك المسلمين بإسلامهم والجهاد في سبيله.. وعلى الرغم من أن الأفغاني لم تكن لديه فلسفة كاملة مترابطة، فإن هدفه الدائم كان إنهاض الشرق الإسلامي وتوحيده تحت راية الخلافة؛ مما يستلزم تنبيه الحكام والاهتمام بتعليم الشعب، الذي لابد أن يرجع إلى أحكام الدين الصحيحة وقواعده الأصلية، وكان يؤكد على أن الدين من المقومات الأساسية اللازمة للبشر الذين لا غناء لهم عن سلطتين: زمنية وروحية.. وفي كتابه الذي رد به على الدهريين أثبت أن الدين أساس المدنية وأن الكفر فساد العمران، وللإسلام - لديه - مزايا على سائر الأديان، فهو أكثرها دعوة للتوحيد، كما أنه يخاطب العقل ويوجب تعليم سائر الأمة وتنوير عقولها. وكان الأفغاني يؤمن بالأصول ويترك لعقله الحرية في الفروع، وينفر من التقليد ويدعو إلى الاجتهاد، كما كان مقتنعًا بأن مصدر قوة الأوروبيين هو العلم والتكنولوجيا وأساليب التنظيم والدبلوماسية، وأنه لكي يتصدى المسلمون لعدوانهم، عليهم أن يأخذوا بأساليبهم ذاتها وأن يطوروها إلى أقصى حد..

وإذا كان الأفغاني قد لعب دور سقراط بالنسبة إلى حركة التجديد الإسلامي الحديثة والعصرية في العالم العربي، فإن تلميذه محمد عبده (توفى 1905) لعب دور أفلاطون، ذلك أنه أوضح آراء أستاذه ونظمها وسجلها وطورها في بعض المواضيع، وقد ارتفع صوته مطالبًا بأمرين عظيمين، على حد تعبيره، أولهما تحرير الفكر من قيد التقليد، وثانيهما فهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، واعتباره ضمن موازين العقل

البشرى التي وضعها الله لترد من شطط العقل، وأنه - الدين - بهذا صديق للعلم وباعث على البحث في أسرار الكون. لقد دعا الشيخ إلى إشعال يقظة ذهنية جديدة تحفز التعليم والأخذ بأسباب الدراسات العلمية الحديثة؛ حتى تستطيع الأمم الإسلامية أن تنافس الأمم الغربية، إذ لا يوجد شيء في روح الحضارة الحديثة أو المنجزات العلمية يناقض الإسلام الصحيح، إذا ما أمكن فهمه فهمًا صحيحا، فالإسلام دين يعتمد على العقل ويستنهضه لإدراك أن العالم له صانع واحد عليم وقادر، والعقل ضروري للدين، فهو المرشد إليه، والإسلام الصحيح يدعو للعلم لأنه يفضي لمعرفة الله وإجلاله، وفي تفسير الإمام تأكيد دؤوب على التوفيق بين الإسلام ونظريات المدنية الحديثة.

ومن المعروف أن ثمة آراء شبيهة واجتهادات مماثلة شهدتها الأمة العربية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد بدت الاتجاهات الإصلاحية ذاتها لدى المفكرين في بعض البلاد العربية، ففي تونس ظهر المصلح خير الدين باشا وتلاميذه، ومنهم محمد بيرم المتفقه في الدين والذي وضع عددًا من المؤلفات عن إصلاح القانون وكتب تاريخًا لعصره. وفي بغداد ظهر المثقفون والباحثون من أسرة الألوسي، التي كتب أحد أفرادها تفسيرًا حديثًا للقرآن، كما ظهر في بلاد الشام عدد من كبار المثقفين والعلماء، ممن أثروا مراكز التعليم الإسلامي في كل من حلب ودمشق وطرابلس والقدس، وممن عاصروا محمد عبده واحتكوا به الشيخ طاهر الجزائري (توفى 1920) الذي قام بتأسيس المدارس الحديثة وأنشأ المكتبة الظاهرية في دمشق لتكون مركزًا للمخطوطات المبعثرة في مساجد المدنية ومدارسها القديمة.. وقد أثر هذا الرعيل من العلماء في تلاميذهم من أمثال عبد القادر المغربي ومحمد كرد على والأمير شكيب أرسلان ورشيد رضا وغيرهم..

ولعل محمد رشيد رضا (توفى 1935) كان أبعد رجال هذا الجيل أثرًا، وعلى الرغم من تأثره في بداية حياته بأفكار ابن تيمية ودعوة السلفيين (الوهابيين) فإن اتصاله بأفكار الأفغاني ومحمد عبده وتأثره بها من خلال قراءته لمجلة "العروة الوثقى" وارتباطه مع الإمام بصداقة وطيدة، جعله يطور من أفكاره على نحو جديد، خاصة فيما يتعلق بضرورة تجديد حيوية المسلمين والتمشي مع روح العصر والتضامن والحفاظ على القيم الدينية، والتقى رشيد مع الأفغاني وعبده في أن الإسلام يشكل أساسًا قوميًّا بإمكانه التصدي للاتجاهات العلمانية التي كانت تتضمنها النزعات القومية الحديثة.. وعلى الرغم من أن رشيد رضا استقى الكثير من مفاهيم محمد عبده، فإنه كان أكثر محافظة من أستاذه، كما أنه فسر السنية في اتجاه الحنبلية الصارمة.. ولا يعنى تأكيد رضا على طبيعة الإسلام الثابتة أن تفكيره كان جامدًا؛ لأنه كان يميز بين ما يرتبط وما لا يرتبط بجوهر الإسلام. وقد رأي أن إطلاق محمد عبده لسراح العقل قمين بأن يستغله المنبهرون بالحضارة الغربية ليبرروا اتجاههم. ولمواجهة هذا الأمر حاول أن يحدد مجال العقل بزيادة المصادر الملزمة إلى حد كبير، وإعادة مبدأ الإجماع. وكان يرى أن "المصلحة" هي المبدأ الإيجابي لأي قرار وأنها بالتالي تحل محل القياس، وبذلك رأي فتح المجال أمام الحكام لكي يشرعوا للمصلحة العامة، وأن يصدروا مجموعة من القوانين أقل من مرتبة من الشريعة، بشرط ألا تتعارض معها، وجعل إعداد القوانين الاجتماعية من مهام أهل الحل والعقد، ومع ذلك كان رشيد رضا يرى أن بإمكان الشريعة، التي هي أغنى القوانين

وأكملها، أن تتمشى مع ظروف الحياة المتغيرة في كل العصور، وبالرغم من أنه لم يكن معجبًا بأوروبا، فإنه كان يرى أن من المصلحة اقتباس الجوانب النافعة من حضارتها.

وقد أسهم عبد الرحمن الكواكبي (توفي 1903) في تجديد الفكر الديني من خلال مقاومته للاستبداد وقدم في كتابه المهم "طبائع الاستبداد" بحثًا مستفيضًا عن علاقة الاستبداد بالدين، ونقل عن الأوروبيين رأيهم في أن الاستبداد السياسي يتولد عن الاستبداد في الدين أو مساير له.. وأضاف أن المستبد السياسي دأب على أن يتخذ لنفسه صفة قدسية من صفات الله، ويتخذ بطانة من رجال الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله؛ مما ينافي جوهر الإسلام القائم على الحرية السياسية؛ ومن هنا فسد حال المسلمين وتفرقوا.. وأكد الكواكبي في كتابه "أم القرى" على أن من أهم أسباب ضعف المسلمين إطراح المسئولية السياسية وحرمان الأمة من حرية القول والعمل وفقدها الأمن والعدل والمساواة في الحقوق وتقريب الحكام للمتملقين من رجال الدين.

أما خير الدين التونسي (توفي 1899) ذلك السياسي الذي أصبح صدرًا أعظم في الآستانة، فقد نعي على المسلمين مقتهم الأخذ بأساليب الحضارة الغربية في الإصلاح واعتقادهم أن كل ما صدر عن أوروبا مخالف للشريعة، وبعد أن رد على ذلك حَمَّل المسلمين تبعة تأخرهم، ناقدًا أوروبا فيما يتعلق بتصرفاتها تجاه البلدان الإسلامية، كما بحث الأسس التي قامت عليها الحضارة الحديثة وحبذ نشرها في البلدان الإسلامية، وأهم هذه الأسس الحرية السياسية والشخصية.. لقد خلص خير الدين إلى أن الوسيلة الوحيدة لتقوية بلاد العالم الإسلامي هي الأخذ بالنظم الأوروبية، وإقناع المتزمتين بأن ذلك لا يتناقض مع الشريعة، بل ينسجم مع روحها.

وهكذا شهد تيار التجديد الديني في الوطن العربي دعوات على جانب كبير من الأهمية تناولت تطوير فهم الدين وتحديثه على ضوء ما يستجد في الجوانب السياسية والاجتماعية، وطرحت أفكارًا حول علاقة الدين بالمدنية الحديثة، وعلاقة الدين بالدولة، وبالعلم، وبأوروبا الحضارية وأوروبا الاستعمارية، وعلاقة الشريعة بتطوير القوانين الوضعية.. وكل هذه الأفكار، وغيرها، ميزت هذا التيار عن التيار السلفي المحافظ، وشكلت تراثًا حيويًّا في تاريخ الأمة العربية.

ثانيًا - يقظة الفكر القومي العربي:

ليس بوسعنا أن نفصل بين بدايات ظهور الوعي القومي وظروف الأمة العربية، كما لابد من ملاحظة أن هذه البدايات كانت بالدرجة الأولى ذاتية، وناشئة عن التنبه في "نطاق الإسلام"، وبسبب "الإحياء الثقافي" ويبدو هذا واضحًا في الدعوة السلفية، باعتبارها دعوة للعودة إلى الإسلام الأول، ورفض الانحرافات التالية، كما تعتبر ردًّا على التحدي الداخلي المتمثل في التدهور، ونقدًا للدولة الإسلامية التي تمثلها الدولة العثمانية، ورفضًا لسلطتها وما تمثله، فخلقت بذلك أرضية، من قلب العالم العربي، للصدام مع الدولة العثمانية، وإن لم تبشر بفكرة العروبة أو إقامة دولة عربية، كما يبدو الإحياء الثقافي في ذاته الفترة تقريبًا، ألا وبعدها بقليل، فيما شهدته مصر من يقظة فكرية في أواخر القرن الثامن عشر، تمثلت في دراسة الحديث بصورة نقدية، وفي العناية باللغة العربية، وبكتابة التاريخ، وكان العلماء الذين قاموا بذلك، دورهم في الإحياء الثقافي في بداية عصر محمد علي، مما نتج عنه نمو حركة إحياء اللغة والأدب العربيين، والتي

شكلت صورة من صور الوعي أو تنبه الوعي العربي، مما يبرز مقومات الأمة العربية.

وكان دور مصر في هذه البدايات رياديًا، فتواصل الإحياء بعد عملية تحديثها في عصر محمد علي، وفتحت مدارس التعليم المدني الحديث، ودفعت البعثات العلمية إلى أوروبا، وقامت حركة ترجمة واسعة ونشطة، غذت موجة تحديث اللغة العربية وإغنائها، وأثرت في تطور النثر والكتابة بأسلوب عربي حديث، وفي إحياء الشعر، بدءًا بمحمود سامي البارودي وحتى أحمد شوقي وأقرانه، ثم حركة التجديد في البحث اللغوي والتأليف في علوم العربية، وفي إعداد مدرسين للغة العربية، خاصة بعد تأسيس "دار العلوم". وقد نشطت حركة التأليف والنشر باللغة العربية، وبلغت ذروتها في العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر، كل هذا أسهم في إثارة اليقظة العربية، وأسهم تدريجيًا في تشكيل الوعي القومي العربي.

وقد برز دور "رفاعة الطهطاوي"(توفي 1873)، باعتباره رائدًا للحركة الفكرية الجديدة، عندما حاول تجديد التأليف في قواعد اللغة العربية، ودعا إلى تيسير وبسيط الكتابة بها، وحاول في مؤلفاته تطويعها للأفكار الجديدة، كما أعطى أهمية خاصة لتحقيق ونشر أمهات الكتب العربية، وحاول إعادة كتابة التاريخ المصري والإسلامي بمنهج حديث.. وسار على نهجه "عبد الله فكري" الذي دعا إلى تعديل طريقة التعليم لتكون أقرب إلى نشر العلوم، مع بقاء وحدة اللسان، ورأي أن ذلك يحفظ للعرب آدابهم وتراثهم، وييسر الاتصال بتاريخ الأمة وقيمها، وانتهى إلى القول بأن اللغة العربية العظيمة هي سبيل تقدم العرب.. وعمومًا يمكن اعتبار أن تطور حركة التأليف في اللغة والأدب، كانت في جوانب منها، صدى لظاهرة أعم، وهي تنبه الوعي العربي، والاتجاه نحو إبراز مقومات الأمة العربية، وإثبات شخصيتها أمام التحديات والمؤثرات الأجنبية.

وإذا كانت بدايات ظهور الوعي العربي ذاتية بالدرجة الأولى، فإن انتقال المؤثرات الغربية، أو حتى الاحتكاك بها، أضاف عاملاً جديدًا كان له تأثيره، فكانت حملة بونابرت على مصر بداية لإحداث هزة مؤثرة، أطلعت النابهين على نمط جديد من الحضارة، وعلى أفكار الثورة الفرنسية والمفاهيم الليبرالية، بغض النظر عن استيعابها وتأثيرها، كما أن الحملة عَرَّضت المجتمع المصري لأخطار الغزو والتسلط والهيمنة، ومن ثم بعث روح المقاومة، وهزت ذلك الشعور بتفوق دولة الإسلام، ذلك الشعور الذي استمر حتى القرن التاسع عشر، حين أوجدت شعورًا آخر بتفوق الغرب في العلوم والصناعة والتنظيم، وبرز جيل النهضة الأول (العطار والطهطاوي والتونسي وغيرهم) ممن أبرزوا في كتاباتهم سمو الإسلام وتفوق مبادئه وقيمه، ورأوا أن ذلك لا يختلف مع الانفتاح والإفادة والتواصل مع حضارة الغرب، وبدا هذا واضحًا من تسرب أفكار سياسية واجتماعية غربية إلى كثير من الكتابات.

وكان لانتقال الطباعة والصحافة إلى بلاد الشرق العربي، وانتشارها على نطاق واسع، بعد النموذج الذي قدمته البعثة العلمية المرافقة للحملة الفرنسية على مصر، كان لذلك آثاره المهمة في تدفق نشر التراث العربي الثقافي؛ مما أعاد الثقة إلى نفوس العرب ووضعهم وجهًا لوجه أمام العثمانيين والأوروبيين وفتح أعينهم على واقعهم المرير، كما عملت على التقريب بينهم، فلم يعد العلم حبيسًا في مكتبات العلماء أو المساجد، وإنما أتيح للجميع بفضل

الطباعة، في الوقت الذي أسهمت فيه الصحافة في نشر الثقافة والأفكار الجديدة وخلق رأي عام، وبروز طبقات من المثقفين بالثقافة الحديثة، حيث أسهموا بدورهم في دفع حركة التأليف والترجمة والنشر، وفي تأسيس الجمعيات الأدبية والعلمية.

وعمومًا كان للجسور التي أقيمت بين أوروبا والشرق العربي، من خلال استقدام المعلمين والفنيين الأوروبيين، أو من خلال إرسال البعثات العلمية، خاصة في مصر في عهد محمد علي، أو من خلال الترجمة، التي أعقبت تأسيس مدرسة الألسن في مصر بجهود الطهطاوي، كان لهذه الجسور تأثيرها المهم في خلق وعي بشعور وطني ووعي سياسي جديد؛ مهد للنظر إلى الدولة العثمانية نظرة ناقدة، متشككة في قدرتها وقيادتها للعالم الإسلامي، فضلاً عن ظهور قطاع من المثقفين الذين مالوا للأخذ بكل ما هو غربي، ممن انبهروا بتفوق الغرب في كل المجالات، وطرحوا التقاليد الإسلامية، وراحوا يتبنون ويبشرون بأفكار تأثرت بالعلمانية الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة؛ مما يمس الأساس الذي ترتكز عليه الدولة العثمانية في علاقتها بالعرب.

لقد أدرك قطاع كبير من المثقفين العرب الذين تشربوا بالثقافة الأوروبية الحديثة أنهم ينتمون إلى كيان مختلف عن الكيان الذي ينتمي إليه غيرهم، فأنشأوا يكتبون عن الوطن والوطنية، وبرزت فكرة الوطن، الذي يرتبط أبناؤه بروابط وحقوق وواجبات مشتركة، ومع وجود جذور تراثية للفكرة الوطنية، إلا أنها أعطيت مدلولاً سياسيًا بتأثير الأفكار الجديدة، واستجابة لمشاكل داخلية، مثل وضع أهل البلاد العربية في مستوى أدنى من العناصر الخارجية الحاكمة والمتحكمة، وطلب المساواة معهم، كما هي الحال تجاه الأتراك والشراكسة في مصر، أو لتخطى المشكلات الطائفية كما هو الحال في بلاد الشام.

وقد طرح الطهطاوي في ترجماته وكتاباته عن الوطن والوطنية أفكارًا سياسية مهمة مهدت الطريق للتخلص من الولاء لسلطان الدولة العثمانية، الذي كان موضع عصمة عند المصريين وسائر أبناء العالم الإسلامي، فنبهت كتاباته إلى أن الولاء للسلطان ليس قدرًا على المصريين، وأن غيرهم استطاع التخلص من ظل حكامهم "حين ثار الفرنسيون على العائلة السلطانية وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل وصنعوا جمهورية.." فأعطى بلغة غير مباشرة إيحاء لقرائه بإمكانية التخلص من السيادة العثمانية.. وتوالت كتابات "محمد عبده" و"عبد الله النديم" بشأن الوطن والوطنية، لتدفع بتيار الوطنية المصرية الذي مهد الطريق للثورة العرابية ورافقها، ولتسهم في تشكيل وعي وطني يزكى "رابطة اللسان" ويرى في "العربية" الرابطة الأولى بين أبناء الوطن الواحد، حتى ليمكن اعتبار أن نمو التيار الوطني في مصر وخارجها، شكل رافدًا من روافد الوعي القومي.

وقد تأثر الكتاب الشوام بهذا التيار وأثروه، وظهر ذلك في كتابات "بطرس البستاني"، الذي نادى بفكرة وطن سوري في نطاق الدولة العثمانية متمسكًا بشرعية العلاقة مع الدولة، وأبرز فكرة ارتباط الجماعة الوطنية بالعربية، معتبرًا أن العربية، لغة وثقافة مشتركة لأبناء الوطن الواحد، وأنشأ أحمد فارس الشدياق يكتب عن الوطنية، ويتبرم من استعلاء الترك على العرب، وعلى الرغم من أنه كان عثمانيًا في وجهته السياسية، فإنه كان يرى أن اللغة والجنس يحددان عناصر الأمة، فذهب يدعو لإعلاء شأن اللغة العربية، ويرفض تأكيد البعض على اللغة العثمانية على حسابها.

وقد لعبت البعثات التبشيرية ومدارسها وخريجوها دورًا واضحًا في حركة الإحياء الثقافي العربي الذي وفر مناخًا لليقظة العربية، فإلى جانب مهمة هذه البعثات والمدارس التبشيرية الأصلية، قامت بدور واضح في إحياء اللغة العربية وتراثها وأقامت جسرًا لاتصال التراث العربي بالثقافة الأوروبية الحديثة، وقد تعاظم دورها منذ أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، في ظل تسامح الحكم المصري لبلاد الشام، ولعبت جماعات "البروتستانت" الأمريكية دورًا واضحًا عندما بدأت في استخدام اللغة العربية في الصلاة، وترجمت الإنجيل إلى اللغة العربية، واكتسبت شهرة بين جمهور المسيحيين العرب، أثار منافسة المبشرين الكاثوليك، وبالذات "الجزويت" فضلاً عن "الأرثوذكس" الوطنيين، الذين بدأوا في محاكاتهم، مما نتج عنه إبراز لأهمية اللغة العربية وآدابها، فلم تعد مهمتها تنحصر في خدمة العلوم الدينية، وإنما اعتبرها المسيحيون لغة ثقافة قومية يفخرون بها على الأتراك، كما صار التعليم باللغة العربية في المدارس البروتستانتية والكاثوليكية، خاصة بعد أن أسس المبشرون البروتستانت أول مطبعة لهم في بيروت عام 1834، وتبعهم الكاثوليك بأخرى عام 1853، وعندما أسس البروتستانت الكلية السورية في بيروت عام 1866، أسس الكاثوليك جامعة سان جوزيف عام 1875.

وقد ساعد هذه المدارس جميعًا على القيام بدورها، أن الدولة العثمانية أهملت تعليم اللغة العربية، فلم تجد اللغة ملجأ لها إلا في المدارس المسيحية، التي كان التعليم فيها باللغة العربية، فضلاً عن أنها أتاحت للدارسين فرص الإطلاع والبحث في تاريخ العرب ولغتهم وآدابهم، بالإضافة إلى إطلاعهم على الثقافة الأوروبية الحديثة، وإن كان هناك من يرى عدم المبالغة في أهمية دور البعثات التبشيرية ومدارسها في إيقاظ الوعي القومي العربي، من زاوية أن هذه البعثات كانت مهمتها الأصلية تتركز في نشر العقيدة المسيحية ونشر مذاهبها الأخرى بين المسيحيين والعرب، وأنها كانت تنتمي لدول أوروبية وتتلقى دعمها، ولذلك كانت تدعم المكانة السياسية لهذه الدول، كما كانت تتحول إلى أدوات لتحقيق أطماعها السياسية، مستعينة بالأقليات الدينية والطوائف المحلية؛ مما وسع شقة الخلافات الطائفية، وشكل عقبة في وجه التطور. ومهما يكن من أمر فالذي لا شك فيه أن هذه المدارس لعبت دورًا مهمًا في رفد تيار اليقظة العربية، بما أتاحته من حركة ثقافية وفكرية عربية، انتقل بها خريجوها، من ميدان الأدب والثقافة إلى مجال السياسة، فوسعوا الشقة بين العرب والعثمانيين، وكرسوا فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وهناك من يرى أن سكان بلاد الشام، خلال الحكم المصري، والثورة عليه، اكتسبوا كثيرًا من الثقة بالنفس وانتشرت بينهم بذور التحرر والقومية، وتبين لهم ضعف الدولة العثمانية، لا بالنسبة إلى دول أوروبا فقط، ولكن بالنسبة إلى محمد علي نفسه، حيث ظهرت لهم أهمية انفصالهم عن العثمانيين لتسع سنوات، كما أن الحروب الطائفية التي حدثت في لبنان خلال الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، جعلت عددًا من المفكرين يدركون، بعد أن مزقت هذه الحروب البلاد، خطورة هذه الظاهرة، ودعوا إلى رابطة عربية تجمع بين المواطنين على اختلاف مذاهبهم، واستوحوا التاريخ المشترك والمنجزات الحضارية العربية المشتركة التي أسهم فيها الناطقون بالضاد

من جميع المذاهب، لجمع أبناء الأمة وراء هدف واحد، يؤكد الهوية القومية للعرب، كخطوة أولى في سبيل وحدتهم وتحررهم ورقيهم.. وككل الأمم التي تتلمس وحدتها القومية، وتحاول في الوقت ذاته التخلص من الأجانب، بدأت الدعوة من خلال الأدب العربي، إلى كشف ماضي الأمة ومنجزاتها والإشادة بعظمة لغتها التي تحدث لغة الحكام الغرباء.

وقد لعبت الجمعيات الأدبية والعلمية دورًا مهمًا في تحديث الثقافة العربية، وصارت تجمعاتها ملاذًا للمهتمين بشئون الثقافة والفكر، وكانت نشأتها على يد نفر من المثقفين المسيحيين العرب، يعاونهم فريق من رجال المدارس التبشيرية الأجانب، وأول جمعية نشأت هي "جمعية التهذيب" عام 1845 التي أسسها البروتستانت كأول جمعية عربية ثقافية، وشارك في تأسيسها "بطرس البستاني" و"نصيف اليازجي"، وقد تخطى نشاطها الموضوعات اللغوية والأدبية إلى مناقشة الموضوعات الوطنية، ثم أعقبتها "جمعية الآداب والعلوم" التي أسست في بيروت عام 1847 بجهود البستاني واليازجي والمبشرين الأمريكيين أيضًا، أما جماعة "الجزويت" فقد أسست هي الأخرى "الجمعية الشرقية" عام 1850 والتي ضمت عددًا من المسيحيين العرب والأجانب، ويلاحظ أن هذه الجمعيات لم تعمر طويلاً، فلم ينضم إليها المثقفون المسلمون، الذين ارتابوا في نشاط المبشرين الأجانب.

ويلاحظ أن نشاط مثل هذه الجمعيات في بلاد الشام كان، حتى هذه الفترة ثقافيًا بشكل عام، فلم تكن ثمة دعوة لكيان سياسي، فالفكرة العثمانية كانت لا تزال سائدة، كما أن هذا النشاط الثقافي كان يخفي وراءه قلقًا تكمن أسبابه في انحدار الدولة العثمانية، وظهور فئات من المسيحيين ارتبطوا بالمصالح التجارية والصناعية والأوروبية، بالإضافة إلى شعور المسيحيين في الشام بأنهم أدنى درجة من غيرهم في الإطار العثماني، وبينهما اتجه بعض مفكريهم إلى المناداة بالانفصال عن الدولة العثمانية، والارتباط بالغرب، تبنى البعض الآخر إلى الدعوة إلى حكومة تضمن مساواتهم بغيرهم، بعد أن وجدوا في العربية لغة وثقافة، قاعدة وطنية مشتركة.

غير أن تأسيس "الجمعية العلمية السورية" عام 1857 كان خطوة مهمة في تجاوز ذلك كله، فقد شارك فيها مثقفون مسلمون، وتجاوزت النشاط الثقافي والأدبي إلى مجالات وطنية وسياسية، كما أنها لم تضم أحدًا من الأجانب، فضلاً عن شمولها لأعضاء من كل الطوائف، فكانت تسعي إلى هدف رئيسي هو تطوير البلاد العربية، استنادًا إلى التراث الأصيل المشترك، ويرى المؤرخون أن ظهورها يمثل أول تعبير فعلى عن الوعي الوطني الجماعي، حيث زرعت بذور الوطنية، وكانت قومية المثل، عربية الإيحاء، غير طائفية، وقد استمرت تعمل فترة طويلة وإن عانت من التضييق والاضطهاد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ومع ذلك احتفظت بمكانتها مهدًا لحركة سياسية جديدة، وكانت تدعو لبعث قوة العرب والاهتمام بآدابهم، وتتحدث عن ظلم الأتراك وطغيانهم، وقد ألقي فيها "إبراهيم اليازجي" قصيدته البائية المشهورة التي دعا فيها إلى صحوة العرب واتحادهم لرفع نير الأتراك عنهم، والتي اعتبرت أول نشيد لحركة التحرر السياسي.

ثم أعقبت ذلك خطوة أكثر أهمية في نشاط هذه الجمعيات، التي انتقلت إلى العمل السياسي المباشر، وإن كان بشكل سرى، عندما أسست "جمعية بيروت السرية" عام 1875 كأول جهد منظم في حركة العرب القومية، والتي يعدها

المؤرخون أول جمعية سياسية اتجهت اتجاهًا قوميًا عربيًا صريحًا، وقد أسست نتيجة استبداد السلطان وتعاظم الشعور المعادى للترك عمومًا، والذي غذته الصحافة والتعليم الحديث، وشعور المسيحيين في لبنان بأنهم غرباء في الدولة العثمانية. ولأن مؤسسيها الأوائل كانوا من الشبان المسيحيين من حلقة البستاني، فقد اتهمت بأنها حركة لبنانية مارونية تستهدف تحرر المسيحيين اللبنانيين من الحكم العثماني الإسلامي، ولذلك لجأت إلى إثارة أمجاد العرب، لكسب تأييد المسلمين منهم، وقد نجحت بالفعل في كسب الكثير منهم، ممن انضموا لعضويتها، وصارت لها فروع في دمشق وطرابلس وصيدا..

وكانت الجمعية تنشط في بث أفكارها من خلال لصق المنشورات في الشوارع ليلاً؛ خوفًا من الاضطهاد والبطش، وقد تضمنت منشوراتها هجومًا على الحكم العثماني وكشفًا لفساده ومساوئه، ودعوة للعرب للثورة عليه، وكان أهم منشوراتها منشور صدر في 31 من ديسمبر عام 1880، اعتبر بمثابة أول برنامج سياسي عربي يطالب باستقلال سوريا متحدة مع لبنان، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد، وعدم استخدام المجندين العرب في غير بلادهم، وإلغاء الرقابة والقيود المفروضة كافة على حرية التعبير والتعليم. والحاصل أن ملاحقة السلطات العثمانية لنشاط الجمعية، اضطر أعضاءها إلى إيقاف نشاطهم وإحراق سجلاتها، وهجرة أعداد منهم إلى مصر، بين عامي 1882، 1883، خاصة وأن نشاطها لم يلقَ الاستجابة المرجوة بين الجماهير، فلم يتجاوز تأثيرها عددًا محدودًا من المدن، ويبدو أن نشاط الجمعية كان سابقًا لأوانه، فلم تكن البلاد قد بلغت درجة من الوعي القومي، فجاءت دعوتها السياسية، بما تضمنته من قيام ثورة مسلحة، إذا اقتضت الضرورة، في وقت لم تكن فيه الأمة مهيأة لتوحيد صفوفها، لذلك أخفقت مساعي الجمعية في هذا الجانب، وإن نجحت في التعبير عن الأماني الوطنية، ودفع التيار الفكري العام وتوجيهه إلى طريق الحركة القومية، كما أصبح برنامجها نموذجًا لما جاء بعده من برامج وأنشطة حركة العرب القومية.

أقلقت التيارات والتطورات السابقة في بلاد الشام السلطان عبد الحميد الثاني، الذي شهد عهده الطويل (1876 - 1909) بدايات اليقظة القومية للعرب في بلاد الشام وخطوها إلى الأمام خطوات أكبر، وانتقال تأثيرها إلى أنحاء أخرى من العالم العربي، وتحولها بعد عهده إلى حركة قوية علنية وسرية، ولعل نمو هذه الاتجاهات في العالم العربي، وتدهور أوضاع الدولة داخليًا، حدا بأحرار الترك وزعماء الإصلاح إلى التحرك، ذلك التحرك الذي نتج عنه إصدار الدستور العثماني، بعد أشهر من تولية السلطان الجديد، مقيدًا السلطة المطلقة ومتضمنًا المساواة في المعاملة بين رعايا الدولة على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم.

غير أن الدولة ما لبثت أن تعرضت بعد ذلك لثورات في البلقان، وبلغاريا، وتهديدات روسية بالتدخل العسكري، وتزايد خطر التجزئة، بعد تدهورها ماليًا واقتصاديًا، وتغلغل الامتيازات والجاليات الأوروبية في ولاياتها بشكل خطير، وازدياد السخط الذي أصبح سائدًا في كثير من الولايات الخاضعة لسلطة الدولة، والذي لم يكن راجعًا إلى الطغيان والاستبداد فحسب، وإنما كان مظهرًا لنمو الوعي القومي، يضاف إلى ما سبق الطبيعة الأوتوقراطية للسلطنة، والخشية من التحرك الداخلي من جانب الأحرار المعارضين.

لذلك كله انتهز السلطان عبد الحميد ظروف الحرب الروسية - العثمانية (1877 - 1878) وعطل الدستور، وأجل اجتماعات البرلمان تمامًا، وشرع في ضرب الحركة الإصلاحية والدستورية، وبدأ مرحلة من الحكم الاستبدادي، لم يقدر لها أن تنتهي إلا بالإطاحة به عام 1909.

وعمومًا كان من أهم وسائل السلطان عبد الحميد لمواجهة هذه الأوضاع في الداخل والخارج، اتباع سياسة إسلامية نشطة، تستنفر مشاعر المسلمين الدينية، لمقاومة معارضيه في الداخل، ومواجهة أعداء الدولة في الخارج، وذلك بالتأكيد على إبراز السمات الدينية "المقدسة" لمنصبه باعتباره خليفة للمسلمين، واستثارة الإخلاص لعرشه وتأكيد الولاء له من جانب رعاياه؛ مما يحاصر القوى الإصلاحية والدستورية ويضيق عليها الخناق، ويستبدل "الجامعة الإسلامية" بـ"الجامعة العثمانية" التي كانت تنادي بها هذه القوى.

ومن هنا كانت دعوة السلطان عبد الحميد لفكرة الجامعة الإسلامية واستخدامها أداة تضمن التفاف العالم العربي والعالم الإسلامي حول دولة الخلافة؛ وبذلك تتأكد السيطرة العثمانية على الأقاليم العربية، في وقت كانت تتداعى فيه سلطتها على البلقان، فضلاً عن أن تأكيد الجامعة الإسلامية سيعطى لسلطته دعمًا وقوة جديدة لمواجهة الأطماع الأوروبية، بالإضافة إلى مواجهة ما يروج في بعض الأوساط من التطلع إلى "خلافة عربية".. لذلك كله دعا "السيد جمال الدين الأفغاني"، داعية الجامعة الإسلامية الشهير، للإقامة في عاصمة الدولة عام 1888، وأحاط ذاته بعدد من العلماء والمشايخ، كما سعي بالدعوة إلى إقامة سكة حديد الحجاز، بتبرعات إسلامية، إلى استمالة المسلمين وكسب ولائهم، ونجح في تحقيق المشروع، هذا إلى جانب إجرائه اتصالات واسعة بالمسلمين في أنحاء العالم الإسلامي، عن طريق مبعوثيه من مشايخ وعلماء ورجال طرق صوفية بل وزراء، المهم أن السلطان نجح في بذل جهد متواصل للتركيز على دوره كمدافع عن الدولة الإسلامية، التي كانت في الواقع آخر معاقل السلطة السياسية والاستقلال للمسلمين السنيين، كما برزت بإلحاح أهمية أن يكون السلطان خليفة للمسلمين؛ مما كان بمثابة نداء لجمع صفوف المسلمين في الدولة حول العرش العثماني.

أما فيما يخص العرب من موضوع الجامعة الإسلامية، فمن الطبيعي أن يحظوا باهتمام السلطان عبد الحميد، بحكم أهميتهم للإسلام، ووقوع الأماكن المقدسة في بلادهم وبحكم كثرتهم العددية، خاصة وقد رأي بعض مظاهر الوعي القومي تنتشر بينهم، وتخوفه من المنشورات السرية في بيروت وغيرها، ومن تطلع البعض إلى إقامة خلافة عربية.. لذلك راح يسعى، بوسائل مختلفة من الترهيب والترغيب للتعامل معهم ومن محاولاته كسب ودهم واستمالتهم، منحه هبات سخية لمعاهد التعليم العربية، وإغداقه المناصب، وبعض مظاهر التكريم على بعض الشخصيات العربية، حتى لقد وصل بعضها إلى مراكز مرموقة في عاصمة الدولة، ومع ذلك لا ينبغي المبالغة في هذا الأمر، فقد انتشر جواسيس الدولة في الولايات العربية، وعاني الكثير من الكتاب والمثقفين من النفي والتضييق والسجن، كما أن محاولات استمالة العرب وكسب تأييدهم، لم تأخذ في اعتبارها منحهم أي قدر من مطالبهم.

والواقع أن غالبية العرب استجابوا لدعوة الجامعة الإسلامية، والارتباط "بألولة العلية" وتأييد خلافتها، في وقت رأوا فيها ملاذًا من الأخطار الأوروبية المحدقة ببلادهم، فقد احتلت فرنسا الجزائر وتونس وراحت تطلع لبقية المغرب

العربي، كما احتلت بريطانيا مصر، وأصبح الخوف على الكيان والتراث مثار اهتمام كبير بين قطاعات واسعة من المثقفين والمفكرين العرب، ممن فطنوا إلى مخططات الدول الأوروبية لاقتسام الدولة العثمانية، بما فيها الولايات العربية.. ومن هنا كان قبول الإطار العثماني للحكم، على أمل تخلصه من الطغيان والفساد والسعي لإصلاحه سياسيًا واقتصاديًا لمواجهة أوروبا وأطماعها، لذلك ظل غالبية الزعماء العرب على ولائهم للدولة، التي ظلت في أعينهم، على الرغم من كل شيء، رمزًا لدولة الإسلام الكبرى، التي يستظلون برايتها.

ومن هنا لم تفكر هذه الغالبية في تقويض الخلافة وإقامة دولة عربية مستقلة في هذه المرحلة، ومع ذلك فلم يكن هذا يعني قبول الطغيان والفساد وسوء الإدارة العثمانية، فظلت الحركة العربية تطالب سرًا وعلانية بالإصلاح، لا التخلص من الحكم العثماني، ولعل في موقف زعماء الحركة الوطنية المصرية، في عهد الاحتلال البريطاني، خير شاهد على ذلك، حيث دعا زعماء الحزب الوطني المصري إلى التمسك بشرعية العلاقة مع الدولة العثمانية، لمدافعة الاحتلال البريطاني، كما برزت في الإطار ذاته جهود حركة الإصلاح الإسلامي على أساس التعامل والأخذ عن المدنية الحديثة والتي قادها محمد عبده ورشيد رضا (قبل أن يغير الأخير موقفه من الدولة بعد ذلك). غير أننا نلاحظ أن الأسباب التي أدت إلى التمسك بالدولة والخلافة، كانت هي الأسباب ذاتها التي ولدت موقفًا مغايرًا، من جانب قطاع من المثقفين والمفكرين العرب، الذين رأوا في فساد الحكم العثماني وفي ضعف الدولة وعجزها عن التصدي للأطماع الأوروبية، سببًا كافيًا للازدراء بالدولة، والدعوة للتخلص من كل علاقة بها، مما سيضيف رصيدًا جديدًا ودعمًا لأنصار الاتجاه القومي العربي في بداية القرن العشرين.

ويلاحظ أن الحركة العربية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ظلت عواملها معنوية بشكل عام، غير متأثرة بالمطالب الاقتصادية، وأن الفضل في ظهورها يرجع إلى حركة الإحياء والنهضة الثقافية والاجتماعية، ومن المعاناة التي ولدتها الأحداث الطائفية في بلاد الشام، كما أنها كانت ذاتية المصدر، أي نبعت من داخل العرب أنفسهم، واستقت أفكارها من محيطهم، أي أنها لم تكن قد استقت عن الغرب شيئًا مؤثرًا من مبادئه ونظرياته عن الأمة بمعناها الحديث، أي من حيث هي جماعة متجانسة من السكان يؤلفون وحدة متماسكة وتربط بينهم آمال وأهداف مشتركة، فلم تصل هذه الفكرة إلى بلاد الشام، إلا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لتطعِّم شجرة القومية العربية، التي نبتت نباتًا محليًا، فحتى ذلك الحين كانت الحركة تستمد غذاءها من الأرض التي تمتد فيها جذورها.

وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر توارت الحركة العربية، وكفت عن القيام بنشاط ظاهر ملموس بسبب نشاط جواسيس الحكومة العثمانية، ووسائل الرعب التي مارسها النظام الحميدي؛ مما شرد الكثير من رجال الحركة ودعاتها، فضلاً عن إغراء بعضهم بالمناصب؛ مما أعطى فرصة لدعاة وأنصار الجامعة الإسلامية لتصدر النشاط العام، ويضاف إلى ذلك انتشار التعليم الغربي والمدارس التابعة للبعثات التبشيرية على نطاق واسع في الشام، وتحولها إلى أدوات للمطامع السياسية؛ مما زاد من الخلافات الطائفية، كما أن هذا النوع من التعليم أتاح للكثير من رجال الدين المسيحي فرصة تملك أسباب القوة السياسية، فصار هذا النمط من التعليم يفسد ما قام به المصلحون من

أتراب البستاني، الذين كانوا أول من وقف في وجه الخلافات الطائفية والمطامع السياسية لرجال الدين المسيحي.. وثمة أثر سلبي جديد لانتشار التعليم الغربي تمثل في محاصرة اللغة العربية وإضعافها من حيث هي أداة للثقافة القومية، وأصبح الأمريكان الذين تزعمت مدارسهم حركة إحياء اللغة العربية، يختارون الطريق الأيسر بجعل الإنجليزية لغة التدريس في الكلية البروتستنتية منذ عام 1880.. وغني عن القول إن هذا النمط من التعليم الحديث، الذي كان مصوغًا في صورة غربية، قد أضعف التأثير الروحي للثقافة العربية، وصار عقبة في طريق التقدم القومي والحركة العربية.

ونتيجة لإحساس المسلمين بالخوف على أبنائهم من تأثير هذه الثقافة على دينهم، آثروا إرسالهم إلى مدارس الدولة أو مدارس الجمعيات الخيرية الإسلامية، على الرغم من أن التعليم فيها كان أقل كفاية وحداثة من المدارس الغربية، فإن لغته العربية ومادته وأهدافه، كانت ملائمة للحركة العربية، وقد استنتج أحد الكتاب، من ذلك أنه مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأ المثقفون والمفكرون المسلمون في تصدر الساحة وقيادة حركة العرب القومية، وأصبح الكثرة البالغة من زعمائها من المسلمين.

جهود المفكرين الإصلاحيين:

لقد لعبت حركة الإصلاح أو التجديد الإسلامي دورًا مهمًا في التأكيد على الرابطة بين العروبة والإسلام، وعلى أهمية العربية وتراثها، لذلك تبرز أهمية عدد من المفكرين الإصلاحيين، باعتبارهم أضافوا رافدًا جديدًا إلى تيار الوعي العربي، وإن حدث ذلك بشكل غير مباشر أو مقصود. ومن هنا تأتى أهمية رجل من طراز الإمام محمد عبده الذي تلقف تلاميذه دعوته ودفعوها إلى مجالات أخرى، منها مواجهة الاستبداد (الخديو في مصر والسلطان في استانبول)، ومنها التأكيد على هوية قومية لمصر (أحمد لطفي السيد ورفاقه) ومنها التأكيد على أن الخلافة الإسلامية مجرد سلطة روحية، لا سياسية.

وقد قادت قضية إصلاح المجتمع الإسلامي "محمد عبده" إلى مسألة تحرير الفكر من قيود التقليد، وإصلاح وتجديد اللغة العربية وأساليبها في التحرير، كضرورة أولية لفهم القرآن ومبادئ الإسلام الصحيحة، وأدى ذلك بدوره إلى التأكيد على دور العرب في الإسلام، ومن ثم ارتفعت الدعوة إلى إبرازه وتجديده وهو ما أخذه على عاتقه عبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا وغيرهما.. وفي تحليله لأسباب انحطاط الأمة الإسلامية تحدث محمد عبده عن التطرف في التمسك "بمظاهر" الشريعة؛ مما أدى إلى التقليد الأعمى، الذي انتشر بقيام الحكم التركي، وكتب أن الأتراك، وهم جدد في الإسلام، حرموا موهبة فهم رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، فشجعوا الرضوخ الأعمى للسلطة، خدمة لمصلحتهم.. وحشروا مؤيديهم في صفوف العلماء لترويض المؤمنين على الجمود والخمول في شئون الإيمان، وعلى الخضوع للسلطة السياسية.. وما قاله محمد عبده في أتراك العصور الوسطى، كان بوسعه قوله في السلاطين العثمانيين، وقد كتب عام 1882 بأن "كل مصري يكره الأتراك ويبغض ذكراهم اللعينة"، وكان يرى ضرورة بعث الخلافة الصحيحة، على أن تكون لها وحدها سلطة روحية، لا أن تحكم، وكان يرى أن وحدة الأمة وحدة معنوية، لا يؤثر فيها انقسامها إلى دول قومية.

أما "رشيد رضا" فكان جل اهتمامه إحياء دولة الإسلام الأولى؛ الأمر الذي يقتضي محاربة

استبداد السلطان، وفي عدد من مقالاته في مجلته "المنار" وقف إلى جانب العرب ضد العثمانيين، وأشاد بدورهم في الفتوحات الإسلامية، وبازدهار الدين في عهدهم، لكنه كان يدعو إلى وحدة جميع العثمانيين لمقاومة استبداد السلطان.. وكان يرى أن الإسلام قرين العروبة، وقد كتب عن الأخوَّتين الدينية والجنسية، فهو أخ في الدين للمسلمين، عربًا وغير عرب، وأخ في الجنس للعرب، مسلمين وغير مسلمين، وإن كان يعطى ما يوجبه الدين الأولوية، وكان يقبل بالخلافة العثمانية، باعتبارها "خلافة ضرورة"، فالعثمانيون يفتقرون إلى أحد الشروط الجوهرية للاجتهاد، وهي معرفة اللغة العربية، التي بها وحدها يمكن التفكير في عقائد الإسلام وشرائعه. وعندما تولى الاتحاديون الحكم وتبنوا فكرة "القومية الطورانية" وتنكروا لأخوة الدين، كتب رشيد رضا منددًا بسياسة التتريك واضطهاد العرب، واعتبر أن ذلك أحيا العصبية العربية، وبدأ يطالب للعرب الحكم الذاتي، وشارك في تأسيس "حزب اللامركزية.." وأصبحت للقضية العربية المكانة الأولى على صفحات "المنار"، ثم أيد بعد ذلك ثورة العرب ضد الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى.

أما "عبد الرحمن الكواكبي" الذي انطلق إلى مصر فرارًا من اضطهاد واستبداد السلطات العثمانية في الشام، فقد استأنف مهاجمة الاستبداد، والتأكيد على فضل العرب، ودورهم الخاص في الإسلام، وانتهي إلى حقيقة مؤداها أنه عن طريق العرب يأتي الإحياء والإصلاح ووحدة الدين، وكتب في صحيفة "أم القرى" أن تسلط فئات من غير العرب، كان بداية الاستبداد والجهل، وتحكمت آراء "الدخلاء"؛ مما أخرج الدين عن حضانة أهله "العرب" الذين اقترن دورهم بمجد الإسلام، وذكر أن جميع الأعاجم الذين قامت لهم دول في الإسلام، استعربوا وتخلقوا بأخلاق العرب، ولكن الترك وحدهم، لم يفعلوا ذلك؛ بسبب تعاليهم وبغضهم للعرب.. وقادت الأفكار السابقة الكواكبي إلى تأكيد نظرته العربية، فبين في نبرة قومية واضحة أن العرب قلما اختلطوا بالأغيار، وأنهم أحفظ "الأقوام" على جنسيتهم وعاداتهم، وأنهم يتميزون "كأمة" عن غيرهم من المسلمين، كما أن لغتهم أغنى لغات المسلمين في المعارف، ولها في القرآن خير حافظ... إلخ، وبعد أن توسع في الحديث عن فضائل العرب وإبراز دورهم في الإسلام وفي النهضة، انتهي إلى الدعوة بأن تكون "الخلافة عربية" وأن تعقد لقرشي، تتوفر فيه الشروط الفقهية، وأن يتخذ من مكة مركزًا له.

وعلى الرغم من تأييد الكواكبي للجامعة الإسلامية، فإنه دعا إلى إلغاء حق السلطان العثماني في الخلافة، ورأي أنه يجب أن يبايع بها عربي. ولعله أراد بذلك أن ينقل مركز الثقل الذي يستند إليه الأتراك في حكم العالم الإسلامي والاستبداد به، إلى العرب، دون أن يصرح بانفصالهم عن الدولة، غير أن تطبيق دعوته عمليًا، سيشكل معولاً يصيب مركز الدولة في الصميم، ولذلك اكتفي في هذه المرحلة بالدعوة إلى مساواة العرب بالأتراك، وضرورة حصول كل "قوم" على استقلال نوعي، يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم.. وعلى الرغم من تأثر الكواكبي بالآراء الحديثة عن الوطنية والقومية، فإن أصوله الضاربة في التراث العربي الإسلامي، جعل العروبة والإسلام عنده متلازمين، ولأنه استطاع عرض أفكاره بلغة مقنعة ومؤثرة وجرأة شديدة، فقد وجدت قبولاً وانتشارًا واسعًا، ساعد على تنمية الوعي العربي، وعلى دفع الاتجاه القومي خطوات أوسع.

وهناك داعية آخر للعروبة عاصر الكواكبي، وهو "نجيب عازوري" (توفى 1916م) السوري الذي انطلق إلى باريس فرارًا من اضطهاد واستبداد السلطات العثمانية في الشام، وقد ضمن أفكاره في كتاب أصدره بالفرنسية صدر عام 1905 أسماه "يقظة الأمة العربية"، تحدث فيه عن القومية العربية وانتشار الوعي العربي، ورغبة العرب في الانفصال عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة مستقلة.. إلخ، وقد استطاع عام 1907 نشر مجلة بالفرنسية أسماها "الاستقلال العربي" دأبت على نشر المعارف العربية وإثارة الاهتمام بتحرير البلاد العربية.. ويبقى من تراث عازوري، على الرغم من محدودية تأثيره، دعوته الواضحة إلى إقامة سلطنة عربية تضم المشرق العربي - دون مصر وشمال إفريقيا - وأن تكون هناك خلافة عربية إسلامية، يتولاها شريف مكة بسلطة روحية على جميع مسلمي الأرض... إلخ، وعمومًا لم يقدَّر لأفكاره أن تحدث تأثيرها في الحركة العربية؛ لأنها لم تنشأ من داخلها، كما أن صدورها بلغة أوروبية أفقدها فعاليتها. وقد فسرت مسألة استبعاده مصر وشمال إفريقيا من السلطنة التي اقترح استقلالها، بحرصه على إرضاء الإنجليز والفرنسيين، اللذين لم يُبدِ تحفظًا في الإشادة بدورهم في كل من مصر وبلاد الشام والجزائر.

وفي الفترة والظروف ذاتها تقريبًا برز "عبد الحميد الزهراوي" (توفى 1916) السوري الذي اضطر إلى الهجرة للقاهرة عام 1900 فرارًا من استبداد رجال السلطان، وسار على نهج الكواكبي في مهاجمة الاستبداد، لكنه هاجم الجامعة الإسلامية كرابطة سياسية، ونفي أن يكون لها أساس تاريخي، وعلى الرغم من اعترافه برابطة العثمانية، فإنه اعتبرها نوعًا من الاتحاد بين عناصر مختلفة "تنقسم انقسامًا أول بحسب اللسان، وثانيًا بحسب الدين"، وأنكر أن يكون الإتحاد قائمًا على أساس تحكم الترك، وأنه لا يعني تنازل العربي عن عروبته.. وأكد أن الرابطة العربية أساسية عند قوم "لهم اليوم جامعة عظيمة من لغة يشرفها الدين والاجتماع.."، وقد استخدم الزهراوي بشكل واضح لفظ "القوم" للتعبير عن العرب، ونسب إليه تعبير "القومية" وخلص إلى أنها الجامعة الأولى للعرب، الذين هم في نظره أمة متميزة، ترتبط بوطن بذاته هو الوطن العربي.. وتكشف كتاباته عن وعيه وتعبيره عن مفهوم للقومية العربية، يجمع بين الأرض واللغة والوعي والمصلحة المشتركة، فكان اتجاهه القومي العربي واضحًا جليًا، حين نادى بأمة قومية عربية، تنتمي لوطن عربي واحد.

وإذا كان الزهراوي قد أنكر الجامعة الإسلامية كرابطة سياسية فإن "رفيق العظم" سار خطوة أبعد، حين اعتبر الخلافة مؤسسة سياسية ورئاسة دنيوية، وأنها ليست من الدين.. وذكر أن الرابطة القومية قائمة بين العرب، فهم أمة عريقة توحدهم جامعة اللغة العربية، بغض النظر عن أديانهم، فليس ثمة تعارض عنده بين القومية والإسلام، بل إن رابطة الدين الإسلامي تمثل دعمًا للقومية، لكن هذه الرابطة لا تعني في رأيه الجامعة الإسلامية، التي لا يرى لها أصلاً في التاريخ، ويعتبر من ابتكار السياسيين.. ومع ذلك لا يرى بأسًا من الارتباط بالدولة في إطار "الرابطة العثمانية" لمواجهة الأخطار العربية، غير أن سياسة الاتحاديين العنصرية ضد العرب، جعلته ينشط في تأسيس "حزب اللامركزية.." وكان رئيسه وواضع بيانه الأول، ذلك الحزب الذي تصدت له حكومة الاتحاديين، وصادرت نشاطه مع غيره، قبيل الحرب الأولى، مما جعله يكفر تمامًا بالرابطة

العثمانية، ويتجه وجهة قومية عربية صرفة.

وتتشابه أفكار العظم مع أفكار "شكيب أرسلان" (توفى 1946) في اعترافه بأهمية الارتباط بالدولة العثمانية من زاوية الخوف من الدسائس الأوروبية، وعلى الرغم من اعترافه بسوء إدارة الأتراك، وإجحاف سياستهم المركزية بحقوق العرب، فإنه رأى ذلك أفضل من سقوطهم تحت حكم الأوروبيين، لذلك فإن اختيارهم البقاء تحت حكم الدولة العثمانية هو "اختيار لأهون الشرين..."، وكان يرى أن العرب يشكلون أمة، تغنَّى بمزاياها، ولم يكن يرفض تقوية رابطتها الجنسية العربية، لكنه لم يكن يريد أن يبدأ ذلك باختلاف مع الترك أو معاداة الدولة في هذه الظروف الصعبة.. ولم يكن يرى بأسًا من الحرص على المساواة بين العرب، مسلمين ونصارى، ومطالبتهم بأن يكونوا يدًا واحدة للدفاع عن أوطانهم، لكنه اشترط ألا يؤدى ذلك إلى ترك الرابطة الإسلامية، أو إحلال الجامعة الجنسية محل الجامعة الإسلامية، وكان يرى أن رابطة العروبة، تمثل وحدة في رابطة أوسع، وهي الرابطة العثمانية أو الإسلامية.

وهكذا برز خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، اتجاه إسلامي عربي جلى، يمثله الكواكبي وأترابه، وإن بتنويعات مختلفة، يؤمن أصحابه بوجود أمة عربية متميزة، وبوجود دائرتين لا تعارض بينهما، إن لم تكونا متعاضدتين، هما: الدائرة العربية، وهي رابطة العروبة، المباشرة والطبيعية، والدائرة الإسلامية، التي تربط العرب بالدولة العثمانية، وهي الدائرة الأوسع.. ويلاحظ أن معظم أنصار هذا الاتجاه، استقوا أفكارهم عن الأمة من التراث، ومن المفاهيم الحديثة عن الوطن والقومية. وعلى الرغم من تأكيدهم على دور العرب في التاريخ، وضرورة استعادته، وبعث نهضتهم، فإنهم ظلوا يرون في استمرار الارتباط بالدولة العثمانية، عاصمًا للمسلمين من الأخطار المحدقة بهم، لذلك لم يمانعوا في استمرار ارتباط العرب بها، ولكن في ظل حكم غير مركزي، يحقق لهم نوعًا من الاستقلال الذاتي، ويعطيهم حقوقهم السياسية والاجتماعية.

ثالثًا - الفكر العلماني:

من المهم أن نوضح المعنى الذي نقصده باصطلاح "العلمانية" ذلك الذي يستخدمه بعض المؤرخين والكتاب لوصف فئات من المفكرين والمثقفين العرب بأنهم من العلمانيين، أو أنهم من أنصار الفكر العلماني.. ويجب أن نشير إلى أن مصطلح العلمانية لم يكن مستخدمًا في تراث الفكر العربي وأدبياته حتى أواخر القرن التاسع عشر تقريبًا، بل إن من تبنى اتجاهات نصفها نحن بأنها ذات طابع علماني، لم يكن يستخدم مصطلح العلمانية في كتاباته، وليس ذلك عن غير وعي بالضرورة، ومن ثم فإن وصف أفكار هذا المفكر أو ذاك بالميل نحو العلمانية أو اعتناقها هو مجرد حكم أو وجهة نظر قابلة للجدل.

وبشكل عام فإن العلمانية لا تنسب إلى العلم، والعلماني Secularist هو العالم الدنيوي الذي يختلف عن الديني أو الكهنوتي، والعلمانيون يحكمون العقل بوجه عام ويرعون المصلحة العامة من دون تقيد بنصوص أو طقوس دينية، ومن هنا كانوا على خلاف مع رجال الدين، وتتفق المصادر على أن الاصطلاح أوروبي المنشأة واللفظ، وإن كان التراث الأوروبي يميز بين نوعين من العلمانية: نوع فكري اعتقادي يفرض فكره اللاديني على المجتمع، ومن ثم يتخذ موقفًا عدائيًا من الدين،

ويرى حصره في نطاق فردي ضيق. ونوع آخر هو العلمانية بالمعنى المحايد أو القانوني الذي يفصل بين الدين والحكومة، لا بين الدين والمجتمع ولا بين الدين والفرد، وهذا النوع يترك للدين حريته الكاملة في مجالاته الروحية والأخلاقية والاجتماعية، متجهًا إلى تنظيم حياة الناس بقوانين وأنظمة تحقق المساواة بين المواطنين بغض النظر عن دياناتهم.

والعلمانية موقف فكري من تطور العلم وعلاقته بالدين وصراع رجال الدين مع الدولة، أو بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة، بل إن بعض الكتابات ترى أن العلمانية هي الاسم الديني للفلسفة الإنسانية، التي انتصرت في أوروبا بعد فصل الدين عن الدولة، وظهور الدولة القومية التي تعتمد على القوانين الوضعية بدلاً من الشرائع الدينية.. كذلك ارتبطت العلمانية تاريخيًا بانتهاء الدولة الثيوقراطية ومناهضة الكهنوت وذبول العلوم اللاهوتية وازدهار العلوم الوضعية، إلى جانب ارتباطها بالانتشار التدريجي للتعليم المدني.

ولعل من الملاحظ أنه مع محاولات تحديث المجتمعات العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، على أساس أوروبي، بدأت الأفكار العلمانية تتسرب إلى الفكر العربي، ولم يتم ذلك قبل هذه الحقبة لارتباط ذلك بخصوصية الأمة العربية ومجتمعاتها الإسلامية، التي كانت غالبيتها الساحقة، تدين بالولاء الديني والسياسي للخليفة - السلطان العثماني، كما أن الإسلام لم يعرف سلطة كنسية ولا إكليروس، ومن ثم لم تكن هناك سلطان دينية وسياسية على نحو ما كان في أوروبا حتى العصر الحديث، غير أن التطور التاريخي للأمة العربية قد أفضى إلى تشكك الغالبية في قدرة الخليفة - السلطان على حماية العالم الإسلامي، بل إن بعض مجتمعاته رأت أن مصالحها أصبحت تتعارض مع دولة الخلافة، وأن من الأجدى لها التعامل مع أوروبا بشكل مباشر ثقافيًا وحضاريًا منذ حملة الغزو الفرنسي لمصر والشام، في الوقت الذي بدأت تبرز فيه الاتجاهات الفكرية الجديدة بفعل المؤسسات الثقافية المستحدثة، حتى لقد تبلورت في بعضها، خاصة في الشام ومصر، مشاعر قوية خاصة ومتميزة عن الشعور الديني العام الذي كان يربطها بدولة الخلافة، في الوقت الذي بدأت فيه هذه الدولة الجامعة ذاتها سبيلها إلى الضعف والانهيار.

وفي الوقت ذاته حدثت تحولات فكرية مهمة داخل بعض المجتمعات العربية، خاصة في الشام والعراق ومصر، من جراء الاتصال بالغرب، فشقت الثقافة والقيم الغربية طريقا إلى المجتمع العربي الذي بدأ يتعرف على الليبرالية (التحررية) أو الحرية الفردية، ومنها حرية المعتقدات، والديمقراطية، والقوانين الوضعية التي يصنعها البشر، والمساواة أمامها... إلخ. وجاءت مؤسسات الثقافة الحديثة، من صحف ومدارس للترجمة ومدارس للتعليم المدني الحديث، وبعثات تبشيرية، لتزاحم مشاعر الجماهير الدينية.. وفي ظل هذه التطورات نمت وتكاثرت خمائر الفكر السياسي والاجتماعي الجديد، وكانت العلمانية بعض عناصره، ومع هذا فإن من المبالغة أن نتصور أن المجتمعات العربية خلال عمليات تحديثها قد قطعت شوطًا في اتجاه العلمانية، أو أن قيام بعض الحكام باستزراع مؤسسات التحديث الغربي - كما فعل محمد علي والخديو إسماعيل في مصر مثلاً - يمثل عملية "علمنة" للأبنية السياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات، فلم يكن أي من هؤلاء الحكام راغبًا، أو حتى بوسعه تنحية الدين جانبًا، فقد كانوا يحكمون كنواب عن السلطان العثماني، الذي يحكم باسم

الدين، شعوبًا تموج بالولاء الديني. وهكذا يمكن القول إن محاولات الحكام تحديث المجتمعات لم تكن تتم على أساس علماني، وإن كانت عمليات التحديث ذاتها قد حملت إلى هذه المجتمعات أفكارًا لها موقف مغاير من الدين، في صلته بالمجتمع والدولة جعل البعض يحكم عليها بالعلمانية.

لقد طرحت محاولة محمد عبده التوفيق بين الإسلام والمدنية الحديثة، أفكارًا جديدة حول صياغة مبادئ المجتمع الإسلامي صياغة جديدة، كان من بينها فكرة إقامة مجتمع قومي له طبيعة علمانية، يكون الإسلام فيه مقبولاً ومحترمًا دون أن يكون مصدرًا للتشريع أو للنظام السياسي، ونادى بأفكار مماثلة، ومعاصرة، نفر من الكتاب المسيحيين الشوام، الذين استقروا بمصر منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر، الذين تطورت هذه الأفكار على أيديهم، حتى صاروا ينادون بالعلمانية بشكل صريح بعد أن صكوا مصطلحها مترجمًا عن الفرنسية، ومن ثم اختلفت نظرتهم لها عن فهم المثقفين العصريين المسلمين من معاصري الإمام وتلاميذه، وبدا واضحًا أن نظرتهم كان لها أثر سلبي بين الناس الذين فهموها على أنها، نقيض للدين ومرادفة للإلحاد.. ولما كانت العلمانية في أوروبا قد تخلصت من سلطة الكنيسة وفصلت الدين عن الدولة، فكان طبيعيًّا أن يعبر الرواد المسيحيون العرب عن هذه الفكرة على ضوء معاناتهم من السلطة الكنسية، ومالوا إلى القول بتناقض الدين مع العلم، وفصل الدين عن السياسة.

وفي تقديرنا أن العالم العربي لم يشهد تيارًا علمانيًّا في الفكر العربي الحديث خلال فترة دراستنا، بقدر ما شهد كتابات عبرت عن بعض الأفكار العلمانية، دون أن تمثل تيارًا متميزًا، بل إنها ربطتها بالانحياز إلى العلم وتطوراته وتطبيقاته على نحو خاص.. وقد اتخذ رواد هذا الفكر من الصحافة منبرًا لطرح أفكارهم في هذا الشأن، خلال النهضة الصحفية التي أسهموا فيها بقسط وفير، سواء في بيروت، أو مصر بعد هجرتهم إليها، فكتبوا عن تطورات العلم الحديث في أوروبا، وعن مخترعاتها، خاصة وأنهم كانوا ذوى ثقافة فرنسية وأمريكية.. وفي هذا المجال تبرز مجلة "الجنان" التي أصدرها بطرس البستاني وابنه سليم في بيروت عام 1870، ومجلة "المقتطف" التي أسسها في بيروت يعقوب صروف وفارس نمر عام 1876 ثم انتقلا بها إلى القاهرة عام 1885، وكذلك مجلة "الهلال" التي أصدرها جرجي زيدان من القاهرة عام 1892.

وعلى الرغم من أن مجلتي المقتطف والهلال كانتا تتحاشيان الخوض في مسائل الدين والسياسة المحلية، فإنهما نشرتا موضوعات طرحت أفكارًا حول الحقيقة والبحث عنها، وأن المدنية التي أساسها العلم وحده، هي - في حد ذاتها - خير، وأن ابتكارها وصيانتها هي محك العمل وقاعدته الخلقية، وأن المدنية أساسها العلم، وأن للعلوم الأوروبية قيمة عالمية، ومن واجب العقل العربي تحصيلها باللغة العربية، وأن أساس النظام الخلقي هو المصلحة الوطنية، وأن حب الوطن والمواطنين يجب أن يعلو على جميع الروابط الأخرى، حتى الدينية منها... إلخ وكانت هذه الأفكار والموضوعات جديدة على الفكر والثقافة العربيين آنذاك...

وعلى الرغم من أن معظم الأفكار السابقة كان يعبر عنها بشكل ضمني في أغلب الأحيان، فإن بعض هؤلاء الكتاب كان يعبر عنها صراحة، كما حاول البعض صياغة نظرته إلى المجتمع بطريقة منظمة، ولعل أولهم كان "فرنسيس مراش" (توفى 1873) وهو حلبي درس الطب في باريس وترك بعض مؤلفات منها كتابه المعروف "غابة الحق"

الذي كتبه في شكل رواية رمزية توضح كيفية إقامة "مملكة المدنية والحرية" تحدث فيها عن معنى المدنية، وعن "الحرية والمساواة، وحاجة العرب إلى مدارس حديثة، وحب للوطن طليق من الاعتبارات الدينية"...

وفي الجيل اللاحق لمراش كانت نظرية داروين حول النشوء والارتقاء قد أحدثت ثورة في التفكير البيولوجي، حيث برز مفكر مسيحي سوري درس الطب أيضًا وهو شبلي شميل (توفى 1917) ليكون أول من أدخل تلك النظرية إلى الثقافة العربية، بعد أن استقر في مصر ليمارس مهنته كطبيب وليعبر من فكره في مجلة المقتطف وغيرها، حيث كان مؤمنًا إيمانًا جازمًا بأن العلم هو أساس كل شئ وأنه أعظم الأمور شأنًا، بل لقد كتب أن دين العلم هو إعلان حرب على الديانات القديمة، وأن المسيحية ما نشأت - في نظره - إلا عن الأنانية وحب السيطرة من قبل رؤساء رجال الدين.. وأن الحكم الديني يرفع بعض الناس عمن سواهم ويستخدم السلطة لمنع نمو العقل البشرى نموًا صحيحًا، وأنه، وكذلك الحكم الاستبدادي، يشجعان العقل على البقاء في حالة من الجمود، وبذلك يعرقلان التقدم التدريجي الذي هو ناموس الكون..

وقد نادى شميل بحرية الفكر، ليتفق الناس على الخير العام، وذكر أنه ليست هناك إرادة عامة دون وحدة اجتماعية تقوم عليها مما يقتضي فصل الدين عن الحياة السياسية؛ إذ كان يرى أن الدين عنصر تفرقة، ليس في حد ذاته، وإنما لأن رؤساء الدين يبذرون الشقاق بين الناس..وأن أوروبا لم تصبح قوية ومتمدنة إلا عندما حطم إصلاح "لوثر" والثورة الفرنسية سلطة الإكليروس على المجتمع، وأن ما أضعف الأمة، ليس الإسلام، ولكن سلطة رجال الدين.

وقد كان الكثيرون من الكتاب العرب المسيحيين من معاصري شميِّل يبشرون بمثل هذه الأفكار في مجتمع كان لا يزال قائمًا على فكرة الجامعة الدينية، ويرون ضرورة وجود وحدة قومية تتعدى الفروق الدينية، غير أن شميل يرى أن التعصب القومي الأعمى لا يقل شرًا عن التعصب الديني الأعمى، وأنه لابد أن تحل الوطنية العالمية محل الولاء للوطن المحدود.. فكان من المعارضين لفكرة القومية، كما كان من أوائل من كتبوا بالعربية عن الفكرة الاشتراكية (التي ترجمها بمصطلح "الاجتماعية"؛ مما أثار عليه معارضة شديدة في زمنه..

وهكذا يبدو واضحًا أن النقاش الحاد الذي كان دائرًا حينئذ بين العلم والدين قد طرح أفكارًا جديدة بين الدين والسياسة والمجتمع، وكذلك بين الدين والعلم، وفي هذا المجال برزت كتابات فرح أنطون (توفى 1922) الذي كان مسيحيًا لبنانيًا نزح إلى القاهرة عام 1897 وإن تنقل بينها وبين نيويورك، وتولى تحرير عدة مجلات عربية أبرزها مجلة "الجامعة" التي عبر فيها عن الفكر الأوروبي "المتقدم"، وعن انتصاره للعلم واعتباره نقيضًا للدين، مما أثار الإمام محمد عبده، الذي دخل معه في مناظرة شهيرة نشر مقالاته بشأنها في كتابه الذي حمل عنوان "الإسلام دين العلم والمدنية" وكان أنطون يعبر في كتابه عن "ابن رشد" عن إيمانه بأفكار أستاذه "رينان" الذي كان يرى أن الأنبياء فلاسفة.. فضلاً عن أنه جعل ينادى بقيام دولة علمانية يشترك فيها المسلمون والمسيحيون على قدم المساواة.. وذكر أن جميع الأديان دين واحد يعلم بعض المبادئ العامة وأن الطبيعة البشرية واحدة في نظر جميع الأديان، وكذلك الحقوق والواجبات البشرية واحدة.

وفي تبريره لدعوته للفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، أساس للعلمانية، ذكر أن غاية السلطتين مختلفة ومتناقضة، ذلك أن كل دين يبتغى لنفسه الفضيلة ومن ثم تضطهد سلطاته الدينية من يخالفونه، وأن المجتمع الصالح يقوم على مساواة مطلقة بين جميع أبناء الأمة تتعدى الفروق بين الأديان، وذكر أن الدول التي يسيطر عليها الدين ضعيفة؛ لأنها تحت رحمة مشاعر الجمهور، والجمع بين الدين والسياسة يضعف الدين نفسه، إذ ينزله إلى حلبة السياسة ويعرضه لأخطارها.. لقد رأي أنطون أن الدولة يجب أن تقوم على الحرية والمساواة وأن قوانينها يجب أن تتوخى سعادة الناس ولن تستطيع تحقيق ذلك إلا إذا كانت سلطتها علمانية مستقلة عن أي سلطة أخرى.. فالدول الحديثة، في رأيه، لم تعد قائمة على الدين، وإنما على أمرين هما: الوحدة الوطنية وتقنيات العلم الحديث..

لقد كانت أفكار فرح أنطون ـ كما يقول ألبرت حوراني ـ أكثر من مجرد صدى لمعلميه الأوروبيين، بل صارت تعبيرًا عن وعي سياسي إيجابي عند المسيحيين العرب، الذين كانوا قد ظلوا زمنًا طويلاً مكتفين بألا يتدخل أحد في شئونهم، مكرسين مواهبهم لمعالجة شئون بطريركياتهم، لكن فرح أنطون، جعل يطالب بدولة علمانية بشكل صريح ومباشر، وليس بمجرد منحهم حقوقا متساوية.

وكما هو معروف لقي الكثير من هذه الأفكار معارضة من الإمام محمد عبده، الذي كان يقبل بأن تتمتع الحكومة بقدر كبير من الحرية في التشريع، الذي ينمو بفضل الشريعة ولا يستقل عنها، كما أنه يريد مشاركة متساوية بين الحكام وحراس الشريعة، وكان يوافقه على أن يتمتع غير المسلمين بالمساواة القانونية والاجتماعية التامة، شرط أن تبقي الدولة دولة إسلامية، كما كان الإمام يرى أن فصل الدين عن الدولة ليس غير مرغوب فيه فحسب، بل هو مستحيل؛ ذلك أن الحاكم لابد له أن ينتمي إلى دين معين، وأنه لا يستطيع أن يتحرر في أفعاله من تأثير هذا الدين، والإنسان وحدة هي الجسد والروح، ولا انفصال بين وظائفهما، فكيف يكون فصل السلطات التي تهيمن عليها؟

وعلى الرغم من الدعوات السابقة من جانب الكتاب المسيحيين الشوام، فمن المهم أن نشير إلى أن محمد عبده وتلاميذه كانوا يؤكدون على أن الإسلام لم يعرف سلطة دينية لكهنوت، كما كان في المسيحية، وأن المسلمين يؤدون فروض عبادتهم من دون حاجة لرجال دين يقيمون طقوس العبادة، وأن الفقهاء الذين أثروا الشريعة باجتهاداتهم لم يلبسوا مسوح رجال الدين ولم يتولوا مناصب دينية، كما أنهم يتكسبون من الاشتغال بالتعليم أو القضاء، وحتى عندما أصبحت هناك هيئة دينية لم يكن لها من السطوة والنفوذ ما كان للكنيسة في أوروبا، هذا فضلاً عما يتضمنه القرآن من حضٍ على إعمال الفكر والتدبر والعلم والتحديد الصريح لمسئولية الفرد عن أعماله أمام الله وحده.

لذلك اتجه محمد عبده وتلاميذه إلي إصلاح المجتمع من خلال تجديد الفكر الإسلامي، بالاجتهاد وباقتباس ما ينفع المجتمع من أفكار الغرب وعلومه، والتأكيد على أن الجمع بين "الديني والدنيوي" يستند إلي القرآن والسنة، وأن الإسلام يبيح الاجتهاد في شئون الدنيا، ويقبل تقنين العرف طالما أنه يحقق "المصلحة" للناس ولا يتعارض مع نص ديني صريح، ومن هنا قبل تيار الإصلاح الإسلامي الكثير من الأفكار التي روج لها دعاة العلمانية من إخوانهم المسيحيين العرب ولكنهم اختلفوا معهم في دعوتهم إلي تنحية الدين جانبًا،

وكذلك وفي دعوتهم إلي اعتبار الدين معوقا للعلم..

ومن المهم أن نشير إلي أن جيلاً تاليًا من الكتاب، منهم سلامة موسى ولطفي السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل قد تأثروا بشكل أو بآخر بكتابات شبل شميل وفرح أنطون، عبروا عن تيارات فكرية، وأدلوا بدلوهم في قضية علاقة الدين بالمجتمع وبالسياسة وبالعلم، وتراوحت مواقفهم من التمسك بأن يكون للدين عالمه الخاص وللسياسة عالمها، وبين طبيعة واقع المجتمع العربي الخاصة، والتي تجعل من الدين مكونًا أساسيًّا في بنائه.. وهكذا - كما يذكر رءوف عباس- فإن دعاة العلمانية أدركوا أن واقع المجتمع الذي طرحوا عليه أفكارهم يختلف تمامًا عن واقع وتجربة المجتمعات الغربية، ومن ثم أثارت فكرة تنحية الدين نفور قاعدة عريضة من المثقفين الذين كان تيار الإصلاح الإسلامي يستوعبهم، بينما لعب السلفيون الدور الأكبر في وصم العلمانية بالإلحاد، وأن ما ارتبط بها من أفكار اجتماعية وسياسية يستهدف تقويض الإسلام، وأنها بضاعة غربية غرضها النيل من العقيدة الإسلامية.

أ.د. أحمد زكريا الشِّلق
جامعة عين شمس

المصادر والمراجع

أولاً - أهم المصادر:

- أرسلان، شكيب: السيد رشيد رضا، أو إخاء أربعين سنة، دمشق، 1937.
- أنطون، فرح: ابن رشد وفلسفته، مطبعة الجامعة، 1903.
- رضا، محمد رشيد: تاريخ الأستاذ الإمام، ثلاثة أجزاء، القاهرة، (1908، 1910، 1931).
- شميل، شبلي: كتاب فلسفة النشوء والارتقاء، الجزء الأول، مطبعة المقتطف، مصر، 1910.
- عبده، محمد: الأعمال الكاملة، تحقيق وتقديم محمد عمارة، خمسة أجزاء، دار الشروق، القاهرة، 1993.
- الكواكبي، عبد الرحمن: الأعمال الكاملة للكواكبي، إعداد وتحقيق جمال الطحان، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1995.

ثانيًا - أهم المراجع:

- آدمس، تشارلز: الإسلام والتجديد في مصر، ترجمة عباس محمود، ط 2، تقديم أحمد زكريا الشلق، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006.
- أنطونيوس، جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط6، بيروت، 1980.
- حامد، رءوف عباس: تطور الفكر العربي الحديث، موسوعة الثقافة التاريخية والحضارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.
- الحصري، ساطع: نشوء الفكرة القومية، القاهرة، 1951.
- حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة 1798 - 1939، ترجمة كريم عزقول، دار النهار، بيروت، 1968.
- حوراني، ألبرت: تاريخ الشعوب العربية، نقله إلى العربية كمال خولي، دار نوفل، بيروت، 1977.
- الدوري، عبد العزيز: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الوعي والهوية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.
- رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون 1516 - 1916، ط1، دمشق، 1974.
- شرابي، هشام: المثقفون العرب والغرب، دار النهار، ط 4، بيروت، 1991.
- الشلق، أحمد زكريا: الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة، 2006.
- الشلق، أحمد زكريا: العلمانية والفكر المصري الحديث، دراسة بالمجلة التاريخية المصرية، المجلدان 30، 31 (1983 - 1984).
- المحافظة، علي: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798 - 1914، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1978.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971.
- Gibb, H., Modern Trends in Islam, Chicago. 1947.
- Lewis, B., The Middle East and the West, London 1964.
- Zeine, N.Z., Arab- Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1958.



جمال الدين الافغاني



رفيـــق العظـــم



الشيخ الإمام محمد عبده

المصدر: أرشيف الباحث



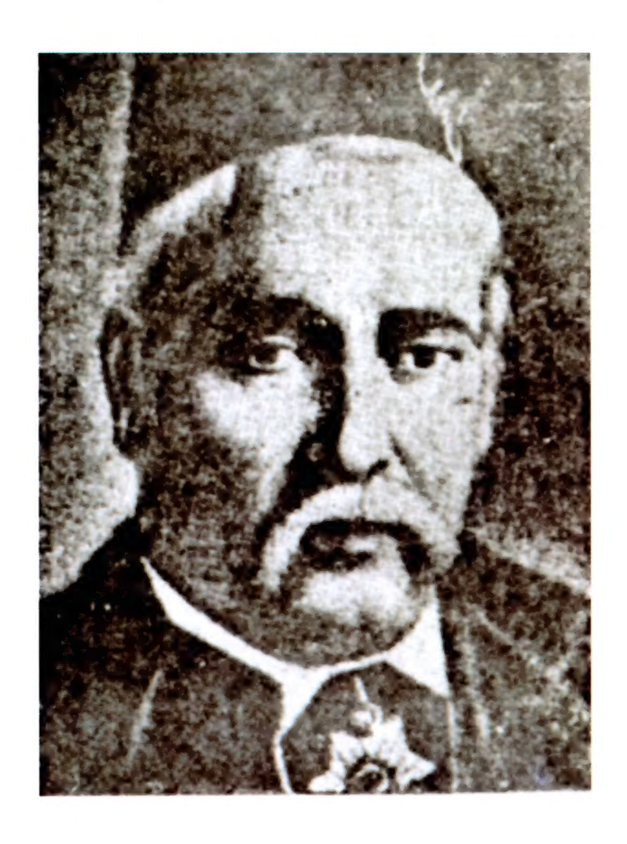
محمود سامى البارودي باشا



خير الدين باشا التونسي



رفاعة رافع الطهطاوي



بطرس البستاني

المصدر: أرشيف الباحث

الفهرس

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع | الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

* * * *